

(١)

جدل النصب والنواصب

... وأشياء أخرى

مناظرة الوسطية بين
د.بندر الشويقي و أ.حسن المالكي



اللجنة العلمية بمركز تكوين

جدل النصب والنواصب..

وأشياء أخرى

[١]


بسم الله الرحمن الرحيم

جدل النصب والنواصب..

وأشياء أخرى

«مناظرة الوسطية بين د. بندر الشويقي وأ. حسن المالكي»

الجزء الأول



جدل النصب والنواصب..
وأشياء أخرى [١]

الطبعة الأولى
١٤٣٦هـ/٢٠١٥م



@takweencenter
Facebook.com/takweencenter
www. Takween-center.com
info@Takween-center.com

تصميم الغلاف :



+966 5 03 802 799
المملكة العربية السعودية – الخبر
eyadmousa@gmail.com

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

جدل النصب والنواصب
وأشياء أخرى

بعض الحوارات ذاتُ أهميةٍ بالغةٍ

وبعضها لا يهتمُّ له إلا القليل

ثمة مجادلاتٌ يقال عنها: «**حواراتٍ طريفةً وظريفةً**»

وأخرى لا تتردَّدُ في منحها سمة: «**الصِّراع العنيف**»

منها ما يستحقُّ وصف «**مناظرة شديدة التركيز**»

وفيها ما يعطيك انطباعاً بأنها: «**مناظرة متشابكة، متنوِّعة الاتجاهات**»

بعضها تظهرُ فيه الجديَّة والروح العلميَّة

وبعضٌ آخرُ ترى فيه روح الطرافة والنكتة

منها ما يتميزُ بالخفَّة والتشويق

منها ما يتسمُ بالطُّول وتشعُّب المسائل

كلُّ هذا توقَّع أن تجده وأكثر منه في «**جدل النصب والنواصب**»، الذي نضعه بين يدي القراء بعد مضي أكثر من عشر سنواتٍ من سؤال المهتمين وتفتيشهم عنه.

هنا سوف تصادفُ معرفةً ممزوجةً بالطَّرافة، وحولهما منثوراتٌ ومنوَّعاتٌ مُشوِّقة.

ستجد البحث العلميَّ الممنهَج، يقف إلى جوار الجدل البيزنطي الفارغ.

سيروقك تركيز الكلام في مواضع، وربما تطربُ لانتشاره وتعدُّد ألوانه في مواضع أخرى.

تلك طبيعة هذا الجدل الذي نضعه اليوم بين يدي القارئ.

كنا اخترنا لهذه المناظرة عنوان: **(جدل النصب والنواصب)**، لكن لما رأينا المضمون أوسع وأعرض، أضفنا عبارة: «**وأشياء أخرى**».

هذه الأشياء الأخرى، فيها الكثير والكثير

وربما كان هذا الكثيرُ ـ في رأيٍ ـ أهمَّ من التعاريف المدرسيَّة لمفاهيم النَّصْب والتشيُّع والرَّفض.

بل قد يكون الضوء الذي سوف يفضح كثيراً من التفاصيل التي تختفي وراء هذه الألقاب.

بدأت قصة هذه المناظرة، بمقالة عنوانها: **(مقدمة في موضوع النصب)**، كتبها الأستاذ **حسن بن فرحان المالكي بمنتدى الوسطية**، أوائل شهر **صفر**، من عام **(١٤٢٣هـ)**.

كان من الممكن أن تمرَّ تلك المقالةُ وتطوى كما طُويت مثيلاتها تحت ركام الشبكة العنكبوتية الواسع، حيث الجميع يقول ويكتب كما يشاء ويشتهي. غير أن اعتراضاتٍ كُتبت من قِبل عضو منتدى الوسطية ذي الاسم الرمزي «**محمد بن سيف**»، فتحت باباً واسعاً للجدل والبحث المتشعِّب، ليس حول مصطلح **(النَّصْب)** وحسْب، بل حول مواضيع أخرى كثيرةٍ جلُّها يتعلَّق بالمنهج العلميِّ التاريخيِّ الذي كثيراً ما يرتبطُ بمحدِّدات التصنيف المذهبيِّ.

في الوسطيَّة كُتبت تعليقاتٌ وتعقباتٌ على **(مقدمة النصب)**، وكان الأستاذ حسن المالكي يناقش ويردُّ بنشاطٍ وحيويَّةٍ معهودةٍ. لكنَّ الشرارة انقدحت فجأةً بعد اعتراضاتٍ وتساؤلاتٍ بدت مختلفةً كتبها المجهول «**محمد بن سيف**». تطوَّرَ الحالُ بعدها إلى نوعٍ من التحدِّي الصَّارم، حيث أعلن الأستاذ حسنُ المالكي بحزمٍ أنه لن يجيب عن أيِّ اعتراضٍ يكتبه المدعو «**محمد بن سيف**» خاصةً، حتى يعلن عن اسمه الصريحِ، ويدع التستر وراء اسمٍ مستعارٍ.

(لا بأس) كان هذا جواب المجهول محمد بن سيفٍ بشرط: أن نبدأ من حيث وقفنا، فأعلنُ عن اسمي الصَّريح، على أن نواصل البحث حول اعتراضاتي وتساؤلاتي على ما كتبته أنتَ في **(مقدمة النصب)**.

هنا ظهر طرفا الحوار: الأستاذ **حسن المالكي**، والمعيد **بندر الشويقي**، (الدكتور حالياً).

ومن هناك ابتدأ ما يمكن أن نسميه: حواراً، أو جدلاً، أو مناظرةً، أو صداماً، أو صراعاً، أو معركةً، أو حتى عبثاً طريفاً، مُشبعاً بشيءٍ غير قليلٍ من العلم والتحرير لجملةٍ من المسائل والقضايا العقديَّةِ والفقهيَّةِ والتاريخيَّةِ وحتى العقليَّة النظريَّة.

استمرَّ الصراع أشهراً متتابعةً، ومن خلاله تكشَّفت أوراقٌ، وتساقطت دعاوى، وتهاوت حُججٌ، وانهارت ادعاءاتٌ كانت تبدو متماسكة.

طال الجدلُ، ثم طال

تشعَّب البحثُ وتفرَّق

اجتمع ثانيةً لكن عاد وتمزَّق

وفي آخر المطاف هدأت الأصواتُ، من غير أن ينتهيَ الطرفانِ إلى قعرٍ، لكنَّ شريحةً واسعةً من المتابعين انتهوا إلى قناعاتٍ وتصوراتٍ شكلتها لديهم أحداث ذاك النزال، الذي بقيت صفحاته شاهداً تاريخياً على إحدى أشهر مناظرات الشبكة العنكبوتية في وقتها.

غير أن ذاك الشاهدَ لم يُعمَّر طويلاً، فقد طُويَ وغابَ حين أعلن مالك منتدى الوسطية عن مهلةٍ لمن يريد نقل شيئاً من محتوياته، قبل إغلاقه وإيقاف نشاطه. وبعد انقضاء المهلة، طُويت صفحات تلك القصة من دنيا الشبكة العنكبوتية.

بعد عقدٍ من الزمان عادت تلك المسائلُ الأولى التي تجادل حولها الطرفانِ، عادت لتطفو على السَّطح متظاهرةً بالجدَّة والحداثة، فكثرت ـ عند ذلك ـ الإحالة على مناظرة الوسطية المفقُودة. وكثُر ـ تبعاً لذلك ـ سؤال الجيل الجديد من الشباب الذي سمع عنها ولم يدركها. لأجل ذلك ارتأينا في

مركز تكوين للدراسات والأبحاث ضرورة السعي في إعادة نشرها ورقيًّاً، لتكون بين يدي أولئك الذين أكثروا السؤال والبحثَ عنها، ولئلا تختفي شهادةٌ ذاتُ شأنٍ على مرحلةٍ من مراحل صراع الساحة الفكريِّ والعقديِّ.

خشينا أولَ الأمرِ أن تكون المناظرة فُقِدت إلى غير رجعةٍ. لكن بعد السؤال تبين لنا أن هناك الكثير ممن احتفظوا بنسخٍ خاصَّةٍ عندهم. ومنهم من حفظ صورتها كما هي من صفحات منتدى الوسطية نفسه، فعلمنا حينئذٍ أن ذاك التاريخ الصغير لم يذهب كما توهَّمنا.

حرصنا كلَّ الحرصِ على نقل التاريخ كما هو بعيوبه ومزاياه، فلم نتدخَّل قطُّ في مضمُون المناظرة، بل قصرنا دورنا على ترتيب مسائلها وتنظيمها بما يتناسب مع النشر الورقيِّ. حتى الأغلاط الإملائية والنحويَّة التي صادفتنا تركناها كما هي فدونكم الآن:

جدل النصب والنواصب .. وأشياء أخرى

عبد الله بن صالح العجيري

مدير مركز تكوين للدراسات والأبحاث



مقدمة في موضوع النصب

مقدمة في موضوع النصب

حسن المالكي ٢٤ ـ ٠٤ ـ ٢٠٠٢، ٠٤:٥٤ PM

هل للنصب وجود

مقدمة في موضوع النصب:

قال لي بعض الناس: أنك تبالغ في ترديد تهمة (النصب) فلا يوجد اليوم نصب، ولا يوجد من ينتسب إلى أهل السُّنَّة من يبغض علياً رضي الله عنه؟ ثم ليس مسألة النصب أخطر من مسألة الفكر الإسلامي حتى تعطيها هذا الاهتمام! ويتخذها وترديدك لها من الحجج التي يتخذها الآخرون لاتهامك بالتشيع بسببها فلماذا لا تتحدث بشكل عام دون تركيز على هذه اللفظة التي تثير الآخرين؟

وأقول جواباً على ذلك:

أولاً: بغض النظر عن الكلمة (النصب) ومدى غرابتها في المجتمع المحلي أو حتى في المجتمع السُّنِّي بشكل عام إلا أن من المتفق عليه بين جميع الطوائف الإسلامية بل وهو إجماع المسلمين والكفار أنه من الواجب أن يقال للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت وأن يمدح العادل ويذم الظالم، ويبرأ البريء ويتهم من ثبتت تهمته.

وأن الحقيقة والبحث عنها هي مطلب التاريخ، وأن ذم الرجل بما ليس فيه من الأمور المشينة كما أن مدح الرجل بما ليس فيه كذلك.

إنها (مبادئ) بغض النظر اتفقنا على لفظة (النصب) أو (الرفض) أو غيرهما أم نتفق عليهما.

أنا الآن أسأل سؤالاً وهو:

ـ هل تغييب الحقيقة يؤثر على الفكر أم لا؟

ـ بمعنى أن وصفنا العادل بالظلم أو الظالم بالعدل ألا ينعكس هذا على الفكر ثم الموقف الذي يتخذه الشخص من الرجال والأحداث؟

ـ الجواب: بلى.

ـ إذن فلا بد أن نتفق أولاً من أنه من الضروري البحث في هذا التراث والدفاع عن المظلومين وذم الظالمين سواء كان المظلوم أبا بكر أو علي بن أبي طالب، أحمد بن حنبل أو أبو حنيفة، الشافعي أو واصل بن عطاء، الجعد بن درهم أو الجهم بن صفوان أو غيلان الدمشقي أو ابن القيم أو محمد بن عبد الوهاب أو الألباني. . . إلخ.

سيقال: هذا فيه خلط بين الظالم والمظلوم، السُّنِّي والمبتدع. . . إلخ.

أقول: هذا قلته افتراضاً قد لا يكون كل المذكورين سابقاً من المظلومين قد يكون منهم الظالم والمسيء. .

حسن المالكي

لكنني هنا أتحدث بشكل عام وأقول: (أليس من الضروري معرفة حقيقة من سلف سواء كانوا صحابة أو تابعين أو زعماء مذاهب أو مؤلفين)؟

من الضروري جدّاً أن نعرف الحقائق وسط هذه الاختلافات بين المسلمين؛ لأن معرفة الحقائق ـ من حيث المبدأ ـ سيسهل علينا تقييم الرجال والمواقف والسلطات والشعوب، سيتيح لنا تقييم هذا التراث الذي خرج من بين هذا كله.

التراث الذي بين أيدينا متعارض متناقض، كل يدعي فيه الحقيقة المطلقة كل يدعي براءة قوم واتهام آخرين. . . إلخ.

سيقال: هذا موضوع طويل ولم يحسم في الماضي فكيف ترجو أن نحسمه في الحاضر؟

أقول: لم يحسم في الماضي لأننا تخلينا عن (التقييم العادل) للأشخاص والمواقف فهل إن أخفق أجدادنا في أمر يكون مبرراً لترك هذا الأمر دون محاولة لوضع خطوط عريضة متفق عليه؟!

شئنا أم أبينا لا بد من الرجوع إلى هذا التراث وإن رجعنا لا بد أن نعرف كيف نقرأ هذا التراث وألا ننظر إليه بعين واحدة.

لا بد من البحث والبحث والبحث لا بد من الإنصاف والمحاولة تلو المحاولة لنصل إلى ما يشبه (الخطوط العريضة) التي يتم بها تقييم الأشخاص.

فإن قيل: وما علاقة هذا بالنصب؟

أقول: كعلاقته بالتشيع هي مصطلحات (معاييرية) يتم بها التقييم تقييم أهواء الناس واختلافاتهم وتظالمهم... إلخ.

هي معايير موجودة بغض النظر عن أخطاء الاستخدام التي لا يكاد ينجو منها أحد.

هي معايير لتقويم رجال التراث كما هي اليوم معايير (العلمانية، القومية، اليمين، اليسار...) إلخ.

لا يعني بالضرورة أن تكون المعايير معايير غير سلمية أو يساء استخدامها، قد يخطئ الواصف ـ وهو كثير ـ وقد يكون الموصوف بريئاً وهو كثير وهنا تكون مهمة المؤرخ ومهمة المحدث والقاضي والباحث...

إننا بحاجة للتساؤل المتواصل.

ـ هل نحن منصفون؟ أم ظالمون؟ أم نحمل إنصافاً وظلماً؟ غلوّاً وجفاءً؟ علماً وجهلاً... إلخ.

ألسنا بحاجة للتفتيش عن أنفسنا؟

ـ لماذا يكون الآخرون مهتمين ـ بفتح الهاء ـ دائماً؟

ـ لماذا نحن نكون أبرياء دائماً؟

أليس هذا منطق الآخرين الذي ننكره عليهم؟

ـ إذن لماذا لا نراجع أنفسنا نحن؟

ـ هل نعتبر أقوال علمائنا بمنزلة النصوص القطعية التي لا تقبل الشك؟

ـ لماذا (لا نجوز) أن يكون أحمد أو ابن تيمية أو غيرهما قد أخطأوا في كثير من المسائل كما أخطأ غيرهم؟

ـ لماذا نطلب من المعتزلي والشيعي والإباضي عدم تقليد علمائهم ونحن مقلدون أيضاً؟

ـ هب أن تقليدهم أرسخ فهل هذا مبرر لنا لنقلد في أمور أقل نعرف أنهم أخطأؤا فيها، وربما تلبسوا فيها بالهوى والظلم والجهل كغيرهم من البشر؟

ـ أم أنه يباح لنا ما لا يباح لغيرنا؟

هي أسئلة (فلسفية) بدأت هذه الأيام تنتشر بين الشباب ولا بد من مناقشتها والحديث عنها وطرق الاجابات المقنعة عليها.

لم يعد هناك فائدة لتكرار أسلوب النعامة في التجاهل.

فإن قيل: علمنا هذا لكن ما علاقة هذا بالنصب؟

يقال: دعوا مصطلح (النصب) ولنسأل أنفسنا: هل تأثرنا بغلو الشيعة في أهل البيت حتى جفوناهم أم لا؟ وكذا الحال في جفائنا لأئمة المعتزلة والإباضية والزيدية والصوفية وأهل الرأي.. إلخ.

المسألة عندنا ليست ردة فعل للشيعة فقط، إنها ردة فعل لجميع الطوائف، وهذا لا ينفي أن يكون معنا الحق في بعض ردة الفعل هذه لكن كل ردة فعل لا بد أن يصاحبها غلو في الطرف الآخر.

أخشى أن تصبح عقائدنا ومواقفنا مبنية على ردود الأفعال من القرن الأول إلى اليوم.

وكذا الحال عند الآخرين أيضاً ردة الفعل الشيعية على النصب الأموي كانت كما ترون، وردة الفعل لأهل الرأي على أهل الحديث أدى لتوسيع الأقيسة العقلية، وردة فعل أهل الحديث لأهل الرأي أدى هذا إلى التضخيم في المنظومة الحديثية حتى كان الضعيف والموضوع أكثر من الصحيح بكثير، لا بد أن نعرف أين موطئ أقدامنا.

(مسألة النصب) مسألة واحدة يسيرة من مسائل كثيرة تلبس بها المجتمع السُّنِّي بشكل عام والسلفي بشكل خاص والحنبلي بشكل أخص.

النصب ـ إن كان فينا وهو في بعضنا بلا شك ـ من أقل عيوبنا، هناك

عيوب أخرى يجب أن نعترف بها كمحاربة العقل والحوار والجمود على تقليد المشايخ، هذه في نظري أكبر بكثير من مسألة (النصب).

التناقض من المسائل التي أعدها أخطر من مسألة النصب، ولا يخلو منها كتاب عقدي.

لا نعرف كيف نفكر؟ لا نعرف كيف نوازن الأمور؟ كيف نحكم باستقلال وحيادية؟ كيف ننصف؟ كيف نصدق مع أنفسنا ومع الآخرين؟

كل هذه لم نتعلمها إلا أقوالاً أما التطبيقات فنحن لا نعرفها،

نعرف العدل كلاماً

نعرف الصدق كلاماً

نجعل الأمور حلال وحراماً

حلال لنا إذا شئنا

ويحرم عليهم تماماً

عجبي من تصايحنا في تبرئة أنفسنا من (النصب) ونترك هذه العظائم دون مناقشة؟

ولكن لا بأس؟

بما أن المتسائلين تساءلوا عن (ابن تيمية) هل هو ناصبي أم سُنِّي أم خليط من السُّنَّة والنصب؟

فلا بد من الإجابة بعد معرفة معنى (النصب) ذلك المصطلح الموحش داخل التيار السلفي.

والتيار السلفي (وأعني هنا المغالي) يستوحش كثيراً من المصطلحات التي (يظن) أن لها نوع من وجاهة، وكلما أكثر هذا التيار في تبرئة نفسه، فغالباً يكون (بعض) هذا الأمر على الأقل موجوداً.

وهذه سمة التيارات المغالية، فكل تيار مغال يحاول أن يكثر من دفع (التهمة) عن نفسه إذا كان لها وجه من الصحة، ويقلل من دفع الاتهامات البعيدة.

من أكبر الأدلة على وجود النصب داخل المجتمع السلفي أنهم لا يعرفونه!! كما أن المجتمع الشيعي المغالي لا يعرف معنى (الرفض)!

لن تجد كتاباً في إيران أو المجتمعات الشيعية يحذر من الرفض كما أنك لن تجد كتاباً في المجتمعات السُنِّية السلفية يحذر من النصب، ولن تجد كتاباً في مجتمع معتزلي يحذر من الاعتزال وهكذا..

النصب: لا يعني بالضرورة لعن علي على المنابر، ولا المجاهرة بذمه لكنه مراتب يبدأ من التقليل من صحة الفضائل إلى ضعف مدلولها إلى التشكيك إلى الامتعاض إلى مدح الخصوم بما ليس فيهم إلى الذم بالباطل إلى اللعن والتكفير.

معنى النصب

النصب: كل انحراف بباطل عن أهل البيت كما أن التشيع المذموم كل انحراف بباطل عن أبي بكر وعمر وعثمان وأكثر المهاجرين والأنصار.

لن نعرف النصب إلا إذا عرفنا التشيع.

هناك مفهوم عام ومفهوم علمي..

المفهوم العام غالباً يأخذ الحد الأعلى من التهمة أما المفهوم العلمي فيعرف تدرجات التهمة.

حسن المالكي

المفهوم العام للتشيع هو بغض الصحابة وسبهم أو تكفيرهم.

والمفهوم العام للنصب هو بغض الإمام علي وأهل البيت وسبِّهم.

لكن هذا المفهوم العام وذاك آخذ السقف الأعلى من الاتهام وترك التدرجات الأدنى.

عندما يتكلم السلفي عن التشيع لا يفرق بين من سب أبا بكر ومن سب معاوية!

وعندما يتكلم الشيعي المغالي عن النصب فهو لا يفرق بين من يفضل أبا بكر ومن يلعن عليّاً.

هذان المفهومان الشائعان العامان لا أقصدهما.

أعني: أنني عندما أطلق الشيعة أقصد به كل التدرجات والمراتب وقد أخصص فأقول: غلاة الشيعة.

وعندما أطلق النواصب أقصد أيضاً كل التدرجات وقد أخصص (غلاة النواصب).

الزيدية: من معتدلي الشيعة في الجملة، وغلاة السلفية من معتدلي النواصب في الجملة.

والإمامية: من غلاة الشيعة في الأغلب العام ـ وفيهم معتدلون قياساً بالغلاة ـ.

والأمويون وأتباعهم وعلمائهم من غلاة النواصب وفيهم معتدلون أيضاً قياساً بالغلاة ـ وستأتي الاثباتات ـ هذا كله بشكل عام.

بندر الشويقي **٢٥ ـ ٠٤ ـ ٢٠٠٢، ١٠ :١٢ AM**

قرأت عنوان المقال متأخراً، فدخلت لأنظر، فلم أجد سوى مقدمة إنشائية ليس فيها ما يستحق المناقشة.

لم أجد جديداً سوى تصريح (المالكي) بما كان يلمح إليه.

فها هو يعلن أن المجتمع السُنِّي بشكل عام متلبس بالنصب.

لقد صرح ـ هذه المرة ـ باسم المجتمع السُنِّي، ولم يقل: (الحنبلي) كعادته.

فالقضية ـ إذاً ـ ليست قضية (ابن تيمية) فقط، وإنما المجتمع السُنِّي بأكمله متلبس بالنصب بشكل عام.

ومن له أدنى خبرة بأقوال الفرق، يعرف من الذين يرمون أهل السُنَّة بـ (النصب).

(جان جاك روسو)[1]:

يقول الله ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٥].

لقد افتريت وكذبت في نقلك عن الإمام ابن تيمية.

وأنا أتحداك أن تنقل نصه كلامه كاملاً غير مبتور.

---

(١) هو اسم لأحد المعرفات، ويبدو أنه كانت له مداخلة في الموضوع لكن إدارة المنتدى قامت بحذفه ليكون النقاش محصوراً بين الأستاذين.

مفهوم النصب (٢)

ملحوظة قبل البدء:

سأجعل كل المشاركات في هذا الموضع حتى لا يقال إنني قد أغرقت الصفحة الأولى،

ثم نقول:

يجب أن يكون ذمناً للتشيع المذموم والنصب من حيث أنهما (هضم لحق من الحقوق) فالشيعي غالباً يهضم حق صحابة أخيار، والناصبي غالباً يهضم حق أئمة أخيار.

في الوقت نفسه لا نريد الغلو في الصحابة كما لا نريد الغلو في القرابة.

نريد إنزال الجميع المنزلة التي أنزلتهم فيها النصوص الشرعية سواء كانت نصوصاً عامة أو خاصة، والهدف من هذه المعرفة هو الهدف نفسه من معرفة الحق والباطل، هو الهدف من العدل وتجنب الظلم.

لن نعرف الحق والباطل ما لم نعرف هؤلاء المتكلمين والعلماء، نعرف جوانب فضلهم وصوابهم فنأخذها ونعرف جوانب ظلمهم أو تقليدهم أو جهلهم فنجتنبها.

والجميع يجب أن يؤمن بأنه لا بد من (منهج) يتم به محاكمة الجميع.

وأن ذلك الشخص المتهم بحق ـ بفتح الهاء ـ لا يصلح منظِّراً للحق والباطل فيما اتهم فيه.

فلا نأخذ قول الشيعي المغالي في تعريف (التشيع) ولا تعريف النصب.

كما لا نأخذ من الناصبي تعريف التشيع ولا تعريف النصب؛ لأن هذا وهذا متهمان في تعريفهما؛ لأنهما سينبعان في التعريف والتقييم من آراء ذاتية لا من نصوص شرعية ولا من وقائع تاريخية صحيحة.

إذن؛ فالتشيع ـ إذا أردنا به المذموم لا المحمود ـ هو كل انحراف بباطل من الصحابة.

والنصب يقابله فهو: كل انحراف بباطل عن أهل البيت ومحبيهم.

الصحابة وأهل البيت بشر يصيبون ويخطئون وهم تحت الشرع لا فوقه فيحاكمون بالشرع ولا يحاكم الشرع إليهم.

قد يشذ من الصحابة من يسيء السيرة وقد يشذ من القرابة من يسيء السيرة.

لكن الأصل في الصحابة والقرابة هو الصلاح فحسب.

هو العلم والتقى والعدل والصدق هذا هو الأصل.

فمن شذ يتم رد قوله بالشرع.

غلاة السُّنَّة (النواصب المعتدلون) يرضون بذم من ساءت سيرته من أهل البيت ولا يرضون ذم من ساءت سيرته من الصحابة.

غلاة الشيعة يرضون بذم من ساءت سيرته من الصحابة ولا يرضون بتخطئة ـ مجرد تخطئة ـ الرجل من أهل البيت.

أنا لست مع هؤلاء ولا هؤلاء، عندما عدت للشرع لم أجد في النصوص الشرعية ما يدعم هؤلاء ولا هؤلاء إلا مجرد ظنون وتخرصات.

أنا أقصد بهذه المقارنات أن يقف الجميع (سُنَّة وشيعة) على التناقضات المتبادلة فكل يدعي عدم التعصب ويرمي الآخر بالتعصب والغلو.

غلاة الفريقين ـ بغض النظر عن نسبة الغلو ـ لا يمكنهم الإنصاف لأنهم ينطلقون من تقليد الآباء والأجداد، ولم يسمحوا لأنفسهم بالعودة الصادقة للشرع والعقل والتاريخ ومعرفة النفس البشرية..

أعود للنصب فأقول:

ليس كلامي على النصب وإكثاري من ذكره إلا لأنني أجد أن المجتمع الذي أعيش فيه قد تلبس كثير من طلبة العلم فيه بالنصب بجهل أو بعلم اعترفوا بذلك أو لم يعترفوا.

ربما لو كنت في مجتمع شيعي لحاربت التشيع المذموم وربما لو كنت في مجتمع صوفي لحاربت التصوف المذموم.

لكنني نشأت في مجتمع سُنِّي ودرست في مدارس سُنِّيَّة وجامعة سُنِّيَّة

سلفية ولاحظت بوضوح أن هناك (نصباً) داخل المقررات وداخل العقول والأصحاب والمشايخ لا أكاد أجد سُنِّيّاً إلا وفيه قليل من النصب على الأقل ـ إلا ما ندر ـ.

ولا أكاد أجد شيعيّاً إلا وفيه تشيع مذموم كثيراً أو قليلاً ـ إلا ما ندر ـ.

أنا لا أريد من الشيعي أن يصبح سُنِّيّاً مغالياً منحرفاً عن أهل البيت ومحبّاً لظلمة بني أمية، ولا من السُّنِّي أن يصبح شيعيّاً مبغضاً للصحابة مغالياً في أهل البيت.

لأن السُّنَّة والشيعة ـ بوصفهما المعاصر ـ لا يعبران عن (المسلم المعتدل) ولا أعرف ما إذا كانت بعض الطوائف الأخرى كالإباضية والمعتزلة تحقق شروط (المسلم المعتدل) في هذا الموضوع أم لا.

أريد من الشيعي أن يكون سُنِّيّاً بلا نصب.

وأريد من السُّنِّي أن يكون محبّاً لأهل البيت ذامّاً للظلم الأموي بلا غلو في أهل البيت ولا تخلي عن محبة الصحابة الأخيار ولا محبّاً لمن ساءت سيرته ممن وصف بالصحبة.

نريد (مسلماً سادة) بلا رتوش مذهبية ولا نقوش من آثار الزمان والمكان والتراث المضاد.

أعود للنصب ثانية وأقول:

سبق أن تحدثت مع الشيعة في بعض مواقفهم عن الغلو الشيعي، وهنا لا بد من الحديث مع السُّنَّة عن النصب الذي دخل في تراثهم وتناسوه بسبب الخصومة مع الشيعة، أرى مصارحة الجميع والتواصل مع الجميع والنصيحة للجميع، بغض النظر عن حجم المخالفات هنا وهناك.

وأنا أحمد الله أن غلاة الفريقين خاصموني، غلاة الشيعة يرمونني بالنصب وغلاة السُّنَّة يرمونني بالتشيع وغلاة الغلاة يرمونني بالرفض!! فأستطيع أن أسير بارتياح؛ لأنني على يقين أن رضا الناس غاية لا تدرك، لكن رضا الله سهل المأخذ والمورد وفيه الكفاية.

ما هو النصب

(٣) ما هو النصب؟!

التعريف الجامع للنصب هو: الإنحراف عن علي بن أبي طالب والصالحين من أهل البيت، ويدخل فيه الغلو في مدح النواصب كظلمة بني أمية وأشياعهم والراكنين إليهم المعينين لهم على الظلم.

من ألقاب النواصب

من ألقاب النواصب:

وجدت علماء الحديث وغيرهم من المؤرخين قد أطلقوا على النواصب عدة إطلاقات أو ألقاب من أشهرها: (النواصب، العثمانية، الحريزية، الأموية، المروانية، مذهب أهل دمشق، مذهب أهل الشام، السفيانية . . .) وقد يوصف بعض النواصب بأنه (صلب في السُّنَّة!!) أو (صاحب سُنَّة!!).

ومعنى النواصب: من ناصب علياً وأهل بيته العداء، وهذا هو التعريف المشهور المتداول من باب إطلاق الحد الأعلى على الكل، أعني أن أهل الحديث قد اتهموا بالنصب أناساً لم يكونوا يناصبون العداء لعلي أو أهل البيت وإنما كانوا (منحرفين عنهم) لا يعطونهم فضائلهم الشرعية ويقللون من ذلك ويبالغون في تضعيف الصحيح من فضلهم أو تأويله فهذا التعريف الصارم للنصب هو كتعريف الشيعة بأنهم الذين يكفرون الصحابة ويسبونهم فهذا تعريف بإطلاق الحد الأعلى على (المنحرفين عن الصحابة ولو لم يكفرونهم ويسبونهم).

ومعنى العثمانية: نسبة إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه فقد كانت شيعة عثمان الأولى كبني أمية والمغالين في عثمان يلزمهم النصب غالباً، وكثيراً ما ردد أهل الحديث قولهم: (كان عثمانياً يبغض علياً) ـ وستأتي الأمثلة ـ وقد ألف الجاحظ كتاباً كاملاً أسماه العثمانية؛ ويعني: بهم النواصب، وهو مطبوع.

أما الحريزية: فنسبة إلى حريز بن عثمان الرحبي الحمصي (من رجال البخاري) وكان يلعن علياً في اليوم مئة وأربعين مرة واشتهر بالنصب حتى نسبوا إليه فرقة من النواصب هي الحريزية وهو من علماء القرن الثاني.

الأموية: نسبة إلى بني أمية وقد كانوا نواصب يبغضون عليّاً ويتنقصونه إلا النادر منهم كعمر بن عبد العزيز ويزيد الناقص بن الوليد بن عبد الملك.

المروانية: نسبة إلى مروان بن الحكم وقد كان ممن يلعن عليّاً على المنابر، والمروانية ليست فرقة دينية وإنما سياسية وهم الحكام من آل مروان ويدخلون في (الأموية).

مذهب أهل دمشق: هم النواصب وقد ورد هذا اللقب في ترجمة إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني.

مذهب أهل الشام: كمذهب أهل دمشق والمراد النصب.

السفيانية: نسبة إلى أبي سفيان صخر بن حرب ولم يكن ناصبيّاً وإنما بدأ النصب من ابنه معاوية وهذا الإطلاق (السفيانية) كإطلاق الدولة الأموية مع أن دولتهم إنما بدأت بمعاوية لا بأمية بن عبد شمس، وكذا الدولة العباسية لم تبدأ بالعباس بن عبد المطلب، ثم أبو سفيان لم يكن من أعداء علي بن أبي طالب وإنما كان من أعداء النبي ﷺ قبل أن يسلم أو يتظاهر بالإسلام (صحة إسلامه فيها خلاف داخل أهل السُّنَّة)، وقد عادى أمية أخاه هاشماً، وعادى أبو سفيان رسول الله، وعادى معاوية عليّاً، وعادى يزيد الحسين، فالبيت الأموي عريق في عداوة بني هاشم في الجاهلية والإسلام.

حسن المالكي

ووجد في بني أمية من كان من شيعة أهل البيت ومحبيهم؛ كخالد بن سعيد بن العاص (وهو من السابقين إلى الإسلام) وأخوته عمرو وأبان وسعيد (والغريب أن النواصب وغلاة السلفية لا يكادون يعرفون عن هؤلاء شيئاً!! لأن بني أمية كانوا منحرفين عنهم فتبعناهم دون علم)! ومن محبي أهل البيت من بني أمية عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان والأصفهاني صاحب الأغاني وعمر بن عبد العزيز ويزيد بن الوليد بن عبد الملك، وقيل: إن معاوية بن يزيد بن معاوية كان منهم أيضاً.

من عبارات أهل الجرح والتعديل الدالة على وجود النصب قلَّ أو كَثُر قولهم: (كان لا يحب عليّاً)! (يتحامل على علي) (كان يبغض عليّاً)! (ينتقص عليّاً)، (يحمل على علي)، وأطلقوا النصب على من (ينحرف عن الرواة ثقات

الشيعة) أو (يجالس من يسب علياً!!) هذه العبارات تردد كثيراً عند ترجمة أهل الحديث عند الكلام على الرواة النواصب.

ذم النصب شرعاً:

النصب مذموم شرعاً وهو نفاق ويدل على ذلك حديث النبي ﷺ: «**لا يحب علياً إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق**»!! رواه مسلم وقال جابر بن عبد الله وغيره من الأنصار (ما كنا نعرف منافقينا نحن الأنصار إلا يبغضهم علي بن أبي طالب) وهذ أثر حسن وله شواهد عن أبي سعيد الخدري وابن عمر وغيرهما.

مدن النصب وبلدانه:

وأغلب أهل البصرة نواصب وأغلب الشاميين نواصب (وخاصة أهل دمشق وأهل حران وأهل حمص) فلذلك لننتبه لكل أقوال الشاميين والبصريين!!

بندر الشويقي **٢٥ ـ ٠٤ ـ ٢٠٠٢، ١١:٠٣ AM**

عفواً أيها الأستاذ:

مقالك من أوله تظهر فيه ثغرة كبيرة وواضحة لا بد من سدها قبل الاسترسال في الكتابة.

كلامك كله يدور حول تصنيف الناس إلى شيعة ونواصب، وإلى غلاة ومعتدلين.

لكنك لم تبين المعايير التي بنيت عليها هذا التقسيم.

أنت تحاسب الآخرين بناءً على معاييرك الخاصة، وهذا ما يخالف الأصل الذي تدعو إليه دائماً من أن كل مذهب فإن أصحابه لهم أدلتهم واجتهاداتهم التي لا يصلح أن نحاسبهم عليها بناءً على ما نعتقده نحن.

فما دمت تقسم أصحاب المذاهب إلى غلاة ومعتدلين.

فبيِّن لنا على أي أساس تعتبر هذا التقسيم؟

فما تراه أنت غلوّاً، غيرك يراه حقّاً واعتدالاً.

ولن تجد صاحب نحلة، إلا وهو يدعي أن قوله هو الاعتدال، وأن ما زاد عليه هو الغلو، وما قصر عنه فهو التفريط والتقصير.

وعلى هذا فلا بد ـ قبل الحديث عن الغلاة والمعتدلين ـ لا بد من تحديد الحق الذي من تعداه كان غالياً، ومن قصر عنه كان مفرطاً، وأنت ممن يرفض هذه الفكرة ويأباها، باعتبار أن أصحاب المذاهب لهم أدلتهم وحججهم المعتبرة.

أنت تقول ـ مثلاً ـ:

(يجب أن يكون ذمنا للتشيع المذموم والنصب من حيث أنهما (هضم لحق من الحقوق) فالشيعي غالباً يهضم حق صحابة أخيار، والناصبي غالباً يهضم حق أئمة أخيار).

وهذا الكلام قبله مقدمات لا بد من المرور عليها.

فحتى نعرف الشيعي الذي يهضم حق الصحابة الأخيار، لا بد قبل ذلك من تحديد:

ـ المرجع في معرفة من هو الصحابي؟

ـ وما الذي يجب للصحابة من حقوق؟

ـ وما الذي يعتبر هضماً لحقوقهم؟

بندر الشويقي

فأنت ـ مثلاً ـ لك تعريف مخترع للصحبة الشرعية لم يسبقك إليه أحد، وبناءً على تعريفك هذا أخرجت أعداداً غفيرة عن شرف صحبة النبي ﷺ الصحبة الشرعية. وفي جملة هؤلاء أناس قد اتفقت كلمة من يعظم الصحابة على إثبات فضل الصحبة لهم.

فهل يمكن اتهامك بالغلو في التشيع بسب هضمك لحقوق هذا العدد الجم الذين يعتبرهم غيرك صحابة؟

إن قلت: لي أدلتي على نفي صحبتهم.

فغيرك يقول: ولنا أدلتنا على اعتبار صحبتهم.

فهل نحدد التشيع الذي هو هضم لحقوق الصحابة بناءً على معاييرنا أو معاييرك؟

أنت تقول: الناصبي يهضم حقوق أئمة أخيار.

فمن المرجع في معرفة حقوق أولئك الأئمة؟

فما تراه أنت حقّاً لأولئك الأئمة، غيرك يخالفك فيه، ولا يراه من حقوقهم.

وكذلك العكس.

فالاثنا عشرية ـ مثلاً ـ من حقوق الأئمة عندهم اعتقاد عصمتهم.

ولو نفيت هذا، لاعتبروك هاضماً لحقوقهم، ولأطلقوا عليك لقب الناصبي.

ستقول: إن الغلاة لا اعتبار بهم.

سيقولون لك: لنا أدلة على عصمة أئمتنا، فإن كنت تعتبرنا غلاة في التشيع، فنحن نعتبرك غالياً في النصب.

ستقول: الميزان لكلامي وكلامكم: الكتاب والسُّنَّة.

سيقولون لك: ونحن نحاكمك إلى الكتاب والسُّنَّة، لكننا لا نتفق معك في فهمك لنصوص الكتاب والسُّنَّة، بل لنا فهمنا الذي نعتمد عليه في معرفة الحق الذي نعتقده وتعتبره أنت غلوّاً.

هذا هو منهجك في مناقشة الآخرين.

وبهذه الطريقة ستجد نفسك تدور في حلقة مفرغة أنت من أسس قواعدها، ولا يمكنك الخروج من هذه المعضلة، إلا بإثبات مرجعية محددة يوزن بها الآخرون، وهو الشيء الذي تؤكد دائماً على نفيه وإنكاره في (التنظير)، لكنك عند (التطبيق) تخالف ذلك وتعتبر رأيك وقولك هو المعيار في معرفة الغالي من المقصر.

ومما يوضح هذا الكلام أنك ذكرت (أبا الفرج الأصبهاني)، وقلت: «كان محباً لأهل البيت».

في حين أن أهل السُّنَّة إذا ترجموا له يقولون: «كان يتشيع».

ذكر ذلك الخطيب البغدادي، وابن الجوزي، والذهبي، وابن كثير، وغيرهم.

ومدلول لفظة «التشيع» عند هؤلاء يختلف عن مدلول محبة أهل البيت.

وأنت ممن يدرك الفرق بين العبارتين.

فإن بينهما من التباين كما بين المدح والذم.

وهذا الفرق منشؤه اختلاف المعيار والميزان الذي وزن به أولئك الأئمة، عن المعيار الذي وزنت به أنت.

فالمقصود ـ من هذا كله ـ أنه لا بد قبل الكلام عن «التشيع»، و«النصب»، و«الغلو»، و«الاعتدال»، و«حقوق أهل البيت»، «والانحراف عنهم» وغير ذلك من الألفاظ التي تستخدمها كثيراً، لا بد قبل ذلك من بيان المرجع في معرفة مدلولات هذه الألفاظ.

وقضية أن المرجع في ذلك الكتاب والسُّنَّة، مسألة مسلَّم بها، لكن ستبقى إشكالية الاختلاف في فهم نصوص الكتاب والسُّنَّة.

بندر الشويقي **٢٥ ـ ٠٤ ـ ٢٠٠٢، ٠١:٤٢ PM**

الأخ (دمدم):

إن كنت راغباً في الحوار، فتذكر أن من أهم أصوله التزام الأدب.

وأحب أن أذكرك أن كلامي موجه لـ (المالكي)، وفي ظني أنه أقدر على الجواب منك.

وما دمت تقول: (إنك شخص عادي جدّاً) فتستطيع الاكتفاء بمتابعة الحوار.

أنت تنتقد ما سميته: أسلوب (التدوير الجدلي).

إذاً؛ فاعلم أن هذا الأسلوب من اختراع (حسن المالكي)، وليس من اختراع (بندر الشويقي).

(جان جاك روسو):

اللف والدوران طريقة يحسنها غيري.

هذا (اللفظ) الذي تذكره لا أعلم أن الشيخ تكلم به. والمواضع التي عزوت إليها ليس فيها شيء من هذا الكلام.

نعم، الشيخ له كلام يقرر فيه أن قتال علي لمعاوية، ليس من جنس قتال الصديق للمرتدين. وذلك لأن الصديق قاتل أولئك لردتهم عن الإسلام، وعلي قاتل أهل الجمل وصفين ليدخلوا في طاعته وبيعته.

ولهذا سُمي ما وقع بين علي وأهل الجمل وصفين: (قتال فتنة).

ولم يقل أحد إن قتال الصديق للمرتدين كان (قتال فتنة).

ولهذا ـ أيضاً ـ أجمع الصحابة على مناصرة أبي بكر، وتصحيح فعله، واختلفوا في قتال علي:

فمنهم من صحح فعله، وقاتل معه.

ومنهم من قاتل ضده.

ومنهم من اعتزل الفريقين.

وهذا ما لا يخالف فيه من شم رائحة التاريخ.

بندر الشويقي

وإذا ذكر الشيخ مثل هذا، فهو لم يزد على تقرير الحق الذي لم يختلف فيه المؤرخون.

لكن بما أنك ذكرت اللف والدوران، فأخبرني:

أين ذهب باقي الكلام الذي نسبته للشيخ ابن تيمية؟

ذكرت في تعقيبك كلاماً كثيراً، ونسبته للشيخ، وقلت لك: إنك كذبت وافتريت على الشيخ، فجئت الآن لتحذف كلامك الأول جميعه، وتقتصر منه على جملة واحدة.

فما معنى هذا؟

ومن يكون ـ إذاً ـ صاحب اللف والدوران؟

سوف أعيد كلامك الذي قلت لك إنك افتريت فيه على الشيخ:

ذكرت في تعقيبك أن الشيخ قال:

«علي قاتل الناس على طاعته لا على طاعة الله... وعلي ـ أيضاً ـ كان باغياً ظالماً.. قتل الناس على إمارته وصال عليهم.. فمن قتل النفوس على طاعته كان مريداً للعلو في الأرض والفساد وهذا حال فرعون والله تعالى يقول: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَٱلْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [القصص: ٨٣] فمن أراد العلو في الأرض والفساد لم يكن من أهل السعادة في الآخرة».

هذا هو الكلام الذي نسبته للشيخ، فهل ما زلت مصرّاً على هذه النسبة؟

الأخ (مالك بنُ نَبي).

كم أتمنى لو يستجيب المشرفون لمطلبك، فإني أعلم أن أسماء كثيرة ستدخل الآن للتهويش والتشويش، وليس للبحث العلمي.

ولا زلت بانتظار جواب (المالكي) عما سألته.

بندر الشويقي **٢٥ ـ ٠٤ ـ ٢٠٠٢، ٠٤:٢٥ PM**

(جان جاك روسو):

الآن تبين من هو صاحب اللف والدوران.

كلامك الأول الذي نفيته، وطالبتك بإثباته، هذا نصه:

«علي قاتل الناس على طاعته لا على طاعة الله... وعلي ـ أيضاً ـ كان باغياً ظالماً.. قتل الناس على إمارته وصال عليهم.. فمن قتل النفوس على طاعته كان مريداً للعلو في الأرض والفساد وهذا حال فرعون والله تعالى يقول: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَٱلْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٨٣﴾﴾ فمن أراد العلو في الأرض والفساد لم يكن من أهل السعادة في الآخرة».

هذا هو الكلام الذي نفيته، واتهمتك فيه بالكذب على الشيخ، فهل أثبت لنا هذا الكلام؟

لقد جئت الآن بنشوة المنتصر لتنقل لنا قول الشيخ:
«علي قاتل على الولاية، وقتل بسبب ذلك خلق كثير».
فأين هذا الكلام من ذاك؟

ولعلمك فإن هذا الكلام الذي نقلته الآن لم يكن خافياً علي، بل هو مقيد لدي في ملخص لكلام الشيخ. وللفائدة فإن رقم الصفحة الذي ذكرته خطأ، فهذا الكلام ذكره الشيخ في (٦/ ١٩١)، وليس في (٧/ ٤٥١). (إلا إن كان لديك طبعة خاصة).

لكن هذا الكلام المنقول شيء، والكلام الذي ذكرته قبل ذلك شيء آخر.

فهل تستطيع إثبات كلامك الأول؟

وأما يمينك بآخر كلامك، فأنصحك بالمبادرة في إخراج كفارتها إن كنت ممن يعظم أمر اليمين بالله.

حسن المالكي **٢٥ - ٠٤ - ٢٠٠٢، ١٠:٥٢ PM**

لا تستعجلوا في طرح الإستشكالات.

قبل كتابة الجزء التالي أقول:

١ - ما ذكره الأخ الكريم ناصر الفهد في موضوع المناظرة غير دقيق وقد كرر مزاعمه هنا دون مبالاة بكثرة تكرار الكذب، أنا وافقت على مناظرته وفتحت لنا الوسطية مجالاً للحوار وبقي شهوراً لا يجيب، وما زالت الوسطية فيما أعلم على هذا فإن أراد التقدم فليعلمهم بهذا، أما أن أنتقل لمناظرته في منتدى الفوائد الذي هو تابع للأخ الفهد أو هو على الأقل محل شك ولا نطمئن لعدالته وقد قام بالحذف من أول مشاركة كما ذكر الوسيط فلا أظن أنه من العدل أن الجأ إلى الأعداء ليحكموا بيننا، خاصة وأن لجنة التحكيم في ذلك المنتدى لا تحكم في الأخ ناصر وإنما هو يحكم ويأمر وينهى بدونها، وقد أخذ يملي

الشروط ورفض التنسيق معي من تلك اللجنة، فلست مضطراً لتقديم رأسي لخصومي ليحكموا، ولست ساذجاً لدرجة تكفي لهذا الاستدراج، والحكم من خلف الأسوار، إذن آمل من الأخ ناصر ألا يردد الأكاذيب، فالوسطية موجودة، وأنا موافق على المناظرة، وهو المتهرب لا أنا، وما زلت إلى الآن أطلب المناظرة مع من شاء لكن في وجود لجنة تحكيم عادلة، وليس التحاكم إلى الخصم مباشرة، ولم أكن أعلم أن الفوائد ملك للأخ ناصر إلا فيما بعد، كنت أظن المسألة تعاون وتقارب فكري بين المنتدى والأخ ناصر، لكنني علمت أنه من أعضاء لجنة التحكيم، وهذا ظلم باتفاق الناس مسلمهم وكافرهم، وقد فرح هؤلاء الغلاة بانسحابي من ذلك الفخ المعد مسبقاً، فليعتبروه ما شاءوا لكن أن أتقدم للخصوم ليحكموا فلست مضطرّاً لهذا ولن ينقطع عني الطعام والشراب إن لم أوافق، وأكرر مرحباً به مناظراً في الوسطية أو في ملتقى عام أو في ساحة فيها لجنة تحكيم عادلة تتصل بالجميع وتنسق وتتعهد بالعدل.

حسن المالكي

٢ ـ ثم أقول: اتصل بي بعض المشرفين يطلب الإجابة على استشكال طرحه بعض الأخوة، وهو اتهام الوسط السُّنِّي بالنصب، وليس الحنبلي فقط، ولم ينتظروا لأفرق في الأجزاء القادمة بين النصب الخفيف الذي يكون أكثره بجهل والموجود داخل الوسط السُّنِّي بعامة كردة فعل للغلو الشيعي وبين النصب السلفي الأعلى قليلاً وبين النصب الحنبلي الأكثر حدة، وبين النصب الأموي الضارب للسقف الأعلى من النصب، وسأجيب هنا باختصار على أن أتوسع في المستقبل فأقول:

نحن نفرق بين النصب في الوسط السُّنِّي ـ خاصة المتأخر ـ إلا القليل، والنصب في الوسط الحنبلي، فالنصب في الوسط السُّنِّي نتيجة ردود الأفعال موجود عند أكثر هذا الوسط، لكنني ذكرت أن ذلك النصب خفيف وبجهل في كثير من الأحيان، بل لعل معظمه من الجهل، ومن أمثلة النصب الخفيف المنتشر داخل الوسط السُّنِّي ما يلي:

أمثلة النصب في الوسط السني

ـ عدم اهتمامهم بتراجم أهل البيت وفضائلهم، أكثر السُّنَّة اليوم للأسف لا يعرف عن الباقر ولا الصادق ولا زيد بن علي ولا الناصر الأطروش ولا

القاسم الرسي ونحوهم من كبار أهل البيت ما يعرفونه عن أحمد ومالك والبخاري والأشعري والباقلاني وابن تيمية وابن القيم ومحمد بن عبد الوهاب وحسن البنا... إلخ. فهذا النصب الخفيف منتشر داخل وخارج الوسط الحنبلي، ويختص الحنابلة بمزيد من تنقص هؤلاء.

ـ ومن الشواهد المتكررة بجهل ـ وكنت أنا شخصيّاً من هؤلاء ـ أن الصلاة على أهل البيت حذفناها من الصلاة على النبي ﷺ، مع أن التشهد الذي نكرره يومياً (اللَّهُمَّ صلِّ على محمد وعلى آل محمد) فأصبح السُّنَّة بين مقتصر على (صلى الله عليه وسلم) وبين معمم (صلى الله على محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين)! بينما لا يجد دليل واحد صحيح على شرعية الصلاة على الصحابة فهذا من خصائص أهل البيت، التي عممناها في الأمة، أو لا نذكرها مع الصلاة على النبي، بينما ينكرون على من يقول: (الشافعي رضي الله عنه) أو نحو هذا محتجين بأن هذه من (خصائص الصحابة)، علماً بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قد سمى إفراده بالصلاة عليه الصلاة البتراء، فنحن إما نبتر أو نعمم الصلاة على كل المسلمين، فالمغالي من السُّنَّة أو السلفية قد يقصد حرمان أهل البيت من هذه (الخصوصية) والمعتدل الجاهل يفعل هذا بجهل، وبعضهم يفعلها كسلاً ـ وقد أكون من هؤلاء ـ.

ـ من النصب الشائع ربما بجهل الإنكار على من يقول: (فاطمة عليها السلام) و(علي عليه السلام) بدعوى أن الصلاة إنما هي من خصائص النبي، ونقول: إن هذه من مغالاة ودسائس الشيعة! مع أن التشهد (اللَّهُمَّ صلِّ على محمد وعلى آل محمد) وهو من الأدلة المتواترة عمليّاً، وسار عليه المسلمون عير العصور، بينما نقول في الصحابي: (رضي الله عنه) مع أن الرضا في حق أكثر من ألف صحابي على تعريفتنا الشائع، ونحرم أربعة من أهل البيت بعدم الصلاة عليهم ونعتبر هذا غلوّاً!! فهذه عامة عند أكثر السُّنَّة وإن كان الحنابلة أكثر الناس حرصاً على حرمان أهل البيت من هذا الدعاء. لكن الانحراف في هذا الأمر يسير وهو بجهل عند الأكثرين من السُّنَّة، وهو نتيجة السجال الخصومي بين السُّنَّة بعامة والشيعة بعامة.

ـ ومن دلائل الانحراف اليسير عند كثير من أهل السُّنَّة فضلاً عن السلفية والحنابلة تكرارهم لحديث: «**تركت فيكم ثقلين لن تضلوا ما تمسكتم بهما أبداً: كتاب الله وسُنَّتي**» وهو ضعيف على الأرجح معارضين به الحديث الصحيح الذي أصله في مسلم ولفظه: «**تركت فيكم ثقلين**...: **كتاب الله وعترتي أهل بيتي**» فهذا أيضاً من الأدلة على تأثر الوسط السُّنِّي جملة بردود الأفعال، وأكثر السُّنَّة محبين لأهل البيت لكن يفعلون هذا جهلاً، فهو من النصب الخفيف الذي يلحق كثير منا بجهل، والقليل هو المتعمد.

ـ ومن دلائل النصب أننا نمسك عما شجر بين علي ومعاوية لأن الأدلة والحق مع علي، بينما لا نمسك عما جرى بين عثمان والثوار وفيهم صحابة أيضاً، بل نذم هؤلاء ونعتبرهم سبئية، وهذا عند أكثر السُّنَّة المتأخرين.

ـ ومن النصب المتسلل داخل الوسط السُّنِّي بعامة ـ وهو من الخفيف ـ انتشار الدفاع عن كثير من الصحابة والتابعين إلا أهل البيت لا مدافع عنهم داخل السُّنَّة ومن يدافع عنهم يتهم بالتشيع، وإن شككتم فاذكروا لي كتاباً واحداً في الوسط السُّنِّي يدافع عن أهل البيت أو عن الإمام علي أو الحسين أو الصادق أو الباقر فلن تجدوا دفاعاً عنهم ضد النواصب، بينما الدفاعات عن يزيد والحجاج ومعاوية لا يجهلها سُنِّي.

هذه نماذج فقط اقتصرت عليها خشية الإطالة، وهناك أمثلة شائعة داخل الوسط السُّنِّي وهي كثيرة جدّاً سآتي على ذكرها فلا تستعجلوا، وليعلم الجميع أنني عندما أتهم أكثر السُّنَّة بالتأثر بالنصب والتأثر بردة الفعل على الغلو الشيعي لا أذكره هكذا دون دليل، لكن البعض يظن أننا نتكلم مثلهم وعلى طريقتهم، مع إقراري أنه لا مقارنة بين ردة الفعل السُّنِّية والغلو الشيعي لكن حدة الغلو الشيعي لا تبرر لنا وجود يسير من النصب السُّنِّي، ـ وسآتي على التوسع في هذا فيما بعد ـ.

وانتشار النصب الخفي الذي يأتي بجهل هو سبب من أسباب صعوبة المهمة التي أحاول توضيحها للناس؛ لأن الأشاعرة مثلاً عندما يعلمون أنني

أتهم أبا الحسن الأشعري بشيء من النصب فسينصرفون عن مناصرتي وكانوا يناصرونني في اتهام الحنابلة، وأنا أريد كسب الحقيقة لا الناس، ولو كنت أريد كسب الناس لما اتهمت أبا الحسن الأشعري بشيء من النصب.

إذن؛ آمل ألا تستعجلوا وكل الأخوة الذين طلبوا إثباتات ستأتي الإجابة على أسئلتهم لكنني إن استعجلت وذكرت أشياء عندي فيها أدلة قلتم تناقض وعمم، وإن تأخرت استعجلتم الجواب، وأنا لا أستطيع الإجابة على كل الإستشكالات دفعة واحدة، وسأجعل هذه المشاركة من باب التنبيه حتى لا نثير الغبار في وجوه الحقائق.

حسن المالكي ٢٥ ـ ٠٤ ـ ٢٠٠٢، ١٠:٥٥ PM

لماذا أهل البيت؟

لماذا أهل البيت؟

أول أدلة النصب في المجتمع المحلي هو (الوحشة) من ذكر أهل البيت! وكأن المنادي بمعرفة حق أهل البيت ومحبة الصالحين منهم درويش من دراويش غلاة الصوفية، أو كأنه بالضرورة يرى الغلو فيهم وتقديسهم وصرف شيء من العبادة لهم.

أخي الكريم: لو كان لك صديق حميم له فضل كبير عليك، وعشت بعد مماته أربعين سنة ثم علمت ذات يوم أن أحد أبنائه يسكن معك في الحي، ثم وجدت ذلك الابن ماذا سيكون موقفك منه؟ أليس من كمال محبتك لصديقك أن تصل ابنه وتكرمه وتحبه وتذكره بأن والده كان صديقك وحبيبك في سالف الأزمان؟ ألا تشعر نحوه بمحبة وتقدير من باب الوفاء لذكرى والده وصداقته ومواقفه معك؟!

أنت في هذا الموقف لست مطالباً بعبادة الابن أو الغلو فيه أو تقليده فيما أخطأ فيه، لكنك تشعر بميل قلبي نحوه لا يمكنك دفعه؟ وإذا ظلمه أحد الناس ستقف معه ضد هذا الظالم، وتنافح عنه أليس كذلك؟ هذا بالضبط معنى المحبة والولاء لصديقك القديم.

إذن؛ أليس قرابة النبي ﷺ أولى بمثل هذه المروءة؟ رجل أنقذنا الله به من الشرك ووصل نور رسالته للدنيا وأصبحنا أمة لها مبادئها ورسالتها وحضارتها وكرامتها... أليس لأهل بيت هذا الرجل حق كحق أبناء الصديق الحميم على الأقل؟ هذا ما نعنيه عند كلامنا عن أهل البيت ومحبتهم في الله ومعرفة مكانتهم وشرفهم ورعاية حق النبي فيهم، لا نقصد عبادتهم ولا الشهادة لهم زوراً بما ليس فيهم ولا القول بعصمتهم ولا تقديسهم... إلخ.

مثال آخر: لو ظفرنا اليوم بابن لأحمد بن حنبل ألا نشعر تجاهه بمحبة وتقدير وولاء؟ إذا كان كذلك فأبناء النبي ﷺ أولى وأولى.

وكذلك لو ظفرنا برجل من سلالة البخاري أو مالك أو ابن حزم... ألا نشعر تجاهه بمحبة وتقدير ورعاية حق جده؟ إذا كان كذاك فقرابة النبي أولى وأولى، أبناء النبي وسلالته وخاصة الصالحين منهم أولى من قرابة بكر وائل وذي أصبح وتميم وحمير.

فإن قيل: نحن نحب الصالحين من أهل البيت لكن الفسق انتشر بينهم ونحن نبغضهم طاعة لشرع الله!

حسن المالكي

يقال: **أولاً**: نحن لا نطالب إلا بمحبة وتقدير الصالحين منهم.

ثانياً: لو وجدنا أحد أبناء أحمد ولم يكن من الصالحين لقدرناه واغتفرنا له أخطاءه وقلنا: (نحن نرعاه لقرابته من أحمد ولولا ذاك لما فعلنا) فإذا كان هذا موقفنا مع سلالة رجل من بكر وائل فكيف بسلالة من أرسله الله رحمة للعالمين.

كل أبناء عظيم لا بد أن يكون فيهم من يخالف منهاج أبيه لكن هذا لا يكون مبرراً لترك رعاية الحق بشكل عام ورعاية ومحبة الصالحين بشكل خاص.

والحال كذلك في أهل اللغة لو ظفروا بأحد أبناء سيبويه أو الكسائي، وكذا الفلاسفة لو ظفروا اليوم بأحد أبناء سقراط أو أفلاطون، وكذا الحال عند أهل العلم التجريبي لو ظفروا بأحد أبناء فرانسيس بيكون.

رعاية الحقوق من الوفاء والمروءة وإذا كان لأبناء هؤلاء حق الرعاية والتقدير فرعاية حقوق أبناء النبي ﷺ من باب أولى.

هذا ما نقول به فقط لم نقل بغير هذا.

إن من العيب أن نترك نحن أهل السُّنَّة الاهتمام بأهل بيت النبي للشيعة، نترك لهم دراسة تراجم هؤلاء والدفاع عنهم ونشر فضلهم على ما يصاحب ذلك من غلو لا يرتضيه أهل البيت، ولا النبي ﷺ، تركناهم ولا نكاد نعرف من فضل علي إلا أنه ابن عم النبي ﷺ! ولا نكاد نعرف للزهراء إلا أنها ابنة النبي ﷺ، ولا نعرف عن علي بن الحسين إلا قصيدة قالها الفرزدق، ولا نعرف البقية ولا علومهم ولا تراجمهم ولا فضلهم، فلا نعرف الباقر ولا الصادق ولا عبد الله المحض ولا زيد بن علي ولا عيسى بن زيد ولا ابنه أحمد ولا القاسم الرسي ولا الهادي ولا حسين بن علي العابد ولا أبو العباس الحسني، ولا الناصر الأطروش ولا النفس الزكية ولا غيرهم من كبار أهل البيت وعلمائهم، لم نعرف أسماءهم ولا فضلهم ولا علومهم وكأنهم من الخزر أو القبط أو الآشوريين، مع أن مواقفهم وإنتاجاتهم وجهادهم وإصلاحهم وتضحياتهم تملأ الدنيا، هذا أمر لا يجوز، وهو انحراف خطير في مواقفنا، وهذا ما شجع غلاة الشيعة على اتهامنا بالنصب لأنهم انفردوا بهم وتركناهم لهم ليدافعوا عنهم وانشغلنا بالدفاع عن ابن تيمية وابن القيم بل عن معاوية ويزيد وخالد القسري وأمثالهم.

حسن المالكي

وبعد هذا؛ نقول إننا نحب أهل بيت رسول الله! وأننا ندافع عنهم وننكر المظالم التي لحقت بهم! كيف ونحن نرتب الأجر لكل من ظلمهم ونملأ الدنيا بفضائل وعلوم فلان وفلان ولا نعرف عن هؤلاء إلا القليل، بل بعضهم ربما لم نسمع باسمه قط!

وإذا ذكرهم الناس نردد: «**يا فاطمة بنت محمد لا أغني عنك من الله شيئاً**»! بينما نروي أن الله يغفر لجميع من دفن بمقبرة أحمد بن حنبل! هذا انحراف يجب أن نعترف به أولاً لأن الاعتراف بداية التصحيح.

الانحراف عن أهل الفضل خدش كبير في المبادئ فإذا أقررناه فمعنى هذا أننا في حاجة لإعادة النظر في مبادئنا ومواقفنا من الآخرين، فنراجعها

ونتأمل فيها، ولا نخلط الأمور، ولا يدفعنا الغلو في الأشخاص للتنكر لفضلهم وحقوقهم، إذا تركنا أهل البيت خشية الاتهام بالتشيع أو الرفض فهذا دليل آخر على انحراف وضعف مبدأ، كل أمة مصابة في مبادئها فمن الصعب أن تنتصر ويكون لها العزة والكرامة.

من الصعب أن نترك أهل البيت لغلاة الشيعة ثم نستغرب تشيع بعض أبنائنا؛ لأننا إن لم ننشر بينهم الحق التمسوا الحق بكثير من الباطل، إن مما نحمده للشيعة أنهم أبقوا على حبهم لأهل البيت ـ ولو صاحب ذلك غلو ـ لأنهم لو لم يهتموا بأهل البيت وتراجمهم والقول بفضلهم لنسيناهم إتباعاً منا لبني أمية وبني العباس، لقد بقي التفاف الشيعة حول أهل البيت عامل منبه كان من المهم وجوده في ظل جهلنا الفاضح بهذا البيت الكريم، أصبحت قلوبنا تطرب لذكر آل تيمية وآل فلان وآل فلان لكنها تنقبض لذكر آل محمد.

بندر الشويقي **٢٦ ـ ٠٤ ـ ٢٠٠٢، ١٠:٠٣ AM**

الأستاذ (مالك بن نبي):

ما اقترحته رأي سديد.

ويبدو أنني أخطأت حين استرسلت في مناقشة الآخرين، وعذري في ذلك أنه لم يكن بإمكاني السكوت عن الكذب الصريح الذي افتراه (جان جاك) على ابن تيمية رحمه الله.

ولهذا فسوف أمتثل لما ذكرته، وسأجتهد في ترك مناقشة من سوى (المالكي).

لكني أنبه ـ قبل ذلك ـ إلى حقيقة ما نقله (جان جاك) ونسبه للشيخ ابن تيمية.

فمن أراد أن يعرف حقيقة الحال، فليرجع إلى «منهاج السُّنَّة» (٤/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠)، فسيجد أن الشيخ ذكر هذا الكلام منسوباً للنواصب، فجاء (جان

جاك)، وحذف النسبة، وجعله من كلام ابن تيمية نفسه، ولهذا طلبت من (جان جاك) أن ينقل الكلام بأكمله، فلم يفعل.

وأما بالنسبة لما ذكره (المالكي) حول قصة مناظرته مع الفهد، فأقول للأستاذ:

لقد اتهمت الشيخ «ناصر الفهد» بالكذب، ولم تذكر لنا ما الذي كذب فيه؟

هو لم يدع أنك لم تقبل المناظرة في (الوسطية) حتى تتهمه بالكذب.

الذي يعرفه قدماء رواد (الوسطية): أن الفهد وافق على مناظرتك، لكن اشترط عليك أن تكون المناظرة في غير منتدى (الوسطية)، بسبب رأيه فيها، وبسبب تهجم بعض كُتَّاب «الوسيطية» عليه كثيراً في تلك الفترة، فلأجل ذلك اقترح عليك أن تكون المناظرة في أحد أربعة منتديات تختار منها ما شئت.

فوافقت ـ بعد إلحاح ـ على المناظرة في منتدى (الفوائد)، ثم عدت وسحبت موافقتك.

وتعللت بأنك لا تثق في المشرفين على ذلك المنتدى.

لكن الشيخ ناصر (الفهد) عاد وعرض عليك أن تختار أي موقع سوى (الوسطية) لتكون المناظرة فيه.

لكنك رفضت ذلك، وكتبت مقالك: (لا مناظرة إلا في الوسطية).

هذا ما يعرفه رواد (الوسطية)، فأخبرني بموضع الكذب في هذا الكلام لأثبته لك بروابطه.

وأما موافقتك على المناظرة في الوسطية، فهذا ما لم ينكره أحد حتى تصفه بالكذب والبهتان.

بندر الشـويقـي ٢٦ ـ ٠٤ ـ ٢٠٠٢، ٢١: ١٠ AM

نعود الآن لموضوعنا:

فأقول **أولاً**:

كلامك أيها (الأستاذ) كله يدور حول تصحيح مذهب الشيعة فيما يتعلق بحقوق أهل البيت، وتخطئة مذهب أهل السُّنَّة، فلأي شيء تسلك سبيل الغموض والمداورة؟

فإذا كان أهل السُّنَّة بشكل عام قد وقعوا في النصب ـ كما تقول ـ، فبالبديهة تكون النتيجة: أن المذهب الحق فيما يتعلق بأهل البيت سيكون عند غير أهل السُّنَّة.

فالاعتدال في حقوق أهل البيت ـ عند (المالكي) ـ يتمثل في مذهب من يسميهم بـ (الشيعة المعتدلين)، ولربما انتهينا في الأخير إلى أنه يعني بذلك: (الزيدية).

بندر الشويقي

لا زلت أيها الأستاذ تصر على طريقتك في وزن الناس من خلال رأيك ومذهبك.

ولا أدري ما سبب إعراضك عن الجواب عن الإشكال الذي ذكرته لك في هذا الشأن.

فما المرجع الذي نحتكم إليه في سبيل تحديد هذه المصطلحات التي تكثر من تردادها؟

مناقشة أمثلة النصب عند أهل السنة

لقد اعتبرت من (النصب الخفيف) الموجود عند أهل السُّنَّة:

(عدم اهتمامهم بتراجم أهل البيت وفضائلهم)، وقلت: (أكثر السُّنَّة اليوم للأسف لا يعرف عن الباقر ولا الصادق ولا زيد بن علي ولا الناصر الأطروش ولا القاسم الرسي ونحوهم من كبار أهل البيت ما يعرفونه عن أحمد ومالك والبخاري... فهذا النصب الخفيف منتشر داخل وخارج الوسط الحنبلي، ويختص الحنابلة بمزيد من تنقص هؤلاء).

فأقول لك: أما أئمة أهل البيت، فتراجمهم موجودة بكثرة في كتب أهل السُّنَّة.

فكتبنا ـ بحمد الله ـ تفيض بتراجم الخليفة الراشد علي بن أبي طالب، وابنيه الحسن والحسين، وزوجه فاطمة، وزين العابدين، ومحمد ابن الحنفية، وأبي جعفر الباقر، وجعفر الصادق.

فمن أين جئت بدعوى التقصير في تراجم هؤلاء وتنقصهم؟

بل الذي أدعيه أنك لن تجد تراجم لهؤلاء أفضل وأضبط مما هو موجود في كتب أهل السُّنَّة.

وأما (الناصر الأطروش)، و(القاسم الرسي)، فلم يترك أهل السُّنَّة العناية بأخبارهما تقصيراً في حقوق أهل البيت، كما تقوله.

وإنما لكون هذين من أئمة الزيدية، وليسوا من أئمة أهل السُّنَّة، فلا عجب بعد ذلك أن يكون ذكر أحمد ومالك والبخاري أكثر من ذكر هؤلاء في كتب أهل السُّنَّة.

وكلامك هذا يؤكد ما ذكرته لك قبلاً من أنك تزن الناس من خلال مذهبك وآرائك الخاصة.

بندر الشويقي فإذا لم يعتن أهل السُّنَّة بأئمة الزيدية، فهم مقصرون في حقوق أهل البيت، ويكونون بذلك قد وقعوا في (النصب الخفيف).

ـ ذكرت أن من النصب الاقتصار في الصلاة على النبي ﷺ دون آله.

وهذا من غرائب الأقوال، وعجائب الاستدلال.

إضافة الآل، إنما جاءت في الصلاة والتسليم بعد التشهد في الصلاة.

وعامة أهل السُّنَّة يأخذون بهذا، ويفعلونه ـ بحمد الله ـ.

وأما خارج الصلاة، فلم يرد أمر بإدخال الآل في الصلاة والتسليم على النبي ﷺ، بل الأمر الثابت إنما هو بالصلاة والتسليم على النبي ﷺ، فكيف يكون فاعل هذا واقعاً في النصب الذي هو انحراف عن أهل البيت وهضم لحقهم.

غاية ما تطالب به أن يكون أمراً مستحباً، فكيف جعلت تاركه واقعاً في النصب الذي هو في الحقيقة انحراف عقدي؟

وهل هذا إلا من الغلو، الذي تنادي بمحاربته؟

ذكرت أن من (النصب): الإنكار على من يقول: (فاطمة عليها السلام)، و(علي عليه السلام).

وعارضت من يقول هذا بثبوت الصلاة على آل محمد ﷺ، في التشهد، وتواتر ذلك تواتراً عمليّاً.

وهذا كلام أغرب من سابقه.

فالصلاة على الآل في تشهد الصلاة لم ينكرها أحد، بل عامة أهل السُّنَّة يعملون بذلك كما تقدم.

لكن الذي يُنكر هو تخصيص شخص بعينه بهذه الصلاة، والتزام ذلك، بمعنى أن يختم اسمه بالصلاة والتسليم كما يختم اسم النبي ﷺ.

فهل تواتر عمل المسلمين على هذا في حق أحد من آل البيت أو غيرهم؟!

بل الذي يُقطع به أنه لم يكن أحد من الصحابة يصلي ويسلم على علي أو فاطمة إذا ذكر اسميهما، كما ذكر ذلك الإمام مالك رحمه الله.

ومن العجيب أنك اعتبرت هذا نصباً، ثم زعمت أنه نتيجة للسجال بين السُّنَّة والشيعة.

فما رأيك أن هذا (النصب الخفيف) ثابت عن إمام من أئمة أهل البيت، وهو عبد الله بن عباس رضي الله عنه، فقد صح عنه أنه قال: «لا تنبغي الصلاة إلا على النبي ﷺ». **رواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهما.**

وعلى ما ذكره (المالكي) ينبغي أن يكون ابن عباس قد وقع في (النصب الخفيف)، ووقع في الانحراف عن أهل البيت الذين هم أهله وذووه!!!

ذكرت أن من دلائل الانحراف عن أهل البيت تكرار أهل السُّنَّة لحديث: «تركت فيكم ثقلين لن تضلوا ما تمسكتم بهما أبداً: كتاب الله وسُنَّتي»، وأن

أهل السُّنَّة يعارضون بهذا الحديث حديث: «تركت فيكم ثقلين...: كتاب الله وعترتي أهل بيتي».

فيقال لك: من الذي قال لك: إنهم قصدوا بالحديث الأول معارضة الثاني؟

الذين خرَّجوا الحديث الأول هم أهل السُّنَّة.

والذين خرَّجوا الحديث الثاني هم أهل السُّنَّة أنفسهم.

وليس أي من الحديثين معارضاً للآخر (لو فرض ضعف أحدهما).

لكن أهل السُّنَّة يكررون الحديث الأول حين يريدون تثبيت حجية السُّنَّة لما كثر منكروها، والحديث الثاني ليس فيه ذكر السُّنَّة، فهل تريد منهم أن يحتجوا بلفظ حديث في فضل أهل البيت، لإثبات حجية السُّنَّة؟!!!

وأما إذا أراد أهل السُّنَّة الكلام عن فضل أهل البيت، فهم يذكرون اللفظ الثاني ويحتجون به، ولا يعارضونه بالحديث الأول.

ولو أنك أردت تثبيت هذا اللفظ الثاني عن النبي ﷺ، فلن تستطيع ذلك، إلا عن طريق كتب أهل السُّنَّة أصحاب (النصب الخفيف).

بندر الشويقي

ـ قلت: «من دلائل النصب أننا نمسك عما شجر بين علي ومعاوية لأن الأدلة والحق مع علي. بينما لا نمسك عما جرى بين عثمان والثوار وفيهم صحابة ـ أيضاً ـ، بل نذم هؤلاء ونعتبرهم سبئية، وهذا عند أكثر السُّنَّة المتأخرين».

فيقال لك ـ **أولاً** ـ: ينبغي لك أن تكون صريحاً وواضحاً في كلامك.

فقل: «من دلائل النصب أنكم تمسكون عما شجر...».

ولا تقل: «أننا نمسك...».

وثانياً:

كلامك هذا فيه مغالطة ظاهرة.

فمن أين لك: أن أهل السُّنَّة عدوا أحداً من الصحابة الذين خالفوا عثمان من السبئية؟

أهل السُّنَّة يدعون للإمساك عما شجر بين الصحابة، سواء بين عثمان ومخالفيه، أو بين علي ومخالفيه.

وأما (السبئية) الذين يذمهم أهل السُّنَّة، فليس فيهم أحد من صحابة النبي ﷺ.

قلت: «ومن النصب المتسلل داخل الوسط السُّنِّي بعامة ـ وهو من الخفيف ـ انتشار الدفاع عن كثير من الصحابة والتابعين إلا أهل البيت لا مدافع عنهم داخل السُّنَّة ومن يدافع عنهم يتهم بالتشيع، وإن شككتم فاذكروا لي كتاباً واحداً في الوسط السُّنِّي يدافع عن أهل البيت أو عن الإمام علي أو الحسين أو الصادق أو الباقر فلن تجدوا دفاعاً عنهم ضد النواصب، بينما الدفاعات عن يزيد والحجاج ومعاوية لا يجهلها سُنِّي».

وأقول لك: بل كتب أهل السُّنَّة مليئة بذم يزيد والحجاج، وفيها التنصيص على تخطئة معاوية رضي الله عنه، فإن أحببت الأمثلة أعطيتك.

بندر الشويقي

وإن كنت لا تدري: فإن من أهل السُّنَّة من كفَّر الحجاج، ومنهم من جوَّز لعن يزيد.

وسوف أنصفك في هذه المسألة، وأقول لك: أعطني كتاباً واحداً لإمام من أئمة أهل السُّنَّة في الدفاع عن (يزيد أو الحجاج)، لأعطيك مقابله كتاباً في الدفاع على أهل البيت.

قلت: «إن من العيب أن نترك نحن أهل السُّنَّة الاهتمام بأهل بيت النبي للشيعة، نترك لهم دراسة تراجم هؤلاء والدفاع عنهم ونشر فضلهم على ما يصاحب ذلك من غلو لا يرتضيه أهل البيت، ولا النبي ﷺ، تركناهم ولا نكاد نعرف من فضل علي إلا أنه ابن عم النبي ﷺ! ولا نكاد نعرف للزهراء إلا أنها ابنة النبي ﷺ، ولا نعرف عن علي بن الحسين إلا قصيدة قالها الفرزدق».

وأقول لك: هذا الكلام فيه تجن عظيم على أهل السُّنَّة.

فهل أهل السُّنَّة لا يعرفون عن علي إلا أنه ابن عم النبي ﷺ؟!

وهل هم لا يعرفون عن فاطمة إلا أنها ابنة النبي ﷺ؟!

ولا يعرفون عن الحسين إلا قصيدة قالها الفرزدق؟!

إن كنت تعني أهل الجهل، فليس هذا موضع البحث، فهؤلاء قد وسع جهلهم ما هو أهم من تراجم أهل البيت.

وأما إن كنت تقصد أهل العلم وطلابه من أهل السُّنَّة، فأنت في قولك هذا مجازف مجازفة عظيمة.

وذكرت «أننا نرتب الأجر لكل من ظلم أهل البيت».

وهذا مجازفة حكايتها تغني عن الرد عليها.

وذكرت أننا (نروي أن الله يغفر لجميع من قبر بمقبرة أحمد بن حنبل).

وهذا أنموذج لما تتصف به كتاباتك من تعميمات جائرة.

مصنفات أهل العلم جهد بشري، لا بد أن يتطرق إليه الخلل، وهذا الخلل ينتقد بقدره.

وأنت كثيراً ما تلتقط مثل هذه الكلمة التي ذكرت في كتاب ترجم لأحمد بن حنبل، وبدلاً من أن تنتقد من ذكرها، تعود لتعمم الكلام، وتذكر (أننا نروي أن الله يغفر لجميع من قبر بمقبرة أحمد).

وتذكر هذه الكلمة وكأنها مما اتفقت عليه كلمتنا، أو كلمة أكثرنا. ولو أنك سألت من حولك بما فيهم (طلاب العلم) عن هذا الكلام، لأخبروك أنه لم يسمعوا به قبل اليوم.

فلك أن تنتقد هذه الكلمة وما شابهها، لكن تجنب التعميم والتجني في أحكامك.

وها أنت ترى في النهاية أن القضية تتعلق بموازين خاصة بك أنت جعلت من خالفك فيها واقعاً في النصب.

الرد على ابن تيمية في استدلاله بحديث قيس بن عباد

زعم ابن تيمية بأن علياً ليس معه نص!

أثر قيس بن عباد (١ ـ ٢):

طلب مني بعض الأخوة إبداء الرأي في الشبهة التي أوردها بعضهم مما نسب إلى علي أنه لم يكن معه نص في قتال أهل البغي والخوارج وإنما هو (رأي رآه) وسأرسل هذا الموضوع الآن في حلقتين ثم أعود لاستكمال موضوع النصب، وهذا الموضوع تطبيقي لنظرية النصب.

وقبل إيراد هذه الشبهة والرد عليها، أود أن أقول: لا تستعجلوا في الرد قبل اكتمال البيان، كل ما أورده الأخوة المخالفون من استشكالات سيأتي الإجابة عليها، أما ما ذكروه من المناظرة فقد سبق أن قلت: إنني مستعد لمناظرة أي شخص سواء الأخ ناصر الفهد أو غيره، لكنه مثلما له الحق في رفض الوسطية فلي الحق في رفض منتديات الغلاة كالفوائد وأنا المسلم، ولتختاروا لنا منتدى معتدلاً بهيئة تحكيم معروفة الأسماء أو ليكون لقاء مباشراً كل هذا الأمر عندي سيان.

أعود فأقول:

أثر قيس بن عباد عن علي الذي دندن حوله ابن تيمية ضارباً به الصحيح والمتواتر من الأحاديث والآثار والوقائع أثر ضعيف الإسناد، تفرد به الحسن البصري وعنعنه عن قيس بن عباد عن علي، ولو لم يكن فيه إلا عنعنة الحسن لكانت كافية في تضعيفه لشهرة الحسن بالتدليس لا سيما مع معارضة هذا الأثر لأثر من جنسه في الصحيح، ومعارضة ظاهره الذي استدل به ابن تيمية لمتواتر وصحيح الأحاديث والآثار.

وقد روي هذا الأثر عن الحسن عن قيس من ثلاث طرق:

١ ـ طريق علي بن زيد بن جدعان.

٢ ـ طريق قتادة.

٣ ـ طريق يونس بن عبيد

وهذه الطرق يمكن أن يقال عنها: كلها ضعيفة لعنعنة الحسن في كل

الروايات ولكن لمن يحتمل أن رواية الحسن عن قيس بن عباد محمولة على الاتصال نجيب عنه بالآتي:

أولاً: عنعنة الحسن وقد سبقت.

ثانياً: أسانيد هذه الطرق ومتونها لا تخلو من ضعف وتدافع وما صح عن علي في ذلك إنما هو السؤال عن اختصاص أهل البيت بعلم دون ما هو عند الناس (وهذا منصوص في أثر أبي جحيفة الذي في الصحيح) وأن السؤال في الأصل ليس عن الحرب ومشروعيته، وإنما السؤال: (هل عندكم شيء غير القرآن)؟ أو (هل عهد النبي ﷺ إليكم شيئاً لم يعهده إلى الناس عامة)؟ أو نحو هذا، وهذان اللفظان لا دليل فيهما للنواصب أو المشككين في مشروعية القتال مع علي كما سيأتي عند استعراض الطرق إلى قيس ومعرفة ألفاظها ورواتها.

الطريق الأول: علي بن زيد عن الحسن:

طريق علي بن زيد بن جدعان عن الحسن، روى عبد الرزاق (١١/ ٤٤٩) عن معمر عن علي بن زيد بن جدعان عن الحسن البصري عن قيس بن عباد قال: (كنا مع علي فكان إذا شهد شهداً أو أشرف على أكمة أو هبط وادياً قال: صدق الله ورسوله، فقلت لرجل من بني يشكر: انطلق بنا إلى أمير المؤمنين حتى نسأله عن قوله: (صدق الله ورسوله) قال: فانطلقنا إليه، فقلنا: يا أمير المؤمنين، رأيناك إذا شهدت مشهداً... فهل عهد إليك رسول الله ﷺ شيئاً من ذلك؟

قال: فأعرض عنا وألحفنا عليه، فلما رأى ذلك قال: والله ما عهد إلي رسول الله ﷺ عهداً إلا شيئاً عهده إلى الناس ولكن الناس وقعوا على عثمان فقتلوه، فكان غيري فيه أسوأ حالاً وفعالاً مني، ثم رأيت أني أحقهم لهذا الأمر فوثبت عليه فالله أعلم أصبنا أم أخطأنا.

قلت:

أولاً:

الرواية ليست في (مشروعية القتال) وإنما عن الخلافة.

ثانياً:

هذا الإسناد ضعيف لوجود علي بن زيد بن جدعان (وقد فصَّلت فيه في الرد على الشيخ السعد) وقد توبع عبد الرزاق عن معمر من ابن المبارك فرواه ابن شيبة (١١٦٦) عن محمد بن حميد الرازي عن ابن المبارك عن معمر باللفظ نفسه، ورواه أحمد (١/ ١٤٢) من طريق عبد الرزاق به، ومحمد بن حميد فيه كلام، فبقي الطعن في علي بن زيد بن جدعان، خاصة وأنه قد روى الأثر بطريقة مغايرة ومطولة عما رواه الآخرون.

ثالثاً:

لو صح فهذا لا يدل على أن عليّاً ليس معه دليل في قتال أهل البغي (سواء أدلة عامة أو خاصة) فهذا الأثر على ما فيه لا يصلح لمعارضة الأحاديث والآثار الصحيحة؛ كحديث عمار وحديث الناكثين وحديث خاصف النعل وحديث الحوأب وحديث الزبير وأحاديث الخوارج وحديث حذيفة وحديث ميمونة وأقوال علي وعمار وغيرهم من الصحابة والتابعين القائلين بمشروعية قتال أهل البغي من الخارجين على أئمة العدل.. واستعراض هذه الأدلة والآثار مما يطول ذكره وقد ذكر بعض هذا في مقدمة كتاب «بيعة علي»، بل هذه الأدلة الخاصة لم يظفر بمثلها أبو بكر رضي الله عنه في قتال مانعي الزكاة الذين منعوا تأديتها لبيت المال ولم يمنعوها عن فقراء قومهم، وإنما استفاد أبو بكر هذا من مفهوم حديث عام «**إلا بحقها**» والدليل على أن بعض مانعي الزكاة على الأقل لم يمنعها بالكلية ولم ينكر شرعيتها أن أبا بكر قال: (لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه لرسول الله لقاتلتهم عليه) والشاهد في قوله: (لو منعوني) ولم يقل: (لو منعوا الفقراء من حق المال لقاتلتهم عليه) وقد ذكر الشافعي نحو هذا في قتال أهل البغي في كتابه «الأم» ـ الجزء السابع ـ، نعم قد يكون في هؤلاء من منعها بالكلية، علماً بأن أهل الشام لم يمنعوا الزكاة لو أرادها علي لبيت المال في المدينة وإنما منعوا الانضمام كلية فكان منعهم للزكاة من أقل ما منعوه! مما هو حق للإمام، ونجد هؤلاء لا يشكون في وجوب قتال من منع الزكاة عن بيت المال ويشكون في وجوب قتال من منع

الزكاة والطاعة وانفصل انفصالاً تاماً عن الخلافة المركزية! وهنا نعلم كم هو مظلوم الإمام علي داخل المنظومة السلفية.

رابعاً:

علي بن زيد بن جدعان التيمي كان مع ضعفه فيه انحراف عن علي ولي فيه مبحث خاص (راجع بعض هذا في ردي على السعد) إضافة لضعفه عند أكثر علماء الحديث، ففي آخر هذا الحديث زيادة منكرة فيها ما يدل على نصبه عندما ذكر: أن عليّاً وثب على الخلافة!! وهذا باطل لا يصح تاريخيّاً بل الناس هم الذين طلبوا عليّاً للخلافة وذهبوا إليه في بيته ثم خيَّرهم في المسجد وعرض عليهم أن يكون وزيراً لا أميراً فاختاروه خليفة، وهذا مبسوط في كتاب بيعة علي.

خامساً:

الرواية نفسها إنما فيها النفي لأن يكون النبي ﷺ قد أسر إلى علي شيئاً لم يعلنه إلى سائر الناس، ولذلك نستطيع أن نقول: إنه لا تعارض بين هذا وبين أن نقول: إن النبي قد عهد إلى علي أشياء قد عهدها إلى غيره.

حسن المالكي

سادساً:

قتال أهل البغي وقطاع الطرق والخوارج، بل وإقامة الحدود الشرعية لا يحتاج فيها الخليفة لعهد خاص، فنحن اليوم نقطع يد السارق ونقتل القاتل ولم يعهد إلينا النبي ﷺ في ذلك عهداً خاصاً وإنما أخذنا ذلك من النصوص الشرعية.

سابعاً:

لم يعهد النبي إلى ابي بكر في قتال مانعي الزكاة ولا في قتال المرتدين وإنما استنتج أبو بكر ذلك من النصوص، ولا يدل عدم العهد الخاص على بطلان قتال المرتدين أو مانعي الزكاة، ولو سأل أحدهم أبا بكر هل تقاتل هؤلاء بعهد من النبي أم هو رأي رأيته؟ لأجاب بهذا الجواب المنسوب لعلي.

ثامناً:

لم يعهد النبي إلى عمر بن الخطاب بقتال فارس والروم وإنما هو رأي

مستنتج من الأدلة الشرعية الآمرة بالجهاد، وكذا الحال في عثمان.

تاسعاً:

الأثر المنسوب لعلي ينفي (العهد تماماً) مع أن العهد إلى علي بأشياء قد ثبتت من طرق أقوى بعضها في الصحيح، فقد عهد النبي إلى علي بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين وعهد بقتال الخوارج إلى علي، كما ثبت في مسلم: أن النبي ﷺ عهد إلى علي «**لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق**»، وغير ذلك.

عاشراً:

نص الأثر (... (لم) يعهد إلي النبي ﷺ شيئاً (لم) يعهده إلى سائر الناس) فاجتمع النفيان هنا، وقاعدة أهل اللغة (إذا اجتمع نفيان سقطا وبقي الحكم بدونهما) فقول علي: (لم يعهد إلي النبي ﷺ شيئاً لم يعهده إلى سائر الناس) تكون ترجمتها كالتالي: (عهد إلي النبي ﷺ شيئاً عهده إلى سائر الناس) فانقلب السحر على الساحر، وصار الأثر ـ على افتراض ثبوته ـ (نصّاً في ثبوت العهد لا نفيه)! إنما النفي وقع على (اختصاص العهد وسريته)، مثلما يقول أحدهم: لم يعطني فلان شيئاً لم يعطه زملائي، فمعناه: (أعطاني فلان شيئاً قد أعطاه إلى زملائي) وعلى هذه القاعدة اللغوية سيبويه وغيره من أهل اللغة.

حسن المالكي

الطريق الثاني: قتادة عن الحسن:

رواية قتادة عن الحسن وهذه رواها سعيد بن أبي عروبة عن قتادة (وسعيد من المختصين بقتادة)، ورواها عن سعيد ثلاثة: (يحيى بن سعيد القطان ويزيد بن زريع وعبد الوهاب بن عطاء).

ثم رواه عن يحيى بن سعيد القطان ثلاثة: (أحمد في المسند ومسدد عند الطحاوي وزهير بن معوية عند أبي يعلى) وليس في لفظ الحديث ما يريده ابن تيمية.

ولفظ الحديث: قال قيس: (أنطلقت أنا والأشتر إلى علي فقلنا: هل عهد إليك نبي الله شيئاً لم يعهده إلى الناس عامة؟ فقال: لا إلا ما في كتابي

هذا. . . الحديث) هذا لفظ أحمد، وقد رواه عن أحمد أبو داود في السنن وعنه البيهقي في الكبرى ورواه من طريق أحمد النسائي في السنن، ورواه القاسم بن سلام في الأموال ومن طريقه ابن زنجويه.

حسن المالكي ٣٠ ـ ٠٤ ـ ٢٠٠٢، ٠٦:٣٧ PM

أثر قيس بن عباد ـ تكملة (٢ ـ ٢).

أثر قيس بن عباد (٢ ـ ٢)

معنى الحديث:

الحديث ظاهر بأن المراد: هل اختصكم النبي ﷺ ـ أنتم أهل البيت ـ بشيء لم يختص به سائر الناس فنفى علي ذلك وليس فيه السؤال عن مشروعية الحرب (وسيأتي شاهد هذا اللفظ في «صحيح البخاري» وغيره من حديث أبي جحيفة: هل عندكم شيء غير القرآن؟) فهذا هو اللفظ الصحيح للسؤال والجواب؛ لأن بعض الناس كان يشيع أن عليّاً عنده أسرار وهو الوصي وعنده كتب وهو. . . إلخ.

الطريق الثالث: طريق يونس بن عبيد عن الحسن:

طريق يونس بن عبيد عن الحسن، وهذا الطريق هو عمدة ابن تيمية ومن قلَّده في هذا الأمر فقد اختاروا هذا اللفظ دون الألفاظ السابقة المشهود لها في الصحيح! وانفرد أبو معمر (وهو من غلاة السُّنَّة وكان يخطئ كثيراً في الأحاديث) عن ابن علية (وهو ثقة لكن أخذوا عليه العمل للسلاطين الظلمة، وقد ذمه ابن المبارك وأحمد ومنصور بن سلمة وغيرهم وأخطأوا في حقه فالرجل ثقة والخطأ في هذا الحديث لا يبدو أنه منه)، وقد رواه ابن علية عن يونس بن عبيد (وهو على فضله وثقته بصري وأهل البصرة نواصب منحرفون عن علي في الجملة كما ذكر ذلك أحمد وغيره، لكنه لا يتحمل الخطأ في اللفظ وأحمله أبا معمر شيخ أحمد)، وقد رواه عن أبي معمر أحمد (١/١٤٨) ومن طريق أحمد رواه ابنه عبد الله في السُّنَّة وأبو داود في السنن والطبراني في الأوسط والحاكم في المستدرك.

لفظ الحديث أو الأثر:

لفظه: (أرأيت مسيرك هذا عهد عهده إليك رسول الله ﷺ أم رأي رأيته؟...) وهذا اللفظ أضعف من الألفاظ السابقة لا سيما والمخرج واحد (الحسن عن قيس بن عباد عن علي) وقد خالفه اثنان أحدهما قتادة، فقد اتفق قتادة وعلي بن زيد على لفظ آخر خالفهما فيه يونس بن عبيد، ويظهر لي أن الخطأ في الرواية من أبي معمر لكثرة خطئه (حتى أن ابن معين ذكر أنه أخطأ في ثلاثة آلاف حديث من أصل خمسة آلاف وقد حاول الخطيب البغدادي والذهبي الدفاع عنه في هذا دون جدوى).

ولفظ هذا الأثر هو اللفظ الوحيد الذي فيه السؤال عن (المسير ومشروعية القتال)!! وأنا لا أتهم ابا معمر ولا غيره بتعمد التحريف لكنها الرواية بالمعنى الذي كثيراً ما يخطئ فيها المحدثون الكبار فضلاً عمن اشتهر بكثرة الخطأ، عرفنا هذا لأن الرواية الأصلية الصحيحة التي رواها البخاري وأكثر أهل الحديث ـ كما سيأتي ـ كانت في السؤال عن شيء غير القرآن أسر به النبي ﷺ إلى علي ربما مثل (النص أو الوصية أو بعض الغيب أو نحو هذا) ولذلك كانت عائشة تنفي أن يكون النبي ﷺ أوصى إلى علي مما يدل على انتشار هذه الشائعة.

حسن المالكي

الرواية الثانية: رواية سعيد بن عمرو عن أبيه عن علي:

روى أحمد في المسند وفضائل الصحابة عن عبد الرزاق عن سفيان عن الأسود بن قيس عن رجل: قال علي يوم الجمل لم يعهد إلينا النبي ﷺ عهداً فنأخذ به في الإمارة ولكنه شيء رأيناه من قبل أنفسنا ثم استخلف أبو بكر فرحمة الله على أبي بكر فأقام واستقام ثم استخلف عمر ورحمة الله على عمر فأقام واستقام حتى ضرب الدين بجرانه.

قلت: والإسناد ضعيف لجهالة الرجل، لكن ابن أبي عاصم في السُّنَّة فيه تسمية الرجل المبهم وآخر.

فقد رواه ابن أبي عاصم (ص٥٦١ تحقيق الألباني): من طريق الأسود بن قيس عن سعيد بن عمرو عن أبيه قال: قال علي بلفظ مقارب وهو: (ما عهد

إلينا رسول الله ﷺ في الإمارة شيئاً ولكنه رأي رأيناه واستخلف أبو بكر فقام واستقام ثم استخلف عمر فقام واستقام ثم ضرب الدين بجرانه ويعفو الله عن من يشاء ويعذب من يشاء).

وقد وهم محقق فضائل الصحابة (١/ ٣٣٢) فذكر أن سعيد بن عمرو هذا هو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي! وهذا وهم كبير لأن والده (وهو المشهور بالأشدق) لم يدرك عليّاً ثم الأشدق لم يكن بالكوفة ومناسبة الحديث تدل على أن عليّاً قاله بالكوفة، والصواب: أن سعيد بن عمرو هذا هو سعيد بن عمرو بن سفيان «تهذيب الكمال» (١١/ ٢٠)، وقد نص المزي أنه روى أبيه عن علي في الإمارة.

وروى الحديث الحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٠٤) من طريق مروان بن معاوية عن سوار عن عمرو بن سفيان عن علي بلفظ: (أما بعد فإن هذه الإمارة لم يعهد إلينا رسول الله فيها عهداً أتبع أثره ولكنا رأيناها تلقاء أنفسنا، استخلف أبو بكر فأقام واستقام واستخلف عمر فأقام واستقام ثم ضرب الدهر بجرانه).

حسن المالكي

ورواه البيهقي في «الدلائل» (٧/ ٢٢٣) من طريق الحفري عن الثوري عن الأسود بن قيس عن عمرو بن سفيان عن علي بلفظ: (إن رسول الله لم يعهد إلينا في هذه الإمارة شيئاً حتى رأينا من الرأي أن نستخلف أبا بكر فأقام واستقام حتى مضى لسبيله، ثم رأى أبو بكر من الرأي أن يستخلف عمر فأقام واستقام حتى ضرب الدين بجرانه، ثم إن أقواماً طلبوا هذه الدنيا فكانت أمور يقضي فيها الله).

وقد روى الحديث أحمد «المسند» (١/ ١٤٤)، و«فضائل الصحابة» (ص٢١٥) من طريق الأسود بن قيس عن عمرو بن سفيان مباشرة عن علي بلفظ: (خطب رجل يوم البصرة حين ظهر علي فقال علي: هذا الخطيب الشحشح، سبق رسول الله وصلى أبو بكر وثلث عمر ثم خبطتنا فتنة بعدهم يصنع الله فيها ما يشاء)، ورواه من طريق أحمد، عبد الله بن أحمد في السُّنَّة، وذكر الخطيب البغدادي في الموضح (٢٠٩) أنه رواه الفريابي وقبيصة بن عقبة

عن الثوري عن الأسود بن قيس عن رجل عن علي، ورواه عصام بن النعمان عن الثوري عن الأسود عن سعيد بن عمرو عن علي، (راجع المزيد عند عبد الله بن أحمد في «السُّنَّة»، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٧٨)، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٤٤)، و«مسند علي» للنسائي).

قلت: نتيجة لهذا الاختلاف قال المزي في «الكمال» (١١/ ٢٠): اختلف على الأسود بن قيس فيه.

ثم اللفظ ليس عن (مشروعية قتال أهل البغي والخوارج)، وإنما من الواضح جدّاً أن الموضوع كان في الإمارة وعن الإمارة والاستخلاف والوصية؟ فأخبر علي بأن النبي ﷺ لم يعهد إليهم فيها شيئاً ولم يعهد إلى طريقة معينة ولا أوصى بها لعلي ولا لأبي بكر ولا لغيرهما وإنما هو رأي رأوه فاستخلفوا أبا بكر ثم عمر ثم حصلت الفتنة في عهد عثمان.. بل في بعض هذه الآثار تعريض بعثمان وولاته بأنهم لم يستقيموا كما استقام أبو بكر وعمر وأنهم طلبوا هذه الدنيا، وقد ترك النقد المباشر واكتفى بالقول بأن هذه أمور يقضي فيها الله ما يشاء.

خلاصة الروايات السابقة: أن السؤال فيها عن الإمارة بشكل عام وليس السؤال عن مشروعية قتال أهل البغي أو الخوارج أو مانعي الزكاة أو المرتدين؛ فقتال هذه الأصناف يستنبط من النصوص الشرعية سواء كانت عامة أو خاصة، لكن لا يجب أن يكون هناك نص خاص في كل أمر يفعله الصحابي فالدين واضح، ولو تحججت الرعية أو اشترطت وجود نص خاص في الأمور التي لا يفهمونها ولا يعرفون أحكامها لفسد الدين والدنيا، إذن على الجاهل أن يعود لأهل الذكر ويسألهم ولا ريب أن عليّاً من كبار هؤلاء إن لم يكن أعلمهم على الإطلاق.

الرواية الثالثة: رواية أبي جحيفة عن علي (وهي الرواية الأصلية):

وهذه الرواية هي أصح وأشهر الروايات فقد رواها البخاري في «صحيحه» أكثر من مرة، والدارمي في «السنن»، وأحمد في «المسند»، وأبو داود الطيالسي في «مسنده»، وعبد الرزاق في «المصنف»، وابن أبي شيبة في

«المصنف»، والشافعي في «الأم» وفي «السنن»، والحميدي في «مسنده»، والنسائي في «سننه»، وأبو يعلى في «مسنده»، والطبراني في «الأوسط» و«الكبير»، وابن الجاورد في «المنتقى»، والحربي في «غريب الحديث»، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»، والبيهقي في «الكبرى» و«مناقب الشافعي»، وابن حزم في «المحلى»، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم»، والحازمي في «الاعتبار»، والبغوي في «التفسير» وفي «شرح السُّنَّة»، وابن عساكر في «تاريخه» وغيرهم كثير، رووها من طرق عن ابن عيينة والثوري ويزيد بن عطاء وهشيم بن بشير وجرير بن عبد الحميد وزهير بن معاوية وأبو بكر بن عياش سبعتهم عن مطرف بن طريف (ثقة فاضل) عن الشعبي (ثقة) عن أبي جحيفة (صحابي) عن علي، وألفاظ الحديث على اختلافها ليس عن الحرب ولا المسير ولا الجمل ولا صفين ولا الخوارج ولا غير ذلك، وإنما ألفاظها واضحة في السؤال عن وجود وحي غير القرآن أو وصية أو علم أو نحوه كما يأتي ففي بعض الألفاظ:

(سألنا علياً: هل عندكم من الوحي شيء إلا ما في كتاب الله؟).

وفي لفظ: (هل عندكم سوداء في بيضاء ليس عند الناس)

وفي لفظ: (هل عندكم عن رسول الله شيء سوى كتاب الله؟).

وفي لفظ: (هل عندكم شيء ما ليس في القرآن.. أو ليس عند الناس؟) وهذا لفظ آخر للبخاري.

وفي لفظ: (هل عندكم من النبي غير ما في أيدي الناس؟).

إذن؛ فالسؤال لا يتعلق بـ(مشروعية القتال) ولا (النصوص الخاصة في ذلك) وإنما عما سبق ذكره، فهذا هذا السؤال الرئيس الذي تجنبه النواصب وغلاة السلفية رغم كونه في أشهر كتب السُّنَّة وأصحها، وهذا السؤال ولَّد منه النواصب قديماً ما يريدون وتبعهم منا طائفة إلى اليوم منهم ابن تيمية وغلاة الوسطية!!، مثلما ولَّدوا من نهي علي عن سب أهل الشام نهيه عن سب معاوية ثم ولدوا منها ثناءه على معاوية وأن لعن معاوية لعلي من علامات محبته له (أقسم بالله لقد سمعت نحو هذا الكلام من بعضهم! قال لي: هذا

مزاح مثلما تمزح مع صديقك وتقول: الله يلعنك!) إلى هذا الحد تصل المكابرة ولا غرابة.

وخلاصة الخلاصة:

أنه يظهر جليّاً أن الناس سألوا عليّاً هل يختص بغيب من وحي أو علم أو وصية لم تصل إلى الناس فأخبرهم أنه ليس عنده إلا كتاب الله أو فمها أعطاه الله رجلاً مسلماً كعلي أو غيره أو صحيفة أخرجها من قراب سيفه فيها أشياء عن الديات وفكاك الأسير وحرمة المدينة ونحو هذا.

هذا كله مما قد يعلم ابن تيمية وغيره أن هذا هو الأصل أما الزيادات الشاذة أو الروايات بالمعنى - إن أحسنَّا الظن - التي جاءت من طريق متهمين في حق علي فلا صحة لها ثم النواصب لم يكتفوا باختيار (أضعف الألفاظ) في هذا الحديث بل حتى عارضوا به (أصح الأحاديث)؛ كحديث عمار المتواتر وأحاديث الخوارج وحديث الزبير والحوأب وغيرها، وأهملوا الألفاظ الأقوى في حديث قيس بن عباد نفسه واختاروا الأضعف ليأتوا أخيراً ليقولوا لنا: علي ليس معه دليل إنما هو رأي رآه!! وهو يصرح أنه لا يعرف أأصاب أم أخطأ!! وهكذا فليكن النصب الخفي، وهو أخطر من النصب الظاهر ولا أستبعد أن يكون بعضهم يردد هذا بجهل، لكنني أستبعد أن يفوت هذا على ابن تيمية خاصة وأنه كثير المعارضة للألفاظ الشاذة لكن إذا خالفت هواه فقط.

حسن المالكي ٣٠ - ٠٤ - ٢٠٠٢، ٠٧:٠١ PM

بيان قبل استكمال الموضوع.

الأخ الكريم بندر الشويقي

السلام عليكم...

أخي الكريم:

أنا أثمن استشكالاتك، لكن سأجيب عليها في آخر مشاركاتي.

وعلى سبيل المثال لا الحصر ذكرت أنت أن الصلاة على الآل إنما تقال في التشهد لا خارج التشهد، وأنا أعرف أن جميع أهل السُّنَّة يقولونها في

التشهد، وإنما سأسألك سؤالاً واحداً آمل أن تكون منصفاً:

ما دليلنا في ذكر رضي الله عنه عند ذكر الصحابي؟

ستقول قول الله ﷻ: ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩].

أقول: ممتاز، فلماذا لا نقصرها على قراءة القرآن ولا نخرجها خارج القرآن الكريم؟

أيجوز أن نخرج الترضية في مئة وعشرين ألفاً ولا نخرج الصلاة على الآل على أربعة فقط!

بمعنى: أن من النصب الخفيف عندنا أننا ننكر على من يقول: (علي عليه السلام، فاطمة عليها السلام... إلخ) ونزعم أن هذا من غلو الشيعة، ونقصر استخدامه على التشهد، بينما لا ننكر الترضي عن الصحابي مع أن هذا في دليل عام أيضاً، فالقضية متشابهة، لكننا نجيزها في الصحابة ونمنعها في القرابة، وهذه من رواسب النواصب التي بقيت عند كثير من أهل السُّنَّة.

حسن المالكي

أخي الكريم: سبق أن ذكرت أنني لا أريد غلوّاً في القرابة ولا الصحابة، لكنني أريد إعطاء كل ذي حق حقه، وفي النصوص الشرعية أو في ما تدل عليه فقط دون غلو ولا جفاء، وقد أوفق لهذا وقد أفشل.

ثم في عصر الصحابة أنفسهم لم يكن هناك (عليه السلام ولا رضي الله عنه) بمعنى لم يكونوا يستخدمونها كاستخدامنا، فكان الواحد منهم يقول: كنت عند أبي بكر ثم ذهبت إلى علي وخرجنا إلى عمر... إلخ، هكذا جافة بلا ذكر لترضية ولا صلاة، لكن من الجائز شرعاً أن نقول للصحابي وغير الصحابي: (رضي الله عنه) ومن الجائز أن نقول للواحد من أهل البيت: (عليه السلام)، لكن الشيعة يمنعون الترضية عن الصحابة وغلاة السُّنَّة يمنعون السلام على الواحد من أهل البيت، ونحن نريد معرفة الحقوق من النصوص مع ترك ردود الأفعال والتعصبات على الطريق.

في الحلقات القادمة سنستعرض البقية مما يخص النصب، وخاصة ذلك النصب المتسرب داخل البيت السُّنِّي الذي أشغلهم عن تطهيره الخصومات مع الشيعة، ولا أبرئ الشيعة بل الغلو فيهم فاش وهو أظهر وأخطر وقد ذكرت في

مناسبات أخرى بأن الكذب عند الشيعة والغلو في أهل البيت يفوق الكذب والغلو عند الفرق الإسلامية برمتها، فآمل من الأخوة الكرام ألا يظنوا أن الدفاع عن أهل البيت من خصائص الشيعة، يجب أن نفرح إن وجد بيننا من يدافع عنهم بحق وينكر الغلو فيهم بحق، فهذا خير من انفراد الشيعة بالدفاع عنهم وستفهمون هذا لو تأملتموه بعيداً عن سوء الظن.

هذا نموذج من نماذج الاعتراضات التي أقدرها وأثمنها لكنها ليست صائبة بالضرورة، نعم أنا أتفهم مثل هذه الاستشكالات؛ لأن هناك تاريخاً خصوميّاً كبيراً يشجع على التشنج وسوء الظن في مثل هذه الأحوال، وأنا لا أطمع في تغيير قريب، الاعتدال يحتاج لوقت، يكفي أن أكتب لثلاثين سنة قادمة، أما الموجودون فأكثرهم سيبقى أسيراً للظن؛ لأنه يظن أن الحق فيما كتبه ابن تيمية ومحب الدين الخطيب!

بندر الشويقي **٠٢ ـ ٠٥ ـ ٢٠٠٢، ٠٥:٠٤ PM**

عفواً أيها الأستاذ (حسن):

أولاً:

ـ أنا لم أسأل عن مدى استعدادك للمناظرة الآن.

وإنما سألتك عن سبب اتهامك للشيخ ناصر الفهد بالكذب والبهتان.

قلت لك: أخبرني بكلامه الذي كذب فيه لأثبته لك بالروابط.

فإن لم يكن عندك ما يثبت كذبه، فأنت مطالب بالاعتذار عما رميته به، إن كنت من أهل الإنصاف.

ثانياً:

تقول: إنك تثمن استشكالاتي، لكن ستجيب عليها في آخر مشاركاتك.

ولست أفهم الداعي لهذا المسلك.

وهل يحق لي أن أعتبر هذا التأجيل تهرباً ومماطلة؟

مسلك المحاورة والمناظرة يقتضي أن تجيب على كل إشكال في موضعه، فنحن هنا في مقام حوار، ولسنا في مقام سماع محاضرة تلقيها وننصت لك، ثم نلقي أسئلتنا بآخرها.

كلامك مليء بالمغالطات والمعلومات المشوشة، وبعضه مبني على بعض، فلا بد من مناقشة المقدمات قبل الوصول إلى النتائج.

ثالثاً:

أنت كثيراً ما تخلط بين المسائل، وتميل إلى تفسير أقوال العلماء بصورة مشوهة، لتصل إلى مطلبك.

الصلاة على الآل

فمثلاً: في قضية الصلاة على الآل.

أنت ذكرت قول من يمنع من تخصيص أحد من أهل البيت بالصلاة والتسليم، لكنك لم تبين مأخذ هؤلاء ولا سبب منعهم من ذلك، لتصل بهذا المسلك إلى تصوير المسألة وكأنها انحراف صريح عن أهل البيت.

بندر الشويقي

أهل السُّنَّة لا يمنعون من الصلاة على الآل بإطلاق كما يوهم كلامك.

وإنما يمنعون تخصيص أحد بالصلاة والتسليم بحيث يكون هذا شعاراً على اسمه، كما هو شعارٌ على اسم النبي ﷺ. وحجتهم في هذا القرآن، حيث أخذوا هذا من عموم قول الله ـ تعالى ـ: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣].

ومعهم قول ابن عباس رضي الله عنه: «لا تنبغي الصلاة إلا على النبي ﷺ.».

فهذا سبب المنع، وسواء وافقتهم على هذا، أو لم توافقهم، فليس للقضية تعلق بالانحراف عن آل البيت.

ثم إن كلام أهل السُّنَّة هذا ليس خاصّاً بأهل البيت دون غيرهم، بل حتى لو جُعلت الصلاة شعاراً لصحابي من غير أهل البيت؛ كأبي بكر، أو عمر، أو عثمان، فإن أهل السُّنَّة يمنعون من ذلك.

فهل لأحد أن يقول ـ أيضاً ـ: إن أهل السُّنَّة منحرفون عن أبي بكر وعمر؟!

هذه المسألة التي تحاول استثمارها لتقرير رأيك تتعلق بتعظيم مقام النبي ﷺ، بحيث لا يشاركه أحد فيما هو من خصائصه.

وهذا مثل اختصاص الله ـ سبحانه ـ بقولنا عند ذكره (عز وجل):

فلو التزم أحد قول: (عز وجل) بعد اسم النبي ﷺ، لكان هذا مما ينكر، حتى وإن كان النبي ﷺ عندنا عزيزاً جليلاً، لكن هذه الكلمة أصبحت شعاراً عند ذكر اسم الله ـ سبحانه ـ.

فلو قال قائل: (قال النبي رضي الله عنه)، أو (قال أبو بكر رضي الله عنه)، أو (قال علي رضي الله عنه) لكان هذا المسلك مما ينكر، وإن كان المعنى صحيحاً؟

فهل يمكن أن يتهم من يمنع مثل هذا بأنه منحرف عن النبي ﷺ أو عن هؤلاء الصحب الأخيار؟

بندر الشويقي

كذلك قضية التزام الصلاة والتسليم على (علي) أو (فاطمة) أو (الحسين)، فليس في السُّنَّة ما يدل مشروعية التزام الصلاة والتسليم على أحد منهم، فلا يصح أن يخصص أحد من هؤلاء بهذا عند ذكر اسمه؛ لأن هذا من خصائص النبي ﷺ دون غيره.

هذا ملخص المسألة، ومن الواضح لأهل الإنصاف أنه لا يمكن أن يكون لها تعلق بالانحراف عن أهل البيت، إلا بنوع من التحامل الظاهر، والغلو المرفوض.

الترضي على الصحابة

وأما مسألة الترضي عن الصحابة، فلس فيها تشبيه للصحابي بالنبي ﷺ حتى تلزم أهل السُّنَّة بإنكار هذا كما ينكرون تخصيص الآل بالصلاة والتسليم؛ لأن علة إنكارهم هناك غير موجودة في مسألة الترضي.

ثم إن أهل السُّنَّة ـ لاعتدالهم ـ لا يرون وجوب الترضي عن الصحابة، ولا يعتبرون من لا يلتزم هذا «شيعيّاً»، كما تعتبر أنت من لا يصلي ويسلم على الآل واقعاً في «النصب».

ومن العجيب أنك تقول: إنك لا تدعو للغلو في أهل البيت.

وكلامك هذا غلو ظاهر.

فأنت تريد الإلزام بشيء تراه حقّاً لأهل البيت، مع أن نصوص الشرع لم تلزم به.

واعتبرت من يترك التسليم على الآل واقعاً في النصب (الذي هو محرم عندك)، مع أنه لا يمكنك الزعم بأن التسليم على الآل أمر واجب يأثم فاعله.

أفلا يكون هذا غلوّاً؟

أولم أقل من قبل: إنك تلزم الناس بآرائك الخاصة، خلافاً لما تدعو إليه؟

بندر الشويقي ٠٢ ـ ٠٥ ـ ٢٠٠٢، ٠٥:٢٨ PM

وأما كلامك عن أثر قيس بن عباد، فاسمح لي أن أقول: إنه أكثره حشو لا يمت للتحقيق العلمي بصلة.

شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر طريقاً واحداً وساق سنده، فجئت أنت لتطول الكلام، وتشعب البحث بمناقشة طرق أخرى لم يذكرها الشيخ.

لقد سردت عشر نقاط تنتقد بها رواية علي بن زيد بن جدعان، وتكلمت عن انحرافه عن علي، وعن الزيادة المنكرة بآخر حديثه، وعن اختلاف لفظ روايته... إلخ.

واستغرق هذا منك مقالاً كاملاً.

ولقد كنت في غنى عن هذا كله، فابن تيمية لم يحتج هنا بحديث علي بن زيد بن جدعان. وإنما احتج بطريق ثانية ليس فيها ذكر ابن جدعان.

واسمح لي أيها الأستاذ أن أقترح عليك، وأقول: إن نقل الأسانيد وتطويل الكلام عليها في مقام المحاورة ينبغي أن يكون بقدر ما يحتاجه الباحث والمحاور.

وأما تكثير الكلام بهذه الصورة التي ذكرتها، فهذا أمر يحسنه المبتدئون

في علم الحديث، وكثيراً ما يكون المقصود منه استعراض العضلات عند من لا يدركون سهولة هذا الأمر.

فأرجو ألا يكون هذا مقصودك.

السند الذي ذكره الشيخ هو ما أخرجه أبو داود في سننه: عن إسماعيل ابن إبراهيم الهذلي، عن إسماعيل بن علية، عن يونس، عن الحسن، عن قيس بن عباد، عن علي بن أبي طالب.

وهذه هي الطريق التي احتج به ابن تيمية، وهي طريق صحيحة الإسناد، فجئت أنت لتطول الكلام بإضافة مناقشات لطرق لم يحتج بها الشيخ.

وأكثر ما ذكرته يمكن الاستغناء عنه، وتلخيص باقيه فيما يلي:

١ ـ أن الأثر الذي احتج به ابن تيمية فيه عنعنة الحسن البصري، وهو مدلس.

٢ ـ أن أبا معمر الهذلي راويه من (غلاة أهل السُّنَّة، وكان يخطئ كثيراً في الأحاديث). وأنه (أخطأ في ثلاثة آلاف حديث من أصل خمسة آلاف حديث).

٣ ـ أن اللفظ الثابت في الصحيحين يخالف هذه الرواية.

هذا ملخص كلامك لو أردت الوضوح والاختصار.

ومع ذلك: فهذه حجج ضعيفة في ميزان أهل المعرفة بالحديث.

ولي عودة لمناقشته قريباً ـ إن شاء الله ـ.

بندر الشويقي ٠٤ ـ ٠٥ ـ ٢٠٠٢، ١٢ : ١٠ AM

مناقشة أثر قيس بن عباد

مناقشة أثر قيس بن عباد

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله:

أما ما ذكرته من عنعنة الحسن البصري، فهو تعليل عليل؛ لأن الحسن البصري ـ عند التحقيق ـ موصوف بالإرسال، وليس التدليس، والمحدثون الأوائل يطلقون هذا على ذاك.

وإن كنت استفدت من مجالستك للشيخ المحدث عبد الله السعد، فسوف تدرك معنى هذا الكلام.

ولست أريد هنا أن أسلك سبيلك في تطويل البحث حول قضية لا يفهمها أكثر القراء، لكني سأوجز وأذكرك بمسألة قد تختصر علينا الكثير من الجهد.

لقد رأيتك ـ أيها الأستاذ ـ لما أردت تثبيت حديث في «ذم معاوية»، تجاوزت عما هو أبلغ من عنعنة الحسن البصري، فأثبت حديثاً فيه عنعنة محمد بن إسحاق، مع أن تدليسه أشهر وأفحش من تدليس الحسن البصري باتفاق المحدثين!!!

لقد قبلت عنعنة ابن إسحاق، بحجة أن: «**مسلماً قبل عنعنات ابن إسحاق في صحيحة**»[1] فما معنى هذا التناقض أيها الأستاذ؟

ما دمت تقبل العنعنة التي يقبلها الإمام مسلم، فإن عنعنة الحسن البصري قد قبلها البخاري، ومسلم، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وابن الجارود، والضياء المقدسي، وسائر من صنف في الأحاديث الصحاح.

بندر الشويقي

فكيف قبلت عنعنة ابن إسحاق «تبعاً لمسلم» حين تعلق الأمر بذم معاوية، ثم عدت لترفض عنعنة الحسن البصري «التي قبلها مسلم وغيره» لما أردت تخطئة ابن تيمية؟!

لقد ذكرت بآخر كلامك أن ابن تيمية يتعمد تضعيف الأحاديث التي تخالف هواه.

فانظر في تصرفك هذا، ثم اسأل نفسك: من الأولى بهذه الوصف الممقوت؟

وأما دعواك أن أبا معمر الهذلي (من غلاة أهل السُّنَّة)!!!، وأنه (كان يخطئ كثيراً في الأحاديث). وأنه (أخطأ في ثلاثة آلاف حديث من أصل خمسة آلاف حديث).

---

(١) ينظر كتاب: «مع الشيخ عبد الله السعد في الصحبة والصحابة» (ص١٩١).

فأقول لك: قضية (غلاة أهل السُّنَّة) اصطلاح جديد في علم الرواية، فليتك تبيِّن لنا حكم رواية الراوي عند أهل العلم إذا كان من غلاة أهل السُّنَّة!!!

مع ملاحظة أني رأيتك في كتبك تقبل روايات غلاة الروافض، فما السر في ذلك؟!

وأما قولك: (إن أبا معمر أخطأ في ثلاثة آلاف حديث من أصل خمسة آلاف).

فهذا الكلام باطل قطعاً.

ولو تعلق الأمر بحديث في ذم معاوية، لدققت في هذا النقل وبحثت في صحته، لكن بما أنك تريد تضعيف هذا الراوي، فلا مانع من أن تقبل كل ما قيل فيه دون تمحيص.

بندر الشويقي

هذا الكلام الذي تعلقت به منسوب للإمام يحيى بن معين، ولا يثبت عنه لأمور:

ـ **أولاً**: أن راوي هذا الكلام عنه (الحسين بن فهم)، وقد تكلم فيه الدارقطني والحاكم.

ـ **ثانياً**: أن الثابت عن يحيى بن معين توثيق أبي معمر الهذلي، كما روى ذلك عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٥٧).

ـ **ثالثاً**: أن ابا معمر ثقة معروف عند أهل الحديث، وقد احتج بحديثه الشيخان، ولو أخطأ في ثلاثة آلاف حديث لتكلم فيه الأئمة كما تكلموا فيمن هو أجل منه ممن أخطأوا في أقل من هذا.

وأما دعواك أن حديث أبي جحيفة يعارض حديث قيس بن عباد، وزعمك أن أهل السُّنَّة تجاهلوا لفظ حديث أبي جحيفة المخرج في الصحيحين، واعتمدوا لفظ قيس بن عباد.

فيقال:

هذه عينة أخرى لتهمك الجائرة التي ترميها يمنة ويسرة من غير تحرٍّ ولا إنصاف.

فمن قال لك: إن أهل السُّنَّة تجاهلوا حديث أبي جحيفة وأخذوا بحديث قيس بن عباد.

حديث أبي جحيفة صحيح وثابت، ولم يتجاهله أهل السُّنَّة كما زعمت.

بل رووه في كتبهم، كما رووا خبر قيس بن عباد.

بل إن ذكر حديث أبي جحيفة في كتب أهل السُّنَّة أكثر من ذكر خبر قيس بن عباد.

وابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر في كتابه الحديثين جميعاً.

ولو أردت إثبات حديث أبي جحيفة عن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فلن تستطيع ذلك، إلا بواسطة كتب أهل السُّنَّة (الذين تسميهم نواصب).

فكيف تطلق القول بأن أهل السُّنَّة تجاهلوا حديث أبي جحيفة؟!!

بندر الشويقي

ثم إن ثبوت حديث أبي جحيفة لا ينفي ثبوت حديث قيس بن عباد الذي ذكره ابن تيمية.

فأبو جحيفة يذكر أنه سأل عليّاً فأجاب بكذا.

وقيس بن عباد يذكر أنه سأله فأجابه بكذا.

وليس بالضرورة أن يتطابق سؤالاهما وجواب علي لهما.

لقد كان البعض يزعمون أن النبي ﷺ قد أخبر عليّاً بما لم يخبر به غيره، وأن عنده كتباً ليست عند الآخرين، فبسبب هذه الدعوى كان علي يُسأل عن ذلك كثيراً: فسأله أبو جحيفة، وسأله قيس بن عباد، وسأله الأشتر النخعي، كما ذكر ذلك ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٢٠٤) وكل من هؤلاء نقل جواب علي عن سؤاله.

وسؤال قيس بن عباد عن القتال كان من هذا القبيل، فهو يريد أن يعرف

إن كان عند علي نص خاص لا يعرفه أحد بنى عليه قتاله لمخالفيه.

وحتى لو صح لك ـ أيها الأستاذ ـ تضعيف سؤال قيس بن عباد لعلي بن أبي طالب، فسوف أنقل لك الآن سؤالاً وجهه قيس بن عباد لأشهر مناصري علي رضي الله عنه في حربه مع معاوية، وهو الصحابي عمار بن ياسر رضي الله عنه.

فلقد روى أحمد في «المسند» (٤/ ٣٢٠) عن محمد بن جعفر وحجاج، عن شعبة قال: سمعت قتادة يحدث عن أبي نضرة، عن قيس بن عباد، قال: قلت لعمار بن ياسر: أرأيت قتالكم رأياً رأيتموه، فإن الرأي يخطئ ويصيب، أو عهداً عهده إليكم رسول الله ﷺ؟ فقال: ما عهد إلينا رسول الله ﷺ شيئاً لم يعهده إلى الناس كافة.

ورواه ـ أيضاً ـ الطيالسي في مسنده (٦٤٨)، ومن طريقه أحمد في «المسند» (٤/ ٢٦٢) عن همام عن قتادة به.

وهذا إسناد صحيح سالم من عنعنة الحسن البصري.

بندر الشويقي

فإن أبيت إلا المقارنة بين الروايات، فإن شعبة أوثق من سعيد بن أبي عروبة بكثير، وهو من المختصين بقتادة، وقد وافقه على روايته همام بن يحيى، فيكون هذا أصح إسناد لحديث قيس بن عباد.

وللأسف، فلقد فاتك ذكر هذين الطريقين الصحيحين في تخريجك المطول!!!

ومن العجيب ـ والعجائب كثيرة ـ أنك بعد إنكارك لخبر قيس بن عباد، واتهامك من احتج به بالنصب، وبعد أن عبت على من يقول: (إن قتال علي كان رأياً رآه)، عدت ـ بعد هذا كله ـ لتلمح إلى نفس المعنى الذي أراده ابن تيمية، فوقعت بهذا في «النصب الخفيف».

لقد قلت: (قتال أهل البغي وقطاع الطرق والخوارج، بل وإقامة الحدود الشرعية لا يحتاج فيها الخليفة لعهد خاص، فنحن اليوم نقطع يد السارق ونقتل القاتل ولم يعهد إلينا النبي ﷺ في ذلك عهداً خاصاً وإنما أخذنا ذلك من النصوص الشرعية).

وهذا كلام صحيح.

لكن العهد الخاص لا يحتمل الخطأ، بينما أخذ الحكم من عموم النصوص الشرعية رأي يحتمل الخطأ والصواب، وهذا عين ما أراده ابن تيمية حين قال: إن قتال علي إنما كان رأياً رآه.

ثم زدت في البيان والإيضاح فذكرت: أن قتال أبي بكر للمرتدين لم يكن بعهد خاص، وإنما كان رأياً رآه.

وبناءً على مسلكك، فبإمكاني ذكر أدلة أبي بكر في قتال المرتدين، ثم أخلص بعد هذا إلى اتهامك باتباع الهوى، والانحراف عن الصديق.

غير أني سوف أؤيد كلامك، وأقول لك: نعم، قتال الصديق للمرتدين كان رأياً رآه وفهماً أخذه من نصوص عامة، ولم يكن عنده عهد خاص فيهم.

وكذلك قتال علي يوم الجمل وصفين كان رأياً رآه أخذه من نصوص عامة، وليس عنده نص خاص بهذا القتال، وهذا عين كلام ابن تيمية رحمه الله.

لكن رأي أبي بكر رضي الله عنه وافقه عليه سائر المسلمين لوضوح دليله، فصار إجماعاً.

بندر الشويقي

ورأي علي رضي الله عنه اختلف فيه أهل زمانه، وكان لكل منهم دليله الذي يحتج به.

وأنت بكلامك هذا الأخير قد أثبت أنه لا إشكال فيما ذكره ابن تيمية، فكيف زعمت أنه من أدلة وقوعه في (النصب).

ولقد عجبت من قولك: إن حديث قيس بن عباد يعارض حديث «**تقتل عماراً الفئة الباغية**».

فما وجه المعارضة بين الحديثين؟

فلو فرض أن حديث «**تقتل عماراً**» نص في مشروعية القتال، فإن الناس لم يتحققوا من ذلك إلا بعد وقوعه حين قتل عمارٌ بصفين، وسؤال قيس بن عباد لعلي كان قبل ذلك.

ختاماً: سوف أطرح مسألة تعيدنا إلى سؤالي الأصل.

أنت اجتهدت وضعفت حديث قيس بن عباد.

فهل مخالفة ابن تيمية لك في اجتهادك تعني وقوعه في «النصب»، و«اتباعه لهواه»؟!!!

لست أريد هنا أن أعقد مقارنة بينك وبين الإمام ابن تيمية في المعرفة بصحيح الحديث من ضعيفة.

لكن أريد أن أسأل فقط:

كيف أبحت لنفسك ما تعيبه على غيرك من محاكمة ابن تيمية وغيره لمعاييرك الخاصة؟

أنت تقول: **إن النواصب (لم يكتفوا باختيار (أضعف الألفاظ) في هذا الحديث بل حتى عارضوا به (أصح الأحاديث) كحديث عمار).**

(أضعف الألفاظ)، (عارضوا)، (أصح الأحاديث) هذه كلها معايير خاصة بك.

فكون رواية قيس بن عباد (أضعف الألفاظ): هذا مجرد رأي لك.

وقضية معارضة خبر قيس لحديث عمار: مجرد رأي لك.

وأهل السُّنَّة لم يعارضوا أحد الخبرين بالآخر.

بل أخذوا بالنصين جميعاً، وإنما عارضوا فقط «فهمك» لحديث عمار.

فلما فعلوا ذلك صاروا (نواصب).

حسن المالكي **٠٨ - ٠٥ - ٢٠٠٢، ٠٥:٣٦ PM**

هل في أقوال أحمد بن حنبل آراء ناصبية؟

عودة لموضوع النصب عند الحنابلة المتقدمين.

أولاً: الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ **هل في أقواله آراء ناصبية؟**

هذه الحلقة خاصة بالعقلاء فقط!

ثم أقول:

سبقت بعض الأقوال والدراسات إلى اتهام الحنابلة بالنصب، وقد كان الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ من أقل الأئمة الأربعة نصرة لأهل البيت في ثوراتهم على السلاطين الظلمة من بني أمية وبني العباس بعكس الأئمة الثلاثة الآخرين فقد كان أبو حنيفة مع زيد بن علي وكذلك كان مالك مع النفس الزكية وأفتى بالخروج معه وكذا الشافعي خرج مع بعض العلوية في اليمن، وقد كان أبو حنيفة ممن يقول عن ثورة الإمام زيد: (ضاهى خروجه خروج النبي يوم بدر) وكان شعبة يقول عن ثورة إبراهيم أخي النفس الزكية في وقعة باخمرا المشهورة ضد المنصور: (إنها بدر الصغرى) وقد قام أبو جعفر وسم أبا حنيفة لهذا السبب فمات في السجن مسموماً، كما ضربوا مالكاً وخلعوا كتفه لخروجه وعلماء أهل المدينة مع النفس الزكية ضد المنصور، واستقدم الرشيد الشافعي من اليمن وكاد أن يقتله لولا إعجابه بمحاسن جوابه، وكذا كان سائر علماء الحديث ثوَّاراً تحت قيادة أهل البيت ضد الظلم والاستبداد باستثناء نفر قلائل؛ كابن المبارك وابن عون.

حسن المالكي

إذن؛ فهناك شريحتان لأهل السُّنَّة (شريحة تنصر العدل) الذي يمثله أهل البيت في ثوراتهم وشريحة (تسكت عن الظلم) وتفضل السكينة والقعود والنهي عن القتال ضد الظالمين ويرون شرعية حكم المتغلب، وكانت الشريحة الأولى (شريحة إنكار الظلم ولو بالسيف) هي أكثر أهل السُّنَّة وتستمد جذورها من منهج المهاجرين والأنصار بالحرة والحسين بن علي بكربلاء وابن الزبير بمكة وأصحاب ابن الأشعث بالكوفة وزيد بن علي بالكوفة والنفس الزكية بالمدينة وإبراهيم أخيه بالبصرة والناصر الأطروش بالديلم وإدريس بن المحض في المغرب. . . إلخ.

أما الشريحة الثانية (شريحة السلطة والسكوت والقعود) فقد كانت الأقل وهي تستمد منهجها من ابن عمر في تأييده لبيعة يزيد بن معاوية وعلماء الشام قاطبة، وهذه الشريحة هي التي انتمى إليها أحمد، أما الأئمة الثلاثة فكانوا ينتمون للشريحة الأولى.

الشريحة الأولى (الثائرة) على الظلمة كانت الأكثر لكنها قلَّت بسبب الفشل الذي صاحب هذه الثورات، وأدى هذا إلى كثرة الشريحة الثانية

واستحواذها على مسمى (أهل السُّنَّة والجماعة) ولم تكتف بهذا القدر حتى أخرجت الشريحة الأولى من السُّنَّة إلى البدعة بمساعدة من السلطان الذي كان بمثابة القاعدة الخلفية التي تدعم هذا الاتجاه، وتفسح له الدروس والمواعظ بينما كان أفراد الشريحة الأولى مطاردين أو منقمعين خوفاً من السلطان وعلماء الشريحة الثانية.

وتم تأكيد الشريحة الثانية على ذم الشريحة الأولى فكثرت في أدبياتهم العقدية التأكيد (على الصلاة خلف كل بر وفاجر، والجهاد معه، والدعاء لهم بالصلاح وطول العمر والصبر عليه ولو أخذ المال وضرب الظهر وعدم الخروج عليه إلا في حالة الكفر البواح..) ثم يقصرون الكفر البواح على تعطيل الشعائر الظاهرة التي لن يعطلها كافر ولا مسلم، وواصلوا ذم أصحاب الشريحة الأولى حتى أصبحت كلمة (كان يرى السيف على الأمة)! من أعظم الجرح! وبهذا الجرح اتهموا أبا حنيفة وبدَّعوه ثم بعضهم كفَّره، فأدى هذا لقلة الشريحة الأصلية وبضعفها تمكن الاستبداد وكانت كتابة شرعيته عبر كتب العقائد وهي اليد القوية في تفريق الأمة وسبب تنازعها لكثرة تبديعها لمن سواها واستعدائها السلطات ضد المخالفين، وأثرت في الفرق الأخرى فقلَّدتها في الاستبداد، فأدى هذا لأحادية الرأي وكتم الحريات المضمونة شرعاً وتشريع عقوبات (وضعية) لم ينزل الله بها من سلطان وتوسعوا في جانب التعزير حتى أصبح من الممكن الإعدام على أدنى مخالفة، وحكموا على العلوم الأخرى التي لم يعرفوها بأحكام قاسية فذبلت الحضارة الإسلامية وذهبت الأمة من ضعف إلى ضعف حتى وصلت لما ترون.

حسن المالكي

أصحاب الشريحة الثانية هذه غالباً منحرفون عن أهل البيت، وأقول غالباً لأن بعضهم لم يكن منحرفاً عن أهل البيت، أما أصحاب الشريحة الأولى فقياداتهم أغلبها من أهل البيت.

لهذا السبب لم تكن الشريحة الثانية (شريحة السلطة) تفضل ذكر أهل البيت ولا تراجمهم لما في ذلك من إحياء لمنهجهم، وخلق لها السلطان الأموي والعباسي جوّاً مناسباً لتشكيل عقيدة خاصة تخاطب العوام وتنفر من

الخاصة وتكثر فيها العمومات والإيماءات! التي توحي وتلمح ولا تصرح، فأكثروا من مدح ابن عمر والاستناد عليه حتى قال قائلهم: (نحن مع عمر في الجماعة ومع ابنه في الفتنة)! مع أن ابن عمر من صغار الصحابة وليس في منزلة علي ولا عمار ولا غيرهم من أهل بدر الذين كانوا مع علي.

فقلت تعليقاً على كلمة ذلك القائل بقولي: (ونحن مع رسول الله في الجماعة والفتنة)!

ابن عمر ليس اعتزاله للفتنة سُنَّة مشروعة، إنما الشرع في اتباع النصوص ووجوب قتال البغاة والخوارج وإنكار الظلم ومقاومته وإذا لم تأخذ الأمة على يد الظالم أوشك الله أن يصيبهم بعقاب من عنده، وأظن الجميع يرى العقاب هذه الأيام من ضعف الأمة وهوانها.

والغريب أن هذه الشريحة لا تذكر رجوع ابن عمر، وندمه على الاعتزال، وأغرب من ذلك أن هذه الشريحة تدعو بقوة لقتال الخوارج واعتزال الفتن! مع أن هذا جمع بين النقيضين، فإذا خرج الخوارج فقد قامت فتنة! ثم ابن عمر لم يقاتل الخوارج! وسبب تناقضهم في هذا أن السلطان يريد قتال الخوارج ولا يريد من الناس أن يخرجوا عليه كما فعل أهل الحرة والحسين.

فأتت هذه الشريحة لتقول: (يجب قتال الخوارج ولا يجوز القتال في الفتنة ونحن مع ابن عمر في الفتنة)! وابن عمر في الفتنة لم يقاتل الخوارج فلماذا تفتون بقتالهم؟! إما أن تتبعون منهج ابن عمر جملة أو تدعوه جملة وتتبعون النصوص.

وكذلك يفعلون مع اعتزال من اعتزل من الصحابة فهؤلاء الصحابة؛ كابن عمر وسعد بن أبي وقاص وأسامة بن زيد اعتزلوا مطلقاً فلم يقاتلوا البغاة ولا الخوارج.

فأتى هؤلاء ليصوِّبوا اعتزالهم عن قتال البغاة (الأمويين) ويخالفوهم في اعتزال قتال الخوارج! ثم يزعمون أنهم (مع ابن عمر في الفتنة)! ومع أسامة بن زيد مع أن أسامة لم يرفع سيفه على مسلم ولو كان ذلك المسلم يستحق القتل، فلم يقاتل الخوارج ولا مانعي الزكاة، لكن تلك الشريحة يرون قتال

هذه الأصناف وأنها من أوجب الواجب وهذا تناقض مفصل على إرادة الحاكم الظالم والمنحرف عن أهل البيت والذي يريد قتال من خرج عليه منكراً لظلمه ممن تراه تلك الشريحة (إشهاراً للسيف على الأمة)!

(آمل ألا يصطاد البعض في الماء العكر ويقولون هذا ينظر للخروج على السلطة فلكل زمن ظروفه).

ثم أقول: كنت وما زلت أرى أن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ بريء من كثير مما ينسبه إليه الحنابلة، كبراءة الإمام جعفر الصادق من أكثر مما تنسبه إليه الشيعة الإمامية، ولا ريب عندي أن الإمامية أكثر كذباً على إمامهم من الحنابلة على إمامهم.

لكن الباحثين الصادقين يحاولون أن يحشروا مخالفيهم في زاوية حادة زاعمين أن معتقداتهم هي معتقدات ذلك الإمام الذي عرف عنه الصدق والتقوى، وقد يوردون الطرق الكثيرة عن هذا الإمام أو ذاك ليثبتوا أن هذا قوله ومعتقده، ولذلك لا بد من (بت) هذا الأمر من أصله بكلمة عامة، وهي إن ثبت هذا الأمر عن الإمام أحمد أو الإمام جعفر فالشرع أعلى من جعفر ومن أحمد ومن الأشعري وسائر من تقلدهم الفرق الإسلامية، وعلى هذا يبقى الاختيار على الطرف الآخر.

حسن المالكي

فالإمام أحمد مثلاً نسب له الحنابلة أقوالاً مخالفة للنصوص الشرعية، تلك الأقوال لا تخلو من أمرين:

- إما أن تكون صحيحة إلى الإمام أحمد ومردودة عليه.
- وإما أن تكون باطلة لا حجة فيها.

فإن كانت باطلة فالحمد لله ويكون تضعيفها من حسن الظن بأحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ، لكنها تدل على وجود النصب داخل المنظومة الحنبلية من قديم وأن ابن تيمية وغيره من الحنابلة المتأخرين لم ينطلقوا من فراغ، وإنما اجتمع لهم الجذور الحنبلية مع الأصل الحراني مع السكنى الدمشقية بمساعدة من الظروف السياسية.

وإن كانت صحيحة إلى أحمد فيتم الرد عليها بالحق وتكون من أخطاء أحمد سواء كانت فقهية أو عقدية؛ لأن النصوص أولى بالتقديم، والإمام

أحمد هو القائل: (لا تقلدوني ولا تقلدوا مالكاً ولا الشافعي ولا الثوري وخذوا من حيث أخذوا) ـ راجع مقدمة صفة صلاة النبي للألباني فقد حشد آثاراً عن الأئمة في النهي عن تقليدهم ـ.

أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ عالم من العلماء وزاهد وشجاع وكان شديد التمسك بما يرى أنه سُنَّة واتباع، لكنه يبقى في آخر الأمر كغيره من العلماء يخطئ ويصيب ويغضب ويتعصب ويخاصم، وليس مبرءاً من كل عيب، فهذا التهويل الكبير من تخطئة أحمد أو غيره ليست شرعية، وإنما هي من آثار الجاهلية التي بقيت في الأمة الإسلامية على اختلاف طوائفها ومذاهبها.

حسن المالكي ٠٨ ـ ٠٥ ـ ٢٠٠٢، ٠٥:٤٤ PM

هل لنصب الحنابلة أصل في كلام أحمد؟

تابع: هل لنصب الحنابلة أصل في كلام أحمد؟

وبعد هذه المقدمة التي من المفترض ألا نقدم بها ـ لوضوح الأمر للمنصفين ـ أقول:

نقل الحنابلة عن أحمد أموراً كثيرة مخالفة للصواب؛ كتكفير المعين من علماء الملة، والنصب والمبالغة في الإثبات والاحتجاج بالأحاديث الضعيفة والموضوعة في العقائد والمبالغة في التبديع ونحو ذلك من الأمور التي لا يجوز أن نقرها؛ لأن أحمد مع فضله وعلمه وزهده محكوم بالشرع ويتم تقييمه بالشرع وليس في منزلة تبيح لنا تقليده فيما أخطأ فيه.

ومن تلك الأمور الخاطئة التي نقلها الحنابلة عن أحمد أمور تتعلق بظلم الآخرين؛ كتكفير أبي حنيفة والإمام الكرابيسي وتبديع سائر أهل الرأي وتكفير المعتزلة والشيعة وغيرهم من الفرق الإسلامية.

ومن ذلك الظلم ما يتعلق بموضوع (النصب) وظلم آل الرسول إما بحرمانهم من فضائل صحيحة أو المبالغة في مدح خصومهم بما ليس فيهم أو الحياد بين الظلم والعدل، بين الظالم والمظلوم، أو بالنفور عن ذكرهم بخير... إلخ، وسأنقل تلك النصوص عن أحمد التي نقلها الحنابلة في كتبهم وتدل على النصب لأدلل بأن هذه النقولات من حجج الذين اتهموا الحنابلة

بالنصب، علماً بأنهم قد نقلوا أقوالاً أخرى عنه ضد هذه الأقوال ولكنها أقل بكثير وسيتم ذكرها أيضاً.

الأقوال المتفقة مع النصب التي نقلها الحنابلة عن أحمد:

نقل رزق الله بن عبد الوهاب التميمي «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٦٥ ـ ٢٩٠) عن الإمام أحمد عدة أقوال وآراء تصب في النصب ومنها:

١ ـ كان ـ يعني: أحمد بن حنبل ـ لا يمس معاوية بن أبي سفيان بسوء ويرى له فضلاً.. ويمسك عن الخوض فيما جرى بصفين والجمل ويقول: تلك دماء صان الله يدي عن ملابستها فأصون لساني عن الخوض فيها.

قلت: إن صح هذا عن أحمد ـ وهو من أقل الأقوال نصباً ـ ففي هذه الأقوال جوانب من النصب الخفيف ومنه:

ـ ماذا يفعل القائل بحديث عمار وحديث «أول من يغير سُنَّتي رجل من بني أمية» وحديث الملك العضوض وحديث القاسطين فضلاً عن آثار الصحابة من أصحاب الصحبة الشرعية كعمار وعبادة بن الصامت وأبي ذر وغيرهم، فمن يؤمن بهذه الأمور لا بد أن يمس معاوية بسوء.

حسن المالكي

ـ ثم كيف يتم المساواة بين الباغي والعادل، بين الظالم والمظلوم، بين الطلقاء وأهل بدر بين الدعاة إلى الجنة والدعاة إلى النار... إلخ، حتى نقول: إن الله قد صان أيدينا عن القتال مع الحق ضد المبطل ومع الإمام الشرعي ضد الباغي، وكأن أيدي المهاجرين والأنصار قد تلطخت كأيدي البغاة سواء بسواء، فنحن بين أمرين: إما أن ننكر هذه الأحاديث إنكار العقلانيين الذين نذمهم كل يوم، أو نؤولها تأويل المتسفسطة والمعتزلة الذين نكفِّرهم كل يوم أو نؤمن بها ونقول بموجبها كما عليه سلف الأمة وصالحوها من المهاجرين والأنصار ومن تبعهم بإحسان، فالنبي ﷺ لم يقل تلك الأحاديث عبثاً حتى نقف هذا الموقف المحايد بين الحق والباطل، بين العدل والبغي، بينما لا نفعل ذلك في الحكم بين أبي بكر ومانعي الزكاة ولا بين عثمان والثوار، مع أن الأدلة في تصويب لأبي بكر وعثمان ظنية أما أدلة تصويب علي فقطعية، بعضها قطعي الثبوت والدلالة كحديث عمار، وبعضه

صحيح الإسناد (ظني الثبوت) ولكنه قطعي الدلالة كبقية الأدلة التي ذكرناها.

٢ ـ ويقول ـ يعني: الإمام أحمد بن حنبل إن صح النقل عنه ـ: إن الله تعالى أثنى عليهم فيجب أن نحسن الظن فيهم ويجوز اجتهادهم ويسوغ اتباعهم ويقول الحق في إحدى جنبتي المجتهدين ولا أعرفه عيناً!! ويقول: إن الحق واحد عند الله فليس كل مجتهد مصيباً ولكن المصيب له أجران والمخطئ له أجر واحد لتحريه الصواب وطلبه إياه!.

قلت: إن ثبت هذا عن أحمد فلا ريب أنه يتفق مع أقوال معتدلي النواصب، وإلا كيف لا تعرف المحق عيناً؟ بعد كل هذه الأدلة؟ أنا أشك أن يصدر هذا عن أحمد؛ لأنه قد نقل عنه التصريح بتصويب الشافعي في الحكم بالبغي على كل من حارب علياً، وسيأتي في موضعه ما يدل على تبرئة أحمد من هذا، ثم كيف يسوغ اتباع معاوية على الانفصال وقتل البدريين، ثم أهل الرأي والمعتزلة أولى بالاجتهاد فلماذا يكفِّرهم أحمد أو يبدعهم؟ أهل الرأي والمعتزلة لم يجدوا نصوصاً خاصة في الرد عليهم كما وجد البغاة نصوصاً خاصة وتأولوها تأولاً بارداً؛ فلماذا نعذر هؤلاء ولا نعذر هؤلاء؟.

أما قوله بالأجر للباغي فلا يفيده النص لأن البغي ظلم والظلم لا أجر فيه ويستوجب الإثم وإلا لما قرنه الله مع الفحشاء والمنكر ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْيِۚ﴾ فمتى كان في الفحشاء أجر؟ ومتى كان في المنكر أجر؟ ومثلها البغي فهو معهما في الآية نفسها، فالاجتهاد ليس لعبة حتى يوزع على الناس بالمجان، فمن ارتكب فحشاء أو منكراً أو بغي يجب تأثيمه ثم بعد ذلك نعم قد يغفر الله له بتوبة أو حسنات ماحية أو مصائب مكفرة.. إلخ، لكن أن ندعي الاجتهاد في من لم يجتهد فهذه من الاعتذارات التي ظللت الظلمة عبر التاريخ، وأصبح الظالم يرتكب الكبائر وهو يعرف أن الناس سيعتذرون عنه بأنه (اجتهد)! حتى أن بعضهم اعتذر عن ذبح الحسين واستباحة الحرة وهدم الكعبة بأن الفاعلين (اجتهدوا)! وعلى هذا لن تبقى جريمة إلا ونبرر للمجرم جرمه وتتخاذل الأمة عن (الأخذ على يد الظالم) وهذا ما تم فعلاً حتى وصل المسلمون إلى ما ترون من الذل والهوان بسبب الاستبداد المبرر بالاجتهاد!.

٣ ـ وكان ـ يعني القائل: أحمد بن حنبل ـ يمسك عن يزيد بن معاوية ويكله إلى الله ويتحرج من إطلاق القول في أحد من الصدر الأول!!

أقول: ولماذا أطلقوا في المختار الأقوال القبيحة وهو من الصدر الأول؟ لماذا أطلقوا في قتلة عثمان الأقوال وهم من الصدر الأول؟ لماذا ذموا الخوارج وهم في الصدر الأول؟ انظروا إلى هذه العلل العليلة التي لا يتذكرونها إلا عند الكلام في بني أمية وكأنها قانون خاص بهم، فظلمة بني أمية لهم مناعة خاصة داخل التيار الحنبلي لا يمنحونها للمهاجرين والأنصار الذين شاركوا في الثورة على عثمان، ولا يمنحونها في الصحابة الذين منعوا الزكاة، وإنما يمنحونها في من سبى النساء المسلمات بالمدينة وهمدان ولعن أهل بدر على المنابر وأحرق الكعبة وسفك دم عمار وأمثاله وداس بأقدام الخيل صدر الحسين فهؤلاء من (الصدر الأول)!

٤ ـ وقال: قد صلى الناس خلفه ـ يعني: يزيد ـ! وأخذوا عطاءه!!

قلت: ليس هناك ظالم في التاريخ إلا وقد صلَّى (بعض) الناس خلفه وأخذوا عطاءه، فهذه من (القواعد المذهبية الذهبية) للظلم والظالمين، ثم أهل الحجاز لم يفعلوا هذا ولم يكن يزيد يصلي أصلاً حتى يقال: إنهم (صلوا خلفه) ثم قد صلوا خلف المختار وأخذوا عطاءه فلماذا لم تمنحوه هذه الحصانة؟ ألأنه أخذ بثأر الحسين فقط؟ وسمعتم فيه أقوال مجالد بن سعيد؟!

٥ ـ وكان لا يجوز لعن أحد من المسلمين لم ترد الشريعة بلعنه! انتهى النقل عن رزق الله التميمي.

وستأتي النقول تلو النقول التي نسبها الحنابلة إلى الإمام أحمد ليتكئوا عليها في الانحراف عن حق أهل البيت مثلما اتكأ الشيعة على أقوال منسوبة لجعفر اتخذوها سُلماً للغلو في أهل البيت وغلاة الشيعة وغلاة الحنابلة لا يرضون تخطئة المنسوب ولا الناسب لكنهم يرتضون رد النصوص الشرعية وتأويلها، فهي عند الفريقين أسهل الأهداف لكنها عند أهل الإنصاف أصعب الأهداف.

أصول النصب التي نسبها الحنابلة للإمام أحمد

أصول النصب التي نسبها الحنابلة لأحمد (تابع)

قلت: قد أوردوا عن أحمد لعن بعض الفقهاء الصالحين ممن لم ترد الشريعة بلعنهم، بل صحح ابن الجوزي أن أحمد كان يلعن يزيد؛ فلعل هذا من أكاذيب الحنابلة على أحمد.

وللحديث تتمة وتذكروا أننا نلزم غلاة الحنابلة بأحد أمرين: إن ثبت هذا عن أحمد فقد وقع في بعض النصب على الأقل ويكون نصبنا تبعاً له، وإن لم يثبت فهو دليل على أن الحنابلة أو غلاتهم أحبوا ثبوت هذا عن أحمد وكذبوا عليه، والغلاة ينفون الأمرين ولا ينتفيان عند أهل الإنصاف.

ونقل المروذي عنه أحمد أقوالاً تصب في هذا الاتجاه منها: قوله: (الزيدية رافضة)!! «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٣).

قلت: وهذا الغلو في ذم الزيدية هو شأن الأمويين الذين خرج عليهم زيد بن علي مع أكثر علماء عصره في العراق، ممن هم أفضل وأسبق من أحمد رحمه الله، فلا نظن أن أحمد سيتجرأ على الصالحين وينهى عن ذم الظلمة كيزيد، ثم الزيدية أكثرهم من (أهل الصدر الأول) فلماذا يتهمون هنا بالرفض؟ خاصة وأن الإمام أحمد كان يخص تعريف الرفض في مواطن أخرى بمن يسب الشيخين أو لا يعتقد إمامتهما.

٧ - ومنها ذمه للحسن بن صالح بن حي (١/ ٥٨) «طبقات الحنابلة» ويقول عنه: لا نرضى مذهبه! واتهمه بترك الجمعة وأنه يرى السيف.

قلت: أما ذم أحمد للحسن بن صالح فلا أظنه يصح عن أحمد؛ لأن الحسن بن صالح إمام كبير وقد أثنى عليه أهل الحديث ووثقوه، بل حتى البربهاري مع نصبه جعله في شرح السُّنَّة من الأئمة المقتدى بهم، أما تركه الجمعة فهو صحيح لكن ليس ترك تهاون وكسل فهو من أكثر الناس صلاة وقراءة للقرآن وقياماً لليل، وإنما له في ذلك تأويل، فهو يرى - ومعه ثلة من السلف - أن الصلاة خلف أئمة الظلمة سواء في الجمعة أو الجماعة لا تجوز واستدلوا بحديث: «**لو أن الناس اعتزلوهم**» فهو يرى اعتزال الظلمة مطلقاً،

اعتزال الجهاد معهم والصلاة خلفهم، وهذا مذهب لبعض المتقدمين كإبراهيم النخعي، وهذا من أبواب الاجتهاد التي ينبغي العذر فيها لا لعن علي على المنابر! أما رؤيته السيف ضد الظلمة فهو أيضاً مذهب أكثر السلف؛ كالمهاجرين والأنصار وأبنائهم بالمدينة وأصحاب ابن الأشعث والحسين بن علي وابن الزبير والشافعي ومالك وأبو حنيفة وابن حزم وغيرهم، فهم يرون تغيير المنكر باليد عند ظن الغلبة، وقد عمل السلاطين جهدهم في رد هذا المذهب ونجحوا عند السلفية التي ترى الصلاة خلف كل بر وفاجر وطاعة المتغلب وشرعيته والقتال معه، لكنها لا ترى القتال مع علي ومن معه من أهل بدر والرضوان؟! وهنا يتبين خلل الغلو السلفي وإنهم يشكلون قاعدة دينية خلفية للطغاة، فهم من أقرب الناس للظالمين ومن أبعدهم عن أهل العدل.

٨ ـ ونقل إبراهيم بن موسى عن الإمام أحمد: سكوته عن حرب علي ومعاوية. «طبقات الحنابلة» (١/ ٩٧).

قلت: سبق الجواب بأن السكوت فيه مساواة بين الظالم والمظلوم، الباغي والمبغي عليه، ثم السكوت مبني على حديث ضعيف: «**وإذا ذكر أصحابي فأمسكوا**» ثم هم لا يسكتون عن الخوارج وفيهم صحابة ولا يسكتون عن الخارجين على عثمان وفيهم صحابة، ولا عن مانعي الزكاة وفيهم صحابة، إنما يسكتون عن ظلمة بني أمية فقط! فهم وحدهم لهم هذه الخصيصة دون سائر الناس ثم ينكرون علينا إنكار هذا، وهذا الإنكار من النصب المركب أيضاً!

حسن المالكي

أنا أعقل من يسكت مطلقاً عن البغاة وعن الخوارج وعن الثوار على عثمان وعن مانعي الزكاة، أما من يتورع عمن وردت فيهم النصوص الخاصة والعامة ويباشر الذم في من لم ترد فيهم إلا نصوص عامة فهذا تناقض وهو من آثار السياسة الأموية داخل الفكر الإسلامي.

٩ ـ ذكر الخلال: أن الإمام أحمد كان يكرم الجوزجاني إكراماً شديداً. «طبقات الحنابلة» (١/ ٩٨).

قلت: مثلما يتم ذم أمثال الحسن بن صالح بن حي وغيره من محبي

أهل البيت، فقد كان أحمد ـ فيما يروونه عنه ـ يكرم النواصب إكراماً شديداً! ويكثر من الثناء عليهم كما فعل مع حريز بن عثمان الذي كان يلعن علي في اليوم مئة وأربعين مرة ومع ذلك يوثقه أحمد ويثني عليه! وكذلك فعل في الجوزجاني فهذا الجوزجاني من كبار النواصب وهو صاحب الكلمة المشهورة (في الفروخة)، ويمكن مراجعة ما كتبه عنه الحافظ ابن حجر في مقدمة «فتح الباري» في سياق كلامه عن الرجال المتكلم فيهم من رجال البخاري، فقد ذكر الحافظ أن هذا الجوزجاني كان ناصبيّاً مشهوراً، وهو من الدمشقيين الذين كان أحمد يراسلهم! والميل للنواصب مع الإنحراف عن الصالحين من محبي أهل بيت النبيﷺ لها دلالة ولو ضعيفة على وجود نصب ولو يسير (والأمثلة كثيرة والواقع يشهد بذلك باتفاق الفرق الإسلامية).

١١ ـ ولا يرى الصلاة خلف من يشتم معاوية. «طبقات الحنابلة» (١/ ١٠٨).

حسن المالكي

قلت: مع أنه يرى الصلاة خلف من يشتم عليّاً! يدل على ذلك ثناؤه الكبير على حريز بن عثمان ونحوه من النواصب، ويرى الصلاة خلف عبد الرزاق وقد كان يشتم عثمان، أنا لا أستغرب أن يرى الصلاة خلف من يلعن عليّاً أو عثمان أو أبا بكر أو عمر فأنا شخصيّاً أرى الصلاة خلف كل من تسمى بالإسلام، لكن الغرابة ألا يرى الصلاة خلف من يشتم معاوية ويرى الصلاة خلف من يشتم عليّاً! هنا التناقض والميل للنواصب، وقد أنكر يحيى بن معين على أحمد نهيه عن الرواية عن عبيد الله بن موسى لأنه يلعن معاوية ولم ينه عن الأخذ عن عبد الرزاق مه شتمه عثمان، أما ابن معين ونحوه فقد كانوا غير متناقضين فهم يروون عن هذا وهذا ويصلون خلف هذا وهذا، وهذا هو الصواب خلافاً لما يراه غلاة الشيعة وغلاة السُّنَّة.

١٢ ـ ويرى أن من زعم أن علي بن أبي طالب أفضل من أبي بكر فقد رد الكتاب والسُّنَّة لقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الفتح: ٢٩] فقد أبا بكر بعد النبي ﷺ!! «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٤٣).

قلت: أنا أشك في ثبوت هذا عن أحمد، فأين هذا من هذا؟ أين الدليل

من الاستدلال؟ هذا لا يقوله أجهل الناس بالتفسير فكيف نصدق أن أحمد يرى هذا؟ لقد أساء غلاة الحنابلة لأحمد من حيث يظنون أنهم محسنون، ثم ما المانع في تفضيل علي أو عمر أو زيد بن حارثة أو مصعب بن عمير أو نحوهم على أبي بكر؟ هل التفضيل على أبي بكر بهذه الخطورة؟ وما شأن من كان يرى تفضيل علي أو غيره من الصحابة والتابعين؟ وكذا من كان يفضل سعد بن عبادة، أو مصعب وحمزة، أو أمهات المؤمنين؟ أو فاطمة.. إلخ كل هذه الخصومات في التفضيل من الأمور الثانوية التي كان بعض السلف على التوقف فيها، وقد نقل ابن عبد البر أن أكثر شيوخ مالك (وهم أهل المدينة) لم يكونوا يفضلون أصلاً، وإنما كانوا يثنون على المهاجرين والأنصار والعشرة دون تفضيل أحد على أحد، حتى في القرآن الكريم ليس هناك إلا تفضيل عام لمجموع من أنفق وقاتل قبل الفتح على مجموع من أنفق وقاتل بعد الفتح، والمفاضلون غالباً ينفخون في دلالة أدلة ويدعون أخرى، وليسوا مطردين في المفاضلة، فلا يجمعون بين النصوص وإنما يخلطون كما رأيتم في الاستدلال السابق الذي نسبوه لأحمد.

حسن المالكي

١٣ ـ وقال النبي ﷺ: «**لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ولكن الله قد اتخذ صاحبكم خليلاً ولا نبي بعدي**» فمن زعم أن إسلام علي أقدم من إسلام أبي بكر فقد كذب لأن أول من أسلم أبو بكر وهو يومئذٍ ابن خمس وثلاثين سنة وعلي ابن سبع سنين لم تجر عليه الأحكام والفرائض والحدود. «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٤٣).

قلت: من هذه الأقوال المنسوبة لأحمد أخذ ابن تيمية ما أخذ واعتمد عليها في التشكيك في كمال إسلام علي، ثم الرواية الثابتة أن عليّاً أسلم وهو مراهق ـ كما في حديث عفيف الكندي الذي رواه أحمد نفسه في «المسند» ومن له سبع سنين لا يسمى مراهقاً، ثم وردت روايات كثيرة صحيحة أنه أسلم وعمره ثلاث عشرة، ومنهم من قال: عشر، ومنهم من قال: دون ذلك، ومنهم من قال: خمس عشرة، ومنهم من قال: ست عشرة سنة، ومنهم من قال: ثمان عشرة سنة، فاختيار أضعف هذه الأقوال (سبع سنين) ثم البناء فوقها

التشكيك في كمال إسلامه أو التشكيك في إسلامه كله وأنه لا يصح إسلامه على قول! فيه نصب ظاهر وإن كان خفيفاً، فجذور ابن تيمية الفكرية ترجع لهؤلاء الحنابلة الذين لا نستطيع الجزم بأنهم كذبوا على أحمد أو صدقوا إلا في القليل؛ لأن هذا يحتاج لبحث.

ثم هم يذكرون أن علياً كان في سن سعد بن أبي وقاص وطلحة والزبير (راجع تراجم هؤلاء في سير أعلام النبلاء) فكيف لم يشككوا في كمال إسلامهم كما فعلوا في علي؟ أذنبه أن الشيعة غلوا فيه؟ هل حجج الشيعة قوية حتى نرد بهذا الضعف؟

١٤ ـ ونسبوا عن أحمد قوله: (من قدَّم علياً على أبي بكر فقد طعن على رسول الله ﷺ ومن قدَّمه على عمر فقد طعن على رسول الله ﷺ وعلى أبي بكر! ومن قدَّمه على عثمان فقد طعن على أبي بكر وعمر وعثمان وعلى أهل الشورى والمهاجرين والأنصار) «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٢٠).

حسن المالكي

قلت: هذه من المبالغات التي ليس عليها دليل، والشيعة يقولون نحو هذا القول، وكل متمسك بمظنونات، يبني عليها نفي الآخر وتبديعه، ثم قول أحمد السابق يدل على أن تفضيل علي على عمر أخطر من تفضيله على أبي بكر! ثم ليس في القول السابق اعتبار للأدلة المخالفة والصحابة الذين لهم غير هذا الرأي، مع دعوى أن الصحابة من المهاجرين والأنصار متفقون على هذا؟ ولو كانوا متفقين على هذا لما همَّ الأنصار ببيعة سعد بن عبادة ولما اعتصم علي والزبير والبراء بن عازب وعمار بن ياسر وغيرهم في بيت فاطمة، ولما اختلف أهل الشورى بين علي وعثمان، فالتفضيل ظنِّي، ومن أثنى على المهاجرين والأنصار ومن تبعهم بإحسان فلا يضره فضل علياً أو أبا بكر فالأمر يتسع للاجتهاد، ولا ينكر هذا إلا الغلاة في هذا الأمر من السُّنَّة والشيعة، وما أجمل ما قاله معمر ووكيع وغيرهما (من فضل أبا بكر وعمر وعرف لعلي حقه لم نعنفه، ومن فضل علياً وعرف لأبي بكر وعمر حقهما لم نعنفه) وعلى هذا الأمر أكثر أهل المدينة مالك وشيوخه فقد قال: (لم أدرك أحداً ممن أقتدي بهم يفضل أحداً على أحد ـ راجع قوله في «الاستذكار» لابن عبد البر (١٤/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩)).

وما أجمل ما قال ابن عبد البر ـ بعد أن فضَّل المهاجرين والأنصار على الطلقاء والأعراب ـ: (وأما التعيين فيهم وتفضيل بعضهم على بعض فهذا لا يصح في نظر ولا اعتبار ولا يحيط بذلك إلا الواحد القهار المطلع على النيات الحافظ للأعمال. . . ولم يأت عن النبي ﷺ من وجه صحيح تجب الحجة بمثله أنه قال: فلان أفضل من فلان إذا كانا جميعاً من أهل الفضائل والسوابق وذلك من ﷺ ومحاسن أخلاقه لئلا يوميء للمفضول بغيبة ويحطه في نفسه ويخزيه ولم يكن ذلك من دينه؛ لأنه لا يعلم من غيب أمورهم وحقائق شأنهم إلا ما أطلعه الله على ذلك وكان لا يتقدم بين يدي ربه ولو كان ذلك من دينه لأفشاه إن علمه. . فلما لم يفعل علمنا أن قول القائل: فلان أفضل من فلان باطل وليس بدين ولا شريعة)، وينبغي التذكير بأن ابن عبد البر من كبار أئمة أهل السُّنَّة، وأنه لا يريد بهذا ترك تفضيل أحد السابقين على المتأخرين فقد صرح بهذا، وإنما يريد المنع من تفضيل السابقين بعضهم على بعض.

١٥ ـ وذكروا أن أحمد: روى في تفضيل أبي بكر وعمر حديث: (هما من الدين بمنزلة السمع والبصر) (٢/ ٢٧٢)، وهو حديث موضوع، وكذلك: حديث: (ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر) (٢/ ٢٧٢). وهذا الحديث إنما هو في أبي ذر وهو من هذا الطريق موضوع، فمثل هذه الأحاديث الموضوعة في فضل أبي بكر وعمر لن يرويها أحمد، وإن رواها وتساهل فيها فهذا مما يؤكد أن الخصومة مع الشيعة دفعت أحمد لتصحيح الأحاديث الموضوعة والاحتجاج بها وهذا ما نستبعده عن أحمد، وأهل الحديث موجودون فهل فيهم من يجرؤ على تصحيح هذه الأحاديث؟ من أراد فليفعل وسيكون لنا جواب عليه.

حسن المالكي

وللموضوع تتمة وتذكروا أن الكرة في ملعب الحنابلة فإن ثبت هذا عن أحمد فقد وقع في بعض النصب وإن لم يثبت فقد كذبوا عليه كما قال ابن الجوزي والبيهقي وغيرهما، وكذبهم عليه في موضوع النصب يدل على وجود النصب عندهم تماشياً مع سياسة المتوكل والقائم والقادر وغيرهم من ملوك بني العباس كما سيأتي مفصلاً فلا تستعجلوا. .

لا زال الأستاذ (حسن) يصر على وضع أصبعيه في أذنيه، وتجاهل تعقيبات المشاركين.

ولا يزال يعتمد على منهجية فوضوية، مبنية على تغطية عيوب الكلام بتكثيره وتشعيب مسائله، وسرد المغالطات بالجملة، حتى يبني بذلك مقدمات توصله في النهاية إلى النتيجة التي يريدها.

وإذا كان هذا المسلك هو ما يريده (الأستاذ)، فليدع منتديات الحوار، وليعد إلى موقعه الخاص، ليضيف إلى مؤلفاته كتاباً في (النصب)، وليمسك بعد هذا عن دعوات الحوار والمناظرة.

قرأت هذا الكلام الأخير، فرأيته أبعد ما يكون عن معنى المقال العلمي الموضوعي.

رأيت هنا كلاماً يفتقد لأبسط معايير الدقة في توثيق الأقوال، والأمانة في تحرير مذاهب العلماء، والتدقيق في نسبتها لأهلها.

وبسبب كثرة كلام (الأستاذ).

وبسبب تراكم الأخطاء فيما كتبه.

فسوف أشير إلى أظهر مواضع الخلل بحسب ما يسمح به الوقت.

لكن قبل هذا، أريد أن أقيد بعض النتائج المتعلقة بحقيقة ما يدعو إليه (الأستاذ)، والتي بدأت تتكشف شيئاً فشيئاً:

ـ فعند (الأستاذ): أهل السُّنَّة بشكل عام واقعون في (النصب).

(وهذه نظرة الشيعة لأهل السُّنَّة).

ـ وترك الخروج على أئمة الجور، مذمة عند الأستاذ.

(وهذه المسألة من أهم أصول الزيدية).

ـ وأدلة تفضيل أبي بكر على عمر أدلة ظنية.

(وعلى هذا، فلا ينبغي تخطئة الزيدية في هذه المسألة).

ـ ومذهب الوعيدية في تكفير صاحب الكبيرة، ليس مما يعاب عند (الأستاذ).

(والوعيدية كلمة تشمل الزيدية).

- وإذا لم يهتم أهل السُّنَّة بتراجم أئمة الزيدية (الأطروش)، و(الرسي)، فقد وقعوا في النصب.

- والذين لا يصلُّون ويسلِّمون على آل البيت قد وقعوا في النصب.

- وبعد أن كان الأستاذ يتكلم عن النواصب (المنحرفين عن أهل البيت)، أصبح كلامه الآن عن النواصب المنحرفين عن (محبي أهل البيت).

(وإذا تذكرنا أن أهل السُّنَّة بشكل عام واقعون في النصب عند (الأستاذ)، فالمقصود بمحبي أهل البيت بداهة هم الشيعة، أو لنقل (معتدلو الشيعة).

ولربما كشفت الأيام مزيداً من معالم دعوة (الأستاذ) التي يدعو إليها باسم محاربة الغلو.

بندر الشويقي ١٠ - ٠٥ - ٢٠٠٢، ٠٨:٤٨ PM

مناقشة زعم نصب الإمام أحمد

يقول الأستاذ مدللاً على نصب الإمام أحمد:

«كان الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ من أقل الأئمة الأربعة نصرة لأهل البيت في ثوراتهم على السلاطين الظلمة».

وهذا إخلال بالأمانة في نقل مذهب الإمام أحمد، بل أستطيع القول: إن هذا تشويه متعمد لصورة هذا الإمام.

الذي يقرأ كلام (الأستاذ) يفهم منه أن أحمد يعارض ثورات أهل البيت وحدهم، بينما المعروف عن أحمد النهي عن ملابسة الفتن بصورة عامة، وترك الخروج على الحاكم المسلم، وهو في هذا ممتثل لنصوص شائعة ومستفيضة عن النبي ﷺ.

ففي الصحيحين من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ أن النبي ﷺ قال: «**من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبراً فميتة جاهلية**».

وروى مسلم عن عوف بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ؛ أنه قال: «**شرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم**»، فقلنا: يا

رسول الله، أفلا ننابذهم بالسيف عند ذلك؟ قال: «**لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا من ولي عليه والٍ، فرآه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يداً من طاعة**».

والأحاديث الصحاح في هذا المعنى كثيرة، فإن أحب (الأستاذ) الدخول في تفاصيل أسانيدها، والكلام عن معانيها ودلالاتها فليتفضل.

لكن (الأستاذ) يريد من أحمد أن يعرض عما يعرفه من سُنَّة النبي ﷺ في سبيل مناصرة بعض ثوار أهل البيت، وإن لم يفعل أحمد ذلك، فقد وقع في النصب!!!

ومن مغالطات (الأستاذ) أنه اجتهد في تصوير قول أحمد (الذي هو قول أكثر أئمة أهل السُّنَّة)، صوره وكأنه يرى السكوت على الظلم والجور. فـ (الأستاذ) قد قسم الناس إلى شريحتين: (شريحة تنصر العدل)، وشريحة (تسكت عن الظلم) على حد تعبير (الأستاذ).

مع أن أحمد وغيره من الأئمة لم يكونوا يرون السكوت عن ظلم الظالم وجوره، بل يرون وجوب الأخذ على يده وأمره بالمعروف ونهيه عن الظلم، لكنهم يمنعون فقط من قتاله والخروج عليه بالسيف، لمخالفة ذلك لنصوص السُّنَّة، ولما ينتج عن ذلك من الفتن والتفرق وسفك دماء الناس، فإن اجتماع الناس على إمام ظالم، خير من تفرقهم وسفك دمائهم وإشعال الفتن والحروب بينهم.

وشواهد التاريخ تدل على هذا المعنى، فإن مفاسد الخروج على الإمام الجائر، أعظم من المفاسد المترتبة على الصبر على جوره وظلمه، مع الاجتهاد في الإنكار عليه.

وأهل البيت الذين خرجوا على السلطان، وتمردوا عليه، هم أول من اصطلى بنار هذا الخروج، ولست في حاجة لتفصيل أخبار مقتل (إبراهيم، ومحمد ابني عبد الله بن الحسن، وزيد بن علي، وغيرهم) فالأستاذ يعرف هذا جيداً، بل إن (الأستاذ) قد أقر بأن (الشريحة التي تنصر العدل)، قد

قلّت بسبب (بسبب الفشل الذي صاحب هذه الثورات)!!!

فجناية الإمام أحمد ليست في الانحراف عن أهل البيت، ولا في مخالفة نصوص الشرع، وإنما تكمن المشكلة في مخالفته لمذهب الزيدية الذي يقرر وجوب الخروج على السلاطين.

ومن الطريف هنا أن (الأستاذ) قد أباح لنفسه ما عابه على غيره حين قال: (آمل ألا يصطاد البعض في الماء العكر ويقولون: هذا ينظر للخروج على السلطة، فلكل زمن ظروفه).

فها أنت الآن قد انضممت إلى الشريحة الثانية؛ (شريحة السكوت عن الظلم)!!!

فهل نعذرك في هذا الرأي؟ أم نقول: إنك قد وقعت في النصب الخفيف.

نحن لن نصطاد في الماء العكر أيها (الأستاذ).

لكن سوف نسألك عن هذا التناقض الصارخ الذي قررته في مقال واحدٍ.

فأحمد إذا رأى في الخروج على السلطة شرّاً وفساداً، لا تقبل اجتهاده، ويكون عندك واقعاً في النصب.

وأما أنت فمن حقك أن تزن الأمور وتقارن المفاسد والمصالح، وأنت في هذا كله صاحب الاعتدال والإنصاف.

ثم إن العجب لا ينقضي منك، وأنت تجتهد في إقحام الانحراف عن أهل البيت في كل مسألة.

فهل كان أحمد يرى الخروج مع الثوار من غير أهل البيت؟

مذهب أحمد لا يخص أهل البيت دون غيرهم، بل هذا رأيه في كل ثورة على الحاكم المسلم.

هو يرى ضرورة الإنكار على السلطان عند مخالفته للشرع.

ويرى اعتزال السلاطين، ويكره الدخول عليهم.

لكنه مع هذا كله، ينهى عن التسبب في سفك الدماء وشق عصا المسلمين، سواء وقع هذا من أهل البيت أو من غيرهم.

فما علاقة هذا كله بالانحراف عن أهل البيت؟!

بناءً على طريقة (الأستاذ) يمكن إثبات (النصب) على أكثر الخلق، بما في ذلك (الأستاذ) نفسه.

بندر الشويقي **١٠ ـ ٠٥ ـ ٢٠٠٢، ٠٠:٠٩ PM**

مما أخطأ فيه (الأستاذ) أنه لما أراد أن يقرر وقوع أحمد في (النصب)، لم يجد ما يعتمد عليه في معرفة مذهب أحمد سوى رسالة لأبي محمد رزق الله بن عبد الوهاب التميمي.

كلام الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ معروف ومدون في كتبه، وفي رواية معاصريه عنه، والباحث الجاد لا يمكن أن يعتمد فقط على كلام رزق الله التميمي في تقرير مذهب أحمد.

رزق الله التميمي هذا، رجل توفي بأواخر القرن الخامس، وأحمد قد عاش في النصف الأول من القرن الثالث، وقد دوَّن معاصروه أقواله وعقيدته، فكان على (الأستاذ) أن يكون دقيقاً في نقل مذهب أحمد، فيأخذ كلامه من كتبه، ومما نقله عنه معاصروه، ومن كتب المسائل التي كان يوجهها إليه أصحابه؛ كأبي داود، وصالح، وعبد الله، وإسحاق بن منصور، أو من الكتب التي تنقل كلامه بالإسناد؛ ككتاب السُّنَّة لأبي بكر الخلال.

وأما رزق الله التميمي، فهو ينقل ما يظنه مذهباً لأحمد، من غير أن يذكر إسناداً لكلامه، وقد وقع في رسالته التي اعتمد عليها المالكي أشياء تخالف نصوص الإمام أحمد، وقد نبه على هذا ابن تيمية نفسه كما في «فتاويه» (١٢/ ٣٦٧).

فهل من الدقة والموضوعية أن يعتمد الأستاذ على مصنف في أواخر

القرن الخامس ينقل مذهب أحمد بغير إسناد، ويدع كلام تلاميذ الإمام ومعاصريه مع كثرتهم؟!

ومما يستدعي العجب أن الأستاذ يكتب مقالاً عن علاقة الإمام أحمد بالنصب، من غير أن يكلف نفسه مراجعة أقوال الإمام وجمعها مع سهولة ذلك، وإنما يكتفي فقط بعبارات من نحو (أستبعد أن يثبت هذا عن أحمد)، ثم لا يلبث أن يعود ليتهجم على الإمام ويصفه بالتناقض والانحراف عن أهل البيت!!!.

ذكر الأستاذ ما نقل عن أحمد من أنه كان (لا يرى الصلاة خلف من يشتم معاوية).

ثم علَّق (الأستاذ) على هذا قائلاً: (مع أنه يرى الصلاة خلف من يشتم عليّاً!)

وهذا كذب على الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، و(المالكي) لم يذكر لأحمد كلاماً يقرر فيه الصلاة خلف من يشتم عليّاً. بل الثابت عنه ذم من يشتم أيّاً من أصحاب النبي ﷺ.

بندر الشويقي

قال الأستاذ: (يدل على ذلك ثناؤه الكبير على حريز بن عثمان ونحوه من النواصب، ويرى الصلاة خلف عبد الرزاق وقد كان يشتم عثمان).

ثم نقل الأستاذ عن حريز بن عثمان أنه كان يشتم عليّاً مائة وأربعين مرة كل يوم.

فـ (الأستاذ) يريد أن يقول: إن أحمد كان يسكت على حريز بن عثمان، ويثني عليه (ثناءً كبيراً) مع شتمه عليّاً، وأنه لا يرى الصلاة خلف من يشتم معاوية، ويرى الصلاة خلف عبد الرزاق الذي كان يشتم عثمان.

وهذا تهم وافتراءات على الإمام أحمد يلزم (الأستاذ) التوبة منها.

فالإمام أحمد لم يثن على حريز بن عثمان في شتمه لعلي، بل كان يعيب عليه هذا، لكنه كان يوثقه في رواية الحديث فقط، فالإمام أحمد لما سئل عن حريز بن عثمان قال: «هو صحيح الحديث، إلا أنه يحمل على علي». أخرج ذلك ابن عدي «الكامل» (٢/ ٤٥١).

ثم يأتي الأستاذ ليدلس في النقل ويزعم أن أحمد يثني على حريز ثناءً كبيراً، ويرى الصلاة خلفه، مع أنه يشتم عليّاً في اليوم مائة وأربعين مرة!!

«وأعتذر عن الإخوة عن التطويل، فلا زال للكلام بقية، وهذه المنهجية فرضها مسلك الأستاذ في الحوار».

بندر الشويقي **١٠ ـ ٠٥ ـ ٢٠٠٢، ٠٦:٠٩ PM**

ومن مظاهر الضعف في كلام الأستاذ قوله: «إن حريزاً كان يشتم عليّاً في اليوم مائة وأربعين مرة».

فأين توثيق هذا الكلام والتثبت منه؟

هذا الذي ادعاه (الأستاذ) ذكره ابن حبان في كتاب «المجروحين» بغير إسناد.

وحريز بن عثمان كان يتبرأ من هذا وينكره.

قال يحيى بن معين: «سمعت علي بن عياش قال: سمعت حريز بن عثمان يقول لرجل: ويحك! أما تتقي الله؟! تزعم أني شتمت عليّاً؟! لا والله، ما شتمت عليّاً قط».

رواه عباس الدوري في «تاريخه» (٢/١٠٦)، والخطيب (٨/٢٦٨)، وهذا سند غاية في الصحة.

وروى العقيلي في كتاب «الضعفاء» (١/٣٢٢) عن شبابة بن سوار قال: «سمعت حريز بن عثمان قال له رجل: يا أبا عثمان، بلغني أنك لا تترحم على علي، قال: فقال له: اسكت، ما أنت وهذا، ثم التفت إلي وقال: رحمه الله مئة مرة».

وقال أبو حاتم الرازي رحمه الله (٣/١٨٩): «حريز بن عثمان حسن الحديث، لا يصح عندي ما يقال في رأيه».

وقال الخطيب البغدادي (٨/ ٢٢٦): «وحكي عنه من سوء المذهب، وفساد الاعتقاد ما لم يثبت عليه».

فحتى لو فرض أن أحمد أثنى على حريز بن عثمان (ثناءً كبيراً)، فهل ثبت عنده أن حريزاً كان يشتم عليّاً في اليوم مائة وأربعين مرة، حتى يصح للأستاذ تشنيعه؟

وهذا كله يؤكد ما ذكرته مراراً من الأستاذ يخلط المسائل، ويعضد قوله بأوهى الحجج، وأهم من هذا كله: أنه يحاكم الآخرين إلى قناعاته وآرائه الخاصة مخالفاً ما يدعو إليه.

ومما لبس به الأستاذ: زعمه أن أحمد كان يرى الصلاة خلف عبد الرزاق مع أنه كان يشتم عثمان.

فمن أين جاء الأستاذ بهذا الكلام؟

الثابت عن عبد الرزاق تعظيم عثمان ومحبته، فلقد روى عبد الله ابن الإمام أحمد، عن أبيه، عن سلمة بن شبيب قال: «سمعت عبد الرزاق يقول: والله ما انشرح صدري قط أن أفضل عليّاً على أبي بكر وعمر، ورحم الله أبا بكر وعمر، ورحم الله عثمان، ورحم الله عليّاً، ومن لم يحبهم فما هو بمؤمن، وإن أوثق عملي حبي إياهم». «العلل» (٢/ ٥٩).

فهذا هو المعروف عن عبد الرزاق، وهذا ما يعرفه أحمد عنه، وقد قال عبد الله ابن الإمام أحمد: «سألت أبي قلت له: عبد الرزاق كان يتشيع، ويفرط في التشيع؟ فقال: أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئاً. ولكن كان رجلاً تعجبه أخبار الناس». «العلل» (٢/ ٥٩).

ومع هذا كله، فيأتي (الأستاذ) ليزعم أن أحمد يرى الصلاة خلف عبد الرزاق مع شتمه لعلي.

وهكذا تكون الأمانة والإنصاف عند الأستاذ.

ذكر (الأستاذ) ما نقل عن أحمد من ذم مذهب الحسن بن صالح بن حي، وأنه كان يترك الجمعة.

ثم قال الأستاذ: «لا أظنه يصح عن أحمد لأن الحسن بن صالح إمام كبير وقد أثنى عليه أهل الحديث ووثقوه».

هذا ما ذكره (الأستاذ) الباحث، من غير أن يكلف نفسه عناء تتبع كلام أحمد في مصادره القريبة.

وهذا الكلام المذكور ثابت عن أحمد بأصح إسناد، فقد رواه الخلال في كتاب «السُّنَّة» (٣/ ١٣٦)، وليس في كلام أحمد هذا ما يدعو إلى إنكاره.

أحمد يوثق الحسن بن حي، لكنه يذم مذهبه ورأيه في ترك الجمعة.

والتوثيق في الرواية شيء، وذم المذهب شيء آخر.

وهذا من إنصاف أهل الحديث، فهم يوثقونه الحسن بن صالح بن حي لصدقه، ويذمونه لسوء مذهبه.

وقد روى أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ١٨)، عن أحمد أنه قال: «الحسن بن صالح صحيح الرواية يتفقه، صائن لنفسه في الحديث والورع».

وسئل كيف حديثه؟ فقال: «ثقة». أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٣١١).

لكن الشهادة بمثل هذا لا تنافي ذم مذهب الحسن بن صالح في ترك الجمعة.

بندر الشويقي **١٠ - ٠٥ - ٢٠٠٢، ١٦ :٠٩ PM**

- وأما دعوى (الأستاذ) أن ابن تيمية شكك في إسلام علي، فهذا كذب صراح، وبهتان مكشوف.

وقد سبق أن فصَّلت الجواب عن هذه الفرية، ولم يعلق (الأستاذ) هناك بحرفٍ، وهذا هو رابط المقال:

http://www.wasatyah.com/vb/showthread.php?threadid=8480

وأنا أعلن للأستاذ ولسائر القراء عن استعدادي للبراءة من ابن تيمية إذا أثبت الأستاذ ما نسبه للشيخ في مقابلته مع شبكة الميزان الثقافية.

لقد قال (الأستاذ) هناك:

إن ابن تيمية زعم أن إسلام علي مشكوك فيه لصغر سنه.

وأن علياً قاتل للرياسة لا للديانة.

وأن تواتر إسلام معاوية ويزيد بن معاوية أعظم من تواتر إسلام علي!!

فليثبت لنا (الأستاذ) هذا الكلام، لنوافقه بعد ذلك على وقوع النصب في كلام ابن تيمية.

حسن المالكي **١١ - ٠٥ - ٢٠٠٢، ١٢:٠٧ PM**

يتبع في موضوع النصب.

قبل أن أواصل سرد الشواهد التي نسبها غلاة الحنابلة لأحمد أحب أن أؤكد على عدة أمور أرى من الضروري التأكيد عليها بعد أن رأيت بعض التعليقات تريد خلط الأمور وهي:

أولاً:

رغم أن كل الرسائل المنسوبة إلى أحمد في العقيدة لم تثبت منها رسالة واحدة، وهي رسائل (مسدد وعبدوس والربعي والأندراني السرخسي والطائي والأصطخري والرد على الزنادقة والجهمية) رغم أنها لم تثبت منها رسالة واحدة، فما من رسالة إلا وفيها مجهولون لم يستطع معرفتهم ولا تزكيته الغلاة أنفسهم، أقول رغم هذا كله إلا أن غلاة الحنابلة يجبرون مخالفيهم على نسبتها لأحمد، ربما لغرض في أنفسهم؛ لأنهم يظنون أنهم يحتمون بأقوال أحمد من النصوص الشرعية والوقائع التاريخية، ولعلهم يريدوننا أن نعتقد أن ما في تلك الرسائل من الأخطاء والأباطيل حقّاً مطلقاً لأنها منسوبة إلى هذا الإمام، ويتناسون أن أحمد لم ولن يكون كلامه شرعاً منزلاً مهما غلا فيه الغلاة، فكلامه يوزن بالنصوص الشرعية ولن نتخلى عن النصوص ونتبع كل ما في تلك الرسائل من أجل أن يبرئنا من تبرئتهم تهمة عند العقلاء، فنحن لا نقدم على كلام الله

ورسوله كلام أحمد ولا غير أحمد، يجب أن يعي مخالفونا هذا الأمر وأنهم مدعوون لاتباع النصوص الشرعية أكثر مما نحن مدعوون لاتباع أقوال أحمد.

فلذلك؛ نحن لا ندخل في جدل حول ثبوت تلك الرسائل من عدمها وإنما نحكم على ما فيها بالنصوص فما وافق الحق أخذناه وما خالف الحق رددناه بكل سهولة ويسر، وهذا منهج أحمد نفسه الذي أوصى به أتباعه، فأتباعه على الصحيح هم من يستجيبون لهذا الأمر، من رد أقواله وأقوال غيره إلى الآثار، وليس أتباعه من يعدون كلامه شرعاً، وكذلك الحال في الأئمة الأربعة بل في الصحابة والتابعين.

والغريب أن غلاة الحنابلة لا يتورعون في رد قول لأحد أهل بدر أو التشنيع عليه كما فعلوا مع أبي ذر وعبادة وعلي وعمار ونحوهم، لكنهم يتورعون عند مجيء كلام أحمد ـ رغم ضعف الإسناد ـ تورعاً لا يتورعونه عند رد كلام أحد الصحابة، بل لكلام أحمد عندهم هيبة واتباع أكثر من الآيات الكريمة والأحاديث الصحيحة، هذا من حيث التطبيق وإن زمجروا في النظريات بالأقوال المكررة المؤكدة بأن النصوص هي الحكم والمرجع في تقييم الرجال والمواقف، لكن هذه النظريات تبقى في عموم الفتاوى والخطب والدروس، أما الواقع فشيء آخر تماماً، هو ما أقول لكم وستذكرونه عند أول محاولة للحوار مع هؤلاء الغلاة.

ثانياً:

هذا ليس مختصاً بغلاة الحنابلة بل كل الغلاة من سائر المذاهب لا يعدون الفرد منهم إلا إذا قدَّم أقوال ذلك الإمام ـ من حيث الواقع ـ على أقوال الله ورسوله، وأكرر ـ من حيث الواقع ـ وقد جربت الحوار مع متمذهبين من السُّنَّة وغيرهم فوجدناهم متفقين في المنهجية التقليدية ويختلفون في المسائل فقط، ويزيد غلاة الشيعة على غلاة المذاهب السُّنِّية باعتبار أقوال الأئمة نصوصاً شرعية نظرية وتطبيقاً.

ثالثاً:

نحن في زمن يجب أن يعي الجميع أنه توفر لنا ما لم يتوفر للمتقدمين،

فنستطيع الآن تفهم وجهة نظر أهل الرأي وأهل الحديث والمعتزلة والشيعة والإباضية والصوفية على اختلاف وتباين داخل هذه المذاهب، لكننا نستطيع أن نرى بوضوح أكثر بحيث لا نظلم أحداً ما أمكننا إلى ذلك سبيلاً.

رابعاً:

يجب أن نعي بأننا هنا ـ طلبة العلم في المملكة ـ شريحة من شرائح التقليد المذهبي، وكل من ظن من المذاهب أن إمامه (لا ينطق عن الهوى) فقد أخطأ خطأً عظيماً، فنحن اليوم نستطيع تقييم أقوال أئمة المذهب كما نستطيع الاطلاع بسهولة على أقوال آخرين مظلومين؛ كأبي حنيفة والطبري والكرابيسي وغيرهم، وأن نجد لهم من الأعذار ما هو أبلغ من تلك الاعتذارات الباردة عن ابن بطة والبربهاري ونحوهم.

خامساً:

يجب أن نعرف أن بعض الحنابلة قد غالوا في الإمام أحمد كثيراً حتى زعم بعضهم أن الإمام أحمد (ممن أوتي الحكم والعلم والنبوة)! «المنهج الأحمد» (١/ ٩٩) مع أنهم ينكرون ـ بحق ـ الغلو في الإمام علي أو أهل البيت، لكن هذا الغلو منهم في أحمد يشابه إن لم يكن محض غلو الشيعة في الإمام جعفر الصادق، لكن غلاة الفريقين سيذهبون إلى تأويلات وتأويلات يطول ذكرها فضلاً عن تفنيدها. وعلى هذا فأنا أعقل أن بعض الناس سيعتبر نقدي لبعض ما نسب إلى أحمد محل إشكال كبير! تماماً كما سيفعل الشيعة في موضوع الإمام جعفر، ونحن نؤكد أن التخطئة بالحق والدليل هو محض السُّنَّة وهو محض ممارسات أئمة البيت.

سادساً:

لا أنكر أن ما نسبه غلاة الحنابلة لأحمد وقد يكون في ذلك ما يثبت عنه رغم نفي بعض الحنابلة ذلك ـ والنافون قلة وسط الكثرة المثبتة خاصة وأن المثبتون هم المسيطرون فكرياً على الساحة المحلية.

سابعاً:

ثم سأستعرض بعد ذلك (مسيرة النصب الغامض داخل المنظومة الحنبلية

من الدارمي وعبد الله بن أحمد والبربهاري إلى ابن بطة واللالكائي إلى أن أصل لابن تيمية الذي كان السؤال عنه ـ أعني: سؤال الأخوة في الوسطية ـ لأثبت بعد هذا كله أن ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ وسامحه لم يكن خارجاً على الحنبلية كثيراً وإنما وجد في الأقوال المنسوبة لأحمد وفي أقوال أبي يعلى وابن حامد وابن بطة والبربهاري واللالكائي وعبد الله بن أحمد والدارمي وغيرهم ما استطاع أن يبني عليه ويطور، لا سيما وأن هؤلاء يزعمون أن ما يختارونه هو مذهب أهل السُّنَّة كافة!! وعلى نهجهم سار ابن تيمية وأخذ ما نسبوه إلى الأئمة كما أخذ ما نسبوه لأحمد، وظن أو أراد أن يشعرنا أن هذه النقولات صحيحة إلى هؤلاء وهو ما سيتبين بطلانه عند استعراض أقوال هؤلاء من مصنفاتهم ومصنفات أتباعهم، وقد استمر أثر ابن تيمية في الفكر المحلي فوجد النصب (الغامض اليسير) في المقررات القديمة والحديثة وخرج لنا هذا الجيل الذي ترون! سلاحهم السب والتهمة والشك في المخالف لآرائهم والأمر بهجره واستعداء الدولة والمؤسسة الرسمية عليه وو.. إلخ كل هذه الأشياء مطبقة عند الحنابلة من القرن الثالث وليست غريبة على الوسط الحنبلي بل الكثرة منهم على هذا للأسف). **حسن المالكي**

ثامناً:

أؤكد أن الوسط السُّنِّي بشكل عام قد صدمه الغلو الشيعي في أهل البيت فأهمل فضائلهم وتراجمهم وذكرهم ضمن العلماء إلا في النادر، وتستطيعون الآن استعراض أي كتاب فقهي سُنِّي ستجدون ذكر أحمد ومالك والشافعي وأبي حنيفة والأوزاعي والثوري بل وابن حزم وابن تيمية من المتأخرين، ومن النادر أن تجدوا ذكراً لبعض علماء أهل البيت، وكأن نساء هذا البيت عقمن عن ولادة أهل العلم، وهذا ظلم بلا ريب عندي، سببه الغلو الشيعي فيهم من جهة والسلطات الظالمة المانعة من ذكرهم من جهة أخرى، ونحن لا نطالب إلا باعتبارهم من سائر العلماء يخطئون ويصيبون.

وقد كان بعض السُّنَّة المتقدمين متأثرين بردة الفعل فيكتمون فضائل أهل البيت بدعوى (خشية أن يترفض الناس)! فقد قال شعبة مخاطباً أهل الكوفة:

(لقد حدثنا الحكم عن ابن أبي ليلى عن علي بشيء لو حدثتكم لترفضتم والله لا تسمعونه أبداً)!! وفي لفظ (لرقصتم) والأول أصوب، والسند صحيح، فرأينا هنا أن الذي دفع شعبة (وهو من شيوخ شيوخ أحمد) إلى منع حديث لعلي هو خشية أن يترفض الناس! حسب فهمه للرفض أيضاً، فمن هنا بدأ كتم أحاديث صحيحة خشية التشيع وسيصاحبه بث أحاديث ولو ضعيفة للحث على التسنن! فمن هنا أصبحنا لا نستغرب ردة الفعل الحنبلية، فالحنابلة ربما أخذوا بعض هذا عن أحمد وأحمد أخذها عن شيخه عبد الرحمٰن بن مهدي وابن مهدي فيه ردة فعل ربما أخذها عن شيوخه سفيان بن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد (وكل هؤلاء تأثروا بردة الفعل فبالغوا في ذم أهل الرأي خاصة، وأهل الرأي كانوا في الجملة مع أهل البيت، وأخشى أن ذمهم لأهل الرأي ليس من أجل الرأي ولكن لأسباب أخرى تتعلق بموقفهم من السلطة المعادية لأهل البيت والمشردة لهم)، وشيوخ ابن مهدي هم من تلاميذ أيوب السختياني ونافع مولى ابن عمر وقبلهما محمد بن سيرين الذي كان يبالغ في ذم سعيد بن جبير ويرجو للحجاج!

إذن؛ فهناك خطوط من المواقف الخاطئة جمعها غلاة الحنابلة ونسجوا منها بيت عنكبوت وقالوا: (هذه عقيدة المسلمين ومن خالفها فقد كفر)!

حسن المالكي **١١ ـ ٠٥ ـ ٢٠٠٢، ٠٩ : ١٢ PM**

يتبع في موضوع النصب وما نسبه الحنابلة لأحمد.

يتبع في موضوع النصب وما نسبه الحنابلة للإمام أحمد

ونحن لا نسلم لهم بهذا النسيج؛ لأننا وإن عرفنا لأهل الفضل فضلهم لكن لا نقلدهم في أخطائهم، فلن نقلد ابن سيرين في شدته على سعيد بن جبير، ولا الأوزاعي وغيره في ذمه لأبي حنيفة ولا أحمد في ذمه لأهل الرأي، ولا لهؤلاء أو هؤلاء في غمطهم حق علي بن أبي طالب وأهل بيته ودفاعهم بحرارة عن الظلم الأموي والعباسي، فهذا لا نرتضيه ونترحم عليهم وندعو لهم لكنهم ليسوا شرعاً منزلاً حتى يجب اتباع مواقفهم، لا سيما وأننا نهمل مواقف علماء آخرين؛ كأبي حنيفة والشافعي وأصحابهما، وقبلهم الحسن

البصري وعلقمة بن قيس والأعمش وزيد بن علي والحكم بن عتيبة ومنصور بن المعتمر وسلمة بن كهيل والباقر والصادق وغيرهم من علماء المسلمين، فهؤلاء لن نهملهم لشريحة واحدة من الشرائح المنتسبة للسُّنَّة.

من أبلغ المغالطات الزعم بأن أهل السُّنَّة كانوا على رأي واحد وعقيدة واحدة، فهذا غير صحيح، ولو كان الأمر كذلك ما كفَّر بعضهم أبا حنيفة والكرابيسي، مثلما نحن (أهل السُّنَّة) داخل المملكة شرائح مختلفة، يدرك هذا من بحث المقالات والاختلافات، ومن ظن أنهم شريحة واحدة على اعتقاد واحد فقد أخطأ، فالسُّنَّة فرق وتيارات (إخوان ـ سلفية ـ حزب تحرير ـ تبليغ ـ سرورية..)، ثم السلفية فرق (سلفية فلان ـ وسلفية فلان ـ وسلفية ربيع مدخلي ـ وسلفية الحداد ـ وسلفية محمد أمان...) وبينهم من التبديع والتضليل ما يعرفه الجميع، كذلك في الماضي كان هناك فرق ثم كانت هناك داخل كل فرقة فرق أخرى، كل يدعي التحدث باسم الإسلام والسُّنَّة، والعاقل من عدهم جميعاً مسلمين، وأخذ منهم وترك.

حسن المالكي

الساذج ضعيف البحث من ظن أن المنتسبين إلى السُّنَّة على رأي واحد، وخاصة في الموقف من السلطة ومن أهل البيت وأهل الرأي.

لكن لأن أكثر الناس يحبون الاختصار ويتعبون من البحث فهم يفضلون أن يجعلوا رأي الفرد معبراً عن كل الفرقة التي ينتسب إليها، ومن هنا كثر المدعون للسُّنَّة لأن كل منهم يجد له شاهداً في أقوال بعض السلف فيحتج به ويؤول الأقوال الأخرى أو يضعفها أو يزعم أن من قلده أعلم وأقرب إلى السُّنَّة.

البحث يتطلب عدم التعصب والبحث بحرية ورؤية الأمور كما هي لا كما نحب أن تكون، مع تفعيل للنظريات التي هي محل اتفاق الجميع، بدون هذه الضوابط (من تجرد النية وقوة الآلية وترك الأحكام المسبقة...) لن نستطيع الإتفاق على خطوط عامة تساعد في بناء وحدة فكرية أو على الأقل (وحدة منهجية) للبحث العلمي.

سنبقى متخلفين علميّاً ما دام الأفكار المسبقة من تقليد الشيوخ هي التي

تحكم هذه المنهجية، سنبقى متلاعنين متخاصمين حتى نتواضع للبحث العلمي الهادئ المستعد لتقبل الحقيقة التي لا خوف على الإسلام منها، بل من كمال مصلحته ألا نحمله أخطاء وقع فيها بعض سلفنا، هذا كلام قد تكرر قوله، ولن يجدي إلا عند العقلاء من الباحثين، وأغلب من يتناولون هذه القضايا للأسف لا عقل ولا بحث وإنما تقليد وتعصب، ومع هذا نتساءل عن أسباب (ضعفنا)! وكأن الأسباب بهذه الغرابة التي لا نعرفها! العدل أصل كل قوة والظلم أصل كل ضعف، الظلم هو الذي فرَّق الأمة وهو موجود في سائر الطوائف الإسلامية بلا استثناء، ومن برَّأ نفسه من الظلم فهذا أول الظلم ﴿...رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأعراف: ٢٣] والخسارة الدنيوية ظاهرة للعيان، ولعل الأخروية قادمة إلا أن نهتدي للقول الثابت والعمل الصادق.

تابع ما نسبه غلاة الحنابلة لأحمد في موضوع النصب:

ملحوظة: ما كتبناه في الحلقة الماضية عن الأقوال المنسوبة إلى الإمام أحمد مأخوذة من طبقات الحنابلة لأبي يعلى، وفي هذه الحلقة نواصل النسبة من ذلك الكتاب إلا ما أشرنا إلى مصدره، ومن تلك الأقوال التي توحي بالنصب التي نسبها الحنابلة لأحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يلي:

حسن المالكي

١ ـ المنع من سب يزيد (١/ ٢٤٦) وقد سبقت فيما أظن،! ولما سئل عن يزيد قال: (لا تتكلم في هذا! قال النبي ﷺ: «**لعن المؤمن كقتله**»)! وقال: «**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم**» وقد كان يزيد فيهم! فإن الإمساك أحبّ إليَّ! «المنهج الأحمد» (١/ ١٧٩)، قلت: ومسيلمة كان في القرن الأول، وكذا المختار والحجاج، بل أحمد كان يذم الحارث الأعور من صالحي الشيعة وقد كان في القرن الأول، أم أن السكوت عن أهل القرن الأول خاص بالظلمة ومن بني أمية فقط!.

٢ ـ زيادة موضوعة في فضل أبي بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ومكمن النصب هنا هو التحرز الشديد من ذكر فضائل ضعيفة في أهل البيت بل تضعيف أحاديث صحيحة؛ كحديث الثقلين وأحاديث الكوفيين الثقات في فضائل أهل البيت ـ

كما سيأتي ـ ثم التوسع في الوقت نفسه في سرد الموضوعات والضعاف في غيرهم وإن كان هؤلاء فضلاء كبار كأبي بكر ﷺ، وتلك الزيادة هي في حديث: «**لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً...**» الحديث. وهو صحيح لكن زاد فيه ـ حسب نقل الحنابلة ـ زيادة ليست في الحديث وهي: «**ولا نبي بعدي**»! فهذه الزيادة ليست في هذا الحديث وإنما في حديث متواتر في فضل علي لا فضل أبي بكر وهو «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي**» وسر النصب هنا حسب ما أراد الذي وضعه على أحمد أن (لا نبي بعدي) ليست من خصائص فضائل علي؛ لأن الشيعة كانوا يحتجون بهذه الزيادة بأن استثناء النبوة؛ يعني: ثبوت ما سواها من الفضل والمنزلة (من باب الاستثناء في سياق الإثبات) فجاء أحد الحنابلة لينسب لأحمد هذه الزيادة من باب المقابلة والمعارضة للشيعة، وعندما تؤدي الخصومة للوضع في الحديث فقد تجاوزت مسألة النصب إلى ما هو أكثر إثماً منه إلا وهو الوضع في الحديث (وبالمناسبة أغلب النواصب وإن وثقوا وجدت لهم تصرفاً في ألفاظ الأحاديث من باب الرد على الشيعة أو المعتزلة أو أهل الرأي، وهذا مسلك خطير، وقد استخدمه ابن تيمية سامحه الله كثيراً كما سيأتي في مبحث الأحاديث وتعامل ابن تيمية معها).

٣ ـ أخفى أحمد ـ فيما نسبه إليه الحنابلة ـ بني أمية من حديث: (لكل دين آفة وآفة هذا الدين بنو أمية) فرووه عن أحمد بلفظ: (لكل دين آفة وآفة هذا الدين بنو فلان)!! «الموسوعة» (١/ ٢٤٩)، ولهذا نظائر في «مسند أحمد» كروايته لحديث ابن عباس: (ادع لي معاوية) وحذف تأخره عن إجابة النبي وقول النبي: «**لا أشبع الله بطنه**»، وذكره لحديث عبادة بن الصامت في إنكاره على معاوية بيع الخمر فحذف قصة بيع الخمر وروى حديث عبادة بدونها، كما حذف من حديث عبادة حكمه على معاوية بأنه من أمراء السوء الذين حذَّر منهم النبي ﷺ (وتلك الزيادات موجودة عند غير أحمد ممن رووا الحديث بالإسناد نفسه!) ونحو هذا كثير في مسند أحمد فإما أن يكون هذا من تصرف عبد الله بن أحمد أو القطيعي أو أحمد نفسه وعلى كل الأحوال سيتحمل المسؤولية أحدهم.

٤ ـ موقفه من فضائل علي كتضعيفه لحديث الثقلين في فضل أهل البيت («الموسوعة» (٣/ ١٢)، مع أنه متواتر) وتضعيف حديث الصديق الأكبر ـ في فضل علي ـ «الموسوعة» (١/ ٢١٨)، وحديث مدينة العلم (في فضل علي) بحماس زائد «الموسوعة» (٣/ ٦٤)، وحديث الطير (وهو في فضل علي)، وحديث في فضل علي **«ما أخرجتكم ولكن الله أخرجكم»**، وهذه من الأحاديث الحسنة وخاصة الأخير بينما رأينا تصحيحه لموضوعات في فضائل أبي بكر وعمر (هما بمنزلة السمع والبصر) وفضائل موضوعة في معاوية ـ مع الاعتذار عن ذكر معاوية معهما ـ.

٥ ـ الغلو في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والثناء عليهما لا يحتاج لتطويل لكن أن يعتبر أحمد أن السُّنَّة (ما كتب عن النبي وأبي بكر وعمر)! فهذا غريب على السُّنَّة وأهلها، ولا يجوز أن نقرن مع رسول الله غيره، وكم من فتاوى لعمر رضي الله عنه أخطأ فيها كإنكاره التيمم ومتعة الحج ونحوها، والقول السابق الذي نسبه الحنابلة لأحمد راجعه في «الموسوعة» (٢/ ٣٥١)، وقد سبق أن ذكرنا أن الغلو في أبي بكر وعمر جاء نتيجة ردة فعل لغلو الشيعة في علي، وإن كان غلو الشيعة لا يقارن بردة الفعل لكن الباطل الكثير لا يسوغ لنا قليل الباطل.

٦ ـ ونسبوا إليه أنه ينهى عن الصلاة خلف من فضل عليّاً حتى لو اعترف بفضل السابقين «الموسوعة» (٤/ ٣٩٦)، بينما لم يؤثر عنه النهي عن الصلاة خلف من يلعن عليّاً بل وثق بعض هؤلاء وأثنى عليهم كما سيأتي، ثم الصلاة خلف كل مسلم هو الأصل، لكن الحنابلة جعلوا الصلاة خلف كل بر وفاجر خاص بالحكام دون سائر المسلمين الذين لم يتلطخوا بالدماء ولم ينتهبوا الأموال، وهذا تفريق ظالم.

٧ ـ أثنى على مسروق بن الأجدع لأنه لم يشهد مع علي الجمل، وكأن الشهود مع علي حروبه خطأ مع أنه الأصل والصواب «الموسوعة» (٤/ ٤٠٣).

٨ ـ يروي عن ابن سيرين روايته اعتزال الصحابة عن القتال في الفتنة «الموسوعة» (٤/ ٤٠٣) مع أن ابن سيرين كان صغيراً ولم يدرك الأحداث،

وقد خالفه عبد الرحمٰن بن أبزى فروى شهود أهل بدر والرضوان مع علي، وهو شاهد عيان فقد شهد صفين مع علي، وقد جمعت ما يخالف رواية ابن سيرين من شهود العيان مجموعة روايات قوية، ثم ظهر لي أن ابن سيرين يريد بتلك الفتنة: الفتنة في عهد عثمان لا عهد علي، وهذا صحيح فأكثر الصحابة اعتزلوا عثمان والثوار فلم يقاتلوا مع هؤلاء ولا هؤلاء، أما مع علي فقد قاتلوا، وشهود أكثر الصحابة مع علي هو مذهب العلماء إلا غلاة الحنابلة فهم يرون العكس ويدعون اعتزال الصحابة عن القتال مع علي حتى يقولوا للناس نحن مع الأكثرية من الصحابة الذين اعتزلوا! وحتى لا يجدوا حرجاً في عدم اعتماد حديث عمار المتواتر الذي رواه الناس من سائر الطوائف.

٩ ـ النواصب الموثقون والمثنى عليهم من أحمد أو الذين دافع عنهم: (حريز بن عثمان «الموسوعة» (١/ ٢٤٠) وغيرها، دحيم «الطبقات» (١/ ٢٠٤)، الجوزجاني «الموسوعة» (١/ ٥١) وغيرها)، عمران بن حطان «الموسوعة» (٣/ ١٢)، معاوية (٣/ ١٣٣)، سعيد بن عبد العزيز «الموسوعة» (١/ ٣٨)، وصفوان بن عمرو «الموسوعة» (١/ ١٧٩)، وعبد الله بن شقيق وثقه مع اعترافه أنه يحمل على علي «الموسوعة» (١/ ٢٥٦)، والأصمعي ووصفه بأنه صاحب سُنَّة «الموسوعة» ٢/ ٣٩٠)، والمغيرة بن المقسم أثنى عليه بالذكاء والسُّنَّة «الموسوعة» (٣/ ٣٩٠)، ونحوه أثنى أبو داود الحنبلي على حريز بن عثمان لاعن علي بأنه (لم ير شامياً أعقل منه) وقال أحمد عن حريز هذا: (ثقة ثقة ثقة)! ـ هكذا مكررة ـ! وكان أحمد مع تحرزه ونفوره عن المختلفين معه في الرأي حتى أمر بهجر بعض كبار الحفاظ إلا أنه يتحمل أحد الشاميين تحملاً شديداً «الموسوعة» (٣/ ٤٠٦)! ويقول عن أحد النواصب: (صاحب سُنَّة) (٣/ ٣٩٠)، والغريب أن شاعراً ماجناً مجاهراً بشرب الخمر والفواحش وهو علي بن الجهم قد روى عن أحمد مسائل «المنهج الأحمد» (١/ ١٨٩) وذكروه في أصحاب الإمام أحمد! فلما فتشت عن ترجمته وسبب قرب هذا الشاعر من الحنابلة وإكرامهم له وجدته كان ناصبيّاً له شعر في هجاء علي بن أبي طالب! (إذن فهذا هو السر)! وسيكون على منهجهم (صاحب سُنَّة ما رأينا أعقل منه)!

وتذكرت قول البربهاري الحنبلي: (لئن تصاحب سارقاً زانياً ظالماً صاحب سُنَّة خير من أن تصاحب من عنده رأي فلان وفلان) ولما فتشنا عن سُنَّة الشاعر الماجن علي بن الجهم! وجدناها في (هجاء أهل البيت)! فهذا فيه إغاظة للشيعة! ثم ليت شعري لماذا لم يذهب ابن الجهم لأحد من أصحاب المذاهب الأخرى؟ لماذا أحب الحنابلة وجالسهم وروى عن أحمد مسائل في الوقت الذي لا يستطيع الصالحون من أهل الرأي ومعتدلي الشيعة أن يروا أحمد؟ ألا يدل هذا على وجود ردة فعل حنبلية ضد التشيع أوصلتهم لهذا التسامح مع النواصب، وبالتالي تسرب النصب عبر الغلو الحنبلي إلى الدائرة السُّنِّية ثم خرج علينا اليوم من ينكر هذا التسرب ويزعمون أن مقولاتنا هذه إنما هي باطنية تريد هدم الإسلام.. إلخ! كونوا قوَّامين بالشهادة لله، وأنصفوا، دعوا الكيل بمكيالين لإسرائيل وأمريكا ولا تلحقوا هذا العار بالإسلام، اتقوا الله في دينكم، لا تضيعوه من أجل هذا المذهب أو ذاك، أو هذا الشيخ أو ذاك.

بندر الشويقي ١٢ ـ ٠٥ ـ ٢٠٠٢، ٠٦:٢٢ AM

مناقشة لزعم نصب الإمام أحمد

كالعادة:

كلام طويل.

وتشقيق للمسائل.

مع إعراض وتجاهل لتعقيبات المشاركين.

أكتب نقاشاً مطولاً في نقض ما ذكره (الأستاذ)، فيأتي بعد ذلك، ليكتب مقالاً جديداً وكأنه لم يقرأ شيئاً.

ومع هذا فـ (الأستاذ) يردد دائماً: إنه على استعداد للمحاورات والمناظرات!!!

كنت قد ذكرت في مقال سابق أن (الأستاذ) تعوَّد على طائفة من الناس

تقبل كلامه من غير بحث وتدقيق، ولهذا السبب، فإنه لا يعتني كثيراً بتحرير أقواله ومجازفاته.

فمثلاً: كان الأستاذ قد زعم أن الإمام أحمد بن حنبل (**يرى جواز الصلاة خلف من يشتم عليّاً**).

فلما قلت له: إن هذا كذب على أحمد. وطالبته بتوثيق كلامه، عاد (الأستاذ) فعدل عبارته في تعقيبه الأخير لتصبح العبارة: (**لم يؤثر عن أحمد النهي عن الصلاة خلف من يلعن عليّاً**).

والفرق بين العبارتين كبير.

فنريد من (الأستاذ) أن يثبت على إحدى هاتين العبارتين.

فهل عنده ما يثبت دعواه من أن أحمد (**كان يرى الصلاة خلف من يشتم عليّاً**).

فرق ـ أيها (الأستاذ) ـ بين هذا، وبين أن تقول: (لم يؤثر عن أحمد أنه يمنع من الصلاة خلف من يشتم عليّاً).

فأنت إذا لم تجد عنه نقلاً في هذه المسألة لا بالمنع، ولا بالإذن، فليس لك أن تفتري عليه، وتنسب له ما لم يقله.

يقول (الأستاذ): (**إن بعض التعليقات تريد خلط الأمور**).

هكذا يقول: (**بعض التعليقات**).

مع أن مقاله الأخير لم يعلق عليه أحد سواي، فهل هذا المسلك من قبيل (الترفع)، أو هو رفض للمواجهة، وعدم رغبة في الدخول في الحوار والمناقشة.

وأيّاً كان المقصود، فلننظر ما الذي يعنيه (الأستاذ) بقضية: (خلط الأمور).

يقول (المالكي) شارحاً مقصوده: «**إن كل الرسائل المنسوبة إلى أحمد في العقيدة لم تثبت منها رسالة واحدة، وهي رسائل (مسدد وعبدوس والربعي والأندراني السرخسي والطائي والإصطخري والرد على الزنادقة والجهمية)...**

إلا أن غلاة الحنابلة يجبرون مخالفيهم على نسبتها لأحمد، ربما لغرض في أنفسهم».

وهذا الكلام ما هو إلا عينة لطريقة (الأستاذ) في الحشو، وتطويل الكلام، وتشتيت ذهن القارئ.

تعقيبي على مقال (الأستاذ) موجود، فهل فيه ذكر لشيء من هذه الرسائل حتى يقول (الأستاذ): «إن بعض التعليقات تريد خلط الأمور»؟

الذي طالبتك به أيها (الأستاذ): (أن تأخذ كلام أحمد من مصنفاته، أو من كلام أصحابه المعاصرين له؛ كأبي دواد، وإسحاق، وصالح، وعبد الله، وابن هانئ، والأثرم، وغيرهم)، وألا تعتمد على ما ينقله مصنف في القرن الخامس من غير سند.

ثم أليس من التناقض أن تعيب على من يعتمد على هذه الرسائل التي تقول: (إن في أسانيدها مجهولين)، ثم تأتي أنت لتعتمد على رسالة رزق الله التميمي، التي ليس فيها أسانيد، لا عن المعروفين، ولا عن المجهولين؟!!!!!

بندر الشويقي

ـ ومن مظاهر الخلط في كلام (الأستاذ) أنه لا يثبت على مسلك واحد في مناقشته للحنابلة، فتراه تارة يتهجم عليهم لأنهم نسبوا لأحمد القول بكذا وكذا، ثم يعود بعد ذلك، ليتهجم على أحمد نفسه، بموجب ما نقله عنه الحنابلة!!!

فهل هذه طريقة موضوعية؟

وهل هذا مسلك الباحث عن الحق؟

ذكر (الأستاذ) من علامات النصب فيما نسب لأحمد: (**المنع من سب يزيد**).

ونسب ذلك لـ«طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٤٦)، ثم صب جام غضبه على قائل هذا الكلام.

وبالرجوع لطبقات الحنابلة، سنكتشف أن (الأستاذ) لم يكن دقيقاً في نقل كلام أحمد.

الذي ذكره الأستاذ أن أحمد يمنع من (سب يزيد)، والذي في طبقات الحنابلة «**عن أبي طالب العكبري، قال: سألت أبا عبد الله عمن قال: لعن الله يزيد بن معاوية؟ فقال: لا تتكلم في هذا. قال النبي ﷺ: «لعن المؤمن كقتله»، وقال: «خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم»**...».

هذا هو نص الكلام.

فالسؤال لم يكن عن أي سب، وإنما كان عن (اللعن) المنهي عنه؟

ومن المعلوم أن السب كلمة أعم من (اللعن).

والإمام أحمد يمسك عن (لعن يزيد) ليس ميلاً إليه، ولا تأييداً له، لكن امتثالاً لقول النبي ﷺ: «**لعن المؤمن كقتله**».

فنحن الآن نسأل (الأستاذ): هل ترى جواز لعن يزيد؟

إن قلت: (لا)، فقد وافقت أحمد، ووقعت في النصب.

وإن قلت: (نعم)، فقد خالفت حديث النبي ﷺ.

إلا إن كان يزيد ـ عند الأستاذ ـ خارجاً عن الإيمان، فهذه مسألة أخرى.

ومن أراد أن يعرف موقف الإمام أحمد من (يزيد)، فسوف أسوق له كلامه من مصدر أوثق، (وإن كنت على يقين من أن الأستاذ يعرفه حق المعرفة)، لكني سوف أسوق كلام الإمام ليرى الإخوة القراء كيف تكون مسالك أهل العلم والديانة والورع.

روى الخلال بالإسناد الصحيح (٣/ ٥٣٠) عن مهنا ـ تلميذ أحمد ـ قال: سألت أحمد عن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان. قال: هو الذي فعل بالمدينة ما فعل؟

قلت: وما فعل؟

قال: قتل بالمدينة من أصحاب النبي ﷺ، وفعل؟

قلت: وما فعل؟

قال: نهبها.

قلت: فيذكر عنه الحديث؟

قال: لا يذكر عنه الحديث، ولا ينبغي لأحد أن يكتب عنه حديثاً.

وروى القاضي أبو يعلى في «المعتمد» عن صالح ابن الإمام أحمد قال: قلت لأبي: إن قوماً يُنسبون إلى تولي يزيد.

فقال: يا بني، وهل يتولى يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر؟!

فقلت: ولم لا تلعنه؟

قال: ومتى رأيتني ألعن شيئاً؟!

فها هو أحمد يقر بفساد (يزيد) وظلمه، ويذم من يتولاه، لكنه يمسك عن لعنه امتثالاً لنهي النبي ﷺ عن ذلك.

لكن (الأستاذ) لا يذكر مثل هذا، وإنما فقط يبتسر الكلام، ويذكر أن أحمد يمسك عن (يزيد)، ليصفو له ما يريده من إثبات تهمة النصب.

وللحديث بقية...

بندر الشويقي **١٢ ـ ٠٥ ـ ٢٠٠٢، ١٣:٠٨ AM**

من خصائص (الأستاذ) أن كل كلام لأهل السُّنَّة لا يعجبه، فلا يمكن تفسيره إلا بشيء واحد، وهو (**الانحراف عن أهل البيت**).

ـ فإذا قال أهل السُّنَّة: (إن التزام الصلاة والتسليم عند ذكر النبي ﷺ أمر خاص به دون غيره) جاء الأستاذ ليقرر أنهم لا يقصدون تعظيم مقام النبي ﷺ، وإنما دافعهم لذلك هو النصب الخفيف، و(**الانحراف عن أهل البيت**)!!

ـ وإذا قال أحد من أهل السُّنَّة: (إن الخروج على السلطان مخالف لأمر النبي ﷺ، وينتج عنه التفرق، وإراقة الدماء، واستباحة الأموال)، فلا يمكن أن يكون لهذا الرأي تفسير عند (الأستاذ) إلا (**الانحراف عن أهل البيت**)!!، ولا يمكن أن يتقبل الأستاذ فكرة أن من يقول بهذا إنما أخذه من سُنَّة النبي ﷺ.

ـ وإذا أمسك الإمام أحمد عن لعن يزيد بن معاوية، فلا يمكن أن يكون

السبب في ذلك خوفه من الوعيد في قول النبي ﷺ: «**لعن المؤمن كقتله**»، وإنما السبب شيء واحد لا غير، وهو (الانحراف عن أهل البيت)!!

ـ وإذا ترك (الحسن بن صالح) صلاة الجمعة، فذم أحمد فعله، فلا يمكن أن يكون قصد أحمد تعظيم صلاة الجمعة، وإنما السبب هو انحراف أحمد عن محبي أهل البيت.

ـ وإذا اختلفت الروايات في سنِّ علي بن أبي طالب حين أسلم، فاختار بعض العلماء أثبت الروايات التي فيها أنه أسلم وهو صبي، فليس لذلك معنى عند (الأستاذ) إلا النصب، والانحراف عن علي!!!

(مع أن الشيعة أنفسهم يذكرون أن عليّاً أسلم وهو صغير)، فلعل (الأستاذ) سيعتبر الشيعة ـ أيضاً ـ (نواصب)، ومنحرفين عن علي!!!

ـ وإذا أقر أهل السُّنَّة بفضل علي، وعظموا شأنه، وجعلوه أفضل الأمة بعد الأئمة الثلاثة، واعتقدوا ولايته، وصحة خلافته، وأثبتوا أحاديث كثيرة في فضائله ومناقبه، لكنهم خالفوا (الأستاذ) فضعفوا بعض المرويات الواهية التي يرى صحتها، فليس لذلك سبب عنده إلا انحراف أهل السُّنَّة عن علي رضي الله عنه، حتى وإن أعلنوا إيمانهم بأنه أفضل أهل زمانه.

فلا بدَّ لأهل السُّنَّة حتى يسلموا من النصب (خفيفه، وثقيله) أن يوافقوا (الأستاذ) في أحكامه على كل حديث يروى في فضل علي، أو ذم معاوية!!!

ومع هذا فيجب ألا ننسى أن (الأستاذ) يحارب الغلو، ويحترم رأي مخالفيه!!!

من الواضح في منهجية (الأستاذ) أنه يبني الشواهق على قواعد من الأوهام والخيالات.

ومن أمثلة هذا المسلك:

أن شعبة بن الحجاج رحمه الله كان معروفاً بين المحدثين بصعوبة الخلق، وامتناعه من التحديث في بعض الأحايين، فقد روى الخطيب في «الجامع» (١/ ٢٢١) عن عفان بن مسلم قال: «كنا عند شعبة بن الحجاج، فجعلوا

يقولون: يا أبا بسطام، يا أبا بسطام. فقال: لا أحدث اليوم من قال يا أبا بسطام!!!».

ومن هذا الباب ما روى أبو داود الطيالسي قال:

«كنا عند شعبة يوماً، وفي البيت جراب معلق في السقف، فقال: أترون هذا الجراب؟ والله لقد كتبت فيه عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن علي، عن النبي ﷺ، ما لو حدثتكم به لرقصتم، والله لا حدثتكموه».

أخرجه بهذا اللفظ أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ١٥٧) من طريق محمد بن يزيد عن الطيالسي.

ورواه بنحوه أحمد في «العلل» (٣/ ٣٥٤) من طريق محمد بن عبد الله الأزدي عن الطيالسي.

ورواه من طريق محمود بن غيلان، فقال: «**لو حدثتكم لترفضتم**».

والسند الأول أقوى.

وكلا اللفظتين لا إشكال فيهما.

بندر الشويقي

فما الذي فعله (الأستاذ) ليستفيد من هذه الرواية في توزيع تهم (النصب) على الأئمة؟!

لقد استنبط (الأستاذ) من هذه القصة حقائق لا حصر لها:

قال (الأستاذ): «**كان بعض السُّنَّة المتقدمين متأثرين بردة الفعل فيكتمون فضائل أهل البيت بدعوى (خشية أن يترفض الناس)! فقد قال شعبة ـ مخاطباً أهل الكوفة ـ: (لقد حدثنا الحكم عن ابن أبي ليلى عن علي بشيء لو حدثتكم لترفضتم والله لا تسمعونه أبداً)!! وفي لفظ: لرقصتم والأول أصوب**».

فليت (الأستاذ) يفيدنا من أين جاء بزيادة: (مخاطباً أهل الكوفة)، فالقصة ليس فيها إلا أن شعبة كان يحدث أصحابه في بيته.

وإلى أن يأتي جواب (الأستاذ)، فلننظر إلى الخيالات التي بنيت على هذه الرواية:

ـ قال (الأستاذ): «**فمن هنا بدأ كتم أحاديث صحيحة خشية التشيع**»!!!

ـ «**وسيصاحبه بث أحاديث ولو ضعيفة للحث على التسنن**»!!!

ومع أن القصة لشعبة بن الحجاج، وليس لأحمد بن حنبل علاقة بها، لكن (الأستاذ) يريد الإفادة من القصة في تثبيت النصب على أحمد، فاستمر في استنباطاته قائلاً:

ـ «الحنابلة ربما أخذوا بعض هذا عن أحمد».

يعني: كتمان أحاديث صحيحة في فضائل أهل البيت، ونشر أحاديث باطلة في تحثُّ على التسنن.

ـ قال (الأستاذ): «وأحمد أخذها عن شيخه عبد الرحمٰن بن مهدي».

ولا أدري ما علاقة ابن مهدي بالموضوع؟

لكن لا بد من إقحامه؛ لأن أحمد لم يتتلمذ على شعبة، ولم يدركه، فلا يمكن أن تتم المسألة إلا بتوريط شيخه ابن مهدي الذي أدرك شعبة!!!

ـ ثم يواصل (الأستاذ) تخرصاته: «وابن مهدي فيه ردة فعل ربما أخذها عن شيوخه سفيان بن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد». ربـما!!!

ـ «وكل هؤلاء تأثروا بردة الفعل فبالغوا في ذم أهل الرأي خاصة».

وما الذي أدخل أهل الرأي هنا؟!

ـ قال (الأستاذ): «أهل الرأي كانوا في الجملة مع أهل البيت»!!!!!

كل هذا أخذه (الأستاذ) من موقف عارض لشعبة بن الحجاج مع بعض تلاميذه، ولا أدري ما رأي (الأستاذ) لو خالفه أحد في هذه النتائج الدقيقة، هل سيكون واقعاً في (النصب الغامض الخفيف)؟!

من طريقة جماهير المحدثين أنهم يوثقون الراوي الذي يخالفهم في الاعتقاد، إذا كان عدلاً صادقاً متقناً لحديثه، وهذا كثير في كلام الأئمة بما فيهم الإمام أحمد.

فجاء (الأستاذ) مستنكراً هذا الصنيع، واعتبر توثيق أحمد لبعض الرواة الصادقين، قدحاً في أحمد، ودليلاً على وقوعه في (النصب)!!

لقد غضب الأستاذ من توثيق أحمد لـ (حريز بن عثمان)، و(عبد الله بن شقيق)، و(المغيرة بن مقسم)، و(سعيد بن عبد العزيز)، وغيرهم.

وهؤلاء أناس ثقات، معروفون بالصدق في حديثهم، والضبط لمروياتهم، لكن كان من الواجب على أحمد بن حنبل تضعيفهم؛ لأن (الأستاذ) يعتبرهم (نواصب)، و(النواصب) لا يمكن أن يكونوا ثقاتٍ أبداً.

وحيث لم يفعل أحمد ما يريده (الأستاذ)، فقد وقع في (النصب الغامض).

ومع هذا كله، فيجب أن لا ننسى أن (الأستاذ) عدو الغلو الأول!!!

لقد أجهد (الأستاذ) نفسه ليثبت أن أحمد يوثق (النواصب)، بسبب ميله عن أهل البيت.

وسوف أسوق هنا بعض أسماء الشيعة الذين وثقهم أحمد لنرى رأي (الأستاذ) في ذلك:

- خلف بن سالم المخرمي. شيعي سئل عنه أحمد، فقال: «لا يشك في صدقه».

- جعفر بن صالح الأحمر. شيعي كوفي قال عنه أحمد: (صالح الحديث).

- عبد الله بن شريك العامري. شيعي، قال عنه أحمد: «ثقة».

- عمار بن معاوية الدهني. شيعي قال عنه أحمد: «ثقة».

- مخول بن راشد النهدي. وصفه أبو داود بالتشيع، وسئل عنه أحمد، فقال: «ما علمت إلا خيراً».

وبموجب مقاييس (الأستاذ) فقد وقع أحمد في (التشيع الغامض الخفي)، كما وقع قبل ذلك في (النصب الغامض الخفي)!!!

بندر الشويقي ١٣ - ٠٥ - ٢٠٠٢، ١٢:١٦ AM

أشكر الأخوين (السُّنِّسيدي)، و(محمد بن إبراهيم) على دعواتهما الصادقة.

والأخوين (الشقاوي)، و(جبل ساق) على مشاركتهما ومقترحاتهما.

والأخ (فارس القرشي) على توضيحه.

ولي على ما ذكره الأخ (فارس) ملحظان:

أولاً:

حتى لو كانت مقالات (المالكي) معدة سلفاً.

وحتى لو كان (الأستاذ) يريد نشرها مفرقة على دفعات.

فليس هناك ما يمنع من مناقشة الاعتراضات الجادة على كل مقال يكتبه، إذا كان مقصوده الوصول إلى الحق، فلربما تبين من مناقشة المقدمات خطأ النتائج التي يريد (الأستاذ) الوصول إليها.

نحن الآن في منتدى حوار، وليس من المقبول أن يطالبنا (الأستاذ) أن نتابع سلسلة مقالاته الماراتونية، بما فيها من مغالطات ظاهرة، وتحريفات واضحة، ثم نكتفي بالمتابعة والقراءة حتى يتفرغ في النهاية لمناقشة اعتراضاتنا.

فأي السبيلين أيسر وأسهل: أن نناقش كل مقال في وقته وموضعه، وأن ننتهي من تقرير المقدمات قبل القفز إلى النتائج، أو أن نجمع سلسلة من مقالات مطولة، ثم نعود لمناقشتها واحدة واحدة؟!

منهجية الحوار تقتضي اختيار المسلك الأول، لكن (الأستاذ) يصر على المسلك الثاني، لسبب سوف أوضحه بعد قليل.

يقول الأخ: (فارس): إن (المالكي) مشغول، وليس متفرغاً للإنترنت، وليس بإمكانه الرد على كل مداخلة.

وأقول: وما يدريك، فلعلنا أكثر شغلاً من (الأستاذ)، فمن الذي قال: إننا متفرغون للإنترنت، وأنه لا شغل لنا إلا متابعة ما يكتبه (الأستاذ)؟!

عن نفسي أقول: إني قد اعتزلت الحلقة الفكرية منذ مدة، لعدم التفرغ، وبالكاد أختلس من وقتي شيئاً أخصصه لمناقشة (الأستاذ)، وذلك التزاماً مني

بما سبق أن وعدت به من محاورة (المالكي) إذا حضر للوسطية.

ثانياً:

لو كان الأستاذ يسلك منهجاً موضوعيّاً فيما يكتبه، لربما تقبلنا ما يقوله ويقترحه الأخ (فارس).

لكن (الأستاذ) يكتب بطريقة غير مقبولة.

فتراه ينقل معلومات مشوهة.

ويذكر كلاماً غير موثق.

ولربما وقع في نقوله تحريفات تخل بمعاني الكلام.

وكثيراً ما يحمل تصرفات ثقات العلماء وأقوالهم على أسوأ المحامل وأبعدها.

ويفسر كلامهم بمجرد الهوى والظنون الفاسدة.

وأسوأ من هذا كله: أنه يحاول محاصرة عقول القراء والسيطرة عليها بمسلك مذموم.

بندر الشويقي

فـ (الأستاذ) يعلم أنه يخاطب أناساً أكثرهم لا يملكون الإحاطة الكافية بالمسائل التي يبحثها، فلذلك تراه يتعمد سرد قضايا كثيرة، وخلط مسائل متفرقة، وحشر معلومات مشوشة في مقالٍ واحد، ويكثر من القفز من مسألة إلى أخرى، ثم يربط بين هذا الخليط المتنافر بروابط من الأوهام والخيالات، ليصل في النهاية لتقرير ما يريده.

وفي تقديري أن هذا هو السبب الذي يجعل (الأستاذ) لا يريد مقاطعته والاعتراض عليه حتى ينتهي من سرد خلطته السرية؛ لأن إيقافه عند كل نقطة سوف يكشف مواضع الخلل في كلامه.

هذه قناعة خاصة بي، تكوَّنت من متابعتي لمنهجية (الأستاذ) في البحث.

وللعلم، فإني لا أناقش كل ما يظهر لي من خلل في كلام (الأستاذ) حرصاً على الاختصار وعدم التطويل، وإنما أكتفي فقط بانتقاد أشياء يستدل بها على منهجيته في البحث.

📖 بنـدر الشـويقـي **٢٨ ـ ٠٥ ـ ٢٠٠٢، ٤٨ : ٠٧ PM**

(الأخ الكريم محمد بن سيف.
السلام عليكم
أخي الكريم
أنا أثمن استشكالاتك لكن سأجيب عليها في آخر مشاركاتي).

هذا ما قاله (الأستاذ) جواباً على أول تعقيب لي.
فهل لا يزال يثمن استشكالاتي؟
وهل لا يزال عند وعده بالإجابة عن ذلك؟
مضى نصف شهر، وأنا أنتظر جوابه الموعود.ذ

📖 بنـدر الشـويقـي **٣٠ ـ ٠٥ ـ ٢٠٠٢، ٠٥ : ٠٥ PM**

راجعنا الكتب والأمهات السُّنِّية، فوجدنا كلام (المالكي) يخالف عين الحقيقة وعين الصواب.
فسألنا (المالكي) عن ذلك، فلم نظفر منه بجواب.

📖 بنـدر الشـويقـي **٢٧ ـ ٠٨ ـ ٢٠٠٢، ٠٤ : ٠٩ PM**

مضى أكثر من ثلاثة أشهر، وأنا أنتظر رد الأستاذ الذي وعد به.
وأظن هذه مدة كافية، لترجيح أن (الأستاذ) لا ينوي العودة.
فإن كان هذا واقع الحال، فأرجو أن لا يعود (المالكي) لتكرار إعلاناته الدعائية عن استعداده لمناظرة الجميع في أي وقت، وفي أي زمان.
فلست أظن الاستاذ جاداً في هذا كله. والتجربة خير برهان.
سبحانك اللَّهُمَّ وبحمدك، أشهد ألا إلٰه إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.



بداية المناظرة..

الحلقة الأولى

بداية المناظرة.. الحلقة الأولى

📖 حسن المالكي	١٦ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٢، ٠٤ : ٠٣ PM

بداية المناظرة .. الحلقة الأولى: تمهيد

الحلقة الأولى.. تمهيد

نبدأ بحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وسلم، ثم ندخل في الموضوع مباشرة ونقول: كنت أريد أن نناقش أنا والأخ الكريم موضوعاً موضوعاً (النصب، السُنَّة، الغلو العقدي، الصحابة... إلخ)، لكنه أراد أن نبدأ الحوار من حيث انتهينا في الماضي، فوافقت بعد تردد؛ لأن الحوار في الماضي كان متشتتاً ودخل في موضوعات جانبية وتحريفات ونزقات، ولكن بما أننا اتفقنا على مواصلة الإجابة على كل الاستشكالات التي أوردها الأخ الكريم، حتى لا يظن بأنني أتهرب منها، فليس في استشكالاته والحمد لله ما يصعب الإجابة عليه.

وعلى هذا فإنني أرى أن من الأفضل أن نناقش ما ذكره الأخ من اعتراضات في حلقته الأولى، وأن نبدأ بها ثم بما يليها بالترتيب، حتى لا نطيل على الأخوة فيملوا، وعلى هذا فهذه الحلقة الأولى ستتضمن الجواب على استشكالاته في حلقته الأولى أيضاً، وعلى هذا ستتضمن هذه المشاركة الأولى أربعة أمور:

الأول: تمهيد (والنقاط في التمهيد عامة للقراء لا دخل لها بهذه

المناظرة، فإن أراد الأخ الكريم أن يكتب تمهيداً فهذا من حقه).

الثاني: دعوى الأخ الشويقي أنني أتهم كل أهل السُّنَّة بالنصب (مع نقل كلامه بالحرف) من مشاركته الأولى فقط، التي ستكون محل نقاش في حلقة أو أكثر، وهنا ألزمه إن نقد كلامي أن ينقله بالحرف أيضاً (وهنا تبدأ المناظرة).

الثالث: الرد على هذه الدعوى (بنقل الأقوال التي ذكرتها بالحرف) مع بيان للتقييدات التي أهملها الأخ الكريم.

الرابع: تعقبات سريعة على بقية ما ذكره من اعتراضات يسيرة.

أما **التمهيد** فأقول:

أولاً:

أكرر شكري لمنتدى الوسطية وللدكتور محسن العواجي على ترتيب هذه المناظرة، التي أطمع أن تكون مقدمة لمناظرات أخرى بين تيارات المجتمع بشكل عام فهذا المجتمع مجموعة جزر فكرية مستريبة من بعضها، وربما يعرفون الأجنبي أكثر من معرفتهم بعضهم، ولذلك فمجتمعنا يحتاج للحوار بكل أنواعه الهادئة والساخنة، فلا يجهل أحد أن مجتمعنا السعودي وخاصة التيار الديني المذهبي إذ بقي منكفئاً على نفسه طيلة قرون، وتخلف عن الإنصاف مع بقية المسلمين الذين قد لا يرى فيهم غلاتنا إلا مبتدعين أو مشركين، مع الاختلاف هل يخلدون في النار أو يخرجون منها! إلا من كان على حدتنا وجهلنا بأنفسنا وبالآخرين، فنحكم أنه (من أنصار السُّنَّة والجماعة)!

حسن المالكي

وقد بدأ مجتمعنا أخيراً في التفكير في الحوار ولكن ـ للأسف ـ مع غير المسلمين! أما بقية المسلمين أو أكثرهم فكأنه ليس لهم الحق في سماع أصواتهم ولا براهينهم، إما لأننا نشعر بأننا أقوى منهم ماديّاً، وأما لأننا نرى أن (شركهم يزيد على شرك كفار قريش بخصلتين)! أو لأننا لا نرانا بحاجة إليهم حاليّاً مثل حاجتنا لأمريكا وأوروبا من يهود ونصارى، وربما دخل ملحدو الروس والصين واليابان على الخط وبقي المسلمون في نظر غلاتنا كما

هم في الشرك الأكبر أو البدعة المكفرة والنتيجة واحدة، أو لأننا ننتظر أن نعمم أفكارنا عبر مقرر المدرسة ومنبر الخطيب وفتوى المؤسسة الدينية المذهبية، لكننا سنفاجأ يوماً بعد يوم بأن هذا لن يفيد كثيراً خاصة مع تواصل (الاضطهاد المذهبي) من المغالي السُّنِّي للمعتدل السُّنِّي فضلاً عن اضطهاد المذاهب الأخرى سُنِّية وغير سُنِّية، هذه أمور نراها ونعرفها وإن تجاهلها الغلاة، بل أصبح بعض غلاتنا يتحدثون عن التعايش مع اليهود والنصارى لكنهم لا يستطيعون التصريح بالتعايش مع المسلمين، ولو كان لهم (كل الأمر) لما رقبوا في مسلم إِلًّا ولا ذمة إلا إذا كان على رأيهم، وساعدهم في هذا سكوت المعتدلين جبناً أو مناورة، فظن الغلاة أنه لم يتحدث في هذه الأمور إلا فلان وفلان، ولا يشعرون ببقية المعتدلين الذين سيفاجئونهم كل يوم، ونخشى ألا يتوقف الأمر على مفاجأة المعتدلين، بل سنفاجأ بما هو أكبر من هذا، مع أن الغلاة لا يهمهم كثيراً من خرج من الدين كله إنما يهمهم ويقلقهم من خرج عن الغلو إلى الاعتدال، فهذه عندهم جريمة لا تغتفر، ويجب محاربتها بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة.

حسن المالكي

على أية حال لا أعمم أنا أعرف أن الاعتدال يسير بقوة ولعل المعتدلين ـ حاليّاً ـ يمثلون قوة كبيرة في مجتمعنا السعودي، لكن هؤلاء الذين قد يكونون أكثرية ليس بيدهم القرار، فالقرار بيد الغلاة، والغلاة على مرِّ التاريخ لا يتفاهمون مع بقية المسلمين، ولا يحسنون بهم الظن، لكن عندهم الاستعداد لسماع اليهود والنصارى والملحدين، إذا شعروا بأن انكفائهم عنهم قد يقلل مصالحهم ومواقعهم التي يستخدمونها في نشر المواعظ وطبع الكتب وتعليم الغلو، والتشنيع على بقية المسلمين ضمناً وتصريحاً وواقعاً.

ثانياً:

أكرر شكري للأخ بندر الشويقي على تقدمه للمناظرة بعد أن أحجم (الكبار) من خصومي عن ذلك ـ وأكرر (من خصومي) فأنا لا أتمنى ولم أطلب يوماً مناظرة من ليس منهم ولا يحق لي ـ، وهذا الإحجام يظنه بعض الناس تنزهاً منهم؛ لأنهم يسمعون من بعضهم أنهم لا يريدون (النزول)

لمستوى فلان! وهذه حجة غريبة فهي فضلاً عن مخالفتها لمنهج الأنبياء في فتح الدعوة والحوار مع من هم أقل منهم، إلا أنني لا أفهم من (يتعالى) عن المواجهة المباشرة، ويسمح لنفسه أن (يتنزل) في الكتب والفتاوى والبيانات والمقالات والاستعداءات! دون اللقاءات المباشرة، فهذه مفارقة خرجت في شكل اعتذار جميل يرضى به الغلاة من طلابهم.

ثالثاً:

كنت قد طلبت من الدكتور محسن العواجي أن التقي بالأخ الشويقي للاتفاق على تجنب المغالطات والتحريفات والأمور السلبية التي رافقت حوارنا السابق والتي سأشير إليها وأرد عليها في هذه المناظرة، وأن نتعاهد على نصرة ما نقتنع به من حق دون محاباة لتيار أو طائفة أو مذهب، وأيضاً كنت أريد اللقاء من باب (كسر الحاجز النفسي) حتى نستطيع خدمة المعلومة، فالعامل النفسي (لمن يعرفه) له أهمية بالغة في ترك ما يعكر على الوصول للمعلومة بغض النظر عن موافقة (الجماعة أو الحزب أو الأصحاب والمطبلين) على هذه المعلومة أو عدم موافقتها، لكن الأخ الشويقي لم يوافق على هذا، ربما لأن الأخ العواجي لم يبين له الهدف بوضوح، أو لأنه ظن أن مثل هذا اللقاء سأستغله في طلب (سحب) بعض الاعتراضات، التي قد يظن أنها (مفحمة)! على أية حال، قد طلبت من العواجي ألا يحذف حرفاً من المكتوب، وسيستحلف بعضنا بعضاً لنضبط (هذه النفوس) رغماً عنها، إن أرادت أن تتلبس ببعض التعصبات.

حسن المالكي

رابعاً:

كنت أفضل أن تكون المناظرة علنية مباشرة مصورة تلفزيونيّاً، وتم عرض هذا على الأخ الشويقي لكنه رفض أيضاً، وكنت أهدف من خلال المناظرة المباشرة إلى أن تكون المناظرة أكثر عملية، وأن يكون الشخص بنفسه وفهمه وبحثه بعيداً عن تلقي اقتراحات اللف والدوران، أو على الأقل تكون المناظرة العلنية المباشرة قاطعة للشكوك التي قد تطرأ على الجمهور بأن أحد طرفي المناظرة أو كلاهما قد حشد له من الأعوان ما حشد، والعلاج كان يكمن في

المناظرة العلنية المصورة الموثقة بلجنة تحكيم وفي جلسات متكررة، كما حصل قريب من هذا للألباني مع خصوم له من المعتزلة وغيرهم، بل حتى ما يصاحب المناظر من ردود الأفعال تدل أحياناً على مدى صدقه مع نفسه ومع الآخرين من عدمها ـ وأرجو ألا يهمل الأخ الشويقي هنا كلمة: (أحياناً) فأنا أضع مثل هذه الاستدراكات حتى أتجنب التعميم ثم يأتي أخونا الكريم ينقل العبارة بدونها (أحياناً) أيضاً! ـ

خامساً:

كنت طلبت من الأخ العواجي أن نبدأ بمناظرة جديدة بلغة جديدة بعهد على آداب الحوار الأصلية والشكلية فلم يوافق الأخ الكريم إلا على أن نبدأ من الحوار السابق بسلبياته ولغته وظنونه، فوافقت لكن حسبي أنني حاولت أن أرتقي بالحوار لمستوى أفضل ليس فيه هذه (المغالطات والتحريفات، والنزقات والمناورات والدعاوى) سواء مني أو من الأخ الكريم أو من بقية الأخوة.

حسن المالكي

سادساً:

أنا مسرور بهذه المناظرة لأن مجرد حدوثها يكون قد أسقط جداراً عريضاً من جدران الغلو السلفي، ألا وهو منع وتحريم المناظرة مع (أهل الأهواء)! ولا أظن الغلاة يظنونني إلا من أكبر (أهل الأهواء)!

فقد عقد الغلاة أبواباً في تحريم المناظرة، ومن الذين تكلموا في هذا الأمر أحد غلاة السلفية وهو البربهاري فقال في تحريم المناظرة في كتاب السُّنَّة (ص١٢٠) ما يلي: (وإذا جاءك (أحد) يناظرك فاحذره. . . ولم يبلغنا عن أحد من فقهائنا وعلمائنا أنه ناظر أو جادل أو خاصم)!

ونقل (ص١٢٧) أثراً عن بعض العلماء وهو: (من أصغى بأذنه إلى صاحب بدعة خرج من عصمة الله ووكل إليها)! وهل يظنني الغلاة إلا من أكابر أهل البدع؟

وقال (ص١١٤): إذا رأيت الرجل من أهل السُّنَّة رديء الطريق

والمذهب! فاسقاً فاجراً صاحب معاصي ضالاً وهو على السُّنَّة! فاصحبه فإنه ليس يضرك معصيته! وإذا رأيت الرجل مجتهداً في العبادة متقشفاً محترقاً بالعبادة صاحب هوى فلا تجالسه ولا تقعد معه ولا تسمع كلامه ولا تمش معه في طريق، فإني لا آمن أن تستحل طريقته فتهلك معه)!

وقال (ص١١٦): (واحذر ثم احذر أهل زمانك خاصة، وانظر من تجالس وممن تسمع ومن تصحب فإن الخلق كأنهم في ردة إلا من عصمه الله منهم)!

بل كان الأخ الشويقي نفسه يرى منع المناظرة كما كتب ذلك في الوسطية من قبل في تلك الفتوى التي نشرها تحت عنوان (الخمرة حلال يجوز شربها)! ـ وللأمانة لم يكن يقصد التحليل للخمر وإنما الدفاع عن بدع وأخطاء الحنابلة كأن نقد أخطائهم في جريمة تحليل الخمر ـ فقال في التعليق على تلك المشاركة معاتباً محسن العواجي: أراك شديد الحماسة لعقد المناظرة مع المالكي وهذه المناظرة ـ تمت أو لم تتم ـ لن تخلو من شبهات أكثر مما ذكرته في تحريم الخمر).اهـ! كذا قال: (تحريم) والصواب أن يقول: (إباحة) لأن العنوان والموضوع الذي كتبه في إباحة الخمر وليس في تحريمها!

حسن المالكي

على كل: فقد قبل الأخ الشويقي المشاركة في ما فيه (شبهات أكثر مما ذكره في إباحة الخمر) حسب رأيه!

ولا أريد أن أطيل في استعراض تلك الآثار التي رواها الغلاة في تحريم المناظرة والحوار مطلقاً؛ لأنها ليست حجة مع وجود سيرة الرسول ﷺ ومنهجه في الدعوة مع الكفار وأهل الكتاب والمنافقين والأعراب فضلاً عن غيرهم، نعم من أراد المكابرة لك الحق في ترك سماعه لمكابرته وليس لمذهبه أو دينه.

فقبول بعض التيار السلفي المغالي لـ (المناظرة) يُعد تقدماً كبيراً وإيماناً بأن ما تضمنته كتب العقائد فيه الحق والباطل، وهذا القبول لعله من آثار (نقد كتب العقائد) تلك الكتب التي كان لها حرمة مصونة تكاد تفوق

حرمة الكتاب والسُّنَّة عند البعض، وكم من نهي في الكتاب والسُّنَّة أباحته كتب العقائد من حيث التطبيق؛ كـ(الظلم والكذب على الآخرين والشدة على المسلمين والركون إلى الظالمين والإساءة إلى المحسن والإحسان إلى الظالم. . . إلخ) وكم من أمر في الكتاب والسُّنَّة أهملته كتب العقائد؛ كـ(العدل والصدق والأمانة والرحمة بالخلق والاعتصام بحبل الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ـ بمعناهما القطعي لا المظنون أو الجزئي ـ وحقوق المسلم على المسلم وترك التنطع والتعسير على خلق الله. . . إلخ).

اعتراضات الشويقي والجواب عليها:

طلب الأخ بندر الشويقي أن أجيب على كل اعتراضاته في مشاركاته السابقة وله الحق الكامل في هذا، فسأجيب عليها اعتراضاً اعتراضاً بالترتيب، ولن أجيب على اعتراض له إلا من مقالي الذي سبقه، حتى لا يقال إنني رجعت في مشاركات لاحقة، وحتى يتيقن بأن تركي لتلك الاعتراضات كان لأسباب منها سبب جوهري وهو أن جواب تلك الاعتراضات ـ لو أراد إنصافاً ـ سيجدها في المقال نفسه الذي اعترض عليه، ذلك المقال الذي لا يحتاج إلا أن يقرأه بهدوء وحسن نية وربط المطلق بالمقيد، وقد قمت بنقل الاعتراض ثم الجواب عليه، واحداً بعد الآخر، وأعده بأنني إن اقتنعت بخطأ وقعت فيه فسأرجع عنه مباشرة دون أية حساسية أو تحرج، وهذا الوعد على نفسي آمل أن يكون عند الأخ الكريم، لكنني من اليوم لن أرض بنقل ما يفهمه من معنى لأنني وجدت للأخ الكريم تحريفات ومغالطات بتعمد أو شبه تعمد وسوء ظن وتعمد، أما التحريفات فيمكن التغلب عليها بنقل النص دون بتر، وأما المغالطات فسنستحلف عليها بعضنا، وأما سوء الظن والاتهامات الباطلة فيمكن الاستحلاف أو المباهلة إذا لم نجد التصحيح مجدياً، فلذلك ليتنبه الأخ الشويقي من الآن أن الأمر ليس كالسابق فلن أترك تشكيكاً ولا نقلاً مبتوراً ولا مصطلحاً مختلفاً فيه إلا بعد عدة أمور من الاستشكال ثم البحث ثم الاستحلاف. . إلخ.

حسن المالكي

الحلقة الثانية.. بداية المناظرة

موضوع الاعتراض الأول:

هذا الاعتراض سنبحث هل هو صحيح أم لا، وهو زعم الأخ الكريم أنني (أتهم كل أهل السُّنَّة بالنصب)، ولم ينقل الاستثناءات والتقييدات التي أوردتها في مشاركتي نفسها ـ وأكرر مشاركتي نفسها ـ، وأصر الأخ على إطلاق هذه التهمة حتى آخر مقالاته، مما جعلني أشك بأن مثل هذه الاعتراضات ونحوها كان الهدف منها تشتيت الموضوع والتشويش عليه، ولم أكن أرضى أن استحلف أحداً وقتها.

على أية حال موضوع هذا الاعتراض يتطلب منا بحث أمور وهي:

١ ـ إثبات أقوال الأخ في اتهامه لي بتعميم اتهام أهل السُّنَّة على طريقة (القص واللزق) وإن لم أكن أميناً في نقل أقواله فله الحق الكامل في التصحيح.

٢ ـ إثبات أقوالي نفسها التي أخذ الأخ على التهمة السابقة من المقالات التي سبقت أيضاً، (بالقص واللزق أيضاً)! وسيتبين لأهل العقل من القراء المنصفين هل عممت النقد في كل أهل السُّنَّة أم أن هذا النقد كان فيه استثناءات وتقييدات من تبعيض ونحوه.

٣ ـ تحديد معنى (أهل السُّنَّة) بين الواجب والواقع، فالفرق بين السُّنَّة وأهل السُّنَّة كالفرق بين الإسلام والمسلمين، فاتهام القائمين النظرية أو نقدهم لا يعني اتهام النظرية أو بطلانها، وإذا نقدنا القائمين على هذه التسمية في زمن لا يعني التعميم في كل الأزمان (وهذا سنؤجله حتى ننتهي من البت في أول اعتراض للأخ الكريم، وهو: هل عممت أم لا؟).

٤ ـ حوار حول مصطلح (السُّنَّة وأهل السُّنَّة) لأنه يبدو أن كلانا قد يتهم صاحبه بالبعد عن السُّنَّة، ومعرفة معنى السُّنَّة وشرعية المصطلح من عدمه من الأمور التي في غاية الأهمية؛ لأنها من (المعايير الصحيحة) التي

أساء الغلاة استخدامها على مر التاريخ، و(معيار السُّنَّة) من المعايير الصحيحة والعامة وليست من المعايير الخاصة للأفراد فهي من المعايير التي يكرر الأخ الكريم بمطالبته بها، أعني: المعايير وأشكره على هذا الطلب، وسيتضمن بحث معنى السُّنَّة، تلك الإطلاقات التي تطلق على السُّنَّة بالمعنى الصحيح والمدعى ومنها: (إثبات أن إطلاق السُّنَّة وأهل السُّنَّة يحمل على معاني كثيرة، وأشهرها معنيان: إطلاق ويراد به السُّنَّة المحضة (على الحقيقة) وإطلاق آخر يطلق على (المتسمين بالسُّنَّة المنتسبين إليها وإن كان بعضهم أو كثير منهم بعيد عنها) ولها إطلاقات أخرى سيأتي بيانها، فإذا نفى أحدنا الآخر من السُّنَّة فيجب أن يعي أولاً معنى السُّنَّة المحمدية (لا معنى السُّنَّة الذي حصرها الغلاة في مسائل عقدية مختلف فيها ومعظم المتخاصمين فيها من سُنَّة وغيرهم يحملون حقًّا وباطلاً، ظلماً عدلاً...، بمعنى لا بد من معرفة السُّنَّة من النصوص الشرعية حتى نقيس عليها مدى التزام الآخرين بالسُّنَّة وقربهم منها أو بعدهم عنها).

حسن المالكي

وهذه أيضاً سنناقشها في حلقات قادمة حتى نخرج من الاعتراض الأول وهو: هل اتهمت أنا حسن المالكي كل أهل السُّنَّة بالنصب أم لم يحصل هذا؟ ولهذا سأنقل في هذه الحلقة أول اعتراضات الأخ التي كرر أنني لم أجب عليها وهو:

نص الاعتراض الأول من كلام الأخ حرفيّاً:

قال الأخ الشويقي في الاعتراض عليَّ: (فها هو يعلن أن المجتمع السُّنِّي بشكل عام متلبس بالنصب)!

وقال أيضاً في نفس المشاركة: (لقد صرح ـ هذه المرة ـ باسم المجتمع السُّنِّي، ولم يقل: (الحنبلي) كعادته!.

فالقضية ـ إذاً ـ ليست قضية (ابن تيمية) فقط، وإنما المجتمع السُّنِّي بأكمله! متلبس بالنصب بشكل عام.

ومن له أدنى خبرة بأقوال الفرق، يعرف من الذين يرمون أهل السُّنَّة بـ (النصب).اهـ كلام الأخ حرفياً.

جوابي على الاعتراض:

أولاً:

أذكر وأدعو الأخ الكريم إن كان هناك تحريف مني أو إهمال لبعض كلامه في مشاركته الأولى ـ فيما يتعلق بهذه التهمة ـ أو استثناء لم أذكره أو تقييداً لهذا الاتهام المطلق فليتفضل مشكوراً ببيانه وأنا أعلن رجوعي عنه والاعتذار له.

ثانياً:

ثم أقول: من العيب والإثم أن تكون هذه التهمة الباطلة في مشاركة ضمَّنها الأخ الكريم الآية الكريمة ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٥]! أوردها ردّاً على بعض المشاركين الذي يرى صاحبنا أن ذلك المشارك أورد كلام ابن تيمية محرفاً مبتوراً، فهل يحرم الافتراء على ابن تيمية ويجوز الافتراء على من يخالفنا؟

هذا أول استشكال مني أود أن يجيب عليه لأنه بناء عليه سنعرف هل نحن منصفون مع المخالفين أم ظالمون وما نسبة العدل أو الظلم؟

حسن المالكي

ثم خذوا سرد أقوالي حرفيّاً في موضوع النصب ـ من مشاركتي الأولى فقط ـ التي فهم منها الأخ ما سبق تدوينه، وبقليل من التأمل والإنصاف سيدرك المنصف أنني لم أعمم وأن العبارات تحمل استثناءات وتقييدات وسأجتهد في نقل كل ما له علاقة بالنصب من مشاركتي الأولى التي اعترض عليها وإذا أهملت شيئاً يرى أنني أخفيته؛ لأن فيه دلالة على ما ذكر فليذكره ـ وقد طلبت من الدكتور العواجي ألا يحذف حرفاً من مشاركاتي ولا مشاركات الأخ ـ:

قولي الأول من المشاركة الأولى حرفيّاً:

قلت فيها: (بغض النظر عن الكلمة (النصب) ومدى غرابتها في المجتمع المحلي أو حتى في المجتمع السُّنِّي بشكل عام إلا أن من المتفق عليه بين جميع الطوائف الإسلامية، بل وهو إجماع المسلمين والكفار أنه من الواجب أن يقال للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت وأن يمدح العادل ويذم الظالم،

ويبرأ البريء ويتهم من ثبتت تهمته، وأن الحقيقة والبحث عنها هي مطلب التاريخ، وأن ذم الرجل بما ليس فيه من الأمور المشينة، كما أن مدح الرجل بما ليس فيه كذلك).اهـ.

أقول: قد يكون هذا القول (وهو الأول الذي اشتمل على لفظة النصب) هو الأصل والعمدة التي حاول الأخ الكريم أن يفهم القراء منه اتهاماً لأهل السُّنَّة كلهم بالنصب، ولرد هذا الفهم أو الإفهام أو هذه المحاولة أقول:

من الواضح جدّاً لمن يعرف (دلالات الألفاظ) أن هذا الكلام لا يحمل اتهاماً لكل أهل السُّنَّة ولا كل المنتسبين إليهم بالنصب، بل ليس فيه اتهام لكل المجتمع المحلي ولا كل المجتمع السُّنِّي لأسباب كثيرة من أهمها:

ـ وجود كلمة (مدى) فهذا الكلمة لو قرأها مع الكلام لأبطلت ما فهمه من التعميم، العبارة واضحة أنني أريد تجنب الوقوف عند اللفظة لننتقل بعدها إلى المعنى، كأنني أقول دعوا اللفظة وانظروا هل نظلم عادلين ونحابي ظالمين أم لا؟ مثلما نقول: (بغض النظر عن مدى غرابة المنطق على المجتمع المحلي إلا أننا بحاجة أن يكون كلامنا أكثر إقناعاً) فهذه العبارة توحي بـ(التوقف في الجزم بكثرة الغرابة ـ غرابة علم المنطق ـ أو قلتها)؛ لأن البعض قد يرغب في (إبقائنا على مجرد اللفظة) حتى نحمي بها (ما نحن عليه) من سلبيات فهم الآخر وسلبيات التعبير عما نريد.

ـ كوني أعرف أن صفوة أهل السُّنَّة هم المهاجرون والأنصار والتابعين لهم بإحسان، ومنهم علي وعمار والمهاجرون والأنصار والعلماء الكبار مثل سلمة بن كهيل وعلقمة بن قيس والحسن البصري والباقر وزيد بن علي والشافعي وأبو حنيفة وابن عبد البر والنسائي وغيرهم من آلاف علماء وفضلاء أهل السُّنَّة، فلو لم يكن إلا هؤلاء لما جاز للأخ الكريم أن يعتقد أنني أجمع بين تقديري الكبير لهم واتهامهم بالنصب فهذان لا يجتمعان، ثم لا يجوز له ترك التقييدات الموجودة في النص، ومناسبته وأسبابه.. إلخ.

ـ إضافة إلى أن الحديث عن (غرابة) معلومة على مجتمع لا يعني وقوعه فيها بالضرورة فضلاً عن وقوع كل المجتمع في ذلك، أظن الأمر واضحاً،

ومن قال بغرابة الكلمة (كلمة النصب) على المجتمع ليس ذلك بالأمر المنكر، فكم من علم غريب أو مصطلح لم يتم تحريره في مجتمعنا أو المجتمعات الإسلامية، ومن دلائل وجود هذه الغرابة أنك لا تكاد تظفر بتعريف صحيح للنصب، وأترك مناقشة هذا المصطلح وغرابته في حلقات قادمة، إنما يهمني هنا أن أنفي تهمة الأخ بأنني أعتبر (كل أهل السُّنَّة والجماعة نواصب)! على أية حال انتهينا من المقولة الأولى في المقالة الأولى لي التي فهم منها أو أفهم ما لا تستلزمه ولا تتضمنه، إذا أصر الأخ الشويقي أن عبارتي السابقة تدل على اتهام (كل أهل السُّنَّة) بالنصب فليقسم بالله أنه يرى العبارة تستلزم هذا أو تتضمنه، ننتقل لقولي الثاني فيما يتعلق بالنصب في المشاركة الأولى فماذا قلت فيها؟ قلت الآتي:

قولي الثاني حرفيّاً:

قلت في تلك المشاركة: (يقال: دعوا مصطلح (النصب) ولنسأل أنفسنا هل تأثرنا بغلو الشيعة في أهل البيت حتى جفوناهم أم لا؟ وكذا الحال في جفائنا لأئمة المعتزلة والإباضية والزيدية والصوفية وأهل الرأي.. إلخ).

وأقول الآن: هذا تساؤل من باب فرض الفروض، وهي خطوة من خطوات البحث العلمي التي نتعلمها في الجامعات، وهي لا تدل إلا على التوقف في التعميم والتوقف في الجزم، فقد تخرج نتيجة السؤال (نعم) أو (لا) أو (التفصيل)، لكن بلاءنا أننا لا نفهم كلام الآخرين، ونتبع سوء الفهم بسوء اتهام، وإذا كان الأخ الكريم أو أحد القراء الكرام يصر على أنها دالة على اتهام أهل السُّنَّة كلهم بالنصب مطابقة أو تضمناً أو التزاماً فليقسم على هذا، وتعالوا الآن للقول الثالث لي في المشاركة نفسها فماذا قلت أيضاً؟.

قولي الثالث حرفيّاً:

قلت في المشاركة الأولى أيضاً: (المسألة عندنا ليست ردة فعل للشيعة فقط، إنها ردة فعل لجميع الطوائف وهذا لا ينفي أن يكون معنا الحق في بعض ردة الفعل هذه لكن كل ردة فعل لا بد أن يصاحبها غلو في الطرف الآخر).

أقول الآن: هذا القول أيضاً قد يكون الأخ الكريم فهم منه اتهام كل أهل السُّنَّة بالنصب، وهذا القول يتحدث عن ردة الفعل السُّنِّية (لجميع الطوائف) وفيها استبعاد ما قد يظنه البعض بأن ردة الفعل لا تحمل حقّاً لكن ردة الفعل هذه ستتضمن غلوّاً أيضاً، وقد رأينا آثار ذلك الغلو في كثير من كتب العقائد السلفية القديمة والمعاصرة، فأكثرها لم ينصف الفرق المردود عليها، ثم ردة الفعل لا تكون من شخص واحد وإنما أشخاص وفي أزمنة متفاوتة، وردة الفعل هذه غاية ما نبرئها أن نقول: إن فيها الغث والسمين، العدل والظلم، فإذا حدث ظلم في ردة الفعل السُّنِّيَّة للاعتزال أو التشيع فليس بلازم أن يكون هذا في جميع الأشخاص الذين ردوا على المعتزلة أو جميع الذين ردوا على الشيعة وأنا واحد من المعاصرين الذين ردوا على الشيعة، ووجود ردة فعل سيئة أو ظالمة من أفراد من السُّنَّة تكون محسوبة على التراث السجالي لأهل السُّنَّة، وعندئذ يجوز أن نقول أن الغلو لابس ردة الفعل هذه.

حسن المالكي

نعم؛ يجوز للأخ الكريم أن يسأل عن مرادي من كلمة (عندنا) هل أقصد التعميم على كل أهل السُّنَّة الماضين والمعاصرين معاً، أم فترة دون فترة، أم أقصد ردة الفعل السُّنِّيَّة المحلية في المملكة فقط، أم ردة الفعل التي اشتملت وتضمنت (غلوّاً) صدر من البعض أو الأكثر؟ أم ردة فعل صاحبها غلو من (الجميع بلا استثناء)، ولو سألني هذا السؤال لقلت له: انظر القول التالي! في المقالة نفسها وهو:

قولي الرابع حرفيّاً:

قلت في المشاركة الأولى ـ وقد قلته بعد أسطر من الكلام السابق ـ: (مسألة النصب) مسألة واحدة يسيرة من مسائل كثيرة تلبس بها المجتمع السُّنِّي بشكل عام والسلفي بشكل خاص والحنبلي بشكل أخص.

النصب ـ إن كان فينا وهو في بعضنا بلا شك ـ من أقل عيوبنا، هناك عيوب أخرى يجب أن نعترف بها؛ كمحاربة العقل والحوار والجمود على تقليد المشايخ، هذه في نظري أكبر بكثير من مسألة (النصب). اهـ.

أقول الآن:

أظن هذا القول هو عمدة الأخ في الاتهام مع أن الكلام تضمن من القيود (التي أهملها الأخ عمداً) ما يرد هذا الاتهام، بل القيد في الكلام السابق قاطع لكل دعوى من دعاوى اتهام (كل أهل السُّنَّة بالنصب) لأسباب منها:

١ ـ التصريح بأن النصب (في بعضنا) وهذا التبعيض صريح في إلغاء ما قد يفهمه البعض من تعميم، ولو كنت كما زعم الأخ الكريم لقلت: (والنصب في كل أهل السُّنَّة والجماعة)؛ لأن كلمة (النصب موجود في أهل السُّنَّة) لو قلتها مع القيود السابقة واللاحقة ـ ولم أقلها ـ لما دل على التعميم ايضاً فكيف وقد صرحت بكلمة (بعض)، وقد سبقها ولحقها في المشاركة نفسها ما يدل على تقييدها.

٢ ـ نعم؛ قد يفهم الأخ من كلمة (بشكل عام) اتهاماً تعميميّاً لكل أهل السُّنَّة، وهذا فهم باطل، فكثيراً ما نقول: (مستويات الطلاب بشكل عام دون المستوى المطلوب) وهذا لا يعني أن كل الطلاب (دون المستوى المطلوب)، ونقول: (الجهل والتخلف بشكل عام موجود عند المسلمين) وهذا لا يلزم منه جهل وتخلف كل المسلمين، فهناك دول وأفراد اجتازوا مرحلة الجهل أو التخلف، ونقول: (حوارات المنتديات بشكل عام سيئة) وهذا لا يلزم منه سوء كل الحوارات، ونقول الرسائل الجامعية بشكل عام لا تخدم التنمية، وهذا لا يعني أن كل الرسائل الجامعية يصح فيها هذا الوصف، ونقول: (الأخوة المصريون فيهم خفة دم) وهذا لا يعني أن كل مصري خفيف الدم، . . . وهكذا كثير من هذه من عبارات الإطلاق التي لا يجوز أن نفهم منها التعميم لا سيما وأن التقييد لهذا الإطلاق موجود ـ ليس في مقالات أخرى ـ وإنما في المقالة نفسها! أكرر ـ لا سيما وأن القيود موجودة في المقالة نفسها ـ ولو سرنا على هذه المحاكمات التي تأخذ أول الكلام وتترك آخره ووسطه أو العكس لما استطاع أحد أن يتكلم بجملة مفيدة متفق عليها، وهذه غير التعميمات التي يطلقها الغلاة دون تقييد لا بعد أسطر ولا بعد طبعات!

حسن المالكي

٣ ـ أيضاً كلمة (تلبس) لا تعني التعميم بل هي نص في التبعيض، وقد كررها الأخ كثيراً لذا لزم أن أنقل كلام أهل اللغة في معنى الكلمة (قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» (٥/ ٢٣٠): اللام والباء والسين أصل صحيح واحد يدل على مخالطة ومداخلة... واللبس: اختلاط الأمر... وفي الأمر لبسة؛ أي: ليس بواضح، وذكر ابن منظور في لسان العرب كلاماً كثيراً حول هذا منه: الملابسة: المخالطة... واللبس: اختلاط الأمر... ونقل الزبيدي في «تاج العروس» معاني للكلمة منها: الاجتماع والاختلاط... وتلبس بالأمر والثوب: اختلط... وتلبس الطعام باليد: اختلط) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [البقرة: ٤٢] أي لا تخلطوه، وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]؛ أي: لم يخلطوه، وهذا ما قلته فعندما أقول مثلاً: إن كتب السُّنَّة المدونة أو العقائد السُّنِّيَّة متلبسة بالنصب والأحاديث الضعيفة والتكفير... إلخ، لا يعني التعميم وإنما يعني (الاختلاط) واختلاط البعض منها بالنصب يجيز هذا الإطلاق، خاصة النصب الخفيف الذي كان عليه الكلام، الذي يأتي تقليداً وجهلاً، بل كلمة (تلبس) كالنص في أن ردة الفعل السُّنِّيَّة على المذاهب الأخرى مختلطة ليست حقّاً مطلقاً ولا باطلاً مطلقاً، وإنما تعني (وجود) هذا العيب (داخل المنظومة السُّنِّيَّة)، فعندما يسرد أهل السُّنَّة كتبهم في الرد على الشيعة مثلاً فسيكون من ضمنها كتب فيها نصب ظاهر مثل «منهاج السُّنَّة» لابن تيمية وكتابات محب الدين الخطيب وكتابات الحنابلة الغلاة وكتابات ابن حزم والجوزجاني وعبد المغيث الحربي... إلخ، وهذا لا يمنع وجود كتب معتدلة في الرد، فهل نستطيع أن نقول (ردة الفعل السُّنِّيَّة ـ مع وجود الكتب السابقة ضمنها ـ سليمة من النصب أم أنها تلبست بالنصب)، أما مسألة هل تلك الكتب تحمل نصباً أو لا فهذا موضوع آخر، كنت أطلب منهم يومها أن ينتظروا لأثبت ذلك، لا سيما وأن السؤال كان عن ابن تيمية، لكنهم دخلوا مشاكسين قبل أن استكمل الموضوع.

حسن المالكي

على أية حال: لو كان في كلمة (تلبس) لبس وإيهام، فكان الأولى أن

يبحث عن معناها في كتب اللغة، أو يسأل عن مرادي منها، أو قراءة المشاركة كلها وسيجد التقييدات والتفصيلات.

مع أن التعميم من آخر ما يمكن أن يعاتب فيه الحنابلة غيرهم، فها هو ابن تيمية في كتبه يكرر (الشيعة على كذا. . .) وربما لا يوجد إلا القلة القليلة ممن ينتسب للشيعة على هذا الرأي، على أية حال إنكار الأخ للتعميم من حيث المبدأ جميل وإن ثبت عليه فهو في صالحي قطعاً؛ لأنني سأستفيد من هذا الإنكار كثيراً عندما يأتي مناقشة إطلاقات قال بها ابن تيمية وابن بطة والبربهاري وابن القيم ومحمد بن عبد الوهاب، وغيرهم ممن لا يستطيع صاحبنا أن يبرئهم من التعميم إذا ثبت على هذه التهمة (تهمة تعميم النصب على كل أهل السُّنَّة) التي لا أرى مستنداً له فيها إلا سوء الظن.

وهناك قول آخر لي لعله فهم منه أو حاول أن يفهم منه ما سبق وهو:

قولي الرابع:

حسن المالكي

قلت في المشاركة: (أخشى أن تصبح عقائدنا ومواقفنا مبنية على ردود الأفعال من القرن الأول إلى اليوم).

أقول الآن: هذه خشية وليس تقريراً، وهذه الخشية عامة وليست خاصة بنصب أو أهل رأي أو معتزلة. . . إلخ، فلماذا خصص الأخ هذا بالنصب؟ مع أنني ذكرت أن النصب أخف من تلك الأخطاء، ثم الخشية في (المستقبل) وليس في (الماضي)، بينما اتهام الأخ لي أنني اتهمت (كل أهل السُّنَّة)، ولو كانت للجميع لقلت: (أخشى أن عقائدنا ومواقفنا كانت أو أصبحت نتيجة لردود الأفعال. . . إلخ) وهناك فرق بين (أصبح) الفعل الماضي المبني على الفتح الذي لم أقله، و(يصبح) الفعل المضارع المنصوب بأن، الدال على المستقبل في العبارة السابقة، لكن البلاء ـ كما قلت ـ في سوء فهمنا للطرف الآخر، ثم لا نوفق في تدارك (سوء الفهم هذا) بحسن نية وأدب في الخطاب وإنما نتبع سوء الفهم باتهامات كبيرة، ثم أكرر أن هذه خشية فقط، ومن حقي أن أتساءل وأخشى، ثم ردود الفعل السُّنِّيَّة على الفرق الأخرى كما قلت سابقاً (كثيرة) وكثرتها مظنة وجود الحق والباطل، العدل والظلم، فإن كان الظلم في

ردة فعل فقد يكون العدل في ردة فعل أخرى، فالحق والباطل متدافعان سواء على المستوى البشري أو الإسلامي أو المذهبي.

ثم لم أخصص ردة الفعل السُّنِّيَّة بل ذكرت أن كل المذاهب تأثرت بردود الأفعال والخصومات فقلت ـ يومها ـ بعد الكلام السابق ما نصه: (وكذا الحال عند الآخرين أيضاً ردة الفعل الشيعية على النصب الأموي كانت كما ترون، وردة الفعل لأهل الرأي على أهل الحديث أدى لتوسيع الأقيسة العقلية، وردة فعل أهل الحديث لأهل الرأي أدى هذا إلى التضخيم في المنظومة الحديثية حتى كان الضعيف والموضوع أكثر من الصحيح بكثير لا بد أن نعرف أين موطئ أقدامنا).اهـ. وهذا واضح أنه لا يعني أن كل ردة فعل لأهل الحديث كان فيها كثرة الأحاديث الموضوعة؟ وإنما لأن ردة الفعل تلك (اشتملت) على غلو مقابل، فلماذا كلما حاولت ذكر عيوب أخرى لا يعترضون إلا على النصب؟ ربما حتى يثبتوا للناس أنه ليس لي من اهتمام بعيوبنا الفكرية إلا ما يتعلق بالنصب؟ حتى يقنعوا من استطاعوا إقناعه بأن هذا الرجل (ليس له شغل إلا الحديث في اتهامنا بالنصب؟).

حسن المالكي

حسناً: هل بقيت لي أقوال تتعلق بالنصب في المشاركة الأولى؟ ربما القول التالي:

قولي الخامس:

قلت في المشاركة الأولى: (والتيار السلفي (وأعني هنا: المغالي) يستوحش كثيراً من المصطلحات التي (يظن) أن لها نوع من وجاهة، وكلما أكثر هذا التيار في تبرئة نفسه، فغالباً يكون (بعض) هذا الأمر على الأقل موجوداً).اهـ.

أقول الآن: كلمة (وأعني هنا: المغالي) موجودة في النص نفسه الذي كتبته يومئذ ولا يظن أحد أنني أضفت حرفاً واحداً أو مسحت حرفاً واحداً.

ثم أقول: قد يكون الأخ فهم من هذه العبارة أنني أتهم أهل السُّنَّة بالنصب، والعبارة واضحة وفيها قيود أولها (تخصيص السلفية) وليس كل السُّنَّة (سلفية)، ثم خصصت من السلفية (الغلاة) وليس كل السلفية غلاة وهذا القيد

الثاني، ثم قيد ثالث وهو أن (بعض) النصب موجود داخل التيار المغالي من السلفية ودلالة (بعض) غير (كل)، وقيد رابع وهو كلمة (غالباً)! ودلالة (غالباً) غير (دائماً) وهكذا، . . . بل هذا النص كان من الأولى أن يكون من النصوص التي كان يمكن للأخ الكريم أن يستدل بها على أنني لا أتهم كل أهل السُّنَّة؛ بل ولا كل السلفية حتى لو وجدها مطلقة في نصوص أخرى لأن المقيد وخاصة القريب يقيد المطلق القريب أيضاً، ويصبح معنى الكلام أن وجود نصب داخل منظومة لا يعني التعميم، وعلى أقل الأحوال كان يمكن أن يقول إنني تناقضت فعممت مرة وخصصت أخرى، وكنت سأقول له احمل المقيد على المطلق.

أعيد وأكرر إما يعتذر الأخ من قوله السابق وإما أن يقسم بالله أن هذه الأقوال أو بعضها تدل على ما قال.

هل هناك أقوال أخرى ربما يتمسك بها الأخ في تقرير هذا الاتهام، ربما القول التالي من أدلته:

حسن المالكي

قولي السادس في المشاركة الأولى:

قلت في المشاركة الأولى نفسها: (من أكبر الأدلة على وجود النصب داخل المجتمع السلفي أنهم لا يعرفونه!! كما أن المجتمع الشيعي المغالي لا يعرف معنى (الرفض)! لن تجد كتاباً في إيران أو المجتمعات الشيعية يحذر من الرفض كما أنك لن تجد كتاباً في المجتمعات السُّنِّيَّة السلفية يحذر من النصب، ولن تجد كتاباً في مجتمع معتزلي يحذر من الاعتزال وهكذا. . .).اهـ.

وأقول الآن: هذا لا يدل على أنني أتهم (كل السُّنَّة بالنصب) كيف وفيهم مثل النسائي وابن عبد البر ومنصور بن المعتمر وسلمة بن كهيل وأبي حنيفة والشافعي فضلاً عن صفوة السُّنَّة من المهاجرين والأنصار ومن تبعهم بإحسان، وكان كثير منهم من أهل بدر وأهل الرضوان مع الإمام علي في الجمل وصفين. . إلخ وإذا لم يكن أفضل من يمثل السُّنَّة ـ بمعناها الحق ـ بعد النبي ﷺ، فليس في الدنيا سُنَّة، وفي الكلام السابق ـ أعني: في تلك

المشاركة ـ تقييد بالمجتمع السلفي من حيث وجود النصب داخل هذا المجتمع، بل هذا لا يعني وجوده عند جميع أفراد ذلك المجتمع، وإنما يكفي أن يكون موجوداً داخل المجتمع في الجملة، أما جهلهم بمعنى النصب فيكفي أن دكتوراً كبيراً مهتماً بالفرق والمذاهب كالدكتور ناصر العقل وفقه الله يظن أن النواصب لقب من ألقاب الخوارج قديماً![1].

ويكفي أن نقرأ أيضاً تعريف النصب في كتاب «معجم ألفاظ العقيدة» للأخ عامر الفالح الذي أقره وقدم له الشيخ ابن جبرين أن (النواصب مصطلح اصطلحه الرافضة على أهل السُّنَّة لأنهم قالوا: من تولى أبا بكر وعمر فقد نصب العداوة لعلي بن أبي طالب وآل النبي)!اهـ. وأقول: أسألكم بالله ألا يكفي مثل هذا للدلالة على جهلنا بمعنى النصب في التاريخ وعند أهل الحديث،؟! بل وأصل معناه الذي ذمته النصوص الشرعية؟! هل نريد إبعاد شبح هذا المصطلح والتشويش عليه حتى لا يعرفه شبابنا ليحذروا منه؟ أم أننا نشعر بضعف أمام اتهام الآخرين لنا بالنصب؟ أم ماذا؟

حسن المالكي

وإذا قال الأخ بأن بعض أهل اللغة من غير الحنابلة ـ كالزبيدي ـ قد ظنوا أن النواصب من الخوارج أيضاً؟ قلت له: هذا أدلتي على غرابة المصطلح على (الوسط السُّنِّي بشكل عام)؟! تلك الغرابة التي استنكرتها عليَّ؟! وبنيت عليها اتهامي بما لم أقل صريحاً ولا تضمناً وليس هذا في نيتي.

صحيح أن غرابته داخل التيار السلفي أكثر كما رأينا في المثالين السابقين! أما الحنابلة فلا يكاد يعرفه منهم أحد، وإذا كنت مخطئاً فلينقل لي الأخ الكريم كتاباً واحداً للنصب من أحد الحنابلة وخاصة المعاصرين، أو خطبة في التحذير منه أو مقالة! لا يوجد للأسف.

هل هناك أقوال أخرى لي ربما فهم منها الأخ أو أفهم اتهامي لكل أهل السُّنَّة بالنصب ربما التالي:

---

(١) انظر كتابه: «الخوارج» (ص١٤، ٢٢).

قولي السابع في المشاركة الأولى نفسها:

قلت فيها: (وغلاة السلفية من معتدلي النواصب في الجملة).

وأقول الآن: هذا أيضاً ليس اتهاماً لكل السُّنَّة، بل ليس اتهاماً لكل السلفية فضلاً عن أن يكون اتهاماً لكل أهل السُّنَّة؛ لأن غلاة السلفية ليسوا إلا قلة من أهل السُّنَّة، بل السلفية كلها قلة قليلة من أهل السُّنَّة لا تكاد تتجاوز الـ ٥٪، ثم كلمة (في الجملة) قيد لا يصح بعده اتهام كل السلفية، ثم المراد بالسلفية في هذه الجملة (المعاصرة) يدل على ذلك أنني كررت بأن سلفية المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان هي السلفية الحقة، وأعلنت مراراً بأنني على هذه السلفية وليست سلفية ابن بطة والبربهاري المنتشرة بيننا، بل الغالبة على التيار السلفي اليوم.

أقول: هذه أقوالي التي نقلتها من المشاركة الأولى، التي جاء بعده اعتراضه الأول، ولو وجدت في كلامه تقييداً أو نحوه، لقلت له عذره، لكنه أصر على هذا الاتهام، إلى نهاية المقالات، ولم يقل ولا مرة واحدة: (إن المالكي يتهم بعض السُّنَّة أو أكثر السُّنَّة أو السلفية أو غلاة السلفية أو يشك في وجود النصب عند أهل السُّنَّة، أو يتهم المعاصرين،... إلخ هذه الألفاظ، لو قال مرة واحدة لفظاً من هذا لقلت إنه لا يعني حرفية ما قال) هذا ردي من المشاركة الأولى نفسها على اتهامه لي بتعميم تهمة النصب على كل أهل السُّنَّة والجماعة.

حسن المالكي

وقد كرر هذا الاتهام في مشاركاته اللاحقة بشكل أو بآخر، بل أحياناً أقول: (النواصب يهملون هذه الأحاديث...) فيأتي يحرِّف العبارة تحريفاً جليّاً ويقول: (أما قولك بأن أهل السُّنَّة يهملون هذه الأحاديث... فهذا غير صحيح!) وسنناقش هذه في موطنها، لكنني أريد أن نخرج من مشاركتي الأولى ومشاركته الأولى، بالإجابة على سؤال: (هل عممت أنا الاتهام بالنصب في كل أهل السُّنَّة أم لا؟)!

إن قال الأخ الكريم: نعم، فليقسم بالله العظيم على هذا.

وإن قال: لا، وإنما أنا فهمت هذا فلما تدبرت كل الكلام تبين لي

خطئي، فهذا خير ويدل أن الحوار يسير في اتجاه صحيح.

استشكالات صغيرة:

وبقي من مشاركته الأولى عدة ملحوظات سأجيب عليها بتوسع إن طلب مني ذلك:

وهي:

١ ـ زعمه أنه اطلع على مقالي فلم يجد (سوى مقدمة إنشائية ليس فيها ما يستحق المناقشة)! وإذا أراد أن ندخل في معنى (الإنشائية) وهل تضمنت المقالة ـ على قصرها ـ أشياء تستحق المناقشة أم لا دخلنا، وإذا شاء أن نبحث معنى (يستحق) و(المناقشة) أيضاً.

٢ ـ زعمه أن هذه هي المرة الأولى (الجديدة) التي صرحت فيها باتهام غير الحنابلة بالنصب، وقد سبق الجواب، وأضيف بأنني كنت قد كررت كثيراً اتهام (الغلاة) من السُنَّة والسلفية قبل هذه المرة في كتب ومقالات آخرها ردي على الشيخ عبد الله السعد الذي ينقل منه الأخ الكريم، فليبحث جيداً (على سبيل المثال (ص١٣٦) من ردي على السعد أو الخاتمة أو كتاب العقائد) وإن لم يجد هذا فليعد كتابة الاستشكال مرة أخرى ولينتظر جواباً موثقاً وإن شاء مصوراً واستحلافاً غموساً! ثم ما العيب أن يضيف الباحث اكتشافات أخرى مع البحث؟، فاليوم قد نرى عيباً في فئة ثم نكتشف أنه يشاركها آخرون، ما المانع؟

حسن المالكي

وإذا شاء أن ندخل في معنى (التصريح) و(التلميح) و(العادة) وغير ذلك من الألفاظ التي أوردها فأنا مستعد للجواب على كل لفظة، وليستعد من الآن أن يجيبني على كل (لفظة) تصدر منه، فما دام أن الثقة مفقودة فيجب التشدد في الألفاظ وإن أراد أن نمد جسور الثقة وأن نتسامح في لفظة عامة هنا قد خصصت بلفظة مقيدة هناك وأن نركز على (الأفكار الرئيسة) فله ذلك.

٣ ـ أوهم أنني لم أتهم غير ابن تيمية بالنصب قبل هذه المرة فقال: (فالقضية ـ إذاً ـ ليست قضية (ابن تيمية) فقط)! وهذه كما قلت ليرجع إن شاء

إلى أول مقال كتبته في مجلة اليمامة عام ١٤١١هـ! سيجد أنني لم أقتصر على (ابن تيمية) فقط! والمقال هو الفصل الأول من كتابي «نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي» الذي طبعته مؤسسة الرياض الصحفية، فأنا منذ أكثر من اثني عشر عاماً! وليرجع لكتبي (العقائد والصحبة والرد على السعد) وسيجد أنني لا أقتصر على ابن تيمية، ثم اتهامي لابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه المسألة لا يعني أننا نهدر فضله وعلمه، لكن له أخطاؤه في حق علي بن أبي طالب، تنقصاً وتشنيعاً، وهذا لاحظه قبلي علماء كبار كالحافظ ابن حجر وغيره، وأفضل لأن نؤجل الكلام في ابن تيمية للحلقات الأخيرة، وليسبق ذلك (وضع المعايير) التي طالبني بها الأخ الكريم، وتعريف للسُّنَّة والنصب والتشيع. . . إلخ، فقد يكتشف أحدنا أو كلانا أنه على (غير السُّنَّة)! لا بد من بحث قوي في هذه المعايير، حتى نعرف أنفسنا قبل أن نتهم غيرنا.

٤ ـ أما قوله: (ومن له أدنى خبرة بأقوال الفرق، يعرف من الذين يرمون أهل السُّنَّة بـ (النصب). اهـ!

حسن المالكي

قلت: أما من خارج الحنابلة فيمكن، وأما من داخل التيار الحنبلي فقد رأينا من نظن أن عنده (أكبر خبرة) بالفرق الإسلامية يظن النواصب (فرقة أو لقب من ألقاب الخوارج القديمة)! وآخر ممن نظن أن له (أكبر خبرة) بمصطلحات العقيدة يجعل النصب مصطلح (اصطلح عليه الرافضة)! وكأن المصطلح بمعنى (بغض علي أو الحمل عليه ونحو هذا) ليس موجوداً في كتب الجرح والتعديل!

يا أخي لم نستفد تعريفاً من (الأكبر خبرة) فكيف تريد استفتاء (الأدنى خبرة) في مثل هذه الأمور، علينا بالتواضع، وقبل أن نعرف من هم (الذين يرمون أهل السُّنَّة بالنصب) علينا أن نعرف أولاً ما معنى (السُّنَّة)؟ وما (معنى النصب)؟ وما معنى (أدنى) وما معنى (خبرة) وما معنى (الفرق)؟ وما معنى (يرمون)؟! ثم بعد ذلك لنفعل ما نشاء، ثم هذا ـ على مقياس الأخ ـ فيه تعميم، فليس هناك فرقة (كل أفرادها يرمون السُّنَّة بالنصب)؟.

هذه إجاباتي على استشكالاته على مقالتي الأولى فقط، تلك

الاستشكالات التي لم تتجاوز تسعة أسطر بعض الأسطر فيه كلمة واحدة فقط! وخرجنا بهذه الأمور، فكل كلمة في استشكالات الأخ كانت في غير محلها ـ باستثناء حروف الجر لأن حرف الجر لا يظهر معناه إلا مع غيره ـ ومع هذا نجده يكرر في كل مشاركة لاحقة مستنكراً عليَّ بأنني لم أجب على استشكالاته! مردداً (مجاملة) قلتها في حق (استشكالاته) بأنني أثمنها، فأخذ يردد هذه كثيراً وربما زاد في تشجيعه على المناظرة بعض المشاركين الذين رددوا له عبارات الثناء، وهؤلاء لا يغتر بهم إلا من يغتر ببعض غلاة الحنابلة الذين يزعمون أنهم ينتهرون منكر ونكير! عندما يسألان الواحد منهم (من ربك؟)! وكنت أستغرب أن يسأل منكر ونكير مسلماً هذا السؤال، لكنني قلت: (آمنت بالله ورسوله)! حتى وجدت أن أحد غلاة الحنابلة كان يظن أن الكوكب زحل هو الله رب العالمين! فكان السؤال إذن لحكمة ظاهرة وحكم باطنة، والغريب أن ذلك الحنبلي المغالي مع إشراكه في توحيد الربوبية بقي ناصبيّاً! فيبدو أن جهودي ستذهب هدراً فقد يستعد المغالي من الحنابلة ـ كهذا ـ أن يعتقد أن زحل هو رب العالمين وأن الله على هيئة شاب أمرد جعد قطط وأن الله مخلوق من عرق الخيل وأن معاوية مأجور على لعن علي، لكنه لا يستطيع أن يقول في (علي) كلمة (عليه السلام أو كرم الله وجهه)! ولا أن يتوقف عن اتهام الناس بالتشيع!

حسن المالكي

خلاصة المطلب في هذه الحلقة:

إذا كان الأخ الشويقي راجعاً عن قوله السابق بأنني أعمم النصب على كل أهل السُّنَّة فليعلنه، وإن كان مصرّاً على ثبوت هذا رغم التقييدات المهملة فأنا سعيد بهذا أيضاً؛ لأنه سيكون أمام تعميمات حقيقية سأنقلها له من كلام ابن تيمية وابن القيم ومحمد بن عبد الوهاب وعليه نقدها والاطراد في نظريته.

وأخيراً:

أحببت أن نقتصر على حلقة حلقة، نناقش ما فيها من مسائل، دع الكلام

الموجه لغيرك وأجب على أسئلتي لك التي سبقت، حتى ننتقل بعدها لمواضيع أخرى، أكثر إلحاحاً، ومنها (المعايير) التي كررت الحديث فيها كثيراً وهو موضوع شائق.

كان هذا كلامي للأخ الشويقي.

أما كلامي لبقية الأخوة ممن يريد رأيي في الموضوع، ممن قد يستوحش من نقد (أهل السُّنَّة) نقول لهم: (أهل السُّنَّة) غير (السُّنَّة نفسها) مثلما (المسلمون) غير الإسلام نفسه، فنقد المسلمين لا يعني نقد الإسلام ونقد أهل السُّنَّة لا يعني نقد السُّنَّة، وهذا موضوعنا في الحلقة القادمة، وأختم بكلمة قالها أحد معتدلي السُّنَّة في مقدمة كتابه يقول: (اعلم أني قد أذكر المبتدعة وأهل السُّنَّة في كلامي، فأما المبتدعة فإنما أعني بهم أهل البدع الكبرى الغلاة ممن كانوا، فأما البدع الصغرى فلا تسلم منها طائفة غالباً، وأما أهل السُّنَّة فقد أريد بهم أهلها على الحقيقة وقد أريد بهم من تسمى بها وانتسب إليها فتأمل مواقع ذلك). اهـ.

لذا؛ يجب أن أذكِّر الأخوة بأن كل كلمة أنقد فيها الحنابلة أو السلفية أو الشيعة فإنما أريد بها إما الغلاة أو مواضع الغلو... إلخ، وهذا قد كررته كثيراً في كتاب العقائد والمذكرات والمقالات، إذ كل فرقة فيها معتدلون وغلاة، مواضع اعتدال ومواضع غلو، وغالباً تجد الشخص معتدلاً في أمور مغالياً في أخرى، فإذا جاء في هذه المناظرة نقداً لطائفة أو مذهب فلا أعني التعميم، وإنما على التفصيل السابق حتى تكون اللغة بيننا مفهومة.

بندر الشويقي **١٧ - ١٠ - ٢٠٠٢، ٠١:٥٤ AM**

مناقشة ما ورد في التمهيد

بسم الله.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

في البداية أنبه إلى أمر ورد في تمهيد «الأستاذ»، فلقد ذكر أنه «**يريد مناقشتي موضوعاً موضوعاً: (النصب، السُّنَّة، الغلو العقدي، الصحابة...)**».

وأقول منبهاً: أما الذي التزمت به، فهو مناقشة قضية النصب التي أثارها «الأستاذ».

وأما ما عدا ذلك من المسائل، فلم ألتزم مناظرته فيها، لكني ـ أيضاً ـ لا أمانع من ذلك.

غير أني أترك الأمر فيها معلقاً بحسب مسار بحثنا هذا. فإن رأيت لكلامنا ثمرة، فيمكن الانتقال لقضايا أخرى، وأما إن لم يكن للبحث نتيجة فلا يمكن الاستمرار في الكلام إلى ما لا نهاية.

ثانياً: من الأمور التي تشجع على الاستمرار في البحث والمناظرة، حصر الكلام في القضية المطروحة، وترك فتح مسائل جانبية خارجة عن الموضوع، لكن البداية لا توحي بذلك.

فـ «الأستاذ» هنا لم يترك طريقته في تكثير الكلام، فبدأ بإثارة قضايا جانبية، إن علقت عليها طال الكلام، وإن تركتها سببت إشكالات لدى القارئ.

لقد بدأ بتمهيد حشر فيه جملة من مسائله المكررة، فتكلم عن التعصب، والاضطهاد، والغلاة، و. . .

وكالعادة: نبَّه إلى إحجام خصومه عن مناظرته.

ثم عرج على موضوع «الخمرة» الذي كتبته منذ أكثر من سنة، ونبه ـ **للأمانة** ـ إلى أني لا أقول بجواز شرب الخمرة!!! لكني فقط قصدت الدفاع عن بدع وأخطاء الحنابلة!!!

ثم نسب لي ـ زوراً ـ أني أرى المنع من المناظرة بإطلاق!!!

ثم بعد هذا كله: ذكر أنه سيبدأ بالمسألة الأولى، لئلا يطيل على الإخوة فيملوا!!!!

وفي ختام كلامه ذكَّرني بضرورة أن أدخل في الموضوع مباشرة!!!!

وحفظاً لوقت القراء، فلن أسترسل مع «الأستاذ» في مناقشة جميع ما ذكر.

فأما قوله: إنه طلب مقابلتي فرفضت، ـ **فللأمانة** ـ أقول: صدق «الأستاذ».

لقد طلب مقابلتي، واقترح أن نلغي الكلام السابق كله، وأن نبدأ الحوار من جديد، فرفضت ذلك، وقلت: إني لا أريد مفاوضات في الخفاء، فإن كان عنده شيء فليطرحه للمناقشة أمام الجميع في المنتدى.

وإنما رفضت ذلك قطعاً للقيل والقيل، لئلا ينسب أحدنا للآخر ما لم يقله.

بندر الشويقي

بعد هذا أقول:

كان أول اعتراض لي على كلام الأستاذ قولي: إنه أعلن أن «**المجتمع السُّنِّي بشكل عام متلبس بالنصب**».

هذا ما قلته.

وهو نص عبارة «الأستاذ».

لكنه الآن يقول: إني نسبت له ما لم يقله.

ويعترض بأن هذه اللفظة لا تقتضي العموم؛ لأننا نقول: «**(مستويات الطلاب بشكل عام دون المستوى المطلوب)، وهذا لا يعني أن كل الطلاب دون المستوى المطلوب... ونقول: (حوارات المنتديات بشكل عام سيئة) وهذا لا يلزم منه سوء كل الحوارات**».

فأقول: إن لم تدل هذه العبارة بمجردها على العموم، فهي على الأقل تدل على أن المستوى المطلوب قليل ونادر بين الطلاب، وأن الحوارات الجيدة قليلة ونادرة في المنتديات.

فكذلك عبارتك أيها «الأستاذ» يفهم منها أن «النصب» مطبق على أهل السُّنَّة، إلا النادر. (والنادر لا حكم له).

هذا إذا أخذنا العبارة مجردة عما سواها.

لكن ما رأيك في قولك بعد هذا:

- «**اتصل بي بعض المشرفين يطلب الإجابة على استشكال طرحه بعض الأخوة، وهو اتهام الوسط السُّنِّي بالنصب، وليس الحنبلي فقط، ولم ينتظروا لأفرق في الأجزاء القادمة بين النصب الخفيف الذي يكون أكثره بجهل والموجود داخل الوسط السُّنِّي بعامة كردة فعل للغلو الشيعي، وبين النصب السلفي الأعلى قليلاً، وبين النصب الحنبلي الأكثر حدة، وبين النصب الأموي الضارب للسقف الأعلى من النصب**».

- وماذا نفهم من قولك في تعداد علامات النصب:

«**انتشار الدفاع عن كثير من الصحابة والتابعين إلا أهل البيت لا مدافع عنهم داخل السُّنَّة، ومن يدافع عنهم يتهم بالتشيع، وإن شككتم فاذكروا لي كتاباً واحداً في الوسط السُّنِّي يدافع عن أهل البيت، أو عن الإمام علي أو الحسين أو الصادق أو الباقر فلن تجدوا دفاعاً عنهم ضد النواصب، بينما الدفاعات عن يزيد والحجاج ومعاوية لا يجهلها سُنِّي**».

بندر الشويقي

فما معنى هذا الكلام؟

وما الذي يفهمه العقلاء من هذه الإطلاقات؟

- أضف إلى ذلك أنك تقول: «**لن نعرف النصب إلا إذا عرفنا التشيع**».

فهل يفهم من هذا إلا أن النصب قسيم التشيع، فإذا عرف حد الأول تبين حد الثاني؟

فأين موقع أهل السُّنَّة في هذه القسمة؟

فلو لم يكن أهل السُّنَّة - عندك - نواصب لما قلت هذا.

فالذي نعرفه أن المذاهب في أهل البيت ثلاثة: شيعة، وسُنَّة، ونواصب.

فإذا عرفنا «التشيع» فلن يكفي ذلك في معرفة معنى «النصب»، إلا بعد معرفة مذهب «أهل السُّنَّة».

فأما إذا قلت: «**لن نعرف النصب إلا إذا عرفنا التشيع**» فمعنى هذا: أنك لا تؤمن بوجود قسم ثالث.

يقول «الأستاذ»:

«**خلاصة المطلب في هذه الحلقة:**

إذا كان الأخ الشويقي راجعاً عن قوله السابق بأنني أعمم النصب على كل أهل السُّنَّة فليعلنه، وإن كان مصرّاً على ثبوت هذا رغم التقييدات المهملة فأنا سعيدٌ بهذا أيضاً؛ لأنه سيكون أمام تعميمات حقيقية سأنقلها له من كلام ابن تيمية وابن القيم ومحمد بن عبد الوهاب وعليه نقدها والاطراد في نظريته».

وأقول للأستاذ:

وأنت ـ أيضاً ـ إذا كنت تريد أن نأخذ التقييدات من سائر كلامك، فاطرد مذهبك مع أئمة أهل السُّنَّة، وخذ كلامهم جميعه لتقف على حقيقة مذاهبهم، ودع عنك طريقتك في القراءة الانتقائية.

وبالنسبة لي، فسوف أطرد مذهبي دون تردد.

فعندي أن كلام العالم المجمل والمشكل يفسر من كلامه الآخر المفصل والمبين.

لكن هذا لا ينطبق عليك؛ لأني لا أرى في كلامك إجمالاً وتفصيلاً، بل أرى تناقضات واضطرابات لم أر مثلها عند أحد ممن قرأت لهم.

خذ مثلاً:

أنت تقول: «**المجتمع السُّنِّي بشكل عام متلبس بالنصب**».

ثم ترجع لتقول: «**غلاة السلفية من معتدلي النواصب في الجملة**».

وتقول: «**هذا ليس اتهاماً لكل السُّنَّة، بل ليس اتهاماً لكل السلفية فضلاً عن أن يكون اتهاماً لكل أهل السُّنَّة؛ لأن غلاة السلفية ليسوا إلا قلة من أهل السُّنَّة، بل السلفية كلها قلة قليلة من أهل السُّنَّة لا تكاد تتجاوز الـ (٥٪)**».

ففسر لنا هذه المعادلة المتناقضة.

فإذا كانت السلفية كلها (الغالية والمعتدلة) لا تشكل إلا(٥٪) من أهل السُّنَّة.

وإذا كان «غلاة السلفية» نواصب معتدلين.

فبيِّن لنا الآن: ماذا بقي من «النصب» للسلفيين غير الغلاة؟

وماذا بقي من «النصب» لسائر أهل السُّنَّة من غير السلفيين؟

وكيف يقال: إن المجتمع السُّنِّي بشكل عام متلبس بالنصب، مع أن النصب «المعتدل» يشكل هذه النسبة الضئيلة من أهل السُّنَّة؟

هذا الكلام أيها «الأستاذ» يسمى تناقضاً واضطراباً، ولا يمكن أن يقال: إنه من قبيل الإجمال والتفصيل، والتقييد والإطلاق.

وفي تقديري أن هذا التناقض لا يقع إلا لأحد ثلاثة أسباب:

ـ فإما أن يكون القائل لا يفهم ما يقول.

ـ أو أنه صاحب تهور ومجازفة في الكلام.

ـ أو أنه يخفي شيئاً فيظهر في فلتات لسانه.

ولربما اجتمعت الأسباب الثلاثة.

بندر الشويقي

بندر الشويقي ١٧ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٢، ٢٣:٠٢ AM

بقي أمران في كلام «الأستاذ».

فلقد ذكر في تعقيبه أني زعمت: «**أن هذه هي المرة الأولى (الجديدة) التي صرحت فيها باتهام غير الحنابلة بالنصب**».

وأنا لم أقل هذا.

ونص عبارتي:

«**لقد صرح ـ هذه المرة ـ باسم المجتمع السُّنِّي، ولم يقل: (الحنبلي) كعادته**».

وبالفعل، فهذه هي المرة الأولى التي رأيت الأستاذ يتهم المجتمع السُّنِّي بشكل عام بـ «النصب».

فهو مرة يقول: الحنابلة.

ومرة: غلاة الحنابلة.

ومرة: غلاة السلفية.

ومرة: غلاة أهل السُّنَّة.

وأما هذه المرة فالمجتمع السُّنِّي بشكل عام.

وأما ما كرره «الأستاذ» في كلامه من مطالبتي بالحلف على كذا، وكذا.

فلأول مرة أرى المناظرات ينتقل فيه من الحجة والبرهان إلى الأيمان.

أنا أطالب «الأستاذ» بالمناظرة بالدليل والبرهان، والكلام الموثق، وليس بالأيمان.

فإن كانت لديه حجة فليكتبها، وليدع القراء يحكمون.

وبالنسبة لي: فبعد الذي رأيته في كتابات «الأستاذ» من الافتراء على أئمة الإسلام، والكذب الصريح على أهل العلم، فلا يمكنني أن أثق بكلامه، ولو أتبعه سبعين يميناً.

لهذا أقول: نريد ـ فقط ـ كلاماً مدعماً بالدليل والبرهان. وأما الأيمان فليس هذا مكانها.

ومع هذا فإن كانت يميني سوف تغير شيئاً من آراء «الأستاذ» فسوف أبذلها بنفس طيبة.

حسن المالكي ١٧ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٢، ٠٣:٤٤ PM

الحلقة الثانية (١)

الحلقة الثانية:

الأخ الكريم بندر الشويقي: أنا طلبت الثوثيق لكل نص، حتى نتجنب

التطويل، ولا نضطر لإعادة الكلام، وإثبات التحريف، وكان هناك تحريفات في السابق، وللأسف أن هناك تحريفات صدرت منك في ردك هذا، وكنت قد طلبت منك نقل كلامي بالحرف كما أنقل كلامك بالحرف، أنا لا أريد أن أبرئ نفسي مما قلت به، إنما أريد أن أبرئ نفسي مما لم أقل به، ولو نصف كلمة، وهذا من حقي، قد أتهم أكثر أهل السُّنَّة المعاصرين أو غيرهم بعيب ما، فقل (أكثر أهل السُّنَّة و) ولا تقل (كل أهل السُّنَّة) وهكذا.

أخي الكريم، كنت أنوي ألا أطيل لكنك بالتحريفات والإهمال لقيود الكلام تضطرني اضطراراً للتطويل، وأرى أن التطويل أقل عيباً من أن أسيء لك الكلام فأقول هذا كذب علي أو افترى.. إلخ والآن إلى مشاركتك الأخيرة:

١ ـ قلت أنت حرفياً: (في البداية أنبه إلى أمر ورد في تمهيد (الأستاذ) فلقد ذكر أنه يريد مناقشتي موضوعاً موضوعاً (النصب، السُّنَّة، الغلو العقدي، الصحابة...).اهـ المقصود. ثم ذكرت أنك لم تلتزم بهذا.

حسن المالكي

أخي، لم أقل هذا إنما قلت بالحرف: (كنت أريد أن نناقش أنا والأخ الكريم موضوعاً موضوعاً (النصب، السُّنَّة، الغلو العقدي، الصحابة... إلخ.. لكنه أراد أن نبدأ الحوار من حيث انتهينا في الماضي، فوافقت بعد تردد...).اهـ. وهناك ـ يا أخي الكريم ـ فرق بين (ذكر أنه يريد) وبين (كنت أريد)! وأترك لك وللأخوة المهتمين بدلالات الألفاظ التفريق بين العبارتين.

٢ ـ قلت أنت حرفياً: (ثم نسب إليَّ زوراً أني أرى منع المناظرة بإطلاق).اهـ المراد.

وأنا لم أقل هذا أيضاً! وإنما قلت بالحرف: (بل كان الأخ الشويقي نفسه يرى منع المناظرة).اهـ المراد، وهناك فرق بين (أني أرى) و(كان يرى)، لذا آمل في الردود اللاحقة أن تنقل كلامي بين قوسين حرفيّاً، فما تشوهت صورتنا إلا عندما تساهلنا مع الناس في هذه التحريفات فيتم بناء التحريف على التحريف حتى اعتقد البعض أنني أبيع صكوكاً للجنة!.

٣ ـ لم تجبني على ما ذكرته في الحلقة الأولى، هل كلامي يدل على

اتهام أهل السُّنَّة بالنصب أم لا؟ دعك من الكلام في الحلقات اللاحقة، حتى لو اتهمت أنا فيها كل أفراد السُّنَّة بالنصب لما أعفاك مما أوردته في اعتراضك الأول؛ لأن (ما نقلته) أنا من (كلامك الحرفي) كان في (المشاركة الأولى لك) ردّاً على (حلقتي الأولى)، أنت الذي اخترت أن نتناقش في هذه الحلقات التي نشرناها، وأخذت عليَّ في الماضي أنني اهمل استشكالاتك، وأخذت عليَّ في اللاحق شرطاً كتبته ـ وجعلته شرطاً للتصريح باسمك ـ أن أجيب على كل الاستشكالات، وها أنذا أجيب على كل ما تورده من اعتراضات على المشاركات واحدة بعد الأخرى، كلمة كلمة، لذلك لا تتعجل لتقفز بنا لمشاركات لاحقة، فلو كتبت أنا كل الإجابات على كل الاعتراضات لطال الكلام أكثر مما تشكوه، لذلك سنبدأ فقرة فقرة، سنربط الملحوظة بما سبقها وليس بما لحقها، تستطيع عند مناقشتنا الحلقة التي نقلت منها قولك أن تتهمني بالتناقض، بسوء الفهم، بالاضطراب، . . . إلخ، لكن ليس من حقك الآن ولم ترجع عن التهمة الأولى؛ لأننا ما زلنا في البداية لم ننته من تحرير أول تهمة وإجابتها حتى ننتقل لغيرها، لا تخلط كل ما ذكرناه في تلك المشاركات؛ لأنني أستطيع أن أقول لك سيأتي جوابي في حينها.

حسن المالكي

أتهامك لي بالتعميم من (أول) مشاركة لك كان على الحلقة (الأولى)، تلك الحلقة التي فيها من التقييدات والاستثناءات الشيء الكثير، فإذا كان الاتهام سيصدر على موضوع لي فيه تقييدات فلن تتورع في إطلاق الاتهام نفسه في حلقة أخرى ليس فيها هذه التقييدات الكثيرة.

نريد أن نتعلم ألا تسبق تهمتنا الاستدلال حتى لو كان ظننا راجح بأن هذا الشخص سيعمم فيما بعد، سأذكر عذري في ما فهمته أنت من عبارات التعميم حينها، فإن لم تقتنع فلك إعادة التهمة، أو تعتبرني متناقضاً في هذه المسألة، وهذا من حقك، لكن الوصف بالتناقض غير الوصف بـ(رمي أهل السُّنَّة كلهم بالنصب)!

٤ ـ ثم قلت أنت حرفياً: (كان أول اعتراض لي على كلام الأستاذ قولي: إنه أعلن أن «المجتمع السُّنِّي بشكل عام متلبس بالنصب».

هذا ما قلته.

وهو نص عبارة «الأستاذ».

لكنه الآن يقول: إني نسبت له ما لم يقله).اهـ.

أقول: لم أقل هذا أيضاً، لم أقل (نسبت إليَّ ما لم أقل)! قلت: إنك أهملت القيود والاستثناءات الموجودة في المشاركة نفسها، نعم ما نقلته أنت من الكلام السابق جزء من قولي لكنه مبتور، وهناك فرق بين (نسب إليَّ ما لم أقل) وبين (أهمل القيود والاستثناءات الموجودة في النص)، هب أن المعنى متقارب لكنني حريص على نقل اعتراضي كما هو، لذلك أعتذر من الإطالة أنني سأضطر لأعيد ما قلته أنا حرفيّاً فقد قلت في الحلقة الأولى من المناظرة ما يلي حرفياً: (أظن هذا القول هو عمدة الأخ في الاتهام مع أن الكلام تضمن من القيود (التي أهملها الأخ عمداً) ما يرد هذا الاتهام، بل القيد في الكلام السابق قاطع لكل دعوى من دعاوى اتهام (كل أهل السُّنَّة بالنصب) لأسباب منها:

حسن المالكي

هل كل أهل السنة واقعون في النصب؟

١ ـ التصريح بأن النصب (في بعضنا) وهذا التبعيض صريح في إلغاء ما قد يفهمه البعض من تعميم، ولو كنت كما زعم الأخ الكريم لقلت: (والنصب في كل أهل السُّنَّة والجماعة)؛ لأن كلمة (النصب موجود في أهل السُّنَّة) لو قلتها مع القيود السابقة واللاحقة ـ ولم أقلها ـ لما دل على التعميم أيضاً فكيف وقد صرحت بكلمة (بعض)، وقد سبقها ولحقها في المشاركة نفسها ما يدل على تقييدها.

٢ ـ نعم؛ قد يفهم الأخ من كلمة (بشكل عام)؛ اتهاماً تعميميّاً لكل أهل السُّنَّة، وهذا فهم باطل، فكثيراً ما نقول: (مستويات الطلاب بشكل عام دون المستوى المطلوب) وهذا لا يعني أن كل الطلاب (دون المستوى المطلوب)، ونقول: (الجهل والتخلف بشكل عام موجود عند المسلمين) وهذا لا يلزم منه جهل وتخلف كل المسلمين، فهناك دول وأفراد اجتازوا مرحلة الجهل أو التخلف، ونقول: (حوارات المنتديات بشكل عام سيئة) وهذا لا يلزم منه سوء كل الحوارات، ونقول: الرسائل الجامعية بشكل عام لا تخدم التنمية، وهذا

لا يعني أن كل الرسائل الجامعية يصح فيها هذا الوصف، ونقول: (الأخوة المصريون فيهم خفة دم) وهذا لا يعني أن كل مصري خفيف الدم، . . . وهكذا كثير من هذه من عبارات الإطلاق التي لا يجوز أن نفهم منها التعميم لا سيما وأن التقييد لهذا الإطلاق موجود ـ ليس في مقالات أخرى ـ وإنما في المقالة نفسها! أكرر ـ لا سيما وأن القيود موجودة في المقالة نفسها ـ ولو سرنا على هذه المحاكمات التي تأخذ أول الكلام وتترك آخره ووسطه أو العكس لما استطاع أحد أن يتكلم بجملة مفيدة متفق عليها، وهذه غير التعميمات التي يطلقها الغلاة دون تقييد لا بعد أسطر ولا بعد طبعات!

٣ ـ أيضاً كلمة (تلبس) لا تعني التعميم بل هي نص في التبعيض، وقد كررها الأخ كثيراً لذا لزم أن أنقل كلام أهل اللغة في معنى الكلمة (قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» (٥/ ٢٣٠) اللام والباء والسين أصل صحيح واحد يدل على مخالطة ومداخلة. . . واللبس: اختلاط الأمر. . .وفي الأمر لبسة؛ أي: ليس بواضح، وذكر ابن منظور في لسان العرب كلاماً كثيراً حول هذا منه: الملابسة: المخالطة. . . واللبس: اختلاط الأمر. . . ونقل الزبيدي في «تاج العروس» معاني للكلمة منها: الاجتماع والاختلاط. . وتلبس بالأمر والثوب: اختلط. . . وتلبس الطعام باليد: اختلط) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾؛ أي: لا تخلطوه، وقوله تعالى (ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) أي لم يخلطوه، وهذا ما قلته فعندما أقول مثلاً: إن كتب السُّنَّة المدونة أو العقائد السُّنِّيَّة متلبسة بالنصب والأحاديث الضعيفة والتكفير. . . إلخ، لا يعني التعميم وإنما يعني (الاختلاط) واختلاط البعض منها بالنصب يجيز هذا الإطلاق، خاصة النصب الخفيف الذي كان عليه الكلام، الذي يأتي تقليداً وجهلاً، بل كلامة (تلبس) كالنص في أن ردة الفعل السُّنِّيَّة على المذاهب الأخرى مختلطة ليست حقّاً مطلقاً ولا باطلاً مطلقاً، وإنما تعني (وجود) هذا العيب (داخل المنظومة السُّنِّيَّة)، فعندما يسرد أهل السُّنَّة كتبهم في الرد على الشيعة مثلاً فسيكون من ضمنها كتب فيها نصب ظاهر مثل «منهاج السُّنَّة» لابن تيمية وكتابات محب الدين الخطيب

وكتابات الحنابلة الغلاة وكتابات ابن حزم والجوزجاني وعبد المغيث الحربي... إلخ، وهذا لا يمنع وجود كتب معتدلة في الرد، فهل نستطيع أن نقول: (ردة الفعل السُّنِّيَّة ـ مع وجود الكتب السابقة ضمنها ـ سليمة من النصب أم أنها تلبست بالنصب)، أما مسألة هل تلك الكتب تحمل نصباً أو لا فهذا موضوع آخر، كنت أطلب منهم يومها أن ينتظروا لأثبت ذلك، لا سيما وأن السؤال كان عن ابن تيمية، لكنهم دخلوا مشاكسين قبل أن استكمل الموضوع.

على أية حال: لو كان في كلمة (تلبس) لبس وإيهام، فكان الأولى أن يبحث عن معناها في كتب اللغة، أو يسأل عن مرادي منها، أو قراءة المشاركة كلها وسيجد التقييدات والتفصيلات.

مع أن التعميم من آخر ما يمكن أن يعاتب فيه الحنابلة غيرهم، فهاهو ابن تيمية في كتبه يكرر (الشيعة على كذا...) وربما لا يوجد إلا القلة القليلة ممن ينتسب للشيعة على هذا الرأي، على أية حال إنكار الأخ للتعميم من حيث المبدأ جميل وإن ثبت عليه فهو في صالحي قطعاً لأنني سأستفيد من هذا الإنكار كثيراً عندما يأتي مناقشة إطلاقات قال بها ابن تيمية وابن بطة والبربهاري وابن القيم ومحمد بن عبد الوهاب وغيرهم ممن لا يستطيع صاحبنا أن يبرئهم من التعميم إذا ثبت على هذه التهمة (تهمة تعميم النصب على كل أهل السُّنَّة) التي لا أرى مستنداً له فيها إلا سوء الظن). اهـ بحروفه.

حسن المالكي

أقول الآن: في المشاركة الثانية في المناظرة: إذن الأخ واضح أنه مصر على التمسك بالمعنى (غير العلمي) لكلمة (تلبس) وعلى (إهمال التبعيض الموجود في النص نفسه) ولم يستفد من المعاني التي نقلتها مثل (تلبس) و(التبعيض) الموجود في النص، فهذه المعاني ـ رجاء راجعوا ما نقلته ـ تلغي ما ركز عليه من كلمة (بشكل عام) لأن هذا اللفظ مرتبط ارتباطاً مباشراً بالقيود الأخرى؛ لأن هذه الكلمة كلمة (بشكل عام) ليست وحدها في النص، وإنما قبلها (تلبس) بمعنى (اختلط) وبعدها (بعض) التي هي نص في التفصيل، فلا بد من أخذ كل القيود، أما إبطال قيد واحد، وإهمال البقية فهذا اعتبره إما عدم

فهم لدلالات الألفاظ التي وثقتها من مصادر لغوية، أو محاولة للإبقاء على الاتهام دون نظر فيها.

٥ ـ ثم قلت أنت بالحرف: (ويعترض بأن هذه اللفظة لا تقتضي العموم؛ لأننا نقول: «(مستويات الطلاب بشكل عام دون المستوى المطلوب)، وهذا لا يعني أن كل الطلاب دون المستوى المطلوب. . . ونقول: (حوارات المنتديات بشكل عام سيئة) وهذا لا يلزم منه سوء كل الحوارات».

فأقول: إن لم تدل هذه العبارة بمجردها على العموم، فهي على الأقل تدل على أن المستوى المطلوب قليل ونادر بين الطلاب، وأن الحوارات الجيدة قليلة ونادرة في المنتديات.

فكذلك عبارتك أيها «الأستاذ» يفهم منها أن «النصب» مطبق على أهل السُّنَّة، إلا النادر. (والنادر لا حكم له).اهـ كلامك.

وأقول أنا حسن المالكي:

حسن المالكي

نعم؛ ما دام أنك أهملت لفظة قيوداً أخرى مثل (تلبس) التي تعني الاختلاط.

ونعم؛ ما دمت أهملت قيد كلمة (بعض).

ونعم؛ ما دمت لا تعرف تدرجات النصب وتفصيلاته التي ذكرت بعضها.

ونعم؛ لو ظننت أنت أن المجتمع السُّنِّي خال من العيوب والأخطاء العقيدة والعملية والأخلاقية.

ونعم؛ لو كنت انا أريد المعنى الصارخ للنصب.

ونعم؛ لو لم أُفرق بين نصب يسير مرده الاجتهاد أو الجهل ـ وهو المقصود هنا ـ ونصب مغال لم أتهم به الوسط السُّنِّي.

ونعم؛ لو لم يستدل بعض الحنابلة بأقوال ناصبية لأناس ليسوا حنابلة؛ كابن حزم (الظاهري) وابن العربي (المالكي) والغزالي (الشافعي) ومحب الدين الخطيب (القومي) وابن أبي العز (الحنفي) وابن كثير (الشافعي). . . إلخ،

فالنصب منتشر في كتابات سُنِّية كثيرة ـ غير حنبلية ـ وربما غير سلفية، هذا مرادي من أن (الوسط السُّنِّي) تلبس بالنصب، هذا لا يعني أن الجميع وقعوا في النصب، بل لا يعني وجود أقوال ناصبية لعالم ذكرها بجهل لا يدل على أنه وقع في النصب، لكن الذي يجمع كلمات النصب من هنا وهناك.

لا يعني وقوع بدعة عند عالم أنه مبتدع، لكن أهل البدع يستغلون هذا (الانتشار للأقوال البدعية) من هنا وهناك ليوظفوها في صالحهم وكأن الأمة كلها على هذا الرأي.

هذا معنى (التلبس) = الاختلاط، عام في أهل السُّنَّة وليس خاصّاً بالحنابلة فقط وإن كان الحنابلة أوضح في النصب من حيث الحدة، وأبعد عن معرفة النصب وأقل أهل السُّنَّة من المذاهب المشهورة حفاظاً على حقوق أهل البيت، وأوغلهم في الوقوف مع الظالمين لأهل البيت وغيرهم، من بني أمية وبني العباس، وهذا أيضاً لا يعني وقوع كل حنبلي في هذا الخطأ.

وسنثبت هذا بعد تعريفنا بالنصب والاتفاق على حد له ونقل نصوص الحنابلة.

حسن المالكي

أهل السُّنَّة اختلطت علومهم بجهالات وردود أفعال لبست ردود أفعال للشيعة فقط، وإنما لسائر الفرق الإسلامية، التي يعدونها من الفرق الهالكة، وهم فقط الناجون، هذا أمر لا يمكن إنكار وجوده داخل المنظومة السُّنِّيَّة، يدرك ذلك من قرأ ونظر وأنصف، لكن هذا الاختلاط (التلبس) ليس في الجميع، يكفي أنه داخل المنظومة، أما الأخ فيريد إجبارنا أن نعتقد ما لم نعتقد لسبب يسير وهو أنه لا يأخذ بالمعاني الدقيقة للألفاظ التي نقولها فله لها معاني تعميمية تدل على إنزالها في كل سُنِّي، مع اختيار أغلى ما في الاتهام من درجات، لينتهي للتلميح أنني من (أؤلئك الذين يرمون أهل السُّنَّة بالنصب)! هكذا!

ثم جوابي عن لفظة (بشكل عام) كان لتفسير قيد واحد من القيود المذكورة في المشاركة، فأثبت لك أن هذه العبارة لا تقتضي التعميم، خاصة وأنني أقصد الوسط السُّنِّي المتأخر والنصب الخفيف والغرابة في المصطلح وو. . . إلخ.

٦ ـ ثم قلت أنت حرفياً: (هذا إذا أخذنا العبارة مجردة عما سواها. لكن ما رأيك في قولك بعد هذا:

«اتصل بي بعض المشرفين يطلب الإجابة على استشكال طرحه بعض الأخوة، وهو اتهام الوسط السُنِّي بالنصب، وليس الحنبلي فقط، ولم ينتظروا لأفرق في الأجزاء القادمة بين النصب الخفيف الذي يكون أكثره بجهل والموجود داخل الوسط السُنِّي بعامة كردة فعل للغلو الشيعي، وبين النصب السلفي الأعلى قليلاً، وبين النصب الحنبلي الأكثر حدة، وبين النصب الأموي الضارب للسقف الأعلى من النصب»).اهـ.

قلت: هذا القول لي كان في حلقة أخرى أهملت أنت قيوداً أخرى ذكرتها في الجواب نفسه، وبما أني قلت كلامي ذلك (بعد) الحلقة الأولى، فسأترك كلامي للتعليق على هذا الكلام (بعد) هذه الحلقة عندما تأتي مناقشة هذه الحلقة واعتراضاتك عليها؛ لأنني أنا لم أنقل اتهاماتك لي بهذه التهمة في مشاركاتك اللاحقة وسبق أن قلت أنني أريد مناقشة كل مشاركة واعتراضاتها كل على حدة بالترتيب، لذلك سنؤجل الحديث عن هذا بعد أن ننتهي من اعتراضات الشويقي الأولى على مقال المالكي الأول، مع أن من تأمل الكلام السابق ولو رجعتم لأصل المشاركة لعرف المنصف الفرق والقيود في الكلام نفسه رغم أنني لم أنقل بقية القيود، ولو لم يكن فيه إلا تصريحي بأن هذا (من النصب الخفيف الذي يكون أكثره بجهل أيضاً) لكان هذا المعنى يختلف تماماً عن مفهوم النصب الذي ذكره الأخ عندما قرنني مع الذين (الذين يرمون أهل السُنَّة بالنصب) ـ ويقصد غلاة الشيعة ـ، إضافة للقول بأن (هذا النصب) رغم خفته وكونه بجهل، وأنه (موجود) داخل الوسط السُنِّي، وكـ(ردة فعل أيضاً لغلو شيعي) وقيدتها هناك أكثر بقولي: (نحن نفرق بين النصب في الوسط السُنِّي ـ خاصة المتأخر ـ إلا القليل، والنصب في الوسط الحنبلي، فالنصب في الوسط السُنِّي نتيجة ردود الأفعال موجود عند أكثر هذا الوسط، لكنني ذكرت أن ذلك النصب خفيف وبجهل في كثير من الأحيان، بل لعل معظمه من الجهل) فإضافة (الوسط السُنِّي

حسن المالكي

المتأخر) إضافة إلى القيود السابقة فهذه التهمة أو التقرير يختلف تماماً عن تهمة الأخ.

٧ ـ ثم قلت أنت حرفياً: (ـ وماذا نفهم من قولك في تعداد علامات النصب:

«انتشار الدفاع عن كثير من الصحابة والتابعين إلا أهل البيت لا مدافع عنهم داخل السُنَّة، ومن يدافع عنهم يتهم بالتشيع، وإن شككتم فاذكروا لي كتاباً واحداً في الوسط السُنِّي يدافع عن أهل البيت، أو عن الإمام علي أو الحسين أو الصادق أو الباقر فلن تجدوا دفاعاً عنهم ضد النواصب، بينما الدفاعات عن يزيد والحجاج ومعاوية لا يجهلها سُنِّي».

فما معنى هذا الكلام؟

وما الذي يفهمه العقلاء من هذه الإطلاقات؟).اهـ المراد.

قلت: أولاً أنت بترت كلامي وحذفت من بدايته أهم ما فيه من قيود وهذا ما حذفته أنت باقتدار وهو: (ومن النصب المتسلل داخل الوسط السُنِّي بعامة ـ وهو من الخفيف ـ انتشار الدفاع عن كثير من الصحابة والتابعين إلا أهل البيت... إلخ) انظر إلى تعبيري عن الحالة (نصب) (خفيف) (متسلل) داخل الوسط السُنِّي... انظر الصورة، وكيف أن هذا النصب تسلل بخفاء عن طريق امتزاج الشاميين بأهل السُنَّة؛ كالجوزجاني وحريز بن عثمان ودحيم وغيرهم كثير... الصورة هذه عندما كتبتها يومئذ لم أظن أن أحداً سيتخذها إلا حجة على التفصيل لا التعميم، يا أخي حتى التسلل في كرة القدم غالباً لا يتسلل إلا واحد أو اثنين، ما رأيت في عمري مباراة يتسلل فيها عشرة لاعبين مع حارسهم! وكذلك عندما نقول: (تسلل الجواسيس إلى أرض العدو) أو (تسلل المهربون عبر الحدود) هذه كلها توحي بالقلة في البداية، نعم؛ انتشر النصب بعد التسلل الأول ولحق بكثير من المنتسبين للسُنَّة المتأخرين أو أكثرهم، لكنه يبقى ذلك (النصب الخفيف) لا المغالي كما أردت بالبتر، ذلك النصب الخفيف الذي لا يشعر به كثير من الناس، الذي سأذكر أدلته عند مناقشتي لموضوع النصب وأمثلته.

يا أخي أحسن الظن وخذ العبارة كما هي ولا تلعب فيها هذا اللعب الكبير الذي ليس فيه قوانين ضابطة.

فأنت حذفت (التسلل) وحذفت (الخفيف) وحذفت (خاصة الوسط المتأخر) واقتصرت على (النصب) هكذا! الذي يشمل (لعن علي وبغضه وتكفيره... إلخ) ثم جئت لتبرز التهمة في شكلها الجديد بقولك: (وماذا نفهم من قولك في تعداد علامات النصب..)!!

ثم هذه يا أخي في حلقة لاحقة وليست في المشاركة الأولى، فلا تخلط المشاركات والاعتراضات، ثم (نقل هذه الحقيقة = حقيقة التسلل) لا تعني اتهاماً لكل أهل السُّنَّة في النصب، قد يقول أحدنا: (الوسط السُّنِّي ليس فيه كتاب عن الإرجاء مما يوقع الناس فيه) فليس معنى هذا اتهامهم كلهم بالإرجاء وإنما يعني وقوعه (داخل المنظومة) نتيجة عدم وجود كتب تحذر منه وتبين صوره وتكشف ما يظنونه من أدلة على ذلك وتبين أنها ظنية الدلالة أو ضعيفة أو لا بد من جمعها مع النصوص التي تعارضها في الظاهر، وإنما بالجهل بها، وهذا ما أريده من موضوع النصب، أريد التحذير منه وبيان صوره مثلما نفعل مع سائر الأخطاء والبدع التي نظن أنها غزت (الوسط السُّنِّي بعامة) بل نجد كتب الوهابية تصرح أن (الشرك) منتشر في الأمة (سواء المجتمعات السُّنِّيَّة أو غيرها) ومع ذلك نتحمس لهذا، ولا ننكره، بينما إن جاء أحدكم ليحذر من مجرد (تلبس) الوسط السُّنِّي ببدعة (خفيفة يسيرة = النصب الخفيف) جئتم قلتم أنى هذا؟ هذا الإنكار والوحشة والإنكار الكبير على من ينكر هذا الخطأ دليل على النصب لمن تأمل!

حسن المالكي

الوسط السُّنِّي كررت أنه مليء بالأمراض والتشوهات، وهذا لا يلزم تساوي النسبة في كل العصور، فعصر المأمون غير عصر المتوكل، وعصر سيادة الحنابلة غير عصر سيادة الشافعية.

٨ ـ قلت أنت حرفياً: (أضف إلى ذلك أنك تقول: «لن نعرف النصب إلا إذا عرفنا التشيع».

فهل يفهم من هذا إلا أن النصب قسيم التشيع، فإذا عرف حد الأول تبين حد الثاني؟

فأين موقع أهل السُّنَّة في هذه القسمة؟

فلو لم يكن أهل السُّنَّة ـ عندك ـ نواصب لما قلت هذا.

فالذي نعرفه أن المذاهب في أهل البيت ثلاثة: شيعة، وسُنَّة، ونواصب.

فإذا عرفنا «التشيع» فلن يكفي ذلك في معرفة معنى «النصب»، إلا بعد معرفة مذهب «أهل السُّنَّة».

فأما إذا قلت: «لن نعرف النصب إلا إذا عرفنا التشيع» فمعنى هذا أنك لا تؤمن بوجود قسم ثالث).اهـ كلامك.

أقول: انظروا إلى هذا الأخ كيف يفهم الكلام؟

حسن المالكي

أخي الكريم: هل أنت تعني ما تقول أم تريد تشتيت الموضوع؟ هل عندما أقول: (لا نستطيع معرفة النصب إلا إذا عرفنا التشيع) وأعني تلك المعرفة الحقة لا المشوشة التي تجعل النواصب فرقة قديمة من الخوارج! هل يعني هذا العبارة تعني أنني لا أؤمن بقسم ثالث؟!

حسناً سأشرح العبارة مع أنني أظن ظناً أقرب لليقين أنك تعي العبارة وأن معناها يتماشى مع المثل المشهور (وبضدها تتبين الأشياء)، نحن نعرف الإثنين بالنصوص الشرعية (من كتاب وسُنَّة حقة) ولن نعرف النصب والتشيع من كتابات الحنابلة جزماً؛ لأنهم يبالغون في تتبع أشياء في التشيع حتى عدوا من ذلك أشياء هي محض السُّنَّة، ويهملون النصب حتى يحصرونه في (أعلى درجة: البغض أو اللعن)، إضافة إلى أننا نركز في رسائلنا وخطبنا وكتبنا على (التحذير من التشيع جله وقله بل التحذير من بعض السُّنَّة خشية أن تكون تشيعاً) ونترك (التحذير من النصب) الذي دخل في المنظومة السُّنِّيَّة حتى أخذنا نزعم أن النواصب إنما هو لقب قديم كان يطلق على الخوارج؟ لذلك لا بد أن نجعل الإثنين كجناحي طائر، في المعرفة والتحذير والالتزام بالنصوص في ذلك، ولا دخل لهذا كله بإلغاء السُّنَّة لا السُّنَّة المحضة

المتمثلة في النصوص الثابتة ولا السُّنَّة المختلطة بالآراء والخصومات.

أما قولك: (فأين موقع أهل السُّنَّة في هذه القسمة) نقول: (في المنتصف) هذا أهل السُّنَّة المحمدية لا السُّنَّة المختلطة.

أما قولك: (فلو لم يكن أهل السُّنَّة ـ عندك ـ نواصب لما قلت هذا)؟اهـ.

أقول: لست ملزماً بشرح كل قول لي، يكفيني ما دام أنك تجوم بهذا أن تقسم أن القول السابق يلزم منه هذا وكفى.

أما قولك: (فالذي نعرفه أن المذاهب في أهل البيت ثلاثة: شيعة، وسُنَّة، ونواصب).اهـ.

قلت: أولاً: مذاهب الناس في أهل البيت أكثر من ثلاثة مذاهب، لكن هذا المشهور وقد كررت أنا هذا كثيراً وهذا لا يخفى عليَّ من الناحية النظرية، لكن (السُّنَّة) تبقى خليطة، كل يدعيها ويتسمى بها، بقي البحث في دلالتها لنعرف على من تنطبق، فقد تدخل فيها من أراهم نواصب، وقد أدخل فيها أنا من تراهم شيعة، عندئذ لا بد من تحديد (السُّنَّة المحمدية أولاً ما هي) وإلا فحكام بني أمية قتلوا (الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر) بدعوى السُّنَّة، فلا يسلم الاسم لكل من تسمى به، وما يحصل في بلادنا من (اضطهاد مذهبي) يتم باسم السُّنَّة، فلا بد من معرفة السُّنَّة، من النصوص الشرعية السُّنِّيَّة، أعدك أنني لن أدخل في المصادر مصدراً شيعيّاً ولا معتزليّاً، بل أستطيع تحديد معنى السُّنَّة من القرآن الكريم فقط، وهذا ما كنت سأكتبه في هذه الحلقة لولا أنك عدت تكرر سوء الفهم أو سوء الافهام رغم كل ما سبق، وأكبر دليل على هذا كلامك الأخير.

٩ ـ قلت أنت (فكذلك عبارتك أيها (الأستاذ) يفهم منها أن النصب مطبق على أهل السُّنَّة إلا النادر والنادر لا حكم له).اهـ.

أقول: نعم لو كانت تلك العبارة وحدها

نعم؛ إذا رفضت أنت أن ترجع لمعنى (تلبس) اللغوي

نعم؛ ما دمنا نهمل بقية القيود ونتمسك بلفظة ونفهمها فهماً حادّاً بعيداً عن معناها مع ترك القيود الأخرى في المقالة نفسها.

نعم؛ لو كنت أنا أعتبر النصب هو ذلك النصب الغالي المتمثل في اللعن والبغض، أما إن كنت أرى أن أهل السُّنَّة أو أكثرهم قد وقع في أشياء يسيرة خفيفة نتيجة الجهل وردة الفعل وانعدام الدراسات عن النصب. . . فهذا شيء آخر.

نعم؛ لولا أن سياق الكلام لا يدل على أهل السُّنَّة المحضة وإنما الوسط السُّنِّي المحمل بأخطاء كثيرة ذكرتها أن أيسرها وأسهلها أننا لا نعرف عن علماء أهل البيت وصالحيهم ما نعرفه عن بقية علماء المسلمين وصالحيهم، فلأعتبره (من النصب اليسير) الذي نتيجته الجهل، ولم أعتبره من النصب الذي يأتي نتيجة التعمد والقصد، مثلما يقول أحد الوهابية: إن الشرك منتشر بين المسلمين من سُنَّة وغيرهم، ويكون قد بيَّن مراراً وتكراراً أنه يقصد بذلك (الشرك الأصغر المتمثل في الحلف بغير الله والتوسل بالصالحين ونحوه الذي عليه أكثر السُّنَّة) فهل من المناسب أن نكرر في كل مناسبة أن نتهمه بأنه (يرمي أهل السُّنَّة بالشرك)؟ أو أنه متناقض إذ كيف (يحكم عليهم بالشرك والإسلام معاً)؟ مع إهمال مقصده وقيوده وإرادته ما عليه الناس اليوم، وأنه لا يعمم هذا. . إلخ، هل يجوز لنا أن نقول: (عبارتك أيها الشيخ يفهم منها أن الشرك مطبق على أهل السُّنَّة)؟! هل هذا من العدل؟ ألا ينزعج في تحريف مراده وإهمال قيوده، والنقولات البتراء، وتكرار ذلك حتى يستقر في قلوب القراء؟.

وأختصر وأقول أنك ذكرت حرفياً: (ومن له أدنى خبرة بأقوال الفرق، يعرف من الذين يرمون أهل السُّنَّة بـ (النصب)؟اهـ. والذي يرمي أهل السُّنَّة بالنصب وتقصد غلاة الشيعة ليس مرادهم مرادي، مرادهم من أثنى على أبي بكر وعمر وعثمان أو أقر بخلافتهم أو لم يعتقد عصمة الأئمة أو أثنى الصحابة من المهاجرين والأنصار يعتبر عندهم ناصبيّاً من غلاة النواصب، هذا ليس رأيي ولا مذهبي، مذهبي في معرفة النصب كتب السُّنَّة وليس كتب الشيعة، وقد استخرجت تراجم النواصب، وأسباب رميهم بالنصب عند أهل الحديث، لي تعريف يختلف تماماً عن تعريف غلاة الشيعة لكنه في الوقت نفسه لا يجعل النواصب فرقة من فرق من الخوارج القديمة كما يريد بعض غلاة السُّنَّة

حسن المالكي

المعاصرين؟ مرادي من النصب قد شرحته مع قيوده واستثناءاته، وفرقت بين النصب اليسير الذي سببه الجهل، تماماً كالتشيع اليسير والشرك الأصغر والأمراض العلمية والعبادية المنتشرة بين أهل السُّنَّة، فهذا النصب الذي ترى أنني عممته ـ مع أنني وضعت فيه القيود ـ يختلف تماماً عن النصب المغالي الذي أوهمت القراء بأنني اتفق مع غلاة الشيعة في رميه على أهل السُّنَّة!

لا يا أخي، هناك فرق بين ما قلته أنا بحسن نية وقيود وما تريد (الإيحاء) إلى القراء به.

هناك فرق بين اعتبار الصحابة مرتدين ومن يثني عليهم لكنه يذم بعض من ساءت سيرته من الطلقاء والأعراب، ويدعم هذا بنصوص شرعية وأقوال علماء سُنَّة خلص، ونحو هذا.

هناك فرق بين من يعتبر الثناء على يزيد نصباً ومن يعتبر الثناء على أبي بكر وعمر نصباً.

وهكذا. . . لكنك حشرتني مع (الذين يرمون أهل السُّنَّة بالنصب)؟ فماذا يفهم منها القارئ غير الغلو الشيعي؟ ثم كررت أنت هذا في مشاركات لاحقة لا أريد أن أنقل منها إلا عندما ننتهي من مشاركتك الأولى، ومشاركتي الأولى؛ لأن هذا سيكون من التشتيت أيضاً.

حسن المالكي

فإن كنت منصفاً وهذا ما أرجوه فارجع فوراً عن هذا الاتهام والإيحاء، وإن كنت مصرّاً فلتقسم أنني أعمم النصب على كل السُّنَّة وكفى، خاصة وأن مفهوم النصب عندك قد أوحيته في عبارتك: (من هؤلاء ـ وتقصد غلاة الشيعة ـ الذين يرمون أهل السُّنَّة بالنصب).

سأذكرك بهذا التفريق حتى تقسم عليه أو تعتذر وقد أذكر لك خياراً ثالثاً آخر المشاركة هذه.

١٠ ـ قلت أنت: (وأقول للأستاذ:

وأنت ـ أيضاً ـ إذا كنت تريد أن نأخذ التقييدات من سائر كلامك، فاطرد مذهبك مع أئمة أهل السُّنَّة، وخذ كلامهم جميعه لتقف على حقيقة مذاهبهم، ودع عنك طريقتك في القراءة الانتقائية).اهـ.

أقول: عندما نأتي للنصب وتعريفه ووضع حده، ستجد أنني اقسم النصب (إلى نصب غال، ونصب معتدل، نصب بقصد وآخر بغير قصد، فلان ناصبي، فلان يغلب عليه النصب، فلان فيه نصب، فلان فيه قليل من النصب سببه الجهل بهذه الرواية أو هذا الدليل، فلان وافق النواصب في كذا لكنه ليس ناصبيّاً) وغير ذلك من الألفاظ الدقيقة التي أحرص على التفريق بينها من باب العدل، وليس كما يفعل غلاة السلفية معي في إطلاقهم التهم (رافضي، زيدي... إلخ) وسبب خلطهم أنهم لا يعرفون معنى الرافض ولا معنى الزيدية، ولا معنى السُّنَّة ولا النصب، كما أنني بمفهومهم للسُّنَّة (لست سنِّيّاً أيضاً) أنا أزعم أنني سُنِّي إذا كان الحكم في ذلك للنصوص الشرعية، أما إذا كان الحكم لأقوال البربهاري وابن تيمية وابن بطة ونحوهم فأنا أفتخر أنني لست على تلك السُّنَّة التي يزعمون.

حسن المالكي ١٧ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٢، ٤٦:٠٣ PM

الحلقة الثانية (٢)

٧ ـ ثم قلت أنت حرفياً:

(خذ مثلاً:

أنت تقول: «المجتمع السُّنِّي بشكل عام متلبس بالنصب».

ثم ترجع لتقول: «غلاة السلفية من معتدلي النواصب في الجملة».

وتقول: «هذا ليس اتهاماً لكل السُّنَّة، بل ليس اتهاماً لكل السلفية فضلاً عن أن يكون اتهاماً لكل أهل السُّنَّة؛ لأن غلاة السلفية ليسوا إلا قلة من أهل السُّنَّة، بل السلفية كلها قلة قليلة من أهل السُّنَّة لا تكاد تتجاوز الـ (٥٪)».

ففسر لنا هذه المعادلة المتناقضة).

فإذا كانت السلفية كلها (الغالية والمعتدلة) لا تشكل إلا (٥٪) من أهل السُّنَّة.

وإذا كان «غلاة السلفية» نواصب معتدلين.

فبيِّن لنا الآن: ماذا بقي من «النصب» للسلفيين غير الغلاة؟

وماذا بقي من «النصب» لسائر أهل السُّنَّة من غير السلفيين؟

وكيف يقال: إن المجتمع السُّنِّي بشكل عام متلبس بالنصب، مع أن النصب «المعتدل» يشكل هذه النسبة الضئيلة من أهل السُّنَّة؟).اهـ كلامك.

أقول: هو خفيف لكنه منتشر.

سأفسر لك:

١ ـ أما قولي بأن المجتمع السُّنِّي متلبس بالنصب فقد بيَّنت لك معنى كلامي وتقييداتي ومعنى التلبس ثم العبارة الأصلية لم يكن فيها اتهام بالنصب، وإنما النصب الخفيف الذي أراه أقل عيوب المجتمع السُّنِّي وهذا نص كلامي: ((مسألة النصب) مسألة واحدة يسيرة من مسائل كثيرة تلبس بها المجتمع السُّنِّي بشكل عام والسلفي بشكل خاص والحنبلي بشكل أخص) لكنكم تهربون من اتهام الحنابلة إلى أهل السُّنَّة حتى تقولون: أصلاً هذا يرى أن كل أهل السُّنَّة نواصب؟ فالحنابلة داخلون فيهم، بينما العبارة لمن تأملها وأنصف، عرف أنه ما دام التيار السلفي ثم الحنبلي فيه نصب (خفيف وثقيل) فهذا جزء من الوسط السُّنِّي الذي يشارك هؤلاء في النصب الخفيف وإن كثر وأمراض أخرى كثيرة، كما سبقت التفصيلات بأكثر من هذا.

حسن المالكي

٢ ـ وأما قولي بأن غلاة السلفية من معتدلي النواصب، فليس هذا يعني أنه لا يشاركهم سُنَّة آخرون كابن العربي المالكي مثلاً وابن حزم الظاهري وغيرهم ممن ليسوا من السلفية ولا سلف السلفية، ثم نصب السلفية قد ذكرت أنه أكثر حدة لكنه يبقى في النصب المعتدل في الجملة، والقليل منه من النصب الظاهر غير الخفي.

٣ ـ وأما القول بأن (هذا ليس اتهاماً لكل السُّنَّة، بل ليس اتهاماً لكل السلفية فضلاً عن أن يكون اتهاماً لكل أهل السُّنَّة؛ لأن غلاة السلفية ليسوا إلا قلة من أهل السُّنَّة، بل السلفية كلها قلة قليلة من أهل السُّنَّة لا تكاد تتجاوز الـ (٥٪)).

فهذا القول يا صاحبي لا علاقة له البتة بما سبق، لسبب يسير وهو أنني كنت أجمع من مشاركتي الأولى ما (أتوقع) أنه عمدتك في الزعم بأني أعمم

النصب على كل السُّنَّة، فوجدت أنا في تلك المشاركة الأولى سبعة أقوال (يمكن) وأكرر (يمكن) أن تفهم أنت منها أنها أدلتك في إطلاق اتهامك لي بالتعميم في (اتهام للسُّنَّة بالنصب) **هذا واحد**.

اثنين: وكان هذا القول الأخير من تلك الأقوال وأسبقته بقول حذفته أنت وهو: (هل هناك أقوال أخرى لي ربما فهم منها الأخ أو أفهم اتهامي لكل أهل السُّنَّة بالنصب ربما التالي)! فأنا كنت متردداً في إيراده أصلاً.

ثلاثة: ففندت أنا ما يمكن أن تفهمه ـ على افتراض أنه كان من أدلتك ـ بأن هذا القول أصلاً ليس فيه اتهام لكل السلفية حتى تحملني اتهام كل السُّنَّة

أربعة: وهذا لا يعني عدم وجود النصب في غير غلاة السلفية كما الأسماء التي ذكرتها سابقاً (بين أشعري وظاهري وعروبي)، فكأني أقول لك: لو كان النص السابق دليلك فغلاة السلفية لا يمثلون ٥٪ فكيف تعمم هذا القول لتجعله في كل السُّنَّة؟

أهذا مفهوم؟

حسن المالكي

بمعنى يجوز لي ما دمت أنني أرى أن ردة الفعل السُّنِّيَّة قد خالطها نصب خفيف، ثم نقدت غلاة السلفية ومرة نقدت السلفية وثالثة نقدت أكثر السُّنَّة فهذه كلها لا تناقض بينها.

بمعنى لو أتاني أحد ليقول:

ـ أنت باتهامك (الحنابلة بالنصب) وهم قلة تكون قد اتهمت أهل السُّنَّة.

ـ أقول له: الحنابلة لا يمثلون إلا القلة فكيف تقول هذا القول؟

ـ فإن قال: أنت تبرئ إذن كل السُّنَّة إلا الحنابلة؟

أقول له: ومن قال لك هذا؟

فإن قال: تناقضت إذن؟

أقول: ومن قال لك هذا أيضاً؟

فإن قال: ما الحل؟

قلت: اعرف معاني الألفاظ التي أوردها (تلبس) (الوسط السُّنِّي) (تسلل) (الغلاة) (الحنابلة) (السلفية).

إذن؛ نرجع لمثالنا، فعندما استعرضت أنا أقوالي التي ظننت أنها عمدتك، جاء منها القول السابق، فقلت أنا ما معناه: (هذا أصلاً ليس فيه اتهام لكل غلاة السلفية فكيف تجعله لكل السُّنَّة والسلفية لا تمثل إلا كذا) هذا إذا كنت أنت قد جعلته من أدلتك في الاتهام.

إذا لم تفهم المثال سأضطر لضرب الأمثلة حتى يدخل المعنى إلى الذهن.

وعندما أقول: (السلفية من معتدلي النواصب) لا يعني خروج كل الأشاعرة وكل الظاهرية والمالكية والأحناف من هذا، مثلما عندما أقول: (تميم) عدنانية لا يعني نفي أن تكون حنيفة وبكر وائل وقريش. . عدنانية.

لكن نعم نسبة النصب إلى عدد السلفية أكبر من نسبة النصب في الأشاعرة إلى عدد الأشاعرة، بل حتى السلفية قلت (في الجملة) لأن قلة من السلفيين كمقبل الوادعي (السلفي) أفضل في هذا الموضوع من مثل ابن العربي المالكي (الأشعري). .

حسن المالكي

لذا آمل التدقيق في العبارات وأفضل تدقيق فيها معرفة معانيها ثم عدم إهمال القيود، فإذا قيدت في مكان وأطلقت في مكان ـ خاصة في المشاركة نفسها ـ فيمكنك الجمع بينهما بسهولة إذا صحت النية.

١٥ ـ ثم قلت بالحرف: (هذا الكلام أيها «الأستاذ» يسمى تناقضاً واضطراباً، ولا يمكن أن يقال: إنه من قبيل الإجمال والتفصيل، والتقييد والإطلاق). اهـ.

أقول: أكثر منه اضطراباً من يجعله مرة (تعميماً للنصب في كل أهل السُّنَّة) ومرة (يجعله تناقضاً واضطراباً)، يا أخي أثبت على هذه أو هذه، إما أن تجزم بأن هذه القيود والإيضاحات التي استخرجتها من المشاركة نفسها لا تعني قيوداً ولا استثناءات، وعلى هذا فتهمتك باقية، أو قل هذا الرجل تناقض في هذه المسألة، وفي كلا الحالتين، أنا سعيد بالاتهام لأن وراءنا أياماً سنرى هل تثبت على هذه التصنيفات للأخطاء أم أنك ستتخذ الإزدواجية، وقد خيرتك بين أن تبقى على اتهامك السابق، أو تعتذر عنها وتختار تهمة التناقض

بديلة لها، أو ترفعهما جميعاً ليكون عندك خط رجعة عندما نتناول تعميميات لا مفر منها، قد نصحتك إن أردت النصيحة وسأذكرك بكلامي هذا، بل لا أعلم مذهباً يطلق التعميمات من المذهب الحنبلي في العقائد، ولم أقرأ لعالم يجازف بدعاوى الإجماع كما قرأت لابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ وسامحه.

١٦ ـ ثم قلت بالحرف:

(وفي تقديري أن هذا التناقض لا يقع إلا لأحد ثلاثة أسباب:

ـ فإما أن يكون القائل لا يفهم ما يقول.

ـ أو أنه صاحب تهور ومجازفة في الكلام.

ـ أو أنه يخفي شيئاً فيظهر في فلتات لسانه.

ولربما اجتمعت الأسباب الثلاثة). اهـ المراد.

القول: الآن تقيد أقوالك فقلبت (الجزم) إلى (تقدير) و(الاتهام) إلى (تناقض) تبدأ العبارة بـ (التقدير) وتنهيها بـ(ربما) وقلبت (اتهام كل السُّنَّة بالنصب) إلى (احتمالات ثلاث أو أربع) وكنت قبل كتابتي الحلقة الأولى من هذه تقول ما يلي:

حسن المالكي

١ ـ لقد صرح ـ هذه المرة ـ باسم المجتمع السُّنِّي، ولم يقل: (الحنبلي) كعادته.

٢ ـ فالقضية ـ إذاً ـ ليست قضية (ابن تيمية) فقط، وإنما المجتمع السُّنِّي بأكمله متلبس بالنصب بشكل عام.

٣ ـ ومن له أدنى خبرة بأقوال الفرق، يعرف من الذين يرمون أهل السُّنَّة بـ (النصب).

٤ ـ كلامك أيها (الأستاذ) كله يدور حول تصحيح مذهب الشيعة فيما يتعلق بحقوق أهل البيت، وتخطئة مذهب أهل السُّنَّة، فلأي شيء تسلك سبيل الغموض والمداورة؟

٥ ـ فإذا كان أهل السُّنَّة بشكل عام قد وقعوا في النصب ـ كما تقول ـ، فبالبديهة تكون النتيجة: أن المذهب الحق فيما يتعلق بأهل البيت سيكون عند غير أهل السُّنَّة.

٦ ـ تعتبر أنت من لا يصلي ويسلم على الآل واقعاً في «النصب».

٧ ـ حديث أبي جحيفة صحيح وثابت، ولم يتجاهله أهل السُّنَّة كما زعمت.

٨ ـ ولو أردت إثبات حديث أبي جحيفة عن علي رضي الله عنه، فلن تستطيع ذلك، إلا بواسطة كتب أهل السُّنَّة (الذين تسميهم نواصب).

٩ ـ فكيف تطلق القول بأن أهل السُّنَّة تجاهلوا حديث أبي جحيفة؟!!

١٠ ـ وأهل السُّنَّة لم يعارضوا أحد الخبرين بالآخر. بل أخذوا بالنصين جميعاً، وإنما عارضوا فقط «فهمك» لحديث عمار. فلما فعلوا ذلك صاروا (نواصب)!.

١١ ـ يقول الأستاذ مدللاً على نصب الإمام أحمد!!

١٢ ـ مما أخطأ فيه (الأستاذ) أنه لما أراد أن يقرر وقوع أحمد في (النصب)!

هذه نماذج فقط من تكرارك هذه التهمة وإهماك الألفاظ ودلالاتها والقيود، وتريد الآن بسهولة أن تقلب الأمر إلى (مجرد تقدير)! و(تناقض) و(احتمالات أربعة)؟ و(ربما)! مع أن القيود هي القيود والألفاظ هي الألفاظ لم يحذف منها حرف واحد، فما بالك يومئذ لم تقل عني:

حسن المالكي

أنت متناقض

أو لا تحسن التعبير عن آرائك

أو تسألني:

هل تقصد التعميم؟

هل تقصد بـ(الوسط السُّنِّي) كل أهل السُّنَّة؟

هل تقصد بأهل السُّنَّة المعاصرين فقط أم تعمم في كل مراحل التاريخ بمن فيهم الصحابة الذين كررت في كتابك الصحبة والرد على السعد والعقائد أنهم كانوا مع علي؟

هل تقصد تتهم (شريحة العدل) التي قلت أنها مع أهل البيت ومنهم الأئمة الثلاثة الشافعي وأبو حنيفة ومالك...

هل تقصد كثيراً من علماء السُّنَّة الذين تثني عليهم كثيراً كالثلاثة السابقين وابن عبد البر والنسائي والترمذي وسلمة بن كهيل ومنصور بن المعتمر علقمة بن قيس والحسن البصري والباقر والأعمش وشعبة والقطان ووكيع ويحيى بن معين وابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه وعبد الرزاق الصنعاني ومعمر ومسعر وأكثر علماء الكوفة المصنفين في السُّنَّة... إلخ؟

كان بإمكانك السؤال يومها هل أريد التعميم أم لا؟

أما أن تأتي الآن وتقول: (في تقديري) أو أن هذا قد يكون (تناقضاً) أو (اضطراباً) أو (ربما) ومع أول إجاباتي فقط؟ فلا.

لا يا أخي، هذه الأشياء لم (أبين) بعد كيف افتريت عليَّ في أكثرها، وكيف اسأت الفهم في بقيتها، وكيف قمت أنت بعمليات (محترف) في البتر والإهمال والتضخيم والخلط وقلب الكلام رأساً على عقب... إلخ.

ولولا أنني وعدت أن أناقش المشاركات مشاركة مشاركة بالترتيب، لبيَّنت لك هذه الأمور الآن، أنا الآن مقتصر على الحلقة الأولى إلا هذه الأمثلة من اتهاماتك نقلتها من مشاركاتك اللاحقة و(لم أرد عليها بعد)، أكرر (لم أرد عليها بعد)، أكرر ثالثة (لم أرد عليها بعد).

حسن المالكي

تعالى نبقى في مشاركتك الأولى، التي زعمت فيها أنني عممت اتهام النصب على أهل السُّنَّة كلهم، فأنت بالخيار:

ـ إما أن ترجع عن اتهامك في مشاركتك الأولى فقط، ولك أن ترجع إلى الاتهام إذا لم تجد إجابات مقنعة في اعتراضاتك اللاحقة التي كررت فيها ما سبق ذكر أمثلته، كما لك أن تعتبر هذا تناقضاً أو أنني لا أفهم أو ما شئت من تهم جديدة حتى نأتي للحوار فيها في حلقات أخرى.

ـ وإما أن تصر على التهمة وتقسم بالله العظيم أن (حسن المالكي) يعمم ويتهم أهل السُّنَّة بالنصب بين خفيف وثقيل، لا يستثني الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ولا العلماء الذين يثني عليهم ويذكر أنهم من محبي أهل البيت المعتدلين.

ـ وإما أن تعلن استعدادك إن نقلت لك ما هو أصرح من كلام ابن تيمية

وغيره ممن تدافع عنهم وتعدهم من أهل السُّنَّة المعتدلين أن تصف تلك التعميمات بأنها تعميمات خاطئة.

وأظن أنني قد أنصفتك في الخيارات، فقد كنت أصر على أمرين فقط (إما الإصرار وإما القسم) وآمل ألا تهمل خياراتي هذه؛ لأنني ـ بصراحة ـ لا أثق في نقولاتك، لكثرة ما أرى فيها مما سبق ذكره.

يكفينا لعباً.

نريد أن نضبط تقولاتنا وتحريفاتنا بالقسم.

نريد هذه النفوس أن تتطهر من المذهبية المقيتة بالقسم.

أو الاستعداد الصادق للاطراد وعدم التشدد في (زعم تعميم) مليء بالقيود، ونتساهل مع تعميمات بلا أدنى قيد.

أرجو الإجابة بوضوح حتى ندخل لنجيب على اعتراضاتك واستشكالاتك في المشاركة الثانية لك، وإن أردت أن يكتب كل منا مفهومه للسُّنَّة وأهل السُّنَّة لنجعل نهاية كل حلقة فائدة جديدة يخرج القراء بشيء من الفوائد الجديدة فلك ذلك.

حسن المالكي ١٧ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٢، ٤٥:٠٥ PM

بزوغ القمرين في التعقيب على الأمرين!

أخي الفاضل بندر الشويقي:

لما أرسلت حلقتي الثانية قرأت الأمرين اللذين كتبتهما ورغم أنهما من الأمور السهلة اليسيرة لكن لا بد من التعقيب، وأظن الجواب سيتضمنه الكلام في الحلقة الثانية لكن لا بأس من الإضافة:

قلت حرفياً في **الأمر الأول**:

(فلقد ذكر في تعقيبه أني زعمت: «أن هذه هي المرة الأولى (الجديدة) التي صرحت فيها باتهام غير الحنابلة بالنصب».

وأنا لم أقل هذا.

ونص عبارتي:

«لقد صرح ـ هذه المرة ـ باسم المجتمع السُّنِّي، ولم يقل: (الحنبلي) كعادته! اهـ المراد من كلام الأخ».

أقول: انظروا بالله عليكم مدى حرص الأخ على أن أذكر كلامه بالنص في أمور يسيرة كهذه، وفرق أضيق من ثقب الإبرة مع أنني:

أولاً: عجزت أن أجد فرقاً يستحق الذكر بين العبارتين، فإذا كان حريصاً ـ وهذا من حقه ـ أن أكون دقيقاً في مثل هذا الاختلاف اليسير الذي عجزت إلى الآن في معرفة (الفرق الكبير) بين العبارتين، ولا يترتب على عبارتي اتهام له، فكيف لا يريدني أن أحرص على أمر ذكرت فيه من القيود والشروح والاستثناءات وما زال يكرر إلى هذا المقال ما أنكرته عليه في الحلقة الأولى.

ثانياً: يا أخي أنا أعتذر لك حتى ترضى من هذا التحريف (الكبير جدّاً)! الذي ظهر مني! تأملوه ـ بالله مرة أخرى ـ! كم هو من فرق شاسع!

الأمر الثاني:

قال الأخ الكريم (وأما ما كرره «الأستاذ» في كلامه من مطالبتي بالحلف على كذا، وكذا.

حسن المالكي

فلأول مرة أرى المناظرات ينتقل فيه من الحجة والبرهان إلى الأيمان).اهـ.

قلت: قد تركت لك خياراً ثالثاً فاقرأه.

ـ وقال: (أنا أطالب «الأستاذ» بالمناظرة بالدليل والبرهان، والكلام الموثق، وليس بالأيمان.

فإن كانت لديه حجة فليكتبها، وليدع القراء يحكمون).

أقول: جميلة كلمة (الموثق)!

ـ وقال أيضاً: (وبالنسبة لي: فبعد الذي رأيته في كتابات «الأستاذ» من الافتراء على أئمة الإسلام، والكذب الصريح على أهل العلم، فلا يمكنني أن أثق بكلامه، ولو أتبعه سبعين يميناً).اهـ.

أقول: هل تقسم على هذا؟

قد تركنا لك ـ يا عزيزي ـ خياراً ثالثاً أظن أنني أنصفتك فيه، ودعنا ننتهي

من مشاركتك الأولى حتى ندخل في (معنى الافتراء) و(الكذب الصريح)!

بندر الشويقي **١٨ - ١٠ - ٢٠٠٢، ٠٨: ٠٧ AM**

قبل أن أجيب على اعتراضات «الأستاذ» الأخيرة، أحب تذكيره بحكمة تقول: «**الكلام ما قلَّ ودلَّ**».

أقول ذلك؛ لأني أجد صعوبة بالغة في قراءة تعقيبات «الأستاذ» بأفكارها المبعثرة، وعناصرها المتشابكة، حيث أحتاج قبل مناقشتها إلى إعادة تلخيصها، وترتيب عناصرها.

فتعقيبات «الأستاذ» الأخيرة - مثلاً - بالإمكان اختصارها إلى قريب من الربع. والكلام الموجز سوف يؤدي المعاني المقصودة بصورة أفضل.

فليت «الأستاذ» يراعي الإيجاز في الكلام، فهو أبلغ في تأدية المعاني. وإن كان لا يستطيع تغيير مسلكه، فليس لدي مانع في أن يستعين بغيره ليعيد له صياغة أفكاره بصورة أكثر تناسقاً.

يقول «الأستاذ»:

«**لم تجبني على ما ذكرته في الحلقة الأولى، هل كلامي يدل على اتهام أهل السُّنَّة بالنصب أم لا**».

فأقول: هذا ظاهر كلامك عندي، بناء على ما أعرفه من طريقتك في تقرير الكلام.

لكن يبقى احتمال أنك تريد أن النصب غالب على أهل السُّنَّة إلا ما ندر، وهذا المعنى مما يحتمله كلامك.

وقد نبهت على هذا من قبل، وقلت: «إن النادر لا حكم له».

سألتني لماذا أهملت ما في كلامك من تقييد النصب بـ «الخفيف»، و«المتسلل»، و«الناشيء عن جهل».

فأقول: أنا لم أقل إنك تتهم أهل السُّنَّة بتعمد الوقوع في النصب، ولا قلت إنك تتهمهم بالنصب «الثقيل»، حتى تقول: لماذا أهملت هذه القيود الموجودة في كلامك.

الذي أقوله: إن أهل السُّنَّة ـ عندك ـ متلبسون بـ «النصب» بشكل عام، وسواء كان هذا النصب ناشئاً عن جهل أو عن علم. وسواء كان نصباً خفيفاً أم ثقيلاً، فيبقى صريح كلامك وصف أهل السُّنَّة بالتلبس بالنصب عموماً.

وأما سؤالك عن باقي القيود التي في كلامك، والتي فيها التنصيص على (البعض). فلقد سبق جوابي عن هذا.

فبعد نظري في مقالاتك ومؤلفاتك، لم أعد مقتنعاً بمصداقية هذه القيود التي تذكرها مرة، وتخالفها مرة أخرى «بصورة مكشوفة». فأنت في موضع تعلن أنك لا تقصد التعميم، ثم تعود في موضع آخر لتصرح بتعميم اتهاماتك بعبارة لا تحتمل التأويل، بل بصورة تناقض دعواك الأولى تماماً.

بندر الشويقي

فأنت كمن يقول: أنا لا أقصد التعميم.

ثم يرجع ليقول: أنا أقصد التعميم وأعنيه.

فهل يمكن أن نجعل مثل هذا الكلام المتناقض من قبيل المطلق والمقيد؟!

خذ إليك هذا المثال:

قلت في تعقيبك الأخير: «**يجب أن أذكر الأخوة بأن «كل كلمة» أنقد فيها الحنابلة أو السلفية أو الشيعة فإنما أريد بها إما الغلاة أو مواضع الغلو**».

تأمل هذا، ثم انظر إلى قولك في موضع آخر:

«**الحنابلة ليسوا على مستوى واحد في الغلو وإن اجتمعوا في النصب سواء المقل منهم فيه أو المكثر**».

فهل هناك كلام أصرح من هذا في تعميم تهمة النصب المتفاوت على الحنابلة؟

وكلامك هذا موجود على هذا الرابط:

http://www.wasatyah.com/vb/showthread.php?threadid=2688

فما رأيك؟

وهل هذا من قبيل المطلق والمقيد، أو هو من قبيل التناقض والاضطراب؟

بل انظر إلى تعقيبك الذي كتبته قبل سويعات لترى فيه قولك: «**نعم لو كنت أنا أعتبر النصب هو ذلك النصب الغالي المتمثل في اللعن والبغض، أما إن كنت أرى أن «أهل السُّنَّة» أو «أكثرهم» قد وقع في أشياء يسيرة خفيفة نتيجة الجهل وردة الفعل وانعدام الدراسات عن النصب... فهذا شيء آخر**».

فارجع إلى كتب اللغة، وانظر ما الذي يعنيه الحرف (أو).

اعترضت في كلامي على قولك: «**لا نستطيع معرفة النصب إلا إذا عرفنا التشيع**».

وكنت سألتك: «**أين موقع أهل السُّنَّة في هذه القسمة؟**».

بندر الشويقي

فأجبت: «**في المنتصف**».

فأقول لك: إذا كان أهل السُّنَّة في المنتصف بين الشيعة والنواصب. فإن النصب لن يتميز بتعريفنا للتشيع، بل سيبقى مختلطاً بمذهب أهل السُّنَّة.

وإنما يتميز النصب بتعريف التشيع، إذا لم يوجد بينهما قسم ثالث في المنتصف.

فراجع عبارتك لتفهم وجه اعتراضي، ولتدرك أن الخطأ في كلامك، وليس في فهمي.

١ ـ هذه هي المرة الأولى التي يصرح فيها الأستاذ باتهام «غير الحنابلة» بالنصب.

٢ ـ هذه هي المرة الأولى التي يصرح فيها الأستاذ باتهام «المجتمع السُّنِّي» بالنصب.

جملتان يقول «الأستاذ» إنه عجز عن معرفة الفرق الكبير بينهما!!

وليس لدي تعليق على هذا.

كنت ذكرت أن «الأستاذ» في كتاباته يفتري على أئمة الإسلام، ويكذب على أهل العلم.

وهذه تهمة أواجه «الأستاذ» بها، ولي أدلتي عليها.

ويؤسفني أن يتصف بهذا الوصف باحثٌ يقول: إنه يحارب الغلو والتعصب.

ولقد جرت العادة أن البرئ إذا رمي بمثل هذه التهمة علناً طالب بالبينة.

لكن «الأستاذ» لم يطلب البينة ولا البرهان، واكتفى بسؤالي: هل تقسم على ذلك؟

فأقول:

- إن رغب الأستاذ في إثبات ذلك بالدليل فعلت.
- وإن تحاشى ذلك، واختار المطالبة بالقسم، فلا مانع عندي.
- وإن رغب في الخيار الثالث: «المباهلة» فعلت.

هذه ثلاث، فليختر «الأستاذ» أيها شاء.

بندر الشويقي ١٨ - ١٠ - ٢٠٠٢، ٠٢:٣٠ PM

يقول «الأستاذ»:

«أنت بالخيار:

- إما أن ترجع عن اتهامك في مشاركتك الأولى فقط، ولك أن ترجع إلى الاتهام... وإما أن تصر على التهمة وتقسم بالله العظيم أن (حسن المالكي) يعمم ويتهم أهل السُّنَّة بالنصب بين خفيف وثقيل، لا يستثني الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ولا العلماء الذين يثني عليهم ويذكر أنهم من محبي أهل البيت المعتدلين...».

وأقول:

إذا قلت: إن «الأستاذ» يرمي أهل السُّنَّة بالنصب، فأعني بذلك هذا المذهب القائم منذ قرون متطاولة.

فأما الصحابة والتابعون بإحسان الذين يثني عليهم «الأستاذ». فهم عنده شيعة بالمعنى المعتدل للتشيع!!

لأنه يعتبر التشيع في ذلك العصر هو محض السُّنَّة. والسُّنَّة لا تنافي التشيع.

فلقد رأيته يقول في كتابه «مع الشيخ عبد الله السعد» (ص١٢٣):

«التشيع أصله وبداياته عند الصحابة وصالحي التابعين كان محض السُّنَّة، بل محض الإيمان، لحديث: «لا يحب علياً إلا مؤمن». وإنما ينكر منه الغلو الذي حصل فيما بعد، بمعنى أن الواجب على السُّنِّي أن يكون شيعياً بالمعنى المعتدل لا المغالي، والواجب على الشيعي أن يكون سُنِّياً بالمعنى المعتدل لا المغالي ـ أيضاً ـ. فالسُّنَّة بالمعنى الحق لا تتعارض مع التشيع بالمعنى الحق».

فأما من بعد هؤلاء من العلماء الذين يثني عليهم «الأستاذ»، فهم:

ـ إما أناس من أهل السُّنَّة، لكن وقعوا في شيء من «التشيع».

ـ وإما أنهم من القليل النادر الذي لا حكم له.

ـ وإما أن يكون ثناء «الأستاذ» عليهم من قبيل التناقض الشائع في كتاباته، وهم بموجب مقاييسه واقعون في «النصب».

فعلى سبيل التمثيل:

ـ ممن ذكر «الأستاذ» أنه يثني عليهم في كتاباته الإمام شعبة الحجاج ـ رحمه الله ـ.

ونسي «الأستاذ» أنه قرَّر في مقدمته في «النصب» أن شعبة هو الذي ابتدأ قضية كتمان أحاديث في فضائل أهل البيت، وأن الحنابلة ورثوا ذلك عنه!!

ـ وممن ذكر «الأستاذ» أنه يثني عليهم الإمام الترمذي رحمه الله.

وفي جامع «الترمذي» (٥/ ٦٣٧) باب كامل اسمه: «باب مناقب معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه»، وقد ذكر في هذا الباب حديثين في فضل معاوية، وحسَّن أحدهما، ولم يذكر ما ورد من مثالبه التي يعتبرها «الأستاذ» من قبيل المتواتر.

حسن المالكي ١٨ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٢، ٤١: ٠٩ PM

الثالثة:

١ ـ اشتكى الأخ الكريم بندر الشويقي من طول مشاركاتي، وطالب بالاختصار، ونسي الأخ الكريم، أنه يستشكل على ما لا إشكال فيه، وتطويلي مع ذكر القيود والسياقات خير من اختصاره الذي يصل لبتر النصوص، والسياقات الدالة عليه كما سبق وكما سيأتي.

ثم لو كان اقتصر على (موضوع الإشكال) ولم يستشكل ما لا يشكل على المنصف، لاستطعنا الوصول لأكبر قدر من النتائج بأسرع من هذا.

أنا من أحرص الناس أن يكون الموضوع (مما قلَّ ودلَّ) لكن نظراً للتحريفات والتقولات التي أوردتها في اعتراضاتك، ولأنك كررت طلب الإجابة عليها، ولأن الفهم عندك يخطئ كثيراً كان هذا التطويل.

ثم تذكر يا أخي وليتذكر معك الأخوة القراء، أنني (كنت) أريد أن نبدأ الموضوع من جديد، بلغة جديدة واتفاق على موضوع المناظرة، وأنت الذي أصررت أن نبقى في الاستشكالات، ولو كنت قد أعددت الإجابات قبل الآن، لما طلبت أن نبدأ من جديد، تذكر أقوالك التي كررت فيها طلب الإجابة على كل الاعتراضات والاستشكالات وكأنها في القوة بحيث لا يمكن الإجابة عليها: تذكر أقوالك الآتية من أول المشاركات إلى آخرها:

١ ـ لا زلت أيها الأستاذ تصر على طريقتك في وزن الناس من خلال رأيك ومذهبك، ولا أدري ما سبب إعراضك عن الجواب عن الإشكال الذي ذكرته لك في هذا الشأن.

٢ ـ تقول: إنك تثمن استشكالاتي، لكن ستجيب عليها في آخر مشاركاتك.

ولست أفهم الداعي لهذا المسلك.

وهل يحق لي أن أعتبر هذا التأجيل تهرباً ومماطلة؟

٣ ـ مسلك المحاورة والمناظرة يقتضي أن تجيب على كل إشكال في موضعه.

ولسنا في مقام سماع محاضرة تلقيها وننصت لك، ثم نلقي أسئلتنا بآخرها.

٤ ـ فلا بد من مناقشة المقدمات قبل الوصول إلى النتائج.

٥ ـ كلام طويل.

حسن المالكي

وتشقيق للمسائل.

مع إعراض وتجاهل لتعقيبات المشاركين.

أكتب نقاشاً مطولاً في نقض ما ذكره (الأستاذ)، فيأتي بعد ذلك، ليكتب مقالاً جديداً وكأنه لم يقرأ شيئاً.

٦ ـ أو هو رفض للمواجهة، وعدم رغبة في الدخول في الحوار والمناقشة.

٧ ـ لأن إيقافه عند كل نقطة سوف يكشف مواضع الخلل في كلامه.

٨ ـ فهل لا يزال يثمن استشكالاتي؟

وهل لا يزال عند وعده بالإجابة عن ذلك؟

٩ ـ أستاذ حسن. . . أوفِ بوعدك لو سمحت!!

١٠ ـ كان عدو الغلو الأستاذ «حسن المالكي» قد كتب مقالاً في الحلقة المحورية ملأه غلوّاً وتطرفاً، وحشاه بالاتهامات الجائرة لأئمة المسلمين من أهل السُّنَّة، وعضد آراءه بأخطاء علمية كبيرة، ومبالغات مرفوضة، وتناقضات ظاهرة، بل وتحريفات مزرية.

ولقد اجتهدت هناك في التنبيه على أخطائه، وأوردت اعتراضاتٍ على تقريراته. فعلق الأستاذ على كلامي بقوله: «أنا أثمن استشكالاتك لكن سأجيب عليها في آخر مشاركاتي».

هذا ما قاله الأستاذ، غير أنه لم يفعل ذلك، ولم يف بوعده لي. ولقد انتظرته عدة أشهر، ووجهتُ له النداءات المتكررة دون جدوى. ورغم مقاطعتي لـ«الوسطية» في الفترة الأخير، فلقد كنت أزور المحورية من حين لآخر، لعلي أرى وفاء الأستاذ بوعده، لكن لم يحصل شيء من ذلك.

١١ ـ ولست أفهم ما الذي غير نظرة الأستاذ، فبعد أن كان يثمن استشكالاتي، ويعد بالجواب تتخلى عن هذه الأساليب الاستعراضية، وتتكرم على الضعيف «محمد بن عنها، عاد الآن ليرفض المواصلة متعللاً بكوني أكتب باسم مستعار.

١٢ ـ وإذا كان الأستاذ بالفعل يطلب الحق، وينشد الصواب، ويرغب في تصحيح آرائه، فما الذي يمنعه من مناقشة استشكالات يثمنها، حتى وإن جاءت من اسم مستعار؟

حسن المالكي

١٣ ـ لهذا كله فإني أطلب من الأستاذ أن يعود للوفاء بوعده الذي التزم به لصاحب الاسم المستعار، وأن يعود لمناقشة الاعتراضات التي ذكرتها هناك.

١٤ ـ فليتفضل بإنجاز وعده لي، وليناقش اعتراضاتي على كلامه.

١٥ ـ وهذا وعدٌ والتزامٌ مني أعلنه للقراء جميعاً: أنه متى ما فعل ذلك، وناقش ما ذكرته، فسوف أعلن له اسمي الصريح دون تردد.

١٦ ـ ولست أشترط عليه سوى أن يركز كلامه حول القضايا التي أثرتها هناك، وألا يعمد إلى طريقته في تشتيت البحث، وفتح مسائل جديدة.

١٧ ـ فما رأي الأستاذ؟

١٨ ـ كل ما هنالك أني سبق أن بدأت معه حواراً باسمي المستعار، وبيَّنت ما في كلامه من مغالطات ومجازفات، فوعد بالإجابة عن اعتراضاتي، لكنه أخلف وعده، فجئت الآن أطالبه بالوفاء.

١٩ ـ بإمكان «المالكي» أن يفي بوعده، وهذا ما أظنه واجباً عليه.

٢٠ ـ علقت على تعقيبات بعض الضعفاء (الذين يكتبون بأسماء مستعارة)، ونسيت أن تعلق على كلام الضعيف «محمد بن سيف» الذي يطالبك بوفاء الوعد.

ألم تكن من قبل تثمن استشكالاته؟

٢١ ـ وكنت أتمنى لو أنه تحلى بالشجاعة والصدق، فوفى بوعده لي.

٢٢ ـ وبعد أن ثبت ما قصدت إثباته من إصرار «الأستاذ» على خلف الوعد على مرأى ومسمع من الجميع.

فإني الآن أوافق على ما يطلبه دون تردد.

ولست أشترط عليه شيئاً، سوى أن يترك تشقيق المسائل، وأن يركز البحث في الجواب عن اعتراضاتي التي وعد بالجواب عنها.

٢٣ ـ فليعلن الأستاذ «الآن» تعهده بمواصلة بحثنا المعلق في المحورية، ومناقشة جميع الإشكالات التي أثرتها هناك.

حسن المالكي

وعندها: سوف أكتب تحت تعهده اسمي الصريح، ورقم هاتفي.

بانتظار جواب «الأستاذ».

٢٤ ـ لكن أخشى أن يخرج لنا مرة أخرى بعذر جديد؟

٢٥ ـ أنا أريد أن يواصل حوارنا المعلق في الحلقة المحورية.

وهو يشترط معرفة اسمي الصريح.

ولا مانع عندي من ذلك.

٢٦ ـ فليكتب تعهده الواضح بالمواصلة، والإجابة عن اعتراضاتي على كلامه، لأعلن له مباشرة عن اسمي واسم أبي، وجدي، وعنواني، وفصيلة دمي.

أريده أن يتعهد بذلك؛ لأني لا أريد أن أعلن اسمي لأفاجأ بعد ذلك بسكوته وانسحابه. ولقد جربت درجة وفائه بالوعد، لذلك صرت أشك في جدية كلامه حتى لو حققت له شرطه ومطلبه، فلا بد أن أحصل منه على التزام واضح يراه القراء جميعاً.

فما رأي «المالكي»؟

٢٧ ـ وإن كانت التعليقات السابقة الموجودة هناك تزعج «الأستاذ»، فيمكن أن أتبرع بفتح عنوان جديد أنقل فيه كلامي وكلامه فقط، وأترك المداخلات الآخرى.

فماذا يريد «الأستاذ» أكثر من ذلك؟

كانت هناك استشكالات وعد بالإجابة عليها. لكنه رجع في كلامه بحجة أني أكتب باسم مستعار، وها أنا الآن أعرض عليه أن أعلن اسمي الصريح، وأن يُحصر الحوار بيني وبينه.

فماذا بقي من العوائق؟

٢٨ ـ أشكر للأخ المشرف متابعته وتفاعله.

وبناءً على طلبه، فإني أعيد تلخيص موقفي.

فأقول:

سبب دخولي في مباحثة مع «المالكي»، هو ما أثاره في الحلقة المحورية تحت عنوان «مقدمة في موضوع النصب»، حيث رأيت في كلامه هناك اتهامات جائرة لأئمة الإسلام، وجرأة على رميهم بما هم براء منه.

حسن المالكي

وقد اعترضت على تقريراته بكلام اجتهدت في جعله محصوراً في القضايا التي طرحها. غير أن الأستاذ ترك كلامي معلقاً، ووعد بالعودة لمناقشته بعد أن يفرغ من كلامه، لكنه انقطع فجأة فلم يواصل الكتابة، ولم يبد سبباً لهذا الانقطاع

٢٩ ـ وأنا أقول: لا مانع عندي من ذلك بشرط أن يعلن هنا التزامه بمواصلة الحوار، والإجابة عن اعتراضاتي التي أثرتها، إذا أعلنت اسمي الصريح.

٣٠ ـ فإن أحب أن نواصل بحثنا في الموقع نفسه من حيث انتهينا، فلا بأس.

وإن أحب أن أعيد له اعتراضاتي على كلامه فعلت.

هذه كل أقوال الأخ مع ما فيها من إلحاح وتكرار وكأن تلك الاستشكالات المبتورة، والاعتراضات المحرفة ستكون النهاية.

فقلت أنا المالكي بعد أقواله هذه:

(أفضل أن نبدأ الموضوع من جديد لاختلاط الموضوع السابق بمشاركات لأخوة آخرين ولأن الهدف من تلك المقالات لم يكن المناظرة ليكون المرء أكثر تحرزاً واستقراء وإنما كانت جواباً على موضوع النصب عند ابن تيمية وهذا مبحث فقط من مباحث النصب، ولأنني في تلك المشاركات لم أكن أجيب على كل استشكالات الأخ الكريم لوجود الإجابات على استشكالات أخرى لأخوة آخرين).

إذن؛ فهذا عذري في مناقشة تلك الاستشكالات، والأخوة الذين يستعجلون الدخول لموضوع ابن تيمية مباشرة، لا ينتظرونها قريباً إلا بعد (تحديد المعايير) التي كانت ضمن استشكالات الأخ الكريم.

اعتبروا المناظرة لم تبدأ وستتأخر شهراً أو شهرين، ليس المهم أن ندخل في ابن تيمية مباشرة بقدر ما نحدد المعايير قبل ذلك، ونجيب على كل الاستشكالات، التي طلبها الأخ أكثر من عشرين مرة اخترت بعضها.

حسن المالكي

الموضوع بيني وبين الأخ الكريم، فمن استعجل فلينتظر قليلاً، وأنا أعتذر عن إجابة طلبه حالياً.

أن لي هدف من خلال هذه المناقشة حتى نتعلم ما نطالب به الآخرين من الأمانة، وجمع المطلق مع المقيد؛ لأننا لم ننجح في تشويه عقائد بقية المسلمين إلا بهذه الأساليب ثم نتائج المناقشة سيتم الاستفادة منها عند الدخول في الموضوعات، سواء أنصف الأخ الكريم أو لم ينصف.

أما ابن تيمية فالنصب ثابت عليه بكل وضوح، لكن ما درجة هذا النصب؟ يأتي في حينه بعد الاتفاق على (معايير موحدة) في تقييم الرجال في هذا الموضوع والإجابة (على كل الاستشكالات) التي وعدت بها ولا أحب أن أخلف وعدي.

١ ـ ثم قال الأخ الكريم في مشاركته الأخيرة أيضاً: (يقول «الأستاذ»:
«لم تجبني على ما ذكرته في الحلقة الأولى، هل كلامي يدل على اتهام أهل السُّنَّة بالنصب أم لا».

فأقول: هذا ظاهر كلامك عندي، بناء على ما أعرفه من طريقتك في تقرير الكلام). اهـ.

أقول: ممتاز جدّاً! تذكر هذا جيداً، وتذكر أنك رجعت إلى هذا القول بعد رجوع لم يجف مداده إذ جعلت هذا (تقريراً لا جزماً) و(ربما) ثم خيارات ثلاث! لكن لا ترجع عن هذا هذه الليلة على الأقل، تذكر هذا ولا تنساه عندما نناقش ابن تيمية وسترى الفرق بين ما توهمته من تعميمات وما يقوله ابن تيمية.

٢ ـ ثم قال الأخ الكريم «لكن يبقى احتمال أنك تريد أن النصب غالب على أهل السُّنَّة إلا ما ندر، وهذا المعنى مما يحتمله كلامك.

وقد نبهت على هذا من قبل، وقلت: «إن النادر لا حكم له»). اهـ.

حسن المالكي

أقول:

أولاً: هذا في مشاركة لاحقة.

ثانياً: هذا تحريف آخر فسياق كلامي عندما ذكرت هذا كان في الحديث عن المقررات وجامعة الإمام ونحو ذلك وهذا قولي بالحرف: (لكنني نشأت في مجتمع سُنِّي ودرست في مدارس سُنِّيَّة وجامعة سُنِّيَّة سلفية ولاحظت بوضوح أن هناك (نصباً) داخل المقررات وداخل العقول والأصحاب والمشايخ لا أكاد أجد سُنِّيًّا إلا وفيه قليل من النصب على الأقل ـ إلا ما ندر ـ.

ولا أكاد أجد شيعيّاً إلا وفيه تشيع مذموم كثيرًا أو قليلاً ـ إلا ما ندر). اهـ.

إذن؛ فأنا أتحدث عن محيطي ومن (وجدته) ولا أعمم على كل أهل السُّنَّة (من القرون الأولى) كما ذكرت في المشاركة السابقة! حسنًا كان من الأولى هنا أن تتهمني بأنني (لا أكاد أجد في من وجدتهم من السُّنَّة خالياً من

نصب قليل إلا ما ندر) أما أن تأخذ عبارة (ما ندر) من هذا السياق وتركبه على سياق آخر لتخرج بأنني أحكم على (أهل السُّنَّة من القرن الأول إلى يومنا هذا)!

على آية حال: إن كنت ترتضي فصل هذا الكلام عن سياقه فستندم كثيراً عند مناقشة كلام ابن تيمية.

فلذلك أنا طالبت مراراً (بالتوثيق)

(التوثيق حرفيّاً بسياق الكلام).

لكنني لا أستغرب فمعظم ردود السلفية قائمة على مثل هذا القص من سياق واللزق في سياق آخر.

قال الأخ الكريم:

(فبعد نظري في مقالاتك ومؤلفاتك، لم أعد مقتنعاً بمصداقية هذه القيود التي تذكرها مرة، وتخالفها مرة أخرى «بصورة مكشوفة». فأنت في موضع تعلن أنك لا تقصد التعميم، ثم تعود في موضع آخر لتصرح بتعميم اتهاماتك بعبارة لا تحتمل التأويل، بل بصورة تناقض دعواك الأولى تماماً).

حسن المالكي

ثم تعود في موضع آخر لتصرح بتعميم اتهاماتك بعبارة لا تحتمل التأويل)

أقول: ربما كالمثال السابق!!

إن كنت صادقاً فاعطني مثالاً (لا يقبل التأويل)!

قال الأخ الكريم:

(فأنت كمن يقول: أنا لا أقصد التعميم.

ثم يرجع ليقول: أنا أقصد التعميم وأعنيه.

فهل يمكن أن نجعل مثل هذا الكلام المتناقض من قبيل المطلق والمقيد)؟

أقول: يراجع سابقه! فلعل الوهم يأتي من اختصارك، فقد ذكرت أنت أنك تعيد اختصار مشاركات حيث قلت: (!حيث أحتاج قبل مناقشتها إلى إعادة تلخيصها، وترتيب عناصرها)!

أقول: لكن لا تختصر السياقات والقيود وفقك الله! لأن كل سياق له أحكام خاصة به، فعندما أتحدث عمن (وجدت) من (السُّنَّة) في جامعة معينة لا يعني أنني وجدت كل أهل السُّنَّة والجماعة من العصر الأول إلى اليوم.

قال الأخ الكريم: (بل انظر إلى تعقيبك الذي كتبته قبل سويعات لترى فيه قولك: «نعم لو كنت أنا أعتبر النصب هو ذلك النصب الغالي المتمثل في اللعن والبغض، أما إن كنت أرى أن «أهل السُّنَّة» أو «أكثرهم» قد وقع في أشياء يسيرة خفيفة نتيجة الجهل وردة الفعل وانعدام الدراسات عن النصب. . . فهذا شيء آخر».

فارجع إلى كتب اللغة، وانظر ما الذي يعنيه الحرف (أو).اهـ.

أقول: راجع «النحو الوافي» (٣/ ٦٠٧) لتعرف معنى (أو) التي أقصدها!

والعجيب في الأخ الكريم، أنه يلقي الاستشكالات بكل ثقة وبلا بحث ويتركك أنت تبحث!

يكتب ويعجن ويخلط السياقات ويبتر ثم أنت عليك أن تبحث لتصلح هذا كله!

ثم يقول: (خير الكلام ما قلَّ ودلَّ)!

وهذا صحيح إذا كنت تخاطب من يعرف الدلالة! أما مع من لا يعرفها فلا بد من التطويل جواباً على (الكلام الذي قلَّ ولم يدلَّ)؟

قول الأخ الكريم: (تأمل هذا، ثم انظر إلى قولك في موضع آخر:

«الحنابلة ليسوا على مستوى واحد في الغلو وإن اجتمعوا في النصب سواء المقل منهم فيه أو المكثر»). ثم نقله من رابط آخر.

أقول: دعنا من الروابط الأخرى، أنت طلبت وكررت الاستشكالات التي طرحتها على (مقدمة النصب)! ثم سنأتي لبقية الروابط والكتب لكن بعد الجواب على الاعتراضات ونتحدث في موضوع النصب وخاصة نصب ابن تيمية.

قال: (إذا كان أهل السُّنَّة في المنتصف بين الشيعة والنواصب. فإن النصب لن يتميز بتعريفنا للتشيع، بل سيبقى مختلطاً بمذهب أهل السُّنَّة.

وإنما يتميز النصب بتعريف التشيع، إذا لم يوجد بينهما قسم ثالث في المنتصف). اهـ.

أقول: لا تعليق! ومع ذلك يمكن توضح أكثر!

قلت: أما ما يخص علماء الإسلام والكذب عليهم فأفضل أن تؤجله حتى تقرأ ما أنقله من نقولات ابن تيمية عنهم! ودعنا من تشتيت الموضوع، أنت طلبت مراراً وتكراراً أن أجيب على كل استشكالاتك فإن وصلنا للافتراء على ابن تيمية أو غيره فسأناقشك في هذه الأمور.

حسن المالكي

قال (إذا قلت: إن «الأستاذ» يرمي أهل السُّنَّة بالنصب، فأعني بذلك هذا المذهب القائم منذ قرون متطاولة).

قلت: جيد! وقد رأينا دقتك في نقل سياق (إلا ما ندر)!.

أما ما نقلته من كتاب الرد على السعد فهو (خارج الاستشكالات التي في مقدمة النصب) فدعه لحينه، على ما فيه من حذف السياق أيضاً.

أما ما ذكره عن شعبة فلم نصل لتلك الحلقة بعد! مع تحريفك قولي! يا أخي لا تمل من التحريف وبتر السياقات؟

وأما تحسين أحد العلماء لحديث في معاوية فلم نأت بعد لتحديد معنى النصب حتى تلزمني الحكم بالنصب على من حسَّن أو صحَّح حديثاً في فضل معاوية، فقد يهم العالم في تصحيح حديث يحتج به المعتزلة ولا يلزم وصفه بالاعتزال.. ثم من قال لك أن الترمذي لم يرو في مثالب معاوية؟... لا تستعجل هداك الله! دعنا نناقش حلقة حلقة! أنا أعرف لماذا أنت مستعجل!

لكن لا تضجر فما نحن إلا منفذين لمطالبك!

حسن المالكي **١٩ - ١٠ - ٢٠٠٢، ١١:٢٩ AM**

الإجابة على اعتراضات الشويقي على مقدمة في موضوع النصب

نبدأ في هذه الحلقة بالإجابة على اعتراضات واستشكالات الأخ الكريم على حلقتين من الحلقات التي كتبتها في تلك المشاركات التي انقطعت عنها:

الاعتراض الأول من كلامه حرفيّاً:

قال: (عفواً أيها الأستاذ:

مقالك من أوله تظهر فيه ثغرة كبيرة وواضحة لا بد من سدَّها قبل الاسترسال في الكتابة)! يا ترى ما هي يا ترى تلك الثغرة الكبيرة؟ يصرح قائلاً:

(كلامك كله يدور حول تصنيف الناس إلى شيعة ونواصب، وإلى غلاة ومعتدلين.

لكنك لم تبيِّن المعايير التي بنيت عليها هذا التقسيم).اهـ المراد.

أقول: كيف فهمت أنت أنني أقسِّم الناس إلى (شيعة) و(معتدلين)؟

لاحظ ما قلته أنت حرفيّاً:

(كلامك كله)!

وتدعي أنني أقع في التعميم!

أنا لا أريد نقل الأفكار التي تضمنتها تلك المشاركات التي حصرتها بلفظ من ألفاظ التوكيد (كل) بأنها تنحصر في (تقسيم الناس إلى شيعة ونواصب)؟!

أيضاً تأمل كلامك فأنت قلت:

(تقسيم الناس)؟

تقسيم الناس! هكذا!

ثم تنكر الإطلاق المقيد!

هل يعقل أن عاقلاً في الدنيا يقسم (الناس) كلهم إلى قسمين فقط! وهذان القسمان يكونان من الفرق الإسلامية أيضاً؟

الناس يا أخي فيهم المسلم والكافر، الملحد والكتابي، السُّنِّي وغير السُّنِّي، المغالي والمعتدل.. إلخ.

قد تقول: (إنما أقصد بالناس هنا المسلمين)!

أقول: هذا جيد لو أنك تقبل مني عندما ألفظ لفظة مثل (الناس) أنني أقصد مثل هذا، أنا لفظت (المجتمع السُّنِّي) واستثنيت وقيدت وفصَّلت، ومع ذلك لم تعتذر لي بأنني أقصد (بعض أو أكثر الوسط السُّنِّي المعاصر) وأنني أقصد (الوسط السُّنِّي في المملكة كما يظهر من سياق النقد للأفكار).. أنت لو ظفرت بمثل هذه الكلمة لأقمت عليها مقالاً كاملاً وتهكمت قائلاً: انظروا إلى من يزعم أنه من منقذي التاريخ كيف (يقسم الناس كلهم) إلى قسمين وكلا القسمين منتسبان إلى الإسلام.. إلخ.

حسن المالكي

إذا أردت يا أخي أن نحسن الظن ونأخذ ألفاظك على ما يدل عليها السياق فيجب أن تفعل الفعل نفسه، وإلا فمن السهل عليَّ أن أقف لك عند كل لفظة، وأقول لك: (أنت تعمم.. وماذا يفهم العقلاء من كلمة: الناس؟ ألا يفهموا منها كل الناس.. إلخ).

إذن؛ أنا أقول ـ إحساناً للظن ـ أنت لا تقصد كل (الناس) وإنما لأن (الناس) قد تطلق في اللغة على (بعض الناس) كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، فمعنى الناس في الحالتين (بعض الناس).

وكذلك إذا قلنا: (السُّنَّة) نقصد (بعض السُّنَّة) والبعض فيه الأقل والأكثر!

وإذا قلنا: (الحنابلة) نقصد بعض الحنابلة! والبعض فيه الأقل والأكثر!

إلا إذا ظهرت مؤكدات أثناء الكلام مثل (كلهم، أجمعون، لا أستثني أحداً. . . إلخ).

أليس كذلك؟

ومع ذلك فقد أوردت أداة التأكيد هذه (كل) فمشيتها لك!

إن لم تقتنع بهذا الاعتذار عنك! ففتش عن عذر آخر أحسن من هذا ولن تجد!

حسناً.

نواصل الحوار ونقول:

من أين أخذت أنني أُقسِّم المسلمين ـ وليس الناس! ـ إلى قسمين لا ثالث لهما ولا رابع! من أين أخذت أنني أقسم (المسلمين) إلى (شيعة ونواصب) هل تريد أن تقنع السذج بأنني لا أرى بينهما مذهباً وسطاً (كأهل السُّنَّة)؟ كون هذا المذهب (وسط) بين الشيعة والنواصب لا يعني سلامة كل أفراده من التأثر بهذا أو هذا، أهل السُّنَّة وسط بين الإرجاء والتكفير ومع هذا فيهم من هذا وهذا، ما الغرابة في الأمر؟

الم أقل لك أنك تستشكل أشياء ليست مشكلة، تحتاج فقط لمسألة يسيرة وهي (تطهير القلب) من الانتصار للذات ومحاولة التمسك بأي شيء ضد الآخر، لكن هذا الشيء (اليسير) من أصعب الأشياء على الغلاة، وبه تعرف لماذا كفر الكافر ولماذا نافق المنافق، ولماذا يستحقون العقاب.

أهل السُّنَّة من حيث الجملة وسط بين الشيعة والنواصب في مسألة حقوق أهل البيت وما يتعلق ببني أمية ونحو هذا.

وعندما رجعت للمشاركتين السابقتين جمعت لك بعض النقول التي تفيد أنني لا أرى المسلمين شيعة ونواصب فقط بل وسُنَّة وخوارج وفلاسفة. . إلخ لكن سأركز على الألفاظ التي ورد فيها اسم السُّنَّة لتعرف أنني لا أنفي وجود السُّنَّة، فمن أقوالي المنقولة بالحرف في المشاركتين السابقتين وأكثر النقول من الثانية والثالثة اللتين عقبت أنت عليهما قلت أنا هناك:

١ ـ (بما أن المتسائلين تساءلوا عن (ابن تيمية) هل هو ناصبي أم سُنِّي أم خليط من السُّنَّة والنصب)؟

٢ ـ (أنا أقصد بهذه المقارنات أن يقف الجميع (سُنَّة وشيعة) على التناقضات المتبادلة فكل يدعي عدم التعصب ويرمي الآخر بالتعصب والغلو).

٣ ـ سبق أن تحدثت مع الشيعة في بعض مواقفهم عن الغلو الشيعي وهنا لا بد من الحديث مع السُّنَّة عن النصب الذي دخل في تراثهم وتناسوه بسبب الخصومة مع الشيعة، أرى مصارحة الجميع والتواصل مع الجميع والنصيحة للجميع، بغض النظر عن حجم المخالفات هنا وهناك.

٤ ـ أعني أن أهل الحديث قد اتهموا بالنصب أناساً لم يكونوا يناصبون العداء لعلي أو أهل البيت وإنما كانوا (منحرفين عنهم)

٥ ـ وعند كلامي على أبي سفيان بن حرب قلت: (صحة إسلامه فيها خلاف داخل أهل السُّنَّة)

حسن المالكي

أقول: وهكذا ولو شئت أن أنقل لك المزيد لفعلت، لكن هذا يكفي دليلاً قاطعاً أنني لا أقسم (المسلمين إلى شيعة ونواصب فقط).

سؤال: فهل قسمت المسلمين إلى غلاة ومعتدلين فقط كما تقول؟

أيضاً هذا غير صحيح، فإذا قلت: (غلاة السُّنَّة) فهذا يعني بالمفهوم أنني أرى أن هناك معتدلين سُنَّة، وإذا قلت: غلاة الشيعة فيعني أن هناك معتدلين شيعة، ليس من شرطنا في المعتدل الشيعي أن يكون سُنِّيّاً، إنه معتدل قياساً بالمغالي منهم، وليس شرطنا في السُّنِّي المعتدل أن يكون كاملاً في هذا، الاعتدال والغلو أمور نسبية، يتم الحكم عليها بالأغلب، فالاعتدال غالباً لا يكون خالصاً لضعف النفس البشرية وعدم كمالها، وكذلك المغالي مهما كان مغالياً لا يخلو من اعتدال في بعض الأمور.

نعم؛ المعاصرون من سُنَّة وشيعة كثرت خصوماتهم بسبب تشجيع الدول والمطابع الحديثة، فلذلك لا يكاد الطرفان يتفاهمان إلا في ديار الغرب والشرق.

أو في البلدان العربية المنفتحة مثل لبنان، لقد تصر الغلاة (التحدث)

باسم المذهب، ولم يتركوا للمعتدلين فرصة التفاهم، إلا على خجل وفي الخفاء، وأخص بالذكر بلدان الخليج وإيران، فالشيعة في بلدان الخليج والسُّنَّة في إيران تنتهك حقوقهم بينما يجد الطرفان كل الحقوق في ديار النصارى.

أما قول الأخ: (لكنك لم تبيِّن المعايير التي بنيت عليها هذا التقسيم).

أقول:

أولاً: قد بيَّنت المعايير التي اجتهدت بأنها منصفة، رغم أن تحديد (المعايير) من أصعب الأمور على الباحثين، لاختلاف الناس كثيراً في معايير (الحق والباطل) و(الخير والشر) بل حتى المسلمين مختلفون في استنباط هذا من نصوص القرآن والسُّنَّة مع اتفاقهم على مصدريتهما، لكن تجد هذا العالم يفهم من هذه الآية خلاف فهم ذاك، ويضعف هذا الحديث الذي يصحح ذاك.

المعيار نفسه مختلف في تعريفه، ولعل أقرب تعريف له مفهوم في أوساطنا أنه: (المقياس) الذي تقيس به شيئاً ما، أو (قياس ما ينبغي أن يكون عليه الشيء).

وقد قيل فيه غير ذلك مثل:

١ ـ النموذج المثالي الذي تنسب إليه أحكام القيم.

٢ ـ وفي نظرية الأخلاق: النموذج المثالي الذي تقاس به معاني الخير.

٣ ـ وعند أهل المنطق: قاعدة الاستنتاج الصحيح.

٤ ـ وفي نظرية القيم: مقياس الحكم على قيم الأشياء.

وعجبي لا ينقطع من هؤلاء الناس في تحذلقهم وتساؤلهم عن المعايير! وفيهم من يقول: (من خالف حرفاً مما في كتابي هذا فلا يدين الله بدين)؟ و(من كفَّره أحمد فهو الكافر) و(ما أحب أحمد بن حنبل من صادق أو منافق إلا أضيفت إليه السنن)!

يا أخي لا تسألون عن (المعايير) وأنتم تدافعون عن أصحاب هذه الأقوال وتجعلونهم (معياراً) في تقسيم الناس إلى (سُنَّة ومبتدعة، أهل ردة ومسلمين، مؤمنين وزنادقة)؟

بالله عليكم، هل أنتم جادون في السؤال عن المعايير؟

الله أكبر.

كأننا نتحاور مع تلاميذ أرسطو!

على أية حال؛ من حق الأخ الكريم أن يسأل ويستشكل، لكن ليس من حقه أن يدافع حالياً أو في المستقبل عن مثل ابن بطة والبربهاري وأبي يعلى ويعدهم معايير سليمة في تقسيم الآخرين إلى (مسلمين ومشركين، سُنَّة ومبتدعين) لأنهم صرحوا بـ(معايير) هي وصمة عار في جبين كل مسلم.

حسناً؛ قبل أن أجيبك على معاييري أعطني سلفيّاً من المعاصرين أو المتقدمين وضع (معايير صحيحة) لمعرفة (الحق) فيما نحن مختلفون فيه الآن.

أخي؛ غلاة السلفية لم يستفيدوا من المعايير الموجودة في القرآن الكريم ولجؤا إلى (معايير التمذهب)، التي سبق أن عرضنا قبل قليل شيئاً منها.

حسن المالكي

أما المعايير التي ذكرتها في المشاركات السابقة فهي كثيرة لكنني بدأت بتساؤلات من أجاب عليها جواباً موفقاً، يكون عنده الاستعداد لمعرفة (معايير صحيحة) ومن لم يكن عنده استعداد فلا أمل في التوصل معه لمعايير صحيحة، ومن تلك المعايير التي ذكرتها في تلك المشاركات:

١ ـ الواجب أن يقال للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت وأن يمدح العادل ويذم الظالم، ويبرأ البريء ويتهم من ثبتت تهمته، وأن الحقيقة والبحث عنها هي مطلب التاريخ، وأن ذم الرجل بما ليس فيه من الأمور المشينة كما أن مدح الرجل بما ليس فيه كذلك.

٢ ـ لا بد من البحث والبحث والبحث لا بد من الإنصاف والمحاولة تلو المحاولة لنصل إلى ما يشبه (الخطوط العريضة) التي يتم بها تقييم الأشخاص.

٣ ـ هي معايير موجودة بغض النظر عن أخطاء الاستخدام التي لا يكاد ينجو منها أحد.

هي معايير لتقويم رجال التراث. . . إلخ.

لا يعني بالضرورة أن تكون المعايير معايير غير سلمية أو يساء استخدامها، قد يخطىء الواصف ـ وهو كثير ـ وقد يكون الموصوف بريئاً وهو كثير وهنا تكون مهمة المؤرخ ومهمة المحدث والقاضي والباحث.

٤ ـ وحتى أنقد المعايير السائدة قلت: (هل نعتبر أقوال علمائنا بمنزلة النصوص القطعية التي لا تقبل الشك)؟

٥ ـ لماذا (لا نجوز) أن يكون أحمد أو ابن تيمية أو غيرهما قد أخطأوا في كثير من المسائل كما أخطأ غيرهم؟ لماذا نطلب من المعتزلي والشيعي والإباضي عدم تقليد علمائهم ونحن مقلدون أيضاً؟

٦ ـ هي أسئلة (فلسفية) بدأت هذه الأيام تنتشر بين الشباب ولا بد من مناقشتها والحديث عنها وطرق الاجابات المقنعة عليها.

٧ ـ النصب: لا يعني بالضرورة لعن علي على المنابر، ولا المجاهرة بذمه لكنه مراتب يبدأ من التقليل من صحة الفضائل إلى ضعف مدلولها إلى التشكيك إلى الامتعاض إلى مدح الخصوم بما ليس فيهم إلى الذم بالباطل إلى اللعن والتكفير.

النصب: كل انحراف بباطل عن أهل البيت كما أن التشيع المذموم كل انحراف بباطل عن أبي بكر وعمر وعثمان وأكثر المهاجرين والأنصار.

٨ ـ يجب أن يكون ذمنا للتشيع المذموم والنصب من حيث أنهما (هضم لحق من الحقوق).

٩ ـ في الوقت نفسه لا نريد الغلو في الصحابة كما لا نريد الغلو في القرابة.

نريد إنزال الجميع المنزلة التي أنزلتهم فيها النصوص الشرعية سواء كانت نصوصاً عامة أو خاصة، والهدف من هذه المعرفة هو الهدف نفسه من معرفة الحق والباطل، هو الهدف من العدل وتجنب الظلم.

١٠ ـ لن نعرف الحق والباطل ما لم نعرف هؤلاء المتكلمين والعلماء، نعرف جوانب فضلهم وصوابهم فنأخذها ونعرف جوانب ظلمهم أو تقليدهم أو جهلهم فنجتنبها.

١١ ـ إذن؛ فالتشيع ـ إذا أردنا به المذموم لا المحمود ـ هو كل انحراف بباطل من الصحابة.

١٢ ـ والنصب يقابله فهو كل انحراف بباطل عن أهل البيت ومحبيهم.

١٣ ـ التعريف الجامع للنصب هو: الإنحراف عن علي بن أبي طالب والصالحين من أهل البيت، ويدخل فيه الغلو في مدح النواصب كظلمة بني أمية وأشياعهم والراكنين إليهم المعينين لهم على الظلم.

١٤ ـ ذم النصب شرعاً:

النصب مذموم شرعاً وهو نفاق، ويدل على ذلك حديث النبي ﷺ: «**لا يحب علياً إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق**»!! رواه مسلم، وقال جابر بن عبد الله وغيره من الأنصار: (ما كنا نعرف منافقينا نحن الأنصار إلا يبغضهم علي بن أبي طالب) وهذ أثر حسن وله شواهد عن أبي سعيد الخدري وابن عمر وغيرهما.

حسن المالكي

أما قولك: (أنت تحاسب الآخرين بناءً على معاييرك الخاصة)؟

أقول:

أولاً:

أستطيع أن أدعي الدعوى نفسها في ابن تيمية وفي أحمد بن حنبل وفي ابن القيم فما المخرج؟ الدعوى بلا إثبات تبقى دعوى، غلاة الحنابلة لا ينبغي أن يذموا (المعايير الخاصة)! ما منهم إلا وله معاييره الخاصة!

ثانياً:

كيف يصح هذا الكلام وأنا أستعرض أقوال أهل الحديث في الألفاظ الدالة على النصب، حتى أعيد المعنى الصحيح للنصب الذي غاب عن غلاة اليوم حتى حصروا النصب في مجرد البغض أو اللعن أو الإعلان عنهما؟ فاستعراض النصوص الشرعية ثم أقوال أهل الحديث يدل على أن معاييري ليست خاصة!

ثالثاً:

ماذا تقصد بمعاييري الخاصة؟ هل تقصد أنني أخترع من عندياتي معايير

خاصة بي، أم استخرج المعايير حسب فهمي من النصوص الشرعية؟ أما الأول فباطل، وأما الثاني فيشترك فيه الجميع.

وأما قولك: (وهذا ما يخالف الأصل الذي تدعو إليه دائماً من أن كل مذهب فإن أصحابه لهم أدلتهم واجتهاداتهم التي لا يصلح أن نحاسبهم عليها بناءً على ما نعتقده نحن).اهـ.

قلت: في أي مكان قلت هذا؟ لم أقل مثل هذا الكلام بإطلاق، نعم أقول بالإعذار بالجهل والتأويل، ونحو هذا.. لكنني لا أقول أن (كل مذهب... إلخ).

يترك بلا رد لباطله بالحق.

حسن المالكي **١٩ - ١٠ - ٢٠٠٢، ١١:٣٢ AM**

المعايير في معرفة الناصبي أو الشيعي

المعايير في معرفة الناصبي أو الشيعي:

سأذكر المعايير التي أراها ولك الحق في إبداء الاعتراض على معيار من المعايير أو الإضافة والحوار في ذلك حتى نصل لحد أدنى من الإتفاق، فبعد معرفة (ما يستحقه الفاضل أو الفاضلة من الصحابة أو أهل البيت من النصوص الشرعية والواقع التاريخي) تكون المعايير كالتالي:

أولاً:

أظن أنه من المتفق عليه بيني وبينك أن (من لعن أحد فضلاء الصحابة كأبي بكر أو عمر أو أبي عبيدة أو أمثالهم ممن هم في طبقة هؤلاء ففيه تشيع مذموم، ومن لعن علياً أو الحسن أو الحسين أو الزهراء من أهل البيت نصب مذموم) هذا الحد الأدنى أعني الحد الأدنى (أن نقول: فيه نصب، فيه تشيع)! وإن شئت أن نقول: (فهو من غلاة الشيعة وذاك من غلاة النواصب فلك ذلك = اختر)، وخاصة من استمر على هذا وأمر به ودعا إليه.

ثانياً:

أظن أنه من المتفق عليه أيضاً أن (من أبغض أبا بكر أو عمر أو من في طبقتهم من كبار الصحابة ففيه تشيع مذموم، ومن أبغض علياً أو أحد سيدي

شباب أهل الجنة أو الزهراء ففيه نصب مذموم) وإن شئت أن نقول: هذا من غلاة الشيعة وهذا من غلاة النواصب فهو لك.

ثالثاً:

من اضطرب منهجه في التشدد والتساهل عند الكلام على فضائل القرابة أو الصحابة بحيث يتشدد في هؤلاء ويتساهل في هؤلاء ففيه من النصب أو التشيع المذموم حسب التشدد والتساهل.

رابعاً:

من دافع عن الظلمة ومسيئي السيرة من أهل البيت ومناصريهم ففيه تشيع ومن فعل الفعل نفسه في الدفاع عن الظلمة ومسيئي ممن وصف بالصحبة يكون فيه نصب.

والاختصار: أن من عرفنا بالتتبع والبحث أنه منحرف بباطل عن صحابي لمحاباة أهل البيت بغير حق ففيه تشيع مذموم، والحال نفسه في من عرفنا بالتتبع والبحث أنه منحرف بباطل عن أحد من فضلاء أهل البيت محاباة لأحد الصحابة بغير حق ففيه نصب.

حسن المالكي

أعرف: أن التفصيل يطول وأنت والقراء يطلبون الاختصار، فإن كان لك إضافة على هذه المعايير أو مشاركة فأجب، أنا أعرف أن المعايير يبقى فيها عموم، لكن لو فصلنا لأطلنا ولو اختصرنا لأخللنا، لكن يكفي مثل هذه الخطوط العريضة، ولا بد أن تبقى منطقة (ظنيَّة) لا يمكن البت فيها، لكن الأشياء الجوهرية (كاللعن) أظن أننا متفقون فيها بأنها سيئة وعلامة من علامات الانحراف سواء عن فضلاء الصحابة أو فضلاء أهل البيت.

قول الأخ: (فما تراه أنت غلوّاً، غيرك يراه حقّاً واعتدالاً).

أقول: هذا صحيح، ومعروف غير غريب، والشيء يمكن أن ينطبق على غلاة الحنابلة فما يرونه اعتدالاً قد يكون غلوّاً، فما الحل إذن؟ لن أقف مجيباً.

فقط، هذه نقلناها إلى مناظرة، بين معايير ما تراه غلوّاً ومعايير ما تراه دون ذلك.

هل ترى مثلاً (أن لعن الصحابي على المنابر) من الغلو أو من الاعتدال؟

لا تجب على هذا فقط، اكتب ما تراه من غلو واعتدال.

لا تلقي الأسئلة وتترك الطرف الآخر يجيب، أنا سأجيب على استشكالاتك كلها، لكن لا بد أن تكتب شيئاً، أما أن تبقى (مستشكلاً) على إجابات (الاستشكالات) التي ليست (بمشكلة) أصلاً! فهذا (مشكل) (تشكل) في (شكل) مناظرة (شكلية).

كرر هذا خمس مرات!

قول الأخ: «ولن تجد صاحب نحلة، إلا وهو يدعي أن قوله هو الاعتدال، وأن ما زاد عليه هو الغلو، وما قصر عنه فهو التفريط والتقصير)

أقول: هذا صحيح لكن مصادري ومصادرك واحدة يمكن ضبط ما اختلفنا فيه بها، ولو انتظرت في استشكالاتك؛ لأنتهيت يومها لرؤيتي في تحديد (الغلو) في النصب، والاعتدال فيه الذي يأتي بجهل وتقليد.

حسن المالكي

قول الأخ: (وعلى هذا فلا بد ـ قبل الحديث عن الغلاة والمعتدلين ـ لا بد من تحديد الحق الذي من تعداه كان غالياً، ومن قصر عنه كان مفرطاً، وأنت ممن يرفض هذه الفكرة ويأباها، باعتبار أن أصحاب المذاهب لهم أدلتهم وحججهم المعتبرة). اهـ.

أقول: ما كتبت (مقدمة عن النصب) إلا وأنا أريد في نهاية ذلك أن أذكر ما أراه من (حق) ولكنكم شوَّشتم وشوَّهتم وحرَّفتم وأنا أناشدكم التريث لكن لعل المقصود كان ألا أكمل تلك المقدمة.

ثم لست ممن يرفض تحديد (الحق) في مثل هذه المسائل ولا غيرها، فمن أين أتيت بهذا الاتهام الجديد؟ أرجو ألا يكون هذا من (الافتراء) أو (الكذب صريح) الذي تتهمني به!

يقول الأخ: (أنت تقول ـ مثلاً ـ:

(يجب أن يكون ذمنا للتشيع المذموم والنصب من حيث أنهما (هضم

لحق من الحقوق) فالشيعي غالبًا يهضم حق صحابة أخيار، والناصبي غالبًا يهضم حق أئمة أخيار).

وهذا الكلام قبله مقدمات لا بد من المرور عليها.

فحتى نعرف الشيعي الذي يهضم حق الصحابة الأخيار، لا بد قبل ذلك من تحديد:

- المرجع في معرفة من هو الصحابي؟
- وما الذي يجب للصحابة من حقوق؟
- وما الذي يعتبر هضماً لحقوقهم؟). اهـ.

أقول: هذا جيد في موضوع الصحابة، لكنها تبقى أسئلة، أنت تسأل ونحن يجب أن نجيب! أنا مستعد أن أكتب في اليوم مئة سؤال، وعلى الآخر أن يجيب!

على أية حال؛ هل تقبل أن تكون المعايير ذاتها في من جمع بين (أعلى مرتب الصحبة وأعلى مراتب القرابة).

حسن المالكي

ما تحدده في (الذي يعتبر هضماً لحق الصحابي) أرضى أن يكون المعيار نفسه في (الذي يعتبر هضماً لحق الفاضل من أهل البيت) ما رأيك؟

على أية حال إذا أنت لم تعتبر (لعن الصحابي والأمر به) هضماً لحقه فلا تتحدث عن (معايير) خاصة ولا عامة! ومن لم ينكر هذا المنكر فلا أمل في أن ينصف من ينكره!

قول الأخ: (فأنت ـ مثلاً ـ لك تعريف مخترع للصحبة الشرعية لم يسبقك إليه أحد)

أقول: إذا وافقتني في الإنكار على ابن تيمية أشياء لم يسبقه إليها أحد فأنت جاد في إنكارك عليَّ.

وقوله: (وبناءً على تعريفك هذا أخرجت أعداداً غفيرة عن شرف صحبة النبي ﷺ الصحبة الشرعية). اهـ.

أقول: بغض النظر عن التعريف، إلا أن الفاضل إذا خرج من شرف الصحبة فلا يذم إذا كان فاضلاً، كما أن من نال (شرف الصحبة) وارتد أو

نافق أو ظلم وأساء السيرة فلا تنفعه الصحبة، ولو أن (مجرد الصحبة) تعصم من الذنب والذم لكان (أصحاب) موسى في عبادتهم العجل غير مذمومين، وكذلك من (ارتد أو نافق أو أساء السيرة أو وردت النصوص بذمه) نحن اتفقنا تقريباً أن من ذمه الشرع إما تخصيصاً أو عاماً ينبغي أن يذم، أما إن رفضنا (تقييم الشرع) للأشخاص فمعنى هذا أن لنا (معايير خاصة نقسم الناس بها إلى غلاة ومعتدلين، عادلين وظالمين، سُنَّة وشيعة، . . إلخ)! لا تنس كلامك السابق!

ثم قال الأخ الكريم: (وفي جملة هؤلاء ـ يعني: الصحابة الذين أخرجتهم من الصحبة ـ أناس قد اتفقت كلمة من يعظم الصحابة على إثبات فضل الصحبة لهم).

أقول:

أولاً:

حسن المالكي

من (يعظم الصحابة) ليسوا معياراً صحيحاً في تقييم الناس! أولى من هذا المعيار (معيار النصوص الشرعية).

ثانياً:

إذا خالف هؤلاء (المعظمين للصحابة) نصوصاً شرعية بمن نأخذ؟ وإذا عارضهم من هو أفضل منهم فبمن نأخذ؟ وإذا عارضهم صحابة من أهل بدر والرضوان فبمن نأخذ؟ أجبني.

ثالثاً:

دعوى الأخ (الاتفاق) غير مستغربة ممن يصدق (دعاوى الإجماع التي ينقلها الغلاة)، ومع هذا يتحدث عن (إنكار التعميم)!

قول الأخ: (فهل يمكن اتهامك بالغلو في التشيع بسب هضمك لحقوق هذا العدد الجم الذين يعتبرهم غيرك صحابة)؟

أقول:

أولاً:

(إذا كان المعيار هم الذين ذكرت أنهم (ممن يعظم الصحابة) وأظنك تقصد غلاة العقائديين، فنعم سأكون عندهم غالياً في التشيع، وإذا كان المعيار هو (النصوص الشرعية) فلا أظن ذلك.

ثانياً:

فتش في كتب هؤلاء (الذين يعظمون الصحابة) فإذا وجدت في كلامهم (وصف لاعني علي) بالغلو في النصب فمعنى هذا أنهم معتدلون، وإن وجدتهم يعتبرون هذا من الاجتهاد المغفور أو المأجور، فمعنى هذا أنني في ذمي لمن ذمته النصوص الشرعية وصدقه الواقع التاريخي أكون بين (الاجتهاد المغفور والمأجور)! اختاروا لأنفسكم! لا سيما وأن لي سلف من أهل بدر والرضوان، ولا سلف لهم إلا المجرمين أنفسهم.

قول الأخ: (إن قلت: لي أدلتي على نفي صحبتهم.

فغيرك يقول: ولنا أدلتنا على اعتبار صحبتهم).اهـ.

حسن المالكي

أقول: إن اختلفنا في النفي والثبوت فلا ينبغي أن نختلف في مدح العادل وذم الظالم؛ لأن هذه معايير ليست إسلامية فقط، بل عالمية عليها البشر من أوائل البشرية إلى اليوم، لم يخالف في ذلك إلا غلاة غلاة الحنابلة! أما الاختلاف في (حد) للصحبة فمشهور، لكن من (نفى) صحبة فلان، لا يعني أنه يهدر فضله إذا أحسن السيرة، كما أن من أثبت صحبة فلان لا يعني أنه يجوز له التمسك بفضله إذا ارتد أو نافق أو غلب عليه الظلم؛ لأن النصوص في ذم الظلم والظالمين عامة، فمن زعم أنه يجوز للصحابي أن يرتكب الردة أو النفاق أو الظلم يكون قد خالف بدهيات العقل فضلاً عن مخالفته نصوص الشريعة التي ليس فيها هذا (التفريق المبتدع).

قول الأخ: (فهل نحدد التشيع الذي هو هضم لحقوق الصحابة بناءً على معاييرنا أو معاييرك؟)

أقول: لا معاييري ولا معايير الغلاة، المعيار الشرعي فيه الكفاية ومن رفض المعيار (الشرعي) فلا يذم العلمانية بعد اليوم.

ثم المعتدلون من السُّنَّة يذمون بالشرع ولا يبرؤون بالمعايير المستحدثة.

قول الأخ: (أنت تقول: الناصبي يهضم حقوق أئمة أخيار.

فمن المرجع في معرفة حقوق أولئك الأئمة)؟

أقول: المرجع نفسه في معرفة أي فاضل، إما بالنصوص الثابتة أو الواقع التاريخي لهذا الإمام أو ذاك.

انا أعرف أن علياً إمام فاضل مثلما أعرف ذلك لأبي بكر وعمر، فما الغرابة في الأمر؟ ألم أقل لك، أنك تستشكل ما لا إشكال فيه أصلاً، هل تظن أن هذه (الأسئلة) التي شجعك عليها الآخرون ستكون صعبة؟ كل طالب يعلم يمكن له أن يسأل مثل هذه الأسئلة، وكل طالب علم يستطيع الإجابة عليها إلا إذا كنت أنت (تخفي) أسراراً ولك مراجع ومعايير خاصة فهذا شيء آخر، أنا أحسن الظن وأزعم أن مراجعي ومراجعك واحدة، نعم هناك منهج قبول ورد عند البحث في هذه المراجع.

حسن المالكي

قول الأخ: (فما تراه أنت حقّاً لأولئك الأئمة، غيرك يخالفك فيه، ولا يراه من حقوقهم).

أقول: وما نراه حقّاً للرسل غيرنا يخالفنا ولا يعترف بالنبوات، ولا يرون للرسل أي حق، فهل هذا الأمر غريب؟

استشكالك هذا لا إشكال فيه، أنا أعرف أن غيري يخالفني فكان ماذا؟ لست وحدي ممن يخالف آخرون، حتى المسلمين يخالفهم اليهود والنصارى.

أهذا استشكال يستحق (الإصرار) على طلب (الإجابة عنه) كل هذه الشهور؟ وكأنه من أدق المعادلات الفيزيائية! أتعرف لماذا طلبت أن نبدأ من جديد؟ كنت أريد أن أذكر لك نماذج من هذه حتى لا تبقينا فيها شهوراً بلا طائل.

نحن لا نطمع في هداية كل الكفار ولا في إقناع كل الغلاة سيبقى

الاختلاف قطعاً، لكن المسلم مأمور بالعمل والبحث ونقد الأخطاء.. إلخ.

ليس بالضرورة أن أتوقف عن ذم الظالم لأن آخرين لا يوافقونني؟ وأنتم لا تتوقفون عن ذم بقية المسلمين بدعوى الأشعرية والتشيع والاعتزال.. ولم تنتظروا لتعرفوا معاييرهم كما تطلبون مني الآن أتوقف لأن آخرين يخالفونني.

قول الأخ: (وكذلك العكس، فالإثنا عشرية ـ مثلاً ـ من حقوق الأئمة عندهم اعتقاد عصمتهم.

ولو نفيت هذا، لاعتبروك هاضماً لحقوقهم، ولأطلقوا عليك لقب الناصبي).

أقول: هذا معروف لا إشكال فيه حتى تستشكل، هم يفعلون مثل غلاة السلفية الذين يطلقون عليك (الرفض) إن حكمت بالنصوص الشرعية، والإثنا عشرية سيحكمون عليك بالنصب إن لم تصدق بأحاديثهم الموضوعة في عصمة الأئمة.

ما الغريب في الأمر؟

قول الأخ: (ستقول: الميزان لكلامي وكلامكم ـ يعني: الإثني عشرية ـ: الكتاب والسُّنَّة.

سيقولون ـ يعني: الإثني عشرية ـ لك: ونحن نحاكمك إلى الكتاب والسُّنَّة، لكننا لا نتفق معك في فهمك لنصوص الكتاب والسُّنَّة، بل لنا فهمنا الذي نعتمد عليه في معرفة الحق الذي نعتقده وتعتبره أنت غلواً).اهـ.

أقول: لست هنا في هذه المناظرة في صدد رد أدلة من (يغلو في الصالحين)، إنما أنا في صدد رد أدلة من (يغلو في الظالمين)!

قول الأخ: (هذا هو منهجك في مناقشة الآخرين).

أقول: هذا منهجي عند (الإعذار) بالجهل أو التأويل لأتجنب التكفير وليس منهجي في (معرفة الحقيقة).

قول الأخ: (وبهذه الطريقة ستجد نفسك تدور في حلقة مفرغة أنت من أسس قواعدها، ولا يمكنك الخروج من هذه المعضلة، إلا بإثبات مرجعية محددة يوزن بها الآخرون).اهـ.

قلت: الأنبياء لم يستطيعوا هداية الكفار وشبهات الكفار أضعف من شبهات الإمامية والنواصب، فكيف تريد مني أن (أهدي من أحببت)؟.

ثم (المرجعية المحددة) إذا لم تنفع مع كل الكفار، فلن تنفع مع كل الغلاة؛ لأن الغلاة (لهم معاييرهم الخاصة) المستمدة من غير النصوص الشرعية، والمخالفة للعقل السليم والفطرة القويمة.

إلا إذا كنت ترى أن (الأنبياء) يفتقدون هذه (المرجعية) فهذا شيء آخر، وإذا كنت ترى أنهم امتلكوها ولم يؤمن بهم كل الكفار فكيف تطالبني بما لم يطالب الله به أنبياءه ورسله؟

ها أنت واحد من هؤلاء الذين أظن أنهم لا يمكن أن يعترفوا بذم ظالم قد أثنى عليه سلفه، وهي حجة هؤلاء أنفسهم ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا﴾... [الزخرف: ٢٢] فالأنبياء أتوا أقوامهم بالوحي وطالبوهم بالتفكر والعقل، فأنكروا الوحي ولم يتفكروا، والغلاة أولوا الوحي أو ضعفوه وحاربوا العقل واعتبروه زندقة واعتزالاً!

قال الأخ: (وهو الشيء الذي تؤكد دائماً على نفيه وإنكاره في (التنظير)، لكنك عند (التطبيق) تخالف ذلك وتعتبر رأيك وقولك هو المعيار في معرفة الغالي من المقصر).اهـ.

أقول: لم أفهم المراد من الشطر الأول من الكلام، أما الشطر الثاني فسبق الجواب بأن هذا غير صحيح إلا إذا كان صحيحاً في كل مسلم يجتهد في معرفة المعايير الشرعية لتقويم الرجال.

حسن المالكي **١٩ - ١٠ - ٢٠٠٢، ١١:٣٤ AM**

تشييع أبي الفرج الأصبهاني

قول الأخ: (ومما يوضح هذا الكلام أنك ذكرت (أبا الفرج الأصبهاني)، وقلت: «كان محباً لأهل البيت».

في حين أن أهل السُّنَّة إذا ترجموا له يقولون: «كان يتشيع».

ذكر ذلك الخطيب البغدادي، وابن الجوزي، والذهبي، وابن كثير، وغيرهم.

ومدلول لفظة «التشيع» عند هؤلاء يختلف عن مدلول محبة أهل البيت.
وأنت ممن يدرك الفرق بين العبارتين.
فإن بينهما من التباين كما بين المدح والذم). اهـ.
أقول:
أولاً:
السياق الذي ذكرت فيه الأصفهاني وذكرت أنه (من شيعة أهل البيت) وكان السياق في ذكر المتشيعين من بني أمية، من باب أنه ليس كل أموي ناصبيّاً، وهو أموي النسب، فإذا كنت قد تجنبت التعميم في اتهام بني أمية فكيف تظن أنني لا أتجنب التعميم في كل أهل السُّنَّة!
ثانياً:
لا تناقض بين قولي: إنه (أموي من شيعة أهل البيت ومحبيهم) مع أقوال من ذكرت أنهم قالوا: (كان يتشيع)، فليس كل محب لأهل البيت خال من الذم إذا غلا في الحب.
ثالثاً:
حسن المالكي
من قال لك بأن (أهل السُّنَّة) يذمون بالتشيع مطلقاً وأن (التشيع) عندهم مناقض (لمحبة أهل البيت)؟
على كل سآتيك بقاصمة لا تخرج منها إلا بدعوى أكذب من هذه الدعوى، هذا الإمام أحمد ينهاه بعض المحدثين عن غشيان عبد الرحمٰن بن صالح الأزدي كان شيعيّاً مشهوراً بل بعضهم اتهمه بالرفض، ولكن هذا لا ينفي عند الإمام أحمد أنه يحب أهل البيت، ففي الرواية التي ذكرها المزي في ترجمته ما يلي:
(كان ـ أي الإمام أحمد ـ يغشاه عبد الرحمٰن بن صالح الأزدي وكان رافضيّاً فكان أحمد يقربه ويدنيه) ولما عوتب أحمد على ذلك ماذا قال؟
قال: (سبحان الله رجل أحب قوماً من أهل بيت النبي ﷺ نقول له: لا تحبهم)! وقال عنه بعض المحدثين: (كوفي صالح إلا أنه كان يقرض عثمان)؛ أي: يذمه وقال ابن معين: (يقدم عليكم رجل من أهل الكوفة ثقة صدوق

شيعي لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يكذب في حرف واحد)! علماً بأن أبا داود ذكر أن عند هذا الشيعي كتاب كامل في مثالب في أصحاب رسول الله! وذكر عنه بعضهم أنه كان يحدث بمثالب أزواج النبي ﷺ[1].

ألم يجتمع هنا (التشيع المذموم والصلاح ومحبة أهل البيت؟) أما صاحبنا فيرى أن (الفرق بين التشيع ومحبة أهل البيت كالفرق بين المدح والذم)!

قاصمة أخرى:

أبو الطفيل عامر بن واثلة هو عند هؤلاء صحابي صحبة شرعية، وعندهم أن (التشيع) يدل على (الذم) فهو عندهم (بدعة) وهم لا يقولون ببدعة (الصحابي) فماذا يقول الذهبي عن هذا الرجل، اسمع واستعد للخروج بتناقض كبير، يقول الذهبي في ترجمته في «النبلاء» (٣/ ٤٦٧): خاتم من رأى رسول الله في الدنيا... واسم أبي الطفيل عامر بن واثلة... الحجازي الكناني الشيعي... كان ثقة صادقاً... شهد مع علي حروبه).

حسن المالكي

وترجم له ابن الأثير في الصحابة وقال: (كان أبو الطفيل من أصحاب علي المحبين له... وكان يعترف بفضل أبي بكر وعمر وغيرهما إلا أنه كان يقدم عليّاً)!

وقال نحو هذا ابن عبد البر في الاستيعاب (...كان متشيعاً في علي ويفضله ويثني على الشيخين ويترحم على عثمان).

وأقول الآن للأخ الكريم: أخرج من هذه الورطة ـ إن استطعت ـ وملخصها:

١ ـ بالإضافة إلى رد هذه النقول على ما ذكرته سابقاً من (تضاد التشيع مع محبة علي).

٢ ـ إلا أن المأزق الأكبر أن غلاة السلفية لا يرضون أن يقال عن الصحابي مبتدع.

---

(١) راجع هذه الأقوال في «تهذيب المزي» ١٧/ ١٧٧.

٣ ـ وتفضيل علي على الشيخين عندهم كارثة من كوارث البدع.
٤ ـ ثم يجدون صحابة يفضلون عليّاً على كل الصحابة.
فهم بهذا إما يخالفون (نظرية الصحابة كلهم عدول)
ويطعنون في هؤلاء الصحابة الذين فضلوا عليّاً.
وبهذا يكونون قد أتوا بما يذموننا به بأن هذا أمر (لم يسبقكم إليه أحد)!

ويتسببون في فتح شرخ في (الأسس التي قام عليها الغلو العقدي عندهم)
وأما يعترفون بوجود صحابة شيعة وأن التشيع لا يناقض المدح.
وهذا يفتح عليهم أبواباً أخرى لأنهم يجرحون بالتشيع!
أنتم لا تعرفون ماذا قال الغلاة في ذم من يفضل عليّاً.
وفي ذم من يذم صحابيّاً.
وها هما الأمران الآن مجتمعان!
لكنهم في كل مرة يولدون نظريات جديدة.
فانتظروها من الأخ الكريم وأمثاله!
ونحن وراءهم لنعرف أين هي تلك (التناقضات الفاضحة)!

حسن المالكي

رابعاً:

أما أنا فليس صحيحاً أنني أجعل كل محب لأهل البيت شيعيّاً، ولكن كل شيعي محب لأهل البيت، ولا كل شيعي صالحاً، ـ كما أنه ليس كل سُنِّي صالحاً ـ إلا من اندس بين الشيعة وتسمى بهم وهو يبغض عليّاً، مثلما قيل: إن المختار بن عبيد الله كان ناصبيّاً متظاهراً بالتشيع، ولكن لا يعني أن المحب يخلو من الغلو، أو الذم على أمور أخرى، فهؤلاء النصارى لا يشكك في محبتهم رسول الله عيسى إلا من يجهل حقيقة الحب، لكن هم مذمومون على الغلو في ذلك، وليس على أصل المحبة.

خامساً:

بل حتى في الأصفهاني هذا لم يذموه بالتشيع كما توحي عبارة الأخ الكريم وإنما من ذمه من هؤلاء الذين ذكرهم ذمه بأمور أخرى، فابن الجوزي

يقول في «المنتظم» (١٤/ ١٨٥) عن الأصفهاني (. . . كان عالماً بأيام الناس والسير. . . روى عنه الدارقطني وكان يتشيع، ومثله لا يوثق بروايته فإنه يصرح في كتبه بما يوجب عليه الفسق والفجور ويهون شرب الخمر وربما حكى ذلك عن نفسه. . . إلخ).

وأقول: انظر لقوله: (فإنه) وابحث عن معنى الفاء (السببية) ودلالتها اللغوية.

أما الخطيب البغدادي فقد ترجم له في «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٩٨) وأثنى على علمه ونقل من بالغ في توثقه فقال عنه: (أوثق الناس) ونقل عمن بالغ في تضعيفه وقال: (كان أكذب الناس)، وأما جمع الخطيب بين (كان أمويّاً وكان يتشيع) فهذه لعل ذكره لها من باب المقابلة وليس الذم، ولعلها في تبرئة الأصفهاني أكثر منها في ذمه.

وأصرح منه الذهبي فقد قال عنه في «العبر» (٢/ ٩٨): (من العجائب أنه مرواني يتشيع)! وترجم له في الميزان وقال: (شيعي وهذا نادر في أموي، كان إليه المنتهى في معرفة الأخبار. . . والظاهر أنه صدوق) وذكر ابن حجر في ترجمته في اللسان: أن الدارقطني روى عنه في غرائب مالك (ولم يتعرض له)! مما يدل على نوع من توثيق لمن يعرف منهج الدارقطني في هذا الباب، وذكره الذهبي مرة أخرى في «تاريخ الإسلام» (٢٦/ ١٤٣) وأنكر على ابن تيمية تضعيفه له! فقال: (رأيت شيخنا ابن تيمية يضعفه ويتهمه في نقله ويستهول ما يأتي به! وما علمت فيه جرحاً إلا قول ابن أبي الفوارس: خلط قبل أن يموت)!اهـ.

أما صاحبنا الأخ الشويقي فيرى أن جرحه (هو التشيع) وليس الاختلاط! فهو على منهج ابن تيمية! في تضعيف من يتحدث عن مآسي أهل البيت! ولعل الذهبي لم يفطن لسبب (استهوال ابن تيمية) لروايات مقتل الحسين التي نقلها الأصفهاني الأموي! يبدو أن الأموي إذا أحب أهل البيت (نستهول منه) ما يدل على ذلك، لكننا لا نستهول لعن علي على المنابر فهو اجتهاد!

وأثنى عليه مع إثباته تشيعه مما يدل أن الأمرين عند الذهبي ليسا

ضدين كما فهم صاحبنا فقال بالحرف: (إن بينهما من التباين كما بين المدح والذم)!!.

قال الأخ الكريم: (وهذا الفرق منشؤه اختلاف المعيار والميزان الذي وزن به أولئك الأئمة، عن المعيار الذي وزنت به أنت).اهـ.

أقول: الله أكبر! كفى به عليك! لا تتحدثون عن معايير وكفاكم استحواذاً على (الأئمة) فأكثرهم ضد نظرياتكم التي تمتحنون بها الناس وتبدعون بها المسلمين.

ثم أنا أخالفك أن يكون الأئمة هم المعيار، وقد سبق ذكر المعيار عندي، مع أنكم تظنون أن (كل العلماء) معكم وأكثرهم في الحقيقة ضد نظرياتكم/خاصة في هذا الموضوع، وسترى وتذكر كلامي، لكنني لا أريد أن أقول كل شيء الآن حتى أعرف (المعايير) التي تؤمن بها، ولا أظنك ستكتبها بعد هذه النقولات! وإن كتبتها فنحن أسعد الناس بذلك، لننظر أين التناقض الذي تغنيت به عندما انقطعت عن كتابة الردود على (استشكال ما لا يشكل)!

حسن المالكي

قال الأخ الكريم: (فالمقصود ـ من هذا كله ـ أنه لا بد قبل الكلام عن «التشيع»، و«النصب»، و«الغلو»، و«الاعتدال»، و«حقوق أهل البيت»، «والانحراف عنهم» وغير ذلك من الألفاظ التي تستخدمها كثيراً، لا بد قبل ذلك من بيان المرجع في معرفة مدلولات هذه الألفاظ).اهـ.

أقول: الذي استغربه هو جمال مثل هذه النظريات!

يتكلمون كلاماً جميلاً كأنه يخرج من فم سقراط!

فإذا طبقوا تلك المعايير نجد (التشيع؛ يعني: الذم)!

قال الأخ: (وقضية أن المرجع في ذلك الكتاب والسُّنَّة، مسألة مسلَّم بها، لكن ستبقى إشكالية الاختلاف في فهم نصوص الكتاب والسُّنَّة).اهـ.

أقول: كأن الأخ يريد مني أن أكتب مجلداً في هذا الموضوع، ثم يأتي بعد شهر ليلقي سؤالاً!

على أية حال لن نختلف وسنرى كيف تفهم (نصوص الكتاب والسُّنَّة)!

والمنهج سيتبين لعقلاء القراء، سيتبين لهم من (يفهم النصوص) فهم (المهاجرين والأنصار) ومن يفهمها (فهم البربهاري وابن بطة)!

وبهذا انتهيت من الردود على (الاستشكالات الثانية للأخ الكريم) فأنا قد أخذت على نفسي وعداً وأمام الأخ وأمام الدكتور العواجي وأمامكم جميعاً أن أجيب على (كل استشكالاته) إنها كما ترون، مجرد أسئلة يطلقها بعبارات جميلة منمقة ثم ينام، ويتركني أبحث عن (توضيح الواضحات)! وإثبات أن (الشمس تشرق من المشرق).

حسن المالكي **١٩ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٢، ٠٠:٠٣ PM**

نواصل الآن الجواب على استشكالات الأخ الكريم في حلقته:

قال حرفياً: (كلامك أيها (الأستاذ) كله يدور حول تصحيح مذهب الشيعة فيما يتعلق بحقوق أهل البيت، وتخطئة مذهب أهل السُّنَّة، فلأي شيء تسلك سبيل الغموض والمداورة؟).

أقول: تذكر أمرين:

الأول: أنك قد أوردت في مشاركتك الأولى آيات في ذم الكاذبين، فهل هي في وعيد كل من يكذب أم في وعيد من يكذب على ابن تيمية فقط!.

الثاني: أنك أنكرت عليَّ الإطلاق المقيد وجعلته تعميماً مؤكداً، وها أنت هنا تقول (كلامك كله) يدور.. حول ماذا؟

حول (تصحيح مذهب الشيعة)! هكذا!

(وتخطئة مذهب أهل السُّنَّة)! هكذا أيضاً!

ولو سألته (ما مذهب الشيعة في ذلك) لما عرف!

ولو سألته ما مذهب السُّنَّة لما عرف أيضاً!

عنده مذهب ابن بطة والبربهاري أما (أهل السُّنَّة فلهم أقوال كثيرة قد يفاجأ بها في حلقات قادمة وأظنه قد فوجئ ببعضها) وأنا أتحداه أن يكتب مذهب أهل السُّنَّة في هذا، بشكل مفصل يجيب على كل سؤال أو استشكال

سأطرحه على ما يطرحه من نظرية المذهب، وأخشى إن كتب ذلك (أن يقع في الكذب الصريح الذي يحذر منه)!.

تذكر الآية التي استشهدت بها في الرد على من ترى أنه كذب على ابن تيمية! مع أن غاية ما فعل أنه وهم، فكيف ولكلامه شواهد من كلام ابن تيمية نفسه، كما سيأتي عند مناقشتنا له بعد الانتهاء من هذه (الاستشكالات لما لم يشكل).

يا أخي لا تظنون أن كتاب الله لكم فقط!

فما فيه من وعيد فهو للجميع.

وما فيه من وعد فهو للجميع.

ألا يكفيكم أن تدَّعوا الاستحواذ (على الأئمة من أهل العلم) حتى تستحوذون على القرآن أيضاً؟!

حسن المالكي

الطريف في كلمة (كل) هنا أنه تحدث عن (قصة المناظرة مع الأخ ناصر الفهد التي لم تقع)! فكيف كان (كل) كلامي على تصحيح مذهب الشيعة وتخطئة مذهب السُّنَّة؟

أتستحوذون على (اللغة) أيضاً!

على أية حال: إن ضمن لي من أثق به كالدكتور العواجي أن أصحاب منتدى (الفوائد) لن يتصرفوا في (الحذف والبتر والتحريف) وأن أكون أنا والفهد ضيفين متساويين في الحقوق ولا يستغل سيطرته على ذلك المنتدى، فأنا مستعد للمناظرة في المنتدى نفسه، وباستطاعتك إبلاغه بهذا لكنني لا أثق بضمانك له ولا لأصحاب منتداه، إنما من حقي أن يأخذ عليهم الضمان من أثق به وأظن هذا كافياً، وإن شاء أن يحضر في هذا المكان فأنا بانتظاره، لكن لا أتوقعه سيجرؤ لا في هذه ولا تلك، وأنا مستعد أن أناظركما في وقت واحد، في موضوعين مختلفين، لا أقول هذا تفاخراً فأنا من أقل مخالفيكم علماً لكن حسبي أنكم لا تستطيعون الخروج من التقليد للغلاة، فلا تتكثروا بالكلام، دعوا الأفعال تتحدث!

قال الأخ الكريم:

(فإذا كان أهل السُّنَّة بشكل عام قد وقعوا في النصب ـ كما تقول ـ، فبالبديهة تكون النتيجة: أن المذهب الحق فيما يتعلق بأهل البيت سيكون عند غير أهل السُّنَّة).اهـ.

قلت: سبق الجواب على هذا.

قال الأخ الكريم:

(لا زلت أيها الأستاذ تصر على طريقتك في وزن الناس من خلال رأيك ومذهبك.

ولا أدري ما سبب إعراضك عن الجواب عن الإشكال الذي ذكرته لك في هذا الشأن.

فما المرجع الذي نحتكم إليه في سبيل تحديد هذه المصطلحات التي تكثر من ترادادها)؟

أقول: سبق الجواب أيضاً.

قال الأخ الكريم:

(فأقول لك: أما أئمة أهل البيت، فتراجمهم موجودة بكثرة في كتب أهل السُّنَّة.

فكتبنا ـ بحمد الله ـ تفيض بتراجم الخليفة الراشد علي بن أبي طالب، وابنيه الحسن والحسين، وزوجه فاطمة، وزين العابدين، ومحمد ابن الحنفية، وأبي جعفر الباقر، وجعفر الصادق).اهـ.

أقول: لا يا شيخ! لم أكن أعرف أن الإمام علي وهؤلاء الفضلاء مترجمون في (كتبكم)! انظروا كيف يستحوذ أيضاً على كتب أهل السُّنَّة متفاخراً ـ وقد تكون ضده ـ ويسميها (كتبنا)!

الله أكبر!

أما المالكي فله (كتب أخرى)!

الموضوع لم يكن هكذا - يا صديقي - لم أقل يوماً إن تراجمهم ليست موجودة، أنا أتحدث عن موضوع آخر تماماً، إنه الاهتمام بتراجمهم وسيرهم كما نهتم بغيرهم فقط! هذا كل مطلبي، فقد قلت: (إن من العيب أن نترك نحن أهل السُّنَّة الاهتمام بأهل بيت النبي للشيعة، نترك لهم دراسة تراجم هؤلاء والدفاع عنهم ونشر فضلهم على ما يصاحب ذلك من غلو لا يرتضيه أهل البيت). اهـ.

مؤشرات النصب في المجتمع السني المحلي

وكلامي في هذا السياق عن المجتمع السُّنِّي المحلي أعني السعودي، كما صرحت بذلك في المقدمة، وهذا رأيي إلى الآن، ومن حاول التشكيك في هذا فليتبع عدة منافذ لمعرفة (اهتمام المجتمع) بهؤلاء.

مثلاً:

حسن المالكي

حاول أن توزع استبياناً على عينة من المجتمع وسألوهم عن (أحمد بن حنبل - ابن تيمية - ابن القيم - محمد بن عبد الوهاب) وأدخلوا مع هؤلاء (الباقر - زيد بن علي - الصادق) وانتظروا النتيجة!

إن سلم الثلاثة من التبديع فهذا فتح عظيم!

وإن سلم الأولون من القول بما يشبه العصمة فهذا خير كبير!

بل قد يضفي بعضهم عليهم ما (يشبه النبوة)، وهذا قد صرح بنحوه بعض الحنابلة فرووا مناماً: فيه وصف النبي لأحمد والشافعي بأنهما (ممن أوتي الكتاب والحكم والنبوة)![1]

وأوردوا هذا ضمن فضائل أحمد، ولو أورده صوفي في حق أحد الصوفية لكفرناه بسهولة.

أنا أتحدث عن واقع ولن يصدق هذا الحديث أو يكذبه إلا الدراسات الميدانية.

---

(١) راجع إن لم تصدق «المنهج الأحمد» ١/ ٩٩!

لكن بما أن هذه الدراسات غير مسموح بها فيمكنك اتباع أساليب أخرى لتعرف الشواهد على كلامي:

خذ على سبيل المثال:

شاهد أول:

(أسماء المدارس)

شاهد ثاني:

(أسماء الشوارع)

ستجد شوارع ومدارس بأسماء الحجاج ويزيد بن معاوية وعبد الملك بن مروان وهشام بن عبد الملك ومروان بن الحكم، لكنك لن تجد مدرسة أو شارع صغير باسم جعفر الصادق أو زيد بن علي أو الباقر.

نحن لا نطمع بتسمية مدارس أو شوارع لأئمة أهل البيت كما هي أسماء شوارع ومدارس الأئمة الأربعة أو ابن تيمية فهذا كبير عليهم! يكفي أن نعطيهم مثل شوارع يزيد بن معاوية والحجاج بن يوسف وجرير والأخطل!

حسن المالكي

يا أخي المكابرة لا علاج لها!

شاهد ثالث:

اعطني ترجمة في منهج دراسي لأحد هؤلاء الأئمة؟

للأسف لا شيء.

بينما غيرهم كمن ذكرتهم سابقاً لا يحتاجون لإثبات، وهذا من حقهم لكن ليس من حقنا الاقتصار على هؤلاء وترك علماء أهل البيت.

شاهد رابع:

اعطني رسائل جامعية تتحدث عن أهل البيت وعلومهم وفضلهم.

قد تجد الواحدة أو الاثنتين.

لكن كم عندنا من رسائل عن:

ابن تيمية.

ابن بطة.

البربهاري.

ابن القيم.

إلخ.

كل واحد من هؤلاء أظن الدراسات عنه بالعشرات.

منهج ابن تيمية في العقيدة.

ومنهجه في الدعوة.

ومنهجه في الجهاد.

ومنهجه في الرد على المبتدعة.

ومنهجه في.. إلخ.

شاهد خامس:

اعطني خطيباً ذكر مرة واحدة قولاً أو حكمة قالها أحد هؤلاء الأئمة؟

للأسف لا شيء.

لكن اعطني خطيباً تخلو خطبه من ذكر شيخ الإسلام!

للأسف لا أحد!

شاهد سادس:

اعطني مسجداً باسم الصادق أو الباقر أو علي بن الحسين أو زيد بن علي!

للأسف لا شيء!

لكن هل أسمي لك المساجد التي باسم ابن تيمية؟!

أو ابن القيم؟

أو أحمد؟

شاهد سابع:

المكتبات.

اعطني مكتبة باسم واحد من هؤلاء؟

لن تجد.

أما مكتبة ابن تيمية.

ودار ابن القيم.

ودار ابن الجوزي.

ودار ابن كثير.

إلخ.

بل لو نشأت دار باسم (جعفر الصادق) لقاطعها الناس! واتهموا صاحبها بالرفض والعمل على (تصحيح مذهب الشيعة.. وتخطئة مذهب السُّنَّة)!

إذن يا أخي: هذه هي (الوحشة) التي تحدثت عنها في المشاركات نفسها وهي في الوسط السُّنِّي ثم الحنبلي بشكل أخص، وهذا لا يعني أن كل أهل السُّنَّة راض بهذا الأمر، لكن هذه من الأشياء الخفيفة التي تدل على تلك (الوحشة) التي ذكرتها فقلت: (أول أدلة النصب في المجتمع المحلي هو (الوحشة) من ذكر أهل البيت! وكأن المنادي بمعرفة حق أهل البيت ومحبة الصالحين منهم درويش من دراويش غلاة الصوفية، أو كأنه بالضرورة يرى الغلو فيهم وتقديسهم وصرف شيء من العبادة لهم).اهـ.

والمشاركة تدور حول هذا، وها أنذا أحاوركم وأجد منكم كل هذا بسبب (جريمة) الدفاع عن أهل البيت والتعريف بفضلائهم!

حسن المالكي

أسألك بالله لو نادى أحد بالاهتمام بسير ابن تيمية وأحمد وابن الجوزي وابن بطة... هل كان سيجد ما وجدته من الإنكار والتحريف ودعوى (تصحيح مذهب الشيعة وتخطئة مذهب السُّنَّة)؟!

وبعد هذا كله نقول: ليس في المجتمع تلبس بالنصب! مجتمع صاف منصف يعرف لكل ذي حق حقه.. إلخ!

يا أخي هل الحل أن نكذب على أنفسنا؟

قول الأخ: (فمن أين جئت بدعوى التقصير في تراجم هؤلاء وتنقصهم)؟

أقول:

أولاً:

أنا كنت أتحدث عن الوسط السُّنِّي المتأخر اليوم، ولم يكن الكلام على مصادر أهل السُّنَّة المتقدمين، وهذا قولي بالحرف: (نحن نفرق بين

النصب في الوسط السُّنِّي ـ خاصة المتأخر ـ إلا القليل، والنصب في الوسط الحنبلي) ثم قلت: (ومن أمثلة النصب الخفيف المنتشر داخل الوسط السُّنِّي ما يلي:

عدم اهتمامهم بتراجم أهل البيت وفضائلهم، أكثر السُّنَّة اليوم للأسف لا يعرف عن الباقر ولا الصادق ولا زيد بن علي ولا الناصر الأطروش ولا القاسم الرسي ونحوهم من كبار أهل البيت ما يعرفونه عن أحمد ومالك والبخاري والأشعري والباقلاني وابن تيمية وابن القيم ومحمد بن عبد الوهاب وحسن البنا. . . إلخ. فهذا النصب الخفيف منتشر داخل وخارج الوسط الحنبلي، ويختص الحنابلة بمزيد من تنقص هؤلاء).اهـ.

أقول: هذا قولي وكل بضميره والله الموعد.

ثانياً:

لم أقل أننا قصرنا في تراجم هؤلاء، وليس الكلام على التراجم إنما الكلام على الاهتمام، وراجع ما تحته خط! (ولا أدري لماذا لا تمل من التحريف)؟

حسن المالكي

ثالثاً:

أما التنقص فراجع ما كتبه الجبهان عن جعفر الصادق في تبديد الظلام، وتضعيف الشيخ بكر أبو زيد للإمام زيد بن علي في موضع وتوثيقه في موضع، وهذا الاضطراب من رجل في قامة أبي زيد دليل على جهلنا بهذا الإمام، ولو صدر هذا التضعيف في حق ابن تيمية لكانت الحملة أقوى مما أواجهه حالياً!

بل هل حملتك وحملة الأخوة عليَّ إلا لأنني أريد أن أذكر بشيء من الإنصاف لأهل البيت؟

الغريب أنني طالبت بإنصاف المعتزلة والجهمية والجعد بن درهم والأشاعرة والصوفية ولم أجد في كل هذا من حملة المجتمع ما وجدته في الدفاع عن أهل البيت! مع أن مطالبي في حقهم لا تتعدى جعلهم من سائر المسلمين الذين لا نهملهم ولا نتنقصهم.

وبعد هذا كله ننكر أن يكون مجتمعنا السُّنِّي وخاصة المحلي قد (تلبس)

بـ(شيء) (خفيف) من النصب نتيجة (الجهل) و(التقليد) و(ردة الفعل) للغلو الشيعي الذي أساء لأهل البيت!

كل هذه اللطافة والقيود والاستثناءات والتبرئة لم تشفع لي عند الغلاة!

فخرج كلامي (كله) لاحظوا (كله) على أنه:

(تصحيح لمذهب الشيعة)!

ليس هذا فقط!

بل (وتخطئة لمذهب أهل السُّنَّة)!

وهكذا فليكن العدل ومحبة أهل البيت!

مع أنني أعتقد أن الأخ الشويقي أخف غلوّاً من ناصر الفهد والعلوان وأمثالهم!

كيف لو كان أحدهم هو المناظر لي!

ربما كفَّرني صراحية على رؤوس الأشهاد! إن لم يتبع بهؤلاء الأئمة!

وبعد هذا نقول: لا.

مجتمعنا منصف، صافي العقيدة يعطي كل ذي حق حقه!

حسن المالكي

ويحب أهل بيت النبي ﷺ!

وإنما هذا المالكي رافضي يريد (تصحيح مذهب الشيعة)!

قول الأخ: (بل الذي أدعيه أنك لن تجد تراجم لهؤلاء أفضل وأضبط مما هو موجود في كتب أهل السُّنَّة).اهـ.

أقول: سبق الجواب على هذه المغالطة، ولم أتحدث عن كتب أهل السُّنَّة وإنما عن (اهتمام المجتمع المحلي) والحكم بيننا إما الشواهد السابقة من أسماء مدارس أو شوارع أو مكتبات أو مساجد، وإما الدراسة الميدانية، وبما أن هذه متعذرة فتبقى الأمور السابقة هي الشواهد.

قول الأخ: (وأما (الناصر الأطروش)، و(القاسم الرسي)، فلم يترك أهل السُّنَّة العناية بأخبارهما تقصيراً في حقوق أهل البيت، كما تقوله. وإنما لكون هذين من أئمة الزيدية، وليسوا من أئمة أهل السُّنَّة، فلاعجب بعد ذلك

أن يكون ذكر أحمد ومالك والبخاري أكثر من ذكر هؤلاء في كتب أهل السُّنَّة). اهـ.

أقول:

أولاً:

المجتمع المحلي مقصر في من يجزمون أنه من أهل البيت ومن أهل السُّنَّة فضلاً عن اتهام بعض أفراده ـ ممن يمثلونه! ـ لمثل هؤلاء بأنهم (ليسوا من أهل السُّنَّة)؟

ثانياً:

كيف حكمت أن هؤلاء من (أئمة الزيدية)؟ أهو حسب (معاييرك الخاصة)؟ أبن لنا تلك المعايير!

ثالثاً:

أهل السُّنَّة لم يهملوا أخبارهما، وليس كلامي على إهمال الأخبار، وإنما على (الاهتمام).

حسن المالكي

حسناً يا أخي!

أخبرنا ماذا فعل المجتمع المحلي في حق من تثني عليهم أنت، دع المختلف فيهم بعد أن نرى (الاهتمام) بالمتفق عليهم، وقد ذكرت لك الشواهد، فإن كان عندك شواهد مناقضة فاذكرها!

قول الأخ: (وكلامك هذا يؤكد ما ذكرته لك قبلاً من أنك تزن الناس من خلال مذهبك وآرائك الخاصة)!.

أقول: أتعبتنا يا أخي بهذه الكلمة!

يبدو أنك ظننت أن الإجابة عليها صعبة!

راجع ما كتبته في مسألة المعايير.

ثم ألا تعجب!

آتي أنقل لك التقصير في (الاهتمام) بتراجم من تعترف بأنهم من (أئمة أهل البيت) ثم تأتي مكرراً بلا ملل ولا كلل ولا عطل:

(معاييرك الخاصة)!

(آرائك الخاصة).

(مذهبك)!

قول الأخ: (فإذا لم يعتن أهل السُّنَّة بأئمة الزيدية، فهم مقصرون في حقوق أهل البيت، ويكونون بذلك قد وقعوا في (النصب الخفيف).اهـ.

أقول: أنا حقّاً مللت في التنبيه كل مرة على هذه التحريفات!

- أهل السُّنَّة!!

- مقصرون!

- وقعوا في النصب!

- لأنهم لم يعتنوا بأئمة الزيدية!

هل هذا كلامي؟

أسألك بالله أجبني أهذا كلامي؟

على أية حال:

سبق الجواب فيما أردته أنا.

ورأيت ترجمتك السيئة لما قلته.

وقد سبقت الشواهد!

على ما أراه أمامي من دلائل على هذه الوحشة لأهل البيت.

وكل بضميره في الشهادة على هذه أو تلك!

بندر الشويقي **١٩ - ١٠ - ٢٠٠٢، ٠٣:٢٠ PM**

دخلت صباح اليوم لأكتب تعليقي على كلام «الأستاذ» الأخير، فرأيته بادر في الانتقال لمناقشة الاعتراض الثاني، فكتب ثلاث معلقات جديدة غير بليغة.

وحيث لم ينته كلامنا حول الاستشكال الأول، ولا زال لدي المزيد،

فإني أطلب من «الأستاذ» التفاهم مع المشرفين، لحذف تعليقاته الثلاث الأخيرة، وتأجيلها لحين الانتهاء من الاستشكال الأول.

بندر الشويقي **٢١ - ١٠ - ٢٠٠٢، ٠٢:٣٥ AM**

أحب أن أنبه «الأستاذ» إلى أنه طرف في الحوار، وليس مديراً له. فليس من حقه أن يختم الكلام في أي مسألة، ولمناظره كلام لم ينته بعد.

«الأستاذ» في آخر تعليق له، رماني بتحريف كلامه، وأجل مناقشة ذلك!!

وذكر أحد اعتراضاتي، وقال بعده: «**يمكن توضح أكثر**».

ونقل اتهامي له بأنه يعمم كلامه بصورة لا تقبل التأويل. وقال: «**إن كنت صادقاً فاعطني مثالاً (لا يقبل التأويل)**».

وقبل أن أكتب جوابي على مطالبه، بادر بالانتقال إلى المسألة التالية، وفتح ميداناً آخر للنقاش، وكأنه يريد ألا يرى جوابي عما سأل عنه!!

بندر الشويقي

لهذا لا زلت أطالب بالعودة لمسألتنا الأولى التي لم تنته بعد. وأطلب حذف تعليقات «الأستاذ» الثلاث الأخيرة، (بل الأربع)، لنعود بعد ذلك لمناقشة القضية الأولى.

حسن المالكي **٢١ - ١٠ - ٢٠٠٢، ٠٦:٥٤ PM**

طلائع الانسحاب

طلائع الانسحاب!

يبدو أن الأخ الشويقي يهيء نفسه للهروب من هذه المناظرة، فالأخ الكريم وفقه الله وسامحه، كتب مشاركتين خفيفتين نلمح من الأخيرة منهما (الطلائع الأولى) للانسحاب (الذليل) من هذه المناظرة!

فقد بدأ (يطالب) بحذف (إجاباتي)!

على (استشكالاته)!

تلك الإجابات التي هي (مطالبه) السابقة!

فأصبحت مطالباً منه بحذف (تنفيذي) لـ(مطالبه)!

وأخشى في المستقبل أن يطلب (ألا أجيب) على استشكالاته أصلاً!

ولم تكن هذه الطلائع واضحة في المشاركة الأولى، فقلت أعطيه فرصة يوماً أو يومين! لكن المشاركة الأخيرة بدأ يلمح بالهروب! ويعلق العودة على شرط حذف إجاباتي الأخيرة!

أخي الكريم:

لو كتبت أنا (مئة حلقة) للإجابة على (استشكالاتك) كلها لما حق لك ولا للوسطية أن تحذف منها حرفاً واحداً لأسباب:

الأول:

أن الحلقات الثلاث التي أنزلتها ما هي (إلا جزء يسير) من تنفيذنا لرغبتك وطلبك أنت! وأنت تعرف هذا تماماً.

الثاني:

أنت تعلم أنني كنت أنا الذي أريد أن نبدأ من جديد، وأن تكون علنية مصورة، وأنت الذي أصررت على بقائنا في الموضوع الأول والإجابة على (كل) استشكالاتك.

حسن المالكي

الثالث:

أنت تعلم أن الدكتور العواجي قد جاملك في الأمور السابقة (وزرته في بيته ولم أزره) واتصل بي من بيته بحضرتك ولم أكن معكم، لرفضك أن نلتقي، واستطعت أنت أن تفرض شروطك عليه، واستجبت أنا ـ رغم إهماله كل مطالبي ـ، حتى لا تتهمني أنت ولا هو بالتهرب من المناظرة، بل حتى التقائنا وسلامنا على بعض رفضته أنت خشية منك ـ فيما يبدو ـ أن نستطيع أن نؤثر عليك في صدك عن تلك الاستشكالات التي ـ ظننت كما يبدو ـ أنها صعبة.

الرابع:

إذا تم حذف شيء من الإجابات على استشكالاتك، فإنه يحق لي أن أشك في ما دار في لقائك مع العواجي في غيابي! يحق لي أن أشك أن أمراً دبر نهاراً! ـ بين الساعة التاسعة والثانية عشرة ظهراً ـ!

مثلاً أن تتفقا أن نبدأ.

فإذا رأيتم الموضوع يتجه للحسم لغير ما ترغبون، فأنت تطالب وهو ينفذ! (أنا لا أتهم أنا قلت: إن حدث حذف فمن حقي أن أشك)!

صحيح إنني إلى الآن أثق في الدكتور العواجي، لكنني قد أشك فيه إذا لم يلتزم هو ووسطيته (المغالية)! بما دونه كتابة وأعلنه على الملأ، من أجل هذه المناظرة.

الدكتور العواجي يبقى أقرب إليكم فكرياً ويكفي أنه كلما وجدني يسألني عن معاوية وبني مالك!

معاتباً في الأولى!

متسائلاً عن التاريخ الزيدي للثانية!

وقد فتح الوسطية لكل قول سوء يوجه إليَّ، من سنوات!

للتقارب السابق ولكسب (الوسط المغالي) على حساب لحم أخيه المسلم!

حسن المالكي

ولم أكن لأشنع عليه هنا لولا خشيتي أن يستجيب لضغوط الغلاة والمطالب العادلة كما فعل من قبل.

أعود لمناقشة تهديدات الأخ بالانسحاب!

١ ـ يقول الأخ: (دخلت صباح اليوم لأكتب تعليقي على كلام «الأستاذ» الأخير، فرأيته بادر في الانتقال لمناقشة الاعتراض الثاني، فكتب ثلاث معلقات جديدة غير بليغة).اهـ.

أقول: اكتب اعتراضك وانظر هل أجيبك أم لا؟ فأنا لو كتبت إجابات على كل الاعتراضات فلا يمنع من العودة لمسألة أو أكثر مما سبق، لكنك أنت الذي تطلب الاختصار ولست أنا، فأن تبقينا في مسألة واحدة هذه المدة ليس مناسباً، لكنني في الوقت نفسه لن أمانع، أن أجمع بين الأمرين.

ثم كل اعتراضك الأول مبني على (اتهامي بأنني أعمم النصب على كل أهل السُّنَّة)! وقد أمتنا هذه المسألة بحثاً، وأجبت عليك بما سبق.

فإن كان لك أدلة جديدة على تثبيت تهمتك فاكتبها.

لكن ـ تنبه ـ أن تكتبها مع سياقها وقيودها.
لأنك تحب الاختصار كثيراً!!
خاصة إذا كان الاختصار يحمل اتهام أخيك المسلم.
بالتمسك بما أطلق في مكان.
وإهمال القيود في أماكن أخرى!
ولو اتهمت أنا ابن تيمية بأنه عمم في (الجزء الثامن) من «منهاج السُّنَّة» لأرجعتني للجزء الأول منه! هذا إن لم ترجعني لـ«الصارم المسلول»!
أما أنا فالقيود في الصفحة نفسها وأحياناً بعد سطر أو قبل ثلاث كلمات!
ومع ذلك تقول:
(ها هو يعمم على كل أهل السُّنَّة).
(يريد تصحيح مذهب الشيعة وتخطئة مذهب أهل السُّنَّة)!
وأنا أدري لماذا تفعل هذا!
تفعله وتكرره وتقطع قيوده لتكون التهمة لـ(كل أهل السُّنَّة)!
وعلى هذا ينجو (غلاة الحنابلة) من التخصيص بنصب في هذه المسألة!
وعلى هذا تبدو منافحاً عن (كل أهل السُّنَّة).
و(كل كتب أهل السُّنَّة)!
و(كل الصحابة).
و(كل العلماء)!
وتظهرني بالمخالف لكل أهل السُّنَّة!
وكل العلماء!
ومن (من قرون متطاولة) أيضاً!
هذا لفظك!
فإذا كنت تريد لعب هذه اللعبة فأرح نفسك!
لست ممن يجيدها!
ربما لو أنك تجنبت التعميمات في كلامك لصدقك بعضهم!

لكنك عممت تعميمات كبيرة!

وعلى (كل الناس)!

فأصبحت تهمتك لي بلا مصداقية!

فأنت ساعدتني على نفسك بأمر.

وهو أنك لا تتبرأ من خطأ وقعت أنت فيه!

كعادة الغلاة!

وتحاسبني بالقطمير!

وعلى إطلاقات مقيدة!

لا تستطيع أن تنكر وجودها!

رجعت لاتهامي بالتناقض والاضطراب!

وربما!

حسناً!

لماذا لم تقل هذا من قبل!

ما دام أن النص هو النص!

لم يتغير منه حرف!

أما قولك أنني كتبت تلك المعلقات! (بلغة غير بليغة)!

فالمعذرة يا صاحبي!!

هذا وضعنا وهذا حد علمنا!

فتحملنا!

حتى نتطور لنجعل لفظة (التشيع) مرادفة للذم!

ولفظة (كل) مرادفة لـ(بعض)!

ولفظ (بعض) يعني (كل)!

ولفظ (الناس) يعني (المسلمين فقط)!

عفواً!

بعض المسلمين!

٢ ـ قول الأخ الكريم:

(وحيث لم ينته كلامنا حول الاستشكال الأول، ولا زال لدي المزيد، فإني أطلب من «الأستاذ» التفاهم مع المشرفين، لحذف تعليقاته الثلاث الأخيرة، وتأجيلها لحين الانتهاء من الاستشكال الأول)!.

أقول:

أولاً:

الأولى أن تتوقف أنت حتى أجيب على كل الاستشكالات

ثم تنظر هل كان جوابي صحيحاً مقنعاً أم لا!

فإن كان مقنعاً فالحمد لله

وإن لم يكن مقنعاً!

تكتب استشكالات جديدة!

واحتمالات!

ولا تنس (ربما)!

الحق كان لي أن لا تتكلم حتى أنهي إجاباتي على استشكالاتك، لكنني وافقت على أن تدخل (لتستشكل وتشوش أولاً بأول)!

حسن المالكي

لكن لم تقتنع بهذا حتى تريد مني أن أحذف إجاباتي التي لم تكتمل بعد على استشكالاتك الموجودة من شهور!

ثانياً:

إن كان لديك (المزيد) فأنزله ولا مانع عندي من الإجابة على هذا وهذا، لكن تذكر أنك تطلب الإجابة على استشكالاتك نفسها، فحتى أنتهي من الجواب عليها يحسن بك أنت أن تمسك إلا إذا اعتراضك على جواب لم تقتنع به، هذا الأصل، ثم بعد الانتهاء من هذه الاستشكات والاتفاق على الحد الأدنى من المعايير.

ندخل مع ابن تيمية!

وما أدراك ما ابن تيمية!

عنده لن تقول (ربما) واحدة!

وإنما (ربمات كثيرة)!

وعندها يحمي الوطيس!
ما زلنا الآن في البداية!
فعلام العجلة في الهروب!
٣ ـ قول الأخ: (إني أطلب من «الأستاذ» التفاهم مع المشرفين، لحذف تعليقاته الثلاث الأخيرة، وتأجيلها لحين الانتهاء من الاستشكال الأول).اهـ.
أقول:
هذا الطلب ليس من حقك!
نعم؛ لو انتقلت (خارج الجواب على الاستشكالات)
إلى ابن تيمية.
أو ابن بطة.. إلخ.
لكان من حق الأخ أن يطلب.
أما وأنا ما زلت أجيب على اعتراضاته المدونة من شهور.
فهذا ليس من حقه، لكن الغلاة لا يعرفون الحق إلا إذا كان معهم!
يريدون الدنيا والدين ملكاً لهم فقط!
العدل لهم فقط!
لا يحق للآخرين الحياة.
ولا العدل.
ولا الصدق معهم.
ولا تجنب الكذب عليهم.
ولا نقل كلامهم بأمانة.
هذه عادتهم من قديم!
أنا من أعرف الناس بهم ولا فخر!
ثم أخي الكريم:
الاستشكال الأول قد اضطربت أنت فيه كثيراً
بين اتهامي بالتعميم.
ثم الرجوع عن هذا.

إلى (احتمالات ثلاث، مع ربما).
ثم عدت إلى الإتهام مجدداً.
وقد تعود للتبرئة.
وأنا من أسعد الناس بثباتك على الاتهام أتعرف لماذا؟
لأن هذا سيفيدني كثيراً في موضوع ابن تيمية!
وسيظهر مدى التزامك بهذا.
أو تختار (لغة غير بليغة)!

٤ ـ قول الأخ الكريم في مشاركته الثانية في الاعتراض على الحلقات الثلاث الماضية (أحب أن أنبه «الأستاذ» إلى أنه طرف في الحوار، وليس مديراً له. فليس من حقه أن يختم الكلام في أي مسألة، ولمناظره كلام لم ينته بعد). اهـ.

أقول:

أولاً:

حسن المالكي

لم أدع أنني لست طرفاً في الحوار.
ولم أقل إني مدير له.
هذه الأمور تتم في منتدى الفوائد!
ثم العواجي سبق كلامي فيه، لا أعيده.

ثانياً:

ماذا تقصد بـ(يختم الكلام في المسألة)؟
أنا جوابي على الحلقة الأولى انتهى.
فإن كان لك كلام أو عدم قناعة فأبدها وسأجيب عليها، وأكشف ما فيها من العيوب المتوقعة كالعادة!
في الوقت الذي أواصل فيه سرد إجاباتي.
على استشكالاتك غير المشكلة أصلاً!

ثالثاً:

أما قولك: (فلمناظره كلام لم ينته بعد)؟

فإذا كان لك كلام لم ينته عن حلقة واحدة فلي كلام لم ينته عن عشر حلقات! لقد بقيت (تتفاخر) شهوراً وأنا يومئذ أطلب منك التريث حتى أكمل المادة التي أنوي كتابتها فلم تفعل!

ألك وجه الآن أن تطلب مني التوقف.

بل الحذف؟

يا أخي ألم تتعلموا (الإنصاف)!

ألست القائل بالحرف:

(فهل لا يزال يثمن استشكالاتي؟

وهل لا يزال عند وعده بالإجابة عن ذلك؟

مضى نصف شهر، وأنا أنتظر جوابه الموعود)!!

أقول: ها أنا أذكر (بعض) ذلك الجواب الموعود!

فإذا بك تطالب بحذفه!.

ألست القائل:

حسن المالكي

(مضى أكثر من ثلاثة أشهر، وأنا أنتظر رد الأستاذ الذي وعد به.

وأظن هذه مدة كافية، لترجيح أن (الأستاذ) لا ينوي العودة). اهـ.

أقول: وها أنذا أجيب؟

وها هو يريد (الذهاب)!

إلا أن أحذف (بعض) ذلك الجواب!

ما أجبته يا صديقي لا يعدو ١٠٪ من ذلك (الجواب الموعود)!

فلماذا (التهرب والمداورة)؟

فإذا كنت تريد مني (العودة)

فلماذا لا تنتظرني وتريد (الذهاب)!

٥ ـ قول الأخ بأنني طلبت منه أشياء ثم أنني بادرت (بالانتقال إلى المسألة التالية، وفتح ميداناً آخر للنقاش، وكأنه يريد ألا يرى جوابي عما سأل عنه)!!

أقول: سبق الجواب.

وثق بأنني لا أتشوق يوماً لقراءة جوابك مثل ما أنا متشوق هذه الأيام؟

ولكن استشكالاتك كثيرة من أشهر فلن نستجيب لك بإبقائنا في مسألة اتهامي بالتعميم!

فغاية ما في الأمر أن أنني تجوزت في العبارة.

ولم أجعل القيود من حديد عند كل مفصل!

وإنما جعلت قيوداً من حبال متناثرة هنا وهناك.

لكن ابن تيمية له تعميمات ليس فيها قيود ولو من خيوط العنكبوت!

وهذا ما سنراه فلا تستعجل!

أنا أتوقع أن كثيراً من الغلاة اتصلوا عليه ونصحوه.

بألا يفتح على ابن تيمية موضوع النصب!

خاصة مع اتهام علماء كبار له بهذا؛ كالحافظ ابن حجر وغيره!

وثبوت النصب على ابن تيمية يعني حذف (٩٠٪) من تصورنا:

عن الفتنة.

وعن الإمام علي وأهل البيت.

وعن معاوية وبني أمية.

وعن الغلو العقدي!

كل هذا بمنهج سُنِّي بحت.

من نصوص شرعية.

وأسانيد ثابتة.

بمنهج جرح وتعديل سُنِّي.

وسيثبت مدى استحواذ غلاتنا على مسمى (السُّنَّة).

هل يثبت هذا الاستحواذ مع (مزاحمة السُّنَّة الحقة).

أم سيتضعضع ويتبين لنا الخلل الكبير في بنيتنا (الفكرية) من القرن الثالث إلى القرن الخامس عشر مروراً بالقرن الثامن الهجري!

(واسطة العقد) في منظومتنا المنحرفة عن السُّنَّة الحقة.

فيما يتعلق بأهل البيت ومخالفيهم من بني أمية وبني العباس.

وكيف سرت في منظومتنا بعض (الآراء الأموية والعباسية).
فنسبناها ظلماً وجهلاً لـ(سُنَّة النبي).
وكما نصرح بمحبة أهل البيت ولا نكاد نعرفهم!
فكذلك نصرح بنصرة السُّنَّة لا نكاد نعرفها!
ولم نكتف بهذا!
ـ فالغلاة لا يشبعهم شيء! ـ
فاصبح من ينهانا عن الغلو في التكفير مرجئاً عصرانيّاً تنويريّاً!
ومن نصحنا بعدم محاربة العقل قلنا هذا معتزلي يريد التشريع بالعقل!
ومن نهانا عن الغلو في بني أمية ومعرفة حقوق صالحي أهل البيت بالاهتمام بتراجمهم وسيرهم كغيرهم من صالحي الأمة.
قلنا: هذا يريد نقد الدولة.
وقلب نظام الحكم.
والطعن على السلف الصالح!
وقد نصل للقول بأنه:
(يريد تصحيح مذهب الشيعة).
و(تخطئة مذهب أهل السُّنَّة)!! وهكذا.

لقد حق لهذه المهزلة أن تنتهي.

وللنقد الداخلي الصادق أن ينتعش.
في أكثر من موضوع عزلنا فكريّاً عن (الفهم الصحيح) للآخرين.
والعدل في التعامل معهم.
ومعرفة الحقيقة مجردة عن التأثر بالمذهب.
وهذا كله لا أقصد به التعميم.
فأنا أعرف منصفين داخل المنظومة الحنبلية قديماً وحديثاً.
ليس هنا مجال ذكر إنصافهم.
لكننا تعودنا أن نتبع الأكثر غلوّاً.
سواء في التكفير والتبديع.

أو في ذم العقل والمنطق والحوار.
أو في الانحراف عن الصالحين من أهل البيت.
أو في الميل الشديد لظلمة بني أمية وبني العباس.
أو في دعوى انفرادنا بالنجاة!
وبقية الأمة هالكون!
فنحن فقط الطائفة المنصورة!
نحن فقط الناجون من عذاب الله!
نحن فقط شعب الله المختار!.
أما بقية المسلمين.
فيريدون دخل النار!

٦ ـ قول الأخ: (لهذا لا زلت أطالب بالعودة لمسألتنا الأولى التي لم تنته بعد. وأطلب حذف تعليقات «الأستاذ» الثلاث الأخيرة، (بل الأربع)، لنعود بعد ذلك لمناقشة القضية الأولى).اهـ.

أقول:
يبدو (الهروب) واضحاً في هذا المقطع أكثر من أي مقطع سبق!
فقوله:
(بعد ذلك)!
كأنه يشترط في العودة للحوار أن يكون (بعد الحذف)؟
وأقول له:
لا أصدق أن من يقول هذا الكلام هو ذاك الذي بقي شهوراً يطالب بالإجابة على الاستشكالات، ويتفاخر بتأخري عن الإجابة!
وانثالت عليه الممادح من غلاة الغلاة!
حتى أسموه (فاروق الوسطية)!
الله أكبر!
على أية حال:
إذا انسحب فهي (فضيحة كبرى) ليس له فقط!

وإنما على هذا التيار المغالي كله!
وفضيحة بكل المقاييس!
ويحق لي أن أكون بعدها (مفتخراً)
بأن من وافق على (مناظرتي)
بعد (خمس سنوات) من طلبها!
لم يستمر (خمسة أيام)!
مع أنني أتوقع توقعاً يشبه اليقين أن الأخ ليس وحده!
وإنما معه (بعض) شيوخه الذين يثني عليهم.
ويرى أنني غير أهل لملاقاتهم!
ولعلهم أسعفوه بما لم يعتد عليه طبعه الهادئ قياساً بالغلاة!
ولا أستبعد أنهم هم الذين أرسلوه أول مرة ليشوش على مشاركاتي السابقة!
فقد وصلتني أخبار أنه (شديد الصلة) بفلان وفلان!

ممن طلبت منهم المناظرة عبر منتدى الوسطية!
فكأنهم ـ إن صح التوقع القريب من اليقين ـ أرادوا تجريبي في مثل هذا الأخ! وليتهم.
إن تخاذلوا عن التقدم!
قدموا من يستطيع الثبات!
أما أن ينسحب بعد أيام.
ولم ننته إلا من (الإجابة) على ١٠٪ من مطالبه.
فهذه فضيحة على الملأ.
خاصة وأنه لم يبدأ بلغة رقيقة حتى نعامله بالمثل.
بل بدا من أول اعتراضاته يتهم ويعمم.
ويرمي الكلام كأنه يتحدث معي من أعلى جبال الهملايا.
ثم خفت لغته قليلاً بعد ثاني إجابة.
ثم هو الآن يهدد بالهروب بعد الإجابة الأخيرة!

فكيف ستكون لغته.

إذا دخلنا في (مقدمة منهاج السُّنَّة).

و(رواية عبد الرحمٰن بن مالك بن مغول)!!

على أية حال:

أحذر من حذف حرف واحد مما كتبته.

ليس هذا فقط.

بل سأواصل الإجابة على كل استشكالات الأخ.

سواء تهرب أو بقي.

ومن حقي الأدبي الكامل أن أجيب على اتهامات كبيرة منشورة في منتدى (الوسطية).

وهي فيه من أشهر.

قد تلقفها الناس ونشروها.

فمثلما أخذوها من الوسطية قبل أن أتمكن من الرد عليها، فأكرر حقي في الإجابة عليها وتناول الموضوع الذي كتبتها من أجله وهو موضوع النصب، ومن حقي أن أدخل في منهاج السُّنَّة الذي كان السؤال عنه هو سبب كتابتي تلك المشاركات التي شوهها الأخ الكريم باستشكالات قد رأيتم مدى علميتها وسترون البقية منها، وسأكون ـ إن شاء الله منصفاً ـ سواء مع تلك الاستشكالات أو مع ابن تيمية رحمه الله وسامحه.

حسن المالكي

لكن النقد واجب حتى لا نقع في تلك الأخطاء التي وقع فيها بعض من سبقنا، وقد وقع فيها الكثير منا، إن لم يكن أكثرنا.

لذا أقول للأخ:

إن هربت فلا تظن أن هذا سيحمي.

استشكالاتك.

ولا مظالمك السابقة لي.

لذا الأفضل أن تعود.

وأن تكتب اعتراضاتك على ما كتبت.

لكن لا تطلب مني التوقف ولا الحذف وسلمت لأخيك!

بندر الشويقي **٢١ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٢، ١١:٢١ PM**

روى الترمذي وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ قال: «**من رأى مبتلى فقال: الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به، وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلاً، لم يصبه ذلك البلاء**».

فأقول:

الحمد لله الذي عافانا مما ابتلى به هذ الرجل، وفضلنا على كثير ممن خلق تفضيلاً.

وليعذرني الإخوة القراء الأفاضل إن خرجت عن موضوع المناظرة، فمن الواضح أن «الأستاذ» حريص على ألا يسير بحثنا بصورة منضبطة، وأنا مضطر لمجاراته في بعض كلامه.

كنت أقرأ كتاباته ومقالاته، وأرى فيها الكذب الصراح، والافتراء على أهل العلم والدين، فأحمد الله على العافية من داء (الكذب) و(البهتان).

وبعد أن رأيت كلامه الأخير، صرت أحمد الله على نعمة (العقل).

ـ من أراد أن يعرف من يكون «حسن المالكي» بصورته الحقيقية، فليقرأ تعليقه الأخير.

هذا هو «الأستاذ» «حسن بن فرحان المالكي»، «الباحث»!! «المؤرخ»!! «المنصف»!! «الموضوعي»!! «الشجاع»!! «المعتدل»!!

ـ ومن أراد أن يعرف منهجيته في نقد «أهل العلم» وأهل «السُّنَّة»، فليتأمل هذا التعقيب الأخير، فهو عيِّنة دقيقة تصف نفسية «الأستاذ» المضطربة بدقة ووضوح بالغين.

«الأستاذ» يريد أن يخلق لنفسه انتصارات لا حقيقة لها.

انتصارات تشبه ملحمة: «أم المعارك».

«الأستاذ» يعتبر نفسه واحة العدل، وسط صحراء قاحلة ملؤها الغلو والنصب.

هو المحاور البارع، والمناظر الأكبر.

خصومه يهربون من مواجهته!!!

ويخافون من مباهلته!!!

ويعجزون عن مناظرته!!!

وأول خصم تقدم له لم يستمر أكثر من خمسة أيام فقط!!

وهذا الخصم الهارب ليس وحده، وإنما عند «الأستاذ» ما يشبه اليقين أن وراءه آخرين هربوا معه!!!

«حمداً لك اللَّهُمَّ على نعمة العقل».

كنت طلبت من «الأستاذ» أن يتفاهم مع المشرفين لحذف تعليقاته الأخيرة، و«تأجيلها» لحين الفراغ من مسألتنا الأولى، وذلك حفاظاً على ترتيب الكلام وتنظيمه، إذ لا يزال لدي الكثير مما أقوله حول القضية الأولى المطروحة.

فاعتبر «الأستاذ» هذا بداية لتهربي من مناظرته!!! وقال: «**لو كتبت أنا (مئة حلقة) للإجابة على (استشكالاتك) كلها لما حق لك ولا للوسطية أن تحذف منها حرفاً واحداً**».

ولا أدري كيف يتصور عقل «الأستاذ» أني أستطيع حذف شيء من كلامه!!!

وأما مشرفو «الوسطية» فلم أطلب منهم حذف كلامه دون إذن منه، ولو طلبت منهم لما فعلوا. وإنما طلبت منه «هو» أن يتفاهم معهم لحذف كلامه الأخير و(تأجيله).

طلبت ذلك، وكان لدي بقايا من حسن الظن في عزمه على المناظرة، فلقد حسبت أن يرغب في بحث مرتب ومنظم ننتقل فيه من مسألة إلى مسألة.

لكن الآن تبين ـ لي ولكثيرين غيري ـ أنه لا يريد «المناظرة»، وإنما يريد «الثرثرة».

تبين لي أنه لا يريد أخذ المسائل واحدة واحدة لئلا ينكشف عور كلامه.

ما الذي يزعجك أيها «الأستاذ» إذا طلبت ترتيب البحث، وتنظيم الحوار؟

من أي شيء تخاف؟!

وهل في الحوار الفوضوي ما يخدم طرحك ورأيك؟!

كنت قد نشرتُ من قبل مقالين بيّنت فيهما اختلاق «الأستاذ» لقصتين فيهما محاولة من معاوية بن أبي سفيان لاغتيال عمر بن الخطاب، ومحاولة أخرى لاغتيال أم حرام بنت ملحان.

بيَّنت في هذين المقالين كيف استطاع «الأستاذ» بحذق ومهارة، وبعد أربعة عشر قرناً أن يفتح ملفات التحقيق، وأن يكتشف محاولتي اغتيال لم يذكرهما أحد من المؤرخين قبله!!

بندر الشويقي

وها هو «الأستاذ» يعود ثانية لممارسة هوايته في التحقيق البوليسي على طريقة «أجاثا كريستي».

لقد استنبط أني أمهد السبيل للهرب والانسحاب (الذليل).

وصار لديه ما يشبه اليقين من أني لست وحدي.

ولم يستبعد «المنقذ» أن أكون مدفوعاً من أناسٍ آخرين.

وهدد بأنه ربما يكتشف مؤامرة مدبرة بيني وبين الدكتور محسن.

عجباً لهذه النفسية النرجسية المضطربة.

الذي يقرأ هذا الكلام يتخيل الدنيا بأسرها تتآمر لإسقاط العدل والإنصاف المالكي.

«حمداً لك اللَّهُمَّ على نعمة العقل».

يقول «الأستاذ المحقق»:

«إذا تم حذف شيء من الإجابات على استشكالاتك، فإنه يحق لي أن أشك فيما دار في لقائك مع العواجي في غيابي! يحق لي أن أشك أن أمراً دبر نهاراً! ـ بين الساعة التاسعة والثانية عشرة ظهراً ـ!

مثلاً: أن تتفقا أن نبدأ. فإذا رأيتم الموضوع يتجه للحسم لغير ما ترغبون، فأنت تطالب وهو ينفذ! (أنا لا أتهم أنا قلت: إن حدث حذف فمن حقي أن أشك).

صحيح إنني إلى الآن أثق في الدكتور العواجي، لكنني قد أشك فيه إذا لم يلتزم هو ووسطيته (المغالية)! بما دونه كتابة وأعلنه على الملأ، من أجل هذه المناظرة».

«حمداً لك اللَّهُمَّ على نعمة العقل».

هو لا يتهم، لكن من حقه أن يشك إذا . . .

هذا القيد الأخير من جنس قيود «الأستاذ» التي يؤكد على أهميتها!!

فماذا بقي للدكتور محسن بعد هذا التعريض المغلف بنزاهته وأمانته؟

ليس لي سابق معرفة بالدكتور، ولست الآن في مقام الدفاع عنه، لكني أقول لـ «الأستاذ»:

إن (الأدب)، و(الدين)، و(العقل) خصال تمنع صاحبها من كتابة مثل هذا التعريض المبطن، حتى وإن أتبعته بالقيود وأدوات الشرط. وبخاصة إذا كنت تكتب أمام أناس يحترمون الدكتور ويعرفون نزاهته.

وهنا أذكر الإخوة القراء باتهام سابق لـ «الأستاذ» ورفيقه «العلم الشامخ» لمشرفي منتدى «الفوائد» قبل أكثر من سنة، حين افتروا عليهم أنهم حذفوا بعض كلام «الأستاذ»!!

فذاك الاتهام من جنس هذا التعريض المبطن.

والقضيتان تصلحان عينة لكثير من اتهامات «الأستاذ» لمخالفيه.

يقول «الأستاذ المنقذ»:

«يحق لي أن أشك أن أمراً دبر نهاراً! ـ بين الساعة التاسعة والثانية عشرة ظهراً ـ!».

وأقول: لقد خانتك معلوماتك أيها «المحقق البوليسي».

لم يكن بيني وبين الدكتور سوى لقاء عابر «بُعيد صلاة الظهر».

لقد طلب الدكتور مقابلتي لمناقشة عرضك الذي تقدمت به، حين اقترحت أن نبدأ البحث من جديد، وأن أقابلك للتفاهم.

لقد طلب الدكتور مني ذلك فرفضت، فاتصل بك، وأخبرك أنه يكلمك أمامي، وأني أرفض مطلبك. فوافقت على ذلك.

لقد رفضت لسبب واضح، فقلت: لا أريد مفاوضات في الخفاء، ومن كان لديه شروط فليكتبها في المنتدى أمام الجميع، لئلا يفتري أحدنا على صاحبه، وينسب له ما لم يقله.

لقد اشترطت ذلك لأني أعرف طريقة «الأستاذ» في الافتراء على خصومه، وفي نسج الأساطير والمؤامرات الخيالية.

ومع هذا فلم نسلم من ذلك، ويبدو أن صاحبنا مغرم بهذا المسلك، فلا بد من أن يشير إلى مؤامرة تقصد إسقاطه، ولا بأس بعد ذلك أن يسبقها ويلحقها بأدوات الشرط التي تثبت إنصافه، وأنه لم يقصد الاتهام!!

يقول «المنقذ»:

«أنت تعلم أن الدكتور العواجي قد جاملك في الأمور السابقة (وزرته في بيته ولم أزره) واتصل بي من بيته بحضرتك ولم أكن معكم، لرفضك أن نلتقي، واستطعت أنت أن تفرض شروطك عليه، واستجبت أنا ـ رغم إهماله كل مطالبي».

وأقول لـ «الأستاذ»: أخبرنا عن هذه الشروط التي فرضتها على «الدكتور».

أنا من البداية لم يكن لي إلا شرط واحد أعلنته على الملأ، وهو أن

نبدأ من حيث انتهينا، ووافقت (أنت) على شرطي قبل أن أقابل الدكتور.

فأخبرنا الآن أيها «الصدوق»: عن شروطي التي فرضتها، وعن شروطك التي أهملها الدكتور.

وهذه الافتراءات أقدمها هدية للدكتور، ولمن يعرف الدكتور، إن أحبوا معرفة مصداقية «الأستاذ المحقق».

«اللَّهُمَّ لك الحمد على نعمة العقل والعدل».

ذكر «الأستاذ المحقق» أنه يتوقع: **«توقعاً يشبه اليقين أن الأخ ليس وحده»**.

ولو كان «الأستاذ» يعرفني لقلت: إنه يرى كلامي فوق قدراتي.

لكن بما أنه لا يعرف عني شيئاً، فإني أعتبر ما ذكره شهادة منه بأن كلامي ثقيل عليه، وأني أتيت بما لا يتصور عقله أن يأتي به شخص واحد.

أقول: (لا يتصور عقله).

بندر الشويقي

فأما عقول غيره من أهل الفهم فليس في كلامي جديد عليهم.

ختاماً:

يقول «الأستاذ»: **«الأَولى أن تتوقف أنت حتى أجيب على كل الاستشكالات، ثم تنظر هل كان جوابي صحيحاً مقنعاً أم لا! فإن كان مقنعاً فالحمد لله وإن لم يكن مقنعاً! تكتب استشكالات جديدة! واحتمالات!»**.

وأقول: كنت أظن أني في مناظرة، ولم أكن أعلم أن «الأستاذ» قد تعوَّد على أن يتكلم ليسمع منه المريدون، وأنه لا يحب أن يقاطعه أحد، أو يورد عليه اعتراضات أثناء كلامه.

لهذا كله:

أقول لـ «الأستاذ المحقق»:

استمر في هذرك.

وأطمئنك أني لن أتركك، لكني ـ أيضاً ـ لن أضيع وقتي معك.

لكن متى ما سألتك فأجب بوضوح.

وإذا كتبت «عينة» من كذباتك وافتراءاتك، فحاول أن تبطل كلامي بصورة مقنعة.

واعلم أن مسلك الهروب إلى الإمام مسلك مكشوف ومفضوح، وهذا من فوائد المناظرة المكتوبة.

أكرر اعتذاري للإخوة القراء، فلقد كنت حريصاً على حصر الكلام في الموضوع المطروح، لكن «الأستاذ المحقق» هو الذي ألجأنا للخروج عن الموضوع، والكلام بهذه الطريقة.

حسن المالكي **٢٢ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٢، ٠١:٣٥ AM**

الأخ الكريم:

لا يهم ما كتبته أنت في المشاركة الأخيرة، الأهم أن نستمر في مناقشة الاعتراضات التي سبقت والتي ستأتي منك، لكن إن أردتني ألا أحتد مرة أخرى، فلا تطلب مني ولا من الوسطية أن نحذف ونؤجل، فأما بقية الأمور التي ذكرتها فلا أحب التعليق عليها لأنها خارج الموضوع.

المهم أنك عدت وهذا وحده ما أريد، أنا قسوت في العبارة لهذه النتيجة فقط!!

أما حمدك أن يكون عقلك أكبر من عقلي، فهذا والله ما أتمناه لكل مسلم.

ما من مسلم إلا وأتمنى أن يكون أفضل مني ومتجنباً لأخطائي.

وأسلم لأخيك.

والحمد لله على سلامة العودة!

بندر الشويقي PM ٠١:٠٨،٢٠٠٢ - ١٠ - ٢٢

ومن قال لك إني ذهبت، حتى أعود من أجل قسوتك؟!
وعلى كلٍّ، فبهذه الطريقة يمكن أن يستمر البحث بصورة أفضل.
وأعود الآن للاستشكال الأول، وألخص أول نقطة أريد مناقشتها.

أنت تسأل لماذا أهملت القيود الموجودة في كلامك؟
فأجبتك بأني لا أثق في هذه التقييدات التي تنص فيها على أنك لا تريد العموم؛ لأني أراك تعود لتخالف ذلك بصورة لا تقبل التأويل.
فقلتَ: «**إن كنت صادقاً، فأعطني مثالاً لا يقبل التأويل**».
فأقول: سبق أن ذكرت لك المثال الواضح، فأجلت الجواب عنه، بحجة أنه في رابط آخر!!
أنت تذكر أن نقدك للحنابلة، إنما تقصد به الغلاة فقط.
فأريد منك أن تشرح لنا هذه العبارة، وتبيِّن لنا هل يفهم منها غير التعميم:
أنت تقول: «**الحنابلة ليسوا على مستوى واحد في الغلو، وإن اجتمعوا في النصب سواء المقل منهم فيه أو المكثر**».
أفلا تفيد هذه العبارة تعميم تهمة النصب على الحنابلة؟
إن كان جواب «الأستاذ» (نعم). فيكفيني ذلك منه.
وإن كان الجواب (لا) فليبين لنا مقصوده بكلمة: (اجتمعوا) وهل هي مما يقبل التأويل.
وما دام الكلام كله للأستاذ، فلا فرق بين أن يكون من رابط آخر، أو من الرابط نفسه.

حسن المالكي PM ٠٧:٥٦ :٦،٢٠٠٢ - ١٠ - ٢٢

أعوذ بالله من الشيطان!
أخي الكريم بندر الشويقي السلام عليك.

أولاً:

أعتذر لك وللدكتور محسن العواجي على القسوة في خطابي السابق، وسوء الظن الذي كان قد ساورني، بسبب ردك الأخير الذي فهمت منه أنك تشترط حذف مشاركاتي الأخيرة، لتعود (بعد ذلك)، فمهما يكن من خلاف فهو عندي على الأقل هين، وتبقى أنت والدكتور محسن أخوين مسلمين، لهم حقوق المسلمين (من محبي أهل البيت وغيرهم)!

واعتذاري هذا لك وللدكتور العواجي آمل أن يجد منكم القبول، ولا أشترط كما لا أطلب أن تتبرأ من تهمة توجهها لي إلا إذا كنت تدين الله بأنها باطلة، أما إذا أداك فهمك وظنك إلى أنها حق فأنت في حل.

المشكلة أنني أجيب بهذا الهدوء بعد أن كتبت حلقتين لا أدري هل ما زالت فيهما قسوة أم لا، سأنشرهما بعد هذا الجواب ولن أراجعهما فإن وجدت فيهما شيئاً من ذلك، فالمعذرة مقدماً.

ثانياً:

حسن المالكي أنا سأجيبك على استشكالك فالنص يا أخي يبدو لي في غاية الوضوح:

وهو: (أما ما نقلته من أنني لم أكن دقيقا في النقل عن الحنابلة لأنني أنقل عن بعضهم وأترك المعتدلين كابن حزم وابن الجوزي والأشعري و... فالجواب أنني ذكرت أكثر من مرة أنني لا أتحدث عن المعتدلين وإنما أتحدث عن الغلاة ومواطن الغلو فقط، فأنا أظن أن من غلاة الحنابلة البربهاري والدارمي وابن بطة واللالكائي وعبد الله بن احمد فهؤلاء فيهم غلو في معظم المسائل التكفير والتجسيم وتحكيم اقوال الرجال وكثرة الأحاديث الضعيفة والموضوعة في العقائد.. إلخ.

وبعضهم عنده غلو في الصفات كابن تيمية وابن القيم.

وبعضهم عنده غلو في التكفير كغلاة الوهابية... وهكذا.

فالحنابلة ليسوا على مستوى واحد في الغلو وإن اجتمعوا في النصب سواء المقل منهم فيه أو المكثر).

وأقول: السطر الأخير الذي فيه (اجتمعوا) كان الحديث عن غلاة

الحنابلة، فقد سبق قبله أنني لا أتحدث عن المعتدلين من الحنابلة، فعندما حيدت الكلام عن المعتدلين أخذت في الكلام عن الغلاة ثم قلت ليسوا في مستوى واحد من الغلو وإن اجتمعوا في النصب، خطئي أنني لم أكرر في السطر الأخير كلمة (غلاة الحنابلة) بدلاً من الحنابلة، وإن كان ما قبله يدل على ذلك.

على أية حال: إذا شئت أن لم تقتنع إلا بأن أقول إنني أخطأت في العبارة فأنا مستعد بنفس راضية.

حسن المالكي **٢٢ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٢، ٠٨:٥٨ PM**

مناقشة مسألة أن من النصب الاقتصار في الصلاة على النبي ﷺ دون آله

نواصل الجواب على استشكالات الأخ الكريم:

قول الأخ: (ذكرت أن من النصب الاقتصار في الصلاة على النبي ﷺ دون آله.

وهذا من غرائب الأقوال، وعجائب الاستدلال). اهـ!.

أقول: تحريف جديد! لم أحكم بأن من فعل هذا فقد وقع في النصب، إنما ذكرت شواهد على وجود نصب خفيف بجهل، وذكرت له شواهد كثيرة، ليس الشاهد الواحد كافياً لإطلاق (النصب) لكن فيه تنبيه على (حق من حقوق أهل البيت) فمن حقهم أن تقرن صلاتك على رسول الله بالصلاة عليهم، كما في دعاء التشهد فقلت: (ومن الشواهد المتكررة بجهل ـ وكنت أنا شخصيّاً من هؤلاء ـ أن الصلاة على أهل البيت حذفناها من الصلاة على النبي ﷺ، مع أن التشهد الذي نكرره يومياً (اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد) فأصبح السُّنَّة بين مقتصر على (صلى الله عليه وسلم) وبين معمم (صلى الله على محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين)! بينما لا يوجد دليل واحد صحيح على شرعية الصلاة على الصحابة فهذا من خصائص أهل البيت، التي عممناها في الأمة، أو لا نذكرها مع الصلاة على النبي).

قول الأخ: (إضافة الآل، إنما جاءت في الصلاة والتسليم بعد التشهد في الصلاة).اهـ.

أقول:

لإبطال هذا الحصر المزعوم (داخل الصلاة) أقول:

أولاً:

وجوب الصلاة على النبي ﷺ جاء في آية محكمة، غير متشابهة، وهي قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ۝٥٦﴾ من سورة الأحزاب التي نزلت عام الخندق السنة الخامسة من الهجرة أليس كذلك؟.

ثانياً:

هذا الأمر الإلٰهي بالصلاة على النبي ﷺ دفع بعض الصحابة للتساؤل عن (الكيفية) التي يتم بها تنفيذ هذا الأمر الإلٰهي، فيا ترى بما أجابهم النبي ﷺ؟

حسن المالكي

اسمع إذن أصح ما ورد في الباب ودع التقول على الشرع ما لم يقل:

١ ـ حديث أبي مسعود البدري في مسلم وغيره ولفظه:

(... قال بشير بن سعد: قد أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك؟

فقال النبي ﷺ مجيباً بشير بن سعد:

«قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد و(على آل محمد) كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد و(على آل محمد) كما باركت على آل إبراهيم والسلام كما علمتم» هذا عند مسلم والترمذي وأحمد والنسائي وغيرهم.

٢ ـ حديث كعب بن عجرة ولفظ حديثه (قلنا: قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك؟ قال: **«قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى (آل محمد) كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللَّهُمَّ بارك على محمد وعلى (آل محمد) كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد»** والحديث في الصحيحين وغيرهما.

٣ ـ حديث أبي حميد الساعدي ولفظ حديثه (.. إنهم قالوا: يا رسول الله كيف نصلي عليك؟ فقال رسول الله ﷺ قولوا: «**اللَّهُمَّ صل على محمد (وأزواجه وذريته) كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد و(أزواجه وذريته) كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد**» اللفظان السابقان أصح، والحديث في مسلم وغيره.

٤ ـ حديث طلحة بن عبيد الله ولفظ حديثه: (قلت: يا رسول الله، كيف الصلاة عليك؟ قال: «**قل اللَّهُمَّ صل على محمد و(على آل محمد)**...» الحديث) رواه النسائي.

٥ ـ حديث زيد بن خارجة لما سئل: (كيف بلغك في الصلاة على النبي) قال: أنا سألت رسول الله: (كيف الصلاة عليك؟) فقال: «**صلوا واجتهدوا ثم قولوا: اللَّهُمَّ بارك على محمد وعلى آل محمد**...» الحديث. رواه النسائي.

٦ ـ حديث أبو هريرة ولفظ حديثه (أنهم سألوا رسول الله: كيف نصلي عليك؟ قال: «**قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد (وعلى آل محمد) وبارك على محمد (وعلى آل محمد)**...» **الحديث) رواه الشافعي بسند فيه ابن أبي يحيى وابن منده بسند صحيح.**

حسن المالكي

٧ ـ وروى عبد الرزاق في «مصنفه» (٢/ ٢١١) بسند صحيح عن رجل من الصحابة (أن النبي ﷺ كان يقول: «**اللَّهُمَّ صلِّ على محمد وعلى أهل بيته وعلى أزواجه وذريته كما صليت**...» الحديث).

٨ ـ وروى الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٣٣٠) طبعة دار الكتاب العربي، بسند صحيح إلى عبد الرحمٰن بن بشر بن مسعود الأنصاري قال: (لما نزلت ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾...) قالوا: يا رسول الله هذا السلام قد عرفناه فكيف الصلاة عليك؟... قال: «**قولوا اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى (آل محمد)**...» الحديث.

٩ ـ ورويت آثار عن بعض التابعين في هذا الباب مثل إبراهيم النخعي مرسلاً «**قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد عبدك ورسولك و(أهل بيته)**...».

١٠ ـ وكان الحسن البصري يقول: (اللَّهُمَّ اجعل صلواتك وبركاتك على آل محمد) والأثران رواهما الطبري عند تفسير الآية.

١١ ـ وهناك أحاديث أخرى ليست بهذا الثبات في الأسانيد وفي هذه كفاية، وبعضها صحيح وفيه زيادات ضعيفة آثرنا عدم التطويل في عرضها وذكر ما صح منها وما لم يصح.

ثالثاً:

قد رأيت ـ أخي الكريم ـ كيف أرشدهم النبي صلى الله عليه وآله سلم لـ(كيفية الصلاة عليه)، فهل أرشدهم لـ(الصلاة عليه وحده)، أم أرشدهم (للصلاة عليه مع آله) هذا سؤال أول.

وإن أنصفت في الجواب فستقول:

أرشدهم للصلاة عليه مع الآل.

أقول: حسناً.

وهل هذه الكيفية مقيدة بوقت دون وقت، بصلاة أو خارج صلاة؟ أم هي مطلقة لم يحددها النبي بوقت دون وقت، ولا بداخل الصلاة ولا خارجها؟

إن قلت: نعم ليس فيها قيد إلا في بعض الأحاديث الأقل صحة مما تعتبر من قبيل الشاذ.

قلنا:

إذن؛ هل نتفق أن هذه الأحاديث يفهم منها المشروعية في الصلاة على النبي والآل سواء داخل الصلاة أو خارجها.

إن قلت: نعم، انتقلنا للمسألة التي بعدها، وإن جئت بقيد يمنع من إطلاقها خارج الصلاة فسنبحث فيه.

أقول: ثم هل تعلم اختلافاً في وجوب الصلاة على النبي ولو مرة في العمر؟

ستقول: لا (وإن قلتها رددنا عليك بتلاوة الآية فقط!).

أقول: وهل تعرف خلافاً في وجوب الصلاة على النبي في التشهد؟

ستقول: نعم (وإن لم تقل نقلنا لك الخلاف في ذلك).

أقول:

ما دام أن الصلاة على النبي ﷺ داخل الصلاة مختلف في وجوبها بل ذكر ابن عبد البر أن أول من قال بوجوبها الشافعي، ولا خلاف في وجوبها خارج الصلاة ولو مرة واحدة في العمر، وأكمل (الكيفيات) خارج الصلاة وداخلها هي تلك الكيفية التي علَّمها النبي أصحابه عندما سألوه التي فيها (الصلاة على النبي مع الآل).

فإن قلت: لكن الصلاة على الآل خارج الصلاة بدعة؟

قلت: من ظن أن النبي ﷺ قد علَّم أصحابه البدعة فليعلن الردة والسلام، وإن قلت ـ حاشا رسول الله وستقولها إيماناً لا مجاملة ـ.

أقول: حسناً.

إذا أردت مزيداً من الدلائل على صحة هذا القول فخذ ما يلي:

الأول:

أن السؤال عن الكيفية ـ على الأرجح ـ كانت تلك الكيفية خارج الصلاة، أما داخلها فهو معروف لهم لماذا؟

لأن نزول الأمر الإلٰهي بهذا الذي تبعه سؤال الصحابة عن الكيفية كان بعد فرض الصلاة بثلاث سنوات، إذ أن الأظهر أن السؤال عن الكيفية كان بعد نزول الآية كما في الحديث الأول (قد أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك)؟ فالصحابي يتحدث عن كيفية تنفيذ (أمر الله) وسورة الأحزاب إنما نزلت بعد فرض الصلاة بثلاث سنوات، وكذا حديث الطبري الأخير، فهل كانت الصلاة قبل ذلك بلا تشهد فيه صلاة على النبي؟ هذا مستبعد ومن قال بذلك فعليه الدليل، ولم يأت دليل بأن الصلاة كانت لمدة ثلاث سنوات بلا تشهد فيه صلاة على النبي.

الثاني:

أن النبي ﷺ لم يؤثر عنه أنه علَّمهم صيغة أخرى إلا وهذه الصيغة أصح وأولى وأكمل، فيقال للمعارضين ـ الذين يسوؤهم الصلاة على آل محمد اتباعاً بجهل للسياسة الأموية وحسن ظن بالمتأثرين بها ـ: اعطونا أدلة أصح من التي

أوردناها فيها تعليم (صيغ وكيفيات أخرى) للصلاة على النبي ﷺ ليس فيها ذكر الآل، ولن تجدوا، فإذا لم تجدوا فهل يجوز لكم أن تذهبوا لصيغة ليس فيها ذكر (الآل) وتتركون الأصح؟ هل هذا إلا من التلبس بشيء من النصب جهلاً وتقليداً؟، كيف تتركون الصيغة أو الكيفية التي علَّمها النبي ﷺ أصحابه وارتضاها لهم بل وجعلها داخل كل صلاة؟.

الثالث:

إذا كانت الصلاة على الآل واجبة داخل الصلاة فهي خارج الصلاة أظهر وجوباً؛ لأن كل دعاء داخل الصلاة فهو مشروع خارجها، كالحال في سائر الأدعية والأذكار الموجودة داخل الصلاة، فكلها يشرع الدعاء بها خارج الصلاة كالتسبيح والتكبير وقراءة القرآن وطلب المغفرة.. إلخ.

الرابع:

نحن ننفذ ولا نبحث عن علة كل أمر نبوي، وقد ذكر بعض العلماء أن هذه (الصيغة) للصلاة على النبي أكمل وأقر لعينه ﷺ لمحبته أهل بيته، فما منا إلا ويتمنى أن يحصل لأهله من الخير ما يحصل له، والنبي أكثر محبة ورأفة بأهل بيته منا بأهلينا، وهذا من أقل حقوقه علينا أن نحب أهل بيته ونصلي عليهم معه، حتى إذا وصلته صلاتنا عليه وجدنا غير مهملين لوصيته بأهل بيته، خاصة وأن الصلاة على الآل يدخله فيهم النبي نفسه، فيكون المصلي قد صلى عليه مرتين.

حسن المالكي

الخامس:

ما عليه كثير من أهل العلم الذين يقرنون الصلاة على النبي بالصلاة على آله، خذ منهم على سبيل الاختصار:

ـ الشافعي (٢٠٤هـ) في استهلال كتابه «الرسالة» يقول بعد الثناء على الله ورسوله: (فصلى الله على محمد (وعلى آل محمد) كما صلى على إبراهيم وعلى آل إبراهيم... إلخ).

ـ ابن خزيمة (٣١١هـ) بدأ كتابه «التوحيد» بقوله: (الحمد لله... وأشهد أن محمداً رسوله المصطفى... فعليه صلوات الله وسلامه. صلى الله عليه وعلى آله الطيبين)!

ـ الطحاوي (٣٢١هـ) في أول كتابه «شرح معاني الآثار» يقول: (بسم الله الرحمٰن الرحيم، صلى الله على سيدنا محمد (وآله) وسلم).

ـ الآجري (٣٦٠هـ) رغم غلوه العقدي ونصبه الخفيف قال في «مقدمة الشريعة»: (.. وصلى الله على محمد النبي وعلى (آله) وسلم).

ـ وكذا ابن بطة الحنبلي (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ رغم غلوه تجده في استهلال كتاب «الرد على الجهمية ضمن الإبانة الكبرى» يقول: (وصلى الله على محمد وعلى آل محمد وسلم)!

ـ ابن منده (٣٩٥هـ) ـ رغم حنبليته المغالية ـ قال في مقدمة كتاب «الإيمان»: (الحمد لله حق حمده وصلى الله على محمد وآله وسلم)!

ـ وكذلك أبو حفص بن شاهين قال في مقدمة كتابه «شرح مذاهب أهل السُّنَّة»: (وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين)!

ـ ابن حزم (٤٥٦هـ) ـ رغم اتهامه بالنصب ـ قال في مقدمة كتابه «الدرة»: (بسم الله الرحمٰن الرحيم وصلى الله على (محمد وآله) وسلم تسليماً)، وفي مقدمة «المحلى» (بسم الله الرحمٰن الرحيم وصلى الله على (محمد وآله) قال علي بن أحمد بن سعيد بن حزم...).

حسن المالكي

ـ البيهقي (٤٥٨هـ) في مقدمة «السنن الكبرى» قال: (صلى الله عليه وعلى (آله) وسلم تسليماً)!

ـ ابن عبد البر (٤٦٣هـ) في استفتاحه كثيراً من كتبه منها: قوله في مقدمة «الاستذكار»: (... وصلى الله على سيدنا محمد و(آله) وسلم تسليماً)، وقال في المقدمة نفسها (وأسأله الصلاة على نبيه ورسوله محمد صلى الله عليه وعلى (آله) وعلى جميع النبيين والمرسلين...) وقد اطرد ابن عبد البر في سائر كتبه على هذا النحو.

ـ بل حتى ابن تيمية (٧٢٨هـ) قال في مقدمة «العقيدة الواسطية»: (...وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه و(على آله) وسلم تسليماً مزيداً).اهـ المراد!

والغريب أن الشيخ الفوزان عند شرحه لهذه العبارة رجح أن (الآل) هم أتباعه على دينه!

وعلى هذا التوسيع لمعنى (الآل) تكون الزكاة لا تجوز لمسلم!

لأنها لا تحل لـ(آل محمد)!

فلنرسلها للكفار إذن!

ثم شرح الشيخ وفقه الله كلمة (وأصحابه)!

مع أنها ليست موجودة في متن ابن تيمية!

نحن نتذكر (أهل البيت) ونعرف من هم إذا تعلق الأمر بحرمانهم من الزكاة مع حرمان نصيبهم من الخمس!

لكننا نرجع إن وجدنا لهم خصيصة عممناها في كل المسلمين!

فلأهل البيت الحرمان.

ولغيرهم من المسلمين فضائل أهل البيت!

ونردد بعد هذا وصية «**أذكركم الله في أهل بيتي**»!

فأصبح أهل البيت عندنا مجرد هواء.

أو وجود مجرد!

لا حقيقة له في الخارج!

وبعد هذا نقول:

لم نتلبس بشيء من النصب!

ليس هذا فقط!

بل من نبهنا على مثل هذا قلنا:

هذا يريد تصحيح مذهب الشيعة.

وتخطئة مذهب السُّنَّة!

(ظلمات بعضها فوق بعض)!

ـ أيضاً ابن تيمية في مقدمة «منهاج السُّنَّة» ـ الذي فيه ما فيه من التشنيع على علي وأهل البيت ـ قال (... صلى الله عليه وعلى آله أفضل صلاة وأفضل تسليم).

ـ لكن بعض غلاة الحنابلة كان لهم مقدمات غريبة عن هذه السياقات فهذا الخلال (٣١٠هـ) لم يفتتح كتابه بالصلاة على النبي ولا آله وإنما بقوله:

(ما يبتدأ به من طاعة الإمام! وترك الخروج عليه! وغير ذلك)!

وبهذه الاستهلالات وجد الحنابلة الحظوة عند الحكام.

وفتحوا شهيتهم لنصرة المذهب الحنبلي،

حتى أن بعض الخلفاء العباسيين:

ـ كالقادر.

ـ والقائم.

ـ فضلاً عن المتوكل ـ.

كان يوزع منشوراً في الحج والآفاق باسم نحو:

(عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة)!

وكله مستخرج من الغلو الحنبلي!

فتم للحنابلة الاستحوذوا على مسمى:

(أهل السُّنَّة) (والجماعة) و(السلف الصالح)!

وبقي أهل البيت وأشياعهم.

والمعتزلة وأنصارهم.

بين تقتيل وتشريد وحرق كتب ومنع أعطيات.

ومع هذا لم يسلم أهل البيت من المستحوذين على فضائلهم وحقوقهم!

فبدعوهم وهجروا سيرهم واستفردوا باسم السُّنَّة!

سُنَّة من؟

سُنَّة النبي!

سُنَّة من قال: «**قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد**»!

ومن قال: «**أذكركم الله في أهل بيتي**»!

ومن قال: «**فانظروا كيف تخلفوني فيهما**»!

ولذلك حصل الذل في هذه الأمة كما ترون.

لأننا لم ننتبه من سكرة الظلم بعد.

ونطلب المزيد!

هذا قليل من كثير أردته استعراضه.

لأن صاحبنا يزعم أن الصلاة على (الآل) ليست مشروعة إلا داخل الصلاة؟ وبعد هذا هل بقي لكلامه فائدة.

سأعيده عليكم وتأملوا كيف نحكم فيما لا نعلم.

يقول الأخ الكريم:

(وأما خارج الصلاة، فلم يرد أمر بإدخال الآل في الصلاة والتسليم على النبي ﷺ).اهـ. وعلى هذا يكون هذا بدعة على مقاييس الغلاة، مع تقدم الأدلة على المشروعية وعمل كثير من أهل العلم بل من النواصب! ولا تعليق بعد هذا!

سؤال:

هل يجوز الصلاة على الواحد من الآل منفرداً أم لا يجوز إلا الصلاة على جملة الآل عند الصلاة على النبي ﷺ؟

حسن المالكي

الجواب:

من رأى منع (الصلاة على الواحد من الآل) خارج الصلاة فيجب عليه أن يطرد ويرى (منع الترضية) على الواحد من الصحابة خارج القرآن الكريم، وهذا لا يقولون به، وإذا جاز أن يتم الترضية على (١٢٠ ألف صحابي هذا العدد الكثير على تعريفهم) لوقوعهم تحت خبر الآية: ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُۚ﴾ [المجادلة: ٢٢] فوقوع أفراد (آل محمد وعددهم قليل) تحت الأمر النبوي «**قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد**» من باب الأولى، خاصة وأن الترضية قد وردت عامة في كل المؤمنين كما في آخر سورة البينة.

ونحن لا ننكر على من لم يصل أو يسلم على أحد من أهل البيت.

واكتفى في أهل البيت بالترضية.

لكننا ننكر على (من أنكر) مشروعية الصلاة أو السلام على أحد من أهل البيت وأجاز الترضية عن الواحد من الصحابة؛ لأن هذا تناقض في الموقف.

كما لا ننكر على من صلى على أحد الصالحين من الصحابة أو غيرهم لعموم قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُصَلِّي عَلَيۡكُمۡ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾ [الأحزاب: ٤٣].

ولقول النبي: «**اللَّهُمَّ صل على آل أبي أوفى**».

مع إقرارنا بأن أهل البيت أولى الناس بالصلاة عليهم.

لأمر النبي بذلك «**قولوا: اللَّهُمَّ صل...**».

ولم يرد أمر بالصلاة على غيرهم.

ولأن الصلاة على غيرهم إما حادثة عين لا عموم لها.

وإما خبر وليس أمراً.

بمعنى:

أن من أتى من هؤلاء المعترضين لينكر الصلاة على الواحد من أهل البيت.

نقول له:

لماذا تنكر؟

وقد أمر النبي بذلك أمراً.

«**قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد**».

أفتراه يأمر الناس بالبدعة؟

فإن قال: هي في الصلاة مشروعة وخارج الصلاة بدعة؟

قلنا: قولك لا دليل عليه إلا تقليد المشايخ.

وإذا ثبتت مشروعيتها داخل الصلاة فهو أبلغ في مشروعية الصلاة خارج الصلاة، أو على الأقل جوازها سواء على الآل مجتمعين أو الواحد من الآل، فما كان مشروعاً داخل الصلاة من ذكر كان خارجها أظهر مشروعية بقياس الأولى؛ كالتسبيح والتهليل والتكبير والاستغفار وقراءة القرآن.

ثم طمأنني الأخ الكريم أن أهل السُّنَّة يصلون على الآل في التشهد فقال: (وعامة أهل السُّنَّة يأخذون بهذا، ويفعلونه ـ بحمد الله ـ) يقصد الصلاة على الآل في التشهد!

أقول: بشرك الله بالخير!

أهذا موضع النزاع؟

ألم تقرأ كلامي؟

ثم الصلاة على الآل في التشهد يا صاحبي.

(سيرة عملية).

متواترة بين المسلمين يفعلونها في اليوم أكثر من عشر مرات من طفل في عمر السابعة إلى الشيخ الهرم، ويستحيل أن يستطيع السلاطين المعادون لأهل البيت وعلمائهم أن يزيلوها من تطبيقات الناس، ولأنها سرية أيضاً، فالسنن القولية السرية.

المتوارثة (عملياً).

عند كل المسلمين.

من أثبت السنن.

حسن المالكي

أما قول الأخ: (وأما خارج الصلاة، فلم يرد أمر بإدخال الآل في الصلاة والتسليم على النبي ﷺ).

قلت:

أولاً:

الترضية عن الصحابة لم يأت بها أمر لا داخل الصلاة ولا خارجها! فلماذا نترضى عنهم جميعاً وعن الواحد منهم؟ لماذا نترضى على ما لم يرد فيه أمر ونترك السلام على من ورد فيه الأمر؟ أهذا اتباع للسُّنَّة أم نفور عنها؟ أهذه سُنَّة محمدية أم سُنَّة أموية؟

ثانياً:

ليعلم الجميع أنني استخدم الترضية عن الصحابة ولا أنكره، إلا من تبين لي نفاقه أو غلبة الظلم وسوء السيرة عليه كالوليد بن عقبة وبسر ونحوهم..

ثالثاً:

أنا أنكر فقط على من منع الصلاة على الآل مع النبي سواء داخل

التشهد أو خارجه، ولا أنكر على من لم يصل عليهم خارج الصلاة إنما من أنكر ذلك، وهناك فرق بين الأمرين، أما في التشهد فسبق الجواب.

قال الأخ: (بل الأمر الثابت إنما هو بالصلاة والتسليم على النبي ﷺ).

قلت: سبق الجواب، وأن الكيفية الكاملة للصلاة عليه ﷺ هو الصلاة عليه مع الآل هكذا علمنا النبي فماذا نفعل؟ سألوه عن الكيفية فقال هذه الصيغة التي فيها الآل مع النبي؟.

قال الأخ الكريم:

(وأما خارج الصلاة، فلم يرد أمر بإدخال الآل في الصلاة والتسليم على النبي ﷺ).

قلت: سبق الجواب.

قال الأخ الكريم: (بل الأمر الثابت إنما هو بالصلاة والتسليم على النبي ﷺ، فكيف يكون فاعل هذا واقعاً في النصب الذي هو انحراف عن أهل البيت وهضم لحقهم).

قلت: (إنما) للحصر وقد أثبتنا لك بطلان هذا الحصر هذا أولاً.

ثانياً:

الأمر الثابت واحد لا دليل على التفريق بين صيغة الصلاة داخل الصلاة وخارج الصلاة.

ـ قال الأخ: (فكيف يكون فاعل هذا واقعاً في النصب الذي هو انحراف عن أهل البيت وهضم لحقهم).

قلت: تحريف جديد!

لم أقل هذا، وإنما ذكرت مجموعة من الشواهد على (الوحشة) وتأثر الوسط السُّنِّي بردة فعل على غلو كثير من الشيعة في أهل البيت.

والشاهد الواحد لا يكفي في إطلاق التهمة.

خاصة وأن هذه التهمة بتلك الشواهد كلها.
جعلته من الانحراف اليسير.
وليس المغالي عن أهل البيت.
ولا تجتمع تلك الأخطاء إلا في القليل من الناس.
لكنها موزعة بين كثير من أهل السُّنَّة، والنواصب يجمعون ما تفرق من ذلك!

وأهل السُّنَّة أولى بإنكار هذا قليله وكثيره والنهي عنه.

قول الأخ الكريم: (غاية ما تطالب به أن يكون أمراً مستحباً، فكيف جعلت تاركه واقعاً في النصب الذي هو في الحقيقة انحراف عقدي).اهـ؟

قلت: سبق الجواب أنني لا أعتبر من فعل هذا فقط واقعاً في النصب، إنما مجموع الإنحرافات أو كثير منها ـ حسب الإنحراف ـ يوقع في النصب إما جهلاً أو تقليداً أو تعصباً.

أما النصب فهو في حقيقته شعبة من (النفاق) وليس مجرد انحراف عقدي، وأقصد بالنصب هنا أصله وهو البغض لحديث النبي في «صحيح مسلم»: «**لا يبغض عليّاً إلا منافق**».

حسن المالكي

أما يسير النصب فهو بحسب مرتكبه من جهالة أو تأويل أو تقليد أو تعصب وهذه أشدها.

قول الأخ: (وهل هذا إلا من الغلو، الذي تنادي بمحاربته)؟

أقول: إذا اعتبرت أنت إنكار هذه الانحرافات اليسيرة من الغلو المضاد، فأنا سعيد بهذه التهمة!

لأنك بهذا ستحكم على كثير من السُّنَّة بالغلو
لأنهم ينكرون على من لم يترض عن ظلمة الطلقاء!

فإذا كان الإنكار اليسير على من (ترك الصلاة على الآل) غلوّاً على أن هذا مأمور به شرعاً، فكيف بمن أنكر على من لم يترض عن الصحابة وهو غير مأمور به في الشرع.

فضلاً عمن أنكر على من لم يترض على الظالمين!

فهذا ـ بناء على ما سبق ـ غلو مركب مكعب طويل مستطيل، وسأرى مدى التزامك بهذا!

قول الأخ الكريم: (ذكرت أن من (النصب): الإنكار على من يقول: (فاطمة عليها السلام)، و(علي عليه السلام).

وعارضت من يقول هذا بثبوت الصلاة على آل محمد ﷺ، في التشهد، وتواتر ذلك تواتراً عملياً.

وهذا كلام أغرب من سابقه.

فالصلاة على الآل في تشهد الصلاة لم ينكرها أحد، بل عامة أهل السُّنَّة يعملون بذلك كما تقدم).

لكن الذي يُنكر هو تخصيص شخص بعينه بهذه الصلاة، والتزام ذلك، بمعنى أن يختم اسمه بالصلاة والتسليم كما يختم اسم النبي ﷺ).اهـ المراد.

أقول للأخ الكريم: هل تترضى عن أبي بكر وعمر؟

فإن قال: نعم.

حسن المالكي

قلنا: وترى هذا مشروعاً؟

فإن قال: نعم.

قلنا: من أي دليل أخذت هذا؟

فإن قال: لقوله تعالى: ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ [المجادلة: ٢٢]؟

قلنا: فكيف تمنع من قول (علي عليه السلام) أو (فاطمة عليها السلام) لقوله ﷺ: «**قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد**»؟! مع أنهم من أهل الكساء وأهل الكساء صفوة أهل البيت.

فإن قال: لم يفعله السلف الصالح؟

قلنا: لا تفتري على السلف الصالح، وسننقل لك من البخاري ومسلم وأحمد وغيرهم ما يدفع دعواك هذه، بل سننقل لك عن بعض الحنابلة من أثبت في حق الإمام علي كلمة:

(صلى الله عليه وسلم)!

وليس (عليه السلام) فقط!

ولا (كرم الله وجهه) فقط!

لكنك تدافع عن كتب لا تعرف ما فيها! فأخذت شرها وتركت خيرها!.

فإن قال: العلماء هم يقولون (رضي الله عنه) ولا يقولون (عليه السلام).

قلنا: يقولون هذا وهذا وسنثبت لك ذلك.

فإن قال: لعل هذه من الطباعين لهذه الكتب؟

قلنا: سنقبل ذلك إذا اعتبرت كتابة (رضي الله عنه) من الطباعين أيضاً!

وإن فرقت بين الحالتين بلا دليل مقنع، ولن تجد، كان دليلاً على أنك متلبس بهوى ضد أهل البيت.

فإن قال: وزوجاته ألسن من أهل بيته؟

قلنا: بغض النظر عن الاختلاف في دخولهن في أهل البيت لكن هل منعنا من الصلاة عليهن أو السلام عليهن أو أنكرنا ذلك؟

فإن قال: لكن الصلاة على غير الرسل فيه مساواة لغيرهم بهم؟

قلنا: كلا.

فقد قال تعالى في حق الصابرين:

﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧].

وقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾ [الأحزاب: ٤٣].

وليس هؤلاء مساوين للرسل.

فإن قال: فلماذا لا تصلون على آحاد المؤمنين؟

قلنا: لم ننكر ذلك لكن آحاد أهل البيت أخص وآكد لوجود الأمر بخلاف من سواهم إذ ليس فيه الأمر بل الخبر فحسب والأمر آكد في المشروعية والخصوصية على أية حال:

سأستعرض لك (تطبيقات بعض أهل السُّنَّة) لاستعمال تلك الصيغة (خارج الصلاة).

بعض الأقوال في الاقتصار في الصلاة على الآل:

١ ـ البخاري في صحيحه ـ طبعة دار الجيل ـ تقديم أحمد شاكر وهذه الطبعة من أصح الطبعات أخبرني بذلك الشيخ عبد الرحمٰن المحمود قديماً،

فماذا في «صحيح البخاري» من هذا سأذكر الباب والسلام على أحد من أهل البيت فقط (علي وفاطمة والحسن والحسين وأبنائهم وإبراهيم ابن النبي..).

قال البخاري (٢/ ٥٤): (باب: يقصر إذا خرج من موضعه... وخرج علي عليه السلام الأثر)!

وقال البخاري (٢/ ٦٢): (باب تحريض النبي على صلاة الليل والنوافل... وطرق النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة وعلياً عليهما السلام).

وقال البخاري (٢/ ١٠٥): (باب قول النبي إنا بك لمحزونون... دخلنا مع رسول الله على أبي سيف القين وكان ظئراً لإبراهيم عليه السلام).

وقال البخاري (٦/ ٧٩): (باب من ناجى بين يدي الناس... فأقبلت فاطمة عليها السلام).

وقال البخاري (٧/ ٥١): (باب لا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن،...كانت فاطمة عليها السلام تغسل الدم عن وجهه...).

وقال البخاري (٩/ ١٦٩): (باب قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ﴾... أن حسين بن علي عليهما السلام)!

وقال البخاري (٧/ ١١): (باب: لا يتزوج أكثر من أربع،... وقال علي بن الحسين عليهما السلام)!

وقال البخاري (٨/ ٧٧): (باب القائلة في المسجد... جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بيت فاطمة عليها السلام).

وقال البخاري (٤/ ٩٥): (باب فرض الخمس... الزهري أخبرني علي بن الحسين أن حسين بن علي عليهما السلام...).

وبعده بصفحة في الباب نفسه قال البخاري: (... أن فاطمة عليها السلام ابنة رسول الله سألت أبا بكر...).

وقال البخاري (٤/ ٢٢٧): (باب صفة النبي... وكان الحسن بن علي عليه السلام يشبهه).

٢ ـ مسلم في صحيحه ـ طبعة دار الدعوة ـ (٢/ ١٩٠٢): (باب فضائل فاطمة بنت النبي عليها الصلاة والسلام)!

ولكن المشهور أن التبويب من النووي، وهو نفسه عالم جليل.

٣ ـ أبو داوود في سننه ـ طبعة دار الدعوة ـ رغم حنبليته ـ أورد (٢/ ٥٤): (... عن عاصم بن ضمرة عن علي عليه السلام ...).

وكرر عليه السلام في حق علي في «سننه»: (٢/ ٢٣٢، ٥٦٣، ٥٩٦)، و(٣/ ١٠٨، ٣٨٥، ٥٤٧)، و(٤/ ١١، ٨٠، ١٧٣، ١٩٣، ٥٢٠ مرتين، ٥٦٠ مرتين، ٦٦٧)، و(٥/ ٢٦، ٣٧، ٣٩، ٦٨، ١٢١، ١٢٥ مرتين، ١٢٦، ١٢٧، ٢٥١، ٣٠٩، ٣٥٩)، من أسانيد شتى.

وفي حق فاطمة (٣/ ٣٧٦، ٣٧٩).

٤ ـ الترمذي في سننه ـ طبعة دار الدعوة ـ أطلق (عليه السلام) في حق إمام الزيدية!

زيد بن علي (٣/ ٢٣٣)، وفي حق الإمام علي (٣/ ٣٠٠).

ولم يطلق هذه في غير أهل البيت.

٥ ـ النسائي في سننه ـ طبعة دار الدعوة ـ أطلق (كرم الله وجهه) في حق الإمام علي، في «السنن» (٢/ ١٠٢)، (٧/ ٢٣٣) ولم يطلقها في غيره.

حسن المالكي

٦ ـ الإمام أحمد في المسند ـ طبعة دار الفكر ـ تحقيق عبد الله الدرويش، أطلق (عليه السلام) في حق الإمام علي أكثر من مرة ولم يوردها في غيره فيما أعلم،

انظر على سبيل المثال (١/ ٢٨)، وفي حق فاطمة (٧/ ٢٧٨)، وفي الحسن (٧/ ٣٠٨)، وأورد (كرم الله وجهه) في حق الإمام علي أيضاً (١/ ٣٢).

ومن عندهم طبعة أحمد شاكر من المسند فلينظروا علي كرم الله وجهه في «المسند» (١/ ٣٢، ٢٦٥) وعليه السلام (١٥/ ١٩٢) و(١٨/ ١٥٨)!

بل روى أثراً عن الشعبي أنه (رأى علياً ﷺ).

انظر: موسوعة أقوال أحمد (٣/ ٤٠) ـ طبعة عالم الكتب.

ولو شئت أن أنقل مئات النقول لعلماء سُنَّة يذكرون الصلاة أو السلام في حق آحاد أهل البيت لم أنته.

٧ ـ بل حتى غلاة الحنابلة أوردوا ما ينكره غلاة اليوم.

انظر: «السُّنَّة» لعبد الله بن أحمد (٢/ ٣٩٠) علي كرم الله وجهه

وكذا فعل ابن بطة في «الإبانة الكبرى»، أورد (علي عليه السلام) في «الإبانة» أكثر من مرة.

انظر على سبيل المثال: (١/ ١٧٩)، (٢/ ٥٤١، ٥٨٠، ٦٠٨، ٦١٨)

وأورد (علي كرم الله وجهه) في (٢/ ٧٤٤) تحقيق رضا معطي، و(٢/ ٥٨، ٥٩، ٢٨٩) تحقيق الدكتور الأثيوبي.

ومن الحنابلة الذين أوردوا هذا ابن القيم في «أعلام الموقعين» (١/ ٢٨)

قال: (وأما علي عليه السلام فانتشرت أحكامه وفتاويه...

وكان رضي الله عنه وكرم وجهه يشكوا عدم حملة العلم)!

ولكن بعضهم يتناقض فيمنع هذا في النظرية ويفعل هذا أو بعضه تطبيقاً ومنهم ابن القيم.

سيأتي هؤلاء ليقولوا: الشيعة دسوا في كتب أهل السُّنَّة!

حسن المالكي

يقال: إذن لا يمنع أن يكون النواصب فعلوا ذلك!

لا سيما وأن الحنابلة والنواصب كانوا معاً ضد الشيعة والمعتزلة من أيام المتوكل!

وقبل المتوكل كان أقوى ملوك بني العباس كالرشيد والمنصور من النواصب، وقبلهم بنو أمية، وقبلهم بعض ولاة عثمان رضي الله عنه!

فهل ترون هذا التاريخ كله سيمر بلا أثر على الناس؟!

قول الأخ: (فهل تواتر عمل المسلمين على هذا في حق أحد من آل البيت أو غيرهم؟)!

أقول: لم يتواتر عن المسلمين أيضاً الترضية، لا في عهد الصحابة ولا من بعدهم، بل الظاهر أن هذا لم يكن موجوداً أصلاً، أما المصادر السُّنِّيَّة فبإمكانك قراءة كل الموطأ وكل سنن الدارمي ليس فيهما ترضية واحدة عن صحابي، ويبدو أن العمل القديم كان على هذا مثلما كان العمل القديم على الصلاة على النبي مع الآل!

قول الأخ: (بل الذي يُقطع به أنه لم يكن أحد من الصحابة يصلي ويسلم على علي أو فاطمة إذا ذكر اسميهما، كما ذكر ذلك الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ). اهـ.

أقول:

١ ـ الإمام مالك حكي عنه أنه لا يرى الصلاة حتى على الأنبياء

٢ ـ الإمام مالك لم يكن يترضى عن الصحابة وراجع الموطأ!

فلماذا تخالفوه في المسألتين وتوافقونه في أهل البيت!

ثم مالك إنما حكي عنه كراهة هذا فقط بحجة ضعيفة لم تذكرها أنت وهي (لم يكن عمل من مضى)، وهذا رأيه، لكن مالكاً مطرد في الأنبياء سوى النبي وفي الصحابة بلا ترضية كما فعل في الموطأ، على أن مالكاً رَحِمَهُ ٱللَّهُ وإن كان في بداية أمره مع أهل البيت ومع النفس الزكية إلا أنه تغير قليلاً في عهد بني العباس، حتى أن أبا زهرة في كتابه عن الإمام مالك ذكر أدلة كثيرة رآها تدل على أن مالكاً (فيه نزعة أموية) هذا قول الشيخ أبي زهرة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

حسن المالكي

قول الأخ الكريم:

(ومن العجيب أنك اعتبرت هذا نصباً، ثم زعمت أنه نتيجة للسجال بين السُّنَّة والشيعة.

فما رأيك أن هذا (النصب الخفيف) ثابت عن إمام من أئمة أهل البيت، وهو عبد الله بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فقد صح عنه أنه قال: «لا تنبغي الصلاة إلا على النبي ﷺ». رواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهما.

وعلى ما ذكره (المالكي) ينبغي أن يكون ابن عباس قد وقع في (النصب الخفيف)، ووقع في الانحراف عن أهل البيت الذين هم أهله وذويه). اهـ!!!

أقول: علمت شيئاً وغابت عنك أشياء!

أخي الكريم:

أولاً:

الإسناد إلى ابن عباس فيه عكرمة فيه اختلاف كبير بين موثق ومكذب ومضعف، وكان صاحب أطوار وتقلبات، مع شبه اتفاقهم أنه كان يرى رأي

بعض فرق الخوارج، والخوارج كانوا منحرفين عن علي، وكان عكرمة يطوف البلدان يأخذ من الأمراء، وقد اشتراه خالد بن يزيد بن معاوية من علي بن عبد الله بن عباس،، وقد روى عن ابن عباس في الثناء على معاوية ما لم يوافق النواصب عليه!.

ثانياً:

على افتراض ثبوته عن ابن عباس فلا دلالة فيه على المنع من الصلاة على الآل مع النبي؛ لأن الحديث المرفوع مقدم على الأثر، ولأن ظاهر كلام ابن عباس التعميم في الصلاة وخارجها وهذا مخالف لتفسير النبي للأمر بالصلاة عليه.

ثالثاً:

ويبدو لي أن ابن عباس ـ إن صح أنه قال هذا ـ أنه لا يريد إلا إبطال السُّنَّة الأموية في الصلاة على ملوكهم كما يصلى على النبي ﷺ، فقد كان بني أمية قد أحدثوا الصلاة على ملوكهم حتى أبطل هذه السُّنَّة عمر بن عبد العزيز، فقد روى أبو بكر ابن أبي شيبة حدثنا حسين بن علي (الجعفي) عن جعفر بن برقان قال: كتب عمر بن عبد العزيز: (أما بعد فإن ناساً من الناس قد ألهموا الدنيا بعمل الآخرة، وإن من القصاص قد أحدثوا في الصلاة على خلفائهم وأمرائهم عدل صلاتهم عن النبي ﷺ فإذا جاءك كتابي هذا فمرهم أن تكون صلاتهم على النبيين ودعاؤهم على المسلمين عامة) والإسناد حسن.

حسن المالكي

وابن عباس عاش في العهد الأموي، فلعله سأله أحدهم عما انتشر بين الناس من الصلاة على الملوك والأمراء من قبل القصاص، فقال له: (لا ينبغي الصلاة إلا على النبي).

خاصة وأن ابن عباس روي عنه كيفية الصلاة على النبي وفيها الصلاة على الآل، متفقاً مع الروايات الأخرى، وهذه الرواية ذكرها ابن عبد البر في التمهيد بالإسناد.

وعلى هذا فابن عباس، يعرف الكيفية المتفق عليها في الصلاة على الآل.

ولكن الغلاة مثلما أرادوا الاستحواذ على مسمى السُّنَّة وعلى القرآن

وعلى اللغة وعلى العلماء وعلى كتب أهل السُّنَّة، يبدو أنهم يريدون الاستحواذ (على أهل البيت) أيضاً!

فتراهم يروون عن علي الثناء على معاوية، وعن ابن الحنفية الثناء على يزيد، وعن الحسن ذم حروب أبيه للبغاة!، عن أهل البيت (حرمان أهل البيت)! من خصيصة ثابتة بنصوص شرعية.

بندر الشويقي **٢٣ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٢، ١١:٤٠ PM**

كنت حريصاً من بداية هذه «المناورات» على ضبط مسار البحث، وترتيب نقاط الحوار الواحدة تلو الأخرى، وألا ننتقل لمناقشة مسألة حتى نفرغ من سابقتها. ولقد كررت على «الأستاذ» مطالبي بأن يختصر كلامه، ويرتب أفكاره، لكني لم أجد منه تجاوباً.

«الأستاذ» يكتب كلاماً طويلاً، ممدوداً، منفوخاً بصورة تجعل من المحال مناقشة جميع ما تضمنه.

لقد تركت الكثير من كلامه دون مناقشة رغبة في حصر نقاط البحث، لكن يبدو أن «الأستاذ» يجد في تكثير الكلام وتشتيت البحث، متعة ولذة.

ولربما ظن بعض القُراء أن في الاختصار ضعفاً، وفي التطويل قوة.

ولربما أشكل على بعضهم شيء من كلامه الذي اضطررت لتركه دون مناقشة إيثاراً للاختصار.

ولربما ظن «الأستاذ» أن في إيجازي تهرباً من مجاراته، وقد رأيت هذه الظنون أول ما يسبق إلى ذهنه.

فلهذا كله أنا مضطر الآن أن أسلك مسلكه في سرد الكلام، وعدم مراعاة ترتيب القضايا.

لست راغباً في ذلك، لكني مضطر إليه، فطريقة «الأستاذ» طريقة عقيمة، كفيلة بإفشال أي حوار يقصد منه الوصول إلى نتيجة واضحة محددة.

لا أدري هل هذه طبيعة «الأستاذ» في الكتابة والحوار، أو أنه يتقصد

ذلك. لكن الذي أقطع به أن هذه الطريقة لا يمكن أن يسلكها من يفهم قواعد الحوار المنهجي الموضوعي.

فلنترك ـ إذاً ـ المنهجية جانباً...

ولنترك الترتيب والنظام وراء ظهورنا...

ولندع الحوار المثمر...

ولنبدأ سباقنا في كتابة المطولات، وخلط المسائل...

بسم الله:

بندر الشويقي **٢٤ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٢، ١٤ : ١٢ AM**

ـ أقول **أولاً**:

أما اعتذار «الأستاذ» الأخير الذي أعلنه، فأقبله بشرط ألا يعود لتلك النبرة السابقة في الكلام.

ـ **ثانياً**:

كنت طلبت من «الأستاذ» أن يفسر لي قوله:

«**الحنابلة ليسوا على مستوى واحد في الغلو وإن اجتمعوا في النصب سواء المقل منهم فيه أو المكثر**».

طلبت من «الأستاذ» أن يبين لنا هل هذه العبارة تفيد التعميم، أو يمكن تأويلها على غير ذلك.

فذكر أنه يقصد بهذه الجملة غلاة الحنابلة فقط، وأنه أخطأ حيث لم يقيد آخر كلامه بالغلاة دون غيرهم.

ثم ذكر في النهاية أنه على استعداد أن يعلن خطأه في العبارة بنفس راضية.

فأقول: إذا أدرك «الأستاذ» خطأه في العبارة، فلا يلم من فهم منها التعميم، ثم وصفه بالتناقض.

وهنا أمر أنبه عليه:

فمن المعلوم أن قواعد المذهب وأصوله إنما تؤخذ من إمامه ومؤسسه.

فإذا كان «الأستاذ» يصف الإمام أحمد بن حنبل نفسه بالوقوع في النصب، فينبغي له أن يعتبر أصل المذهب الحنبلي من جملة مذاهب النواصب المعتدلين، وليس من مذاهب أهل السُّنَّة. وأن يعتبر الحنابلة الذين سلموا من النصب، مخالفين لقواعد المذهب الحنبلي وخارجين عن أصوله.

وأظن هذا الكلام في غاية البداهة والوضوح.

هذا ما يتعلق بالمذهب الحنبلي.

فأما أهل السُّنَّة والجماعة من حيث الجملة، فلا زال لدي الكثير مما يتعلق بتعميم «الأستاذ» تهمة النصب عليهم، إلا (ما ندر)!!.

من خلال متابعتي لكتابات «الأستاذ» تبين لي أن له نظرية يعتبر فيها مذهب أهل السُّنَّة القائم منذ قرون، وإلى اليوم ما هو إلا مذهبٌ للنواصب. وأن أتباع هذا المذهب منذ مئات السِّنين يسمون أنفسهم أهل السُّنَّة والجماعة، وهم عند التحقيق نواصب منحرفون عن أهل البيت «إلا ما ندر»!!

بندر الشويقي

هو يعتبر أن التشيع في الصدر الأول كان محض السُّنَّة، وأن الصحابة وصالحي التابعين كانوا شيعة بالمعنى المعتدل للتشيع الذي هو عند «الأستاذ»: (محبة أهل البيت).

وأما بعد هذا العصر، فلقد بدأ أهل السُّنَّة (أو من يتسمون بذلك) يتحولون تدريجيّاً ليصيروا نواصب من حيث لا يشعرون، ولم يسلم من ذلك إلا (قلة ونوادر).

وفيما يلي من كلام «الأستاذ» ما يوضح هذا المعنى، ولعله يتفضل بتصحيح فهمي لكلامه.

يقول في كتابه «مع الشيخ عبد الله السعد» (ص١٢٣):

«التشيع أصله وبداياته عند الصحابة وصالحي التابعين كان محض السُّنَّة، بل محض الإيمان، لحديث: «لا يحب عليّاً إلا مؤمن». وإنما ينكر منه الغلو

الذي حصل فيما بعد، بمعنى أن الواجب على السُّنِّي أن يكون شيعيًّاً بالمعنى المعتدل لا المغالي، والواجب على الشيعي أن يكون سُنِّيّاً بالمعنى المعتدل لا المغالي ـ أيضاً ـ. فالسُّنَّة بالمعنى الحق لا تتعارض مع التشيع بالمعنى الحق».

هذا كلامه فيما يتعلق بعصر الصحابة وصالحي التابعين.

فأما بعد ذلك، فلقد تكلم «الأستاذ» في كتابه «قراءة في كتب العقائد» (ص٧٦) عن أثر الدولة الأموية على العلم والفكر، فكان مما قاله:

«استطاعت الدولة الأموية أن تفصل ـ إلى حد كبير ـ أهل البيت عن بقية الأمة، فأصبحت النظرة لأهل البيت متوجسة من التشيع!! بينما النظرة المنحرفة عنهم تدعي تمثيل (الجماعة)!! و(السُّنَّة)!! واستطاع بنو أمية بالترغيب والترهيب ضم بعض العلماء وطلاب العلم لنظرتهم كما فعلوا مع الشعبي، والزهري، وقبيصة بن ذؤيب، وابن سيرين، ورجاء بن حيوة وغيرهم، فهؤلاء كان فيهم نفور من ذكر أهل البيت بخير أو بشر، وكانوا يفضلون السكوت عنهم!! وهذا السكوت يعني الإهمال والإماتة لذكرهم، وهذا يعني بروز رؤوس تمثل (أهل الجماعة وأهل السُّنَّة)، مع استبعاد (أهل البيت وعلمائهم ومحبيهم) من هذا التمثيل!! فاصبحت (الجماعة) تعني الرأي الصواب، وأن من خالف (الجماعة) فهو في النار!!

ويقصدون بالجماعة الموالية للنظام الأموي من علماء وعوام وسلطة. وأصبح الذي ينكر الظلم أو ينقد الوالي شاذاً و(ضد الجماعة)، ومن شذ في النار!!.

ومن هنا تكون تيار (السُّنَّة والجماعة) خليطاً من تيار العثمانية النواصب وتيار المحايدين، وتم استبعاد العلوية من (السُّنَّة والجماعة)، ووصفهم بـ (الشيعة) و(الخشبية)، ثم (الرافضة)!!».

هكذا سرد «الأستاذ» قصة نشأة مذهب (أهل السُّنَّة والجماعة)!!

وبغض النظر عما تضمنه كلامه من معلومات غير صحيحة ولا موثقة، فالذي يعنينا من كلامه تصريحه بأن مذهب (أهل السُّنَّة والجماعة) تكون من خليط من تيار النواصب، ومن تيار المحايدين.

ـ ولقائل أن يقول: لكن «الأستاذ» لم يجعل أهل السُّنَّة كلهم نواصب، وإنما ذكر أن مذهبهم مكوَّن من تيار النواصب، ومن تيار المحايدين.

فأقول: ليت «الأستاذ» ثبت على هذا، لكنه عاد فأفسد نظرية التكوين هذه بعد صفحات قليلة، فقد تكلم في (ص٨٢) عن الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة بين علي ومعاوية، فقال:

«وهذا التيار تحول رويداً رويداً إلى التوافق مع تيار العثمانية لوجود الظل السياسي، ولهذا نجد أن هذا التيار قد لجأ إليه وتمسك به تيار العثمانية بالبصرة والشام في العصور المتأخرة».

ثم قال: **«إذن فهذا التيار الاعتزالي الذي انتصر للمعتزلين من الصحابة مدعياً بأن هؤلاء سلف له، كان في الأصل من تيار العثمانية المنحرف عن علي. وقد واجهه علماء الكوفة من شيعة الإمام علي وغيرهم من علماء المسلمين».**

فهذه هي نظرة «الأستاذ» لنشأة مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، والتيارات التي تكوَّن منها هذا المذهب، والتقلبات التي حصلت له.

وهنا كلام آخر لـ «الأستاذ» ذكره في حاشية (ص١٧٢) من كتابه «قراءة في كتب العقائد».

فبعد أن تكلم عن بداية الخلاف بين السُّنَّة والشيعة في العراق، كتب في حاشية الكتاب تعليقاً، فكان مما قاله: «فضاعت السُّنَّة الحقيقية وأصبح هناك شيعة ونواصب «متسمين بالسُّنَّة». أما السُّنَّة الحقة، فقد أصبحت «نادرة»؛ إذ أصبح أصحابها متهمين من الطرفين»!!.

هذا الكلام ـ ومثله كثير ـ موجود في كتب «الأستاذ» ومقالاته، لكن المشكلة أن الكثيرين من «أهل السُّنَّة» لا يسمعون إلا خطب «الأستاذ» عن الغلو والنصب، ولا يدققون في كتاباته وطروحاته، ولا يتفهمون مراده بالكثير من اصطلاحاته العائمة.

وبعد أن عرضت نظرية «الأستاذ» حول نشأة مذهب أهل السُّنَّة، أعود لنقل عباراته التي ذكرتها في مطلع هذه المناظرة، ليمكن للقارئ فهمها في ضوء ما تقدم من كلامه في كتبه:

يقول «الأستاذ»:

«**لا نستطيع معرفة النصب إلا إذا عرفنا التشيع**».

ويقول: «**اتصل بي بعض المشرفين يطلب الإجابة على استشكال طرحه بعض الأخوة، وهو اتهام الوسط السُّنِّي بالنصب، وليس الحنبلي فقط، ولم ينتظروا لأفرق في الأجزاء القادمة بين النصب الخفيف الذي يكون أكثره بجهل والموجود داخل الوسط السُّنِّي بعامة كردة فعل للغلو الشيعي، وبين النصب السلفي الأعلى قليلاً، وبين النصب الحنبلي الأكثر حدة، وبين النصب الأموي الضارب للسقف الأعلى من النصب**».

وذكر من علامات النصب: «**انتشار الدفاع عن كثير من الصحابة والتابعين إلا أهل البيت لا مدافع عنهم داخل السُّنَّة، ومن يدافع عنهم يتهم بالتشيع، وإن شككتم فاذكروا لي كتاباً واحداً في الوسط السُّنِّي يدافع عن أهل البيت، أو عن الإمام علي أو الحسين أو الصادق أو الباقر فلن تجدوا دفاعاً عنهم ضد النواصب، بينما الدفاعات عن يزيد والحجاج ومعاوية لا يجهلها سُنِّي**».

بندر الشويقي

هذا كلام «الأستاذ».

وهذه عباراته بحروفها.

وأظنه سيعود لدعوى أني حرفت كلامه وبترته، فليبين موضع الحذف والبتر.

وكتب الرجل موجودة لمن أحب التثبت مما نقلته.

التناقض الصارخ!!

أظن أن من يملك أدنى قدرة على الفهم، سيدرك من النقول التي ذكرتها

أعلاه أن «الأستاذ» يتهم أهل السُّنَّة بالتحول إلى مذهب «النواصب» منذ وقت مبكر، (إلا ما ندر).

لكن «الأستاذ» له كلام آخر، لا يمكن أن يجتمع مع هذا التقرير المتقدم، وهذا ما يجعلني أكرر أنه يضطرب ويتناقض في كلامه لأحد الأسباب الثلاثة التي أشرت إليها في بداية الحوار.

فلقد سبق أن نقلت قوله: «**غلاة السلفية من معتدلي النواصب في الجملة**».

وقوله: «**غلاة السلفية ليسوا إلا قلة من أهل السُّنَّة، بل السلفية كلها قلة قليلة من أهل السُّنَّة لا تكاد تتجاوز الـ ٥٪**».

و«الأستاذ» يزعم إنه لا يرمي جميع الحنابلة والسلفية بالنصب، وإنما يقصد الغلاة فقط.

فالنصب ـ إذاً ـ مركز عند غلاة السلفية، وعند غلاة الحنابلة.

ومن المعلوم أن الحنابلة قلة بالنسبة لسائر أهل السُّنَّة، فإذا استثنينا معتدليهم فسيكون الباقي أقل!!.

بندر الشويقي

والسلفية لا يشكلون إلا (٥٪) حسب مقياس «الأستاذ»، فإذا استثنينا المعتدلين منهم، فسيكون الباقي أقل!!.

يبقى النظر في أهل السُّنَّة من سوى (الحنابلة) و(السلفية). فماذا قال عنهم «الأستاذ»؟

ذكر في كتابه «قراءة في كتب العقائد» (ص١٠٢ ـ ح٨٦) أن غلاة الحنابلة تميز أكثرهم «بالوضوح في عقائد التجسيم (تشبيه الله بخلقه)، والنصب والتكفير...»، ثم قال «الأستاذ» بعد ذلك:

«**ويوجد في غير الحنابلة من يشاركهم هذه العقائد الباطلة، ولكنهم قليل فيما أرى**».

فخلاصة هذا الكلام:

ـ أن الحنابلة فيهم غلاة ومعتدلون.

ـ والسلفيون الذين يشكلون (٥٪ من المسلمين) فيهم غلاة ومعتدلون.

- والغلاة من (الفريقين) هم الذين وقعوا في النصب.
- وأهل السُّنَّة الذين تأثروا بهؤلاء الغلاة قليل فيما يرى «الأستاذ».
وبعملية حسابية يسيرة، سوف تكون النتيجة:
أن النصب في أهل السُّنَّة قليل.
فهل يتفق هذا مع ما تقدم؟!!
أم هو من قبيل المطلق والمقيد؟!!

بندر الشويقي **٢٤ - ١٠ - ٢٠٠٢، ١٢:٥٧ AM**

رد الشويقي على من زعم أن من النصب الاقتصار في الصلاة على النبي ﷺ دون آله

كنت ذكرت «**أن من النصب عند الأستاذ الاقتصار في الصلاة على النبي ﷺ دون آله**».
فقال «الأستاذ» - كالعادة -:
«**تحريف جديد! لم أحكم بأن من فعل هذا فقد وقع في النصب، إنما ذكرت شواهد على وجود نصب خفيف بجهل، وذكرت له شواهد كثيرة، ليس الشاهد الواحد كافياً لإطلاق (النصب)**».
وأقول: هذا هو نص كلام «الأستاذ» الذي يزعم أني حرفته، فهو يقول:
«**ومن أمثلة النصب الخفيف المنتشر داخل الوسط السُّنِّي ما يلي:**
- عدم اهتمامهم بتراجم أهل البيت وفضائلهم...
- ومن الشواهد المتكررة بجهل - وكنت أنا شخصيّاً من هؤلاء - أن الصلاة على أهل البيت حذفناها من الصلاة على النبي ﷺ...».
هذا نص كلام «الأستاذ»، فهو يعدد أمثلة على النصب المنتشر داخل الوسط السُّنِّي، ويذكر شواهد على ذلك، وليس في كلامه ما يفيد أن الواحد من هذه الشواهد لا يعتبر نصباً بمفرده.
فإن كان «الأستاذ» سيقول إنه نسي التنبيه على ذلك، فأقول: هناك إشكال آخر يبلغ الغاية في الغرابة والعجب.
فالأستاذ في تعقيبه الأخير، بعد أن رماني بتحريف كلامه، عاد ليقرر الكلام الذي يزعم أني افتريته عليه.

فهو يرميني بالتحريف؛ لأني ذكرت أنه يعتبر من النصب عدم إدخال الآل في الصلاة التسليم على النبي ﷺ، ويزعم أنه لم يقل بذلك.

لكنه في غمرة حماسته للرد، عاد فأكد هذا المعنى وقرره بكلام واضح، فقال:

«أعطونا أدلة أصح من التي أوردناها فيها تعليم (صيغ وكيفيات أخرى) للصلاة على النبي ﷺ ليس فيها ذكر الآل، ولن تجدوا، فإذا لم تجدوا فهل يجوز لكم أن تذهبوا لصيغة ليس فيها ذكر (الآل) وتتركون الأصح؟ هل هذا إلا من التلبس بشيء من النصب جهلاً وتقليداً؟».

فما رأي «الأستاذ»، أم أن هذا ـ أيضاً ـ من قبيل المطلق والمقيد؟!

أرجو أن لا يمل «الأستاذ» فلا زال لدي المزيد:

تكلم «الأستاذ» في مقدمته عن معنى النصب، فكان مما قاله:

«يجب أن يكون ذمنا للتشيع المذموم والنصب من حيث أنهما (هضم لحق من الحقوق) فالشيعي غالبًا يهضم حق صحابة أخيار، والناصبي غالبًا يهضم حق أئمة أخيار».

بندر الشويقي

وهذا الكلام معناه أن من معاني (النصب) عند الأستاذ هضم حق من حقوق أهل البيت.

فهل تركُ الصلاة على الآل يعتبر هضماً لحقوقهم؟

هذا ما قرره «الأستاذ» نفسه، فهو يقول: «**من حقهم أن تقرن صلاتك على رسول الله بالصلاة عليهم، كما في دعاء التشهد**».

فالنصب ـ إذاً ـ هضم لحق من حقوق أهل البيت.

والاقتصار في الصلاة والتسليم على النبي ﷺ دون آله، يعتبر عند «الأستاذ» هضماً لحقوقهم.

فمن هذا نخرج بثلاث نتائج:

النتيجة الأولى: أن ترك الصلاة على الآل من «النصب».

والنتيجة الثانية: أني لم أحرف كلام «الأستاذ».

والنتيجة الثالثة: **أن «الأستاذ» كثير التناقض.**

عقد «الأستاذ» مناظرة مع نفسه حول وجوب الصلاة على الآل، وتكلم بالنيابة عني، على طريقة (إن قلتم قلنا).

وهذه الطريقة إنما تسلك إذا كان المخالف غائباً.

لكن مع هذا فسوف أقف على بعض ما ذكره، فلقد تضمن كلامه الكثير من الخلط.

فأقول **أولاً**:

لو أن «الأستاذ» أعاد قراءة كلامي، فلن يجد فيه أني أمنع إدخال الآل في الصلاة والتسليم على النبي ﷺ، لا داخل الصلاة ولا خارجها.

الذي أنكره هو إيجاب ذلك، واعتبار تاركه هاضماً لحق من حقوق أهل البيت، ومتبلساً بالنصب الغامض الخفي.

فأما إدخالهم في الصلاة والسلام على النبي ﷺ فجائز ولا إشكال فيه عندي. لكن الذي أنكره هو ثبوت «الأمر بذلك»، ولو ثبت الأمر به لأصبح إدخالهم واجباً.

فلو فهم «الأستاذ» هذا، لما أتعب نفسه بسرد أسماء الذين كانوا يضيفون الآل في الصلاة والتسليم في كتبهم من أهل السُّنَّة، وممن نبزهم «الأستاذ» بلقب «النصب».

بل لو نظر «الأستاذ» في أول مقالٍ لي في هذه المناظرة لرآني أستفتحه بقولي:

«الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى «آله» وصحبه ومن والاه».

ـ كنت قلت: إن «إضافة الآل، إنما جاءت في الصلاة والتسليم بعد التشهد في الصلاة» وأن الأمر بها خارج الصلاة لم يرد عن النبي ﷺ.

فأنكر «الأستاذ» ذلك، ونصحني بأن أدع التقول على الشرع!!.

واستدل على كلامه بحديث كعب بن عجرة رضي الله عنه، والذي فيه أن الصحابة قالوا للنبي ﷺ: قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك؟ قال: «**قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى (آل محمد) كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللَّهُمَّ بارك على محمد وعلى (آل محمد) كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد**».

ثم سرد الأستاذ جملة من الأحاديث في هذا المعنى، وقرر أن هذه الصيغة الواردة في الحديث ليست خاصة بحال الصلاة، وإنما هي صيغة مأمور بها داخل الصلاة وخارجها.

فأقول: **على هذا، يجب على كل أحد أن يأتي بهذه الصيغة كلما ذكر عنده النبي ﷺ، فيجب علينا أن نقول كلما ذكر النبي: «اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى (آل محمد) كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللَّهُمَّ بارك على محمد وعلى (آل محمد) كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد»**.

فهل «الأستاذ» يقول بهذا؟!

إن كان يقول به، فهو أول من يخالفه، فها هي كتبه ومقالاته، ليس فيها استخدام هذه الصيغة في الصلاة والسلام، فكيف خالف أمر النبي ﷺ؟!

وهل يكون بهذا هاضماً لحق النبي ﷺ حين اختصر الصيغة التامة التي أمرنا بالإتيان بها؟

ومن مظاهر التناقض في كلام «الأستاذ» أنه ذكر في مطلع تعقيبه الأخير، قضية الصلاة والتسليم على آل البيت، فقال: «**هذا من خصائص أهل البيت، التي عممناها في الأمة، أو لا نذكرها مع الصلاة على النبي**».

وإذا كان الصلاة والتسليم من خصائص أهل البيت، فمعنى هذا أنه لا يشاركهم فيها أحد.

لكن «الأستاذ» لما دخل في الجدل، وافترض مناقشة مفترضة بيني وبينه قال:

«فإن قال (بندر): فلماذا لا تصلون على آحاد المؤمنين؟

قلنا: لم ننكر ذلك، لكن آحاد أهل البيت أخص وآكد»!!!

ولا أدري كيف يزعم «الأستاذ» أن الصلاة من خصائص أهل البيت. ثم يعود ليزعم أنه لم ينكر مشروعية الصلاة على غيرهم!!

قال «الأستاذ»: «**والغريب أن الشيخ الفوزان عند شرحه لهذه العبارة رجح أن (الآل) هم أتباعه على دينه!**».

هكذا قال «الأستاذ» مستغرباً، وكأن هذا القول لم يتكلم به أحد قبل الشيخ صالح الفوزان.

ولقد صدق من قال: إن الإنسان عدو ما جهل.

أهل العلم منذ القدم مختلفون في تفسير معنى الآل المذكورين في الصلاة والتسليم، ولهم في ذلك أقوال مشهورة، وهذا القول الذي اختاره الشيخ صالح الفوزان قول معروف أخذ به جماعة من الشافعية، ورجحه النووي، والقاضي حسين، وأبو منصور الأزهري، والراغب الأصفاني، وحكي عن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ.

فليراجع «الأستاذ» مثلاً كتاب «فتح الباري» (١١/ ١٦٠)، و«جلاء الأفهام» (ص٣٣٤)، و«القول البديع» (ص١٩٢)، و«تحفة الأحوذي» (٢/ ٢٧١)، و«شرح مسلم» (٤/ ١٢٤).

وقد روى عبد الرزاق في «المصنف» (٢/ ٢١٤) عن سفيان الثوري أنه سئل عن قوله: «**اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد**»، فقال: «اختلف فيهم، فمنهم من قال: آل محمد أهل بيته، ومنهم من يقول: من أطاعه».

ومن أدلة هذا القول ما ورد في القرآن من قول الله ـ تعالى ـ: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]. فالمقصود بآل لوطٍ هنا أتباعه، وليس مجرد قراباته..

وكذلك قول الله ﷻ عن فرعون: «**أدخلوا آل فرعون أشد العذاب**». فالمقصود بآل فرعون أتباعه على كفره، وإلا لزم من ذلك نجاة الكفار من غير آله، وتعذيب مؤمن آل فرعون الذي كان يكتم إيمانه.

وبغض النظر عن أدلة هذا القول وصحته، فهو قول معروف، وله أدلته، لكن ظاهر كلام «الأستاذ» أن لم يسمع به إلا من الشيخ صالح الفوزان!!.

ولقد تهكم «الأستاذ» بالشيخ قائلاً:

«**وعلى هذا التوسيع لمعنى (الآل) تكون الزكاة لا تجوز لمسلم! لأنها لا تحل لـ(آل محمد) !فلنرسلها للكفار إذن**».

وأقـول:

(وكم من عائب قولاً صحيحاً   و آفته من الفهم السقيم)

إذا قيل: إن المراد بـ (الآل) المذكورين في الصلاة والتسليم هم (الأتباع)، فلا يلزم من ذلك أن يكون هذا معنى الكلمة في كل موضع.

فإن أحب «الأستاذ» أن أعطيه نظائر لهذا في لغة العرب أعطيته.

شنَّع «الأستاذ» على الخلال؛ لأنه لم يستفتح كتابه بالصلاة والتسليم، وإنما دخل مباشرة لتبويب النهي عن الخروج على الإمام. وفسر هذا الاستفتاح بتفسير سيئ.

بندر الشويقي

وهذا التصرف من «الأستاذ» فيه تجن وجور، ناتج عن عدم معرفته بمناهج المصنفين القدامى.

كثير من العلماء الأوائل لم يكونوا يستفتحون كتبهم بالمقدمات والخطب، بل يدخلون في موضوع الكتاب دون مقدمات، وهذا ما فعله الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه، فلا يوجد لكتابه مقدمة تتضمن التحميد والصلاة والتسليم.

ولقد مشى على هذا بعض العلماء الذين يقول «الأستاذ» إنه يثني عليهم، فلم يستفتحوا كتبهم بالصلاة والتسليم.

فها هو الإمام الشافعي يستفتح كتابه «الأم» دون صلاة وتسليم.

وها هو النسائي يستفتح كتابه «السنن» ولا يذكر الصلاة والتسليم.

ويستفتح كتابه «الطبقات» دون ذكر الصلاة والتسليم.

فلعلهم هضموا حقوق النبي ﷺ وأهل بيته، فليعد «الأستاذ» تقييم نظرته إليهم.

بل أرجو من «الأستاذ» أن يعيد تقييم نفسه!! فلقد رأيته لا يبدأ كتبه لا بالحمد، ولا بالصلاة والتسليم على النبي ﷺ ولا آل البيت!!

فعل هذا في كتبه التالية:

«قراءة في كتب العقائد».

«الصحبة والصحابة».

«مع الشيخ عبد الله السعد».

!!!!!!!!!!!!!!

أتعب «الأستاذ» نفسه في تتبع المواضع في كتب أهل السُّنَّة التي فيها عبارة: (علي عليه السلام). وذكر أني أدافع عن كتب لا أعرف ما فيها فأخذت خيرها، وتركت شرها!!

ثم قال:

«**فإن قال: لعل هذه من الطباعين لهذه الكتب.**

قلنا: سنقبل ذلك، إذا اعتبرت كتابة (رضي الله عنه) من الطباعين أيضاً».

فأقول لـ «الأستاذ»: قد انتهت المسألة إذاً.

فأنا أوافق على ما ألزمتني به، وأقول: إن كلمة (رضي الله عنه) إذا ذكرت بعد اسم الصحابي في كتاب من الكتب، فليس بالضرورة أن تكون من قول المؤلف، بل هناك احتمال كبير أن تكون من إضافات النساخ، (وليس الطباعين فقط).

ولو كانت لـ «الأستاذ» أدنى ممارسة وخبرة بالنسخ الخطية لعرف ذلك، فكثيراً ما يقع بينها تفاوت وتباين في ألفاظ التنزيه والدعاء، مع أن أصلها منقول من كتاب واحد. فترى النساخ يتفاوتون في كتابة العبارات من مثل: (عز وجل)، (تبارك وتعالى)، (صلى الله عليه وسلم)، و(رضي الله عنه)، و(رحمه الله)، ونحو ذلك من الأدعية التي كانوا لا يرون بأساً في إضافتها للكتب التي ينسخونها.

ولقد صرح جمع من أهل العلم باستحسان هذا المسلك وتسويغه.

ففي باب (كتابة الحديث، وكيفية ضبط الكتاب وتقييده):

قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح في مقدمته (ص١٨٩):

«**ينبغي له أن يحافظ على كتبة الصلاة والتسليم على رسول الله ﷺ عند ذكره، ولا يسأم من تكرير ذلك...وما يكتبه من ذلك، فهو دعاء يثبته، لا كلام يرويه، فلذلك لا يتقيد فيه بالرواية، ولا يقتصر فيه على ما في الأصل.**

وهكذا الأمر في الثناء على الله ـ سبحانه ـ عند ذكر اسمه نحو (عز وجل)، و(تبارك وتعالى) وما ضاهى ذلك».

وقال ابن الملقن في «المقنع» (١/٣٥٣): «**وكذا الترضي والترحم على الصحابة والعلماء، وسائر الأخيار**».

وقال السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/٧٦): «**ولا يتقيد فيه أي ما ذكر من كتابة الصلاة عليه ﷺ بما في الأصل إن كان ناقصاً بل يكتبه ويتلفظ به عند القراءة مطلقًا، وكذا الثناء على الله سبحانه وتعالى وكعز وجل وشبهه، وكذا الترضي والترحم على الصحابة والعلماء وسائر الأخيار**».

وقال الحافظ ابن كثير (٦/٤٦٨) ـ وهو من النواصب عند «الأستاذ»

بندر الشويقي

لكنه ليس كذلك عند غيره ـ:

«قد غلب في عبارة كثير من النساخ أن يفرد علي رضي الله عنه بأن يقال: (عليه السلام)، أو (كرم الله وجهه)، وهذا وإن كان معناه صحيحاً، لكن ينبغي أن يساوى بين الصحابة في ذلك، فإن هذا من باب التعظيم والتكريم، فالشيخان وأمير المؤمنين عثمان أولى بذلك ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ».

فأظن «الأستاذ» الآن سيقبل دعواي أن ما في هذه الكتب من إضافة (عليه السلام) ليس بالضرورة أن يكون من كلام مؤلف الكتاب، بناءً على ما اشترطه على نفسه.

ومع هذا كله، فإني أنبه إلى أن التسليم على غير النبي ﷺ ليس ممنوعاً عند جميع أهل السُّنَّة، وإنما هو من مسائل الخلاف المذكورة بينهم، ولكل قائل دليله، والذي ذكرته إنما هو بيان لمأخذ من منع من ذلك، ولتوضيح أنه ليس لذلك علاقة بقضية النصب التي يحاول «الأستاذ» أن يعلق بها كل شيء.

كنت ذكرت ما ثبت من قول ابن عباس: «**لا تنبغي الصلاة إلا على النبي ﷺ**».

فقال «الأستاذ» مفاخراً: «علمت شيئاً وغابت عنك أشياء!».

ثم قال: «**الإسناد إلى ابن عباس فيه عكرمة، فيه اختلاف كبير بين موثق ومكذب ومضعف، وكان صاحب أطوار وتقلبات، مع شبه اتفاقهم إنه كان يرى رأي بعض فرق الخوارج، والخوارج كانوا منحرفين عن علي**».

وأقول لـ «الأستاذ»: لم يخف علي شيء مما ذكرت.

وبإمكانك أن تذهب لمكتبة الملك فهد الوطنية، وتسأل عن رسالة الماجستير المسجلة باسم (بندر الشويقي)، ثم افتح الجزء الثاني منها، صفحة (٦٨٦) لترى فيها تحقيق حال عكرمة مولى ابن عباس.

ـ فأما قولك: (إنه قد اختلف فيه)، فالخلاف بمجرده لا يكفي في طرح حديث الراوي، بل ينظر فيه ويرجح.

ـ وأما رميه برأي الخوارج، فليس في المسألة (شبه اتفاق) كما تقول.

فالظاهر أنك قد علمت شيئاً وغابت عنك أشياء!!!.

هذه التهمة لم تثبت عنه، وقد نفاها ابن جرير الطبري، وابن عبد البر، وألف في تفصيل ذلك الحافظ المنذري رسالة صغيرة طبعت قبل عامين، بتحقيق نظام الدين اليعقوبي.

وكذلك نفى هذه التهمة عنه الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص٤٢٥).

فإذا اختلف الناس في الرجل، فلا بد من النظر في صحة التهمة عنه.

وبخاصة أن «الأستاذ» له قاعدة مشهورة، طبقها على الجهم بن صفوان، والجعد بن درهم، وأئمة المعتزلة والجهمية، فهو يرى أنه لا بد من النظر في كتب الرجل وأقواله لمعرفة مذهبه، ولا يصح أن يعتمد على ما ينقله خصومه عنه، فمال «الأستاذ» الآن يخالف هذه القاعدة؟!!!

ـ ثم لنفرض أن عكرمة ـ بالفعل ـ يقول برأي الخوارج، فهل هذا موجب لرد حديثه؟

ننظر في رأي «الأستاذ» نفسه.

ففي كتاب «مع الشيخ عبد الله السعد» (ص٢٠١) تكلم الأستاذ عن راوٍ اسمه (تليد بن سليمان)، وهو رافضي يسب أبا بكر، ومتهم بالكذب، فقال «الأستاذ»:

«معظم المضعفين له كان بسبب التشيع، وشتمه لعثمان أو لأبي بكر، وهذا لا يعد طعناً؛ لأن الخوارج كانوا يلعنون عليّاً ويشتمونه، وكذا النواصب، ومع ذلك، فالثقة منهم ثقة، وكذا الأمر في الشيعي أو الرافضي».

فها هو «الأستاذ» يعلن قبول رواية الرافضي والشيعي والخارجي إذا كانوا ثقاتٍ.

فما له الآن يتعلل بكون عكرمة من الخوارج؟

وما الذي أخرج عكرمة من هذه القاعدة التي قررها «الأستاذ»؟!!

أم أن «الأستاذ» لا يطبق قاعدته إلا على الروافض، والشيعة، ومن يسميهم (محبي أهل البيت)؟!!

سيقول «الأستاذ» لكني أقصد الثقات، وليس الضعفاء.

فأقول: دع عنك ـ إذاً ـ مذهب عكرمة، وابحث في ثقته وضعفه.

قال «الأستاذ»: **«على افتراض ثبوته عن ابن عباس فلا دلالة فيه على المنع من الصلاة على الآل مع النبي؛ لأن الحديث المرفوع مقدم على الأثر».**

وأقول: لكن في هذا شاهد ودليل على أن ابن عباس قد وقع في شيء من النصب الغامض الخفي!!!

ثم قال «الأستاذ»:

«ويبدو لي أن ابن عباس ـ إن صح أنه قال هذا ـ أنه لا يريد إلا إبطال

السُنَّة الأموية في الصلاة على ملوكهم كما يصلى على النبي ﷺ، فقد كان بني أمية (كذا) قد أحدثوا الصلاة على ملوكهم، حتى أبطل هذه السُنَّة عمر بن عبد العزيز، فقد روى أبو بكر ابن أبي شيبة حدثنا حسين بن علي (الجعفي) عن جعفر بن برقان قال: كتب عمر بن عبد العزيز (أما بعد: فإن ناساً من الناس قد ألهموا الدنيا بعمل الآخرة، وإن من القصاص قد أحدثوا في الصلاة على خلفائهم وأمرائهم عدل صلاتهم عن النبي ﷺ فإذا جاءك كتابي هذا فمرهم أن تكون صلاتهم على النبيين ودعاؤهم على المسلمين عامة) والإسناد حسن.

وابن عباس عاش في العهد الأموي، فلعله سأله أحدهم عما انتشر بين الناس من الصلاة على الملوك والأمراء من قبل القصاص، فقال له: (لا ينبغي الصلاة إلا على النبي))».

وأقول: حكمك على مقصد ابن عباس ظن مجرد.

ثم: إذا اعتذرت عن ابن عباس وعمر بن عبد العزيز، بأنهم قصدوا إبطال السُنَّة الأموية. فاعتذر عن الآخرين، بأنهم أرادوا تعظيم مقام النبوة، وألا يشرك أحد مع النبي ﷺ في الصلاة والتسليم التي يرونها من خصائصه. وعليه فليس في هذه الأقوال ما يدل على النصب.

لقد أكثر «الأستاذ» من المقارنة بين الصلاة والتسليم على آل البيت، وبين مسألة الترضي عن الصحابة. فأجهد نفسه في محاولة الربط والمقارنة بينهما.

فأقول للأستاذ:

إن كنت ترى مشروعية الصلاة على الآل تبعاً للنبي ﷺ فلست أنكر عليك ذلك، بل أوافقك عليه. لكن إذا جعلت ترك ذلك علامة على النصب، أو شاهداً عليه، فهنا يكون خلافنا معك.

إذا عرفت هذا، فسوف تدرك الفرق بين المسألتين اللتين تحاول الربط بينهما.

نحن لم نقل إن من لا يترضى عن الصحابة يكون شيعيّاً.

الذي لا يترضى عن الصحابة، أو لا يترحم على العلماء عند ذكرهم، يكون قد حرم نفسه خيراً وفضلاً. وهذا لا يعني أن تارك الترضي شيعي، أو واقع في التشيع، أو أن هذا شاهد على تشيعه. إلا إذا كان إمساكه عن الترضي عنهم ناشئاً عن بغض وكره لهم، فأما إن كان تركاً مجرداً، فليس هذا من التشيع في شيء.

فهذا هو الفرق بين ترضينا عن الصحابة، وبين مسألة التسليم على آل البيت التي تتمسك بها، وتحاول استثمارها في قضية النصب.

لو كنت تعتبر من لا يضيف (آل البيت) في صلاته على النبي ﷺ مفرطاً، وتاركاً لعمل صالح فيه أجر، لكان هذا مما لا ننكره عليك. لكن أن تجعل هذا شاهداً على النصب (الذي هو انحراف عن أهل البيت) فهذا ما أنكره بشدة.

بندر الشويقي

ـ سوف أكتب الآن كلاماً على الطريقة التي يحبها «الأستاذ» (إن قلتم قلنا):

فأقول لـ «الأستاذ»: هل تعتبر الصلاة على الآل، فرضاً واجباً يأثم من تركه؟

إن قال: لا أعتبره واجباً، لكنه مشروع ومستحب. قلنا: فلا يمكن أن يكون لهذا علاقة بالنصب؛ لأن النصب ـ عندك ـ محرم، وهو هضم لحق من حقوق أهل البيت.

فإن قال: بل الصلاة والتسليم على الآل واجبان.

قلنا: فهل هذا الوجوب من مسائل الإجماع، أو هو مسألة اجتهادية اختلف فيها العلماء؟

فإن قال: هو إجماع، نقلت له ما يخالف هذا، فأكثر أهل العلم على خلاف قوله.

وإن قال: بل المسألة من مسائل الاجتهاد، ولكل دليله السائغ.

قلنا: فكيف تكون المسألة اجتهادية يسوغ فيها الخلاف، ثم تكون شاهداً على النصب المحرم؟

كنت نقلت عن مالك قوله: إن الصلاة والسلام على غير الأنبياء لم يكونا معروفين عند الصحابة.

فقال «الأستاذ»: «**الإمام مالك حكي عنه أنه لا يرى الصلاة حتى على الأنبياء**».

فنقول للأستاذ: فينبغي لك أن تجعل هذا دليلاً وشاهداً على انحراف مالك عن (الأنبياء)، كما جعلت ترك الصلاة على (الآل) شاهداً ودليلاً على الانحراف عنهم؟

قال «الأستاذ»: «**الإمام مالك لم يكن يترضى عن الصحابة وراجع الموطأ! فلماذا تخالفوه (كذا) في المسألتين وتوافقونه في أهل البيت!**».

فأقول: قد تقدم أننا لا نوجب الترضي على الصحابة، فمن ترضى فقد أحسن، ومن ترك فلا شيء عليه. ففعل مالك لا يخالف ما ذكرته.

ثم إن كون مالك لا يترضى عن الصحابة، يختلف عن كونه لا يرى مشروعية الترضي عنهم.

وأظنك تفهم الفرق بين الأمرين.

قال «الأستاذ»: «**ثم مالك إنما حكي عنه كراهة هذا فقط بحجة ضعيفة لم تذكرها أنت وهي (لم يكن عمل من مضى)، وهذا رأيه، لكن مالكاً مطرد في الأنبياء سوى النبي وفي الصحابة بلا ترضية كما فعل في الموطأ**».

فأقول: إذا كان مالك يقول هذا بحجة ضعيفة، فهذا مما يقوي الشاهد على وقوعه في النصب!!!

وأيضاً، فإذا كنت ترى حجته ضعيفة، فغيرك يراها من أقوى الحجج.

فإذا اجتمع الناس في العصور التي قبل مالك على شيء، فنحن نعد هذا من أقوى الأدلة.

وأما قولك: إن أصل مالك مطرد، فنحن ـ أيضاً ـ أصلنا مطرد.

نحن نرى الترضي عن جميع الصحابة، لكن لا نعد ذلك واجباً. فمن فعله فقد أحسن، ومن تركه فلا شيء عليه. ولا نعد تارك ذلك شيعيّاً، أو متلبساً بشيء من التشيع.

ونرى الصلاة على النبي ﷺ وآله، لكن لا نوجب ذلك، بل نعد من فعله محسناً، ومن لم يفعل فلا شيء عليه.

قال «الأستاذ»: «**على أن مالكاً** رَحِمَهُ اللَّهُ **وإن كان في بداية أمره مع أهل البيت ومع النفس الزكية إلا أنه تغير قليلاً في عهد بني العباس**».

وأقول: ها هو «الأستاذ» بدأ يرجع عن رأيه في الثناء على مالك.

فحين قلت إنه يعمم تهمة النصب على أهل السُّنَّة، اعترض علي بأنه يثني على كثير من علماء أهل السُّنَّة في كتاباته، وذكر منهم الإمام مالك. لكنه الآن بدأ يلمح إلى تغير الإمام مالك، وإلى نزعته الأموية!!.

وهكذا يمضي «الأستاذ» في نبز أئمة أهل السُّنَّة واحداً تلو الآخر.

وكان «الأستاذ» قد عدَّ شعبة بن الحجاج من العلماء الذين يثني عليهم.

فلما ذكرته بأنه سبق أن قرر في مقدمته في «النصب» اتهام شعبة بكتمان الأحاديث في فضائل أهل البيت، وأن الحنابلة ورثوا ذلك عنه!!

لما ذكرته بذلك، قال «الأستاذ»: «**أما ما ذكرته عن شعبة فلم نصل لتلك الحلقة بعد! مع تحريفك قولي! يا أخي لا تمل من التحريف وبتر السياقات؟**».

فأقول: لقد لحظت أن «الأستاذ» يطول في الكلام، ويأتي بما قرب وبعد، فإذا تعلق الأمر بدليل لا يستطيع رده عمد إلى تأخيره، وقال: لم يأت وقته بعد!!.

وحتى يأتي ذلك الوقت فإني أنقل الكلام الذي يزعم أني حرفته، وأترك الحكم للقراء:

يقول «الأستاذ» في مقدمة النصب: «**وقد كان بعض السُّنَّة المتقدمين متأثرين بردة الفعل فيكتمون فضائل أهل البيت بدعوى (خشية أن يترفض الناس)! فقد قال شعبة مخاطباً أهل الكوفة: لقد حدثنا الحكم عن ابن أبي ليلى عن علي بشيء لو حدثتكم لترفضتم والله لا تسمعونه أبداً)!! وفي لفظ لرقصتم والأول أصوب، والسند صحيح، فرأينا هنا أن الذي دفع شعبة (وهو من شيوخ شيوخ أحمد) إلى منع حديث لعلي هو خشية أن يترفض الناس! حسب فهمه للرفض ايضاً، فمن هنا بدأ كتم أحاديث صحيحة خشية التشيع وسيصاحبه بث أحاديث ولو ضعيفة للحث على التسنن! فمن هنا أصبحنا لا نستغرب ردة الفعل الحنبلية**».

هذا نص كلام «الأستاذ» الذي يقول إني حرفته.

واتهامه لشعبة واضح، لكن «الأستاذ» يفضل تأجيل مناقشة ذلك!!.

من القضايا التي أجَّلها «الأستاذ» ما سبق أن أثرته من وجود الكذب على الأئمة في كتاباته. ولربما تضايق الإخوة المتابعون من مواجهتي له بهذه التهمة.

فأقول لهؤلاء: لو كان ما رأيته في كتابات «الأستاذ» مما يحتمل التأويل والخطأ، لما قلت هذا، لكنه كذب صريح، وافتراء واضح يقشعر له جلد المؤمن، والبينة على ذلك عندي.

لكن «الأستاذ» يفضل تأجيل مناقشة ذلك ـ أيضاً ـ!!.

ففي مثل هذه المضايق، يظهر حرص «الأستاذ» على ضبط موضوع المناظرة وعدم الخروج عنه!!

ولا زال للحديث بقية، سوف أكتبها ـ إن شاء الله ـ.

وأكرر اعتذاري عن التطويل، فـ «الأستاذ» هو الذي الجأني لهذا المسلك.

لكن السؤال: هل سيناقش «الأستاذ» جميع ما ذكرته؟!!

نواصل الإجابات على الاستشكالات، وهذه من الإجابات على الاستشكالات القديمة:

قول الأخ الكريم:

(ذكرت أن من دلائل الانحراف عن أهل البيت تكرار أهل السُّنَّة لحديث: «**تركت فيكم ثقلين لن تضلوا ما تمسكتم بهما أبداً كتاب الله وسُنَّتي**»، وأن أهل السُّنَّة يعارضون بهذا الحديث حديث: «**تركت فيكم ثقلين... كتاب الله وعترتي أهل بيتي**».

أقول: في كثير من المجلات يخصصون صفحتين للتسليات، ومن ضمن ذلك يعطون القارئ صورتين متشابهتين لمعرفة عشرة فروق دقيقة، النص السابق الكريم يختلف جذريّاً عن النص الذي قلته فماذا قلت:

قولي حرفياً: (ـ ومن دلائل الإنحراف اليسير عند كثير من أهل السُّنَّة فضلاً عن السلفية والحنابلة تكرارهم لحديث: «**تركت فيكم ثقلين لن تضلوا ما تمسكتم بهما أبداً كتاب الله وسُنَّتي**» وهو ضعيف على الأرجح معارضين به الحديث الصحيح الذي أصله في مسلم ولفظه: «**تركت فيكم ثقلين...كتاب الله وعترتي أهل بيتي**» فهذا أيضاً من الأدلة على تأثر الوسط السُّنِّي جملة بردود الأفعال، وأكثر السُّنَّة محبين لأهل البيت لكن يفعلون هذا جهلاً، فهو من النصب الخفيف الذي يلحق كثيراً منا بجهل، والقليل هو المتعمد).اهـ.

أقول:

هل تستطيعون معرفة الفروق الكبيرة ـ وليست الدقيقة ـ بين النصين!

لاحظوا معي ودققوا في أمانة بعض السلفيين:

١ ـ أنا قلت: (الإنحراف اليسير عند كثير من أهل السُّنَّة) والأخ جعلها (الانحراف عند أهل السُّنَّة) جافة حافة معممة موحشة!

٢ ـ ذكرت أن أكثر أهل السُّنَّة يقع منهم هذا جهلاً لكنهم محبون لأهل البيت، وهذه لم يشر إليها الأخ، وكأنني أزعم أن أهل السُّنَّة يلعنون أهل البيت على المنابر!

هذه التحريفات والتهويلات كانت من جملة الأسباب التي أدت إلى سيادة غلاة السلفية في الماضي وحظيت برضا السلطات في الماضي لتلاقيهم في بساطة التفكير وشهوة التكفير والمصالح الثنائية!

لأن الغلاة كانوا من أقل الناس إنكاراً للأثرة والظلم، والفرق المظلومة من أكثر الناس نهياً عن هذا، فيأتي الغلاة يؤلفون المؤلفات في التشنيع على الفرق الأخرى، فيصدقهم الحاكم إذا كان حسن النية، ويستغلهم إذا كان سيئ النية فيستطيع تكليف من يحرف ويهيء الضحية للصلب!

ولذلك لا تستغربوا إن نقل غلاة السلفية عن صالحي المعتزلة والجهمية أنهم يريدون نفي وجود الخالق!

فالتحريفات التي تعرضت لها مشاركاتي القليلة، لا تساوي شيئاً من التحريفات التي عممها غلاة السلفية على الفرق الأخرى ومنهم ابن تيمية الذي يدافع عنه الأخ الكريم فقد عمم على كل الشيعة أشياء لا يفعلها عاقل أصلاً.

حسن المالكي

وفي هذا الحوار لو لم أكن موجوداً وأنقل النصوص حرفيّاً، لربما أتى يوم يصبح فيه صاحبي (شيخ الإسلام في زمانه)!

فينشر ردوده! فيتلقاها الطلاب ويقولون: (قد رد عليه معاصره شيخ الإسلام الشويقي، ونقل من كلامه ما يدل، على أن عدوّاً لله يرى كذا وكذا وكذا... إلخ).

والشويقي الذي رد عليه ثقة ثبت من أئمة أهل السُّنَّة والجماعة!

أفضل ما في هذه الحوارات أنها تعطينا صورة مصغرة لما كان يحدث في الماضي من طرف واحد!

ليس أمامه خصم!

يجب أن نستفيد من اختلافنا اليوم لمعرفة كيف كان الاختلاف في الماضي!

غلاة اليوم أكثر أمانة من غلاة الأمس لسبب يسير ـ ليس العلم ولا الخشية من الله طبعاً فهذا آخر ما يخشاه الغلاة ـ ولكنهم يخشون مثل هذه الردود التي تكشف تحريفاتهم.

أما غلاة الأمس فكان خصومهم إما مطاردين أو في دولة أخرى وفي الحالتين لا يستطيعون تصحيح ما نقله الغلاة عنهم.

الأمانة النسبية لغلاة اليوم لم تأت امتثالاً لأمر الله في التثبت، كلا فالله عندهم مضمون!

في الجيب!

فلا تذكرهم بخشيته!

لكنهم يخشون أن يتهمهم بعض تلاميذهم أو بعض أصحابهم بالتحريف، يخشون الناس والله أحق أن يخشوه.

يبقى أن أعترف للأخ الكريم بأن (المكررين) للحديث الضعيف: «**كتاب الله وسُنَّتي**».

قد لا يقصد أكثرهم معارضة الحديث الثاني الصحيح: «**كتاب الله وعترتي**».

لكن يبقى السؤال قائماً وهو:

لماذا جهلنا الأصح أما الأضعف فهو على كل لسان؟!

هل هذا إلا أكبر دليل على أن التلبس نتيجة الجهل وردة الفعل!

هل هذا إلا دليل على أن:

(السُّنَّة شيء) و(أهل السُّنَّة) شيء آخر.

نعم يلتقيان في أشياء ويفترقان في أشياء.

حسن المالكي

قول الأخ:

(الذين أخرجوا الحديث الأول هم أهل السُّنَّة.

والذين خرجوا الحديث الثاني هم أهل السُّنَّة أنفسهم).اهـ.

أقول:

هل أنت جاد أنني أظن حديث العترة لم يخرجه أهل السُّنَّة؟

ألم أنقله لك من «صحيح مسلم»؟

ليس كلامي على هذا، كلامي على تكرارنا الضعيف حتى دخل كل أذن

وتركنا الصحيح حتى استغرب البعض أنه في «صحيح مسلم»!

هنا الملحوظة:

قال الأخ الكريم: (لكن أهل السُّنَّة يكررون الحديث الأول حين يريدون تثبيت حجية السُّنَّة لما كثر منكروها، والحديث الثاني ليس فيه ذكر السُّنَّة، فهل تريد منهم أن يحتجوا بلفظ حديث في فضل أهل البيت، لإثبات حجية السُّنَّة)؟!!!

قلت: **أولاً**: هذا افتراض تبرع به الأخ ليحل الإشكال!

ثانياً: ليس الخلاف بين الفرق الإسلامية في حجية السُّنَّة بقدر ما هو الخلاف في (ما الذي ثبت من السُّنَّة)؟

الفرق الإسلامية لا تنكر سُنَّة النبي حتى نحتج عليهم بحديث ضعيف

هم يقرؤون في القرآن الكريم: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء: ٨٠].

حسن المالكي

وزعمنا بأنهم ينكرون السُّنَّة من ذلك التشنيع والتحريف لكلامهم، نحن نجبرهم على (السُّنَّة) التي نراها، هم يقولون: هذه ليست سُنَّة النبي، ليست سُنَّة النبي في قتل المخالف في الرأي، ولا زرع الفرقة بين المسلمين، ولا إعانة أهل الظلم والركون إليهم، ولا في التسلط على المظلومين والاستعداء عليهم... إلخ.

هم لا يثقون في المتسمين بالسُّنَّة، ولا المتسمون بها يثقون فيهم، هم يزعمون أنهم أكثر فهماً وتمثيلاً للسُّنَّة، بل حتى ما يطلق عليهم (منكري السُّنَّة) هم في الحقيقة غير منكرين لسُنَّة النبي، هم لا يثقون في صحة (الأحاديث) التي نقلها أهل السُّنَّة والشيعة... إلا القليل مما يرون أن له شاهداً في القرآن، بالإضافة للسُّنَّة العملية، وهم يرددون أقوال لبعض السلف منهم عمر في قوله في «صحيح البخاري»: (يكفينا كتاب الله) وربما كان أهل الرأي ـ مع تقدم زمنهم ـ يقتربون من هذا الفكر لكن ليس بسبب رفض السُّنَّة، وإنما القضية منهجية.

ثالثاً: من الخطأ أن يستدل أهل السُّنَّة بحديث مختلف في ثبوته داخل

السُّنَّة على من يرى (إنكار السُّنَّة)! ـ حسب تعبير الأخ الكريم ـ فإذا كان هؤلاء منكرين للسُّنَّة فليس من المناسب محاججتهم بضعيف السُّنَّة، وإنما بالقرآن الكريم والبراهين العلمية، وما يؤمنون به من السُّنَّة، فهذا العذر كما قلت من (تبرعات) الأخ لردم التناقض بين (اعترافنا النظري) بحديث العترة: «**عترتي أهل بيتي**» وإهماله عند التطبيق.

وأنا أسأل القراء سؤالاً أرجو أن يكونوا فيه منصفين:

هل سمعتم من قبل بحديث: «**تركت فيكم ثقلين.. كتاب الله وعترتي أهل بيتي**»؟

أم سمعتم كثيراً حديث: «**تركت فيكم ثقلين.. كتاب الله وسُنَّتي**»!

هل تعلمون أن الأول في «صحيح مسلم»، والثاني مختلف في تصحيحه داخل أهل السُّنَّة؟

فأي الحديثين أولى بالإشهار والذكر، فضلاً عن إحياء هذا وإماتة هذا؟

بندر الشويقي **٢٦ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٢، ٠٨: ١٢ AM**

كنت قد بدأت مع «الأستاذ» مناقشة المسألة الأولى، وفي أثناء بحثنا قفز «الأستاذ» إلى الثانية، فاعترضت على هذا التصرف، وطلبت منه أن يؤخر المسألة الثانية، ويحصر نقاشنا في الأولى حتى ننتهي منها، لكنه رفض ذلك، واعتبر مطالبتي له: «**طلائع انسحاب**»!!.

ثم كتب كلاماً كثيراً، لا أحب أن أزعج القراء بنقله، لكن أذكر أن مما قاله هناك:

«**اكتب اعتراضك وانظر هل أجيبك أم لا؟ فأنا لو كتبت إجابات على كل الاعتراضات فلا يمنع من العودة لمسألة أو أكثر مما سبق**».

وقال: «**إن كان لديك (المزيد) فأنزله ولا مانع عندي من الإجابة على هذا وهذا**».

فها أنا الآن امتثلت مطلبه، وكتبت اعتراضاتي على جواباته، لكن أعرض عن ذلك كله، ولم يناقش حرفاً منه، وواصل القفز إلى مسائل جديدة.

فهذا التصرف من «الأستاذ» طليعة وعلامة على أي شيء؟!!

ـ مما اعترضتُ به على كلام «الأستاذ» زعمه أن أهل السُّنَّة ـ **(أو أكثرهم) حتى لا يغضب «الأستاذ»** ـ يكررون حديث **«كتاب الله وسُنَّتي»** معارضين به حديث **«كتاب الله وعترتي»**.

هذا أصل الاعتراض.

و«الأستاذ» «الآن» أقر بذلك، واعترف «**بأن (المكررين) للحديث الضعيف «كتاب الله وسُنَّتي»** «قد» لا يقصد أكثرهم معارضة الحديث الثاني الصحيح: **«كتاب الله وعترتي»**.

هذا ما رجع إليه «الأستاذ». لكن لا أدري لماذا يصر على إدخال الحرف «قد»**!!**

ولا أدري هل يقصد به التحقيق، أو التردد.

وعلى أي الحالين، فقد أقر «الأستاذ» بما في كلامه من الخطأ، والحمد لله، لكن:

بندر الشويقي

لكن «الأستاذ» عاد ليقول:

«كلامي على تكرارنا الضعيف حتى دخل كل أذن، وتركنا الصحيح حتى استغرب البعض أنه في «صحيح مسلم»».

فأقول للأستاذ: ليتك تثبت على اعترافك الأول، فلم يكن كلامك عن تكرار هذا وترك ذاك، بل كان كلامك كان عن ترديدنا للحديث الأول معارضين به الحديث الثاني.

وأظن الفرق بين العبارتين واضح.

فكلمة «معارضين» لها مغزى يفهمه العقلاء، دون مشقة أو عناء.

تكلم «الأستاذ» عن قضية حجية السُّنَّة، فكان مما قاله: **«ليس الخلاف**

بين الفرق الإسلامية في حجية السُّنَّة بقدر ما هو الخلاف في (ما الذي ثبت من السُّنَّة)؟. الفرق الإسلامية لا تنكر سُنَّة النبي».

ومع ما في هذا من خروج عن الموضوع، لكن لا بأس، فالمواضيع قد اختلطت بفضل جهود «الأستاذ».

فأحب ـ أولاً ـ أن أضيف لآخر كلام «الأستاذ» عبارة: (صلى الله عليه وآله وسلم).

وبعد ذلك أقول:

السُّنَّة هي: «ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة».

فمن نازع في ثبوت شيء من السنن كان البحث معه في الشيء الذي أنكره.

لكن من ترك السُّنَّة كلها بحجة عدم الثبوت، فهو في الحقيقة والمآل منكرٌ لحجية السُّنَّة.

فالذي يؤمن بأن طاعة النبي ﷺ واجبة، وأن كلامه حجة في الشرع، لا بد أن يؤمن بأن من لازم حفظ الله لشرعه أن يحفظ السُّنَّة.

بندر الشويقي

فأما من يقول: السُّنَّة حجة، لكنها ضاعت ولم تضبط، فهو كمن يقول: إن هذه الأمة قد ضيعت أكثر تفاصيل دينها.

وبهذا يسقط ما ذكره «الأستاذ» من دفاع حار عن وجهة نظر من لا يحتج بالسُّنَّة، حتى حاول أن يقرب بين فكرهم، وفكر أهل الرأي القدماء.

استنكر «الأستاذ» أن يحتج بضعيف السُّنَّة على من ينكرها، وقال: «**إذا كان هؤلاء منكرين للسُّنَّة فليس من المناسب محاجتهم بضعيف السُّنَّة، وإنما بالقرآن الكريم والبراهين العلمية، وما يؤمنون به من السُّنَّة**».

فأقول: قضية كون الحديث ضعيفاً، مسألة اجتهادية، فإذا كنت تضعفه، فالذي يرى صحته له أن يحتج به.

وممن صحح الحديث الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، و«الأستاذ» يعتضد بتصحيح الألباني في مواضع من كتبه!!

وأما قول «الأستاذ»:

«إذا كان هؤلاء منكرين للسُّنَّة فليس من المناسب محاججتهم بضعيف السُّنَّة...».

فأقول: نعم، حين يكون الخطاب موجهاً لمنكر السُّنَّة دون غيره، فلا يمكن أن يحتج عليه بضعيف السُّنَّة، ولا بصحيحها. لكن ليس بالضرورة أن يكون كلامنا عن تثبيت السُّنَّة وحجيتها محصوراً في مقام محاورة أمثال هؤلاء ومجادلتهم.

بل قد يكون الكلام موجهاً لمن يؤمن بالسُّنَّة ويتبعها، لكن يذكَّر بمثل هذه الأحاديث، ليدرك منزلة السُّنَّة النبوية، وتعظم مكانتها في قلبه، وليرسخ إيمانه بحجيتها.

بندر الشويقي

قال «الأستاذ»: **«لربما أتى يوم يصبح فيه صاحبي (شيخ الإسلام في زمانه)! فيتلقاها الطلاب ويقولون! (قد رد عليه معاصره شيخ الإسلام الشويقي، ونقل من كلامه ما يدل على أن عدو الله يرى كذا وكذا وكذا... إلخ»**.

ثم أعاد «الأستاذ» بعد ذلك تسجيلاً لإحدى خطبه المكررة عن الغلاة، فذكر أن آخر من يخشاه الغلاة هو الله، وأنهم...، وأنهم...، وأنهم...، وأنهم يعتبرون الله مضمون في جيوبهم!!!...

(تعالى الله عن مثل هذا القول).

وحيث إن هذه خطبة، وليست حجة، فلن أناقش منها حرفاً، وإنما أتركها لتحفظ في أرشيف «الوسطية»، أو حتى في سلة مهملاتها.

مناقشة الشويقي لأمثلة المالكي على النصب في الوسط السني

كان الأستاذ» قد قال في تعداده لأمثلة النصب الخفيف الشائع في الوسط السُّنِّي:

«عدم اهتمامهم بتراجم أهل البيت وفضائلهم».

قال: **«أكثر السُّنَّة اليوم للأسف لا يعرف عن الباقر ولا الصادق ولا**

زيد بن علي ولا الناصر الأطروش ولا القاسم الرسي ونحوهم من كبار أهل البيت ما يعرفونه عن أحمد ومالك والبخاري والأشعري والباقلاني وابن تيمية وابن القيم ومحمد بن عبد الوهاب وحسن البنا... إلخ. فهذا النصب الخفيف منتشر داخل وخارج الوسط الحنبلي، ويختص الحنابلة بمزيد من تنقص هؤلاء».

هذا ما قاله «الأستاذ»، فأجبته قائلاً:

«أما أئمة أهل البيت، فتراجمهم موجودة بكثرة في كتب أهل السُّنَّة.

فكتبنا ـ بحمد الله ـ تفيض بتراجم الخليفة الراشد علي بن أبي طالب، وابنيه الحسن والحسين، وزوجه فاطمة، وزين العابدين، ومحمد ابن الحنفية، وأبي جعفر الباقر، وجعفر الصادق.

فمن أين جئت بدعوى التقصير في تراجم هؤلاء وتنقصهم؟

بل الذي أدعيه أنك لن تجد تراجم لهؤلاء أفضل وأضبط مما هو موجود في كتب أهل السُّنَّة.

بندر الشويقي

وأما (الناصر الأطروش)، و(القاسم الرسي)، فلم يترك أهل السُّنَّة العناية بأخبارهما تقصيراً في حقوق أهل البيت، كما تقوله. وإنما لكون هذين من أئمة الزيدية، وليسوا من أئمة أهل السُّنَّة، فلا عجب بعد ذلك أن يكون ذكر أحمد ومالك والبخاري أكثر من ذكر هؤلاء في كتب أهل السُّنَّة».

هذا ما ذكرته لـ «الأستاذ». فعاد ليعلق على كلامي بأنه إنما قصد المجتمع المحلي السُّنِّي السعودي.

وأقول لـ «الأستاذ»: المجتمع المحلي السعودي، لا يختلف عن غيره فيما يتعلق بما ذكرته. فإذا جعل «الأستاذ» هذا علامة على النصب، فهذا شيء تشترك فيه سائر مجتمعات أهل السُّنَّة.

فمنذ القدم، وتراجم مالك وأحمد والشافعي وابن تيمية وابن القيم، أوسع وأشهر من تراجم أولئك الذين ذكرهم «الأستاذ». والمجتمع المحلي لم يأت ببدعٍ من ذلك.

فلينظر «الأستاذ» في كتب التراجم والتواريخ ليعرف ذلك.

وهذا الأمر له أسباب متعددة، ليس منها ـ يقيناً ـ (النصب)، و(الانحراف عن أهل البيت).

فمالك والشافعي ـ مثلاً ـ لهم مذاهب فقهية سُنِّيَّة متبوعة، فاعتنى أصحابهم بأخبارهم وتراجمهم. بخلاف (زيد بن علي)، أو (جعفر الصادق)، أو (محمد بن علي الباقر) ـ رحمهم الله ـ.

وأيضاً: فإن كثرة الدراسات عن العالِم ـ غالباً ـ ما تكون بسبب ضخامة ما خلَّفه من إرثٍ علمي واسع، يحتاج إلى دراسة وتمحيص.

فلينظر «الأستاذ» في النتاج العلمي لمثل ابن تيمية وابن القيم، وليقارنه بالنتاج العلمي لـ (زيد بن علي)، أو (الباقر)، أو (جعفر الصادق)، ليفهم ذلك.

فـ «الأستاذ» يقول:

«أعطني رسائل جامعية تتحدث عن أهل البيت وعلومهم وفضلهم. قد تجد الواحدة أو الاثنتين. لكن كم عندنا من رسائل عن (ابن تيمية)، (ابن بطة)، (البربهاري)، (ابن القيم)... إلخ.

كل واحد من هؤلاء أظن الدراسات عنه بالعشرات (منهج ابن تيمية في العقيدة)، و(منهجه في الدعوة)، و(منهجه في الجهاد)، و(منهجه في الرد على المبتدعة)، ومنهجه في.. إلخ

فحتى أختصر على «الأستاذ» أقول له:

حاول أن تجمع دراسة عن منهج (جعفر الصادق) في العقيدة مثلاً.

وحاول أن تجمع دراسة عن منهج (ابن تيمية) في الموضوع نفسه.

حاول ذلك، لتدرك أن النتاج العلمي لابن تيمية وأمثاله من العلماء المكثرين من التصنيف، يشكل ميداناً ضخماً للدراسة والبحث. بخلاف النتاج العلمي (لجعفر الصادق) وأمثاله من الأئمة غير المصنِّفين، فلا يوجد عنهم نقل موثق يشكل مادة علمية يمكن توسيع الدراسات حولها.

ولو أن «الأستاذ» أنصف، وتأمل، لأدرك أن هذه القضية التي يستشكلها ليست خاصة بآل البيت، فاهتمام أهل السُّنَّة بكلام ابن تيمية ونظرائه من المصنفين المكثرين، يزيد على اهتمامهم بمن سواهم ممن يقرُّ

«الأستاذ» بتعظيم أهل السُّنَّة لهم، وإن لم يكونوا من أهل البيت.

فليبحث «الأستاذ» عن دراسات ضخمة وكثيرة عن أئمة يجلهم أهل السُّنَّة من أمثال: (الأوزاعي)، أو (سفيان بن عيينة)، أو (محمد بن سيرين)، أو (الزهري)، أو (شعبة بن الحجاج)، أو (عبد الرحمٰن بن مهدي)، أو (عبيد الله بن عمر)، أو (حماد بن زيد)، أو (حماد بن سلمة)، أو (عطاء بن أبي رباح)، أو (الحميدي)، أو (أبي بكر بن أبي شيبة)، . . .

فهؤلاء كلهم كانوا من أئمة زمانهم، ومن أعيان أهل السُّنَّة.

ولا يمكن لـ «الأستاذ» أن يزعم انحراف أهل السُّنَّة عنهم.

ومع هذا فلو أخذ «الأستاذ» أي واحدٍ منهم، فلن يجد دراسات عن منهجه في (العقيدة)، و(التربية)، و(الدعوة)، و(الجهاد)، و(الرد على المبتدعة)، و(الأخلاق)، و(الزهد). .

فما السبب في ذلك؟

لو أنصف «الأستاذ» لأدرك أن القضية ليس لها علاقة بالانحراف لا عن هؤلاء، ولا عن أئمة أهل البيت من أمثال (الباقر)، و(الصادق)، ونحوهم.

بندر الشويقي **٢٦ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٢، ١٢:٥٩ AM**

استشهد «الأستاذ» بقضية تسمية الشوارع والمدارس والمساجد بأسماء أهل البيت.

فإن كان يقصد عموم أهل البيت، فأقول له:

من محاسن الموافقات أن مناظرك قد نشأ في مدرسة اسمها (**مدرسة الحسين بن علي الابتدائية**).

ويوجد بالحي الذي أسكنه مدرستان باسم (**جعفر بن أبي طالب**).

وببحث عابر، وتأمل يسير، جمعت لـ «الأستاذ» هذه الأسماء لبعض الشوارع والمدارس والمساجد:

ـ ففي حي الملز يوجد شارع كبير ورئيس اسمه (شارع علي بن أبي طالب).

ـ وفي حي الروضة: شارع الحسين بن علي.

ـ وفي حي الروضة: شارع الحسن بن علي.

ـ وفي حي الملز: شارع فاطمة الزهراء، يتقاطع مع شارع الأحساء.

ـ وفي حي المرسلات: جامع فاطمة الزهراء. (مسجد كبير تقام به صلاة العيد والاستسقاء).

ـ وفي حي الشفاء: جامع علي بن أبي طالب.

ـ وهناك: مدرسة الحسن بن علي المتوسطة بالرياض ـ وتصدر عنها مجلة عنوانها «المعلم» ـ.

ـ مدرسة العباس بن عبد المطلب بالخبر.

ـ مدرسة العباس بن عبد المطلب ببريدة (معقل الحنابلة).

ـ مدرسة جعفر بن أبي طالب الابتدائية بالفوارة، بمحافظة القصيم (معقل الحنابلة).

ـ مدرسة الحسن بن علي الابتدائية ـ بمحافظة البدائع ـ بالقصيم ـ (معقل الحنابلة).

ـ مدرسة علي بن أبي طالب ـ بمحافظة الرس (معقل الحنابلة) ـ.

ـ في مكة مدرسة علي بن أبي طالب ـ بمكة ـ.

ـ مدرسة علي بن أبي طالب بجازان ـ في محافظة النماص ـ.

ـ مدرسة علي بن أبي طالب المتوسطة.

ـ في الزلفي: مدرسة علي بن أبي طالب الابتدائية والمتوسطة.

ـ جامع عبد الله بن عباس ببريدة. (معقل الحنابلة).

ـ جامع جعفر الطيار بجدة.

ـ وأشهر مسجد بالطائف يحمل اسم عبد الله بن عباس.

هذه أسماء جمعتها على عجل، فإن رغب «الأستاذ» بالمزيد أتيته به.

هذا إن كان يقصد عموم أهل البيت.

فأما إن كان يقصد أسماء معينة من أهل البيت، فكم من الأئمة والمشاهير لم يسم بأسمائهم مدرسة، ولا شارع، ولا جامع، ولم يكن ذلك دليلاً على الانحراف عنهم.

لكن مشكلة «الأستاذ» أنه لغلوه في أهل البيت، صارت قضية النصب تملأ عقله وقلبه، فيفسر كل مظهر يراه بالانحراف عنهم.

وإني لأضحك على نفسي حين اضطر لجمع أسماء الشوارع، لأقنع «الأستاذ» ببراءتنا من النصب. لكن لا بأس من مجاراة صاحبنا فيما يريد، حتى أسلم من تهمة (الانسحاب الذليل).

ـ مشكلة «الأستاذ» الكبرى، أن هاجس النصب يطارده في قيامه وقعوده.

هو يلبس (نظارة سوداء) لها عدسة مصنوعة من مادة «النصب». فلذلك لا يرى حوله إلا النصب والنواصب.

«النصب» بغض وكره ونفور من علي رضي الله عنه، وأهل البيت.

لكن «الأستاذ» يدخل في ذلك أشياء لا علاقة لها بهذا المعنى.

هو يدخل في (النصب) الجهل بفضائل أهل البيت.

أو إهمال تراجمهم عن «جهل» أو «خطأ».

ويدخل بعض مسائل الاجتهاد اليسيرة، كالصلاة على الآل، ونحوها.

بل يدخل في ذلك بعض ما يخالف الدليل، كالخروج مع ثوار أهل البيت.

ونحو ذلك من المسائل التي ليس لها علاقة بكره الآل أو بغضهم.

وهذا كله دليل واضح على غلو «الأستاذ» في آل البيت.

كنت سألت «الأستاذ» عن المعيار الذي يزن به الناس.

وقلت له: إنه يزن الناس بقناعاته الخاصة، خلافاً لما يدعيه دائماً.

فاستفتح «الأستاذ» خطبة طويلة قال فيها:

«عجبي لا ينقطع من هؤلاء الناس في تحذلقهم وتساؤلهم عن المعايير! وفيهم من يقول: (من خالف حرفاً مما في كتابي هذا فلا يدين الله بدين)؟ و(من كفره أحمد فهو الكافر)، و(ما أحب أحمد بن حنبل من صادق أو منافق إلا أضيفت إليه السنن)!

يا أخي لا تسألون عن (المعايير) وأنتم تدافعون عن أصحاب هذه الأقوال وتجعلونهم (معياراً) في تقسيم الناس إلى (سُنَّة ومبتدعة، أهل ردة ومسلمين، مؤمنين وزنادقة)؟

بالله عليكم، هل أنتم جادون في السؤال عن المعايير؟

الله أكبر.

كأننا نتحاور مع تلاميذ أرسطو!... إلخ».

وبعد كلام طويـل، عاد «الأستاذ»، فنقل قولي إنه يحاسب الآخرين بناءً على معاييره الخاصة)، ثم قال:

«أستطيع أن أدعي الدعوى نفسها في ابن تيمية وفي أحمد بن حنبل وفي ابن القيم فما المخرج؟ الدعوى بلا إثبات تبقى دعوى، غلاة الحنابلة لا ينبغي أن يذموا (المعايير الخاصة)! ما منهم إلا وله معاييره الخاصة».

فأقول لـ «الأستاذ»: لك أن تدعي ذلك.

فابن تيمية، وأحمد بن حنبل، والحنابلة (غلاتهم، ومعتدلوهم) ليس فيهم من يتبرأ من ذلك.

كلهم لديه معايير يزن بها الناس ويصنفونهم ـ بناءً عليها ـ إلى سُنِّيين وبدعيين، وإلى أشاعرة، وجهمية، وزيدية، ومعتزلة، ومعطلة، ومشبهه. . .

هم يفعلون هذا ولا يتبرأون منه.

لكن ماذا عنك أنت؟

أنت ـ أيها «الأستاذ» تدعي ما لا تفعل.

أنت تقرر في كتبك ومقالاتك كلاماً يصفق له من لا يعرفك، ولا يدرك أنك أول من يخالف هذا الكلام.

انظر إلى قولك في آخر قراءتك في كتب «العقائد» (ص١٨٢):

«إذا كانت كل هذه الأخطاء والخرافات في كتبنا العقدية فما الحل إذاً؟

الحل سهل على من أراد الله له اليسر ويمكن إجمال ذلك فيما يلي:

العـودة لاسـم الإسـلام نفسـه، و«تـرك التـنابـز بـالألـقـاب»، «فـلا نـصـم الآخرين بلقب»، ولا نرضى لنا إلا بلقب واسم الإسلام».

سبحان الله!!!

هذا ما قاله «الأستاذ» حسن المالكي!!

الأستاذ يدعو إلى ترك «التنابز بالألقاب»، وترك «وصم الآخرين بالألقاب»!!.

لا إله إلا الله!!

كأن قائل هذا الكلام يختلف عن ذاك الذي لا شغل له إلا تقسيم الناس إلى:

«معتدلين».

و«غلاة».

و«معتدلي الغلاة».

و«غلاة الغلاة».

و«نواصب».

و«مجسمة».

و«مشبهة».

و«متعصبة».

و«بربهاريين».

و«تكفيريين».

فهذه الألقاب اللطيفة، كيف أجاز الأستاذ لنفسه أن يصف مخالفيه بها، وهم يتبرأون منها.

كل هؤلاء لهم أدلة على ما يقولون ويعتقدون، فكيف يسوغ «الأستاذ» لنفسه أن ينبزهم بهذه الألقاب، مخالفاً ما يدعو إليه.

﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٣﴾ [الصف: ٣].

وهنا أسوق للقراء نماذج من ألقاب «الأستاذ» التي يفرقها على مخالفيه.

يقول عن الشيخ المحدث عبد الله السعد ـ وهو يعتبره من شيوخه الذين يقول إنه يحترمهم ـ يقول:

«الشيخ ـ وفقه الله ـ مجتهد في الفقهيات لا يقلد المذهب الحنبلي

ولا غيره، لكنه في العقائد من غلاة الحنابلة «بلا ريب».

من غلاة الحنابلة، و«بلا ريب»!!.

وفي رده على الشيخ علي الخضير، يقول «الأستاذ»:

«**العملية معه معقدة جدّاً؛ لأن الحقيقة لا يمكننا أن نستخرجها إلا بصعوبة بالغة، فقد جمع بين (كذب الخطابية)، و(تكفير الخوارج)، و(جمود الظاهرية)، و(غلو الصوفية)؛ فأنت معه تتحاور مع مجموعة الفرق الإسلامية الثلاث والسبعين كلها، وليس مع شخص واحد، فهو (٧٣ في واحد)، فأخذ من كل فرقة سوءها ليبرر به أقواله وأفعاله**».

ويقول: «**يهمنا في الرجل أنه من (المكفرين) وأنه من (غلاة غلاة الحنابلة) في هذا الشأن، فالغلاة فيهم (غلاة الغلاة)، و(معتدلي الغلاة!)**». «كذا قال، والصواب: (معتدلو الغلاة»).

هذه نماذج من كتابات «الأستاذ»، وهناك الكثير غيرها.

فأين نسبية الحقيقة التي يؤكد عليها «الأستاذ» في كتبه ومقالاته؟.

«الأستاذ» يقول في «قراءته في كتب العقائد» (ص٤١ ـ حاشية ٢٢):

بندر الشويقي

«**العاقل يقدر الاختلاف الفكري ويعرف طبيعته، بعكس الجاهل أو المتعالم الذي يظن أنه يمتلك الحقيقة المطلقة، ولا يؤمن بنسبية الحقيقة، وأنها الأصل في معظم المعلومات**».

فهل «الأستاذ» يطبق هذا الكلام؟

وهل هو من (العقلاء) الذين يؤمنون بنسبية الحقيقة، وأنها الأصل في معظم المعلومات.

الجواب: لا.

«الأستاذ» يعتبر نفسه (مؤشراً) لقياس الغالي من المعتدل، و(ترمومتر) لقياس درجة الغلو وكميته.

ومن أراد أن يعرف ذلك، فليقرأ هذه الأسطر التي أثبتها في «قراءته في كتب العقائد» (ص١٠٢) حاشية رقم (٨٦)، قال:

«**مما يدل على وجود الاعتدال بين الحنابلة أن الباحث (يعني: نفسه)،**

ألقى هذا الكتاب محاضرة في الرياض، ووجدت القبول من كثير من معتدلي الحنابلة»!!!.

هذا هو الدليل الذي يثبت وجود الاعتدال بين الحنابلة!!!

فلو لم تجد محاضرته قبولاً، فكيف سيكون حكم حنابلة الرياض عند «الأستاذ»؟!

وهل سيصنِّفهم ضمن طائفة «الغلاة»، أو «معتدلي الغلاة»، أو «غلاة الغلاة»، أو «غلاة غلاة الغلاة»؟!

بندر الشويقي ٢٦ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٢، ٠١:٤١ AM

كنت قد ذكرت في أول مناظرتنا أن ظاهر كلام «الأستاذ» رمي أهل السُّنَّة عموماً بالنصب، ثم قلت لـ«ألأستاذ»: **«يبقى احتمال أنك تريد أن النصب غالب على أهل السُّنَّة إلا ما ندر، وهذا المعنى مما يحتمله كلامك. وقد نُبهت (بضم التاء) على هذا من قبل، وقلت (بضم التاء): «إن النادر لا حكم له»).اهـ.**

فالتاءان في الموضعين مضمومتان، لكن «الأستاذ» ـ لفرط حماسته ـ، قرأ كلامي بفتح التاءين، فظن أني أنقل عنه، فبادر لاتهامي بتحريف كلامه!!

فـ«الأستاذ» هنا لم يحسن قراءة كلام خصمه، ولم يفهم مراده، فبادر لاتهامه بالتحريف.

ولو كنت أملك مهارته ومحبته للخطابة والإنشاء لاهتبلت هذه الفرصة للحديث عن:

معاناتي مع خصومي، وظلمهم لي، وافترائهم علي...

وأن هذا ليس بمستغرب منهم، فهو ديدن أسلافهم على مرِّ التاريخ...

فهم يتهجمون على الآخرين قبل أن يفهموا قولهم...

ويحرفون أقوال من يخالفهم أدنى مخالفة...

ويتعمدون نسبة الباطل له...

ويستبيحون الكذب والتزوير عليه...

فآخر من يخشونه هو الله...

هم يتعصبون لمذاهبهم، ويدعون اتباع الكتاب والسُّنَّة لمخادعة الناس...
ويفترون على صالحي المعتزلة والجهمية...
ويتكلمون عن العدل، وهم أبعد الناس عنه...
ولا يرقبون في مخالفيهم إلًّا ولا ذمة...
ولو استطاعوا لسفكوا دمي دون تردد...
وكيف لا يفعلون وقد سفك أسلافهم دماء المهاجرين والأنصار...
كيف لا يفعلون وقد فتك أئمتهم بصالحي أهل البيت...
هم لا يحبون أن يسمع لأحد صوت، إلا إذا كان موافقاً لهم...
هم لا يقصدون إلا الدفاع عن غلوهم ونصبهم...
هم يكرهون من يذكرهم بأخطائهم...
يريدون المحافظة على زعامتهم بالتحريف والتزوير...
وها هو التاريخ مليء بجرائمهم وجناياتهم...
لكني سوف أستمر في مجادلتهم رغبة في نصرة الحق...
ولن أجاملهم لأن دين الله أحب إلي من دين الآباء والشيوخ... بندر الشويقي
... و... و... و... و...
لكن في النهاية تبقى هذه خطبة، وليست حجة!!!
فليكن مكانها الأرشيف.

كنت ذكرت أن كلام «الأستاذ» كله يدور حول: «**تصنيف الناس إلى شيعة ونواصب، وإلى غلاة ومعتدلين**».

فاعترض «الأستاذ» على كلامي، وكان مما قاله: : «**هل يعقل أن عاقلاً في الدنيا يقسم (الناس) كلهم إلى قسمين فقط! وهذان القسمان يكونان من الفرق الإسلامية أيضاً؟**

الناس يا أخي فيهم المسلم والكافر، الملحد والكتابي، السُّنِّي وغير السُّنِّي، المغالي والمعتدل.. إلخ».

وبما أن «الأستاذ» قد أفادني أن الناس فيهم المسلم والكافر، فأقول له:

في تعليق سابق لك، أحلتني على كتاب «النحو الواضح»، فإن كان الكتاب عندك، فخذ الجزء الأول، وافتح صفحة (٣٨٢) وما بعدها، لتدرك الفرق بين (أل) العهدية، وأل (الجنسية).

فإذا فرغت من قراءة هذا الفصل، فعد لكلامي، وحاول أن تدرك معنى (أل) الداخلة على كلمة (الناس).

تكلم «الأستاذ» عن الجهل بمصطلح «النصب»، فقال: «**يكفي أن دكتوراً كبيراً مهتماً بالفرق والمذاهب كالدكتور ناصر العقل ـ وفقه الله ـ يظن أن النواصب لقب من ألقاب الخوارج قديماً**».

والذي يقرأ هذا الكلام، يظن أن الدكتور العقل يقصر اسم النواصب على الخوارج.

لكن من يراجع كلام الدكتور، فلن يجد فيه سوى تقرير أن من ألقاب الخوارج: (الناصبة). وليس في كلامه ما أوهمه «الأستاذ» من قصر هذه التسمية على الخوارج.

وما ذكره الدكتور ناصر العقل ـ إن نظر إليه من جهة تعريف النصب ـ فهو كلام صحيح. فالخوارج الأوائل كانوا يبغضون عليّاً، بل ويكفرونه، فالتعريف يشملهم. لكن لا يعني هذا قصر اللقب عليهم.

وأسماء الفرق قد تتداخل، فيندرج بعضهما في بعض، نتيجة التقائها في بعض المعتقدات. كما أن اسم المعطلة يشمل (الأشاعرة، والجهمية، والمعتزلة، وغيرهم).

حسن المالكي — **٢٦ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٢، ٥٢: ٠٢ PM**

قول الأخ الكريم:

(فمن أين لك: أن أهل السُّنَّة عدُّوا أحداً من الصحابة الذين خالفوا عثمان من السبئية؟

أهل السُّنَّة يدعون للإمساك عما شجر بين الصحابة، سواء بين عثمان ومخالفيه، أو بين علي ومخالفيه.

وأما (السبئية) الذين يذمهم أهل السُّنَّة، فليس فيهم أحد من صحابة النبي ﷺ).اهـ

أقول:

كأن الأخ يريد اختراع أهل سُنَّة جدد؟

كأنه لم يقرأ إثبات المعاصرين من أهل السُّنَّة لقصة ابن سبأ

وعلى هذا فكل من عارض عثمان أو ثاروا عليه عدوهم من أتباع ابن سبأ المتأثرين بأفكاره!

رغم أن في هؤلاء بدريين ورضوانيين

ورغم أن دور ابن سبأ هنا مختلق لا صحة له

هل يريد أن أنقل له عشرات النقول على هذا؟

أظنه يمازحني في مثل هذا؟

حسن المالكي

أهل السُّنَّة الجدد الذين بدأت نشأتهم قبل ستة أشهر!

(يمسكون عما جرى بين عثمان ومخالفيه)!!

هل سمعتم مثل هذا الكلام قبل اليوم!

هل سمعتم بأن أهل السُّنَّة يمسكون عما جرى بين عثمان والثوار عليه!

هذه فرقة سُنِّية جديدة!

أما الغلاة من السُّنَّة الذين ننقدهم

فلا يقولون إلا (بالإمساك عما جرى بين علي ومخالفيه) فقط!

ولا يرون التورع عن وصم الخارجين على عثمان بالسبئية

وأوباش القبائل والطغام والمفسدين و... إلخ!

ألم أقل لكم!

ألا نبشركم ولدت هذه الأيام فرقة سُنِّية جديدة!

(ترى الإمساك بين ما جرى بين عثمان ومخالفيه)!!

هذه الفرقة السُّنِّيَّة لم تكن لتولد لولا أنني نقدت تناقضهم في هذا الأمر!

وبالمناسبة فأهل السُّنَّة والشيعة يولدون فرقاً جديدة كلما وقعوا في تناقض لا يستطيعون الخروج منه

إلا بمثل هذا الزعم والتوليد!

ثم يأتي من ينقل هذا الكلام ليصبح قول الفرقة نفسها!

أنا لا أريد أن انقل للأخ ما قاله أهل السُّنَّة المعاصرون في الخارجين على عثمان

ولا بعض السُّنَّة المتقدمين وأعني بالسُّنَّة هنا الواقعية لا النبوية.

أترك هذا للمستقبل

لتتطور هذه الفرقة الجديدة!

لعلها تستحوذ على مسمى السُّنَّة كما استحوذ عليه من قبل!

لكن نقل الأخ لهذا الرأي ناسباً إياه لأهل السُّنَّة

طرفة جميلة!

تصلح لترديدها في الرحلات!

حسن المالكي

قول الأخ الكريم: (بل كتب أهل السُّنَّة مليئة بذم يزيد والحجاج، وفيها التنصيص على تخطئة معاوية رضي الله عنه، فإن أحببت الأمثلة أعطيتك.

وإن كنت لا تدري: فإن من أهل السُّنَّة من كفَّر الحجاج، ومنهم من جوَّز لعن يزيد.

وسوف أنصفك في هذه المسألة، وأقول لك: أعطني كتاباً واحداً لإمام من أئمة أهل السُّنَّة في الدفاع عن (يزيد أو الحجاج)، لأعطيك مقابله كتاباً في الدفاع على أهل البيت).اهـ.

أقول: هؤلاء الذين يخطئون معاوية من المعتدلين، أما المغالون فلا يفعلون وإنما يمسكون!

وأنت قد اعترفت بهذا قبل قليل!

هذا إن لم يرتب بعضهم الأجر على خلاف معاوية لعلي

وقتاله له ولعنه له!

(وسيأتي عند مناقشة ابن تيمية)!

أنا أعرف أن منهم من كفَّر الحجاج أو فسَّقه، أو ذمَّ يزد بن معاوية، وهم هنا قد وافقوا السُّنَّة النبوية، لكن ألا تعرف أنه كان من ضمن كتب القراءة المدرسية، التي وزعت على المكتبات، كتاب في (فضائل يزيد بن معاوية)! ولم يوزع كتب في فضائل علي ولا الحسين!

أما الذين دافعوا عنهما فصحيح ليسوا من (أئمة) أهل السُّنَّة

لكن يكفي أنهم منتسبون للسُّنَّة!

وأن المعاصرين يعدونهم منهم!

لأن المعايير هنا (خاصة)!

ويكفي أيضاً أن أعطيك كتباً في الدفاع عن (معاوية)، بل رسائل جامعية، واعطني مثلها في الدفاع عن علي.

قول الأخ الكريم:

معترضاً عليَّ ومحرفاً مرادي كالعادة!

حسن المالكي

(قلت: «إن من العيب أن نترك نحن أهل السُّنَّة الاهتمام بأهل بيت النبي للشيعة، نترك لهم دراسة تراجم هؤلاء والدفاع عنهم ونشر فضلهم على ما يصاحب ذلك من غلو لا يرتضيه أهل البيت، ولا النبي ﷺ، تركناهم ولا نكاد نعرف من فضل علي إلا أنه ابن عم النبي ﷺ! ولا نكاد نعرف للزهراء إلا أنها ابنة النبي ﷺ، ولا نعرف عن علي بن الحسين إلا قصيدة قالها الفرزدق».

وأقول لك: هذا الكلام فيه تجن عظيم على أهل السُّنَّة.

فهل أهل السُّنَّة لا يعرفون عن علي إلا أنه ابن عم النبي ﷺ؟!

وهل هم لا يعرفون عن فاطمة إلا أنها ابنة النبي ﷺ؟!

ولا يعرفون عن الحسين إلا قصيدة قالها الفرزدق؟!

إن كنت تعني أهل الجهل، فليس هذا موضع البحث، فهؤلاء قد وسع جهلهم ما هو أهم من تراجم أهل البيت.

وأما إن كنت تقصد أهل العلم وطلابه من أهل السُّنَّة، فأنت في قولك هذا مجازفة عظيمة). اهـ كلامه.

أقول: سبق الجواب على الكلام الأول وأنني أعني الاهتمام لا مجرد وجود التراجم، وأنني لا أقصد أهل السُّنَّة المتقدمين بل الاهتمام المعاصر.

أما الاهتمام فحاول كما قلت أن توزع استبانة تطلب فيها الآراء عن (ابن تيمية) وعن علي والحسين وعلي بن الحسين وفاطمة وانظر النتيجة!

إن لم يعرفوا ابن تيمية أكثر من معرفتهم هؤلاء فلك الحق في المعاتبة

أن لا أقصد ترجمة علي بن الحسين في كتب التراجم

القراء الآن على الإنترنت إن عرف واحد منهم معلومة عن علي بن الحسين غير تلك القصيدة أكون مخطئاً! أما معلوماتهم عن ابن تيمية وأحمد فحدث ولا حرج!

أما قول الأخ: (وذكرت «أننا نرتب الأجر لكل من ظلم أهل البيت».

وهذا مجازفة حكايتها تغني عن الرد عليها).اهـ!

أقول:

ألستم تقولون ـ وخاصة المعتدلين منكم فضلاً عن الغلاة ـ (بأن معاوية اجتهد فأخطأ وله أجر على اجتهاده وخطؤه مغفور)!

حسن المالكي

ماذا يعني هذا؟

يعني: أنه كسب أجراً في خروجه على علي وقتل البدريين ولم يلحقه إثم!!

يعني: أنه كسب في هذا ولم يأثم!

النتيجة النهائية لهذا البغي والظلم هو الأجر!

أهذه الفواحش تغني عن ردها!

الله أكبر!

أم تريد اختراع سُنَّة جديدة معتدلة تقف مع النصوص الشرعية؟!

أنصحك ألا تستعجل لأن ابن تيمية قد قال من تلك الأقوال (التي تغني حكايتها عن ردها)!

وستردها أنت مع أول مشاركة، وسأذكرك بهذا!

وستحاول اختراع سُنَّة أخرى (جديدة) بحيث يدخل فيها

(من يلعن علياً ومن يحبه)!

أنا لا أريد مثل هذه السنن المولدة!

أريد سُنَّة النبي وكفى!!

ثم عندها مرحباً بالمباهلة!

قول الأخ: (وذكرت أننا (نروي أن الله يغفر لجميع من قبر بمقبرة أحمد بن حنبل).

وهذا أنموذج لما تتصف به كتاباتك من تعميمات جائرة).اهـ.

أقول: هذه أعترف لك أن بعض الحنابلة فقط قالوا بهذا ورووه!

لكن السؤال ما زال قائماً؟

من أنكر هذا الغلو قبلي من الحنابلة؟

للأسف لا أحد، نحن مشغولون برد غلو (بعض) الصوفية في النبي، لكن لا نلفت لغلو (بعض) الحنابلة في أحمد!

حسن المالكي

قول الأخ: (وتذكر هذه الكلمة وكأنها مما اتفقت عليه كلمتنا، أو كلمة أكثرنا. ولو أنك سألت من حولك بما فيهم (طلاب العلم) عن هذا الكلام، لأخبروك أنه لم يسمعوا به قبل اليوم.

فلك أن تنتقد هذه الكلمة وما شابهها، لكن تجنب التعميم والتجني في أحكامك).اهـ.

أقول:

أنا معك في هذا لولا أننا نعمم في الشيعة والصوفية أشياء من هذا القبيل، ثم لا نسأل من حولنا منهم (هل سمعتم بهذا من قبل)!

ولو فعلنا فسيقولون: لا

فماذا سيكون ردنا؟

بسهولة سنقول: هذه في كتبكم التي تثنون عليها وتوصون بها؟

ولم نقرأ لأحد منكم ردها!

إذن: فهذا جوابي!

قول الأخ: (وها أنت ترى في النهاية أن القضية تتعلق بموازين خاصة بك أنت جعلت من خالفك فيها واقعاً في النصب).اهـ.

أقول: لعلها تشبه موازين من يجعل كل من أثنى على أهل البيت واقعاً في الرفض!

ومن يجعل من السُّنَّة من يحب عليّاً ومن يبغضه!

ومن يجعل الباغي الظالم مأجوراً على كل مظلمة ارتكبها!

ومن يجعل من أنكر هذا مصححاً لمذهب الشيعة

مخطئاً لمذهب السُّنَّة!.

انتهت الردود على الاستشكالات في الحلقة الثالثة أو الرابعة ـ نسيت ـ للأخ الكريم.

حسن المالكي **٢٦ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٢، ٠٢:٥٤ PM**

الجواب على الاستشكالات الجديدة:

كنت أتمنى أن يجيب الأخ الكريم على طلبي منه كتابة المعايير، وكتابة السُّنَّة التي يراها، لكنه لم يفعل، إلى الآن، وما زال يتلقط عبارات يرى أنها تدل على تعميم، مع البتر وإهمال الأكثر والأصرح في هذا، وعلى هذا كأنه يريد إبقائنا في في معنى (التلبس) و(التعميم) مع أنني قلت له أنا على استعداد لقبول أنني أخطأت في التعميم بشرط أن يطرد ويعتبر مثل هذا تعميماً عند حوارنا عن ابن تيمية، لكنه لم يفعل، عرضت له شواهد من انحراف المجتمع (في أكثره) عن أهل البيت وذكرت شواهد فلم يتكلم عنها، وواصل التقاط النوى ليشيد به قصراً.

للأسف أنني أرى بوضوح أن هذا الصنف من الناس لن يعترف بخطأ ولن يتراجع عن فكرة جهراً وإنما يتسلل في التراجع تسللاً.

على أية حال سأجيب هنا على استشكالاته الجديدة مع مواصلتي الإجابة على القديمة في مكانها:

١ ـ ذكر قول الأخ الكريم: (حريص من بداية هذه «المناورات» على

ضبط مسار البحث، وترتيب نقاط الحوار الواحدة تلو الأخرى)! وهو غير صادق في هذا ولو كان صادقاً لأجاب على الأسئلة التي أوجهها له كل مرة، وأهمها تحديد معنى السُّنَّة التي يراها، والمعايير التي يراها صحيحة لتقييم معنى النصب ومعنى التشيع؟ فهاتان المسألتان أهم ما يمكن أن نكتبه لننتقل لما بعده، وهذا ما سيضبط (مسار البحث)، وكذلك هو الذي ينقل من روابط أخرى ومن كتبي ويشعب البحث لكنني أقتصر على ما كتب في تلك الاستشكالات ولا أجيب على حلقة إلا بعد أن أنهي الحلقة الأولى، غالباً، أما الاختصار فما طلبه إلا خشية من كشف الأمور، ولو استطاع أن يطول أكثر مما هو موجود لفعل، لكنه يعرف أنه كلما تكلم كلما زادت المادة التي استفيد منها في الاحتجاج عليه، فلذلك هو يقلل ما أمكن، وينتقي انتقاء ما يرى أنه يستطيع أن يبقى فيه موجوداً بين وقت وآخر.

٢ ـ أما قوله: (وألا ننتقل لمناقشة مسألة حتى نفرغ من سابقتها) فهو غير صادق في هذا أيضاً لأن أول مسألة كانت دعواه في (التعميم) وما زال يتلقط من مشاركات هنا وهناك ومن الكتب، ولم يجب إلى الآن جواباً واضحاً، لم يثبت على دعوى التعميم، ولا دعوى التناقض، وما زال يدور حول هذا، فلو كان جادّاً لبت في هذا إما أن تلك تعميمات أو تناقضات أو أو اضطراب في العبارة أو لا هذا ولا هذا ولا هذا... لا بد من بت، فالأمر بيده، وأنا أعطيته الخيار، فلما رفض أن يقسم، كمل لم يستطع أن يثبت مقولة لا تحتمل التأويل أعطيته خياراً آخر ولم يختر إلى الآن شيئاً إلا ونقضه في المشاركة اللاحقة.

حسن المالكي

٣ ـ وكذلك زعمه: (تركت الكثير من كلامه دون مناقشة رغبة في حصر نقاط البحث)! دعوى، فنقاط البحث تدور حول النصب والسُّنَّة والتشيع ولم تضع معايير هذا كله إلى الآن، مع أنك تدندن حول المعايير كثيراً، وأنا تحديتك أن تكتب (معايير السُّنَّة الحقة) ولم تفعل.

٤ ـ قوله: (ولربما ظن بعض القراء أن في الاختصار ضعفاً، وفي التطويل قوة).اهـ!!! ماذا ترون الأخ يخفي في هذه العبارة!!

٥ ـ قول الأخ: (ولربما أشكل على بعضهم شيء من كلامه الذي اضطررت لتركه دون مناقشة إيثاراً للاختصار.

ولربما ظن «الأستاذ» أن في إيجازي تهرباً من مجاراته، وقد رأيت هذه الظنون أول ما يسبق إلى ذهنه).اهـ! أقول: الله أكبر! ما تترك إلا ما تعجز عن إنكاره، أو تخشى من الاعتراف به، فدع الدعاوي، وأجب عن كل ما تراه (أشكل على بعضهم)! بل أجب عما تراه أشكل عليك!.

٦ ـ قوله: (فطريقة «الأستاذ» طريقة عقيمة، كفيلة بإفشال أي حوار يقصد منه الوصول إلى نتيجة واضحة محددة).اهـ. أقول: تعال نقسم من منا لا يريد الوصول لنتائج محددة!

٧ ـ قوله: (الذي أقطع به أن هذه الطريقة لا يمكن أن يسلكها من يفهم قواعد الحوار المنهجي الموضوعي)!!اهـ. أقول: أخي الكريم، يا ليتك تكتب عن (قواعد الحوار المنهجي)؟ وتجعلها في موضوع منفصل، لنلتزم بها جميعاً، ونلزم بها الغلاة وابن تيمية وغيرهم ممن سنتحاور حولهم، كما قلت لكم سابقاً أكثر ما أستغربه كيف تخرج هذه الكلمات الجميلة من هؤلاء؟.

حسن المالكي

٨ ـ قول الاستاذ تعليقاً على قسوتي عليه وعلى مشرف الوسطية الدكتور العواجي (أما اعتذار «الأستاذ» الأخير الذي أعلنه، فأقبله بشرط ألا يعود لتلك النبرة السابقة في الكلام).اهـ! أقول: أترى نبرتي سيئة مع أنها لا تحمل اتهاماً صريحاً لك بينما اتهامك لي بأنني أريد (تصحيح مذهب الشيعة وتخطئة مذهب السُّنَّة) لا ترى فيه أي اعتذار؟ لا بأس! أهذا (عدل حنبلي)! يختلف عن العدل المعروف؟

٩ ـ قول الأخ: (كنت طلبت من «الأستاذ» أن يفسر لي قوله:

«الحنابلة ليسوا على مستوى واحد في الغلو وإن اجتمعوا في النصب سواء المقل منهم فيه أو المكثر».

طلبت من «الأستاذ» أن يبين لنا هل هذه العبارة تفيد التعميم، أو يمكن تأويلها على غير ذلك.

فذكر أنه يقصد بهذه الجملة غلاة الحنابلة فقط، وأنه أخطأ حيث لم يقيد آخر كلامه بالغلاة دون غيرهم.

ثم ذكر في النهاية أنه على استعداد أن يعلن خطأه في العبارة بنفس راضية.

فأقول: إذا أدرك «الأستاذ» خطأه في العبارة، فلا يلم من فهم منها التعميم، ثم وصفه بالتناقض).اهـ.

أقول: أولاً: هنا تحريفات جديدة! فلم أقل أنني لم أقيد الحنابلة بالغلو هنا إنما قلت: خطئي أنني (لم أكرر هذا)، وهذا تنزل مع الخصم، ولا يشترط أن أكرر عند كل عبار الحنابة كلمة (الغلاة) ما دام أنني قد أخبرت أنني لا أقصد المعتدلين، هذا قولي بالحرف: (السطر الأخير الذي فيه (اجتمعوا) كان الحديث عن (غلاة الحنابلة)، فقد سبق قبله أنني لا أتحدث عن (المعتدلين) من الحنابلة، فعندما (حيدت الكلام عن المعتدلين) أخذت في الكلام عن (الغلاة) ثم قلت: (ليسوا في مستوى واحد من الغلو وإن اجتمعوا في النصب)، خطئي أنني (لم أكرر) في السطر الأخير كلمة (غلاة الحنابلة) بدلاً من الحنابلة، وإن كان ما قبله يدل على ذلك

على أية حال: (إذا شئت أن لم تقتنع) إلا بأن أقول (إنني أخطأت في العبارة) فأنا مستعد بنفس راضية).اهـ.

ألا تكتفي إلا بتلقيط هذه العبارات بالمنقاش واستخراجها من بين القيود الكثيرة؟! ثم تبني على ذلك ما يلي: (إذا أدرك «الأستاذ» خطأه في العبارة، فلا يلم من فهم منها التعميم، ثم وصفه بالتناقض)!! أقول: الوصف بالتناقض من المفترض أن يكون يومها، لا بعد أن أصر عليك حتى تسحب التعميم إلى تناقض، ثم لماذا أهملت عبارات كثيرة كان يمكن أن تستدل بها ـ حسب مقياسك ـ على لا تناقض لا التعميم، وهي تلك العبارات التي أكرر فيها (أنا لا أعمم... أنا أقصد الغلاة... التيار المغالي... بعض السُّنَّة... أكثر أهل السُّنَّة... المجتمع المحلي... كثير من أهل السُّنَّة...) وهكذا أشياء كثيرة جدّاً تتركها جانباً وتذهب لعبارة تفهم منها معارضة ما سبق ثم تقتصر

عليها في الاتهام بالتعميم! فالأولى أن تقول عنها ـ يومئذ ـ تناقض، أو أن البعض قد يفهم التعميم، فيتم مناقشة معنى التناقض، ويتم تنبيه ذلك البعض، أما أن تأخذ تلك العبارات وتصر أنها تعميم لمدة ستة أشهر أو أكثر ثم تأتي الآن تقول: (لا تلم من فهم منها التعميم)! (ثم وصفك بالتناقض)؟ بعد ماذا؟ نعم لو كانت تلك العبارات وحدها، أو غير مقيدة، أو لا يوجد ما يناقضها ـ حسب مقياسك ـ أما أن تهمل كل هذا عندما أتوقف، فإذا استحلفتك تقول: (تناقض) أو (في تقديري) (ربما) ثم تعود مجدداً لتأكيد الاتهام ثم تجمع بينه وبين التناقض ولا يجتمعان، فهو إما تعميم أو تناقض، خاصة وأن الأمرين ليس بينهما إلا أسطر، على كل أنت تريد (سحب اتهام التعميم) إلى (تناقض) والأمران لن ينجو منهما ابن تيمية، فأنصحك ألا تسحب شيئاً!

١٠ ـ ثم اسمعوا الأخ ماذا قال! مما يدل على افتقاره للملحوظات على كلامي في الحلقات الماضية فماذا قال؟ قال الأخ: (فمن المعلوم أن قواعد المذهب وأصوله إنما تؤخذ من إمامه ومؤسسه.

حسن المالكي

فإذا كان «الأستاذ» يصف الإمام أحمد بن حنبل نفسه بالوقوع في النصب، فينبغي له أن يعتبر أصل المذهب الحنبلي من جملة مذاهب النواصب المعتدلين، وليس من مذاهب أهل السُّنَّة. وأن يعتبر الحنابلة الذين سلموا من النصب، مخالفين لقواعد المذهب الحنبلي وخارجين عن أصوله.

وأظن هذا الكلام في غاية البداهة والوضوح).اهـ.

أقول:

أولاً: أنا طالبتك أكثر من مرة بتوثيق كلامي، وهنا تحريفات (سلفية جديدة) وهي عادة لغلاتهم من القرن الثالث إلى اليوم! إنما ذكرت أكثر من مرة، أن غلاة الحنابلة متهمون فيما ينقلون عن أحمد، وذكرت مراراً أن البيهقي وابن الجوزي وغيرهم ينقلون عن أحمد خلاف ما ينقله الغلاة، ثم قلت: إن صدق هؤلاء الحنابلة في النقل عن أحمد فمعنى هذا أنه وقع في النصب، وإن لم يصدقوا فمعنى هذا أنهم كذبوا عليه، وكلا الأمرين ينفيه هؤلاء الغلاة، هذا كلامي بالحرف (فالإمام أحمد مثلاً نسب له الحنابلة أقوالاً

مخالفة للنصوص الشرعية، تلك الأقوال لا تخلو من أمرين:

ـ إما أن تكون صحيحة إلى الإمام أحمد ومردودة عليه.

ـ وإما أن تكون باطلة لا حجة فيها.

فإن كانت باطلة فالحمد لله ويكون تضعيفها من حسن الظن بأحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لكنها تدل على وجود النصب داخل المنظومة الحنبلية من قديم وأن ابن تيمية وغيره من الحنابلة المتأخرين لم ينطلقوا من فراغ، وإنما اجتمع لهم الجذور الحنبلية مع الأصل الحراني مع السكنى الدمشقية بمساعدة من الظروف السياسية.

وإن كانت صحيحة إلى أحمد فيتم الرد عليها بالحق وتكون من أخطاء أحمد سواء كانت فقهية أو عقدية؛ لأن النصوص أولى بالتقديم، والإمام أحمد هو القائل: (لا تقلدوني ولا تقلدوا مالكاً ولا الشافعي ولا الثوري وخذوا من حيث أخذوا). راجع مقدمة صفة صلاة النبي للألباني فقد حشد آثاراً عن الأئمة في النهي عن تقليدهم.

حسن المالكي

أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عالم من العلماء وزاهد وشجاع وكان شديد التمسك بما يرى أنه سُنَّة واتباع، لكنه يبقى في آخر الأمر كغيره من العلماء يخطئ ويصيب ويغضب ويتعصب ويخاصم، وليس مبرءاً من كل عيب، فهذا التهويل الكبير من تخطئة أحمد أو غيره ليست شرعية، وإنما هي من آثار الجاهلية التي بقيت في الأمة الإسلامية على اختلاف طوائفها ومذاهبها).اهـ.

فانظروا الفرق بين كلامي وبين ما جزم به من أنني أتهم أحمد بالنصب، على كل عندي دراسة حاليّاً عن المصادر الموثوقة عن أحمد منها دراسة مسنده في هذه الأمور وقد أجزم أنه وقع في شيء من النصب، وقد أبرئه، لكنني في المشاركات تلك كأنني اقول للحنابلة: نقلكم عن أحمد ما يوافق النصب لا يجعل هذا النصب سُنَّة، السُّنَّة لا تعرف من أحمد ولا من غيره، تعرف من النصوص الشرعية، فلا تردوا النصوص الشرعية بأقوال تنسبونها لأحمد، فتكونون قد ألصقتم به ما لم يعتقد أو جرأتم الناس على اتهامه بهذه الأمور التي تنسبونها له من نصب وتجسيم و.. إلخ، صحيح أنني أرى أن الإمام

أحمد أقل الأئمة الأربعة نصرة لأهل البيت وذمّاً لظلمة بني أمية لكن هذا لا يكفي في الاتهام بالنصب، وقد طلبت منك تحديد معيار النصب والتشيع فلم تفعل.

ثم لا يلزم من مذهب أحمد إلا ما وافق الحق، سواء انتسب الحنبلي إليه أو لم ينتسب، ثم الانتساب للمذهب ليس أشرف من الانتساب للسُّنَّة، فهناك انتساب حق وانتساب واقعي بحسب التلقي والممارسة العبادية فيما لا يعلم فيه مخافة للحق، وما كل منتسب للسُّنَّة سُنِّيّاً في كل ما يقول ويعتقد ويعمل.

ثم ما هي أصول مذهب أحمد في العقيدة؟

اكتبها! إن كنت جادّاً!!! لترى من أقرب إليها؟

١١ ـ قول الأخ: (من خلال متابعتي لكتابات «الأستاذ» تبين لي أن له نظرية يعتبر فيها مذهب أهل السُّنَّة القائم منذ قرون، وإلى اليوم ما هو إلا مذهبٌ للنواصب. وأن أتباع هذا المذهب منذ مئات السنين يسمون أنفسهم أهل السُّنَّة والجماعة، وهم عند التحقيق نواصب منحرفون عن أهل البيت «إلا ما ندر».اهـ. ثم نقل من كتابي في الرد على الشيخ السعد!!

حسن المالكي

أقول: إذا تبين لك هذا فما بالك تزعم أن (الجديد) في المشاركات الأخيرة في الوسطية عممت النصب على كل أهل السُّنَّة وليس الحنابلة فقط كعادتي!! إذن فهذه أذن تكون عادة قديمة لي! وليست جديدة كما قلت أنت حرفيّاً في أول استشكال لك عندما قلت بالحرف!

(لم أجد (جديداً) سوى تصريح (المالكي) بما كان يلمح إليه.

فها هو يعلن أن المجتمع السُّنِّي بشكل عام متلبس بالنصب.

لقد صرح ـ هذه المرة ـ باسم المجتمع السُّنِّي، ولم يقل: (الحنبلي) كعادته)!!.

فإذا كان جديداً فمعنى هذا أن كلامي في الرد على السعد محرف منك! لأنه قبل هذه المشاركات، وإن كانت هذه عادة قديمة فيَّ لزمك أن ترجع عن كون ما ذكرته في المشاركات جديداً، وأنت لن ترجع عن هذا ولا هذا! وتتهم الآخرين بالتناقض أيضاً!

ثانياً: حدد من أي قرن ترى أنني أعمم النصب على كل السُّنَّة؟ ثم حدد معنى التشيع عندك، فأنا لا أرى مجرد (محبة علي ومناصرته) تشيعاً مذموماً وإنما تشيع محمود بل هو محض السُّنَّة، ومحض الإيمان وإذا كان الأخ يجرؤ على معارضة هذا فليعلنه، وليتبرأ من كتب السُّنَّة التي رددت هذا، بل من النص الشرعي «**لا يحب عليّاً إلا مؤمن**» وليبحث عن معنى التشيع لغة، وعن قول المؤرخين: (فلان كان من شيعة علي)، هل مجرد هذا دليل على وقوعه في المحظور أم لا، لن ندع للغلاة أن يقصروا (السُّنَّة) على (معاوية وغلاة الحنابلة) ويخرجون منها (عليّاً والمهاجرين والأنصار) كما لن ندع لغلاة الشيعة أن يقصروا التشيع على ما نسبوه لأهل البيت من (أكاذيب) وإخراج مثل عمار وخزيمة بن ثابت من التشيع وقد سفكت دماؤهم في نصرة وحب الإمام علي وحقه، فغلاة الشيعة لا يقنعون بهذا حتى عدُّوا عماراً ممن (حاص حيصة ثم رجع) وغلاة الحنابلة يرون عليّاً ومن معه من المهاجرين والأنصار لا يمثلون أهل السُّنَّة وإنما (اتبعوا الأهواء والأطماع كما ذكر البربهاري) أو قاتلوا على الرياسة لا الديانة كما يرى ابن تيمية! نحن لسنا مع هؤلاء ولا هؤلاء، نحن مع النص الشرعي (السُّنِّي) الذي هو مع علي وعمار لا مع معاوية ولا غلاة الحنابلة ولا غلاة الشيعة.

حسن المالكي

١٢ ـ قول الأخ: (يقول في كتابه «مع الشيخ عبد الله السعد» (ص١٢٣):

«التشيع أصله وبداياته عند الصحابة وصالحي التابعين كان محض السُّنَّة، بل محض الإيمان، لحديث: «**لا يحب عليّاً إلا مؤمن**». وإنما ينكر منه الغلو الذي حصل فيما بعد، بمعنى أن الواجب على السُّنِّي أن يكون شيعيّاً بالمعنى المعتدل لا المغالي، والواجب على الشيعي أن يكون سُنِّيّاً بالمعنى المعتدل لا المغالي ـ أيضاً ـ. فالسُّنَّة بالمعنى الحق لا تتعارض مع التشيع بالمعنى الحق».

هذا كلامه فيما يتعلق بعصر الصحابة وصالحي التابعين).اهـ.

أقول: ما المنكر في هذا الأمر؟ للأسف ليس سوى ظن الأخ أن

(التشيع رديف البدعة)، وعلى هذا فليبدع نبي الله إبراهيم فقد قال الله عن نوح: ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ ۝٨٣﴾ [الصافات: ٨٣]! وقال عن صاحب موسى ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥]! وليرجع إن شاء لمعنى (فلان من شيعة فلان) في كل معاجم اللغة، فأنا أقول وبكل ثقة كان عمار وأمثاله من شيعة علي، ويجب أن نكون نحن أهل السُّنَّة من شيعته فما الغريب في الأمر؟ نعم يجب على السُّنِّي إذا عرض عليه علي ومعاوية، أن يكون من شيعة علي، وكذا لو عرض عليه الحسين ويزيد أن يكون من شيعة الحسين، غلاة الشيعة يريدوننا أن نترك لهم لقب (شيعة أهل البيت) وغلاة السلفية والحنابلة يريدون أن نترك لهم لقب (السُّنَّة والسلف الصالح)!.

ثم أكرر من الذي ينقل عن الكتب والمشاركات الخارجية؟ ويريد تشتيت الحوار؟ أهو أنا أم الأخ الكريم؟ ليته يكتب في حدود هذه المشاركات حتى ننتهي منها والمعايير والمصطلحات التي نطالبه بها.

حسن المالكي

١٣ ـ ثم نقل نقولاً مطولة من كتابين من كتبي حول تأثير الدولة الأموية على بعض العلماء بالترغيب والترهيب وأنهم أصبحوا ينطقون باسم السُّنَّة والجماعة... وأن السُّنَّة الحقة وأهل البيت حوربوا من قبل السلطة وعلمائهم والتيار المتوجس.. وفي ما نقله إجابة وهو (ومن هنا تكون تيار (السُّنَّة والجماعة) خليطاً من تيار العثمانية النواصب وتيار المحايدين، وتم استبعاد العلوية من (السُّنَّة والجماعة)، ووصفهم بـ (الشيعة) و(الخشبية)، ثم (الرافضة)!!».

هكذا سرد «الأستاذ» قصة نشأة مذهب (أهل السُّنَّة والجماعة)!!

أقول: أي سُنَّة تقصد هنا؟ هذا ليس جديداً، أرى أنه كاد أن يستحوذ على مسمى السُّنَّة من ليس سُنِّيّاً، كما كاد أن يستحوذ على اسم الشيعة من ليس شيعيّاً، والحجة كما قلت ليس في السُّنَّة والواقعية وإنما الحقة، كما أن التفاخر بالتشيع ليس ذلك التشيع الواقعي بل الحق، ولن أجيب الأخ على استشكالاته في هذه المسألة حتى يبين لي ما هي السُّنَّة الحقة التي يراها؟ وهل كل من ادعى السُّنَّة من أهل السُّنَّة أم لا؟ ثم إذا امتنعت أن أجيب على

اعتراضات لك في حلقات لاحقة فمن حقي ألا أجيب على هذه إلا بعد أن نحدد (المعايير) حتى لا يحكم كل منا حسب (معاييره الخاصة) تلك الطريقة التي تذمها! ثم أنت من أول الناس وقوعاً فيها.

١٤ ـ قول الأخ: (وبغض النظر عما تضمنه كلامه من معلومات غير صحيحة ولا موثقة، فالذي يعنينا من كلامه تصريحه بأن مذهب (أهل السُّنَّة والجماعة) تكوَّن من خليط من تيار النواصب، ومن تيار المحايدين).اهـ.

أقول: وهل ترى أن معاوية من أهل السُّنَّة أم من النواصب؟ أم تراه من المحايدين؟ وكذا ملوك بني أمية؟ لقد اختلط مذهب السُّنَّة بأكثر من هؤلاء اختلط بمن يقول: إن أبا حنيفة كافر زنديق، وأن عمار بن ياسر فاسق، وأن الله مخلوق من عرق الخيل، وأن الأوراق والمداد غير مخلوق.. لقد اختلط مذهب السُّنَّة بأكثر مما ذكرته ومهمتنا تنقية مذهب السُّنَّة من هذه الأمور وتبيين الفرق بين السُّنَّة الحق شبه المهجورة، والسُّنَّة المختلطة بالنصب والتجسيم والافتراء على الله ورسوله، هذا كلامي وكنت أنت ستفهمه لو حددت معنى السُّنَّة، حتى ننطلق نفصل ما هو سُنَّة محضة عما ألحق بالسُّنَّة، لكنه يريد خلط السُّنَّة (النص) بالسُّنَّة الواقع التي وصلت لوصف نفس الله بأنها مخلوقة، وأن الله نفسه على هيئة شاب أمرد! إذا أراد أن يلزمني بذم السُّنَّة الحقة سألزمه بتبني السُّنَّة الباطلة، ولم أتحدث عن (مذهب أهل السُّنَّة) وإنما عن التيارات التي انطوت تحت السُّنَّة بما في بعض تلك التيارات مما رأيتم.

حسن المالكي ٢٨ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٢، ٠١:٠٦ AM

مواصلة الجواب على استشكالات الشويقي القديمة

نواصل الجواب على الاستشكالات القديمة، للقراء فقط أما الأخ الكريم فقد اضطر للتنقل بين مشاركات لي قديمة وكتب ومقالات مما يعطي دليلاً واضحاً أن استشكالاته التي كتبها لم يعد فيها حجة له، وسأجيب على الجديدة وما نقله من الكتب (القديمة) عن هذه التهمة التي ـ أعني: التهمة ـ كانت عنده (جديدة لم أقل بها في تلك الكتب القديمة)!

سأجيب على الأخيرة لكن بعد أن أنتهي من القديمة فهي تكاد تكون

صورة منها ـ وقد أدخل في القديمة بعض ما يشبهها من الجديدة ـ، فقد كان يزعم أن هذا النقد من (جديدي) ثم لما أجبنا على (الجديد) رجع لـ(القديم) الذي سبق له أن برأه ـ بحق ـ من التعميم على أهل السُّنَّة! فإذا به يرى المشاركات السابقة أبعد عن التعميم! فرجع للقديم الذي كان قد برأه! ثم يذم التناقض!

وليعلم الجميع أنني لا أحرص على تبرئة نفسي من الخطأ بقدر ما أحرص من خلال هذه الإجابات أن أخرج من الأخ الكريم بـ(قواعد مطردة)، لكنه يتهرب من كتابة هذه القواعد المطردة ويواصل التحريفات التي استحلفته عليها ولم يفعل، ولم أستحلفه إلا لأنني على ثقة أنه يعرف أنها تحريفات متعمدة.

على كل كلما زاد إصراراً كان ذلك في صالحي لأن القضية ليس حسن المالكي وإنما القضية الكبرى التي سيكون لها أكبر الأثر على الفكر المحلي ـ إن أنصفنا ـ هي (قضية ابن تيمية)، فهو الذي له الأثر الكبير على الفكر المحلي، فإذا تبين للناس أخطاؤه بمقاييسهم في التبرئة والاتهام فهذا فتح كبير.

حسن المالكي

أما أنا فمستعد أن أعترف بما فهمه من تعميم بأنه تعميم خاطئ، بشرط أن يعتبر التعميمات غير المقيدة عند ابن تيمية تعميمات خاطئة، أما أن أبقى أنا وأهل السُّنَّة المخالفون للغلاة تحت مطرقة منطق أرسطو، بينما ينعم الغلاة بـ(خيال شكسبير) فهذا أول الظلم.

يقول الأخ الكريم: (فمثلاً: في قضية الصلاة على الآل.

أنت ذكرت قول من يمنع من تخصيص أحد من أهل البيت بالصلاة والتسليم، لكنك لم تبين مأخذ هؤلاء ولا سبب (منعهم من ذلك)، لتصل بهذا المسلك إلى تصوير المسألة وكأنها انحراف صريح عن أهل البيت).اهـ.

ثم ذكر سبب المنع وهو (أهل السُّنَّة لا يمنعون من الصلاة على الآل بإطلاق كما يوهم كلامك.

وإنما (يمنعون) تخصيص أحد بالصلاة والتسليم بحيث يكون هذا شعاراً على اسمه، كما هو شعارٌ على اسم النبي ﷺ. وحجتهم في هذا القرآن!!!، حيث أخذوا هذا من عموم قول الله ـ تعالى ـ: ﴿لَّا تَجۡعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيۡنَكُمۡ كَدُعَآءِ بَعۡضِكُم بَعۡضٗاۚ﴾ [النور: ٦٣]).اهـ.

أقول:

أولاً:

سبق الجواب بأن أهل السُّنَّة كلهم غير مقصودين في كلامي إنما بعض السُّنَّة، وخاصة عندنا في المجتمع السلفي، وقد نقلت لك من أهل السُّنَّة من صلوا على الآل مجتمعين ومنفردين وخصُّوهم بذلك، وذكرت لك أن عبارات الإطلاق إذا كانت مقيدة لا تفيد التعميم.

ثانياً:

الأكبر من هذا، الذي ينقض كلامه السابق ويدل على أن الأخ قد تراجع عن هذا، أن الأخ فعلاً قد رجع عن هذا رجوعاً واضحاً!!

حسن المالكي

ولكن بهدوء!!!!

حتى لا يعترف بخطأ اعترافاً صريحاً!!

فقال في مشاركة من المشاركات الجديدة:

(لو أن «الأستاذ» أعاد قراءة كلامي، فلن يجد فيه أني (أمنع) إدخال الآل في الصلاة والتسليم على النبي ﷺ، لا داخل الصلاة ولا خارجها)!! ثم ذكر أنه فقط يمنع إيجاب ذلك! ـ

وقال: (ونرى الصلاة على النبي ﷺ وآله، لكن لا نوجب ذلك، بل نعد من فعله محسناً، ومن لم يفعل فلا شيء عليه).اهـ!!!

الله أكبر!!

أما ما ذكره الأخ وتناسى أنني إنما أنكر على من أنكر ذلك ـ وسيرجع عن هذا بهدوء إذا أجاب على السؤال الذي سألته إياه في مشاركة سابقة، إذ قلت له: (ما دام أن الصلاة على النبي ﷺ داخل الصلاة مختلف في وجوبها بل ذكر ابن عبد البر أن أول من قال بوجوبها الشافعي، ولا خلاف في

وجوبها خارج الصلاة ولو مرة واحدة في العمر، وأكمل (الكيفيات) خارج الصلاة وداخلها هي تلك الكيفية التي علمها النبي أصحابه عندما سألوه التي فيها (الصلاة على النبي مع الآل).

فإن قلت: لكن الصلاة على الآل خارج الصلاة بدعة؟

قلت: من ظن أن النبي ﷺ قد علم أصحابه البدعة فليعلن الردة والسلام)!

وقلت: (أن النبي ﷺ لم يؤثر عنه أنه علمهم صيغة أخرى إلا وهذه الصيغة أصح وأولى وأكمل، فيقال للمعارضين ـ الذين يسوؤهم الصلاة على آل محمد اتباعاً بجهل للسياسة الأموية وحسن ظن بالمتأثرين بها ـ: اعطونا أدلة أصح من التي أوردناها فيها تعليم (صيغ وكيفيات أخرى) للصلاة على النبي ﷺ ليس فيها ذكر الآل، ولن تجدوا؟!).اهـ.

سؤالي: أعطني صيغة شرعية أخرى للصلاة على النبي غير التي علَّمها لأصحابه، تكون أصح من هذه التي نقلناها لك؟

حسن المالكي

ثالثاً:

أما السبب الذي ذكرته وهو (وحجتهم في هذا القرآن، حيث أخذوا هذا من عموم قول الله ـ تعالى ـ: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣]).اهـ!

فمن أول من قال بهذا؟

وما تفسير الآية؟

ومن قال بهذا من أهل العلم غير المتلبسين بنصب؟

للأسف الأخ لا يكتفي بالتقول عليَّ حتى يذهب يتقول على كتاب الله ويزعم ـ قديماً ـ أن الله يمنع ذلك بالآية الكريمة السابقة، فيا ترى:

١ ـ هل عندما نصلي على الآل نكون قد دعوناهم أم دعونا لهم؟

٢ ـ وما المراد بالنهي في الآية؟ هل هو في مسألتنا هذه أم في أمور أخرى؟

٣ ـ هذه كتب التفسير لم يستدلوا بالآية على منع الصلاة على الآل ولا

على الواحد منهم، راجعوا التفاسير ـ تفسير سورة النور ـ الآية ٦٣.

٤ ـ إنما النهي في الآية في حق من ينادي النبي بجفاء أو لا يناديه بالنبوة مثل: (يا أبا القاسم، أو يا محمد..) وليست في موضوعنا من قريب ولا من بعيد، ولا أستبعد أن يكون أخذ هذا من بعض الحنابلة الذين يسيئ كثير منهم الصلاة على الآل، مع أمر النبي بها مطلقاً، وقد ذكر ابن جرير وابن كثير ـ على نصبه ـ تفاسير المسلمين لهذه الاية وذكرا بعض الوجوه البعيدة

لكن لم يخطر على بال أحد منهما هذا الاستدلال العجيب!

الذي ذكره الأخ ربما تقليداً لبعض الحنابلة في الانحراف عن أهل البيت وحرمانهم حقّاً أمر به النبي ﷺ، حتى الدعاء نريد حرمانهم منه! وتبديع من اتبع أمر النبي فيه!.

الغريب أن الأخ لا يبحث ليقدم لنا المعلومة، وإنما ينقل هذا من أحد المنحرفين عن أهل البيت فقط

حسن المالكي

ولا يرجع لتفسير الآية إن كان هذا التحريف الدلالي صحيحاً أو لا...

أبداً هو يرسل الأمور هكذا

وأنا الذي علي أن أجيب وأبحث وأرجع للتفاسير كلها

وأتأخر عن الإجابات السريعة

أخشى أنه يتعمد ذلك ويريد تأخيري ما أمكن عن منهاج السُّنَّة!

على العموم آمل أن يكون هناك تقييم شامل ومنصف للمناظرة

وسيكون التقول على كتاب الله ما لم يقل أسوأ من التقول على طائفة من المسلمين كائنة من كانت!

قول الأخ: (ومعهم قول ابن عباس رضي الله عنه: «لا تنبغي الصلاة إلا على النبي ﷺ)». اهـ.

أقول: سبق الجواب على كلام ابن عباس وأنه قد جاء عنه الصلاة على الآل، والأخ يستدل بهذا في منع الصلاة على الآل مجتمعين ومنفردين خارج

الصلاة! مع أن نص ابن عباس حسب مقياسه سيكون مطلقاً داخل الصلاة وخارجها!!!

ولهذا قلنا أن الأظهر أن هذا ليس مراد ابن عباس كما سيأتي بيان ذلك ـ وقد سبق بعضه ـ

ولو ثبت هذا فلن يعارض الصلاة على الآل

لأننا لو سألنا ابن عباس وقلنا:

لن نصلي على غير النبي لكن أخبرنا كيف نصلي على النبي؟

فحسن الظن به وبعلمه أنه سيجيبهم بجواب رسول الله نفسه

ويقول: «**قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد**»!!

فعاد الحجة على أصحابها!

ويصبح المنع من الصلاة على الصحب أظهر! فضلاً عن المنع من الصلاة على بني أمية!

أما الآل فهم مع النبي في الصلاة، هكذا علَّمنا النبي، إذا كنتم ترون أن النبي فعلها تعصباً لأهل بيته وبغير وجه حق فهذا شأنكم!!

حسن المالكي

لكننا لن نرتضي (معلماً) آخر يعلمنا كيف نصلي على النبي!!

كفى بالنبي معلماً ومرشداً!

ولو سئل ابن عباس وأخبرنا بصيغة أخرى غير صيغة النبي، لما التفتنا إليها مع وجود صيغة النبي، لكن القولين يمكن الجمع بينهما بسهولة.

ولو احتججنا عليهم بقول لابن عباس ثم وجدوا طرفاً من حديث ضعيف يخالفه لقالوا: تكاد أن تنزل عليكم حجارة من السماء!

نقول لكم قال رسول الله وتقولون قال ابن عباس!

لكن الحديث والأثر هنا يمكن الجمع بينهما، ومن تعسف في تفسير قول ابن عباس بأنه يمنع الصلاة على الآل، فليتعسف ويمنع ذلك داخل الصلاة وخارجها!

وهذا ما لا يقر به الأخ الكريم.

ثم يقول: (هذا سبب المنع)!

أقول: وفي الحلقات الأخيرة ذكر أنه (لا يمانع)! ولا يسمى هذا تناقضاً!! فقال: (لو أن «الأستاذ» أعاد قراءة كلامي، فـ(لن يجد فيه أني أمنع) إدخال الآل في الصلاة والتسليم على النبي ﷺ، لا داخل الصلاة ولا خارجها). اهـ!! وغير ذلك. . .

هكذا بكل سهولة!!

بعد أن تنقل له تلك النقول وتتعب ذلك التعب لتثبت له أن النص الشرعي، وأهل السُّنَّة الحقة في هذه المسألة (لا يمنعون ذلك) كما زعم!

يأتي ويقول:

(لم أكن أمنع هذا)!!

(لا داخل الصلاة ولا خارجها)!!

هكذا إذن!

بعد أن كان ينقل عن أهل السُّنَّة منع ذلك وذكر أدلة الغلاة في منع ذلك! حسن المالكي

إذن؛ فلماذا كتبت الاعتراض أول مرة؟

مع أنني إنما أنكرت على من أنكر ذلك من يتعمد الحذف، إلخ.

من يتتبع ذلك منكراً ومحذراً أن هذه من (شعار الشيعة)!

حسناً، نحن نشكره على هذا الرأي الأخير، ثم نقول له رداً على الرأي السابق:

ـ دعوى المنع التي رجع عنها بهدوء! ـ

قد تبين لك ضعف السبب إن كنت منصفاً!!

فلا الآية تدل على منع الصلاة على آل البيت! ولا أثر ابن عباس ـ على افتراض ثبوته ـ يفيد ذلك! ولا شك سفيان الثوري ولا إنكار الحنابلة.

فأقوى من كل هذا تعليم النبي لأصحابه صيغة صحيحة مشهورة لا نتركها لشك فلان ولا إنكار فلان ولا ما فهمه البعض من قول فلان!

فالصلاة على الآل مشروعة مع الصلاة على النبي مطولة أو مختصرة

لفظاً أو رواية بالمعنى، خارج الصلاة وداخلها!

بشرط عدم نقص أركان تلك الصلاة فلها ركنان أساسيان جاءا في تلك الصيغة يعرفهما كل مصلي يتشهد التشهد الأخير.

أما قوله: (الذي أنكره هو إيجاب ذلك، واعتبار تاركه هاضماً لحق من حقوق أهل البيت، ومتلبساً بالنصب الغامض الخفي).اهـ.

أقول: تارك ذلك لا يخلو من أحد أمرين:

ـ إما أنه يتعمد المنع ويستشهد بالآيات في غير ما نزلت فيه محرفاً معانيها ويتكلف البحث عن أدلة المنع من النقول عن آثار وشكوك وقع فيها البعض وينكر على من صلى على الآل أو واحد منهم ويجعل هذا من (غلو الشيعة) فهذا فيه جزء يسير من النصب سواء شعر به أو لم يشعر أثم أو لم يأثم لجهله واجتهاده ولا أريد أن أنقل فتاوى لبعض العلماء من أهل السُّنَّة المتلبسين بالنصب في منع هذه الأمور المشروعة!.

ـ وإما أن يكون جاهلاً فلا يلزمه الوقوع في ذلك النصب اليسير حتى يعلم ثم إن قبل ولم يمانع ولم يهجم على عباد الله كلما طبقوا هذه الصيغة في الصلاة على النبي أو يكابر فإن فعل لحق بالقسم المتقدم وكلا الأمرين اجتمعا في الأخ الكريم للأسف في الماضي لكنه رجع رجوعاً هادئاً فذكر أنه (لا يمانع) مع أنه كان يسرد ما تعلمه من الحنابلة من (أسباب المنع)! فعل هذا وهو من أعدل القوم في هذه المسألة! فكيف بغيره!

ثم يقول: (اتهاماتي جائرة)!

كيف وقد جاروا على إنكار ما أمر به النبي وعلمه أصحابه! حتى تغلب إنكارهم على أمر النبي وأصبح إنكارهم هو السُّنَّة وأمر النبي هو البدعة!

فهم لا يكتفون بالبدعة حتى يجعلونها سُنَّة! وإنما يتبعونها بالتشنيع على من أنكر على المنكِر!

ثم لا يوجد في المجتمع من يناصر هذا أو ينكر على هذا (إلا النادر) فهذا شيء يسير من (التلبس) بالنصب (إلا النادر)! واتهام المجتمع المحلي

بالوقوع في بعض النصب لا يعني كل أهل السُّنَّة عبر القرون ولا يعني ذم كل من وقع في هذا جهلاً أو تقليداً حتى يعلم الحق في المسألة ثم يكابر.

قول الأخ ـ وهذا من مشاركات له لاحقة أدخلتها هنا لأن لها تعلق بالموضوع ولا أريد كثرة التكرار ـ فقال:

(وقرر«الأستاذ» أن هذه الصيغة الواردة في الحديث ليست خاصة بحال الصلاة، وإنما هي صيغة مأمور بها داخل الصلاة وخارجها.

فأقـول ـ القائل هو الشويقي ـ: على هذا، يجب على كل أحد أن يأتي بهذه الصيغة كلما ذكر عنده النبي ﷺ، فيجب علينا أن نقول كلما ذكر النبي: «**اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى (آل محمد) كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللَّهُمَّ بارك على محمد وعلى (آل محمد) كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد**»).اهـ.

حسن المالكي

أقول: ليس هذا بلازم، نعم هذه الصيغة شرعية ومن أتى بها لا ننكر عليه وإن اختصر فهذا له مثلما نختصر في قولنا: (قال سبحانه تعالى) مع أن الصيغة القرآنية ﴿سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ فهل تقولها أنت؟ أم تكتفي بالاختصار!

هؤلاء الغلاة لما افتقدوا الدليل (على المنع) يريدون التشدد في إيجاب الإتيان بالصيغة في ثلاثة أسطر! حتى يصعب على المسلمين ذلك ويرجعون إلى تلبسهم!

يا أخي نحن نرضى منكم ألا تنكروا على من فعل ذلك فقط!

كثر الله خيركم أن تركتمونا وتعليم النبي!

نحن لم ننكر إلا على من أدخل هذه الأمور في المناهي اللفظية وأصدر الفتاوى بأن هذه من بدع الشيعة! ثم يأخذ عليَّ أنني لم ألتزم بالصيغة التي ذكرها!

أقول: يكفي أنني نبهتكم الآن لسُنَّة كانت مهجورة سواء ذكرتها مطولة أو مختصرة لفظاً أو بالمعنى مرة في العمر أو آلاف المرات.

يكفي أن الأمر تبين للمنصف أن الصلاة على الآل، مما (أهمله كثير من أهل السُّنَّة) في مجتمعنا المحلي، وبعضهم في الماضي.

يكفي أن ترضخوا للتوقف في تبديع من صلى على الآل أو واحد منهم.

ثم أقول:

مع أنني لست من المتحمسين للتبديع لكن من الأولى بالتبديع في هذه المسألة؟

أهو من التزم بها أم من أنكرها أصلاً!

إذا عرفت الجواب ونظرت للمجتمع السُّنِّي فستعرف أن كثيراً من أهله قد تلبسوا بالنصب اليسير جهلاً وتقليداً، بل كنت أنت تنقل إجماعهم على هذا!!

وما هذه إلا مسألة واحدة من مسائل كثيرة تلبس بها بعض السُّنَّة ومن حقهم على من علم بهذا الخطأ أن ينبههم عليه وهذا ما فعلناه وهذا ما أنكرتموه! ثم رجعتم واعترفتم به وقد ترجعون للإنكار! لعله قد تبين لك أنك كنت من ذلك الوسط!

حسن المالكي

ولعل الله يهديك لمعرفة السُّنَّة من النصوص وليس من شك الثوري ولا تقريرات الحنابلة.

ثم قال الأخ:

(ومن مظاهر التناقض في كلام «الأستاذ» أنه ذكر في مطلع تعقيبه الأخير، قضية الصلاة والتسليم على آل البيت، فقال: «هذا من خصائص أهل البيت، التي عممناها في الأمة، أو لا نذكرها مع الصلاة على النبي».

وإذا كان الصلاة والتسليم من خصائص أهل البيت، فمعنى هذا أنه لا يشاركهم فيها أحد.

لكن «الأستاذ» لما دخل في الجدل، وافترض مناقشة مفترضة بيني وبينه قال:

«فإن قال (بندر): فلماذا لا تصلون على آحاد المؤمنين؟

قلنا: لم ننكر ذلك، لكن آحاد أهل البيت أخص وآكد»).اهـ!!!

ولا أدري كيف يزعم «الأستاذ» أن الصلاة من خصائص أهل البيت. ثم يعود ليزعم أنه لم ينكر مشروعية الصلاة على غيرهم).اهـ!!

أقول:

١ ـ إذا ذكر النبي فالصلاة على الآل مشروعة مع الصلاة عليه.

٢ ـ وفي الوقت نفسه يجوز الصلاة على كل مسلم لعموم ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾ [الأحزاب: ٤٣].

٢ ـ وكون النبي أمر بالصلاة عليهم دون سائر الأمة دليل على وجود خصوصية، والأمر يحتاج لبحث في شرعية الالتزام في الصلاة على آحاد غير أهل البيت، لكنني أخبرت عن نفسي بأنني لا أنكر هذا إلى الآن على الأقل، فهناك فرق بين الأمر الذي تعرف مشروعيته كالصلاة على الآل، والأمر الذي تظن جوازه أو مشروعيته كالصلاة على غيرهم، فقولي: (نحن لا ننكر) يختلف عن قول: (هذا مشروع)! فالمشروعية تأكدنا أنها من خصوصية أهل البيت أما (عدم الإنكار) فنحن لا ننكر على من صلى على غيرهم إلا أن يفعل هذا ويترك الصلاة عليهم فهذا نصب.

حسن المالكي

أما ما أنكرته على الخلال فليس في مجرد أنه ترك في الخطبة الصلاة على النبي فقد فعلها غيره لكنه ابتدأ بـ(طاعة الإمام)!

وكأن هذا أهم شيء في العقيدة!

كل الذين ذكرتهم لم يستفتحوا بمثل هذه العقيدة!

قول الأخ ولكن في مشاركته الأخيرة:

(إن كنت ترى مشروعية الصلاة على الآل تبعاً للنبي ﷺ فلست أنكر عليك ذلك، بل أوافقك عليه. لكن إذا جعلت ترك ذلك علامة على النصب، أو شاهداً عليه، فهنا يكون خلافنا معك).اهـ.

أقول:

كلامك هذا جيد لكن ما تقول في من لم يوافقني عليه وأنكر عليّ ذلك هل هو متلبس بشيء من النصب أم لا؟

ولو جهلاً وتقليداً وثقة بمن أنكر ذلك وادعى أن أهل السُّنَّة يمنعون ذلك!! وقبل ذلك في تلك الاستشكالات القديمة.

كان يقول:

(ثم إن كلام أهل السُّنَّة هذا ليس خاصّاً بأهل البيت دون غيرهم، بل حتى لو جُعلت الصلاة شعاراً لصحابي من غير أهل البيت كأبي بكر، أو عمر، أو عثمان، فإن أهل السُّنَّة يمنعون من ذلك)!.

أقول: أحياناً (منع) وأحياناً (موافقة)!

والمنع منسوب لأهل السُّنَّة!

والموافقة خاصة به!

فمعنى هذا أنه كان (خارج أهل السُّنَّة)!!

إلى ما قبل أسبوع!!

بينما أنا خرجت من (بعض أهل السُّنَّة)!

الذين ذكرت أنهم من المتلبسين بالنصب!

حسن المالكي

إلى (البعض الآخر الذي لا يمنع هذه الأمور من أهل السُّنَّة)!

والمسألة ليست شعاراً على فرد، كل أهل البيت النبوي يجوز الصلاة عليهم، أخذاً من عموم قوله ﷺ: «**قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد**»

مثلما يجوز الترضي عن الصحابة أو آحادهم أخذاً من قوله تعالى: ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُۚ﴾ [المجادلة: ٢٢] مع أن الأمر غير الخبر، والقليل غير الكثير

قول الأخ في القديم:

(فهل لأحد أن يقول ـ أيضاً ـ: إن أهل السُّنَّة منحرفون عن أبي بكر وعمر)؟!

أقول: أما هذه (أعني: الصلاة على أبي بكر وعمر والصحابة) فليس فيها لسان شرعي؛ أعني: ليس فيها نص، إلا ما يفهم من عموم صلاة الله

على كل المسلمين، لكن ليس في ذلك أمر شرعي كما هو الحال في أهل البيت، بل حتى الترضية ليس فيها أمر إنما فيها خبر، نعم بعض العلماء أدخل الصلاة على الصحابة الأخيار فيما بعد وكانوا يخصصون ذلك:

بالمهاجرين والأنصار

ثم زاد بعضهم (ومن تبعهم بإحسان)

ثم استقرت على (وصحبه أجمعين)!

كما تسمعون في الخطب كل يوم!

و(أجمعين) هذه لفظة لا بأس بها إذا أريد بها أصحابه السابقون من المهاجرين والأنصار!

لكن المشكلة أن من يرددون هذا عمموه حتى في الظلمة ومسيئي السيرة!

فأستحقها مثل معاوية والوليد

وواصلوا الإنكار على من أبقاها على أمرها الأول في أهل البيت!

فأصبح عندهم هذا الأخير من غلاة الشيعة

ومن صلى على الطلقاء والظلمة من أهل السُّنَّة والجماعة!

وهكذا بالتدرج!

- من الأمر النبوي في الصلاة عليه مع أهل البيت فقط!
- إلى مشاركة الفضلاء لأهل البيت في الصلاة عليهم
- إلى دخول الطلقاء مع الفضلاء وأهل البيت في الصلاة عليهم
- إلى إخراج أهل البيت من ذلك!

ولولا أننا تداركنا هذا بالإنكار!

لصلوا على قاتل عمار!

الذي شهد له النبي بالنار!

فتصبح الصلاة حرام على أهل الدار واجبة لأهل النار!

ربما ولو اقتصر الأمر على إشراك الفضلاء في الصلاة لما وجد هذا الأمر منا إنكاراً ولا مبالاة مع أنه مثلما يجب إنكار الغلو في نبي الأمة فإنه يجب إنكار الغلو في الصحابة بمن فيهم أبو بكر وعمر وقد لا يخفى على

الأخ الكريم أن بعض السُّنَّة مغالون في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ولا ينكر غلاة السُّنَّة ولا معتدلوهم هذا الغلو كما ينكرون الغلو في النبي ﷺ ولو شئت أن أنقل عشرات الشواهد لفعلت لكن سأترك هذا عند مناقشة ابن تيمية فهو من الغلاة فيهما رضي الله عنهما، وسامحه.

قول الأخ منكراً الصلاة على الآل هذه المرة: (هذه المسألة التي تحاول استثمارها لتقرير رأيك تتعلق بتعظيم مقام النبي ﷺ، بحيث لا يشاركه أحد فيما هو من خصائصه).اهـ.

أقول:

الأخ يعني أن الصلاة على غير النبي (أهل البيت) تتنافى مع تعظيم مقام النبي!

وهذه من عجائب الاستدلالات!

وليت شعري لماذا لم ينتبه النبي لهذا (التوقير المتأخر)؟

الذي صدر فجأة من الأمويين وأتباعهم؟!

هل يدعون (الحرص) على (مقام) النبي أكثر من حرص النبي نفسه وأهل بيته؟

وإلا لماذا علمنا النبي تلك الكيفية؟

لماذا لم يقتصر النبي على الصلاة عليه فقط محافظة (على مقامه)

الذي يريده له الأمويين؟

هل هم أعلم بمقامه منه!

يا أخي كفانا ضحكاً على أنفسنا.

كفانا دعاوى أننا إنما نحرم أهل البيت من الصلاة عليهم التي أمر بها النبي من أجل المحافظة على مقام النبي؟

يا ترى هل قتل بنو أمية آل النبي هو من هذا الجانب الخفي؟

أليس من تعظيم مقام النبي أن نقتل ذريته حتى لا يتجه الناس لأحد إلا للنبي؟

حتى لا ندع أحداً يمكن أن يغلو فيه الناس؟
هل كان بنو أمية من لعنهم علياً على المنابر يريدون توقير النبي؟
ربما من حيث لا نشعر؟
كأن يريدون من ذلك (فصل أهل البيت) عن (النبي نفسه)
فيصلون عليه ويلعنون أهل بيته!
كل هذا محافظة على مقام النبي!
ليبقى الفرق بينه وبين أهل البيت كبيراً!
فيصبح هو من المصلى عليهم
وهم من الملعونين!
أهكذا تريدون توقير النبي؟

توقير النبي ـ أخي الكريم ـ هو رعايته في أهل بيته وليس (إقصاء أهل البيت) هو معرفة حقوقهم وليس تحريمها! أو منعها! أو الجهل بها!

هو الاستجابة له في امتثال أمره في الصلاة عليهم وليس حرمانهم هذا الحق ولا غيره هو في محبتهم تبعاً لمحبة رسول الله هو في الإحسان إلى محسنهم والتجاوز عن مسيئهم في معرفة علومهم كمعرفة علوم غيرهم فالأخذ بإحسان أو الرد بإحسان هذا فقط..

حسن المالكي

لا نريد الحق الذي ينادي به الإمامية من جعلهم أفضل من الأنبياء والمرسلين!

ولا التوقير الأموي من لعنهم لتعظيم مقام النبي!!

يكفي أن نعتبرهم كسائر الأمة ونثبت لهم تلك الخصائص القليلة التي جاءت بها النصوص التي نصححها نحن.

قول الأخ: (وهذا مثل اختصاص الله ـ سبحانه ـ بقولنا عند ذكره: (عز وجل):

أقول: لم يقل المسلمون ذلك في غير الله، فلماذا افتراض الفروض البعيدة.

وقول الأخ: (فلو التزم أحد قول: (عز وجل) بعد اسم النبي ﷺ، لكان هذا مما ينكر، حتى وإن كان النبي ﷺ عندنا عزيزاً جليلاً، لكن هذه الكلمة أصبحت شعاراً عند ذكر اسم الله ـ سبحانه ـ).

أقول:

نحن مع الأمر القرآني، الله أمر بالصلاة على النبي ولم يأمر أن نقول فيه (عز وجل) ولا (سبحانه وتعالى) فلماذا تدخلون هذه الفروض؟

ليست المسألة أن (عز وجل) أصبحت شعاراً لله، وإنما لأن فيها أمراً وخبراً، فمن أسمائه (العزيز، الجليل).

وإنما المسألة أن هناك أمر إلٰهي بالصلاة على النبي وكفى، وكيفية الصلاة عليه علَّمنا النبي بأنها تشمل الآل وكفى، فهذا من التفسير الأثري للقرآن بالسُّنَّة وكفى.

هذه هي المسألة فقط وهي يسيرة إلا على أصحاب النصب اليسير.

حسن المالكي

قول الأخ:

(فلو قال قائل: (قال النبي ﷺ)، أو (قال أبو بكر ﷺ)، أو (قال علي ﷺ) لكان هذا المسلك مما ينكر، وإن كان المعنى صحيحاً).اهـ.

أقول:

أنا لا أناقش في المعنى، أنا أناقش في أمر إلٰهي وتفسير النبي لذلك الأمر فقط، وأنكر على من أنكر ذلك التفسير، أو ذهب لاستعراض مثل هذه الاعتراضات الباردة، ولو كانت الصيغة (قولوا اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى «صحب» محمد)!!

لما صدرت هذه الاعتراضات إلا من غلاة الشيعة كما تصدر الآن من بعض السُّنَّة، ومن النواصب معتدليهم وغلاتهم.

يقول الأخ:

(فهل يمكن أن يتهم من يمنع مثل هذا بأنه منحرف عن النبي ﷺ أو عن هؤلاء الصحب الأخيار)؟

أقول:

سبق الجواب.

ويقال لمن أستخدم هذه الصيغة المزعومة:

هناك صيغة وكيفية للدعاء للنبي وكيفية للدعاء للمؤمنين فإن قبل بها فليس منحرفاً يكون جاهلاً رجع عن جهله، وإن ذهب يورد علي تلك الصيغ الإشكالات الباردة، ويستلزم الاستلزامات البعيدة، ويترك النص الشرعي هملاً.

فنعم نقول له عندئذ: أنت منحرف.

من استخدم كيفية مستحدثة وقد علَّمه الشرع كيفية أخرى ثم تبيَّن لنا أنه ما عدل عن الكيفية الشرعية إلا خشية أن يفضل الناس هؤلاء على هؤلاء.

حسن المالكي

فنقول له: هذا انحراف منك ليس عن فلان وفلان وإنما عن النص الشرعي، خاصة إذا اقترن قوله هذا بالإنكار على من صلى على النبي، فبدعته هنا مركبة لكنها مع تركيبها تبقى من البدع الصغرى فالكبرى لنا فيها تعريف متشدد، أما عند الغلاة فكل بدعة عندهم كبيرة، وخاصة تنبيههم على بدعتهم!

قول الأخ:

(كذلك قضية التزام الصلاة والتسليم على (علي) أو (فاطمة) أو (الحسين)، فليس في السُّنَّة ما يدل مشروعية التزام الصلاة والتسليم على أحد منهم، فلا يصح أن يخصص أحد من هؤلاء بهذا عند ذكر اسمه؛ لأن هذا من خصائص النبي ﷺ دون غيره).اهـ.

أقول:

١ ـ قد رجع الأخ عن هذا في المشاركات الأخيرة هذا أمر.

٢ ـ النواصب والمتأثرون بهم من السُّنَّة ينكرون على من لم يلتزم، بل

لو لم يذكرها إلا مرة واحدة لأنكروا عليه، هذا ابن بطة استخدمها مرات قليلة فأنكر عليه المحقق!.

٣ ـ قد نقلت لك من خصصهم بذلك وحجة هؤلاء سبقت في حلقات مضت، وهي عينها حجة من رأى الترضي عن الصحابي، مع أن الأمر غير الخبر!!

و(٤) أنفس أقل من (١٢٠) ألف نسمة!

فيكون الأمر في حق القليل آكد من الخبر في حق الكثير!

فعندما تثني على أربعة من أهلك، فالثناء يتناول الأربعة كلهم بخلاف لو أثنيت على شعب بأكمله!

فهذا لا يلزم منه الثناء على كل فرد!

ومع هذا كله لم نجد من داخل هؤلاء من أنكر الترضية عن معاوية!

بينما السلام على واحد من الآل جريمة لا تغتفر مع كل الأدلة التي سبقت!

حسن المالكي

٤ ـ وقول الأخ: (بأن هذا من خصائص النبي)

يعني عنده أنه لا يشترك معه غيره!

مع ثبوت الأمر بذلك في أصح الأحاديث!

فانظروا كيف يقعدون القواعد بعيداً عن النصوص الشرعية! ثم يقولون (نحن أهل السُّنَّة)؟

سُنَّة من إذن؟

سُنَّة محمد بن عبد الله ﷺ؟

أم سُنَّة معاوية ومروان بن الحكم؟

أي سُنَّة تدعونها؟

ولا تلتزمون بنصوصها؟

ثم أخبرونا عن هذه القواعد التي ترددونها؟

ما شرعيتها؟

نريد شرعيتها من النصوص النبوية (نفسها)!

وليس من (نفسيات) بني أمية!

قول الأخ:

(هذا ملخص المسألة، ومن الواضح لأهل الإنصاف أنه لا يمكن أن يكون لها تعلق بالانحراف عن أهل البيت، إلا بنوع من التحامل الظاهر، والغلو المرفوض).اهـ.

أقول: هكذا، السُّنَّة التي اعترف بها أخيراً ولو على استحياء.

كانت عنده (قبل أسابيع) من الغلو المرفوض!

وما زالت عند كثير من المجتمع السُّنِّي من (الغلو المرفوض)!

تنفيذ أمر النبي من (الغلو المرفوض)!

مرفوض عند من؟

أهذا مرفوض عند من قال:

«**قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد**»؟

أم هو مرفوض عند من قال:

(لعن الله عليّاً ومن يحبه)؟!!

وكانت هذه من الصيغ الأموية في لعن علي!

ربما لفصل أهل البيت تعظيماً لمقام النبي؟!!

أخبرني أي السُّنتين منهما ترفض الصلاة على الآل؟

وأي السُّنتين تعد هذا من الغلو المرفوض؟

فإن أجبتني ستعلم الفرق بين السُّنَّة المحضة المحمدية والسُّنَّة السائدة المنتشرة المتلبسة بالنصب!

قول الأخ:

(وأما مسألة الترضي عن الصحابة، فليس فيها تشبيه للصحابي بالنبي ﷺ حتى تلزم أهل السُّنَّة بإنكار هذا كما ينكرون تخصيص الآل بالصلاة والتسليم؛

لأن علة إنكارهم هناك غير موجودة في مسألة الترضي).اهـ.

أقول:

إذن فالنبي عندما أمر بالصلاة على الآل يكون قد شبههم بنفسه؟

من قال لكم هذا؟

وهل أنا (ألزمت أهل السُّنَّة كلهم)؟

أم ألزمت من منع الصلاة على الآل؟

انظروا هنا كيف يتحدث عن أهل السُّنَّة وكأنه المدافع عنهم!!

وكأنني أتيت بكيفية الصلاة على النبي من (كتاب الجفر) وليس من الصحيحين!!

انظروا إليه عندما قال: (حتى تلزم أهل السُّنَّة بإنكار هذا كما ينكرون تخصيص الآل بالصلاة والتسليم).اهـ.

انظروا كيف يتحدث عن أهل السُّنَّة بأنهم (ينكرون)!!!!

ثم في آخر الأمر وافقني لما نقلت له من نصوص أهل السُّنَّة المرفوعة والموقوفة ما جعله يغير رأيه ويرى هذا (أمراً حسناً)!

حسن المالكي

فأصبحت كلماته هينة لينة جميلة سُنِّية محمدية بعيدة كثيراً عن الروح (الأموية)

فماذا أصبح يقول، أصبح في المشاركة الأخيرة يقول:

ـ (إن كنت ترى مشروعية الصلاة على الآل تبعاً للنبي ﷺ فلست أنكر عليك ذلك، بل أوافقك عليه)!!.

ـ (لو كنت تعتبر من لا يضيف (آل البيت) في صلاته على النبي ﷺ مفرطاً، وتاركاً لعمل صالح فيه أجر، لكان هذا مما لا ننكره عليك)!!.

ـ (لو أن «الأستاذ» أعاد قراءة كلامي، فلن يجد فيه أني أمنع إدخال الآل في الصلاة والتسليم على النبي ﷺ، لا داخل الصلاة ولا خارجها)!!.

ـ (فأما إدخالهم في الصلاة والسلام على النبي ﷺ فجائز ولا إشكال فيه عندي)!.

ـ (ومع هذا كله، فإني أنبه إلى أن التسليم على غير النبي ﷺ ليس

ممنوعاً عند جميع أهل السُّنَّة، وإنما هو من مسائل الخلاف المذكورة بينهم، ولكل قائل دليله)!.

ـ (ونرى الصلاة على النبي ﷺ وآله، لكن لا نوجب ذلك، بل نعد من فعله محسناً، ومن لم يفعل فلا شيء عليه..).اهـ المراد.

أقول:

هكذا تحول أهل السُّنَّة خلال أسبوع فقط من (إنكار هذا الأمر) إلى (اعتباره أمراً حسناً)! كل أهل السُّنَّة!

لأنه يعتبر مثل القول السابق تعميماً كل أهل السُّنَّة تحولوا في أسبوع والحمد لله!

ثم حصر الأخ خلافي معه في:

(إنكار أن يكون ذلك نصباً).

وقد سبق جوابي أنني لا أعتبر ذلك بمفرده نصباً

إلا من أنكر هذا الشيء الذي من فعله كان (محسناً)!

حسن المالكي

والمحسن يكون قد عمل شيئاً (مشروعاً يؤجر عليه)!

وعلى هذا فمن أمر بترك (ذلك الأمر المشروع) يكون قد تلبس ببدعة مضادة!

لأنه لا يخالف الأمر الحسن المشروع إلا البدعة!

ويكون قد حرم نفسه خيراً كثيراً ونهى غيره عن ذلك الخير!.

وأقول للأخ:

أنت في هذه المسألة اقتربت من الإنصاف لكن بعد ماذا؟

بعد جهد جهيد وبحث وإلزامات وتخويفات وبعد ضنك شديد!

على العموم: الحمد لله على هذه النتيجة! وهذا شيء تشكر عليه وتستحق عليه الدعاء لك بالأجر لكن بقي لي أن تجيبني عن سؤال واحد فقط:

وهو رأيك في (الذي ينكر هذا الأمر (الحسن)

هل يكون مخطئاً أو مصيباً)!

وآمل ألا ترجع غداً وتقول إن أهل السُّنَّة يعدون هذا بدعة وينكرون هذا!
لأننا الآن اقتربنا من الاتفاق على مسألة واحدة من مسائل كثيرة نحن مختلفان فيها.

وعلى هذا فلن أجيب على بقية استشكالاتك في هذه المسألة ما دام أنك قد وصلت معي إلى هذه النتيجة المتقدمة.

فلن أجيب على أقوالك الآتية في تلك المشاركات التي كتبتها أنت قبل أشهر وهي:

ـ ثم إن أهل السُّنَّة ـ لاعتدالهم ـ لا يرون وجوب الترضي عن الصحابة، ولا يعتبرون من لا يلتزم هذا «شيعيّاً»، كما تعتبر أنت من لا يصلي ويسلم على الآل واقعاً في «النصب».

ـ ومن العجيب أنك تقول: إنك لا تدعو للغلو في أهل البيت.

وكلامك هذا غلو ظاهر!!!!!.

ـ فأنت تريد الإلزام بشيء تراه حقّاً لأهل البيت، مع أن نصوص الشرع لم تلزم به!!!!!!!!!!.

حسن المالكي

ـ واعتبرت من يترك التسليم على الآل واقعاً في النصب (الذي هو محرم عندك)، مع أنه لا يمكنك الزعم بأن التسليم على الآل أمر واجب يأثم فاعله!.

أفلا يكون هذا غلوّاً؟!!!!

أولم أقل من قبل: إنك تلزم الناس بآرائك الخاصة!!!!!

خلافاً لما تدعو إليه).اهـ؟

ونحو هذا من التشنيعات التي شنعت بها عليّ، وأنا أسامحك فيها إذا بقيت على آرائك الأخيرة

وحتى أنصفك فإن فهمت من كلامي أنني أعتبر من لم يصل على الآل ناصبيّاً فأنا راجع عنه، حتى أسهل عليك المهمة، ولا ينظر إليك على أنك أنت الوحيد الذي يتراجع.

مع أن لي استعدادات سابقة على التراجع في أمور ولم أشترط عليك إلا

التزام هذا إذا جئنا لابن تيمية ولم تجبني على هذا حتى الآن!

لكن يبقى أن نتفق في (من أنكر على من صلى على الآل أو واحد من صالحيهم):

هل هذا المنكر مصيب أو مخطئ؟ مع اتفاقنا أنا وأنت بأنه أنكر (شيئاً حسناً)!

ـ ثم الذي ينكر على هذا المنكر الأخير.

ـ هل يعتبر مغالياً في التشيع كما كنت تقول من قبل أم أنه سُنِّي في هذه المسألة على الأقل وأن له دليله واجتهاده وليست دليلاً كافياً على وقوعه في غلو التشيع؟.

ـ ثم الذي عمم في الماضي على أهل السُّنَّة بأنهم (ينكرون الصلاة على الآل أعني تخصيصهم بذلك) ثم رأى فيما بعد أن هذا أمر حسن:

فهل من الأفضل له أن يقول:

نعم أخطأت وأنا أرجع.

أم يستمر على القول بأن (أهل السُّنَّة أنكروا أمراً حسناً)!؟

حسن المالكي

وهل يكون بهذا قد عمم أم لا؟

ـ أمر آخر عندما قال: (إن أهل السُّنَّة لا يوجبون الترضي عن الصحابة)؟

هل يعمم هذا أم يقصد بعض أهل السُّنَّة؟

ثم من رأى منهم (إيجاب الترضية عن الصحابة)

هل يُعد هذا منه غلوّاً أم لا؟

وإلا يعتبر كمن أوجب الصلاة على الآل فقط؟

مع وجوب أن تتذكر أمرين: أن الترضية خبر، والصلاة أمر.

والصحابة عندكم ١٢٠ ألفاً، بل الترضية قد وردت في كل المؤمنين في سورة البينة!

بينما أهل البيت المتفق عليهم أربعة فقط!

حاول أن تكتب لنا رأيك في هذه الأسئلة في شكل نقاط حتى ننتقل بها إلى ما بعدها فأنا أرى أن ما كتبته يُعد تقدماً كبيراً لم أحلم به من حنبلي قبل اليوم.

بما أن الأخ طلب إجاباتي على اعتراضاته الجديدة، فسأجيب باختصار ومن غير توثيق، فإن كفاه هذا فهو له وإن طلب التوثيق فهذا له، مع مواصلتي الجواب تباعاً على استشكالاته القديمة بعد هذه الحلقة، ، وها أنا أجيب طلبه فلعله مطلب لبعض الأخوة أيضاً فاقول:

١ ـ ما ذكره عن شعبة، فخلاصة رأيي فيه أنه محدث كبير ومن أهل السُّنَّة ومن محبي أهل البيت، وقد يكتم بعض الأحاديث في فضائل أهل البيت إذا كان بحضرة الشيعة خشية أن يحتجوا بهذا على الغلو.

٢ ـ ما ذكره من خشيتي مناقشة الكذب، فإن عرف الكذب تعريفاً مختصراً والتزم به فأنا من أسعد الناس بمناقشته.

٣ ـ ثنائي على مالك في محله، ومن درس تاريخه يعرف أن له حالتين، أيام النفس الزكية وبعد انتصار بني العباس، والثناء على العالم لا يعني عدم بيان بعض أخطائه، أما النزعة الأموية فيه فلم أقلها من تلقاء نفسي وإنما نسبتها لأحد العلماء الذين لهم دراسة عن مالك وهو أبو زهرة، وكل أمر تحت البحث، لا يجزم بشيء إلا بعد البحث.

٤ ـ لا أرى مالكاً منحرفاً عن الأنبياء كما زعم الأخ، وإنما ذكرت أنه لا يرى الصلاة على الأنبياء فلا يستغرب ألا يرى الصلاة على أهل البيت فهو مطرد، ولا يترضى عن الصحابة، فهو مطرد، إنما من يحتج به في البعض ويخالفه في البعض هنا كان إنكاري على الأخ.

٥ ـ ترك الصلاة على الآل سواء كان واجباً أو مستحباً فالذي ينكره يبين له فإن أصر فيكون هذا الإنكار خصلة واحدة من خصال كثيرة تدل على النصب، ولا يمنع أن يكون صالحاً نحبه في الله، ونكره فيه مكابرته فقط، فالشخص ليس خيراً محضاً ولا شرّاً محضاً، ما من عالم ولا عابد ولا طالب علم إلا فيه من هذا وهذا، والمسألة نسبية.

٦ ـ نعم قد تكون المسألة اجتهادية وقد تدل كثرة المسائل الاجتهادية على النصب إذا وجدنا أكثرها يصب في الانحراف عن أهل البيت، فالمجتهد

بحق ينكر مسألة ويثبت أخرى، أما أن يطرد اجتهاده في هضم حقوق أهل البيت دائماً، وتصب اجتهاداته الأخرى في صالح بني أمية فهذا نصب يلبسه بالاجتهاد أو يقنع نفسه به.

٧ ـ أما مسألة الترضي عن الصحابة وقول الأخ أن من تركها فلا شيء عليه، فهذا يعارض ما كتبته كتب العقائد من (وجوب الترضي عن الصحابة)ـ، وكذلك نحن لا نلزم أحداً بالصلاة على أهل البيت أو آحادهم لكن ننكر على من أنكر ذلك، مثلما ينكرون على من منع الترضي عن الصحابة.

٨ ـ ما يخص أثر ابن عباس سبق الجواب عليه، وكذا ما ذكره من أن منعهم للصلاة على الآل من أجل مقام النبي سبق الجواب على هذه العلة العجيبة.

٩ ـ ابن عباس لم أتهمه ولا يستطيع أحد أن يتهمه بالنصب، وهو من مناصري الإمام علي، ومن علماء أهل البيت، ولا تفسر أقواله تفسيراً يتنافى مع النصوص، إنما تفسر بما تتفق مع النصوص، خاصة وأنه من رواه الصلاة على الآل، لكن الغلاة يريدون التمسك بأي شيء، وقبل دعواهم في أثر ابن عباس سبق أن ادعوا أن الآيات والأحاديث على رأيهم في حرمان أهل البيت من حق ثابت لهم، وقد توسعنا في نقض هذه الدعاوى فيما سبق وقد اعترف الأخ في الأخير بأن هذا شيء مشروع.

حسن المالكي

١٠ ـ الثقات من أهل البدع ثقات، لكن المضطربين بين الثقة والضعف منهم لا نأمن أن يدخلوا أهواءهم في الأحاديث، وخاصة النصب لأن النصب نفاق ومن خصال النفاق أنه «**إذا حدث كذب**» ووالله هذا ما نراه في نواصب اليوم، فالكذب عندهم كشرب الماء إذا كان ضد من يخاصمونه.

١١ ـ عكرمة نقل أقواله الموثقون له من أهل الحديث ووثقه بعضهم أما الجعد والجهم وأمثالهم فمن نقل لنا أقوالهم غير خصومهم؟

١٢ ـ ما يخص السلام على أهل البيت والترضي عن الصحابة سبق الجواب عنه مفصلاً وأعطيت الأخ بعض الأسئلة أريد جوابه عليها.

١٣ ـ ما ذكر الأخ من أني لا أبدأ بعض كتبي بالصلاة على النبي

والآل، هذا صحيح وأنا لا أشترط أن يبدأ المؤلف بالصلاة على النبي، يكفي أن يبدأ بشيء فيه ذكر الله، حمدلة بسملة... إلخ وأنما أخذت من العلماء انهم يصلون على النبي وآله ولم أجد أفضل من استفتاحاتهم للكتب، فنقلت أقوالهم ولم يفهم الأخ مقصدي، وهذه مسألة يسيرة، أهم شيء اتفاقنا الأخير.

١٤ ـ أعرف أن للآل معان مختلفة، لكنني أنكر أنه عندما يتعلق الأمر بالصلاة عليهم نختار تعميمها في الأمة، وعندما يتعلق الأمر بمنعهم من الزكاة نحصرها فيهم!! ونحن مطردون في حرمانهم بهدوء من أي خصيصة، ثم توزيع خصائصهم بهدوء على الأمة، ثم إخراجهم بهدوء من هذه الخصائص! ثم ننكر على من ينكر علينا بشدة! هذا نصب واضح يا أخي.

١٥ ـ أما الآل في القرآن فلها معان كثيرة، فقد تعني أهل بيت الرجل، وقد تعني أزواجه، وقد تعني ذريته، وقد تعني قومه، وآل محمد أخصهم علي وفاطمة والحسنان لحديث الكساء والمباهلة، وعلى هذا اعترف العدو والصديق، فآل البيت في التاريخ لا ينصرف إلا على هؤلاء، يأتي بعدهم بقية بني هاشم وزوجات النبي.

حسن المالكي

١٦ ـ ذكر الأخ أنه الآن لا ينكر إلا على من أمر بالصلاة على أهل البيت بعد اعترافه أن هذا أمر مشروع، وأريد الآن رأيه في من أنكر على من صلى على أهل البيت.

١٧ ـ ما أدري لماذا يصر الأخ على (براءتنا كلنا) من هضم حق واحد من حقوق أهل البيت، وهذا تهرب من الاعتراف بالخطأ، يا أخي نحن لا ندعي أننا كلنا نقوم بحقوق الله علينا، فكيف ندعي أننا نقوم بحقوق أهل البيت، وحقوق الله علينا أعظم، فكيف نعترف بالذنب الأعظم، ونصر على تبرئة أنفسنا من الذنب الأصغر؟

١٨ ـ لا أعتبر ترك الصلاة على الآل وحدها كافية لوقوع الهضم إنما هذا مثال من أمثلة كثيرة ضربتها وتدل على النصب الخفيف، لا يعتبر الواحد منها بمفرده نصباً بالضرورة إلا عند مكابرة أو نحوها، أما النصب (الثقيل) فلم

يأت بعد، هذا سيتم مناقشته عند الكلام على ابن تيمية.

١٩ ـ لا أعتبر أهل السُّنَّة من قديم نواصب، كما لا أعتبرهم أهل سُنَّة محضة، هم خليط من سُنَّة محضة وسُنَّة تقليدية، أهل السُّنَّة مجمع يلتقي فيه كثير من الأهواء والسنن، الحق والباطل، الخير والشر، وقد يكون في الشخص نفسه نصب وسُنَّة، أو نصب وإرجاء، أو سُنَّة وتشيع، ولا ننسى الدول وأثرها... هذا ما ذكره العلماء أنفسهم، لا يكادون يتركون أحداً إلا وصفوه بشيء من البدعة، كل شخص يحتاج لبحث خاص، فلا التعميم في الاتهام صواب، ولا التعميم في التبرئة صواب.

٢٠ ـ نعم أعتبر المهاجرين والأنصار من أصحاب التشيع المعتدل ومن وهم أهل السُّنَّة الحق، باعتراف كتب العقائد نفسها، إلا إذا كان الأخ يرى أنهم كان فيهم شعبة كبيرة من شعب النفاق «**لا يحب علياً إلا مؤمن**» والتشيع بهذا المعنى لا يتنافى عندي مع السُّنَّة، وإذا لم تكن المشاركة بالمهج والأموال في الحرب مع علي ضد البغاة والخوارج فما هو التشيع إذن أكبر من هذا؟ وما هي السُّنَّة إلا هذا؟ أريد جمع معتدلي السُّنَّة والشيعة ليكونوا مقتدين بالمهاجرين والأنصار وصالحي التابعين.

حسن المالكي

وقد نقل الأخ قولي بأن: (التشيع بالمعنى الحق لا يتنافى مع السُّنَّة بالمعنى الحق) وفي هذا أبلغ جواب، وأبلغ رد على التشيع الباطل والتسنن الباطل.

٢١ ـ لا أنكر أن بني أمية (استخدموا اسم السُّنَّة والجماعة) لتصفية المعارضين، وهذا لا يعني أنه اعتزلهم أهل سُنَّة حق، بل ثار عليهم تابعو أهل العراق وهم أهل سُنَّة حقة، وكذا بقية المهاجرين والأنصار وأبناؤهم بالمدينة، وابن الزبير بمكة والحسين بالعراق ثم زيد بن علي ومن معه وهم أغلب علماء وقتهم، وهؤلاء يعترف الأخ أنهم من أهل السُّنَّة، وأنا أقول هم سُنَّة بالمعنى الحق وشيعة بالمعنى الحق إلا بعض الزبيريين، وبعض المتغيرين نتيجة الانتصار الأموي، وهذا ملاحظ اليوم فقد كان المؤيدون لطالبان أكثر قبل الهزيمة، وهزيمتهم لا تعني أن الحق مع أمريكا وأنها أقرب له منهم.

٢٢ ـ ولو لم يكن بنو أمية قد استخدموا بعض المتسمين بالسُّنَّة وكان لهم أثرهم على كثير من أتباع هذا الفكر، لما كنا في هذه الردود والمجاهدة لأننا قلنا: اعرفوا أهل البيت واهتموا بفضائلهم كما تهتمون بفضائل سائر علماء الأمة وفاضليهم!

٢٣ ـ أما قوله: لماذا لا أعتبر أحمد ناصبيّاً ما دام أن الحنابلة نواصب؟ قلت: مثلما لا تعتبرون جعفر الصادق إماميّاً مع اعتباركم أتباعه إمامية، وكذا في زيد بن علي والزيدية، وعلي والشيعة، والأشاعرة والأشعري.. إلخ فجوابي هو جوابك! الذي قلت أنه: (في غاية البداهة والوضوح) فأجب إن كان كذلك.

٢٤ ـ اما الجهل بالنصب، فحدث ولا حرج، ودفاعه عن الدكتور ناصر العقل غير مفيد، مع سكوته أيضاً عن التعريف الذي أقره ابن جبرين، والمفترض أن نعترف بالجهل بالنواصب، حتى أننا لا نذكرهم في فرق الأمة، وإنما نذكر الخوارج والشيعة ثم القدرية والجهمية، مع أن النواصب قبل الخوارج، أما نحن فنزعم أن النصب لقب من ألقاب الخوارج، وهذا غير صحيح لأن الخوارج والنواصب يفترقان، فالخوراج يكفرون عليّاً وشيعته وعثمان وشيعته، أما النواصب فيبغضون عليّاً ومحبيه ويغلون في عثمان ومحبيه، وهذا في كثير منا إلى اليوم، إذن فإذا سألكم أحد عن الروافض فقولوا هم الخوارج لأنهم يلتقون في تكفير عثمان وشيعته!

حسن المالكي

٢٥ ـ أما اعتراضه على إلزامي له بتعميم تقسيم (كل الناس)... وما ذكره من أن (ال) في كلامه عن تقسيم الناس إلى شيعة وسُنَّة، فأنا أعرف أنه لا يقسمهم إلى هذين القسمين، لكنني أردت أن أنبهه أنني أستطيع أن ألزمه التعميم، وما ذكره من الفرق بين (ال) (الجنسية والعهدية) فما الذي يجعل (ال) التي تستخدمها فيها هذه الوجوه و(ال) التي استخدمها ليس فيها هذه الوجوه؟

٢٦ ـ ما ذكره من ضم (التاء) وأنني لن انتبه لذلك فقد يكون محقاً واعتذر له، وهذه المسائل اليسيرة الأولى أن يبقيها في الأرشيف!

٢٧ ـ جميل أن الأخ اعترف أن ابن تيمية وأحمد وغيرهم يقيمون الناس من معاييرهم الخاصة، وعلى هذا فلا تكون ملزمة لأحد، وعلى هذا فما رأيه في من أتى ليقول: قال ابن تيمية من اعتقد كذا فهو كذا.. إلخ.

٢٨ ـ أما ما ذكره من أنني أدعو للتسمي باسم الإسلام فقط مع أنني أطلق الألقاب كالنواصب والمشبهة... فأنا معه أن عندي الكثير من أمراض هذا المجتمع، لكنني على استعداد لتسمية هذه الأخطاء تسميات شرعية فنسمي التشيع (إيمان) والغلو فيه (غلو)، وإذا وصل لحد الكفر نقول (كفر)، والنصب (نفاق) والتشبيه (غلو)... إلخ فهل هو معي؟ وهل يستطيع مخاطبة الآخرين بغير ما يفهمون؟ للأسف أنني أرى نظريات لكن لا أستطيع تطبيقها على أرض الواقع؛ لأن التاريخ قد لبد واقعنا بهذه التسميات والألقاب التي ما أنزل الله بها من سلطان، فنحن مضطرون اضطراراً لمخاطبة الناس بما يفهمون إلى أن يرجعوا للتسمي باسم الإسلام فقط، ثم كل خطأ نجعل له اسماً شرعيّاً.

حسن المالكي

٢٩ ـ أما دفاعك عن الشيخ السعد، فأنا معك أحترمه وأقدره لكن انظر ماذا قال فيَّ في فتاواه ومقدمته، وكن عادلاً.

٣٠ ـ وأما الدكتور علي الخضير فهذا قصة أخرى، ما أدري كيف يعيش هذا الرجل في هذا العالم.

٣١ ـ أما المعتدلون فلا أشترط منهم أن يوافقوني، إنما أشترط أن يطردوا ولا يأمروا بالشيء ويمنعوا مثيله، فلو توافقني أنت على هذا ودعك من هؤلاء لأنجزنا أشياء كثيرة جدّاً، وأنا مستعد لتعديل آرائي بناء على هذا الاتفاق، شرطي أن تطرد.

٣٢ ـ أما الموازين فقد كتبتها فاكتب أنت ولا مانع أن نستفسر على ما يشكل علينا، اجعلها مسودة.

٣٣ ـ أما ما ذكره من أن عندي نظارة مصنوعة من النصب! فهذا ممكن... ولا استغرب أن يكون أكلنا وشربنا وملابسنا ونظاراتنا من النصب؛ كالغبار الذي لا تستطيع الفرار منه إذا كنت في الرياض، وقد لا يؤذي المعتاد

عليه! والرطوبة التي لا تستطيع أن تفر منها إذا كنت في جدة! وقد لا تؤذي المعتاد عليها! النصب محيط بنا من كل جانب، ولا أعمم فبعض العمائر لا يدخلها الغبار، والبيوت المكيفة لا يظهر فيها أثر الرطوبة.

٣٤ ـ أما المسائل الخفيفة فقد سبق قولي فيها وأنها لا تدل إلا على يسير النصب وفي حالة المكابرة، وإن شئت أن ألغيها تماماً فهذا لك، بشرط أن تلغي يسير التشيع من هذا أيضاً! ألم أقل لك أنني لا أبحث كثيراً إلا عن رجل مطرد، نذهب أنا وهو بنظرية ولو خالفنا فيها كل الناس.

٣٥ ـ أما النصب فقد أكثرنا فيه وهو في مصر أخف منه في سوريا والخليج، وهو في الخليج أخف منه في المملكة وهو في الحجاز أخف منه في نجد وعسير، وهو في نجد أخف منه في بعض المدن التي لا أريد تسميتها، وفي بعض أحياء المدن أخف من بعض الأحياء، فهل النصب في حي الملك فهد والازدهار مثلاً كالنصب في الروضة والشفا وحي السلام! لا أظنك ترى هذا، كذلك التشيع في قم أغلى من التشيع في المنطقة الشرقية وهو في القطيف والحسا أغلى منه في الدمام وهكذا، وكذا الزيدية في اليمن أخف منها في صعدة وهي في صعدة أخف من ضحيان وهكذا، فعندما أتحدث عن المجتمع المحلي فيجب أن تعي كلامي هذا؟ هل تريد أن أدخل السجن مجدداً ليتم سؤالي عن يزيد بن معاوية! اتق الله يا شيخ!

٣٦ ـ أما ما ذكره من أن تراجم مالك والشافعي مشهورة أكثر من تراجم زيد بن علي والصادق والباقر في العالم الإسلامي، فهذا صحيح لكنهم يؤلفون عنهم أيضاً، هذا أبو زهرة ألف سلسلة عن الأئمة فذكر فيهم (الصادق وزيد بن علي والأئمة الأربعة وابن حزم) فهل جرى هذا عندنا؟ وهذه المذاهب المنسوبة لأهل البيت تدرس في الأزهر بغير الطريقة التي يتم بها التدريس في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة في جامعات المملكة وخاصة الإسلامية، يا أخي فرق بين أمر وأمر.

٣٧ ـ أما ما ذكره من أن السبب في ضخامة الإنتاج، فهذا غير صحيح وعندما آتي للمناقشة التفصيلية سأذكر له من (دليل الرسائل الجامعية) أن أقسام

العقيدة والفقه والحديث دراساتهم عن أناس من الغلاة أقل إنتاجاً من هؤلاء، فلا يستعجل في الإنكار عليَّ، وإلا فليراجع بنفسه.

٣٨ ـ أما ما ذكره من أن إنتاج ابن تيمية يزيد على إنتاج جعفر الصادق، فهذا صحيح لكن إنتاج ابن تيمية أكثره مضر بالمسلمين وإنصافهم، بخلاف الثابت عن جعفر، فنذهب لهذا الإنتاج الغزير المغالي لندعمه بالدراسات والتأويلات والوصية بطباعة البحث على نفقة الجامعة التي هي من نفقة الدولة ثم توزيعه! فلذلك ينتشر الغلو يوماً بعد يوم؛ لأنه ليس أمام الناس إلا هذه الدراسات المفروض عليها تمجيد الغلو ونشره، ولا ينسون الثناء على جهود الدولة، فينسبون هذا الغلو بطريقة مباشرة إلى الدولة، ولعل الدولة لا تعرف عن هذا الانتقاء شيئاً، فتظن أن الدنيا كلها هكذا، تكفير وذم للمسلمين إلا نحن!.

٣٩ ـ أما ما ذكره الأخ من أسماء الشوارع والمدارس فأنا لا أقصد عموم أهل البيت، وإنما خصصت بـ(الصادق والباقر وزيد بن علي وعلي بن الحسين) فجاء الأخ ليذكر لي شارع علي بن أبي طالب وشارع الزهراء والحسن بن علي... إلخ، وهذه أنا أعرفها، فأنا أداوم ـ أو كنت أداوم من النسيم لإدارة التعليم، وأمر يومياً بشارع الإمام علي، وفاطمة الزهراء، فلا أقصد الكبار وقد ذكرت هذا فارجع له، إنما أقصد بقية أهل البيت المشهورين في العالم الإسلامي إلا عندنا، كأنهم من الخزر! على الأقل هؤلاء الفضلاء يستحقون من أسماء الشوارع ما أعطيناه الحجاج بن يوسف ويزيد بن معاوية وجرير والفرزدق والأخطل! وكذلك أسماء المدارس فراجعها رجاء، تجدني خصصت بأسماء بعض أهل البيت.

٤٠ ـ ليس هناك فرقة من فرق المسلمين تقول إن السُّنَّة كلها ضاعت، هذه كتبهم كل عندهم أحاديث صحيحة وضعيفة، إذاً فلا داعي لدعوى أننا وحدنا من نقول بحجية السُّنَّة، إنما التحدي عندما تثبت لهم بالإنصاف أن ما دوَّناه أصح في الجملة مما دونوه، لكن أصحابنا يأتون ليستدلوا عليهم بالأحاديث الضعيفة حتى عند كثير من السُّنَّة، وما عندنا من صحيحها يزعم

بعضنا أن أهل السُّنَّة على منع ترجمته على أرض الواقع! ويذهبون يختلقون الأعذار في ترك السُّنَّة التي دوَّنها سلفهم!

٤١ ـ إذا قلت بعض أو أكثر ثم قلت بعده فنحن فاجمع هذا مع هذا ولا تكرر الاعتراض، هب أن هذا خطأ في أسلوبي وكفى، سنتحاسب فيما بعد.

أطن الآن أنني قد أجبت باختصار على كل تساؤلات الأخ الكريم، وبقي ما عليه أن يفعل ولو اختصاراً، خاصة في المعايير وفي معنى السُّنَّة وفي كلام ابن تيمية، وأوصيه ونفسي بالإنصاف، وأنا في الانتظار.

أخي الكريم:

بقي أمر:

وهو أنك تلاحظ هدوء لغتي إذا كانت لغتك هادئة، وشدتي عندما أجد المثل منك، لذلك آمل منك ألا تعود لمثل الاستشكالات القديمة فلغتها وتحريفها واتهاماتها كانت سيئة، وكنت أستطيع ولكن بصعوبة أن أدفع بالحسنة السيئة، لكنني لم أفعل هذا لضعفي البشري أولاً ولأن بعض الغلاة فعلتها معهم في الماضي فقالوا: هذه تقية الشيعة وإظهارهم الأخلاق! فأردت أن تعلم هذا، حتى إذا أحسنت القول في إساءاتك ألا تظن أنني لا أستطيع أن أرد السيئة بمثلها، ودمت لي بكل خير وعافية.

حسن المالكي **٠١ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ٠٥:٥٣ PM**

عوداً لمناقشة حديث قيس بن عباد

قال الأخ الكريم:

(ثم إن ثبوت حديث أبي جحيفة لا ينفي ثبوت حديث قيس بن عباد الذي ذكره ابن تيمية). اهـ.

أقول: حديث قيس بن عباد أولاً له أكثر من لفظ فأي الألفاظ ترجح؟ (راجع ما كتبته)، واللفظ الأضعف الذي أشهره النواصب يخالف اللفظين الآخرين عن قيس بن عباد نفسه فضلاً عن مخالفة حديث أبي جحيفة فضلاً عن كل الأحاديث في شرعية قتال البغاة كحديث عمار ونحوه.

أما ابن تيمية فأفضل مناقشة ما يخصه في مكانه، وسيأتي هذا وغيره هناك، لأبين لك أن ابن تيمية هو من يعارض هذا بهذا لا نحن.

قول الأخ الكريم:

(فأبو جحيفة يذكر أنه سأل علياً فأجاب بكذا.

وقيس بن عباد يذكر أنه سأله فأجابه بكذا).اهـ.

أقول:

هذا من تدليسك على القراء الذين برأيك (لا يعرفون هذه الأمور) أنك تشعرنا أن حديث قيس بن عباد بلفظ واحد! (راجع ما كتبته عنه في المشاركة الأصلية) فلا أريد أن أنقله لك هنا، وأنت لا تحب تطويل الكلام.

فال الأخ الكريم: (وليس بالضرورة أن يتطابق سؤالاهما وجواب علي لهما).اهـ.

حسن المالكي

قلت: سبق الجواب، ابن عباد اختلف الرواة في اللفظ عنه، فالأكثر والأوثق لم يرووا عنه ذلك أما اللفظ الشاذ فيختلف فمن نرجح؟ عد للكلام الأصلي.

قول الأخ الكريم: (لقد كان البعض يزعمون أن النبي ﷺ قد أخبر علياً بما لم يخبر به غيره، وأن عنده كتباً ليست عند الآخرين، فبسبب هذه الدعوى كان علي يُسأل عن ذلك كثيراً: فسأله أبو جحيفة، وسأله قيس بن عباد، وسأله الأشتر النخعي، كما ذكر ذلك ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٢٠٤) وكل من هؤلاء نقل جواب علي عن سؤاله

وسؤال قيس بن عباد عن القتال كان من هذا القبيل، فهو يريد أن يعرف إن كان عند علي نص خاص لا يعرفه أحد بنى عليه قتاله لمخالفيه).اهـ.

أقول:

أما قولك الأول فهو قولي قبل نقلته لكم،

وأما الأخير فسبق أن قلت لك أن قيس بن عباد اختلف عليه في الألفاظ، لفظ من تلك الألفاظ استدللتم به، وهو لفظ شاذ، وتركتم الأصح

عنه مما لا يشهد لمعتقدكم، انحرافاً عن علي تبعاً منكم لابن تيمية.

أما ما ذكرته أنت عن حديث أبي جحيفة فقد ذكرته أنا قبلك فجئت تكرره، أتستحوذ على كلامي أيضاً وتنسبه لك!

مناقشة لأثر عامر بن ياسر

قول الأخ ـ وانتبهوا هنا لما يقول ـ:

(وحتى لو صح لك ـ أيها الأستاذ ـ تضعيف سؤال قيس بن عباد لعلي بن أبي طالب، فسوف أنقل لك الآن سؤالاً وجهه قيس بن عباد لأشهر مناصري علي رضي الله عنه في حربه مع معاوية، وهو الصحابي عمار بن ياسر رضي الله عنه.

فلقد روى أحمد في «المسند» (٤/ ٣٢٠) عن محمد بن جعفر وحجاج، عن شعبة قال: سمعت قتادة يحدث عن أبي نضرة، عن قيس بن عباد، قال: قلت لعمار بن ياسر: أرأيت قتالكم رأياً رأيتموه، فإن الرأي يخطئ ويصيب، أو عهداً عهده إليكم رسول الله ﷺ؟ فقال: ما عهد إلينا رسول الله ﷺ شيئاً لم يعهده إلى الناس كافة.

حسن المالكي

ورواه ـ أيضاً ـ الطيالسي في مسنده (٦٤٨)، ومن طريقه أحمد في «المسند» (٤/ ٢٦٢) عن همام عن قتادة به.

وهذا إسناد صحيح سالم من عنعنة الحسن البصري.

فإن أبيت إلا المقارنة بين الروايات، فإن شعبة أوثق من سعيد بن أبي عروبة بكثير، وهو من المختصين بقتادة، وقد وافقه على روايته همام بن يحيى، فيكون هذا أصح إسناد لحديث قيس بن عباد.

وللأسف، فلقد فاتك ذكر هذين الطريقين الصحيحين في تخريجك المطول). اهـ!!!

أقول:

أولاً:

الأخ الكريم نقل حديث أحمد ولم ينقل هذا الحديث من «صحيح مسلم»، بأصح من هذا وأكمل، وأكثر دلالة، وتجاهل حديث مسلم من الأخ فيه سر سأكشفه! إما الآن وإما عند مناقشتنا لابن تيمية.

ثانياً:

لا حجة لكم في هذا الأثر بل هذا الأثر نص من نصوص كثيرة على وجود النص الخاص! وليس على نفيه!! وسأشرح هذا بعد قليل.

ثالثاً:

ومع أن النصوص العامة كافية في وجوب قتال البغاة والخوراج، وشاق العصا، إلا أنهم لا يلتفتون لها في خروج معاوية!

وإذا جاز الخروج على مثل علي بن أبي طالب في راشديته وعدله جاز الخروج على من دونه، ولم يختلف العلماء في وجوب قتال الخارج على الإمام العادل، إنما اختلافهم في الخروج على الإمام الجائر، وهؤلاء الغلاة لا يتصايحون إلا إذا خرج مثل الحسين رضي الله عنه على مثل يزيد بن معاوية الفاسق.

أما خروج مثل معاوية (الباغي بالنص الشرعي) على مثل الإمام علي رضي الله عنه (الراشدي بالنص الشرعي)، فلا يوجبون قتاله لا بنصوص عامة ولا خاصة ومع هذا يقولون ليس فيهم نصب!.

حسن المالكي

رابعاً:

كيف كان النص السابق الذي نقله الأخ دليلاً على وجود النص لا عدمه؟

سأشرح الآن وأقول:

أكثر أهل اللغة ومنهم سيبويه، يرون أنه إذا التقى نفيان في جملة

ـ كالمثال السابق ـ

فصواب الجملة على إسقاط النفيين!

كيف؟

سأشرح أكثر..

لو قال لي أحد:

هل أذن لك الدكتور العواجي بالكتابة في الوسطية؟

فقلت: (لم) يأذن لي في شيء (لم) يأذنه لسائر الناس!

ماذا يكون معنى العبارة هنا؟

يكون بإسقاط النفيين فيصبح معناها:

(أَذِن) لي العواجي في شيء قد (أَذِن به) إلى سائر الناس!

تأمل المثال جيداً.

مثال ثان:

قال أحدهم: (لا) نحرم أهل البيت من شيء (لم) نحرمه سائر الناس؟ فما معنى العبارة؟ على إسقاط النفيين فتصبح العبارة (حرمنا) أهل البيت من شيء قد (حرمناه) سائر الناس.

والأمثلة كثيرة

وعلى هذا فقول عمار:

(لم) يعهد إلينا النبي في هذا القتال بشيء (لم) يعهده إلى سائر الناس.

ماذا يكون المعنى هنا؟

المعنى يكون بإسقاط النفيين وهو:

(عهد) إلينا النبي في هذا القتال عهداً قد (عهده) إلى سائر الناس!

ويكون هذا من استنكار عمار عليهم في جهل تلك الأحاديث كحديث عمار وحديث الناكثين وأحاديث الخوارج.

وبهذا تسقط هذه الحجة سقوطاً كليّاً، لكن لأن أصحابنا لا يعرفون دلالات الألفاظ، ولا أساليب اللغة العربية، لذا فهم يلبسون على العوام بهذه السهولة.

خامساً:

مما يدل على صحة هذا المعنى أن عمار بن ياسر نفسه من رواة حديث: (عهد إلينا النبي بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين)، وفي بعض الألفاظ زيادة وهي: (مع علي بن أبي طالب).

والحديث رواه البزار وأبو يعلى والطبراني والحاكم وابن أبي عاصم مختصراً والخطيب البغدادي وابن عساكر وغيرهم، وله طرق كثيرة، وقد صححه بعض علماء الحديث من أهل السُّنَّة كالحاكم وابن حجر والألباني،

وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤/ ٥١): (الناكثون هم أهل الجمل لأنهم نكثوا البيعة، والقاسطون أهل الشام لأنهم جاروا على الحق في عدم مبايعته، والمارقون أهل النهروان لثبوت الخبر الصحيح فيهم أنهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية).

وإن احتج الأخ الكريم بأن الحديث الذي أورده أقوى من هذا الحديث، قلنا له: لا يتعارض الحديثان حتى نضطر لتضعيف القوي بالأكثر قوة، بل هما في سياق واحد، ومعنى واحد.

سادساً:

لماذا أهمل الأخ الكريم لفظ هذا الحديث في مسلم؟ عندي ظن ـ وبعض الظن إثم ـ أنه لم يورد لفظ «صحيح مسلم» ولجأ للفظ أحمد لسببين إثنين، سأنقل حديث مسلم أولاً وهو:

روى مسلم في صحيحه عن أبي نضرة عن قيس قال: قلت لعمار: أرأيتم صنيعكم هذا الذي صنعتم في أمر علي أرأياً رأيتموه أو شيئاً عهده إليكم رسول الله ﷺ؟ فقال: ما عهد إلينا رسول الله ﷺ شيئاً لم يعهده إلى الناس كافة (ولكن حذيفة أخبرني عن النبي ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «**في أصحابي اثنا عشر منافقاً فيهم ثمانية لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سُمِّ الخياط**»!!.

حسن المالكي

وفي لفظ آخر لمسلم عن قيس بن عباد قال: قلنا لعمار: (أرأيت قتالكم أرأياً رأيتموه فإن الرأي يخطئ ويصيب أو عهداً عهده إليكم رسول الله ﷺ؟ فقال: ما عهد إلينا رسول الله ﷺ شيئاً لم يعهده إلى الناس كافة، وقال: إن رسول الله ﷺ قال: «**إن في أمتي** ـ قال شعبة: وأحسبه قال: حدثني حذيفة، وقال غندر: أراه قال: **في أمتي ـ اثنا عشر منافقاً لا يدخلون الجنة ولا يجدون ريحها حتى يلج الجمل في سم الخياط ثمانية منهم تكفيكهم الدبيلة سراج من النار يظهر في أكتافهم حتى ينجم من صدورهم**». اهـ.

قلت: ومصادر الحديث، «صحيح مسلم» (٤/ ٢١٤٣)، والبيهقي (٨/ ١٩٨)، والبزار (٧/ ٢١٥)، وأحمد (٤/ ٣١٩)، وابن أبي عاصم (٢/ ٤٦٥) وغيرهم.

وسبق أن جواب عمار لا يتعارض مع النص الخاص للشرح الذي سبق في التقاء النفيين في جملة، ولكن هناك أسئلة تزيد الأمر وضوحاً وفائدة، وهي:

١ ـ ما مناسبة جواب عمار؟ هل عمار كان عيياً ولم يكن فصيحاً حتى يجيب جواباً لا تعلق له بالموضوع؟ كلا

٢ ـ فما معنى جواب عمار إذن؟

٣ ـ وما مناسبة ذكره للمنافقين هنا؟

٤ ـ ومن يقصد؟

٥ ـ وما علاقة هذا بالسؤال؟ هل هناك علاقة بين السؤال والجواب؟ هل يلمح إلى أنه مع علي يقاتلان منافقين؟

٦ ـ علمنا أنه (لا يقصد أهل الجمل) لأنه القائل في حق أم المؤمنين عائشة: (والله إنها لزوجة نبيكم في الدنيا والآخرة، ولكن الله ابتلاكم بها لتطيعونه أم إياها) قوله هذا في «صحيح البخاري»، إذن فلا يقصد رؤوس أهل الجمل فهو يعرف فضل عائشة وطلحة والزبير رضي الله عنهم وإن رأى أن طاعتهم متناقضة مع طاعة الله؛ يعني: أنهم أخطأوا.

حسن المالكي

٧ ـ وعلمنا أن عماراً (لا يقصد الخوارج) بحديثه عن المنافقين؛ لأن الخوارج يومها لم يظهروا بعد فلم يظهروا إلا بعد استشهاد عمار بصفين.

٨ ـ من بقي إذن؟

٩ ـ بقي رؤوس أهل صفين أو بعضهم على الأقل.

١٠ ـ فهل يقصد عمار أن معاوية ونحوه من المنافقين الذين أخبره حذيفة بأسمائهم؟

١١ ـ هذا يتوقف على مسائل:

ـ تعريف المنافق وخصاله؟

ـ علم حذيفة بالمنافقين؟

ـ أن هؤلاء المنافقين الإثني عشر الذين ذكرهم عمار عن حذيفة هم الذين أسر أسماءهم رسول الله لحذيفة فماذا فعلوا؟

ـ هم الذين أرادوا اغتيال النبي ﷺ بعد عودته من تبوك؟

ـ إذن؛ فلماذا لمح لهم عمار عند سؤاله عن حربه مع علي ضد البغاة؟ ما مناسبة هذا التلميح إن لم يكن عمار يرى نفسه يقاتل بعض هؤلاء على الأقل؟

ـ إلى ماذا كان يرمي عمار إذن؟

ـ هل يقصد أن معاوية منهم؟

ـ فاستغنى بهذا التلميح الذي هو أشبه بالتصريح؟

ـ هل امتنع من التصريح بسبب وعده لحذيفة بذلك واكتفى بالتلميح؟

ـ أم أن رواية الحديث بالمعنى ـ وخاصة وأنها مرت بالعصر الأموي!! ـ قد جعل بعض رواة هذا الحديث لم يستطع أن يفصح إلا على هذا القدر الكافي؟

ـ قصة محاولة هؤلاء اغتيال النبي في الصحيح أيضاً؟ فهل تمت معرفة هؤلاء أم أن النبي أسر أسماءهم لحذيفة؟ علماً بأن حذيفة كان مع عمار هما من صدّا المنافقين تلك الليلة التي أرادوا فيها إلقاء النبي من جبل؟

ـ لماذا بتر أحمد الحديث ولم يروه كاملاً كما فعل مسلم؟

ـ هل لأحمد رحمه الله نماذج مماثلة في بتر بعض الأحاديث ـ في مسنده ـ التي لها تعلق بذم معاوية؟

ـ وإذا حصل هذا فلماذا؟

ـ وما حكمه شرعاً؟

ـ وهل هذا ـ في حالة ثبوته ـ يعد من الغلو السُّنِّي؟ من أجل المحافظة على مكانة معاوية وحمايته من النصوص الشرعية؟

ـ هذه أسئلة من حقنا أن نسألها وأن نجد الإجابة؟

ـ ثم ما هو مرض الدبيلة؟

ـ ما صفته؟

ـ ذلك المرض الخبيث الذي سيصيب ثمانية من هؤلاء الذين حاولوا اغتيال النبي؟

ـ وهل أصاب هذا المرض معاوية؟
ـ وهل هو دليل كاف على أن معاوية من هؤلاء؟
ـ وإذا لم يكن كافياً ما الأدلة الأخرى؟
ـ وهل هي ظنية أم قطعية أم أن مجموعها يفيد الثبوت؟
ـ وإذا ثبت هذا ما عذر عمر رضي الله عنه في تولية معاوية؟
ـ هل كان جاهلاً بأسماء هؤلاء واختص بهم حذيفة؟
ـ وهل ندم عمر على تولية معاوية؟
ـ وهل صرح بهذا؟
ـ وهل همَّ عمر بعزله؟
ـ وهل عاجله معاوية بتدبير اغتياله مع المغيرة بن شعبة عن طريق أبي لؤلؤة غلام المغيرة؟
ـ وما صلة المغيرة بمعاوية من حيث النسب والمناصرة والمصاهرة والدهاء وحب الدنيا. . . إلخ.

حسن المالكي

ـ أسئلة كثيرة وأسرار لم تكشف بشكل واضح بعد؟ وهي أسئلة غريبة جدّاً على الوسط السلفي الذي صنعه معاوية، أما الوسط السلفي الذي هو بقية المهاجرين والأنصار ومن سار على نهجهم في الثناء على العادلين وذم الظالمين، فلم يجهل على الأقل بعض هذا، ولخصومنا علينا ألا نستدل إلا بما رواه أهل السُّنَّة، وبما يرى ابن تيمية تصحيح مثله، وأفضل الحديث عنها بشكل موسع عند حديثنا عما أورده ابن تيمية في فضائل معاوية؟ فيكون البحث بحثين عن ابن تيمية ومعاوية في آن واحد، لنرى كيف تسببت كتابات ابن تيمية في طمس كثير من الحقائق، وكيف تبعناه وتركنا النصوص والروايات الصحيحة؟

أما قول الأخ بأن السند سليم من عنعنة الحسن البصري، فأنا لا أرد عنعنة الحسن البصري مطلقاً كما يوهم، وقد سبق تفصيل ذلك، والغريب أنه لم ينتبه لعنعنة قتادة! ولو رددت عنعنة الحسن مطلقاً لرددت عنعنة قتادة! نأخذ

من هذه العنعنات ما لم يتعارض مع الصحيح الثابت، ذلك الصحيح الذي يكون أثبت منها، بعد تعذر الجمع.

أما قوله أنه فاتني هذا الحديث في تخريجي المطول

فلم يفتني هذا وقد ذكرته بتوسع في كتابي عن معاوية ـ لم يطبع ـ

لكنني فضلت مناقشة ما فيه من الفوائد (المحرجة) في غير تلك المقالات المختصرة.

ثم قد أجبت يومها على هذه الشبهة التي أوردها ابن تيمية

وتبعه المنحرفون عن علي جهلاً أو تقليداً أو تعمداً

عندما قلت بالحرف:

(الأثر المنسوب لعلي ينفي (العهد تماماً) مع أن العهد إلى علي بأشياء قد ثبتت من طرق أقوى بعضها في الصحيح، فقد عهد النبي إلى علي بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين وعهد بقتال الخوارج إلى علي، كما ثبت في مسلم: أن النبي ﷺ عهد إلى علي «**لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق**»، وغير ذلك.

حسن المالكي

نص الأثر (... (لم) يعهد إلي النبي ﷺ شيئاً (لم) يعهده إلى سائر الناس) فاجتمع النفيان هنا، وقاعدة أهل اللغة (إذا اجتمع نفيان سقطا وبقي الحكم بدونهما) فقول علي: (لم يعهد إلي النبي ﷺ شيئاً لم يعهده إلى سائر الناس) تكون ترجمتها كالتالي: (عهد إلي النبي ﷺ شيئاً عهده إلى سائر الناس) فانقلب السحر على الساحر، وصار الأثر ـ على افتراض ثبوته ـ (نصّاً في ثبوت العهد لا نفيه)! إنما النفي وقع على (اختصاص العهد وسريته)، مثلما يقول أحدهم: لم يعطني فلان شيئاً لم يعطه زملائي، فمعناه: (أعطاني فلان شيئاً قد أعطاه إلى زملائي) وعلى هذه القاعدة اللغوية سيبويه وغيره من أهل اللغة). اهـ.

فالأخ كما قلت يستشكل ما لا يشكل

وكنت في تلك المشاركات ـ رغم أنني لم أكتبها كمناظرة وإنما كمشاركة

والمشاركة قد يتجوز الشخص في عباراتها ـ قد أجبت مسبقاً على ما أتوقعه من استشكالات، لكن لم أكن أعلم أن (تعمد إهمال الحجج، وتحريفها، واستبدال الألفاظ في وضح النهار ثم الترتيب على هذه الأمور المحرفة. . . لم أكن أظن أن مثل هذا سيحدث ويستمر رغم التصحيح بعد التصحيح، والرجاء تلو الرجاء بأن لا يساء الفهم. . إلخ.

قول الأخ: (ومن العجيب ـ والعجائب كثيرة ـ أنك بعد إنكارك لخبر قيس بن عباد، واتهامك من احتج به بالنصب، وبعد أن عبت على من يقول: (إن قتال علي كان رأياً رآه)، عدت ـ بعد هذا كله ـ لتلمح إلى نفس المعنى الذي أراده ابن تيمية، فوقعت بهذا في «النصب الخفيف».

لقد قلت: (قتال أهل البغي وقطاع الطرق والخوارج، بل وإقامة الحدود الشرعية لا يحتاج فيها الخليفة لعهد خاص، فنحن اليوم نقطع يد السارق ونقتل القاتل ولم يعهد إلينا النبي ﷺ في ذلك عهداً خاصاً وإنما أخذنا ذلك من النصوص الشرعية).اهـ.

حسن المالكي

قلت:

يبدو أن بعضنا سيتعجب من الآخر، لكن لا بأس ألخص ما قلته في النقاط التالية:

١ ـ ما معنى النص الخاص والنص العام؟ النص الخاص عندي هي تلك الأدلة الخاصة التي تدل على أن عليّاً على الحق في قتال البغاة والخوارج؛ كحديث عمار المتواتر، وأحاديث قتال الخوارج وهي متواترة أيضاً، ومنها قول النبي ﷺ: «**يقتلهم أولى الطائفتين بالحق**» وهذا وإن كان في «صحيح مسلم» لكنه ليس متواتراً إلا مع نصوص أخرى تؤكد وجوب قتال الخوارج، وعرفنا من سيرة علي فيهم أنه لا يجوز قتالهم حتى يبدؤا بالقتال أو ينفصلوا بولاية.

أما إذا كانوا داخلون في الناس فيتركون وشأنهم
ويفرض لهم العطاء كما يفرض لغيرهم من المسلمين.

وأمثلة هذه النصوص الخاصة مما يصححه أهل السُّنَّة فبالإضافة إلى

حديث: «**تقتل عماراً الفئة الباغية**» وأحاديث قتال الخوارج هناك أحاديث أخرى صحيحة الإسناد لكنها دون الأحاديث السابقة في الصحة كحديث الزبير: تقاتل علياً وأنت له ظالم وحديث قتال الناكثين والقاسطين والمارقين وحديث الحوأب.

وأثر حذيفة ـ أعلم الناس بالفتن ـ: كيف بكم إذا اختلف أهل دينكم؟ قالوا ماذا نفعل: قال: كونوا مع الفرقة التي تدعو إلى أمر علي بن أبي طالب فإنها على الهدى، حسنه ابن حجر وغيره).

إلخ فهذه ونحوها أحاديث خاصة.

وأعني: خاصة ببيان المحق والمبطل في تلك الحروب.

٢ ـ أما النص العام فهي تلك النصوص الشرعية العامة التي ليست مقيدة بزمن علي، ولا مقيدة بعمار ولا الخوارج ولا الحوأب... مثل: «**من جاءكم ليفرق جماعتكم فاقتلوه**» والآية الكريمة: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبۡغِى﴾ [الحجرات: ٩] وآيـــــة: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِى ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا﴾... [المائدة: ٣٣] ونحو هذا من الأدلة العامة التي لا تدل على زمن معين، بل متى تحققت المخالفة شرع القتال.

حسن المالكي

٣ ـ وعلى هذا فالإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) اجتمعت له النصوص العامة والخاصة في حقه في تلك الحروب فقاتل بالخاص والعام، بينما أبو بكر رضي الله عنه، لم يجد في قتال مانعي الزكاة إلا مفهوم دليل عام من قوله ﷺ: «**إلا بحقها**» فاستخرج من هذا اللفظ وجوب قتال صحابة منعوا الزكاة، ولم يمنعوها بالكلية، وإنما منعوا أداءها لبيت المال، ووزعها بعضهم على فقراء قومهم، وتأولوا في ذلك بأن وجوب تأديتها لبيت المال خاص برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فلم يستشكل هؤلاء على أبي بكر كما أنكروا على علي أو توجسوا من حربه للبغاة والخوارج مع أن من الصحابة من استشكلوا على أبي بكر ذلك وإنما أدعي الإجماع فيما بعد على قتالهم لأن الخليفة عزم على ذلك ومعلوم أن الخليفة أو الإمام العادل إذا عزم على أمر ثم نجح هذا الأمر أن النفوس تميل لتصحيح الفعل ولو لم يتمكن أبو بكر من السيطرة عليهم وتمكنوا لدعونا لهم

على المنابر، وربما استطاعوا أن يلعنوا أبا بكر على المنابر فنأتي ونقول: (اجتهدوا وأخطؤا ولهم أجر واحد)!

٤ ـ نعم أدلة أبي بكر في قتال المرتدين لا خلاف فيها، وهي محل إجماع، لكنها تبقى عامة أيضاً لكن أيضاً نصف من قاتلهم أبو بكر تقريباً لم يكونوا مرتدين وإنما منعوا أداء الزكاة لبيت المال أما من أنكرها كلية فيصبح مرتدّاً، وهذا قليل، وقد ذكر الشافعي وغيره هذين القسمين. فهذا مرادي من الخاص والعام وإذا وجد الأخ الكريم نصوصاً خاصة لأبي بكر في قتال مانعي الزكاة، فليبلغني بها وهذا ليس تشكيكاً في قتال أبي بكر لهم لكن من شكك في قتال من (في وجوب قتاله نصوص خاصة وعامة) لم يكن له حجة في القول بوجوب قتال من ليس فيه إلا نصوص عامة. لكن مشكلتنا أن التاريخ والمذهب والسلطات عبر التاريخ (وخاصة الأموي والعباسي) كان معظمهم نواصب ونحن إفراز لهذا التاريخ ونجا البعض ممن عقل المؤثرات في عقائد الشعوب وحاول تحييدها وإبعادها عن التأثير في رؤيته للنصوص والأوامر والنواهي أما من لا يعقل هذه المؤثرات فسيكون ضحية لها للأسف وما يعقلها إلا قليل.

حسن المالكي

ومن هنا عرفنا كم لأهل الحديث والمؤرخين المسلمين من فضل في نقل الخطوط العريضة مما نحتاج إليه من معرفة الأمور سواء شرعية أو تاريخية رغم القصور الحاصل والأهواء التي عصفت ببعضهم، والكمال لله وحده.

ثانياً: سبق التفصيل في أثر قيس بن عباد.

ثالثاً: نعم عبت على ابن تيمية وغيره ممن قالوا: إن حرب علي للبغاة مجرد رأي رآه وإهماله للنصوص التي يصححها ويعرفها تماماً وقولي يختلف تماماً عن قول ابن تيمية فكيف توهم أنني متفق معه في هذا فكيف تجمع بين قول ابن تيمية السابقة وقول من قال: (علي قاتلهم ودل على صوابه أدلة خاصة وعامة)؟

هل هذا إلا من تحريفاتك المتواصلة؟

كلامك هذا يشبه من يتهم مسلماً يرد على النصارى بالنصرانية؛ لأنه استدل بالقرآن والسُّنَّة على بشرية عيسى عليه السلام.

ثم نقل بعد ذلك نصوصاً من الإنجيل تدل على ذلك فجاء المعترض ليقول: (ها أنت تقول بتحريف الإنجيل ثم وافقت النصارى في النقل عنه وتصحيحه فلحقتك النصرانية)؟!!!

هذه مغالطات يا أخي، محاولة لتشويه رأي الطرف الآخر فقط.

قول الأخ ناقلاً عني:

(لقد قلت: (قتال أهل البغي وقطاع الطرق والخوارج، بل وإقامة الحدود الشرعية لا يحتاج فيها الخليفة لعهد خاص، فنحن اليوم نقطع يد السارق ونقتل القاتل ولم يعهد إلينا النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك عهداً خاصاً وإنما أخذنا ذلك من النصوص الشرعية).

ثم قال: (وهذا كلام صحيح لكن العهد الخاص لا يحتمل الخطأ، بينما أخذ الحكم من عموم النصوص الشرعية رأي يحتمل الخطأ والصواب). اهـ!!

حسن المالكي

أقول: هذه من تلبيساتكم على العوام، وإذا كنتم صادقين فهل قتال المرتدين يحتمل الخطأ والصواب؟

فإنه ليس فيه عهد خاص؟

هل محاربتنا لليهود لو قام بها المسلمون يكون محتملاً للخطأ والصواب لأنه ليس معنا عهد خاص في حرب شارون ومن معه؟

هل محاربة المسلمين للصليبيين تحتمل الخطأ والصواب؟

لأنه ليس عندنا عهد خاص بهذا؟

أنتم لا تطردون في المسائل لو اطردتم لما أخذنا عليكم قليلاً ولا كثيراً، وتركناكم ورأيكم.

قول الأخ: (وهذا عين ما أراده ابن تيمية حين قال: إن قتال علي إنما كان رأياً رآه). اهـ.

أقول: أما ابن تيمية فكفاكم تحسيناً لأخطائه وتعصبه ضد علي بن أبي طالب وأهل بيته وعمار وأبي ذر وغيرهم من محبي أهل البيت وميله لمعاوية

وبني أمية فالرجل في هذا الجانب ظاهر الهوى إلا من أعماه الهوى والتقليد أما في ما سوى هذا فله إبداعاته وفضله وإنصافه بلا عصمة أيضاً.

يا أخي إن ابن تيمية عند بعض هؤلاء الغلاة لو طعن في النبوة لاعتذروا له لأنهم ثقتهم فيه تفوق الثقة في النصوص الشرعية. هذا ملاحظ تراه بعينيك وإن كانوا من حيث النظرية لهم كلام جميل!

قول الأخ: (ثم زدت في البيان والإيضاح فذكرت: أن قتال أبي بكر للمرتدين لم يكن بعهد خاص، وإنما كان رأياً رآه.

وبناءً على مسلكك، فبإمكاني ذكر أدلة أبي بكر في قتال المرتدين، ثم أخلص بعد هذا إلى اتهامك باتباع الهوى، والانحراف عن الصديق).اهـ.

حسن المالكي

أقول:

أعطنا النصوص الخاصة في ذلك؟

فأنا أرى أن أبا بكر رضي الله عنه لم يقاتلهم إلا بنصوص عامة

أعني: المرتدين

أما مانعي الزكاة فليس معه إلا مفهوم دليل فهمه فهماً خاصّاً به وتبعه على ذلك جمع من الصحابة.

وقد أيدني الأخ بقوله: (غير أني سوف أؤيد كلامك، وأقول لك: نعم، قتال الصديق للمرتدين كان رأياً رآه وفهماً أخذه من نصوص عامة، ولم يكن عنده عهد خاص فيهم).اهـ.

إذن؛ فهل قتاله للمرتدين ومانعي الزكاة عندك محتمل للخطأ أو الصواب؟

قول الأخ: (وكذلك قتال علي يوم الجمل وصفين كان رأياً رآه أخذه من نصوص عامة، وليس عنده نص خاص بهذا القتال، وهذا عين كلام ابن تيمية رحمه الله).اهـ.

أقول: إذا كنت تقصد أنه لا يعلم تلك الفئة الباغية هل هم أهل الشام أو غيرهم، أو لا يعرف من هم الناكثون والقاسطون والمارقون حتى وقعت المعارك فهذا ممكن، وإلا فقل لي ما الفرق بين النص:

﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي﴾، ونص: «**تقتل عماراً الفئة الباغية**»، الأول عام والثاني خاص.

هذا مرادي من العام والخاص، بأننا عرفنا صواب علي بأدلة عامة وخاصة، وعرفنا أدلة صواب أبي بكر بأدلة عامة فقط.

قول الأخ: (لكن رأي أبي بكر رضي الله عنه وافقه عليه سائر المسلمين لوضوح دليله، فصار إجماعاً).اهـ.

أقول: حسب تعريفكم للإجماع، وإلا فبعض الصحابة ـ على تعريفكم أيضاً ـ، حاربوه، من مانعي الزكاة خاصة، وعلى هذا كانوا مخالفين له في الرأي.

حسن المالكي

أعني: الصحابة الذين لم يروا أداءها لبيت المال، ورأوا توزيعها على فقراء قومهم، إضافة إلى أن ابن تيمية نفسه نقل عن بعض العلماء، ومنهم أبو حنيفة: أن مانعي الزكاة إذا قالوا: (لن نعطيها الإمام وسنؤديها لمن يستحقها لم يجز للإمام أن يقاتلهم).

وهذا عينه ما كان عليه بعض مانعي الزكاة على الأقل، ويدل على ذلك قول أبي بكر: (لو منعوني عقالاً...).

أما الذين منعوها بالكلية وأروا عدم وجوبها فيلحقون بأهل الردة وفي هؤلاء قال أبو بكر: (لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة).

فالمخالفون لأبي بكر من الصحابة ـ أصحاب الصحبة العامة الذين تدافعون عنهم إذا حاربوا عليّاً ـ وأقوال بعض العلماء كأبي حنيفة ـ الذي نقل عنه ابن تيمية ما نقل ـ هذا كله ينقض ما ادعيته من إجماع.

لكن الغلاة قد اعتادوا من قديم على إطلاق الدعاوى في الإجماع متى شاؤوا!

ولا يحاسبهم عليها أحد بينما الأمور المجمع عليها يشككون فيها بما فهموه من مخالفة أثر شاذ أو رأي طليق أو كتاب ناصبي.

قول الأخ: (ورأي علي ﷺ اختلف فيه أهل زمانه، وكان لكل منهم دليله الذي يحتج به).اهـ.

أقول: رأي أبي بكر اختلف فيه (أهل زمانه) أيضاً ومنهم بعض الصحابة من مانعي الزكاة، بل استحقاقه للخلافة اختلف في ذلك (أهل زمانه) وكان في المعارضين أو المتوقفين بعض كبار المهاجرين والأنصار خاصة في بداية الأمر.

فإذا كان هذا لا اعتبار له عندكم وتمسكتم بالنص العام، فخلاف بعض أهل زمان علي أيضاً لا يضر ومعه النصوص العامة والخاصة، لكنكم لا تنصفون؛ لأنكم تجهلون التاريخ!

ثم لا ترون التاريخ إلا مما لخصه لكم غلاة الحنابلة وانتقل للمقررات المدرسية التي تبعت ابن تيمية في الانحراف عن علي فظننم هذا إجماعاً لأنكم تتلفتون حولكم فلا ترون إلا نصباً بينما لو قرأتم النصوص الشرعية والروايات التاريخية الموثوقة لعرفتم كيف معنى الإجماع!.

حسن المالكي

قول الأخ:

(وأنت بكلامك هذا الأخير قد أثبت أنه لا إشكال فيما ذكره ابن تيمية، فكيف زعمت أنه من أدلة وقوعه في (النصب).اهـ.

أقول: سبق أن ذكرت أنني لا أعتبر الخطأ الواحد أو الإثنين كافياً في اتهام بنصب أو تشيع أو بدعة خاصة، تلك الأشياء اليسيرة اتهامي لابن تيمية ليس بهذا فقط كما تريد أن توهم أجب على ما نورده عن ابن تيمية ودع هذا لا يتبين نصب ابن تيمية للمتعصبين له ولا تشيع ابن المطهر للمتعصبين له إلا بعد كثير من البحث ومعرفة معنى اللاإنصاف وقول الحقيقة وكتابة المعايير وهذه كلها لا تعرفونها بميزان واحد ارجع لمشاركاتنا عن ابن تيمية واجعل دفاعك عنه هناك.

قول الأخ: (ولقد عجبت من قولك: إن حديث قيس بن عباد يعارض حديث: «**تقتل عماراً الفئة الباغية**».

فما وجه المعارضة بين الحديثين؟).اهـ.

أقول: ستجد وجه المعارضة في كلام ابن تيمية تلميحاً أو تصريحاً؟ أما أنا فلا أرى معارضة بين أثر قيس بن عباد ـ اللفظ الأقوى ـ وحديث عمار، أنتم من توردون هذا معارضاً لهذا.

وسبق أن قلت أن أثر قيس بن عباد ألفاظ وليس ذلك اللفظ الشاذ، الذي ترددونه، سبق الجواب، لن أطيل الكلام.

مدى معرفة ابن تيمية لعلوم الحديث

قول الأخ: (لست أريد هنا أن أعقد مقارنة بينك وبين الإمام ابن تيمية في المعرفة بصحيح الحديث من ضعيفة).اهـ.

أقول: لكنني أنا أريد أن تعقد مقارنة!

وأتحدى أن تستطيع فعل ذلك، حسبي أن أخطائي في الحديث أقل بكثير كمّاً ونوعاً من أخطاء ابن تيمية لن تجد لي خطأً محتملاً إلا ولابن تيمية من نوع ذلك الخطأ العشرات سواء في نسبة الأحاديث أو تصحيح الضعيف أو تضعيف الصحيح، أو سوء تفسيرها أو سوء الجمع بينها. . . إلخ.

حسن المالكي

قارن وانظر، ولن تفعل إلا أن تظلم وأرد عليك مظلمتك أمام الناس وتكون أقوالك حجة عليك وعلى ابن تيمية وعلى التيار المغالي.

وعلى أية حال إن صح أن ابن تيمية عالم بالحديث ـ وله حظ وافر في ذلك بلا ريب ـ فهو حجة في نصب ابن تيمية لا في تبرئته، لأنه يصحح الموضوعات في فضل أبي بكر وعمر وعائشة وعثمان ومعاوية وهو العالم بالحديث!

ويضعف الصحيح في فضل علي وأهل البيت وأبي ذر وغيرهم وهو العالم بالحديث!

وغالباً من قال عن ابن تيمية إنه يجهل في الحديث فهو يريد مجاملة ابن تيمية حتى يتم الاعتذار عنه بالجهل، أما في حالة الاعتراف بأنه من أعلم الناس بالحديث فهذا أثبت للتهمة، لأن التهمة الصادرة في حق من يعلم، ليست كالتهمة الصادرة في حق من يجهل.

قول الأخ:

(لكن أريد أن أسأل فقط:

كيف أبحت لنفسك ما تعيبه على غيرك من محاكمة ابن تيمية وغيره لمعاييرك الخاصة؟

أنت تقول: إن النواصب (لم يكتفوا باختيار (أضعف الألفاظ) في هذا الحديث بل حتى عارضوا به (أصح الأحاديث) كحديث عمار).اهـ.

أقول: سبق الجواب على هذا في حلقات مضت تحدثنا فيها عن (المعايير الخاصة).

حدد المعايير في معرفة الصحيح والضعيف، وسأذهب معك على أي منهج اخترته أنت؟

هل أنصفتك؟

استخرج من كلام ابن تيمية نفسه منهجاً في معرفة الثابت وغير الثابت، ولك عندي أن ألتزم به، هل بعد هذا إنصاف؟

حسن المالكي

لا أشترط إلا الاطراد وتطبيق نظرية ابن تيمية على ما كتبه أريد فقط أن أجد رجلاً مطرداً إن أردت منهج آخر كنهج ابن حجر أو الذهبي أو منهج المتقدمين فقط أريد أن تحدد منهجاً نحاكم به أقوال ابن تيمية وأقوالي وحكمنا على الأحاديث صحة وضعفا لكنك لن تفعل؛ لأنك تعرف أن أي منهج تختاره وتطرد فيه سيكشف تعصب ابن تيمية فلذلك أنت تتنقل هنا وهناك تريد إدخالنا في كتبي بدلاً من موضوع ابن تيمية والنصب الذي هو موضوع المناظرة وهو طلبك الأساس وهو ما وافقت على المناظرة فيه دون غيره فهلا قلت لي من قبل أنك تريد مناظرتي في كتاب الصحبة أو كتاب العقائد أو السعد؟

إذن فلماذا تجرنا إلى هذه وتنسى الاتفاق؟ وموضوع المناظرة الأساس هل تريد أن أذكرك بأقوالك وشروطك؟

وبهذا انتهى الجواب على استشكالات الأخ في إحدى حلقاته تلك، وبقي القليل.

نبَّه «الأستاذ» إلى هدوء لغته، إذا كانت لغتي هادئة. وشدته عندما يجد الشدة.

وأقول لـ «الأستاذ»: أنا أقرأ كلامك من وراء الشاشة، فليس يعنيني هدوؤك أو غضبك، بقدر ما تعنيني المنهجية في الطرح، وتركيز الكلام وترتيبه، والبعد عن المنهج الخطابي.

لو راجعت كتاباتك ـ أيها «الأستاذ» ـ، في لحظة هدوء وسكينة، فسترى أنك تخلط العلم والجدل بالخطابة والصياح، فكلما سنحت لك فرصة للتذكير بعيوب الغلاة، وغلاة الغلاة، استفتحت خطبة تفرغ فيها شحنات من الغيظ والحنق.

أنت الآن تعرض عقلك على الناس، والكلام الخطابي كثيراً ما يخرج المرء عن طوره، ويجعله يتكلم بما يندم عليه. وعد إلى مقالك الذي ألمحت فيه إلى مؤامرتي مع الدكتور محسن، لتفهم ما أعنيه.

وقارن تعقيباتك مع بعضها البعض لترى تأثير تقلبات مزاجك على منهجيتك في الطرح.

لذا فإني أقترح عليك، أنت تنسى تأثيرات خصوماتك السابقة، وأن تركز كلامك مع محاورك دون غيره، وأن تترك مخاطبتي بأسلوب الجمع نحو: (أنتم تقولون)، و(أنتم تفعلون). وتذكر أنك تخاطب شخصاً واحداً انتقد عليك أشياء، فجاء يناقشك فيها.

وبالنسبة لي، فلن أكتب ـ إن شاء الله ـ إلا ما أراه حقّاً وديناً، فإن كان شيء مما أكتبه يثير غضبك وغيظك، فاطلب بينتي ودليلي عليه، فلست أملك أن أكتب شيئاً يخالف ما أعتقده وأومن به.

ـ كنت قد بيَّنت أني مضطر لأن أسلك مسلك «الأستاذ» في سرد الكلام وتطويله، وعدم مراعاة ترتيب القضايا، وقلت: لئلا يظن الأستاذ «**أن في**

إيجازي تهرباً من مجاراته، وقد رأيت هذه الظنون أول ما يسبق إلى ذهنه».

هذا ما قلته، وها هو «الأستاذ» يحقق ما ذكرته، فهو الآن يقول:

«أما الاختصار، فما طلبه إلا خشية من كشف الأمور!!!

ولو استطاع أن يطول أكثر مما هو موجود لفعل!!!

لكنه يعرف أنه كلما تكلم كلما زادت المادة التي استفيد منها في الاحتجاج عليه، فلذلك هو يقلل ما أمكن!!! وينتقي انتقاء ما يرى أنه يستطيع أن يبقى فيه موجوداً بين وقت وآخر!!».

فقد قطع «الأستاذ» بكلامه هذا، كل أمل في حصر الكلام واختصاره.

وأظن أنه لا لوم علي إن طولت في أي قضية أناقشها، حتى تزيد المادة التي يستفيد منها «الأستاذ» في الاحتجاج علي!!

لكن أرجو ألا يطالب «الأستاذ» مستقبلاً بالاختصار؛ لأن لدي الكثير مما أقوله.

بندر الشويقي

كان «الأستاذ» يقول: «**إن كان لديك (المزيد) فأنزله، ولا مانع عندي من الإجابة على هذا وهذا**».

وكان يقول: «**كل اعتراضك الأول مبني على (اتهامي بأنني أعمم النصب على كل أهل السُّنَّة)! وقد أمتنا هذه المسألة بحثاً، وأجبت عليك بما سبق. فإن كان لك أدلة جديدة على تثبيت تهمتك فاكتبها...**».

لكن «الأستاذ» الآن لم يعد يريد أدلة جديدة!!

يقول عن مناظِره (الشويقي): «**هو الذي ينقل من روابط أخرى، ومن كتبي، ويشعب البحث لكنني أقتصر على ما كتب في تلك الاستشكالات**».

فالأستاذ لا يريد روابط جديدة، ولا يريد أن أنقل من كتبه، فلماذا؟

يقول: لئلا يتشعب البحث.

هكذا يقول: والله أعلم!!

قال «الأستاذ»:

«لن أجيب الأخ على استشكالاته في هذه المسألة، حتى يبيِّن لي ما هي السُنَّة الحقة التي يراها؟ وهل كل من ادعى السُنَّة من أهل السُنَّة أم لا؟ ثم إذا امتنعت أن أجيب على اعتراضات لك في حلقات لاحقة فمن حقي ألا أجيب على هذه إلا بعد أن نحدد (المعايير) حتى لا يحكم كل منا حسب (معاييره الخاصة) تلك الطريقة التي تذمها! ثم أنت من أول الناس وقوعاً فيها».

فأقول لـ «الأستاذ»: ومتى رأيتني أتبرأ من محاكمة الآخرين إلى معاييري؟

أنا أحاكم الناس إلى معاييري، ولا أدعي خلاف ذلك.

بل الذي أعتقده أن كل عاقل يفهم، فلا بد أن يزن الناس بمعاييره وقناعاته، لكن:

قد يحكم على مخالفه في مسألة بالخطأ.

وقد يحكم عليه بالبدعة والضلال.

وقد يحكم عليه بالكفر.

وذلك بحسب اختلاف المسائل، وبحسب ظهور الدليل وخفائه.

لكن الذي أعيبه ـ أيها «الأستاذ» ـ: أن يأتي شخص يقرر إيمانه بـ (نسبية الحقيقة) في أغلب المعلومات، ثم يأتي لمسائل موضع اختلاف، فينصب نفسه فيها (حقيقة مطلقة)، من جاوزها فهو الغالي، ومن قصر عنها فهو المفرط.

الذي أعيبه: أن يأتي شخص يدعو للانتساب لـ الإسلام وحده، وينهى عن (التنابز بالألقاب)، ثم يعمد إلى توزيع ألقابه يمنة ويسرة على مخالفيه، كما هو منهجك ومسلكك.

و«الأستاذ» في تعقيبه قبل الأخير أقرَّ واعترف بخطئه في هذا، لكونه مصاباً ببعض الأمراض الاجتماعية. فهو يقول: **«أما ما ذكره من أنني أدعو للتسمي باسم الإسلام فقط مع أنني أطلق الألقاب كالنواصب والمشبهة... فأنا معه أن عندي الكثير من أمراض هذا المجتمع، لكنني على استعداد لتسمية هذه الأخطاء تسميات شرعية فنسمي التشيع (إيمان) والغلو فيه (غلو)، وإذا وصل لحد الكفر**

نقول: (كفر)، والنصب (نفاق) والتشبيه (غلو)... إلخ فهل هو معي؟».

فأقول لـ «الأستاذ»: سواء كنت معك أو ضدك، فإذا كنت تؤمن بكون هذا التصرف منك نتيجة لإصابتك بالكثير من أمراض المجتمع، فينبغي لك ـ إن كنت منصفاً ـ أن تصحح مسلكك، فتمسك عن هذا كله.

ويلزمك ـ شرعاً ـ أن تلغي الكثير من كتاباتك ومقالاتك؛ لأن فكرتها الأساس قائمة على توزيع الألقاب والأوسمة من جنس: (الغلاة)، و(غلاة الغلاة)، و(معتدلي الغلاة)، و(النواصب)، و(معتدلي النواصب)، و(المجسمة)، و(المشبهة)، و(البربهاريين)...

فليبطل «الأستاذ» ـ إذاً ـ كل كلام له يقوم على هذا المبدأ، ثم لينظر ـ بعد ذلك ـ ما الذي سيبقى له من مقالات وكتابات.

وليحذف تلك الحلقة المستقلة التي فتحها ليعلق وسام (النصب) على صدر ابن تيمية.

بل ليختصر علينا كثرة الكلام، وليعتذر عن جل كلامه الذي قامت عليه هذه المناظرة، فأصل قضيتنا هنا نبز «الأستاذ» لمن يسميهم غلاة الحنابلة، بـ «النصب».

بندر الشويقي

فإن كان «الأستاذ» يعتبر مسلكه في نبز الناس بالألقاب ناشئاً عن أمراض المجتمع، فليقلع عن ذلك كله،

ولا أراه فـاعلاً.

يقول «الأستاذ»: **«لن أجيب الأخ على استشكالاته في هذه المسألة، حتى يبين لي ما هي السُنَّة الحقة التي يراها؟ وهل كل من ادعى السُنَّة من أهل السُنَّة أم لا»**.

وأقول: لم أؤخر الجواب على سؤالك عجزاً عنه كما ظننت، وإنما أخَّرته في جملة مسائل وردت في كلامك الكثير، لم أعلق عليها بعد، ولا يزال لدي المزيد حولها.

ما كل من ادعى السُنَّة يكون من أهل السُنَّة؟

والسُّنَّة الحقة التي أدعيها، هي عين ما تدعيه، فهي ما دلَّ عليه الكتاب، وما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، ومن سار على هديهم إلى يوم الدين.

ولا أظنك تريد أن أسرد لك أسماء من أعتبرهم من أهل السُّنَّة، أو أن أكتب لك مختصراً في عقيدتهم. لكني سأعطيك ما تريد، فالذي يظهر أنك تسأل عن مذهبهم في الصحابة.

فأقول لك: أبرز ما يميز أهل السُّنَّة في هذا الباب طهارة قلوبهم وألسنتهم من الوقيعة في صحابة النبي ﷺ، فليس من طريقتهم أن يتكلف المرء جمع مثالب فلان، أو فلان من صحابة المصطفى ﷺ.

الصحابة بشر يصيبون ويخطئون، ولم يقل أحد بعصمتهم من الخطأ فضلاً عن الذنب. لكن هم نقلة الشريعة، وإنما عرفنا ديننا بواسطتهم، ومن فتح باب الوقيعة فيهم، فقد فتح باب الوقيعة في مروياتهم.

نعم؛ قد يوجد في كلام بعض أهل السُّنَّة كلمة هنا أو هناك، في تخطئة فلان أو فلان من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ، أو انتقاد بعض فعله، لكن لن تجد فيهم من يشتغل بجمع مثالب الأصحاب، أو يصنف في تتبع أخطائهم، أو (ما يظنه من أخطائهم).

بندر الشويقي

بل هذا مسلك مبتدع، ونهايته الوقيعة في نقلة الشريعة وإبطال مروياتهم.

ولقد قرأت لـ«الأستاذ» كلاماً في مقابلته مع «شبكة الميزان» أدركت منه أنه لم يستوعب أبعاد هذه المسألة وخطورتها.

قال في شبكة «الميزان»: **«لم يكن كبار الصحابة يوالون ويعادون (في الأشخاص) كما هو حال السُّنَّة والشيعة اليوم، وإنما كانوا يدورون مع الأوامر والنواهي، بمعنى لم يكونوا يهمهم إن فضل هذا أبا بكر أو عليّاً، أو اتهم هذا أو «حتى كفر هذا»، وغاية ما يعدون هذا معصية من سائر المعاصي، وإنما كانوا يدورون حول أصول الإسلام نفسه»**.

وقال: **«ما الذي يمنع من أن يصحب خارجيٌّ (يرى كفر علي) شيعيّاً (يرى أن الإمام عليّاً هو الإمام بلا فصل)، ما دام أن الإمام عليٌّ نفسه اعتبر الاثنين مسلمين لهم حقوق واحدة**

وقال: «ما المانع أن يصاحب شيعي (يسب أبا بكر)، سُنِّيّاً (يراه الأفضل)، ما دام أن أبا بكر نفسه لم يعاقب مسلماً، ولم يعزره واعتبره مسلماً فما المانع أن يكون لهذين عدواً مشركاً».

وقال: «في ظني لو قام أبو بكر وعلي من قبريهما لقالا: ربكم واحد ونبيكم واحد وقبلتكم واحدة وتؤمنون باليوم الآخر ووجوب الصلاة وتحريم الظلم ووو... إلخ. فاتفقوا على هذه، ودعوا من انحرف عنا أو أبغضنا، أو كفرنا فما نحن إلا خدم لهذا الدين».

فهذا الكلام لا أدري كيف يمكن أن ينطق به من في قلبه تعظيم ومحبة لأصحاب النبي ﷺ. فكيف يطيب قلب المؤمن السُّنِّي أن يصحب رجلاً يسب أبا بكر وعليّاً، ويكفرهما؟!

وإذا كُفر الصديق وعلي، وهما من خيار الصحابة، فما الذي يمنع من تكفير الباقين؟

وإذا كُفر الباقون، فكيف نثق فيما رووه لنا من نصوص الكتاب والسُّنَّة؟

بندر الشويقي

وكأني بـ «الأستاذ» قد هيّأ نفسه، للاعتراض علي ببعض أقوال الصحابة، بعضهم في بعض.

فأقول: قد سبق، وبيَّنت أن الصحابة بشر يصيبون، ويخطئون، ويذنبون، وما وقع بينهم من اختلاف واقتتال وتشاتم يندرج تحت هذا، وقد كان ذلك منهم في وقت فتنة اختلطت فيها الأمور، والتبست فيها الحقائق، لكنها مضت بخيرها وشرها. فنحن نستغفر الله لهم، ونترضى عنهم، ونجمع في قلوبنا محبتهم وإجلالهم، وإن اختلفوا وتقاتلوا. ومع هذا لا نجعل الفاضل كالمفضول، ولا المصيب كالمخطئ، ونقول بما جاء عن النبي ﷺ من أن عماراً قتلته الفئة الباغية، ولا نزيد على هذا.

زعم «الأستاذ» أنه لا يجيب على حلقة «**إلا بعد أن ينهي الحلقة الأولى، غالباً**».

هكذا يقول!!

وما أعجب ما يقول!!

على أني لم أفهم معنى كلمة (غالباً) هذا الموضع!!

نحن بدأنا النقاش حول مسألة واحدة، وقبل أن ننتهي منها انتقل «الأستاذ»، إلى الثانية، ثم عمد إلى فتح حلقة جديدة.

وقبل أن نبدأ مناقشة حلقته الجديدة، جاء ففتح حلقة ثالثة.

فما معنى قوله: «لا أجيب على حلقة إلا بعد أن أنهي الحلقة الأولى «غالباً»؟!

وما مراده بكلمة «غالباً»؟

ربما كانت هذه الكلمة من جنس القيود الضرورية التي يؤكد «الأستاذ» على أهميتها.

بندر الشويقي

ربما!!

معيار الحكم على الناس بالنصب

كنت سألت «الأستاذ» عن المعيار الذي يزن به الناس.

ولم أرد بذلك إلا أن يصرح «الأستاذ» بوضوح: أنه على استعداد للحكم على فلان وفلان بالخروج عن السُّنَّة، والتلبس بالبدعة والضلال، بناءً على قناعات وآراء خاصة عنده يعتبر مخالفها مبتدعاً خارجاً عن السُّنَّة.

فماذا فعل «الأستاذ»؟

ذكر معاييره، فقال: «**الواجب أن يقال للمحسن أحسنت، وللمسيء أسأت وأن يمدح العادل ويذم الظالم**».

فأقول: لا زال الإشكال قائماً. فما المعيار لمعرفة الظالم من المحسن، والعادل من الظالم، حتى يقال للأول: أحسنت، وللثاني: أسأت؟

قال «الأستاذ» مبيناً أحد معاييره: «**النصب: كل انحراف بباطل عن أهل البيت**».

وأقول: ومن الذي يحدد ما يعتبر انحرافاً باطلاً وخروجاً عن الاعتدال؟

قال: «**النصب: لا يعني بالضرورة لعن علي على المنابر، ولا المجاهرة بذمه، لكنه مراتب يبدأ من التقليل من صحة الفضائل إلى ضعف مدلولها**...».

وأقول: ومن المرجع في تحديد ما يصح من هذه الفضائل، وما لا يصح؟ حتى نحكم على المخالف بالوقوع في النصب؟

وهل تقصد الفضائل المجمع على صحتها؟

أو المقصود رأيك الخاص، فما تصححه أنت من الفضائل، فهو الصحيح، ويكون مضعفه واقعاً في النصب؟

يقول: «**يجب أن يكون ذمنا للتشيع المذموم والنصب من حيث أنهما (هضم لحق من الحقوق)**».

وأقول: ومن المرجع في معرفة حقوق أهل البيت؟

فإذا كنت تعتبر من حقوقهم، وجوب إضافتهم في صيغة الصلاة والتسليم على النبي ﷺ، فهل يكون مخالفك (أنت) واقعاً في النصب، أو في أحد شواهده؟

يقول: «**في الوقت نفسه لا نريد الغلو في الصحابة كما لا نريد الغلو في القرابة**».

وأقول: فما المرجع في معرفة من هم الصحابة، إذا كان لك تعريفك الخاص للصحبة، ولغيرك تعريف يخالفه؟

وما المرجع في معرفة الغلو من الاعتدال؟

أهو رأيك، أم رأي مخالفيك؟

أو هو ما اتفق على كونه غلوّاً؟

وعلى هذا فليقس «الأستاذ»، ليفهم مقصودي من الاعتراض الذي أوردته.

لست أريد من هذه الأسئلة أن يضيف «الأستاذ» مزيداً من شرحه لهذه المعايير، بمعايير أخرى تحتاج إلى تفسير جديد.

بل الذي أريده أن يقر «الأستاذ» بأنه يرجع في ذلك كله لمعاييره الخاصة في فهم الكتاب والسُّنَّة، وأنه بناءً على هذه المعايير على استعداد لأن يكفر بمبدأ «نسبية الحقيقة»، فيصنف الناس، ويحكم على الأشخاص والفرق بالانحراف والبدعة والضلال، (حتى وإن كانوا يدعون للكتاب والسُّنَّة حسب فهومهم).

فإذا أقر «الأستاذ» بذلك، فلا يلم غيره إذا فعل مثل فعله، فحكموا على مخالفيهم من الفرق بالانحراف، والبدعة، والضلال، بل والكفر!!

فأما أن يعتذر عن جملة من الفرق المنحرفة، ويعدهم من الدعاة للكتاب والسُّنَّة، ثم يأتي لأناس من مخالفيه، فيرميهم بالعظائم والبدع والضلالات، فهذا هو التناقض المرفوض.

فمن حكم «الأستاذ» المأثورة قوله: «**كان أكثر التيارات التي نصمها بالبدعة كـ (الجهمية)، و(القدرية)، و(المعتزلة)، و(الشيعة)، و(الزيدية)، وغيرهم، كل هؤلاء كانوا من الدعاة إلى تحكيم كتاب الله، وتحقيق العدالة، وكانوا من الآمرين بالمعروف الناهين عن المنكر**». (قراءة في كتب العقائد ص٩٠).

فأقول لـ «الأستاذ»: **إذا كان أصحاب هذه الفرق البدعية ـ مع تناقضهم ـ من الدعاة لتحكيم الكتاب، وتحقيق العدالة، فماذا عن مخالفيك؟ أهم يدعون لتحكيم التوراة والإنجيل؟!**

مشكلة «الأستاذ» أنه غارق إلى أذنيه في الخصومات المذهبية، لكنه يحاول إظهار نفسه في صورة المحايد الذي يترفع عن تلك الخصومات، ولا يتشاغل بها.

حسن المالكي **٠١ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ٠٨:٢٨ PM**

نهاية الكلام

الأخ الكريم:

قرأت مشاركتك الأخيرة ولم أجد ما يحتاج الرد وجدت جملة واحدة

كأنك تقول: لن نتفق أبداً ولو على أدنى ما نؤمن به ولن نستطيع أن نحدد حد أدنى من المعايير الشرعية فكلّ له أدلته ومعاييره؟

وأنه في الشرع ما نستطيع به حل إشكالاتنا واختلافاتنا الكبيرة ولا معرفة الصواب فيها! وعلى هذا لا تستنكر على أحد!

لن تستطيع بعد كلامك السابق الرد على ملحد ولا نصراني ولا يهودي والسلام عليكم.

بندر الشويقي ٠١ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ٠٨:٣١ PM

مناقشة مظاهر الغلو في الإمام أحمد

كان «الأستاذ» قد ذكر في مقدمته عن النصب أننا نروي في كتبنا: «**أن الله يغفر لجميع من دفن بمقبرة أحمد بن حنبل**».

فأجبته قائلاً: «**هذا أنموذج لما تتصف به كتاباتك من تعميمات جائرة**».

وقلت: «**مصنفات أهل العلم جهد بشري، لا بد أن يتطرق إليه الخلل، وهذا الخلل ينتقد بقدره. وأنت كثيراً ما تلتقط مثل هذه الكلمة التي ذكرت في كتاب ترجم لأحمد بن حنبل، وبدلاً من أن تنتقد من ذكرها، تعود لتعمم الكلام، وتذكر (أننا نروي أن الله يغفر لجميع من قبر بمقبرة أحمد)**».

هذا ما قلته هناك، فعاد «الأستاذ» ليقول:

«**هذه أعترف لك أن بعض الحنابلة فقط قالوا بهذا ورووه!**».

وهذا اعتراف جيد، ولو سار عليه «الأستاذ» فسوف يعدل كثيراً من إطلاقاته الجائرة.

قال «الأستاذ»: «**لكن السؤال ما زال قائماً؟ من أنكر هذا الغلو قبلي من الحنابلة؟ للأسف لا أحد. نحن مشغولون برد غلو (بعض) الصوفية في النبي، لكن لا نلفت لغلو (بعض) الحنابلة في أحمد!**».

وأقول لـ «الأستاذ»:

وهل رأيت أحداً من الحنابلة، يقرر أن الله يغفر لكل من قبر بمقبرة أحمد؟

«الأستاذ» نقل هذه الكلمة، وكأن قائلها يقرر حكماً شرعيّاً!!

والذي يرجع للمصدر الذين نقل منه «الأستاذ»، وهو كتاب «مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي»، فلن يجد هناك تقريراً لحكم شرعي، يقتضي أن الله يغفر لمن دفن بمقبرة أحمد. وإنما يجد ابن الجوزي ساق بسنده أن فلاناً رأى في منامه أن الله غفر لمن في مقبرة أحمد.

وأظن الفرق كبير بين أن يحكي الراوي رؤيا منام عن فلان من الناس، وبين أن يقرر أن الله يغفر لمن قبر بمقبرة أحمد كما نقله «الأستاذ» نقلاً موهماً.

ومن المعلوم أن رؤى المنامات تحكى وتروى دون حرج، لكن لا يبنى عليها حكم شرعي.

ومن حكى شيئاً رآه في منامه أو رآه غيره، فلا يجوز وصفه بالغلو، إلا إذا بنى على رؤياه حكماً شرعيّاً.

يقول «الأستاذ»: **«من أنكر هذا الغلو قبلي من الحنابلة»؟!**

وهنا أقول للأستاذ ـ مرة ثانية ـ: «علمت شيئاً، وغابت عنك أشياء».

فحتى لو كان ما ذكرته من الغلو الذي يجب إنكاره، فإن أهل العلم منذ القدم ينبهون على أن كتب المناقب والفضائل، يقع فيها توسعٌ في جمع الأخبار من غير تمييز أو تمحيص. فكثيراً ما يكون مقصود مؤلفيها الجمع المجرد، فيقع فيما يذكرونه الكثير من الخلل، فيدخلون في كتبهم الغث والسمين، بل كثيراً ما تروى فيها الأكاذيب والأحاديث الموضوعة دون تمييز بين هذا وذاك.

وهذا أمر شهرته عند أهل العلم تغني عن التنبيه عليه، ومع هذا فقد نبَّه عليه بعضهم. لكن «الأستاذ» ربما لم يكن مدركاً لهذا الجانب تمام الإدراك.

فأما ابن الجوزي نفسه، الذي روى هذه المقولة، فقد انتقد مسلكه ابن تيمية ـ (وهو حنبلي من الغلاة عند الأستاذ) ـ، وذكره فيمن يجمع في مصنفاته في الفضائل الغث والسمين.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (١١/ ٥٧٩):

«كثير من المتأخرين: أهل الحديث، وأهل الزهد، وأهل الفقة، وغيرهم، إذا صنفوا في باب ذكروا ما روي فيه من غث وسمين، ولم يميزوا ذلك، كما يوجد ممن يصنف في الأبواب مثل المصنفين في: فضائل الشهور، وفضائل الأعمال، والعبادات، و«فضائل الأشخاص»، وغير ذلك من الأبواب». ثم سرد جملة من الأحاديث الموضوعة المروية في هذه الكتب، وقال: «كلها أحاديث موضوعة، مكذوبة باتفاق أهل المعرفة، مع أنها توجد في مثل كتاب أبي طالب، وكتاب أبي حامد، وكتاب الشيخ عبد القادر، وتوجد في مثل أمالي أبي القاسم ابن عساكر، وفيما صنفه عبد العزيز الكناني، وأبو علي بن البناء، وأبو الفضل بن ناصر، وغيرهم. وكذلك أبو الفرج ابن الجوزي: يذكر مثل هذا في فضائل الشهور، ويذكر في الموضوعات أنه كذب موضوع».

وقد كرر الشيخ التنبيه على الخلل الداخل في الكتب المصنفة في الفضائل والمناقب في أكثر من موضع.

فمن ذلك قوله (١/ ٢٥٠):

«المقصود أن هذه الأحاديث التى تروى في ذلك من جنس أمثالها من الأحاديث الغريبة المنكرة بل الموضوعة، التي يرويها من يجمع في في الفضائل و«المناقب» الغث والسمين، كما يوجد مثل ذلك فيما يصنف في فضائل الأوقات، وفضائل العبادات، وفضائل الأنبياء، والصحابة، وفضائل البقاع، ونحو ذلك. فإن هذه الأبواب فيها أحاديث صحيحة وأحاديث حسنة وأحاديث ضعيفة وأحاديث كذب موضوعة، ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة».

وفي معرض مناقشته لحديث ضعيف قال (١/ ٢٥٩):

«قد رواه أبو موسى المدينى في أماليه وأبو عبد الله المقدسى، على عادة أمثالهم في رواية ما يروى في الباب سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً، كما اعتاده أكثر المتأخرين من المحدثين؛ أنهم يروون ما روى به الفضائل، ويجعلون العهدة في ذلك على الناقل، كما هي عادة المصنفين في فضائل «الأوقات والأمكنة والأشخاص والعبادات»، كما يرويه أبو الشيخ الأصبهاني في فضائل

الأعمال وغيره، حيث يجمع أحاديث كثيرة لكثرة روايته، وفيها أحاديث كثيرة قوية صحيحة وحسنة، وأحاديث كثيرة ضعيفة موضوعة وواهية.

وكذلك ما يرويه خيثمة بن سليمان في (فضائل الصحابة)، وما يرويه أبو نعيم الأصبهانى في (فضائل الخلفاء) فى كتاب مفرد في أول حلية الأولياء وما يرويه أبو الليث السمرقندي، وعبد العزيز الكناني، وأبو علي بن البناء، وأمثالهم من الشيوخ، وما يرويه أبو بكر الخطيب، وأبو الفضل بن ناصر، وأبو موسى المديني، وأبو القاسم بن عساكر، والحافظ عبد الغني وأمثالهم».

وقال في «منهاج السُّنَّة» (٧/ ٣١٠):

«من الناس من يكون قصده رواية كل ما روي في الباب من غير تمييز بين صحيح وضعيف، كما فعله أبو نعيم في (فضائل الخلفاء)، وكذلك غيره ممن صنف في الفضائل، ومثل ما جمعه أبو الفتح بن أبي الفوارس، و«أبو علي الأهوازي»، وغيرهما في «فضائل معاوية»، ومثل ما جمعه النسائي في فضائل علي، وكذلك ما جمعه أبو القاسم بن عساكر في فضائل علي، وغيره. فإن هؤلاء وأمثالهم قصدوا أن يرووا ما سمعوا من غير تمييز بين صحيح ذلك وضعيفه، فلا يجوز أن يجزم بصدق الخبر بمجرد رواية الواحد من هؤلاء «باتفاق أهل العلم»».

بندر الشويقي

فهذا كلام أحد من يسميهم «الأستاذ» (غلاة الحنابلة)، وفيه نقد هذه الكتب التي تروي الأباطيل، والأكاذيب، وبعض هذه الكتب المنتقدة من تصانيف الحنابلة أنفسهم.

والمقصود من الكلام، أن من البدهيات المتقررة لدى أهل العلم وطلابه أن كتب المناقب والفضائل وأشباهها كثيراً ما يقع فيها خلل بسبب التوسع في رواية الأحاديث، والأخبار. ومن المتقرر لدى طلاب العلم، أنه ما كل ما يذكر فيه يكون صحيحاً وحجة، بل لا بد من النظر في صحة النقل وثبوته.

بل قد يقع مثل هذا التوسع في بعض كتب العقائد، والأحكام، بحسب منهج المؤلف ومقصده. فمن المؤلفين من يكون مقصده الجمع المجرد، ومنهم من يقصد الجمع والتمحيص، لكن الخلل في كتب المناقب والفضائل أشهر وأظهر.

فأما الرد التفصيلي على كل نقل، أو خطأ يذكر في هذه الكتب، فهو أمر لا يحاط به.

وإن كان «الأستاذ» فرح بعدة نصوص موجودة في كتاب «ابن الجوزي» أو غيره، فهناك أكوام من المرويات والأخبار الضعيفة مبثوثة في ثنايا كتب التراجم والمناقب. لكن وجودها في هذه الكتب، لا يعني موافقتنا على ما فيها، كما أنه لا يجوز اتخاذ ذلك ذريعة لإلغاء هذه الكتب واطراحها، ما لم يغلب شرها خيرها. وأهل العلم وطلابه يعرفون كيف يتعاملون مع هذه الكتب، والعاقل ينتقد الخطأ بقدره، ولا يجاوز ذلك إلى منهج النسف والإلغاء.

ولو أن «الأستاذ» سلك هذا المسلك، فسوف يلغي جميع كتب التواريخ، وأكثر كتب الحديث، والتفاسير، والفقة، والتراجم، وفي النهاية لن يصفو له إلا النزر اليسير، بل ربما لا يصفو له شيء من ذلك.

بندر الشويقي **٠١ - ١١ - ٢٠٠٢، ٠٨:٠٩ PM**

وبمناسبة ذكر كتاب «مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي» أنبه هنا إلى أمر غريب لفت انتباهي عند قراءتي لكتاب «**قراءة في كتب العقائد، المذهب الحنبلي نموذجاً**». الذي جمعه «الأستاذ». فلقد رأيت فيه خللاً منهجيّاً ظاهراً يُسأل «الأستاذ» عنه.

فـ «الأستاذ» جمع في هذا الكتاب ما يراه خللاً وغلوّاً شائعاً في كتب العقائد الحنبلية.

لكن الناظر في حواشي الكتاب وإحالاته، يفاجأ بأن «الأستاذ» لم يعتمد في جمع مادته على كتب العقائد وحدها!!. ولقد قمت بإحصائية على عجل، فرأيت قريباً من «نصف الإحالات» الموجودة في حاشية الكتاب ترجع لكتابين هما:

«طبقات الحنابلة، لأبي يعلى».

و«مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي».

وهما من كتب المناقب والتراجم، وليسا من كتب العقائد!!

(وقد تقدم الكلام عن منهج المصنفين في كتب التراجم والمناقب).

بل رأيت «الأستاذ» يعقد عنواناً كاملاً، ثم لا ينقل تحته نصّاً واحداً من كتب العقائد!!

لقد عقد فصلاً بعنوان: (الغلو في شيوخهم وأئمتهم)، استشهد فيه باثنين وعشرين نصّاً:

عشرون منها مأخوذة من كتاب «مناقب الإمام أحمد»، لابن الجوزي!!

ونصان مأخوذان من كتاب «طبقات الحنابلة»، لأبي يعلى!!

فهل كانت «الأستاذ» ـ بالفعل ـ يقرأ في كتب العقائد؟!!!

رأيت «الأستاذ» عند تناوله لبعض اعتراضاتي على كلامه، يعمد إلى تعديل عبارته، ليختفي منها موضع النقد.

ففي مقدمته في «النصب» قال:

«**ومن النصب المتسلل داخل الوسط السُّنِّي بعامة ـ وهو من الخفيف ـ انتشار الدفاع عن كثير من الصحابة والتابعين إلا أهل البيت لا مدافع عنهم داخل السُّنَّة، ومن يدافع عنهم يتهم بالتشيع، وإن شككتم فاذكروا لي كتاباً واحداً في الوسط السُّنِّي يدافع عن أهل البيت أو عن الإمام علي أو الحسين أو الصادق أو الباقر، فلن تجدوا دفاعاً عنهم ضد النواصب، «بينما الدفاعات عن يزيد والحجاج ومعاوية لا يجهلها سُنِّي»**».

والمجازفة والتهويل في هذا الكلام واضحان.

فالدفاعات عن يزيد والحجاج ومعاوية، لا يجهلها سُنِّي!!.

ولوضوح هذه المجازفة قلت لـ «الأستاذ»: «**سوف أنصفك في هذه المسألة، وأقول لك: أعطني كتاباً واحداً لإمام من أئمة أهل السُّنَّة في الدفاع عن (يزيد أو الحجاج)، لأعطيك مقابله كتاباً في الدفاع عن أهل البيت**».

فعاد «الأستاذ» الآن ليحرر عبارته، ويحذف منها ذكر يزيد والحجاج،

ورجع يقول: «**يكفي أيضاً أن أعطيك كتباً في الدفاع عن (معاوية)، بل رسائل جامعية، وأعطني مثلها في الدفاع عن علي**».

فأين ذهبت الكتب في الدفاع عن يزيد والحجاج التي لا يجهلها سُنِّي؟!!

فهل رجع «الأستاذ» عن مجازفته؟

أو أن هذا من قبيل المطلق والمقيد؟!

هل كثرة الدفاع عن معاوية انحراف على علي؟

كثرة الدفاعات عن معاوية، ليست دليلاً على الانحراف عن علي، فلينظر «الأستاذ» في البحوث المكتوبة عن معاوية، هل في شيء منها تفضيله على علي، وهل وقع فيها شتم، أو سب، أو تنقص لعلي؟

إن وجد شيئاً من ذلك، فليحكم على صاحبه بالانحراف عن علي.

بندر الشويقي

كل ما في الأمر أن الدفاع عن معاوية رضي الله عنه إنما كان بسبب كثرة التهجم والافتراء عليه من قبل الشيعة، حتى ربما أشكل بعض كلامهم على المنتسبين للسُّنَّة، فشاركوهم في بعض كلامهم، كما وقع ذلك لبعض الباحثين المعاصرين، بل كما وقع ذلك من «الأستاذ»، فاستدعى المقام التوضيح والبيان.

فأما علي رضي الله عنه فكتب أهل السُّنَّة مليئة بذكر فضائله ومناقبه. وليس فضله محل إشكال بين أهل السُّنَّة، حتى تصنف الكتب الكثيرة في الدفاع عنه.

ومذهب (النواصب) الذين يشتمونه، أو يبغضونه، لم يعد له وجود كمذهب قائم، إلا في أذهان الشيعة. و«الأستاذ» يشترك معهم في الكثير من ذلك.

كنت ذكرت للأستاذ، أن أهل السُّنَّة يصرحون في كتبهم بتخطئة معاوية.

فقال: «**هؤلاء الذين يخطئون معاوية من المعتدلين، أما المغالون فلا يفعلون وإنما يمسكون! وأنت قد اعترفت بهذا قبل قليل**».

وأقول: ليس في الأمر ما يستحق أن يسمى اعترافاً.

فالإمساك لا ينافي الحكم بتخطئة فئة معاوية رضي الله عنه.

وكثيراً ما يوجد في كلام من يأمر بالإمساك، التصريح بتخطئة معاوية.

وقد تقدم أن بيَّنت لـ «الأستاذ» موقف أهل السُّنَّة من هذه الفتنة، وأنه قد يوجد في كلامهم تخطئة فلان، أو فلان من الصحابة، لكنهم لا يتشغالون بذمهم، وجمع أخطائهم وزلاتهم.

«الأستاذ» يقول: «**إن الذين يخطئون معاوية من المعتدلين، وأما الغلاة فلا يفعلون**».

فأقول لـ «الأستاذ»: ابن تيمية ـ عندك ـ من الغلاة، ومن النواصب، مع أنه يصرح في كلامه بأن فئة معاوية هي الفئة الباغية، لكنه مع ذلك لم يسلم من وصمك له بالغلو والنصب.

ومثله: أبو بكر ابن العربي.

وكذلك: الحافظ الذهبي.

وكذا: الحافظ ابن كثير.

ومعهم: أبو محمد ابن حزم.

وبعدهم: المؤرخ ابن خلدون.

كل هؤلاء يصرحون بتخطئة أهل الشام، لكن «الأستاذ» يصنفهم من الغلاة المتلبسين بالنصب. ولله في خلقه شؤون!!

يقول «الأستاذ»: «**ألا تعرف أنه كان من ضمن كتب القراءة المدرسية، التي وزعت على المكتبات كتاب في «فضائل يزيد بن معاوية»! ولم يوزع كتب في فضائل علي ولا الحسين!**».

فأقول: ولم يوزع كتاب في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان.

ولا وزع كتاب في فضائل سعد، وعبد الرحمٰن بن عوف، وطلحة، والزبير.

ولا وزع كتاب في فضائل عائشة، وحفصة، وأم حبيبة، وصفية.

ولا وزع كتاب في فضائل سعيد بن المسيب، والحسن البصري، وابن سيرين.

فهل هذا دليل الانحراف عنهم؟!

توزيع كتاب في فضل يزيد لا يدل بمجرده على الانحراف عن أهل البيت. فيزيد ـ على فسقه ـ، قد افترى عليه بعض المؤرخين أموراً لا تصح، فنسبوه للكفر والزندقة. فقد يدافع عنه من يعظم عليّاً، ويجله، ولا يتجرأ على تنقصه وذمه. فلا يدل هذا الفعل على شيء من النصب؟!

فلو أن من يوزع ذاك الكتاب، يحرص على نشر الدفاع عن يزيد، ويمنع الكتب المصنفة في فضل علي، أو الحسنين، أو أهل البيت، لحق للأستاذ أن يصف ذلك المسلك بالنصب، والانحراف عن الآل.

فأما أن يعمد من يعظم عليّاً ويجله ويحبه، إلى توزيع كتاب عن يزيد ـ إما جهلاً، أو اجتهاداً ـ، فيأتي «الأستاذ» ليستنبط من هذا شاهداً على شيوع (الانحراف عن علي) في صفوف أهل السُّنَّة، فهذا ما لا يقبل.

بندر الشويقي

كان «الأستاذ» قد قال في مقدمته في «النصب»:

«إن من العيب أن نترك نحن أهل السُّنَّة الاهتمام بأهل بيت النبي للشيعة، نترك لهم دراسة تراجم هؤلاء والدفاع عنهم ونشر فضلهم على ما يصاحب ذلك من غلو لا يرتضيه أهل البيت، ولا النبي ﷺ، تركناهم ولا نكاد نعرف من فضل علي إلا أنه ابن عم النبي ﷺ! ولا نكاد نعرف للزهراء إلا أنها ابنة النبي ﷺ، ولا نعرف عن علي بن الحسين إلا قصيدة قالها الفرزدق».

فأجبته قائلاً:

«هذا الكلام فيه تجن عظيم على أهل السُّنَّة.

فهل أهل السُّنَّة لا يعرفون عن علي إلا أنه ابن عم النبي ﷺ؟!

وهل هم لا يعرفون عن فاطمة إلا أنها ابنة النبي ﷺ؟!

ولا يعرفون عن علي بن الحسين إلا قصيدة قالها الفرزدق؟!

إن كنت تعني أهل الجهل، فليس هذا موضع البحث، فهؤلاء قد وسع جهلهم ما هو أهم من تراجم أهل البيت.

وأما إن كنت تقصد أهل العلم وطلابه من أهل السُّنَّة، فأنت في قولك هذا مجازف مجازفة عظيمة».

هذا نص كلامه.

وهذا اعتراضي عليه.

فجاء «الأستاذ» ليزعم أني حرفت مراده كعادتي!!

و«مقدمة النصب» التي كتبها «الأستاذ» موجودة لمن أحب التأكد من نص كلام «الأستاذ».

ذكر «الأستاذ» أنه «**لا يقصد أهل السُّنَّة المتقدمين بل الاهتمام المعاصر**».

وأقول: حتى وإن كنت تعني اهتمام المعاصرين.

فهل بالفعل أهل السُّنَّة المعاصرون، لا يعرفون عن علي إلا أنه ابن عم النبي ﷺ؟!!

وهل سيلومني أحد ـ بعد هذا ـ إن قلت: إن «الأستاذ» صاحب مجازفات وتهويل؟!.

بندر الشويقي

يقول «الأستاذ»: «**القراء الآن على الإنترنت: إن عرف واحدٌ منهم معلومةً عن علي بن الحسين غير تلك القصيدة أكون مخطئاً!**».

وأقول: فأنت ـ إذاً ـ مخطئ يقيناً.

يقول «الأستاذ»: «**حاول كما قلت أن توزع استبانة تطلب فيها الآراء عن (ابن تيمية) وعن علي والحسين وعلي بن الحسين وفاطمة وانظر النتيجة!**».

وأقول لـ «الأستاذ»: أما العامة وأهل الجهل، فلن يعرفوا الكثير لا عن هذا، ولا عن ذاك.

وأما الخاصة من طلاب العلم، فيعرفون من فضائل علي وأهل بيته ما فيه كفاية.

على أنهم لو عرفوا من أخبار وأقوال (ابن تيمية)، أو (ابن حنبل)، أكثر

من مما يعرفونه عن أخبار (علي) لم يكن ذلك دليلاً على الانحراف والميل عن علي. بل لهذا أسباب سبق أن فصلت الكلام عليها.

وهذا الأمر الذي ينتقده «الأستاذ» ليس خاصاً بعلي وأهل البيت.

فقد يعرف الحنبلي من كلام أحمد وأخباره، أكثر مما يعرفه عن أبي بكر وعمر.

وقد يعرف الحنفي من أقوال وأخبار أبي حنيفة أكثر مما يعرفه عن عثمان والزبير.

وقد يعرف المالكي عن مالك أكثر مما يعرفه عن طلحة وابن عوف.

وقد يعرف الشافعي عن إمام مذهبه أكثر مما يعرفه عن سعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد.

فهل في هذا ما يدل على تفضيل إمام المذهب على أولئك الأخيار، فضلاً عن أن يدل على انحرافه عنهم؟!

ما الذي ينتظره «الأستاذ» ممن يكون مجال دراسته مذهب أحمد في الفقة، أو مذهب مالك، أو الشافعي، أو أبي حنيفة، أو يقرأ كثيراً لابن حجر، أو ابن كثير، أو ابن تيمية، أو ابن القيم، أو ابن عبد البر، أو غيرهم من الأئمة المصنفين وأصحاب المذاهب.

بندر الشويقي

هل ينتظر «الأستاذ» من هؤلاء أن تكون معرفتهم بأقوال وأخبار علي والحسين، أكثر من معرفتهم بأولئك العلماء محل دراستهم؟!

على أن معرفة مناقب أهل البيت وأخبارهم ليست من أركان الدين، ولا واجباته.

ولو عاش المسلم دهره، ولم يعرف شيئاً من فضائل علي، فلا يمكن أن يكون هذا شاهداً على انحرافه عنه.

كما أنه لو عاش حياته، ولم يعرف شيئاً من فضائل أبي بكر وعمر، لم يكن ذلك شاهداً على انحرافه عنهما.

بل لو عاش دهره، ولم يكن عنده سوى الإيمان المجمل بالسابقين من

الرسل والأنبياء، لم يكن ذلك شاهداً على خلل في إيمانه بهم.

فالجهل بالفضائل والسير، يختلف عن الانحراف والكره والنفور.

لكن «الأستاذ» يخلط بين الأمرين، «فيما يتعلق بأهل البيت خاصة»، وهذا دليل غلوه فيهم.

أهل البيت لهم فضائلهم ومناقبهم، ومن واجب المسلم أن يحفظ النبي ﷺ في قراباته وأهل بيته، فلا يؤذيهم بغير حق. لكن معرفة تفاصيل ما روي في مناقبهم وفضائلهم، ليست من الواجبات الشرعية المتعينة، إلا عند أهل الغلو.

بندر الشويقي **٠١ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ١١:٠٦ PM**

لا زال للحديث بقية.

لكن أقف قبل هذا مع تعليق «الأستاذ» الأخير المقتضب.

يقول «الأستاذ» إنه: «**لم يجد في كلامي ما يستحق الرد**».

وأقول: وكثير من كلامك لا أجد فيه ما يستحق الرد، فهل أتركه دون جواب؟

ثم ذكر «الأستاذ» أنه بناءً على ما أقرره لن يمكننا الرد على يهودي، ولا نصراني، ولا ملحد.

وأقول لـ «الأستاذ»: نعم. إذا تكلمت عن اليهود والنصارى والملحدين من منطلق إيمانك بـ «بنسبية الحقيقة»، فلا يمكنك أن تقرر لنا كفرهم وضلالهم.

إنما تستطيع أن تصمهم بـ «الكفر» و«الضلال»، إذا نبذت مبدأ «نسبية الحقيقة»، واعتقدت بقلبك أنك تملك «حقيقة مطلقة» هي الإسلام. وأن ما سوى هذه الحقيقة كفر وضلال.

وكذلك الأمر في خلافك مع خصومك.

فإذا كنت تؤمن بفلسفة «نسبية الحقيقية» في خلافك معهم، فلا يصلح لك أن ترميهم بـ «الغلو»، أو «الانحراف»، أو «الضلال».

وإنما يسوغ لك ذلك، إذا سحبت ما تدعيه من إيمانٍ بـ «نسبية الحقيقة»، وأعلنت بشجاعة ووضوح أنك تملك «حقيقة مطلقة» من خالفها فهو صاحب «الغلو» و«الانحراف»، و«الضلال».

إذا أعلنت هذا، وتخليت عن التظاهر بشعار أنت أول من يخالفه. فحينئذٍ يمكن البحث في الحد الأدنى الذي يمكن أن ننطلق منه.

أما وأنت تتهجم على هذا وذاك، من السابقين أو اللاحقين، وتوزع ألقابك «اللطيفة» يمنة ويسرة، ثم تصور نفسك وكأنك خارج الخصومات المذهبية، وأنك تحترم آراء الآخرين، من خلال إيمانك بـ «نسبية الحقيقة»، فأنت حينئذٍ صاحب شعارات زائفة، ولست صاحب دعوة صادقة.

وهذا للأسف ما أراه واضحاً في طروحاتك.

عند الدفاع عن آرائك فأنت تؤمن بـ «نسبية الحقيقة»!!

وعند الهجوم على مخالفيك، فأنت «حقيقة مطلقة»!!

فأنت تغير اتجاهك بحسب اتجاه هبوب الريح.

«نعود لموضوعنا».

حسن المالكي **٠٢ - ١١ - ٢٠٠٢، ٠٩:٠٥ AM**

الجواب على استشكالات قديمة

نواصل الإجابات الأخيرة على استشكالات الأخ القديمة:

التي طال الحديث فيها وقبل الانتهاء من هذه الحلقة فاجأني الأخ مؤكداً ما ذكره عرضاً قبل ذلك، بأنه ينطلق في مؤآخذاته واستشكالاته من (معايير) خاصة به! وهو إلى الآن يرفض تحديد المعايير، التي يمكن بها ضبط ما اتفق عليه وما اختلف فيه، لذلك لم أتوسع في آخر هذه المشاركة واكتفيت بعرض استشكالات الأخ ثم الجواب بأن هذا الاستشكال خاص بك، من معاييرك

الخاصة، ولست ملزماً بالرد على من يتخذ لنفسه معايير خاصة لا يعلن عنها، يثبت بها الشيء وضده، وينصر الشيء وضده.

فإلى الإجابات:

قول الأخ:

(يقول الأستاذ مدللاً على نصب الإمام أحمد:

«كان الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أقل الأئمة الأربعة نصرة لأهل البيت في ثوراتهم على السلاطين الظلمة».

وهذا إخلال بالأمانة في نقل مذهب الإمام أحمد، بل أستطيع القول: إن هذا تشويه متعمد لصورة هذا الإمام.

الذي يقرأ كلام (الأستاذ) يفهم منه أن أحمد يعارض ثورات أهل البيت وحدهم، بينما المعروف عن أحمد النهي عن ملابسة الفتن بصورة عامة، وترك الخروج على الحاكم المسلم، وهو في هذا ممتثل لنصوص شائعة ومستفيضة عن النبي ﷺ). اهـ.

حسن المالكي

أقول:

لم أثبت النصب في حق أحمد، وإنما ألزمت الحنابلة الذين ينسبون إليه أقوالاً ناصبية، وأنهم بهذا يقدمون الأدلة للذين يتهمونه بالنصب من أهل السُّنَّة وغيرهم، وخاصة بعض الدراسات المعاصرة.

أما كونه من أقل الأئمة نصرة لأهل البيت، فلا أقصد ثورات زمانه، وإنما نقل عنه الحنابلة تخطئة ثورات قامت في الماضي.

أما النصوص التي يتحدث عنها الأخ فصحيح، أن هناك نصوصاً في الطاعة ونصوصاً في الثورة.

أما النصوص في الطاعة فتنزل على الحاكم العادل كالإمام علي وتكون ذمّاً لمثل معاوية ـ وهذا ما لا يقول به غلاة الحنابلة وإنما يمسكون ـ.

وأما النصوص في الثورة والإنكار باليد أو اللسان أو القلب فهي في حق الحاكم الظالم، فتكون حجة لمثل الحسين ضد يزيد ـ وهذا ما لم يقل به غلاة الحنابلة ـ.

مع هذه وهذه رواها أهل السُّنَّة!!

وفي الصحيح أيضاً كما سيأتي لكنهم إن جاء خروج معاوية ضد العادل قالوا بالإمساك وإن جاءت ثورة مثل الحسين على مثل يزيد! أتوك ليقولوا بقول الأخ وهو: (ترك الخروج على الحاكم المسلم، وهو في هذا ممتثل لنصوص شائعة ومستفيضة عن النبي ﷺ). اهـ.

ومن نصوص الثورة العامة التي كانت دليلاً للحسين وأهل الحرة والتابعون بالعراق كسعيد بن جبير وغيره في ثورتهم مع ابن الأشعث وزيد بن علي والنفس الزكية وغيرهم من أهل البيت وسائر الناس من تلك النصوص التي يغفلها ويبترها هؤلاء النصوص التالية:

ـ ما رواه مسلم في صحيحه (حديث ٥٠ كتاب الإيمان) وأحمد عن ابن مسعود:

«ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب، يأخذون بسُنَّته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل» !!

أقول: هذا وأمثاله من الأحاديث لا يجوز تنزيلها في العادلين، إنما في الظالمين، علماً بأن أحمد لم يرو الزيادة من «**فمن جاهدهم!...**» ورواها مسلم، وقد وجدت لأحمد في المسند أشياء من هذه الإختصارات أو البتر، فلعله من غلاة الحنابلة الذين رووا المسند، وإن كان منه فهو خطأ بلا ريب، وهذا أمر يحتاج لبحث، فإن كثر مثل هذا عن أحمد، وتمت المقارنة بين آرائه السياسية والمذهبية، وبين هذا البتر هنا وهناك، فهذا خطير؛ لأنه بمثل هذا الفعل نضعف الشيعة وأهل الرأي والأشاعرة الذين (لا يوثق بنقلهم في هذا الباب)! كما يقول مثل هذا بعض الناس اليوم.

لا بد من معايير نحن بلا معايير نتهم وقت ما نريد ونبرئ من نريد وهذه هي (المعايير الخاصة) التي يذمها الأخ!

ويطالب بمعايير صحيحة يلتزم بها الجميع لكننا طلبنا منه ذلك فلم يجب!!

ونحن نعرف لماذا لم يستجب لهذا؟

وكل الغلاة لن يستجيبوا!

لأن المعايير العامة الصحيحة ستكشف الغلو بسهولة، وتوقف استرسالهم في رمي التهم على من سواهم بأدنى سبب، وتبرئة أنفسهم بأبعد احتمال!

رفضهم تحديد المعايير الصحيحة المتفق عليها كرفض أمريكا لتعريف الإرهاب!

تماماً، وهم يذمون أمريكا محقين على تهربهم من تعريف الإرهاب ونحن نذمهم ونذم أمريكا محقين على التهرب من هذا وهذا.

قول الأخ:

(ففي الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ قال: «**من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبراً فميتة جاهلية**»). اهـ.

نقول:

نحن قلنا في معاوية أقل من هذا فأنكرتم علينا؟

نحن قلنا هو رأس الفئة الباغية وكفى ومع ذلك هذه حملاتكم كل هذه السنين!

الحديث السابق لا يستطيع الأخ أن يقول فيه إلا بأحد أمرين:

إما أن يكون في الترهيب من الخروج على الحاكم العادل.

وإما أن يكون في الترهيب من الخروج على الحاكم العادل أو الظالم مطلقاً

فإن كان الأول فمعاوية والفئة الباغية خرجوا على حاكم عادل راشدي وعلى هذا فهم تحت الوعيد.

وإن كان في الترهيب من الخروج مطلقاً فهذا أيضاً وعيد في حق معاوية ومن معه، وهؤلاء الغلاة لا يقولون بأن معاوية مات ميتة جاهلية!

لكن الصواب الجمع بين النصوص، فيكون الترهيب بالموت ميتة جاهلية في حق (الباغي الخارج على الإمام العادل).

والترهيب من إنكار المنكر باليد كما في الحديث الذي أوردته أنا من «صحيح مسلم» يكون ترهيب في حق (الساكت عن الحاكم الجائر).

وفي كلا الحالتين يكون الخارجون على الظلمة من بني أمية وبني العباس أولى بالتبرئة واتباع النصوص من معاوية الخارج على الإمام العادل، لا سيما مع ورود النص الخاص فيه وفي فئته بأنهم من (البغاة الدعاة إلى النار)، هذا ليس كلامي، هذا ما رواه البخاري.

أما من تأول هذا الحديث بالباطل من أهل الشام والنواصب ومحبيهم فستكون الحجة عليهم أبلغ إذ نستطيع بوضوح أن نضيف على ذم البغي والدعوة إلى النار!!

تلك الآثار التي يذكرها الغلاة في ذم التأويل الباطل!!

وسننقل لهم أقوال ابن القيم في ذم مثل هذا التأويل وأنه (أي: التأويل الباطل) طاغوت من الطواغيت المعبودة من دون الله!

حسن المالكي

مع الأدلة على إبطال ذلك التأويل والمقارنة بينه وبين التأويلات التي ينكرونها على المعتزلة والجهمية!

بل والتأويلات الباطنية!

فأين يذهبون؟

لا مذهب لهم إلى بالعودة إلى النصوص الشرعية وهي السُّنَّة التي يزعمون أنهم لها متبعون وأننا عنها معرضون؟

فأي الفريقين أولى بالحق إن كنتم تعدلون وتعلمون ما تقولون!!.

قول الأخ:

(وروى مسلم عن عوف بن مالك رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ؛ أنه قال: «**شرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم**»، فقلنا: يا رسول الله، أفلا ننابذهم بالسيف عند ذلك؟ قال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاة،

ألا من ولي عليه والٍ، فرآه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يداً من طاعة»).اهـ.

أقول:

وهل علم معاوية أن عليّاً ومن معه من أهل بدر كانوا يتركون الصلاة؟

قول الأخ:

(والأحاديث الصحاح في هذا المعنى كثيرة، فإن أحب (الأستاذ) الدخول في تفاصيل أسانيدها، والكلام عن معانيها ودلالاتها فليتفضل).اهـ.

أقول: قد تفضلت!

قول الأخ:

(لكن (الأستاذ) يريد من أحمد أن يعرض عما يعرفه من سُنَّة النبي ﷺ في سبيل مناصرة بعض ثوار أهل البيت، وإن لم يفعل أحمد ذلك، فقد وقع في النصب).اهـ!!!

حسن المالكي

أقول:

لا أدري لماذا يصر الأخ على هذه النقولات المحرفة؟

ولا أدري ماذا يريد بسُنَّة النبي ﷺ حتى الآن؟

وقد كتبت (معنى السُّنَّة التي أريد) فاكتب السُّنَّة التي تريد! ثم ننظر من خالف السُّنَّة ومن وافقها!

وإلا لا تتكلم بعد اليوم عن السُّنَّة ولا أهل السُّنَّة حتى أعلم منك معنى السُّنَّة.

وهل علي وعمار عندك من أهل السُّنَّة أم لا؟

وهل حديث عمار عندك من السُّنَّة أم لا؟

وهل المهاجرون والأنصار وأبنائهم من السُّنَّة أم لا؟

وهل الحسين بن علي من أهل السُّنَّة أم لا؟

وهل أصحاب ابن الأشعث من السُّنَّة أم لا؟

هل سعيد بن جبير من السُّنَّة أم لا؟

حدد معنى السُّنَّة أولاً ثم لك بعد ذلك أن تخرج هؤلاء من السُّنَّة ولنا الحق بعدها أن نعرف من هم (أهل السُّنَّة) الذين تدافع عنهم؟

وقد نتوصل إلى أنك لا تقصد بأهل السُّنَّة إلا البغاة والغلاة!

قول الأخ:

(ومن مغالطات (الأستاذ) أنه اجتهد في تصوير قول أحمد (الذي هو قول أكثر أئمة أهل السُّنَّة)، صوَّره وكأنه يرى السكوت على الظلم والجور. فـ (الأستاذ) قد قسم الناس إلى شريحتين: (شريحة تنصر العدل)، وشريحة (تسكت عن الظلم) على حد تعبير (الأستاذ).اهـ.

أقول:

سبق الجواب!

حدِّد لنا معنى السُّنَّة التي تريد!

حسن المالكي

لا حق لك في الكلام على (سُنَّة) و(أهل سُنَّة) حتى تحدد لنا مرادك ومعاييرك الخاصة!

لن أناقش بقية أقوالك في هذا المعنى حتى أعرف ماذا تريد بالسُّنَّة وأهل السُّنَّة؟

حتى لا أطيل الكلام وأكره بلغة (بليغة أو غير بليغة)!

قول الأخ:

(مما أخطأ فيه (الأستاذ) أنه لما أراد أن يقرر وقوع أحمد في (النصب)، لم يجد ما يعتمد عليه في معرفة مذهب أحمد سوى رسالة لأبي محمد رزق الله بن عبد الوهاب التميمي).اهـ.

أقول: انظروا تحريفات هذا الرجل!

أنا أنقد ما نسبه الحنابلة لأحمد من أقوال مخالفة للشرع، ولم أقل إنها صحيحة عن أحمد، حتى يلزمني بذلك هذه أقوالي حرفيّاً:

١ ـ (فالإمام أحمد مثلاً نسب له الحنابلة أقوالاً مخالفة للنصوص الشرعية، تلك الأقوال لا تخلو من أمرين:

ـ إما أن تكون صحيحة إلى الإمام أحمد ومردودة عليه.

ـ وإما أن تكون باطلة لا حجة فيها.

فإن كانت باطلة فالحمد لله ويكون تضعيفها من حسن الظن بأحمد بن حنبل رحمه الله، لكنها تدل على وجود النصب داخل المنظومة الحنبلية من قديم وأن ابن تيمية وغيره من الحنابلة المتأخرين لم ينطلقوا من فراغ، وإنما اجتمع لهم الجذور الحنبلية مع الأصل الحراني مع السكنى الدمشقية بمساعدة من الظروف السياسية.

وإن كانت صحيحة إلى أحمد فيتم الرد عليها بالحق وتكون من أخطاء أحمد سواء كانت فقهية أو عقدية؛ لأن النصوص أولى بالتقديم، والإمام أحمد هو القائل: (لا تقلدوني ولا تقلدوا مالكاً ولا الشافعي ولا الثوري وخذوا من حيث أخذوا) ـ راجع مقدمة صفة صلاة النبي للألباني فقد حشد آثاراً عن الأئمة في النهي عن تقليدهم ـ.

حسن المالكي

أحمد بن حنبل رحمه الله عالم من العلماء وزاهد وشجاع وكان شديد التمسك بما يرى أنه سُنَّة واتباع، لكنه يبقى في آخر الأمر كغيره من العلماء يخطئ ويصيب ويغضب ويتعصب ويخاصم، وليس مبرءاً من كل عيب، فهذا التهويل الكبير من تخطئة أحمد أو غيره ليست شرعية، وإنما هي من آثار الجاهلية التي بقيت في الأمة الإسلامية على اختلاف طوائفها ومذاهبها).

٢ ـ (نقل الحنابلة عن أحمد أموراً كثيرة مخالفة للصواب؛ كتكفير المعين من علماء الملة، والنصب والمبالغة في الإثبات والاحتجاج بالأحاديث الضعيفة والموضوعة في العقائد والمبالغة في التبديع ونحو ذلك من الأمور التي لا يجوز أن نقرها؛ لأن أحمد مع فضله وعلمه وزهده محكوم بالشرع ويتم تقييمه بالشرع وليس في منزلة تبيح لنا تقليده فيما أخطأ فيه).

٣ ـ (ومن تلك الأمور الخاطئة التي نقلها الحنابلة عن أحمد أمور تتعلق

بظلم الآخرين؛ كتكفير أبي حنيفة والإمام الكرابيسي وتبديع سائر أهل الرأي وتكفير المعتزلة والشيعة وغيرهم من الفرق الإسلامية).

٤ ـ (وسأنقل تلك النصوص عن أحمد التي نقلها الحنابلة في كتبهم وتدل على النصب لأدلل بأن هذه النقولات من حجج الذين اتهموا الحنابلة بالنصب، علماً بأنهم قد نقلوا أقوالاً أخرى عنه ضد هذه الأقوال ولكنها أقل بكثير وسيتم ذكرها أيضاً.

الأقوال المتفقة مع النصب التي نقلها الحنابلة عن أحمد:

نقل رزق الله بن عبد الوهاب التميمي «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٦٥ ـ ٢٩٠) عن الإمام أحمد عدة أقوال وآراء تصب في النصب ومنها. . .).اهـ.

هذا كلامي ورأيتم كلامه، وهذا هو البتر والتحريف وليس ما يدعيه من بتر كلام ابن تيمية، مع أننا نقلنا له من كلامه دون مبتور ولا محرف.

لكن ما دام عند الأخ معايير خاصة يقر بها الشيء وضده فيصعب الاتفاق معه، وعلى هذا فأقوال الأخ الآتية كلها قائمة على التحريف الذي سبق فنجده لزيادة استعطاف من يتكثر بهم من الغلاة يقول:

حسن المالكي

١ ـ (كلام الإمام أحمد رَحِمَهُ الله معروف ومدون في كتبه، وفي رواية معاصريه عنه، والباحث الجاد لا يمكن أن يعتمد فقط على كلام رزق الله التميمي في تقرير مذهب أحمد).

أقول: سبق الجواب في المشاركة نفسها، وقد كذب عليَّ فلم أعتمد هذه النقول في تقرير مذهب أحمد، أنا أعرف كيف أقرر مذهب أحمد، وقت ما أريد، ولو شئتم أن أقرره من المسند نفسه وليس من أقوال تلاميذه فقط!

والغريب أن كل الأخطاء المنسوبة إلى أحمد لها وجود في كتب التلاميذ والمعاصرين، لكن الأخ ظن أنني لن أجيب على استشكالاته الأولى فأخذ راحته في كثرة الافتراءات لما توقفت عن الكتابة، مع أنه زعم أنه يحرم (الكذب الصريح).

ويقول أيضاً:

٣ ـ (رزق الله التميمي هذا، رجل توفي بأواخر القرن الخامس، وأحمد

قد عاش في النصف الأول من القرن الثالث، وقد دوَّن معاصروه أقواله وعقيدته، فكان على (الأستاذ) أن يكون دقيقاً في نقل مذهب أحمد، فيأخذ كلامه من كتبه، ومما نقله عنه معاصروه، ومن كتب المسائل التي كان يوجهها إليه أصحابه كأبي داود، وصالح، وعبد الله، وإسحاق بن منصور، أو من الكتب التي تنقل كلامه بالإسناد ككتاب السُّنَّة لأبي بكر الخلال).اهـ.

أقول: هذا الكلام إنما يوجهه الأخ للغلاة ممن أسموه (فاروق الوسطية)! وكان يعلم تمام العلم أن (فاروق الوسطية) قد افترى الكذب! ولو اعتمدت على المصادر التي نصح بها لاتهمت أحمد بالنصب من قديم! لكنني أرى التبين والتحري أكثر مما ينصحني به، فالكتب التي نصح بها فيها كل الفضائح المنسوبة إلى أحمد، من تجسيم وغلو ونصب وأحاديث موضوعة وظلم وتكفير.. إلخ، فهذا هو الصديق الجاهل حقّاً.

٣ ـ وقوله: (وأما رزق الله التميمي، فهو ينقل ما يظنه مذهباً لأحمد، من غير أن يذكر إسناداً لكلامه، وقد وقع في رسالته التي اعتمد عليها المالكي أشياء تخالف نصوص الإمام أحمد، وقد نبَّه على هذا ابن تيمية نفسه كما في «فتاويه» (١٢/ ٣٦٧).

حسن المالكي

فهل من الدقة والموضوعية أن يعتمد الأستاذ على مصنف في أواخر القرن الخامس ينقل مذهب أحمد بغير إسناد، ويدع كلام تلاميذ الإمام ومعاصريه مع كثرتهم)؟!اهـ.

أقول: لا تعليق كل هذه أكاذيب مخلوطة بناها على (كذب صريح) وقد سبق الجواب.

٤ ـ قول الأخ:

(ومما يستدعي العجب أن الأستاذ يكتب مقالاً عن علاقة الإمام أحمد بالنصب، من غير أن يكلف نفسه مراجعة أقوال الإمام وجمعها مع سهولة ذلك، وإنما يكتفي فقط بعبارات من نحو (أستبعد أن يثبت هذا عن أحمد).اهـ.

أقول: لا شيء يستدعي العجب! وإنما هناك كذب يستدعي العجب!

هذه سبق الجواب عنها.

٤ ـ قول الأخ: (ثم لا يلبث أن يعود ليتهجم على الإمام ويصفه بالتناقض والانحراف عن أهل البيت)!!اهـ.

أقول: أين حصل هذا؟ إذا كنت أرد على الأشياء المنسوبة لأحمد وأصفها بالتناقض وأنها تحمل تكفيراً وغلوّاً ونصباً فهل يعني هذا وصف أحمد بذلك؟

أنا لا أخشى من تخطئة أحمد ولا غير أحمد، ولولا تناقض ما روي عنه، لما تورعنا في وصفه بالخطأ أو الغلو أو النصب، لكننا نتثبت ولا نفعل فعل الغلاة، حتى المصادر التي نصح بها الأخ كان في تلك النصيحة غاشّاً لأحمد؛ لأن فيها الباطل مما نسبوه لأحمد.

قول الأخ:

(ذكر الأستاذ ما نقل عن أحمد من أنه كان (لا يرى الصلاة خلف من يشتم معاوية).

ثم علق (الأستاذ) على هذا قائلاً: (مع أنه يرى الصلاة خلف من يشتم عليّاً!).

حسن المالكي

وهذا كذب على الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، و(المالكي) لم يذكر لأحمد كلاماً يقرر فيه الصلاة خلف من يشتم عليّاً. بل الثابت عنه ذم من يشتم أيّاً من أصحاب النبي ﷺ).اهـ.

أقول:

هذا ما قلته حرفيّاً ولاحظوا التحريفات فقلت عن أحمد ـ فيما نسبه إليه الحنابلة ـ:

(ولا يرى الصلاة خلف من يشتم معاوية «طبقات الحنابلة» (١/١٠٨)).اهـ.

هنا أنا أنقل ما نسبه الحنابلة عن أحمد، وقد ذكرت في المقدمة أن هذه لا أثبتها عن أحمد، كما لا أنفيها أنا ألزم، وإن صحت فتكون دليلاً على تناقض أحمد، من باب إلزام الغلاة فلذلك قلت بعد ذلك مباشرة تعليقاً على النسبة السابقة:

(قلت: مع أنه يرى الصلاة خلف من يشتم عليّاً! يدل على ذلك ثناؤه الكبير على حريز بن عثمان ونحوه من النواصب، ويرى الصلاة خلف

عبد الرزاق وقد كان يشتم عثمان، أنا لا أستغرب أن يرى الصلاة خلف من يلعن عليّاً أو عثمان أو أبا بكر أو عمر فأنا شخصيّاً أرى الصلاة خلف كل من تسمى بالإسلام، لكن الغرابة ألا يرى الصلاة خلف من يشتم معاوية ويرى الصلاة خلف من يشتم عليّاً! هنا التناقض والميل للنواصب، وقد أنكر يحيى بن معين على أحمد نهيه عن الرواية عن عبيد الله بن موسى لأنه يلعن معاوية ولم ينه عن الأخذ عن عبد الرزاق مه شتمه عثمان، أما ابن معين ونحوه فقد كانوا غير متناقضين فهم يروون عن هذا وهذا ويصلون خلف هذا وهذا، وهذا هو الصواب خلافاً لما يراه غلاة الشيعة وغلاة السُّنَّة). اهـ.

هذا قولي:

ولا أرى الإمام أحمد يمنع من الصلاة خلف معاوية ومروان؟ وقد كانا يشتمان عليّاً ـ هذا ثابت في الصحيح ـ فأين ستجد المخرج؟

أيضاً ثناؤه على حريز بن عثمان مشهور في تلك الكتب التي نصحتني بها وفي غيرها، وقد كان حريز ممن يلعن عليّاً.

هب أن الثناء الكبير على حريز بن عثمان لا يعني هذا؟

لكن هل تستطيع أن تنفي أنه يرى الصلاة خلف من يشتم عليّاً ويلعنه كمعاوية ومروان بن الحكم؟

يا ليت أكاذيب ابن تيمية مثل هذه الأكاذيب التي تنسبها إليَّ لو كان من هذا الجنس، لكان الأمر هيِّناً، ولما أسميناها أكاذيب، وإنما نسميها (فهماً من كذا) لكن كما قلت:

البلاء أنه لم يحدد معايير الكذب ولم يعرفه وعلى هذا فلا يجوز له التحدث عن الكذب بكذب أيضاً!

قول الأخ:

(وهذا تهم وافتراءات على الإمام أحمد يلزم (الأستاذ) التوبة منها). اهـ.

أقول:

تقصد يلزم من نقلوا عن أحمد ذلك؟

قول الأخ:

(فالإمام أحمد لم يثن على حريز بن عثمان في شتمه لعلي، بل كان يعيب عليه هذا). اهـ.

قلت: لم أقل هذا، والجميل هنا اعتراف الأخ بأن الإمام أحمد ينكر على حريز شتمه علياً بما سبق وبقوله: (فالإمام أحمد لما سئل عن حريز بن عثمان قال: «هو صحيح الحديث، إلا أنه يحمل على علي»)!!

ثم تناقض فبرأ حريزاً بقوله

(قال يحيى بن معين: «سمعت علي بن عياش قال: سمعت حريز بن عثمان يقول لرجل: ويحك! أما تتقي الله؟! تزعم أني شتمت عليّاً؟! لا والله، ما شتمت عليّاً قط»). اهـ. ونقل عن أبي حاتم قوله: «حريز بن عثمان حسن الحديث، لا يصح عندي ما يقال في رأيه»). اهـ.

ثم يذم التناقض!

وخلط المسائل!

والمعايير السرية الخاصة تسمح بمثل هذا وأكثر!

أما حريز فسواء لعن عليّاً في اليوم مئة مرة أو مرة فهو دليل على نصبه.

قول الأخ:

(ومما لبس به الأستاذ: زعمه أن أحمد كان يرى الصلاة خلف عبد الرزاق مع أنه كان يشتم عثمان.

فمن أين جاء الأستاذ بهذا الكلام)؟

أقول: من سير أعلام النبلاء.

قول الأخ:

(الثابت عن عبد الرزاق تعظيم عثمان ومحبته، فلقد روى عبد الله ابن الإمام أحمد، عن أبيه، عن سلمة بن شبيب قال: «سمعت عبد الرزاق

يقول: والله ما انشرح صدري قط أن أفضل عليّاً على أبي بكر وعمر، ورحم الله أبا بكر وعمر، ورحم الله عثمان، ورحم الله عليّاً، ومن لم يحبهم فما هو بمؤمن، وإن أوثق عملي حبي إياهم». «العلل» (٢/ ٥٩).

أقول: إذن فلماذا بقيتم على اتهامه بالتشيع؟

ثم السند فيه أحد غلاة الحنابلة!

وزيادة عثمان هنا منكرة وغلاة الحنابلة ينسبون لأحمد ما لم يقل.

قول الأخ:

(فهذا هو المعروف عن عبد الرزاق، وهذا ما يعرفه أحمد عنه، وقد قال عبد الله ابن الإمام أحمد: «سألت أبي قلت له: عبد الرزاق كان يتشيع، ويفرط في التشيع؟ فقال: أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئاً. ولكن كان رجلاً تعجبه أخبار الناس». «العلل» (٢/ ٥٩).اهـ.

حسن المالكي

أقول: كون أحمد لم يسمع شيئاً في هذا تفسيره سهل! كأن الأخ لا يعرف أن عبد الرزاق كان إذا تحدث في هذه الأمور يجعل أحمد أصبعيه في أذنيه حتى لا يسمع! وعلى هذا فمن الطبيعي ألا يسمع (أنا لا أوثق بعض الأشياء عمداً لأن الأخ لا يفعل هذا إلا في النادر).

قول الأخ: (ومع هذا كله، فيأتي (الأستاذ) ليزعم أن أحمد يرى الصلاة خلف عبد الرزاق مع شتمه لعلي).اهـ.

قلت: لم أتهم عبد الرزاق بشتم علي فهذه كذبة قبيحة منك (على معاييري طبعاً) وإنما كان يشتم عثمان، بل له عبارات يتنقص منها عمر، وكان يقول عن عمر (الأحمق).

قول الأخ:

(وهكذا تكون الأمانة والإنصاف عند الأستاذ).اهـ.

أقول: نعم هكذا فلتكون!

قول الأخ:

(ذكر (الأستاذ) ما نقل عن أحمد من ذم مذهب الحسن بن صالح بن حي، وأنه كان يترك الجمعة.

ثم قال الأستاذ: «لا أظنه يصح عن أحمد لأن الحسن بن صالح إمام كبير وقد أثنى عليه أهل الحديث ووثقوه».

هذا ما ذكره (الأستاذ) الباحث، من غير أن يكلف نفسه عناء تتبع كلام أحمد في مصادره القريبة). اهـ.

قلت: سبق الجواب في قولك: (ما نقل عن أحمد)؛ أي: ما نقله الحنابلة عنه، وأنا في مقام إلزامهم لا في مقام تقرير عقيدة أحمد ومدى صحة هذا الأمر من عدمه.

حسن المالكي

ثم رجع الأخ واعترف وذكر صحة هذا عن أحمد فقال:

(وهذا الكلام المذكور ثابت عن أحمد بأصح إسناد، فقد رواه الخلال في كتاب «السُّنَّة» (٣/ ١٣٦)، وليس في كلام أحمد هذا ما يدعو إلى إنكاره). اهـ.

أقول:

كلام جميل!

بأصح إسناد!

ورواه الخلال!

قول الأخ:

(أحمد يوثق الحسن بن حي، لكنه يذم مذهبه ورأيه في ترك الجمعة). اهـ.

أقول: الحسن بن صالح له أدلته إذن؟ وهي موجودة في مسند أحمد!

وأحمد يذم مذهب الحسن بناء على معاييره الخاصة؟ ـ حسب قولك ـ
فلماذا يفعل ذلك؟
هذا منهجك؟

قول الأخ:
(والتوثيق في الرواية شيء، وذم المذهب شيء آخر).اهـ.
أقول:
ذم المذهب بناء على ماذا؟
والتوثيق بناء على ماذا؟
وشيء وشيء آخر بناء على ماذا؟

قول الأخ:
(وهذا من إنصاف أهل الحديث).اهـ.
أقول: أي أهل الحديث تقصد؟
هل مذهبهم في هذا واحد؟
أليس الحسن بن صالح منهم؟

وقوله:
(فهم يوثقون الحسن بن صالح بن حي لصدقه، ويذمونه لسوء مذهبه).اهـ.
قلت: على أي معايير؟
وهو أليس محدثاً؟
وما معايير الصدق؟
ومعايير السوء؟
ومعايير المذهب؟
ومعايير الذم؟

هذا منهجك في السفسطة!
تظنه صعباً!

قوله ـ بعد أن نقل ثناء بعضهم على الحسن بن صالح ـ:
(لكن الشهادة بمثل هذا لا تنافي ذم مذهب الحسن بن صالح في ترك الجمعة). اهـ.
أقول:
ما معاييرك في وجوب صلاة الجمعة؟
وما عذر الحسن في ذلك؟
وهل ثبت عنه؟
وهل هذا الذنب ـ إن أهملنا عذره ـ كتكفير المسلم أو لعنه أو قتله بالباطل؟
لماذا يخطئونه وله معاييره ولهم معاييرهم؟
هذا منهجك السفسطائي الأخير!
الذي تظن أنه علم دقيق!
وأنه محرج للمنكر على ابن تيمية والغلاة!

قول الأخ:
(وأما دعوى (الأستاذ) أن ابن تيمية شكك في إسلام علي، فهذا كذب صراح، وبهتان مكشوف). اهـ.
أقول:
هذا بناء على معاييرك الخاصة!
ألست القائل: (أنا أحاكم الناس إلى معاييري، ولا أدعي خلاف ذلك). اهـ.
إذن كلٌّ له معاييره!

قول الأخ:

(وقد سبق أن فصلت الجواب عن هذه الفرية، ولم يعلق (الأستاذ) هناك بحرفٍ).اهـ.

كيف أجيب ولكلٍّ معاييره الخاصة!

لا بد أن نتفق على معايير موحدة ثم نجيب!

أما أن تحاكني لمعاييرك ـ كما تقول ـ

فغاية ما فعلته أنني أحاكم ابن تيمية لمعاييري!

وأنت الذي استشكلت وطلبت الرد شهوراً بعد شهور!

ولو كنت أظن أن لك معايير خاصة

ولا تريد تحديد معايير متفق عليها لما أجبتك!

بل سأقول لك:

هذه معاييرك

وهذه معاييري

وكفى!

أما أن تدعي أن الآخر يحاكم بمعاييره الخاصة

ثم تعترف أنت بهذا الخطأ الكبير

فكأنك لم تفعل شيئاً

مثل الذي يشرب الخمر

وينكر شرب العصير!

مع اعترافه بأن الخمر محرم

والعصير مختلف فيه!!!

قول الأخ:

(وأنا أعلن للأستاذ ولسائر القراء عن استعدادي للبراءة من ابن تيمية إذا أثبت الأستاذ ما نسبه للشيخ).اهـ.

أقول: ولماذا تبرأ من ابن تيمية وله معاييره الخاصة؟

ولي معاييري الخاصة ولك معاييرك الخاصة بل كيف تبرأ من فرعون وله معاييره الخاصة ومن إبليس وله معاييره الخاصة... إلخ

هذا منهجك فلا تغضب ولا تظن أن طرح السؤال الواحد وتكريره والتبجح به صعباً. هو من أسهل الأشياء وقد خيَّرتك في كلامي الأخير في مناقشة حلقة ابن تيمية فاختر لنفسك ما شئت!!

حسن المالكي **٠٢ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ١١:٠٥ AM**

قول الأخ:

(لقد قال (الأستاذ) هناك:

إن ابن تيمية زعم أن إسلام علي مشكوك فيه لصغر سنه.

وأن علياً قاتل للرياسة لا للديانة.

وأن تواتر إسلام معاوية ويزيد بن معاوية أعظم من تواتر إسلام علي!!

فليثبت لنا (الأستاذ) هذا الكلام، لنوافقه بعد ذلك على وقوع النصب في كلام ابن تيمية).اهـ.

أقول:

كيف توافقني على هذا ولك معاييرك الخاصة، وكيف تنكر على ابن تيمية وله معاييره الخاصة، وكيف تخطئه في هذا ولك معاييرك الخاصة!

لو قلت أن ابن تيمية يعبد الصنم فمنهجك يجبرك على احترام معايير الآخرين!

هذا منهجك! فاصبر!

وسيلزمك هذا المنهج لتبرئة فرعون فضلاً عن غيره.

مشاركاتك كلها تدور حول هذا السؤال وتكريره فقط!

دعنا إذن نتفق على معايير موحدة، على حد أدنى، فلا أدعي في معاييري الكمال، ولا تدعي في معاييرك الكمال، دعنا نحدد المعايير ثم ننطلق.

أما أن تلقي علينا هذا السؤال في كل مشاركة ثم تعترف لنا أخيراً أن كل استشكالاتك كانت نابعة من (معايير خاصة بك)

فلماذا إذن تنكر على من تراه يفعل الفعل نفسه؟

كلامك فعلاً غريب نلحظ منه التهرب الواضح من تحديد نقاط الاتفاق.

هذه كتب الحوار كلها تركز على أهمية تحديد (نقاط الاتفاق) فما هي نقاط الاتفاق بيننا؟ من أعلى الهرم نزولاً.

قول الأخ:

(وترك الخروج على أئمة الجور، مذمة عند الأستاذ.

(وهذه المسألة من أهم أصول الزيدية).اهـ.

أقول:

أنت تقول هذا الكلام بناء على ماذا؟

على معاييرك الخاصة باعترافك؟

وحكمك على الزيدية لا يلزمني لأنك تعترف أن هذا بأن هذا على معاييرك الخاصة وأنا لا تهمني معاييرك الخاصة فلا تهتم بمعاييري الخاصة إذن؟

وكأنك بهذا الكلام المحرف تشعر بأنك أوقعتني في ورطة مع الدولة!

بأن هذا الرجل (يرى الخروج على الدولة)!

خوفتني كثيراً يا رجل!

لن أنقد ابن تيمية!

وتراجع أنت عن هذا رجاء!!

قول الأخ ـ بعد أن كتبت أنا مشاركتين ولم ألتفت لأقواله ـ فقال:

(أكتب نقاشاً مطولاً في نقض ما ذكره (الأستاذ)، فيأتي بعد ذلك، ليكتب مقالاً جديداً وكأنه لم يقرأ شيئاً).اهـ.

أقول:

لعلي عرفت من يومها أن لك (معاييرك الخاصة)!

وقد تبين لك أنك لم تكتب شيئاً وأنا في كل استشكالاتك فعلاً كأنني

لم أقرأ شيئاً وإلى الآن كأنني لم أقرأ شيئاً وخاصة بعد أن صرحت أن ما كتبته أنت كان بناء على معايير خاصة بك!

وكان بعض الأخوة يظنون أنك تكتب وفق معايير غير خاصة

أما المعايير الخاصة فهي متاحة للمسلم والكافر!

قول الأخ:

(ومع هذا فـ (الأستاذ) يردد دائماً: إنه على استعداد للمحاورات والمناظرات)!!!

أقول:

هذا الاستعداد ليس مع المصرين أن لهم (معاييرهم الخاصة) التي يأبون التنازل عنها ومراجعتها تلك المناظرات مع آخرين مساكين يحبون تحديد المعايير! أو يرغبون في الاتفاق على خطوط عريضة، ويحبون التوصل للحقائق، وفق معايير متفق عليها!

فلماذا تحشر نفسك في هذا الأمر ولك معاييرك الخاصة، في النصوص واللغة والمرجعية والقدوة!

حسن المالكي

من الذي قال لك بأنني على استعداد على مناظرة من يصر أن الشمس سوداء بناء على (معاييره الخاصة) التي تسمي البياض سواداً هذا عبث وإضاعة للوقت في وزن رمال الدهناء!

قول الأخ:

(كنت قد ذكرت في مقال سابق أن (الأستاذ) تعود على طائفة من الناس تقبل كلامه من غير بحث وتدقيق، ولهذا السبب، فإنه لا يعتني كثيراً بتحرير أقواله ومجازفاته).اهـ.

اسمعوا رجاء!:

بحث!

وتدقيق!

ليس هذا فقط بل:

(وتحرير)!!

قول الأخ:

(فمثلاً: كان الأستاذ قد زعم أن الإمام أحمد بن حنبل (يرى جواز الصلاة خلف من يشتم عليّاً).

فلما قلت له: إن هذا كذب على أحمد. وطالبته بتوثيق كلامه، عاد (الأستاذ) فعدل عبارته في تعقيبه الأخير لتصبح العبارة: (لم يؤثر عن أحمد النهي عن الصلاة خلف من يلعن عليّاً).اهـ.

أقول:

لا تناقض بين الأمرين إلا عند من أراد مكابرة تنبع من (معاييره الخاصة).

١ ـ أحمد روى عنه الحنابلة النهي عن الصلاة خلف من يفضل عليّاً على عثمان، وخطأ هذا ـ إن كان خطأ ـ يسير إلا عند أصحاب المعايير الخاصة.

٢ ـ بينما لم ينقلوا عنه النهي عن الصلاة خلف من يلعن عليّاً (وهذا خطأ كبير إلا عند أصحاب المعايير الخاصة)

حسن المالكي

فكيف ينهى عن الصلاة خلف صاحب الخطأ (اليسير)

ولا ينهى عن الصلاة خلف صاحب (الخطأ الكبير)

وتلك النسبة الأولى في النهي لم أثبتها عن أحمد، وإنما أوردتها ملزماً لهم تناقض أحمد إن اثبتوها.

هذا كلامي بالحرف: (ونسبوا إليه أنه ينهى عن الصلاة خلف من فضل عليّاً حتى لو اعترف بفضل السابقين «الموسوعة» (٤/٣٩٦)،

بينما لم يؤثر عنه النهي عن الصلاة خلف من يلعن عليّاً بل وثق بعض هؤلاء وأثنى عليهم كما سيأتي).اهـ.

فهل في هذا تناقض إلا عند أصحاب المعايير الخاصة؟

أما قول الأخ:

(والفرق بين العبارتين كبير).اهـ.

أقول: نعم عند أصحاب المعايير الخاصة لكن الكلام ليس موجهاً لهم.

وقوله:

(فنريد من (الأستاذ) أن يثبت على إحدى هاتين العبارتين).

من الذي يريد مني أن أثبت؟

أصحاب المعايير الخاصة؟

لا يلزمني ذلك!

تلك الحلقات كنت قد ذكرت أنها خاصة: (للعقلاء فقط)!

قول الأخ:

(فهل عنده ما يثبت دعواه من أن أحمد (كان يرى الصلاة خلف من يشتم علياً).

أقول: سبق الجواب.

قول الأخ:

(فرق ـ أيها (الأستاذ) ـ بين هذا، وبين أن تقول: (لم يؤثر عن أحمد أنه يمنع من الصلاة خلف من يشتم علياً).اهـ.

أقول: فرق عندك فقط!

لأن عندك معايير خاصة!

ولم تعلنها لنا حتى نتعامل معها!

قول الأخ:

(فأنت إذا لم تجد عنه نقلاً في هذه المسألة لا بالمنع، ولا بالإذن، فليس لك أن تفتري عليه، وتنسب له ما لم يقله).اهـ.

اسمعوا يا ناس:

الرجل يرى أن الافتراء حرام!!!

هب عنيدي مثلما سلكن وبرقية ويتصل على أمريكا وبلجيكا وروسيا في ظرف ثانية.. والله يحييكم ما قصدي تحايلي!!!

قول الأخ:

(الذي طالبتك به أيها (الأستاذ): أن تأخذ كلام أحمد من مصنفاته، أو من كلام أصحابه المعاصرين له كأبي دواد، وإسحاق، وصالح، وعبد الله، وابن هانئ، والأثرم، وغيرهم)، وألا تعتمد على ما ينقله مصنف في القرن الخامس من غير سند).اهـ.

سبق الجواب!

قول الأخ:

(ثم أليس من التناقض أن تعيب على من يعتمد على هذه الرسائل التي تقول: (إن في أسانيدها مجهولين)، ثم تأتي أنت لتعتمد على رسالة رزق الله التميمي، التي ليس فيها أسانيد، لا عن المعروفين، ولا عن المجهولين؟!)!!!!

أقول: سبق الجواب!

قول الأخ:

(ومن مظاهر الخلط في كلام (الأستاذ) أنه لا يثبت على مسلك واحد في مناقشته للحنابلة، فتراه تارة يتهجم عليهم لأنهم نسبوا لأحمد القول بكذا وكذا، ثم يعود بعد ذلك، ليتهجم على أحمد نفسه، بموجب ما نقله عنه الحنابلة!!!

فهل هذه طريقة موضوعية)؟

اسمعوا:

الرجل يمدح الموضوعية!

أما الجواب فقد سبق أن هذا إلزام وقد كررت هذا، ثم ألم تقرأ كلامي

١ ـ (إن ثبت هذا عن أحمد فقد وقع في بعض النصب على الأقل ويكون نصبنا تبعاً له، وإن لم يثبت فهو دليل على أن الحنابلة أو غلاتهم أحبوا

ثبوت هذا عن أحمد وكذبوا عليه، والغلاة ينفون الأمرين ولا ينتفيان عند أهل الإنصاف).

٣ ـ وقولي: (وللموضوع تتمة وتذكروا أن الكرة في ملعب الحنابلة فإن ثبت هذا عن أحمد فقد وقع في بعض النصب وإن لم يثبت فقد كذبوا عليه كما قال ابن الجوزي والبيهقي وغيرهما وكذبهم عليه في موضوع النصب يدل على وجود النصب عندهم تماشياً مع سياسة المتوكل والقائم والقادر وغيرهم من ملوك بني العباس كما سيأتي مفصلاً فلا تستعجلوا..

٤ ـ وقولي: (كونوا قوامين بالشهادة لله، وأنصفوا، دعوا الكيل بمكيالين لإسرائيل وأمريكا ولا تلحقوا هذا العار بالإسلام)!

٥ ـ ألم تقرأ قولي!

(هذه الحلقة خاصة بالعقلاء فقط)!

حسن المالكي

قول الأخ: (وهل هذا مسلك الباحث عن الحق)؟

أقول:

اسمعوا يا ناس!

باحث عن الحق ومسلك أيضاً!!

(وقلتقى في امجش نواطي ابن جبران والقلاطي ياذا يرى ما في مشاطي قـ وقع خاطي وباطي من فعل الاخوان)!

قول الأخ:

(ذكر (الأستاذ) من علامات النصب فيما نسب لأحمد: (المنع من سب يزيد).

ونسب ذلك لـ«طبقات الحنابلة» (٢/٢٤٦)، ثم صب جام غضبه على قائل هذا الكلام.

وبالرجوع لطبقات الحنابلة، سنكتشف أن (الأستاذ) لم يكن دقيقاً في نقل كلام أحمد.

الذي ذكره الأستاذ أن أحمد يمنع من (سب يزيد)، والذي في «طبقات الحنابلة»: «عن أبي طالب العكبري، قال: سألت أبا عبد الله عمن قال: لعن الله يزيد بن معاوية؟ فقال: لا تتكلم في هذا. قال النبي ﷺ: «**لعن المؤمن كقتله**»، وقال: «**خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم**»...».

هذا هو نص الكلام.

فالسؤال لم يكن عن أي سب، وإنما كان عن (اللعن) المنهي عنه؟

ومن المعلوم أن السب كلمة أعم من (اللعن). اهـ.

أقول:

من المعلوم عندك أنت! فقط!

لأن لك معاييرك الخاصة!

أما أنا فاللعن يدخل في السب في معاييري، فما عليك منها!

ما دام أن لك معاييرك الخاصة!

حسن المالكي

قول الأخ:

(والإمام أحمد يمسك عن (لعن يزيد) ليس ميلاً إليه، ولا تأييداً له، لكن امتثالاً لقول النبي ﷺ: «**لعن المؤمن كقتله**»). اهـ.

قلت:

لعن المؤمن!

قول الأخ:

(فنحن الآن نسأل (الأستاذ): هل ترى جواز لعن يزيد؟

إن قلت: (لا)، فقد وافقت أحمد، ووقعت في النصب.

وإن قلت: (نعم)، فقد خالفت حديث النبي ﷺ). اهـ.

أقول:

بأي معايير أخالف حديث النبي؟

وبأي معايير أقع في النصب؟

وبأي معايير أعرف:

أن يزيد مؤمن وأن اللعن في حق الفاسق الظالم حرام وأن أعرف صحة حديث النبي!

بعد أن قررت بأنك تحاكم الناس من خلال معاييرك الخاصة

لا يحق لك إنكار شيء!

على من ترى أنه يعمل العمل نفسه!

قول الأخ:

(إلا إن كان يزيد ـ عند الأستاذ ـ خارجاً عن الإيمان، فهذه مسألة أخرى). اهـ.

ما المعايير في معرفة يزيد، ومعرفة الإيمان، ومعرفة الخروج!

قول الأخ:

(ومن أراد أن يعرف موقف الإمام أحمد من (يزيد)، فسوف أسوق له كلامه من مصدر أوثق، (وإن كنت على يقين من أن الأستاذ يعرفه حق المعرفة)، لكني سوف أسوق كلام الإمام ليرى الإخوة القراء كيف تكون مسالك أهل العلم والديانة والورع...). اهـ. ثم ذكر كلاماً لأحمد في ذم يزيد.

أقول: سبق أن ذكرت أنني أنقل ما في كتب الحنابلة من باب الإلزام؛ لأنهم ينسبون لأحمد الشيء وضده، الكلام السابق لأحمد الذي سقته أنت آمل أن تهديه لأصحاب الرسائل الجامعية كصاحب رسالة (مواقف المعارضة)، وصاحب كتاب (يزيد بن معاوية أمير المؤمنين المفترى عليه) وغيرهم من المعاصرين.

ليعرف (مسالك أهل العلم والديانة والورع)!

ثم أنا أكتب حسب معاييري الخاصة، وكل له معاييره الخاصة، فلماذا النقد؟

قول الأخ:

ثم ذكر الأخ الكريم مجموعة من أخطاء الحنابلة وانحرافاتهم وبعض ردود الأفعال التي ذكرتها وذكر في آخر الأمر أن هذا يتم:

(بطريقة غير مقبولة... معلومات مشوهة... كلام غير موثق... تحريفات تخل بمعاني الكلام... خلطة سرية إلخ).

وأنا أستغرب كيف يعيب عليَّ هذا ولكل معاييره الخاصة!

إذ لا فائدة في مناقشتها ما دام الأخ يقرر أن لكل معاييره الخاصة!

وأنه علينا ألا ننكر على الآخرين الذين لهم معاييرهم الخاصة!

التي يعتقدون في ضوئها ما شاءوا

وهذه (الليبرالية الحنبلية) كنا سنقره عليها

لو كان صادقاً أولاً ولو وافق الغلاة على ذلك ثانياً فنحن ردودنا على الغلاة.

وليست على (الليبراليين الذين يكفرون الناس)!

حسن المالكي

فهذا مخاض (ليبرالية جديدة)!

بعد أن سبق ولادة (سنة جديدة)!

فهذه هي الخلطة السرية بحق!

ولكن بما أن الغلاة لن يوافقوا على هذا (الطرح المتحرر)!

ومنهم هذا الأخ (الليبرالي السُنِّي) نفسه!

ولو كان جاداً في هذه الأريحية (الليبرالية)!

التي ليس المقصود منها إلا حماية الغلو فقط!

لما كتب تلك الاستشكالات!

بما فيها من تبديع وتحريف وقلب للحقائق وإنكار على من يتبنى المعايير الخاصة به!

وبهذا أكون قد انتهيت من الجواب على الاستشكالات القديمة كلها، وكنت متحمساً للجواب على كل جملة، لكن إجابات الأخ الأخيرة، لم تترك لنا مجالاً لتكثير الكلام فيما سبق، لأنه صرَّح في الأخير أنه كتب ذلك بناء

على معايير خاصة وما أصعب الحوار مع رجل لا تعرف بماذا يؤمن به! من معايير خاصة وغير معلنة أيضاً ولا نعرف عنها شيئاً وعلى هذا يكون بهذا قد اعتذر عن تلك الاستشكالات بمعاييره الخاصة أيضاً.

وبهذا (الاعتذار الخفي) يكون قد نقلنا للموضوع الأساس و(هو ابن تيمية)، ولكن عليه قبل أن ندخل في هذا الموضوع أن يختار أحد طريقين:

- إما أن يكشف عن تلك المعايير الخاصة.
- وإما لا ينكر عليَّ قولاً حتى لو كفرت ابن تيمية

لأنه لا يحق لصاحب المعايير الخاصة أن يتكلم في شؤون العلم والحكم بين المختلفين.

إلا بمعايير خاصة الخاصة!

بندر الشويقي **٠٢ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ١٠:٣٤ AM**

ضحكت كثيراً.

ولا زلت أضحك.

لكن لن يمنعني هذا من مواصلة «الحوار».

يقول «الأستاذ» في معرض كلامه عن استعداده للمناظرات:

«هذا الاستعداد ليس مع المصرين أن لهم (معاييرهم الخاصة) التي يأبون التنازل عنها ومراجعتها... فلماذا تحشر نفسك في هذا الأمر ولك معاييرك الخاصة في النصوص واللغة والمرجعية والقدوة! من الذي قال لك بأنني على استعداد على مناظرة من يصر أن الشمس سوداء بناءً على (معاييره الخاصة) التي تسمي البياض سواداً؛ هذا عبث وإضاعة للوقت في وزن رمال الدهناء!».

هذا ما قاله «الأستاذ».

إذاً فهو غير مستعد لمناظرة أمثالي!!

فهل يحق لي أن أقول:

«طلائع الانسحاب الذليل»!!!

لن أقول ذلك، فربما كنت مخطئاً!!

وعلى كلٍّ، فهذا الهذر الأخير، فيه خلط كثير (حسب معاييري!).

لكني الآن سأواصل كتابة انتقاداتي على كلام «الأستاذ» القديم.

وسوف أعود قريباً، لمناقشة التعقيب (أو الهذر) الأخير... ولأشرح لـ «الأستاذ» قضية «المعايير» التي أثارت حنقه، وأفقدته صوابه.

مع أن ثورة «الأستاذ» الأخيرة تدل على أنه فهم مقصودي جيداً!!!.

حسن المالكي ٠٣ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ٠٣:٠٢ AM

ضحك الأخ من كلامي فأضحك الله سِنَّه..

مع أنني حسب معاييري الخاصة لا أراه صادقاً في الضحك!

لكنني أرى ـ حسب معاييري أيضاً ـ أنه فهم كلامي جيداً!!!!!

أما كون كلامي فيه هذر وخلط ـ حسب معاييرك ـ فلا أنكر عليك أن تزعم ذلك حتى لو زعمت أن في القرآن هذراً حسب معاييرك فهذا ليس موضوعي.

إنما موضوعي (قد فهمته جيداً)!

كذلك ما ذكرته من الحنق وفقد الصواب والثورة هذه كلها حسب معاييرك فقط!

أما الانسحاب فلا تحلم به!

لأنني لم (أطلب حذف شيء)!

ثم نعود (بعد ذلك)!

لأنني استمتع أيضاً في الحوار مع (أصحاب المعايير الخاصة)!

صحيح أن الأجدى للمعرفة الحوار والمناظرة مع من عنده استعداد لتحديد المعايير!

خاصة ممن كان يطالب بها قبل ذلك!

لكن لا بأس أن أكتشف بعض غرائب هذا العالم! ـ حسب معاييري أيضاً ـ أظن أن كلانا يفهم الآخر جيداً!

ليس المشكلة في هذا المشكلة أنني قبل المناظرة أعترف لك أنني لم أكن أفهمك جيداً!

بندر الشويقي ٠٣ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ٠٩:٢٣ AM

كان «الأستاذ» قد ذكر أننا: «**نرتب الأجر لكل من ظلم أهل البيت**».

فقلت له: «**هذا مجازفة حكايتها تغني عن الرد عليها**».

فبماذا أجاب «الأستاذ»؟

قال: «**ألستم تقولون ـ وخاصة المعتدلين منكم فضلاً عن الغلاة ـ (بأن معاوية اجتهد فأخطأ، وله أجر على اجتهاده وخطؤه مغفور**».

هذا ما أجاب به «الأستاذ»، فهل هذا الكلام الأخير يطابق مجازفته الأولى؟

كان «الأستاذ» يتهمني بتحريف كلامه، وها هو الآن يحرف كلام نفسه!!

فلو قال أحد: إن معاوية «**اجتهد فأخطأ، وله أجر على اجتهاده، وخطؤه مغفور**».

فهل هذا الكلام يطابق دعوى «الأستاذ»: «**أننا نرتب الأجر لكل من ظلم أهل البيت**»؟!

في معايير «الأستاذ» فإن هاتين العبارتين متطابقتان!!

وإذا قال «الأستاذ» هذا، فهل يبقى بعد هذا عتب علي، إذا قلت: إنه صاحب مجازفات وتهويل؟

وأرجو ألا يقول «الأستاذ»: إنه لم يقصد التعميم بعبارة: «كل من ظلم».

كان «الاستاذ» يقول: «**(إننا) نرتب الأجر لكل من ظلم أهل البيت**».

فكان يتكلم، وكأننا وإياه نشترك في صف واحد. فلما اعترضت على عبارته أخرج نفسه، فعاد ليقول:

«**ألستم تقولون ـ وخاصة المعتدلين منكم فضلاً عن الغلاة...**».

فلا أدري من يقصد «الأستاذ» بخطابه.

إن كان يعنيني، فلم يسبق أن ذكرت شيئاً من هذا!!

وإن كان يعني الحنابلة أو أهل السُّنَّة، فهو يزعم أنه سُنِّي حنبلي، فكيف يقول: «ألستم تقولون»؟!.

سيقول ـ كعادته ـ: (قصدت بكلامي الغلاة وحدهم). فليرجع لعبارته، ليجد أنه صرح بتعميم كلامه على الغلاة والمعتدلين جميعاً!!!

فـ «الأستاذ» يخاطب من إذاً؟!

رأيت «الأستاذ» يردد عبارته هذه كثيراً، فيتهم مخالفيه بأنهم يرتبون الأجر على لعن علي وقتاله.

فهل «الأستاذ» لا يفهم كلامهم، أو أنه يتعمد تحريفه؟

ألا يدرك «الأستاذ» الفرق بين أن يقال: معاوية مأجور على اجتهاده، وبين أن يقال هو مأجور على قتال علي وسبه.

النبي ﷺ يقول: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد**».

فلو شرح أحد هذه العبارة، فقال: إن النبي ﷺ رتب الأجر على الخطأ، لكان هذا الكلام في غاية السقوط والسخف. بل الحق أن يقال: إنه رتب الأجر على الاجتهاد.

فالقاضي قد يجتهد فيخطئ في حكمه، ويسفك دم متهم بريء.

فإذا قيل: هو مأجور على اجتهاده أجراً واحداً، فالكلام صحيح.

لكن لو قال أحد: هو مأجور على سفك دم هذا المتهم بغير حق، لكان الكلام باطلاً.

والذي يقول: (إن معاوية مأجور على اجتهاده)، لا يقصد إلا ما قصده النبي ﷺ، فقائل هذا لم يرد أن معاوية مأجور على قتال علي ومن معه من الصحابة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ. بل مراده أنه مأجور على اجتهاده في المطالبة بمعاقبة قتلة عثمان، لكنه أخطأ طريق ذلك.

لكن «الأستاذ» له فهم خاص، ينطلق فيه من غلو ظاهر، وتحامل مكشوف.

والغريب أنه يذكر من عيوب كتب العقائد، عدم فهم حجة المخالف!!!

ذكر «الأستاذ» جملة من دلالات النصب التي يحكيها الحنابلة عن أحمد، وعلق اتهام أحمد بالنصب على ثبوتها عنه. ثم قال: «**تذكروا أن الكرة في ملعب الحنابلة، فإن ثبت هذا عن أحمد فقد وقع في بعض النصب وإن لم يثبت فقد كذبوا عليه**».

فأقول لـ «الأستاذ»: جل ما ذكرته ثابت عن أحمد بأصح الأسانيد، فمما انتقدته عليه:

- **الإمساك عن معاوية.**
- **النهي عن لعن يزيد.**
- **التشديد على من يفضل علياً على أبي بكر.**
- **توثيق حريز بن عثمان.**
- **ذم الحسن بن صالح.**

وفما دامت الكرة في (ملعبنا) كما تقول، فنحن نؤكد لك صحة هذا عن أحمد. لكن إن أثبتناه، فهل ستصرح بخروج مذهب أحمد عن مذاهب أهل السُّنَّة، إلى مذاهب النواصب المعتدلين؟

لسنا ندعي عصمة أحمد، لكن إذا رميته بالنصب، فقد جئت بفرية لم يسبقك إليها أحد؛ ففضل أحمد، وبراءته من هذه البدعة وأمثالها، مما اتفقت عليه كلمة أهل السُّنَّة من زمانه إلى اليوم، فأما الشيعة، فيجوز على أصولهم أن يكون أحمد ناصبيّاً.

فإذا كانت معاييرك تقتضي رمي أحمد بالنصب، فانظر لموقعك، لتعرف إلى أي الناس أنت أقرب!!.

كنت ذكرت أن «الأستاذ» يرمي أحمد بالنصب.

فماذا قال «الأستاذ»؟

«أنا طالبتك أكثر من مرة بتوثيق كلامي... إنما ذكرت أكثر من مرة، أن غلاة الحنابلة متهمون فيما ينقلون عن أحمد... وذكرت مراراً: أن البيهقي وابن الجوزي وغيرهم ينقلون عن أحمد خلاف ما ينقله الغلاة. ثم قلت: «إن صدق هؤلاء الحنابلة في النقل عن أحمد فمعنى هذا أنه وقع في النصب»، وإن لم يصدقوا فمعنى هذا أنهم كذبوا عليه».

ثم قال: «**أحمد بن حنبل** رَحِمَهُ اللَّهُ **عالم من العلماء وزاهد وشجاع وكان شديد التمسك بما يرى أنه سُنَّة واتباع، لكنه يبقى في آخر الأمر كغيره من العلماء يخطئ ويصيب، ويغضب ويتعصب ويخاصم، وليس مبرءاً من كل عيب، فهذا التهويل الكبير من تخطئة أحمد أو غيره ليست شرعية، وإنما هي من آثار الجاهلية التي بقيت في الأمة الإسلامية على اختلاف طوائفها ومذاهبها»**.

فأقول لـ «الأستاذ»:

من زعم أن أحمد بن حنبل، معصوم، وأنه لا يقول إلا صواباً، فهو عندنا كافرٌ خارج من الملة.

لكن ليس هذا موضع البحث.

موضع البحث أننا نريد منك الكلام بوضوح، وأن تصرح بمقتضى كلامك، وهو إخراج مذهب أحمد من جملة مذاهب أهل السُّنَّة، إلى مذهب النواصب المعتدلين.

أنت تنقل عن أحمد نصوصاً ثابتة عنه بأصح الطرق، وتجعل هذه الأقوال أدلة على الوقوع في النصب. لكن تعلق الحكم بذلك على عبارات من مثل: (إن صح عنه)، و(إن صدق الحنابلة في روايتهم عنه).

وهذا الكلام إنما يقوله أحد شخصين:

ـ إما شخص لا يعرف مذهب أحمد، ولا يفهم أصوله:

(وأنت تزعم أنك حنبلي المذهب، وقد جمعت، وصنفت في نقد عقائد

المذهب الحنبلي، فإن كنت لا تستطيع تمييز كلام أحمد من كلام أصحابه ـ مع سهولة ذلك ـ، فلست أهلاً للكلام في هذه المسائل).

ـ وإما أن يكون القائل شخصاً يعرف مذهب أحمد، لكن يدرك اتفاق أهل السُّنَّة على براءته من النصب، فيعمد إلى تعليق الأمر بمثل تلك الشروط، فيرى الطعن في الحنابلة، أهون من الطعن في أحمد!!

من مناقب «الأستاذ» أنه يطير بالشيء الذي يؤيد قوله دون تحرير وتمحيص.

فقد نقل عن الحنابلة أنهم رووا عن أحمد الإمساك عن لعن يزيد، ثم قال: «**صحح ابن الجوزي أن أحمد كان يلعن يزيد فلعل هذا من أكاذيب الحنابلة على أحمد**».

ولعمري ما رأيت مثل هذا التحقيق والتحرير!!

ولا أدري كيف يتكلم بمثل هذا من يوصف بكونه باحثاً ومؤرخاً!!

ألا يستوعب عقل «الأستاذ» أن الإمام أحمد كثيراً ما يروى عنه في المسألة الواحدة قولان؟!

وأن العالم قد يكون له رأي، ثم يرجع عنه، فيروى عنه القولان جميعاً.

ألمجرد رواية ذكرها ابن الجوزي، جوَّز «الأستاذ» أن يكون الحنابلة كذبوا على أحمد؟!.

فأين ذهب التحقيق والنظر في الأسانيد، والترجيح بين المرويات يا منقذ التاريخ!!

ثم إن كان لا بد من تكذيب إحدى الروايتين، فلماذا لا يكون العكس؟

ما الذي يمنع من أن يكون ابن الجوزي هو الكذاب؟

أم أن الرواية التي توافق هوى «الأستاذ»، لا بد أن تكون الأقرب إلى الصحة والصواب؟!!

الإمساك عن لعن يزيد ثابت عن أحمد بأصح الأسانيد.

رواه عن أحمد تلميذه أبو طالب، وابنه صالح.

فإذا ذكر ابن الجوزي في أواخر القرن السادس شيئاً عن أحمد، صار هذا موجباً للشك في كذب أصحابه المعاصرين له. حتى وإن كانوا من ثقات الرواة، ولم يتهمهم أحد بالكذب!!

هكذا فليكن التحقيق والتدقيق و«**إنقاذ التاريخ**»!!!

تعلق «الأستاذ» بما يرويه (البيهقي)، و(ابن الجوزي)، مخالفاً لما يرويه الحنابلة عن أحمد!!

وذكر أن هذا الاختلاف قد يدل على أن الحنابلة كذبوا على أحمد!!

وزعم أن الغلاة متهمون فيما يروونه عن أحمد!!

وهذا جرح بالجملة!! فغلاة الحنابلة ـ عند «الأستاذ» ـ متهمون فيما يروونه عن أحمد، (دون تمييز بين الثقات والكذابين)!!

فأما أهل البدع فـ «الأستاذ» يقول: «**الثقة منهم ثقة**».

وقد سحب «الاستاذ» هذه القاعدة على من يشتم أبا بكر وعمر وعثمان!!

فأما «غلاة الحنابلة» فلم تشملهم هذه المكرمة!!

على أني أقول لـ «الأستاذ»: إن معاييرك تلزمك بأن تحشر ابن الجوزي، والبيهقي مع الغلاة.

فابن الجوزي هو الذي روى أن الله يغفر لمن دفن بمقبرة أحمد، كما تقول!!

وكثير من الغلو الذي استنكرته (في قراءتك في كتب العقائد) مأخوذ مما ذكره ابن الجوزي في كتابه: «مناقب أحمد».

وأما البيهقي، فيكفي أن ترجع لكتابه «مناقب الإمام الشافعي»، لتكتشف أنه لا يختلف عمن تسميهم «غلاة الحنابلة»:

فهو يروي الأباطيل والمناكير في فضل الإمام الشافعي، وينقل عنه النهي عن مناظرة المخالف!!.

والأمر ببغضه!! والحكم بضربه!! وتبديعه!! وتكفيره!! ورميه بالزندقة!! واستباحة دمه!!.

بل ذكر في كتابه هذا مصيبة المصائب!!:

فقد روى عن الشافعي أنه كان يرى معاوية ومن معه متأولين.

وقرر مبدأ السكوت عن أهل صفين.

وروي عن عمر بن عبد العزيز قوله في أهل صفين: «تلك دماء طهَّر الله منها يدي، فلا أحب أن أخضب لساني بها».

ثم علق هذا قائلاً: «هذا رأي حسن جميل من عمر بن عبد العزيز في السكوت عما لا يعنيه»!!

فأيهما أرجح الآن؟

رواية غلاة الحنابلة عن أحمد!!

أو رواية غلاة الشافعية عن أحمد!!

ليس فيهم من يصلح لك.

لكنك تقبل رواية ثقات الروافض.

إذاً فابحث عن حقيقة مذهب أحمد عندهم.

ذكر «الأستاذ» أني قلت: **«لماذا لا تعتبر أحمد ناصبيّاً ما دام أن الحنابلة نواصب؟»**.

ولا أدري أين قلت هذا!

ومع ذلك، فقد أجاب «الأستاذ» فقال: **«مثلما لا تعتبرون جعفر الصادق إماميّاً مع اعتباركم أتباعه إمامية، وكذا في زيد بن علي والزيدية، وعلي والشيعة، والأشاعرة والأشعري.. إلخ فجوابي هو جوابك! الذي قلت أنه (في غاية البداهة والوضوح) فأجب إن كان كذلك»**.

فأقول لـ «الأستاذ»:

إذا كان الحنابلة نواصب، فلا يلزم من هذا أن يكون أحمد ناصبيّاً.

لكن إذا نقل الثقات عن أحمد نفسه أنه كان يقول بما تعتبره (نصباً

خفيفاً)، فيلزمك أن تعد مذهبه من جملة مذاهب النواصب المعتدلين، وليس من مذاهب أهل السُّنَّة.

كما أنه لو نقل لنا الثقات أن جعفر الصادق كان يقول بقول الإمامية، فهو عندنا منهم، لكن أنى لأحد أن يثبت مثل هذا عن جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ؟!

وأما قولك: إن غلاة الحنابلة متهمون فيما يروون عن أحمد.

فأقول لك: قارن هذا برأيك في رواية غلاة الشيعة، وتوثيقك لمروياتهم، مع إقرارك بأن الكذب فيهم أكثر من غيرهم!!!!

مناقشة دلائل شيوع النصب في المجتمع السني

كان «الأستاذ» قد عدَّد جملة مما سماه شواهد، وأدلة على شيوع النصب في المجتمع السُّنِّي. فلما اعترضت على بعض هذه الشواهد، ذكر أنه لا يقصد أن كل واحدة من هذه الشواهد تدل على النصب بمفردها، ولكن إذا اجتمعت الواحدة مع غيرها، دل هذا على وجود النصب.

فأقول لـ «الأستاذ»:

بندر الشويقي

إذا كانت الشواهد التي تطرحها لا تكفي الواحدة منها للدلالة على النصب، فبيِّن لنا ما الذي يكفي، أثنتان، أم ثلاث، أم أربع... أم بحسب رضاك وسخطك عمن وجدت عنده هذه الشواهد؟

أنت تذكر أشياء تقر بكونها محل اجتهاد ونظر.

ثم تجعل اجتماعها دليلاً على وجود النصب المحرم!!

فإذا كان مخالفك في هذه المسائل يصرح بتعظيمه لعلي، ومحبته له، واعتقاد فضله.

فهل مخالفته لرأيك في مسائل تعتبرها أنت (مما يقبل الاجتهاد)، دليل على انحرافه عن علي؟!

خذ هذه المسائل مثلاً:

- **تصحيح أن أبا طالب مات على الكفر.**
- **تصحيح أن عليّاً أسلم صغيراً.**
- **تضعيف خبر تصدق علي بالخاتم، وهو في الصلاة.**

- تصحيح خطبة علي، لابنة أبي جهل.
- تضعيف حديث رد الشمس لعلي.
- تضعيف حديث: «أنا مدينة العلم وعلي بابها».
- التشديد على من فضل علياً على أبي بكر.
- تحريم الخروج على الحاكم الجائر.
- تفسير الآل بالأتباع.
- الإنكار على من يخصص علياً بمقولة: «كرم الله وجهه».

فهذه جملة من المسائل المتعلقة بعلي رضي الله عنه، وهناك غيرها كثير، وأنت تقول ببعضها، وتخالف في بعضها الآخر.

فلو جمع شخص القول بهذه جميعاً، أو قال بأكثرها، أيكون هذا دليلاً على انحرافه عن علي، حتى وإن أعلن محبته له، وتعظيمه لمقامه، واعتقد أنه أفضل أهل زمانه، وأنه ولايته أمر واجب؟

بندر الشويقي

من مظاهر الضعف في منهجية «الأستاذ» أنه يذكر جملة من الشواهد، ويقول: إن الواحدة لا تكفي للدلالة على النصب، لكن قد يدل المجموع.

ومقتضى هذا الكلام أنه لا يصلح أن يحكم على الشخص بوقوعه في «النصب» حتى تجتمع فيه أكثر من واحد من هذه الشواهد. لكن «الأستاذ» عند التطبيق، لا يفتش عن اجتماع هذه الشواهد في شخص واحد، وإنما يعمد إلى تلفيقها من أقوال علماء متفرقين، فيقول: الحنابلة نقلوا عن أحمد كذا، وذكروا عنه كذا، ورووا عنه كذا. ليصل في النهاية إلى تلبس الحنابلة بالنصب.

مع أن الذي ذكر المسألة الأولى عن أحمد، يختلف عن الذي ذكر الثانية، وعمن ذكر الثالثة.

فـ «الأستاذ» يتعامل مع الحنابلة، وكأنهم شخص واحدٍ!!

فإذا كان الشاهد الواحد لا يكفي ـ كما يقول «الأستاذ»، فينبغي على أصله أن تجتمع هذه الشواهد في شخص واحد، ليتهم بـ «النصب»، ولا

يصلح أن يجمع «الأستاذ» قولاً لعالم، مع قول لعالم ثانٍ، وقولٍ لثالث، ليخرج في النهاية بتثبيت النصب على الحنابلة، أو على المجتمع السُّنِّي بشكل عام.

📖 **بندر الشويقي** **٠٣ - ١١ - ٢٠٠٢، ٥٣: ١٠ AM**

كان «الأستاذ» قد طعن في رواية عكرمة بأشياء من جملتها اتهامه برأي الخوارج.

فاعترضت على هذا، وقلت: إن **«الأستاذ» له قاعدة مشهورة، طبقها على الجهم بن صفوان، والجعد بن درهم، وأئمة المعتزلة والجهمية، فهو يرى أنه لا بد من النظر في كتب الرجل وأقواله لمعرفة مذهبه، ولا يصح أن يعتمد على ما ينقله خصومه عنه».**

مناقشة الطعن في عكرمة

أجاب «الأستاذ»: **«عكرمة نقل أقواله الموثقون له من أهل الحديث، ووثقه بعضهم أما الجعد والجهم وأمثالهم فمن نقل لنا أقوالهم غير خصومهم؟»**.

وأقول لـ «الأستاذ»: هذا خروج عن البحث.

فتوثيق عكرمة شيء واتهامه برأي الخوارج شيء.

فإذا نسب أحد إلى عكرمة أنه يقول برأي الخوارج، فكيف تقبل التهمة من غير النظر في كتب الرجل ومؤلفاته وأقواله، كما هي قاعدتك؟!.

أنت شككت فيما ينسب من أقوال للجهم بن صفوان، والجعد بن درهم، بحجة أنك لم تقف على أقوالهما ومؤلفاتهما، وبحجة أنك لا تقبل رواية خصومهم عنهم، فما الفرق بالنسبة لعكرمة؟

على أني أرى «الأستاذ» يخالف قاعدته تمام المخالفة في مواضع كثيرة.

ففي كتابه «قراءة في كتب العقائد» (ص٨٤) نقل عن باحث معاصر اسمه الدكتور حسين عطوان دعواه: أن كل حكام بني أمية كانوا على عقيدة (الجبرية)!!

نقل ذلك مقراً له. ولم ينكر نسبة هذه العقيدة لجميع حكام بني أمية، كما أنكر ما يرويه ثقات أهل السُّنَّة من أقوال للجهم بن صفوان، والجعد بن درهم!!

فأين ذهبت منهجية «الأستاذ»؟!

أو أن حكام بني أمية، يجوز إلصاق كل بلية بهم!!

كنت قلت لـ «الأستاذ»: **«لنفرض أن عكرمة ـ بالفعل ـ يقول برأي الخوارج، فهل هذا موجب لرد حديثه»؟!**

ثم نقلت قول «الأستاذ» في بعض كتبه عن الرافضي (تليد بن سليمان): «معظم المضعفين له كان بسبب التشيع، وشتمه لعثمان أو لأبي بكر، وهذا لا يعد طعناً؛ لأن الخوارج كانوا يلعنون عليّاً ويشتمونه، وكذا النواصب، ومع ذلك، فالثقة منهم ثقة، وكذا الأمر في الشيعي أو الرافضي».

وفي ظني أن هذا تناقض ظاهر، فبم أجاب «الأستاذ»؟

قال: «الثقات من أهل البدع ثقات، لكن المضطربين بين الثقة والضعف منهم لا نأمن أن يدخلوا أهواءهم في الأحاديث».

وأقول: لا زال الاعتراض قائماً، فلماذا لم تطبق هذا على الرافضي (تليد بن سليمان).

فهو ـ أيضاً ـ مضطرب بين الثقة والضعف، بل قد وصفه بالكذب غير واحد!!.

فما معنى هذا التناقض، والتعامل بموازين مزدوجة؟

قال «الأستاذ» ـ معللاً تضعيفه لعكرمة ـ: **«الثقات من أهل البدع ثقات. لكن المضطربين بين الثقة والضعف منهم لا نأمن أن يدخلوا أهواءهم في الأحاديث، وخاصة النصب؛ لأن النصب نفاق، ومن خصال النفاق أنه: «إذا حدَّث كذب» والله هذا ما نراه في نواصب اليوم، فالكذب عندهم كشرب الماء إذا كان ضد من يخاصمونه»**.

وأقول لـ «الأستاذ»:

والروافض أكثر الخلق كذباً، وأنت تقر بأن الكذب الموجود عندهم، أكثر من الكذب الموجود عند سائر الطوائف!!!

فكيف طبقت قاعدتك على الرافضي (تليد بن سليمان)، وخالفتها في عكرمة المتهم برأي الخوارج؟!

تعلل «الأستاذ» بقوله: «**النصب نفاق، ومن خصال النفاق أنه: (إذا حدَّث كذب)**».

وأقول لـ «الأستاذ»: وما علاقة عكرمة بالنصب؟!

عكرمة إنما رمي برأي (الخوارج)، ولم يتهم برأي (النواصب)!!

وأنت تنكر على الدكتور ناصر العقل جعله (النواصب) من ألقاب الخوارج. وتعتبر هذا من الجهل بمصطلح (النصب)، فهل انتقلت إليك عدوى الجهل، فصرت تخلط بين بين (الخوارج) و(النواصب)؟!

لا زلنا في قضية عكرمة، ففيها الكثير من الطرائف!!

اعترضتُ على رد «الأستاذ» رواية عكرمة، دون الرافضي «تليد بن سليمان».

فقال «الأستاذ»: «**الثقات من أهل البدع ثقات**».

هذا ما قاله «الأستاذ» عند كلامه عن الرافضي «تليد بن سليمان» الذي شهد عليه غير واحد من الأئمة بالكذب.

لكني رأيته في موضع آخر، ذكر حديثاً لم يرق له، من رواية المحدث الثقة الثبت الحافظ: (زهير بن معاوية الجعفي)، فماذا قال «الأستاذ»؟

قال: «**الرواية في إسنادها أحد جنود الأمويين، حتى وإن وثقه من وثقه، وهو زهير بن معاوية**»!!!!

فـ (زهير بن معاوية الجعفي) المحدث الثقة الثبت الذي اتفق على عدالته

وثقته، ولم يتكلم فيه أحد قبل «الأستاذ»، لا تقبل روايته حتى وإن وثقه من وثقه!! لأنه في نظر «الأستاذ» من جنود الأمويين؟!!

وأما الرافضي الذي يشتم أبا بكر وعثمان، فلا يعد ذلك طعناً في روايته، وإن كذبه من كذبه!!!

فليهنك العدل والإنصاف أيها «الأستاذ» الحنبلي السُّنِّي السلفي!!

كان «الأستاذ» قد عاب على الخلال عدم استفتاح كتابه «السُّنَّة» بالصلاة والتسليم على النبي وآله، (صلوات الله وسلامه عليهم).

فقلت له: أنت ـ أيضاً ـ لا تستفتح كتبك بالصلاة والتسليم عليهم.

فبم أجاب «الأستاذ»:

قال: «**ما ذكر الأخ من أني لا أبدأ بعض كتبي بالصلاة على النبي والآل، هذا صحيح. وأنا لا أشترط أن يبدأ المؤلف بالصلاة على النبي، يكفي أن يبدأ بشيء فيه ذكر الله، حمدلة بسملة... إلخ**».

وهذه المرة لم يقل: إني حرفت كلامه، لكني زعم أني لم أفهم مقصده.

وها هي عبارة «الأستاذ» لمن أراد أن يفهم مقصده.

فبعد أن سرد جملة من المصنفين الذين استفتحوا كتبهم بالصلاة والتسليم، قال «الأستاذ»:

«**بعض غلاة الحنابلة كان لهم مقدمات غريبة عن هذه السياقات فهذا الخلال (٣١٠هـ) لم يفتتح كتابه بالصلاة على النبي ولا آله وإنما بقوله: (ما يبتدأ به من طاعة الإمام! وترك الخروج عليه! وغير ذلك) !**».

هذا نص عبارة «الأستاذ» التي لم أفهمها.

مع ملاحظة أن البسملة موجودة في مطلع كتاب الخلال!!

كنت قد ذكرت أن «الأستاذ» يتعمد الكذب والافتراء في كتاباته، لكنه يفضل تأجيل مناقشة ذلك.

فقال «الأستاذ»:

«ما ذكره من خشيتي مناقشة الكذب، فإن عرَّف الكذب تعريفاً مختصراً، والتزم به، فأنا من أسعد الناس بمناقشته».

ومن العجائب أن يطلب أحد تعريف الكذب!!

لكن يبدو أن «الأستاذ» قد أعجبته طريقة (النعمان الصدر)، حيث أمضى معه أسابيع في مناقشة تعريف (الكذب)، وتعريف (الغلو)!!!

فأقول لـ «الأستاذ» الكذب هو: **الكـذب**.

وإليك الشـرح والبيان:

http://www.wasatyah.com/vb/showthre...?threadid = 12106[(١)]

ولا زال للحديث بقيـة...

بـل بقـايـا...

حسـن المالكـي **٠٣ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ١٠:٣٤ PM**

أَولاً أُهني الأخ الكريم بمناسبة شهر رمضان المبارك وأُهني الأخوة في هذا المنتدى، وجميع المسلمين. أما بعد: (إجابات مختصرة على ما ينتقيه الأخ بغض النظر عن فصل الكلام عن السياق، وعدم اعترافه إلى الآن بخطأ واحد!)

١ ـ مسألة التحريف والتعميم أظن الكلام عليها قد أشبع، ولا أطالب إلا بالاطراد.

٢ ـ ما يخص القول بالأجر على لعن علي وسبه وحربه وسم الحسن وقتل الحسين... إلخ سيأتي الكلام في هذا بعد تحديدنا للمعايير في التعميم والتخصيص ومفهوم هذا أو هذا، ثم نقل الأقوال التي تدل على وقوع هذا من عدمه.

٣ ـ ما ذكره عن الاجتهاد والأجر فيه، نحتاج قبل ذلك لمعرفة الاجتهاد

---

(١) انظر: (أكاذيب «الأستاذ»!!!!) ١/ ٥٤٥.

الذي يكون عليه الأجر والتفريق بينه وبين الهوى والطمع والكبائر التي يرتب عليها الأجر!

٤ ـ أما فهم حجة المخالف فتختلف عن الاعتذار للظالم في ظلمه.

٥ ـ مشكلة ما ينسب لأحمد من أقوال أنها متعارضة، فلا يتأتى الحكم عند وجود التعارض القوي، والاختلاف الكبير، فلا يجوز التسرع في وصم أحمد أو غيره بنصب أو تجسيم إلا بعد التبين والدراسة، كما فعلنا في ابن تيمية، وما يصححه الغلاة عن أحمد قد لا يكون صحيحاً، لذلك يحتاج الأمر لبحث، وإن سبق الشك إلى القلب بالاتهام أو التبرئة.

٦ ـ إن ثبت ما ينسبه الغلاة إلى أحمد، ولا يوجد معارض له فقد سبق كلامي في الموضوع.

٧ ـ تهمة أحمد بالنصب ـ لو حصل ـ فلا يضر هذا المتهم ـ بكسر الهاء ـ إلا إذا كانت التهمة خاطئة؛ لأنه لا أحد فوق مستوى التهمة والخطأ، سواء في العقيدة أو الفقه، ولا يخرج المسلم من السُّنَّة تهمة من ثبتت عليه التهمة، ولا يضره هذا إنما يضر تهمة من لم تثبت عليه التهمة، وأظن الباحث يعرف من هم أسرع الناس في هذا الأمر، كما أن الشخص الواحد غالباً ما تجتمع فيه السُّنَّة والنصب، الطاعة والمعصية، عقدية كانت أو عملية، البراءة المطلقة عصمة، ولا نقول بها.

حسن المالكي

٨ ـ تمييز كلام أحمد من كلام أصحابه صحيح أنه سهل، لكن تمييز ما صح عنه وما لم يصح ما ثبت عليه وما رجع عنه، أول أقواله وآخرها... يحتاج لبحث.

٩ ـ أما تكفير الأخ من قال بعصمة أحمد فإن كان يقصد أن القائل قال بهذا الجذر اللغوي (ع ص م)، فلا نقاش في الترادف، وأما إن كان يقصد تكفير من قال بمعنى العصمة ولو بألفاظ أخرى فقد كفر نصف الحنابلة!

١٠ ـ نحن لا نكفر القائل بعصمة أحمد ولا عصمة غيره، وإنما نصف هذا بالغلو فقط.

١١ ـ إذا كان كل من نقد المسلمين يكون قد أخرج نفسه منهم عند الأخ

فأنا أطالب بالإطراد فقط! وكذا الحال في ناقد المجتمع أو السُّنَّة أو الحنابلة. . إلخ. وقد سبق إشباع هذا.

١٢ ـ الفرق بين القاضي المخطئ اجتهاداً والظالم غير المجتهد كبير!

١٣ ـ اتفاق أهل السُّنَّة على أمر ـ لو صح ـ لا يعني صحته، فلو أجمعوا على أن الأرض مسطحة مثلاً لم يكن بالضرورة أن يكون هذا صواباً، نحن نقيم بالنصوص وليس بدعاوى الإجماع.

١٤ ـ كلمة (لعل) لها معانٍ في اللغة! ليس منها الجزم!

١٥ ـ إذا جاز لك أن تحتمل أن ابن الجوزي كذاب يجوز لغيرك أن يحتمل أن صالح بن أحمد كذاب، وكذا عبد الله بن أحمد أو غيرهما من الرواة عن أحمد.

١٦ ـ أما قولك أن تلك الأقوال (ثابتة عن أحمد بأصح الأسانيد)، فهذا وفق معاييرك أنت! لا تلزمني.

١٧ ـ أما كلامك عن التحقيق والتحرير والتنقيح. . . فسامحك الله!

حسن المالكي

١٨ ـ اعتدال ابن الجوزي أو غيره بالنسبة للغلاة لا يعني اعتداله مطلقاً في كل الأمور، هذه الأمور نسبية وكذا غيره من أي مذهب كان، الحكم بالأغلب الأعم، وقد يكون الحكم بالأصرح وإن كان قليلاً، كل هذا بعد تحديد المعايير، وأهم من ذلك الاطراد.

١٩ ـ أما إن وجد شيء من النصب في غير كتب الحنابلة فهذا دليلي على أن كثيراً من أهل السُّنَّة قد لحق مؤلفاتهم شيء من النصب، لكن لعل الفرق بينهم وبين غلاة الحنابلة في الكم والنوعية، وهذا يتبين مع البحث بعد تحديد المعايير الخاصة والعامة.

٢٠ ـ لو أخذت بمذهب الروافض في أحمد لكفرته من زمن طويل، ولو أخذت بمذهب الغلاة في أحمد لقلت بعصمته من زمن طويل.

٢١ ـ الفرق بين غلاة الحنابلة مع أحمد وغلاة الشيعة مع الصادق سبق الجواب فيه، وفي الفريقين تشابه والإلزامات واحدة (اقرأ ما كتبه ابن القيم عن الإمامية والصادق في «الصواعق المرسلة» (١/ ٦٦١).

٢٢ ـ إذا اتفقنا على أنه لا يكفي في الاتهام بالتشيع إلا ثلاث خصال أو أربع أو ست. . . قلنا مثل هذا في النواصب أو الغلاة، وإذا كفت الواحدة هنا كفت هناك.

٢٣ ـ الحكم بوجود غلو داخل المنظومة الحنبلية لا يعني اتهام كل فرد ولا يلزم معرفة كل فرد ومقدار تحقق الغلو فيه من عدمه، كما هو الحال في المنظومة الشيعية، فإذا لم نحكم على الشخص منهم بالغلو فلا يمنع من أن الغلو فاش في المنظومة نفسها، ولكن الغلاة يلجؤون لتبرئة الأفراد فرداً فرداً حتى يتم تبرئة المنظومة كلها! فكروا في غير هذا!.

٢٤ ـ فالغلو عند الشيعة أيضاً عن أناس متفرقين، فهذا يذكر مسألة وذلك مسألتين وثالث مسألة. . إلخ، فالقضية متشابهة ولا اشترط إلا الاطراد، أما أن ننكر التعامل مع المنظومة الحنبلية إلا فرداً فرداً ولا نعتبر مقياس كثرة المعلومات الخاطئة، بينما نعتبر المنظومة الشيعية شخصاً واحداً فهذا أول الظلم، لا بد من الاطراد! مهما حولت الفرار من هذا (الاطراد) سأذكرك به دائماً مثلما ذكرتك بالتحريف حتى أصبحت تتنصل منه في كلامك نظريّاً بتحريف أيضاً! والنظرية مكسب لا بأس به! فلولا النظريات ما استطعنا أن نرد واقع غلاة الحنابلة بنظرياتهم!

حسن المالكي

٢٥ ـ الشاهد الواحد على النصب أو التشيع أو الكفر قد يكفي إذا كان المثال واضحاً حادّاً، وقد تجتمع عدة أمثلة ولا تدل إلا على الأصغر من هذا أو ذاك، المسألة نسبية كمّاً ونوعاً وبالنظر للجهل والتأويل والاضطرار والخوف. . . إلخ نريد الاطراد فقط.

٢٦ ـ الجبر عند بني أمية وقفت على شواهده ولم أقف على شواهد الإتهامات للجهم بن صفوان أو الجعد بن درهم، فلزم التنبيه.

٢٧ ـ الخوارج والنواصب وإن افترقوا في أشياء كثيرة إلا أنهم يجتمعون في الانحراف عن علي، ويفترقون في عثمان فالخوارج على تكفيره والنواصب على الغلو فيه، حاول أن تفهم هذا ففيه جواب على مسألة عكرمة، ومسألة خلط بعض السلفية في المسألة وظنهم أن النواصب فرقة من فرق الخوارج

القديمة! وظن البعض الآخر ـ وأنت منهم ـ أنهم انقرضوا! ولو انقرضوا ما وجدت من يناظرني!

٢٨ ـ إذا كانت الجهمية لم تنقرض باعترافكم رغم كون الجهم فرد مقتول بأطراف خراسان، فهل تظن أن مذهباً كالنصب كانت له دولته، وخطبت له الخطباء على جميع منابر المسلمين، هل تظن أن هذا يمكن أن ينقرض! نعم قد يشعر بانقراضه من لا يعرفه! أو يتظاهر أنه لا يعرفه! ولو نظر هذا المتظاهر إلى صدره لرآه!

٢٩ ـ ثقات الخوارج والشيعة رواياتهم مقبولة، هذا هو الأصل أما عند وجود رواية مخالفة لواحد منهم ـ وخاصة مختلف في توثيقه وتضعيفه! ـ وتتفق مع هواه أيضاً ـ كما الحال في عكرمة ـ عندئذ يجوز أن نشك ونتوقف في روايته أو نردها.

٣٠ ـ أما الرافضي! ـ حسب معاييرك ـ (تليد بن سليمان) فكأنك لا تعلم أن بعض الحنابلة وثقوه! لا تقل لي إن هذا يدل على اعتدالهم! ربما وثقوه لأنه من رواة التجسيم! وليس كونه من رواة فضائل علي! (حاول أن تتعلم هذه الفروق ولا تبتر سياقات الكلام التي توضح المقصود، فهل وثقت تليد بن سليمان مطلقاً؟ وثق كلامك! علماً بأن أحمد كان ممن وثقه في الجملة راجع «تهذيب الكمال» (٤/ ٣٢٢) ثم ضعفه لتشيعه وليس لرواياته أحاديث في التجسيم! وأنا أقبله في الشواهد والمتابعات لا في الأصول! ولو وجد غلاة الحنابلة عنه شيئاً في التجسيم أو النصب فسيأخذون في الأصول والشواهد جميعاً) نريد الاطراد!.

حسن المالكي

٣١ ـ الكذب الموجود في المنظومة الشيعية نعم ذكرته، وأخذي برواية تليد في الشواهد والمتابعات يتفق مع قولك بأن خصال الغلو متفرقة في الأشخاص، فنحن لم نتفق إلى الآن على عدد الخصال الموجبة لوصف الشخص بالغلو، فكيف تريد الآن مني أن أنسب كل تلك المنظومة الشيعية لتليد بن سليمان! ألم أقل لك نريد اطراداً! (هذا فضلاً عن فصلك لسياقات الكلام وعدم التفريق بين الشواهد والأصول).

٣٢ ـ أما النصب فسبق أن قلت لك أن الخوارج يكفرون عليّاً ويذمونه وهذا نصب من جهة، لكنهم يكفرون عثمان أيضاً ومعاوية. . . لكن هذا يبقى نصبهم مطرداً في ذم هذا وهذا، وهو أقل تناقضاً ممن يذم عليّاً ويمدح الظالمين! فهذا جمع سيئتين! ولذلك الحوار مع الخوارج متعب وصعب عند المنصفين أما الحوار مع النواصب فسهل لأنهم لا يطردون!.

٣٣ ـ أيضاً زهير بن معاوية الجعفي تقبل روايته فيما لا يتفق مع هواه الأموي، فقد كان من حراس خشبة ويد ابن علي التي صلب عليها، وزيد عندك من أهل السُّنَّة وأئمة أهل البيت ـ إن لم ترجع عن هذا ـ فهل نقبل من مثل هذا الجندي الذي يحرس خشبة زيد ليبقى مصلوباً عرياناً أمام المارة! هل هذه من السُّنَّة! هل لو نصب حاكم أحمد بن حنبل عرياناً وكان من جنوده من حرص على حراسته حتى لا يتمكن أتباعه من دفنه، هل هذا عند حنبلي؟ إن لم تكفروه فهذا تقدم كبير في موقفكم، أما الثقة الشيعي فلا ترد روايته في فضل علي خاصة إذا كان لها شواهد، لكن ترد روايته في ذم أبي بكر وعمر. . . مع أن جملة ممن يوثقهم أهل السُّنَّة هم في الأصل نواصب وهذا من التلبس الذي ذكرته! مع هذا أنا أقبل بالاطراد. . . فهل تريد رد رواية هؤلاء أو قبولهم أو هذا التفصيل أو تفصيل آخر تتفضل به! اطرد فقط!

حسن المالكي

٣٤ ـ أما كوني حنبلي (المنهج) والممارسة العبادية ـ إلا ما ثبت لي ترجيحه وهو قليل ـ سُنِّي (النص)، سلفي (الصحبة الشرعية)، فهذا أولى أن يكون حجة على حنبلي (التبديع والتكفير) سُنِّي (الحشو والتشبيه) سلفي (البطبطة والبهبرة)! فالحنابلة والسُّنَّة والسلف تيارات فيها المعنى الصالح والفاسد.

٣٥ ـ أما التعريفات للكذب والغلو، فالأخ أول من طالب بها في أولى مشاركاته وأصر على ذلك ولما رأى أن التعريف ليس في صالحه توقف وأصبح يتهرب من ذلك، ويشنع على من استجاب لمطلبه!

٣٦ ـ نعم غلاة الشيعة يتوسعون في التعريف حماية للمذهب، وغلاة السلفية يمتنعون عن التعريف حماية للمذهب، فالهدف واحد، وإن اختلف

التمنع عن التوسع، والمتوسطون معتدلون، لا يريدون التوسع الذي يؤدي للسفسطة ولا الامتناع المؤدي لفقدان لغة التواصل.

٣٧ ـ غلاة الشيعة يتوسعون في التعريف حتى يعثروا على مخرج، وغلاة السلفية يمتنعون عن التعريف لعدم وجود المخرج، فهم متفقون في التهرب من الحقيقة.

٣٨ ـ غلاة الشيعة يتوسعون في التعريف والمنطق والعلوم العقلية لاستخدام ذلك في حماية التعصب الباطن والغلو الظاهر، وغلاة السلفية يذمون المنطق والعلوم العقلية لأنها ستكشف الغلو الباطن والتعصب الظاهر.

بندر الشويقي ٠٧ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ٠٢:٣٨ AM

كنت كررت انتقادي لمسلك «الأستاذ» في تعامله مع مرويات الحنابلة عن أحمد، وطالبته بأن يحدد موقفه من أحمد بوضوح، فقال: «**مشكلة ما ينسب لأحمد من أقوال أنها متعارضة، فلا يتأتى الحكم عند وجود التعارض القوي، والاختلاف الكبير**».

وأقول لـ «الأستاذ»:

هذا التعليل لا يسمن ولا يغني من جوع!! لأن أكثر (شواهد النصب) التي انتقدتها على أحمد، ليس فيها روايات متعارضة.

وسوف أسوق لك جملة من شواهدك، وأتني عن أحمد بما يعارضها:

١ ـ الإمساك عن معاوية، (ليس فيه روايات متعارضة عن أحمد).

٢ ـ توثيق حريز بن عثمان، (ليس فيه روايات متعارضة عن أحمد).

٣ ـ ثناؤه على دحيم الشامي، (ليس فيه روايات متعارضة).

٤ ـ ثناؤه على سعيد بن عبد العزيز، (ليس فيه روايات متعارضة).

٥ ـ توثيقه لعبد الله بن شقيق، (ليس فيه روايات متعارضة).

٦ ـ ثناؤه على الأصمعي، (ليس فيه روايات متعارضة).

٧ ـ ذم مذهب الحسن بن صالح في ترك الجمعة، (ليس فيه روايات متعارضة).

٨ ـ النهي عن الخروج على أئمة الجور، (ليس فيه روايات متعارضة).

٩ ـ التشديد على من قدَّم عليّاً على أبي بكر، (ليس فيه روايات متعارضة).

١٠ ـ روايته حديث: «هما من الدين بمنزلة السمع والبصر». مخرج في كتاب في «فضائل الصحابة» للإمام أحمد.

١١ ـ تضعيف حديث «الصديق الأكبر»، (ليس فيه روايات متعارضة).

١٢ ـ تضعيف حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها» بحماس زائد (على حد تعبير الأستاذ)، ليس فيه روايات متعارضة عن أحمد.

١٣ ـ تضعيف حديث: «ما أنا الذي أخرجكم، ولكن الله أخرجكم»، (ليس فيه روايات متعارضة).

١٤ ـ وروايته خبر ابن سيرين في اعتزال الصحابة للفتنة، (ليس فيه روايات متعارضة).

كل هذه المسائل ذكرها «الأستاذ» ضمن دلائل النصب التي ينسبها الحنابلة لأحمد. فإذا كانت مشكلة «الأستاذ» في تعارض الروايات، فهذه المسائل لا يوجد ما يعارضها عن أحمد.

فما رأي «الأستاذ»؟

هل يستطيع الآن تمييز كلام أحمد، عن كلام من يسميهم (غلاة الحنابلة)؟

وهل سيفصح لنا برأيه في أحمد؟

اعترض «الأستاذ» كثيراً على قولي: إنه يرمي أحمد بالنصب، وذكر أنه قيد ذلك، باشتراط ثبوت ما يحكيه الحنابلة عن أحمد.

وسوف أعترف لـ «الأستاذ» أنه ذكر هذا القيد في كلامه.

لكني ـ أيضاً ـ سأعترف له، بأني لا أثق في مصداقية هذه القيود، لأسباب منها:

١ ـ أن «الأستاذ» قد كتب مقالاً في مقدمة النصب عنوانه: (الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ هل في أقواله آراء ناصبية»؟.

ثم نقل جملة من المسائل المنقولة عن أحمد، وثبوت كثير منها عن أحمد يعرفه أصغر طالب علم.

«وقد تقدم ذكر هذه المسائل».

وقد قال «الأستاذ» بآخر مقاله المذكور: «**لا أنكر أن ما نسبه غلاة الحنابلة لأحمد قد يكون في ذلك ما يثبت عنه، رغم نفي بعض الحنابلة ذلك ـ والنافون قلة وسط الكثرة المثبتة. خاصة وأن المثبتون (كذا) هم المسيطرون فكرياً على الساحة المحلية**».

٢ ـ ومما قاله «الأستاذ» في مقاله:

«**النواصب الموثقون والمثنى عليهم من أحمد أو الذين دافع عنهم:**

حريز بن عثمان... دحيم... الجوزجاني... عمران بن حطان... معاوية... سعيد بن عبد العزيز... وصفوان بن عمرو... وعبد الله بن شقيق وثقه مع اعترافه أنه يحمل على علي... والأصمعي وصفه بأنه صاحب سُنَّة... والمغيرة بن المقسم أثنى عليه بالذكاء والسُّنَّة... ونحوه أثنى أبو داود الحنبلي على حريز بن عثمان لاعن علي بأنه (لم ير شامياً أعقل منه) وقال أحمد عن حريز هذا: (ثقة ثقة ثقة)! ـ هكذا مكررة ـ!».

ثم قال «الأستاذ»: «**وكان أحمد مع تحرزه ونفوره عن المختلفين معه في الرأي حتى أمر بهجر بعض كبار الحفاظ إلا أنه يتحمل أحد الشاميين تحملاً شديداً!... ويقول عن أحد النواصب: (صاحب سُنَّة)**».

٣ ـ من شواهد النصب التي ذكرها «الأستاذ» رواية خبر ابن سيرين في اعتزال الصحابة عن القتال في الفتنة.

و«هذا الخبر رواه أحمد في كتابه «العلل»».

فلهذا ونحوه قلت: إن «الأستاذ» ينسب أحمد للنصب.

وعندي استعداد لأن أسحب كلامي هذا، إن كان «الأستاذ» مستعداً للدخول في مناقشة ثبوت هذه المسائل عن أحمد واحدة واحدة (ولو حسب معاييره هو).

فأما أن يسرد أقوالاً مشهورة لأحمد، ثم يقول: (إن ثبتت عنه فقد وقع

في النصب). فهذا المسلك أقرب إلى المراوغة منه إلى التحقيق.

يقول «الأستاذ»: «**ما يصححه الغلاة عن أحمد «قد» لا يكون صحيحاً، لذلك يحتاج الأمر لبحث، وإن سبق الشك إلى القلب بالاتهام أو التبرئة**».

وأقول: وقد يكون ما يصححه الغلاة صحيحاً عن أحمد.

وإذا لم يكن لديك سوى الشك، فأمسك لسانك عن (الحنابلة) إلى أن يكتمل بحثك، لتعرف بعد ذلك: هل الحنابلة نواصب، أو أنهم مجرد رواة لكلام إمامهم؛ فـ (عبد الله بن أحمد)، و(الخلال) ليسوا سوى رواة لكلام أحمد، فما ذنبهم حتى تتهمهم بـ (النصب)، وتطعن في صدق نقلهم، بسبب روايتهم عن أحمد كلاماً (قد يكون صحيحاً عنه)، وقد (لا يكون صحيحاً)؟!!

يقول «الأستاذ»: «**تمييز كلام أحمد من كلام أصحابه صحيح أنه سهل، لكن تمييز ما صح عنه وما لم يصح ما ثبت عليه وما رجع عنه، أول أقواله وآخرها... يحتاج لبحث**».

وأقول: نعم. تمييز ذلك يحتاج إلى بحث.

لكن: هل يصعب هذا البحث على «منقذ التاريخ»، و«ناقد عقائد الحنابلة»؟

وإذا صعب عليك ذلك، أفلا يمكن أن تلجم لسانك بلجام التقوى والورع، فتمسك عن التعريض بتكذيب الرواة الذين اتفق على ثقتهم وأمانتهم وديانتهم من الحنابلة وغيرهم.

«الأستاذ» يزعم أنه حنبلي، ويطالب بالعدل مع المعتزلة، والجهمية، والشيعة.

لكنه إذا تكلم عن الحنابلة، (أو غلاتهم)، نسي ذلك كله، ورمى بالعدل وراءه ظهرياً:

ـ (تليد بن سليمان): راوٍ ضعيف الحديث، ومتهم بالكذب عند جماعة من الأئمة.

وأئمة الحديث قد يثني الواحد منهم على الراوي ويوثقه، ثم يتبين له بعد ذلك ضعفه فيذمه ويترك حديثه، وقد يقع عكس ذلك.

والإمام أحمد سئل ـ مرة ـ عن (تليد بن سليمان) فلم ير به بأساً.

وقال عنه ـ في رواية ثانية ـ: «هو عندي كان يكذب».

فبماذا علق «الأستاذ» صاحب الدعوة إلى الاعتدال والإنصاف؟

قال لي:

«كأنك لا تعلم أن بعض الحنابلة وثقوه! لا تقل لي: إن هذا يدل على اعتدالهم! ربما وثقوه لأنه من رواة التجسيم! وليس كونه من رواة فضائل علي».

هكـذا!!

دون دليـل!!

ودون بحث!!

ودون ورع!!

يقول «الأستاذ»: الحنابلة ربما وثقوا هذا الراوي لأنه من رواة التجسيم!!

بندر الشويقي

مع أن (تليد بن سليمان) لم يحفظ عنه حرف واحد في التجسيم!!

فمن أين لـ «الأستاذ» هذا الاتهام المغلف بـ «ربما»؟

ومن المقصود به؟ إذا كان أحمد نفسه هو الذي وثق (تليداً)؟

فهل يقصد «الأستاذ» أن أحمد «ربما» وثق تليداً لأنه من رواة التجسيم؟

لو قلت: إن «الأستاذ» يرمي أحمد بـ «التجسيم»، فسوف يتهمني بتحريف كلامه لأنه قال: (ربما)!!

كنت قلت لـ «الأستاذ»: «**من زعم أن أحمد بن حنبل، معصوم، وأنه لا يقول إلا صواباً، فهو عندنا كافرٌ خارج من الملة**».

فقال «الأستاذ»: «**إن كان يقصد تكفير من قال بمعنى العصمة ولو بألفاظ أخرى فقد كفر نصف الحنابلة!**».

وأقول: هذه عينة جديدة، من مجازفات «الأستاذ»!!

فنصف الحنابلة يثبتون لأحمد العصمة من حيث المعنى.

والعهدة في هذا على (عدو الغلو)، و(الداعية إلى إنصاف الجهمية والمعتزلة والشيعة)!!

يقول «الأستاذ»: «**إذا كان كل من نقد المسلمين يكون قد أخرج نفسه منهم عند الأخ فأنا أطالب بالإطراد فقط! وكذا الحال في ناقد المجتمع أو السُّنَّة أو الحنابلة.. إلخ. وقد سبق إشباع هذا**».

وأقول لـ «الأستاذ»:

أنت دائماً تطالبني بنقل نص كلامك.

فانقل نص كلامي، لننظر إن كان فيه ما يدل على أن: «**كل من نقد المسلمين يكون قد أخرج نفسه منهم**».

وأما قضية الاطراد فلنا معها عودة قريبة ـ إن شاء الله ـ.

بندر الشويقي

كنت ذكرت لـ «الأستاذ» أن إمامة أحمد بن حنبل محل اتفاق بين أهل السُّنَّة، وأنه لم يسبق أن اتهمه أحد بـ «النصب».

فقال «الأستاذ»: «**اتفاق أهل السُّنَّة على أمر ـ لو صح ـ لا يعني صحته، فلو أجمعوا على أن الأرض مسطحة مثلاً لم يكن بالضرورة أن يكون هذا صواباً، نحن نقيم بالنصوص وليس بدعاوى الإجماع**».

وأقول: لكن اتفاق أهل السُّنَّة على كون الأرض مسطحة يعني أنهم جهلوا صفة هذه الأرض.

فكذلك اتفاقهم على براءة أحمد من (النصب) يدل على أنهم جهلوا حقيقة مذهب أحمد.

فمنذ مطلع القرن الثالث، وإلى اليوم، والآلاف من علماء أهل السُّنَّة لم يكونوا يعرفون مذهب أحمد حق المعرفة، ولم يدركوا أن هذا الرجل الذي ظنوه إماماً لهم، متلبس بمذهب النواصب.

وعلى مدى هذه القرون كلها لم يتنبه أحد لذلك، وفي مطلع القرن الخامس عشر جاء «الأستاذ» بما لم تأت به الأوائل، فأثبت (النصب) على أحمد: (إن صدق الحنابلة فيما يروونه عنه)!!

ـ فإما أن يكون علماء أهل السُّنَّة كلهم، لم يقفوا على كلام أحمد (وهذا محال عقلاً).

ـ وإما أنهم وقفوا على ذلك وعرفوه، لكنهم سكتوا وتواطأوا، وفضلوا الدفاع عن أحمد على الدفاع عن علي، ويكونون بهذا قد وقعوا في (النصب) الغامض الخفي!!

ـ يبقى احتمال ثالث: وهو أن معايير «الأستاذ»، تختلف عن معايير أهل السُّنَّة. وتقترب من معايير أناسٍ آخرين!!

بندر الشويقي

انتقدت على «الأستاذ» قوله: «**صحح ابن الجوزي أن أحمد كان يلعن يزيد فلعل هذا من أكاذيب الحنابلة على أحمد**».

فقال «الأستاذ»: «**كلمة (لعل) لها معانى في اللغة! ليس منها الجزم!**».

وأقول: لكنها تفيد الشك.

والتشكيك في صدق الثقات من العلماء لا يجوز إلا ببينة.

كان «الأستاذ» قد عاب على أحمد عدم مناصرته لثوار أهل البيت.

ونظراً لطول الكلام على هذه المسألة، ولما لها من دلالة خاصة توضح منهجية «الأستاذ»، فقد أفردتها بمقال مستقل:

http://www.wasatyah.com/vb/showthre...?threadid = 12194[١]

---

(١) انظر: («الأستاذ»، وثوار أهل البيت!!) ١/ ٦١٥.

نعود مرة أخرى إلى قضية (فهم حجة المخالف).

وهي قضية تشغل ذهن «الأستاذ» حتى عقد لها عنواناً مستقلّاً في قراءته في (كتب العقائد).

كان «الأستاذ» قد استنكر ما يرويه الحنابلة عن أحمد في المنع من لعن يزيد، ثم قال: «**صحح ابن الجوزي أن أحمد كان يلعن يزيد فلعل هذا من أكاذيب الحنابلة على أحمد**».

وهذا الكلام معناه واضح.

ومضمونه التلميح إلى اتهام الحنابلة بالكذب، دون تمييز بين الثقات وغيرهم!!

فقلت معترضاً: «**ألا يستوعب عقل «الأستاذ» أن الإمام أحمد كثيراً ما يروى عنه في المسألة الواحدة قولان؟!**

وأن العالم قد يكون له رأي، ثم يرجع عنه، فيروى عنه القولان جميعاً.

ألمجرد رواية ذكرها ابن الجوزي، جوَّز «الأستاذ» أن يكون الحنابلة كذبوا على أحمد؟!.

فأين ذهب التحقيق والنظر في الأسانيد، والترجيح بين المرويات يا منقذ التاريخ!!

ثم «إن كان لا بد من تكذيب إحدى الروايتين»، فلماذا لا يكون العكس؟

ما الذي يمنع من أن يكون ابن الجوزي هو الكذاب؟

أم أن الرواية التي توافق هوى «الأستاذ»، لا بد أن تكون الأقرب إلى الصحة والصواب».

هذا ما ذكرته، وهو كلام واضح، والمقصود منه ظاهر.

وقولي: (ما الذي يمنع...) سؤال للإلزام، وليس تقريراً.

لكن «الأستاذ» ـ بفهمه الثاقب ـ جاء ليقلب الكلام، ويرمي زلته علي، فقال: «**إذا جاز لك أن تحتمل أن ابن الجوزي كذاب، يجوز لغيرك أن يحتمل**

أن صالح بن أحمد كذاب، وكذا عبد الله بن أحمد أو غيرهما من الرواة عن أحمد».

هكذا فهم «الأستاذ» كلامي، أو هكذا حاول أن يفهمه!!.

وأنا أبرأ إلى الله، من صنيع المبطلين، وأن يحملني الهوى على تكذيب ابن الجوزي، أو غيره ممن اشتهر صدقهم وأمانتهم من أهل العلم والديانة.

لكن مع هذا أقول لـ «الأستاذ»:

إن جاز لي أن أحتمل تكذيب ابن الجوزي، فيجوز لغيري تكذيب صالح، وعبد الله.

هذه عرفناها.

لكن إذا لم يجز لي تكذيب ابن الجوزي، فهل يجوز لغيري التعريض بتكذيب صالح أو عبد الله، أو الخلال، أو غيرهم من الرواة المتفق على توثيقهم من غير حجة ولا برهان؟!!

بندر الشويقي

لكون «الأستاذ» رأس الإنصاف والاعتدال.

ولإيمانه الشديد بمبدأ «نسبية الحقيقة».

ولأنه يحترم الرأي الآخر، ويكره التنابز بالألقاب.

لهذا كله: فإن «الأستاذ» يحمل في جيبه دائماً خاتم «الغلو»، ليختم به على من لا يعجبه كلامه من السابقين أو اللاحقين!!

قد يرى «الأستاذ» كلاماً فيعجبه، فيجعل صاحبه من أهل «الاعتدال».

وقد يرى ما لا يروق له، فيخرج خاتمه، ويطبع على جبين القائل.

ويبدو أن «الأستاذ» سوف يتعب من كثرة الختم والطبع!!

في كتاب «قراءة في كتب العقائد» (ص١٤٩): عد «الأستاذ» جملة من العلماء المعتدلين، فذكر منهم الحافظ (البيهقي).

وفي معرض كلامه معي، شكك فيما يرويه غلاة الحنابلة عن أحمد، بحجة مخالفته لما يرويه ابن الجوزي و(البيهقي) عنه.

لما رأيت هذا، وجدتها فرصة مناسبة، لإظهار عينة جديدة من تناقضات

«الأستاذ»، فذكرت له كلاماً لـ (ابن الجوزي)، و(البيهقي)، يلزمه أن يحكم بموجبه عليهم بالغلو. فماذا قال «الأستاذ»؟

قال: «**اعتدال ابن الجوزي أو غيره بالنسبة للغلاة لا يعني اعتداله مطلقاً في كل الأمور. هذه الأمور نسبية وكذا غيره من أي مذهب كان... إن وجد شيء من النصب في غير كتب الحنابلة فهذا دليل على أن كثيراً من أهل السُّنَّة قد لحق مؤلفاتهم شيء من النصب، لكن لعل الفرق بينهم وبين غلاة الحنابلة في الكم والنوعية، وهذا يتبين مع البحث بعد تحديد المعايير الخاصة والعامة**».

جيـد!!.

ويبقى «الأستاذ» دائماً هو المعيار.

فإذا قال العالم ما يتفق مع ترجيحات «الأستاذ» وآرائه، فهو من أهل الاعتدال.

وأما إذا روى العالم ما لا يعجب «الأستاذ» فعنده غلو نسبي يختلف في الكم والنوعية!!

بندر الشويقي

لكن المشكلة أن «الأستاذ» لا يريد الاعتراف بهذا، ويصر على إيمانه بـ «بنسبية الحقيقة»!!

وثمة مشكلة أخرى.

فعلى مر القرون، لم يتنبه أحد من أهل السُّنَّة ـ أيضاً ـ إلى (نصب) البيهقي الذي ألمح إليه «الأستاذ»، كما أنهم لم يتنبهوا من قبل إلى (نصب) أحمد.

فهل «الأستاذ» لديه قدرة خارقة على اكتشاف النصب؟!

«الأستاذ» يقرر قبول رواية الثقة من الروافض، فأما من يسميهم (غلاة الحنابلة)، فهو يقول: إنهم متهمون فيما يروونه عن أحمد (دون تمييز بين ثقة وغيره)!!

فاقترحت على «الأستاذ» أن يبحث عن حقيقة مذهب أحمد، عن طريق الروافض!!

قال «الأستاذ»: **«لو أخذت بمذهب الروافض في أحمد لكفرته من زمن طويل، ولو أخذت بمذهب الغلاة في أحمد لقلت بعصمته من زمن طويل»**.

وأقول: لم أسألك عن مذهب الروافض في أحمد، ولا عن مذهب الغلاة.

وإنما أسألك، عن الرواية التي ستقبلها عن أحمد.

فأنت تقرر أن ثقات الروافض روايتهم مقبولة، بينما (غلاة الحنابلة) متهمون فيما يروونه عن أحمد!!.

فما الحل؟

وهل بالإمكان أن تسمي لنا بعض أصحاب أحمد من المعتدلين حتى نأخذ بروايتهم، وندع رواية من صنفتهم (غلاة) مختلفين في الكم والنوعية!!

الاطراد، وما أدراك ما الاطراد؟

بندر الشويقي

«الأستاذ» يقول: إنه لا يريد إلا الاطراد.

وقد كرر هذا، وأعاده مراراً.

فهل «الأستاذ» يراعي اطراد مذهبه؟

الذي رأيته خلاف ذلك.

وكما ذكرت ـ من قبل ـ فـ «الأستاذ» يغير رأيه بحسب اتجاه هبوب الريح المذهبية!!

وتعامله مع رواة الحديث خير مثال. ولأن القصة طالت، فسوف أعيد تلخيصها:

كان «الأستاذ» قد ذكر في بعض كتبه حديثاً من رواية رافضي اسمه (تليد بن سليمان)، وذكر أنه كان يلعن أبا بكر وعثمان، ثم قال: **«معظم المضعفين له كان بسبب التشيع، وشتمه لعثمان أو لأبي بكر، وهذا لا يعد طعناً؛ لأن الخوارج كانوا يلعنون علياً ويشتمونه، وكذا النواصب، ومع ذلك، فالثقة منهم ثقة، وكذا الأمر في الشيعي أو الرافضي»**.

إذاً:

الثقة من النواصب ثقـة...

والثقة من الروافض ثقـة...

والثقة من الخوارج ثقـة...

هذا ما قرره «الأستاذ» في كتابه.

لكن لما نشبت هذه «المناظرة» بيننا، واحتججت عليه في مسألة بحديث يرويه عكرمة عن ابن عباس، (وتغير اتجاه الريح)، قال «الأستاذ»: «**الإسناد إلى ابن عباس فيه عكرمة فيه اختلاف كبير بين موثق ومكذب ومضعف، وكان صاحب أطوار وتقلبات، مع شبه اتفاقهم أنه كان يرى رأي بعض فرق الخوارج...**».

فأصبح الآن رأي الخوارج طعناً في الراوي، بعد أن لم يكن كذلك!!

فلما ذكَّرت «الأستاذ» بكلامه الأول، قال:

«الثقات من أهل البدع ثقات. لكن المضطربين بين الثقة والضعف منهم لا نأمن أن يدخلوا أهواءهم في الأحاديث، وخاصة النصب لأن النصب نفاق ومن خصال النفاق أنه «**إذا حدث كذب**»».

بندر الشويقي

إذاً:

عكرمة يرى رأي الخوارج.

والخوارج يلتقون مع النواصب في الانحراف عن علي.

والنصب نفاق.

فعكرمة واقع في النفاق.

والمنافق «**إذا حدث كذب**».

إذاً: عكرمة قد يكون ممن إذا حدث كذب!!

عملية طويلة ومعقدة سلكها «الأستاذ» ليبرر تناقضه في رد رواية عكرمة.

لكن هنا مشكلة صغيرة، أريد تعليق «الأستاذ» عليها:

في كتاب «الصحبة والصحابة» (ص١١٤):

ذكر «الأستاذ» ما رواه عكرمة عن ابن عباس أنه قال: «لما قبض

النبي ﷺ قلت لرجل من الأنصار: هلم فلنسأل أصحاب النبي ﷺ...».

فعلق «الأستاذ» على الحديث، وقال: «**إسناده صحيح**»!!!

مع أنه من رواية عكرمة عن ابن عباس!!!

فماذا حدث؟!

هل برئ عكرمة من النفاق؟!

وأين اطراد المذهب؟!

قال «الأستاذ» ـ معللاً تناقضه ـ:

«**ثقات الخوارج والشيعة رواياتهم مقبولة، هذا هو الأصل. أما عند وجود رواية مخالفة لواحد منهم ـ وخاصة مختلف في توثيقه وتضعيفه! ـ وتتفق مع هواه أيضاً ـ كما الحال في عكرمة ـ عندئذ يجوز أن نشك ونتوقف في روايته أو نردها**».

هكذا قال «الأستاذ».

وتبقى مشكلة صاحب التناقضات أنه ينسى في يومه ما قاله بالأمس القريب!!

«الأستاذ» يطعن في رواية الخلال، (ولم يختلف في توثيقه).

و«الأستاذ» يطعن في رواية زهير بن معاوية (ولم يختلف في توثيقه).

و«الأستاذ» يعيب على أحمد توثيق «حريز بن عثمان»، و«عبد الله بن شقيق»، و«دُحيم».

وهؤلاء كلهم من المعروفين بالثقة والأمانة. ولم يطعن أحد في صدقهم وأمانتهم.

لكن «الأستاذ» يعيب على أحمد توثيقهم؛ لأنه «نواصب»!!

فكيف يتفق هذا مع قول «الأستاذ» عن النواصب: «الثقة منهم ثقة»؟!!

وأين اطراد المذهب؟!

بعد أن قرر «الأستاذ» أن الثقة من أهل البدع ثقة. وأن الإشكال إنما هو في المختلف فيهم.

عاد فأكد رد رواية «زهير بن معاوية»؛ لأنه كان يحرس خشبة زيد!!

فأقول:

ـ **أولاً**: زهير بن معاوية، لم يختلف في توثيقه. فينبغي أن تنطبق عليه قاعدة «الثقة منهم ثقة»، حتى وإن حرس خشبة زيد.

ـ **ثانياً**: خبر حراسته لخشبة زيد محل نظر، فقد ذكره بعضهم دون إسناد!!

ـ **ثالثاً**: لو صح الخبر، فإن حراسة خشبة زيد بن علي، ليست أعظم جرماً من شتم أبي بكر، وعمر، وعثمان. والروافض يفعلون هذا، و«الأستاذ» يقبل رواية الثقة منهم، ولا يعتبر هذا طعناً في روايته.

وحراسة خشبة زيد ليست أعظم جرماً من تكفير علي بن أبي طالب، واستباحة دماء المسلمين.

والخوارج يفعلون هذا، و«الأستاذ» لا يعتبر هذا طعناً في روايتهم!!

فأين اطراد المذهب؟!

سوف أكرر هنا نقل بعض حكم «الأستاذ»، فهو يقول:

«**لم يكن كبار الصحابة يوالون ويعادون (في الأشخاص) كما هو حال السُّنَّة والشيعة اليوم، وإنما كانوا يدورون مع الأوامر والنواهي، بمعنى لم يكونوا يهمهم إن فضل هذا أبا بكر أو علياً، أو اتهم هذا أو «حتى كفر هذا» وغاية ما يعدون هذا معصية من سائر المعاصي**».

ويقول: «**ما الذي يمنع من أن يصحب خارجيٌّ (يرى كفر علي) شيعيّاً (يرى أن الإمام عليّاً هو الإمام بلا فصل**».

فـ «الأستاذ» يزعم أنه «سُنِّي حنبلي».

ولا يهمه أن يكفِّر أحد أبا بكر أو عليّاً.

لكنه لا يقبل رواية ثقة ثبت مجمع عليه، «قيل»: إنه كان يحرس خشبة زيد بن علي بعد صلبه!!

«ملحوظة: زيد بن علي هو الذي تنتسب إليه فرقة الزيدية!!!»

يقول «الأستاذ»: «**لو نصب حاكم أحمد بن حنبل عرياناً وكان من جنوده من حرص على حراسته حتى لا يتمكن أتباعه من دفنه، هل هذا عند حنبلي (كذا)، إن لم تكفروه فهذا تقدم كبير في موقفكم**».

وقد نسي «الأستاذ» نفسه هنا، فتكلم ـ مرة ثانية ـ عن الحنابلة بضمير المخاطب.

ورغم أني لم أفهم هذا الكلام الركيك، لكن يبدو لي أن «الأستاذ» رجع إلى قضية الاطراد، فأقول:

إذا كان هذا الحارس (ثقة لم يطعن أحد في أمانته وضبطه) فلن يقدح ذلك كله في روايته.

بندر الشويقي

وهنا عينة أخرى تبين اطراد المذهب عند صاحبنا.

كان «الأستاذ» قد تهجم على الدكتور (ناصر العقل)؛ لأنه اعتبر اسم النواصب من ألقاب الخوارج، واعتبر هذا جهلاً بمصطلح «النصب».

فقلت لـ «الأستاذ»:

«**ما ذكره الدكتور ناصر العقل ـ إن نظر إليه من جهة تعريف النصب ـ فهو كلام صحيح. فالخوارج الأوائل كانوا يبغضون عليّاً، بل ويكفرونه، فالتعريف يشملهم. لكن لا يعني هذا قصر اللقب عليهم. وأسماء الفرق قد تتداخل، فيندرج بعضهما في بعض، نتيجة التقائها في بعض المعتقدات. كما أن اسم المعطلة يشمل (الأشاعرة، والجهمية، والمعتزلة، وغيرهم)**».

فلم يعجب هذا الكلام أستاذنا، وذكر أن كلامي هذا: «**غير مفيد**» **!!**

لكن «الأستاذ» لما أراد تضعيف (عكرمة) المتهم برأي (الخوارج)، عاد فطبق عليه أحكام (النواصب)!!.

فلما اعترضت على صنيع «الأستاذ»، تغير اتجاه الريح فقال «الأستاذ»:

«الخوارج والنواصب وإن افترقوا في أشياءكثيرة، إلا أنهم يجتمعون في الانحراف عن علي، ويفترقون في عثمان؛ فالخوارج على تكفيره والنواصب على الغلو فيه».

وهذا الكلام ليس فيه سوى إعادة لكلامي الأول الـ **(غير مفيد)**!!

لكن كلام «الأستاذ» صحيح!!

وكلامي خطأ!!

لن أعترض على ذلك، فـ «الأستاذ» يملك الحقيقة المطلقة!!

كان «الأستاذ» يقرر أنه لا يقبل ما ينقله أئمة أهل السُّنَّة من كلام الجهم بن صفوان، والجعد بن درهم، بحجة أنه يريد أن يقف على كلام هذين من مصنفاتهم، وليس من نقل خصومهم.

فاعترضت عليه بأشياء منها رميه لعكرمة برأي الخوارج دون الوقوف على مصنفاته!!

ومنها إقراره لكلام الدكتور حسين عطوان، في رمي «جميع حكَّام بني أمية» بعقيدة الجبرية.

فقال «الأستاذ»: **«الجبر عند بني أمية وقفت على شواهده، ولم أقف على شواهد الاتهامات للجهم بن صفوان، أو الجعد بن درهم، فلزم التنبيه»**.

وأقول: هل وقفت على شواهد الجبر في مصنفات «جميع حكام بني أمية»؟

أو فقط في مصنفات بعضهم؟!

أو مما ينقله عنهم خصومهم؟!

والرواة الذين تتهمهم بـ «النصب» هل وقفت على مصنفاتهم جميعاً، أو اتهمتهم بما يرويه عنهم خصومهم من أهل السُّنَّة؟!!

نريد الاطراد فقط!!

قال «الأستاذ»:

«إذا كانت الجهمية لم تنقرض باعترافكم رغم كون الجهم فرد (كذا) مقتول (كذا) بأطراف خراسان، فهل تظن أن مذهباً كالنصب كانت له دولته، وخطبت له الخطباء على جميع منابر المسلمين».

وأقول لـ «الأستاذ»: قد انقرضت ديانات كانت تدين بها أمم بأكملها، فهل تستغرب أن ينقرض مذهب من المذاهب مهما بلغت قوته؟

ثم إني قلت: إن النصب انقرض كـ «مذهب قائم»، ولا يعني نفي وجود أفراد واقعين في النصب.

لكن هنا مشكلة صغيرة ثانية، يسميها بعضهم (تناقضاً)، وبعضهم يسميها (عدم اطراد)!!.

فـ «الأستاذ» يستنكر أن ينقرض «النصب» بعد كانت له دولته، وبعد أن كان يخطب له على المنابر. هذا ما يقوله هنا.

لكن في كتاب «قراءة في كتب العقائد» (ص٦٥): لما أراد «الأستاذ» اتهام ابن تيمية بـ «النصب» اختلف اتجاه الريح، فقال «الأستاذ»:

«كاد النصب أن يختفي من الشام، لولا ابن تيمية ـ سامحه الله ـ الذي أحياه في بداية القرن الثامن عشر».

فأقول لـ «الأستاذ»:

كيف تتصور أن (النصب) كاد أن يختفي من بلاد الشام التي هي معقل النصب، وفيها قامت دولته، وكان يخطب لها على المنابر؟!!

فهل يعقل أن (النصب) كاد أن يختفي منها بهذه السهولة؟!

نريد الاطراد فقط!!

وللحديث بقايا...

بندر الشويقي 07 - 11 - 2002، 07:55 AM

أسأل الله - بفضله - أن يتقبل من الجميع الصيام والقيام.

وأن يبارك لنا في هذا الشهر الكريم.

وأن يوفقنا فيه للعمل الصالح.

بندر الشويقي 14 - 12 - 2002، 08:10 AM

وحيث انقطع «الأستاذ» عن التعليق ههنا. فسوف أبدأ في محاولة لتنظيم طرح المسائل، وذلك بفتح عنوان مستقل لكل انتقاد كتبته على «مقدمة النصب» التي نشرها «الأستاذ»، والتي هي موضوع المناظرة.

ولعل «الأستاذ» يتفضل بمناقشة كل مسألة في موضعها. وبهذا يمكن أن يكون الحوار أكثر ترتيباً وتنظيماً.

وقد طرحت مسألة: «الأستاذ» والصلاة على (الآل)، على الرابط:

http://www.wasatyah.com/vb/showthre...&threadid = 12255[1]

ومسألة: «الأستاذ»، وثوار أهل البيت، على الرابط:

http://www.wasatyah.com/vb/showthre...&threadid = 12194[2]

بندر الشويقي 15 - 01 - 2003، 06:28 PM

أما وقد كثرت المواضيع، وتشتت المناظرة، والتبس أولها بآخرها.

فلتكن بدايتها أعلى الصفحة على الأقل.

حسن المالكي 15 - 01 - 2003، 11:01 PM

أحسنت صنعاً!

---

(١) انظر: («الأستاذ»... والصلاة على الآل) ١/ ٦٢٣.

(٢) انظر: («الأستاذ»، وثوار أهل البيت!!) ١/ ٦١٥.

لكن هذا لن يقدم شيئاً إن لم تعرف النصب
ونحدد نقاط الاتفاق وتعلن عن المعايير الخاصة.

بندر الشويقي ١٦ ـ ٠١ ـ ٢٠٠٣، ٠٦:٥٩ AM

ومع ذلك، فلا بد أن تكون بـداية المناظرة في أعلى الصفحة.

حسن المالكي ١٦ ـ ٠١ ـ ٢٠٠٣، ٠٧:١٧ AM

أنا مستعد

ولا أنسى أن أشكرك على عد (لعن الإمام علي على المنابر من النصب) وأوصيك بإكمال جميلك وتجيب على أسئلة تابعة للسؤال السابق.

تجدها هناك ثم أقترح عليك أن نفتح موضوعاً جديداً فيه تدوين (المتفق عليه).

أكرر شكري وتقديري صادقاً.

بندر الشويقي ٣١ ـ ٠١ ـ ٢٠٠٣، ٠٩:٢٢ PM

للتثبـيت.

حسن المالكي ٣١ ـ ٠١ ـ ٢٠٠٣، ١٠:١٩ PM

تذكر أن طلب تحديد المعايير كان طلبك في البداية ثم أراك تتهرب منه وتشتت الموضوع ليسير في مسرات أخرى لا تنتهي:

وراجع ما كتبته هنا:

http://www.wasatyah.com/vb/showthre...&threadid = 13594(١)

---

(١) انظر: (بعد الانقطاع الطويل... جاءنا الأخ بهذه الأمور! وترك أهم الأمور!! أين المعايير؟؟) ٢/ ١٢٨٩.

حسن المالكي ٠١ ـ ٠٢ ـ ٢٠٠٣، ٠٩:٢٧ AM

للرفع.

بندر الشويقي ٠١ ـ ٠٢ ـ ٢٠٠٣، ١١:٠٠ AM

للرفع.

حسن المالكي ٠١ ـ ٠٢ ـ ٢٠٠٣، ١٢:٥٨ PM

للرفع فقط!!
أين مشاركتك الكاملة في موضوع منفصل عن معنى السُّنَّة؟
وأخرى عن مفهوم النصب؟
وثالثة عن مفهوم التشيع؟؟

بندر الشويقي ٠٤ ـ ٠٢ ـ ٢٠٠٣، ٠٥:٤٥ PM

يرفع.

حسن المالكي ٠٤ ـ ٠٢ ـ ٢٠٠٣، ٠٧:١٢ PM

رفعنا.
فأين مطلبك؟؟ أين المعايير؟!!

بندر الشويقي ٢٠ ـ ٠٢ ـ ٢٠٠٣، ٠٦:٣٣ PM

يرفع.

حسن المالكي ٢١ ـ ٠٢ ـ ٢٠٠٣، ٠٦:٥٥ AM

طالبتنا في البداية ببيان المعايير!

وأنت الآن تتهرب من بيانها بوضوح!
لأنها ستضبط وتكشف الأمور كثيراً
لماذا لا تبيِّنها؟

📖 حسن المالكي **٢١ ـ ٠٢ ـ ٢٠٠٣، ٠٨:٠٤ AM**

للرفع.

📖 بندر الشويقي **٢٣ ـ ٠٢ ـ ٢٠٠٣، ٠٤:١٥ AM**

للرفع:
وأطلب من «الأستاذ» إبداء رأيه في تثبيت هذا الموضوع.

📖 بندر الشويقي **٠٣ ـ ٠٣ ـ ٢٠٠٣، ٠٥:٣٣ PM**

أردت أن يعرف القارئ بنفسه كيف بدأت المناظرة... ومن المستبب في تشتيت مسائلها... لكن يبدو أن «الأستاذ» حريص على تضييع بدايتها، ولا يريد تثبيت بداية المناظرة.

لهذا سوف أستمر في رفعها، كلما أنزلها «الأستاذ»... وأمري إلى الله...

📖 بندر الشويقي **١٣ ـ ٠٣ ـ ٢٠٠٣، ٠٤:٢٤ AM**

يـرفع...

📖 بندر الشويقي **١٧ ـ ٠٣ ـ ٢٠٠٣، ٠٣:٥١ PM**

∧

📖 بندر الشويقي **٢٥ ـ ٠٣ ـ ٢٠٠٣، ٠٢:٣٢ AM**

∧

بندر الشويقي ٢٩ ـ ٠٣ ـ ٢٠٠٣، ٠٣:٢٥ AM

٨

حسن المالكي ٢٩ ـ ٠٣ ـ ٢٠٠٣، ١١:٣١ PM

أنا أيضاً أرفع هذا وأطالب ببداية الاتفاقات قبل هذه في جوابي على الأخ الشيخ عبد العزيز القاسم ليرى القارئ التنازلات الكبيرة التي لم يقدرها الأخ من تنازل عن المناظرة العلنية والتنازل عن المصورة والتحكيم والتنسيق واللقاء الثاني مع العواجي ثم كان آخر ذلك المطالبة بالمعايير التي كان يطلبها الأخ وينكر المعايير الخاصة!

ويزعم أن معي معايير خاصة أقسم فيها الناس إلى غلاة ومعتدلين ففاجأنا بالاعتراف أن له معايير خاصة! وزاد بأن أخفاها وجعلها سرية!

عندئذ بهذه المعايير السرية تحولنا من المناظرة إلى مسألة (كهانة)!

وأنا لا علم لي بالمناظرة مع الكهنة وإنما ليكن كل شيء أمام الجميع بوضوح معايير مشتركة تحديد للمفاهيم تحديد للمعايير التي يراها الشخص وهكذا ومن أوائل المناظرة وأنا أطالبه بهذا لكنه لم يجعل نفسه في موضوع المناظر وإنما في موضوع المستفتي، وثق لي هذا، قل لي هذا وهكذا!

لذا قد حان الوقت لاسترجاع بعض التنازلات المضرة بالمناظرة ومسارها وطولها وهي من حقوقنا فنقول ونكرر:

١ ـ حدد معاييرك التي تحكم بها على الناس وتقسمهم إلى سُنَّة ونواصب وشيعة وغلاة ومعتدلين. . . إلخ.

٢ ـ حدد مفاهيمك للأمور الرئيسة (النصب ـ السُّنَّة ـ التشيع).

٣ ـ ثم نشترك في تحديد نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف في المفاهيم نفسها والمعايير نفسها.

٤ ـ لنرسي على شيء مشترك يمكن أن نتفاهم به ونصطحبه معنا لحل مسائل الخلاف.

هذا مسار الحوار الطبيعي عليه اتفقت كتب الحوار والمناظرة وبعده التزم

بمواصلة الجواب على الاستشكالات بعد أن يكون هناك مرجعية مشتركة يتم الإحالة إليها والتحاكم إليها، أما المعايير المزدوجة فمن شاء أن يحييها فليناظر جورج بوش وتوني بلير!

بندر الشويقي **٣٠ ـ ٠٣ ـ ٢٠٠٣، ٠٧:٣٥ AM**

بداية المناظرة:

قال «الأستاذ»:

«**أما المعايير المزدوجة فمن شاء أن يحييها فليناظر جورج بوش وتوني بلير !**».

وأقول للأستاذ: أضف بجانب هذين شخصاً ثالثاً، ترى وجهه كلما نظرت في المرآة.

إذا نظرت في المرآة ـ أيها «الأستاذ» ـ فسترى رمزاً من رموز «المعايير المزدوجة».

فإن أحببت تفاصيل ذلك، فارجع إليها ههنا:

http://www.wasatyah.com/vb/showthre...&threadid = 14120[١]

وارجع إليها ههنا ـ أيضاً ـ:

http://www.wasatyah.com/vb/showthre...&threadid = 14400[٢]

وكذلك ههنا:

http://www.wasatyah.com/vb/showthre...&threadid = 14118[٣]

وهٰهنا أيضاً:

http://www.wasatyah.com/vb/showthre...&threadid = 14070[٤]

راجع هذه الروابط ـ أيها «الأستاذ» ـ لتقف على حقيقة «المعايير المزدوجة».

«الأستاذ» ذكر هنا أنه تكرم علي في بداية المناظرة، وقدم تنازلات كثيرة!!

---

(١) انظر: (الحلقة الثامنة: منهج «الأستاذ» في تبديع الرواة) ٢/ ١٤٢١.

(٢) انظر: (الحلقة الرابعة عشرة: تناقض وازدواجية «الأستاذ») ٢/ ١٥٨٧.

(٣) انظر: (الحلقة السابعة: تلاعب «الأستاذ» بقواعد علم الحديث) ٢/ ١٤٠١.

(٤) انظر: (الحلقة الرابعة: «الأستاذ»... وقضية المعايير) ٢/ ١٣٥٥.

«الأستاذ» ذكر أنه تنازل عن: التحكيم، والنسيق، واللقاء الثنائي.

وذكر أنه تنازل عن «المناظرة العلنية»، و«المناظرة المصورة» **أيضاً**.

ولا أدري ما الذي يعنيه «الأستاذ» بتنازله عن «المناظرة العلنية»، وعن «المناظرة المصورة».

فهل مناظرتنا هذه مناظرة سرية؟

هي مناظرة علنية ـ أيها «الأستاذ» ـ.

وأحمد الله أنها علنية. لأنها كشفت الكثير والكثير.

«الأستاذ» سرد هذه الأشياء وكأنها حقوق له تنازل عنها لي.

اتفقت مع «الأستاذ» أمام الجميع، على أن تكون مناظرتنا في «منتدى الوسطية». . . وأن تكون مناظرة علنية. . . وفي حلقة مستقلة. . . وبعيدة عن تدخل أحد. . . فيأتي «الأستاذ» ليقول: إنه تنازل لي عن كذا، وتنازل لي عن كذا.

لن أعود لشرح قصة المناظرة.

بندر الشويقي

ولن أرجع لبيان من الذي تنازل للآخر عن حق من حقوقه الثابتة شرعاً، وعقلاً.

ومن الذي قدم التنازلات في سبيل إقامة هذه المناظرة.

لن أعيد الكلام وأكرره، فقد سبق أن شرحت ذلك هناك:

http://www.wasatyah.com/vb/showthre...&threadid = 14073[1]

لكن مع هذا، فإن كان «الأستاذ» يصر على أنه قدم تنازلات في سبيل عقد المناظرة. فأنا أشكره على تنازلاته الكريمة، وأطلب منه أن يكمل معروفة وإحسانه.

ليس من اللائق أن يقدم المرء تنازلات في سبيل عقد المناظرات، ثم يدخلها مطأطئ الرأس.

---

(١) انظر: (القصة الكاملة للمناظرة. . .) ٢/ ١٢٩٧.

أريد من «الأستاذ» أن يرفع رأسه، وأن يواجه مسائل المناظرة التي تنازل وتكرم، وقبل أن يكون بحثنا محصوراً فيها.

لقد اتفقت معك ـ أيها «الأستاذ» ـ أن نناقش مسائل محددة، واعتراضات كتبتها على «مقدمتك عن النصب». لكنك الآن رجعت عن تنازلك الكريم، وصرت ترفض حصر الكلام في تلك الاعتراضات.

صرت تطالب بأن نعقد مناظرة حول: معايير التشيع، ومعايير النصب، ومعايير الكذب، ومعايير الافتراء، ومعايير السهو، ومعنى أهل السُّنَّة، و...

وهذه أشياء لم نتفق عليه.

ومع هذا فلست أمانع من مناقشة ذلك كله.

لكن بعد أن تتشجع، وتدخل في مناقشة ما اتفقنا على مناقشته.

وحين ذاك يمكن النظر في عقد مباحثة حول تلك المسائل الواسعة التي تريدها.

بندر الشويقي

لدينا الآن ـ أيها «الأستاذ» ـ مسائل محددة نريد مناقشتها.

فإن كنت نادماً على الدخول في مناقشة كلامك في «مقدمة النصب»، فأنا لا أملك لك شيئاً، فـ «يداك أوكتا، وفوك نفخ».

أنت من كتب «المقدمة» بما فيها من تناقض، وافتراء، وغلو.

وأنت من وافق على مناقشتها.

لهذا السبب ـ أيها «الأستاذ» ـ: أنا أرفض كل محاولة تقوم بها لصرف بحثنا عما اتفقنا على مناقشته.

ولقد أفردت لك مواضيع المناظرة المتفق على مناقشتها في حلق مستقلة، وهذه أولها:

http://www.wasatyah.com/vb/showthre...&threadid = 14072[(١)]

(١) انظر: (الحلقة الثانية: «الأستاذ» وتعميم تهمة النصب على أهل السُّنَّة) ٢/ ١٣٣١.

بندر الشويقي ٠٣ ـ ٠٤ ـ ٢٠٠٣، ٠٨:٥٧ PM

٨

حسن المالكي ٠٧ ـ ٠٤ ـ ٢٠٠٣، ٠٨:٠٢ AM

أنا قدمت تنازلات والعواجي يعرفها وهذه ليست علنية بالمعنى المباشر ومشاركاتك كأنه يكتبها أكثر من شخص فتطلب المعايير حيناً وترفضها بعد ذلك تطالب بالمعايير المشتركة وتعترف في الأخير بالخاصة تعد هذا الأمر نصباً أو تشيعاً أو تعميماً ثم ترجع نطالبك بسرعة الجواب على شيء ملح فتنقطع ثم تعود بموضوع آخر لو كانت علنية مباشرة وفي وجود لجنة تحكيم أو تنسيق للوقت على الأقل، هل كان الأمر سيطول هذا الطول؟؟

قال المناظرة في إجابة على أسئلة محددة!!

عجبي في ماذا؟

أسئلة واعتراضات محددة في أي موضوع؟؟

إذا كان للشخصين مفهومان مختلفان فأي فائدة في الإجابة على الاعتراضات؟

إذا كان النصب عند أحدهما لا يعني إلا التصريح بالمعاداة والبغض فمعنى هذا أن اعتراضاته كلها سيبنيها على هذا، فكلما ذكر الآخر خصلة نصب قال هذه (ليست بغضاً ولا معاداة)!!

وعلى هذا ندور في حلقة مفرغة كما هو حاصل الآن، وكذلك إذا كانت السُّنَّة عند أحد الطرفين هو ما تضمنته كتب العقائد وليس ما صح من النص فمعنى هذا أنه كلما نقدنا شيئاً في كتب العقائد بالنص لقال: (هذه ذكره شيخ الإسلام أو ابن بطة أو أحمد وهو كفى به سُنَّة).

لا فائدة من حوار في (جزئيات) قبل أن يعرف بعضنا (مراد الطرف) الآخر من هذه المصطلحات والمفاهيم.

سأبقى أعد الشيء نصباً ويعده سُنَّة، سيبقى يعد ألأمر سُنَّة ولا أراها

سُنَّة، وهكذا، لا بد من السير وفق (أصول الحوار وآدابه)، وهو ما رفضه الأخ عمليّاً إلى ألآن.

📖 بندر الشويقي **٢٠ ـ ٠٤ ـ ٢٠٠٣، ٠٨:٣٩ AM**

ثرثرة سبق الجواب عنها:

http://www.wasatyah.com/vb/showthre...&threadid = 14073[١]

📖 بندر الشويقي **٠٥ ـ ٠٦ ـ ٢٠٠٣، ٠٤:٤٠ PM**

^

📖 حسن المالكي **٠٦ ـ ٠٦ ـ ٢٠٠٣، ٠٩:٠٠ AM**

لا بأس بعرض (الثرثرة) ـ لكن حسب معاييرك فقط ـ!

أما غيرك فلعل لهم معايير أخرى! ومقاييس أخرى.

ما رأيك؟

هل ستطلب منهم الإفصاح عنها؟

نعيد ـ حسب معايير الخاصة السرية التي لا نعلم عنها شيئاً هذه الثرثرة ونسميها نحن: مقدمات لا بد منها ـ إلى أن يتم الإفصاح عن معاييرك في العام القادم!

خذ:

http://www.wasatyah.com/vb/showthre...15&pagenumber = 1[٢]

📖 بندر الشويقي **٠٦ ـ ٠٦ ـ ٢٠٠٣، ٠١:٥٤ PM**

^

---

(١) انظر: (القصة الكاملة للمناظرة...) ٢/ ١٢٩٧.

(٢) انظر: (تعال إلى كلمة سواء....) ٢/ ١٦٠٣.

ومسألة المعايير أيضاً سبق الحديث عنها.

وهناك حلقة خاصة بها، لكن «الأستاذ» لم يعلق عليها بحرف.

http://www.wasatyah.com/vb/showthre...&threadid=14070 [1]

بندر الشويقي **٢٩ ـ ٠٦ ـ ٢٠٠٣، ٠٢: ٠٤ PM**

٨

(١) انظر: (الحلقة الرابعة: «الأستاذ»... وقضية المعايير) ٢/ ١٣٥٥.

من هم أهل السُّنَّة؟

من هم أهل السُّنَّة؟

حسن المالكي ٢٢ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٢م ١٨ : ١٠ PM

في هذه الحلقة سأتحدث عن معنى السُّنَّة ذلك المعيار الذي شوهه المتمذهبون وأعود مباشرة بعد ذلك للإجابة على الاستشكالات:

فأقول:

أهل السُّنَّة (على الحقيقة) ليسوا سوى (أهل الإسلام على الحقيقة)

فكل من كان أكثر التزاماً بالأوامر وأكثر اجتناباً للنواهي فهو أقرب إلى السُّنَّة، سواء كان متسمياً بالسُّنَّة أو الشيعة أو المعتزلة أو الصوفية... إلخ.

أما المتمذهبون فعندهم أن الظلم والفجور والزنى والسرقة وسائر المعاصي لا تزيل (اسم السُّنَّة) عمن يوافقهم في تكفير المسلمين وتبديعهم.

خصال السُّنَّة (الحقة لا المدعاة) هي خصال الإسلام أو لنقل هي شعب الإيمان

هي أوامر القرآن ونواهيه أولاً

ثم أوامر صحيح السُّنَّة ونواهيها ثانياً

وليست تلك الخصومات والتعصبات التي سادت على كثير من التراث الإسلامي، وألقت بظلالها على التراث الإسلامي، وعلى العقل المسلم، والنفس المسلمة، فأخرجت لنا تلك الخصومات أناساً يدعون أنهم (الفرقة

الناجية) وهم من أبعد المسلمين عن الأوامر القرآنية من عدل وصدق وأمانة إلخ.

يذهبون للمظنون من السُّنَّة والآثار ويتركون أوامر القرآن صريحة جلية لا لبس فيها

ثم يتركون هذا المظنون لاقوال منسوبة للأوزاعي والثوري وأحمد

ثم يتركون من أقوال هؤلاء أحسنها ويلجؤن للتشددات المروية عنهم، وربما نسبوا لهم ما يدعم مواقفهم، ثم يتخلون عن الاعتدال من زمن لزمن، حتى يصلوا للأمر بقتل مخالفيهم، واستحلال أموالهم، ودمائهم، وربما أعراضهم.

هذه مأساتنا بدأت ولم تنته، ولا أظن أنها ستنتهي في عشرات السنوات اللاحقة

خاصة داخل الجماعات الأكثر تحمساً للتسمي بغير اسم (الإسلام).

كأكثر الفرق المعاصرة اليوم

من شيعة

وأهل سُنَّة

ثم سلفية

وأشاعرة

إمامية وزيدية، صوفية وإباضية إلخ.

أساس البلاء:

أساس البلاء أن القرآن الكريم أصبح مزاحماً بأقوال من نسميهم (السلف الصالح) فيتم الخضوع لأقوال أحمد وابن تيمية وابن القيم وغيرهم أكثر من خضوعنا لنصوص القرآن الكريم ـ بالطبع إذا جاء مثل هذا الكلام لا أقصد التعميم فليعلم هذا ـ.

معايير السُّنِّي الحق:

معايير السُّنِّي الحق هي معايير المسلم الحق هي المعايير التي سبق ذكرها، هي أوامر الإسلام ونواهيه على سبيل الإجمال أيضاً

دون إيغال في التفاصيل أو امتحان الناس في أمور ليست من القطعيات، أو تلقينهم الخصومات المذهبية، على أنها: الإسلام... إلخ.

أبداً هذا كله ليس من منهج النبي ﷺ

شعب الإيمان على الوجه الجملي ـ أعني ذلك الإيمان المجمل ـ

ولا بد من الترتيب في مصادر التلقي

فأعلى المصادر هو القرآن الكريم، ثم السُّنَّة المتواترة، ثم الصحيح الأعلى، ثم ما هو أدنى منه، ولا حجة في ضعيف ولا موضوع أو شاذ أو منكر.

بل لو ركزنا على أوامر القرآن الكريم لكان فيه خير كثير

لكننا نهمل أوامر القرآن ونذهب مفتشين عن التشدد في كلام فلان وفلان.

لو اجتمع أربعة عقلاء من أربع فرق إسلامية ثم جردوا الأوامر والنواهي في القرآن الكريم، لخرجوا لنا بكم وافر قطعي من الخطوط العريضة، أكبر مما بين أهل الأديان من اتفاقات سنجد مثلاً (الأمر بالعدل والصدق وصلة الرحم وبر الوالدين والإيمان بالله ورسله واليوم الآخر والكلمة الطيبة والصبر والإعتصام بحبل الله ونبذ التفرق والعفو والأمر بالمعروف ....وتحريم الظلم وقتل النفس والغيبة والكذب والسرقة والزنا والخمر والردة والنكر والفحشاء والبغي والميسر وأكل مال اليتيم إلخ).

حسن المالكي

فمن فعل أكبر قدر من الأوامر ـ وخاصة كبارها ـ

واجتنب أكبر قدر من النواهي ـ وخاصة الكبائر ـ

فهو أقرب إلى (الإسلام والإيمان والسُّنَّة وسيرة النبي وهديه...)

أما إذا جاء أصحاب الخصومات المذهبية فلا يكتفون بالايمان بالله خالقاً رازقاً مستحقاً للعبودية ...حتى يوغلوا مقسمين الإيمان بالله إلى شعب وشروط وصفات

بين نفي وإثبات ويحشرون في ذلك ما صح وما لم يصح ما كان قطعي الدلالة ومظنونها إلخ.

ثم لجهلهم بالنفس البشرية وبالعقل وباللغة ومدلولات الألفاظ وأساليب اللغة

وما يلزم وما لا يلزم،... تجدهم يضيقون صدراً بمن لم يعقل بعض ما يقولون أو ينكره أو يتأوله

فلذلك لا نجد عندهم جواباً إلا أن يقولوا

(هذا كافر لا يؤمن بنصوص الوحي التي عرضناها عليه وقد أقمنا عليه الحجة.

.ولكنه ينكر كتاب الله ..هذا عدو الله ورسله ...هذا يقتل حتى لا يفسد الناس ببدعته إلخ)

ولكل فعل ردة فعل إذ وجد الآخرون مذهباً آخر فهموه وعقلوه فأخذوا الأسلوب نفسه والتهمة نفسها والإستعداء نفسه...

أنا أعرف أن هناك ألف واحد الآن مستعد ليرد هذا الكلام ويشنع على صاحبه وأنه يقصد ويقصد، وأن هذه الفكرة تتفق مع فرقة كذا في كذا وفرقة كذا في كذا...

حسن المالكي

فلذلك تجدهم عن الصدق والنصيحة يصدفون

لأنهم ألفوا معلومات مختلطة عن بعض الغلاة أو لنقل عن علماء مذهبهم، وظنوها حقاً مطلقاً فلذلك تجدهم يرددون في المسألة ما رجحه هؤلاء الغلاة، أو من تأثر بهم ودافع عنهم، ألفوا ثناء بعضهم على بعض، وتواصيهم بسنة هي في الأصل (غلو وتقليد) لا ينظرون في حجة الآخر، ولا يرجعون لكتاب الله ليحكم بينهم

كلا

وإنما يحاكون الخصوم إلى الخصوم ثم يزعمون محاربة العلمانية!

ويقنعون أنفسهم بأن حجج سلفهم (حجة واضحة وبينة ظاهرة الخ الإنشائيات)

أعيد وأقول:

كيف نحدد معايير السُّنِّي الحق؟

التي هي نفسها معايير المسلم الحق، وما يحمله من عدل وإنصاف وأمانة وصدق ورحمة وتحر للحق إلخ.

سبق بعض الجواب.

كل هؤلاء المتخاصمون نسوا أو تناسوا سيرة النبي ﷺ ومنهجه مع الناس عامة من سابقين ولا حقين، من صادقين ومنافقين، من حضر واعراب.. إلخ

منهج النبي لمن قرأ السيرة النبوية أنه يكتفي بإعلان الإسلام من الأعرابي، والمنافق

والطليق، والعتيق، فيصبح لهؤلاء من حيث الحق الدنيوي حقوق سائر المسلمين من توارث وتزاوج وغزو وغنيمة وفيء إلخ.

نعم يترك النبي ﷺ الصلاة على من يعرفه عيناً أنه من المنافقين كما قد يترك الصلاة على مرتكب المعصية، فيأتي هؤلاء الغلاة ليستدلوا بترك النبي صلاته على المنافق (المنكر للنبوة القابع في الدرك الأسفل من النار) بأمر إلهي والمعلوم عيناً

ليطبقوا هذا على من؟

على المسلم المصلي الصادق العفيف إذا خالفهم في مسألة ليست كفراً ولا نفاقاً وإنما غاية ما فيها أنها خوض فيما لا دليل صريحاً فيه أو الأدلة في ذلك متضاربة أو غيب لا يعلم حقيقته إلا الله أو لم نكلف بالتنقير عن ذلك الشيء والتخاصم فيه

كمسألة خلق القرآن مثلاً وتوابعها من اللفظ والوقف وخلق الأعمال إلخ.

يبدؤون الاحتجاج بأقوال الله ورسوله في حق المنافق المنكر في نفسه للنبوة وينتهون بأقوال فلان وفلان الظالمة في حق المسلم الصادق الملتزم بأوامر الإسلام المجتنب لنواهيه.

ومن هنا بدأت (سكرة الخصومات)! بمساعدة السلطات الظالمة، فجاء التنازع والتفرق، وهل بعد التنازع إلا الفشل؟

وهل ما نراه اليوم في عالمنا الإسلامي إلا هذا الفشل؟

نعم تجد تراثاً كبيراً كرس أصحابه أنفسهم لتثبيت هذا التنازع في الأمة وتقطيع أوصالها على حساب أوصال المذهب مع عدم رعاية حق الإسلام!

أبرز جذر لغوي في كتب العقائد المغالية هو الجذر (ك ف ر)!

اقرؤوا إن شئتم فهارس موضوعات كتب العقائد وانظروا بعد ذلك:

كم من أمر قرآني أهملوه، وكم من نهي قرآني أهملوه، وكم من حديث صحيح أهملوه، وكم من حديث ضعيف أو موضوع أحيوه، وكم من مخالفة شرعية ارتكبوها

لو لم يكن في كتب العقائد الخصومية إلا اعتبار التشريع فيما لم يشرعه الله ورسوله لكفى، هذه هي العلمانية التي ننكرها صباح مساء

نحن نردد أن الإسلام تشريع رباني، والعلمانية تشريع إنساني

وننسى أن الكتب العقائد المغالية قد عقدت أبواباً فيها تشريعات المتخاصمين في أمور ليس لله ولا رسوله تشريع

حسن المالكي

وإنما يكون ذلك مما سكت الله عنه فهو عفو

وغاية ما في ذلك أن اللسان الشرعي يذم ذلك الفعل لكن لم يشرع فيه عقوبة.

وقد يكون هذا الكلام غريباً على البعض لكنني أؤكد أن العقوبات (الحدود الشرعية) ليست مشروعة في كل ذنب وإنما في أشياء محددة اختلف فيها من خمسة أمور إلى سبعة كالزنا وشرب الخمر والسرقة وقتل النفس إلخ.

أما الكذب والحسد فضلاً عن الآراء والاجتهادات والظنون والأوهام والتخاليط العقلية فليس فيها عقوبة، نعم فيها النصيحة والبيان، وقد يكون فيها الإثم والعقوبة في الآخرة ـ حسب الخطأ المرتكب ـ.

أضاف المتخاصمون (إضافة تشريعات جديدة ما أنزل الله بها من سلطان)

وتوسعوا في (معنى الردة) وتوسعوا في (التعزير) حتى أصبح باستطاعة المذهب الواحد تصفية بقية المسلمين جسدياً.

فكانت الكارثة!

النفوس مختلفة، الضغائن منتشرة، الثارات بين الفرق الإسلامية على قدم وساق، ثم تبع ذلك الثاراث بين المذاهب الفقهية، حتى دونها المؤرخون ضمن الأحداث الكبرى التي تدخل التاريخ!

تحريق، اغتيالات، إفتاءات بالتكفير، بالقتل، بالصلب، عدم أخذ الحجة من الطرف المظلوم، الظالم اليوم مظلوم غداً، أنها حرب البسوس، وفتح كابل، كل هذا باسم الإسلام والسُّنَّة، أما الحقيقة فهو سُنَّة فلان وسُنَّة فلان.

نسي هؤلاء كلهم مسؤلياتهم الكبرى، أهملوا العدالة، أهملوا التفكير في هموم الناس

في الحياة المدنية، في المجتمع المدني، في العلوم والإختراعات، ذموا العلوم الحياتية

حاربوا المنطق، والعقل، والفلك، والكيمياء، بل والتاريخ، والفقه (أهل الرأي)

حسن المالكي

ورؤية الآخر، والجلوس معه ومؤاكلته ومشاربته والسماع منه!

ثم ماذا؟

تفرد الظلمة بالأوامر السياسية، لا شورى،لا عدالة، لا حقوق

ثم دخل بعض هؤلاء الحكام على الخط

فألفوا منشورات (عقدية) توزع على المساجد وفي الحج

فانتشرت السذاجة في الأمة، وتصدر الأغمار

وتم اختيار (الهموم) التي (يجب) أن يفكر فيها الناس وينشغلوا بها.

بالطبع ليس منها العدل في العطاء، ولا حرمة دماء المسلمين، ولا حق المسلم في اختيار من يمثله للتخاطب مع (السلطان) في همومه اليومية.

انتعش الطب قليلاً لأن الحاكم يريد أن يعمر أكبر فترة ممكنة، يريد وصفات للتنشيط الجنسي، فالجواري يملأن القصور وربما الغلمان، أما أفراد الشعب فليس لهم حق في الحياة، (فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون)

أما الحاكم فيتم اختيار أمهر الأطباء (ليستأخر في أجله)

هكذا

للشعب إسلام، وللحاكم وحاشيته إسلام

لعب بالنصوص الشرعية، ولعب بحياة الناس وحقوقهم

مع محاربة كل ما هو مفيد إلا ما ورثناه من نتف متناقضة، زعمنا أنها من أقوال ومواقف السلف الصالح.

وما ادراك ما السلف الصالح؟

إنهم المهاجرون والأنصار، اسماً ودعوى فقط! وفلان وفلان واقعاً

يجب أن يعي الجميع بأن الواقع غالباً ـ إن لم يكن دائماً ـ ليس في مستوى النظرية،

فالإسلام غير المسلمين، والسُّنَّة غير أهل السُّنَّة، والتشيع بمعنى مناصرة العادلين غير الشيعة، والعدل والتوحيد غير أهل العدل والتوحيد (الذين هم المعتزلة).

حسن المالكي

من ظن أن نقد المسلمين يعني نقد الإسلام، أو أن نقد أهل السُّنَّة يعني نقد السُّنَّة، أو أن نقد أهل العدل والتوحيد، يعني نقد العدل، ونقد التوحيد...

من ظن هذا فليراجع عقله وبحثه، إن كان يستطيع.

(السُّنَّة) اسم ليست اشرف من اسم (الإسلام)

وإذا جاز لنا نقد المسلمين وضعفهم وتخاذلهم وجهلهم وتفرقهم وتناقضهم... إلخ.

فلا يعني هذا نقد الإسلام نفسه بأنه ضعيف فيه الجهل والتناقض.

كذلك نقد أهل السُّنَّة بأنهم غلوا في هذا الجانب، أو جهلوا في هذا الجانب، أو تساهلوا مع الظالمين، وخذلوا المظلومين، وحاربوا بعض العلوم المفيدة... إلخ.

فلا يعني هذا نقد السُّنَّة نفسها بأن فيها الغلو والجهل والوقوف مع الظالمين ضد المظلومين ومحاربة العلوم المفيدة... إلخ.

أظن هذا واضح جدّاً
ولن نعدم مكابراً في مثل هذه الأمور السهلة
فقد كان هناك مكابرون في ما هو أوضح من هذا.
إطلاقات السُّنَّة:
هناك إطلاقات كثيرة للسنة لكنها متباينة المعاني والدلالات، ومن تلك الإطلاقات مع معانيها باختصار ما يلي:
١ ـ سُنَّة (منهج) و(سُنَّة مضمون).
سُنَّة (المنهج) ليست سوى الإسلام في نظرياته من حسن إيمان وحسن عمل، من صدق وعدل وأمانة وتثبت، من مدح للعدل وأهله وذم للظلم وأهله.... إلخ وكل ما هو معلوم من الدين بالضرورة.. إلخ، وهذه السُّنَّة مجمع عليها بين سائر المسلمين تقريباً.
أما (سُنَّة المضمون) فهي تلك السُّنَّة المدونة، التي اجتهد أصحابها في جمع السُّنَّة (أقوالاً وأعمالاً) وتحمل الحق والباطل، العدل والظلم،

هناك (سُنَّة شرعية) (وسُنَّة واقعية مختلطة بالواقع سلباً وإيجاباً).
هناك (سُنَّة دليلها قطعي) وسُنَّة (دليلها ظني).
هناك (سُنَّة خاصة) يعرفها الخاصة و(سُنَّة عامة) يعتقدها العامة.
هناك (سُنَّة محضة) و(سُنَّة خليطة بغيرها).
هناك (سُنَّة مجمع عليها) و(سُنَّة مختلف فيها).
هناك سُنَّة (غريبة وهي حق) وسُنَّة مشهورة قد تكون (عين البدعة).
هناك (سُنَّة نصوص شرعية) و(سُنَّة مذهبية آراء وخصومات وردود أفعال)
هناك (سُنَّة وحي) و(سُنَّة بشر).
هناك من (لا يتسمى بالسُّنَّة وهو منها قريب) وهناك (من يتسمى بها وهو منها بعيد)، كالإسلام تقريباً، فكم من متسمي بالإسلام وهو مخالف لكثير من أوامره ومنهياته.
هناك (سُنَّة حق) (وسُنَّة باطل: أضافها المتخاصمون إلى السُّنَّة ظلماً وجهلاً).

هناك (سُنَّة) ومنتسبون إلى (السُّنَّة).

هناك (من يدافع) عن السُّنَّة نظرياً وهو (ضدها) تطبيقاً.

هناك من (يردد السُّنَّة) وهو لا يعرف معنى السُّنَّة.

هناك من (يقصر السُّنَّة) على ما قال به علماء ويتنصل من السُّنَّة التي قال بها آخرون (ولا حجة له في هذا سوى التقليد).

وهناك إطلاقات خاصة، فقد تطلق السُّنَّة على (الحديث) أو (النوافل) أو (العقيدة) أو الطريقة الحسنة (من سَنَّ سُنَّة حسنة) أو الطريقة السيئة (من سَنَّ سُنَّة سيئة) أو العادة (سُنَّة الذين خلوا من قبل)، وتطلق ـ وهو الأشهر ـ على ما ورد عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير...

وهذا الأخير هو المهم وهو الحق بأن المراد بالسُّنَّة (سُنَّة النبي) تلك السُّنَّة الحقة الحجة على الخلق، وأما من سواها من سنن الناس واجتهاداتهم وآرائهم فيؤخذ منه ما وافق الحق من كتاب وسُنَّة ويترك ما خالف الحق من كتاب وسُنَّة.

حسن المالكي

لكن اختلاف المسلمين في (ما يجب الأخذ به من السُّنَّة) وما (لا يجب الأخذ به) أمر واقع، سواء كان هذا الاختلاف بين المتسمين بالسُّنَّة ومخالفيهم أو بين أهل السُّنَّة أنفسهم.

وهذا الاختلاف لا يسوغ تصويب الجميع

لا بد من البحث عن (سُنَّة النبي) من حيث الثبوت والدلالة والعمل وفقها، فهي الهدى والخير والحق وإعذار من خالف باجتهاد حق لا مدعى.

ثم يكون الحكم على الفرد أو الطائفة بالقرب من السُّنَّة أو البعد عنها

بعد مقارنة مدى اتفاق الطائفة أو الفرد من السُّنَّة الثابتة

(بأفضل ما توفر لدينا من المعايير

التي يعرف بها ثبوت الخبر من عدمه،

مع التفصيل في هذا الثبوت بين قطعي وظني، ثابت وغير ثابت، محكم ومتشابه، منسوخ وغير منسوخ، مطلق ومقيد، عام وخاص.... إلخ).

وبالبحث والإنصاف والعلم نستطيع تحديد

(القطعي الذي لا شك فيه ثبوتاً أو دلالة)

و(الباطل الذي لا شك فيه ثبوتاً أو دلالة)

وما بين هذين الأمرين من (من المظنونات الثبوتية والدلالية)

ثم (تدرجات هذه المظنونات وقرائنها، بين ما نكاد نجزم بثبوته، وما كان أقرب إلى الثبوت، أو أقرب إلى الضعف).

الخلاصة:

أنه ما كل ما أطلق عليه (سُنَّة) من (السُّنَّة) مثلما ما (كل ما قيل فيه أنه من الإسلام يكون من الإسلام) فكم أضيف للإسلام والسُّنَّة من الواجبات أو المنهيات ما ليس من هذا ولا هذا، هذا محل إجماع ولم يبق إلا البحث عن (السُّنَّة الحق) ماهي؟

وما معايير معرفتها؟

وأين نجد مصادرها؟

وكيف نقيم تلك المصادر؟

ما (كل) ما قاله أهل السُّنَّة سُنَّة.

ولا كل ما قاله أهل الإسلام إسلام.

ولا كل ما قاله أهل الكفر كفر.

ولا كل ما قاله أهل البدعة بدعة.

أظن هذا واضحاً ولن نعدم مكابراً.

شرعية التسمي بـ(أهل السُّنَّة): الاسم الشرعي هو (الإسلام) وما سواه من الأسماء (مستحدثة) لم تكن موجودة في عهد النبي ﷺ ولا القرن الأول ولا الثاني وإنما بدأت أوائلها في القرن الثالث ثم أخذت رويداً رويداً بالاستقرار إلى أن استولت أو كادت أن تستولي على اسم الاسلام، حتى قال البربهاري (السُّنَّة هي الإسلام والإسلام هو السُّنَّة)،

ولو كان يقصد أن كل مسلم هو سُنِّي بقدر ما يجتمع فيه من خصال الإسلام لقلنا قد أحسن لكنه يقصد من ليس على سنته التي اختارها فليس بمسلم أصلاً ولذلك نجده يصرح بهذا بكل وضوح، عندما قال: (من استحل

مخالفة حرف واحد مما في كتابي هذا فلا يدين الله بدين)؟!

يا أخي من خالف ـ كسلاً أو تأويلاً ـ صفحات مما في كتاب الله لا يلزم منه الخروج من الإسلام فكيف بكتاب البربهاري الملي بالإختيارات الشاذة، والأحاديث الضعيفة، والخصومات المذهبية.

والأغرب أنه بعد كل هذا التظالم والجهل والتعاون على الإثم والعدوان ومحاربة الحقيقة ونشر السذاجة نتساءل وبسذاجة أيضاً أين الخلل؟

حسن المالكي **٠٥ ـ ٠١ ـ ٢٠٠٣م ٠٢:١٩**

آمل مناقشة هذا المعيار من الأخ الكريم؛ لأن الكلام العام (السُّنَّة هي ما عليه السلف الصالح والتابعون وأتباعهم وو. . . إلخ) التي يكررها كثير من الناس تعريف مطاط

نريد تحديداً أكثر دقة، والخطأ اليسير خير من تراكم الأخطاء في التعريف؟.

حسن المالكي **١٦ ـ ٠١ ـ ٢٠٠٣م ١٢:٣٣ AM**

ما دمنا ندعي السُّنَّة، فأرى أن من المهم (تحديد معنى السُّنَّة) المراد اتخاذها معياراً في التقييم.

الأخ كأنه إلى الآن لا يرى أهمية لتحديد هذا المعيار.

فإن كان كلامي عنه خاطئاً فليتفضل ببيان مراده من السُّنَّة التي يتهمني بمخالفتها وقد أتهمه بذلك ايضاً، وإن كنت مصيباً في ترجمة حاله مع طلبي له بتحديد السُّنَّة.

وأنه لا أهمية لوجود هذا المعيار في حوار بين إثنين يتقاذفان بالبعد عن السُّنَّة.

فليأت لنجعل لعنة الله على الكاذبين.

وإن كان يرى أهمية تحديد المعيار.

فليسرع ببيان ما فرط فيه من شهور.

وإن كان يزعم أنه قد بينه فليقصه من هنا وهناك ويلزقه في موضوع جديد حتى يتم ترتيب الموضوع.

📖 حسن المالكي ‏**٠١ - ٠٢ - ٢٠٠٣م ٠٩:٣٣ AM**

نريد من الأخ أن يبين بوضوح وليس بإجمال ضبابي معنى السُّنَّة عنده

ومن هم أهل السُّنَّة؟

وما علامات السُّنِّي؟

وعلامات صاحب الهوى.

📖 حسن المالكي ‏**٠٤ - ٠٢ - ٢٠٠٣م ٠٣:٢١ PM**

للرفع، وليت الأخ يفتح عنواناً يحدد فيه معيار السُّنَّة كما فعلت هنا؟

📖 حسن المالكي ‏**٢٩ - ٠٣ - ٢٠٠٣م ٠٨:٥٠ PM**

الموضوعات الأساسية مثل هذا الموضوع الكلي لا يكتب الأخ عليه جواباً ولا يعرف مفهومه

أما الموضوعات الجزئية فيكرر ويكرر!!

لذا لا بد من التذكير بالموضوعات الأصلية. التي لو ضبطناها لعرفنا كيف نتحاور.

📖 حسن المالكي ‏**٣٠ - ٠٣ - ٢٠٠٣م ٠٥:١٣ PM**

يجب أن يبقى هذا السؤال قائماً لأنه الحكم في مسألة الإتهامات

لأنه من عرف السُّنَّة الحقة عرف النصب الباطل، والحق والباطل مما نطلق عليه التشيع.

وبهذا السؤال وجوابه يتم معرفة المجتمع السلفي والكشف عن إيجابياته وانحرافاته المتأثرة بردة الفعل أو التقليد، ومعرفة ابن تيمية أو غيره ووزنه بهذا الميزان، ووزن المتناظرين والمتحاورين.

نريد من الأخ إن كان يريد حواراً مفيداً، أن يبتعد عم العمومات، ويكتب السُّنَّة ومعاييرها بوضوح، فهذه مناظرة، على المتناظرين الواجبات نفسها

ولسنا في مقام مفت ومستفت، ولا مركز تحقيق جنائي.

حسن المالكي ٠٧ ـ ٠٤ ـ ٢٠٠٣م ٠٨:٢٥ AM

من كان واثقاً من أنه سني، لا يخشى من تعريف السُّنَّة!

حسن المالكي ١٢ ـ ٠٤ ـ ٢٠٠٣م ٠٩:٣٨ AM

أهل السُّنَّة بمعناها الحق غالباً يتجنبها الغلاة

ويلجؤون لتعريفات (ضبابية إنشائية) تتيح لهم إدخال (ما يريدون)! من غلو تحت عباءة السُّنَّة!!

ثم حصر السُّنَّة في هذه الغلو ثم المعاداة والموالاة فيه!!

لذا لا نستغرب حرصهم على تجنب تعريف الأشياء بمعناها الحق.

والإختلاف في الألفاظ والمصطلحات يدور عليها معظم اختلاف المسلمين.

حسن المالكي ١٧ ـ ٠٤ ـ ٢٠٠٣م ٠٦:٣٠ PM

للرفع لأن الموضوع من الكليات المهمة

بندر الشويقي ٢٠ - ٠٤ - ٢٠٠٣م ٠٧:١٦ AM

http://www.wasatyah.com/vb/showthre...?threadid = 14073(١)

حسن المالكي ٠٢ - ٠٥ - ٢٠٠٣م ٠١:٣٣ AM

كان للمناظرة فائدة عندما كنا نظن أن مخالفنا يرى أن السُّنَّة المحضة هي سُنَّة محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم.

أما وقد اكتشفنا أن بعض مخالفينا يرون قول فلان وفلان وفلان سُنَّة، وأن بعض أقوال النبي ﷺ بدعة، فمعنى هذا أن المعايير مختلفة تماماً

ونتيجة لها ستختلط الأمور لأنه ليس هناك لغة تواصل مفهومة.

حسن المالكي ٠٦ - ٠٦ - ٢٠٠٣م ٠٩:٠٤ AM

آخر زمن أن يجبن (أهل السُّنَّة) عن تعريف (السُّنَّة)

بينما المبتدعة يجوبون كل مكان بهذا التعريف مدعين أنهم هم (أهل السُّنَّة الحقة)

ولذلك لا يخشون من إعلان التعريف!!

نعيد التكرار للأسس حتى يتعلم بعض الناس:

http://www.wasatyah.com/vb/showthre...15&pagenumber = 1(٢)

حسن المالكي ٢٧ - ٠٦ - ٢٠٠٣م ٠٧:٣١ AM

موضوع لا ينس



(١) انظر: (القصة الكاملة للمناظرة...) ٢/١٢٩٧.

(٢) انظر: (تعال إلى كلمة سواء......!!) ٢/١٦٠٣.

دلائل النصب عند ابن تيمية..

دلائل النصب عند ابن تيمية..

حسن المالكي **٢٦ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٢، ٠١:٠٣ PM**

دلائل نصب ابن تيمية!

أولاً:

سأناقش هنا أخطاء ابن تيمية في حق علي وأهل بيته (وهي بمجموعها دلائل واضحة على نصبه وانحرافه عن علي وأهل بيته ولا نهمل علمه ولا فضله في الجوانب الأخرى) وسأنقل نصوصه حرفياً ـ واحداً بعد الآخر ـ التي تدل على أن الرجل رَحِمَهُ اللَّهُ ناصبي تحققت دلائل النصب مع أن النصب مراتب وسأرد باختصار شديد إما عند النص أو في النهاية ومن أراد التطويل طولنا، ومن أراد الاختصار فلا يكابر:

ثانياً:

تنبيه:

بعض هذه النقولات وردِّها كنت قد أعطيتها بعض الأخوة للاطلاع وطلب الملحوظات، فاستأذنني بعضهم بنشر بعضها ـ كالعلم الشامخ ـ فأذنت له، فإن كان قد نشر هو أو غيره شيئاً منها، فأنبه إلى أنها لي ومن حقوقي، ولا أسمح بطباعتها باسم أحد، إنما أسمح أن ينشرها من شاء عبر مقالات، وحبذا لو أشار إلى صاحب العمل الأصلي، من باب حفظ الحق الأدبي.

يجب التنبيه هنا أن:

١ ـ هذه الدلائل التي أوردها ربما خالف بعضها ابن تيمية نفسه في مواضع قليلة من كتبه فيؤخذ بالأكثر الذي حرص على تقريره وتكراره ونشره، لا تلك الأقوال القليلة التي يفهم منها مخالفة للقليل جدّاً مما ذكره، فهذا القليل يعد من تناقضه في تلك المسائل القليلة، أما الأكثر والأشهر فهو لذم علي وتنقصه والتشنيع عليه وتحميله أخطاء غيره، وتهوين ذمه عند أهل السُّنَّة، وقد حصل هذا فعلاً وستجدون من يأتي ليدافع عن ابن تيمية ببرود ليقع في علي بحرارة! لأن الوقوع في علي ليس منه تهمة (ولا يخشى فيه من تهمة النصب لأن النصب انتهى! وكان قديماً من ألقاب الخوارج فقط!) أما الوقوع في ابن تيمية فسيعرض الواقع للتهم الكبيرة! أخفها الرفض وأعلاها الزندقة!

وهذه (السُّنَّة) التي ندافع عنها!

تبرأ سُنَّة رسول الله من هذا النصب والغلو (المتلبس بالسُّنَّة)!

٢ ـ أن المبرئين لابن تيمية عندهم طرق (يتعالمون) بها من دعاوى كثيرة منها:

حسن المالكي

ـ أنكم بترتم كلام ابن تيمية!

ـ أو أنه يكتب في (معرض) رده على الروافض!

ـ أو أن كتب الردود لا تؤخذ منها عقيدة!

ـ أو إنما يذكر هذا عن النواصب ولا يتبناه!

ـ... إلخ من كثير من الاعتذارات التي يتعالمون بها مثل تساؤل بعضهم عن (المعايير)! و(الموازين) و(الآراء الخاصة) و(كتبنا وكتبكم)!!

ـ وأسوأهم هو من يفضل الطعن في علي وتبرئة ابن تيمية! وهذا موجود للدعاية الكبيرة لابن تيمية في مجتمعنا التي تفوق إنصاف علي وأهل بيته.

أدلة انحراف ابن تيمية عن علي:

الدليل الأول:

١ ـ قال ابن تيمية في «منهاج السُّنَّة» (٦/ ١٩١) من قوله هو وليس مما ينقله قال: ... فإن عليّاً قاتل على الولاية! وقتل بسبب ذلك خلق كثير عظيم!

ولم يحصل في ولايته لا قتال للكفار ولا فتح لبلادهم ولا كان المسلمون في زيادة خير وقد ولى من أقاربه من ولاه، فولاية الأقارب مشتركة ـ يعني: بينه وبين عثمان ـ ونواب عثمان كانوا أطوع من نواب علي وأبعد عن الشر، وأما الأموال التي تأول عثمان فكما تأول علي في الدماء وأمر الدماء أخطر وأعظم).اهـ.

أقول: هذا وأمثاله هو عمدة ابن حجر العسقلاني وغيره من العلماء الذين اتهموا ابن تيمية بأنه قال في حق علي: (قاتل على الرياسة ولم يقاتل على الديانة) لكننا جئنا نبري ابن تيمية عصبية، وهذه من المواضع الكثيرة التي ذكر ابن حجر أن ابن تيمية تنقص فيها من قدر علي، وسيأتي الغلاة يبرؤون ابن تيمية ويتهمون عليّاً لأن براءة ابن تيمية أهم عندهم بكثير رغم دعواهم أن عليّاً أفضل، وهم عند اتهامهم عليّاً بهذا يهملون حديث عمار المتواتر تماماً، لا يريدون النبي حكماً في الموضوع ما دام ابن تيمية دخل على الخط!

الدليل الثاني:

وقال في «المنهاج» (٥/ ٥١٧) مدافعا عن عثمان ومعرضاً بعلي: (.. فإن عثمان لم يقتل مسلماً ولا قاتل أحداً (على ولايته)!ولم يطلب قتال أحد على ولايته أصلاً، فإن وجب أن يقال: من قتل خلقاً من المسلمين (على ولايته) إنه معصوم الدم وأنه مجتهد فيما فعله فلأن يقال عثمان معصوم الدم... أولى وأحرى)!اهـ.

سبحان الله العظيم:

هل لو قارن ابن تيمية بين أبي بكر وعثمان هل سيقول إن عثمان لم يقتل مسلماً على الولاية كما فعل أبو بكر؟!

الدليل الثالث:

ومن ذكاء ابن تيمية أنه يورد ذم خلافة علي والتشكيك في نيته يورد هذا في معرض الدفاع عن أبي بكر أو عمر أو عثمان حتى يتحمس معه بعض السُنَّة مع زيادة تشفي! ومثال ذلك قوله في «المنهاج» (٧/ ٤٥٤):... وإن جاز أن يظن بأبي بكر رضي الله عنه أنه كان قاصداً للرئاسة بالباطل مع أنه لم يعرف منه إلا

ضد ذلك فالظن بمن (قاتل على الولاية)! ولم يحصل له مقصوده أولى وأحرى)!!

الدليل الرابع:

ويقول أيضاً في الصفحة نفسها: (.. إذا جاء القادح فقال في أبي بكر وعمر إنهما كانا ظالمين متعدين طالبين للرئاسة مانعين للحقوق... كان من المعلوم أن هذا الظن لو كان حقّاً فهو أحق بمن (قاتل عليها! حتى غلب)! وسفكت الدماء بسبب المنازعة التي بينه وبين منازعه ولم يحصل بالقتال لا (مصلحة الدين ولا الدنيا) ولا قوتل في خلافته كافر ولا فرح مسلم)!!

أقول: هكذا بكل وضوح!!

(قاتل على الولاية)

(لم يحصل مصلحة في الدين ولا الدنيا)

(سفكت دماء المسلمين)

(لم يقتل كافر)

و(لم يفرح في خلافة علي مسلم)!

وهذا يعكس (النفسية الشامية)! من علي بن أبي طالب، هذه هي النفسية التي نريد إقناع الآخرين أنها (سُنَّة النبي ونفسيته)! هي عندنا نفسية من قال: «**تقتل عماراً الفئة الباغية**»! ونفسية من قال: «**عمار يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار**» ونفسية من قال: «**علي مني بمنزلة هارون من موسى**»

على العموم ابن تيمية يعكس وجهة النظر الشامية التي قلنا أن النصب بقي فيها من أيام الدولة الأموية إلى أن تلبس ببعض السُّنَّة!

فإذا أردت أن تعرف رأي معاوية في خلافة علي

فما عليك إلا أن تقرأ ذلك في ثنايا كلام ابن تيمية

ولن تجد لمعاوية أفحش من هذه الآراء!

وسبق أن قلنا أن ابن تيمية عند كلامه على هذا يهمل حديث عمار إلا مشككاً ومدعياً المعارضة ثم يسلم به في مواضع وينقضه في مواضع.. إلخ مما يسمونه (تناقضاً واضطراباً)!

ثم تناسى ابن تيمية أن بعض الأنبياء قد لا يتبعه إلا القليل ولا يفرحون بكفر قومهم وإعراضهم، وهذا لا يقدح في حقهم ولا نبوتهم الأنبياء

وكذلك لقي بعض الأنبياء كرب وشدة وبعضهم قتل وبعضهم لم يتبعه إلا الرجل والرجلان

ولم يفرح أبو بكر بخلاف المرتدين ومانعي الزكاة، لكنه رأى من الواجب قتالهم

ولم يفرح عثمان بالثوار الذين ثاروا عليه قتلوه، فعدم الفرح بهذه الأمور لا يعني الشك في حق من لم يفرح

في الجانب الآخر نسي ابن تيمية أن المسلمين فرحوا بقتال الخوارج وسجد علي لله شكراً لما عرف أن فيهم ذو الثدية، ونسي أن علياً وأصحابه انتصروا أيضاً على أهل الجمل وأهل صفين، فلا بد أن يصاحب هذا فرح هؤلاء، ونسي أنهم فرحوا بفتح بعض البلدان في المشرق وناحية بحر قزوين، وفرحوا بهزيمة بني ناجية، وفرحوا بقتال بعض المرتدين بفارس.

الدليل الخامس:

والغريب أن ابن تيمية يعترف أن هذه الأقوال من أقوال النواصب! فقال في «المنهاج» (٤/ ٣٨٩): (وأما الرافضي فإذا قدح في معاوية رضي الله عنه بأنه كان باغياً ظالماً) أقول هكذا كأنه لا يحكم على معاوية بالبغي إلا الروافض! كأن النبي لم يقل عن فئة معاوية: «**الفئة الباغية... يدعون إلى النار**» والبغي هو الظلم، وكذا الدعوة إلى النار-!!

ثم أتبع القول السابق بقاصمة مماثلة فقال في الرد على ذلك الكلام السابق المتفق مع النصوص بل المطابق لها فقال:

(قال له الناصبي: وعلي أيضاً كان باغياً ظالماً!!

لما قاتل المسلمين (على إمارته)!

وبدأهم بالقتال!

وصال عليهم!

وسفك دماء الأمة بغير فائدة!

لهم لا في دينهم ولا في دنياهم!
وكان السيف مسلولاً في خلافته على أهل الملة!
مكفوفاً عن الكفار)!!

أقول: وهذه الأقوال التي ينسبها ابن تيمية هنا للنواصب هو يؤمن بها وقد تبناها وكررها كما رأيتم سابقاً! وكما يأتي لاحقاً!.

وحتى يدعم ابن تيمية هذه التهم والطعون في علي ينقل الآثار الضعيفة عن بعض أصحاب علي بأنه قاتل على الإمارة كما فعل في «المنهاج» (٧/ ٢٣٣) عندما نقل أثراً ضعيفاً جدّاً عن ابن عباس عندما روي أنه أخذ مال البصرة وهرب إلى الحجاز فذكر معاتبة علي له بغلظة ثم ذكر أن ابن عباس أجابه (بجواب يتضمن أن ما فعلته أنا دون ما فعلته أنت من سفك الدماء على الإمارة)!

مع علم ابن تيمية أن ابن عباس كان من أولئك الذين قاتلوا مع علي أهل الجمل وصفين والخوارج

حسن المالكي

ولو ثبت هذا عن ابن عباس فهي أقرب للقدح فيه
من جعلها قدحاً في علي
لأن ابن عباس بهذا يكون قد قاتل وهو يرى هذا الرأي
وهذا الخبر نقله ابن تيمية عن الزبير بن بكار بلا إسناد وحرفه
لأن تمام الخبر يطعن في ابن عباس لا علي؛ لأن الخبر الضعيف يذكر سبب مفارقة ابن عباس أنه تأول واختلس من بيت المال وهرب به إلى الحجاز!

ثم الزبير بن بكار قد روى أيضاً ما يفيد أن معاوية
ينكر النبوة فلماذا لا يأخذ ابن تيمية بهذا؟
ولا ينتهي ابن تيمية في الطعون في علي وخلافته على هذا الحد فيقول في «المنهاج» (٨/ ٣٢٩):

(وعلي يقاتل ليطاع! ويتصرف في النفوس! والأموال! فكيف يجعل هذا قتالاً على الدين)؟!

أقول: ولذلك عندما ينقد ابن حجر وغيره من العلماء على ابن تيمية أنه يقول:

(إن علياً قاتل للرياسة لا للديانة)!

يأتي غلاتنا ـ الذين يدعون محبة علي والقول بحقه وعد التعصب لابن تيمية ـ ليقولوا:

ابن حجر من خصوم ابن تيمية!

يتتبعه في «فتح الباري» ويرد عليه!

والمعتدل من الغلاة في ابن تيمية يقول:

(لم يفهم ابن حجر مغزى ابن تيمية)!

الله أكبر!

ما بقي إلا أن يلعن علياً على المنابر ونقول: لم تفهوا مغزاه!

وهذا يشبه أقوال من نكفرهم من الباطنية الذين يدافعون عن علمائهم عندما يقولون الأمور العظيمة في حق الله وحق النبي

حسن المالكي

فيأتي أتباع الباطنية فيعتذرون عنهم باعتذار أصحاب ابن تيمية بأنكم يا أهل السُّنَّة:

لا تعرفون مغزاهم من هذا؟

ثم يستمر هذا الطعن بعد ابن تيمية حتى تلقفه صغار النواصب من المعاصرين.

فها هو أحدهم وهو (سليمان الخراشي) يورد الكلام السابق، في كتابه «ابن تيمية ليس ناصبياً»، ثم يطعن في الإمام علي بكل ارتياح قائلاً: (بيَّن ابن تيمية أنه ما من عيب في معاوية إلا ويلزم علياً)!

وأقره الشيخ صالح الفوزان على هذه الكلمة الفاحشة!

ولم ينكرها عندما قرأ الكتاب!

لقد أصبح الإمام علي حمىً مستباحاً لصغار غلاة السلفية!، يقرهم على ذلك من يظن فيهم إنكار المنكر.

لكن الويل كل الويل، لمن طعن في ظلمة الطلقاء كمعاوية والوليد

ونحوهم وبأقل من هذه الطعون بل الويل لمن طعن في أمثال يزيد بن معاوية عندهم!.

وبعد هذا كله نقول: نحن أهل سُنَّة نحب علياً، ونحن من الذين يدافعون عنه ويصوبونه، ويقولون بالنصوص في تصويبه!!!

مع أن العلماء في عصر ابن تيمية رغم شاميتهم كانوا أكثر إنصافاً من هؤلاء وحاكموا ابن تيمية على تهم كثيرة، منها تهمة (بغض علي)، بل حكم بعضهم عليه بالنفاق، محتجين بحديث مسلم «**لا يبغض علياً إلا منافق**»، وأصبح هذا النفاق الذي رأوه عندنا سُنَّة!

ونحن لا نقول بقولهم بإطلاق، لكن نقول: كان فيه نصب واضح، وانحراف بين عن أمير المؤمنين علي الذي (يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله)، كما ثبت في النص الصحيح.

أقول:

هذا الأقوال من ابن تيمية فيه تنقص علي بأكثر من مسألة وهي:

حسن المالكي

١ ـ قاتل على الولاية والإمارة والرئاسة يعني وليس على الدين!

٢ ـ سفك دماء المسلمين بلا مصلحة في دينهم ولا دنياهم! وقتل بسبب ذلك خلق عظيم!

٣ ـ لم يحصل في ولايته قتال كفار ولا فتح لبلادهم ولم تفتح مدينة ولم يقتل في خلافته كافر!

٤ ـ لم يكن المسلمون في زيادة خير!

٥ ـ ولى من أقاربه كما فعل عثمان!

٦ ـ كان ولاة عثمان أفضل من ولاة علي!

٧ ـ أخطأ في الدماء كخطأ عثمان في الأموال!.

زيادة الجواب على بعض ما ذكره ابن تيمية:

ردود مختصرة على بعض هذه الطعون (التيمية) في علي:

فهذه اتهامات كبيرة كررها في كتابه «المنهاج» وبعض ما كتبه في الفتاوى ـ سآتي على نقدها باختصار ـ! أما نقدها فكالتالي:

١ ـ **التهمة الأولى**، وهي أن علياً قاتل على الولاية (الرئاسة)!
فهذا قول منكر يدل على انحراف عن علي
وهذه التهمة لا يوافق غلاتنا في اتهام معاوية بها!
لكنهم يوافقون في اتهام علي!
وبعد هذا نقول: ليس عندنا نصب!
ولا انحراف عن علي!
ولا ميول أموية!
وهذا القول لا أشك أنه يتفق مع أقوال النواصب ويسيل لعابهم
وقد اعترف ابن تيمية في مواضع أخرى أن هذا من أقوال النواصب
فكأنه حكم على نفسه بالنصب في هذه المسألة على الأقل!
فكيف بغيرها مما سيأتي
وقلت بأن القول السابق قول منكر لسبب ظاهر وهو:
أن الحدود الشرعية سبعة منها قتال أهل البغي!
(راجعوا إن شئتم الحدود الشرعية في كتاب المغني لابن قدامة الحنبلي والسنن الكبرى للبيهقي الشافعي والأم للشافعي وغيرهم) فمن قاتل أهل البغي فهو متبع للشرع مقاتل على الشرع لا على الولاية
وعلي لم يقاتل البغاة والخوارج طمعاً في منصب
ولا ليتصرف في النفوس والأموال كما يقول ابن تيمية
ولكن لأن من الواجب قتال من خرج على الإمام العادل وشق العصا
وهذا متفق عليه بين المسلمين والكفار
فلو انفصلت ولاية من ولايات أمريكا لقوتلت مهما كان عندها من دعاوى.
ثم علي معه نصوص عامة وخاصة في وجوب قتال البغاة والخوارج
فإذا كان الواجب عليه قتال الفئة الباغية وقتال الخوارج
فليس هذا القتال قتالاً على الولاية
لأنه بهذا يكون قتالاً شرعياً
وإلا على هذا يكون أبو بكر قاتل مانعي الزكاة على الولاية

وكذلك كل من قاتل قطاع الطريق يصبح مقاتلاً على الولاية
كل من قاتل الخوارج يكون مقاتلاً على الولاية
كل من قاتل قطاع الطرق يكون مقاتلاً على الولاية والرياسة
وكل من طبق حدّاً شرعيّاً يصبح مقاتلاً على الرياسة.

٢ ـ رد التهمة الثانية:

وهي (سفك دماء المسلمين بلا مصلحة في دينهم ولا دنياهم)!!

نقول: الذين قتلوا في حروب علي لا يتحمل علي مسؤولية قتلهم إلا إذا تحمل كل ولي أمر مسؤولية قتل القاتل المسلم وقتال قاطع الطريق المسلم، وقتل شاق العصا المسلم، والخارجي المسلم ومانع الزكاة المسلم... إلخ.

والغريب أن ابن تيمية لا يحمل هذه الدماء الطرف المخطئ وإنما يحملها الطرف المحق، فلذلك يتجنب ما أمكن تحميل معاوية والخوارج هذه الدماء، وعلى هذا كل زعيم مسلم قاتل كفاراً أو مرتدين أو خوارج أو بغاة أو قطاع طرق ثم تمكن هؤلاء من الأمر في النهاية يكون قد قام بما ليس فيه مصلحة في دينهم ولا دنياهم! وعلى هذا لا بد لأي حاكم أن يعلم الغيب أولاً من أنه سينتصر في هذه المعركة وإلا يكون متحملاً للمسؤولية!

الغريب أن ابن تيمية لا يثبت على هذه المادية البراغماتية إذا انتصر كفار على زعيم مسلم حاول مقاومتهم ولم يتكمن، وإنما يخصص هذا في علي والحسين فقط!.

٣ ـ رد التهمة الثالثة:

وهي زعمه أنه لم يحصل قتال للمشركين ولا فتح لبلادهم، وهذا:

أولاً:

ليس شرطاً فكل دولة يحدث فيها انفصال داخلي تؤجل الحروب الخارجية، فالوحدة الداخلية مقدمة على الحروب الخارجية، فأبو بكر لم يرسل الجيوش للشام والعراق إلا بعد حرب مرتدين ومسلمين بغاة (مانعي الزكاة)، بل قبل هذا وهذا تم اقتحام بيت فاطمة! بجوار المسجد النبوي على مصيبتها في فقد أبيها ﷺ!

ثانياً:

ما ذكره ابن تيمية غير صحيح ويدل على جهل كبير بالتاريخ وإذا شئتم فطالعوا كتب التاريخ كتاريخ خليفة وغيره، فقد تمت فتوح في المشرق بقيادة الحارث بن كعب في عهد علي ففتحت مكران وغيرها من المناطق، بل لي كتاب كامل عنوانه (فتوحات علي) ردّاً على هذه التهمة، إضافة إلى أن عليّاً قاتل مرتدين من بني ناجية.

ثالثاً:

أيضاً الذي يتحمل التقصير في الفتوحات أو عدمها لو حصل هم البغاة والخوارج الذين فتقوا في الأمة فتقاً لا يمكن الإمام معه القيام بالفتوحات، مثلما أخَّر مانعو الزكاة فتوحات الصديق سنتين، وقد نص أهل العلم أن قتال أهل البغي أولى من قتال الكفار لأنه لا يمكن أن تنجح الفتوح والدولة الإسلامية ممزقة، وهذا ملاحظ إلى الآن عند المسلمين والكفار فقتال الولاية المنفصلة أولى من قتال الطرف الآخر المعتدي، فلو انفصلت إمارة عندنا عن المملكة أو ولاية أمريكية عن الدولة الأم لكان الواجب عند جميع العقلاء من المسلمين والكفار البدء بها قبل الطرف الخارجي خاصة إذا كان في موقف المدافع لا المهاجم، والدماء يتحملها الطرف المنفصل الرافض للحكومة المركزية لا الحاكم خاصة إذا كان عادلاً.

على العموم نفي ابن تيمية أن (عليّاً لم يقتل في خلافته كافر ولم تفتح مدينة) يدل إما على جهل كبير بالتاريخ ـ وبالمناسبة فكثير من الغلاة يكون غلوهم ناتجاً عن جهل بالتاريخ ـ أو يدل على كتمانه المتعمد لحق علي؛ لأن هذه الفتوحات مشهورة في كل كتب التاريخ ـ وإن أخفتها المقررات تبعاً للغلو الحنبلي ـ ويمكنكم الرجوع لذلك في فتوح البلدان للبلاذري وتاريخ الطبري وتاريخ خليفة وغيرها من التواريخ التي لم تتلبس بالتحريفات الشامية!.

٤ ـ الرد على التهمة الرابعة:

أما قوله بأن المسلمين كانوا في شرٍّ ولم يحصل زيادة خير، فهذا إن صح يتحمله البغاة والخوارج؛ يتحمله الدعاة إلى النار وشر الخلق والخليقة

(اللفظان في البخاري) ولا يتحمله الطرف المحق الذي يدعو إلى الجنة.

ثم لنتذكر قول الشافعي وأبي حنيفة وابن حزم وغيرهم (رحم الله علياً لولا قتاله لأهل البغي لما عرفنا الأحكام في قتالهم)، وقول الشافعي (أخذ المسلمون السيرة في قتال الكفار من النبي وأخذوا السيرة في قتال المرتدين من أبي بكر الصديق وأخذوا قتال البغاة من علي بن أبي طالب) ونحو هذا من المصالح، ولو لم يكن في مدحها إلا أن علياً ومن معه يدعون إلى الجنة لكفى، ولكن أعين النواصب لا ترى النصوص إلا إذا كانت لهم.

وكذلك لو يكن من ذلك إلا أن صورة معاوية بقيت مهزوزة بعد حرب علي له لكان فيه كفاية، ولعل هذا مقصود علي بقوله: (أنا الذي فقأت عين الفتنة، لولاي ما قوتل فلان وفلان)! ربما لو أقره لاحتج بأن الجميع مجمع عليه وعلى هذا يستطيع أن يبدل في دين الله أكثر ما بدل!

٥ ـ أما قول ابن تيمية بأن علياً ولّى أقاربه كما فعل عثمان، فهذا غير صحيح، فأكثر ولاة عثمان من بني أمية، أما ولاة علي فأكثرهم من الأنصار، وخاصة الولايات الكبرى التي تدر على المسلمين الخيرات، كالكوفة والبصرة والشام ومصر، فولاة عثمان على هذه المناطق كمعاوية والوليد بن عقبة وعبد الله بن عامر وسعيد بن العاص وابن أبي السرح فضلاً عن الحاشية الأموية كمروان، وكل هؤلاء من الطلقاء وأبنائهم ليس مرضياً عنهم من كثير من الصحابة وكم لهم من قصص وقصص من شرب الخمور والمتاجرة فيها والتعامل بالربا وطرد البدريين والإستئثار بالمال و.. إلخ، وهؤلاء ليسوا مثل ولاة علي مثل سهل بن حيف (الأنصاري البدري) وقيس بن سعد بن عبادة (الأنصاري البدري) وعثمان بن حنيف (الأنصاري الأحدي) وقرظة بن كعب (الأنصاري الأحدي) وأبي مسعود الأنصاري (البدري) والنعمان بن عجلان الزرقي (الأنصاري البدري) وأبي أيوب الأنصاري (البدري) ونحوهم من الصحابة الكبار، لم يولِّ علي من قرابته إلا قثم بن عباس فترة وجيزة على مكة ثم عزله، وولى ابن عباس سُنَّة واحدة على البصرة، وولى عبيد الله بن العباس على اليمن وهي ولاية داخلية لا تدر الغنائم ولا الذهب والفضة لأنها ليست

ولاية فتوح، ولم يول الحسن ولا الحسين ولا عبد الله بن جعفر ولا محمد بن جعفر ولا غيرهم من آل أبي طالب، مع أنه لا مانع شرعاً أن يولي الرجل من قرابته بشرطين، الأول: أن يكون صالحاً، ثانياً: ألا يكون معظم الولاة على الولايات المهمة من قرابته، وقد رأيتم أن معظم ولاة عثمان لا يتوفر فيهم الشرطان، بخلاف الأنصار وهم أكثر ولاة علي، إلا إذا كان الطلقاء أفضل من المهاجرين والأنصار.

ثم ولاة علي في الفضل والسبق إلى الإسلام لا يقارنون بولاة عثمان بل هم أكثر فضلاً من ولاة أبي بكر وعمر باستثناء قلة كأبي عبيدة، ولو نظرنا ولاة أبي بكر وعمر لوجدنا أكثرهم مثل جرير بن عبد الله ويعلى بن أمية وأبي موسى الأشعري والمغيرة بن شعبة ومعاوية وعمرو بن العاص والزبرقان بن بدر وعياض بن غنم وسفيان الثقفي وعبد الله بن أبي ربيعة (والد الشاعر عمر بن أبي ربيعة) ويزيد بن أبي سفيان ونحوهم ممن ليسوا من أصحاب الصحبة الشرعية مع استبعاد شبه كامل للأنصار، نعم كان فيهم أيضاً فضلاء وصحابة كبار مثل أبي عبيدة ومعاذ بن جبل وقدامة بن مظعون وحذيفة بن اليمان وشرحبيل بن حسنة وخالد بن سعيد بن العاص، لكن يبقى اعتماد أبي بكر وعمر على العنصر القرشي والثقفي واستبعادهم الأنصار خطأ، والفاضل قد يخطئ، لكن لا يشنع النواصب على علي إلا بأشياء تكتشف أنها من فضائله عندما تبحثها.

لكن غاية ما يقال أن جملة ولاة علي ـ وخاصة في زمنه ـ كجملة ولاة أبي بكر وعمر في زمنهما، أما جملة ولاة عثمان فما أبعدهم عن جملة هؤلاء وهؤلاء، وخاصة الولايات الكبرى المهمة التي تمتلك مقدرات الدولة الإسلامية.

٦ ـ أما قول ابن تيمية بأن (ولاة عثمان كانوا أفضل وأبعد عن الشر من ولاة علي)، فهذا أيضاً من أبطل الباطل الظاهر البطلان، وراجعوا تراجم هؤلاء وهؤلاء، فمتى كان الطلقاء أبعد عن الشر من المهاجرين والأنصار؟ أين الإنصاف الذي تعدون به؟ إذا كان يقصد إن بعض ولاة عثمان أفضل من بعض

ولاة علي فيمكن أن يكون في ولاة علي من ظهر منه شر وعزله علي

لكن مع بيان أن أكثر ولاة علي أفضل

أما أن يختار ابن تيمية أفضل ولاة عثمان ليقارنه

من شر ولاة علي ـ إن جاز التعبير ـ

فهذا ظلم لا يرتضيه الغلاة إلا في هذه المواطن التي يظهرون فيها انحرافهم عن علي.

٨ ـ أما قوله بأن عليّاً فعل في الدماء ما فعله عثمان في الأموال، فهذا غير صحيح، والأمر يختلف تماماً، فعلي معه نصوص عامة وخاصة في تلك الدماء والشرع يؤيده، لكن لا يؤيد الشرع جمع الولايات المهمة والأموال الكبيرة في أيدي الطلقاء والقرابات، ونحو هذا من الأخطاء التي كانت محل انتقاد كثير من الصحابة حتى بعض الطالبين لدم عثمان كأهل الجمل كانوا ينقدون عثمان في هذا الأمر، لكنهم أنكروا أن تكون عقوبته القتل، وقد اعترفت أم المؤمنين عائشة بأنهم أنكروا على عثمان (تولية الفتى)، وكان في طلحة أيام عثمان تأليب على عثمان، وأكثر المهاجرين والأنصار بالمدينة كانوا ضد سياسة عثمان في هذه الأمور، لكن غلاتنا لا يعرفون إلا ما رواه سيف بن عمر! ولا أريد المقارنة في هذه الأمور هنا لأن لهذا باباً آخر، لكن في الوقت نفسه نقول كانت النصوص مع علي في تلك الدماء فيجب القتال معه (وجوباً) ولم يكن مع عثمان النصوص في تلك الأموال والولايات فكان يجب خلاف ذلك، وقد اعترف بعض الغلاة بخطأ عثمان في هذه الأمور رحمه الله ورضي عنه.

ونحن لا نمانع من تخطئة علي ولا عثمان ولا غيرهما من الصحابة لكن بالحق لا بالباطل لا بخلط الأمور والمساواة بين الواجب والممنوع، ولا بالتشفي ولا رد باطل الشيعة بباطل النواصب، خاصة إذا لم يصاحب الاستدلال بباطل النواصب رده، وإنما يتبناه من موضع لآخر.

فهذا مثال واحد فيه أكثر من عشر دلائل على انحراف ابن تيمية عن علي وبقي عشرات الأمثلة سأذكرها تباعاً، وأنا أعرف أن الغلاة لن يخطئوا ابن تيمية حتى لو طعن في رسول الله؛ لأن ابن تيمية في العقل الباطن عندهم له عظمة

في النفوس أكثر من عظمة الرسول، وهذه النقول موثقة كما لا ترون، ولا استبعد أن يكون عند غلاتنا حماس لتصويب ابن تيمية واتهام علي وأهل بدر وسترون!

وبعد هذا كله نقول:

نحن لا نتعصب لابن تيمية!

وأن عليّاً أحب إلينا منه ألف مرة

ونحن على استعداد للبراءة منه إذا تبين لنا نصبه..

مع أننا لا نريد منهم أن يتبرؤوا منه ولا من غيره

فنحن لا نفعل ذلك أيضاً

نريد فقط البراءة من أخطائه

نريد الاعتراف الصريح

أن هذه أخطاء في حق علي بن أبي طالب وأهل بيته فقط!

سنواصل في الحلقة القادمة في هذا المكان سرد الأدلة تلو الأدلة حتى نقنع من اراد الله له الإنصاف، أما المكابرون فقد كابر بعض الناس في إنكار الخالق وإنكار النبوات وليس فضل علي وحقه أوضح من هذه الأمور، ولا نطمع أن نهدي كل من أحببنا وقد عجز عن ذلك الأنبياء.

بندر الشويقي **٣١ - ١٠ - ٢٠٠٢، ٠٥:٣٦ PM**

الرد على اتهام ابن تيمية بالنصب

من مناقب «الأستاذ» الحدة في المواقف والآراء، والانتقال من أقصى اليمين، إلى أقصى اليسار، بحسب اتجاه هبوب الريح.

فالذي يقرأ هذا الكلام الأخير، يتخيل أن نصب ابن تيمية مثل وضوح الشمس في رابعة النهار وخامسته، بل هو أوضح وأظهر، وأن من لا يقر بذلك، أو ينازع فيه، فهو من الغلاة المتعصبين!!!

وهذه النظرية يكررها «الأستاذ» كثيراً في كتاباته، ففي قراءته في كتب العقائد (ص٦٤) ذكر أن ابن تيمية: «**فيه نصب إلى حد لا ينكره باحث منصف**»!!.

ـ وفي مقابلته مع شبكة الميزان سئل عمن برأ ابن تيمية من «النصب» فقال: **«أنا أعرف قبل أن أقول هذا القول أن غلاة السلفية كلهم على تبرئة ابن تيمية من الإساءة إلى علي وأهل بيته»**.

هذا ما يقوله «الأستاذ» الآن.

وبالرجوع إلى الوراء قليلاً، ننظر في كتاب «بيعة علي بن أبي طالب»، الذي جمعه «الأستاذ» بالتعاون مع زوجه (أم مالك الخالدي)، وهذا الكتاب ـ في تقديري ـ يمثل مرحلة معتدلة ـ نسبيّاً ـ من مراحل تقلبات «الأستاذ».

أقول: بالنظر في هذا الكتاب (ص٧٦)، نجد نقلاً عن ابن تيمية في تصحيح بيعة علي رضي الله عنه، ثم نجد في الحاشية تعليقاً هذا نصه:

«كلام ابن تيمية هذا فيه ردٌّ على من يزعم أن ابن تيمية رحمه الله منحرفٌ عن علي رضي الله عنه كما يتهمه بذلك بعض علماء المغرب والأردن، والعلامة المقبلي، وبعض علماء عصره». !!!

هذا ما رأيته في كتاب «بيعة علي». فلعل قائل هذا الكلام كان من الغلاة المتعصبين، أو لعله لم يكن من أهل الإنصاف، ما دام أن النصب ثابت على ابن تيمية **«إلى حد لا ينكره باحث منصف»**!!!!



كنت قد نقلت عدة نصوص لـ «الأستاذ»، فيها تعميم تهمة النصب على أهل السُّنَّة «إلا ما ندر»، وكان «الأستاذ» يطالبني بالنظر في قيوده التي يذكرها في أثناء كلامه، ويريد مني أن أجعل تناقضاته من قبيل المطلق والمقيد. وكان يتوعدني بنقول عنده عن ابن تيمية رحمه الله، ويريد مني أن أتعامل معها كما أتعامل مع كلامه.

فقلت له هناك:

«أنت ـ أيضاً ـ إذا كنت تريد أن نأخذ التقييدات من سائر كلامك، فاطرد مذهبك مع أئمة أهل السُّنَّة، وخذ كلامهم جميعه لتقف على حقيقة مذاهبهم، ودع عنك طريقتك في القراءة الانتقائية.

وبالنسبة لي، فسوف أطرد مذهبي دون تردد. فعندي أن كلام العالم

المجمل والمشكل يفسر من كلامه الآخر المفصل والمبين. لكن هذا لا ينطبق عليك؛ لأني لا أرى في كلامك إجمالاً وتفصيلاً، بل أرى تناقضات واضطرابات لم أر مثلها عند أحد ممن قرأت لهم».

وقد بيَّنت هناك تناقضات «الأستاذ» في كلامه.

وها هو «الأستاذ» الآن يعطينا فرصة لنعرف الفرق بين التناقض، وبين الإطلاق والتقييد.

***

ذُكر أن أبا بكر ابن الطيب دخل على ملك النصارى بالقسطنطينية، فسأله بعض جلساء الملك ساخراً: ما قيل في عائشة امرأة نبيكم؟ (يشير بذلك إلى قصة قذفها بالزنا).

فقال أبو بكر: ثنتان قدح فيهما، ورميتا بالزنا، إفكاً وكذباً: مريم وعائشة؛ فأما مريم فجاءت بالولد تحمله من غير زوج، وأما عائشة فلم تأت بولد مع أنه كان لها زوج. فأبهت النصارى.



فهذه الحجة التي ذكرها أبو بكر بن الطيب من أبلغ طرق الرد، لما فيها من الإلزام والإفحام.

ومقصود أبي بكر أنه إن كان ثمة تهمة، فإن قرائن الحال تدل على أن عائشة أبعد عن الشبهة من مريم، ولا يعني هذا أنه يوافق على اتهام مريم بالزنا، لكنه ذكر ذلك من باب الإلزام.

هذه القصة ذكرها ابن تيمية في كتابه «منهاج السُّنَّة» (٢/ ٥٦)، وأفاد منها في رده على الروافض، فسلك معهم طريقة أبي بكر ابن الطيب، فألزمهم بأمور من الشنائع والقبائح يلزمهم إثباتها على علي ﵁، إن أثبتوا نظائرها في حق أبي بكر وعمر وعثمان.

فإن برأوا عليّاً منها، لزمهم تبرئة أبي بكر وعمر وعثمان من باب أولى.

فكان من طريقة الشيخ في مناقشتهم أن يقول: إيمان أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ثابت بالنقل المتواتر، وأنتم تعظمون عليّاً، وتكفرون أبا بكر وعمر وعثمان، مع أن الطريق الذي ثبت به إيمان بكر، هو نفسه الطريق الذي

ثبت به إيمان علي، فإن قلتم في أبي بكر: كذا وكذا، فالناصبي الذي يبغض عليّاً سيقول مثل ذلك في علي.

ولن تستطيعوا أن تثبتوا إيمان علي وفضله في وجه النواصب، إلا إذا سلكتم مسلك أهل السُّنَّة في التمسك بالنقل الصحيح المتواتر من إيمان أبي بكر وعمر وعثمان وعلي.

ومن المعلوم أن عليّاً إنما قاتل أهل الشام لإخضاعهم لبيعته وولايته، و(له في ذلك دليله). لكن قتاله لأهل الشام، ليس كقتال الصديق للمرتدين.

وهذا القتال ترتب عليه سفك دماء الكثير من المسلمين. فالشيخ يقول للروافض: إن طعنتم في أبي بكر بشيء، فيلزمكم الطعن بأشنع منه في حق علي.

وعلى هذا المنهج سار الشيخ في مناقشته للروافض.

والنصوص التي نقلها «الأستاذ» عن الشيخ من هذا القبيل، وقد تكررت في أكثر من موضع من كتاب «منهاج السُّنَّة»، لكن «الأستاذ» انتقى مواضع معينة توهم أنها تخدم غرضه وهدفه.

بندر الشويقي

وهذه بعض عبارات الشيخ في كتابه معزوة بالجزء والصفحة:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في «منهاج السُّنَّة» (٢/ ٥٩):

«الرافضي لا يمكن أن يثبت إيمان علي وعدالته وأنه من أهل الجنة ـ فضلاً عن إمامته ـ إن لم يثبت ذلك لأبي بكر وعمر وعثمان، وإلا فمتى أراد إثبات ذلك لعلي وحده لم تساعده الأدلة، كما أن النصراني إذا أراد إثبات نبوة المسيح دون محمد لم تساعده الأدلة. فإذا قالت الخوارج ـ الذين يكفرون عليّاً ـ أو النواصب الذين يفسقونه: إنه كان ظالماً طالباً للدنيا، وإنه طلب الخلافة لنفسه وقاتل عليها بالسيف، وقتل على ذلك ألوفاً من المسلمين حتى عجز عن انفراده بالأمر، وتفرق عليه أصحابه، وظهروا عليه فقاتلوه، فهذا الكلام إن كان فاسداً ففساد كلام الرافضي في أبي بكر وعمر أعظم، وإن كان ما قاله في أبي بكر وعمر متوجهاً مقبولاً، فهذا أولى بالتوجه والقبول؛ لأنه من المعلوم للخاصة والعامة أن من ولاه الناس باختيارهم ورضاهم... ثم مع هذا لم يقتل

مسلماً على ولايته، ولا قاتل مسلماً بمسلم، بل قاتل بهم المرتدين عن دينهم... فإن جاز للرافضي أن يقول: إن هذا كان طالباً للمال والرياسة، أمكن الناصبي أن يقول: كان علي ظالماً طالباً للمال والرياسة، قاتل على الولاية حتى قتل من المسلمون بعضهم بعضاً، ولم يقاتل كافراً، ولم يحصل للمسلمين في مدة ولايته إلا شر وفتنة في دينهم ودنياهم. فإن جاز أن يقول: علي كان مريداً لوجه الله، والتقصير من غيره من الصحابة، أو يقال: كان مجتهداً مصيباً وغيره مخطئاً مع هذه الحال، فأن يقال: كان أبو بكر وعمر مريدين وجه الله مصيبين. والرافضة مقصرون في معرفة حقهم، مخطئون في ذمهم بطريق الأولى والأحرى، فإن أبا بكر وعمر كان بعدهما عن شبهة الرئاسة والمال أشد من بعد علي عن ذلك، وشبهة الخوارج الذين ذموا عليّاً وعثمان وكفروهما أقرب من شبهة الرافضة الذين ذموا أبا بكر وعمر وعثمان وكفروهم... وهذا الكلام إذا كان باطلاً، فبطلان قول من يقول: إن أبا بكر وعمر كانا ظالمين طالبين للمال والرياسة أبطل وأبطل».

بندر الشويقي

وكلام الشيخ في هذا المعنى كثير، ولو تأمله «الأستاذ» لفهم معنى الإطلاق والتقييد.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ (٤/ ٣٩٥):

«وأما الرافضي فإذا قدح في معاوية ـ رضي الله ـ عنه بأنه كان باغياً ظالماً، قال له الناصبي: وعلي ـ أيضاً ـ كان باغياً ظالماً، لما قاتل المسلمين على إمارته، وبدأهم بالقتال، وصال عليهم، وسفك دماء الأمة بغير فائدة لهم، لا في دينهم ولا في دنياهم، وكان السيف في خلافته مسلولاً على أهل الملة، مكفوفاً عن الكفار... فإن قال الذاب عن علي: كان علي مجتهداً في ذلك، قال له منازعه: ومعاوية كان مجتهداً في ذلك...».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ (٤/ ٤٩٩):

«يقال لهؤلاء الرافضة: لو قالت لكم النواصب: علي قد استحل دماء المسلمين وقاتلهم بغير أمر الله ورسوله على رياسته، وقد قال النبي ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»، و«لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم

رقاب بعض»، فيكون علي كافراً لذلك، لم تكن حجتكم أقوى من حجتهم».

يعني: أن حجة النواصب في الطعن في علي، أقوى من حجة الروافض في الطعن في أبي بكر وعمر، مع براءة الجميع مما يقوله الروافض والنواصب.

وقال (٦/ ٢٨٦):

«من قدح في عثمان بأنه كان يستحل إراقة دماء المسلمين بتعطيل الحدود، كان قد طرق من القدح في علي ما هو أعظم من هذا، وسوغ لمن أبغض عليّاً وعاداه وقاتله أن يقول إن عليّاً عطل الحدود الواجبة على قتلة عثمان، وتعطيل تلك الحدود إن كانت واجبة أعظم فساداً من تعطيل حد وجب بقتل الهرمزان، وإذا كان من الواجب الدفع عن علي بأنه كان معذوراً باجتهاد أو عجز، فلأن يدفع عن عثمان بأنه كان معذوراً بطريق الأولى».

وقال (٧/ ١٠٥):

«لا يمكن الرافضي أن يقيم الحجة على (النواصب) الذين يبغضون عليّاً أو يقدحون في إيمانه من الخوارج وغيرهم؛ فإنهم إذا قالوا له: بأي شيء علمت أن عليّاً مؤمن أو ولي لله تعالى، فإن قال: بالنقل المتواتر بإسلامه وحسناته. قيل له: هذا النقل موجود في أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم من أصحاب النبي ﷺ. بل النقل المتواتر بحسنات هؤلاء السليمة عن المعارض أعظم من النقل المتواتر في مثل ذلك لعلي. وإن قال: بالقرآن الدال على إيمان علي. قيل له: القرآن إنما دل بأسماء عامة كقوله: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ١٨]، ونحو ذلك، وأنت تخرج من ذلك أكابر الصحابة فإخراج واحدٍ أسهل».

وقال (٢/ ٦٧ ـ ٦٨):

«ولو مثل ممثلٌ طلب علي والحسين للأمر بطلب الإسماعيلية كالحاكم وأمثاله، وقال: إن عليّاً والحسين كانا ظالمين طالبين للرياسة بغير حق، بمنزلة الحاكم وأمثاله من ملوك بني عبيد، أما كان يكون كاذباً مفترياً في ذلك لصحة إيمان علي والحسين ودينهما، وفضلهما، ولنفاق هؤلاء وإلحادهم».

إلى أن قال (٢/ ٧١):

«وأما أهل السُّنَّة فيتولون جميع المؤمنين، ويتكلمون بعلم وعدل، ليسوا من أهل الجهل، ولا من أهل الأهواء، ويتبرؤون من طريقة الروافض والنواصب جميعاً».

فهذه كلام الشيخ الواضح المفصل، ذكرته لمن لم يطلع على كتاب «منهاج السُّنَّة»، ولم يعرف منهج الشيخ في رده ونقضه لكلام الروافض.

ومن فهم هذا، فلن يلتبس عليه ما نقله «الأستاذ» من كلام الشيخ.

الأستاذ نقل هنا ثلاثة نصوص، أولها قول الشيخ (٦/ ١٩١):

«... فإن علياً قاتل على الولاية! وقتل بسبب ذلك خلق كثير عظيم! ولم يحصل في ولايته لا قتال للكفار ولا فتح لبلادهم ولا كان المسلمون في زيادة خير وقد ولى من أقاربه من ولاه، فولاية الأقارب مشتركة ـ يعني: بينه وبين عثمان ـ ونواب عثمان كانوا أطوع من نواب علي وأبعد عن الشر، وأما الأموال التي تأول عثمان فكما تأول علي في الدماء وأمر الدماء أخطر وأعظم».

وحرف (الفاء)، والنقاط في أول الكلام، تشير إلى محذوف يبين المقصود، لكن «الأستاذ» أسقطه، واكتفى بنقاط!!

فأول كلام الشيخ هكذا:

«والمقصود أن ما يعتذر به عن علي فيما أنكر عليه، يعتذر بأقوى منه عن عثمان، فإن علياً قاتل على الولاية... إلى آخر ما نقله «الأستاذ».

فهذا تمام كلام الشيخ.

والعبارات المحذوفة من أول الكلام قصيرة ويسيرة، ونقلها لا يكلف «الأستاذ» شيئاً. لكنه لم يفعل. ربما بسبب ضيق وقته، وحرصه على الاختصار!!!

النص الثاني الذي نقله «الأستاذ»:

«... فإن عثمان لم يقتل مسلماً ولا قاتل أحداً (على ولايته)!ولم يطلب

قتال أحد على ولايته أصلاً، فإن وجب أن يقال: من قتل خلقاً من المسلمين (على ولايته) إنه معصوم الدم وأنه مجتهد فيما فعله فلأن يقال عثمان معصوم الدم... أولى وأحرى».

ويبدو أن «الأستاذ» مولع بوضع نقاط في أول الكلام عوضاً عن عبارات محذوفة لا يريدها.

وسوف أملأ الفراغ الذي تركه «الأستاذ» ليتبين معنى كلام الشيخ، الذي يوافق منهج الإلزام الذي بيَّنته أعلاه، يقول الشيخ:

«**من قال: إن عثمان كان مباح الدم، لم يمكنه أن يجعل عليّاً معصوم الدم، ولا الحسن، ولا الحسين، فإن عصمة دم عثمان أظهر من عصمة دم علي والحسين. وعثمان أبعد عن موجبات القتل، من علي والحسين، وشبهة قتلة عثمان أضعف من شبهة قتلة علي والحسين؛ فإن عثمان لم يقتل مسلماً، ولا قاتل أحداً على ولايته...». إلى آخر الكلام الذي نقله «الأستاذ.!!**

يعني الشيخ أن عثمان رضي الله عنه لما حاصره الثوار، صبر على تسلطهم، ومنع الناس من قتالهم، حتى قتل شهيداً مظلوماً، وأما علي رضي الله عنه فرأى الصواب في قتال من خرج عن طاعته، فترتب على ذلك سفك دماء، وإزهاق أنفس. وكذلك فعل الحسين رضي الله عنه حين خرج لقتال بني أمية.

فالرافضي إذا جعل عثمان مباح الدم فشبهته أضعف من شبهة من يستبيح دم علي، أو الحسين مع أن الثلاثة دماؤهم معصومة.

النص الثالث الذي استشهد به «الأستاذ».

(ويلحظ أن في أوله ـ أيضاً ـ نقطاً كتبت عوضاً عن محذوف كره «الأستاذ» كتابته):

فقد نقل «الأستاذ» قول الشيخ: «... **وإن جاز أن يظن بأبي بكر** رضي الله عنه **أنه كان قاصداً للرئاسة بالباطل مع أنه لم يعرف منه إلا ضد ذلك فالظن بمن (قاتل على الولاية)! ولم يحصل له مقصوده أولى وأحرى)!!»**.

وسوف أملأ الفراغ الذي تركه «الأستاذ» ليتضح المراد، فالشيخ رحمه الله

بعد أن بيَّن شبهة الخوارج في الطعن على علي، وأنها أضعف من شبهة الروافض في الطعن على أبي بكر وعمر، قال:

«وإذا كنا ندفع من يقدح في علي من الخوارج، مع ظهور هذه الشبهة، فلأن ندفع من يقدح في أبي بكر وعمر بطريق الأولى والأحرى. وإن جاز أن يظن بأبي بكر أنه كان قاصداً للرئاسة بالباطل... إلى آخر الكلام الذي نقله «الأستاذ».

فهذا نص كلام الشيخ، بعد ملء الفراغ الذي تركه «الأستاذ»!!! والكلام كله يصب في منهج الإلزام الذي سار عليه من أول الكتاب إلى آخره.

والمشكلة الكبرى أن النص الأخير الذي نقله «الأستاذ» مبتوراً، قد جاء بعده بثلاثة أسطر كلام يرفع كل إشكال.

قال الشيخ: **«فإذا كنا نظن بعلي أنه كان قاصداً للحق والدين، وغير مريد علوّاً في الأرض، ولا فساداً، فظن ذلك بأبي بكر وعمر أولى وأحرى»**.

لكن «الأستاذ» لم ينقل هذا مع وجوده أمام عينيه في الصفحة نفسها.

ربما بسبب حرصه على الاختصار ـ أيضاً ـ.

ولله في خلقه شؤون!!

بندر الشويقي

بقي أن أذكر هنا بعض نصوص شيخ الإسلام ابن تيمية الذي يزعم «الأستاذ» أنه منحرف عن علي، ومائل إلى معاوية وبني أمية.

يقول رحمه الله «منهاج السُّنَّة» (٤/ ٣٨٣) عن معاوية:

«علي أفضل منه، وأعلى درجة، وهو أولى بالحق منه باتفاق الناس. وعسكر معاوية يعلمون أن عليّاً أفضل منه، وأحق بالأمر، ولا ينكر ذلك منهم، إلا معاند، أو من أعمى الهوى قلبه».

وذكر رحمه الله «منهاج السُّنَّة» (٤/ ٣٩٦) أن عليّاً: **«أجل قدراً، وأحق بالإمامة، وأفضل عند الله وعند رسوله وعند المؤمنين من معاوية، وأبيه، وأخيه»**.

وقال ـ في الموضع نفسه ـ: **«علي أفضل ممن هو أفضل من معاوية رضي الله عنه»**.

وذكر رَحِمَهُ اللَّهُ (٤/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠) أن من المروانيين من كان يخطئ علياً ويجعله ظالماً، أو مجتهداً مخطئاً، قال:

«وقد صنف لهم في ذلك مصنفات، مثل كتاب «المروانية» الذي صنفه الجاحظ، وطائفة وضعوا لمعاوية فضائل ورووا أحاديث عن النبي ﷺ في ذلك كلها كذب، ولهم في ذلك حجج طويلة ليس هذا موضعها، ولكن هؤلاء عند أهل السُّنَّة مخطئون في ذلك، وإن كان خطأ الرافضة أعظم من خطئهم».

هذا بعض من كلام الشيخ الكثير في الثناء على علي، وتقديمه على معاوية.

ومع هذا فهو عند «الأستاذ» منحرف عن علي، ومائل إلى معاوية وبني أمية!!!

وكلام الشيخ هذا موجود في كتاب «منهاج السُّنَّة» الذي يقتطع منه «الأستاذ» تلك النقول.

﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾ [النساء: ٣٨].

حسن المالكي PM ٠٧:٥٨، ٢٠٠٢ ـ ١٠ ـ ٣١

ابن تيمية والتعصب في الحديث

الحلقة الثانية..

ابن تيمية والتعصب في الحديث:

وقع ابن تيمية في أخطاء كبيرة في الأحاديث نتيجة تعصبه لبني أمية والإنحراف عن علي، وهي أنواع تزيد على العشرين نوعاً وتدل دلالة واضحة على انحراف الرجل في هذا الباب رحمه الله وسامحه وسنسرد نماذج فقط تدليلاً على هذه الأنواع:

النوع الأول:

نسبة الأحاديث التي يحب تصحيحها إلى مصادر أعلى، فينسب إلى الصحيحين ما ليس فيهما إذا كان في فضل الشيخين أو معاوية، وينسب للسنن ما ليس فيها إذا كان كذلك وهكذا وستأتي الأمثلة، ودليلي على نصبه هنا ـ وسيهمل الأخ ذكر هذا ـ أن هذه الأحاديث التي يخطئ في نسبتها إلى مصادر

أعلى هي كلها في فضائل الثلاثة أو عائشة أو معاوية رضي الله عن الأربعة الأولين، ليس منها حديث واحد في فضل علي أو أهل بيته أو شيعتهم كعمار وأبي ذر، وفي المقابل ينكر وجود أشياء في الصحيحين أو السنن أو المصادر الأخرى المشهورة إذا لم يرى تصحيحها، وقد يتناقض فينكر ثم يثبت:

الأمثلة:

المثال الأول:

نسب ابن تيمية حديثاً ضعيفاً لصحيح مسلم لأن فيه ثناء على ملك معاوية العضوض والحديث هو: «**تكون خلافة ورحمة ثم ملك ورحمة ثم ملك وجبرية ثم يكون ملك عضوض**»!!!

فقال في مجموع الفتاوى ـ ولم يكن نصبه في «المنهاج» فقط ـ

(٣٥/ ١٨، ١٩) قال بالحرف: (وفي الحديث الذي رواه مسلم!!!! «**ستكون خلافة نبوة ورحمة ثم يكون ملك ورحمة ثم يكون ملك وجبرية ثم يكون ملك عضوض**»!!اهـ.

حسن المالكي

وقال بمعنى هذا الحديث المنكر في «المنهاج» (٧/ ٤٥٢).

قلت: هذا الحديث منكر وليس صحيحاً فضلاً عن نسبته لصحيح مسلم

لكن لأن ابن تيمية رأى في الحديث الآخر: «**الخلافة ثلاثون عاماً ثم تكون ملكاً عاضاً**»

رأى في هذا الحديث ـ رغم صحة سنده مع أنه أحياناً يثبته ويجمع بينه وبين هذا الحديث المنكر الذي ينسبه للصحيح ـ

رأى في حديث الملك العضوض هذا طعناً في ملك معاوية

فلجأ لهذا الحديث المنكر ليمدح من ذمه النبي ﷺ وهو الملك العضوض فقال في المنهاج ـ الموضع السابق ـ

بعد أن أورد هذا الحديث ـ

(فأقامها معاوية برحمة وحلم!

كما في الحديث المأثور!!

«**تكون خلافة نبوة ثم يكون ملك ورحمة**»!

إذن فهذه النتيجة!

رغم أن ابن تيمية يصحح حديث سفينة

«الخلافة ثلاثون عاماً ثم تكون ملكاً عضوضاً»

فليت شعري كيف يجمع بينهما!

ويهمني هنا نسبة هذا الحديث المنكر لصحيح مسلم ما سببه؟

أريد إجابة على هذا.

أما رأيي فابن تيمية يلجأ لهذا التحريف

لأنه يغلو في معاوية لدرجة أنه يتجوز في نسبة الأحاديث الضعيفة للصحيح في فضله وفضل ملكه العضوض!

مع تقدم زمان الوضع في الحديث!

بينما يضع الأخبار الموضوعة في ذم خلافة علي!

عندما يزعم أنه لم يفرح في خلافته مسلم، ولم يقتل كافر، ولم تفتح مدينة، وكان سيفه مسلولاً على المسلمين، مكفوفاً عن الكفار!!

يعني: ليست خلافته رحمة!

أما ملك معاوية العضوض فرحمة، وحلم، وعدل!!!

والأغرب من هذا كله أنه بعد هذا نكابر ونقول:

ابن تيمية منصف وليس منحرفاً عن علي!!!

أنتم تحرفون كلامه أنتم تبترون كلامه كلامه إنما ينقله من النواصب!

ثم سرى هذا الانحراف عند مقلديه فلا يراجعون بعده حديثاً ولا آية!

لأنه عندهم فوق مستوى الشك فلذلك دلس لهم هذا الحديث لتردده الأجيال السلفية وتردده الدراسات الجامعية إلى اليوم وتنسبه لمسلم لكن دون توثيق وإنما إحالة إلى كلام ابن تيمية!!

ولو عرف ابن تيمية أن في مقلديه منصفين أو من سيكشف الحقيقة فلن يفعل هذا والغريب أن أوهام ابن تيمية في نسبة الأحاديث للصحيحين أو نفيها منها ليس من باب الوهم الذي يقع للعلماء!

والدليل على أنه ليس من باب الوهم عدة أمور:

أولاً: أن ابن تيمية كان حافظاً بإجماع الناس من خصومه ومحبيه والمتوسطين فيه!

ثانياً: أن هذه التحريفات والأخطاء العظيمة في نسبة الأحاديث كلها تصب في انحرافه عن الإمام علي وغلوه في الثلاثة أو معاوية! فلم ينسب حديثاً في فضل علي إلى مصدر أعلى ولا حديثاً في فضلهم إلى مصدر أدنى! واطرد في هذا في جميع كتبه! رغم كثرتها! وهذا لا علاقة له بالوهم أو النسيان! وإنما هذا هو التعمد بعينه! وهذه الأخطاء في النسبة للصحيحين أو أحدهما!!

وليس لأي مصدر من المصادر التي يمكن أن نعتذر عنه فيها لقلة أهميتها.

٢ ـ نسب ابن تيمية للصحيحين! حديثاً ضعيفاً قي فضل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما مع أن أول في الصحيح لكن معظمه وموضع الشاهد منه ضعيف فضلاً عن كونه في الصحيحين ألا وهو حديث الأسارى ذلك الحديث الذي أوله في الصحيحين لكن الشاهد من الحديث الذي فيه تشبيه أبي بكر وعمر ببعض الأنبياء في بعض صفاتهم ضعيف وهاكم الزيادة في نص الحديث التي نسبها ابن تيمية للصحيحين وليست فيها تلك الزيادة الضعيفة التي نسبها كذباً للصحيحين:

حسن المالكي

قال ابن تيمية في «المنهاج» (٧/ ٣٣٠) ـ وهو يرد على دلالة حديث: «**علي مني بمنزلة هارون من موسى**..»! فتنبه لهذا ـ قال: ويقول القائل (هذا بمنزلة هذا وهذا مثل هذا) هو كتشبيه الشيء بالشيء يكون بحسب ما دل عليه السياق لا يقتضي المساواة في كل شيء، ألا ترى إلى (ما ثبت في الصحيحين)!!!!!!! من قول النبي في حديث الأسارى لما استشار أبا بكر وأشار بالفداء واستشار عمر فأشار بالقتل، قال «**سأخبركم عن صاحبيكم، مثلك يا أبا بكر كمثل إبراهيم إذ قال**:

﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي ۖ وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]!!

ومثل عيسى إذ قال: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [المائدة: ١١٨]!!

ومثلك يا عمر مثل نوح إذ قال:

﴿رَّبِّ لَا تَذَرۡ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦]

ومثل موسى إذ قال: ﴿رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨]!

قلت:

هكذا نسبه للصحيحين والحديث بهذا اللفظ ضعيف فضلاً عن كونه في الصحيحين فمن وجده في الصحيحين أو أحدهما فليدلنا جزي خيراً (وهذا الحديث يندرج أيضاً في الأحاديث التي يصححها ابن تيمية وهي ضعيفة، ويندرج في تصرف ابن تيمية في دلالات الأحاديث) وإنما يهمنا هنا أن ما ذكره ابن تيمية من أن الحديث في الصحيحين غير صحيح وهو كاذب غير صادق في هذه النسبة وكفى، ولن يجد المتعصب بد من هذا ولو بحث عشرات السنين.

مثال ثالث:

ومثلما ينسب الأحاديث الضعيفة التي يحب تصحيحها للصحيحين فإنه في المقابل ينفي وجود أحاديث أو حوادث أو ألفاظ عن الصحيحين ويحكم عليها بالوضع! ـ بشرط أن تكون في فضل علي أو شيعته كأبي ذر وعمار ونحوهم ـ وهي في الصحيحين أو أحدهما!

حسن المالكي

مثال أول على هذا النوع:

كان من احتجاج ابن المطهر الحلي الشيعي على بيعة عثمان: أن عبد الرحمٰن بن عوف اشترط يوم الشورى شرطاً فاسداً مخالفاً للنصوص الشرعية يعرف عبد الرحمٰن بن عوف أن علياً لن يقبله وهذا الشرط هو (العمل بسيرة الشيخين)، فجاء ابن تيمية لينفي وجود هذا الشرط في الصحيح فقال في المنهاج (٦/ ٣٥١): وأما ما ذكره بعض الناس من أنه (عبد الرحمٰن بن عوف) اشترط على علي سيرة الشيخين! فلم يجب

إما لعجزه عن مثل سيرتهما!

أو لأن التقليد غير واجب أو غير جائز!

وأنه (أي: عبد الرحمٰن بن عوف) اشترط على عثمان سيرة

الشيخين فأجابه لإمكان متابعتهما أو جواز تقليدهما فهذا النقل:

باطل!!!

ليس له إسناد ثابت!!!

فإنه مخالف للنقل الصحيح!!

الذي فيه أن عبد الرحمٰن بقي ثلاثة أيام لم يغتمض في لياليها بكثير نوم... وأن عبد الرحمٰن لم يشترط على علي إلا العدل!!!!

فقال لكل منهما: الله عليك إن وليت لتعدلن وإن وليت عليك لتسمعن وتطيعن، فيقول: نعم.

ثم يكمل ابن تيمية بقوله: فشرط على المتولي العدل وعلى المتولى السمع والطاعة وهذا حكم الله ورسوله!

كما دل عليه الكتاب والسُّنَّة. اهـ.

أقول: هكذا يزعم ابن تيمية أن اشتراط العمل بسيرة الشيخين لم تثبت بإسناد ثابت مع أنها في «صحيح البخاري» مع «الفتح» (١٣/ ١٩٤)

ولفظها من حديث المسور بن مخرمة هو بالحرف:

(أما بعد يا علي إني قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان فلا تجعلن على نفسك سبيلاً، فقال: أبايعك على سُنَّة الله ورسوله و(الخليفتين من بعده)!!!... الحديث.

والغريب أن ابن تيمية نسي أن يحذف هذا الشرط من رواية البخاري التي ساقها في «المنهاج» (٥/ ٦٢)! فقد ذكرها مما يدل على أنه أخفاها هناك تعمداً لمبالغته في إنكارها، ولو كان علي هو من قبلها لرأينا كيف يشنع عليه بأنه قبل تقليد سيرة الشيخين ثم عزل معاوية!!

مثال ثان على هذا النوع:

أنكر ابن تيمية مؤآخاة المهاجرين مع بعضهم ومنها مؤاخاة علي مع النبي، وذكر أنها موضوعة مع أن أصل المؤاخاة بين المهاجرين مع بعضهم في «صحيح البخاري» في حديث البراء بن عازب في عمرة القضاء. انظر: «فتح الباري» (١٠/ ٥٠١) طبعة ابن باز.

مثال ثالث على هذا النوع:

٣ ـ أنكر أن يكون حديث «**إن كنا نعرف المنافقين ببغضهم عليّاً**» فقال عنه (٤/٢٩٨): (فهذا مما يعلم كل عالم أنه كذب، وقال عنه وعن حديث آخر (٤/٢٨٦).اهـ. وقال: (لا يستريب أهل المعرفة بالحديث أنهما حديثان موضوعان مكذوبان.. لم يروَ واحد منهما في شيء من كتب العلم المعتمدة ولا لواحد منهما إسناد معروف.اهـ. ويهمنا هنا نفيه لوجودهما في شيء من الكتب المعتمدة، مع أن هذا الحديث في «سنن الترمذي» (٥/٢٩٨) وفي «فضائل الصحابة» (٢/الأحاديث ٦٣٩، ٩٧٩، ١١٤٦) وفي غيرهما من المصادرالتي ينقل منهما الموضوعات في فضل معاوية!

مثال رابع على هذا النوع:

حديث: (يا علي حربك حربي وسلمك سلمي) ذكره في «المنهاج» (٤/ ٤٩٥)، (٤/ ٥٠٤) وقال في الموضع الأول:

(وهذا الحديث ليس في شيء من كتب علماء الحديث المعروفة ولا روي بإسناد معروف... فكيف إذا لم يعلم أن النبي قاله ولا روي بإسناد معروف، بل كيف إذا علم أنه كذب موضوع على النبي باتفاق أهل العلم بالحديث!اهـ.

قلت: كلام ابن تيمية فيه ثلاث نقاط:

الأولى: ليس في شيء من كتب العلماء.

الثانية: ليس له إسناد معروف.

الثالثة: أنه كذب موضوع.

أما الأولى: فالحديث في «مسند أحمد» (١٩/ ٦) بتحقيق أحمد شاكر، وفي «صحيح الجامع الصغير» (١/ ٣٠٦) ـ لكن الجامع ألفه السيوطي بعد ابن تيمية ـ

الإجابات التي نريدها الآن من الأخ فقط هي:

١ ـ هل كان ابن تيمية مصيباً في نسبة هذه الأحاديث عن تلك المصادر أو نفيها عن المصادر التي نفاها عنها.

٢ ـ التي نفاها عن مصادر هل هي في فضل الشيخين ومعاوية أو في فضل علي؟

٣ ـ الأحاديث التي نسبها لمصادر أعلى هل هي في فضائل علي أو الشيخين وعثمان ومعاوية؟

فقط أريد الإجابة على هذه لننتقل للمعاني فيما بعد، بل والتصحيح والتضعيف، أريد الآن النسبة وصحتها ولماذا هي في جانب واحد، ربما إكثاري من الكلام يجعل للأخ متسع في الانتقاء ثم إقامة كل الحجج على هذا، أما دعواه أن ابن تيمية ينقل هذه الطعون في سياق الدفاع والرد على الروافض، فهذا من ذكائه المؤكد للتهمة، لا سيما وأنه تبنى هذا في مواضع أخرى ليس في المنهاج فقط بل في أكثر كتبه، كل هذا سيناقش في وقته، ولن يعترفوا إلا بعد حوار طويل ومرير، مثلما لم يعترفوا بشرعية الصلاة على الآل إلا بعد تطويل.

حسن المالكي ٠١ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ٠٧:٤١ AM

أسلوب المغالطة وأسلوب البحث عن الحق

أسلوب المغالطة والظلم المضاد وأسلوب البحث عن الحقيقة:

كالعادة وكالمتوقع جاء رد الأخ الكريم بعد خمسة أيام من التقليب والتنقيب ليخرج لنا بالدعاوى التي يكررونها في كل موطن للدفاع عن ابن تيمية.

لن أطيل وسأختصر:

١ ـ سارد على المقاطع الأولى فقط وأترك للأخ الكريم الخيار أن نستمر في الطريقة التي ظهر بها مقاله الأخير في تبرئة ابن تيمية ومتابعته في تعصبه ولو على حساب علي بن أبي طالب.

٢ ـ وكنت قد أرسلت له في إحدى ردودي الأخيرة رسالة أخشى أنه فهمها خطأ، وقلت له ما معناه، أنت تختار الطريقة بنفسك، من قسوة أو لين، من اعتراف أو مكابرة. . . إلخ.

٣ ـ ثم أقول في الرد على المقاطع الأولى من مقاله في تبرئة ابن تيمية:

٤ ـ ذكر الأخ أننا كنا من المبرئين لابن تيمية في الماضي! ولعلنا كنا من المبرئين لابن تيمية من النصب لأننا كنا في مرحلة تساؤل وبحث وإحسان ظن زائد! فلا شان للأخ بما مضى وعليه بالحاضر! فالرأي الذي استقررت عليه وأريد به (الشهادة لله) أن كتابات ابن تيمية فيه نصب، وقد يكون الله ختم له بتوبة لا ندري، نحن نحكم على ما أمامنا.

٥ ـ لعل ما كتبه ابن تيمية من مواضع إنصاف قليلة اعترفنا بها فيما سبق ونقل الأخ بعضها كان من مراحل ابن تيمية ـ المعتدلة نسبيّاً ـ! وقد ذكرتها في المشاركة نفسها، ويبدو أن كلانا ـ أنا وابن تيمية ـ قد تناقضت أقوالنا بين تبرئة في مراحل معتدلة نسبيّاً واتهامات كثيرة هي الأصل! فإذا كانت تبرئتي له قليلة في جانب الاتهام!! فتبرئة ابن تيمية لعلي قليلة في جانب الاتهام!!

ولعلي أقصد بهذا الرد على الغلاة في ابن تيمية كما يقصد ابن تيمية الرد على الغلاة في علي!

لكن الغريب أن أخطاء ابن تيمية في حق علي ليس لها راد معلن برده لها داخل السلفية!! **حسن المالكي**

بينما المتحدث عن أخطاء ابن تيمية ينشغل كل السلفية بطبع الكتب وتوزيعها وقفاً لله تعالى! وينشئون المواقع، ويشون بهذا الشخص، ويستعدون عليه ويحاربونه في كل مناسبة. . . إلخ

فليت للإمام علي داخل التيار السلفي من الأنصار عشر معشار أنصار ابن تيمية داخل هذا التيار!

وهذا من التلبس الذي ذكرناه!.

٦ ـ ولعل ابن تيمية في تلك المرحلة النسبية يرى ما قرره فيما بعد نصباً، ومن أقر به يكون عنده من غلاة المتعصبين!

أما ما نقله الأخ الكريم

عن أبي بكر بن الطيب من مقارنة في حق السيدة مريم العذراء، بسبب غلو النصارى فيها، واتهامهم لعائشة.

فأقول له: لعل هذا عذرنا في ما يرى من نقدنا لابن تيمية لشدة الغلو فيه عندنا!

وتأثيره على الإنصاف والعدل عند أتباعه وإن فرق بين الأمور هذه وقع في التناقض.

٧ ـ ثم ما ذكره الباقلاني قبيح إن صدر من الباقلاني رَحِمَهُ اللهُ فالأخ قال: (ذُكر أن أبا بكر ابن الطيب دخل على ملك النصارى بالقسطنطينية، فسأله بعض جلساء الملك ساخراً: ما قيل في عائشة امرأة نبيكم؟ (يشير بذلك إلى قصة قذفها بالزنا).

فقال أبو بكر: ثنتان قدح فيهما، ورميتا بالزنا، إفكاً وكذباً: مريم وعائشة؛ فأما مريم فجاءت بالولد تحمله من غير زوج، وأما عائشة فلم تأت بولد مع أنه كان لها زوج. فأبهت النصارى).اهـ.

وعلى هذه عدة ملحوظات من أهمها:

حسن المالكي

١ ـ أن القصة غير ثابتة فهي مروية بصيغة التمريض!

فلا تعاتبوني بعد اليوم إن ذكرت أشياء بصيغة التمريض أو التصريح!

إلا إذا اطردتم وضعفتم هذه القصة وتركتم الاحتجاج بها في جواز ظلم الأنبياء أو الصحابة أو أهل البيت.

٢ ـ غفل الباقلاني ـ في حالة ثبوت القصة ـ:

أن تبرئة الصديقة مريم بالاسم ورد في القرآن الكريم ولم يرد اسم أم المؤمنين عائشة بالاسم في القرآن الكريم بل ذكر بعض المسلمين كالشيعة أن سبب نزول آية الإفك هو في براءة مارية القبطية لأنها اتهمت أيضاً وليس في براءة عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا وحجتهم هي حجة النصارى وهي أن مارية قد جاءت بولد وهو إبراهيم ابن النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ فكانت تبرئتها في القرآن أولى ممن لم تأت بولد لأنها بحاجة لهذا التأكيد كما احتاجته مريم وقصة اتهامها وأمر النبي عليّاً بقتل ذلك المتهم ثم وجدانه له مجبوباً ثابت في «صحيح مسلم» وفي القصة نكارة رغم وقوعها في مسلم.

ومارية رضي الله عنها وعن عائشة مبرئتان مما يقول الكاذبون والواشون.

وزعم الشيعة أو بعضهم أن أهل السُّنَّة جعلوا سبب نزول الآيات في عائشة وليس في مارية ومع أنهم مخطئون في ذلك قطعاً إلا أن خطأ من قارن هذه المقارنة السيئة بين مريم العذراء وبين عائشة كان عظيماً أيضاً لما فيه من التعريض بمريم العذراء.

كان يستطيع النصارى ـ الذين زعم الباقلاني أو من روى عنه ـ أنه أفحمهم كانوا يستطيعون تبرئة مريم عليها السلام من القرآن الكريم فيقولون نحن وأنتم وكتابنا وكتابكم متفقون على تبرئة مريم اسماً لا في نص عام بينما نحن نتهم عائشة أو مارية ـ وكلاهما من أمهات المؤمنين ـ وكتابنا لم يذكر عائشة وأنتم أيها المسلمون فريقان فريق منكم يرى أن المبرأة مارية وأخرون يرون المبرأة عائشة.

فماذا سيقول الباقلاني؟

غير ما ذكرناه سابقاً وهو:

حسن المالكي

(ليس كل متهم مذنباً، وقد اتهمت مريم وعائشة ومارية ظلماً، وبرأهم الله والصالحون من عباده، سواء من أتت منهن بولد أو من لم تأت بولد، أما المتعصبون من الناس فقد اتهموا الرسل والأنبياء... إلخ)، كهذا يكون الدفاع وليس بالطريقة التي نقلت عن الباقلاني.

أيضاً ماذا سيقول لهم لو قالت له النصارى هذا كتابكم ينطق ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٢﴾﴾ [آل عمران: ٤٢]؟

فهل تكون التي اصطفاها الله على نساء العالمين إلا طاهرة مبرأة من كل قول كاذب وهل براءتها إلا أظهر من براءة كل نساء العالمين؟

ماذا سيقول الباقلاني لو صدعه أحد النصارى بقوله تعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ [التحريم: ١٢]؟

وقوله تعالى: ﴿وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا عَظِيمًا ﴿١٥٦﴾﴾ [النساء: ١٥٦]؟

هذا ـ في قول الله ـ بهت عظيم؟

وبالاسم؟

ولم يرد اسم مارية ولا اسم عائشة بهذا التصريح رغم براءتهما من أهل الإفك فهل كان يستطيع الباقلاني إثبات مثل هذه النصوص في حق أم المؤمنين عائشة أو مارية رضي الله عنهما؟

هل مريم العذراء تكون براءتها (أقل) من براءة أم المؤمنين عائشة التي لم تذكر بالاسم في القرآن الكريم؟

وإنما علم ذلك من سبب النزول والواقع التاريخي.

نحن نظلم في هذه المقارنات التي يطرب لها الأغمار ويغضب منها الجبار، كل هذا بمساعدة الدهماء ممن يأخذون أطراف الأقوال، وبمساعدة ردود الأفعال، والتفكه بمثل هذا في المجالس.

مع أن تبرئة عائشة ومارية ليس بأولى من تبرئة الأنبياء وجحد وجود الله وإنكار النبوات، ومع ذلك أمر الله بالعدل في ذلك وأمرنا ألا نجادل أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن والتي هي أحسن لا تتفق مع طريقة الباقلاني ولا ابن تيمية.

فردة فعلنا وتحميس العوام لنا يؤدي بنا لظلم الأنبياء ـ دون قصد ـ لردود أفعال ضد النصارى واليهود ونظلم أهل البيت لردود أفعال ضد الشيعة وبعضهم يركب هذا الأمر لغرض في نفسه فإذا أراد أحدهم الطعن في علي وأهل البيت تبنى الرد على الشيعة!

وقد وقع بعض الشيعة أيضاً في الطعن في الأنبياء بسبب دعواهم تفضيل علي وأهل البيت على الأنبياء في محاورات زعموها مع أتباع أنبياء وزعموا أكثر منها في محاورات مع أهل السُنَّة وكل يروي المحاورات لصالحه وإفحام خصمه!

ومثلما الشيعة ـ ولا أعمم ـ يدخلون ذم أبي بكر وعمر في سياق الدفاع عن أهل البيت، فأهل السُنَّة ـ ولا أعمم ـ يدخلون ذم علي والحسين في سياق الدفاع عن الصحابة والردود على الروافض!

ليدخل هؤلاء وهؤلاء في ذلك ما شاءوا!!

وليجد العاذرون والمتعصبون له من المسلمين!

فدعوى أننا نرد على أؤلئك وغير ذلك من (البهارات المشهية) لظلم الأنبياء والصالحين ليست مبررات شرعية، وقد نسب الكاذبون مثل هذه المقارنات لبعض الصحابة أيضاً.

نكرر نحن نبرأ إلى الله من أن نظلم مسلماً عادياً فضلاً عن الأنبياء والعذراء ولأمهات المؤمنين وصالحي أهل البيت وصالحي الصحابة، لكننا في الوقت نفسه لا نريد الغلو في نبي ولا صحابي ولا أحد من أهل البيت ولا من العلماء.

قول الأخ الكريم: (فهذه الحجة التي ذكرها أبو بكر بن الطيب من أبلغ طرق الرد، لما فيها من الإلزام والإفحام)!! كلام يغني عرضه عن الرد عليه!.

وكذلك قوله: (ومقصود أبي بكر (الباقلاني) أنه إن كان ثمة تهمة!

فإن (قرائن الحال)!!!!! تدل على أن عائشة أبعد عن الشبهة من مريم!!

حسن المالكي

ولا يعني هذا أنه يوافق على اتهام مريم بالزنا لكنه ذكر ذلك من باب الإلزام). اهـ.

أقول: انظروا إلى هذا الأخ الذي يؤمن بالقرآن الكريم مهيمناً كيف يثني على تلك الطريقة ويغفل عن آيات تبرئة مريم عليها السلام التي هي أبلغ وأصرح بكثير من تبرئة عائشة رضي الله عنها وبكل سهولة يقول:

(فإن قرائن الحال تدل على أن عائشة أبعد عن الشبهة من مريم)!!!

هل قال هذا الله في كتابه؟

أم قاله رسوله؟

أليس في هذا القول إهمال لكل الآيات الكريمة الصريحة الدالة على اصطفاء مريم على نساء العالمين؟

أهكذا تكون البلاغة في الإفحام والإلزام؟ برد الظلم بمثله والتهمة بشبهها؟

كان من المفترض على الباقلاني ـ إن صحت الحكاية المريضة ـ أن

يقول ما ذكرناه سابقاً، أما أن يقارن بين إمرأة أتت بولد، وأخرى لم تأت بولد!

فماذا يقول المدافع عن مارية؟

فهذه مقارنة تلمح فيها هذا الإنحراف عن مريم عليها السلام!

ولا تكفي لدفع التهمة النصرانية ـ إن صحت الحكاية ـ للأمور التي سيقولونها.

نحن نبرأ إلى الله من تهمة المنافقين والنصارى لأم المؤمنين، ونبرأ أيضاً من جواب الباقلاني الذي يحمل إزراء على السيدة مريم التي برأها الله في كتابه باسمها أكثر من مرة وسمى هذا ﴿بُهْتَنًا عَظِيمًا﴾ لكن الغلاة لا يرونه كذلك!

هم يبتسمون عند ذكر هذه الحكاية!!

وكأن الدفاع عن مريم إنما هو للنصارى!!

وكأن القرآن الكريم لم ينبس بحرف في هذا الموضوع.

حسن المالكي

مثل ابتسامهم عندما يكرر ابن تيمية أن علياً قاتل على ولايته وسفك دماء المسلمين بغير مصلحة لا في دينهم ولا دنياهم!

صحيح أن هذا الأمر مرة يورده على لسان النواصب والخوارج فهذا لا إشكال كبير فيه عندنا لو أنه يرد عليه في الحال لكن الإشكال عندما يتبناه ويردده من كلامه في جل كتبه وينافح عنه!

هنا فهم العلماء كلام ابن تيمية!

وما يرمي إليه فلذلك كان إنكار محبيه قبل خصومه هذه (الشناعات)!

ثم هذه ليست وحدها فله في الروايات وانتقائها وتضعيف الصحيح وتصحيح الضعيف والموضوع، وسوء تفسير هذا وهذا، وغير ذلك ما يطول شرحه ويأتي بيانه ويمكننا أن نضبط هذه المسألة بمنهج واحد لو وافق الأخ على كتابته وقد خيرته أن يختار منهجاً من مناهج المحدثين متساهلاً أو متشدداً لنثبت به ما ثبت وننفي به ما يتم نفيه ثم بعد ذلك نقوم بدراسة على ما أثبته ابن تيمية وما نفاه لننظر في الأخير هل كان متعصباً أو لا.

أما أن يرفض الأخ تحديد معنى السُّنَّة، ويرفض كتابة المعايير، ويرفض أن يعرف الكذب ويرفض تعريف التعميم والتناقض والنصب والتشيع... إلخ ثم يريدنا أن نتفق؟

فلن نتفق وهذا ما يريده!

وهذه من مساوئ الكتابة عبر الأنترنت ومن مساوئ عدم وجود محكمين ومن فوائد المناظرة العلنية أنها تتلافى كل هذه السلبيات فيظهر الحق بسرعة كذلك كان من (المعجلات بتقرير الحقائق) أن يقسم كل طرف على أن ما يكتبه هو رأيه الذي يراه

بغض النظر عن الصواب والخطأ وهذه أيضاً رفضها الأخ الكريم.

لكن لا بأس!

المناظرة طويلة وكلما زاد في المكابرة والتمنع كانت حججاً لي لا له ولا يستطيع أن يلزمني بتهمة لم يكتب تعريفها ويحاول أن يحدد حدها. لا نريد التوغل في تشقيق التعريفات ولا أن ننطلق بلا تحديد مراد الشخص من الكلام الذي يريد.

حسن المالكي

الغريب أن من السلفية من كان أقل مراوغة من الأخ ورأى أن تلك الشنائع صحيحة وأنها قول أهل السُّنَّة!!!!

وهؤلاء المقرون بهذه الشناعات يمثلون التيار السلفي أكثر من تمثيل الأخ له!

أما الأخ فله كل أسبوع (أهل سُنَّة)!!

يختلفون عن (أهل السُّنَّة) في الأسبوع الذي سبقه!

وسيتبين ذلك من خلال استمرار الحوار.

ثانياً:

نحن لا نقر رد الظلم بظلم، ونرى هذه الطريقة ظالمة.

ثالثاً:

اعترف الأخ بأن تلك شنائع، وسيرجع عن هذا عندما نثبت له بما لا يدع مجالاً للشك أن ابن تيمية تبنى تلك الشنائع أو أكثرها، كما سيأتي.

رابعاً:

النقل الثابت هو الحكم في الموضوع، وليس بالضرورة أن نثبت أن كل فضيلة وصواب وعدالة في حق الأدنى أن تكون في الأفضل، فلا يشترط أن يكون أبو بكر في شجاعة خالد أو في دهاء المغيرة مع أنه أفضل منهما.

وهذا ما لا يدركه الغلاة في أبي بكر وعمر ﭬ، فهم يظنون أنه ما دام الرجل أفضل من الرجل فإن ذلك يكون في كل الصفات!

وهذه غفلة، وقد اتهمهم بها المخالفون لهم من أهل الرأي والمعتزلة والشيعة وأقر بها بعض أهل السُّنَّة المعتدلين المنصفين، وما زلنا نراها فيهم إلى اليوم غفلة شديدة مع نشافة ذهن وبلادة عمياء على كل حال نواصل.

لكننا نذكر بأننا سبق أن قلنا في المشاركة السابقة أن القليل من مدح ابن تيمية لعلي نعترف به ولا ننكره لكن الأكثر والأصرح والأشهر هو الذم، فقلت حرفياً ما يأتي:

(هذه الدلائل التي أوردها ربما خالف بعضها ابن تيمية نفسه في مواضع قليلة من كتبه فيؤخذ بالأكثر الذي حرص على تقريره وتكراره ونشره لا تلك الأقوال القليلة)!! حسن المالكي

وقلت:

(فهذا القليل يعد من تناقضه في تلك المسائل القليلة، أما الأكثر والأشهر فهو لذم علي وتنقصه والتشنيع عليه وتحميله أخطاء غيره وتهوين ذمه عند أهل السُّنَّة). اهـ.

فلذلك لم يأت الأخ بجديد في ذكر بعض الثناءات القليلة من ابن تيمية على علي فليس نقاشنا في القليل الذي انصف فيه إنما في الكثير الذي ظلم فيه.

قول الأخ: (فإن برأوا علياً منها، لزمهم تبرئة أبي بكر وعمر وعثمان من باب أولى). اهـ.

أقول:

افتراض هذا في بداية الكلام لا يجدي عند البحث وإن طرب له الغلاة

الحكم الفصل في ذلك هو الثبوت ثبوت الإسناد ثم حكم هذا الثابت.

فقد ادعى ابن تيمية مثلاً أن ولاة عثمان خير من ولاة علي وأبعد عن الشر! وتبعه على ذلك بعض السلفية المعاصرون، ونحن نعارض هذا فكيف نتفق؟

هنا يكون الحكم في هذه الأمور هو استعراض أسماء هؤلاء وهؤلاء والنظر في سيرهم وأعمالهم عند أهل السُّنَّة ثم الحكم بعد ذلك بصواب العبارة أو خطئها أما العبارات الإنشائية فما أسهلها.

ما نقله الأخ عن ابن تيمية في ذكر حجج الخوارج والنواصب على الشيعة لا دخل لي بها أنا أنقل له ما تبناه ابن تيمية نفسه في مواضع أخرى ودلَّ هذا على أنه يتبنى كثيراً من تلك التي يعترف الأخ بأنها من (الشنائع) مع ما في تلك المقارنات من ظلم تفوق ظلم الباقلاني للعذراء.

حسن المالكي

ولكن لأجعل الأخ في الصورة كاملة، وأخيره سأنقل له طريقة فإن أقرها فقد اطرد وإن أنكرها فعليه أن يغير طريقته.

فمثلاً:

قول الأخ ناقلاً عن ابن تيمية: (الرافضي لا يمكن أن يثبت إيمان علي وعدالته وأنه من أهل الجنة ـ فضلاً عن إمامته ـ إن لم يثبت ذلك لأبي بكر وعمر وعثمان...).اهـ!!

واسمعوا الأخ عندما قال:

(الأستاذ نقل هنا ثلاثة نصوص، أولها قول الشيخ (٦/ ١٩١):

«... فإن علياً قاتل على الولاية! وقتل بسبب ذلك خلق كثير عظيم! ولم يحصل في ولايته لا قتال للكفار ولا فتح لبلادهم ولا كان المسلمون في زيادة خير وقد ولى من أقاربه من ولاه، فولاية الأقارب مشتركة ـ يعني: بينه وبين عثمان ـ ونواب عثمان كانوا أطوع من نواب علي وأبعد عن الشر، وأما الأموال التي تأول عثمان فكما تأول علي في الدماء وأمر الدماء أخطر وأعظم».

وحرف (الفاء)، والنقاط في أول الكلام، تشير إلى محذوف يبين المقصود، لكن «الأستاذ» أسقطه، واكتفى بنقاط!!).اهـ.

ما هو المحذوف الذي حذفه المالكي يا ترى؟

يفيدنا الأخ الكريم بقوله:

(فأول كلام الشيخ هكذا:

«والمقصود أن ما يعتذر به عن علي فيما أنكر عليه، يعتذر بأقوى منه عن عثمان، فإن عليّاً قاتل على الولاية... فهذا تمام كلام الشيخ).اهـ.

انتهى ما نقله الأخ الكريم.

والآن أسألكم بالله وقد سألتكم بعظيم هل في المحذوف إلا ما يؤكد تبني ابن تيمية لما ذكره سابقاً عن النواصب والخوارج؟

أنا سألتكم بالله!

الكلام كله هنا لابن تيمية ليس لخارجي ولا ناصبي، ابن تيمية بشحمه ولحمه يتبنى تماماً ما كان ينقله عن النواصب والخوارج، ويأتي الأخ متحذلقاً مدعياً بأنني حذفت شيئاً مهماً، فلما ذكره لم يكن إلا لتأكيد التهمة، هل يريدني أن أنقل من أول كتاب منهاج السُّنَّة؟ حسناً ـ سأستعرض كل منهاج السُّنَّة إن شاء، لكن لا يكابر، ويغش القراء مظهراً أن هناك كلاماً خطيراً محذوفاً؟

ثم يكابر هذا الأخ مكابرة كبيرة عندما يكمل بقوله:

(والعبارات المحذوفة من أول الكلام قصيرة ويسيرة، ونقلها لا يكلف «الأستاذ» شيئاً. لكنه لم يفعل. ربما بسبب ضيق وقته، وحرصه على الاختصار).اهـ!!!

أرأيتم لا بأس أنا أنقل ذلك الكلام المحذوف فاقرؤوه:

يقول ابن تيمية (والمقصود أن ما يعتذر به عن علي فيما أنكر عليه، يعتذر بأقوى منه عن عثمان، فإن عليّاً قاتل على الولاية! وقتل بسبب ذلك خلق كثير عظيم! ولم يحصل في ولايته لا قتال للكفار ولا فتح لبلادهم ولا كان المسلمون في زيادة خير وقد ولى من أقاربه من ولاه، فولاية الأقارب

مشتركة ـ يعني: بينه وبين عثمان ـ ونواب عثمان كانوا أطوع من نواب علي وأبعد عن الشر، وأما الأموال التي تأول عثمان فكما تأول علي في الدماء وأمر الدماء أخطر وأعظم»).اهـ.

أقول:

هذا الآن الكلام كله، اقرؤوه، تأملوه، قارنوه مع ما نسبه للخوارج والنواصب، هل تجدون فرقاً؟

أبداً، ما كان ينسبه لخوارج والنواصب تبناه هنا وسيتبناه في مواضع كثيرة لم أشر لها، مرة يبرأ منه، ومرة يقول به وهو الأكثر!!

ابن تيمية نفسه يحكم على نفسه من حيث لا يشعر أن هذه الأقوال من أقوال النواصب ثم يكررها ويقول بها نفسه وليس هناك اتهام أبلغ من اتهام الرجل لنفسه، بحيث يحكم على هذا القول في موضوع أنه بدعة وظلم ثم ينسى ويتبناه؟

فما معنى هذا، معناه بكل سهولة أنه (يؤمن بهذا القول).

وحتى أريح الأخ أقول له:

حسن ا

اِفصل لي ما تراه من أقوال ابن تيمية عن أقوال الخوارج والنواصب.

قل لي: هذه أقوال النواصب ونبرأ منها، وهذه أقوال ابن تيمية ونتبناها.

أريد أن يفصل لي بين ما يتبناه ابن تيمية وما ينقله عن غيره، ثم ليجبني على الأسئلة التالية:

١ ـ هل يرى أن علياً قاتل على الولاية والرئاسة؟

٢ ـ وما معنى هذا الكلام؟

٣ ـ هل يرى الأخ أنه لم يحصل قتال للكفار في عهد علي؟

٤ ـ وإذا كان يرى ذلك فمن السبب؟

٥ ـ هل يرى أن خلافة علي لم يفرح فيها مسلم؟

٦ ـ وهل وهل... إلخ.

أما رد هذه الأباطيل فسهل ولنأخذ القول الأول الذي نقل فيه الأخ كلام ابن تيمية ونعارضه بمنهجه لنرى هل يستسيغ الأخ ذلك أم لا، وهل يرى أننا

بحاجة لمنهج أم لا؟ وهل يرى تلك الطريقة مفحمة ملزمة أم لا!

حسناً ماذا يقول ابن تيمية:

(الرافضي لا يمكن أن يثبت إيمان علي وعدالته وأنه من أهل الجنة ـ فضلاً عن إمامته ـ إن لم يثبت ذلك لأبي بكر وعمر وعثمان...).اهـ!!

أقول للرد بالطريقة نفسها التي أثنى عليها الأخ:

بلى يستطيع الرافضي إثبات ذلك لأهل مذهبه، كما يستطيع الناصبي أن يثبت لأهل مذهبه:

أن معاوية ليس باغياً!

وأن الله يحب الملك العضوض!

وأن عليّاً قاتل للرياسة، وليتصرف في النفوس والأموال!

وأن لإيمان معاوية ويزيد أكثر تواتراً من إيمان علي!

وأن إسلام علي مشكوك فيه لأنه أسلم وعمره خمسة عشر عاماً!!

وأنه سفك دماء المسلمين بغير مصلحة في دينهم ولا دنياهم!!

وأن سيفه كان مسلولاً على المسلمين!

مكفوفاً عن الكفار!

وأنه لم يفرح في خلافته مسلم!!

ولم تفتح مدينة!!

ولم يقتل كافر!

ثم أقول:

هل سيستسيغ الأخ لمعارض الناصبي أن ينقل أقوال الشيعة وبعض السُّنَّة ويخلط بينهما ويزيد ما لم يقولوا ثم يتبناها ويقول مدعياً الرد على الناصبي فيقول مشككاً في الثلاثة ـ على طريقة ابن تيمية ـ:

(يمكن للشيعي أو معارضكم أن يقول:

لم يؤمن عثمان إلا من أجل أن يتزوج برقية بنت النبي بعد طلاقها من ابن أبي لهب ذكر ذلك أهل السُّنَّة كابن عساكر وغيره!

ولم يسلم أبو بكر إلا من أجل أن يتولى تجارة خديجة بدلاً من النبي الذي انشغل عن تجارتها بالنبوة!

ولم يسلم عمر إلا بعد ست سنوات أو خمس من محاربته للإسلام وأهله وأن إسلامه كان شرّاً على المسلمين إذ لم يستجب لأمر النبي بالهدوء وإنما خرج إلى الكعبة وأثار قريشاً على النبي وأصحابه فحصروهم بسبب إسلام عمر في شعب أبي طالب وهلك كثير منهم بسبب تهور عمر ثم لم يواسهم بشيء لا هو ولا أبو بكر فماتت خديجة وأبو طالب ولم يكن يأتهم من أبي بكر وعمر شيئاً رغم أنهم أصحاب تجارة ورغم أن بعض الكفار قد قام بإنجاد بني هاشم ببعض البضاعة.

وأن عليّاً بقي مع النبي ثلاث سنوات في الشعب لم ترد رواية عن أهل السُّنَّة بأن أبا بكر وعمر وعثمان زاروا النبي ولو لمرة واحدة!

مع أن بعض المشركين فعل ذلك!

وانخرطوا في تجارتهم كأن شيئاً لم يكن!

وفي المعارك كان هؤلاء من أقل الناس جهاداً وأكثرهم فراراً في أكثر من موقع

والله قد فضل المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً

وأنهم تآمروا ـ أبو بكر وعمر ومن معهما من قريش من غير بني هاشم ـ واستغلوا موت النبي واشتغال أهل بيته به فذهبوا إلى السقيفة وتخاصموا مع الأنصار ووعدوهم بأنهم سيكونون الوزراء!!

وأخلفوا وعدهم فلم يولوا أنصاريّاً قط!!

وبدؤوا بمداهمة بيت فاطمة!

وأمر عمر بقتل سعد بن عبادة وهو مريض!

وأن عمر كان أول من أبطل شرعية الطريقة التي تم بها اختيار أبي بكر! وسماها فلتة!

وقال: من عاد لمثلها فاقتلوه!

وكان الأنصار وسيدهم على عدم شرعية بيعة أبي بكر وإمامته!

وأن عمر قد شك في النبوة يوم الحديبية كما ثبت في الصحيح، والشك مبطل للإيمان عند كثير من أهل السُّنَّة!

ولم يثبت ذلك في علي ولا غيره ممن يذمهم بعض أهل السُّنَّة، كعمار والمقداد وسلمان!

وأن أبا بكر وعمر فرّا من المعركة في غير موطن كأُحد وخيبر وحنين أما فرار عثمان فمتواتر عند السُّنَّة!

وأن أهل السُّنَّة معترفون بذلك ورووه في كتبهم!

وأن عثمان أجار من أهدر النبي دمه وهو ابن أبي السرح لأنه قريبه ثم ولاه وأعطاه أموال مصر وأن هؤلاء الثلاثة حاولوا اغتيال النبي بعد وصية الغدير في (ريع مرشا)! بين الغدير والمدينة بعد حادثة الغدير مباشرة، التي أطبق على صحتها السُّنَّة والشيعة لأنها كانت صريحة جلية في إمامة علي وكان عمر قد اعترف صريحاً فقال لعلي:

هنيئاً لك يا بن ابي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة، ثم أقنعته قريش وأقنعت أبا بكر بضرورة اغتيال النبي ثم لما فشلا في الاغتيال في ريع مرشا قاما بسم النبي لما عرفا أن النبي سيوصي لعلي وقام عمر بمنع النبي من كتابة الكتاب كما ثبت في الصحيحين وقال: (يكفينا كتاب الله) وتقدم بين يدي النبي وكان ذلك الكتاب سينص فيه النبي على وصيته لعلي وتأكيد ما قاله يوم الغدير، وأن دعوى أهل السُّنَّة أن سم النبي كان من شاة المرأة اليهودية دعوى باطلة غير صحيحة لا نقلاً ولا عقلاً لأن السم لا يبقى عادة أربع سنوات!

لأنهم زعموا أنه أخذ ذلك يوم خيبر وتناقضوا فزعموا أن الكتف كلَّم النبي وأنه لم يأكل منه، وأن عائشة وحفصة ابنتي أبي بكر وعمر هما من أعطتا النبي السم وأنهما من قال فيهما النبي: «**أنتن صواحب يوسف**» كما رووه في كتبهم الصحيحة عندهم!

وهن اللتان تظاهرا على رسول الله حتى نزل في ذلك القرآن.

وأما أبو بكر وعمر فهما اللذان رفعا أصواتهما عند رسول الله حتى نزل

في ذلك القرآن مهدداً بإحباط أعمالهما وهذا في «صحيح البخاري» عندهم، وقد كررا رفع الصوت عندما منع عمر النبي من كتابة الكتاب وكان التحذير لهما من قبل فحصل المحذور بإبطال الأعمال ولما علما بذلك وأن أعمالهما قد بطلت واصلا المسيرة ولم يذهبا مع جيش أسامة.

وأن عائشة هي وحدها التي زعمت أن النبي قال: «**مروا أبا بكر فليصل بالناس**» مع أن النبي بعثه مع عمر في جيش أسامة ودعا على من لم يلحق بذلك الجيش، فكانا من القاعدين، وقد ذم الله القاعدين.

وأن أبا بكر أوصى لصاحبه عمر وعمر أوصى لستة عرف أنهم سيختارون عثمان لأنه أمرهم بطاعة الذي يختاره عبد الرحمٰن بن عوف صهر عثمان وأن عبد الرحمٰن بن عوف قام بحيلة باشتراط سيرة الشيخين وهذا لا يجوز شرعاً وكان يعرف أن عليّاً سيرفض هذا فادعوا الإجماع على عثمان وأن عثمان كان بداية الفتنة فقلب الخلافة إلى ملك عضوض بإعطاء بني أمية الولايات والأموال وأنه قتل عبد الله بن مسعود وضرب عماراً حتى غشي عليه ولذلك أهل السُّنَّة يروون صلاة عمار بعد الإفاقة وأنه توضأ وقضى الصلوات التي فاتته في وقت واحد ولم يذكروا سبب الغيبوبة وأن عماراً وعبد الله بن مسعود ثبت عنهما تكفير عثمان وعلى هذا كثير من الصحابة والتابعين.

حسن المالكي

وأن عثمان أمر ولاته بإخراج المصلحين من الولايات كعبادة بن الصامت وأبو ذر وعامر بن عبد قيس.

وكان من حبه لبني أمية يفضل مروان بن الحكم على علي... إلخ ثم يقول ـ على منهج ابن تيمية ـ:

(فإذا كانت حججكم أيها النواصب ومن معكم من أهل السُّنَّة في الدفاع عن أبي بكر وعمر وعثمان مقبولة ولها وجهة لأنهما اجتهدا في معارضة الرسول ورفع الأصوات وجلب المتاعب له فحججنا نحن الشيعة أولى وأولى، وخاصة وأن بعض السُّنَّة يوافقوننا على بعض هذه التهم، وسننقلها لكم من مصادرهم... إلخ.

فلا تجدون لكم حجة إلا كانت حجتنا أولى وأولى...

ولا تتهمون علياً بأمر إلا كان في أبي بكر وعمر أولى وأولى...

وما من فضيلة لهما إلا كانت لعلي أولى وأولى...) إلخ وهكذا هذا أسلوب ابن تيمية تماماً

بل هذا الأسلوب أخف لأن صاحبه لم يتبناه في مواضع أخرى وإنما نسبه كله لمعارضي النواصب، أما ابن تيمية فيتبنى ما نسبه للخوارج والنواصب في أماكن أخرى كالمثال السابق، وكلا الأسلوبين لا يوصلان لحقيقة ويوغران النفوس، ويفسدان القلوب، ويكون الشخص بهذه الأساليب مع عادل ضد عادل، أو مع ظالم ضد عادل.

يمكن للإنسان به أن يطعن في الأنبياء بمثل هذا الخلط بين الحق والباطل، الثابت وغير الثابت، قليل الصدق وكثير الكذب... إلخ

والآن أقول للأخ مخيراً له:

هل تفضل أن يتحاور معك أحد بهذه الطريقة؟

هل ترى أن هذه طريقة علمية؟

حسن المالكي

يراد بها التوصل للحق؟

هل ترى أن استعراض أقوال الخصوم أمراً عسراً على مخالفي ابن تيمية؟

هل ترى مثل الكلام السابق حجة مفحمة ملزمة؟!

هل تعرف أننا بهذه الطريقة يمكن أن نضر الحقيقة ونخلط الأمور ونأثم في حق أخيار لأنه بهذه الشبه وترديدها والاسترواح في ذكرها وتكرارها سيتمسك بها بعض أهل الجهل كما تمسك بعض السلفية بسرد أقوال ابن تيمية لمثل هذه الشناعات حتى نسبوها لأهل السُّنَّة!

وسموها حقائق تاريخية وقالوا فيها: (بيَّن ابن تيمية أنه ما من عيب في معاوية إلا ويلزم علياً)!!

وأقر هذا الكلام أحد هيئة كبار العلماء؟

هل تريد أن تسرد أنت وابن تيمية ما شئتم من حجج النواصب في الطعن في علي بدعوى الدفاع عن أبي بكر وعمر وعثمان مما لا تجد لها سنداً ولا مصدراً!!

وأسرد أنا ما يماثلها من حجج الشيعة في الطعن في أبي بكر وعمر وعثمان تلك الحجج التي أكثر مصادرها في كتب أهل السُّنَّة ولم ينفرد الشيعة بها كلها وتزعم أنت أن هذه حجج النواصب والخوارج

وأزعم أنا أن هذه حجج الروافض والشيعة وبعض السُّنَّة!

هل تفضل هذه الطريقة؟

أم تريدنا أن نحدد المنهج الذي به:

نعرف الثابت من غير الثابت نحسن الظن بالصالح ولا نبرئ الباغي والظالم رد الظلم بظلم من أسهل الأمور فلا تظن أنت ولا ابن تيمية أن مثل هذا من (الإلزام والإفحام)! في شيء!

نعم تستطيعون الافتخار بمثل هذا على العوام، الذين لا يعرفون التاريخ ولا الأحاديث، ولا منهج الجرح والتعديل، ومن هو على مذهبكم في الانحراف عن علي، أما أن تثبتا بهذه الطريقة حقيقة واحدة فهذا خيال!

اصحوا من سباتكم.

حسن المالكي

كان يمكن لابن تيمية أن يقول بخلاف هذا الاستفزاز الذي نقلته عنه، كان يستطيع أن يقول لغلاة الشيعة:

(أنتم لكم منهجكم في إثبات الروايات ونحن لنا منهجنا ومما يدل على إنصافنا وصدقنا دونكم أننا نقر بإمامة وفضل علي وخصائصه وحقه في قتال الخوارج والبغاة، بل إن بعض أهل السُّنَّة من صحابة وغيرهم كانوا يفضلونه على جميع الصحابة ويتمنون أن يكون الخليفة وله من المكانة الرفيعة ما لا ننكرها وأهل البيت نصلي عليهم في كل تشهد والصلاة عليهم في كل صلاة دليل عندنا على أن النبي لن يأمر بالصلاة إلا على فضلاء في غاية الفضل ولا ندعوكم للانحراف عن أمير المؤمنين علي ولا أهل بيته.

إنما نأخذ عليكم أنكم لا تكملون هذا الخير في محبة الصالحين من أصحابه من المهاجرين والأنصار ومن تبعهم بإحسان نحن لا نجادلكم في ذم من ساءت سيرته أو بغى على الإمام علي أو سنَّ لعنه ونحن معكم في إنكار هذا والبراءة منه لأنه ظلم، أما ذمكم وتكفيركم لأبي بكر وعمر وعثمان فلا

يخلو هذا من اعتمادكم على رواية ضعيفة أو سوء فهم لرواية صحيحة أو اعتقادكم أننا نرى عصمتهم كما ترون عصمة الأئمة عليهم السلام

وقد كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعمار... إلخ ممن هجروا ديارهم وأموالهم وتغربوا في المدينة ومع أن بعض الصحابة بقي في مكة فكان يمكن لكم الطعن في المتخلفين عن الهجرة، أما أبو بكر وعمر فقد ترك كل منهما أموالاً وأزواجاً وأولاداً وأنتم تعرفون فراق الأهل والأولاد وشدته على النفس لولا الإيمان الكبير الذي وقر في قلوب هؤلاء لما هاجروا لا سيما وأنه كانت لهم تجارات تضررت وقرابات قطعت، وليسوا من قبيلة النبي حتى يشك في أن هجرتهم مجرد تعصباً لقرابة أو حبّاً في دنيا فقد تركوا أموالهم وأهليهم في مكة ولم يهاجر معهم إلا القليل من أبنائهم وزوجاتهم وإن ظلمتموهم فلن نظلم عليّاً

ولن نردد أو نتبنى شناعات قالها منحرفون عنه مبغضون له لأن الخصم لا تؤخذ منه تهمة بنص القرآن، ولأننا حريصون على تبرئته مما ينسبه الظالمون كحرصنا على تبرئة الصحابة بل وأكثر لأن أهل البيت جمعوا بين فضيلة الصحبة والقرابة وأما الصحابة فمع حرصنا على تبرئتهم مما ينسب إليهم إلا أن حرصنا على تبرئة الصالحين من أهل البيت أكثر... إلخ).

حسن المالكي

ويمكن أن يشنع على الشيعة أنفسهم دون تشنيع على علي وأهل بيته كأن يقول:

(أنتم لا عقل لكم ولا منهج تصححون ما تريدون وترفضون ما تريدون تأخذون من أهل السُّنَّة إنصافهم وتنسون فضائلهم وتحتجون علينا ببضاعتنا ولم ترووا في فضائل المهاجرين والأنصار ما يثبت إسلامهم وقد روينا في فضل علي وأهل بيته ما يناطح النجوم حبّاً فيهم وهم جديرون بكل إنصاف وحب، والفضل لله ولرسوله في هذا، وما نحن إلا ناقلون، ومتبعون، ولا نبرئ بعضنا من جهل وتعصب فلا تأخذوا المنصف بالظالم وتذكروا أن الظلم عظيم وأن الكذب على الأئمة ـ إذا كانوا معصومين حسب اعتقادكم ـ كالكذب على رسول الله، وأنتم ممن يذمون الكذب، وأنتم من أوقع الناس فيه... إلخ).

كان يستطيع ابن تيمية بمثل هذا أن يرد على الشيعة دون تبني وحماس لشناعات النواصب والخوارج، هذا لو لم يكن فيه نصب!

لكن النصب، جعله يستروح تلك التهم ويرددها ترديداً كثيراً، ويتبناها في مواقع كثيرة من أقواله وتقريراته، ولا ينسبها لغيره إلا مرات قليلة، ليتشبث بها المدافعون عنه، وزاد الطين بلة بزيادة تهم وأقوال وشبه، لم يقل بها ناصبي ولا خارجي، ولا خطرت على قلب خصم، واختلف منهجه في التضعيف والتصحيح، فأصبح يضعف المتواتر في فضل علي، ويصحح الموضوع في فضل غيره، ثم نأتي بعد هذا لنزعم أنه إنما ينقل عن الخوارج والنواصب، جهلاً منا بالتاريخ والمنهج والسُّنَّة والخوارج والنواصب!

والطريقة التي تم بها سرد التهم السابقة في أبي بكر وعمر وعثمان التي يكررها الشيعة غلاة ومعتدلين بل وشاركهم بعض أهل السُّنَّة في بعضها، تشبه تلك الطريقة (الملزمة المفحمة)!!

التي زعمتم أن ابن تيمية يقوم بها ولا تضرون بها إلا أهل السُّنَّة وأبا بكر وعمر وعثمان وعائشة والصحابة الأخيار ﭫ.

حسن المالكي

لأنكما تجهلان ما في كتب السُّنَّة، وتخلطان الحق بالباطل، بل بهذه الأمور يمكن التشكيك في وجود الله والتشكيك في النبوات فإن شئت أن نرجع للطريقة التي طلبتها منك من الهدوء في البحث وعدم المكابرة فهذا لك، وإن شئت أن نستمر في هذه الطريقة وتصحيحها والزعم بأنها (ملزمة مفحمة) فأنت المتضرر.

لأنني أستطيع الرد على ما تقول، ولا تستطيع ـ إن ارتضيت منهج ابن تيمية ـ الرد على كثير مما يقوله المعارضون لكم مما سبق ومما سيأتي؟

خاصة إن قرنت لك هذا بالتوثيق، ومن كتب السُّنَّة إن ألجأتني لهذا وأنا مستطيع الدفاع عن علي وعن الصحابة بالحق لا بالباطل وبمنهج أهل الحديث لا بغيره.

ولن تستطيع لا أنت ولا ابن تيمية العثور ـ مجرد العثور ـ على أكثر تلك التهم التي تنسبونها للخوارج والنواصب، وترددونها فرحين بهذه الأباطيل، بل

تهم ابن تيمية نفسه لا تستطيع العثور على أكثرها في كتب السُّنَّة، وما هي إلا بقايا من كلام النواصب بالشام تلقفه ابن تيمية من البيئة الشامية فظننتم هذا علماً عظيماً!!

وإلزاماً قويماً!!

وطريقة مفحمة!

وبئست الطريقة!

﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَهُۥ قَرِينٗا فَسَآءَ قَرِينٗا﴾ [النساء: ٣٨]!

فارفق بنفسك..

ومن طلب العدل والإحسان لم يحتج إلى الظلم والبهتان.

لذا سأترك لك الخيار وللعقلاء من أهل السُّنَّة المحضة ففكر يوماً أو يومين واستشر واعلم أن المصلحة في معرفة الحق ثم معرفة من جار ومال عن هذا الحق بقليل أو كثير لنستطيع رؤية الأمور كما هي دون غلو في تهمة بريء ولا غلو في تبرئة ظالم والخيار في يدك.

اللَّهُمَّ هل بلغت اللَّهُمَّ فاشهد.

بندر الشويقي **٠٢ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ٠٣:٢٦ AM**

أسئلة محددة وقصيرة

أسئلة محددة وقصيرة، أريد من «الأستاذ» إن كان راغباً في الوصول إلى نتيجة أن يجيب فقط بـ «نعم» أو «لا». ثم ليكتب بعد ذلك ما يشاء من فضول الكلام.

هل علي رضي الله عنه قاتل أهل الشام لأجل إخضاعهم لولايته أم لا؟

وهذا القتال هل ترتب عليه سفك دماء أم لا؟

واقتتاله مع مخالفيه هل ترتب التشاغل عن الكفار أو لا؟

حسن المالكي ٠٣ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ٠٢:٥٧ AM

الإجابة على الأسئلة القصيرة؟

سأجيبه على الأسئلة القصيرة التي ذكرها إذا أجابني على أسئلتي التي سبقتها!

أما أن أبقى (معلماً) على طول، فأنا لا أرغب ذلك، أحب أن أشارك في طلب العلم!

الأسئلة التي سألتها من قبل وطلبت الإجابة عليها ولم يجب إلى الآن موجودة في المشاركات السابقة وإذا عجز عن وجودها سأكتبها له بـ(القص واللزق) أيضاً!

بندر الشويقي ٢٣ ـ ١٢ ـ ٢٠٠٢، ٠١:٥٠ AM

جواب أسئلتك، وسائر طروحاتك عن ابن تيمية تراه ههنا أيها «الأستاذ»:

http://www.wasatyah.com/vb/showthre...&threadid = 12817[1]

حسن المالكي ٢٩ ـ ١٢ ـ ٢٠٠٢، ٠٤:٤٥ AM

وجوابي هناك!

شكراً لك!

لكن لا يفوتني أن اذكرك أن مرحلة (تسجيل الحقائق المجردة) تسبق مرحلة التحليل! فحتى نعرف أن الشواهد تدل على نصب ابن تيمية من عدمه لا بد من:

١ ـ معرفة حد النصب.

٢ ـ معرفة الحد الذي يمكن أن يكون به الشخص ناصبيّاً أو فيه نصب؟

ـ أعني: ما أدنى حد من الشتائم التي لا تجوز،

ـ وما أعلى حد؟

---

(١) انظر: (نقض «دلائل النصب») ٢/ ٢٤٤.

٣ ـ ثم لا يتم الفصل من أحد الخصمين؟ إلا بعد اكتمال الأدلة والشواهد!

ثم مراجعة ما صح منها وما لم يصح، وليس الخصمان فقط يقرران ذلك، لا بد من تحاكم إلى (معايير مشتركة)، وليست (خاصة) أو يتم الحوار فيها مع لجنة تحكيم!

ليتم النظر في الدعاوى والبينات!

نحن في المرحلة الأولى بحاجة إلى:

نعم أو لا.

ثم التحليل فيما بعد!

الآن أنا مهتم بنقل حقائق أكثر من اهتمامي بمدى اقتناعك أن هذا يدل أو لا يدل!

تلك مرحلة متأخرة فدعها للعقلاء، أما المجانين مثلي ومثلك فكل يكذب الآخر!

ومن لا يراجع ويختبر المعلومات فدعه في حيرته!

يهمنا العقلاء ولو كانوا قلة وهم معذورون!

فلا بد من إطالة بالنا قليلاً أنا وأنت نقوم بعمل عظيم شعرت به أو لم تشعر!

لذا أخشى عليك فوات الأجر لأن الأعمال بالنيات!

بندر الشويقي **٠٢ ـ ٠١ ـ ٢٠٠٣، ١٢:٠٢ PM**

لجنة التحكيم محددة من بداية المناظرة.

لجنة التحكيم هم «القراء» أيها «الأستاذ».

فإن أردت تدخلاً من طرفٍ آخر، فقد كتبت لك شروطي هنا:

http://www.wasatyah.com/vb/showthre...&threadid = 12739[١]

---

(١) انظر: (الهروب إلى الخلف) ٢/ ٩٧١.

وموضوع المناظرة، شرحته لك هنا:

http://www.wasatyah.com/vb/showthre...&threadid = 12685[1]

وما دمت كتبت جوابك هناك... فسوف ترى تعليقي معه... فإلى هناك:

http://www.wasatyah.com/vb/showthre...&threadid = 12817[2]

قال «الأستاذ»:

«أما المجانين مثلي ومثلك فكل يكذب الآخر».

وأقول:

أما بالنسبة لي، فأنا أحمد الله على نعمة العقل.

وإذا كان «الأستاذ» يرى نفسه مجنوناً، فأسأل الله أن يعافيه ويشفيه.

حسن المالكي **٠٤ ـ ٠١ ـ ٢٠٠٣، ٠٢:٥٣ PM**

القراء لا يصلحون حكماً بين المختلفين!

خاصة إذا نشؤوا على (أن ابن تيمية يعلم تنزل الأمر بين طبقات السماء والأرض)!

وأن علياً (قاتل للرياسة لا للديانة)!

ترضى قراء عمان حكماً بين سُنِّي وإباضي!

ولا ترضى قراء إيران حكماً بين سُنِّي وإمامي؟

وبما أنني أحكم على المجتمع بالنصب (بشكل عام) لا ما ندر)!

فمن الظلم أن يكون أن يكون النصب حكماً بين فضل علي وبغي معاوية؟

بين قول النبي ﷺ في علي وحروبه وآراء أهل الشام!

---

(١) انظر: («الأستاذ»... والهروب إلى الأمام!) ٢/ ٩٥١.

(٢) انظر: (نقض «دلائل النصب») ٢/ ١٠١١.

الخصم لا يكون حكماً!!
لكن لجنة التحكيم يمكن ضبطها بالتوثيق
والنظر في التوثيق والقسم على أن هذا موجود في منهاج السُّنَّة أو لا؟
وحتى أختبر هذا الجمهور المنصف!
يجب سؤالهم:
هل تعدون لعن علي على المنابر نصباً أم لا؟
إن قالوا: نعم، قبلتهم حكماً!!
وإن قالوا: لا، عذرني المنصفون!
وصدقوا قولي في صدق (تلبس المجتمع السُّنِّي الحنبلي المحلي بالنصب)!

حسن المالكي **١٦ ـ ٠١ ـ ٢٠٠٣، ١٢:٤٦ AM**

هذا من الموضوعات التي يجب أن تبقى أمام أعيننا، لأنني استحلفت الأخ أن ما كتبه ابن تيمية من النماذج التي كتبتها (فيها انحراف عن علي = نصب)، وهو أنكر هذا.

وقد باهلته مرة أخرى إن وافق وأريد قبل أن يوافق أن يقرأ الموضوع جيداً وإلا إن أرد الشجاعة!

فليأت لنتباهل أن يجعل الله لعنته على الكاذب منا.

بندر الشويقي **٣١ ـ ٠١ ـ ٢٠٠٣، ٠٨:٣٧ PM**

قال «الأستاذ»:

إن أرد الشجاعة!

فليأت لنتباهل أن يجعل الله لعنته على الكاذب منا.

قد باهلتك، على هذه المسألة، وعلى غيرها، لكنك لفرط صدقك وشجاعتك فررت.

وها هي النتيجة:

http://www.wasatyah.com/vb/showthre...39&pagenumber=2[(١)]

و«أساليب المتهربين من (المباهلة) معروفة».

حسن المالكي **٣١ - ٠١ - ٢٠٠٣، ١١:٠٦ PM**

لكن أساليب المباهلين على ما يجهلون من الباطل لم تكن معروفة!!

إقرأ هذا الرابط ولا تشتت الموضوع:

http://www.wasatyah.com/vb/showthre...&threadid=13594[(٢)]

وقد اخترت أن تكتشف أنك ظلمت نفسك بدلاً من أن أطلب منك نتائج الآن!

فلا تستعجل!



---

(١) انظر: (الهروب إلى الخلف) ٢/ ٩٧١.

(٢) انظر: (بعد الانقطاع الطويل... جاءنا الأخ بهذه الأمور! و ترك أهم الأمور!! أين المعايير؟؟) ٢/ ١٢٨٩.

أكاذيب «الأستاذ»!!!!

أكاذيب «الأستاذ»!!!!

📖 **بندر الشويقي** **٣١ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٢، ١١:٤٢ PM**

أكاذيب «الأستاذ»!!!!

(نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي).

كان هذا عنواناً لسلسلة مقالات كتبها «الأستاذ» حسن بن فرحان المالكي.

تضمنت هذه المقالات فكرة جميلة، وهي الدعوة إلى تنقيح التاريخ الإسلامي من الأكاذيب.

لكن الأيام أثبتت أن التاريخ الإسلامي بحاجة لمن ينقذه من مُنقذه!!.

كنت قد قلت لـ «الأستاذ» إنه يكذب في نقوله وكتاباته.

فطلب مني أن أعرف له الكذب!!

فأقول لـ «الأستاذ» إليك أوضح تعاريف الكذب:

📖 **بندر الشويقي** **٣١ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٢، ١١:٥٠ PM**

(١)

البرذون: اسم كانت العرب تطلقه على الخيل التي يؤتى بها من بلاد الترك، وكانت لهذه البراذين مشية متميزة تختلف عن مشية الخيول العربية،

فكان في مشيتها شيء من التمايل والتبختر، فكانت تعتبر في وقت من الأوقات من مراكب المترفين.

وقد روى عمر بن شبة في «تاريخ المدينة» (٣/ ٣٩) أن عمر بن الخطاب لما قدم الشام على بعيره، قيل له: يا أمير المؤمنين، إنك تقدم على قوم حديثي عهد بكفر، فلو ركبت دابة غير دابتك هذه.

فأتي ببرذون، فركبه، فجعل يتبختر به، فجعل يضربه، فلا يزداد إلا تبختراً، فنزل عنه وقال: ما حملتموني إلا على شيطان. ما نزلت عنه حتى أنكرت نفسي. إيتوني بقعودي فركبه.

قصة جميلة تدل على فضل أمير المؤمنين عمر، وشدة تواضعه رضي الله عنه.

وكان أهل العلم منذ القدم يروون هذه القصة ويتحدثون بها ضمن ما يذكرونه من فضائل عمر.

غير أن هذه القصة الجميلة المعبرة، قد عبثت بها يد منقذ «التاريخ الإسلامي»، فحرفتها لتستفيد منها في سبيل نصرة أحقاد سوداء.

بندر الشويقي

هذه القصة ذكرها منقذ التاريخ الإسلامي في كتابه «مع الشيخ عبد الله السعد في الصحبة والصحابة» (ص١٨٠)، لكنه عدل في سياقها، وحرفها لتتحول من قصة تواضع إلى محاولة اغتيال!!

قال مُنقذ التاريخ:

«يبدو أن معاوية وبعض الطلقاء كانوا قد حاولوا اغتيال عمر، لما ذهب إلى الشام، وأعطوه برذوناً كاد أن يصرعه، لكن الله سلم، واستطاع إيقافه، ثم نزل عنه، وقال: (ما ظننته إلا شيطاناً)».

قال المُنقذ:

«قلت: لعله من شياطين معاوية!».

فمن أين جاء الأستاذ بهذا السياق؟!!

وهل كان عمر طفلاً صغيراً، حتى تدبر محاولة لاغتياله بواسطة إركابه على برذون؟!!

في ظني أن هناك فرقاً كبيراً بين ركوب البرذون، وبين ركوب صاروخ عابر للقارات!!

أفلم يجد «المنقذ» كذبة أكثر واقعية من هذه؟!!

بندر الشويقي ٠١ - ١١ - ٢٠٠٢، ١١:١٢ AM

(٢)

ثبت في الصحيحين عن أم حرام بنت ملحان رضي الله عنها قالت: «نام النبي ﷺ يوماً، ثم استيقظ يتبسم. فقلت: ما أضحكك؟

قال: أناسٌ من أمتي عرضوا عليَّ يركبون هذا البحر الأخضر، كالملوك على الأسرة.

قالت: فادع الله أن يجعلني منهم، فدعا لها.

وفي آخر الحديث أن أم حرام خرجت مع معاوية أول ما ركب المسلمون البحر، فلما انصرفوا من غزوتهم قافلين، فنزلوا الشام، قربت إليها دابة لتركبها، فصرعتها فماتت.

حديث صحيح متفق عليه، وفيه فضيلة لهذا الجيش الذي يغزو في البحر، حيث أثنى عليه النبي ﷺ وأخبر أنه رأى أفراده ملوكاً على الأسرة (يعني: في الجنة).

لكن المشكلة أن قائد هذا الجيش كان الصحابي معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.

فهل يمكن أن يرضى **منقذ التاريخ** بهذا؟

وماذا سيفعل للتخلص من هذه المعضلة؟

جاء صاحب الدعوة إلى «**إنقاذ التاريخ الإسلامي**» لينفي هذه الفضيلة التي حدث بها النبي ﷺ، فحاول أولاً أن يشكك في متن الحديث المتفق عليه!!

ثم حاول أن يثبت خطأ من يقول: إن معاوية كان قائد ذلك الجيش!!

ولو توقف عند هذا الحد لكان كلامه مما يمكن احتماله ومناقشته.

لكن التعصب والغلو أبى على صاحبه إلا اختلاق الأكاذيب، وتحويل الفضيلة إلى رذيلة.

جاء الأستاذ «حسن المالكي» بعد هذه القرون المتطاولة، فزعم أنه اكتشف أمراً غاب علمه عن أفراد ذلك الجيش المبارك!!.

وتوصل إلى نتيجة خفيت على أهل ذلك الزمان كله!!.

بل خفيت على مؤرخي الأمة طوال أربعة عشر قرناً!!.

لقد كان الجميع يظنون أن «أم حرام» ماتت في ذلك الحادث العرضي.

هذا ما كان يقرره المؤرخون إلى وقت قريب، حتى جاء مُنقذ التاريخ من الأكاذيب، ففتح ملف التحقيق في حادثة وفاة «أم حرام بنت ملحان»!!.

وتوصل إلى أنها قُتلت عمداً، وأن قاتلها هو معاوية بن أبي سفيان (على الراجح)!!!!

بندر الشويقي

لكن الأستاذ لشدة دقته وتحريه، ذكر أن أدلته ظنية، وليست قطعية!!!

وهذا نص كلامه في كتابه «مع الشيخ عبد الله السعد في الصحبة والصحابة» (ص١٨٠):

قال: «**إن صح أن معاوية أمير الحملة، فالمرجح لاغتياله أم حرام أمران، وكلاهما دليل ظني لا قطعي:**

الأمر الأول: قولهم في الرواية: (فقدمت لها بغلة لتركبها).

يا ترى من الذي قدم تلك البغلة المجنونة التي تطير بمن لا تعرفه حتى يندق عنقه؟!

الدليل الثاني: جاء وصف البغلة في بعض الروايات الصحيحة بأنها (شهباء)، وهذه صفة بغال معاوية!».

هذه قصة محاول الاغتيال التي تفرد بروايتها **مُنقذ التاريخ الإسلامي من الأكاذيب!!**.

وحين أقرأ مثل هذا الكلام أتساءل:

هل أنا أقرأ لـ «حسن المالكي»، أم لـ «أجاثا كريستي»؟!!

بندر الشويقي **٠١ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ١٢:٤٥ AM**

(٣)

من المعلوم أن أمر المسلمين كان مجتمعاً في عهد أبي بكر، وعمر، وصدر خلافة عثمان، حتى بدأ الاختلاف الذي انتهى بمقتل عثمان، وبعد ذلك حصل التفرق والاختلاف، وظهرت الفرق البدعية من خوارج، وشيعة، ونواصب. وأما قبل ذلك، فلم يكن شيء من هذه الأهواء معروفاً.

وقد عبَّر أبو محمد البربهاري صاحب كتاب «شرح السُّنَّة»، عن هذا المعنى فقال:

«**واعلم أن الدين العتيق ما كان من وفاة رسول الله ﷺ، إلى قتل عثمان بن عفان** رضي الله عنه، وكان قتله أول الفرقة، وأول الاختلاف، فتحاربت الأمة، وتفرقت، واتبعت الأطماع والأهواء، والميل إلى الدنيا».

وهذا كلام واضح، ولا إشكال فيه، لكن كيف سيترجمه لنا مُنقذ التاريخ؟

قال **المنقذ** في رسالته الثانية إلى (الوسطية):

«**البربهاري ينادي بالإمساك، وقد تناول الإمام علي (كذا) ومن معه في كتابه شرح السُّنَّة، وعدهم من أهل الطمع والهوى والبدعة**».!!!

وقال في الحلقة الأولى من هذه المناظرة:

«**غلاة الحنابلة يرون عليّاً ومن معه من المهاجرين والأنصار لا يمثلون أهل السُّنَّة وإنما (اتبعوا الأهواء والأطماع كما ذكر البربهاري)**».

هكذا روى المنقذ قول البربهاري!!!

فأين الأمانة في نقل الكلام؟!

وهل خطر ببال البربهاري هذا المعنى القبيح؟!

وهل كلامه يطابق هذه الترجمة التي افتراها **المنقذ**؟

سبحانك هذا بهتان عظيم!!

الرد على الأكاذيب

الرد على الأكاذيب!

قال الأخ:

البرذون: اسم كانت العرب تطلقه على الخيل التي يؤتى بها من بلاد الترك، وكانت لهذه البراذين مشية متميزة تختلف عن مشية الخيول العربية، فكان في مشيتها شيء من التمايل والتبختر، فكانت تعتبر في وقت من الأوقات من مراكب المترفين.

وقد روى عمر بن شبة في «تاريخ المدينة» (٣/ ٣٩) أن عمر بن الخطاب لما قدم الشام على بعيره، قيل له: يا أمير المؤمنين، إنك تقدم على قوم حديثي عهد بكفر، فلو ركبت دابة غير دابتك هذه.

فأتي ببرذون، فركبه، فجعل يتبختر به، فجعل يضربه، فلا يزداد إلا تبختراً، فنزل عنه وقال: ما حملتموني إلا على شيطان. ما نزلت عنه حتى أنكرت نفسي. إيتوني بقعودي فركبه.

قصة جميلة تدل على فضل أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه وشدة تواضعه.

وكان أهل العلم منذ القدم يروون هذه القصة ويتحدثون بها ضمن ما يذكرونه من فضائل عمر.

غير أن هذه القصة الجميلة المعبرة، قد عبثت بها يد منقذ «التاريخ الإسلامي»، فحرفتها لتستفيد منها في سبيل نصرة أحقاد سوداء.

هذه القصة ذكرها منقذ التاريخ الإسلامي في كتابه «مع الشيخ عبد الله السعد في الصحبة والصحابة» (ص١٨٠)، لكنه عدل في سياقها، وحرفها لتتحول من قصة تواضع إلى محاولة اغتيال!!

قال مُنقذ التاريخ:

«يبدو أن معاوية وبعض الطلقاء كانوا قد حاولوا اغتيال عمر، لما ذهب إلى الشام، وأعطوه برذوناً كاد أن يصرعه، لكن الله سلم، واستطاع إيقافه، ثم نزل عنه، وقال: (ما ظننته إلا شيطاناً)».

قـال المُـنقـذ:

«قلت: لعله من شياطين معاوية!».

فمن أين جاء الأستاذ بهذا السياق؟!!

وهل كان عمر طفلاً صغيراً، حتى تدبر محاولة لاغتياله بواسطة إركابه على برذون؟!!

في ظني أن هناك فرقاً كبيراً بين ركوب البرذون، وبين ركوب صاروخ عابر للقارات!!

أفلم يجد «المنقذ» كذبة أكثر واقعية من هذه؟!!اهـ.

أقول:

١ ـ أولاً هذه ليست كذبة لو كنت تعرف تعريف الكذب، فهناك فرق بين الاستنتاج من عدة دلائل والجزم، أنا من خلال تتبعي لسيرة معاوية وجدت أن له كثيراً من قصص الاغتيال مرة بالسم ومرة بالتحريض... إلخ

ـ وهناك عدة حوادث اغتيال بعضها ثابت وبعضه مشكوك فيه.

حسن المالكي

ولا بأس أن يشك المؤرخ في وجود قصص أخرى ومن الأشياء التي رجحت أو أرى أن لمعاوية يد فيها:

ـ محاولة اغتيال النبي ﷺ بعد عودته من تبوك، وهذه لها دلائل كبيرة يحق لي أن أؤمن بها ويحق لغيري أن يستبعدها،

ـ اغتيال عمر نفسه

ـ اغتيال علي نفسه

ولا يستطيع الباحث البسيط الذي لا علم له بالشخصية أن يصدق كل هذا، أما بعد البحث والتتبع وتجميع الشبيه إلى شبيهه والاستنتاج غير المعلوم من المعلوم فهذه من مهام المؤرخ.

على كل حال: هناك لفظة واحدة أفلتت ولم ينتبه الأخ لحذفها ووردت فيما نقله عني وهي كلمة (يبدو) فهي توضح أن هذا الأمر شك مني وليس يقيناً ولا جزماً.

فإذا قال الشخص منا:

يبدو لي أن مساحة الجزائر أكبر من مساحة السودان فلا يكون هذا كذباً لكن هذا وهم ـ هذا لو كانت مسألة معاوية في وضوح هذه المسألة ـ مع أن الجميع لا يستطيع أن يجزم فليس هناك ورع يدفع، ولا نقل يقنع.

ولكن لو قال: (مساحة الجزائر أكبر من مساحة السودان لكان كذباً) لأن الكذب نقيض الصدق ويشترط فيه الجزم وهذا أمر يعرفه العوام فضلاً عن (أهل العلم من أهل السُّنَّة والجماعة المتنقلين بين نقل إجماع ونقل إجماع مخالف خلال أسبوع)!

إضافة لما لم ينقله الأخ وهو في الصفحة نفسها وهو قولي حرفيّاً: (على أية حال إن صحت محاولته ـ مع مجموعة من المتهمين بالنفاق ـ اغتيال النبي ﷺ يوم تبوك.

فلا يستغرب منه محاولة اغتيال عمر، ولا اغتيال أم حرام، ومحمد بن مسلمة، والحسن بن علي، وسعد بن أبي وقاص، والأشتر النخعي، وعبد الرحمٰن بن خالد بن الوليد، وسعد بن عبادة وغيرهم).اهـ.

حسن المالكي

فهذا ظاهر أن الأمر شك وظن مبني على أشياء أخرى وليس جزماً.

وأقول اختصاراً:

(الشك ليس من تعريفات الكذب).

وكلام الأخ أولى بوصفه بأنه كذب؛ لأنه جزم بما يعلم خلافه، ولم أجزم بشيء.

فانظروا كيف جعل شكي كذباً فكذب في ذلك!

بينما ابن تيمية يأتي ويقول:

(لم يفرح في خلافة علي مسلم)

ولا يسميه الأخ كذباً!

كما لا يستطيع أن يقول إنه صدق!

سيأتي بلف ودوران فقط!

نحن نبحث عن معايير مشتركة يتم بها الحكم على الفعل بغض النظر عن

فاعله وهو يريد ـ فيما يبدو أيضاً! ـ أن تكون هناك معايير مزدوجة!

ذكر الأخ قصة مصرع أم حرام رضي الله عنها، فقال: (ثبت في الصحيحين عن أم حرام بنت ملحان رضي الله عنها قالت: «نام النبي ﷺ يوماً، ثم استيقظ يتبسم. فقلت: ما أضحكك؟

قال: **أناسٌ من أمتي عرضوا عليَّ يركبون هذا البحر الأخضر، كالملوك على الأسرة.**

قالت: فادع الله أن يجعلني منهم، فدعا لها.

وفي آخر الحديث أن أم حرام خرجت مع معاوية أول ما ركب المسلمون البحر، فلما انصرفوا من غزوتهم قافلين، فنزلوا الشام، قربت إليها دابة لتركبها، فصرعتها فماتت).

حسن المالكي

ثم قال: حديث صحيح متفق عليه، وفيه فضيلة لهذا الجيش الذي يغزو في البحر، حيث أثنى عليه النبي ﷺ وأخبر أنه رأى أفراده ملوكاً على الأسرة (يعني: في الجنة).

ثم قال: (لكن التعصب والغلو أبى على صاحبه إلا اختلاق الأكاذيب، وتحويل الفضيلة إلى رذيلة...

جاء الأستاذ «حسن المالكي» بعد هذه القرون المتطاولة، فزعم أنه اكتشف أمراً غاب علمه عن أفراد ذلك الجيش المبارك!!.

وتوصل إلى نتيجة خفيت على أهل ذلك الزمان كله!!.

بل خفيت على مؤرخي الأمة طوال أربعة عشر قرناً!!.

لقد كان الجميع يظنون أن «أم حرام» ماتت في ذلك الحادث العرضي.

هذا ما كان يقرره المؤرخون إلى وقت قريب، حتى جاء مُنقذ التاريخ من الأكاذيب، ففتح ملف التحقيق في حادثة وفاة «أم حرام بنت ملحان»!!. وتوصل إلى أنها قُتلت عمداً، وأن قاتلها هو معاوية بن أبي سفيان (على الراجح)!!!!

لكن الأستاذ لشدة دقته وتحريه، ذكر أن أدلته ظنية، وليست قطعية!!!

وهذا نص كلامه في كتابه «مع الشيخ عبد الله السعد في الصحبة والصحابة» (ص١٨٠):

قال: «إن صح أن معاوية أمير الحملة، فالمرجح لاغتياله أم حرام أمران، وكلاهما دليل ظني لا قطعي:

الأمر الأول: قولهم في الرواية: (فقدمت لها بغلة لتركبها).

يا ترى من الذي قدَّم تلك البغلة المجنونة التي تطير بمن لا تعرفه حتى يندق عنقه؟!

الدليل الثاني: جاء وصف البغلة في بعض الروايات الصحيحة بأنها (شهباء)، وهذه صفة بغال معاوية!».

هذه قصة محاول الاغتيال التي تفرد بروايتها مُنقذ التاريخ الإسلامي من الأكاذيب).اهـ!!.

أقول:

حسن المالكي

سبق الجواب في ما نقلته دع عنك ما لم تنقله، فالأمر ظني وأدلته ظنية!

فما علاقة هذا بالكذب!

وإذا صرح الباحث بأن هذا الأمر عند مجرد ظن فلا يوصف بالكذب لكن الأخ لا يعرف الكذب لذلك فيعد من الكذب ما ليس كذباً ويبرئ ابن تيمية من أمور جزم فيها وهي كذب ـ كما سبق ـ ولم يذكر أن أدلته فيها ظنية لا قطعية؟

على العموم سيرى الأخ معنى الكذب في ما أنقله عن ابن تيمية وكنت قد خففت اللغة ورجوت أن نتفق على معايير لكن يبدو أيضاً أن الأخ لا يعرف أنه وابن تيمية المتضرران من هذه المراوغة

فقد وقع في الشرَك (بفتح الراء) ولا يستطيع أن يخرج لا هو ولا منهاج السُّنَّة ولا كتب ابن تيمية الأخرى، وسيرى المنصفون ما هي الأقوال الأولى بالكذب وإن تعصب بعضهم فاستحلفوه وانظروا هل يوافق أم يتلكأ!

أما ما نقله عن البربهاري فواضح أن البربهاري لم يخرج عليّاً ومن معه من المهاجرين والأنصار من حكمه الجائر.

راجعوا كلامه وانظروا

فقد قال: (واعلم أن الدين العتيق ما كان من وفاة رسول الله ﷺ، إلى قتل عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكان قتله أول الفرقة، وأول الاختلاف، فتحاربت الأمة، وتفرقت، واتبعت الأطماع والأهواء، والميل إلى الدنيا»).اهـ كما نقله الأخ.

ولا أدري أهذا (تعميم) على الأمة كلها أم قولي بأن (النصب تسلل داخل الوسط السُّنِّي) أيهما أولى بالتعميم؟

هل من يقول: (تسلل النصب داخل الوسط السُّنِّي، أو المجتمع السُّنِّي تلبس بالنصب، أو المجتمع المحلي تلبس بالنصب ومحاربة العقل... إلخ مع وجود التصريح تلو التصريح بأنني لا أقصد التعميم)

هل هذا أولى بالذم والوصف بالتعميم أم من قال:

(الأمة بعد عثمان: تحاربت واتبعت الأطماع والأهواء والميل إلى الدنيا)!

مع هذا كان البربهاري أكثر إنصافاً من ابن تيمية

لأنه اتهم الجميع (بالأهواء والميل للدنيا)

أما ابن تيمية ففي أقواله الشنيعة قصر على ذم علي لا معاوية!

فهو يشنع على الطرف الشرعي ولا يفعل مثل ذلك في الطرف الباغي بالنص الشرعي!

مع أن الباغي هو الذي ينبغي أن ينسب إليه ما جرى من أمور لكنه - أعني: ابن تيمية - يقرر أن:

(عليّاً قاتل للرياسة وليس للديانة وأن سيفه كان مسلولاً على المسلمين مكفوفاً عن الكفار

وأنه قتل ألوفاً من المسلمين من غير مصلحة في دينهم ولا دنياهم... إلخ).

ثم بعد هذا كله يأخذ عليَّ الغلاة ما نقلته عن غلاتهم ولم أحرف المعنى يحاولون إظهار ذلك في شكل (كذب وافتراء)!

ويقولون بعد ذلك:

(سبحانك هذا بهتان عظيم)!

أما البربهاري وابن تيمية اللذان نقلنا أقوالهما غير محرفة فعلى معاييرهم الخاصة المزدوجة

لم يكذبا ولم يفتريا!

لكن من (نقل أقوالهم) ولو بالنص يكون قد كذب وافترى!

ومن هنا نحن نطالب بالمعايير المشتركة الصحيحة!

أو نستحلف عليها من زعم أنه (لا يريد بذلك إلا وجه الله) !

وهذه أساليبهم من قديم لم أعد أستغرب هذه الأمور إنما المشكلة أنه ما زال في الناس من يثق بأنهم منصفون!

ومثلما يتم هذا التحريف على الملأ فما يتم في غير ذلك في بطون الكتب أكثر بكثير علماً أن الأخ الكريم أراه أعدل بكثير من غلاة آخرين متصدرين للدروس ويرددون ما يردده الأخ من (تحريم الافتراء والكذب)!

على أية حال:

مع كثرة الردود سيتبين لمن لم يتبين له كيف أن الغلاة معهم من المعايير (الخاصة لكل حالة حسب الشخص) ما لا يحصى كثرة ولا تستطيع بعدها وصفهم بالعقل فضلاً عن العدل ومع ذلك يتهمون الآخرين بالكذب!

وبعضهم لا يفعل هذا عن قناعة وإنما لحماية (أهل السُّنَّة) تلك السُّنَّة السائدة المختلطة بالخصومات والمذهبيات!

التي يحاولون إقناع الناس بأنهم (أهل السُّنَّة الحقة)!

لذلك هم يحرصون على حمايتهم من إلزامهم بالأحكام الشرعية ولو بمثل هذه الأمور التي لن يطول الكذب فيها كثيراً.

ولو وجدوا من قديم مثل هذه المناظرات لتواضعوا ولم يجرؤ الواحد منهم على الهجوم على الأبرياء أو من هم أبرأ منهم على الأقل.

سيعرفون ـ إن طال الحوار ـ أنه ما من عيب ينهون عنه إلا وهم واقعون فيه غالباً. وعلى هذا لا داعي لكل هذه المؤلفات في الهجوم على الأشاعرة والجهمية والشيعة والقدرية والصوفية وجماعة التبليغ. . . إلخ.

لأن المصداقية تقل يوماً بعد يوم وسيجدون أنفسهم أخيراً لا سامع لهم ولا مصدق لهم إذن فنصيحتي أن يبدؤوا بأنفسهم أولاً إن كانوا يريدون الله والدار الآخرة أما إرادة العلو في الأرض والفساد

والتكثر بمن ليس على رأيهم

فهذا ليس حال (أهل السُّنَّة النبوية)

وإنما حال (أهل السُّنَّة الأموية)!

بندر الشويقي **٠٨ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ١٩: ١٢ AM**

خلاصة ما تعلل به «الأستاذ»:

أنه «مؤرخ حاذق»، يستطيع أن يشم رائحة محاولات اغتيال تمت في القرن الأول للهجرة، لكن لم يتفطن لها أهل ذلك القرن، ولا سمع بها أحد من قبل، ولا أشار إليها مؤرخ، ولو حتى إشارة عابرة!!

فقد خلط «الأستاذ» بين وظيفة المؤرخ، ووظيفة الكاهن (الكاذب)!!

أكد «الأستاذ» كثيراً على عبارة: (يبدو) الموجودة في أول كلامه.

وكأنه يقول: لا يكون كاذباً من يلفق الأساطير، ما دام أنه يبدأ حديثه بعبارة: (يبدو)!!

إذاً، فليفرح الكذابون بهذا المخرج السهل.

فيستطيع كل مفترٍ وأفاكٍ أن يلفق التهم، وينسب البلايا للآخرين، بعد أن يقول: (يبدو).

ويستطيع أن يسمي إفكه استنتاجاً، وتحليلاً للوقائع!!

إذاً: فما الداعي لإنقاذ التاريخ الإسلامي؟!

فقط نعيد طباعة كتبنا، ونضع في أول كل كتاب عبارة: (يبدو). ونكون بهذا قد نقينا تاريخنا من الأكاذيب؛ لأن من شرط الكذب (الجزم)، ومن قال: (يبدو) فلم يكذب!!.

عمر بن الخطاب، يركب دابة، فلا تعجبه مشيتها، فينزل عنها.

فيأتي «الأستاذ» ـ بحسه التاريخي، ودون تأثر بالنزعة المذهبية ـ فيستنبط من هذا الموقف محاولة اغتيال (على الراجح)، (يبدو) أن معاوية نفذها!!.

أم حرام بنت ملحان ترميها دابتها فتموت.

فيأتي «الأستاذ» لينتزع من هذه القصة جريمة قتل نفذها معاوية (على الراجح)، أو على (ما يبدو)!!

وهذا كله قرره «الأستاذ» بناءً على تحليل الوقائع، واستنتاج (المعلوم من غير المعلوم)!!

ولم يكن للنزعة المذهبية أي أثر في اكتشاف هذه النتائج (معاذ الله) !!.

قال «الأستاذ»: «**لا يستطيع الباحث البسيط الذي لا علم له بالشخصية أن يصدق كل هذا، أما بعد البحث والتتبع وتجميع الشبيه إلى شبيهه، والاستنتاج غير المعلوم من المعلوم، فهذه من مهام المؤرخ**».

هكذا قال «الأستاذ»، والله أعلم!!!



الشهر الكريم
فرصة لتجديد المناظرة

الشهر الكريم فرصة لتجديد المناظرة

حسن المالكي **٠٥ - ١١ - ٢٠٠٢م ١١:٣٠ PM**

بعد أن أخذنا شوطاً تمهيدياً في هذه المناظرة تناول موضوعات شتى، نرى أن المناظرة تتجه للتشتيت والتنابز بالاتهامات، وتشعب الموضوع من موضوع واحد، إلى نتف متفرقة من موضوعات متفرقة.

مع أن الموضوع المتفق على مناقشته بل كان طلب الأخ الكريم، هو موضوع واحد من جزأين: (النصب ثم ابن تيمية ومدى تأثره بهذا أو براءته منه).

والطريق إلى معرفة هذين الأمرين سهل - إن كانت هناك نية - إذا اتبعنا أمرين اثنين فقط:

الأول:

تعريف الجزء الأول: تعريف النصب (الانحراف بباطل عن أهل البيت)... إلخ (وله وجهان، تعريف لغوي مع التعريفات المنقولة عن أهل العلم، ثم النظر في تطبيقات أهل الحديث، بالنظر إلى من اتهموه بالنصب، وماهي الأمور التي دعتهم لاتهام هذا الراوي أو هذا الرجل بالنصب).

الثاني:

النظر في الجزء الثاني: النظر في ما كتبه ابن تيمية رحمه الله هل وقع في شيء من هذا قليلاً كان أو كثيراً أم أنه لم يقع في ذلك، مقارنة مع التعريف للنصب، وتطبيقات أهل الحديث.

هذا فقط

وعلى هذا نحن أمام ثلاث خيارات (في المقارنة بين ابن تيمية ومن اتهمهم المحدثون بالنصب):

إما أن نبريء هؤلاء جميعاً ونخطيء من حكم عليهم من أهل الحديث.

وإما أن نبريء من قال مثل قول ابن تيمية فما دون.

وإما أن نبقي على (مفهوم النصب) ويكون ابن تيمية غير مستثنى من التهمة ويكون التعريف حجة على من خالفه وليس العكس.

أما من جانبي كتبت رأيي في تعريف النصب والسُّنَّة والتشيع

- بقي على الطرف الآخر أن يكتب التعريف الذي يرى لهذه الأمور الثلاثة

- ثم يبدي كل منا نقده لما كتبه الآخر

- ثم يحدد المنسق - ولا بد من وجوده إذا أرادت الوسطية أن يتم ضبط المناظرة لتبقى في الموضوع الذي طرح إلى أن يتم الإنتهاء منه ثم يتم الانتقاء لموضوعات أخرى - يقوم المنسق بكتابة الأمور المشتركة التي يتفق عليها الطرفان.

حسن المالكي

لو كان الأمر مناظرة مباشرة لما احتاج الأمر إلى منسق وإنما محكم، المنسق مهمته أن يرسل لكل طرف أن يكتب مباشرة أو يكتب لكل طرف:

(أجب على الأسئلة التالية. . .

اكتب رأيك في هذا المعيار فقط كتب صاحبك. .

ما علاقة هذا الموضوع بالموضوع الرئيس. . . إلخ

ويذكر الطرفين بأهمية صدق النية بأننا في أول تجربة نريد أن نخرج بشيء. . . إلخ).

لا نريد التشتت. .

كل منكما يتهم الآخر بالبتر مثلاً. .

فهل ترضيان أن نبحث الموضوع وتقبلا حكمنا من هو أسوأ بتراً وتعميماً؟

أم تريدان أن تلتزما بآداب الحوار، وبالموضوع المطرح، هذه موضوعات جانبية، شكلية مهمة لكن ليست الموضوع الرئيس إلخ

هو الآن لا يحكم إنما يضبط المناظرة ألا تخرج من موضوعها ألا يتبادل الطرفان الألفاظ النابية

أن يركزا على المعلومة أن يتركا الأمور الشخصية، أن يعترف كل منهما بالتجاوز في بعض المشاركات، ألا يبرئ أحدهما نفسه من الخطأ والهوى والتعصب بغض النظر عن النسبة هنا

أن أن وهكذا

لذا نرى أن هذا الشهر الكريم فرصة في تجديد المناظرة لأن قيامها في حد ذاته يعد مكسباً

فالمجتمع يتفاهم، ويتحاور، وهذا المهم، وقد خفت الأتهامات من اتهامات بالكفر والزندقة والبدعة، إلى اتهامات بالتهويل والتحريف والمجازفة والتعصب، وهذا أمر سهل، قياساً بالأمور الأولى

حسن المالكي

المهم ألا ينتقلا لموضوعات هامشية جانبية، بل إلى موضوعات أخرى ولو كانت أهم

موضوع المناظرة فقط حالياً

لا مانع بعده من طرق موضوعات أخرى

فإن لجأ الطرفان للموضوع محل النقاش مباشرة (وهو النصب تعرفه ومظاهره ورجاله. .) نكون قد قطعنا شوطاً كبيراً، أما إن شعبنا الموضوع للعقائد والصحبة والإجماع والحنابلة وغير الحنابلة و. . إلخ فمعنى هذا أننا قد حكمنا على أنه لا أمل في الخروج بنتائج تكشف للمجتمع صحة أمر أو عدمه (وآمل ألا يكون التشتيت هدفاً لأحدنا).

لذا أنا أبادر بطرح مجموعة من (الإقتراحات) لفائدة المعلومة والقراء ومن منها:

١ ـ تجديد النية، وإعلان بصدق ـ في بداية هذا الشهر ـ بأن (الحق) وحده هو الهدف الرئيس.

٢ ـ تحديد نقاط الإتفاق (سواء المعايير المشتركة ـ وقد كتبت رأيي في ذلك ـ وتعريفات مختصرة لأبرز الألفاظ التي تتردد كثيراً، ويمكن أن يكتبها المنسق من خلال قراءة مشاركة المتناظرين، مثلاً: تجريم الظلم وهضم الحقوق، تحريم الإفتراء والبتر المضر بالمعنى، أن الكتاب والسُّنَّة هما الحكم، أن منهج معرفة الثابت وغير الثابت في الأحاديث هو منهج المحدثين، أن معرفة الثابت في التاريخ هو كذا....)

٣ ـ إذا طلب أحد المتناظرين من الآخر سؤالاً ورأى إجابة غير مقنعة ويخشى أن الطرف الآخر غير صادق فيما يقول، فعليه أن يعيد السؤال مرة أخرى مع طلب القسم على الجواب الأخير، فيصبح عن الطرف الآخر فرصة لكتابة ما يدين الله به ثم القسم أن هذا هو رأيه واجتهاده (وهذا ليس قسماً على مجهول ولا علاقة له بصحة الرأي من عدمه، فقط أن يقسم أن هذا رأيه، وهذا يقينه في كذا، وهذا شكه في كذا، وهذا ترجيحه في كذا...) فلا يكون آثماً لو أخطأ في المعلومة، إنما يكون آثماً إذا أخبر بخلاف ما في نفسه.

٤ ـ بمعنى ليس الإشكال في غياب المعلومة، إنما الإشكال عندما يعرف الشخص الحقيقة ثم يغالط لهدف من الأهداف غير الرئيسة، إذا الهدف الرئيس هو (إخراج أكبر قدر من المعلومات المتفق عليها).

٥ ـ إذا شعر كل طرف بأن الآخر يغالط ويتجنب (تحديد) الأمور التي يمكن أن يتفق عليها فقد تسير المناظرة نحو التنابز الشخصي وتضيع الفائدة.

مثال:

كتب الأخ الكريم مقالاً بعنوان (أكاذيب الأستاذ) ومع أن هذا الموضوع خارج موضوعنا الذي هو (النصب + ابن تيمية) إلا أنه ذكر أشياء إنما هي ترجيحات وظنون وليست كذباً لأن الجملة التي فيها عبارات مثل (يبدو أن..... يظهر لي كذا...أنا أرجح أن معاوية قام بكذا.....) هذه تحليلات لمجموعة من الأخبار ذكرها الباحث واستنتج من هذا كله (ترجيحاً) فهذا لا يسمى كذباً بالإتفاق.

لكن إن جاء ابن تيمية سامحه الله وزعم أن خلافة علي (لم يفرح فيها مسلم، ولم يقتل كافر....) فماذا نسمي هذا؟

هنا تأتي نقطة من أهم النقاط وهي (الاطراد)!

بمعنى أن ما يعتبره طرف في هذه المسالة (كذباً أو تحريفاً أو جهلاً أو تعصباً... إلخ) فعليه أن يطرد ولا إشكال هنا.

أما أن يسمي شيئاً (حقّاً وصدقاً) ومثيله (باطلاً وكذباً)

هنا يظهر التعصب، ومع التعصب لا يمكن الاتفاق أبداً

ليست حجج البشر اكبر من حجج الأنبياء، ومع هذا لم يستطيعوا إقناع المتعصبين المقلدين المدافعين عما ألفوه عن الآباء والأجداد.

دفعني لهذا المقال أنني كنت على وشك لكتابة مقال معاكس بعنوان (أكاذيب ابن تيمية) أعارض به كلام أخينا في حكمه على ترجيحات بالكذب وأطلب منه الإطراد، لنقارن بين الترجيح والجزم، الظني والقطعي...

ثم تعوذت بالله من الشيطان، ولم أر أن أكتب في هذا الشهر ـ على الأقل ـ شيئاً من هذا حتى لو رأيت أن الأخ ظلم في الحكم.

لذا آمل من الأخ الكريم إن أراد أن يخفف الحدة على ابن تيمية أو غيره ألا يجزم بأشياء ستضر ابن تيمية ولا نريد في هذا الشهر على الأقل أن (نفحش في اللسان).

لذا أكرر أن هذا الشهر فرصة، فهل من مجيب؟

١ ـ من الوسطية أولاً بتعيين منسق ـ فالمناظرة في الأصل مسؤولية الوسطية من حيث ضبط الموضوع المختلف فيه، وهذه من أسس الأسس في نجاح أي مناظرة ـ.

٢ ـ من الأخ الكريم ثانياً بأمرين: البقاء في الموضوع وتحديد المعايير.

٣ ـ من القراء ثالثاً بالرقي في المساعدة على نجاح التجربة وليس العمل على هدم هذه التجربة الجيدة رغم كل ما يصاحبها من أخطاء.

وكل عام وأنتم بخير.

حسن المالكي ٠٧ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢م ٠٦:١٢ AM

من أجل التوصل لمعايير مشتركة!

قال الأخ:

(كان «الأستاذ» قد ذكر في مقدمته عن النصب أننا نروي في كتبنا: «أن الله يغفر لجميع من دفن بمقبرة أحمد بن حنبل».

فأجبته قائلاً: «هذا أنموذج لما تتصف به كتاباتك من تعميمات جائرة».

وقلت: «مصنفات أهل العلم جهد بشري، لا بد أن يتطرق إليه الخلل، وهذا الخلل ينتقد بقدره. وأنت كثيراً ما تلتقط مثل هذه الكلمة التي ذكرت في كتاب ترجم لأحمد بن حنبل، وبدلاً من أن تنتقد من ذكرها، تعود لتعمم الكلام، وتذكر (أننا نروي أن الله يغفر لجميع من قبر بمقبرة أحمد).اهـ.

أقول:

حسناً، تعال نتفق:

١ ـ أن من نسب إلى السُّنَّة أو الشيعة شيئاً لم يقل به أو لم يروه إلا بعضهم فقد أخطأ جار في الحكم.

ـ موافق

ـ غير موافق

حسن المالكي

٢ ـ إذا وجد مثل هذا الكلام لابن تيمية كأن يقول (الشيعة يروون في كتبهم) ثم لا نجد هذا إلا عند فرد أو فردين منهم أن نسمي هذا (تعميماً جائراً)!

ـ موافق

ـ غير موافق

قول الأخ:

(وهل رأيت أحداً من الحنابلة، يقرر أن الله يغفر لكل من قبر بمقبرة أحمد)؟

أقول:

حسناً تعال نتفق:

١ ـ أن أي خطأ في كتاب من كتب الآخرين كالشيعة والأشاعرة والصوفية لا يجوز إنكاره حتى نرى من يقول به منهم!

موافق

- غير موافق

قول الأخ:

(ومن حكى شيئاً رآه في منامه أو رآه غيره، فلا يجوز وصفه بالغلو، إلا إذا بنى على رؤياه حكماً شرعيّاً).اهـ.

حسناً

تعال نتفق:

أن الرؤى الموجودة في كتب العقائد السُّنِّية والشيعية والصوفية كلها لا نصف أصحابها بالغلو حتى لو ذكر بعض الشيعة أنه رأى أبا بكر وعمر يعذبان في النار فإن ذكر هذا لا يدل على التشيع المذموم وانه يجوز أن ـ كما تقول ـ أن (تحكى وتروى دون حرج).اهـ.

- موافق

حسن المالكي

- غير موافق

قول الأخ:

(فلينظر «الأستاذ» في البحوث المكتوبة عن معاوية، هل في شيء منها تفضيله على علي، وهل وقع فيها شتم، أو سب، أو تنقص لعلي؟

إن وجد شيئاً من ذلك، فليحكم على صاحبه بالانحراف عن علي.(حسناً تعال نتفق:

١ ـ شتم علي من النصب

٢ ـ سب علي من النصب

٣ ـ تنقص علي من النصب

ولم يبق إلا تعريف هذه الأشياء وهل يعد منها لعن علي على المنابر أم لا؟

ـ موافق

ـ غير موافق

قول الأخ:

(ومذهب (النواصب) الذين يشتمونه، أو يبغضونه، لم يعد له وجود كمذهب قائم، إلا في أذهان الشيعة).

أقول:

هذا حسب تعريف النصب!

إذا عرفنا النصب نستطيع بعدا النفي أو الإثبات.

ثم نفي وجود مذهب قائم

لا ينفي وجوده في بعض الأشخاص

ـ موافق

ـ غير موافق

ثم ليس من شرط النصب أن يعترف الناصبي بالنصب ويتسمى به

حسن المالكي

كما أنه ليس من شط الرافضي أن يعترف أنه رافضي ـ على تحفظ مني على هذا اللقب سأذكر سببه فيما بعد ـ

ـ موافق

ـ غير موافق

والدليل أنه لم يكن لاعنو علي على المنابر ومبغضوه يسمون أنفسهم نواصب

لم يكونوا يسمون أنفسهم إلا أهل الجماعة أو أهل السُّنَّة

ـ موافق

ـ غير موافق

كذلك لا يتسمى الروافض بالرفض ولا الغلاة بالغلو ولا الجهمية بذلك... إلخ

ـ موافق

ـ غير موافق

قول الأخ:

(فالإمساك لا ينافي الحكم بتخطئة فئة معاوية ـ رضي الله عنه ـ. وكثيراً ما يوجد في كلام من يأمر بالإمساك، التصريح بتخطئة معاوية (قلت: خصال النصب كثيرة

ـ موافق

ـ غير موافق

وليس كل مخطيء لمعاوية يكون سليماً من النصب

كما أنه ليس كل مادح لأبي بكر سليم من التشيع.

ـ موافق

ـ غير موافق

نعم من يخطيء معاوية من السُّنَّة نحكم له بالاعتدال في هذه المسألة فقط

ومادح أبي بكر من الشيعة نحكم له بالاعتدال في هذه المسألة فقط.

حسن المالكي

ـ موافق

ـ غير موافق

أما من يجمع بين تخطئة معاوية وتخطئة علي فيبقى فيه نصب.

لأنه ساوى بين الباغي والمبغي عليه

بين الظالم والعادل

بين الخارج عن الطاعة والإمام الشرعي

ـ موافق

ـ غيرموافق

كذلك من يجمع بين الثناء على أبي بكر والزعم أن علياً أفضل من الأنبياء يبقى فيه تشيع.

ـ موافق

ـ غير موافق وهكذا

وسبب هذا التخليط الذي ما زلنا فيه

أننا إلى الآن لم (نعرف النصب والتشيع) وخصالهما حتى لا نحكم بخصلة واحدة في تبرئة هذا أو اتهام ذاك مع إهمال الخصال الأخرى المضادة.

- موافق

- غير موافق

قول الأخ:

(أهل السُّنَّة لا يتشغالون بذمهم، وجمع أخطائهم وزلاتهم.)

أقول: هذا حسب بحثك وفهمك ومعاييرك في هذا كله....

ثم ما دليل التشاغل؟ هل هو كثرة الإنتاج؟ أم حدة التهمة؟ أم التصنيف في ذلك؟ أم ماذا؟

أكمل الفراغ التشاغل هو:

أما التشاغل - في معاييري! - فيكون في جمع المثالب ونسيان الفضائل للصحابة بادئاً من العشرة ومنتهياً بالطلقاء.

حسن المالكي

أما من يعطي هذا حقه من المدح والثناء، وهذا حقه من التوسط في ذلك، وهذا حقه من الذم، فلا يكون متشاغلاً (بجمع الزلات)، وإنما يقيم الأشخاص والأعمال والأحداث، تقيماً يراه عادلاً في ضوء ما فهمه وعرفه من النصوص والواقع التاريخي، ويرى لهذا التقييم أهميته البالغة وأثره الإيجابي على العقل وفهم الدين والتاريخ ونشوء الفرق وأسباب ذلك.... وتحميل السلطات الظالمة المسؤولية الكبرى في ذلك، مع الاقتداء بالعادلين الصالحين، وتجنب الركون إلى الذين ظلموا، بتصويب أو ميل قلب أو تبسيط أخطائهم أو ترتيب الأجر على المظالم،.... والفهم لبدايات الانحراف، فيثني على العادلين الصالحين ويحذر من الاقتداء بمن ظلم أو ساءت سيرته.

- موافق

- غير موافق

قول الأخ:

(ابن تيمية ـ عندك ـ من الغلاة، ومن النواصب، مع أنه يصرح في كلامه بأن فئة معاوية هي الفئة الباغية، لكنه مع ذلك لم يسلم من وصمك له بالغلو والنصب).

قلت: ابن تيمية ليس من غلاة النواصب بإطلاق لكن النصب فيه واضح؛ لأنه كما قلت خصال النصب كثيرة.

ولذلك يقد يحكم الناصبي بخطأ معاوية في موضع ويثني عليه بما لم يستحق أو يحكم بخطأ علياً في عشرات المواقع، فهذا يبقيه في دائرة النصب.

ـ موافق

ـ غير موافق

أقول (قد) والحكم في ذلك هو البحث بعد الاتفاق على المعايير.

قول الأخ:

ذكر الأخ أن من وزع كتاباً في فضل يزيد ولم يوزع كتاباً في فضل أبي بكر وعمر وعثمان وأبي عبيدة (فهل هذا دليل الانحراف عنهم)؟!

حسن المالكي

أقول:

يزيد خصم لأهل البيت وليس خصماً لهؤلاء

ـ موافق

ـ غير موافق

ويتم في الكتاب انتقاص للحسين

وليس فيه انتقاص لهؤلاء

ـ موافق

ـ غير موافق

فنعم هذا دليل عندي على الانحراف عن أهل البيت

وليس انحرافاً عن هؤلاء، خاصة وأن هذا ليس المظهر الوحيد، فنحن لا نحكم بخصلة واحدة، وإنما هذا شاهد واحد أو مظهر من مظاهر كثيرة ذكرتها في تلك المشاركة.

- صحيح

- غير صحيح

المظهر الواحد لا يظهر دلالته بوضوح إلا إذا جمع مع غيره. فلو هدم الشيعة مسجداً باسم أبي بكر فهذا وحده لا تستطيع أن تقنع الشيعي أن هذا دليل على انحراف عن أبي بكر إلا إذا جمعت عدة شواهد كثيرة كلها تصب في هذا الاتجاه عندئذ تستطيع أن تربط هذا بعقيدة التشيع.

صحيح غير صحيح

قول الأخ:

(على أن معرفة مناقب أهل البيت وأخبارهم ليست من أركان الدين، ولا واجباته.

ولو عاش المسلم دهره، ولم يعرف شيئاً من فضائل علي، فلا يمكن أن يكون هذا شاهداً على انحرافه عنه.

كما أنه لو عاش حياته، ولم يعرف شيئاً من فضائل أبي بكر وعمر، لم يكن ذلك شاهداً على انحرافه عنهما)

حسن المالكي

أقول: هذا صحيح وقد ذكرت هذا من قبل وليس الخلاف في هذا، إنما الخلاف في كون الشخص يعيش حياته عارفاً بتفاصيل سيرة يزيد بن معاوية ولا يعلم عن الحسين إلا أنه ابن عاق لأبي بكر!.

- موافق

- غير موافق

أو أن يعيش أحد الشيعة لا يعرف عن أبي بكر وعمر شيئاً بينما يعرف عن تفصيلات سيرة زرارة بن أعين!

فإن رأى الأخ أن هذا لا يدل على تشيع فهذا تقدم كبير داخل التيار السلفي.

وكذلك لو عاش الفرد حياته لا يعرف عن الصحابة شيئاً لما ضره هذا في إيمانه، لكن أن يعيش عالماً بالفضائل الموضوعة في فضل معاوية ويجهل الأحاديث الصحيحة في فضل علي، هذه وأمثالها تدل على وجود شيء!

ـ موافق

ـ غير موافق

هذا كله بغض النظر عن كون كلام الأخ يخالف تماماً ما عليه كتب العقائد من القول بـ(وجوب) معرفة سير الصحابة والتابعين!

لكن نحن نتنزل مع الخصم حتى نمسك منه شيئاً لعله يثبت عليه.

ما ذكره الأخ:

من أن ابن تيمية ذكر مجموعة من الكتب في الفضائل وأنها تحوي الصحيح والضعيف والموضوع، وذكر منها ما ألفه البعض ـ كالأهوازي ـ في فضل معاوية، وما ألفه الإمام الكبير النسائي صاحب السنن في فضل علي.

أقول: هذا القول من الأدلة عندي على وقوع ابن تيمية في النصب، لسبب بسيط وواضح، وهو أن ما دونه النسائي في فضل علي أغلب أحاديثه صحيحة، بل جزم ابن حجر أن أسانيدها جياد (وعلى كل فأكثرها إما متواتر أو صحيح أو حسن أو حسن لغيره، وفيه عدد محدود قد يختلف البعض فيه)

حسن المالكي

أما فضائل معاوية فلم يصح منها شيء وكلها كذب كما قال إسحاق بن راهويه وغيره

فانظر كيف قرن ابن تيمية بين (خصائص علي) المدونة بالأسانيد الصحيحة والحسنة في الجملة، ومن (إمام كبير مثل النسائي) دفع حياته ثمناً لهذا الكتاب، وبين (الموضوعات) في (فضائل معاوية) التي ألفها مثل (الأهوازي) وهو الذي يروي أن الله خلق نفسه من عرق الخيل!!

انظر كيف جعل (أصح ما كتب في الفضائل) مع (أوهى ما كتب فيها)!

وحكم على الجميع حكماً واحداً وكأنهما في مرتبة واحدة أو متقاربة من الصحة والضعف!

(هذا من أدلة النصب الخفية التي لن يؤمن بها من أنكر أدلة النصب الجلية).

ومن خلال تتبع ماقرأته عن أتباع ابن تيمية في تبرئة ابن تيمية من

النصب، أجد ما يدل على (التهمة في التبرئة نفسها) التي ينقلها المدافع فضلاً عن الاتهام الموجه من الخصم.

اعطني (أفضل دفاع عن ابن تيمية من أقواله) فإن لم أستخرج لك منه ما (يدل على النصب) ـ ولكن بعد تعريفنا له ـ أكون كاذباً في قولي هذا!

أكبر الأدلة على براءة ابن تيمية من النصب فيها نصب!

عرفه من عرفه وجهله من جهله!

أما قبل التعريف فلن يفهم أحدنا الآخر لأن معنى النصب عندي ليس معناه عنده ولا عند أكثر أفراد المجتمع المحلي لأن هؤلاء لا يكادون يعرفون حق علي إلا مما كتبه ابن تيمية

ولا يرجعون للنصوص وإن رجعوا فبفهم ابن تيمية!

إذن فالخصومة مع ابن تيمية خصومة معهم في الأصل ولا نهمل الظروف السياسية المؤثرة على هذا بطريق غير مباشر قديماً وحديثاً

ولا تتحمل السياسة هذا بطريقة مباشرة لكن الخصومة خصومة تجر معها الفكر والأعلام (مواطن القدوة والتأسي).

وأشهر الأحداث السياسية المؤثرة على تصور المجتمع المحلي،الخلاف السياسي مع إيران

والحرب مع الزيدية في اليمن في عهد الملك عبد العزيز، وقبلها الحرب مع اشراف الحجاز

وبينهما الحرب مع الأدارسة، وقبل ذلك في عهد الدولتين السعوديتين الأولى والثانية

كانت الحرب مع الأشراف في الحجاز، والشيعة في الشرقية، والشيعة في العراق، وحادثة كربلاء... وقبل ذلك الحروب في عهد ابن تيمية

مع شيعة جبل لبنان

فتاريخنا السياسي المحلي والقديم مليء بالحروب مع الشيعة، غلاة ومعتدلين، بغض النظر عن قربهم أو بعدهم عن مذهب أهل البيت الحق،إلا أن هذا يساعد على وجود (جو) من التوجس، من مجرد (ذكر

أهل البيت)، وإن لم يقصد الساسة هذا، لكن الشعوب تتأثر

انظروا كيف رؤيتنا لحزب البعث العراقي كيف كانت قبل حرب الخليج وكيف كانت قبلها!

في الوقت نفسه خمول هذه الرؤية لحزب البعث السوري!

الخصومات السياسية والمذهبية والفكرية تؤدي لضياع بعض الحقائق وسط غبار المعركة

مهمة المنصف أن يعيد تجميع الحقائق لأن الضرر بضياع الحقيقة أقسى من الضرر الطارئ

والآخرون مثلنا في هذا الأمر تأثرت أوساطهم وخواصهم وعوامهم بهذه المؤثرات التي نسمع بعضها هذه الأيام مع أن السياسيين تصالحوا مع السياسيين وبعضهم لا يستحق التصالح!

وبقي الغلاة جافين لأهل البيت!

المستحقين للمحبة والولاء والإهتمام!

المسألة عندنا فيها (خلطة عجيبة) لا نستطيع رؤيتها بسهولة

نعم عندنا كلام نظري جميل

وإعلان جميل

لكننا لا نرى أنفسنا من حيث الواقع؛ لأنه رؤية النفس بهدوء من الصعوبة من الصعوبة بمكان.

وأقرب دليل على هذا أنه ربما استغرب البعض مثلاً في مشروعية الصلاة ة على الآل!

بل كان الاخ يرى أن (أهل السُّنَّة يمنعون ذلك) هكذا بكل تعميم، وهو يقول إن أهل الجهل فقط يجهلون حقوق أهل البيت!

فخرج هو ممن يجهل هذا المثال اليسير المتكرر في صلاتنا كل يوم خمس مرات على الأقل!

هذا الأمر الذي جهله (أهل العلم من باحثي السُّنَّة!)

وكانوا يحرمونه ويمنعونه!

فكيف بالأمور التي يجهلها (غير أهل العلم وطلابه)؟!

أنا في ظني لو لم نخرج من هذه المناظرة إلا بهذا الاعتراف الخطير، من دعوى أن أهل السُّنَّة (يمنعون) ذلك!

ثم الإعتراف بعد أسبوع!

بأن الصلاة عليهم مشروعة!

ذلك لكان كافياً على الدلالة بأن المجتمع السُّنِّي المحلي كان يهضم (حقّاً مهمّاً مكرراً) من حقوق أهل البيت! ويراه محرماً ممنوعاً أو بدعة من غلاة الشيعة!

فضلاً عن شبه إجماع المجتمع السُّنِّي المحلي

على أن ابن تيمية (منصف) في مسألة علي وأهل البيت! وليس ناصبياً ولا متلبساً ولو بقليل منه!

وقد رأيتم في مشاركة (دلائل النصب عند ابن تيمية) كيف أن معظم المشاركين لا يرون في كلام ابن تيمية بأساً!!

حسن المالكي

وسترون المزيد!

كل هذا يحدث لأننا لا نعرف أنفسنا

نظن أن كل من نبهنا على هذا (الهضم) فهو رافضي من أعداء الصحابة! وهذا من (التلبس) أيضاً!!

وننسى من قال في علي: (كان مخذولاً حيثما توجه، يقاتل للرياسة لا للديانة)!

وهذا نصب واضح!

ومن قلل منه يكون (من المتلبسين بالنصب)!لأن مثل هذا لا يقولونه في معاوية! ويرضون إطلاقه في علي! ثم النواصب غالباً يطلقون على (أهل السُّنَّة الحق) تهمة الرفض! وهذا نصب مذموم مثلما غلاة الشيعة يطلقون على (أهل السُّنَّة الحق) تهمة النصب!

وهذا تشيُّع مذموم

ونتهم الشيعي بالرفض ولو لسبب واحد!

وهذا نصب!
ولا نتهم الناصبي بقليل من النصب ولو جمع أسباباً كثيرة!
وهذا من النصب أيضاً
فهنا حوالي عشرة أدلة على التلبس بالنصب في موضع واحد!
ثم لا نعترف بأن هذا تلبس ولو بشيء من النصب!
وهذا نصب أيضاً!
ثم نتهم من قال أن هذا (تلبس يسير) بالنصب بأنه من الغلاة في أهل البيت!
وهذا نصب أيضاً!!
وهكذا
نبني نصباً على نصب!
ونظن هذا سُنَّة على سُنَّة!
وهذا نصب أيضاً!!
ثم نقنع أنفسنا بأن من حولنا يوافقنا على هذا!
وهذا نصب
لأنه شهادة على المجتمع بأنه هكذا!
أي: متلبس بالنصب!
وهذا ما أنكرناه أول مرة!
والجهل بالنصب يوقع في النصب أيضاً!
ثم التوقف عن (الاعترافات بمثل هذه الأمور)!
حتى لا ينكشف بها مجتمعنا إقرار على وجود النصب!
لأنهم كانوا يؤيدون الأفكار السابقة التي (تمنع هذا)!
فإن اعترفوا بحق جديد كان دليلاً على (النصب بجهل)!
ولا إثم في يسير الجهل!
وأن كابروا واستمروا كان دليلاً على (النصب بعلم)!
وهذا يوجب الإثم!
نحن بحاجة فقط أن نعترف بمعيار واحد وهو:

أن النصب هو:

١ ـ كل انحراف

٢ ـ بباطل

٣ ـ عن أهل البيت

٤ ـ أو آحادهم الصالحين

٥ ـ مع إضفاء إلى غيرهم

٦ ـ ما لا يستحقون

٧ ـ شرعاً

هذا من حيث الأصل يتناول (النصب كفكرة) ثم يتم بحث (الناصبي) هل هو من:

١ ـ توفرت فيه خصلة

٢ ـ أو خصال

٣ ـ وهل هناك موانع من إطلاق تهمة النصب، كالجهل والإضطرار والتأويل... إلخ أم لا؟

حسن المالكي

٤ ـ وإذا قبلنا بهذا لا بد من قبولها في الشيعي أيضاً

٥ ـ وما لا، فلا.........

هذا رأيي ثم بعد هذا الإتفاق يأتي الإتفاق على (الحق في هذه المسألة ماهو؟ ما القطعي منه والقريب الظني) الذي من قصر عنه كان مقصراً، ومن تجاوزه كان مفرطاً، وهذا الحق يمكن قياسه بمسائل فقط، ولا يشترط معرفة كل المسائل في هذا الأمر.

كذلك احتجاج الأخ بأن (بعض غلاة الحنابلة) ينكرون الغلو وعلى هذا فهم عنده ليسوا بغلاة مادام أنهم أنكروا الغلو، فهذا غير لازم، فالغلو مراتب

وإن أبى الأخ فأنا سأعطيه عشرات الأمثلة من (غلاة شيعة) ينكرون الغلو، فإن أخرجهم من الغلو (الذي يرى) بمجرد إنكارهم للغلو (الذي يرون)، فقد اطرد وأنصف

وإن قال:

لا أبرئهم بهذا لأن الغلو عند الغلاة هو غلو الغلو، أو بعض الغلو، لا كله..

قلنا وكذلك من أنكر الغلو من غلاة الحنابلة أو غلاة السلفية.

وإذا كان كل من أنكر الغلو فهو معتدل

فأكثر غلاة الشيعة معتدلون؛ لأنهم ينكرون الغلو في أهل البيت، ويقصدون مجرد التأليه!

وأكثر غلاة السلفية معتدلون لأنه ما من مغال منهم إلا وهو ينكر الغلو ويدفعه عن نفسه.

حسن المالكي

أما احتجاج الأخ بأنه إذا كان المقصود بالغلو وجود الأحاديث الضعيفة والموضوعة فهي موجودة في كل كتب التراجم

نقول: هذا صحيح ولكن في تلك الكتب نجد الأحاديث الضعيفة في حق الجميع، أما غلاة السلفية وغلاة الشيعة، فلا تجد الضعيف إلا في أناس دون أناس، ولا تجد الاعتراف بالصحيح إلا في أناس دون آخرين، هنا نقف على معنى الغلو الناتج من تعصب وهوى

وليس مجرد التساهل في سرد المرويات حسب مناهج المصنفين!

فهذه الاعتذارات غير مقنعة.

أنا أعرف أن كل مصنف في كتبه بعض الضعيف والموضوع.

لكن الغلاة يأخذون بالأحاديث الموضوعة في نصرة عقائدهم غالباً، ويرفضون الأخرى الصحيحة، ولذلك فالأحاديث الضعيفة والموضوعة عند السلفية تجدها في النصب والتجسيم غالباً، ويجتنبون الأحاديث الضعيفة، وقد يضعفون بعض الصحيحة التي يستدل بها الشيعة أو يؤولوها.

وكذلك الحال عند الشيعة فالأحاديث الضعيفة والموضوعة عند الشيعة، تجدها في فضائل أهل البيت فقط، لكن لن تجد عندهم حديثاً صحيحاً في فضل أبي بكر وعمر، فضلاً عن الأحاديث الضعيفة فيهما.

مع الفارق الكبير بين تعصبهم الظاهر وتعصبنا الخفي

ولأن التعصب عندنا (خفي) لذلك يصعب كشفه، إلا بعد قراءات مكثفة، ومقارنات دقيقة، وتصحيح نية.

ثم أنا لا ألغي كتب التاريخ ولا التراجم، سنرى من يلغيها!

حسن المالكي **٢٩ ـ ٠٣ ـ ٢٠٠٣م ١١:٠٣ PM**

كان هذا نموذجاً من النماذج التي حاولت فيها أن أستخرج (نقاط أتفاق) في شهر رمضان الماضي!!

اقرؤها وانظروا

هل هذا طالب حق أم صاحب معايير خاصة!

لكن لأن الأخ يذم المعايير الخاصة ويحب المعايير المشتركة!

لم يجب عليها!

لأن المطلوب ليس الحقيقة وإنما استغلال كتابة موضوع لم يكن معداً للمناظرة

وكنت أستطيع أن أقول:

١ ـ نبدأ في موضوع النصب بغض النظر عن المشاركة التي لم تكن معدة لمناظرة وبغض النظر عن الاستشكالات عليها وكنت أفضل هذا لكن لأن الأخ أصر وقال إما هي وإما أن أعيد كتابتها فاستجبنا لعناده وأطعناه أنا والعواجي.

٢ ـ كنت أريدها علنية مختصرة مصورة فأبى ألا أن تكون من وراء حجاب! فقبلنا أيضاً.

٣ ـ ثم طلبت لجنة تحكيم فأبى وأطاعه العواجي!

٤ ـ طلبنا منسقاً فأبى وأحال إلى الجمهور فأطاعه الدكتور العواجي وسكت أنا في الأمرين على مضض حتى لا يقول إنني أضع العراقيل مع أبدائي الطلب تلو الطلب بضرورة وجود محكم وكنت أتوقع أن تكون النتيجة هي ما ترون!!

بعد سنة والأخ يردد التعميم التعميم!

٥ ـ مع المناظرة لحظت أنه لا يجيب وإنما يعيد الاستشكال مرة أخرى بطريقة ما

٦ ـ ويتأخر في الإجابة حتى ظننا أنه انسحب

٧ ـ ثم جاءت الطامة التي قصمت ظهر الحقيقة عندما أعلن (أن معاييره خاصة)! وكان أكبر ما يأخذ علي أن عندي معاييري ومقاييسي الخاصة بي التي أحاكم بها الناس وأقسمهم إلى غلاة ومعتدلين وسُنَّة وشيعة ونواصب...

عندئذ عرفت أن الذي أمامي رجل آخر لا يريد الحقيقة، بدلالة أننا اكتشفنا أنه ملتزم بما كان يذمه ويشنع به! ـ وهذا من أغرب الأشياء ومن أكبر دلالات أن في الأمر شيئاً!! ـ عندئذ ما فائدة المواصلة في الإجابة وهو ينتظر أن تنتهي ليعيد ما كتبه أولاً

تسأله فلا يجيب، تحاور وتوثق فلا يرد

فقط يرد عندما يظفر لك بكلام في كتاب أو مشاركة في انترنت أو لقاء في قناة لا يستطيع الجمع بينه وبين كلام آخر لك!

إذن أمامنا مئات الموضوعات وليس موضوعاً واحداً، ولا قضية واحدة.

وكان من قبل بقول: أن استشكالاته على تلك المقدمة في النصب فقط

وإذا به يجمع كل شيء من كتب ولقاءات ومشارمات ليحاول أن يجد فيها اختلاف، أو تناقض ومع أنه لم يجد لكنه إن فشل يقوم بطريقة أخرى، وهي ترديد ذلك وتكراره والسؤال تلو السؤال مع أن الإجابة قد ذكرناها إلى آخر مشاركاته

وهو يسأل أنت تعمم أنت تعمم!!

وسبب هذا أننا دللناه كثيراً

بالتنازل تلو التنازل. تنازل عن العلنية، تنازل عن المصورة، تنازل عن لجنة تحكيم، تنازل عن التنسيق، تنازل عن مجرد الإلتقاء في حضور العواجي والإتفاق الثنائي

هذه التتنازلات دللته كثيراً

(وآسف من التعبير لكن الواقع أنه وجد تدليلاً كبيراً منا جميعاً أنا والوسطية)

ولأنك إن أكرمت بعض الناس تمرد، كان لزاماً أن نعيد المطالبة ببعض الأمور على الأقل

ولم نقل كل الأمور خشية من أن ينسحب!

من تلك الأمور الضرورية، لجنة التحكيم واالتنسيق، وضرورة أن يتفذ ما كان يطالب به من المعايير والمفاهيم

الحكم لا يحكم فيما لا يعلم، إنما في أمور سهلة يسيرة، كالتعميم مثلاً، يكفي أن يعرض حجة الفريقين ويقفل الموضوع، فيقول

(أ) هذا مفهومه للتعميم

و(ب) هذا مفهومه للتعميم

(ب) يرى أن (أ) عمم وهذه أدلته

و(أ) يرى أنه لا يعمم وهذه أدلته

ويرى (أ) أن الطرف الآخر هو المعمم

وهذه أدلته، وأن من يقتدي بهم من العلماء لهم تعميمات أوضح وهذه أدلته.

ثم إن اصر أحد الطرفين على أن هذا عمم أو هذا لم يعمم، يمكنهما المباهلة ويقفل الموضوع لننتقل إلى غيره.

أما أن نستمر في التعميم أشهراً، فهذا غير مقبول، وهي قضية لا دخل لها بموضوع النصب إلا من زاوية صغيرة جداً

ولو حدد الأخ معيار التعميم لكنت من أسعد الناس بذلك، لكنه لن يفعل، لماذا؟؟

لأن يعرف أن ابن تيمية وفلان وفلان من أؤلئك المعممين!

إذن هو كسائر الخصوم، لسان حالهم يقول فقط نريد التشدد في المعايير على من ينقدنا!

نستخدم ضده النص الضعيف وقول آحاد العلماء، والليبرالية،

والسفسطة، والتحريف، والكذب، وترسيخ الإتهام بالتشيع والزيدية، نركز على شخصه لا على فكرته!

حتى لا يسمع له أغبياء طلابنا!

هذا في الظاهر هو الهدف، وإذا كان هذا هو الهدف، فعلى المناظرة والحقيقة وآصول الحوار السلام.



رب رمضان، رب شعبان

رب رمضان، رب شعبان

بندر الشـويقـي　　　　٠٦ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ١٠:١٦ AM

رب رمضان، رب شعبان

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله،،، وبعد:

أسأل ـ بفضله ـ أن يتقبل من المسلمين الصيام والقيام، وأن يوفقنا للعمل الصالح في هذا الشهر المبارك، وأن يصلح لنا العمل والنية.

في صبيحة هذا اليوم المبارك قرأت ما كتبه «الأستاذ» من مقترحات لضبط سير هذه «المناظرة»، وقد تضمن كلامه أموراً منها:

ـ مطالبته بحصر البحث في موضوعين: (النصب ثم ابن تيمية ومدى تأثره بهذا أو براءته منه).

ـ مطالبته بترتيب المناظرة، وعدم الخروج عن القضية موضع البحث.

ـ مطالبته بتدخل المشرفين لضبط سير الحوار.

ـ اعتراضه على ما جرى من تبادل للتهم، وعلى موضوع «أكاذيب الأستاذ».

ـ مطالبتي أن أخفف لهجتي معه، حتى يخفف هو من لهجته مع ابن تيمية.

فأقول تعليقاً على هذا كله:

ـ أما موضوع البحث الأساس، فلم يكن عن (النصب وعلاقة ابن تيمية به)، وإنما أصل بحثنا اعتراضات كتبتها على كلامٍ لـ «الأستاذ» حول (النصب) فطالبته بالجواب عنها. ومن ضمن هذه الاعتراضات ثلاثة نقول ذكرها «الأستاذ» عن ابن تيمية، طالبته بتوثيقها، لكنه لم يفعل ذلك إلى الآن!!

لهذا فإني لم أحفل كثيراً بالموضوع الذي فتحه «الأستاذ» عن ابن تيمية، ودلائل النصب عنده.

فقط أريد من «الأستاذ» أن يوثق ثلاثة نصوص نسبها للشيخ:

ـ **«أن عليّاً قاتل للرياسة لا للديانة»**.

ـ **«أن تواتر إسلام معاوية ويزيد، أعظم من تواتر إسلام علي»**.

ـ **«أن إسلام علي مشكوك فيه لصغر سنه»**.

هذه أشياء كان «الأستاذ» نسبها لابن تيمية، وطالبته بتوثيقها، لكنه عمد إلى فتح حلقة كاملة عن (دلائل النصب عند ابن تيمية)، ولم يوثق شيئاً من هذه النصوص التي نسبها للشيخ!!

بندر الشويقي

وأما مطالبة «الأستاذ» بترتيب المناظرة، وعدم الخروج عن موضوع البحث، فأقول:

قد بحَّ حلقي من المطالبة بالاختصار، وتركيز الكلام حول موضوع البحث.

لقد كررت على «الأستاذ» أن يختصر كلامه، وأن يدع خطبه عن الغلو والغلاة، لكن «الأستاذ» أبى أن يستجيب لمطالبي، وواصل كتابة مقالاته المطولة، وخطبه المكررة. وعمد إلى فتح حلق جديدة قبل أن ننتهي من الحلقة الأولى!! وبدأ يتكلم في كل اتجاه دون مراعاة لترتيب البحث!!.

ـ طلبت منه أن لا ينتقل من نقطة حتى ننتهي من سابقتها، فاعتبر هذا **(طلائع انسحاب ذليل)**!!.

ـ حاولت تركيز البحث بكلام مختصر، وطلبت من «الأستاذ» أن يختصر

كلامه مثلي، ففسر اختصاري وإيجازي بالعجز، وقال: «**أما الاختصار فما طلبه إلا خشية من كشف الأمور، ولو استطاع أن يطول أكثر مما هو موجود لفعل، لكنه يعرف أنه كلما تكلم كلما زادت المادة التي استفيد منها في الاحتجاج عليه، فلذلك هو يقلل ما أمكن، وينتقي انتقاء ما يرى أنه يستطيع أن يبقى فيه موجوداً بين وقت وآخر**».

هكذا كانت نظرية «الأستاذ»!!

فلما بدأت كتابة انتقاداتي المفصلة والمطولة، جاء الآن ليطالب بتدخل المشرفين، وترتيب البحث!!

لهذا فإني أقول لـ «الأستاذ»:

«**الصيفَ ضيعت اللبن**».

لقد علقتَ على كلامي بتعليقات مطولة، وذكرت كلاماً كثيراً تضمن تهماً ومغالطاتٍ، فلا بد لي من مناقشة جميع ما ذكرته، ولا يمكنني التوقف عن ذلك، حتى ينتهي ما لدي.

بندر الشويقي

ـ وأما مطالبة «الأستاذ» بتدخل المشرفين، فأقول له:

أنت أول من شكك في نزاهتهم، وعرَّض بذلك!!

قبل بداية هذه المناظرة، كان لي مطلبٌ واحدٌ ومحدد، كتبته أمام الجميع، وهو أن يعلن «الأستاذ» موافقته على الإجابة عن اعتراضاتي على كلامه في «مقدمة النصب»، لأعلن له عن اسمي الصريح، فوافق على ذلك، فكتبت له اسمي ورقم هاتفي.

وكنت حريصاً على أن تكون مفاوضاتنا وترتيباتنا علنية، ومنشورة في المنتدى أمام الجميع؛ لأني أعرف مسلك «الأستاذ» المشين في اتهام الآخرين بالتآمر، فلم أرد أن يكون هناك مجال لادعاء أشياء تمت في السر.

فلما اتصل بي الدكتور/محسن، طالباً مقابلتي لترتيب الموضوع، ترددت في الموافقة للسبب نفسه، لكنني لم أر من المناسب أن أعتذر عن مقابلة الدكتور في أول اتصال بيني وبينه. فوافقت على مقابلته، وزرته في بيته،

وجلست معه جلسة عابرة، عرض عليَّ فيها بعض مطالب «الأستاذ». وكان كلما عرض عليَّ شيئاً قلت له: إن كان لدى «الأستاذ» أي شرط فليكتبه في المنتدى أمام الجميع. وسوف أجيب عنه ـ ايضاً ـ أمام الجميع.

هذا ملخص ما تم بيني وبين الدكتور. وقد كان ذلك كله بعلم «الأستاذ».

لكن مع هذا كله، لم أسلم من اتهاماته، ولا سلم الدكتور منها!!.

ففي بداية المناظرة أشار «الأستاذ» إلى اللقاء الذي تم بيني وبين الدكتور، وألمح إلى احتمال وجود مؤامرة تمت بيننا ضده!!

قال «الأستاذ»: «**أنت تعلم أن الدكتور العواجي قد جاملك في الأمور السابقة (وزرته في بيته ولم أزره) واتصل بي من بيته بحضرتك ولم أكن معكم، لرفضك أن نلتقي، واستطعت أنت أن تفرض شروطك عليه، واستجبت أنا رغم إهماله كل مطالبي**».

وقال: «**إذا تم حذف شيء من الاجابات على استشكالاتك، فإنه يحق لي أن أشك في ما دار في لقائك مع العواجي في غيابي! يحق لي أن أشك أن أمراً دبر نهاراً! ـ بين الساعة التاسعة والثانية عشرة ظهراً! مثلاً أن تتفقا أن نبدأ، فإذا رأيتم الموضوع يتجه للحسم لغير ما ترغبون، فأنت تطالب وهو ينفذ! (أنا لا أتهم أنا قلت إن حدث حذف فمن حقي أن أشك)**».

هذه كلمات «الأستاذ» بحروفها.

وهذا مسلكه في اتهام الآخرين بالتآمر ضده.

يقول هذا، مع أنه هو الذي كان يصر على أن «لا مناظرة إلا في الوسطية»!!.

لهذا السبب، فإني لا أريد أن أخضع نفسي مرة ثانية لمزاجية «الأستاذ»، وتقلباته. وأرفض أي تدخل للمشرفين، (حتى وإن كنت غير راضٍ عن طريقة سير المناظرة).

ليكتب «الأستاذ» ما لديه.

وسوف أكتب ما لدي.

والحكام هم القراء فقط!!

فبهذا المسلك ربما نسلم من تهم «الأستاذ» بالتآمر!!

ـ وأما ما ذكره «الأستاذ» عن تبادلنا التهم، وعن موضوع «أكاذيب الأستاذ» فأقول:

موضوع «الأكاذيب» مفتوح في حلقة مستقلة، وبإمكانك مناقشته هناك.

فإن كنت ترى فيه خروجاً عن موضوع البحث، فما أكثر ما خرجتَ أنت عن الموضوع!!

لم أكتب ـ إلى الآن ـ إلا بعض ما لدي، ولا زال هناك المزيد ـ.

لست أجبرك على التعليق على ما أذكره، لكن ـ أيضاً ـ ليس لك أن تعترض على ما سأفتحه من حلقات جديدة أسوة بك!!

وأما قضية تبادل التهم في هذا الشهر الكريم.

فأقول لـ «الأستاذ»:

تهمك لمخالفيك تنوء بالعصبة أولي القوة!!

بندر الشويقي

ورب رمضان، هو رب شعبان.

والذي أرجوه أني لم أكتب حرفاً واحداً، إلا وأنا مستشعر مسؤوليته أمام الله ﷻ، وأستغفر الله من جور اللسان والقلم.

فإذا اتهمتك بشيء، فدافع عن نفسك بالدليل.

وإن اتهمتني بشيء فسوف أدافع عن نفسي بالدليل.

والله فوقي وفوقك.

وأما مطالبتك بأن أخفف لهجتي لتخفف لهجتك عن ابن تيمية.

فأقول: «كل نفس بما كسبت رهينة».

فلتكن أنت خصمي بين يدي الله!!

وليكن ابن تيمية و(غلاة الحنابلة) خصومك!!

والله الموعد!!

للأسف الأخ كسائر الغلاة لا يستغلون الأوقات الفضيلة لمحاولة العمل على تصفية النفس وتصحيح النية ووصل المسلمين. .

كنت قد أردت في بداية هذا الشهر أن نجدد أنفسنا ونياتنا لكن

جاء الجواب (رب شعبان هو رب رمضان)!

حسناً. .

لا تقولوا أنني لم أبادر إلى تهيئة جو نفسي أفضل للمناظرة، فكلما حاولت ظن الأخ ذلك ضعفاً. .

حسناً. .

قول الأخ:

(أما موضوع البحث الأساس، فلم يكن عن (النصب وعلاقة ابن تيمية به)، وإنما أصل بحثنا اعتراضات كتبتها على كلامٍ لـ «الأستاذ» حول (النصب) فطالبته بالجواب عنها. ومن ضمن هذه الاعتراضات ثلاثة نقول ذكرها «الأستاذ» عن ابن تيمية، طالبته بتوثيقها، لكنه لم يفعل ذلك إلى الآن!!

أقول:

١ ـ كل استشكالاتك تصب في موضوع النصب.

٢ ـ موضوعي تلك الأيام كان بعنوان (مقدمة في النصب)

٣ ـ الأخ لما رأى أن معايير النصب ستضر ابن تيمية قال المقالة السابقة ونسي أنه بنفسه قد وافق على مناقشة موضوع النصب وتهرب من مناقشة بقية الأمور فقال حرفيّاً ـ في أول مشاركة له في هذه المناظرة ـ: في البداية أنبه إلى أمر ورد في تمهيد «الأستاذ»، فلقد ذكر أنه «يريد مناقشتي موضوعاً موضوعاً: (النصب، السُّنَّة، الغلو العقدي، الصحابة. . .»).

وأقول منبهاً: أما الذي التزمت به، فهو مناقشة (قضية النصب)!!! التي أثارها «الأستاذ»). اهـ كلامه.

حسناً:

ما هو النصب عندك؟

ما هي معاييره وتدرجاته؟

لماذا حكم أهل الحديث على رجال بالنصب ولم يكونا يصرحون ببغض علي ولا أحد من أهل البيت، وحكموا بالتشيع على من لم يصرح ببغض الصحابة... إلخ،

نريد إجابة وكفاك تهرباً فلن يفيدك هذا شيئاً،

وإن أطال المناظرة وأخر النتيجة!

٤ ـ ثم الأخ نفسه أدخل أكثر من موضوع ومنها موضوعات تاريخية كتلك (الأكاذيب)!

فلماذا بدلاً من هذا كله لا يكتب معايير النصب التي يراها؟

الجواب واضح، هو لا يستطيع.

هو لا يستطيع لأنه بين أمرين لا ثالث لهما:

ـ إما أن يكتب تعريفاً صحيحاً للنصب، وهذا سيأتي على ابن تيمية قطعاً!

حسن المالكي

ـ وإما ألا يأتي بتعريف صحيح له، وعندئذ نحجه بنقض تعريفه بعدة أمور منها أقوال أهل الحديث، ومنها أقوال لابن تيمية نفسه! ومنها المجيء بالتعريف للهوى المناقض للنصب وهو التشيع المذموم

ـ فإن أصر بعدها ألا نتهم الناصبي إلا إذا صرح بالبغض واللعن ألزمناه مثل هذا في تعريف (الشيعي) وإذا فعل ذلك فسيرفضه أهل السُّنَّة غلاة ومعتدلين، ويبرئ كل الشيعة في كتب أهل الحديث إلا القلة النادرة!

وعلى هذا فسيضطرون لإلحاقه بفرقة أخرى!.

ـ بل حتى لو اقتصر على أن الناصبي هو من يلعن عليّاً ويبغضه أتيناه بما لا يستطيع اتهامه بهذا كمعاوية ومروان ونحوهم!

ـ عندئذ سيضطر للانسحاب الذليل!

للأسف أنه لم يستجب لنصائحي في الماضي.

وكان منها أن نلتقي ونتفق على مسير المناظرة وموضوعها المقترح ومنهجها ولغتها وأهدافها، وكنت سأوافقه على كثير من الأمور التي يطلبها

مني حاليّاً، أو يريدها مني ومنها عدم مناقشة (دلائل النصب عند ابن تيمية)!

يريد الآن فقط مناقشة (ثلاث نقولات فقط) لم أجب عليها!!

كلها تتعلق بابن تيمية!

يا أخي هب أن تلك النقولات خاطئة أو ملزمة ما لا يلزم.

فهل توقف الأمر عليها!

مع أن الأول منها موجود وهو (اتهام الإمام علي بأنه قاتل للرياسة).

ولم يجب عليه الأخ إلا بالزعم بأن هذا ليس نصباً!!!

ولم يقل:

(لم يقله ابن تيمية ولا يستطيع وإن استطاع أن يكابر نقلت له صورة على شاشة الحاسب الآلي).

وإن كابر في إنكار الصورة: استحلفته.

وإن كابر ولم يحلف: باهلته.

وإن كابر ولم يباهل: استشهدت عليه أو نسقنا للالتقاء لأريه ذلك.

حسن المالكي

بمعنى: هل لو أن ابن تيمية برئ حتى من تلك التهمة التي نشرتها من كلام ابن تيمية ـ والقادم أكبر وأصرح ـ.

فهذا لا يفيد في ترك مناقشة الأقوال الأخرى.

ومناقشة معنى النصب نفسه الذي وافق عليه وتهرب من غيره، ولما وافقنا عليه بدأ ـ كعادته ـ ينسحب بهدوء ويزعم بأن الموضوع الرئيس ليس النصب وإنما استشكالات!

قد بقي منها ثلاث!

الله أكبر!

والاستشكالات السابقة ماذا عنها؟

ثم لماذا تذهب لنقولات هنا وهناك، بأن المالكي قال في كتاب العقائد وقال في كتاب الرد على السعد وقال في كتاب الصحبة

وقال في بيعة علي!

وقال في مناظرته في هجر

وقال في شبكة الميزان

وقال في مشاركة له سابقة

وقال. . . إلخ

لماذا بدلاً من كل هذا ـ مع أن تلك النقولات كلها لا إشكال فيها ـ لكن لماذا جهودك هذه كلها لم تجعلها في (تعريف النصب والدفاع عما نقلناه عن ابن تيمية)!

أنت محرج من مناقشة ابن تيمية

ولعل الأصحاب يعاتبونك بأنك فتحت باب ابن تيمية

وأنك السبب في معرفة القراء لتلك الشنائع

لذلك أنت تقول:

(لهذا فإني لم أحفل كثيراً بالموضوع الذي فتحه «الأستاذ» عن ابن تيمية، ودلائل النصب عنده)؟.

لم تحفل؟

حسن المالكي

تحفل بماذا إذن؟

أليس أصل المشاركة كان سؤالاً عن ابن تيمية هل فيه نصب أم لا؟

والقراء لا يهمهم اتهام المالكي أو براءته ـ فالكلام فيه كثير ـ بقدر ما يهمهم تبرئة ابن تيمية أو تأكيد الاتهام!!

ثم كتبت (مقدمة في تعريف النصب)

ودخلت أنت على الخط مستشكلاً ما لا إشكال فيه

وألقيت الاتهامات على كل فكرة وتسببت في بلبلة القراء الذين تقول إنهم لا علم لهم بهذه الأمور. . .

.ثم أصررت على أن أجيب على تلك الاعتراضات في موضوع النصب، وهدفك كان واضحاً في(تبرئة ابن تيمية من النصب)!

لكن نسيت أنه كان عليك أن تعرِّف أمرين:

(النصب ولم تعرفه إلى الآن)

وابن تيمية

(ولم تحفل بتلك الدلائل على وجود النصب فيه)!

إذن ماذا؟

هل تريد أن تثبت أن المالكي فقط عنده كذا وكذا

إذا كان هذا هو ما أقلقك

فهبني كما قلت أنت أنني من (المجازفين المهولين)

وكفى

فليست هذه بأسوأ ما وجهه هؤلاء إليَّ!

ويمكنك أن تجد مثل هذه التهم وأضعافها مضاعفة عند غلاة السلفية وغلاة الشيعة على حد سواء

لكن ماذا عن (النصب)

وعن (ابن تيمية)

هذه لا يحق لك أن تقول (لا أحتفل بهذا)؟!

حسن المالكي

قول الأخ:

فقط أريد من «الأستاذ» أن يوثق ثلاثة نصوص نسبها للشيخ:

- «أن عليّاً قاتل للرياسة لا للديانة».
- «أن تواتر إسلام معاوية ويزيد، أعظم من تواتر إسلام علي».
- «أن إسلام علي مشكوك فيه لصغر سنه».

هذه أشياء كان «الأستاذ» نسبها لابن تيمية، وطالبته بتوثيقها، لكنه عمد إلى فتح حلقة كاملة عن (دلائل النصب عند ابن تيمية)، ولم يوثق شيئاً من هذه النصوص التي نسبها للشيخ)!!اهـ.

أقول:

أما التوثيق فقد وثقنا التهمة الأولى منها

فهل اعترفت على الأقل بأن هذا خطأ؟

أو لغة غير مناسبة؟ ولا تدل على النصب!

أبداً لم نر منك إلا مكابرة!

كتبنا أحاديث يتعصب لها ابن تيمية ويبالغ في تصحيحها أو نسبتها للصحيح! ولم تقل اخطأ!

وأحاديث أخرى صحيحة يضعفها وينفي وجودها في مصادر السُّنَّة لأنها في فضل علي وأنصاره وذكرنا مصادرها وصحتها فلم تعقب على هذا بحرف.

فقط تريد أن يخرج حسن المالكي إما ظالماً كاذباً فاجراً!

أو نبيّاً معصوماً!

ولا تبحث عن مكان بين هذا وهذا

نعم أنا أخطئ لكن أخطائي ليست كأخطاء ابن تيمية

نعم لا أبرئ نفسي من هوى وخصومة وتعصب لكن هذا شيء وتعصب ابن تيمية وهواه شيء آخر.

نعم قد أبالغ وأقع في بعض الطلقاء

أما ابن تيمية فيقع في أهل بدر

ولو وثقنا عن ابن تيمية تكفير علي ولعنه ما قدم هذا عندك ولا أخَّر

حسن المالكي

لأن الناس يطالبونك بغير ما ـ أظن أنه ـ استقر في نفسك!

فقط تريد أن تتبعني إلى أن تجد خطأ عندي ـ وهذا سهل عندي وعند غيري وسهل علي وعلى غيري ـ

فإذا كان هذا قصدك فسأعترف لك بالبنط العريض أنني وقعت في مجازفات وتهاويل وتعميم وهوى.. إلخ بشرط أن ننتقل للموضوع الرئيس! ـ وستستغل هذا أيضاً في غير ما كتب له ـ

فليس موضوعنا هل أصاب فلان في كل شيء أم أخطأ في بعض الأمور أنا لا تهمني تبرئة نفسي ولا تبرئة سُنَّة ولا شيعة بقدر ما يهمني أن نعرف الحقيقة أولاً وأن نطرد ثانياً.

أو أن نطرد أولاً فإن اطردنا سنعرف الحقيقة ثانياً

ولو كانت بداياتنا بلغة هادئة معترفة بالحق أولاً أول لما وجدت من صاحبك ـ صحبة عامة ـ هذا المقال الكامل عن (دلائل النصب عند ابن تيمية)؟

أتذكر كيف حرفت كلامي وألزمتني بكل طامة، ثم لم تعترف بخطأ

واحد، اللَّهُمَّ إلا الصلاة على الآل، ولم تعتذر أيضاً وإنما رجعت عن القول ـ بهدوء ـ كعادتك.

ربما تقول إنني لم أشكر لك هذا الاعتراف وفعلت الفعل نفسه!

وهذا صحيح إلى حد ما مع أنني قد شكرتك عليه ـ وستستغل هذا الاعتراف ـ

وسبب ذلك أنني تألمت من دعواك السابقة

بأن أهل السُّنَّة (يمنعون ذلك)!

فأردت ألا تتحدث باسم السُّنَّة

إلا وأنت تعرف ماذا قالوا في الموضوع

بل تعرف ما هي سُنَّة النبي ﷺ في الموضوع فالنص يحكم على المسلمين ولا عكس

والسُّنَّة تحكم على أهل السُّنَّة ولا عكس.

حسن المالكي

ثم إذا قال فلان:

إن الحجاج ظالم لأنه فعل كذا وكذا وكذا

فمحاججه لا يستطيع نفي الظلم عن الحجاج إذا برئ من تلك التهم الثلاث إذا كان مع المتهم غيرها

لأن هناك ما يشهد لظلمه من غيرها

وكذلك إذا قال أحد:

إن عمر بن الخطاب عادل لأنه اعترف بخطئه وصوب المرأة وحمل الزيت على ظهره لليتامى وامتنع عن أكل العسل عام الرمادة

فإذا جاء محاججه وأثبت بطلان هذه القصص الثلاث فهذا لا يعني نفي عدل عمر.

وكذلك عندما نقول ابن تيمية فيه نصب لقوله كذا وكذا وكذا فلو تم للمحاجج نفي هذه التهم، فلا يعني نفي (نصب ابن تيمية) إذا توفرت دلائل أخرى.

القضية والاختلاف ليس في كون المالكي وثق هذه أو لم يوثقها
القضية محل الاختلاف:
أنني أقول بنصب ابن تيمية وأنتم لا تقولون به وتتهموني بدلاً من ذلك بالتشيع!
هنا القضية الأصلية
فإذا لم أوثق دليلاً واحداً وثقت عشرة
فبقيت التهمة وبقي التحذير من الاعتماد على كلام ابن تيمية، وإثبات أنه ليس عادلاً في الحكم بين علي ومعاوية، ولا بين أبي ذر ومعاوية، ولا بين الحسين ويزيد ولا كل قضية يكون أهل البيت طرفاً فيها.
هنا الفائدة التي نقدمها لمجتمع
أكل وشرب وتعلم وعلم على ابن تيمية وأقواله.
بل أرى أن ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليس منصفاً في الحكم على الفرق الإسلامية، ولا على مفكري المسلمين، من فلاسفة ومعتزلة وأهل منطق بل له مظالم في حق بعض ائمة اللغة والفقهاء والمفسرين ورواة الحديث... إلخ!.

حسن المالكي

ابن تيمية رحمه الله وسامحه تسبب في عزل المجتمع السعودي
عن البحث والإنصاف والمقارنة والتثبت والإبداع.
فمن هنا جاءت أهمية بيان أخطائه للضرر الحاصل من تقليده
وللغلو الكبير فيه
وكلا الأمرين نرضى بتطبيقهما ظلماً في أهل البيت
ولا نرضى بتطبيقهما عدلاً في ابن تيمية.
أما كلام الأخ عن الاختصار فهو مطلب لكنه يخفي خلف الاختصار
بتراً للكلام وتحريفاً وسكوتاً عن إلزامات
وسكوتاً عن كتابة معايير وقد سبق الكلام على هذا.
وضبط سير المناظرة لن يتم إلا بتحديد مرادك من عنوان المناظرة (النصب) وقبول الاستشكالات والاعتراضات عليه
ثم المحاكمة التطبيقية لكلامي وكلام ابن تيمية في الموضوع.

بل إنك إلى الآن تحرف في هذا الاختصار

فقلت مثلاً أنني اعتبرت اختصارك مقدمة طلائع (الانسحاب الذليل) لك من المناظرة!

وهذا خطأ وإن شئت فسمه كذباً، إنما أخذت عليك مطالبتك بحذف إجاباتي على اعتراضاتك التي تقول قد بقي منها ثلاث!

أنا طالبت بعدم الخروج من الموضوع ولم ألح على الاختصار بل لا أذكر أنني طالبتك بالاختصار أصلاً فجئت لتقول: (فلما بدأت كتابة انتقاداتي المفصلة والمطولة، جاء الآن ليطالب بتدخل المشرفين، وترتيب البحث)!!

هل هذا هو ما حصل؟

أي تفصيل وأي تطويل؟

هذه من تلك أنت سواء طولت أم اختصرت تحرف المراد وتحمل الكلام ما لا يحتمل فتقع فيما نهيت عنه من المجازفة والتهويل! وتنسى الموضوع الأساس.

حسن المالكي

حسناً، طوِّل وفصِّل في موضوعنا كيف شئت لكن لا تخرج عنه، وأنت لم تفعل، موضوعنا ليس (التعميم من عدمه، أو اغتيالات معاوية...) موضوعنا هو (النصب) فطوِّل فيه وفصِّل واكتب المعايير... إلخ.

أما الصيف فقد أضعت فيه اللبن

عندما استشكلت ما لم يشكل

فإذا كنت تريد الإجابة على كل ما ذكرته ـ وهذا من حقِّك ـ فلماذا تطلب المزيد من التوثيق عن ابن تيمية؟

ثق تماماً لن تكتب أكثر مما كتبته في السابق

ولن تجد إلا هذا اللت والعجن

بأن المالكي عمم أو تناقض أو اضطرب أو جازف ربما!!

وبعد هذا ماذا حصل؟

الأكبر من هذا أنه يتهم ابن تيمية بالنصب

فماذا فعلت في هذا الموضوع؟
هل عرفت النصب؟
أو دافعت عن ابن تيمية بعلم؟
أو اعترفت بتعصبه غير مبال بالطائفة والتيار؟
أنا لا أتوقع أن تعترف بخطأ ابن تيمية وأنت في جامعة الإمام!
لأنك ستفقد وظيفتك
لذا فأنا أعذرك من جهة
ولا بد لي من إثبات أدلتي على نصبه من جهة أخرى
ولو علمت أنك في جامعة الإمام
التي طبعت منهاج السُّنَّة
وتحارب كل من يظنون أنه وافق المالكي في فكرة!
لربما لو علمت لاتفقت معك على أن نتناظر ولكن
بعد أن تجد لك عملاً خارج الجامعة!
أو استطعنا الاتفاق على صيغة يكون فيها ابن تيمية دون النبي بقليل!
محاضر في جامعة الإمام!!
ويستطيع الاعتراف بأن ابن تيمية ناصبي؟
ويبقى في عمله؟
من قال هذا؟!
أنا فصلوني قبلك وأنا طالب لأنني أوردت منهاج السُّنَّة في مقال!
مع أنني في تلك الأيام لا أخلو من نصب يسير!
وأحمد الله أن علياً كان عندي يومها فوق ابن تيمية بقليل!

حسن المالكي

أما قوله:
(وأما مطالبة «الأستاذ» بتدخل المشرفين، فأقول له:
أنت أول من شكك في نزاهتهم، وعرَّض بذلك)!!
أقول:

لم أطالب بتحكيم إنما بتنسيق فإن خرجت أنا أو أنت عن الموضوع فمن واجب الوسطية أن تنبهنا للعودة لأصل الموضوع.

وأما النزاهة فما أشك إلا في نزاهة الدكتور محسن العواجي عندما عرضت أنت بالانسحاب!

ثم رغم ثقتي فيه في الجملة من حيث العدل، إلا أنني أعرف تماماً أنه معكم في الباطن وإن تظاهر بالإنصاف!

لكن التنسيق سهل لا نحتاج فيه إلا لمن يذكرنا من وقت لآخر بالموضوع الأصلي ويعيد طرح الأسئلة التي لم يجب عليها الطرفان.

قول الأخ:

(فلتكن أنت خصمي بين يدي الله!!

وليكن ابن تيمية و(غلاة الحنابلة) خصومك!!

والله الموعد).اهـ!!

قلت:

إذا كان خصمي هو أنت وابن تيمية وغلاة الحنابلة ومعاوية ويزيد والحجاج... فهذا أيسر من أن يكون خصمكم علي بن أبي طالب عليه السلام وفاطمة الزهراء عليها السلام! والحسين بن علي والباقر والصادق وزيد بن علي والقاسم الرسي والهادي إلى الحق عليهم السلام وغيرهم!

وكما قلت أنت: الله الموعد!

وليس البربهاري ولا ابن بطة ولا ابن تيمية!

بندر الشويقي **٢٠ - ١١ - ٢٠٠٢، ٠٦:٢٧ AM**

إذاً: لم يخب ظني في «الأستاذ»، ولم أكن مخطئاً حين رفضت عرضه.

هو لا يشك «**إلا في نزاهة الدكتور محسن**»، صاحب المنتدى!!.

ومع هذا يريد مني أن أوافق على تدخل المشرفين لإدارة حواري معه، ليقول - غداً - إنهم جاملوني، وتحاملوا عليه!!

وحيث لم أوافق على عرضه، فأنا - إذاً - من الغلاة لا محالة!!

وبعد أن كان «الأستاذ» يذكرنا باحترام الشهر الكريم، عاد لطبعه، ورجع إلى تهمه وافتراءاته.

وهكذا يمضي «الأستاذ» في تقلبات، واضطرابات، ومزاجية غريبة:

ـ مرة يعلن على الملأ بكل شجاعة أنه على استعداد لعقد مناظرة يكون خصومه فيها حكاماً.

فلما تقدم له من يناظره قال: «لا مناظرة إلا في الوسطية»؛ لأنه لا يثق في غيرهم!!

ـ أكتب اعتراضات على كلامه فيقول: إنه يثمن استشكالاتي، وسيعود للجواب عليها.

ثم يرجع ليقول: لن أجيب على استشكالاتك؛ لأنك تكتب باسم مستعار.

ـ أعلن له اسمي الصريح، حتى يجيب عن اعتراضاتي.

فيقول: نريد أن نبدأ من جديد، ونترك اعتراضاتك القديمة.

ـ ألح على مطلبي، فيوافق.

وفي بداية مناقشتنا شرع في التشكيك في نزاهة مشرفي «الوسطية»، وعرض بتآمرهم معي، بعد أن كانوا محل ثقته!!

ـ يدخل شهر رمضان، فينسى «الأستاذ» اتهامه لي وللمشرفين، فيطالب بتدخلهم لضبط مسار الحوار.

وما إن رفضت مطلبه، حتى نسي شهر رمضان، وعاد ليؤكد شكوكه في نزاهة الدكتور محسن فقط!!

ـ كتب يطلب مني «التركيز على موضوع البحث، والبعد عن المسائل الشخصية».

ثم عاد الآن ليتكلم عن حرصي على وظيفتي الجامعية!!.

هذا هو منهج «الأستاذ».

تناقض، واضطراب، وتقلب لا نهاية له.

يبني في صباحه، ما يهدمه في المساء.

يؤسس القواعد، ثم يعود عليها بالنقض.

مثاليات وأدب عند التنظير... لكن «**إذا خاصم فجر**».

وهذا المنهج المضطرب في الحوار، يعكس صورة (طبق الأصل) لمنهجية «الأستاذ» العلمية.

- فالعالم الواحد، تراه اليوم من المعتدلين؛ لأنه رأى رأياً يوافق هوى «الأستاذ».

وفي الغد ترى العالم نفسه محشوراً مع الغلاة والنواصب؛ لأنه قال شيئاً لم يعجب «الأستاذ»!!.

- مرة نرى «الأستاذ» يرد على من يتهم ابن تيمية بالنصب.

ثم يرجع ليقول: لا يشك في نصب ابن تيمية باحث منصف!!

- مرة يعيب على من يخلط بين مذهب النواصب والخوارج، ويعتبر هذا جهلاً.

ثم يعود هو ليخلط بينهما بحرية كاملة، ولا يكون هذا جهلاً!!.

- مرة يقبل حديث ثقات النواصب والروافض.

ثم يرجع ليعيب على أحمد توثيق بعض النواصب، ويعتبر هذا من شواهد الانحراف عن علي!!

- مرة يدعو إلى الانتساب للإسلام وحده، وترك التنابز بالألقاب.

ومراتٍ لا شغل له إلا توزيع الألقاب على مخالفيه.

وهكذا يمضي «الأستاذ» في تخبط ليس له حدود!

كان أصل هذه المناظرة، اعتراضاتٍ كتبتها على موضوع «الأستاذ» الذي طرحه في الحلقة المحورية، وسماه «مقدمة في النصب». وهذا الموضوع، هو الذي اتفقنا على مناقشته، وهو الذي كنت ألح على «الأستاذ» للعودة إليه، ليجيب على تلك الاعتراضات المعلقة.

لكن «الأستاذ» من البداية كان يفر من ذلك، لسبب أدركه جيداً.

مقدمة «النصب» التي كتبها «الأستاذ» تضمنت مغالطاتٍ واضحة، وتحريفاتٍ صريحة، وتناقضات عجيبة، وغلوّاً ظاهراً.

فلذا عمد «الأستاذ» إلى تأجيل إجابة اعتراضاتي عليها.

ثم انسحب، وترك الموضوع معلقاً عدة أشهر.

ثم عاد، وتعلل باسمي المستعار.

ثم اقترح ترك الموضوع واعتراضاتي عليه، والبدء من جديد!!.

وبعد إصرار، دخل في مناقشة الاعتراضات، لكنه تعمد تطويل الكلام، وتشتيت البحث، وكتابة الخطب والمعلقات.

ثم لما فرغ من ذلك كله، وجاء دوري لكتابة ما لدي، طلب تدخل المشرفين لتنظيم الحوار!!.

وفي خلال ذلك، كان «الأستاذ» يجتهد في تحوير موضوع المناظرة إلى قضية ابن تيمية، مع أنه لم يكن بيني وبينه أي اتفاق مسبق لمناقشة هذه القضية.

بندر الشويقي

يخطئ كثيراً من يناقش «الأستاذ» في موضوع ابن تيمية؛ لأن مشكلة «الأستاذ» ليست مع ابن تيمية وحده.

فأهل السُّنَّة عنده متلبسون بالنصب (إلا ما ندر)!!

وابن تيمية كغيره من علماء أهل السُّنَّة، الذين ختم عليهم «الأستاذ» بالنصب:

الحافظ الذهبي.

عبد الله بن أحمد بن حنبل.

أبو بكر بن أبي داود.

ابن القيم.

أبو بكر الخلال.

الحافظ ابن كثير.

أبو بكر ابن العربي.

أبو محمد ابن حزم.

ابن بطة.

ابن حامد.

البربهاري.

إلى آخر قائمة طويلة عريضة، قابلة للزيادة في أي لحظة.

والعجيب أن هذه «الأسماء» لم يسبق أن رماها أحد من أهل السُّنَّة، بتهمة «النصب» قبل أن يخلق «الأستاذ» حسن المالكي، فما السر في ذلك؟

فهل الخلل عند علماء أهل السُّنَّة؟

أو أن المشكلة تكمن في عقلية أستاذنا ومذهبه؟

الذي أرجحه هو الاحتمال الثاني.

مقدمة «النصب» التي كتبها «الأستاذ»، عكست منهجيته بكل وضوح، ومناقشتها تعني مناقشة مسلكه في التقرير والاستدلال.

لذا؛ فإني أقول لـ «الأستاذ» بكل بصراحة واختصار: موضوعنا المطروح هنا هو «أنت»، وليس ابن تيمية.

وإن ركزت بحثك في مناقشة اعتراضاتي على كلامك، فسوف تتكشف منهجيتك أكثر وأكثر.

لكنك لا تريد ذلك، وأنا أصر عليه.

طريقتك في الكتابة والنقد ـ أيها «الأستاذ» ـ تفوح بالمغالطة، والتناقض، والتهويل، والافتراء، وتحريف الكلم، و(اللف والدوران) حول معاني لا تريد التصريح بها. مع خلط ذلك كله، بخطب وإنشائيات **تتعمد فيها العزف على أوتار يحب الناس سماعها، مثل: الدعوة إلى احترام (الرأي الآخر)، والاجتماع حول أركان الإيمان، وأحكام الإسلام العامة، وذم (الخلافات المذهبية)، وترك (التعصب)، و(الغلو)، و(التطرف)، و(التبديع)، و(التفسيق)، و(التنابز بالألقاب).**

لكن من يجمع كلامك في مصنفاتك وسائر مقالاتك، فإنه يوقن أنك من

أبعد الناس عن هذه المعاني التي تدعو إليها. ومن ينظر في مؤلفاتك بعين فاحصة، فسوف يدرك تماماً أن خطبك وإنشائياتك، إنما هي للاستهلاك المحلي فقط.

ولهذا السبب أنت لا تريد مني أن أنقل من كتبتك ومقالاتك الأخرى شيئاً.

أنت ـ أيها «الأستاذ» ـ غارق في الخصومات المذهبية إلى أذنيك.

أنت من أقل الناس اهتماماً بأركان الإسلام، وأحكامه العامة.

أنت من أشد الناس تعصباً لرأيك، وتسفيهاً لرأي مخالفيك.

أنت من أكثر الناس حرصاً على التنابز بالألقاب.

لكن هذه الحقائق لا يدركها، من لا يسمع ويقرأ سوى الخطب والإنشائيات التي تدغدغ بها مشاعر أناس ضاقت صدورهم من الخلاف، والتفرق، والتعصب.

والذي أرجوه أن هذه المناظرة ـ على ما فيها ـ قد ألقت الضوء على كثير من الجوانب التي كانت خافية من قبل على الكثيرين.

بندر الشويقي

وأما موضوع ابن تيمية، أو غيره من المواضيع، فأنا قد أعلنت من بداية هذه المناظرة أني (لا ألتزم)، مناقشة مواضيع أخرى معك، لكني ـ أيضاً ـ (لا أرفض ذلك)، وإنما أترك الأمر في معلقاً، بحسب نتيجة حوارنا هذا.

وإن كان موضوع ابن تيمية يهمك، فقد أعطيتك من البداية طريقاً سهلاً ومختصراً يوصلك للنتيجة التي تريد.

فقد سبق أن قلت في اعتراضاتي على «مقدمة النصب» ما نصُّه:

«أنا أعلن للأستاذ ولسائر القراء عن استعدادي للبراءة من ابن تيمية إذا أثبت الأستاذ ما نسبه للشيخ في مقابلته مع شبكة الميزان الثقافية.

لقد قال «الأستاذ» هناك:

ـ إن ابن تيمية زعم أن إسلام علي مشكوك فيه لصغر سنه.

ـ وأن عليّاً قاتل للرياسة لا للديانة.

ـ وأن تواتر إسلام معاوية ويزيد بن معاوية أعظم من تواتر إسلام علي!!

فليثبت لنا (الأستاذ) هذا الكلام، لنوافقه بعد ذلك على وقوع النصب في كلام ابن تيمية».

هذا نص كلامي هناك.

ومع أن هذه النقول الثلاثة عن ابن تيمية، كانت ضمن الاعتراضات التي اتفقنا على مناقشتها، فإن «الأستاذ» لم يوثق شيئاً منها، بل عمد إلى المراوغة، وفتح موضوعاً كاملاً عنوانه: «دلائل النصب عند ابن تيمية»، ولم يذكر فيه شيئاً من هذه الدعاوى التي هي من صلب موضوعنا.

فإن كان «الأستاذ» صادقاً فيما نسبه لابن تيمية، فنريد منه فقط أن ينقل نص كلامه، ويقول هو موجود في كتاب كذا، صفحة كذا.

فهل يصعب ذلك على «الأستاذ»؟

يقول «الأستاذ»:

بندر الشويقي

«**هب أن تلك النقولات خاطئة أو ملزمة ما لا يلزم، فهل توقف الأمر عليها!**».

وهذه تهرب واضح من توثيق الكلام الذي نسبه «الأستاذ» لابن تيمية.

فأقول لـ «الأستاذ»: دعنا من كلمة (هب).

وأخبرنا: من أين أتيت بهذه الافتراءات على الشيخ؟

فإن لم تفعل، فالساذج سوف يقول: إن هذه النقول الثلاثة كلها كانت خاطئة، (هكذا بمحض الصدفة).

وأما بالنسبة لي، فسوف ألحق ذلك بموضوع: «أكاذيب الأستاذ».

قال «الأستاذ»:

«**أما التوثيق فقد وثقنا التهمة الأولى منها، فهل اعترفت على الأقل بأن هذا خطأ؟ أو لغة غير مناسبة؟ ولا تدل على النصب! أبداً لم نر منك إلا مكابرة!**».

وقال: «**الأول منها موجود وهو: (اتهام الإمام علي بأنه قاتل للرياسة)**.

ولم يجب عليه الأخ إلا بالزعم بأن هذا ليس نصباً!!! ولم يقل: (لم يقله ابن تيمية ولا يستطيع، وإن استطاع أن يكابر نقلت له صورة على شاشة الحاسب الآلي). وإن كابر في إنكار الصورة استحلفته، وإن كابر ولم يحلف باهلته، وإن كابر ولم يباهل استشهدت عليه أو نسقنا للالتقاء لأريه ذلك».

وأقول للأستاذ: أنا أوافق على ذلك كله.

فوثق لنا قول ابن تيمية: «**إن علياً قاتل للرياسة لا للديانة**».

ووثق لنا النقلين الآخرين.

وإن كابرتُ، فانقل لنا ذلك شاشة الحاسب الآلي.

فإذا كابرتُ، فاستحلفني، وباهلني، وافعل ما بدا لك.

وأما دعوى «الأستاذ» أنه وثق التهمة الأولى، فهذا شيء لم أره، ولا رآه القراء!!

الذي نقلتـه لنا ـ أيها «الأستاذ» ـ قول ابن تيمية: «**إن علياً قاتل على ولايته**».

والذي نريده منك توثيق مقولة: «**إن علياً قاتل للرياسة لا للديانة**».

فأما كون علي قاتل الناس على ولايته، فهذا حق لا يشك فيه من شم رائحة التاريخ. و«الأستاذ» نفسه لا يستطيع إنكار ذلك. فمن المعلوم المقطوع به، أن علياً قاتل أهل الشام من أجل إخضاعهم لولايته، وليس هذا مما يوجب الطعن فيه رضي الله عنه.

لكن فرق بين أن يقال: إنه «قاتل الناس على ولايته».

وبين أن يقال: إنه «قاتل للرياسة، لا للديانة».

وقول «الأستاذ»: (التهمة الأولى موجودة)، هل يفهم منه الاعتراف بأن التهمتين الأخريين غير موجودتين؟!

يبـدو...

قال «الأستاذ»:

نعم أنا أخطئ لكن أخطائي ليست كأخطاء ابن تيمية. نعم لا أبرئ نفسي من هوى وخصومة وتعصب لكن هذا شيء وتعصب ابن تيمية وهواه شيء آخر».

وأنا أقول: نعم. ابن تيمية يخطئ، وخطؤه يرد عليه.

لكن هذا شيء. وتعصب «الأستاذ»، وافتراؤه، وهواه شيء آخر.

قال «الأستاذ»: «**إذا كان هذا قصدك فسأعترف لك بالبنط العريض أنني وقعت في مجازفات وتهاويل وتعميم وهوى.. إلخ بشرط أن ننتقل للموضوع الرئيس**».

وأقول: أضف لذلك: الاعتراف بالكذب على ابن تيمية، ولو بالبنط الصغير!!

فهذه القضية من صلب موضوعنا الرئيس.

بندر الشويقي

قال «الأستاذ»:

«**ليس موضوعنا هل أصاب فلان في كل شيء أم أخطأ في بعض الأمور. أنا لا تهمني تبرئة نفسي ولا تبرئة سُنَّة ولا شيعة، بقدر ما يهمني أن نعرف الحقيقة أولاً وأن نطرد ثانياً**».

وهذه عينة جديدة من خطب «الأستاذ» الإنشائية التي تدغدغ العواطف الرقيقة.

فنحن ـ أيضاً ـ أيها «الأستاذ» تهمنا الحقيقة.

فهل كنت صادقاً حين نسبت لابن تيمية هذه النقول الثلاثة؟

وهل اتفق أن كانت النقول الثلاثة كلها خطأ؟

وثق لنا كلامك، فهذا مما يساعد على معرفة الحقيقة؛ حقيقة «إنقاذ التاريخ الإسلامي».

قال «الأستاذ» في مناورة أخرى:

«القضية والاختلاف ليس في كون المالكي وثق هذه أو لم يوثقها.

القضية محل الاختلاف: أنني أقول بنصب ابن تيمية، وأنتم لا تقولون به، وتتهموني بدلاً من ذلك بالتشيع!

هنا القضية الأصلية.

فإذا لم أوثق دليلاً واحداً وثقت عشرة».

وأقول لـ «الأستاذ»:

قضيتنا هنا ليست اتهامك بالتشيع، وإنما اتهامك بشيء آخر!!

وتوثيق ثلاثة نقول قصيرة، أسهل عليك من عشرة، فهل تفعل؟

وبعد أن كان «الأستاذ» لا يهمه إلا الحقيقة...

وبعد أن كان لا يريد إلا مناقشة القضية محل الاختلاف، رجع فقال:

«أنا لا أتوقع أن تعترف بخطأ ابن تيمية وأنت في جامعة الإمام! لأنك ستفقد وظيفتك. لذا فأنا أعذرك من جهة، ولا بد لي من إثبات أدلتي على نصبه من جهة أخرى».

«لربما لو علمت لاتفقت معك على أن نتناظر، ولكن بعد أن تجد لك عملاً خارج الجامعة!».

هذا ما قاله «الأستاذ»!!.

وأقول له: أشكرك على شهامتك، وخلقك الرفيع؛ إذ عذرتني، وقدرت ظروفي، ووضعي الوظيفي!!

لكن بما أنك لا تملك وظيفة، وتتكلم بحرية أكثر.

فهل تستطيع الاعتراف بافترائك على ابن تيمية؟

والله الموعد...



«الأستاذ»، وثوار أهل البيت!!

«الأستاذ»، وثـــوار أهل البيـــت!!

بندر الشويقي **٠٧ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ٠١:٥٧ AM**

«الأستاذ»، وثـوار أهل البيـت!!

كان «الأستاذ» في «مقدمته» قد عاب على أحمد بن حنبل عدم مناصرته للثوار من أهل البيت.

فقلت له:

«الذي يقرأ كلام (الأستاذ) يفهم منه أن أحمد يعارض ثورات أهل البيت وحدهم، بينما المعروف عن أحمد النهي عن ملابسة الفتن بصورة عامة، وترك الخروج على الحاكم المسلم، وهو في هذا ممتثل لنصوص شائعة ومستفيضة عن النبي ﷺ».

فأجاب «الأستاذ»:

«أما النصوص التي يتحدث عنها الأخ فصحيح، أن هناك نصوصاً في الطاعة ونصوصاً في الثورة. أما النصوص في الطاعة، فتنزل على الحاكم العادل كالإمام علي، وتكون ذمّاً لمثل معاوية ـ وهذا ما لا يقول به غلاة الحنابلة وإنما يمسكون ـ وأما النصوص في الثورة والإنكار باليد أو اللسان أو القلب فهي في حق الحاكم الظالم».

هذا ما ادعاه «الأستاذ» من غير أن ينظر في النصوص التي أتحدث عنها هل تحتمل هذا التأويل الذي ذكره، أم لا!!

وسوف أسوق لـ «الأستاذ» هذه النصوص التي يدعي إنها خاصة بالحاكم العادل دون الظالم:

في «صحيح مسلم» عن أم سلمة زوج النبي ﷺ عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «**إنه يستعمل عليكم أمراء «فتعرفون وتنكرون»، فمن كره فقد برئ، ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع**. قالوا: يا رسول الله ألا نقاتلهم؟ قال: **لا. ما صلوا**».

فمع ظلمهم أمر بترك قتالهم ما صلوا.

وفي الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنها ستكون بعدي أثرة، وأمور تنكرونها**». قالوا: يا رسول الله، كيف تأمر من أدرك منا ذلك. قال: «**تؤدون الحق الذي عليكم. وتسألون الله الذي لكم**».

بندر الشويقي

والأثرة المراد بها استئثار الأمراء بالأموال دون الناس.

وفي الصحيحين عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: دعانا رسول الله ﷺ - فبايعناه فكان مما أخذه علينا أن بايعنا على السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، و(أثرة علينا)، وأن لا ننازع الأمر أهله. قال: «**إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان**».

فأمر بعدم المنازعة حتى يُرى الكفر البواح.

وفي «صحيح مسلم» عن عوف بن مالك، عن رسول الله ﷺ قال: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين «تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم» قيل: يا رسول الله أفلا ننابذهم بالسيف؟!**

فقال: «**لا ما أقاموا فيكم الصلاة. وإذا رأيتم من ولاتكم شيئا تكرهونه. فاكرهوا عمله ولا تنزعوا يداً من طاعة**».

فأمر بترك منابذتهم بالسيف «**ما أقاموا فينا الصلاة**».

وعند مسلم ـ أيضاً ـ من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**عليك السمع والطاعة، في عسرك ويسرك، ومنشطك ومكرهك، وأثرة عليك**».

فأمر بالطاعة، وإن وجدت الأثرة.

وعن وائل بن حجر قال: سأل سلمة بن يزيد رسول الله ﷺ، فقال: يا نبي الله! أرأيت إن قامت علينا أمراء «يسألونا حقهم، ويمنعونا حقنا فما تأمرنا؟». فأعرض عنه، ثم سأله فأعرض عنه. ثم سأله في الثانية أو في الثالثة، فجذبه الأشعث بن قيس، فقال رسول الله ﷺ: «**اسمعوا وأطيعوا. فإنما عليهم ما حملوا، وعليكم ما حملتم**». رواه مسلم.

بندر الشويقي

فأمر بطاعتهم، حتى وإن منعوا الناس حقوقهم (والمراد هنا طاعتهم في غير معصية).

وفي حديث الفتن الذي رواه حذيفة بن اليمان؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي، ولا يستنون بسُنَّتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين، في جثمان إنس**». قلت: كيف أصنع يا رسول الله! إن أدركت ذلك؟. قال: «**تسمع وتطيع للأمير، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك**». رواه مسلم.

والمراد ـ أيضاً ـ الطاعة في غير المعصية.

فهذه أحاديث النبي ﷺ التي فيها النهي عن الخروج على الحاكم المسلم، ومنازعته بالسيف:

حتى وإن استأثر بالمال دون الناس.

حتى وإن منع الناس حقوقهم.

حتى وإن رأينا منه ما ينكر.

حتى وإن أبغضه الناس ولعنوه، وقابلهم بالمثل.

حتى وإن اهتدى بغير هدي النبي ﷺ واستن بغير سُنَّته.

ما لم يُرَ الكفر البواح.

وهذه النصوص لا تدل على السكوت عن الظلم، وترك الإنكار على الحاكم الظالم، ونهيه عن ظلمه، كما حاول «الأستاذ» أن يصور ذلك، لكن فيها النهي عن الخروج عليه بالسيف وقتاله، لما في ذلك من التفرق وإراقة الدماء.

ومع وضوح هذه النصوص، وصراحتها فإن «الأستاذ» يصر على أن المقصود بها النهي عن الخروج على الحاكم العادل فقط!!

فهل هناك حاكم عادل يمنع الناس حقوقهم، ويستأثر بالمال دونهم، ويأخذ أموالهم، ويضرب ظهورهم، ويهتدي بغير هدي النبي ﷺ ويستن بغير سُنَّته؟!

هذا ما يراه «الأستاذ»!! وإلا فليبين لنا كيف يمكن حمل هذه الأحاديث على الحاكم العادل دون الظالم؟!

هناك جواب يفزع إليه «الأستاذ» في مثل هذه المضايق.

فمن المتوقع أن يقول: إن هذه الأحاديث وضعها بنو أمية، لتثبيت حكمهم!!

وهذا الجواب على سذاجته، فبالإمكان مقابلته بالمثل.

فإذا كانت القضية دعاوى مجردة من البينات، فبالإمكان أن يقال: إن أحاديث الثورة على الحكام، قد وضعها الثوار على بني أمية ليكسبوا المناصرين والمؤيدين!!.

فالدعاوى أمرها سهل. لكن الشأن في إقامة البينة عليها.

على أنه لم يثبت عن النبي ﷺ حديث في الأمر بمقاتلة الحاكم المسلم، حتى وإن جار وظلم. وحتى الحديث الذي ذكره «الأستاذ»، فلو تأمل في لفظه لوجده يتحدث عن الأمم السابقة، وليس فيه تعرض لأمة محمد ﷺ.

فإن أصر «الأستاذ» على رأيه فليشرح لنا الأحاديث التي ذكرتها أعلاه، وليبين كيف يمكن حملها على الحاكم العادل.

ولو سلمنا ـ جدلاً وتنزلاً ـ بأن هذه الأحاديث من وضع بني أمية.

فهذه الحقيقة لم تكتشف إلا في مطلع القرن الخامس عشر، على يد «الأستاذ». فكيف نلوم أحمد على عدم مناصرته لثوار أهل البيت؟!!

بقي أمر له أهميته، كنت سألت «الأستاذ» عنه، ولم أر جوابه عنه:

فلو كان أحمد يرى الخروج على الحاكم الجائر، لكن يمنع من الخروج مع ثوار أهل البيت بخصوصهم، لحق لـ «الأستاذ» أن يعد هذا من دلائل الانحراف عن أهل البيت.

بندر الشويقي

أما وأحمد يمنع من الخروج على الحاكم مطلقاً، فما علاقة هذا بالانحراف عن أهل البيت؟.

وهنا أمر آخر أهم:

فهل كان أحد من أهل السُّنَّة يخص أهل البيت بوجوب الخروج معهم دون غيرهم.

لن يجد «الأستاذ» شيئاً من ذلك. (حتى على تعريفه هو لأهل السُّنَّة).

لكن لو بحث «الأستاذ» في كتب الزيدية، فسوف يجد من أصولهم وجوب مناصرة القائم من أهل البيت!!

فأما الحنابلة، وأهل السُّنَّة، فلم يذكر أحد منهم: «وجوب مناصرة القائم من أهل البيت».

لكن الزيدية يذكرون هذا!!.

و«الأستاذ» يذكر هذا!!.

مع أنه سُنِّي حنبلي سلفي!!!



«الأستاذ»... والصلاة على (الآل)

«الأستاذ»... والصلاة على (الآل)

بندر الشويقي | ١٢ - ١١ - ٢٠٠٢، ١٥ :٠٣ AM

حكم إضافة الآل في صيغة الصلاة والتسليم على النبي

«الأستاذ». . . والصلاة على (الآل).

إضافة لفظة (آله) في صيغة الصلاة والتسليم على النبي ﷺ مسألة لا إشكال في مشروعيتها، سواء داخل الصلاة أو خارجها.

لكن إذا قيل: إن هذا الفعل مشروع، فلا يلزم من ذلك أن يكون واجباً متعيناً، بل كلمة مشروع قد يراد بها الوجوب، وقد يراد بها الاستحباب.

ولم يثبت عن النبي ﷺ أنه أوجب إلحاق الآل في الصلاة والسلام عليه خارج الصلاة، ولا جاء عنه أمر بذلك.

لكن «الأستاذ» له رأيٌ خاصٌ في هذه المسألة.

فهو يوجب إلحاق الآل في صيغة الصلاة والتسليم.

ولأنه يكره الغلو، فهو يعتبر ترك ذلك، شاهداً وعلامة على النصب!!

قال «الأستاذ» وهو يعدد «أمثلة النصب الخفيف المنتشر داخل الوسط السُّنِّي:

«من الشواهد المتكررة بجهل - وكنت أنا شخصياً من هؤلاء - أن الصلاة على أهل البيت حذفناها من الصلاة على النبي ﷺ، مع أن التشهد الذي نكرره يومياً (اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد)، فأصبح السُّنَّة بين مقتصر على (صلى الله عليه وسلم) وبين معمم (صلى الله على محمد وآله وصحبه

ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين)! بينما لا يجد (كذا) دليل واحد صحيح، على شرعية الصلاة على الصحابة. فهذا من خصائص أهل البيت، التي عممناها في الأمة، أو لا نذكرها مع الصلاة على النبي. بينما ينكرون على من يقول (الشافعي رضي الله عنه)، **أو نحو هذا محتجين بأن هذه من (خصائص الصحابة). علماً بأن النبي ﷺ، قد سمى إفراده بالصلاة عليه الصلاة البتراء، فنحن إما نبتر أو نعمم الصلاة على كل المسلمين، فالمغالي من السُّنَّة أو السلفية قد يقصد حرمان أهل البيت من هذه (الخصوصية) والمعتدل الجاهل يفعل هذا بجهل، وبعضهم يفعلها كسلاً ـ وقد أكون من هؤلاء ـ.**

هل الاقتصار على الصلاة على النبي دون الآل من دلائل النصب

هذا نص كلام «الأستاذ» في المسألة نقلته كاملاً، وهو واضح في بيان مراده، فهو يرى أن الاقتصار على الصلاة على النبي ﷺ دون (آله) من دلائل النصب وشواهده.

لكن لما بدأت هذه «المناظرة»، تغير كلام «الأستاذ»، فقال:

بندر الشويقي

«أنا أنكر فقط على من منع الصلاة على الآل مع النبي سواء داخل التشهد أو خارجه. ولا أنكر على من لم يصل عليهم خارج الصلاة إنما من أنكر ذلك، وهناك فرق بين الأمرين».

فقد تغير الكلام الأول.

وبعد أن كان «الأستاذ» يتكلم عمن لا يذكر الآل في صلاته وتسليمه، صار الآن يتحدث عمن ينكر الصلاة على (الآل)!!

لكن «الأستاذ» لم يثبت على هذا الرأي ـ أيضاً ـ، ففي أثناء مدافعته ومناظرته، رجع ليؤكد قوله الأول بحماسة زائدة!!

فبعد أن ذكر أدلته على ضرورة إضافة الآل في الصلاة والتسليم، قال:

«أعطونا أدلة أصح من التي أوردناها فيها تعليم (صيغ وكيفيات أخرى) للصلاة على النبي ﷺ ليس فيها ذكر الآل، ولن تجدوا، فإذا لم تجدوا فهل يجوز لكم أن تذهبوا لصيغة ليس فيها ذكر (الآل) وتتركون الأصح؟ هل هذا إلا من التلبس بشيء من النصب جهلاً وتقليداً كيف تتركون الصيغة أو الكيفية التي علمها النبي ﷺ أصحابه وارتضاها لهم بل وجعلها داخل كل صلاة؟».

وبهذا الكلام الأخير، أصبح من يذهب إلى صيغة ليس فيها ذكر الـ (الآل) متلبساً بشيء من النصب، جهلاً وتقليداً!!

فاختلف رأي «الأستاذ» تبعاً لمسار الحوار والمناقشة، أو لنقل: (تبعاً لتغير اتجاه الريح).

هل يصح أن يقال «علي عليه السلام» و«فاطمة عليها السلام»

وهنا مسألة ثانية تختلف عن الأولى:

فهل يصح أن يقال: (علي عليه السلام)، و(فاطمة عليها السلام)؟

هذه مسألة قديمة ومشهورة عند أهل العلم، وهي تختلف عن مسألة إلحاق (الآل) عند الصلاة والتسليم على النبي ﷺ.

وأكثر العلماء يمنعون من الصلاة والتسليم على غير النبي ﷺ استقلالاً. وبخاصة إذا جعل هذا شعاراً وعادة يلتزم بها عند ذكر فلان أو فلان، من الصحابة أو غيرهم، فيصلى ويسلم عليه كما يصلى ويسلم على النبي ﷺ.

بندر الشويقي

أقول: إن هؤلاء يمنعون من ذلك؛ لأنهم يعتبرون الصلاة والتسليم عند ذكر الاسم من خصائص النبي ﷺ التي لا يشاركه فيها غيره.

وهؤلاء المانعون مقصودهم تعظيم مقام النبي ﷺ وأنه لا يصح أن يشرك معه أحد فيما هو من خصائصه.

لكن «الأستاذ» له تفسير آخر لهذا الرأي.

فلأنه يكره الغلو، ويتفهم الرأي الآخر ويحترمه، فهو لا يرى في كلام هؤلاء إلا شاهداً ودليلاً على النصب. (الذي هو انحراف عن أهل البيت)!!

قال «الأستاذ»: **«من النصب الشائع ربما بجهل الإنكار على من يقول (فاطمة عليها السلام) و(علي عليه السلام) بدعوى أن الصلاة إنما هي من خصائص النبي، ونقول: إن هذه من مغالاة ودسائس الشيعة! مع أن التشهد (اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد) وهو من الأدلة المتواترة عمليّاً، وسار عليه المسلمون عبر العصور، بينما نقول في الصحابي: (رضي الله عنه) مع أن الرضا في حق أكثر من ألف صحابي على تعريفنا الشائع، ونحرم أربعة من أهل البيت بعدم**

الصلاة عليهم ونعتبر هذا غلوّاً!! فهذه عامة عند أكثر السُّنَّة وإن كان الحنابلة أكثر الناس حرصاً على حرمان أهل البيت من هذا الدعاء. لكن الانحراف في هذا الأمر يسير وهو بجهل عند الأكثرين من السُّنَّة، وهو نتيجة السجال الخصومي بين السُّنَّة بعامة والشيعة بعامة».

هذا رأي أستاذنا في المسألتين.

وقد اعترضت على ما ذكره، فأجاب عن اعتراضي بكلام طويل عريض، خلط فيه الكلام عن المسألتين، فأخذ بعض كلامي عن المسألة الأولى، وأنزله على الثانية، ثم خرج في النهاية إلى أني رجعت إلى رأيه (**رجوعاً واضحاً!! ولكن بهدوء!!!! حتى لا أعترف بخطأ اعترافاً صريحاً!!**).

وبما أني كنت ـ ولا زلت ـ أرى ما ذكره «الأستاذ» في المسألتين خطأ صرفاً، فسوف أشرح لـ «الأستاذ» ما أشكل عليه، لئلا يتوهم موافقتي له على غلوه وتطرفه.

وقبل ذلك أنقل كلامي القديم الذي ذكرته تعليقاً على كلام «الأستاذ» في مقدمة النصب.

قلت لـ «الأستاذ»:

«ذكرتَ أن من النصب الاقتصار في الصلاة على النبي ﷺ دون آله.

وهذا من غرائب الأقوال، وعجائب الاستدلال.

إضافة الآل، إنما جاءت في الصلاة والتسليم بعد التشهد في الصلاة. وعامة أهل السُّنَّة يأخذون بهذا، ويفعلونه ـ بحمد الله ـ.

وأما خارج الصلاة، فلم يرد أمر بإدخال الآل في الصلاة والتسليم على النبي ﷺ، بل الأمر الثابت إنما هو بالصلاة والتسليم على النبي ﷺ، فكيف يكون فاعل هذا واقعاً في النصب الذي هو انحراف عن أهل البيت وهضم لحقهم.

«غاية ما تطالب به أن يكون أمراً مستحبّاً»، فكيف جعلت تاركه واقعاً في النصب الذي هو في الحقيقة انحراف عقدي؟».

هذا نص كلامي، وليس فيه إنكار إضافة الـ (الآل) في صيغة الصلاة

والتسليم، وإنما فقط فيه إنكار إيجاب ذلك، واعتبار فاعله واقعاً في شاهد من شواهد النصب.

هذا ما يتعلق **بالمسألة الأولى**.

فأما المسألة الثانية، فقلت لـ «الأستاذ»:

«**ذكرتَ أن من (النصب): الإنكار على من يقول: (فاطمة عليها السلام)، و(علي عليه السلام). وعارضت من يقول هذا بثبوت الصلاة على آل محمد ﷺ، في التشهد، وتواتر ذلك تواتراً عملياً.**

وهذا كلام أغرب من سابقه. فالصلاة على الآل في تشهد الصلاة لم ينكرها أحد، بل عامة أهل السُّنَّة يعملون بذلك كما تقدم.

لكن الذي يُنكر هو «تخصيص شخص بعينه بهذه الصلاة، والتزام ذلك»، بمعنى أن يختم اسمه بالصلاة والتسليم كما يختم اسم النبي ﷺ. فهل تواتر عمل المسلمين على هذا في حق أحد من آل البيت أو غيرهم؟!».

بندر الشويقي

وهذا ـ أيضاً ـ كلام واضح لمن يفهم، فالذي أنكره هو تخصيص شخص بعينه بالصلاة والتسليم عليه عند ذكر اسمه، بحيث يكون ذلك شعاراً عليه، كما هو الحال بالنسبة للنبي ﷺ.

لكن لننظر بعد هذا في مناقشة «الأستاذ» لكلامي، ولنتذكر أنه قد عقد عنواناً مستقلاً في كتابه «قراءة في كتب العقائد» انتقد فيه عدم فهم (العقائديين) لحجج الآخرين!!.

ذكر «الأستاذ» أني أزعم: «**أن الصلاة على (الآل) ليست مشروعة إلا داخل الصلاة**».

وهذا شيء لم أتكلم به قط.

ثم نقل «الأستاذ» قولي: «**أما خارج الصلاة، فلم يرد أمر بإدخال الآل في الصلاة والتسليم على النبي ﷺ**».

ثم علق قائلاً: «**وعلى هذا يكون هذا بدعة على مقاييس الغلاة، مع تقدم الأدلة على المشروعية وعمل كثير من أهل العلم بل من النواصب! ولا تعليق بعد هذا!**».

هكذا فهم «الأستاذ» كلامي!!

أو هكذا أراد أن يفهمه!!

أنا أنكر عليه «إيجاب» إدخال الآل في صيغة التسليم خارج الصلاة؛ لأنه لم يرد أمر يوجب ذلك. فيأتي «الأستاذ» ليأخذ من هذا أني أرى إدخال (الآل) في الصلاة والتسليم بدعة!!

فـ «الأستاذ» لا يوجد عنده حل وسط: فإما أن يكون الأمر واجباً، وإما أن يكون بدعة!!.

وأما أن يكون الفعل مباحاً، أو مستحباً، فهذا شيء غير وارد عند «الأستاذ» في غمرة حماسته للرد على «الغلاة»!!.مع أني قلت له في تعليقي القديم ما نصه: «**«غاية ما تطالب به أن يكون أمراً مستحباً»، فكيف جعلت تاركه واقعاً في النصب الذي هو في الحقيقة انحراف عقدي؟**».

فهل «الأستاذ» يفهم حجة الآخرين؟!

نقل «الأستاذ» قولي: «**كيف يكون فاعل هذا واقعاً في النصب الذي هو انحراف عن أهل البيت وهضم لحقهم**».

ثم قال: «**تحريف جديد! لم أقل هذا، وإنما ذكرت مجموعة من الشواهد على (الوحشة) وتأثر الوسط السُّنِّي بردة فعل على غلو كثير من الشيعة في أهل البيت. والشاهد الواحد لا يكفي في اطلاق التهمة، خاصة وأن هذه التهمة بتلك الشواهد كلها جعلته من الانحراف اليسير**».

يقول «الأستاذ» إنه لم يقل بذلك. وهذا نص كلامه الأول:

قال: «**ومن أمثلة النصب الخفيف المنتشر داخل الوسط السُّنِّي ما يلي:**

ـ عدم اهتمامهم بتراجم أهل البيت وفضائلهم...

ـ ومن الشواهد المتكررة بجهل ـ وكنت أنا شخصيّاً من هؤلاء ـ أن

الصلاة على أهل البيت حذفناها من الصلاة على النبي ﷺ. . . إلى آخر كلامه الذي نقلته أعلاه».

فـ «الأستاذ» يعدد أمثلة على النصب المنتشر داخل الوسط السُّنِّي، ويذكر شواهد على ذلك، وليس في كلامه ما يفيد أن الواحد من هذه الشواهد لا يعتبر نصباً بمفرده.

فإن كان «الأستاذ» سيقول إنه نسي التنبيه على ذلك، فأقول:

هنا إشكال آخر يبلغ الغاية في الغرابة والعجب:

فـ «الأستاذ» بعد أن رماني بتحريف كلامه، لم يثبت على ذلك، بل عاد ليقرر الكلام الذي يزعم أني افتريته عليه بعبارة واضحة!!.

قال «الأستاذ»: «**أعطونا أدلة أصح من التي أوردناها فيها تعليم (صيغ وكيفيات أخرى) للصلاة على النبي ﷺ ليس فيها ذكر الآل، ولن تجدوا، فإذا لم تجدوا فهل يجوز لكم أن تذهبوا لصيغة ليس فيها ذكر (الآل) وتتركون الأصح؟ هل هذا إلا من التلبس بشيء من النصب جهلاً وتقليداً؟**».

هذا كلام «الأستاذ»، فعله افترى على نفسه من حيث لا يشعر!!.

بندر الشويقي

مناقشة الاعتراض على أدلة المانعين من الصلاة والتسليم على غير النبي

كنت ذكرت لـ «الأستاذ» أن المانعين من تخصيص غير النبي ﷺ بالصلاة والتسليم، يحتجون بأدلة، منها قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَّا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣].

فمما قاله «الأستاذ» جواباً على كلامي:

«**للأسف الأخ لا يكتفي بالتقول عليَّ، حتى يذهب يتقول على كتاب الله ويزعم ـ قديماً ـ أن الله يمنع ذلك بالآية**».

هذا ما قاله «الأستاذ» صاحب مبدأ «نسبية الحقيقة»!!

فإذا استنبط العالم من عموم الآيات معنى لا يوافق هوى أستاذنا، فهو متقوِّلٌ على الله!!

والذي يحكي حجة هذا العالم، فهو ـ أيضاً ـ متقوِّلٌ على الله!!

ثم واصل «الأستاذ» احترامه للرأي الآخر، وقال:

ما تفسير الآية؟ ومن قال بهذا من أهل العلم «غير المتلبسين بنصب»؟

للأسف الأخ لا يكتفي بالتقول عليَّ حتى يذهب يتقول على كتاب الله ويزعم ـ قديماً ـ أن الله يمنع ذلك بالآية الكريمة السابقة... هذه كتب التفسير لم يستدلوا بالآية على منع الصلاة على الآل، ولا على الواحد منهم... لا أستبعد أن يكون أخذ هذا من بعض الحنابلة الذين يسيئ كثير منهم الصلاة على الآل، مع أمر النبي بها مطلقاً.

وقد ذكر ابن جرير وابن كثير ـ على نصبه ـ تفاسير المسلمين لهذه الآية، وذكرا بعض الوجوه البعيدة، لكن لم يخطر على بال أحد منهما هذا «الاستدلال العجيب» الذي ذكره الأخ ربما تقليداً لبعض الحنابلة في الانحراف عن أهل البيت وحرمانهم حقّاً أمر به النبي ﷺ، حتى الدعاء نريد حرمانهم منه! وتبديع من اتبع أمر النبي فيه!. «إنما ينقل هذا من أحد المنحرفين عن أهل البيت فقط»».

هذا ما قاله «الأستاذ»، وفيه أمورٌ تستدعي وقفات:

بندر الشويقي

١ ـ من الواضح في كلام «الأستاذ» أنه لم يقف على حجة من يمنع من تخصيص غير النبي ﷺ بالصلاة والتسليم.

ولو أنه وقف على شيء من ذلك، لما استغرب هذا (الاستدلال العجيب)!! فإنه لا يكاد أحد يذكر هذه المسألة، إلا ويذكر الآية الكريمة في حجج من يمنع من الصلاة والتسليم على غير النبي ﷺ استقلالاً.

لكن «الأستاذ» لم يسمع بهذا «**الاستدلال العجيب**» من قبل!!

ومع هذا، فهو يعتبره دليلاً على النصب، من غير أن يقف على حجة قائله!!.

يقول «الأستاذ»:

«الغريب أن الأخ لا يبحث ليقدم لنا المعلومة، و«إنما ينقل هذا من أحد المنحرفين عن أهل البيت فقط»».

فقد حكم «الأستاذ» بالانحراف عن أهل البيت على من ذكر هذا (**الاستدلال العجيب**)، من غير أن يدري من هو!!

فهذه التهمة ـ عند «الأستاذ» ـ جاهزة للاستعمال في كل وقت!!.

٢ ـ قال «الأستاذ»: **«لا أستبعد أن يكون أخذ هذا من بعض الحنابلة الذين يسيئ كثيرٌ منهم الصلاة على الآل، مع أمر النبي بها مطلقاً، وقد ذكر ابن جرير وابن كثير ـ على نصبه ـ تفاسير المسلمين لهذه الآية، وذكرا بعض الوجوه البعيدة، لكن لم يخطر على بال أحد منهما هذا «الاستدلال العجيب»»**.

ومن الواضح في طروحات «الأستاذ» «الحنبلي» أن كل قول لا يروق له، فلا بد من إلصاقه بالحنابلة (لكنه بالتأكيد يقصد الغلاة منهم فقط).

وهنا أقول لـ «الأستاذ»:

إن هذا **(الاستدلال العجيب)** الذي لم تسمع به قبل اليوم، والذي جعلتني بموجبه متقوّلاً على الله، استدلال مشهور، يعرفه كل من تكلم على المسألة التي تجادل فيها.

لكن كما قيل: «الإنسان عدو ما جهل».

خذ إليك هذه المصادر «غير الحنبلية»، لتجد هذا **(الاستدلال العجيب)** مذكوراً فيها:

ـ كتاب «الشفاء في معرفة حقوق المصطفى»، للقاضي عياض المالكي المذهب (٢/ ٦٦٥).

ـ «التمهيد»، للحافظ ابن عبد البر المالكي المذهب (١٧/ ٣٠٣).

ـ «فتح الباري»، للحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي المذهب (١١/ ١٧١).

ـ «الذخيرة»، لشهاب الدين القرافي المالكي المذهب (١٣/ ٢٩٤).

ـ «القول البديع»، للحافظ السخاوي الشافعي المذهب (ص١٦٣).

فـ **(الاستدلال العجيب)** الذي لم يسمع به «الأستاذ»، والذي تعب في البحث عنه، مذكور في هذه الكتب جميعاً، وليس فيها شيء من كتب الحنابلة.

فليراجعها «الأستاذ» ليفهم حجج (الآخرين) قبل أن يرميهم بالوقوع في (النصب)، (الغامض)، (الخفي)، (المتسلل)، (الناشئ عن جهل) (المتفاوت في الكم والنوع)!!

لن أطيل بنقل كلام أولئك لكني أنقل كلام أولهم، وهو القاضي عياض بن موسى المالكي، فلربما صعب على «الأستاذ» الرجوع إلى كلامه:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**الذي ذهب إليه المحققون، وأميل إليه، ما قاله مالك وسفيان ـ رحمهما الله ـ وروي عن ابن عباس، واختاره غير واحد من الفقهاء والمتكلمين: أنه لا يصلى على غير الأنبياء عند ذكرهم، بل هو شيء يختص به الأنبياء، توقيراً لهم وتعزيزاً، كما يخص الله ـ تعالى ـ عند ذكره بالتنزيه والتقديس والتعظيم، ولا يشاركه فيه غيره، كذلك يجب تخصيص النبي ﷺ وسائر الأنبياء بالصلاة والتسليم، ولا يشارك فيه سواهم... ثم ذكر جملة من أدلة أصحاب هذا القول، فقال: «وقالوا: قد قال الله ـ تعالى ـ:** ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣]، **فكذلك يجب أن يكون الدعاء له مخالفاً لدعاء الناس بعضهم لبعض.**

قال: وهذا اختيار الإمام أبي المظفر الإسفراييني من شيوخنا، وبه قال ابن عبد البر».

وهنا مشكلة سوف تواجه «الأستاذ»، فهو يزعم أني نقلت هذا **(الاستدلال العجيب)** عن «أحد المنحرفين عن أهل البيت فقط».

فأقول لـ «الأستاذ»: لعلك لحظت أن ممن ذكر هذا **(الاستدلال العجيب)**: الحافظ ابن عبد البر.

وأنت كثيراً ما تثني عليه، وتعده من المعتدلين الذين أنصفوا أهل البيت. فلعلك الآن تراجع رأيك، فتطبع عليه بخاتم الغلو و(النصب) (الغامض) (الخفي) (المتسلل) (الناشئ عن الجهل) (المتفاوت في الكم والنوع)!!

أو على الأقل تحكم عليه بالوقوع في شاهد من شواهد النصب الخفيف!!.

هل ثبت في الشرع أمر بإضافة الآل في صيغة صلاتنا وتسليمنا على النبي

بندر الشويقي **١٢ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ٢٠:٠٥ AM**

كنت ذكرت لـ «الأستاذ» أنه لم يثبت في الشرع أمرٌ بإضافة الـ (الآل) في صلاتنا وسلامنا على النبي ﷺ.

فطلب مني «الأستاذ» أن أدع التقوُّل على الشرع!!.

وذكر أن: «**وجوب الصلاة على «النبي** ﷺ جاء في آية محكمة، غير متشابهة، وهي قول الله ﷻ (إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً).

ومع أن الآية ليس فيها ذكر (الآل)، لكن «الأستاذ» ذكر حديث كعب بن عجرة ولفظه: (قلنا: قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك؟ قال: **«قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى (آل محمد) كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللَّهُمَّ بارك على محمد وعلى (آل محمد) كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد)** والحديث في الصحيحين وغيرهما».

فـ «الأستاذ» يرى أن هذه الصيغة المذكورة في الحديث عامة في الصلاة وخارجها، وأنه لا يجوز العدول عنها إلى صيغة أخرى لم ترد، وأن من يعدل إلى صيغة أخرى فقد تلبس بشيء من النصب جهلاً وتقليداً!!.

فقلت له: **على هذا يلزمنا كلما ذُكر النبي أن نقول: «اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى (آل محمد) كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللَّهُمَّ بارك على محمد وعلى (آل محمد) كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد)»**.

فماذا قال «الأستاذ»؟

قال: «**ليس هذا بلازم، نعم هذه الصيغة شرعية، ومن أتى بها لا ننكر عليه، وإن اختصر فهذا له**».

فأقول لـ «الأستاذ»: ولم لا يكون الإتيان بهذه الصيغة التامة لازماً ـ عندك ـ؟

أنت تقرر أن المقصود بهذه الصيغة بيان صفة الصلاة والتسليم «خارج الصلاة»، وليس داخلها. وتعتبر أن الأمر بها للوجوب، وتجعل من يعدل عن هذه الصيغة «متبلساً بشيء من النصب جهلاً وتقليداً».

فكيف جوَّزت اختصارها، مع أن النبي ﷺ أمر بالإتيان بها تامة؟!

ثم إذا جوَّزت الاختصار، فيبقى عليك أن تبين لنا ما الذي يجوز

اختصاره من ألفاظ هذه الصيغة الطويلة، وما الذي لا يجوز؟ ولو اختصر أحد ذكر الـ (الآل) فما رأيك في صنيعه، وهل يكون خالف أمر النبي ﷺ؟

من غرائب «الأستاذ» قوله:

«إذا كانت الصلاة على الآل واجبة داخل الصلاة فهي خارج الصلاة أظهر وجوباً؛ لأن كل دعاء داخل الصلاة فهو مشروع خارجها، كالحال في سائر الأدعية والأذكار الموجودة داخل الصلاة، فكلها يشرع الدعاء بها خارج الصلاة كالتسبيح والتكبير وقراءة القرآن وطلب المغفرة.. إلخ».

وها هو «الأستاذ» يخلط ـ ثانية ـ بين الوجوب، والمشروعية.

وعن نفسي فإني لم أسمع قبل اليوم بمثل هذا الكلام، ولا رأيته عند أحد من أهل العلم والفهم!!.

وهل يمكن أن يزعم أحد يعي ما يقول: أن كل ما وجب داخل الصلاة، فهو خارج الصلاة أظهر وجوباً؟!!

لو قال «الأستاذ»: كل قول مشروع داخل الصلاة، فهو مشروع خارجها، فلن أعترض عليه.

لكن هل يصح أن يقال: (كل ما وجب داخل الصلاة، فهو خارجها أظهر وجوباً)؟!!

«الأستاذ» يقرر هذا!!

وبناءً على كلامه، فيلزمنا أن نقول خارج الصلاة: (التحيات لله، والصلوات والطيبات، السلام عليك ـ أيها النبي ـ ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. . . »). إلى أخر الدعاء.

فهذا إن كان واجباً في الصلاة، فهو خارجها أظهر وجوباً بناءً على ما يقرره أستاذنا!!

ولله في خلقه شؤون!!.

تفصيلٌ في حكم الصلاة على الآل مجتمعين ومنفردين تبعاً واستقلالاً

كنت ذكرت لـ «الأستاذ» ما ثبت عن ابن عباس من قوله: «لا تنبغي الصلاة إلا على النبي ﷺ»).

فكان مما أجاب به «الأستاذ» أن قال:

«**الأخ يستدل بهذا في منع الصلاة على الآل مجتمعين ومنفردين خارج الصلاة**».

وأقول: لم أقل هذا، وقد سبق التنبيه إلى أني لا أمنع من الصلاة على الآل مجتمعين تبعاً للصلاة على النبي ﷺ.

وإنما أمنع من تخصيص أحد من أهل البيت أو غيرهم بالصلاة والتسليم عليه، كما يخص بذلك النبي ﷺ. مثل أن يقال: (علي عليه السلام)، أو (فاطمة عليها السلام) عند ذكرهما.

هذا ما أنكره، وأثر ابن عباس أوردته دليلاً على هذه المسألة فقط.

فالذي قلته إن أصحاب هذا القول: «**حجتهم في هذا القرآن، حيث أخذوا هذا من عموم قول الله ـ تعالى ـ:** ﴿لَّا تَجۡعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيۡنَكُمۡ كَدُعَآءِ بَعۡضِكُم بَعۡضٗاۚ﴾ [النور: ٦٣].

ومعهم قول ابن عباس رضي الله عنه: «**لا تنبغي الصلاة إلا على النبي** ﷺ».

فهذا «**سبب المنع**»**، وسواء وافقتهم على هذا، أو لم توافقهم، فليس للقضية تعلق بالانحراف عن آل البيت**».

هذا ما قلته، فماذا فعل «الأستاذ»؟!!.

أخذ كلامي هذا، وقارنه بما قررته من قبل، من أني لا أمنع من إلحاق الآل بصيغة الصلاة والتسليم على النبي ﷺ!! فخلط بين المسألتين، وحكم عليَّ بالتناقض.

ثم علق مستبشراً، لكن بعبارات ركيكة:

قال: «**في الحلقات الأخيرة ذكر أنه (لا يمانع)! ولا يسمى هذا تناقضاً!!**

فقال: (لو أن «الأستاذ» أعاد قراءة كلامي، فـ(لن يجد فيه أني أمنع) إدخال الآل في الصلاة والتسليم على النبي ﷺ، لا داخل الصلاة ولا خارجها).اهـ!! وغير ذلك...

بندر الشويقي

هكذا بكل سهولة!! بعد أن تنقل له تلك النقول وتتعب ذلك التعب لتثبت له أن النص الشرعي وأهل السُّنَّة الحقة في هذه المسألة (لا يمنعون ذلك) كما زعم! يأتي ويقول: (لم أكن أمنع هذا)!! (لا داخل الصلاة ولا خارجها)!! هكذا إذن!».

هذا كلام «الأستاذ» بنصه!!

وهذا فهم «الأستاذ» بنقصه!!

فأقول له:

التناقض ليس في كلامي، وإنما في فهمك العجيب.

أنا لم أمنع من إلحاق الآل عند الصلاة والتسليم على النبي ﷺ. وهذا كلامي موجود بأكمله، فحاول أن تنقل منه حرفاً واحداً يفيد ذلك.

الذي أمنع منه أن يقال: (علي عليه السلام)، و(فاطمة عليها السلام).

لكن «الأستاذ» خلط المسألتين، وتوهم تناقضاً في كلامي، فجاء بنشوة المنتصر ليقول إن مناظره: «**رجع رجوعاً هادئاً؛ فذكر أنه (لا يمانع). مع أنه كان يسرد ما تعلمه من الحنابلة من (أسباب المنع)! فعل هذا وهو من أعدل القوم في هذه المسألة! فكيف بغيره!**».

بندر الشويقي

وقال: «**ما هذه إلا مسألة واحدة من مسائل كثيرة تلبس بها بعض السُّنَّة، ومن حقهم على من علم بهذا الخطأ أن ينبههم عليه، وهذا ما فعلناه، وهذا ما أنكرتموه! ثم رجعتم واعترفتم به وقد ترجعون للإنكار**».

وقال: «**في آخر الأمر وافقني لما نقلت له من نصوص أهل السُّنَّة المرفوعة والموقوفة ما جعله يغير رأيه ويرى هذا (أمراً حسناً)! فأصبحت كلماته هينة لينة جميلة سنِّيَّة محمدية بعيدة كثيراً عن الروح (الأموية)**».

وقال: «**السُّنَّة التي اعترف بها أخيراً ولو على استحياء. كانت عنده (قبل أسابيع) من الغلو المرفوض! وما زالت عند كثير من المجتمع السُّنِّي من (الغلو المرفوض)**».

وقال: «**أنت في هذه المسألة اقتربت من الإنصاف لكن بعد ماذا؟ بعد جهد جهيد وبحث وإلزامات وتخويفات وبعد ضنك شديد! على العموم:**

الحمد لله على هذه النتيجة! وهذا شيء تشكر عليه وتستحق عليه الدعاء لك بالأجر».

هذه بعض كلمات «الأستاذ».

ويؤسفني هنا أني مضطر لأن أفسد نشوة الانتصار التي توهمها.

فبعد (الجهد الجهيد) الذي بذله، وبعد (الإلزامات)، و(التخويفات)، و(الضنك الشديد)، فإني أخبر «الأستاذ» بكل ثقة أني لم أرجع عن شيء من رأيي الأول، لا «بهدوء ولا بعنف»، وأن كلامي الأول هو كلامي الأخير، ولم يتغير منه شيء إلا في فهم «الأستاذ».

فإلحاق الآل في صيغة الصلاة والتسليم لا إشكال فيه عندي، سواء داخل الصلاة أو خارجها، لكن من أوجب ذلك خارج الصلاة، أو عدَّ تركه علامة على النصب، فقوله مردود عليه؛ «لأنه لم يثبت عن النبي ﷺ أمر يوجب ذلك».

وكذلك من يلتزم الصلاة والتسليم على غير النبي ﷺ عند ذكره، كأن يقول: (علي عليه السلام)، ونحو ذلك، ففعله مردود؛ لأنه أشرك غير النبي ﷺ معه في أمر هو من خصائصه.

بندر الشويقي

هذا رأيي مفصلاً، فإن كان في كلامي القديم ما يخالف ذلك، فلينقله لنا «الأستاذ»، لأصرح برجوعي عنه، فتكتمل فرحته!!.

وسوف أنقل هنا نموذجاً من كلام «الأستاذ» الكثير الذي خلط فيه بين كلامي عن المسألتين، فجعلني متناقضاً، واعتبرني راجعاً إلى رأيه رجوعاً هادئاً!!.

سأنقل كلامه لمن أراد أن يعرف مقدار فهم «الأستاذ» لحجة المخالف:

كنت ذكرت حجة من يمنع من تخصيص أحد بالصلاة والتسليم سوى النبي ﷺ، ثم قلت لـ «الأستاذ»:

«إن كلام أهل السُّنَّة هذا ليس خاصّاً بأهل البيت دون غيرهم، بل حتى لو جُعلت الصلاة شعاراً لصحابي من غير أهل البيت كأبي بكر، أو عمر، أو عثمان، فإن أهل السُّنَّة يمنعون من ذلك.

فهل لأحد أن يقول ـ أيضاً ـ إن أهل السُّنَّة منحرفون عن أبي بكر وعمر؟!

هذه المسألة التي تحاول استثمارها لتقرير رأيك تتعلق بتعظيم مقام النبي ﷺ، بحيث لا يشاركه أحد فيما هو من خصائصه».

هذا نص كلامي، فماذا قال «الأستاذ»؟

قال: «**الأخ يعني أن الصلاة على غير النبي (أهل البيت) تتنافى مع تعظيم مقام النبي! وهذه من عجائب الاستدلالات! وليت شعري لماذا لم ينتبه النبي لهذا (التوقير المتأخر)؟ الذي صدر فجأة من الأمويين واتباعهم؟!**

هل يدعون (الحرص) على (مقام) النبي أكثر من حرص النبي نفسه وأهل بيته؟ وإلا لماذا علمنا النبي تلك الكيفية؟ لماذا لم يقتصر النبي على الصلاة عليه فقط محافظة (على مقامه) الذي يريده له الأمويين؟ هل هم أعلم بمقامه منه! يا أخي كفانا ضحكاً على أنفسنا».

فها هو «الأستاذ» يخلط من جديد بين المسألتين، وينزل كلامي على غير مرادي.

بندر الشويقي

فأنا أكلمه عمن يخصص أحداً من أهل البيت بمقولة: (عليه السلام).

وهو يتكلم عن إضافة (الآل) في صيغة الصلاة والتسليم على النبي الثابتة في الصحاح!!.

فهل «الأستاذ» يتعمد خلط المسائل، ليجد ما يشنع به؟!

قال «الأستاذ»: «**قول الأخ: (بأن هذا من خصائص النبي) يعني عنده أنه لا يشترك معه غيره! مع ثبوت الأمر بذلك في أصح الأحاديث! فانظروا كيف يقعدون القواعد بعيداً عن النصوص الشرعية! ثم يقولون: (نحن أهل السُّنَّة)؟**

وهذا خلط آخر.

فالذي اعتبرته من خصائص النبي ﷺ، يختلف عما ثبت الأمر به في (أصح الأحاديث).

فإما أن «الأستاذ» لا يفهم، أو أنه لا يريد أن يفهم.

الصلاة والتسليم أمران مشروعان عند ذكر النبي ﷺ.

وأكثر أهل العلم يمنعون من جعلهما شعاراً لغيره. ويعتبرون ذلك من خصائصه ﷺ

وحجة هؤلاء واضحة كل الوضوح، وسواء قنع بها «الأستاذ» أو لم يقنع، فالذي يعنينا أنه لا علاقة لذلك بالانحراف عن أهل البيت، لكن «الأستاذ» ـ لاعتداله ـ يرى من يقول هذا متلبساً بشيء من النصب!!.

ولأجل تقريب كلام العلماء لذهن «الأستاذ»، وحتى أثبت له أن لا علاقة بين هذه المسألة، وقضية الانحراف عن أهل البيت، قلت له:

«إن كلام أهل السُّنَّة هذا ليس خاصّاً بأهل البيت دون غيرهم، بل حتى لو جُعلت الصلاة شعاراً لصحابي من غير أهل البيت كأبي بكر، أو عمر، أو عثمان، فإن أهل السُّنَّة يمنعون من ذلك. فهل لأحد أن يقول ـ أيضاً ـ إن أهل السُّنَّة منحرفون عن أبي بكر وعمر؟!

بندر الشويقي **هذه المسألة التي تحاول استثمارها لتقرير رأيك تتعلق بتعظيم مقام النبي ﷺ، بحيث لا يشاركه أحد فيما هو من خصائصه.**

وهذا مثل اختصاص الله ـ سبحانه ـ بقولنا عند ذكره: (رضي الله عنه): فلو التزم أحد قول: (عزّ وجل) بعد اسم النبي ﷺ، لكان هذا مما ينكر، حتى وإن كان مقام النبي ﷺ عندنا عزيزاً جليلاً، لكن هذه الكلمة أصبحت شعاراً عند ذكر اسم الله ـ سبحانه ـ.

فلو قال قائل: (قال النبي ﷻ)، أو: (قال أبو بكر ﷻ)، أو: (قال علي ﷻ) لكان هذا المسلك مما ينكر، وإن كان المعنى صحيحاً؟

فهل يمكن أن يتهم من يمنع مثل هذا بأنه منحرف عن النبي ﷺ أو عن هؤلاء الصحب الأخيار؟ كذلك قضية التزام الصلاة والتسليم على (علي) أو (فاطمة) أو (الحسين)، فليس في السُّنَّة ما يدل مشروعية التزام الصلاة والتسليم على أحد منهم، فلا يصح أن يخصص أحد من هؤلاء بهذا عند ذكر اسمه؛ لأن هذا من خصائص النبي ﷺ دون غيره».

وكنت أحسب «الأستاذ» بعد هذا الشرح إن لم يقنع بوجهة نظر أولئك العلماء، فعلى الأقل سوف يفهم مأخذهم، ولن يجعل كلامهم دليلاً وشاهداً على النصب.

لكن «الأستاذ» أثبت لنا من جديد مدى احترامه للرأي الآخر.

وبيَّن لنا مقدار تفهمه لحجة المخالف.

وأثبت استعداده لنبذ إيمانه بمبدأ «نسبية الحقيقة»، واعتناق مبدأ: ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ﴾ [غافر: ٢٩].

فمسألتنا هذه لا يمكن أن تنفصل عن النصب؛ لأن «الأستاذ» يريد ذلك، وكفى!!.

قال «الأستاذ»: «**قول الأخ: (وهذا مثل اختصاص الله ـ سبحانه ـ بقولنا عند ذكره: (عزّ وجل)**

أقول: لم يقل المسلمون ذلك في غير الله، فلماذا افتراض الفروض البعيدة».

بندر الشويقي

«الأستاذ» يسأل: لماذا افتراض هذه الفروض البعيدة؟

وأقول له باختصار ـ:

إنما نفترض هذه الفروض لنحاول إفهامك حجة الآخر، وحسب!!.

نقل «الأستاذ» قول ابن تيمية: «وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه و(على آله) وسلم تسليماً مزيداً)». ثم قال:

مناقشة تفسير الآل بالأتباع

«**الغريب أن الشيخ الفوزان عند شرحه لهذه العبارة رجح أن (الآل) هم أتباعه على دينه**».

فـ «الأستاذ» يستنكر هذا الكلام، ويعتبره من غرائب الشيخ الفوازان.

وفي محاولة لتفهيمه أصل المسألة قلت:

«**أهل العلم منذ القدم مختلفون في تفسير معنى الآل المذكورين في الصلاة والتسليم، ولهم في ذلك أقوال مشهورة، وهذا القول الذي اختاره الشيخ صالح الفوزان قول معروف أخذ به جماعة من الشافعية، ورجحه**

النووي، والقاضي حسين، وأبو منصور الأزهري، والراغب الأصفاني، وحكي عن مالك رَحِمَهُ اللهُ.

فليراجع «الأستاذ» مثلاً: كتاب «فتح الباري» (١١/ ١٦٠)، و«جلاء الأفهام» (ص٣٣٤)، و«القول البديع» (ص١٩٢)، و«تحفة الأحوذي» (٢/ ٢٧١)، و«شرح مسلم» (٤/ ١٢٤).

وقد روى عبد الرزاق في «المصنف» (٢/ ٢١٤) عن سفيان الثوري أنه سئل عن قوله: (اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد)، فقال: «اختلف فيهم، فمنهم من قال: آل محمد أهل بيته، ومنهم من يقول: من أطاعه».

ومن أدلة هذا القول ما ورد في القرآن من قول الله ـ تعالى ـ: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ﴾ [القمر: ٣٤]. **فالمقصود بآل لوطٍ هنا أتباعه، وليس مجرد قراباته.**

وكذلك قول الله عَزَّ وَجَلَّ **عن فرعون:** ﴿أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]. **فالمقصود بآل فرعون أتباعه على كفره، وإلا لزم من ذلك نجاة الكفار من غير آله، وتعذيب مؤمن آل فرعون الذي كان يكتم إيمانه.**

بندر الشويقي

وبغض النظر عن أدلة هذا القول وصحته، فهو قول معروف، وله أدلته، لكن ظاهر كلام «الأستاذ» أن لم يسمع به إلا من الشيخ صالح الفوزان!!.

هذا ما ذكرته لـ «الأستاذ»، فهل رجع عن استنكاره؟

وهل أقر بأن الشيخ الفوزان أخذ بقول معروف عند أهل العلم؟

كلا لم يفعل ذلك، وإنما عاد ليقول:

«أعرف أن للآل معان (كذا)، مختلفة، لكنني أنكر أنه عندما يتعلق الأمر بالصلاة عليهم نختار تعميمها في الأمة، وعندما يتعلق الأمر بمنعهم من الزكاة نحصرها فيهم!! ونحن مطردون في حرمانهم بهدوء من أي خصيصة، ثم توزيع خصائصهم بهدوء على الأمة...».

هكذا قال «الأستاذ»!!

فبعد أن كان يستنكر على الشيخ الفوزان تفسير الآل بالأتباع، ويستغرب كلامه، عاد ليخبرنا أن يعرف أن لـ (الآل) معاني مختلفة!!.

قال «الأستاذ»:

«لكنني أنكر أنه عندما يتعلق الأمر بالصلاة عليهم نختار تعميمها في الأمة، وعندما يتعلق الأمر بمنعهم من الزكاة نحصرها فيهم».

فأقول لـ «الأستاذ»: وما العجيب في ذلك؟

الآل الذين تحرم عليهم الزكاة هم قرابة النبي ﷺ بالإجماع. والنبي ﷺ هو الذي حرم الصدقة عليهم بقوله: «**إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد، إنما هي أوساخ الناس**».

ولما أخذ الحسين بن علي تمرة من الصدقة نظر إليه النبي ﷺ فأخرجها من فيه، وقال: «**أما علمت أن آل محمد ﷺ لا يأكلون الصدقة**».

فالنبي ﷺ يحرم الصدقة على آله، ويعتبرها من أوساخ الناس، و«الأستاذ» يريد من الشيخ الفوزان أن يخالف ذلك، حتى يكون مذهبه مطرداً!!.

فإذا كان «الأستاذ» نفسه يقر بأن كلمة (الآل) لها معاني مختلفة، فكيف يريد إلزام الشيخ بالاطراد في تفسيرها بمعنى واحد في كل موضع؟!

حاصل الكلام: أن (الآل) الممنوعين من الصدقة هم قرابة النبي ﷺ بغير خلاف.

وأما الآل المذكورون في (الصلاة والتسليم) فمحل خلاف قديم، ولكل قائل دليله، و«الأستاذ» الآن يقر بكون كلمة الـ (الآل) لها معاني مختلفة، لكنه ـ مع ذلك ـ ينكر على من يفسرها بالأتباع؛ لأنه يحترم الرأي الآخر، ويؤمن بـ «نسبية الحقيقة» تمام الإيمان!!

ولله في خلقه شؤون!!

بندر الشويقي **١٢ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ٠٥:٥٨ AM**

كرر «الأستاذ» الاستدلال بقضية الترضي عن الصحابة.

فهو يقول: كيف ترضون عن الصحابة، وتنكرون الصلاة والتسليم على

أهل البيت، مع ثبوت الأمر بالثاني، وعدم ورود ما يدل على الأول؟

وقد أعاد «الأستاذ» في هذا المعنى وكرر.

فأقول له:

الذي ثبت الأمر به لم ننكره، وهو إضافة الآل في صيغة الصلاة والتسليم على النبي ﷺ.

وقد بيَّنت لك من قبل ما الذي ننكره، وسبب إنكارنا له؟

وأما الترضي عن الصحابة، فلسنا نوجبه على أحد. لكن نعتبره دعاءً حسناً من جاء به، فهو محسن، ومن تركه فلا شيء عليه، إلا إن كان تركه ناتجاً عن كره وبغض. فهذا ما ننكره ونبرأ منه.

فإن كان في الترضي عن الصحابة محذور شرعي، فوضحه لنا لندعه.

وأما التزام قول: (عليه السلام)، عند ذكر علي أو فاطمة، ففي ذلك ـ عندنا ـ محذور شرحته لك مراراً، وهو إشراكهم في أمر هو من خصائص النبي ﷺ.

بندر الشويقي

وثبوت إدخالهم في صيغة الصلاة والتسليم على النبي ﷺ لا يدل على مشروعية إفراد أحد منهم بالتزام الصلاة والتسليم عند ذكر اسمه.

وسواء قبلت هذا التعليل أو لم تقبله، فيكفي أن هذا المعنى لا يوجد في مسألة الترضي عن الصحابة، وعلى هذا، فلا يصلح إلزامنا بالمساواة بين المسألتين.

ختم «الأستاذ» كلامه عن هذه المسائل بعبارة لها مغزى، فقال:

«أنا أرى أن ما كتبتَه يعد تقدماً كبيراً لم أحلم به من حنبلي قبل اليوم».

وأقول لـ «الأستاذ»: إذا كانت المسألة مسألة أحلام، فنم على جنبك الأيمن، واذكر اسم الله لعلك ترى أحلاماً سعيدة!!

وأما إذا كانت القضية قضية بحث وعلم، فما ذكرته لك، موجود في كتب الحنابلة قبل أن يخلق والداك. لكنك لن ترى ذلك في أحلامك، وإنما تراه ـ فقط ـ في اليقظة، إذا نبذتَ التعصب، وقرأت قراءة المنصفين.

ولنتذكر هنا أن «الأستاذ» يعتبر نفسه حنبليّاً.

ويقول: إن الحنابلة فيهم المعتدلون وفيهم الغلاة.

لكنه الآن يقول: «**ما كتبتَه يعد تقدماً كبيراً لم أحلم به من حنبلي قبل اليوم**».

ولهذه العبارة وأمثالها، قلت ـ مراراً ـ: إني لا أثق بمصداقية كلام «الأستاذ» حين يقول: إنه لا يقصد بانتقاداته إلا الغلاة من الحنابلة، دون المعتدلين!!.

حسن المالكي ١٥ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ١٠:٠٨ AM

أهل السُّنَّة يغيرون رأيهم في الأسبوع الثالث!

كانوا يرون المنع

ثم الجواز والمشروعية

ثم المنع مجدداً ـ ولكن بعد عمليات محترفة من التحريف وبتر السياقات ـ وزيادة محاولات للجمع بين المتناقضات! مع ذم التناقض! كل هذا جائز عند أصحاب المعايير الخاصة.

على أية حال:

كل هذا الكلام الطويل سبقت الإجابة عليه ولا أرى من هدف الأخ الكريم إلا إبقائنا أكبر وقت ممكن بعيداً عن الموضوع الأساس (النصب وابن تيمية).

تلخيص لمسألة الصلاة على الآل

وألخص مسألة الصلاة على الآل بالآتي:

١ ـ الله أمر بالصلاة على النبي ﷺ.

٢ ـ الصحابة سألوا الرسول عن كيفية تلك الصلاة.

٣ ـ أخبرهم بأن الكيفية تلك هي (الصلاة عليه مع الآل).

٤ ـ ليس في الكيفية تخصيص لهذه الكيفية بـ(داخل) الصلاة أو (خارجها) فالصيغة مطلقة لا مخصص لها ولا مقيد، داخل الصلاة وخارجها.

٥ ـ الصلاة على النبي مشروعة ولو مرة في العمر بلا خلاف.

٦ ـ هناك خلاف في وجوب الصلاة على النبي في التشهد، وإن كان الصواب هو الوجوب، ولعل منع ذلك من آثار السياسة الأموية.

٧ ـ ليس هناك أمر بالترضية على الصحابة.

٨ ـ وإنما هناك خبر بأن الله رضي عن المؤمنين كافة ورضوا عنه كما في سورة البينة، وهناك ترضية عن الصحابة خاصة بالسابقين ومن تبعهم بإحسان في سورة التوبة، وهذا معنى الأول؛ لأن الصحابة من المؤمنين ولأن من تبعهم بإحسان باقون إلى يوم القيامة.

٩ ـ المؤمن يجوز الترضية عليه دون قول بمشروعية استحباب أو وجوب إلا من باب مشروعية الدعاء للمؤمنين بترضية أو غيرها، والصحابي ـ غير المرتد ولا المنافق ولا الفاسق ولا الظالم ـ داخل في المؤمنين ويمتاز بزيادة تخصيص من الخبر بالترضية، والرجل من الآل مثل علي وفاطمة داخل في الإيمان وفي الصحبة وفي القرابة جميعاً، ولهم زيادة خصوصية بدخولهم مع النبي أيضاً في مشروعية الصلاة على النبي لأنه قرنهم معه بعد أمر وليس خبراً وبعد تفسيره لأمر إلٰهي وليس خبراً.

١٠ ـ الشيعة وأكثر السُّنَّة التزموا الصلاة على الآل عند الصلاة على النبي مجتمعين، ويرون هذا من كما كيفية الصلاة كما جاءت عن النبي، فيقولون: (اللَّهُمَّ صل عليه وعلى آله وسلم).

١١ ـ ويزيد بعض السُّنَّة زيادة (وصحبه) وهي زيادة ليست مشروعة ولا أراها ممنوعة مع أن الأمر بالصلاة على الصحب مع النبي لم يرد في النص الذي علَّمه النبي لصحابه وغلاة السلفية من أكثر الناس حماساً في تبديع من زاد شيئاً لم يرد في النص.

١٢ ـ ومع ذلك قلنا لا نراها ممنوعة لكن بشرط أن يريد بها مستخدمها الصحابة الذين أثنى عليهم الله ورسوله، أما إن أراد إدخال الظلمة والفساق فهذا تعدي وخلط للأنبياء والصالحين مع الظلمة والمنافقين.

١٣ ـ لأن بعض السُّنَّة لا يكتفي بهذا بل يزيد (وصحبه أجمعين)! يعني: حتى الوليد بن عقبة المفسق في القرآن، وبسر بن أبي أرطأة سابي النساء

المسلمات وذابح الأطفال، ومسرف مستبيح المدينة ومنتهك أعراض نساء المهاجرين والأنصار، ومعاوية رأس الفئة الباغية ولا عن أهل بدر على المنابر، وأبي الغادية قاتل عمار المبشر بالنار، والحكم طريد النبي والمستهزئ بالنبوة، وذو الخويصرة رأس الخوارج، وأبي سفيان المشكوك في إسلامه. . . إلخ.

١٤ ـ ومن أراد من قوله: (أجمعين)؛ أي: الصحابة المرضي عنهم من الله ورسوله غير الموصوفين بظلم ولا نفاق ولا سوء سيرة فلا إنكار عليه، إنما الإنكار على من ترضى عن الظالم والمنافق ومسيئ السيرة، ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [القلم: ٣٥، ٣٦]؟ لكن معظم سلفية اليوم لا يقصدون من كلمة (وصحبه أجمعين) إلا خلط الصالح مع الفاسد، العادل مع الظالم، من شهد له النبي بالجنة مع من شهد له بالنار، فمنهجهم منهج من يقول: (آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ وإبليس عَلَيْهِ السَّلَامُ، موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ وفرعون عَلَيْهِ السَّلَامُ)! المشكلة عندهم في ذم إبليس وفرعون أنه في صريح القرآن، ولو كان هذا في الأحاديث والتاريخ فقط لأمكنهم تأويل هذا أو تضعيفه أو الزعم أنه لا يجوز تخصيصهم بذم لأنه صار شعاراً لأهل الأهواء!.

١٥ ـ مع أن المنع من السُّنَّة بحجة أنها مهملة عندنا وموظفة عند غيرنا من أبلغ البدع، ومن أظهر دلالات التعصب، ومن أقوى دلائل الابتعاد عن النصوص الشرعية، وبإمكان غلاة الشيعة المقابلة بالمثل وأن يحتجوا بهذه الحجة ويقولون: لا يجوز الترضي عن الصحابة لأن الترضي عنهم صار شعاراً للنواصب! المسألة لم تعد ثبوت نص من عدمه، إنما المسألة عند الغلاة من الجميع: هل هذا شعار لنا أو لهم)

١٦ ـ لا. . .وبعد هذا كله، نزعم أننا مع قال الله وقال رسوله! الناس هم هالكون ونحن الناجون، كلهم في النار إلا واحدة هي نحن، فنحن وحدنا أصحاب النص ومع النص ونردد (كل يؤخذ منه ويرد إلا صاحب هذا القبر)! ولو صدق الغلاة لقالوا: (كل يؤخذ منه إلا صاحب هذا القبر)! فصاحب القبر وحده صار قوله وأمره في مثل هذه المسألة هو المهجور عمليّاً عند الغلاة أما

ما قاله فلان وفلان فنحن نجمع من هذا ما شذ به ومن هذا ما شذ به ونخلط هذا كله ونهمل النص ثم نقدم المسألة ونزعم أنها (شرع الله) ! والموضوع في هذا يطول.

١٧ ـ الشيعة وبعض السُّنَّة كانوا يصلون على الواحد من الآل منفرداً، لكن الشيعة يلتزمون ومن شاركهم من السُّنَّة لا يلتزمون بهذا، لكنهم يستخدمونه، ومرة يستخدمون الترضية.

١٨ ـ بعض أهل السُّنَّة التزموا الترضية على الصحابة أفراداً ومجتمعين، سابقين وتابعين، صالحين وظالمين.

١٩ ـ دليل الصلاة على الآل أصح وأصرح لأنه مأمور به.

٢٠ ـ ليس هناك دليل صريح في مشروعية الترضية على كل صحابي؛ لأن المسألة خبر وليس أمراً وفي كل المؤمنين كما في آخر سورة البينة، وهناك ترضية عن الصحابة في آية أخرى في التوبة لكنها خاصة بالسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ومن تبعهم بإحسان).

٢١ ـ مع ذلك ينكر بعض السُّنَّة بنصب أو جهل الصلاة على الواحد من الآل مع ترضيه على كل من رأى النبي بغض النظر عن صلاحه من فساده.

٢٢ ـ فهم لا ينكرون الترضية على الواحد من الصحابة.

٢٣ ـ وهم أكثر السُّنَّة تحمساً في منع الصلاة على الآل وإنكاره وهم غلاة السلفية.

٢٤ ـ وهم أكثر الناس تحمساً في الترضية على بعض الظلمة من الطلقاء والأعراب ممن لا يدخلون في المهاجرين والأنصار ولا في من تبعهم بإحسان.

٢٥ ـ كل شيء فيه حرمان لأهل البيت لا يختلف غلاة السُّنَّة في وقوعه كالحرمان من الزكاة والصدقة وهذا حق، وهم لا يجعلون الآل هنا محل خلاف! لها معنى واحد فقط!

٢٦ ـ أما إن جاء الأمر بفضيلة أو نصيبهم من الخمس فهنا نجد الأقوال في معنى الآل!! وأنهم الأتباع، أو الزوجات أو سائر قريش أو أن القربى قربى ولي الأمر أن حقهم سقط بموت النبي!... إلخ.

٢٧ ـ هذا كله من التأثر السُّنِّي بالنصب الأموي، وليس كل أهل السُّنَّة وقع في هذا، لكن الحنابلة أخص أهل السُّنَّة بالحرص على تشتيت فضائل الآل في أكبر قدر ممكن، وإبقاء ما فيه حرمان في صفوة أهل البيت! مع أن المسألة واحدة، فهناك فرق بين المواقف في هذه المسألة بين معترف بالفضائل وبحقهم في الخمس ووجوب محبتهم وفضلهم، مع الحرمان من الصدقة والزكاة، وبين مشتت للفضائل والخصائص ومحاربة لذكرهم وتراجمهم وأسمائهم مع الإصرار على إبقاء ما فيه حرمان لهم وإن كانوا فقراء ومحرومين من نصيبهم من الخمس ومن الصلاة عليهم ومن ذكرهم مع النبي ومن ذكرهم مع الصحابة ومن سيرهم وعلومهم وتراجمهم. . . إلخ، والمسألة نسبية، فلا يستطيعون إنكار كل شيء وتجاهل كل اسم لكن البحث الميداني سيكشف هذا بوضوح.

٢٨ ـ التأثر السُّنِّي لا يعني تعميمه على كل السُّنَّة لكن يعني قوة الأثر الأموي على الفكر السُّنِّي، حتى أنه يصل للمحبين لأهل البيت فكيف بمن يتولون يزيد بن معاوية ويوزعون فضائله على طلبة المدارس!

حسن المالكي

٢٩ ـ قد يرى بعض أهل السُّنَّة أمراً فيه هضم لحق من حقوق أهل البيت ولا يكون في نفسه ناصبيّاً، لكن يدل على أن الأثر الأموي واسع وعميق الجذور، مثلما الشبه الخارجية في التكفير لها أثرها في الفكر السُّنِّي وإن لم يكونوا كلهم مكفرين، مسألة النسبة تحتاج لدراسة لمعرفة الكم والنوع، وعندما نتحدث عن عيب في الوسط السُّنِّي لا يعني وقوع كل سُنِّي في ذلك العيب، وإن كان له انتشار واسع خفي على الكثير من الناس، وعندما يخفى عليهم لا يسألون فإن شفاء العي السؤال، وإنما يحاربون من نبههم على هذا الخطأ والتلبس.

ومن المستحسن أن أعيد بعض ما أجبت به فقط حول مسألة الصلاة على الآل مما سبق أن ذكرته في مشاركة سابقة ـ والأهم التركيز على أصل المسألة دون البقاء في لفظة نفصل فيها ونلف وندور ونقيم الاستشكالات، المهم اصل المسألة ـ:

قلت في تلك المشاركة بالحرف بين معكوفتين ـ حتى الأخطاء الطباعية وغيرها لن أصلحها ـ:

[قول الأخ: (ـ ذكرت أن من النصب الاقتصار في الصلاة على النبي ﷺ دون آله.

وهذا من غرائب الأقوال، وعجائب الاستدلال).اهـ!.

أقول: تحريف جديد! لم أحكم بأن من فعل هذا فقد وقع في النصب، إنما ذكرت شواهد على وجود نصب خفيف بجهل، وذكرت له شواهد كثيرة، ليس الشاهد الواحد كافياً لإطلاق (النصب) لكن فيه تنبيه على (حق من حقوق أهل البيت) فمن حقهم أن تقرن صلاتك على رسول الله بالصلاة عليهم، كما في دعاء التشهد فقلت: (ومن الشواهد المتكررة بجهل ـ وكنت أنا شخصيّاً من هؤلاء ـ أن الصلاة على أهل البيت حذفناها من الصلاة على النبي ﷺ، مع أن التشهد الذي نكرره يومياً (اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد) فأصبح السُّنَّة بين مقتصر على (صلى الله عليه وسلم) وبين معمم (صلى الله على محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين)! بينما لا يوجد دليل واحد صحيح على شرعية الصلاة على الصحابة فهذا من خصائص أهل البيت، التي عممناها في الأمة، أو لا نذكرها مع الصلاة على النبي).

حسن المالكي

هل إضافة الآل في صيغة الصلاة على النبي في داخل الصلاة فقط؟

قول الأخ: (إضافة الآل، إنما جاءت في الصلاة والتسليم بعد التشهد في الصلاة).اهـ.

أقول:

لإبطال هذا الحصر المزعوم (داخل الصلاة) أقول:

أولاً:

وجوب الصلاة على النبي ﷺ جاء في آية محكمة، غير متشابهة، وهي قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾ من سورة الأحزاب التي نزلت عام الخندق السُّنَّة الخامسة من الهجرة أليس كذلك؟.

ثانياً:

هذا الأمر الإلٰهي بالصلاة على النبي ﷺ دفع بعض الصحابة للتساؤل عن (الكيفية) التي يتم بها تنفيذ هذا الأمر الإلٰهي، فيا ترى بما أجابهم النبي ﷺ؟

اسمع إذن أصح ما ورد في الباب ودع التقول على الشرع ما لم يقل:

١ ـ حديث أبي مسعود البدري في مسلم وغيره ولفظه:

(.. قال بشير بن سعد: قد أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك؟ فقال النبي ﷺ مجيباً بشير بن سعد: **(قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد و(على آل محمد) كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد و(على آل محمد) كما باركت على آل إبراهيم والسلام كما علمتم)** هذا عند مسلم والترمذي وأحمد والنسائي وغيرهم.

٢ ـ حديث كعب بن عجرة ولفظ حديثه (قلنا: قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك؟ قال: قولوا: «**اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى (آل محمد) كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللَّهُمَّ بارك على محمد وعلى (آل محمد) كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد**» والحديث في الصحيحين وغيرهما.

٣ ـ حديث أبي حميد الساعدي ولفظ حديثه (..أنهم قالوا: يا رسول الله كيف نصلي عليك؟ فقال رسول الله ﷺ: «**قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد (وأزواجه وذريته) كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد و(أزواجه وذريته) كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد») اللفظان السابقان أصح، والحديث في مسلم وغيره**

٤ ـ حديث طلحة بن عبيد الله ولفظ حديثه (قلت: يا رسول الله، كيف الصلاة عليك؟ قال: «**قل: اللَّهُمَّ صل على محمد و(على آل محمد)...**» الحديث) رواه النسائي.

٥ ـ حديث زيد بن خارجة لما سئل: (كيف بلغك في الصلاة على النبي) قال: أنا سألت رسول الله: (كيف الصلاة عليك؟) فقال: «**صلوا**

واجتهدوا ثم قولوا: اللَّهُمَّ بارك على محمد وعلى آل محمد...» الحديث) رواه النسائي.

٦ ـ حديث أبو هريرة ولفظ حديثه (أنهم سألوا رسول الله: كيف نصلي عليك؟ قال: **«قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد (وعلى آل محمد) وبارك على محمد (وعلى آل محمد»**. . .الحديث) رواه الشافعي بسند فيه ابن أبي يحيى وابن منده بسند صحيح.

٧ ـ وروى عبد الرزاق في «مصنفه» (٢/ ٢١١) بسند صحيح عن رجل من الصحابة (أن النبي ﷺ كان يقول: **«اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى أهل بيته وعلى أزواجه وذريته كما صليت...»** الحديث).

٨ ـ وروى الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٣٣٠) طبعة دار الكتاب العربي، بسند صحيح إلى عبد الرحمٰن بن بشر بن مسعود الأنصاري قال: (لما نزلت ﴿إن لله وملائكته يصلون على النبي﴾. . . قالوا: يا رسول الله هذا السلام قد عرفناه فكيف الصلاة عليك؟. . . قال: **«قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى (آل محمد)...»** الحديث.

٩ ـ ورويت آثار عن بعض التابعين في هذا الباب مثل إبراهيم النخعي مرسلاً (**«قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد عبدك ورسولك و(أهل بيته)...»**.

١٠ ـ وكان الحسن البصري يقول (اللَّهُمَّ اجعل صلواتك وبركاتك على آل محمد) والأثران رواهما الطبري عند تفسير الآية.

١١ ـ وهناك أحاديث أخرى ليست بهذا الثبات في الأسانيد وفي هذه كفاية، وبعضها صحيح وفيه زيادات ضعيفة آثرنا عدم التطويل في عرضها وذكر ما صح منها وما لم يصح.

ثالثاً:

قد رأيت ـ أخي الكريم ـ كيف أرشدهم النبي ﷺ لـ(كيفية الصلاة عليه)، فهل أرشدهم لـ(الصلاة عليه وحده)، أم أرشدهم (للصلاة عليه مع آله) هذا سؤال أول.

وإن أنصفت في الجواب فستقول: أرشدهم للصلاة عليه مع الآل.

أقول: حسناً.

وهل هذه الكيفية مقيدة بوقت دون وقت، بصلاة أو خارج صلاة؟ أم هي مطلقة لم يحددها النبي بوقت دون وقت، ولا بداخل الصلاة ولا خارجها؟

إن قلت: نعم ليس فيها قيد إلا في بعض الأحاديث الأقل صحة مما تعتبر من قبيل الشاذ.

قلنا:

إذن هل نتفق أن هذه الأحاديث يفهم منها المشروعية في الصلاة على النبي والآل سواء داخل الصلاة أو خارجها. إن قلت: نعم، انتقلنا للمسألة التي بعدها، وإن جئت بقيد يمنع من إطلاقها خارج الصلاة فسنبحث فيه.

أقول: ثم هل تعلم اختلافاً في وجوب الصلاة على النبي ولو مرة في العمر؟

ستقول: لا (وإن قلتها رددنا عليك بتلاوة الآية فقط!)

حسن المالكي

أقول: وهل تعرف خلافاً في وجوب الصلاة على النبي في التشهد؟

ستقول: نعم (وإن لم تقل نقلنا لك الخلاف في ذلك).

أقول:

ما دام أن الصلاة على النبي ﷺ داخل الصلاة مختلف في وجوبها بل ذكر ابن عبد البر أن أول من قال بوجوبها الشافعي، ولا خلاف في وجوبها خارج الصلاة ولو مرة واحدة في العمر، وأكمل (الكيفيات) خارج الصلاة وداخلها هي تلك الكيفية التي علمها النبي أصحابه عندما سألوه التي فيها (الصلاة على النبي مع الآل).

فإن قلت: لكن الصلاة على الآل خارج الصلاة بدعة؟

قلت: من ظن أن النبي ﷺ قد علم أصحابه البدعة فليعلن الردة والسلام، وإن قلت ـ حاشا رسول الله وستقولها إيماناً لا مجاملة ـ

أقول: حسناً

إذا أردت مزيداً من الدلائل على صحة هذا القول فخذ ما يلي:

الأول:

أن السؤال عن الكيفية ـ على الأرجح ـ كانت تلك الكيفية خارج الصلاة، أما داخلها فهو معروف لهم لماذا؟

لأن نزول الأمر الإلٰهي بهذا الذي تبعه سؤال الصحابة عن الكيفية كان بعد فرض الصلاة بثلاث سنوات، إذ أن الأظهر أن السؤال عن الكيفية كان بعد نزول الآية كما في الحديث الأول (قد أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك)؟ فالصحابي يتحدث عن كيفية تنفيذ (أمر الله) وسورة الأحزاب إنما نزلت بعد فرض الصلاة بثلاث سنوات، وكذا حديث الطبري الأخير، فهل كانت الصلاة قبل ذلك بلا تشهد فيه صلاة على النبي؟ هذا مستبعد ومن قال بذلك فعليه الدليل، ولم يأت دليل بأن الصلاة كانت لمدة ثلاث سنوات بلا تشهد فيه صلاة على النبي.

الثاني:

أن النبي ﷺ لم يؤثر عنه أنه علمهم صيغة أخرى إلا وهذه الصيغة أصح وأولى وأكمل، فيقال للمعارضين ـ الذين يسوؤهم الصلاة على آل محمد اتباعاً بجهل للسياسة الأموية وحسن ظن بالمتأثرين بها ـ: أعطونا أدلة أصح من التي أوردناها فيها تعليم (صيغ وكيفيات أخرى) للصلاة على النبي ﷺ ليس فيها ذكر الآل، ولن تجدوا، فإذا لم تجدوا فهل يجوز لكم أن تذهبوا لصيغة ليس فيها ذكر (الآل) وتتركون الأصح؟ هل هذا إلا من التلبس بشيء من النصب جهلاً وتقليداً؟، كيف تتركون الصيغة أو الكيفية التي علمها النبي ﷺ أصحابه وارتضاها لهم بل وجعلها داخل كل صلاة؟.

حسن المالكي

الثالث:

إذا كانت الصلاة على الآل واجبة داخل الصلاة فهي خارج الصلاة أظهر وجوباً؛ لأن كل دعاء داخل الصلاة فهو مشروع خارجها، كالحال في سائر الأدعية والأذكار الموجودة داخل الصلاة، فكلها يشرع الدعاء بها خارج الصلاة كالتسبيح والتكبير وقراءة القرآن وطلب المغفرة.. إلخ.

الرابع:

نحن ننفذ ولا نبحث عن علة كل أمر نبوي، وقد ذكر بعض العلماء أن هذه (الصيغة) للصلاة على النبي أكمل وأقر لعينه ﷺ لمحبته أهل بيته، فما منا إلا ويتمنى أن يحصل لأهله من الخير ما يحصل له، والنبي أكثر محبة ورأفة بأهل بيته منا بأهلينا، وهذا من أقل حقوقه علينا أن نحب أهل بيته ونصلي عليهم معه، حتى إذا وصلته صلاتنا عليه وجدنا غير مهملين لوصيته بأهل بيته، خاصة وأن الصلاة على الآل يدخله فيهم النبي نفسه، فيكون المصلي قد صلى عليه مرتين.

الخامس:

ما عليه كثير من أهل العلم الذين يقرنون الصلاة على النبي بالصلاة على آله، خذ منهم على سبيل الإختصار:

ـ الشافعي (٢٠٤هـ) في استهلال كتابه الرسالة يقول بعد الثناء على الله ورسوله: (فصلى الله على محمد (وعلى آل محمد) كما صلى على إبراهيم وعلى آل إبراهيم. . . إلخ).

ـ ابن خزيمة (٣١١هـ) بدأ كتابه التوحيد بقوله: (الحمد لله. . . وأشهد أن محمداً رسوله المصطفى. . . فعليه صلوات الله وسلامه. . صلى الله عليه وعلى آله الطيبين)!

ـ الطحاوي (٣٢١هـ) في أول كتابه شرح معاني الآثار يقول: (بسم الله الرحمٰن الرحيم، صلى الله على سيدنا محمد (وآله) وسلم).

ـ الآجري (٣٦٠هـ) رغم غلوه العقدي ونصبه الخفيف قال في مقدمة الشريعة (. . وصلى الله على محمد النبي وعلى (آله) وسلم)

ـ وكذا ابن بطة الحنبلي (٣٨٧هـ) رحمه الله رغم غلوه تجده في استهلال كتاب الرد على الجهمية ضمن الإبانة الكبرى يقول: (وصلى الله على محمد وعلى آل محمد وسلم)!

ـ ابن منده (٣٩٥هـ) ـ رغم حنبليته المغالية ـ قال في مقدمة كتاب الإيمان: (الحمد لله حق حمده وصلى الله على محمد وآله وسلم)!

ـ وكذلك أبو حفص بن شاهين قال في مقدمة كتابه شرح مذاهب أهل السُّنَّة: (وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين)!

ـ ابن حزم (٤٥٦هـ) ـ رغم اتهامه بالنصب ـ قال في مقدمة كتابه الدرة: (بسم الله الرحمٰن الرحيم وصلى الله على (محمد وآله) وسلم تسليماً) وفي مقدمة المحلى: (بسم الله الرحمٰن الرحيم وصلى الله على (محمد وآله) قال علي بن أحمد بن سعيد بن حزم...).

ـ البيهقي (٤٥٨هـ) في مقدمة السنن الكبرى قال: (صلى الله عليه وعلى (آله) وسلم تسليماً)!

ـ ابن عبد البر (٤٦٣هـ) في استفتاحه كثيراً من كتبه منها: قوله في مقدمة الاستذكار (..وصلى الله على سيدنا محمد و(آله) وسلم تسليماً)، وقال في المقدمة نفسها: (وأسأله الصلاة على نبيه ورسوله محمد صلى الله عليه وعلى (آله) وعلى جميع النبيين والمرسلين..) وقد اطرد ابن عبد البر في سائر كتبه على هذا النحو.

ـ بل حتى ابن تيمية (٧٢٨هـ) قال في مقدمة العقيدة الواسطية (... وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه و(على آله) وسلم تسليماً مزيداً).اهـ المراد!

والغريب أن الشيخ الفوزان عند شرحه لهذه العبارة رجح أن (الآل) هم أتباعه على دينه!

وعلى هذا التوسيع لمعنى (الآل) تكون الزكاة لا تجوز لمسلم!

لأنها لا تحل لـ(آل محمد)!

فلنرسلها للكفار إذن!

ثم شرح الشيخ وفقه الله كلمة (وأصحابه)!

مع أنها ليست موجودة في متن ابن تيمية!

نحن نتذكر (أهل البيت) ونعرف من هم إذا تعلق الأمر بحرمانهم من الزكاة مع حرمان نصيبهم من الخمس!

لكننا نرجع إن وجدنا لهم خصيصة عممناها في كل المسلمين!

فلأهل البيت الحرمان

ولغيرهم من المسلمين فضائل أهل البيت!

ونردد بعد هذا وصية «**أذكركم الله في أهل بيتي**»!

فأصبح أهل البيت عندنا مجرد هواء

أو وجود مجرد! لا حقيقة له في الخارج!

وبعد هذا نقول: لم نتلبس بشيء من النصب!

ليس هذا فقط!

بل من نبهنا على مثل هذا قلنا:

هذا يريد تصحيح مذهب الشيعة

وتخطئة مذهب السُّنَّة!

(ظلمات بعضها فوق بعض)!

ـ أيضاً ابن تيمية في مقدمة منهاج السُّنَّة ـ الذي فيه ما فيه من التشنيع على علي وأهل البيت ـ قال: (... صلى الله عليه وعلى آله أفضل صلاة وأفضل تسليم).

حسن المالكي

ـ لكن بعض غلاة الحنابلة كان لهم مقدمات غريبة عن هذه السياقات فهذا الخلال (٣١٠هـ) لم يفتتح كتابه بالصلاة على النبي ولا آله وإنما بقوله:

(ما يبتدأ به من طاعة الإمام! وترك الخروج عليه! وغير ذلك)!

وبهذه الاستهلالات وجد الحنابلة الحظوة عند الحكام

وفتحوا شهيتهم لنصرة المذهب الحنبلي،

حتى أن بعض الخلفاء العباسيين

ـ كالقادر

ـ والقائم

ـ فضلاً عن المتوكل ـ

كان يوزع منشوراً في الحج والآفاق باسم نحو

(عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة)!

وكله مستخرج من الغلو الحنبلي!

فتم للحنابلة الاستحواذ على مسمى

(أهل السُّنَّة) (والجماعة) و(السلف الصالح)!

وبقي أهل البيت وأشياعهم

والمعتزلة وأنصارهم

بين تقتيل وتشريد وحرق كتب ومنع أعطيات

ومع هذا لم يسلم أهل البيت من المستحوذين على فضائلهم وحقوقهم!

فبدعوهم وهجروا سيرهم واستفردوا باسم السُّنَّة!

سُنَّة من؟

سُنَّة النبي!

سُنَّة من قال

«قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد»!

ومن قال: **«أذكركم الله في أهل بيتي»!**

ومن قال: **«فانظروا كيف تخلفوني فيهما»!**

ولذلك حصل الذل في هذه الأمة كما ترون

لأننا لم ننتبه من سكرة الظلم بعد

ونطلب المزيد!

هذا قليل من كثير أردته استعراضه

لأن صاحبنا يزعم أن الصلاة على (الآل) ليست مشروعة إلا داخل الصلاة؟ وبعد هذا هل بقي لكلامه فائدة

سأعيده عليكم وتأملوا

كيف نحكم فيما لا نعلم

يقول الأخ الكريم:

(وأما خارج الصلاة، فلم يرد أمر بإدخال الآل في الصلاة والتسليم على النبي ﷺ).اهـ. وعلى هذا يكون هذا بدعة على مقاييس الغلاة، مع تقدم الأدلة على المشروعية وعمل كثير من أهل العلم بل من النواصب! ولا تعليق بعد هذا!

حسن المالكي

سؤال:

هل يجوز الصلاة على الواحد من الآل منفرداً أم لا يجوز إلا الصلاة على جملة الآل عند الصلاة على النبي ﷺ؟

الجواب:

من رأى منع (الصلاة على الواحد من الآل) خارج الصلاة فيجب عليه أن يطرد ويرى (منع الترضية) على الواحد من الصحابة خارج القرآن الكريم، وهذا لا يقولون به، وإذا جاز أن يتم الترضية على (١٢٠ ألف صحابي هذا العدد الكثير على تعريفهم) لوقوعهم تحت خبر الآية ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُۚ﴾ [البينة: ٨] فوقوع أفراد (آل محمد وعددهم قليل) تحت الأمر النبوي «**قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد**» من باب الأولى، خاصة وأن الترضية قد وردت عامة في كل المؤمنين كما في آخر سورة البينة.

ونحن لا ننكر على من لم يصل أو يسلم على أحد من أهل البيت

حسن المالكي

واكتفى في أهل البيت بالترضية

لكننا ننكر على (من أنكر) مشروعية الصلاة أو السلام على أحد من أهل البيت وأجاز الترضية عن الواحد من الصحابة؛ لأن هذا تناقض في الموقف.

كما لا ننكر على من صلى على أحد الصالحين من الصحابة أو غيرهم لعموم قوله تعالى:

﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾ [الأحزاب: ٤٣]

ولقول النبي: «**اللَّهُمَّ صل على آل أبي أوفى**»

مع إقرارنا بأن أهل البيت أولى الناس بالصلاة عليهم

لأمر النبي بذلك «**قولوا: اللَّهُمَّ صل...**»

ولم يرد أمر بالصلاة على غيرهم

ولأن الصلاة على غيرهم إما حادثة عين لا عموم لها

وإما خبر وليس أمراً.

بمعنى:

أن من أتى من هؤلاء المعترضين لينكر الصلاة على الواحد من أهل البيت نقول له:

لماذا تنكر؟

وقد أمر النبي بذلك أمراً

«قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد»

أفتراه يأمر الناس بالبدعة؟

فإن قال: هي في الصلاة مشروعة وخارج الصلاة بدعة؟

قلنا: قولك لا دليل عليه إلا تقليد المشايخ

وإذا ثبتت مشروعيتها داخل الصلاة فهو أبلغ في مشروعية الصلاة خارج الصلاة، أو على الأقل جوازها سواء على الآل مجتمعين أو الواحد من الآل، فما كان مشروعاً داخل الصلاة من ذكر كان خارجها أظهر مشروعية بقياس الأولى كالتسبيح والتهليل والتكبير والاستغفار وقراءة القرآن.

حسن المالكي

ثم طمأنني الأخ الكريم أن أهل السُّنَّة يصلون على الآل في التشهد فقال: (وعامة أهل السُّنَّة يأخذون بهذا، ويفعلونه ـ بحمد الله ـ) يقصد الصلاة على الآل في التشهد!

أقول: بشَّرك الله بالخير!

أهذا موضع النزاع؟

ألم تقرأ كلامي؟

ثم الصلاة على الآل في التشهد يا صاحبي

(سيرة عملية)

متواترة بين المسلمين يفعلونها في اليوم أكثر من عشر مرات من طفل في عمر السابعة إلى الشيخ الهرم، ويستحيل أن يستطيع السلاطين المعادون لأهل البيت وعلمائهم أن يزيلوها من تطبيقات الناس، ولأنها سرية أيضاً، فالسنن

القولية السرية المتوارثة (عمليّاً) عند كل المسلمين من أثبت السنن.

أما قول الأخ: (وأما خارج الصلاة، فلم يرد أمر بإدخال الآل في الصلاة والتسليم على النبي ﷺ).

قلت:

أولاً:

الترضية عن الصحابة لم يأت بها أمر لا داخل الصلاة ولا خارجها! فلماذا نترضى عنهم جميعاً وعن الواحد منهم؟ لماذا نترضى على ما لم يرد فيه أمر ونترك السلام على من ورد فيه الأمر؟ أهذا اتباع للسُّنَّة أم نفور عنها؟ أهذه سُنَّة محمدية أم سُنَّة أموية؟

ثانياً:

ليعلم الجميع أنني استخدم الترضية عن الصحابة ولا أنكره، إلا من تبين لي نفاقه أو غلبة الظلم وسوء السيرة عليه كالوليد بن عقبة وبسر ونحوهم..

ثالثاً:

أنا أنكر فقط على من منع الصلاة على الآل مع النبي سواء داخل التشهد أو خارجه، ولا أنكر على من لم يصل عليهم خارج الصلاة إنما من أنكر ذلك، وهناك فرق بين الأمرين، أما في التشهد فسبق الجواب.

حسن المالكي **١٥ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ١٠:٠٩ AM**

هل الأمر الثابت إنما هو الصلاة والتسليم على النبي؟

قال الأخ: (بل الأمر الثابت إنما هو بالصلاة والتسليم على النبي ﷺ)

قلت: سبق الجواب، وأن الكيفية الكاملة للصلاة عليه ﷺ هو الصلاة عليه مع الآل هكذا علّمنا النبي فماذا نفعل؟ سألوه عن الكيفية فقال هذه الصيغة التي فيها الآل مع النبي؟.

قال الأخ الكريم:

(وأما خارج الصلاة، فلم يرد أمر بإدخال الآل في الصلاة والتسليم على النبي ﷺ)

قلت: سبق الجواب.

قال الأخ الكريم: (بل الأمر الثابت إنما هو بالصلاة والتسليم على النبي ﷺ، فكيف يكون فاعل هذا واقعاً في النصب الذي هو انحراف عن أهل البيت وهضم لحقهم).

قلت: (إنما) للحصر وقد أثبتنا لك بطلان هذا الحصر هذا **أولاً**.

ثانياً: الأمر الثابت واحد لا دليل على التفريق بين صيغة الصلاة داخل الصلاة

وخارج الصلاة.

حسن المالكي

ـ قال الأخ: (فكيف يكون فاعل هذا واقعاً في النصب الذي هو انحراف عن أهل البيت وهضم لحقهم).

قلت: تحريف جديد!

لم أقل هذا، وإنما ذكرت مجموعة من الشواهد على (الوحشة) وتأثر الوسط السُّنِّي بردة فعل على غلو كثير من الشيعة في أهل البيت

والشاهد الواحد لا يكفي في إطلاق التهمة

خاصة وأن هذه التهمة بتلك الشواهد كلها

جعلته من الانحراف اليسير

وليس المغالي عن أهل البيت

ولا تجتمع تلك الأخطاء إلا في القليل من الناس

لكنها موزعة بين كثير من أهل السُّنَّة، والنواصب يجمعون ما تفرق من ذلك!

وأهل السُّنَّة أولى بإنكار هذا قليله وكثيره والنهي عنه.

قول الأخ الكريم: (غاية ما تطالب به أن يكون أمراً مستحبّاً، فكيف

جعلت تاركه واقعاً في النصب الذي هو في الحقيقة انحراف عقدي).اهـ؟

قلت: سبق الجواب أنني لا أعتبر من فعل هذا فقط واقعاً في النصب، إنما مجموع الانحرافات أو كثير منها ـ حسب الانحراف ـ يوقع في النصب إما جهلاً أو تقليداً أو تعصباً.

أما النصب فهو في حقيقته شعبة من (النفاق) وليس مجرد انحراف عقدي، وأقصد بالنصب هنا أصله وهو البغض

لحديث النبي في «صحيح مسلم»: «**لا يبغض عليّاً إلا منافق**»

أما يسير النصب فهو بحسب مرتكبه من جهالة أو تأويل أو تقليد أو تعصب وهذه أشدها.

قول الأخ: (وهل هذا إلا من الغلو، الذي تنادي بمحاربته)؟

أقول: إذا اعتبرت أنت إنكار هذه الانحرافات اليسيرة من الغلو المضاد، فأنا سعيد بهذه التهمة!

لأنك بهذا ستحكم على كثير من السُّنَّة بالغلو لأنهم ينكرون على من لم يترض عن ظلمة الطلقاء!

فإذا كان الإنكار اليسير على من (ترك الصلاة على الآل) غلوّاً على أن هذا مأمور به شرعاً فكيف بمن أنكر على من لم يترض عن الصحابة وهو غير مأمور به في الشرع فضلاً عمن أنكر على من لم يترض على الظالمين!

فهذا ـ بناء على ما سبق ـ

غلو مركب مكعب طويل مستطيل وسأرى مدى التزامك بهذا!

قول الأخ الكريم: (ذكرت أن من (النصب): الإنكار على من يقول: (فاطمة عليها السلام)، و(علي عليه السلام).

وعارضت من يقول هذا بثبوت الصلاة على آل محمد ﷺ، في التشهد، وتواتر ذلك تواتراً عمليّاً.

وهذا كلام أغرب من سابقه.

فالصلاة على الآل في تشهد الصلاة لم ينكرها أحد، بل عامة أهل السُّنَّة يعملون بذلك كما تقدم).

لكن الذي يُنكر هو تخصيص شخص بعينه بهذه الصلاة، والتزام ذلك، بمعنى أن يختم اسمه بالصلاة والتسليم كما يختم اسم النبي ﷺ).اهـ المراد.

أقول للأخ الكريم: هل تترضى عن أبي بكر وعمر؟

فإن قال: نعم

قلنا: وترى هذا مشروعاً؟

فإن قال: نعم

قلنا: من أي دليل أخذت هذا؟

فإن قال: لقوله تعالى: ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ [البينة: ٨]؟

قلنا: فكيف تمنع من قول: (علي عليه السلام) أو (فاطمة عليها السلام) لقوله ﷺ: «**قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد**»؟! مع أنهم من أهل الكساء وأهل الكساء صفوة أهل البيت.

فإن قال: لم يفعله السلف الصالح؟

قلنا: لا تفتري على السلف الصالح، وسننقل لك من البخاري ومسلم وأحمد وغيرهم ما يدفع دعواك هذه، بل سننقل لك عن بعض الحنابلة من أثبت في حق الإمام علي كلمة:

حسن المالكي

(صلى الله عليه وسلم)!

وليس (عليه السلام) فقط!

ولا (كرَّم الله وجهه) فقط!

لكنك تدافع عن كتب لا تعرف ما فيها! فأخذت شرها وتركت خيرها!.

فإن قال: العلماء هم يقولون: (رضي الله عنه) ولا يقولون (رضي الله عنه).

قلنا: يقولون هذا وهذا وسنثبت لك ذلك.

فإن قال: لعل هذه من الطباعين لهذه الكتب؟

قلنا:

سنقبل ذلك إذا اعتبرت كتابة (رضي الله عنه) من الطباعين أيضاً!

وإن فرقت بين الحالتين بلا دليل مقنع ولن تجد كان دليلاً على أنك متلبس بهوى ضد أهل البيت.

فإن قال:

وزوجاته ألسن من أهل بيته؟

قلنا:

بغض النظر عن الاختلاف في دخولهن في أهل البيت لكن هل منعنا من الصلاة عليهن أو السلام عليهن أو أنكرنا ذلك؟

فإن قال:

لكن الصلاة على غير الرسل فيه مساواة لغيرهم بهم؟

قلنا:

كلا فقد قال تعالى في حق الصابرين: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧] وقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾ [الأحزاب: ٤٣] وليس هؤلاء مساوين للرسل.

فإن قال:

فلماذا لا تصلون على آحاد المؤمنين؟

حسن المالكي

قلنا: لم ننكر ذلك. لكن آحاد أهل البيت أخص وآكد لوجود الأمر بخلاف من سواهم إذ ليس فيه الأمر بل الخبر فحسب والأمر آكد في المشروعية والخصوصية

على أية حال:

سأستعرض لك (تطبيقات بعض أهل السُّنَّة) لاستعمال تلك الصيغة (خارج الصلاة)

بعض الأقوال في الاقتصار في الصلاة على الآل:

١ ـ البخاري في صحيحه ـ طبعة دار الجيل ـ تقديم أحمد شاكر وهذه الطبعة من أصح الطبعات أخبرني بذلك الشيخ عبد الرحمٰن المحمود قديماً، فماذا في «صحيح البخاري» من هذا سأذكر الباب والسلام على أحد من أهل البيت فقط (علي وفاطمة والحسن والحسين وأبنائهم وإبراهيم ابن النبي..).

قال البخاري (٢/ ٥٤)

(باب: يقصر إذا خرج من موضعه... وخرج علي عليه السلام. الأثر)!

وقال البخاري (٢/ ٦٢):

(باب تحريض النبي على صلاة الليل والنوافل. . .وطرق النبي ﷺ فاطمة وعلياً عليهما السلام)

وقال البخاري (٢/ ١٠٥)

(باب قول النبي إنا بك لمحزونون. . . دخلنا مع رسول الله على أبي سيف القين وكان ظئراً لإبراهيم عليه السلام)

وقال البخاري (٦/ ٧٩)

(باب من ناجى بين يدي الناس. . .فأقبلت فاطمة عليها السلام)

وقال البخاري (٧/ ٥١):

(باب لا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن، . . . كانت فاطمة عليها السلام تغسل الدم عن وجهه. . .)

وقال البخاري (٩/ ١٦٩):

(باب قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ﴾. . . أن حسين بن علي عليهما السلام)!

وقال البخاري (٧/ ١١): (باب: لا يتزوج أكثر من أربع، . . .

وقال علي بن الحسين عليهما السلام)! وقال البخاري (٨/ ٧٧):

(باب القائلة في المسجد. . . جاء رسول الله ﷺ إلى بيت فاطمة عليها السلام)

وقال البخاري (٤/ ٩٥)

(باب فرض الخمس. . .الزهري أخبرني علي بن الحسين أن حسين بن علي عليهما السلام. . .)

وبعده بصفحة في الباب نفسه

قال البخاري

(. . .أن فاطمة عليها السلام ابنة رسول الله سألت أبا بكر. . .)

وقال البخاري (٤/ ٢٢٧)

(باب صفة النبي. . .وكان الحسن بن علي عليهما السلام يشبهه).

٢ ـ مسلم في صحيحه ـ طبعة دار الدعوة ـ (٢/ ١٩٠٢):

(باب فضائل فاطمة بنت النبي عليها الصلاة والسلام)!

ولكن المشهور أن التبويب من النووي، وهو نفسه عالم جليل.

٣ ـ أبو داوود في سننه ـ طبعة دار الدعوة ـ رغم حنبليته ـ أورد (٢/ ٥٤):

(...عن عاصم بن ضمرة عن علي عليه السلام...)

وكرر عليه السلام في حق علي في سننه

(٢/ ٢٣٢، ٥٦٣، ٥٩٦)

و(٣/ ١٠٨، ٣٨٥، ٥٤٧)،

و(٤/ ١١، ٨٠، ١٧٣، ١٩٣، ٥٢٠ مرتين، ٥٦٠ مرتين، ٦٦٧)

و(٥/ ٢٦، ٣٧، ٣٩، ٦٨، ١٢١، ١٢٥ مرتين، ١٢٦، ١٢٧، ٢٥١، ٣٠٩، ٣٥٩)

من أسانيد شتى،

وفي حق فاطمة (٣/ ٣٧٦، ٣٧٩).

٤ ـ الترمذي في سننه ـ طبعة دار الدعوة ـ أطلق

(عليه السلام في حق إمام الزيدية!

زيد بن علي (٣/ ٢٣٣)،

وفي حق الإمام علي (٣/ ٣٠٠)

ولم يطلق هذه في غير أهل البيت.

٥ ـ النسائي في سننه ـ طبعة دار الدعوة ـ

أطلق (كرم الله وجهه)

في حق الإمام علي،

في السنن (٢/ ١٠٢)، (٧/ ٢٣٣)

ولم يطلقها في غيره.

٦ ـ الإمام أحمد في المسند ـ طبعة دار الفكر ـ تحقيق عبد الله الدرويش، أطلق (عليه السلام) في حق الإمام علي أكثر من مرة ولم يوردها في غيره فيما أعلم،

انظر على سبيل المثال (١/ ٢٨)،

وفي حق فاطمة (٧/ ٢٧٨)،
وفي الحسن (٧/ ٣٠٨)،
وأورد (كرم الله وجهه) في حق الإمام علي أيضاً (١/ ٣٢)
ومن عندهم طبعة أحمد شاكر من المسند
فلينظروا (علي كرم الله وجهه) في «المسند» (١/ ٣٢، ٢٦٥)
وعليه السلام (١٥/ ١٩٢) و(١٨/ ١٥٨)!
بل روى أثراً عن الشعبي أنه (رأى علياً ﷺ)
انظر: «موسوعة أقوال أحمد» (٣/ ٤٠)، طبعة عالم الكتب.
ولو شئت أن أنقل مئات النقول لعلماء سُنَّة يذكرون الصلاة أو السلام في حق آحاد أهل البيت لم أنته.
٧ ـ بل حتى غلاة الحنابلة أوردوا ما ينكره غلاة اليوم
انظر «السُّنَّة» لعبد الله بن أحمد (٢/ ٣٩٠) علي كرم الله وجهه
وكذا فعل ابن بطة في «الإبانة الكبرى»، أورد (علي عليه السلام) في «الإبانة» أكثر من مرة انظر على سبيل المثال (١/ ١٧٩)، (٢/ ٥٨٠، ٥٤١، ٦٠٨، ٦١٨)

وأورد (علي كرم الله وجهه) في (٢/ ٧٤٤) تحقيق رضا معطي
و(٢/ ٥٨، ٥٩، ٢٨٩) تحقيق الدكتور الأثيوبي
ومن الحنابلة الذين أوردوا هذا ابن القيم في أعلام الموقعين (١/ ٢٨)
قال: (وأما علي عليه السلام فانتشرت أحكامه وفتاويه...
وكان رضي الله عنه وكرَّم وجهه
يشكوا عدم حملة العلم)!
ولكن بعضهم يتناقض فيمنع هذا في النظرية
ويفعل هذا أو بعضه تطبيقاً ومنهم ابن القيم.
سيأتي هؤلاء ليقولوا:
الشيعة دسوا في كتب أهل السُّنَّة!
يقال:

إذن لا يمنع أن يكون النواصب فعلوا ذلك!

لا سيما وأن الحنابلة والنواصب كانوا معاً ضد الشيعة والمعتزلة من أيام المتوكل!

وقبل المتوكل كان أقوى ملوك بني العباس كالرشيد والمنصور من النواصب وقبلهم بنو أمية وقبلهم بعض ولاة عثمان ﵁!

فهل ترون هذا التاريخ كله سيمر بلا أثر على الناس؟!

قول الأخ: (فهل تواتر عمل المسلمين على هذا في حق أحد من آل البيت أو غيرهم؟)!

أقول:

لم يتواتر عن المسلمين أيضاً الترضية، لا في عهد الصحابة ولا من بعدهم، بل الظاهر أن هذا لم يكن موجوداً أصلاً، أما المصادر السُّنِّيَّة فبإمكانك قراءة كل الموطأ وكل سنن الدارمي ليس فيهما ترضية واحدة عن صحابي، ويبدو أن العمل القديم كان على هذا مثلما كان العمل القديم على الصلاة على النبي مع الآل!

حسن المالكي

قول الأخ: (بل الذي يُقطع به أنه لم يكن أحد من الصحابة يصلي ويسلم على علي أو فاطمة إذا ذكر اسميهما، كما ذكر ذلك الإمام مالك ﵀).اهـ.

أقول:

١ ـ الإمام مالك حكي عنه أنه لا يرى الصلاة حتى على الأنبياء

٢ ـ الإمام مالك لم يكن يترضى عن الصحابة وراجع الموطأ!

فلماذا تخالفوه في المسألتين وتوافقونه في أهل البيت!

ثم مالك إنما حكي عنه كراهة هذا فقط بحجة ضعيفة لم تذكرها أنت وهي (لم يكن عمل من مضى)، وهذا رأيه، لكن مالكاً مطرد في الأنبياء سوى النبي وفي الصحابة بلا ترضية كما فعل في الموطأ، على أن مالكاً ﵀ وإن كان في بداية أمره مع أهل البيت ومع النفس الزكية إلا أنه تغير قليلاً في عهد بني العباس، حتى أن أبا زهرة في كتابه عن الإمام مالك ذكر أدلة كثيرة رآها

تدل على أن مالكاً (فيه نزعة أموية) هذا قول الشيخ أبي زهرة رحمه الله.

قول الأخ الكريم:

(ومن العجيب أنك اعتبرت هذا نصباً، ثم زعمت أنه نتيجة للسجال بين السُّنَّة والشيعة.

فما رأيك أن هذا (النصب الخفيف) ثابت عن إمام من أئمة أهل البيت، وهو عبد الله بن عباس رضي الله عنه، فقد صح عنه أنه قال: «لا تنبغي الصلاة إلا على النبي ﷺ». رواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهما.

وعلى ما ذكره (المالكي) ينبغي أن يكون ابن عباس قد وقع في (النصب الخفيف)، ووقع في الانحراف عن أهل البيت الذين هم أهله وذويه). اهـ!!!

أقول: علمت شيئاً وغابت عنك أشياء!

مناقشة أثر ابن عباس «لا تنبغي الصلاة إلا على النبي»

حسن المالكي

أخي الكريم:

أولاً:

الإسناد إلى ابن عباس فيه عكرمة فيه اختلاف كبير بين موثق ومكذب ومضعف، وكان صاحب أطوار وتقلبات، مع شبه اتفاقهم انه كان يرى رأي بعض فرق الخوارج، والخوارج كانوا منحرفين عن علي، وكان عكرمة يطوف البلدان يأخذ من الأمراء، وقد اشتراه خالد بن يزيد بن معاوية من علي بن عبد الله بن عباس،، وقد روى عن ابن عباس في الثناء على معاوية ما لم يوافق النواصب عليه!.

ثانياً:

على افتراض ثبوته عن ابن عباس فلا دلالة فيه على المنع من الصلاة على الآل مع النبي؛ لأن الحديث المرفوع مقدم على الأثر، ولأن ظاهر كلام ابن عباس التعميم في الصلاة وخارجها وهذا مخالف لتفسير النبي للأمر بالصلاة عليه.

ثالثاً:

ويبدو لي أن ابن عباس ـ إن صح أنه قال هذا ـ أنه لا يريد إلا إبطال السُّنَّة الأموية في الصلاة على ملوكهم كما يصلى على النبي ﷺ، فقد كان بني

أمية قد أحدثوا الصلاة على ملوكهم حتى أبطل هذه السُّنَّة عمر بن عبد العزيز، فقد روى أبو بكر ابن أبي شيبة حدثنا حسين بن علي (الجعفي) عن جعفر بن برقان قال: كتب عمر بن عبد العزيز: (أما بعد فإن ناساً من الناس قد ألهموا الدنيا بعمل الآخرة، وإن من القصاص قد أحدثوا في الصلاة على خلفائهم وأمرائهم عدل صلاتهم عن النبي ﷺ فإذا جاءك كتابي هذا فمرهم أن تكون صلاتهم على النبيين ودعاؤهم على المسلمين عامة) والإسناد حسن.

وابن عباس عاش في العهد الأموي

ويبدو أن معاوية أول من أمر بذلك يدل على ذلك قصته مع المسور بن مخرمة، وخدعته للمسور بذكر محاسنه...وجاء في الرواة (فما ذكر بعدها معاوية عند المسور إلا صلى عليه)!

فلعل أحدهم سأل ابن عباس عما انتشر بين الناس من الصلاة على الملوك والأمراء من قبل القصاص فقال له: (لا ينبغي الصلاة إلا على النبي) خاصة وأن ابن عباس روي عنه كيفية الصلاة على النبي وفيها الصلاة على الآل، متفقاً مع الروايات الأخرى، وهذه الرواية ذكرها ابن عبد البر في التمهيد بالإسناد.

حسن المالكي

وعلى هذا فابن عباس، يعرف الكيفية المتفق عليها في الصلاة على الآل.

ولكن الغلاة مثلما ارادوا الاستحواذ على مسمى السُّنَّة وعلى القرآن وعلى اللغة وعلى العلماء وعلى كتب أهل السُّنَّة يبدو أنهم يريدون الاستحواذ (على أهل البيت) أيضاً!

فتراهم يروون عن علي الثناء على معاوية وعن ابن الحنفية الثناء على يزيد وعن الحسن ذم حروب أبيه للبغاة!

عن أهل البيت (حرمان أهل البيت)! من خصيصة ثابتة بنصوص شرعية.اهـ] انتهى كلامي في تلك المشاركة..

أقول: هذا بعض ما ذكرته في الماضي، وقد ذكرت أشياء كثيرة في هذا الموضوع في حلقات متفرقة لا أحب الإطالة بإضافتها هنا، لكن الخلاصة هي ما سبق ذكره في مقدمة هذه المشاركة.

كان «الأستاذ» قد كتب كلاماً حول مسألة الصلاة على (الآل)، ومسألة التزام الصلاة والتسليم على (علي)، أو (فاطمة)، أو (الحسين)، أو (الحسن) عند ذكرهم.

وقد حاول «الأستاذ» أن يستثمر الكلام حول هاتين المسألتين الفرعيتين، ليثبت شيوع النصب عند أهل السُّنَّة (إلا ما ندر).

فكتبت اعتراضاً على كلامه.

فأجاب عن اعتراضي، بكلام ضعيف ـ فيما أرى ـ.

وكما هو الحال في المناظرات، فقد قمت بمناقشة جوابه.

فماذا فعل «الأستاذ»؟

جاء، فأعاد كلامه الأول كما هو، ولم يناقش شيئاً من تعقيبي الأخير.

فهل أفلس «الأستاذ»، ولم يعد لديه القدرة على مواصلة الدفاع عن رأيه في المسألتين؟!

كانت سياسته فيما مضى تعتمد التطويل والإغراق في محاولة لتشتيت ذهن القارئ، وإبعاده عن إدراك مواضع الخلل الواضحة في التقرير والاستدلال.

وبعد أن نفذت حجج «الأستاذ»، أضاف الآن سياسة جديدة، تعتمد منهج القص واللزق، وإعادة الكلام وتكراره.

ولا ندري ما الذي سيخترعه «الأستاذ» غداً من مناهج البحث والمناظرة.

بدأ «الأستاذ» كلامه قائلاً:

«أهل السُّنَّة يغيرون رأيهم في الأسبوع الثالث! كانوا يرون المنع، ثم الجواز والمشروعية».

وحتى لا يتهم «الأستاذ» ـ مرة ثانية بالكذب ـ، فليته ينقل لنا ما كان

يمنعه أهل السُّنَّة، ثم رجعوا إلى القول بجوازه في الأسبوع الثالث، وبخاصة أنه لم يقل هذا المرة: **(يـبدو)!**

كنت أقول: إن «الأستاذ» إما أنه لا يفهم كلامي، أو أنه لا يريد أن يفهمه؟

وقد ترجح لدي الاحتمال الثاني، وإن كان الاحتمال الأول لا يزال قائماً.

هو يعلم أني لم أمنع من إدخال الآل في صيغة الصلاة والتسليم على النبي ﷺ، وهذا شيء تعلمته قديماً من كتب أهل السُّنَّة، بمن فيهم الحنابلة.

الذي منعته فقط: هو تخصيص أحد ـ من أهل البيت أو غيرهم ـ بالتزام الصلاة والتسليم عليه عند ذكر اسمه، كما يلتزم ذلك في حق النبي ﷺ، كأن يقال: (علي عليه السلام)، أو (فاطمة عليها السلام).

هذا ما قررته أولاً وآخراً.

لكن «الأستاذ» خلط كلامي على المسألتين، وزعم أني كنت أقرر شيئاً ثم رجعت عنه خلال ثلاثة أسابيع بفضل جهود «الأستاذ»، وظهور حجته، وتهديده لي، وإلزاماته القوية.

بندر الشويقي

فليته ـ عافاه الله ـ ينقل للقراء نصوص كلامي القديم التي تخالف كلامي الجديد، حتى يقف الجميع على تناقضات أهل السُّنَّة خلال ثلاثة أسابيع!!

ليته يفعل ذلك لئلا يظن أحدٌ أن منقذ التاريخ يتعمد المغالطة لا سمح الله!!

وبعد أن يبين «الأستاذ» تناقضات أهل السُّنَّة.

ليته يتكلم ـ بعد ذلك ـ عن تناقضات غيرهم، ممن كانوا يعدون من شواهد النصب الاقتصار على الصلاة على النبي ﷺ دون آله، ثم رجعوا ـ بعد ذلك ـ، فزعموا أنهم لم يقصدوا ذلك، وإنما يقصدون فقط من ينكر الصلاة على الآل، وليس من لا يصلي ويسلم عليهم.

قال «الأستاذ»، معيداً حججه القديمة:

«الله أمر بالصلاة على النبي ﷺ».

وأقول: ونحن نوجب الصلاة على النبي ﷺ عند ذكره.

قال:

ـ الصحابة سألوا الرسول عن كيفية تلك الصلاة. فأخبرهم بأن الكيفية تلك هي (الصلاة عليه مع الآل).

وأقول: **بل علمهم كيفية أطول من ذلك**، فأمرهم أن يقولوا:

«اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى (آل محمد) كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللَّهُمَّ بارك على محمد وعلى (آل محمد) كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد».

ونحن نرى سؤال الصحابة، وجواب النبي ﷺ لهم، إنما يقصد به صفة الصلاة والتسليم داخل الصلاة.

وأما أنت فترى هذه الصيغة عامة و«واجبة» داخل الصلاة وخارجها.

بندر الشويقي

فأردنا منك الالتزام بما تقرره، وأن توجب على كل مسلم ذُكر عنده النبي ﷺ أن يأتي بهذه الصيغة بتمامها، فأبيت ذلك، وقلت: ليس هذا بلازم.

لكنك لم تبين لنا، لماذا (ليس هذا بلازم)؟

فهل يصح أن تأخذ من الدليل ما تريد، وتترك ما لا تريد؟!

فإن كنت ترى الحديث شاملاً للصلاة والتسليم داخل الصلاة وخارجها، وترى الإتيان بهذه الصيغة واجباً متعيناً، فلماذا لا توجب الإتيان بها تامة؟!.

فحتى يستقيم لك دليلك، لا بد لك من الأخذ به كاملاً.

وأما إذا جوزت اختصار الصيغة التي تزعم أن النبي ﷺ أوجبها خارج الصلاة، فقد هدمت دليلك من أصله.

قال «الأستاذ»:

«ليس في الكيفية تخصيص لهذه الكيفية (كذا) بـ(داخل) الصلاة

أو (خارجها) فالصيغة مطلقة لا مخصص لها ولا مقيد، داخل الصلاة وخارجها».

وأقول: لكنك تخالف هذا، ولا ترى وجوب التزام هذه الكيفية خارج الصلاة!! بل تقرر وجوب أخذ بعضها، وتجوز ترك بعضها الآخر!!

قال «الأستاذ»:

ـ الصلاة على النبي مشروعة ولو مرة في العمر بلا خلاف.

ـ هناك خلاف في وجوب الصلاة على النبي في التشهد، وإن كان الصواب هو الوجوب، «و لعل منع ذلك من آثار السياسة الأموية».

وأقول:

أما الخلاف في الوجوب، فمعروف ـ منذ القدم ـ.

وأما كونه من آثار السياسة الأموية، فهذا من ابتكارات «الأستاذ»، واختراعاته الحديثة!!.

وهو ابتكار لا يليق إلا بأصحاب الغلو الشيعي؛ لأنه رجمٌ بالغيب، وتخرص دون حجة أو برهان. ولو طلب من «الأستاذ» أن يقيم حجة ـ أو حتى شبه حجة ـ على هذا لما استطاع. لكنه سينبه إلى كلمة (لعل) الواردة في كلامه، فهي عند «الأستاذ» تبيح إطلاق الدعاوى دون دليل.

فـ «الأستاذ» ـ لدقته ـ يقول: «**لعل منع ذلك من آثار السياسة الأموية**».

وإذا قال: (لعل)، ولم يجزم، فقد برئت عهدته مما يقول، وليس لأحد أن يطالبه بالحجة!!

وبخاصة إذا تعلقت هذه التهمة (بالحنابلة)، أو (ببني أمية)!!.

على أن هذا الكلام الذي ذكره «الأستاذ» مما يترفع عن ذكره أقل الناس خبرة بمسائل الشرع، وتواريخ المسلمين.

فـ «الأستاذ» يُظهر علماء الإسلام كلهم، وعلى مر التاريخ، بصورة الحمقى والمغفلين الذين استطاع بنو أمية مخادعتهم، وتبديل دينهم من غير أن يتفطن أحد منهم لذلك.

فحتى صفة الصلاة التي نقلها المسلمون عن النبي ﷺ، فـ «الأستاذ»

يرى لبني أمية يداً في تعديل أحكامها من غير أن يشعر بذلك جميع علماء المسلمين طوال أربعة عشر قرناً!!

ولو أن «الأستاذ» اتهم عالماً، أو اثنين، أو ثلاثة، أو عشرة، أو عشرات، أو حتى مئات، لو اتهمهم بالتأثر بالسياسة الأموية، لربما كان في كلامه ما يستحق المناقشة.

لكن «الأستاذ» يصور علماء الإسلام كلهم، وكأنهم أخذوا علمهم، وتلقوا دينهم في فصول دراسية داخل قصور بني أمية، فصاروا منذ ذلك الوقت يختلفون: هل الصلاة على النبي ﷺ، داخل الصلاة واجبة أو مستحبة؟

لكن ـ لسذاجتهم ـ كانوا يظنون الخلاف في هذه المسألة أمراً عاديّاً، راجعاً إلى اختلاف في فهم النصوص الشرعية، ولم يتفطنوا ليد بني أمية الخفية التي اكتشفها أستاذنا ليلة البارحة!!.

فيا لهذه الأمة كم هي مغفلة!!.

ويا لفطنة «الأستاذ»، فلقد أنقذ الله به صلاتنا، كما أنقذ به من قبل تواريخنا!!

بندر الشويقي

قال «الأستاذ»: «**ليس هناك أمر بالترضية على الصحابة**».

وأقول: لهذا نحن لا نوجب الترضي عنهم، وإنما نعتبره من جنس غيره من الأدعية المشروعة التي لا محذور فيها، ولا جاء الشرع بإيجاب شيء منها.

ثم قال «الأستاذ»: «**المؤمن يجوز الترضية عليه دون قول بمشروعية استحباب أو وجوب، إلا من باب «مشروعية الدعاء للمؤمنين بترضية أو غيرها»، والصحابي** ـ غير المرتد ولا المنافق، ولا الفاسق ولا الظالم ـ **داخل في المؤمنين**».

وأقول:

أما المنافقون والمرتدون، فلا يجوز الدعاء لهم بترضية، ولا غيرها؛ لأنه خارجون عن الإيمان.

وأما الفاسق والظالم، فهو باقٍ على إسلامه، ومعه أصل الإيمان، والمعصية وإن أنقصت الإيمان، لكن صاحبها يبقى داخلاً في أحكام المؤمنين.

فإذا كان الدعاء للمؤمنين مشروعاً ـ كما يقول «الأستاذ» ـ، فالفاسق والظالم، لم يخرجوا بظلمهم وفسقهم عن حدود الإيمان.

والمؤمنون ليسوا على درجة واحدة في الإيمان، ففيهم كامل الإيمان، وفيهم من في إيمانه نقص. لكن كل هؤلاء داخلون في أحكام المؤمنين.

والنبي ﷺ لما جيء إليه برجل شرب الخمرة، وأمر بجلده، قال بعض الصحابة: «**اللَّهُمَّ العنه ما أكثر ما يؤتى به**». **فقال النبي ﷺ «لا تلعنوه فوالله ما علمت إلا أنه يحب الله ورسوله»**.

هذا ما قاله النبي ﷺ.

لكن بناءً على كلام «الأستاذ».

بل بناءً على أصول الزيدية المعتزلة، فإن المعاصي تخرج صاحبها من الإيمان، وبالتالي فلا يجوز الدعاء له، بترضية ولا غيرها!!.

و«الأستاذ» ـ مع كراهته للغلو ـ فهو الآن يوافق على الغلو الزيدي خاصة!! ويقرر عدم جواز الدعاء لأصحاب المعاصي من أهل الإسلام، لا بترضية، ولا غيرها؛ لأنه يراهم بمعاصيهم خارجين عن الإيمان.

وهذا الغلو الزيدي الذي قرره «الأستاذ» هنا قد أكده في أكثر من موضع من كتبه.

وإن كان في العمر متسع، نقلت بعض ذلك ـ إن شاء الله ـ.

ومما يذكر هنا: أن «الأستاذ» في مقابلته مع شبكة الميزان ورد إليه سؤال نصه:

«من كان مسلماً بالوراثة، وهو إنسان شرير وحاقد وكذاب وخائن ومفتن، وأعماله ـ بشكل عام ـ لا ينتج عنها إلا ضرراً وشرّاً لمجتمعه ومن حوله، فإن هذا الإنسان (غير مؤمن أو ليس بمسلم) فما رأيك في كلامي هذا».

وهذا السؤال صريح في تكفير المسلم العاصي، فبم أجاب «الأستاذ» عدو الغلو؟

قال للسائل: **«هذا القول هو قول الوعيدية كالمعتزلة و«الزيدية»، و«الخوارج» ـ أيضاً ـ، و«لا عيب عليك إن وافقتهم في قناعة ما»، فما كل ما قاله المعتزلة باطلاً ولا الزيدية بل ولا «الخوارج». ولهم أدلتهم في هذا، كما أن عند أهل السُّنَّة أدلة أخرى، ولكل قناعته وكل يريد الحق فيما يعتقد»**.

وكنت كتبت اعتراضاً على هذا الجواب، فحاول «الأستاذ» ترقيع كلامه دون جدوى.

فأين ذهبت محاربة الغلو؟

أم أن غلو الزيدية، له نكهة خاصة عند «الأستاذ»؟

(يبدو)!!

بندر الشويقي

قال «الأستاذ» في فقه عجيب:

«من أراد من قوله: (أجمعين)؛ أي: الصحابة المرضي عنهم من الله ورسوله غير الموصوفين بظلم ولا نفاق ولا سوء سيرة فلا إنكار عليه، إنما الإنكار على من ترضى عن الظالم والمنافق ومسيء السيرة، (أفنجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم كيف تحكمون)؟».

وأقول لأستاذنا:

أنت من جعل المسلمين كالمجرمين، حين سويت بين المسلم العاصي، وبين المنافق والمرتد. وجعلت أهل العصيان والظلم خارجين عن الإيمان، فمنعت من الدعاء لهم بالترضية أو غيرها!!.

وبناءً على تقرير «الأستاذ» فإنه لا يجوز لنا أن ندعو لقرابتنا وأهلينا بالرحمة والرضوان، إذا علمنا إدمانهم على الفسوق والعصيان، لئلا نسوي بين المسلمين والمجرمين، فيغضب علينا «الأستاذ»!!.

قال «الأستاذ»:

«ينكر بعض السُّنَّة (بنصب) أو (جهل) الصلاة على الواحد من الآل، مع ترضيه على كل من رأى النبي بغض النظر عن صلاحه من فساده».

وهنا يظهر احترام «الأستاذ» للرأي الآخر!!.

فالذي يعلن محبته لأهل البيت، وتعظيم مقامهم، ويترضى عن صحابة النبي ﷺ بمن فيهم أهل البيت، لكنه يرى: أن التزام الصلاة والتسليم عند ذكر الاسم من خصائص النبي ﷺ التي لا تصلح لغيره.

فقائل هذا قد خالف وجهة نظر «الأستاذ».

وبالتالي، فلا يمكن إلا أن يكون: إما جاهلاً، وإما واقعاً في النصب.

لأنه خالف رأي «الأستاذ»، وكفى!!

ومع أن «الأستاذ» ـ إلى الآن ـ لم يذكر لنا دليلاً واحداً صريحاً، يثبت مشروعية التزام الصلاة والتسليم على أحد من الآل منفرداً. فهو يرى أن مخالفه في مسألته: إما جاهل، وإما واقع في النصب والانحراف عن أهل البيت!!.

وهنا يتجلى الإيمان بـ «نسبية الحقيقة»، في أوضح صوره.

قال «الأستاذ»: **«كل شيء فيه حرمان لأهل البيت لا يختلف غلاة السُّنَّة في وقوعه، كالحرمان من الزكاة والصدقة ـ وهذا حق ـ وهم لا يجعلون الآل هنا محل خلاف! لها معنى واحد فقط!»**.

وأقول: إن الذي منع أهل البيت من أخذ الصدقات، هو النبي ﷺ.

وإن كنت تعرف في هذا خلافاً معروفاً بين أهل العلم، فأخبرنا به، لنرجع عن رأينا، ونتوب من قولنا: إن تفسير الآل هنا محل إجماع، وليس محل خلاف.

ثم قال «الأستاذ»:

«أما إن جاء الأمر بفضيلة أو نصيبهم من الخمس فهنا نجد الأقوال في

معنى الآل!! وأنهم الأتباع، أو الزوجات أو سائر قريش أو أن القربى قربى ولي الأمر أن حقهم سقط بموت النبي!... إلخ».

وأقول:

إن كنت تنكر وجود هذه الأقوال في معنى الآل، فأخبرنا ـ أيضاً ـ لنرجع عن رأينا، ونعلن أنه لا وجود لهذه الأقوال في معنى الآل، ولنعلن أنه لا خلاف بين أهل العلم في المسائل التي تحب ألا يكون فيها خلاف.

مشكلتنا ـ أيها «الأستاذ» ـ أنا لا نستطيع أن نحكي إجماعاً في محل الخلاف، كما لا نستطيع أن نحكي خلافاً في محل الإجماع، فهل لديك حل لهذه المشكلة!!.

قال «الأستاذ»:

«هذا كله من التأثر السُّنِّي بالنصب الأموي، وليس كل أهل السُّنَّة وقع في هذا، «لكن الحنابلة أخص أهل السُّنَّة» بالحرص على تشتيت فضائل الآل في أكبر قدر ممكن، وإبقاء ما فيه حرمان في صفوة أهل البيت».

وهنا أقول لـ «الأستاذ» الحنبلي:

من الواضح في كلامك، أنك ضعيف الدراية بالمذهب الحنبلي، وبغيره من مذاهب أهل السُّنَّة؛ فأنت تطلق الكلام دون خطام أو زمام، في قضايا ليس لك بها أدنى معرفة، فالمسائل التي ذكرتها مشهورة معروفة في كتب فقهاء أهل السُّنَّة من الحنابلة وغيرهم، ولا يختص الحنابلة منها بشيء دون الآخرين:

فـ (الحنابلة، وغير الحنابلة)، معترفون بفضائل أهل البيت، وما لهم من الحقوق.

و(الحنابلة، وغير الحنابلة)، متفقون على أن أهل البيت ممنوعون من الزكاة.

و(الحنابلة، وغير الحنابلة)، يختلفون في تفسير الآل المذكورين في الصلاة والتسليم.

و(الحنابلة، وغير الحنابلة)، مختلفون في معنى الآل المستحقين للخمس.

و(الحنابلة، وغير الحنابلة)، لا يوجبون الصلاة على الآل خارج الصلاة.

و(الحنابلة، وغير الحنابلة)، لا يرون علاقة بين هذه المسائل وبين قضية النصب.

و(الحنابلة، وغير الحنابلة)، يذكرون في كتبهم قول من يمنع من الصلاة والتسليم على غير النبي ﷺ، ويعتبرونه قولاً معتبراً له أدلته، لا علاقة له بالنصب.

و(الحنابلة، وغير الحنابلة)، يترضون عن جميع أصحاب النبي ﷺ. ولا يرون هذا موجباً للصلاة والتسليم على أحدٍ من أهل البيت منفرداً.

وأزيد «الأستاذ» هنا أمراً، ربما كان خافياً عليه:

فجمهور علماء أهل السُّنَّة، لا يوجبون الصلاة والتسليم على الآل داخل الصلاة، لكن جماعة من «الحنابلة» يوجبون ذلك، ووافقهم على ذلك بعض متأخري الشافعية.

بندر الشويقي

وأما سائر فقهاء أهل السُّنَّة، فلا يوجبون الصلاة على الآل داخل الصلاة، ولا خارجها.

لكن «الأستاذ» لا يعرف هذا.

كما أنه كان لا يعرف، ويستغرب تفسير الآل بالأتباع، مع شهرة ذلك في كتب أهل السُّنَّة من غير الحنابلة.

وكما أنه لم يسمع من قبل بذاك (الاستدلال العجيب) الذي زعم أني أخذته عن بعض المنحرفين عن أهل البيت فقط.

فصاحبنا، ضعيف المعرفة بمذاهب علماء أهل السُّنَّة، وضعيف الإدراك لمآخذهم وأدلتهم. فإذا سمع قولاً جديداً عليه، ولم يتسع له فهمه وعلمه، طار صوابه، وطاش عقله، وصب جام غضبه على الحنابلة، الذين ليس لهم ذنب إلا تعصب «الأستاذ»، وضعف معرفته بأقوال أهل السُّنَّة وأدلتهم.

وحيث وصل الحديث إلى موقف «الأستاذ» من الحنابلة، أسوق هنا طرفة لها مدلولها عند من يفهم:

أحمد بن حنبل، كان له موقف مشهود يعرفه ويمدحه جميع أهل السُّنَّة ويكبرونه، لما ابتدأ الخليفة المأمون امتحان الناس، وإجبارهم على القول بخلق القرآن، ثم تبعه على هذا أخواه المعتصم والواثق.

فصار أهل السُّنَّة بسبب هذه المحنة في أشد الضيق والضنك، فمنهم من قتل، ومنهم من سجن، ومنهم من جلد وعذب، في أخبار معروفة مشهورة يطول ذكرها.

وكان لأحمد بن حنبل في تلك السنين موقف مشهور في الصبر والثبات، حيث تتابع على التنكيل به، وضربه بالسياط، وسجنه، وتعذيبه، ثلاثة من الخلفاء، كلما مات أحدهم، أكمل مسيرته الآخر.

ولو أنهم قتلوا أحمد من البداية؛ لأنتهت معاناته، ولما تعرض للتنكيل والعذاب الطويل. لكنهم كانوا يريدون منه موافقتهم على رأيهم، لما يعلمون من بالغ أثره على الناس، فلهذا لجأوا إلى تعذيبه والتنكيل به ما استطاعوا.

لكن أحمد ثبت على قوله، ومضت هذه الفتنة، وانتهت بما فيها من بلاء، وبقي لأحمد بعدها الثناء والذكر الحسن بين أهل السُّنَّة، لصلابته في دينه وثباته على المذهب الحق.

ولم يزل أهل السُّنَّة (من الحنابلة وغيرهم) يثنون عليه ويمدحونه، ويكبرون ثباته وشجاعته.

لكن «الأستاذ» الحنبلي يضايقه الإكثار من هذا المدح والثناء، وله فيه رأي خاص!!

ففي كتابه «قراءة في كتب العقائد» (ص١٥٥) قال «الأستاذ»:

«من غلو الحنابلة في أحمد أنهم بالغوا في صبره في المحنة، ولم نجد هذا الثناء على من سفك دمه بسبب المحنة كأحمد بن نصر الخزاعي الذي قتله الواثق بيده، فالذي جاد بنفسه أبلغ ممن ضرب وحبس».

ثم ذكر بعض العلماء الذين تعرضوا للفتنة، وقال:

«فانظروا إلى غلو الحنابلة في ثبات أحمد، وكأنه لم يثبت غيره، ولم يسجن غيره، فضلاً عمن قتل من هؤلاء العلماء بالسيف، أو بالسم».

هذا ما قاله «الأستاذ» عن ثناء العلماء على ثبات أحمد الذي هو محل اتفاق بين أهل السُّنَّة من الحنابلة وغيرهم!!

لكن لننظر بعد هذا في رأي «الأستاذ» في الخليفة المأمون الذي تسبب في هذه الفتنة وأمر بها:

قال «الأستاذ» معدداً عيوب كتب العقائد:

«تراهم يذمون السلطان إذا آذى أحد أتباعهم، وأن هذا سلطان سوء، وينسون كل فضائله، كما فعلوا مع المأمون، وكان من أعدل ملوك بني العباس، وأكثرهم علماً». (ص١٣٥).

هذا ما ذكره «الأستاذ» الحنبلي!!

فهل لهذا الرأي خلفية مذهبية أو هو مجرد كلام عابر؟

وإذا تذكرنا: أن الزيدية يقولون بخلق القرآن، ويعتقدونه.

وإذا علمنا: أن المؤرخين ذكروا عن المأمون أنه كان يتشيع.

فهل لهذين المأخذين أثر في صياغة رأي «الأستاذ»؟

يـبـدو!!!

حسن المالكي **٢٢ - ١١ - ٢٠٠٢، ٠٧:٣٦ AM**

الصلاة على الآل مرة أخرى

لم أر رد الأخ الكريم على موضوع الصلاة على الآل إلا هذه الليلة (غداً الجمعة) وربما لانشغالي بموضوعات تهم الأخ كثيراً بدلاً من البقاء في مسألة نتلون فيها بين منع ومشروعية!

ولم أجد حجة للأخ في هذا الموضوع الطويل الذي كتبه إلا وقد تم الجواب عليها قديماً! لكن الأخ كأنه يظن أنني لا أستطيع قص الجواب السابق ولزقه!

لأن إجاباته ما هي إلا الشيء نفسه!

فإن أراد تعيين حكماً في المسألة فهذا ما أطالب به!

والغريب أنه يترك تعريف النصب وتعريف السُنَّة وتعريف الكذب ويترك الدفاع عن نصب ابن تيمية والدلائل التي ذكرتها فهي أهم عند الغلاة في ابن تيمية من هذا الموضوع المكرر كما ترك كثيراً من الأفكار والأسئلة التي سبقت وبقي يدندن حول هذه المسألة كما دندن حول التعميم من قبل!!

ربما ليؤجل ما أمكن معرفة الناس للنصب ولابن تيمية وبهذين الأمرين سيعرفون هل فيهم نصب خفي أم لا.

نعم أنا أعيد ما ذكرته سابقاً إذا كان فيه الحواب لأثبت أن الأخ يتجاهل الجواب مثلما استشكالاته السابقة حول التعميم لم أجب عليها إلا بقص ولزق ما سبق في الموضوع وتبين أن التعميم عيبه لا عيبي

وإن شاء حكماً فله ذلك وزاد هنا استشكالات سبق الجواب عليها أيضاً لذلك سأضطر لإعادتها وأترك ما يخص الحنابلة لأن الموضوع الآن ليس الغلو الحنبلي وإنما النصب وابن تيمية ولا مانع من بعض الأمور التي تأتي عرضاً.

حسن المالكي

عاد الأخ ليتمسك ويتجلد في أمور انتهت

على كل ليتأمل الكلام الذي قلته سابقاً سأنقله إليه بنصه شاء أم أبى

فإن لم يجد الجواب فيه ليقل لي: لم أجد الجواب فدلني عليه

قلت في مشاركة سابقة ـ غير المشاركة الأولى التي قصصتها له ولم يستفد منها ـ:

قلت: (يقول الأخ الكريم: (فمثلاً: في قضية الصلاة على الآل. أنت ذكرت قول من يمنع من تخصيص أحد من أهل البيت بالصلاة والتسليم، لكنك لم تبين مأخذ هؤلاء ولا سبب (منعهم من ذلك)، لتصل بهذا المسلك إلى تصوير المسألة وكأنها انحراف صريح عن أهل البيت).اهـ.

ثم ذكر سبب المنع وهو (أهل السُنَّة لا يمنعون من الصلاة على الآل بإطلاق كما يوهم كلامك. وإنما (يمنعون) تخصيص أحد بالصلاة والتسليم

بحيث يكون هذا شعاراً على اسمه، كما هو شعارٌ على اسم النبي ﷺ.
وحجتهم في هذا القرآن!!!، حيث أخذوا هذا من عموم قول الله ـ تعالى ـ:
﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣]).اهـ.

أقول:

أولاً:

سبق الجواب بأن أهل السُّنَّة كلهم غير مقصودين في كلامي إنما بعض السُّنَّة، وخاصة عندنا في المجتمع السلفي، وقد نقلت لك من أهل السُّنَّة من صلوا على الآل (مجتمعين ومنفردين) وخصوهم بذلك، وذكرت لك أن عبارات الإطلاق إذا كانت مقيدة لا تفيد التعميم.

ثانياً:

الأكبر من هذا، الذي ينقض كلامه السابق ويدل على أن الأخ قد تراجع عن هذا، أن الأخ فعلاً قد رجع عن هذا رجوعاً واضحاً!!

ولكن بهدوء!!!!

حتى لا يعترف بخطأ اعترافاً صريحاً!!

حسن المالكي

فقال في مشاركة من المشاركات الجديدة:

(لو أن «الأستاذ» أعاد قراءة كلامي، فلن يجد فيه أني (أمنع) إدخال الآل في الصلاة والتسليم على النبي ﷺ، لا داخل الصلاة ولا خارجها)!! ثم ذكر أنه فقط يمنع إيجاب ذلك! ـ

وقال: (ونرى الصلاة على النبي ﷺ وآله، لكن لا نوجب ذلك، بل نعد من فعله محسناً، ومن لم يفعل فلا شيء عليه).اهـ!!!

الله أكبر!!

أما ما ذكره الأخ وتناسى أنني إنما أنكر على من أنكر ذلك ـ وسيرجع عن هذا بهدوء إذا أجاب على السؤال الذي سألته إياه في مشاركة سابقة، إذ قلت له: (ما دام أن الصلاة على النبي ﷺ داخل الصلاة مختلف في وجوبها بل ذكر ابن عبد البر أن أول من قال بوجوبها الشافعي، ولا خلاف في وجوبها خارج الصلاة ولو مرة واحدة في العمر، وأكمل (الكيفيات) خارج

الصلاة وداخلها هي تلك الكيفية التي علمها النبي أصحابه عندما سألوه التي فيها (الصلاة على النبي مع الآل).

فإن قلت: لكن الصلاة على (الآل) خارج الصلاة بدعة؟

قلت: من ظن أن النبي ﷺ قد علم أصحابه البدعة فليعلن الردة والسلام)!

وقلت: (أن النبي ﷺ لم يؤثر عنه أنه علمهم صيغة أخرى إلا وهذه الصيغة أصح وأولى وأكمل، فيقال للمعارضين ـ الذين يسوؤهم الصلاة على آل محمد اتباعاً بجهل للسياسة الأموية وحسن ظن بالمتأثرين بها ـ: أعطونا أدلة أصح من التي أوردناها فيها تعليم (صيغ وكيفيات أخرى) للصلاة على النبي ﷺ ليس فيها ذكر الآل، ولن تجدوا؟!).اهـ.

سؤالي: أعطني صيغة شرعية أخرى للصلاة على النبي غير التي علَّمها لأصحابه، تكون أصح من هذه التي نقلناها لك؟

ثالثاً:

حسن المالكي

مناقشة أدلة الاقتصار على النبي وحده في الصلاة والتسليم

أما السبب الذي ذكرته وهو (وحجتهم في هذا القرآن، حيث أخذوا هذا من عموم قول الله ـ تعالى ـ: ﴿لَّا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣]).اهـ!

فمن أول من قال بهذا؟

وما تفسير الآية؟

ومن قال بهذا من أهل العلم غير المتلبسين بنصب؟

للأسف الأخ لا يكتفي بالتقول عليَّ حتى يذهب يتقوَّل على كتاب الله ويزعم ـ قديماً ـ أن الله يمنع ذلك بالآية الكريمة السابقة، فيا ترى:

١ ـ هل عندما نصلي على الآل نكون قد دعوناهم أم دعونا لهم؟

٢ ـ وما المراد بالنهي في الآية؟ هل هو في مسألتنا هذه أم في أمور أخرى؟

٣ ـ هذه كتب التفسير لم يستدلوا بالآية على منع الصلاة على الآل ولا على الواحد منهم، راجعوا التفاسير ـ تفسير سورة النور ـ الآية ٦٣.

٤ ـ إنما النهي في الآية في حق من ينادي النبي بجفاء أو لا يناديه بالنبوة مثل (يا أبا القاسم، أو يا محمد. .) وليست في موضوعنا من قريب ولا من بعيد، ولا أستبعد أن يكون أخذ هذا من بعض الحنابلة الذين يسيئ كثير منهم الصلاة على الآل، مع أمر النبي بها مطلقاً، وقد ذكر ابن جرير وابن كثير ـ على نصبه ـ تفاسير المسلمين لهذه الاية وذكرا بعض الوجوه البعيدة.

لكن لم يخطر على بال أحد منهما هذا الاستدلال العجيب!

الذي ذكره الأخ ربما تقليداً لبعض الحنابلة في الانحراف عن أهل البيت وحرمانهم حقّاً أمر به النبي ﷺ، حتى الدعاء نريد حرمانهم منه! وتبديع من اتبع أمر النبي فيه!.

الغريب أن الأخ لا يبحث ليقدم لنا المعلومة، وإنما ينقل هذا من أحد المنحرفين عن أهل البيت فقط

ولا يرجع لتفسير الآية إن كان هذا التحريف الدلالي صحيحاً أو لا. . .

حسن المالكي

أبداً هو يرسل الأمور هكذا

وأنا الذي علي أن أجيب وأبحث وأرجع للتفاسير كلها

وأتأخر عن الإجابات السريعة

أخشى أنه يتعمد ذلك ويريد تأخيري ما أمكن عن منهاج السُّنَّة!

على العموم آمل أن يكون هناك تقييم شامل ومنصف للمناظرة

وسيكون التقول على كتاب الله ما لم يقل أسوأ من التقول على طائفة من المسلمين كائنة من كانت!

قول الأخ: (ومعهم قول ابن عباس رضي الله عنه: «لا تنبغي الصلاة إلا على النبي ﷺ»). اهـ.

أقول: سبق الجواب على كلام ابن عباس وأنه قد جاء عنه الصلاة على الآل، والأخ يستدل بهذا في منع الصلاة على الآل مجتمعين ومنفردين خارج الصلاة! مع أن نص ابن عباس حسب مقياسه سيكون مطلقاً داخل الصلاة وخارجها!!!

ولهذا قلنا أن الأظهر أن هذا ليس مراد ابن عباس كما سيأتي بيان ذلك ـ وقد سبق بعضه ـ

ولو ثبت هذا فلن يعارض الصلاة على الآل

لأننا لو سألنا ابن عباس وقلنا:

لن نصلي على غير النبي لكن أخبرنا كيف نصلي على النبي؟

فحسن الظن به وبعلمه أنه سيجيبهم بجواب رسول الله نفسه

ويقول: «**قولوا: (اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد)**»!!

فعاد الحجة على أصحابها!

ويصبح المنع من الصلاة على الصحب أظهر! فضلاً عن المنع من الصلاة على بني أمية!

أما الآل فهم مع النبي في الصلاة هكذا علمنا النبي إذا كنتم ترون أن النبي فعلها تعصباً لأهل بيته وبغير وجه حق فهذا شأنكم!!

لكننا لن نرتضي (معلِّماً) آخر يعلمنا كيف نصلي على النبي!!

كفى بالنبي معلماً ومرشداً!

ولو سئل ابن عباس وأخبرنا بصيغة أخرى غير صيغة النبي لما التفتنا إليها مع وجود صيغة النبي

لكن القولين يمكن الجمع بينهما بسهولة.

ولو احتججنا عليهم بقول لابن عباس ثم وجدوا طرفاً من حديث ضعيف يخالفه لقالوا: تكاد أن تنزل عليكم حجارة من السماء!

نقول لكم قال رسول الله وتقولون قال ابن عباس!

لكن الحديث والأثر هنا يمكن الجمع بينهما

ومن تعسف في تفسير قول ابن عباس بأنه يمنع الصلاة على الآل فليتعسف ويمنع ذلك داخل الصلاة وخارجها!

وهذا ما لا يقر به الأخ الكريم.

ثم يقول: (هذا سبب المنع)!

أقول: وفي الحلقات الأخيرة ذكر أنه (لا يمانع)! ولا يسمى هذا

تناقضاً!! فقال: (لو أن «الأستاذ» أعاد قراءة كلامي، فـ(لن يجد فيه أني أمنع) إدخال الآل في الصلاة والتسليم على النبي ﷺ، لا داخل الصلاة ولا خارجها).اهـ!! وغير ذلك...

هكذا بكل سهولة!!

بعد أن تنقل له تلك النقول وتتعب ذلك التعب لتثبت له أن النص الشرعي وأهل السُّنَّة الحقة في هذه المسألة (لا يمنعون ذلك) كما زعم!

يأتي ويقول:

(لم أكن أمنع هذا)!!

(لا داخل الصلاة ولا خارجها)!!

هكذا إذن!

بعد أن كان ينقل عن أهل السُّنَّة (منع ذلك) وذكر أدلة الغلاة في منع ذلك!

إذن؛ فلماذا كتبت الاعتراض أول مرة؟

مع أنني إنما أنكرت على من أنكر ذلك

من (يتعمد الحذف)،.. إلخ.

من يتتبع ذلك (منكراً) ومحذراً أن هذه من (شعار الشيعة)!

حسناً

نحن نشكره على هذا الرأي الأخير

ثم نقول له رداً على الرأي السابق:

ـ دعوى المنع التي رجع عنها بهدوء! ـ

قد تبين لك ضعف السبب إن كنت منصفاً!!

فلا الآية تدل على منع الصلاة على آل البيت!

ولا أثر ابن عباس ـ على افتراض ثبوته ـ يفيد ذلك!

ولا شك سفيان الثوري

ولا إنكار الحنابلة

فأقوى من كل هذا تعليم النبي لأصحابه صيغة صحيحة مشهورة. لا نتركها لشك فلان ولا إنكار فلان

ولا ما فهمه البعض من قول فلان!

فالصلاة على الآل مشروعة مع الصلاة على النبي مطولة أو مختصرة لفظاً أو رواية بالمعنى، خارج الصلاة وداخلها!

بشرط عدم نقص أركان تلك الصلاة، فلها ركنان أساسيان جاءا في تلك الصيغة، يعرفهما كل مصلي يتشهد التشهد الأخير.

أما قوله: (الذي أنكره هو إيجاب ذلك، واعتبار تاركه هاضماً لحق من حقوق أهل البيت، ومتلبساً بالنصب الغامض الخفي).اهـ.

أقول: تارك ذلك لا يخلو من أحد أمرين:

ـ إما أنه يتعمد المنع

ويستشهد بالآيات في غير ما نزلت فيه محرفاً معانيها ويتكلف البحث عن أدلة المنع من النقول عن آثار وشكوك وقع فيها البعض وينكر على من صلى على الآل أو واحد منهم ويجعل هذا من (غلو الشيعة)

فهذا فيه جزء يسير من النصب سواء شعر به أو لم يشعر أثم أو لم يأثم لجهله واجتهاده ولا أريد أن أنقل فتاوى لبعض العلماء من أهل السُّنَّة المتلبسين بالنصب في منع هذه الأمور المشروعة!.

ـ وإما أن يكون جاهلاً فلا يلزمه الوقوع في ذلك النصب اليسير حتى يعلم ثم إن قبل ولم يمانع ولم يهجم على عباد الله كلما طبقوا هذه الصيغة في الصلاة على النبي أو يكابر فإن فعل لحق بالقسم المتقدم وكلا الأمرين اجتمعا في الأخ الكريم للأسف في الماضي لكنه رجع رجوعاً هادئاً فذكر أنه (لا يمانع) مع أنه كان يسرد ما تعلمه من الحنابلة من (أسباب المنع)!

فعل هذا وهو من أعدل القوم في هذه المسألة! فكيف بغيره! ثم يقول: (اتهاماتي جائرة)!

كيف وقد جاروا على إنكار ما أمر به النبي وعلمه أصحابه!

حتى تغلب إنكارهم على أمر النبي وأصبح إنكارهم هو السُّنَّة وأمر النبي هو البدعة!

فهم لا يكتفون بالبدعة حتى يجعلونها سُنَّة! وإنما يتبعونها بالتشنيع على من أنكر على المنكِر!

ثم لا يوجد في المجتمع من يناصر هذا أو ينكر على هذا (إلا النادر) فهذا شيء يسير من (التلبس) بالنصب (إلا النادر)!

واتهام المجتمع المحلي بالوقوع في بعض النصب لا يعني كل أهل السُّنَّة عبر القرون ولا يعني ذم كل من وقع في هذا جهلاً أو تقليداً حتى يعلم الحق في المسألة ثم يكابر

قول الأخ ـ وهذا من مشاركات له لاحقة أدخلتها هنا لأن لها تعلق بالموضوع ولا أريد كثرة التكرار ـ فقال:

(وقرر «الأستاذ» أن هذه الصيغة الواردة في الحديث ليست خاصة بحال الصلاة، وإنما هي صيغة مأمور بها داخل الصلاة وخارجها.

فأقول ـ القائل هو الشويقي ـ: على هذا، يجب على كل أحد أن يأتي بهذه الصيغة كلما ذكر عنده النبي ﷺ، فيجب علينا أن نقول كلما ذكر النبي: **«اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى (آل محمد) كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللَّهُمَّ بارك على محمد وعلى (آل محمد) كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد»**). اهـ.

حسن المالكي

أقول: ليس هذا بلازم، نعم هذه الصيغة شرعية ومن أتى بها لا ننكر عليه وإن اختصر فهذا له

مثلما نختصر في قولنا: (قال سبحانه تعالى) مع أن الصيغة القرآنية ﴿سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾.

فهل تقولها أنت؟

أم تكتفي بالاختصار!

هؤلاء الغلاة لما افتقدوا الدليل (على المنع) يريدون التشدد في إيجاب الإتيان بالصيغة في ثلاثة أسطر!

حتى يصعب على المسلمين ذلك ويرجعون إلى تلبسهم!

يا أخي نحن نرضى منكم ألا تنكروا على من فعل ذلك فقط!

كثر الله خيركم أن تركتمونا وتعليم النبي!

نحن لم ننكر إلا على من أدخل هذه الأمور في المناهي اللفظية وأصدر الفتاوى بأن هذه من بدع الشيعة!

ثم يأخذ عليَّ أنني لم ألتزم بالصيغة التي ذكرها!

أقول: يكفي أنني نبهتكم الآن لسُنَّة كانت مهجورة سواء ذكرتها مطولة أو مختصرة لفظاً أو بالمعنى مرة في العمر أو آلاف المرات يكفي أن الأمر تبين للمنصف أن الصلاة على الآل، مما (أهمله كثير من أهل السُّنَّة) في مجتمعنا المحلي، وبعضهم في الماضي يكفي أن ترضخوا للتوقف في تبديع من صلى على الآل أو واحد منهم.

ثم أقول:

مع أنني لست من المتحمسين للتبديع لكن من الأولى بالتبديع في هذه المسألة؟

حسن المالكي

أهو من التزم بها أم من أنكرها أصلاً!

إذا عرفت الجواب ونظرت للمجتمع السُّنِّي فستعرف أن كثيراً من أهله قد تلبسوا بالنصب اليسير جهلاً وتقليداً بل كنت أنت تنقل إجماعهم على هذا!!

وما هذه إلا مسألة واحدة من مسائل كثيرة تلبس بها بعض السُّنَّة ومن حقهم على من علم بهذا الخطأ أن ينبههم عليه وهذا ما فعلناه وهذا ما أنكرتموه!

ثم رجعتم واعترفتم به وقد ترجعون للإنكار!

لعله قد تبين لك أنك كنت من ذلك الوسط!

ولعل الله يهديك لمعرفة السُّنَّة من النصوص وليس من شك الثوري ولا تقريرات الحنابلة.

ثم قال الأخ:

(ومن مظاهر التناقض في كلام «الأستاذ» أنه ذكر في مطلع تعقيبه

الأخير، قضية الصلاة والتسليم على آل البيت، فقال: «هذا من خصائص أهل البيت، التي عممناها في الأمة، أو لا نذكرها مع الصلاة على النبي».

وإذا كان الصلاة والتسليم من خصائص أهل البيت، فمعنى هذا أنه لا يشاركهم فيها أحد.

لكن «الأستاذ» لما دخل في الجدل، وافترض مناقشة مفترضة بيني وبينه قال:

«فإن قال (بندر): فلماذا لا تصلون على آحاد المؤمنين؟

قلنا: لم ننكر ذلك، لكن آحاد أهل البيت أخص وآكد»).اهـ!!!

ولا أدري كيف يزعم «الأستاذ» أن الصلاة من خصائص أهل البيت. ثم يعود ليزعم أنه لم ينكر مشروعية الصلاة على غيرهم).اهـ!!

أقول:

١ ـ إذا ذكر النبي فالصلاة على الآل مشروعة مع الصلاة عليه.

٢ ـ وفي الوقت نفسه يجوز الصلاة على كل مسلم لعموم ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾ [الأحزاب: ٤٣].

حسن المالكي

٢ ـ وكون النبي أمر بالصلاة عليهم دون سائر الأمة دليل على وجود خصوصية، والأمر يحتاج لبحث في شرعية الالتزام في الصلاة على آحاد غير أهل البيت، لكنني أخبرت عن نفسي بأنني لا أنكر هذا إلى الآن على الأقل، فهناك فرق بين الأمر الذي تعرف مشروعيته كالصلاة على الآل، والأمر الذي تظن جوازه أو مشروعيته كالصلاة على غيرهم، فقولي: (نحن لا ننكر) يختلف عن قول: (هذا مشروع)! فالمشروعية تأكدنا أنها من خصوصية أهل البيت أما (عدم الإنكار) فنحن لا ننكر على من صلى على غيرهم إلا أن يفعل هذا ويترك الصلاة عليهم فهذا نصب.

أما ما أنكرته على الخلال

فليس في مجرد أنه ترك في الخطبة الصلاة على النبي فقد فعلها غيره لكنه ابتدأ بـ(طاعة الإمام)!

وكأن هذا أهم شيء في العقيدة!

كل الذين ذكرتهم لم يستفتحوا بمثل هذه العقيدة!

قول الأخ ولكن في مشاركته الأخيرة:

(إن كنت ترى مشروعية الصلاة على الآل تبعاً للنبي ﷺ فلست أنكر عليك ذلك، بل أوافقك عليه. لكن إذا جعلت ترك ذلك علامة على النصب، أو شاهداً عليه، فهنا يكون خلافنا معك).اهـ.

أقول:

كلامك هذا جيد

لكن ما تقول في من لم يوافقني عليه وأنكر عليّ ذلك هل هو متلبس بشيء من النصب أم لا؟

ولو جهلاً وتقليداً وثقة بمن أنكر ذلك وادعى أن أهل السُّنَّة يمنعون ذلك!!

وقبل ذلك في تلك الاستشكالات القديمة

كان يقول:

حسن المالكي

(ثم إن كلام أهل السُّنَّة هذا ليس خاصّاً بأهل البيت دون غيرهم، بل حتى لو جُعلت الصلاة شعاراً لصحابي من غير أهل البيت كأبي بكر، أو عمر، أو عثمان، فإن أهل السُّنَّة يمنعون من ذلك)!.

أقول: أحياناً (منع) وأحياناً (موافقة)!

والمنع منسوب لأهل السُّنَّة!

والموافقة خاصة به!

فمعنى هذا أنه كان (خارج أهل السُّنَّة)!!

إلى ما قبل أسبوع!!

بينما أنا خرجت من (بعض أهل السُّنَّة)!

الذين ذكرت أنهم من المتلبسين بالنصب!

إلى (البعض الآخر الذي لا يمنع هذه الأمور من أهل السُّنَّة)!

والمسألة ليست شعاراً على فرد

كل أهل البيت النبوي يجوز الصلاة عليهم

أخذاً من عموم قوله ﷺ: «**قولوا اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد**»

مثلما يجوز الترضي عن الصحابة أو آحادهم أخذاً من قوله تعالى: ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ [المجادلة: ٢٢] مع أن الأمر غير الخبر.

والقليل غير الكثير

قول الأخ في القديم:

(فهل لأحد أن يقول ـ أيضاً ـ: إن أهل السُّنَّة منحرفون عن أبي بكر وعمر)؟!

أقول: أما هذه (أعني: الصلاة على أبي بكر وعمر والصحابة) فليس فيها لسان شرعي، أعني: ليس فيها نص، إلا ما يفهم من عموم صلاة الله على كل المسلمين، لكن ليس في ذلك أمر شرعي كما هو الحال في أهل البيت، بل حتى الترضية ليس فيها أمر إنما فيها خبر، نعم بعض العلماء أدخل الصلاة على الصحابة الأخيار فيما بعد وكانوا يخصصون ذلك:

حسن المالكي

بالمهاجرين والأنصار

ثم زاد بعضهم (ومن تبعهم بإحسان)

ثم استقرت على (وصحبه أجمعين)!

كما تسمعون في الخطب كل يوم!

و(أجمعين) هذه لفظة لا بأس بها إذا أريد بها أصحابه السابقون من المهاجرين والأنصار!

لكن المشكلة أن من يرددون هذا عمموه حتى في الظلمة ومسيئي السيرة!

فأستحقها مثل معاوية والوليد

وواصلوا الإنكار على من أبقاها على أمرها الأول في أهل البيت!

فأصبح عندهم هذا الأخير من غلاة الشيعة ومن صلى على الطلقاء والظلمة من أهل السُّنَّة والجماعة!

وهكذا بالتدرج!

ـ من الأمر النبوي في الصلاة عليه مع أهل البيت فقط!

ـ إلى مشاركة الفضلاء لأهل البيت في الصلاة عليهم
ـ إلى دخول الطلقاء مع الفضلاء وأهل البيت في الصلاة عليهم
ـ إلى إخراج أهل البيت من ذلك!
ولولا أننا تداركنا هذا بالإنكار!
لصلوا على قاتل عمار! الذي شهد له النبي بالنار! فتصبح الصلاة حرام على أهل الدار واجبة لأهل النار!

ربما ولو اقتصر الأمر على إشراك الفضلاء في الصلاة لما وجد هذا الأمر منا إنكاراً ولا مبالاة مع أنه مثلما يجب إنكار الغلو في نبي الأمة فإنه يجب إنكار الغلو في الصحابة بمن فيهم أبو بكر وعمر وقد لا يخفى على الأخ الكريم أن بعض السُّنَّة مغالون في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ولا ينكر غلاة السُّنَّة ولا معتدلوهم هذا الغلو كما ينكرون الغلو في النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ولو شئت أن أنقل عشرات الشواهد لفعلت
لكن سأترك هذا عند مناقشة ابن تيمية
فهو من الغلاة فيهما رضي الله عنهما، وسامحه.

حسن المالكي

قول الأخ منكراً الصلاة على الآل هذه المرة (هذه المسألة التي تحاول استثمارها لتقرير رأيك تتعلق بتعظيم مقام النبي صلى الله عليه وسلم، بحيث لا يشاركه أحد فيما هو من خصائصه).اهـ.
أقول:
الأخ يعني أن الصلاة على غير النبي (أهل البيت) تتنافى مع تعظيم مقام النبي!
وهذه من عجائب الاستدلالات!
وليت شعري لماذا لم ينتبه النبي لهذا (التوقير المتأخر)؟
الذي صدر فجأة من الأمويين وأتباعهم؟!
هل يدعون (الحرص) على (مقام) النبي أكثر من حرص النبي نفسه وأهل بيته؟
وإلا لماذا علمنا النبي تلك الكيفية؟

لماذا لم يقتصر النبي على الصلاة عليه فقط محافظة (على مقامه) الذي يريده له الأمويين؟

هل هم أعلم بمقامه منه!

يا أخي كفانا ضحكاً على أنفسنا

كفانا دعاوى أننا إنما نحرم أهل البيت من الصلاة عليهم التي أمر بها النبي من أجل المحافظة على مقام النبي؟

يا ترى هل قتل بنو أمية آل النبي هو من هذا الجانب الخفي؟

أليس من تعظيم مقام النبي أن نقتل ذريته حتى لا يتجه الناس لأحد إلا للنبي؟

حتى لا ندع أحداً يمكن أن يغلو فيه الناس؟

هل كان بنو أمية من لعنهم عليّاً على المنابر يريدون توقير النبي؟

ربما من حيث لا نشعر؟

كأن يريدون من ذلك (فصل أهل البيت) عن (النبي نفسه) فيصلون عليه ويلعنون أهل بيته!

كل هذا محافظة على مقام النبي!

ليبقى الفرق بينه وبين أهل البيت كبيراً!

فيصبح هو من المصلى عليهم وهم من الملعونين!

أهكذا تريدون توقير النبي؟

توقير النبي ـ أخي الكريم ـ هو رعايته في أهل بيته وليس (إقصاء أهل البيت).

هو معرفة حقوقهم وليس تحريمها! أو منعها! أو الجهل بها!

هو الاستجابة له في امتثال أمره في الصلاة عليهم وليس حرمانهم هذا الحق ولا غيره هو في محبتهم تبعاً لمحبة رسول الله هو في الإحسان إلى محسنهم والتجاوز عن مسيئهم في معرفة علومهم كمعرفة علوم غيرهم

فالأخذ بإحسان أو الرد بإحسان هذا فقط لا نريد الحق الذي ينادي به الإمامية من جعلهم أفضل من الأنبياء والمرسلين!

ولا التوقير الأموي من لعنهم لتعظيم مقام النبي!!

يكفي أن نعتبرهم كسائر الأمة ونثبت لهم تلك الخصائص القليلة التي جاءت بها النصوص التي نصححها نحن.

قول الأخ: (وهذا مثل اختصاص الله ـ سبحانه ـ بقولنا عند ذكره (عزّ وجل)):

أقول: لم يقل المسلمون ذلك في غير الله، فلماذا افتراض الفروض البعيدة؟.

وقول الأخ: (فلو التزم أحد قول: (عزّ وجل) بعد اسم النبي ﷺ، لكان هذا مما ينكر، حتى وإن كان النبي ﷺ عندنا عزيزاً جليلاً، لكن هذه الكلمة أصبحت شعاراً عند ذكر اسم الله ـ سبحانه ـ).

حسن المالكي

أقول:

نحن مع الأمر القرآني، الله أمر بالصلاة على النبي ولم يأمر أن نقول فيه: (عزّ وجل)

ولا (سبحانه وتعالى)

فلماذا تدخلون هذه الفروض؟

ليست المسألة أن (عزّ وجل) أصبحت شعاراً لله، وإنما لأن فيها أمراً وخبراً، فمن أسمائه (العزيز، الجليل).

وإنما المسألة أن هناك أمر إلٰهي بالصلاة على النبي وكفى

وكيفية الصلاة عليه علَّمنا النبي بأنها تشمل الآل وكفى

فهذا من التفسير الأثري للقرآن بالسُّنَّة وكفى

هذه هي المسألة فقط

وهي يسيرة

إلا على أصحاب النصب اليسير.

قول الأخ:

(فلو قال قائل: (قال النبي ﷺ)، أو (قال أبو بكر ﷺ)، أو (قال علي ﷺ) لكان هذا المسلك مما ينكر، وإن كان المعنى صحيحاً).اهـ.

أقول:

أنا لا أناقش في المعنى

أنا أناقش في أمر إلٰهي وتفسير النبي لذلك الأمر فقط

وأنكر على من أنكر ذلك التفسير أو ذهب لاستعراض مثل هذه الاعتراضات الباردة

ولو كانت الصيغة

(قولوا اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى «صحب» محمد)!!

لما صدرت هذه الاعتراضات إلا من غلاة الشيعة كما تصدر الآن من بعض السُّنَّة ومن النواصب معتدليهم وغلاتهم.

يقول الأخ:

(فهل يمكن أن يتهم من يمنع مثل هذا بأنه منحرف عن النبي ﷺ أو عن هؤلاء الصحب الأخيار)؟

أقول:

سبق الجواب

ويقال لمن استخدم هذه الصيغة المزعومة:

هناك صيغة وكيفية للدعاء للنبي، وكيفية للدعاء للمؤمنين، فإن قبل بها فليس منحرفاً، يكون جاهلاً رجع عن جهله، وإن ذهب يورد علي تلك الصيغ الإشكالات الباردة ويستلزم الاستلزامات البعيدة، ويترك النص الشرعي هملاً فنعم نقول له عندئذ: أنت منحرف.

من استخدم كيفية مستحدثة وقد علَّمه الشرع كيفية أخرى ثم تبين لنا أنه ما عدل عن الكيفية الشرعية إلا خشية أن يفضل الناس هؤلاء على هؤلاء فنقول له: هذا انحراف منك ليس عن فلان وفلان وإنما عن النص الشرعي خاصة إذا اقترن قوله هذا بالإنكار على من صلى على النبي فبدعته هنا مركبة

لكنها مع تركيبها تبقى من البدع الصغرى فالكبرى لنا فيها تعريف متشدد أما عند الغلاة فكل بدعة عندهم كبيرة وخاصة تنبيههم على بدعتهم!

قول الأخ:

(كذلك قضية التزام الصلاة والتسليم على (علي) أو (فاطمة) أو (الحسين)، فليس في السُّنَّة ما يدل مشروعية التزام الصلاة والتسليم على أحد منهم، فلا يصح أن يخصص أحد من هؤلاء بهذا عند ذكر اسمه؛ لأن هذا من خصائص النبي ﷺ دون غيره).اهـ.

أقول:

١ ـ قد رجع الأخ عن هذا في المشاركات الأخيرة هذا أمر.

٢ ـ النواصب والمتأثرون بهم من السُّنَّة ينكرون على من لم يلتزم، بل لو لم يذكرها إلا مرة واحدة لأنكروا عليه، هذا ابن بطة استخدمها مرات قليلة فأنكر عليه المحقق!.

٣ ـ قد نقلت لك من خصصهم بذلك وحجة هؤلاء سبقت في حلقات مضت، وهي عينها حجة من رأى الترضي عن الصحابي مع أن الأمر غير الخبر!!

حسن المالكي

و(٤) أنفس أقل من (١٢٠) ألف نسمة!

فيكون الأمر في حق القليل آكد من الخبر في حق الكثير!

فعندما تثني على أربعة من أهلك فالثناء يتناول الأربعة كلهم بخلاف لو أثنيت على شعب بأكمله!

فهذا لا يلزم منه الثناء على كل فرد!

ومع هذا كله لم نجد من داخل هؤلاء من أنكر الترضية عن معاوية!

بينما السلام على واحد من الآل جريمة لا تغتفر مع كل الأدلة التي سبقت!

٤ ـ وقول الأخ: (بأن هذا من خصائص النبي)

يعني عنده أنه لا يشترك معه غيره!

مع ثبوت الأمر بذلك
في أصح الأحاديث!
فانظروا كيف يقعدون القواعد بعيداً عن النصوص الشرعية!
ثم يقولون: (نحن أهل السُّنَّة)؟
سُنَّة من إذن؟
سُنَّة محمد بن عبد الله ﷺ أم سُنَّة معاوية ومروان بن الحكم؟
أي سُنَّة تدعونها؟ ولا تلتزمون بنصوصها؟
ثم أخبرونا عن هذه القواعد التي ترددونها؟
ما شرعيتها؟
نريد شرعيتها من النصوص النبوية (نفسها)!
وليس من (نفسيات) بني أمية!
قول الأخ:
(هذا ملخص المسألة، ومن الواضح لأهل الإنصاف أنه لا يمكن أن يكون لها تعلق بالانحراف عن أهل البيت، إلا بنوع من التحامل الظاهر، والغلو المرفوض).اهـ.

حسن المالكي

أقول: هكذا
السُّنَّة التي اعترف بها أخيراً ولو على استحياء.
كانت عنده (قبل أسابيع) من الغلو المرفوض!
وما زالت عند كثير من المجتمع السُّنِّي من (الغلو المرفوض)!
تنفيذ أمر النبي من (الغلو المرفوض)!
مرفوض عند من؟
أهذا مرفوض عند من قال: «**قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد**»؟
أم هو مرفوض عند من قال: (لعن الله عليّاً ومن يحبه)؟!!
وكانت هذه من الصيغ الأموية في لعن علي! ربما لفصل أهل البيت تعظيماً لمقام النبي؟!!

أخبرني أي السُّنَّتين منهما ترفض الصلاة على الآل؟ وأي السُّنَّتين تعد هذا من الغلو المرفوض؟

فإن أجبتني ستعلم الفرق بين السُّنَّة المحضة المحمدية والسُّنَّة السائدة المنتشرة المتلبسة بالنصب!

قول الأخ:

(وأما مسألة الترضي عن الصحابة، فلس فيها تشبيه للصحابي بالنبي ﷺ حتى تلزم أهل السُّنَّة بإنكار هذا كما ينكرون تخصيص الآل بالصلاة والتسليم؛ لأن علة إنكارهم هناك غير موجودة في مسألة الترضي).اهـ.

أقول:

إذن فالنبي عندما أمر بالصلاة على الآل يكون قد شبههم بنفسه؟

من قال لكم هذا؟

وهل أنا (ألزمت أهل السُّنَّة كلهم)؟

أم ألزمت من منع الصلاة على الآل؟

حسن المالكي

انظروا هنا كيف يتحدث عن أهل السُّنَّة وكأنه المدافع عنهم!!

وكأنني أتيت بكيفية الصلاة على النبي من (كتاب الجفر) وليس من الصحيحين!!

انظروا إليه عندما قال: (حتى تلزم أهل السُّنَّة بإنكار هذا كما ينكرون تخصيص الآل بالصلاة والتسليم).اهـ.

انظروا كيف يتحدث عن أهل السُّنَّة بأنهم (ينكرون)!!!!

ثم في آخر الأمر وافقني لما نقلت له من نصوص أهل السُّنَّة المرفوعة والموقوفة ما جعله يغير رأيه ويرى هذا (أمراً حسناً)!

فأصبحت كلماته هينة لينة جميلة سُنِّية محمدية بعيدة كثيراً عن الروح (الأموية)

فماذا أصبح يقول، أصبح في المشاركة الأخيرة يقول:

ـ (إن كنت ترى مشروعية الصلاة على الآل تبعاً للنبي ﷺ فلست أنكر عليك ذلك، بل أوافقك عليه)!!.

ـ (لو كنت تعتبر من لا يضيف (آل البيت) في صلاته على النبي ﷺ مفرطاً، وتاركاً لعمل صالح فيه أجر، لكان هذا مما لا ننكره عليك)!!.

ـ (لو أن «الأستاذ» أعاد قراءة كلامي، فلن يجد فيه أني أمنع إدخال الآل في الصلاة والتسليم على النبي ﷺ، لا داخل الصلاة ولا خارجها)!!.

ـ (فأما إدخالهم في الصلاة والسلام على النبي ﷺ فجائز ولا إشكال فيه عندي)!.

ـ (ومع هذا كله، فإني أنبه إلى أن التسليم على غير النبي ﷺ ليس ممنوعاً عند جميع أهل السُّنَّة، وإنما هو من مسائل الخلاف المذكورة بينهم، ولكل قائل دليله)!.

ـ (ونرى الصلاة على النبي ﷺ وآله، لكن لا نوجب ذلك، بل نعد من فعله محسناً، ومن لم يفعل فلا شيء عليه..).اهـ المراد.

أقول:

هكذا تحول أهل السُّنَّة خلال أسبوع فقط من (إنكار هذا الأمر) إلى (اعتباره أمراً حسناً)!

حسن المالكي

كل أهل السُّنَّة!

لأنه يعتبر مثل القول السابق تعميماً كل أهل السُّنَّة تحولوا في أسبوع والحمد لله!

ثم حصر الأخ خلافي معه في: (إنكار أن يكون ذلك نصباً)

وقد سبق جوابي أنني لا أعتبر ذلك بمفرده نصباً

إلا من أنكر هذا الشي الذي من فعله كان (محسناً)!

والمحسن يكون قد عمل شيئاً (مشروعاً يؤجر عليه)!

وعلى هذا فمن أمر بترك (ذلك الأمر المشروع) يكون قد تلبس ببدعة مضادة!

لأنه لا يخالف الأمر الحسن المشروع إلا البدعة!

ويكون قد حرم نفسه خيراً كثيراً ونهى غيره عن ذلك الخير!.

وأقول للأخ:

أنت في هذه المسألة اقتربت من الإنصاف

لكن بعد ماذا؟

بعد جهد جهيد وبحث وإلزامات وتخويفات وبعد ضنك شديد!

على العموم: الحمد لله على هذه النتيجة!

وهذا شيء تشكر عليه وتستحق عليه الدعاء لك بالأجر لكن يقي لي أن تجيبني عن سؤال واحد فقط:

وهو رأيك في (الذي ينكر هذا الأمر (الحسن) هل يكون مخطئاً أو مصيباً)!

وآمل ألا ترجع غداً وتقول إن أهل السُّنَّة يعدون هذا بدعة وينكرون هذا!

لأننا الآن اقتربنا من الاتفاق على مسألة واحدة

من مسائل كثيرة نحن مختلفان فيها.

وعلى هذا فلن أجيب على بقية استشكالاتك في هذه المسألة ما دام أنك قد وصلت معي إلى هذه النتيجة المتقدمة

حسن المالكي

فلن أجيب على أقوالك الآتية في تلك المشاركات التي كتبتها أنت قبل أشهر وهي:

ـ ثم إن أهل السُّنَّة ـ لاعتدالهم ـ لا يرون وجوب الترضي عن الصحابة، ولا يعتبرون من لا يلتزم هذا «شيعيّاً»، كما تعتبر أنت من لا يصلي ويسلم على الآل واقعاً في «النصب».

ـ ومن العجيب أنك تقول: إنك لا تدعو للغلو في أهل البيت.

وكلامك هذا غلو ظاهر!!!!!!.

ـ فأنت تريد الإلزام بشيء تراه حقّاً لأهل البيت، مع أن نصوص الشرع لم تلزم به!!!!!!!!!!.

ـ واعتبرت من يترك التسليم على الآل واقعاً في النصب (الذي هو محرم عندك)، مع أنه لا يمكنك الزعم بأن التسليم على الآل أمر واجب يأثم فاعله!.

أفلا يكون هذا غلوّاً؟!!!!

أولم أقل من قبل: إنك تلزم الناس بآرائك الخاصة!!!!!

خلافاً لما تدعو إليه). اهـ؟

ونحو هذا من التشنيعات التي شنعت بها عليَّ وأنا أسامحك فيها إذا بقيت على آرائك الأخيرة

وحتى أنصفك فإن فهمت من كلامي أنني أعتبر من لم يصل على الآل ناصبيّاً فأنا راجع عنه

حتى أسهل عليك المهمة ولا ينظر إليك على أنك أنت الوحيد الذي يتراجع مع أن لي استعدادات سابقة على التراجع في أمور ولم أشترط عليك إلا التزام هذا إذا جئنا لابن تيمية ولم تجبني على هذا حتى الآن!

لكن يبقى أن نتفق في (من أنكر على من صلى على الآل أو واحد من صالحيهم):

هل هذا المنكر مصيب أو مخطئ؟

حسن المالكي

مع اتفاقنا

أنا وأنت بأنه أنكر (شيئاً حسناً)!

- ثم الذي ينكر على هذا المنكر الأخير

- هل يعتبر مغالياً في التشيع كما كنت تقول من قبل

أم أنه سُنِّي في هذه المسألة على الأقل

وأن له دليله واجتهاده

وليست دليلاً كافياً على وقوعه في غلو التشيع؟.

- ثم الذي عمم في الماضي على أهل السُّنَّة بأنهم (ينكرون الصلاة على الآل أعني تخصيصهم بذلك) ثم رأى فيما بعد أن هذا أمر حسن:

فهل من الأفضل له أن يقول:

نعم أخطأت وأنا أرجع

أم يستمر على القول بأن (أهل السُّنَّة أنكروا أمراً حسناً)!؟

وهل يكون بهذا قد عمم أم لا؟

ـ أمر آخر عندما قال: (إن أهل السُّنَّة لا يوجبون الترضي عن الصحابة)؟
هل يعمم هذا أم يقصد بعض أهل السُّنَّة؟
ثم من رأى منهم (إيجاب الترضية عن الصحابة)
هل يعد هذا منه غلوّاً أم لا؟
وإلا يعتبر كمن أوجب الصلاة على الآل فقط؟
مع وجوب أن تتذكر أمرين:
أن الترضية خبر
والصلاة أمر
والصحابة عندكم ١٢٠ ألفاً بل الترضية قد وردت في كل المؤمنين في سورة البينة!
بينما أهل البيت المتفق عليهم أربعة فقط!
حاول أن تكتب لنا رأيك في هذه الأسئلة في شكل نقاط حتى ننتقل بها إلى ما بعدها فأنا أرى أن ما كتبته يعد تقدماً كبيراً لم أحلم به من حنبلي قبل اليوم). اهـ كلامي في تلك المشاركة السابقة وفيها الجواب.

حسن المالكي

وحتى لا يحتار كثيراً يمكن أن ألخص المسألة فليجب على الأسئلة التالية:
١ ـ هل ترى ما تراه كتب العقائد من (وجوب الترضي عن الصحابة)؟
أو لنخفف العبارة ونقول: (هل ترى مشروعية الترضي عن الصحابة)؟
٢ ـ إن كنت ترى فما الدليل على ذلك الوجوب أو هذه المشروعية؟
٣ ـ هل ترى الوجوب على جميعهم أم كل فرد منهم؟ إذا كنت ترى مشروعية الترضية عن الجميع وليس على الواحد منهم فهل:
٤ ـ ترى بدعية الترضي على الواحد من الصحابة؟
٥ ـ وهل ترى بدعية الالتزام بالترضية على الواحد منهم؟
٦ ـ وما دليلك في هذا؟
إذا أجبت على هذه الأسئلة الواضحة جدّاً بإجابات واضحة أيضاً فسيكون لي تعقيب يعجبك!

لكنك لن تجيب!
أو (يبدو) لي ذلك!
فإن أجبت سأكون سعيداً على أي وجه كانت الإجابة!

بندر الشويقي **٢٤ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ٠٩:٤٣ AM**

«الأستاذ» مرة أخرى يقص ويلزق كلامه القديم، ولا يناقش جوابي عنه.

لكن لا بأس، ففي هذا التعقيب الأخير بارقة أمل، فهمت منها أن «الأستاذ» لا زال لديه الاستعداد لمواصلة الدفاع عن أفكاره التي طرحها فيما يتعلق بالصلاة والتسليم على الآل. فهو هنا يقول لي:

«ليتأمل الكلام الذي قلته سابقاً. سأنقله إليه بنصه شاء أم أبى، فإن لم يجد الجواب فيه ليقل لي: لم أجد الجواب فدلني عليه».

واستجابة لمطلب «الأستاذ»، فهذه أول مسألة لم يجب عنها:

مناقشة دليل إيجاب الصلاة والسلام على الآل

هو يزعم: أن الله أوجب الصلاة والسلام على أهل البيت، وأن صيغة الصلاة والتسليم التي علمها النبي ﷺ أصحابه ليست خاصة بالصلاة، بل هي واجبة داخل الصلاة وخارجها.

فقلت له: يلزمنا على هذا أن نقول خارج الصلاة عند ذكر النبي ﷺ: **«اللَّهُمَّ صلِّ على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد»**.

فقال «الأستاذ»: ليس هذا بلازم، من اختصر الصيغة فلا شيء عليه.

سؤالي:

بأي دليل أبحت اختصار هذه الصيغة التي تقول: إن النبي ﷺ أوجبها علينا خارج الصلاة؟ـ

وما الذي يجوز اختصاره من هذه الصيغة مما لا يجوز؟

وإذا كان اختصار الصيغة جائزاً، فما حكم من اختصر منها ذكر الآل؟

هذا أول سؤال لم أر جواب «الأستاذ» عنه.

بندر الشويقي ١٤ ـ ١٢ ـ ٢٠٠٢، ٠٩:٠٠ AM

لا زال لدي المزيد من الأسئلة حول هذا الموضوع.
لكني إلى الآن لم أر جواب «الأستاذ» عن أول سؤال طرحته.

بندر الشويقي ٢٤ ـ ١٢ ـ ٢٠٠٢، ١٠:٥٧ AM

هل من مجيب؟

حسن المالكي ٢٩ ـ ١٢ ـ ٢٠٠٢، ٠٣:٤٧ AM

الجواب أن نعرض كلامي وكلامك على جهة تحكيمية عادلة فهذه المسألة انتهينا منها.

بندر الشويقي ٠١ ـ ٠٢ ـ ٢٠٠٣، ٠١:٢٦ AM

موضوع (الصلاة والتسليم على الآل) كان ضمن اعتراضاتي على «مقدمة النصب» التي كتبها «الأستاذ». وعلى هذا، فهو من صلب موضوع المناظرة.

وقد أفردت هذا الموضوع هنا، ولخصت حججي وأدلتي في المسألة، ليجيب عنها «الأستاذ».

لكنه لم يزد على قص كلامه القديم ولصقه.

وكان من عذره في ذلك قوله: «**لم أجد حجة للأخ في هذا الموضوع الطويل الذي كتبه إلا وقد تم الجواب عليها قديماً! لكن الأخ كأنه يظن أنني لا أستطيع قص الجواب السابق ولزقه**».

وأقول للأستاذ:

قد ثبت لي ـ بحمد الله ـ أنك تستطيع (القص واللزق).

وثبت لي أنك تستحق على هذه المهارة أعلى الشهادات في مجال (القص واللزق).

لكن أريد الآن أن يثبت «الأستاذ» قدرته على المحاجة بالدليل والبرهان.

وقد رأيت صاحبي بعد (القص واللصق) يقول لي:

«ليتأمل الكلام الذي قلته سابقاً.

سأنقله إليه بنصه شاء أم أبى، «فإن لم يجد الجواب فيه ليقل لي: لم أجد الجواب فدلني عليه»».

ففرحت بهذا الكلام، وقلت: قد تشجع «الأستاذ» إذاً. وبدأت بأول سؤال لم أجد الجواب عليه، فكتبته منتظراً أن يدلني «الأستاذ»، لكن...

لكن «الأستاذ» عدل عن رأيه فجأة.

فلأنه حريص على اختصار الكلام.

ولأنه لا يحب التطويل في الخطب والإنشائيات.

فقد كتب «الأستاذ» تعليقاً مكوناً من سطرين!!

قال في الأول:

«**الجواب أن نعرض كلامي وكلامك على جهة تحكيمية عادلة**»!!.

وأقول لـ «الأستاذ»: الجهة التحكيمية موجودة، وهم «القراء المنصفون».

فنريد أن نعرض كلامي وكلامك عليهم.

فأما كلامي وسؤالي فقد ذكرته لك، ولهم.

لكن أين جوابك عنه، حتى تراه الجهة التحكيمية العادلة؟!

وفي السطر الثاني، وقّع «الأستاذ»، بأن تحفظ المعاملة!!

وأصدر مرسوماً ملكيّاً قال فيه: «**هذه المسألة انتهينا منها**».

وبما أني لم أعتد على مناظرة الملوك، فسوف أتجرأ على جلالة «الأستاذ» وأقول:

كلامك هذا:

انسحاب ملكي مالكي ذليل!!!!

حسن المالكي ٠١ - ٠٢ - ٢٠٠٣، ٠٩:٢٥ AM

أضحكني الأخ الكريم!!

الآن يزيد شرطاً في القراء!!

يقول: (القراء المنصفون)!!

خرجت الآن (المنصفون)!!

يا ترى ما ضابط الإنصاف عندك؟؟

هل هو متابعتك فقط!!

تذكر جيداً أن «طلبك لتحديد المعايير في الاستشكالات قبل اعتراضك على الصلاة على الآل!!»، وذمك للمعايير الخاصة كان قبل!!

لذا موضوع المعايير أسبق، وهو أليق بأصول الحوار، وأبعد عن التدوير الجدلي، وعن التشويش والتهويش.

فحدد معاييرك بوضوح وأخرجها من السرية إلى الإعلان.

بندر الشويقي ٠٤ - ٠٢ - ٢٠٠٣، ٠٢:٣٠ PM

اللَّهُمَّ صلى على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد».

سبحانك اللَّهُمَّ وبحمدك أشهد ألا إلٰه إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

حسن المالكي ٠٤ - ٠٢ - ٢٠٠٣، ٠٢:٣٦ PM

هل هذا إيذان بختام المجلس! والانسحاب؟؟؟

حدد المعايير!

افتح موضوعاً تحدد فيه مفهومك للسُّنَّة وآخر تحدد فيه مفهومك للنصب وثالث للتشيع المذموم.

الناس في انتظارك أن تتحرك.

مع ابن تيمية في منهاج السُّنَّة :

الجزء الأول

مع ابن تيمية في منهاج السُّنَّة: الجزء الأول

حسن المالكي ١٥ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢م ١٢ : ١٠ AM

تمهيد:

لما لابن تيمية رحمه الله وسامحه، من أثر فكري كبير على الثقافة الدينية المذهبية المحلية، وبما أن معرفة مدى (إنصاف ابن تيمية من عدمه سيكشف جيلاً كاملاً بل ثلاثة أجيال محلية ومدى قربهم من الإنصاف أو بعدهم خاصة فيما يتعلق بالحكم على الآخرين والموقف من الفرق الإسلامية وأهم ذلك الموقف من أهل البيت عليهم السلام، لذلك سأقوم بنقد شامل لمنهاج السُّنَّة النبوية لابن تيمية مع مختارات من كتبه ورسائله الأخرى التي لها تعلق بهذا الموضوع (موضوع النصب والموقف من أهل البيت) وهو الموضوع الأساس الذي يريد الأخوة إبعادنا عنه والبقاء في المغالطات والتقولات وبتر النصوص والسياقات؛ لأنني أرى أن مثل هذا النقد سيوضح كثيراً من (التلبيسات والإيهامات) التي يريد البعض أن يبقينا فيها.

وعلى أية حال: فهذا النقد لن يفرط في ذكر محاسن الكتاب في مواضعها، وهذا النقد كان من المفترض أن يحدث قديماً.

كما أنني سأبقي باب (دلائل النصب عند ابن تيمية) للاختيارات فقط، التي أنقلها من كلامه، وسيكون هذا النقد الشامل كاشفاً ـ في الأخير ـ عن مدى صحة التهمة من عدمها، وذلك عندما نقوم بجرد كامل للأوهام والأخطاء

والتعصبات لنرى (اتجاه) نسبة الأخطاء ومقدارها وهل تصب في اتجاه هوى واحد، أم أنها موزعة بين عدة اتجاهات ولا تدل على نصب.

وحتى لا أهضم أهل الفضل حقهم أقول قد سبقني لنقد هذا الكتاب بعض علماء أهل السُّنَّة قديماً وحديثاً، ولعلي أقتصر على نموذجين اثنين لهما وزنهما (السُّنِّي) داخل أهل السُّنَّة والجماعة حتى يتبين للناس أنه مثلما يوجد (الظلم) عند أهل السُّنَّة فهناك (إنصاف) داخل أهل السُّنَّة أيضاً

والنموذجان من محبي ابن تيمية المعظمين له وهما:

الحافظ ابن حجر العسقلاني.

العلامة الألباني.

ونقدهما للكتاب سنرى أدلته فيما سيأتي من الأمثلة.

النموذج الأول:

الحافظ ابن حجر العسقلاني صاحب المؤلفات المشهورة كفتح الباري وغيره، وقد اطلع على كتاب منهاج السُّنَّة في الرد على ابن مطهر الحلي فقال في «لسان الميزان» (ترجمة يوسف والد ابن المطهر):

(طالعت الرد المذكور ـ يقصد منهاج السُّنَّة ـ .... لكنني وجدته:

كثير التحامل!

إلى الغاية!

في رد الأحاديث التي يوردها ابن المطهر

ـ وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات

ـ ولكنه رد في رده

ـ كثيراً من الأحاديث الجياد

ـ التي لم يستحضر حال التصنيف مظانها؛ لأنه كان لاتساعه في الحفظ يتكل على ما في صدره والإنسان عامد للنسيان

ـ وكم من مبالغة في توهين كلام الرافضي أدته أحياناً إلى

ـ تنقص علي رضي الله عنه

ـ وهذه الترجمة لا تحتمل إيراد ذلك وأمثلته).

وقال ابن حجر في الدرر الكامنة في ترجمة ابن تيمية (١/ ١٥٥) ـ بعد ثنائه الكبير عليه في مسائل أخرى ـ قال فيما يخص مسألتنا هذه:

(ومنهم من ينسبه إلى النفاق!

لقوله في علي ما تقدم!

ولقوله إنه كان مخذولاً حيث ما توجه!

وأنه حاول الخلافة مراراً فلم ينلها!

وإنما قاتل للرياسة لا للديانة!

ولقوله إنه كان يحب الرياسة! وأن عثمان يحب المال

ـ ولقوله أبو بكر أسلم شيخاً يدري ما يقول!

ـ وعلي أسلم صغيراً والصبي لا يصح إسلامه على قول!

وبكلامه في قصة خطبة بنت أبي جهل ..وما يؤخذ من مفهومها!

فإنه شنع في ذلك!

فألزموه النفاق!!

لقوله ﷺ

ـ (لا يبغضك إلا منافق)!!اهـ.

أما الألباني رحمه الله مع حبه لا بن تيمية بل تعصبه له في كثير من الأمور إلا أن مسألة تحامل ابن تيمية على علي لم يستطع إنكارها، وله في ذلك أقوال كثيرة نختار منها:

عند كلامه على تصحيح حديث في (فضل علي)! كذبه ابن تيمية قال في الصحيحة (٥/ ٢٦٤):

(فمن العجيب حقاً!!

أن يتجرأ شيخ الإسلام ابن تيمية!

على إنكار هذا الحديث في منهاج السُّنَّة!

كما فعل بالحديث المتقدم هناك!

فلا أدري بعد ذلك ما وجه تكذيبه للحديث!

إلا التسرع والمبالغة في الرد على الشيعة!
غفر الله لنا وله)!
أقول:
لا أريد أن أنقل ثناء الرجلين على ابن تيمية ـ رحم الله الجميع ـ وكلامهما السابق دليل على أن من أهل السُّنَّة من ينصف ويسوؤه أن ينال من علي بالظلم أو ينتقص قدره، أو ينسب إليه من المظالم ما هو منها بريء، أما أنا فلي تعديل في كلام ابن حجر والألباني سأجعله بين الأقواس كالتالي:
أما كلام ابن حجر فصوابه عندي هكذا:
وجدت ابن تيمية (في معظم كتبه وليس منهاج السُّنَّة فقط)!
كثير التحامل!
إلى الغاية!
في رد الأحاديث (والآثار والأخبار) التي يوردها ابن المطهر
ـ وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات
ـ ولكنه رد في رده
ـ كثيراً من الأحاديث الجياد (والصحيحة والمتواترة)
(وصحح في فضل غير علي الأحاديث الضعيفة والواهيات والموضوعات)!
التي لم يستحضر حال التصنيف مظانها؛ لأنه كان لاتساعه في الحفظ يتكل على ما في صدره والإنسان عامد للنسيان (بل معظم ذلك لا يعود للنسيان وإنما للتعصب لأنه قد ساق في كثير منها أسانيدها وأصر على تضعيف الثقات في فضائل علي وأنصاره وتقوية الضعفاء في فضل غيره، لا سيما وأن النسيان لا يعقل ألا يأتي إلا على أحاديث فضائل علي!)
وكم من مبالغة في توهين كلام الرافضي (بل كم من استغلال لتوهين كلام الرافضي) أدته أحياناً (بل كثيراً) إلى
ـ تنقص علي رضي الله عنه.
وهذه الترجمة لا تحتمل إيراد ذلك وأمثلته).

أما تعديلي على كلام ابن حجر في الدرر الكامنة فهو ما بين الأقواس:

ومنهم من ينسبه إلى النفاق! (لا أحب أن أصف ابن تيمية ولا غيره ممن وقع في بدعة أو أكثر بالنفاق، بل أدعو له بالرحمة، وفي الوقت نفسه لا أنكر على من أطلق هذا القول لوجود دلائل البغض الواضحة في كلام ابن تيمية نفسه إن صحت عنه هذه الكتب، لكنني لا أجيز لمن علم ابن تيمية أن ينفي - على الأقل - وجود الانحراف عن علي في كلام ابن تيمية وهضمه حقه وتنقصه عمداً والغلو في غيره عمداً أيضاً، والعمد وضده لهما دلائل سيأتي بيانها).

لقوله في علي ما تقدم!

ولقوله إنه كان مخذولاً حيث ما توجه!

وأنه حاول الخلافة مراراً فلم ينلها!

وإنما قاتل للرياسة لا للديانة!

ولقوله إنه كان يحب الرياسة! وأن عثمان يحب المال

- ولقوله أبو بكر أسلم شيخاً يدري ما يقول!

- وعلي أسلم صغيراً والصبي لا يصح إسلامه على قول!

حسن المالكي

وبكلامه في قصة خطبة بنت أبي جهل . . وما يؤخذ من مفهومها!

فإنه شنع في ذلك!

فألزموه النفاق!! (كل التهم السابقة صحيحة إلى ابن تيمية من قوله وليس مما ينقله عن الشيعة، بل له أفحش منها، لكن ابن حجر ذكرها بالمعنى ولم يذكرها حرفياً).

لقوله ﷺ

- لا يبغضك إلا منافق!!اهـ.

(واستدلال هؤلاء الذين حكموا على ابن تيمية بالنفاق أقوى وأظهر دلالة من استدلال محبيه الذين يحكمون على الجهم بن صفوان والجعد بن درهم بالكفر)!

أما تعديلي على كلام الألباني فهو ما بين الأقواس التالية:

عند كلامه على تصحيح حديث في (فضل علي)! كذبه ابن تيمية قال في الصحيحة (٥/ ٢٦٤):

فمن العجيب حقاً!! (من عرف تاريخ ابن تيمية وموطنه المتقدم وسلفه الحنابلة والبيئة الشامية لا يتعجب)!

أن يتجرأ شيخ الإسلام ابن تيمية!

على إنكار هذا الحديث في منهاج السُّنَّة! (جرأته أكثر من حكمه على حديث آحاد بالكذب، إنما عندما يضعف المتواتر ويصحح الموضوع)!

كما فعل بالحديث المتقدم هناك!

فلا أدري بعد ذلك ما وجه تكذيبه للحديث! (أما أنا فأدري)!

إلا التسرع والمبالغة في الرد على الشيعة! (هذا إن كان كافياً في حديث واحد فليس كافياً في كل ما كتبه بانحراف في هذا الموضوع)!

غفر الله لنا وله! (آمين وغفر لواصل بن عطاء وعمرو بن عبيد وابن المطهر والجهم بن صفوان وابن بطة والبربهاري وغيلان الدمشقي إلخ).

المعيار في تقييم ابن تيمية في هذا الباب:

حسن المالكي

لن أحرص على اتهام ابن تيمية بالنصب؛ لأن النصب لفظ لا يهمني، إنما سأحرص على الإجابة على السؤال التالي والتدليل عليها من خلال ما أعرفه عن ابن تيمية:

هل ابن تيمية منحرف عن علي وأهل البيت أم لا؟

- ما أدلة ذلك الإنحراف؟

- هل النواصب الذين اتهمهم المحدثون بالنصب قالوا مثل اقوال ابن تيمية أو أقل أو أكثر؟

- هل لو عاش ابن تيمية في القرون الأولى التي فيها الجرح والتعديل، هل كان سيتهم بالنصب والتحامل على علي وأهل البيت أم لا؟

- ما الجواب على الثناءات القليلة التي ذكرها ابن تيمية في جانب ذلك التحامل الكبير؟ هل هذا يكفي في براءته من التحامل أم لا؟

- وكذلك في واقعنا المعاصر قد نجد شخصاً متحاملاً على آخر لكن مع ذلك نجد للمتحامل أحياناً ثناءات قليلة ثناء على المتحامل عليه؟ فهل هذا يكفي في البراءة من التحامل، أم أن ذلك لا يكفي؟

ـ ثم لماذا يثني المتحامل ـ أحياناً ـ على المتحامل عليه؟ هل هذا يعد في تناقضه، أم أنه نفسه يرى أن الثناء لا ينفي ذلك التحامل، ويرى أن معلومات الثناء القليل حقيقة ومعلومات التحامل الكبير حقيقة، أم يريد ألا يظهر بمظهر المتعصب؟ لا سيما وأنه يدعي تمثيل أهل السُّنَّة وهو يعرف تماماً أنهم يخالفونه في كثير من تحامله؟ أم لا يريد أن يتهم ببدعة؟ أم يعرف أن في جمهوره من لا يقر تحامله بغير أن يجد مثل هذه (البهارات المشهية لاعتقاد التحامل وأنه صادر عن إنصاف)؟! أم ماذا؟

ـ ثم لو وجدنا شيعياً يثني على أبي بكر وعمر ويدعي محبتهم لكنه يقول إنهم رغم هذا قتلوا مسلمين بغير حق، وأن بعض الصحابة شكوا في إسلامهما، وأنهما حاولا اغتيال النبي لكن لعلهما تابا، وتصرفوا في الأموال بغير حق إلخ ثم زعم ذلك الشيعي أن هذا لا ينفي محبتهما لأن العصمة ليست إلا لنبي؟ ولأنه يحتمل أنهما تابا، والله يغفر الذنوب جميعاً للتائب، ثم يدلل على ذلك بانهما كانا يبكيان من خشية الله وأن هذا دليل على التوبة! وأن أبا بكر قال: ليتني كنت شجرة تعضد! وهذا دليل على توبته من تلك الذنوب!... إلخ هل يقبل أهل السُّنَّة هذا أم يردون ذلك التحامل ويثبتون أن الشيخين لم تصدر منهما هذه الإفتراءات أصلاً حتى يعتذر عنهما باعتذرات وحتى يأتي ينقل احتمالات التوبة، وأن البكاء من خشية الله قد فعله الأنبياء وهذا لا يقتضي قوله، وأن وأن.... إلخ.

هذا تماماً هو ما سنتعامل مع ابن تيمية على ضوئه؛ لأن المسألة واحدة، ومن أقر ذلك الشيعي على أقواله وأقر ابن تيمية يكون قد اطرد ولا عتاب عليه منا، إنما العتاب بل الإنكار على من تناقض في هذا الباب.

الجزء الأول:

يقع منهاج السُّنَّة ـ الطبعة الحديثة المشهورة ـ في تسع مجلدات بالفهارس تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم (بتكليف) من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض!!

نقد المقدمتين:

هذه قراءة سريعة نقدية لمقدمة الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ومقدمة المحقق محمد رشاد سالم:

كانت المقدمتان في (١٧٠ صفحة) منها ست صفحات للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي وزير الأوقاف سابقاً ومدير جامعة الإمام يومئذ.

(هذا للعلم: بأن الدكتور التركي له فضل خاص عليّ فبعد توفيق الله كان له الفضل في إعادتي للجامعة بعد أن فصلت منها بسبب ردي على منهاج السُّنَّة في مذكرات أيام الدراسة، فلو كنت مجاملاً أحداً لجاملته لذلك آمل منه أن يتفهم موقفي هذا وأن يتسع صدره لمثل هذه الملحوظات سواء على مقدمته أو مقدمة الشيخ محمد رشيد سالم رَحِمَهُ اللَّهُ أو على منهاج السُّنَّة نفسه).

وقبل أن نسرد موضوعات الكتاب نود أن نشير إلى:

١ ـ أن الدكتور التركي وفقه الله قد أكد (ص٩) على ضرورة (توقير صحابة رسول الله ﷺ وترك الخوض فيما شجر بينهم من خلاف)!!.

مع أن الكتاب كله تقريباً كان في (ما شجر بين الصحابة من خلاف)!!

وإنما أخذ بعض العلماء على ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أنه بالغ في الرد على الشيعة حتى أوصلته هذه المبالغة لتنقص (الصحابة الذين يغلو فيهم الشيعة كالإمام علي بن أبي طالب وابنه الحسين وأبي ذر وعمار بن ياسر وغيرهم ولا ذنب لهم في هذا الغلو إلا إذا كان لعيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ ذنب في غلو النصارى)، فتعظيم الشيعة لهم وغلوهم فيهم لا يسوغ لنا الطعن فيهم أو انتقاصهم أو إهدار فضلهم فنحن أولى بهم من الشيعة، وهذا أمر يجب أن نتفق عليه من الناحية النظرية على الأقل؛ لأنهم أغلى عندنا وأجل قدراً من ابن تيمية وغيره ممن تأثر بالخصومة مع الشيعة، فلحقه ما يلحق النفس من الحظوظ والخصومة وما يصاحبها عادة، الأمر الذي نتج عنه الانحراف عن أهل البيت، من تنقص وتشنيع وتضعيف فضائل وتحميلهم ما هم منه برءاء.

يجب أن نذكّر أنفسنا والجميع بأن العدل مطلب شرعي، ومن ذلك أن نعلم أن النبي ﷺ قد أوصى بأهل البيت في آخر حياته فقال: «**أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي**»، أوصى بحبهم

في الله وحفظ حقهم ورعايتهم فلا يجوز أن نتركهم لمن غلا فيهم من الشيعة ولا من تنقصهم وهضم حقوقهم من النواصب أو من أهل السُّنَّة أو المنتسبين إليهم.

على كل حال: أنا أرى ـ وستأتي الأمثلة ـ أن كتاب منهاج السُّنَّة يتنافى مع المسألتين اللتين ذكرهما الدكتور التركي وفقه الله فليس في الكتاب إمساك عما شجر بين الصحابة وليس فيه توقير إلا بعض الصحابة دون بعض، وهذا لا يصح عند البعض إلا بعد تعريف (التوقير) و(الإمساك)، فإذا اتفقنا على مدلولات الألفاظ استطعنا أن نعرف مَنْ من الناس يوقر صحابة رسول الله ومن منهم لم يراع هذا المطلب فوقع في غلو مضاد.

٢ ـ كما أود أن أشير إلى أن محقق الكتاب الدكتور محمد رشاد سالم رَحِمَهُ الله قد أشار في (ص٧١) من المقدمة أن بعض طلبة العلم شاركوه يومئذ في إنجاز هذا العمل ومنهم، عبد العزيز الرومي وناصر العقل وسالم الدخيل وسالم القرني وعلي بن حسن ناصر ومحمد السهري وسعد الزيد وخديجة محمد كامل وفوزية فؤاد والسيد سيد عرب ونجوى مصطفى كامل ومحمد صقر والسيد عوض عبد الحليم، وهذا يفسر لنا التفاوت في تحقيق وتخريج أحاديث الكتاب والتعليقات التي كتبها هؤلاء الأخوة، فالقارئ يشعر أن الكتاب حققه أكثر من واحد، لكن بما أنني لا أستطيع تمييز ما لكل أخ من هؤلاء الأخوة من عمل فسأعتبر كل التخريجات والتعليقات من عمل الدكتور محمد رشاد سالم رَحِمَهُ الله لأنه أقرها بعد الإطلاع عليها ولعل أكثرها كانت من عمله.

فلذلك سأكتفي بقولي (قال المحقق... زعم المحقق أنه لم يجد مصدر هذا الحديث... زعم المحقق أن هذا الحديث ضعيف... إلخ).

والملحوظات على التحقيق لن أطيل فيها كثيراً وليست هدفاً أصيلاً من أهداف هذه القراءة وإن كنت أرى فيها (تواطأً على نصرة ما في منهاج السُّنَّة من انحراف عن علي بن أبي طالب، فكل من أقر تلك الأخطاء والشناعات التي سيأتي ذكرها أعده مشاركاً في إقرار ذلك الباطل، وعليهم كإثم من تأثر بذلك من طلبة العلم الناشئين الذين يصبحون شيوخاً فيما بعد وينقلون عن

سلفهم عدم إنكار تلك المنكرات، فليتقوا الله ويصححوا مواقفهم بالبراءة من تلك الطعون في حق أمير المؤمنين وأهل بيته ومحبيه، وهم إن شاء الله ممن يقبل النصيحة، وإن وجدوا العنت من بعض المقلدين وهم الكثرة عندنا).

٣ ـ ثم تحدث المحقق (ص٧٦) عن مؤلفات ابن تيمية وكثرتها وأنه ألَّف الكثير منها في الحبس (وليس عنده ما يحتاج من الكتب).

أقول: وهذا مما أعتذر به عن بعض الأخطاء في نسبة الأحاديث إلى مصادرها أو الحكم عليها أو النقل عن العلماء، وللأسف أن المقلدين لابن تيمية لا يعتذرون بهذا، وإنما يواصلون تأكيد الأخطاء، إلا من ندر منهم، ولو ترك هؤلاء التعصب لربما لم يحتج الأمر لرد الأوهام التي وقع فيها ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ لكن تعصب بعض المقلدين له وأخذهم بآرائه في الأحاديث والأحكام والتواريخ يجعل المسئولية أكبر على من علم هذا أن ينكر بقدر استطاعته لأن هذا من باب التعاون على البر والتقوى والتناهي عن الإثم والعدوان، ومن باب قول الحق استجابة لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾. . . ، وتجنباً للوقوع في الظلم وكتمان العلم الذي حذر منه الله ﷻ بقوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون، إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا فأولئك أتوب عليهم وأنا التواب الرحيم﴾.

حسن المالكي

ونحن نعرف أن إنكارنا لأخطاء ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ سيسبب لنا كثيراً من المتاعب والاتهامات الظالمة ـ وقد حصل ـ وهذه بشرى كل مسلم يدعو إلى حق أو ينهى عن باطل فيزيد الله في أجره بهذا الأذى الذي يأتيه من متعصب أو جاهل أو مساير لأهواء الناس.

وهذا لا يعني التعميم فأنا أعرف بعض الأخوة كانت لهم مواقف مشرفة من هذه القضية من بيان الحق والدعوة لطرح التعصب ونشدان الحقيقة سواءً في موضوع ابن تيمية أو غيره من الموضوعات فما قاله فلان من حق أخذنا به

في ابن تيمية وغيره وما قاله من باطل رددناه سواءً في حق ابن تيمية أو غيره وهذا المنهج متفق من حيث النظرية وإن كان التطبيق دون ذلك.

أعود فأقول:

إن عبارة المؤلف السابقة في تصنيف ابن تيمية لكثر من كتبه في السجن تصلح للاعتذار عن بعض الأخطاء والأوهام التي وقع فيها ابن تيمية، وأقول عن (بعض) ولم أقل عن (كل) لأن بعض تلك الأوهام والأخطاء سيتبين أنه لا عذر لابن تيمية فيها (وسيأتي المنهج في التفريق بين ما يعذر المؤلف فيه وما لا يعذر).

ولا يقول قائل:

إن أخطاء ابن تيمية في هذه الأمور يسيرة فهذا قول من لم يعرف حقيقة وحجم هذه الأخطاء وأثرها على الفكر والاعتقاد والمواقف عند كثير من أهل السُّنَّة في الداخل والخارج، فأخطاء ابن تيمية لا تقاس بأخطاء غيره من العلماء المشهورين سواءً من تقدم عنه أو من عاصره كالمزي والذهبي وابن كثير والسبكي والبرزالي وغيرهم فأخطاء ابن تيمية لها انتشارها الكبير وسطوتها على القلوب والعقول، ومن لم يصدق فليبحث ولينظر وهنا تكمن الخطورة لأن القاعدة عندنا عكس هذا الكلام أعني تبرئة ابن تيمية من هذه الأخطاء والغلو في الثناء عليه بما يوهم صحة هذه الأخطاء، فعندنا أن (كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث) ونقيس على ذلك (كل حديث لم يصححه ابن تيمية فهو ضعيف) و(كل حديث ضعفه ابن تيمية فلا نبحث عن طرقه الأخرى) ونحو هذا من العبارات التي نطلقها دون تحقق من معانيها ولا مراعاة لأثرها على الناشئة بل أثرها وخطورتها على الحديث النبوي من تصحيح وتضعيف وتفسير...

إنني أناشد العقلاء أن يتداركوا هذا الغلو في ابن تيمية بالرد والبيان وتوجيه طلبة العلم لطلب العلم حقيقة لا شكلاً فالتشبع بالمظاهر العلمية من حضور الحلقات واقتناء الكتب وتوزيع (قال وقيل) كان له أثر في خمول المعرفة والعلم والحق، ولعل أبرز مفتاح نحو تحقيق العلم المعرفة الواعية

بمدلولات الألفاظ التي نتلفظ بها فلو عرف الواحد منا كل كلمة ينطقها لما حدث أكثرهذا الاختلاف، إذ يعود أكثره لعدم تحديد مرادنا بالألفاظ والمصطلحات التي تقع في خطابنا إضافة إلى أن سوء الظن له دور كبير في توقف بعض طلبة العلم عن اتباع الحق ولو كان ظاهراً مبرهناً.

٤ ـ ثم تحدث المحقق (ص)٨٠ عن (مكانة ابن تيمية) ولا ريب عند سائر الباحثين العقلاء أن لابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ مكانة علمية كبيرة وعلماً واسعاً بالأحكام والعقائد والأحاديث لكن جاء البلاء من المغالين في ذمه والمغالين في الثناء عليه، وإلا فلا ينكر عالم من علماء المسلمين ولا باحث من باحثيهم علم ابن تيمية ومكانته ومن أنكر ذلك فقد آذى نفسه بالباطل.

كما أن من بالغ في ابن تيمية وزعم أنه أعلم الناس في عصره أو بعد التابعين فقد ظلم نفسه، صحيح أنه كتب في كل العلوم تقريباً لكنه لم يضبط علماً واحداً كضبط أقرانه لتلك العلوم فلم يضبط التاريخ كالذهبي ولا الحديث كالمزي ولا الأحكام كابن دقيق العيد ولا علم العربية كأبي حيان التوحيدي... دعك من مبالغات المداحين الذين غرهم إكثاره من التأليف وجذبتهم جرأته في التشنيع على الخصوم والاطلاقات التي يطلقها من دعاوى الإجماع والتصحيح والتضعيف... الخ.

حسن المالكي

٥ ـ ثم تحدث المحقق (ص٨٢) عن منهاج اللسنة وثناء العلماء عليه ولم يتوسع في ذكر العلماء الذين انتقدوا بعض مباحث الكتاب كابن حجر العسقلاني مثلاً فإنه قد أخذ على ابن تيمية بأنه بالغ في الرد حتى أداه هذا إلى (تنقص علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) وهذا التنقص هو ما كان يسميه الأوائل (النصب) فالنصب كلمة تشمل (الحمل على علي أو تنقصه أو سبه أو بغضه أو تكفيره أو تفسيقه أو المبالغة فيمدح بني أمية نكاية بعلي... إلخ).

وكنت أتمنى من المؤلف أن يستوفي آراء العلماء المتباينة حول منهاج السُّنَّة والتفريق بين الرأي العام في الكتاب والرأي الناتج عن قراءة مع اختبار ومحاكمة لمضامين الكتاب.

٦ ـ لفت نظري في الهامش (ص٨٦) من المقدمة قول المحقق (طبع ـ

يعني: «منهاج الاعتدال» ـ بتحقيق أستاذنا محب الدين الخطيب) مع أنه نفى في المتن أن يكون الذهبي اختصر منهاج السُّنَّة هذا أمر.

الأمر الثاني: إن كان محب الدين الخطيب أستاذ المحقق كما يقول فأنا أخشى أن له ذلك الأثر على المحقق رَحِمَهُ اللهُ في تبني موقفاً منحرفاً نوعاً ما عن علي بن أبي طالب ـ كما سنرى في تعليقاته على المنهاج ـ.

والأستاذ الخطيب رَحِمَهُ اللهُ من المنحرفين عن الإمام علي وابنه الحسين ومن المنتصرين بقوة لمعاوية وابنه يزيد مع أنه يقال إنه من سلالة الحسن بن علي! وللأسف أن بعض سلالة هذا البيت قد وقع في الغلو أو النصب بحسب البيئة والمؤثرات المحيطة، كما حصل لبعض سلالة أبي بكر الصديق فإن من تلك السلالة من كان يفسق أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، كما حصل من ابن حريوة السماوي رَحِمَهُ اللهُ، ومن قرأ تعليقات الخطيب على كتاب العواصم من القواصم لابن العربي عرف صدق ما قلناه هنا وللأسف أن كتابه الرعيل الأول وتعليقاته على العواصم كان لهما الأثر الكبير على طلبة العلم في الداخل وقد كان الكتابان من المراجع المهمة في جامعاتنا بل كان كتاب (الرعيل الأول) مقرراً على المعاهد العلمية ولذلك كان الانحراف عن علي فيهم أكثر من غيرهم فيما ظهر لي.

حسن المالكي

٧ ـ تحدث المحقق (ص٨٧) عن (تاريخ تأليف الكتاب) ورجح أنه ألفه بمصر عام ٧١٠هـ أي قبل وفاته بثمانية عشر عاماً ثم تناقض وذكر احتمالاً يدل على تأليفه الكتاب بعد هذا التاريخ لأنه ذكر كتابه (درء تعارض العقل والنقل) في منهاج السُّنَّة وهذا الكتاب ألفه على ما يبدو بعد عام ٧١٣هـ كما رجح المحقق في مقدمته درء التعارض.

أقول: من الصعب أن يؤلف ابن تيمية كتابين كبيرين في سنة واحدة فإذا افترضنا أن كتاب «الدرء» سابق على «المنهاج» لذكره في الأخير فيكون ابن تيمية قد ألف الكتاب بعد ٧١٠هـ وبما أن المحقق قد حدد تأليف ابن تيمية للدرء بين عامي (٧١٣ ـ ٧١٧هـ)، فيكون ابن تيمية قد ألف منهاج السُّنَّة بين (٧١٥ ـ ٧٢٥هـ) تقريباً ويكون من آخر ما ألفه في الجملة.

٨ ـ ثم تحدث المحقق عن ابن المطهر الحلي وكتابه «منهاج الكرامة» الذي رد عليه ابن تيمية.

أقول: وابن المطهر رَحِمَهُ اللهُ مكثر من التصنيف مثل ابن تيمية وكثرة التصنيف تؤدي إلى كثرة الأخطاء والأوهام وهذا ما حصل لابن المطهر وإن كانت أوهامه في النقل وأقوال العلماء أقل من أوهام ابن تيمية بغض النظر عن غلوه في الاعتقاد فكلامي هنا عن الأخطاء الحديثية بالدرجة الأولى ثم الأخطاء في نسبة المرويات ونقل أقوال العلماء والمذاهب. . .

والاثنان ابن المطهر وابن تيمية رحمهما الله على طرفي نقيض فابن المطهر يطعن في الخلفاء الثلاثة تعصُّباً ـ بزعمه ـ لأهل البيت ويغلو في علي بن أبي طالب وأهل البيت، وابن تيمية على الضد من ذلك فيغلو في الخلفاء الثلاثة ويطعن في علي بن أبي طالب وأبي ذر وغيرهم مع تعصب للخلفاء الثلاثة وزاد في الأمر بالتعصب لبني أمية، وإن لم يكن غلوُّه في درجة غلو ابن المطهر كما لم يكن طعنه في أهل البيت ومحبيهم بدرجة طعن ابن المطهر في الخلفاء الثلاثة وأمهات المؤمنين (عائشة وحفصة) رضي الله عن الجميع.

لكن ابن تيمية تميز بزيادة طعون في علي بن أبي طالب لم يعرفها أحد قبله حتى النواصب ـ وسيتم بيانها بالتفصيل ـ بينما ابن المطهر اقتصر على طعون الشيعة في أكثر الصحابة تقريباً ولم يكن لابن المطهر كبير إضافة في الموضوع.

والواجب على من ادعى محبة أهل البيت ألا يطعن في الصحابة (المهاجرين والأنصار ومن تبعهم بإحسان)، كما أن الواجب على من ادعى السُّنَّة ألا يطعن في أهل البيت (وخاصة المتقدمين كعلي والحسن والحسين والزهراء وعلي بن الحسين والمثنى والمثلث والعابد والمحض والنفس الزكية وزيد بن علي والباقر والصادق. . إلخ)، فالصحابة والقرابة كجناحي طائر والدفاع عن الجميع بالحق لا بالباطل مطلب شرعي وتاريخي وأخلاقي، فإذا وجدنا من أساء السيرة من أهل البيت أو الصحابة فلا بد من النقد بحسب ذلك السوء حتى يتبين للأمة مواضع الاقتداء والتأسي.

فلا يدخل في أهل البيت من خرج على منهجهم المتمثل في طاعة الله ﷻ والتزام مبادئ الإسلام كما لا يدخل في الصحابة من ظلم وعسف وخالف أوامر الإسلام وقد كَثُر المنحرفون من المنتسبين لأهل البيت في الأزمنة المتأخرة كما كثر المنحرفون من المنتسبين للصحابة ممن تأخر إسلامه من الطلقاء والأعراب وعلى أية حال لا يجوز أن تكون القرابة أو الصحبة فوق الشرع ولا يتم الانتصار لواحدة ضد الأخرى وإنما يحكم على الفرد بعمله ويوزن بموازين الشريعة، فالشرع فوق الجميع والشرع مقياس يحاكم إليه الجميع من الصحابة وأهل البيت وبحمد الله كان أهل البيت الأوائل في القرون الثلاثة الأولى والصحابة المتقدمون من المهاجرين والأنصار؛ كان كل هؤلاء على قدر كبير من التقوى والورع والصدق والعدالة لكن غلاة الشيعة يأبون الاعتراف بفضائل المهاجرين والأنصار ويغمطونهم حقوقهم خاصة الخلفاء الثلاثة وبعض أمهات المؤمنين وطلحة والزبير رضي الله عنهم جميعاً.

كما أن النواصب وغلاة السُّنَّة يأبون الاعتراف بفضل علي وأحقيته وصوابه في حرب من خرج عليه ويأبون الاعتراف بفضل أهل البيت وحقوقهم وينحرفون عن الحسين وزيد بن علي مع ميل شديد لبني أمية.

حسن المالكي

أما أهل السُّنَّة النبوية فهم وسط بين تطرفين وعدل بين ظلمين فهم أهل السُّنَّة النبوية وهم شيعة الإمام علي، هم أتباع أبي بكر وعلي وهم المقرون بفضائل المهاجرين والأنصار ومثلما أنهم شيعة أبي بكر وعمر فهم من شيعة الحسن والحسيين وزين العابدين والباقر والصادق وزيد بن علي وغيرهم من أئمة أهل البيت.

كما أن غلاة النواصب وغلاة الشيعة لا يؤمنون بولاء إلا ببراء، ولو أن غلاة الشيعة اقتصروا على ذم المضطربين في سيرتهم كمعاوية والوليد بن عقبة وبسر بن أبي أرطأة لقلنا هذا متسع للاجتهاد وقد شاركهم في ذلك كثير من أهل السُّنَّة بل والصحابة، وكذلك لو أن النواصب أو غلاة السلفية اقتصروا في ذم المضطربين في سيرتهم من أهل البيت لقلنا لهم عذرهم أيضاً وقد شاركهم بعض عقلاء الشيعة في ذم هؤلاء بل شاركهم بعض أهل البيت.

في الجزء الثاني سنبدأ بالملحوظات على منهاج السُّنَّة من بداية الكتاب.

حسن المالكي ٠٨ - ٠١ - ٢٠٠٣م ٠٥:٥٩ PM

سؤال:

ما رأيكم في من رأى رأي ابن حجر في ابن تيمية:

أعني: من رأى أن ابن تيمية (أنه عالم فاضل ....لكنه منحرف عن علي، متحامل إلى الغاية في رد أحاديث جياد في فضل علي....تنقص علياً أحياناً من مبالغته في توهين كلام الرافضي).

١ - هل من رأى هذا الراي يكون قد جاء بأمر منكر من القول؟

٢ - هل مثل الكلام السابق لابن حجر يساوي (ابن تيمية عالم حافظ فيه نصب)؟! أم لا؟

٣ - إذا لم يقال (فيه نصب) ونريد أن نختصر الكلام السابق في جملة على نمط أحكام الحافظ في تقريب التهذيب فماذا يقال؟ (ثقة حافظ فيه نصب) أم (ثقة حافظ ناصبي) أم (ثقة فيبه تحامل على علي)؟ أم (ثقة حافظ إمام لكنه متحامل على علي)؟... إلخ

أريد من الأخ الشويقي أن يلخص لي الكلام السابق لابن حجر في جملة قصيرة تعطي (رأي ابن حجر)

وأظن الأخ يعرف أن الحافظ في التقريب يختصر الأقوال الكثيرة والصفحات المطولة في حكم واحد محدد، فياترى لو عمل كتابه (لسان الميزان) على نمط تقريب التهذيب ماذا سيقول؟

أريد جواباً.



مع ابن تيمية في منهاج السُّنَّة ؛

الجزء الثاني

مع ابن تيمية في «منهاج السُّنَّة»: الجزء الثاني

📖 حسن المالكي ٢٢ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢م ٠٧:٥٩ AM

هنا سأسرد الملحوظات على كتاب منهاج السُّنَّة، والملحوظات ليس المراد بها الاقتصار على الأخطاء فقد تأتي بعض الملحوظات الإيجابية وأنبه عليها حتى نعطي صورة كاملة عن الرجل، فلا نحب ظلمه ولا ظلم غيره، رحمه الله وسامحه، وهدى أتباعه للاعتدال فيه، وآمل من مقلديه أن يعرفوا الحق أولاً ويقدمونه على أخطاء ابن تيمية، كما آمل من أعدائه المكفرين له من الأشاعرة والشيعة والصوفية وغيرهم ألا يهملوا ما له من إيجابيات وإضافات على التراث الإسلامي من فقه وحديث وتفسير، وغير ذلك فقد كانت له إضافات مفيدة، يجب الاستفادة منها وعدم إهدار كل فضائله وعلومه.

الملحوظة الأولى:

ابن تيمية صلى على الآل ولم يصل على الصحب فقال عند الصلاة على النبي (١/ ٤) (صلى الله عليه وعلى آله أفضل صلاة وأتم تسليم)، فينظر هل هذا مذهبه أم كان هذا عارضاً، وأتباعه اليوم ينكرون هذا ولا يرون الصلاة على الآل إلا بقرنهم مع الصحب، ولا يرون الصلاة على الواحد من الآل، وأوردوا هذا في (المناهي اللفظية)!

وأنا أرى مشروعية الصلاة على (الآل) كما ورد في الصلاة الإبراهيمية

ولا أرى سنية الصلاة على الصحب، لعدم ورودها في الصلوات المأثورة كالصلاة الإبراهيمية، فكيفيتها (اللَّهُمَّ صلِّ على محمد وعلى آل محمد) وليس فيها (وعلى صحب محمد)، والالتزام بالألفاظ الشرعية أولى، وأنا لا أنكر على من استخدمها، بل قد استخدمتها في الماضي كثيراً، لكن أرى أن الأليق والأنسب هو الالتزام بالنص أو ما دل عليه، فترك الصلاة على الصحب أولى، والاكتفاء بالترضية عنهم، لا سيما وأن بعض السلف كان يصلي على النبي والآل ويترضى عن الصحب، فهذا أولى في إعطاء كل ذي حق حقه بلا غلو ولا إجحاف، ومن لم يرض بعدل الشرع فهو ظالم لنفسه.

ولا أدري متى بدأ استصحاب الصلاة على الصحب عند الصلاة على النبي ﷺ؟! أخشى أنها سُنَّة أموية، وتحتاج لبحث مفرد، يدرس النصوص الشرعية والآثار الصحابية والتابعية ويكشف بداية إضافة الصحب إلى الصلاة على النبي والآل، وأسباب ذلك، فهذه المسألة وإن كانت هينة لكنها تكشف لنا كيف تسري السياسات والخصومات في ممارساتنا العلمية والعملية.

حسن المالكي

وقد يكون مما شجع على استعمالها الحرص على مقابلة الغلو الشيعي في أهل البيت، لكن الصلاة على الآل ليس غلواً، هو ثابت في السُّنَّة الصحيحة، كما في دعاء التشهد المتفق عليه.

وابن تيمية في الاقتصار في الصلاة على الآل هنا مصيب، لكن أتباعه يخالفونه ولا أعلم منهم من اقتصر على هذا إلا الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لكنه عمم الآل في كل أمة محمد! وهذا التعميم من آثار السياسة الأموية أيضاً (وعندما أقول من آثار السياسة الأموية لأنها الدولة الناصبية الأولى في تاريخنا الإسلامي، ولكل دولة آثارها على الفكر، ولنا مع الدولة الأموية وآثارها على الفكر الإسلامي بحث آخر سيظهر قريباً إن شاء الله).

على العموم ذكري لهذه الملحوظة الإيجابية لأنه سبق وعدي بذكر الإيجابيات التي أجدها في الكتاب وإن كانت قليلة جداً نسبة إلى دلائل النصب الكثيرة من تنقص وتشنيع وذم مبطن وظاهر ومظالم في حق أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وأهل بيته وأنصاره، ولو كان لذلك التشنيع وجه

حق لما أنكرناه فنحن لا نعتقد العصمة في غير الأنبياء، لكن ذلك التشنيع كان بلا وجه حق ولا نراه إلا من التأثر بالنواصب وخاصة أن البيئة الشامية هي كانت مقر دولتهم وتجوال علمائهم وموطن تأليفاتهم، والناس يتأثرون ويتعصبون للحضارات التي تقوم على أراضيهم، فيظهرون محاسنها بمبالغة ويكتمون مظالمها بمبالغة أيضاً.

الملحوظة الثانية:

ذكر ابن تيمية (١/ ٤) أن ابن المطهر (يدعو إلى مذهب الرافضة الإمامية) بكتابه. . .

أقول: إذن فمن الإنصاف عند التحاور معه إلا نحمله عقائد الغالية من غير الإمامية كالملحدين والباطنية والنصريرية ونحوهم، مثلما يدعو أحدنا إلى السلفية فليس من العدل تحميله آراء القدرية والمرجئة والنواصب ونحوهم إلا مع بيان سبب الاستطراد أو الصلة ـ إن وجدت ـ بين العقيدتين.

وابن تيمية في كتابه لا يلتزم بهذا أبداً وتراه يجعل في الإمامية ما تتبرأ منه كالغلاة والباطنية والنصيرية ونحوهم.

الملحوظة الثالثة: هل تصح ولاية الأمر في الجاهلي؟

قول (١/ ٤) أثناء حديثه عن ابن المطهر: (يدعو به إلى مذهب الرافضة الإمامية من أمكنه دعوته من ولاة الأمور وغيرهم أهل الجاهلية ممن قلت معرفتهم بالعلم والدين ولم يعرفوا أصل دين المسلمين!!).

أقول: في هذه العبارة غموض فكيف نقول عن الجاهلين إنهم (ولاة أمور)؟! وإذا كانوا (من أهل الجاهلية)! هل يكفي القول بأن (معرفتهم قليلة بالعلم والدين)؟!

والكلام فيه غموض وأنا لم أورد هذه الملحوظة إلا لأن أتباعه اليوم مضطربون في هذا الأمر بين مكفر ومتساهل.

ولعل الطبعة المحققة زادت الأمر غموضاً فإذا كان المطبوع سليماً فهل يجوز على منهجهم النظري أن نسمي (أهل الجاهلية) ولاة أمور!

لأن (ولي الأمر) لفظة لا تطلق فيما أعلم أنهم يطلقونها إلا على

المسلمين منهم فقد اكتسبت معنى شرعياً، وأتباعه اليوم ينكرون إطلاق ولي الأمر على مثل هذا، فتأملوا هذا.

الملحوظة الرابعة: هل أعان الملحدون ابن المطهر؟

قوله (١/ ٥): (وأعانه ـ أي أعان ابن المطهر ـ على ذلك من عادتهم إعانة الرافضة من المتظاهرين بالإسلام من أصناف الباطنية الملحدين الذين هم في الباطن من الصابئة الفلاسفة الخارجين عن حقيقة متابعة المرسلين...).

أقول: لم يبين لنا كيف أعانه هؤلاء؟! ومن هم بالتحديد؟! وأين كان موطنهم؟! وما طبيعة تلك الإعانة؟! لأنني أخشى أن هذا القول مجرد ظن أو زيادة استثارة للعواطف.

وقد استمر كلامه (١/ ٦) عن هذه الطائفة (الملحدة المعينة) لابن المطهر والرافضة فلا أدري هل يقول هذا بناءً على حقائق أم أن هذا يشبه ما يفعله كثير من المسلمين اليوم من (الاتهام بالتآمر) مع اليهود والنصارى؟! والتراشق بهذا إما إساءة للظن، أو قلة تثبت، أو من أجل كسب المزيد من العوام.

وقد يقول قائل: لماذا التدقيق في هذا؟! هب أن ملاحدة أعانوا ابن المطهر؟.

أقول: لقوله تعالى ﴿يأأيها الذين آمنوا كونوا شهداء لله﴾... الاية، ونحن في مقام الحكم بين خصمين، ولا يجوز إن نكرر ظلم الآخرين لظلم ابن تيمية أو غيره، ولأنني لم أجد أن هناك من أعان ابن المطهر على تأليف كتابه وله نظائر كثيرة في مؤلفات الشيعة الإمامية، فكانت التهمة المجردة من الأدلة والقرائن لا تجوز حتى في حق الكافر، فضلاً عن المسلم المخالف في أمور عقيدة كبيرة أو صغيرة، ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟﴾.

الملحوظة الخامسة:

ذكر ابن تيمية (١/ ٧) أن: (الرافضة والجهمية هم الباب لهؤلاء الملحدين منهم يدخلون إلى سائر أصناف الإلحاد في أسماء الله وآيات كتابه المبين كما قرر ذلك رؤوس الملحدة من القرامطة الباطنية وغيرهم من المنافقين!!).

أقول:

أولاً:

أقتصر ابن تيمية هنا على الرافضة والجهمية مع أنني قرات له في مواضع أخرى من كتبه أنه يجعل المعتزلة طريقاً للملحدين أيضاً! كذلك يجعل الأشاعرة طريقاً للمعتزلة! فهو يوسع الأمر أكثر من الاقتصار على المذهبين السابقين وهذه تحتاج مني لتوثيق.

ثانياً:

كيف قرر رؤوس الملحدة أنفسهم أن الرافضة والجهمية هم بابهم إلى ما ذهبوا إليه من إلحاد؟! هل اعترفوا بهذا؟ إذا كان كذلك فمن هم هؤلاء الرؤوس الذين قرروا أن طريقهم إلى الإلحاد هم الرافضة والجهمية؟! وفي أي كتبهم ذكروا ذلك؟! كل هذه الأسئلة لن يجدوا عليها جواباً، فلا ملاحدة ذكروا هذا ولا مذهب الجهمية والرافضة كان سبب الإلحاد، والإلحاد لا يقصد به ابن تيمية إنكار وجود الله وإنما تأويلات الإسماعيلية والنصيرية والقرامطة ونحوهم، لكن غلاة هؤلاء الذين وصل غلوهم للكفر الصريح لم يدفعهم ـ لهذا الإلحاد ـ جهمية ولا شيعة، وإنما مجموعة من الفلسفات الفارسية والهندية والرمانية واليونانية ولا بد أن يجاملوا ويعضدوا فلسفاتهم ببعض أقوال لفرق إسلامية أو نصوص شرعية يحتجون بها على صحة مذهبهم، ولا يجوز أن نحمل النصوص الشرعية ولا الفرق الإسلامية مسئولية من ساءت نيته ولا يؤمن ببعث ولا نشور.

حسن المالكي

الجهمية والشيعة والقدرية وسائر الفرق الإسلامية كلامهم فيه الحق والباطل، وأصل مبانيهم من حيث حب أهل البيت أو القول بالقدر أو التأويل أو البحث في العلم الإلٰهي، فقد سبقهم لهذا كثير من السلف وأهل الحديث، فإن ألحد الملحد لاتباعه الباطل من كلام هؤلاء أو هؤلاء فلا يكون أول من قال بذلك متحملاً أخطاء من ضل بكلامه إذا لم يرد القائل إلا الحق، أما إن أراد القائل الباطل فنعم عليه وزر من تأثر بكلامه.

ولو أن كل عالم أو كل فرقة خشيت أن يستغل كلامها الآخرون في باطلهم لسكت الناس وتعطل العلم وخرج الدجال.

لكن لا يجوز أن نحمل فرداً مسلماً أو طائفة مسلمة أخطاء ملحدين لنقول إن هذه الطائفة أو هذا الفرد كان طريق هذا الإلحاد.

فهل يجوز القول إن السلفية هي طريق الإلحاد لأن الجمود الموجود في علمائها وعدم سماعهم لشبه أو أدلة طلبة العلم يدفع هؤلاء الطلبة للشك في الإسلام لظنهم أن هؤلاء العلماء يمثلون الإسلام، فتراجعوا عن الاقتداء بهم وعارضوهم في الحق والباطل إلى أن اعتنقوا الإلحاد كما فعل بعضهم في الأزمنة المتأخرة، فهل هذا القول يكون صحيحاً أم أنه يجب التفريق بين السلفية الحقة، سلفية الرجل المؤمن الصالح التقي الذي يجادل بالحسنى مع الجميع مسلمين وكفار، وبين سلفية الغلاة الذين لا يطيقون سماع ولا رؤية المسلم المختلف معهم بل المسلم المستفسر الطالب للدليل.

فإذا كان الإلحاد قد دخل واستغل التأويل الجهمي أو الشيعي فقد استغل الجمود السلفي ايضاً، وعلى هذا فالملحدون قد دخلوا من الأبواب كلها.

بل على هذا المنهج في ظلم الآخرين يمكن لآخر أن يقول إن الكفر قد دخل من عدل عمر رضي الله عنه، فهو عندما أصر على الاقتصاص من جبلة بن الأيهم ارتد، وقبل ذلك حصل وجوب قصاص على أحد الصحابة في عهد النبي فلما شعر أن القصاص واقع به لا محالة هرب إلى مكة وارتد، فهل نجعل عدل النبي صلى الله عليه وآله وسلم طريقاً لكفر هذا الكافر؟.

حسن المالكي

على العموم:

أنا أشك في هذا كلام ابن تيمية ليس دفاعاً عن الملحدين ولا الجهمية ولا الروافض ولكن يجب أن نشعر غير المسلمين أننا صادقون وأننا لا نجوز تقويلهم ما لم يقولون ثم قد جربت على ابن تيمية سامحه الله أنه في أحيان كثيرةً يقول أقوالاً وينسبها لآخرين ولم يسبقه إليها أحد بل يقول أحياناً ما يعلم بطلانه عن أولئك، فإذا عرفنا أنه قد ينقل عن بعض أئمة السُّنَّة ما يعلم بطلانه عنهم بل ما قالوه بضده فمن الأسهل التقول على (رؤوس الملاحدة من قرامطة وباطنية وغيرهم..).

بمعنى إذا لم نصدق ابن تيمية رحمه الله ويخطيء في كثير مما ينسبه لأئمة

أهل السُّنَّة بل في بعض ما ينسبه للصحابة والتابعين، فكيف نثق في ما ينسبه إلى أهل الإلحاد والزندقة والكفر؟ هذا كلام حق قد جربته على الرجل، وأبتغي به وجه الله، ولا أريد أن أخشى فيه لومة مقلد.

وأنا هنا أنقد هذه الأمور محاولاً أن أنبه الأخوة المنصفين ـ ولا يهمني إلا هم ـ لأهمية الصدق حتى ولو مع الظالمين الكاذبين؛ لأن الكذب مذموم مطلقاً والكذب يشكك المستفيد في صدق العالم أو المؤلف.

وأنا هنا في هذه المسألة لا أقول إن ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ تقول عليهم ولا أقول إنه صدق في ذلك وإنما أطلب الدليل على قوله، وقد نكتشف بأن هذا صحيح وقد نجد هذا كذباً من جملة ما يقال لاستثارة العواطف التي فتكت بالمسلمين وفرقتهم أحزاباً.

ثالثاً:

في العبارة السابقة ما يفيد أن ابن تيمية يرى القرامطة والباطنية والمنافقين غير الرافضة والجهمية وأن القرامطة والباطنية ونحوهم أشد من الرافضة والجهمية وهذا صحيح لو لم يتناقض ـ فيما بعد ـ عند سرده للرواية الموضوعة عن الشعبي والأخذ بمتنها والتي تجعل الرافضة تزيد على اليهود والنصارى بخصلتين!!

الملحوظة السادسة:

وذكر ابن تيمية (١/ ٧) نصاً يفسر لنا الكثير من الدوافع النفسية على اشتمال كتاب المنهاج على مظالم في حق أهل البيت فذكر أن من أحضروا له الكتاب (كتاب ابن المطهر) ذكروا له أنه ـ يعني: كتاب ابن المطهر ـ من أعظم الأسباب في تقرير مذاهبهم عند من مال إليهم من الملوك وغيرهم! وقد صنفه للملك... خدابنده وطلبوا مني بيان ما في هذا الكتاب من الضلال وباطل الخطاب لما في ذلك من نصر عباد الله المؤمنين وبيان بطلان أقوال المفترين الملحدين)!

أقول: إذن فنتائج كتاب ابن المطهر كانت مذهلة لابن تيمية فإنه بسبب هذا الكتاب تشيع المشرق كإيران والعراق وبعض الشام، لما امتاز به ابن

المطهر من قوة أسلوب وحسن عرض وعلم بما عند السُّنَّة وما عند الشيعة، ولا أبالغ إذا قلت إنه أعلم بأحاديث أهل السُّنَّة من ابن تيمية من حيث وجودها في مصادر السُّنَّة، لكن منهاج ابن تيمية في الجرح والتعديل افضل من ابن المطهر بكثير، بل الشيعة الإمامية لا يكاد يوجد عندهم جرح وتعديل أصلاً، لكن نسبة ابن المطهر للأحاديث الآثار لكتب السُّنَّة كان دقيقاً، بعكس ابن تيمية الذي بالغ في إنكار كون هذا الحديث أو ذاك في كتب السُّنَّة وكثيراً ما يدعي إجماع أهل الحديث على وضعه ونحو هذا من العبارات التي تدل على الضعف في الرد ولا تدل على القوة، وبقدر ما أورد ابن المطهر من الأحاديث الضعيفة رد ابن تيمية أحاديث صحيحة وزاد بكثرة رواية الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة في فضل الثلاثة وعائشة ﵃ ومعاوية وغيره من ملوك بني أمية، ثم زاد ابن تيمية وعوض هذا الضعف بدعاوى الإجماع وإنكار المعلوم بالضرورة من تاريخ المسلمين، والمطالبة بصحة النقل ثم المبالغة في رد الصحيح، ثم النقل للضعيف والموضوع، فيطالب بالشئ ويخالفه، وحاول أن يقلد ابن المطهر في ذم الثلاثة فوقع في ذم علي بن أبي طالب ليعادل ذم ابن المطهر لأبي بكر وعمر ونحوهم، فسقط الكتاب عند عقلاء السُّنَّة والشيعة جميعاً، فإن منصفي السُّنَّة لا تكاد تجد أحداً يعتمده في الرد على الشيعة، كما لم يستفد منه معتدلو الشيعة، بل ربما زاد في تمسكهم بالمذهب لأنهم رأوا أنهم سينتقون من بدعة إلى أخرى، ولذلك كثر إنكار الأئمة عليه كابن حجر وغيره ممن العلماء الذين عاصروا ابن تيمية واتهموه بالنفاق كما مر، واتهمه العقلاء الفضلاء بالبدعة كما ذكر الذهبي، بينما نجح كتاب ابن المطهر واستولى الشيعة على ديار كثيرة، ولم يكن للمنهاج ثمرة لا داخل السُّنَّة ولا عند الشيعة إلا عند طائفة من عوام مقلدي ابن تيمية الذين لا يهمهم علي والحسين وأبو ذر ولا يحرصون على براءتهم من طعون ابن تيمية، إنما يهمهم أن يخرج ابن تيمية بريئاً من كل عيب، فلذلك لا يتعرفون بخطأ واحد وقع فيه الرجل في حق أحد من أهل البيت! بينما يثبتون كل الطعون التي وجهها ابن تيمية لهم نصباً وظلماً وعدواناً.

حسن المالكي

الملحوظة السادسة:

ذكر (ص٨) أن الإمامية أو الرافضة (من أضل الناس عن سواء السبيل... ومن أضل الناس في المنقول والمعقول في المذاهب والتقرير وهم أشبه الناس بمن قال الله فيهم ﴿وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝١٠﴾ والقوم من أكذب الناس في النقليات ومن أجهل الناس في العقليات يصدقون من المنقول بما يعلم العلماء بالاضطرار أنه من الأباطيل ويكذبون بالمعلوم من الاضطرار المتواتر أعظم تواتر في الأمة جيلاً بعد جيل ولا يميزون في نقلة العلم ورواة الأحاديث والأخبار بين المعروف بالكذب أو الغلط الضابط المعروف بالعلم والآثار).

أقول:

ما سبق هو وصف للإمامية ومذهبهم ورغم أنني قد قلت في مناسبات سابقة (إن الكذب والغلو الموجود في التراث الشيعي يفوق أمثاله عند طوائف المسلمين كلها) إلا أنني خصصت بالتراث وأستطيع أن أحكم عليهم لأنني لا أعرف مدى اعتمادهم على ما وقع تحت يدي من تراثهم، فلا أستطيع الحكم على علماء الإمامية إلا بدراسة ميدانية، وأكثر ما اسمعه منهم هذه الأيام على خلاف ذلك الغلو والكذب الذي ذكرت نماذجه في مناسبة سابقة.

حسن المالكي

إلا أنني أنكر هنا كلام ابن تيمية السابق لأن فيه تعميماً ظاهراً وغير صحيح ومبالغة واضحة لا أقولها دفاعاً عن الإمامية، لكن لا يجوز التعميم لأنه من الظلم، والله حرم الظلم،وابن تيمية ممن ذكر أن الظلم محرم حتى في حق الكافر «مجموع الفتاوى» (١٩/ ٤٤) وعلى هذا كيف نجعل الإمامية من أضل الناس عن سواء السبيل؟ وأنهم من أجهل الناس وأكذب الناس... إلخ.

صحيح أن ابن تيمية فيه حدة (كما ذكر الذهبي) وقد تكون هذه من آثارها، وكل منا يقيس بنفسه، فأحياناً نقع في حدة نخرج بها عن العدل وأنا من هؤلاء وأسأل الله المغفرة، والمغفرة أقرب للمعترف من المكابر.

والإمامية مسلمون في الأصل وقد يدخل فيهم بعض المنافقين والظلمة

كما يدخل مثل هذا في أهل السُّنَّة ـ وإن اختلفت النسبة فنسبة هؤلاء في الإمامية أكثر في اعتقادي ـ لكن نستفيد من هذا انه ما كل من انتسب إلى السُّنَّة سنياً ولا كل من انتسب إلى محبة أهل البيت يكون شيعياً بالمعنى الحق أو المعتدل بل قد لا يكون بريئاً من النفاق أو الشرك، بل قد انتسب أهل النفاق إلى صحبة النبي، فلم يكن النبي ﷺ ولا صحابته مسئولين عن هذا.

وعلى هذا فمن يقر بأركان الإسلام جملة كالإمامية خير ممن ليست عنده هذه الأركان ممن ينتسب إلى (الأمة) فضلاً عن (الناس) فمثلاً لو أنصفنا وقارنا الإمامية المتشيعين لعلي وأهل البيت، باليزيدية المتشيعين ليزيد بن معاوية، الذين كان ابن تيمية رقيقاً معهم، بل أثنى على بعض شيوخهم رغم فساد عقائدهم ومخالفتهم النصوص الشرعية المتواترة والصريحة لوجدنا الفرق كبيراً، وسأذكر عقائد اليزيدية من (الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة) وهي من انتاجات التيار السلفي المغالي في ابن تيمية.

وعلى هذا فالإمامية الذين يقولون أشهد إلا إلٰه إلا الله وأن محمداً رسول الله وأن علياً ولي الله خير من اليزيدية الذين شهادتهم (أشهدوا أحد الله، سلطان يزيد حبيب الله) هذا كمثال فقط!

والإمامية الذين يصومون شهر رمضان من حيث الجملة يكونون خير ممن صومهم (ثلاثة أيام من كل سنة في شهر كانون الأول وهي تصادف عيد ميلاد يزيد بن معاوية) وهم اليزيدية الذين لم يتحمس ابن تيمية في رد باطلهم حماسه في رد باطل الإمامية مع أنه كان لهم وجود في الشام وشمال سوريا وبلاد الأكراد.

والإمامية الذين يؤتون الزكاة رغم ما في الأحكام عندهم من اختلاف، خير ممن زكاتهم (تجمع بواسطة الطاووس ويقوم بذلك القوالون وتجبى إلى رئاسة الطائفة) وهم اليزيدية!.

والإمامية الذين يصلون الصلوات الخمس على أخطاء كثيرة في أحكامهم خير ممن صلاتهم (في ليلة منتصف شعبان وهي صلاة تعوضهم عن صلاة سنة كاملة) وهم اليزيدية عبدة يزيد بن معاوية!!

الإمامية الذين يؤمنون بالحشر يوم القيامة خير من اليزيدية الذين يعتقدون أن الحشر سيكون (بعد الموت في قرية باطط في جبل سنجار حيث توضع الموازين بين يدي الشيخ عدي بن مسافر شيخ الطائفة عندهم وإن لم يكن في غلوهم)! الذي سيحاسب الناس ويدخل جماعته الجنة)!! وهؤلاء هم اليزيدية الذين مدح ابن تيمية إمامهم عدي بن مسافر.

والإمامية الذين يقسمون بعلي والأئمة ـ على ما فيه من خطأ ـ يبقى أمثل من خطأ الذين يقسمون بـ(طوق سلطان يزيد)!! وهو طرف ثوبه وهم اليزيدية.

والإمامية الذين يغلون في علي وأهل البيت مع ما قد تصل هذه المغالاة إلى الشرك أحياناً يبقون خيراً من اليزيدية الذين (رفعوا يزيد بن معاوية إلى مرتبة الألوهية والذين يكون التنظيم عندهم هو: (الله) ثم (يزيد) ثم (عدي بن مسافر)!! وهم أيضاً مع ذلك (يقدرون إبليس تقديراً فائقاً)! حسب اعتراف التيار السلفي!

وابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في سرده السابق ضد الإمامية يظهر واضحاً أنه يصب كلامه على أسوأ الإمامية من المغالين كالإخبارية والمنتسبين إلى الشيعة من غلاة العوام والإسماعيلية وغيرهم، أو ممن وجدهم في عصره من غلاة الشيعة بالشام فلعله عمم هذا في كل الشيعة، وكذلك يفعل كثير من الناس قد يسب بلداً أو طائفة أو قبيلة لأنه يعرف منهم من هو في غاية السوء ـ ولو صرح في المقدمة أنه يريد هؤلاء الغلاة من الإخباريين أو الباطنية أو من عاصرهم لكان الأمر هيناً كما فعلنا مع غلاة الحنابلة ـ لأن كلامه السابق يمكن أن ينصرف على هؤلاء الغلاة والجهلة، وإن كنا لا نبرئ بقية الإمامية من الغلو فغلوهم في أهل البيت ظاهر، لكن يبقى هذا الغلو نسبي من طائفة لأخرى، ومن فرد لآخر، فما يكون غلواً بالنسبة إلينا كسنة قد يكون اعتدالاً قياساً بتشيع آخر، فالمسألة نسبية فليس الغلاة في مرتبة واحدة وكذا الحال مع الفرق الإسلامية من معتزلة وخوارج وسلفية ليس أمرهم واحداً، قد نفرح إذا وجدنا الرجل لا يحمل إلا القليل من خصال الغلو، ونراه معتدلاً قياساً على ما في أذهاننا ومعارفنا عن غلاة آخرين يجمعون معظم خصال الغلو.

وللإمامية والشيعة بشكل عام توسع في المنقول أدى لقبول الكثير جدّاً من الموضوعات والأباطيل، كما أن لهم تأويلات واعتذارات باردة لا تتناسب مع المنطق الذي يدرسونه في الحوزات العلمية، فالحنابلة والسلفية أعذر منهم في المعقول لأنهم لا يدرسون المنطق، والإمامية أعذر من السلفية والحنابلة في المنقول لأنهم ليسوا بأصحاب حديث وعندهم قابلية عجيبة لعقل ما لا يعقل إذا انصب هذا في الغلو في أهل البيت، كما أن عند السلفية قابلية عجيبة لتقبل الأعذار وافتعالها إذا تعلق الأمر بالتبرئة لبعض من أضافوه إلى الصحبة من المتأخرين وخاصة الطلقاء وبالأخص معاوية.

لكن الإمامية رغم الأخطاء الكبيرة التي ذكرناها إلا أن الأمر ليس بالتعميم الذي يورده ابن تيمية خاصة مع ثنائه اتباع عدي بن مسافر وهم الطائفة اليزيدية! طائفة عدي بن مسافر.

وقد يقال: لعل ابن تيمية أثنى عليها قبل أن تتبلس ببعض الغلو السابق ذكره؟

حسن المالكي

أقول: أولاً أشك في هذا لأن بعض عقائدهم قد ذكرها ابن تيمية عند استعراضه لأقوال الناس في يزيد بن معاوية، ولأنها طائفة قديمة الغلو في يزيد وإن كان من المحتمل تضخم الغلو مع الأزمان كسائر الفرق التي لا تجدد نفسها.

ثانياً: ابن تيمية لا يذكر اسمهم عند نقد أقوالهم، وغالباً يقول: (وناس يرون كذا وكذا. . .) مع أن اليزيدية وأمثالهم هم الذين يصدق عليهم أنهم من (أكذب الناس في النقليات ومن أجهل الناس في العقليات) ونحو هذا مما تكلم به ابن تيمية رحمه الله في الإمامية وحتى لا نتناقض فيجب أن نحكم حكماً علمياً يأخذ معظم القوم ولا يعمم ضلالات العوام أو الأفراد على كل الطائفة، ومن عمم أمكننا أن نعمم على طائفته حتى يتنبه ويعود لإنكار التعميم!.

مخالفة ابن القيم لابن تيمية:

وقد وقفت لابن القيم وغيره من علماء المسلمين على أقوال تناقض

كلام ابن تيمية مناقضة كبيرة ولا أسرد كلام ابن القيم للرد على ابن تيمية، ولا يهمني إن كان ابن القيم أصدق أو ابن تيمية، لكن يهمني أن نبني لأنفسنا معلومات صحيحة وألا ننجرف مع كل قول وجدناه .الإمامية عند ابن القيم:

يقول ابن القيم في «الصواعق المرسلة» (٦١٦/٢) عند كلامه على الطلاق (إن فقهاء الإمامية من أولهم إلى آخرهم ينقلون عن أهل البيت أنه لا يقع الطلاق المحلوف به وهذا متواتر عندهم عن جعفر بن محمد وغيره من أهل البيت) ثم قال: (وهب أن مكابراً كذبهم وقال: قد تواطئوا على الكذب على أهل البيت ففي القوم فقهاء وأصحاب علم ونظر في اجتهاد وإن كانوا مخطئين مبتدعين في أمر الصحابة فلا يوجب ذلك الحكم عليهم كلهم بالكذب والجهل وقد روى أصحاب الصحيح عن جماعة من الشيعة وحملوا حديثهم واحتج به المسلمون ولم يزل الفقهاء ينقلون خلافهم ويبحثون معهم والقوم وإن أخطأوا في بعض المواضع لم يلزم من ذلك أن يكون جميع ما قالوه خطأ حتى يرد عليهم هذا، لو انفرد بذلك عن الأمة فكيف وقد وافقوا في قولهم من حكينا قولهم وغيره ممن لم تقف على قوله).اهـ.

حسن المالكي

أقول: أنا في ظني أن كلام ابن القيم ولو لم يكتبه لترجيح عدم الطلاق بالحلف لأمكن أن نسجله في إيجابياته وسعة أفقه، لكنه ناقضه في بعض كتبه الأخرى للمصلحة أيضاً.

أما ابن تيمية فذم الإمامية في الكلام السابق بمبالغة ونحن نبحث عن (الصدق) ولسنا مع من بالغ في التبرئة ولا من بالغ في الاتهام فالله (يأمر بالعدل).

ابن القيم في الكلام السابق يعتبر من يكذب الإمامية كلهم (مكابراً)!

وابن تيمية يقول إنهم من أكذب الناس في النقليات!!

فابن تيمية على مقياس تلميذه ابن القيم (مكابر) وهذا قريب من الصواب، لكن ليس في كل الأمور، وإنما تظهر مكابرته فيما يخص أهل البيت وتبرئة بني أمية، وفي المبالغة في الإثبات.

ثم ابن القيم أجده يخلط بين الشيعة الذين روى عنهم أصحاب الصحيح وبين الإمامية المعاصرين له وهؤلاء غير هؤلاء لأن الذي روى عنهم أصحاب الصحيح معظمهم ـ إن لم يكونوا كلهم ـ ليسوا على مذهب الإمامية، وإنما هم من الشيعة لا من الإمامية، والشيعة المتقدمون في القرون الثلاثة الأولى أغلبهم معتدل، وهم غير غلاة الشيعة المتأخرين فيما أعلم.

صحيح أن بعض من روى عنهم أصحاب الصحيح فيهم غلو خاصة في جانب الصحابة لكن معظم من روى عنه أهل الحديث هم من معتدلي الشيعة (وعندي مبحث خاص بهذا).

أما قول ابن القيم: (لم يزل الفقهاء ينقلون خلافهم ويبحثون معهم) فلا أظن ذلك كان حاصلاً مع الإمامية بشكل موسع وإنما يحصل ذلك مع معتدلي الشيعة أو الزيدية أو الصالحية أو الهادوية ونحوهم من معتدلي الشيعة، هذا في الأغلب مع أن بعض السُّنَّة ينقل خلاف الإمامية أحياناً كابن حجر في «فتح الباري» وابن حزم في «المحلى» ونحوهم.

حسن المالكي

والخلاصة:

أنني هنا لا أجد الحق فيما قاله ابن تيمية من المبالغة في الذم، وعبارة ابن القيم أقرب للعدل مع التحفظات السابقة، والواجب علينا أن نبحث عن الحق وأن نتكلم بالعدل والقسط ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾.

نعود لابن تيمية ونقول سنختلف معه كثيراً فيما يعممه عن الشيعة عموماً حتى أنه يدخل في التشيع المذموم من كان من أنصار علي في حروبه فمن باب أولى أن يعمم على الإمامية، ويعلم الله أن اختلافنا معه ليس إلا من أجل الوصول إلى الحق ومعرفته دون زيادة مذمومة أو إخلال مفرط.

ونحن بحاجة لدراسة بدايات التشيع ثم دراسة المذهب الإمامي دراسة موسعة وبدايات التشيع وتطوره منذ القرون الأولى إلى اليوم، ومعرفة ما هو من أصل التشيع، وما كان من الإضافات والأخطاء والغلو وغير ذلك من العيوب التي لحقت به سواء في الماضي أو في الأزمنة المتأخرة وهي الأكثر،

ثم الحكم على معتقدهم أوعلى أشخاصهم وفق كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ بحيث نتحرى رضا الله في هذا الحكم ولا ننتظر أن يمدحنا الناس بالحرص على العقيدة وصلابة السُّنَّة!! فإن هذا لن ينفعنا عند الله إذا لم نصدق أو لم نتجرد في الوصول للحكم الصحيح.

ثم واصل ابن تيمية (١/ ٩) ذم الإمامية بكلام مليء بالعاطفة والانشائية لكننا بحاجة كما قلنا إلى معرفة الحق بلا زيادة ولا نقصان.

الملحوظة السابعة:

وذكر في الصفحة نفسها (٩) أن الإمامية (تارة يتبعون المعتزلة القدرية وتارة يتبعون المجسمة والجبرية)!!

أقول: الأمر ليس تردداً وإنما كان بعض سابقيهم على التشبيه وأما جمهورهم فمتفقون في كثير مما يذهب إليه المعتزلة والقدرية، لكن عبارة ابن تيمية السابقة توحي بكثرة التنقل بين القدرية والمجسمة وهذا غير صحيح فيما أعلم.

على أن سابقيهم المشبهة قد نقل بعض علماء الإمامية أن الإمامية بريئة منهم وأنهم ليسوا منهم فالله أعلم بحقيقة الحال، وعلى كل فلإبن تيمية أقوال في التجسيم تضاهي أقوال هؤلاء المتقدمين من مجسمة الإمامية، وقد توصل صاحب كتاب «الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية» وهو عالم سُنِّي أشعري، إلى أن تجسيم ابن تيمية أصرح وأشنع من تجسيم هشام بن الحكم ونحوه ممن يذمهم ابن تيمية هنا، وعقد مقارنة دقيقة توصل فيها إلى هذا الحكم وباستطاعة الباحث أن يقرأ ردود الأشاعرة على ابن تيمية ثم يعود لمؤلفات ابن تيمية وسيكتشف الأهوال في هذا الجانب، وهذا موضوع جاء عرضاً قد نتوسع فيه بعد موضوع النصب.

ثم ذكر ابن تيمية لـ(الجبرية) هنا غريب جداً! فلا يعلم أن أوائل الإمامية كانوا جبرية، وقد ذكر المحقق (١/ ٩) أنه لم يجد فيما بين يديه من المراجع (كالمقالات والملل والنحل) ما يدل على متابعة الشيعة للجبرية، وهذا صحيح، وهذه من إطلاقات ابن تيمية ومجازفاته فهو يطلق التهم والأقوال والإجماعات والترجيحات بلا ضابط وهو قليل النسبة إلى مصادره مما يسبق

إلى القلب أنه قد يتجوز مثل هذه التي تصب في تعريف الكذب، وهي تهمة في حق ابن تيمية يجمع عليها أكثر أهل السُّنَّة من الأشاعرة وكل الشيعة وكل الإباضية فلم يبق في تبرئة ابن تيمية منها إلا من أسماهم الذهبي (عوام أصحابه)، وهؤلاء العوام يساعدون على هذه التهمة بتوسعهم في (مفهوم الكذب) حتى يشمل الخطأ غير المقصود والوهم اليسير، بينما إن تعلق الأمر بمن يريدون تبرئته كابن تيمية لا تجد عندهم تعريفاً للكذب أصلاً، وهذا للأسف عند غلاة الشيعة أيضاً لا يعترفون بمعنى للكذب إلا معنى يستحيل معه إثبات كذب أي اعتقاد وأي مقولة، وهذان الطريقان لا يريدان نصرة الحق ولا معرفة الحقيقة وإنما المذهب ثم المذهب ثم المذهب، ولذلك لا نستغرب هذا الهوان والضعف لأننا لا نريد الإصلاح ﴿وما كان الله ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون﴾ وأنا أشهد بالله أن الإصلاح ليس عند الشيعة ولا عند السُّنَّة ـ وخاصة في الأزمنة المتأخرة ـ إلا القليل منهم الذين يجدون من أبناء جلدتهم كل أذى إذا حاولوا الإصلاح، وكما قال ابن الوزير: (إنك لا تجد السُّنِّي المنصف إلا الواحد بعد الواحد) أو نحو هذا الكلام، وما عند الشيعة أكبر، فلذلك لا نستغرب هذا الهوان لأننا نحارب الحقيقة ومن حارب الحقيقة تعطل عقله وضميره وهو ما نحن فيه للأسف.

حسن المالكي

تذكير:

إذا ذكرت السُّنَّة والشيعة في معرض الذم ـ كما في العبارة السابقة ـ فلا أعني أهل السُّنَّة الحقة ولا التشيع الحق، وإن ذكرتهما في معرض المدح فأعني سُنَّة الرسول ﷺ ومناصرة أهل العدل ومحبتهم.

الملحوظة الثامنة.. الإجماع: يقول ابن تيمية (ص٩): (ولهذا كانوا ـ أي الإمامية ـ عند عامة أهل العلم والدين من أجهل الطوائف الداخلين في المسلمين).

أقول: ابن تيمية رحمه الله كثيراً ما ينقل عبارات تفيد الإجماع نقلاً غير دقيق ومن ذلك هذه العبارة، فكيف عرف أن (عامة أهل العلم) يرون الإمامية من أجهل الطوائف.... إلخ؟.

أظن لو أن أحدنا اطلع على مقالات الإسلاميين للأشعري أو الفرق

للبغدادي أو الفصل لابن حزم وأمثالها من كتب الفرق لوجد (كثيراً من الفرق) هم عند العلماء أجهل من الإمامية بقدر كبير بل إن اليزيدية إذا ما قارنتها بالإمامبة يظهر لك التفاضل الكبير بين الطائفتين لصالح الإمامية.

والطائفتان موجودتان بالعراق وسوريا وجنوب تركيا وغرب إيران ويستطيع أهل العراق وسوريا من أهل السُّنَّة أن يعرفوا مقدار الجهل والتبديل عند الطائفتين.

فابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ـ أحياناً ـ لا يزن كلامه بميزان العدل وتأخذه العاطفة، وهذه العاطفة والحدة إذا كان باستطاعة صاحبها أن يكبتها عن الباطل ولم يفعل فستفضي به إلى الجهل والظلم المستوجب للإثم.

أنا لا أريد أن أستعرض من كتب الملل والنحل أقوال فرق وطوائف أظهر جهلاً من عوام الإمامية، بل في جهلة أهل السُّنَّة ما هو أشنع كاعتقاد بعضهم أن الله خلق نفسه من عرق الخيل، فهذه لا أعلم أحداً من الإمامية قال بها، فإذا تأولنا للأهوازي (السُّنِّي) تلك التأويلات الباردة لزمنا أن نتأول لمن كان خطؤه دون هذا، وليس هناك بدعة أبلغ من اعتقاد أن الله أو نفسه مخلوقة! وإذا أنكرنا التعميم على السُّنَّة بفعل بعض المنتسبين إليهم فكذلك الأمر في الإمامية أو غيرهم.

الملحوظة التاسعة:

ذكر (١/ ١٠، ١١) أن الإسماعيلية والنصيرية وغيرهم من الملاحدة والباطنية دخلوا من باب الإمامية واستولوا على بلاد الإسلام وسبوا الحريم وسفكوا الدماء و. . . إلخ.

أقول: هذا أيضاً فيه شك، ومحل بحث ولا أدري هل العبارة السابقة صادقة أم لا والأمر يحتاج لبحث؛ لأن الإسماعيلية مثلاً ظهروا مبكراً ليس عن طريق الإمامية وإنما استقلالاً ولو قال: (عن طريق دعوى التشيع لكان صحيحاً)، وإذا كان يقصد الفاطميين فهذه مبالغة أخرى، فلم يكونوا بهذا السوء، وإن كان يقصد القرامطة والإسماعيلية فهما منفصلان عن الإمامية، بل حتى الفاطميين ليسوا إمامية.

الملحوظة العاشرة: قال ابن تيمية (ص١١): (إذا كان أصل المذهب من إحداث الزنادقة المنافقين الذين عاقبهم في حياته علي أمير المؤمنين).

أقول: المذهب في كلام ابن تيمية يقصد به مذهب الرافضة الإمامية كما يدل عليه سياق الكلام من بداية الكتاب، ولكن تعريف الرفض يختلف، فإن كان المقصود به مجرد التشيع ـ وهذا يطقه ابن تيمية كثيراً ـ فالتهمة السابقة مردودة؛ لأن التشيع المقتصر على محبة أهل البيت دون ظلم للآخرين فهذا التشيع شرعي، وهو من الإيمان (لا يحب علياً إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق)، وإن كان يقصد بالرفض من يفضل عليّاً على كل الصحابة فهذا مردود أيضاً لأن مجرد تفضيل علي ليس رفضاً؛ لأن بعض كبار الصحابة والتابعين كانوا على تفضيل علي على جميع الصحابة مع ثناء على فضلاء الصحابة كالخلفاء الثلاثة والمهاجرين والأنصار، وهؤلاء الصحابة والتابعون الذين كانوا يفضلون علياً هم أجل وأعلى من أن يقال في حقهم (زنادقة)!!

وإن كان يقصد الباطنية والغلاة وأمثالهم فهذا متوقف على صحة ما نسب إلى علي من تحريق الغلاة وهل الذين أحرقهم علي هم المؤلهون له أم أنهم عبدة أصنام (هذا محل بحث يتعلق بعبد الله بن سبأ والسبئية) والأرجح أن هؤلاء الذين حرقهم علي ـ إن صح التحريق أصلاً ـ هم (عبدة أصنام ومرتدين) ـ لا شيعة ولا رافضة ولا سبئية ـ جاء ذلك في صحيح البخاري وغيره.

ثم أكمل بقوله: (فحرق (علي) منهم طائفة بالنار وطلب قتل بعضهم ففروا من سيفه البتار وتوعد بالجلد طائفة مفترية فيما عرف عنه من الأخبار).

أقول: هذا الكلام وما قبله فيه سجع متكلف وهذا لا يعنينا كثيراً لكنني أحب أن أذكر ما أراه ملفتاً للنظر وقد يكون محل استحسان.

وفي الحلقة القادة سنذكر الروايات في هؤلاء القوم الذين قيل أن علياً حرقهم من يكونون؟ وهل حدث التحريق أصلاً أم أنه قتلهم ثم دخن عليهم داخل أخاديد، وهل حصلت القصة أساساً. . إلخ، وهل يبني ابن تيمية معلوماته على أساس تاريخي صحيح أم على الظن وأحياناً المشهور وأحياناً المكذوب. . إلخ.

لم أجد جواباً على هذه الاستشكالات على كلام ابن تيمية غير العلمي.

أريد أن يعرف أتباع ابن تيمية أنه مثل غيره من العلماء يهول من الصغير ويقلل من الأهوال

والخلاصة: أن كلامه يجانبه الصدق في كثير من المواطن.

ولولا أن أتباعه يرون كلامه كالنصوص الشرعية ما كان هناك كبير خلاف.

ولذلك لم أظفر إلى الآن بواحد منهم يرد له خطأ.



شهادات العلماء في ابن تيمية

شهادات العلماء في ابن تيمية

حسن المالكي **٢٢ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ٠٧:٤٤ AM**

شهادات العلماء في ابن تيمية

لماذا هذه المكانة لابن تيمية؟

ابن تيمية رحمه الله وسامحه له مكانة كبيرة جدّاً عند العلماء وطلبة العلم في المملكة، من أيام الشيخ محمد بن عبد الوهاب، حتى أصبح لكلام ابن تيمية حرمة النصوص الشرعية في الواقع وإن لم يتم التلفظ بهذا نظريّاً، فما أسباب هذه المكانة الكبيرة؟

وقبل الأسباب: نقول ونكرر أننا لا نقول بإهدار علم الرجل ولا فضله، لكن قراءة كتبه دون تمكن علمي ولا بحث ولا اختبار أقواله ونقولاته ودعاويه في النقل عن أهل السُّنَّة وللإجماعات ضار جدّاً بطالب العلم، يؤدي به هذا إلى الغلو والدعاوى المجردة عن الدليل ولاستهانة ببعض كبار الصحابة والتابعين والاستهانة بأهل البيت مع تعظيم للظلمة وتسويغ للمظالم.

أسباب مكانة ابن تيمية في المشهد السعودي

نعود إلى أسباب مكانة ابن تيمية نفسه وأسبابها، ولماذا ابن تيمية له هذه المكانة في المملكة دون سائر دول العالم الإسلامي:

أولاً:

أن السبب في نشر كتب ابن تيمية والدفاع عنها وتعظيم أقواله هي

الدعوة السلفية من أيام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، فقد كان الشيخ محمد رحمه الله يجد صعوبة في إقناع علماء وقته بتكفير بعض المسلمين من علماء وعامة فاتهمه كثير من علماء عصره بأنه جاء بدين جديد لم يعرفه أحد، فوجد الشيخ أن ابن تيمية أقرب العلماء السابقين إلى تكفير وتبديع الشيعة والصوفية وكان الشيعة في عهد الشيخ محمد في المنطقة الشرقية والعراق والحجاز واليمن ـ بغض النظر عن المعتدل والمغالي ـ وكانت الصوفية في كل مكان في نجد والحجاز والمخلاف السليماني والأحساء والشام.. إلخ.

عندئذ أصبح الشيخ محمد وخاصة في آخر عشرين سنة من دعوته يقول: (لا تقرؤوا كلامي واقرؤوا كتب العلماء... هذا شيخ الإسلام ابن تيمية يقول عن ابن سبعين وعن ابن الفارض وعن ابن سينا... هذا ابن تيمية يقول عن ابن عربي... هذا شيخ الإسلام ابن تيمية يقول عن الروافض... هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في التدمرية يقول عن الأشاعرة...) وكان لابن تيمية كلام شديد وتعميم ضد هذه الفرق والأسماء التي كان لها حضور في عهد الشيخ محمد، فمشى أتباع الشيخ محمد على هذا الاهتمام الكبير بكتب وأقوال ابن تيمية مختارين ما فيه تشدد يوافق التشدد السلفي يومئذ وتتابع علماء الدعوة على تعظيم ابن تيمية حتى أصبح نقد ابن تيمية يكاد يساوي نقد النصوص الشرعية وردها، فهذا سبب.

حسن المالكي

ثانياً:

أن ابن تيمية كان يستحوذ على القارئ بدعاوى الإجماع وأن هذا القول (إجماع أهل العلم... على هذا اتفق العقلاء... على هذا أكثر أئمة أهل السُّنَّة... وهذا القول هو قول جمهور السلف... وهذا القول أقرب للسُّنَّة من القول الآخر...) مع ما أوتي من منطق وفلسفة يستطيع بها إقناع غير الباحث، أما الباحث فيصعب على ابن تيمية أن يقنعه بهذه االنقولات إلا القليل منها مما يعلم بالبحث أيضاً.

فطريقة ابن تيمية في الكلام فيها من العجائب من حيث صرف الدليل الذي لا يريد إما بتضعيف أو تأويل أو إنكار دلالة أو دعوى معارضة... بينما

يستطيع بقوة ترجيح ما يرى ولو كان الدليل ضعيفاً مخالفاً للصواب.

ثالثاً:

أهل نجد في عهد الشيخ محمد وبعده لم يكن عندهم تلك المراجع التي حيل إليها ابن تيمية فيؤدي الأمر بهم إلى تصديقه في كل تلك النقولات والترجيحات... فأصبحوا مقلدين له تقليداً شبه تام، وخاصة في الغلو ضد الآخرين؛ لأن لابن تيمية مواضع اعتدال قليلة ضاعت وسط الغلو والتشنج والتشنيع على المخالفين له في الرأي، فعدم توفر المصادر التي يحيل إليها لا القليل منها إضافة لطرق استعراضه لأقوال الفرق والعلماء والجماعات ـ وكثير من ذلك فيه خطأ في تلك النقولات ـ إلا أن عدم توفر مصادر للتحقق من ذلك أدى إلى استسلام طلبة العلم والعلماء لابن تيمية استسلاماً تاماً، ولم يكن يجرؤ أحد على رد قول له، وكان من أنجح الوسائل في الرد على أحد علماء الدعوة أن تأتيه بقول لابن تيمية يخالف قوله، وليس أن تأتيه بنص شرعي ولا بقول صحابي ولا تابعي ولا قول أحد الأئمة الأربعة، السيادة التامة كانت لأقوال ابن تيميمة وما تزال إلى حد كبير.

رابعاً:

نقل اقوال العلماء في الثناء على ابن تيمية وعدم نقل أقوالهم في نقده وذمه وذم طريقته والتشنيع عليه بل تبديعه، فيظن طالب العلم البسيط أن العلماء متفقون على تعظيم ابن تيمية، وكأنه لم يوجد في العلماء المعتبرين من عارضة أو شنع عليه أو اكتشف طريقته في التأليف أو حتى بدعه وكفره... إلخ.

ونحن لا نقر من عظمه ولا من ظلمه، نحن نريد أن تكون لابن تيمية المكانة التي يستحقها، دون أن يأخذ طلبة العلم معه في تشنيعاته ومظالمه، نريد أن يأخذ طلبة العلم عدل العلماء وعلمهم النافع، لا تخاصماتهم ومظالمهم وجهالاتهم، بهذه فقط نستطيع أن نركز على المعلومة أكثر من تركيزنا على الأشخاص، وبهذا نستطيع أن نعدل وأن نطرد، وبهذا نستطيع أن نفهم بعضنا وأن نفهم العالم الإسلامي وأن ننفتح على كل علماء المسلمين

فنأخذ وندع، أما أن نبقى أسرى لما قرره ابن تيمية فنعدل بعدله ونظلم بظلمه فهذا أمر خطير ومحرم شرعاً وممنوع عقلاً وبرهاناً.

خامساً:

ترديدنا لعبارات مغالية قيلت في ابن تيمية مثل: (كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث) و(ابن تيمية يعلم تنزل الأمر بين طبقات السماء والأرض)

وسمعنا بعض وعاظ الدعاة ينقلون الانشائيات المغالية في ابن تيمية بأنه لم يخلق مثله بعد الصحابة وكبار التابعين وأنه وأنه... إلخ بل طبع أخيراً كتاب «الجامع في سيرة شيخ الإسلام ابن تيمية» بتقريظ أحد هيئة كبار العلماء وفي ذلك الكتاب من الغلو ما لا يقع تحت الحصر، ومع ذلك لم ينكروا كلمة واحدة مما جمعوه من أقوال غلاة أتباعه فيه.

سادساً:

حسن المالكي

التوزيع المجاني لكتبه من المؤسسات الرسمية ومن الدولة نفسها ـ عبر السفارات في الماضي ـ لأن ابن تيمية أكبر محامي عن الغلو الحاصل في المجتمع السعودي، والغلاة أو مقلدوه أشاروا على الدولة بتوزيع فتاواه فطبعت ووزعت وكانت الإفتاء ترسل هذه الفتاوى لكل خريج من كلية شرعية وكل من طلبها من طلبة العلم من العالم الإسلامي، فما على الشخص إلا أن يرسل إلى الإفتاء (إنني في بلد أكثرهم مبتدعة وفيهم شرك في الألوهية وأريد منكم أن ترسلوا لنا المؤلفات النافعة التي تعينني على الدعوة إلى الدين الحق والتوحيد الصحيح ككتب شيخ الإسلام ابن تيمية... إلخ فيتم إرسالها، فيرجع إليها الطالب وينقل تلك الإجماعات ويظنها صحيحة فيصطدم مع الناس في بلده لكونه أتى بعلم لم يعرفوه من قبل من تبديع وتكفير وتشنيع... فإذا عارضه أحدهم بأن أصحاب مالك وأصحاب الشافعي وأبي حنيفة لا ينقلون هذه النقولات عن أئمتهم فكيف ينقلها ابن تيمية؟ يكون جواب الطالب واضحاً: بأن ابن تيمية أعلم بالمذاهب من أهل المذاهب، وأعلم بالفلسفة من أهل الفلسفة وأعلم بالنحو من سيبويه وأعلم بالمنطق من أرسطو والفارابي

وابن سينا. . . إلخ فيعرفون أنه متعصب متأثر بابن تيمية، ثم يكتشفون أنه مدعوم بهذه الكتب من الإفتاء. . . ثم يشنعون بأن الوهابية تثير فتنة في البلد. . . ثم يتهمون الدولة السعودية بأنها خلف التعصب المذهبي. . . فيصلنا الخبر ونرد عليه بأن الشرك والبدعة إذا استحكمت في الناس فلا يتراجعون عنها. . . وليس لمبتدع توبة لحبهم البدع. . . إلخ، فنحن جعلنا ابن تيمية هو الحكم بين الأولين والآخرين، وجعلنا مخالفة قوله شركاً وبدعة ومتابعته سلفاً وسُنَّة وبهذا لم نفهم الناس ولم يفهمونا والخلط ما زال مستمراً.

وبهذا جاءت أهمية أن ننقل أقوالاً أخرى لعلماء سُنَّة بل أقوالاً أخرى لهؤلاء الذين مدحوا ابن تيمية بغلو فلهم أقوال أخرى في آخر الأمر فيها نقد شديد لابن تيمية، وعسى إن نقلنا هذا وهذا أن نسهم في اعتدال مقلدي ابن تيمية عندنا، لما في هذا الاعتدال من خير للمسلمين والمواطنين والدولة والمجتمع، فلسنا ملزمين باتباع ابن تيمية إنما نحن ملزمون باتباع محمد بن عبد الله ﷺ، فما أصاب فيه ابن تيمية قبلناه ودعونا له وما أخطأ فيه رددناه وترحمنا عليه.

هكذا الأمر بكل بساطة وبلا تعقيد فمن شاء فليأخذه ومن شاء فليرده. حسن المالكي

وهذه هي الأقوال الأخرى التي قيلت في نقد ابن تيمية وسأحاول في البداية أن أنقل نقد ابن تيمية ممن يثنون على ابن تيمية إما أنهم لا يرون تعارضاً بين النقد والثناء ولكل موضعه، أو أنهم بعد التأمل في كتب ابن تيمية رجعوا من الثناء إلى الذم.

وسيكون ضمن هذه الشهادات أقوال لبعض العلماء في اتهام ابن تيمية بالنصب، ولكن لم يكن يحسن أن أنقل فقط اتهامهم له بالنصب حتى أنقل آراءهم في طريقة ابن تيمية في التأليف وأخطاؤه الأخرى حتى يكون الأمر أكثر وضوحاً، وحتى لا يقال إن المسألة مجرد معارضة لأسلوبه في الرد على الشيعة فقط! الأمر عند ابن تيمية أوسع من هذا بكثير إنها طريقته في كل كتبه وخاصة المتأخرة زمنياً، كثرة الدعاوى الخاطئة كثرة النقولات الخاطئة، كثرة الأوهام التي تصب في نصر الفكرة التي يراها، شيء من الكذب أحياناً ـ سواء متعمداً أو غير متعمد ـ على تعريف للكذب أيضاً.

علماً بأن الشهادات في ابن تيمية لن نقبلها إذا لم نجد لها أصلاً في كتبه أو النقل الصحيح عنه، وهذا الواجب في جميع المسلمين، أن لا نأخذ عنهم إلا ما ثبت عنهم، مع استبعاد أقوال الخصوم المجردة عن الدليل من كتبه؛ لأن مقلدي ابن تيمية يجعلون كل مخالف لابن تيمية خصماً له، والخصم إنما يرد قوله إذا لم يكن له شاهد ودليل أما إن كان له شاهد فيؤخذ ولو كان خصماً، وليت الجميع يتفقون على التحري والتثبت في النقولات عن الآخرين مثلما يقبلون تثبتنا هذا في ابن تيمية، لكن البعض كأنه يظن أن الدين له فقط، فما فيه من أمر بالعدل كأنه لا يجب عليه أن يلتزم به إذا نقد الآخرين أو بدعهم أو كفرهم أو صدق فيهم الأكاذيب، وإنما على الآخرين الالتزام به بل تركه إذا تعلق الأمر بالعدل في نقد ابن تيمية أو غيره، وهكذا الغلاة من جميع الطوائف، يرون الدين لهم فقط ولا يجب عليهم الالتزام بأوامره ولا نواهيه.

على كل في الحلقة القادمة سنستعرض بعض الأقوال الأخرى التي أهملها طلبة العلم في المملكة وظنوا إجماع العلماء على الغلو في ابن تيمية فأدى هذا للظن بأن الغلو في ابن تيمية هو المشروع، وأن البحث عن معرفة حقيقة الرجل والشك فيه كأن يساوي الشك في النبوة.

حسن المالكي

شهادات العلماء في نصب ابن تيمية

الشهادة الأولى: شهادة ابن حجر

شهادة ابن حجر

سبق لكثير من أهل العلم من أهل السُّنَّة والجماعة ـ ممن يثني عليه وممن يذمه ويبغضه ـ أن اتهموا ابن تيمية سامحه الله بتهم كثيرة وكبيرة منها التجسيم والنصب والغلو في تبديع المخالفين والتشنيع عليهم والكذب على السلف الصالح وعلى أهل السُّنَّة وعلى الصحابة... إلخ وهذه التهم فيها الحق والباطل ولكن ليعرف المخالفون أنه مثلما جاءت المبالغة في الثناء فقد جاءت مبالغة في الذم.

وسنركز ما أمكن على أقوالهم التي فيها النصب وهي من التهم المشهورة في ابن تيمية بل بالغ بعضهم وجعل ابن تيمية (عدو أهل البيت الأول)

وإليك بعض أقوالهم:

١ ـ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ):

صاحب المؤلفات المشهورة كفتح الباري وغيره، وقد اطلع على كتاب منهاج السُنَّة في الرد على ابن مطهر الحلي فقال في لسان الميزان (ترجمة يوسف والد ابن المطهر):

(طالعت الرد المذكور ـ يقصد منهاج السُنَّة ـ. . . لكنني وجدته:

ـ كثير التحامل!

ـ إلى الغاية!

ـ في رد الأحاديث التي يوردها ابن المطهر

ـ وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات

ـ ولكنه رد في رده

ـ كثيراً من الأحاديث الجياد

ـ التي لم يستحضر حال التصنيف مظانها؛ لأنه كان لاتساعه في الحفظ يتكل على ما في صدره والإنسان عامد للنسيان

حسن المالكي

ـ وكم من مبالغة في توهين كلام الرافضي أدته أحياناً إلى

ـ تنقص علي رضي الله عنه

ـ وهذه الترجمة لا تحتمل إيراد ذلك وأمثلته).

وقال ابن حجر في الدرر الكامنة في ترجمة ابن تيمية (١/ ١٥٥) ـ بعد ثنائه الكبير عليه في مسائل أخرى ـ قال فيما يخص مسألتنا هذه:

ـ (ومنهم من ينسبه إلى النفاق!

ـ لقوله في علي ما تقدم!

ـ ولقوله: إنه كان مخذولاً حيث ما توجه!

ـ وأنه حاول الخلافة مراراً فلم ينلها!

ـ وإنما قاتل للرياسة لا للديانة!

ـ ولقوله: إنه كان يحب الرياسة! وأن عثمان يحب المال

ـ ولقوله أبو بكر أسلم شيخاً يدري ما يقول!

ـ وعلي أسلم صغيراً والصبي لا يصح إسلامه على قول!
ـ وبكلامه في قصة خطبة بنت أبي جهل.. وما يؤخذ من مفهومها!
ـ فإنه شنع في ذلك!
ـ فألزموه النفاق!!
ـ لقوله ﷺ
ـ «**لا يبغضك إلا منافق**»!! اهـ.

شهاد الذهبي

٢ ـ الذهبي (٧٤٨هـ):

الذهبي محدث ومؤرخ مشهور فهو صاحب تاريخ الإسلام وسير أعلام النبلاء وميزان الاعتدال وغيرها من الكتب، وقد كان من الغلاة في ابن تيمية في معظم كتبه لكونه شيخه وقد تأثر بابن تيمية حتى وقع في بعض النصب ـ ولإثبات هذا بحث آخر ـ ومعظم تلاميذ ابن تيمية تأثروا بنصبه كابن القيم وابن كثير، ولكن ميزة الذهبي أنه رجع عن الثناء المبالغ فيه في ابن تيمية إلى اعتدال بين مدح وقدح، مدح ما أصاب فيه وتخطئة فيما أخطأ، وكشف جوانب مهمة من تعصب ابن تيمية وخروجه بهذا في بعض المسائل من السُّنَّة إلى البدعة، كل هذا حسب اجتهاد الذهبي.

حسن المالكي

إضافة إلى أن الذهبي يكشف أن ابن تيمية كان له حالان، حال قديم كان فيها صالحاً سنياً وحال جديدة تأثر فيها بالخصومات وابتعد عن طريقة أهل السُّنَّة، ووقع في البدعة في بعض المسائل، ولعل هذا مما يفسر لنا تناقض ابن تيمية في كتبه، فلا تكاد تجد له قولاً مما ينكر عليه في الاعتقاد إلا وخالفه في موضع، ومن أقوال الذهبي في ابن تيمية:

ـ قال الذهبي محذراً من المراء والتكبر في كتابه «زغل العلم» (ص٣٨) وواصفاً ابن تيمية بالكبر ـ وهذا ظاهر في ابن تيمية في معظم كتبه سامحه الله ـ قال الذهبي: (... فوالله ما رمقت عيني أوسع علماً ولا أقوى ذكاء من رجل يقال له ابن تيمية مع الزهد في المأكل والملبس والنساء ومع القيام في الحق والجهاد بكل ممكن... فما وجدت قد أخره بين أهل مصر والشام ومقتته

نفوسهم وازدروا به وكذبوه وكفروه إلا الكبر والعجب وفرط الغرام في رياسة المشيخة والإزدراء بالكبار)!

ـ قلت: والكبر في غلاة أتباعه ظاهر فيهم إلى اليوم، بل أخذوا أكثر عيوب ابن تيمية ـ سامحهم الله وإياه ـ وخاصة في دعاوى الإجماع والنطق باسم السُّنَّة في مخالفة السُّنَّة، ونسبة القول الشاذ أو المبتدع لأئمة الإسلام ولأهل السُّنَّة وكأن أهل السُّنَّة ليسوا إلا ثلاثة أو أربعة يعرفهم المدعي!

ثم يواصل الذهبي متحدثاً عن نتيجة كراهية الناس لابن تيمية في عصره قائلاً: (فانظر كيف وبال الدعاوى ومحبة الظهور نسأل الله العافية والمسامحة)!

ثم تحدث عن خصومه وأن الله سلطهم عليه بذنوبه فقال: (فقد قام عليه أناس ليسوا بأورع منه ولا أعلم منه ولا أزهد منه بل يتجاوزون عن ذنوب أصحابهم وآثام أصدقائهم وما سلطهم الله عليه بتقواهم وجلالتهم بل بذنوبه وما دفعه الله عنه وعن أتباعه أكثر، وما جرى عليهم إلا بعض ما يستحقون فلا تكن في ريب من ذلك).

قلت: وكذلك أتباعه اليوم يتجاوزون عن أخطائه الظاهرة، ولا يتورعون في تكفير وتبديع بقية المسلمين، حتى أصبح تقليد ابن تيمية عندهم من علامات السُّنَّة وتخطئته من علامات البدعة وهذه بدعة حتى في منهج ابن تيمية النظري فقد طالب باستتابة من دعا إلى مذهب إمام سوى النبي ﷺ.

في الأزمنة المتأخرة ما هاجم الناس السلفية من كل صوب إلا بسبب تعصبهم لابن تيمية ونصرة ما ظلم فيه وشذ، وإجبار الناس على اعتقاد أقواله في الجامعات والتعليم، ومن تجرأ ونقده يتم فصله أو طرده أو إحالته على التقاعد...!! فهذه من المظالم التي سلط الله بسببها علينا هذا العالم كله؛ لأننا ننكر فقط ما يقوله الناس فينا بأننا غلاة مكفرة نواصب مجسمة.. وننسى ظلمنا لكل المسلمين بأنهم مبتدعة أو كفار أو من الفرق الهالكة الداخلة نار الجحيم، بل ظلمنا لأهل بيت النبوة الذين أمرنا الله بالصلاة عليهم ـ تبعاً لأحد العلماء السوريين وهو ابن تيمية رحمه الله ـ الذين كانوا متأثرين بالوسط

السوري يومها الذي بقي فيه ما بقي من الآثار الفكرية للظلم الأموي، ويبدو أننا لن نخرج من سكرتنا ولن ننتبه لظلمنا للآخرين، والغريب أن من هؤلاء الغلاة في ابن تيمية يريدون التحاور مع الغرب! وليتهم يتذكرون المسلمين أولاً ومن يسمونهم (الفرق الهالكة من سُنَّة وغير سُنَّة) ويجعلونهم مساوين على الأقل لليهود والنصارى! في جواز التعايش معهم وعدم ظلمهم ومعرفة حججهم والمؤثرات فيهم والبراءة من ظلمهم، وليت المؤتمرات التي تقام بين حين وآخر، ليتها تؤجل أهدافها في تحسين صورتها لليمين الصهيوني الأمريكي، قبل أن تحسن صورتها للمؤمنين الركع السجود! خاصة وأن المسلمين لا يريدون حذف آيات من القرآن الكريم ولا تعطيل الجهاد ولا غيرها من الأمور التي أعاقت ـ إلى حد ما! ـ نجاح الحوار (السلفي ـ الأمريكي)، فبقية المسلمين لا يطالبون إلا بالتذكر أن (المؤمنين أخوة)! فقط لا غير! وهو ما لا يعترف به الغلاة إلى الآن! لأنهم يخشون وصول بعض هؤلاء لبعض الوظائف من المرتبة السادسة!

حسن المالكي

وقال الذهبي ـ محذراً من الغلو العقدي والمبالغة في التعصب للعقائد ـ (فما أظنك في ذلك تبلغ رتبة ابن تيمية ولا والله تقربها، وقد رأيت ما آل أمره إليه من الحط عليه والهجر والتضليل والتكفير والتكذيب بحق وبباطل)!

أقول:

إذن فاتهام العلماء في عصر ابن تيمية له بالكذب ليس كله باطلاً، بل فيه حق وباطل، وهذا ما سنثبته في مشاركات قادمة، وخاصة في دعاويه الكثيرة في الأحاديث بأن هذا الحديث غير موجود في كتب السُّنَّة (وهو فيها مصححاً)، أو هذا الحديث موضوع بالإجماع (وهو صحيح أو حسن ولم يقل بوضعه أحد)، أو زعمه أن هذا الحديث في الصحيحين أو أحدهما (وهو ضعيف أو موضوع)! أو هذه السورة مكية بالإجماع (مع أنها مدنية) أو أن الحادثة التاريخية الفلانية مكذوبة (مع أنها في الصحيحين أو غيرها) وهذا الحديث مكذوب عند أهل السُّنَّة (مع أنه صحيح عندهم) ونقل الإجماعات الكاذبة التي يكثر منها لإمساك عقل القاري من التفلت والاستحواذ على

محاولاته للمراجعة والتأكد من الأمور. . . هذه من أساليبه سامحه الله عندما يتعصب في مسألة، وساعده في الانتشار أن أكثر طلبة العلم هم في الحقيقة من العوام، فلا يراجعون أقوال ابن تيمية وإنما يأخذونها كأخذهم النصوص بل أعظم؛ لأن النصوص يرون فيها الناسخ والمنسوخ أما كلام ابن تيمية فكله ناسخ لما قبله وما بعده، فيبدو أن ابن تيمية كان يعرف أن أكثر أتباعه لا يراجعون هذه المسائل لثقتهم المطلقة في نقولاته عن المصادر والعلماء، بل هم إلى اليوم ـ رغم توفر كثير من المصادر ـ لا يرجعون لها وإنما يكتفون بقولهم: (قال شيخ الإسلام. . رجحه شيخ الإسلام. . . ضعفه شيخ الإسلام. . . أنكره شيخ الإسلام. .) مع أن العلماء المتعصبين له قديماً كالذهبي يقر بأن ابن تيمية يقع منه الكذب.

ثم يتحدث الذهبي عن حال ابن تيمية قبل أن يدخل في التعصب العقدي والغلو في ذلك والمخاصمة قائلاً: (فقد كان قبل أن يدخل في هذه الصناعة منوراً مضيئاً على محياه سيما السلف، ثم صار مظلماً مكسوفاً عليه قتمة عند خلائق من الناس) ولم يذكر هؤلاء الخلائق لكنهم ليسوا من أعدائه بدليل كلامه بعده مباشرة وهو:

حسن المالكي

(ودجالاً أفَّاكاً كافراً عند أعدائه) إذن فأعداء ابن تيمية في عصره كانوا يكفِّرونه ويعتبرونه أفَّاكاً وهذه صيغة من صيغ المبالغة وتعني الانشغال بأقبح الكذب، وقد وجدت بعض الأشاعرة يكفرون ابن تيمية تكفيراً صريحاً وهذا رد للظلم بمثله أو أسوأ منه، ونبرأ إلى الله من تكفير غلاة الحنابلة للأشاعرة أو غيرهم وتكفير غلاة الأشاعرة للحنابلة أو غيرهم.

ثم يتحدث الذهبي عن رأي طوائف أخرى معتدلة في ابن تيمية ووصفها الذهبي بالعقل والفضل فقال: (ومبتدعاً فاضلاً محققاً بارعاً عند طوائف من عقلاء الفضلاء). اهـ.

إذن فهذه أقوال الطوائف المعتدلة العاقلة الفاضلة في ابن تيمية أنه (محقق بارع فاضل لكنه مبتدع) والبدعة التي عرفنا أنهم يتهمون ابن تيمية بها هما بدعتان مشهورتان عنه وهما (التجسيم والنصب) وبعضهم يضيف بدعة

(التأثر بالفلسفة) وكلا البدعتين الأولى والثانية ثابتتان من أقواله لا من أقوال غيره، أما التأثر بالفلسفة فيكون ضاراً إذا استخدمها الشخص في إنكار حق أو محاولة إثبات باطل، (وكلا الأمرين وقع فيهما ابن تيمية كثيراً) وأنا مستعد للحديث في بدعة التجسيم بعد الانتهاء من الكلام على بدعة النصب.

ثم تحدث الذهبي عن الطائفة المغالية في ابن تيمية وجعلهم من عوام أصحابه وليسوا من كبارهم وعقلائهم وفضلائهم فقال: (وحامل راية الإسلام وحامي حوزة الدين ومحيي السُّنَّة عند عوام أصحابه هو ما أقول لك)!!!!!اهـ.

إذن فأتباعه اليوم هم كأولئك العوام في كلام الذهبي، وهم المتسيدون للسلفية هذه الأيام، وكانوا في عصر الذهبي من العوام، ومن تأمل ردودهم ودفاعهم عن ابن تيمية بالباطل عرف حقّاً أن القوم عوام.

أما الذين هم من الطوائف (العاقلة الفاضلة المعتدلة في ابن تيمية) الذين يثنون على ابن تيمية مع وصفه بالبدعة فهم أقرب الطوائف إلى الحق، وهؤلاء (العقلاء الفضلاء) هم عند هؤلاء العوام (من خصوم ابن تيمية بل خصوم العقيدة الصحيحة بل خصوم الإسلام والزنادقة) ولا غرابة فالعوام عوام، وإن حصلوا على أعلى الشهادات من العوام أيضاً!

حسن المالكي

وللذهبي رسالة أرسلها لابن تيمية ناصحاً إياه ومحذراً له من أمور أنكرها عليه وقد شكك في صحتها (العوام من أتباعه) بشبه ضعيفة ـ وقد أثبتها من خط ابن تيمية بعض المتعصبين له كصلاح الدين المنجد وبعض المعتدلين كالسخاوي على تقدم زمنه ـ وهذه اختيارات من أقوال الذهبي في تلك الرسالة:

ـ يقول مخاطباً ابن تيمية: (إلى كم ترى القذاة في عين أخيك وتنسى الجذع المعترض في عينك)! وهذا ملاحظ عند ابن تيمية ولو شئت أن أنقل مئات الشواهد لفعلت، سواء من الناحية الحديثية أو الفقهية أو العقدية أو التسامح والتشدد. . إلخ.

ـ ويقول: (إلى كم تمدح نفسك وشقاشقك وعباراتك وتذم العلماء وتتبع

عورات الناس)! وهذا ملاحظ في مسألة انتقاص العلماء والتعالم عليهم بعرض أقوالهم مبتورة ثم الرد الشديد عليها فيظن القارئ أن ابن تيمية أعلم من هؤلاء جميعاً، وعنده طريقة عجيبة في التهوين من الرأي الذي لا يريد استفاد هذه الطريقة من الفلسفة، فإذا أراد رد حق ادعى كثرة اختلاف الناس في المسألة بقوله: (وقال آخرون كذا وقال غيرهم كذا وقالت طائفة كذا.. وهؤلاء يقولون... ومنهم من قال... وبعضهم يقول... لكن أئمة السُّنَّة يقولون... وهذا متفق عليه عند العقلاء...وهذا الرأي أولى وأحرى... إلخ)، وكذلك إذا أراد نصرة باطل أو رأي شاذ تجده يتلمس له كل قول لم يثبت وكل عذر وكل لازم فيقول: (وهذا القول قد قالت به طائفة... وهو رواية عن أحمد... وقال به بعض السلف.. بل أكثرهم... وحجتهم في هذا كذا... ولا ريب أن هذا أقرب ممن قال كذا... فإن هؤلاء لا حجة لهم في كذا... إلخ) فيخرج طالب العلم العامي منهكاً مستجيراً بالله من عظمة هذا العلم ويستسلم لما يقرره ابن تيمية أو على الأقل يصبح تائهاً في المسألة لا يقرر فيها شيئاً.

حسن المالكي

ـ (يا رجل بالله كف عنا فإنك محجاج عليم اللسان لا تقر ولا تنام)! أقول: الذهبي هنا يلمح لاتهام ابن تيمية بالنفاق، لكنه عدل عن (منافق عليم اللسان) إلى (محجاج عليم اللسان) ولا ريب أنه لو اتهم ابن تيمية بالنفاق لأخطأ، نعم يمكن أن يقال فيه شعبة من شعب النفاق لانحرافه عن علي وبغضه له، أما التجسيم فرأي لا دخل للنفاق فيه، وكذلك الفلسفة كالسيف يمكن استخدامها في قتل الظالم وقتل العادل.

ـ (وكثرة الكلام بغير دليل تقسي القلوب...) أقول: وما أكثر ما يكثر ابن تيمية الكلام بغير دليل، وإنما يقولون ويقولون.

ـ (والله قد صرنا ضحكة في الوجود)! واليوم نحن أيضاً ضحكة للوجود!

ـ (يا رجل قد بلعت سموم الفلاسفة ومصنفاتهم مرات وبكثرة استعمال السموم يدمن عليها الجسم وتكمن والله في البدن)! وكذلك كثرة ترديد شبهات النواصب والخوارج مع الإعراض عن الأدلة من نصوص وروايات صحيحة فقد

كمن النصب في نفوس كثيرين قرءوا منهاج السُّنَّة فكيف بمن ألف الكتاب.

ـ (كان سيف الحجاج ولسان ابن حزم شقيقين فواخيتهما)! الحجاج قتل تابعين وابن حزم ذم علماء المذاهب أما ابن تيمية فتعدى لسانه إلى من كان من النبي بمنزلة هارون من موسى، وإلى سيدة نساء العالمين وإلى سيد شباب أهل الجنة، ولكن له حسنات كبيرة ليست للحجاج، لكن في الوقت نفسه فعله في هذه المسألة أقبح من فعل ابن حزم، بل ابن حزم يتميز بالاطراد فيذم جميع من يخالفون في المسألة، أما ابن تيمية فيتولى مثل معاوية ويطعن في مثل علي، وهنا المسألة تكون أكثر قبحاً.

ـ (والله في القلب شكوك إن سلم لك إيمانك بالشهادتين فأنت سعيد)!

أقول: أما إيمانه فسليم إن شاء الله وسيبقى له الشهادتان وأركان الإسلام وأركان الإيمان وفعل كثير من الطاعات وتجنب كثير من المحرمات، والنفاق الذي اتهمه به بعض علماء عصره، ولمح له الذهبي وأكده كثير من الأشاعرة، ليس مبطلاً للأعمال؛ لأن المؤمن يكون فيه الطاعة والمعصية، الإيمان والنفاق والأمر بالأغلب، وأغلب أحوال ابن تيمية هي في طاعة الله وترك معصيته، أما الذين كفروه لقوله بالتجسيم فهذا باطل، فالقول بالتجسيم لم يقصده وإنما وقع فيه من حيث ظن أن هذا إثباتاً بحق، مع قليل من التعصب والتكلف، وأما الذين اتهموه بالنفاق فغاية ما فيه من ذلك خصلة أو خصلتان نتيجة بغض علي والانحراف عنه، وهذه ليست مبطلة للعمل لا سيما وأن الخصومة وغلو الشيعة وعداوة أهل جبل كسروان والتراث الحنبلي والحراني ساعدت في هذا كله.

حسن المالكي

ـ (يا خيبة من اتبعك فإنه معرض للزندقة والانحلال لا سيما إذا كان قليل العلم والدين باطوليّاً شهوانيّاً! لكنه ينفعك ويجاهد عنك بيده ولسانه وفي الباطن عدو لك بحاله وقلبه)! أقول: هذه شدة مبالغ فيها من الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، نعم من اتبعه بتقليد وقع في خصلة من خصال النفاق؛ لانحرافه الواضع عن علي بن أبي طالب وتنقصه له وتشنيعه عليه وعلى أبي ذر وعلى الزهراء وعلى أنصار علي وغلوه في معاوية ويزيد وجبابرة بني أمية كعبد الملك والوليد وأمثالهم، لكن الموازين يوم القيامة ليست لوزن الذنوب فقط، فهناك الحسنات

أيضاً، ولابن تيمية منها حظ كبير إن شاء الله، وهو ممن نرجو له أن يتجاوز الله عن ظلمه لأهل البيت ومبالغته في الإثبات لحد التجسيم وحشوه المعتقدات بالآثار الضعيفة والموضوعة وظلمه لبعض العلماء والطوائف الإسلامية كالأشاعرة والشيعة (غلاتهم ومعتدليهم) والصوفية والفلاسفة وأهل المنطق وأهل اللغة وغيرهم لكن هذه المظالم خفيفة ولا تقاس بمظالمه في حق أهل بيت النبي فهذه من الوضوح بمكان بحيث لا ينكرها إلا جاهل بابن تيمية وما كتبه، أو بهؤلاء الفضلاء من القرابة وما ثبت في حقهم، أو بجهل الإثنين معاً وهو المشهور عند أتباعه هذه الأيام.

ـ ثم يصف الذهبي أتباع ابن تيمية وصفاً دقيقاً مقسماً إياهم إلى أربعة أصناف فيقول: (فهل معظم أتباعك إلا قعيد مربوط خفيف العقل! أو عامي كذاب بليد الذهن، أو غريب واجم قوي المكر! أو ناشف صالح عديم الفهم! فإن لم تصدقني ففتشهم وزنهم بالعدل)!! أقول: والله لو شئت أن أذكر أسماء موزعة على هذه المجموعات لذكرت، تدبروا في غلاة ابن تيمية غالباً لا تجدهم إلا في إحدى هذه المجموعات، فالقعيد المربوط خفيف العقل كفلان وفلان وفلان، والعامي الكذاب البليد الذهن كفلان وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان وهم كثرة، والغريب الواجم قوي المكر كفلان وفلان وفلان وأكثر هذا الصنف في الجامعات الإسلامية! أو ناشف صالح عديم الفهم وهؤلاء هم الأغلبية الساحقة!

حسن المالكي

ـ ثم يقول: (إلى كم تصادق نفسك وتعادي الأخيار؟ إلى كم تصدقها وتزدري بالأبرار؟ إلى كم تعظمها وتصغر العباد)؟. أقول هذه في بعض أتباعه اليوم بل كثير منهم.

ـ ويواصل: (إلى متى تمدح كلامك بكيفية لا تمدح بها والله أحاديث الصحيحين؟) وأكثر أتباعه اليوم يوصون بكتبه أكثر من وصيتهم بالصحيحين، والقلة من أتباعه يوصون بكتبه أكثر من وصيتهم بالقرآن الكريم، أنا أحكم على ما أعرف من خلال الاختلاط بهم وقراءة كتبهم وسماع خطبهم ودروسهم على مدار خمسة عشر عاماً.

ـ ويقول: (يا ليت أحاديث الصحيحين تسلم منك، بل في كل وقت تغير عليها بالتضعيف والإهدار أو بالتأويل والإنكار!) أقول: هذا ما سنثبته في عشرات الأمثلة مما يخص الصحيحين، ومئات الأمثلة فيما يخص غير الصحيحين.

ـ (أما آن لك أن ترعوي أما حان أن تتوب وتنيب؟) الغلاة فيه إلى اليوم لا يفكرون مجرد تفكير في التوبة من ظلم عباد الله والتقول عليهم ورميهم بما هم منه براء، بل لعل قلوبهم تعاتبهم أنهم فرطوا في هذا الجانب ولم يعادون المسلمين المخالفين لابن تيمية حق المعاداة، فالتوبة من ظلم الناس ـ تقليداً لابن تيمية ـ من آخر ما يفكرون فيه، ويكفي أنهم لا يفكرون في البراءة من مطاعن ابن تيمية وشتائمه في حق علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرم وجهه وعليه السلام!، فكيف يبرؤون من كلامه في حق الصوفية والأشاعرة وأهل المنطق.. إلخ.

حسن المالكي

ـ (أما أنت في عشر السبعين وقد قرب الرحيل؟). اهـ. وهذا يدل على أن الذهبي أرسلها لابن تيمية في آخر عمر ابن تيمية؛ لأنه ولد عام ٦٦١هـ وتوفي عام ٧٢٨هـ فيكون قد أرسلها له في الفترة من عام ٧٢١هـ إلى ٧٢٨هـ.

ـ ويقول: (فما أظنك تقبل على قولي ولا تصغي إلى وعظي بل لك همة كبيرة في نقض هذه الورقة بمجلدات)! أقول: وهذه صفة أكثر أتباعه سفسطائيون عند كبائر أخطاء ابن تيمية خوارج في صغائر أخطاء بقية المسلمين سواهم، يقيمون الدنيا إذا نقدنا ابن تيمية وترحمنا عليه، ولا يلتفتون لتكفير غلاتهم لأبي حنيفة ولعنتهم له! وكذا الحال في علي ومعاوية، يقيمون الدنيا لوصف معاوية بالبغي والظلم مع ثبوته بالنص المتواتر، ويرتبون الأجر لمن لعن أهل البيت على المنابر أو قتلهم بالسيف أو دس لهم السم! فهؤلاء عندهم إنما فعلوا هذا لاجتهاد! والمجتهد له أجر واحد إن أخطأ! لا بأس!! اجعلوا إثم تخطئة ابن تيمية كإثم تكفير أبي حنيفة على الأقل! واجعلوا إنكاركم على من لعن عليّاً على المنابر كإنكاركم على من وصف معاوية بالبغي! اجعلوا الجميع مجتهداً على الأقل!

ـ ثم يواصل قائلاً: (فإذا كان هذا حالك عندي وأنا الشفوق المحب الناصح الواد فكيف يكون حالك عند أعدائك؟) أقول: لكن كلام المحب الشفوق عند مقلدي ابن تيمية كفر أو بدعة لا توبة منها!

ـ ثم يصف الذهبي أعداء ابن تيمية الذين يكفرهم الغلاة أو يبدعونهم فيقول: (وأعداؤك والله فيهم صلحاء وعقلاء وفضلاء) وهذا لا ينطبق على كل أعداء ابن تيمية وإنما بعضهم، وهذا يكفي.

ـ ثم يصف بعض أتباع ابن تيمية قائلاً: (كما أن في أولياءك فيهم فجرة وكذبة وجهلة وعور وبقر)!! أقول: لا تعليق تلفتوا حولكم!

ـ ثم يختم بخاتمة حسنة ويقول: (قد رضيت أن تسبني علانية وتنتفع بمقالتي سرّاً فإني كثير العيوب غزير الذنوب والويل لي إذا أنا لم أتوب). أقول: ومما نرجوه لابن تيمية أن يكون قد استفاد من النصيحة وتاب فإنه لم يرد على الرسالة ولا يعلم له كتاب بعدها، فهذا فيه نوع من دليل أن الرسالة إن شاء الله قد وصلت قلب ابن تيمية وانتفع بها ولو أتبع ذلك ببراءة من كتبه أو يكتب رسالة فيها تقرير آخر ما كان عليه لكان أفضل، لكن أشيع بأنه تم منع الكتابة عنه في آخر أيامه، فلعل هذا المانع، ونسأل الله له المغفرة والرحمة ولنا وللذهبي ولجميع المسلمين، وأن يتجاوز عن سيئاتنا.

شهادة أبي الحسن السبكي وتاج الدين السبكي وابن جماعة وابن حجر الهيتمي

ـ أبو الحسن السبكي

ـ تاج الدين السبكي

ـ العز بن جماعة

ـ ابن حجر الهيثمي:

أقواله نقلتها من كتاب الشيباني (ص١٤١) وهو أحد الغلاة المعاصرين في ابن تيمية المتأثرين بأخطائه من نصب وغيره، قال ابن حجر الهيثمي في ابن تيمية:

١ ـ (ابن تيمية عبد خذله الله تعالى وأضله وأعماه وأصمه وأذله بذلك صرح الأئمة الذين بينوا فساد أحواله، وكذب أقواله، ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام الإمام المجتهد... أبي الحسن السبكي وولده التاج والشيخ

العز بن جماعة وأهل عصرهم من الشافعية والمالكية والحنفية)! أقول: الهيثمي مقلد للسبكيين ونحوهم ممن بدعوا ابن تيمية أو كفروه كتقليدنا من أثنى على ابن تيمية وبالغ وجعله شيخ الإسلام وأنه يعلم تنزل الأمر بين طبقات السماء والأرض! فإذا أردنا أن نرد غلو من غالى في الذم فلا بد من أن نطرد ونرد غلو من غالى في الثناء وأن نعدل فلا نظلم الرجل ولا نقدسه.

٢ ـ وقال: (لم يقتصر اعتراضه على متأخري الصوفية بل اعترض على مثل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب) أقول: لو اقتصر الأمر على مجرد المخالفة بالدليل لما كان في هذا خطأ فعمر وعلي رضي الله عنهما ليسا معصومين، لكنه التنقص والذم كما رأيتم في موضوع (دلائل النصب عند ابن تيمية) أما عمر فلم أحفظ لابن تيمية تنقصاً له بل هو من معظمي عمر المثنين عليه بغلو المصححين في فضله الأحاديث الضعيفة وإنما خالفه في بعض المسائل الفقهية كمسألة الطلاق بالثلاث، وهذه المعارضة لو لم يقل ابن تيمية في حق علي إلا نحو هذا لما أنكرناه ولو أخطأ إنما الأمر أعظم من هذا بكثير كما ذكر الحافظ ابن حجر.

٣ ـ وقال: (والحاصل إن كلام ابن تيمية لا يقام له وزن بل يرمى به في كل وعر وحزن ويعتقد فيه أنه مبتدع ضال جاهل غال عامله الله بعدله وأجارنا من مثل طريقته وعقيدته وفعله) أقول: لا ندعو لرمي كلام ابن تيمية ولا كلام غيره، إنما البحث عن الحقيقة وعدم الغلو فيه، ولابن حجر أخطاء كما لابن تيمية أخطاء، فلو رمينا كتب كل من أخطأ لضاع العلم، نعم نرمي كلامه في المسألة التي أخطأ فيها، رمياً مجازياً بمعنى ألا نعتد بقوله هنا، أما الاعتقاد أنه مبتدع مطلقاً فلا، لكن نعم يعتقد أنه في هذا الأمر ابتدع أو هذا الأمر غلا... إلخ، كما أقول أنه في مسألة النصب مبتدع أما الحكم عليه مطلقاً أو على غيره بوقوعه في بدعة أو بدعتين فهذا تعميم، ونحن ننادي أن يتعامل مقلدوه مع العلماء بهذا المقياس أن يخصصوا إن أرادوا الثناء أو الذم أو التبديع فيحفظ للرجل ما أصاب فيه ويرد عليه ما أخطأ فيه، أما الدعاء على المسلم الذي خلط عدلاً بظلم وجهلاً بعلم فلا نراه، بل نترحم عليه، أما من

غلب عليه الظلم والفجور فنعم يجوز الدعاء عليه حتى لا يختلط ظلمه بعدل غيره ويضيع التمييز بين الحق والباطل، فنحن لسنا على طريقة (آدم رضي الله عنه وإبليس رضي الله عنه) كما أننا لسنا على طريقة ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ ونهمل ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ﴾.

حسن المالكي ٢٢ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ٠٧:٤٥ AM

شهادة علوي طاهر الحداد

ـ علوي بن طاهر الحداد (١٣٨٢هـ): أصله من حضرموت وأهل السُّنَّة بحضرموت هم في عداء مع زيدية الشمال إلى يومنا هذا سياسيّاً ومذهبيّاً لكنهم متفقون في وصف ابن تيمية بالنصب! كما هو حال كل سُنِّي منصف مطلع على كتب ابن تيمية وخاصة المنهاج، لكن عيب هؤلاء أنهم ينسون فضائل الرجل وعلمه في المسائل الأخرى.

حسن المالكي

على كل حال: وقد رحل المذكور إلى أندونيسيا فكان مفتي جوهور، وكان محدثاً مؤرخاً من كبار العلماء في وقته، واشتغل بالتدريس في المهجر وفي الحرمين الشريفين (أيام كان للتسامح وجود)! وأخذ عنه علماء مكة وأشهرهم عمر بن حمدان المحرسي وأبو بكر الحبشي ومحمد ياسين الفاداني (من كبار المهتمين بالرواية) وهو من تلاميذ العلامة عبد الرحمٰن الأهدل، وهو سُنِّي المذهب أيضاً، ليس إماميّاً ولا زيديّاً، وهو من المدافعين عن الصحابة ضد غلو الشيعة، ولكن مع هذا كله ماذا قال عن ابن تيمية؟:

ـ قال ـ في أثناء حديثه عن ابن تيمية ـ: (وفي منهاجه من السب والذم الموجه المورد في قالب المعاريض ومقدمات الأدلة في أمير المؤمنين علي والزهراء البتول والحسنين وذريتهم ما تقشعر منه الجلود وترجف له القلوب ولا سبب لعكوف النواصب والخوارج على كتابه المذكور إلا كونه يضرب على أوتارهم ويتردد على أطلالهم وآثارهم فكن منه ومنهم على حذر، ومن عيوبه أنه كثيراً ما يرد على الإمامية بأدلة الخوارج والنواصب وكان في غنى عنها بأدلة أهل السُّنَّة فما فائدة إيرادها إذاً؟ اللَّهُمَّ إلا إذا كان يتلذذ في نفسه بما فيها من الطعن على أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه، أو يحاول بها

إيقاع الشبه في القلوب وتزيين مذهب النصب والدعوة إليه وذلك أن تلك الأدلة إن كانت في نفسها صحيحة بطل بها مذهب الإمامية ومذهب أهل السُّنَّة جميعاً، وإن كانت باطلة كان استدلاله بها باطلاً، وقد رأيته شنع في بعض كتبه على من يحتج بما يعتقد بطلانه فهو هنا بين أن أمرين: إما بالدخول في من قال الله فيهم: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤] وإما أن يكون معتقداً صحتها وتلك عظيمة العظائم)!

أقول: انظروا نور السُّنَّة في هذا القول، وقارنوا مع قول ابن تيمية: (إن عليّاً قاتل للرياسة لا للديانة وأنه كان مخذولاً حيثما توجه وأنه وأنه...)! هل هذا القول أشبه بالسُّنَّة أم ما ذكره الشيخ الحداد.

شهادة الكوثري

الكوثري

وهو من أشد الناس على الشيعة ومن محاربي دعوة التقريب بين السُّنَّة والشيعة يقول:

ـ (ولو قلنا لم يبل الإسلام في الأدوار الأخيرة بمن هو أضر من ابن تيمية في تفريق كلمة المسلمين لما كنا مبالغين) الإشفاق

حسن المالكي

ـ (ابن تيمية سهل متسامح مع اليهود والنصارى يقول عن كتبهم إنها لم تحرف إلا لفظيّاً!! فاكتسب بذلك إطراء المستشرقين له، شديد غليظ الحملات على فرق المسلمين لا سيما الشيعة، كان يتعثر في أذياله سعياً وراء قناع والي الشام أقوش الأفرم لمحاربة الكسروانيين حتى تم له ما أراد وهو في صفوف المحاربين)! الإشفاق

ـ (ولولا هذا التشدد (من ابن تيمية) معهم ومع شيعة الجبل لما بقي في أرض الشام غلو في التشيع، ولكان أهل الجبال كلهم مع إخوانهم السُّنِّيين على سرر متقابلين) الإشفاق

ـ (لولا شدة ابن تيمية في رده على ابن المطهر في منهاجه إلى أن بلغ به الأمر إلى أن يتعرض لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه على الوجه الذي تراه في أوائل الجزء الثالث منه بطريق يأباه أقحاح الخوارج مع توهين الأحاديث الجيدة في هذا السبيل لما قامت دولة الغلاة من الشيعة في بلاد فارس والعراق

وشرقي آسيا الصغرى وأذربيجان من عهد الملك المغولي خربندة، وابن المطهر لما وصله كتاب ابن تيمية هذا قال: (كنت أجاوبه لو كان يفهم كلامي ولكن جوابي يكون بالفعل) حتى سعى سعياً إلى أن تمكن من قلب الدولة السُّنِّيَّة في تلك الأقطار إلى دولة غالية في التشيع، بحمله خربندة الملك الشعوب على التمذهب بمذهب ابن المطهر ولم يزل الغلو في التشيع متغلغلاً في تلك البلاد منذ عمل ابن تيمية هذا، ولو كان يسعى بحكمة لما بعدت شقة الخلاف بين الإخوان المسلمين على الوجه الذي نراه) الإشفاق.

ـ (وكم لابن تيمية من فتن مشروحة في كتب التاريخ وفي كتب خاصة) الإشفاق.

ـ (ابن تيمية ليس بثقة في نقله كما تبين مما أسلفنا في كلامنا على تعليق الطلاق من حذفه الاستثناء في أثر عائشة رضي الله عنها وكم له من هذا القبيل) الإشفاق.

٢ ـ الشيخ العلامة محمد العربي التباني (١٣٩٠هـ):

حسن المالكي

شهادة محمد بن العربي التباني

من علماء المالكية وهو محدث مؤرخ فقيه نسابة، وله كتب مشهورة داخل الوسط السلفي منها كتاب «إتحاف ذوي النجابة بما في القرآن والسُّنَّة من فضائل الصحابة»، وهو من المدافعين عن الصحابة بشيء من الحماس الزائد، ومن الذين يترضون عن معاوية ويقولون باجتهاده، ومن المبالغين في الرد على الشيعة غلاة ومعتدلين، ومع هذا كله كان هذا الشيخ المالكي المذهب، السُّنِّي السلفي (بل عند بعض الغلو السلفي في مسألة الصحابة على الأقل) يرى أن ابن تيمية ناصبي، ومن أقواله في هذا الأمر:

١ ـ (كل من تحلى بالإنصاف وله إلمام بالعلم إذا طالع منهاج السُّنَّة يجزم بأن ابن تيمية ناصبي ويمكنه أن يستخرج منه مجلداً ضخماً في طعن من لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق)= ٨٩.

٢ ـ ويرى أن ابن تيمية (لقد اتخذ ألفاظ: السلف، الأئمة، أئمة السُّنَّة، . . . وبعضهم. . . وغيرهم. . . والإجماع. . . مجنا لهواه) ص١٠٠.

٣ ـ ويقول: (لقد اتخذ هذا المفتون ألفاظ المبهمة: السلف، والأئمة،

وبعضهم وغيرهم، وغير واحد، والإجماع! و. . . و. . . مجناً لهواه، فكل من تحلى بالإنصاف إذا طالع كتبه يتحقق أنه ليس من السلف وأئمة السُّنَّة والأئمة في شيء وأن الإجماعات التي يرسلها جزافاً مقصورة على هواه، وأنه لا يبالي بإجماع أهل الحق وأئمة السلف المخالفين لهواه، . . إلخ) ص١٠١.

٤ ـ وبوَّب أبواباً منها (إبطال افتراء ابن تيمية على علي كرم الله وجهه بأنه كان باغياً صائلاً على معاوية)! ص١١٣، ومنها (المروانية افتعلها ابن تيمية لا وجود لها إلا في مخيلته)! ص١١٤، (محاماته عن الخوارج) ص٩٩، (زعمه أن عليّاً كان عاجزاً عن قهر الظلمة) (زعمه أن الطليق ليس بنعت ذم) (زعمه أن أبا سفيان بن الحارث من الطلقاء) (تخبطه في حديث عمار وبهتانه على الأئمة) (تمثيلية بهتان لا وجود لها إلا في مخيلته في خلافة علي) (. . .جنايته على تاريخ الإسلام) (طعنه في أهل المدينة شهداء الحرة وفي القراء الذين خرجوا على الحجاج) (لا يستحي من كثرة الكذب واالبهتان) (إطراؤه ليزيد بن معاوية) (مدحه يزيد بن معاوية بجعله الحوادث الثلاث العظيمة التي ارتكبها فتناً قامت في وجه ملكه) (اعتبار مروان خليفة وعدم اعتباره خلافة ابن الزبير) (إبطال زعمه أن الفضائل الثابتة في الأحاديث الصحيحة لأبي بكر وعمر أكثر وأعظم من الفضائل الثابتة لعلي) (إبطال زعمه أن أحاديث المؤاخاة بين المهاجرين ومؤآخاته لعلي مكذوبة) (طعنه في علي بن أبي طالب) (ما أشد جهله بالتاريخ ونصبه) (دفاعه عن مروان وأبيه) (زعمه أن الطلقاء ما كانوا يسكنون المدينة في عهد النبي كذب مكشوف) (إبطال طعنه في حديث أبي ذر: ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء. . .) (إبطال زعمه أن لابن عباس معايب يعيب بها عليّاً)! (إفتراؤه على تاريخ من لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق) (نقد تساهل ابن حجر مع ابن تيمية) (يصحح هذا المفتون البواطيل في نصرة هواه ويضعف الصحيحة والحسنة إذا خالفت هواه)

حسن المالكي

شهادة الألباني

٥ ـ أما الألباني:

فهو رَحِمَهُ اللهُ مع حبه لابن تيمية بل تعصبه له في كثير من الأمور إلا أن

مسألة تحامل ابن تيمية على علي لم يستطع إنكارها، وله في ذلك أقوال كثيرة نختار منها:

- عند كلامه على تصحيح حديث في (فضل علي)! كذبه ابن تيمية قال في «الصحيحة» (٥/ ٢٦٤):

- (فمن العجيب حقّاً!!
- أن يتجرأ شيخ الإسلام ابن تيمية!
- على إنكار هذا الحديث في منهاج السُّنَّة!
- كما فعل بالحديث المتقدم هناك!...
- فلا أدري بعد ذلك ما وجه تكذيبه للحديث!
- إلا التسرع والمبالغة في الرد على الشيعة!
- غفر الله لنا وله)!

أبو حيان صاحب البحر
جلال الدين القزويني صاحب التلخيص
الإخنائي قاضي قضاة المالكية
الفخر ابن المعلم القرشي
علي بن ميمون الأندلسي
شمس الدين السروجي
صدر الدين ابن المرحل
أبو الحسن النحوي
ابن عطاء السكندري
أبو الحسن علي بن يعقوب البكري
تقي الدين الحصني
ابن قاضي شهبة
سليم البشري شيخ الأزهر
المتأثرون بابن تيمية:

ومن الذين لا تؤخذ أقوالهم في ابن تيمية لافتتانهم به بسبب تلقيهم العلم عنه صغاراً من كتاب الشيباني

(ابن كثير

والصلاح بن شاكر الكتبي

وابن عبد الهادي)

الآمدي (أسلم على يد ابن تيمية وصحبه إلى أن مات)

المرداوي الحنبلي

ابن مفلح

الطوفي صاحب المصلحة!

ابن القيم

ابن الوزير

المقبلي

الشوكاني

محمد بن عبد الوهاب!

شاه ولي الله الدهلوي

محمود شكري الألوسي

جمال الدين الأفغاني

محمد عبده

رشيد رضا

محمد مصطفى المراغي

نذير حسين

عبد الرزاق عفيفي

محمد حامد الفقي

المعلمي

عبد الرزاق حمزة

محمد نصيف

محمد كرد علي

حماد الأنصاري

ابن باز

ابن عثيمين

بكر أبو زيد

ربيع بن هادي

عبد الرحمٰن عبد الخالق

الألباني

حمدي السلفي

الوادعي

عمر الأشقر

محمد الأشقر

محمد بهجت البيطار

محمد راغب الطباخ

محب الدين الخطيب

أحمد شاكر

زين العابدين الركابي

ومن أبرز العلماء المنكرين على ابن تيمية:

(من كتاب الشيباني من ص١٤١ أو ممن نقل عنه)

الذهبي

ابن حجر العسقلاني

ابن حجر الهيتمي

ابن رجب

اليافعي

الذهبي (كان يثني عليه ثم رجع)

العلائي (كان يثني عليه ثم رجع) وله بحث في (المسائل التي خالف

فيها ابن تيمية الناس في الأصول والفروع) ذكرها الكوثري رحمه الله في كتابه الإشفاق ص٧٤ ذكر أنها في كتاب ذخائر القصر للحافظ شمس الدين ابن طولون.

ابن دقيق العيد (كان يثني عليه ثم رجع)

الزملكاني (كان يثني عليه ثم رجع)

أبو حيان (كان يثني عليه ثم رجع)

شمس الدين البلاطني (رجع بعد رد العلائي)

الشهاب الخوارزمي (رجع بعد رد العلائي)

نصر الدين المنبجي

سلامة القضاعي الشافعي

الألباني في مسألة فناء النار ومسألة تسلسل الحوادث والنصب.

البرهان إبراهيم المصري

الشهاب ابن المحرة

ابن مخلوف المالكي

عبد الحي الكتاني

الكمال ابن الزملكاني

أبوعبد الله بن عرفة (الملقب بشيخ الإسلام في أفريقيا)

بندر الشويقي **٢٤ - ١١ - ٢٠٠٢، ٠٨:٢١ AM**

ولا زالت منهجية «الأستاذ» تتكشف شيئاً فشيئاً، والفضل لله، أولاً وآخراً.

ولم أفرح بشيء قرأته في هذه المناظرة، فرحي بقراءة هذا المقال الأخير؛ لأن صاحبي أثبت فيه ما كنت أسعى لبيانه وتقريره من عدم مصداقيته فيما يدعو إليه من ترك التعصب، ونبذ الغلو، والدعوة إلى التسامح بين المذاهب الإسلامية.

ابن تيمية رحمه الله تعرض لظلم وجور من خصومه المخالفين له في

الاعتقاد، بل قد ناله الكثير من الأذى بسبب بعض الاختيارات الفقهية التي هي محل اجتهاد ونظر، لكن خصومه لم تتسع صدورهم لخلافه، فأغروا به السلطان، وسعوا في أذيته، وتسببوا في سجنه، بل منهم من سعى في قتله وإراقة دمه.

وكان منهج «الأستاذ» «النظري» يقتضي أن يعيب صنيع هؤلاء، وأن ينكر فعالهم؛ لأنه يؤمن بـ «نسبية الحقيقة»، ويرى ترك التعصب المذهبي، ويدعو إلى الوحدة، والتجمع حول أركان الإسلام، وأصوله العامة.

لكن الواقع يثبت أن «الأستاذ» يحرص على هذه المبادئ إذا تكلم عن المعتزلة، والشيعة، والجهمية، وينساها إذا تكلم عن الحنابلة، وعن ابن تيمية على وجه الخصوص!!

ها هو الآن يعتضد بكلام من رمى ابن تيمية بالنفاق، (وإن تحفظ على بعض ذلك).

بندر الشويقي

وها هو يستشهد بأقوال خصوم ابن تيمية من الأشعرية والمتصوفة، وينقل عنهم اتهامات لابن تيمية تخالف ما هو معروف في كتبه، مع أن «الأستاذ» كان يدافع عن الجهم بن صفوان، والجعد بن درهم، بحجة أنه لم يطلع على مصنفاتهم، وأن كلامهم إنما نقله خصومهم عنهم!!

وها هو يلغي كلام أربعين عالماً ممن أثنوا على ابن تيمية، لا لشيء، ولكن لمجرد أنهم أثنوا عليه، مع أن فيهم علماء كان «الأستاذ» إلى وقت قريب يعدهم من المعتدلين المنصفين!!.

مناقشة قائمة المزكين لابن تيمية

ذكر «الأستاذ» قائمة من الأسماء لعلماء يرى أنهم ذموا ابن تيمية.

ثم لما خشي أن نذكره بأضعافهم ممن أثنوا على ابن تيمية، سبقنا «الأستاذ»، فسرد أربعين اسماً، وحكم بأن شهادتهم مردودة، في محاولة يائسة من «الأستاذ» لتغطية الشمس بمنخل!!

لكن تبقى مشكلة «الأستاذ» أن الذين أثنوا على ابن تيمية ليسوا أربعين، ولا ثمانين، ولا مائة، بل أكثر من ذلك بكثير.

لكن للنظر في القائمتين التي ذكرهما «الأستاذ»:

قائمة من يرى أنهم ذموا ابن تيمية (وفي بعض ما ذكره نظر سنعود لمناقشته).

وقائمة من يرى «الأستاذ» أن أقوالهم في الثناء على ابن تيمية غير مقبولة.

ما الفرق بينهما؟

ولم صارت القائمة الأولى معتمدة، والثانية مطعوناً فيها؟

ليس هناك فرق بينهما سوى أن «الأستاذ» وجد عند الأولين ما يريده ويشتهيه.

وأصحاب القائمة الثانية لم يتكلموا بما يريده «الأستاذ»، فكلامهم ـ إذاً ـ غير مقبول!!.

لم يذكر «الأستاذ» سبباً واضحاً لتفريقه بين القائمتين، لكنه استفتح كلامه قائلاً:

«ومن الذين لا تؤخذ اقوالهم في ابن تيمية لافتتانهم به بسبب تلقيهم العلم عنه صغاراً...».

هذا ما تعلل به «الأستاذ».

لكن عند تطبيق هذه العلة على الأسماء التي ذكرها «الأستاذ» فسوف ندرك ضعف هذا العذر البارد.

فإن كان «الأستاذ» يقصد التتلمذ المباشر، فهذا لا ينطبق إلا على واحد أو اثنين ممن ذكر «الأستاذ» أسماءهم!!

وإن كان «الأستاذ» يعني التتلمذ بواسطة الكتب، فأكثر المذكورين لا تنطبق عليهم هذه العلة!!

لننظر في القائمة:

ابن كثير.

والصلاح بن شاكر الكتبي.

وابن عبد الهادي.

الآمدي.

المرداوي الحنبلي.

ابن مفلح.
الطوفي.
ابن القيم.
ابن الوزير.
المقبلي.
الشوكاني.
محمد بن عبد الوهاب!
شاه ولي الله الدهلوي.
محمود شكري الألوسي.
جمال الدين الأفغاني.
محمد عبده.
رشيد رضا.
محمد مصطفى المراغي.
نذير حسين.
عبد الرزاق عفيفي.
محمد حامد الفقي.
المعلمي.
عبد الرزاق حمزة.
محمد نصيف.
محمد كرد علي.
حماد الأنصاري.
ابن باز.
ابن عثيمين.
بكر أبو زيد.
ربيع بن هادي.
عبد الرحمٰن عبد الخالق.

الألباني.

حمدي السلفي.

الوادعي.

عمر الأشقر.

محمد الأشقر.

محمد بهجت البيطار.

محمد راغب الطباخ.

محب الدين الخطيب.

أحمد شاكر.

زين العابدين الركابي.

مسرد غريب.

وتشكيلة مختلطة.

وتركيبة يعجز القارئ أن يجد رابطاً بينها، ليفهم سبب رفض «الأستاذ» تزكيتهم لابن تيمية:

ـ ألأنهم يجهلون حقيقة ابن تيمية؟

لا يمكن لـ«الأستاذ أن يدعي هذا.

ـ ألأنهم قليلو علم، وليسوا أهل تمييز وفهم؟

لا يمكن للأستاذ» أن يدعي ذلك أيضاً.

ـ ألأنهم من غلاة الحنابلة؟

لا يمكن ادعاء ذلك، ففيهم جماعة ليس له علاقة بالمذهب الحنبلي.

ـ ألأنهم سلفيون؟

أيضاً لا يمكن أن يدعي «الأستاذ» ذلك.

مهما افترضنا من الإجابات فلن نظفر إلا بجواب واحد:

فهؤلاء لا تقبل تزكيتهم لابن تيمية؛ لأنهم زكوا ابن تيمية، و«الأستاذ» لا يريد ذلك!!.

ومن الطريف هنا أن «الأستاذ» ذكر فيمن لا تقبل تزكيتهم لابن تيمية: ابن الوزير، والمقبلي.

وهذا العالمان ليسا من الحنابلة.

ولم يتتلمذا على ابن تيمية.

بل هم في أصل نشأتهم من الزيدية!!

ومع هذه فشهادتهم لابن تيمية مرفوضة عند «الأستاذ»!!

والغريب أن «الأستاذ» نفسه سبق أن عدَّهما في كتابه: (قراءته في كتب العقائد ص٢٨) من العلماء المعتدلين الذين تخلصوا من المذهبية العقدية والفقهية، وعادوا لأصول الإسلام الجامعة، وابتعدوا عن الجزئيات المفرقة.

لكنه مع ذلك لا يقبل ثناءهم على ابن تيمية؛ لأنه لا يحب الثناء على ابن تيمية.

فأي تعصب فوق هذا؟!

بندر الشويقي

ومن الغرائب أيضاً ـ وغرائب «الأستاذ» لا تنقضي ـ أنه ذكر كلاماً للشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ، في نقد ابن تيمية، ثم عاد فحشره مع الذين لا يقبل قولهم في تزكيته!!

فهو يقبل من الشيخ الألباني انتقاد ابن تيمية.

لكن لا يقبل منه الثناء!!

إذاً: فكل عالم يريد أن يقبل «الأستاذ» قوله، فلا بد أن يذم ابن تيمية، حتى يفوز برضى «الأستاذ»!!

مناقشة شهادة ابن حجر

ذكر «الأستاذ» كلاماً لابن حجر رَحِمَهُ اللهُ، في انتقاد ابن تيمية.

وبغض النظر عن صحة نقد ابن حجر، أو خطئه، فكلامه في غاية التعقل والأدب، خلافاً لمسلك «الأستاذ» الأهوج المتعصب.

نقل «الأستاذ» قول ابن حجر: «**طالعت الرد المذكور ـ يقصد (منهاج السُّنَّة) ـ... لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في رد الأحاديث التي يوردها ابن المطهر، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات، ولكنه رد في رده كثيراً من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حال التصنيف مظانها؛ لأنه كان لاتساعه في الحفظ يتكل على ما في صدره والإنسان عامد للنسيان...**».

هكذا قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ، فهو يرى أن فيما ضعَّفه ابن تيمية أحاديث جياد.

لكنه يفسر هذا بأن ابن تيمية لم يستحضر حال التصنيف مظان هذه الأحاديث، بسبب اعتماده على حفظه، ومن اعتمد على حفظه فهو عرضة للنسيان.

وابن حجر حافظ محدث، وهو يرى أن هذه الأحاديث جياد.

وابن تيمية ـ أيضاً ـ حافظ محدث، وقد حكم على هذه الأحاديث بالضعف.

وليس قول أحد منهما ملزماً للآخر.

ومدلول كلمة «أحاديث جياد» عند أهل الحديث يختلف عن مدلول كلمة «صحاح»؛ فعبارة «جياد» أقل رتبة، وهي تفيد أن هذه الأحاديث، مما يتفاوت فيه نظر المحدثين، ويختلف فيه اجتهادهم.

ونحن غير ملزمين، لا بتضعيف ابن تيمية، ولا بتجويد ابن حجر، فمن ترجح له قول ابن حجر ـ بالدليل ـ فأخذ به، وخالف ابن تيمية فله اجتهاده، ومن وافق ابن تيمية ـ بالدليل ـ وخالف ابن حجر فله اجتهاده.

لكن المقصود هنا التنبيه على الفرق الشاسع بين (النقد) و(الحقد).

فابن حجر ينتقد ابن تيمية، ويعتذر له بأنه لم يستحضر مظان هذه الأحاديث الجياد بسبب اعتماده على حفظه عند التصنيف.

وأما «الأستاذ» فيزعم أن ابن تيمية تعمَّد تضعيف أحاديث متواترة في فضل علي!!. وأنه تلاعب ببعض ألفاظ الأحاديث عن عمد، وليس بسبب الوهم، وإنما بسبب انحرافه عن علي!!.

فهذا هو الفرق بين النقد العلمي، والتعصب المذهبي.

فإذا أراد «الأستاذ» الاعتضاد بابن حجر، فلينقل لنا عنه ما يوافق دعاواه واتهاماته.

وهنا نكتة، تظهر عصبية «الأستاذ»، وضيقه بمن يمدح ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

فكلام ابن حجر الذي نقله «الأستاذ» تضمن كلمتين خفيفتين فيهما ثناءٌ على كتاب ابن تيمية، لكن «الأستاذ» لم تطب نفسه بنقل هاتين الكلمتين، بل حذفهما ووضع مكانهما نقطاً!!.

فابن حجر نقل عن السبكي قوله: إن ابن تيمية استوفى الحجج في كتابه الذي رد به على الروافض.

ثم قال ابن حجر: «طالعت الرد المذكور **فوجدته كما قال السبكي في الاستيفاء**، لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في رد الأحاديث التي يوردها ابن المطهر...».

ومع أن ناقل «الكفر» ليس بكافر، فإن «الأستاذ» لم يستطع أن ينقل هاتين الكلمتين، فوضع مكان هذا الثناء اليسير نقطاً، لئلا يشارك في إثم إنصاف ابن تيمية!! فنقل العبارة هكذا:

«**طالعت الرد المذكور ـ يقصد منهاج السُّنَّة ـ... لكنني وجدته كثير التحامل**».

ولله في خلقه شؤون!!

وأما قول ابن حجر ـ بعد ذلك ـ: «وكم من مبالغة في توهين كلام الرافضي أدته أحياناً إلى تنقص علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذه الترجمة لا تحتمل إيراد ذلك وأمثلته».

فجوابه ما سبق بيانه في شرح منهج ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «منهاج السُّنَّة»، فهو يرد على أناس يطعنون في الصحابة ويكفرونهم، ويحملون

تصرفاتهم على أسوأ المحامل، مع أنهم لا يملكون نقلاً صحيحاً يمكن محاكمتهم إليه، لكن عندهم أصل لا يختلفون فيه، وهو (عصمة علي بن أبي طالب)، فاعتمد الشيخ على هذا في الرد عليهم، فذكر شنائع يلزمهم إثباتها في حق علي بن أبي طالب، إن هم أثبتوا نظيرها في حق أبي بكر وعمر وعثمان، فيقول لهم: إن قلتم في أبي بكر وعمر كذا وكذا، لزمكم أشنع منه في حق علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

هذا ما وقع في كلام ابن تيمية مما يراه ابن حجر مبالغة في الرد أفضت إلى تنقص علي.

وفي شرح هذا يقول الشيخ شاه ولي الله الدهلوي ـ من علماء الهند ـ لما سئل عن ابن تيمية:

«وقد ذُكر عنه أنه أساء الأدب مع سيدنا علي رضي الله عنه وحاشاه من ذلك. وقد طالعت كلامه فوجدت بعضه مسوقاً في مناقضة الشيعة في طعنهم على الخلفاء الثلاثة بأمور تخيلوها نقصاً...فقام هذا الشيخ يعدد عليهم أموراً اعترفوا بها في سيدنا علي هي مثلها؛ كأنه يقول: ليست هذه الأمور نقصاً كما تخيلتهم؛ فإن مثلها مأثور عن سيدنا علي، وهو رضي الله عنه مرضي عندنا وعندكم، وما هو جوابكم في سيدنا علي، هو جوابنا في الخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم. وهذا من كمال علمه وقوة مناظرته، ومن الاعتراف بفضل سيدنا علي رضي الله عنه».

على أن تعلق «الأستاذ» بكلام ابن حجر لا يغنيه شيئاً؛ لأن ابن حجر نفسه واقع في النصب بموجب نظرة «الأستاذ» المتعصبة، لكن قد يفرق «الأستاذ» بين نصب ابن تيمية، ونصب ابن حجر في (الكم والنوع)!!:

فابن حجر يرى الإمساك عما شجر بين الصحابة.

وهو يعد معاوية في الصحابة، ويثبت له فضائل.

ويراه مجتهداً متأولاً في قتال لعلي.

وهو يهتم بتراجم الشافعية، وأهل الحديث، أكثر من اهتمامه بتراجم أهل البيت.

ويترضى عن الصحابة، ولا يرى وجوب الصلاة على الآل.

وهو ممن نقل الاستدلال العجيب بآية: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [النور: ٦٢]، ويذكر ذلك في أدلة من يمنع من الصلاة والتسليم على غير النبي ﷺ. و«الأستاذ» يقرر أن هذا الاستدلال إنما يذكره المنحرفون عن علي.

وهو يوثق كثيراً من النواصب، ويضعف كثيراً من محبي أهل البيت!!

إذا عرف «الأستاذ» هذا، فسوف يدرك أن الخلل ليس في ابن تيمية، ولا ابن حجر، ولا حتى في الذهبي، ولا ابن كثير، ولا ابن خلدون، ولا ابن حزم، ولا الخلال، ولا عبد الله بن أحمد... ولا غيرهم من العلماء الذين اكتشف «الأستاذ» وقوعهم في النصب (الغامض) (الخفي) (الخفيف) (المتسلل) (المتفاوت في الكم والنوع)!!

فالمشكلة تكمن في رأس «الأستاذ»، وليست في أولئك الأفاضل.

بندر الشويقي

مناقشة شهادة الذهبي

نقل «الأستاذ» كلاماً ينسب للإمام الذهبي في تجريح ابن تيمية والحط عليه، وهذا الكلام أخذه «الأستاذ» من رسالتين في نسبتهما للذهبي شك كبير، بل إن فيهما أشياء مما يقطع بنفيها عنه، لمخالفتها ما عرف واشتهر عنه من ثنائه الكثير على شيخه ابن تيمية، ومدحه له، حتى كان تاج الدين السبكي يعد شيخه الذهبي من المتعصبين لابن تيمية.

لكن «الأستاذ» ترك ثناء الذهبي الكثير والمستفيض واكتفى بنقل كلامه في هاتين الرسالتين؛ لأنه رأى فيه ما يوافق هواه.

فأما رسالة (النصيحة الذهبية) التي اعتمدها «الأستاذ»، فقد نفى نسبتها للذهبي غير واحد من الباحثين، لكن «الأستاذ» بما يملكه من احتكار للحقائق، وبما يتميز به من صلاحيات واسعة في تسفيه آراء الآخرين، فإنه يقول: «**قد شكك في صحتها (العوام من أتباعه) بشبه ضعيفة**».

فكما حكم «الأستاذ» برد تزكية أربعين من أهل العلم لابن تيمية، فهو الآن يحكم على من يشكك في هذا الرسالة بأنهم من العوام!!

مع أن من يقارن بين دراسات أولئك، وكتابات «الأستاذ» يعرف الفرق الكبير بينهم وبينه.

لكن بما أن من ينفي هذه الرسالة عن الذهبي معدود سلفاً عند «الأستاذ» في جملة العوام، فإني سوف أخرج عن هذه المعضلة، وأسلم ـ جدلاً ـ بثبوت الرسالة عن الذهبي، ثم أقول لـ «الأستاذ»:

ـ الرسالة من أولها لآخرها ليس فيها ذكر لابن تيمية.

ـ ثانياً: الرسالة من أولها لآخرها، ليس فيها تعرض لاتهام ابن تيمية بالتجسيم، أو بالنصب أو الانحراف عن علي، وقد اجتهد «الأستاذ» في تحريف كلام الذهبي المزعوم وتفسيره بهذا المعنى، مع معرفة «الأستاذ» التامة بأن الذهبي يوافق ابن تيمية في جل هذه المسائل التي يراها «الأستاذ» تجسيماً ونصباً!!

ولعل «الأستاذ» نسي أن الذهبي نفسه ممن اعتنى بكتاب «منهاج السُّنَّة»، واختصره في ملخص سماه «المنتقى من منهاج الاعتدال».

ولعله ـ أيضاً ـ نسي أن الذهبي من مثبتة الصفات، شأنه في ذلك شأن ابن تيمية.

وعلى هذا فليس للأستاذ مستمسك في كلام الذهبي، وليس فيه تأييد ما ينزع إليه من اتهام ابن تيمية بالنصب، أو التجسيم.

ـ ثالثاً: رجح «الأستاذ» أن هذه الرسالة بعث بها الذهبي إلى ابن تيمية فيما بين سنة (٧٢١هـ) وسنة (٧٢٨هـ)، وجعل ما فيها من ذم لابن تيمية ناسخاً لما قبله من مديح، حيث ذكر أن الذهبي كان يثني على ابن تيمية ثم رجع.

وهذا الدعاوى العارية عن الدليل، من أبرز معالم منهج «الأستاذ» في الكتابة والنقد. فهو لا يبني دراسته على الدليل والبرهان، وإنما يبنيها على الهوى والتشهي، فهو يضع النتيجة التي يريد الوصول إليه ثم يبني الدليل ليصل إلى ما يريده، وليس إلى الحقيقة.

فقد تقدم نسفه لكلام أربعين من أهل العلم زعم أنه ثناءهم على ابن تيمية غير مقبول!!.

وتقدم حكمه الجائر على من يشكك في نسبة (النصيحة الذهبية) للإمام الذهبي!!.

وها هو الآن يجعل هذه النصيحة المزعومة ناسخة لجميع ثناء الذهبي على ابن تيمية!!. مع أن ثناء الذهبي على ابن تيمية ثابت قبل تاريخ هذه الرسالة وبعدها.

وحتى أثبت للأستاذ تخرصه، ورجمه بالغيب، سوف أنقل له كلاماً للذهبي كتبه بعد سنة (٧٢٨هـ) ليعرف «الأستاذ» موقفه الصحيح من شيخه ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ في ذيل تاريخ الإسلام:

«ابن تيمية الشيخ، الإمام، العالم، المفسر، الفقية، المجتهد، الحافظ، المحدث، شيخ الإسلام، نادرة العصر، ذو التصانيف الباهرة، والذكاء المفرط... نظر في الرجال والعلل، وصار من أئمة النقد، ومن علماء الأثر مع التدين والنبالة، ومع الذكر والصيانة، ثم أقبل على الفقه ودقائقه وقواعده وحججه والإجماع والاختلاف، حتى كان يقضي منه العجب إذا ذكر مسألة من مسائل الخلاف، ثم يستدل ويرجح ويجتهد، وحق له ذلك؛ فإن شروط الاجتهاد كانت قد اجتمعت فيه؛ فإنني ما رأيت أسرع انتزاعاً للآيات الدالة على المسألة التي يوردها منه، ولا أشد استحضاراً لمتون الأحاديث وعزوها إلى الصحيح، أو المسند، أو إلى السنن منه؛ كأن الكتاب والسنن نصب عينيه، وعلى طرف لسانه بعبارة رشيقة، وعين مفتوحة، وإفحام للمخالف».

فليقارن «الأستاذ» هذا الكلام بما في تلك الرسالة المزعومة المنسوبة للذهبي، فإن لم يجعل هذا دليلاً على بطلانها، فليجعله على الأقل ناسخاً لها؛ لأنه متأخر عنها.

ثم واصل الذهبي ثناءه على ابن تيمية، فقال:

«وكان آية من آيات الله في التفسير والتوسع فيه، لعله يبقى في تفسير الآية المجلس والمجلسين، وأما أصول الديانة ومعرفتها، ومعرفة أحوال

الخوارج والروافض، والمعتزلة، وأنواع المبتدعة، فكان لا يشق فيه غباره، ولا يلحق فيه شأوه».

يقارن هذا بقول «الأستاذ»: «**من بالغ في ابن تيمية وزعم أنه أعلم الناس في عصره أو بعد التابعين فقد ظلم نفسه، صحيح أنه كتب في كل العلوم تقريباً لكنه لم يضبط علماً واحداً كضبط أقرانه لتلك العلوم فلم يضبط التاريخ كالذهبي، ولا الحديث كالمزي، ولا الأحكام كابن دقيق العيد، ولا علم العربية كأبي حيان التوحيدي،... دعك من مبالغات المداحين الذين غرهم إكثاره من التأليف، وجذبتهم جرأته في التشنيع على الخصوم، والاطلاقات التي يطلقها من دعاوى الإجماع والتصحيح والتضعيف... إلخ**».

هذا ما قاله «الأستاذ»، ولنواصل نحن قراءة كلام الذهبي:

قال: «وكان قوَّالاً بالحق، نهاءً عن المنكر، لا تأخذه في الله لومة لائم، ذا سطوة وإقدام وعدم مداراة الأغيار، ومن خالطه وعرفه قد ينسبني إلى التقصير في وصفه، ومن نابذه وخالفه ينسبني إلى التغالي فيه، وليس الأمر كذلك، مع أنني لا أعتقد فيه العصمة، كلا، فإنه مع سعة علمه وفرط شجاعته، وسيلان ذهنه وتعظيمه لحرمات الدين، بشر من البشر تعتريه حدة في البحث، وغضب وشظف للخصم، يزرع له عداوة في النفوس، ونفوراً عنه، وإلا فلو لاطف الخصوم، ولزم المجاملة وحسن المكالمة، لكان كلمة إجماع، فإن كبارهم وأئمتهم خاضعون لعلومه، وفقهه، معترفون بشفوفه وذكائه، مقرون بندور خطئه».

بندر الشويقي

يقارن هذا ـ أيضاً ـ بدعوى «الأستاذ» أن ابن تيمية لم يضبط علماً واحداً كضبط أقرانه لتلك العلوم.

ثم قال الذهبي: «لست أعني بعض العلماء الذين شعارهم وهجيراهم الاستخفاف به، والازدراء بفضله والمقت له، حتى استجهلوه وكفروه، ونالوا منه، من غير أن ينظروا في تصانيفه، ولا فهموا كلامه، ولا لهم حظ تام من التوسع في المعارف».

«والعالم منهم قد ينصفه، ويرد عليه بعلم وطريق العقل السكوت عما

شجر بين الأقران ـ رحم الله الجميع ـ، وأنا أقل من أن ينبه على قدره كلمي، أو أن يوضح نبأه قلمي، فأصحابه وأعداؤه خاضعة لعلمه، مقرون بسرعة فهمه، وأنه بحر لا ساحل له، وكنز لا نظير له، وأن جوده حاتمي، وشجاعته خالدية، ولكن قد ينقمون عليه أخلاقاً وأفعالاً، منصفهم فيها مأجور، ومقتصدهم فيها معذور، وظالمهم فيها مأزور، وغاليهم مغرور، وإلى الله ترجع الأمور».

فهذه نبذ من ثناء الذهبي على شيخه ابن تيمية، فهل يمكن أن يتكلم بهذا من صنف تلك الرسالة المزعومة التي يقول فيها عن شيخه: «**يا خيبة من اتبعك فإنه معرض للزندقة والانحلال**».

وهل يمكن أن يتكلم بذاك الثناء من يقول عن الشيخ: «**والله في القلب شكوك إن سلم لك إيمانك بالشهادتين فأنت سعيد**».

وهذا الثناء نقلته من كتاب واحد للذهبي، صنفه بعد تاريخ تلك الرسالة المزعومة، وهو «ذيل تاريخ الإسلام»، وللذهبي كلام غيره كثير، من ذلك ما ذكره في كتابه: «المعجم المختص»، وهو من كتب الذهبي المتأخرة عن تاريخ تلك الرسالة المفتراة، فمما قاله في هذا المعجم عن شيخه ابن تيمية:

«برع في علوم الآثار والسنن، ودرس وأفتى وفسر وصنف التصانيف البديعة، وانفرد بمسائل نيل من عرضه لأجلها، وهو بشر له ذنوب وخطأ، ومع هذا، فوالله ما مقلت عيني مثله، ولا رأى هو مثل نفسه، كان إماماً متبحراً في علوم الديانة، صحيح الذهن، سريع الإدراك، سيال الفهم، كثير المحاسن، موصوفاً بفرط الشجاعة والكرم، فارغاً عن شهوات المأكل والملبس، والجماع، لا لذة له غير نشر العلم وتدوينه والعمل بمقتضاه».

هذا رأي الذهبي في ابن تيمية، إن أحب «الأستاذ» معرفته، وهو كلام متأخر كتبه الذهبي بعد تاريخ تلك الرسالة المزعومة، فليقارن القراء هذا بدعوى أستاذنا أن الذهبي رجع عن ثنائه على ابن تيمية!!

وهنا كلام آخر لإمام آخر، وهو ابن سيد الناس ـ من أئمة الشافعية في زمانه ـ، فقد قال عن ابن تيمية:

«ألفيته ممن أدرك من العلم حظّاً، وكاد يستوعب السنن والآثار حفظاً، إن تكلم في التفسير فهو حامل رايته، أو أفتى في الفقه فهو مدرك غايته، أو ذاكر بالحديث فهو صاحب علمه وذو روايته، أو حاضر بالنحل والملل، لم ير أوسع من نحلته، ولا أرفع من درايته، برز في كل فنٍ على أبناء جنسه».

(لكن «الأستاذ» يرى أنه لم يضبط فناً واحداً كضبط أقرانه).

ثم يواصل ابن سيد الناس ثناءه، فيقول: «لم تر عين من رآه مثله، ولا رأت عينه مثل نفسه، كان يتكلم في التفسير فيحضر مجلسه الجم الغفير، ويردون من بحر علمه العذب النمير، ويرتعون من ربيع فضله في روضة وغدير، إلى أن دبَّ إليه من أهل بلده داء الحسد، وأكبَّ أهل النظر منهم (يعني: الأشعرية) على ما ينتقد عليه في حنبليته من أمورة المعتقد، فحفظوا عنه في ذلك كلاماً، أوسعوه بسببه ملاماً، وفوقوا لتبديعه سهاماً، وزعموا أنه خالف طريقتهم، وفرق فريقهم، فنازعهم ونازعوه، وقاطع بعضهم وقاطعوه. . .إلى أن قال: فرد الله كيد كل في نحره، ونجاه على حد من اصطفاه والله غالب على أمره».

وكلام العلماء في الثناء على ابن تيمية كثير ومستفيض، لكن ليس مقصودنا الآن نقل ذلك.

وأنا حين أنقل تلك النصوص، فليس يعنيني إبراز شأن ابن تيمية، ومكانته عند العلماء، بقدر ما يعنيني إظهار منهجية «الأستاذ» وتعصبه، وتطفيفه في الكيل حين يتكلم عن العلماء الذين يخالفون غلوه وتعصبه.

وفيما يلي أنموذج آخر يوضح ظاهرة التعصب، واتباع الهوى لدى أستاذنا:

نقل «الأستاذ» عن ابن حجر أنه قال عن ابن تيمية:

- «**ومنهم من ينسبه إلى النفاق!**

- **لقوله في علي ما تقدم!**

- **ولقوله: إنه كان مخذولاً حيث ما توجه!**

- **وأنه حاول الخلافة مراراً فلم ينلها!**

- **وإنما قاتل للرياسة لا للديانة!**

- **ولقوله: إنه كان يحب الرياسة! وأن عثمان يحب المال**

- **ولقوله: أبو بكر أسلم شيخاً يدري ما يقول!**

- **وعلي أسلم صغيراً والصبي لا يصح إسلامه على قول!**

- **وبكلامه في قصة خطبة بنت أبي جهل.. وما يؤخذ من مفهومها!**

- **فإنه شنع في ذلك! ـ فألزموه النفاق!!**

- **لقوله ﷺ: «لا يبغضك إلا منافق»!!**

هذا ما نقله «الأستاذ».

وقد فصَّل هذه التهم، وجعل كل واحدة في سطر مستقل، لئلا يفوت القارئ شيء منها.

ـ وأول خطأ وقع فيه «الأستاذ» هو نسبته هذا الكلام للحافظ ابن حجر، وليس هذا من كلامه، وإنما هو نص طويل نقله ابن حجر في الدرر الكامنة عن الأقشهري، والنقل يبدأ من (ص١٦٣)، وينتهي في (ص١٦٦). لكن «الأستاذ» إذا رأى ما يخدم فكرته طار به دون روية.

ـ ثانياً: هذا الكلام الذي نقله «الأستاذ» جزء من كلام طويل تضمن مدحاً لابن تيمية، وذمّاً له، وكذباً عليه. لكن «الأستاذ» اكتفى بنقل الذم والكذب فقط!!

فمما قاله هذا الرجل في ابن تيمية: «**بارع في الفقة والأصلين والفرائض والحساب وفنون أخر. وما من فن إلا له فيه يد طولى**» وقال: «**كان يتكلم على المنبر على طريقة المفسرين مع الفقة والحديث، فيورد من ساعة من الكتاب والسُّنَّة واللغة والنظر ما لا يقدر أحد على أن يورده في عدة مجالس، كأن هذه العلوم بين عينيه فيأخذ منها ما يشاء، ويذر**».

«يقارن هذا الكلام ـ أيضاً ـ بقول «الأستاذ»: إن ابن تيمية لم يضبط علماً واحداً كضبط أقرانه».

ـ ثالثاً: هذا النص الذي نقله «الأستاذ»، لم يذكره قائله على سبل التقرير كما يوهمه تصرف «الأستاذ»، بل هو سرد وحكاية لما تعرض له ابن تيمية من الأذى من خصومه ومعارضيه، من التعصب والكذب والافتراء.

وحتى تتضح الصورة، سوف أنقل بعض ما ذكره الأقشهري:

قال بعد كلام له عن ابن تيمية:

ـ فمنهم من نسبه إلى التجسيم لما ذكره في العقيدة الحموية والواسطية وغيرهما من ذلك، كقوله: إن اليد والساق والوجه صفات حقيقية لله، وأنه مستوٍ على العرش بذاته...».

وهذا حق قررته نصوص الشريعة، ولا ينكره إلا النفاة المعطلة، إلا إن كان للأستاذ رأي آخر.

ـ ثم قال: «ومنهم من ينسبه إلى الزندقة لقوله: إن النبي ﷺ لا يستغاث به، وأن في ذلك تنقيصاً ومنعاً من تعظيم النبي ﷺ...».

وهذه تهمة لا تصدر إلا ممن بلغ الغاية في التعصب والضلال.

ـ ثم قال: «ومنهم من ينسبه إلى النفاق لقوله في علي ما تقدم، ولقوله: إنه كان مخذولاً... إلخ».

وهذا النص هو الذي نقله «الأستاذ» مستبشراً به.

ـ ثم قال: «ونسبه قوم إلى أنه يسعى في الإمامة الكبرى، فإنه كان يلهج بذكر ابن تومرت، ويطريه...».

فهذه جملة من التهم التي نسبت للشيخ، واقتطع منها «الأستاذ» جزءاً، ثم أورده منسوباً للحافظ ابن حجر!!.

ليس ثمة أحد ينكر اختلاف الناس في أمر ابن تيمية، شأنه في ذلك شأن كل مجتهد في الإصلاح. و«الأستاذ» حين ينقل لنا وقيعة بعض المتعصبة فيه، فإنه لم يأت بجديد، فنحن نعلم أن ابن تيمية مات مسجوناً بسبب قيام خصومه

عليه، لكن من خصومه من كان خلافه معه خلاف المنصفين، ومنهم من تعصب، وافترى على الشيخ، ونسب إليه ما هو براء منه، لكن تبقى العبرة بأهل الإنصاف والاعتدال، وليس بأهل التعصب والغلو.

لكن «الأستاذ» يحرص كثيراً على إبعاد كلام المنصفين.

ويحرص على جمع أقوال الخصوم والمخالفين.

وأكثر ما يكون حرصه على أشنع الأقوال والافتراءات.

وكتب ابن تيمية موجودة، ولو طالبنا «الأستاذ» أن يخرج لنا منها بعض ما ذكر أعلاه لما استطاع، لكن «الأستاذ» لا يبالي بنقل الافتراءات ما دامت تخدم هدفه ومطلوبه، وهكذا يكون الاعتدال والإنصاف.

مناقشة أخرى لشهادة الذهبي

نقل «الأستاذ» من الرسالة المنسوبة للذهبي قوله في حق شيخه ابن تيمية: «**يا رجل بالله كف عنا فإنك محجاج عليم اللسان لا تقر ولا تنام**».

فجاء «الأستاذ» واستنبط من هذا أن الذهبي يلمح إلى رمي ابن تيمية بالنفاق!!

لكن لأن «الأستاذ» أعقل من الذهبي فقد انتقده، ورجح رمي ابن تيمية ببعض شعب النفاق فقط!!

قال «الأستاذ»: «**الذهبي هنا يلمح لاتهام ابن تيمية بالنفاق، لكنه عدل عن (منافق عليم اللسان) إلى (محجاج عليم اللسان)» هذا ما استنبطه «الأستاذ»**.

ثم قال بكل عقل وحلم: «**ولا ريب أنه لو اتهم ابن تيمية بالنفاق لأخطأ، نعم يمكن أن يقال فيه شعبة من شعب النفاق لانحرافه عن علي وبغضه له**».

فـ «الأستاذ» وضع في فم الذهبي كلاماً لم يقله.

ثم تعاقل، ورد على الذهبي، ليخرج لنا في صورة المنصف المتعقل!!

ممن ذكر «الأستاذ» أنهم ردوا على ابن تيمية: (علي بن يعقوب البكري)!!

وإن العجب لا ينقضى من «الأستاذ» حين يتشبع بذكر مثل هذا، وهو الذي يدعي محاربة الغلو والتعصب.

فهذا الرجل لم يكن خلافه مع ابن تيمية حول مسألة في الفقه، أو حتى في الأسماء والصفات، أو التصوف أو غير ذلك.

خلافه مع ابن تيمية حول قضية: (الاستغاثة بالنبي ﷺ).

فهو يرى جواز الاستغاثة في الشدائد بالنبي ﷺ، ويرى تكفير ابن تيمية لمنعه من ذلك!!

فما معنى استكثار «الأستاذ» بردود مثل هذا على ابن تيمية!!

كان «الأستاذ» يقول: إنه لا ينكر فضل ابن تيمية وعلمه!!

فهل كان «الأستاذ» صادقاً في هذا.

في رأيي أن هذا القول من جنس مداورات «الأستاذ» ومناوراته الكثيرة.

فهو لا ينكر علم ابن تيمية، لكن يراه لم يضبط علماً واحداً كما ضبطه أقرانه.

وهو لا ينكر فضله، لكن يراه يتلاعب بأحاديث النبي ﷺ ويتعمد الزيادة فيها.

ويراه كذاباً، ويعتبره واقعاً في بعض شعب النفاق فقط لا غير!!

ولا يزال لدي تعليقات على كلام «الأستاذ» ـ إن كان في العمر متسع ـ.

حسن المالكي **٢٦ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢، ٠٦:٠٧ AM**

خطأ في موضوع شهادات العلماء في ابن تيمية

تنبيه مهم حول خطأ في موضوع شهادات العلماء في ابن تيمية

هنا خطأ غير مقصود أعتذر منه

وهو أنه تم إنزال مسودة بحث فيها أسماء العلماء الذين مع أو ضد ابن تيمية نقلاً من كتاب الشيباني وأمور أخرى غير محررة، ولم أقصد إنزال

إلا ما يخص المقدمة في مكانة ابن تيمية + كلام ابن حجر فقط، البقية لا أقرها ولولا رد الأخ ما ظننت أنها نزلت.

فأكرر اعتذاري للقراء.

فلا أقر مما نزل إلا (من بداية الكلام إلى نهاية شهادة ابن حجر) فقط.

وسأتبعها بشهادة الذهبي وهي الشهادة الثانية (شهادة الذهبي).

وقد شرحت مرادي بهذه الشهادات حتى نعتدل في ابن تيمية.

بندر الشويقي **١٤ ـ ١٢ ـ ٢٠٠٢، ١٥: ٠٣ AM**

مرة أخرى أقول: الحمد لله أولاً وآخراً.

فلا زالت منهجية «الأستاذ» تتكشف شيئاً فشيئاً، ويوماً بعد يومٍ.

وإن استمر هذا الحوار فسوف يتضح المزيد والمزيد ـ بإذن الله ـ عن دعاوى «الأستاذ» العريضة، وخطاباته الكثيرة عن الاعتدال، وترك التعصب، ونبذ الغلو، والإعراض عن الخصومات المذهبية.

فتح «الأستاذ» هذا الموضوع بعنوان «شهادات العلماء في ابن تيمية»، وحشر فيه جملاً من الافتراء والتعصب والبهتان، وما إن بدأتُ في مناقشة كلامه حتى جاء ليخلي مسؤوليته عن ثلثي ما كتبه!!

جاء «الأستاذ» ليزعم أنه بسبب خطأ غير مقصود، أنزل ثلثي هذا المقالة الطويلة!!

جاء ليقول: **«لولا رد الأخ ما ظننت أنها نزلت»!!**

هذا ما يقوله «الأستاذ»!!

ولو أنه ادعى الخطأ في كلمة، أو سطر، أو عشرة، ربما قبلنا دعواه.

لكن أن يفتح حلقة جديدة، ثم يعود ليخلي مسؤوليته عن ثلثي الكلام الوارد فيها، ويزعم أنه لولا ردي عليه، لما انتبه لهذا الكلام الكثير، فهذا شيء يصعب تصديقه!!

مقال «الأستاذ» مكون من جزأين اثنين.

فلو قبلنا دعواه أن في الجزء الأول أشياء لم يقصد «الأستاذ» إنزالها، فماذا

عن الجزء الثاني من المقال؟ هل أنزله «الأستاذ» كله بسبب خطأ غير مقصود؟!!

ثم إن عنوان المقال: «**شهادات العلماء في ابن تيمية**».

و«الأستاذ» الآن يقول: «**لا أقر مما نزل إلا (من بداية الكلام إلى نهاية شهادة ابن حجر) فقط**».

وإذا قرأنا هذا الجزء الذي يقره «الأستاذ» فلن نجد فيه كلاماً لعالمٍ آخر غير ابن حجر.

فهل يصلح مع هذا أن يكون العنوان: «شهادات العلماء في ابن تيمية»؟

لو كان «الأستاذ» صادقاً، وأن إنزال هذا المقال الطويل كان بسبب خطأ غير مقصود، لكان عنوان مقاله: «شهادة ابن حجر في ابن تيمية»، وليس: «شهادات العلماء».

لهذا كله أقول: من شاء من القراء أن يصدق دعوى «الأستاذ» فليصدق.

وأما بالنسبة لي فمن الصعب على عقلي القبول بأن «الأستاذ» أثبت هذا المقال الطويل العريض بسبب خطأ غير مقصود!! وأنه لولا ردي عليه لما انتبه لما كتبته يداه!!

بندر الشويقي

وبخاصة أن ما ورد في هذا المقال يتفق تماماً مع منهجية «الأستاذ»؛ حين ينطلق في حشد الأباطيل لتأييد رأيه ومذهبه. ومن له خبرة بمسلك «الأستاذ»، فلن يستغرب صدور هذا الكلام منه.

لهذا كله، فالذي أعتقده أنه لم هناك خطأ غير مقصود. وإنما هي خطوة غير مدروسة، أباح فيها «الأستاذ» ببعض مكنونه، وكلمات كتبها تحت تأثير غلوه وتعصبه، فلما ذهبت السكرة، وجاءت الفكرة، شعر «الأستاذ» بتبعات كلامه، فأسرع إلى التنصل منه.

وقد يكون هناك سبب آخر لم أفهمه.

في بداية هذه المناظرة ذكرتُ أن «الأستاذ» كثير التقلب والتناقض في تقريراته، وطرح آرائه، وقلت: إن هذه التناقضات عادة ما يكون لها أحد ثلاثة أسباب:

ـ فإما أن يكون المتكلم لا يفهم ما يقول.
ـ أو أنه صاحب تهور ومجازفة في الكلام.
ـ أو أنه يـُخفي شيئاً فيظهر في فلتات لسانه.

«ويـبدو» لي أن فلتة اللسان هذه المرة كانت كبيرة، لدرجة أن «الأستاذ» يحاول التنصل منها بكل سبيل، فقد كتب هنا معلناً براءته مما كتب، ثم فتح عنواناً مستقلّاً أثبت فيه هذه البراءة.

ثم زاد على هذا ففتح مواضيع جديدة لتضييع القضية!
شهادة الكوثري في ابن تيمية.
شهادة الذهبي (محررة) في ابن تيمية.
شهادة ابن حجر الهيتمي في ابن تيمية.
شهادة طاهر بن علوي في ابن تيمية.
شهادة محمد العربي التباني في ابن تيمية.
شهادة المقبلي في ابن تيمية.

بندر الشويقي

والذي يقرأ هذه المقالات لا يجد فيها جديداً، فكلها تصب في منحى واحد لا يختلف عن هذا المقال الذي أعلن «الأستاذ» براءته من ثلثيه.

هذه المقالات اجتهد «الأستاذ» فيها ليتشبث بكل سبب في محاولة بائسة يائسة لزعزعة الثقة في إمام أجمع المنصفون على جلالته وإمامته، في العلم والعمل، سواء منهم الموافقون والمخالفون.

والقارئ الفطن لو تأمل، فسوف يفهم لماذا يعمد «الأستاذ» لهذا الأسلوب.
هو يريد تشتيت البحث، ولا شيء غير ذلك.
نحن نعرف أن لابن تيمية خصوماً كثر.
ونعلم أن هناك من رد عليه وخالفه، وليس في هذا جديد علينا.
كما نعرف أن أضعاف هؤلاء الخصوم قد مدحو ابن تيمية وأثنوا عليه.
فما الجديد ـ إذاً ـ في كلام «الأستاذ»؟

«الأستاذ» فقط يريد أن يثبت أنه موجود، وأنه لم ينسحب من المناظرة، بينما الحقيقة والواقع أنه قد انسحب منذ توقف عن إكمال البحث في

اعتراضاتي على (مقدمة النصب)، وعمد إلى صرف البحث إلى ابن تيمية.

كان الاتفاق بيني وبين «الأستاذ» أن يكون موضوع المناظرة مناقشة: (اعتراضاتي على مقدمة النصب التي كتبها «الأستاذ»)، كما بيَّنت ذلك، على هذا الرابط:

http://www.wasatyah.com/vb/showthre... = 6905#post62461[١]

لكن لما رأى «الأستاذ» أن الاستمرار في هذا البحث سوف يكشف المزيد من أوراقه، ويظهر تناقضاته بين النظرية والتطبيق، عمد إلى إشغال القراء بالجري في كل اتجاه، وفتح مواضيع متفرقة، والإكثار من التهجم على ابن تيمية بمختلف السبل، ليصرف بذلك الأنظار والأفكار، عن مواضع الخلل الكبيرة الموجودة في (مقدمة النصب) التي هي موضوع المناظرة الأساس.

لكن يبدو أن الأوان قد فات.

فمنهجية «الأستاذ» الآن باتت مكشوفة لكل ذي عينين، والفضل لله أولاً وآخراً.

بندر الشويقي

ذكر «الأستاذ» هنا كلاماً منسوباً للإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه طعن على ابن تيمية.

مناقشة أخرى لشهادة الذهبي

ولأن «الأستاذ» من أهل الإنصاف والاعتدال.

ولأنه يكره الغلو والتعصب، فقد أعرض عن ثناء الذهبي الكثير والمشهور على شيخه ابن تيمية، ولم ينقل منه حرفاً واحداً، وإنما التقط عباراتٍ تنسب إليه، و(في ثبوتها شك كبير)، ثم جعل هذه العبارات ناسخة لكل كلام قاله الذهبي في مدح ابن تيمية!!

لكن تبقى مشكلة «الأستاذ» أن هذه العبارات ـ لو قبلناها ـ فليس فيها ما يخدم هدفه من تثبيت تهمة (النصب) على ابن تيمية؛ فالذهبي لم يشر لهذا من قريب، ولا من بعيد.

---

(١) لم نتمكن من التعرف على الموضوع المحال إليه.

فماذا فعل «الأستاذ» حتى يقحم الذهبي في اتهاماته لابن تيمية بالنصب؟

كتب «الأستاذ» شرحاً متحاملاً مزجه بالكلام المنسوب للذهبي، وأدخل في هذا الشرح بعض آرائه هو في ابن تيمية، ليوهم القراء موافقة الذهبي له فيما ينتقده على ابن تيمية.

لكن هذه الحيلة مكشوفة، لا تنطلي إلا على السطحيين.

فهذا كلام الذهبي موجود، فأين اتهم ابن تيمية بالنصب؟

وهل يستطيع «الأستاذ» أن ينقل نصّاً خالصاً من كلام الذهبي وحده فيه رمي ابن تيمية بالنصب؟

لن يستطيع «الأستاذ» ذلك أبداً.

فلو سلمنا للأستاذ (جدلاً) بصحة هذا الكلام المنسوب للإمام الذهبي.

فأين ذكر النصب الذي يهدف «الأستاذ» إلى تثبيته؟

«الأستاذ» يزعم أن كتاب «منهاج السُّنَّة» لابن تيمية مليء بالنصب!!

وأن ذلك لا يخفى على الباحث المنصف!!

بندر الشويقي

فما رأي «الأستاذ» إذا قلت له: إن الذهبي نفسه قرأ هذا الكتاب، واعتنى به، واختصره. وقال في الصفحة الأولى من اختصاره:

«أما بعد فهذه فوائد ونفائس اخترتها من كتاب «منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال»، تأليف شيخنا الإمام العالم أبي العباس أحمد ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ».

ثم أورد في مختصره هذا، أكثر الكلام الذي ينتقده «الأستاذ» على ابن تيمية.

وللعلم فإن هذا المختصر كتبه الذهبي بعد وفاة شيخه ابن تيمية؛ أي: بعد تاريخ تلك الرسالة المزعومة التي جعلها الأستاذ دليلاً على رجوع الذهبي عن الثناء على شيخه ابن تيمية.

إذاً؛ فتعلق «الأستاذ» بذاك الكلام المنسوب للذهبي لا يجديه نفعاً فيما يحاول إثباته.

واعتضاد «الأستاذ» به دليل إفلاس وخواء؛ فهو إنما يورد هذا الكلام

بقصد التشغيب والتشويش وتشتيت القارئ المتابع فقط لا غير، وأما أن يكون في كلام الذهبي ما يقتضي وصف ابن تيمية بالنصب، فهذا ما يعجز «الأستاذ» عن إثباته.

ابن تيمية والذهبي متفقان في الأصول التي يعتقدانها، ويدينان بها فيما يتعلق بالصحابة، وأصول المعتقد في (الأسماء والصفات)، وليس للذهبي اعتراض على ما يقرره ابن تيمية في هذا الباب.

فإن وجد «الأستاذ» بينهما خلافاً في ذلك، فلينقله لنا، ولن يستطيع.

والحاصل من هذا كله: أنه حتى لو أثبت «الأستاذ»؛ أي: خلاف بين الذهبي وشيخه ابن تيمية، فسوف يبقى هذان الإمامان في شق، ويبقى «الأستاذ» وتعصبه وتشيعه في شق آخر.

بل سيبقى الذهبي، وابن تيمية، والإمام مالك، وشعبة بن الحجاج، والشافعي، وأحمد، وابنه عبد الله، والخلال، وابن العربي، والبيهقي، وابن الجوزي، وابن كثير، وابن حجر، كل هؤلاء الفحول سيبقون في شقٍّ. ويبقى «الأستاذ» وتشيعه وتعصبه في شق آخر.

***

من المعروف ـ عند العقلاء، فضلاً عن العلماء ـ أن الكلام المتأخر ينسخ المتقدم.

لكن هوى «الأستاذ» يقتضي أن يكون المتقدم ناسخاً للمتأخر!!

فإذا ذم الذهبي شيخه ابن تيمية، ثم عاد فمدحه، فـ «الأستاذ» يأخذ بالذم القديم، ويجعله ناسخاً لما جاء بعده من مدح وثناء!!

فهل يعي «الأستاذ» ما يخرج من رأسه؟

«الأستاذ» جعل كلام الذهبي المزعوم عمدة له في إلغاء ما اشتهر وعرف عن الذهبي من الثناء البالغ على شيخه ابن تيمية، فجاء ليقرر أن الذهبي رجع عن ثنائه عليه!!

جاء ليقول: **«كم من شخص نثني عليه اليوم ونذمه غداً، إذا تبين لنا هواه وتعصبه»**.

ومع أني نقلت للأستاذ نصوصاً من ثناء الذهبي على شيخه بعد تاريخ ذاك الكلام المزعوم، لكن صاحبنا لا يزال مصرّاً على أن الذهبي رجع عن ثنائه على ابن تيمية!!

فالكلام الذي يروق لـ «الأستاذ»، لا بد أن يكون هو المعتمد، ولا بد أن يكون ناسخاً لما سواه!!

وأما ما لا يروق لـ «الأستاذ»، فلا بد أن يكون منسوخاً، حتى وإن كان هو الأشهر، وحتى لو كان في كتب الذهبي الأخيرة!!

ولله في خلقه شؤون.

الذهبي يعتبر ابن تيمية أعلم أهل زمانه.

ويعده رأساً في الزهد والتدين والورع.

ويقول: «ما مقلت عيني مثله، ولا رأى هو مثل نفسه».

ويقول: «أنا أقل من أن ينبه على قدره كلمي، أو أن يوضح نبأه قلمي، فأصحابه وأعداؤه خاضعة لعلمه، مقرون بسرعة فهمه، وأنه بحر لا ساحل له، وكنز لا نظير له».

ويقول: «كان إماماً متبحراً في علوم الديانة، صحيح الذهن، سريع الإدراك، سيال الفهم، كثير المحاسن».

ويقول: «كان آية من آيات الله في التفسير والتوسع فيه».

ويقول: «أما أصول الديانة ومعرفتها، ومعرفة أحوال الخوارج والروافض، والمعتزلة، وأنواع المبتدعة، فكان لا يشق فيه غباره، ولا يلحق فيه شأوه».

ويقول: «إن شروط الاجتهاد كانت قد اجتمعت فيه».

ويقول: «ما رأيت أسرع انتزاعاً للآيات الدالة على المسألة التي يوردها منه، ولا أشد استحضاراً لمتون الأحاديث وعزوها إلى الصحيح، أو المسند،

أو إلى السنن منه؛ كأن الكتاب والسنن نصب عينيه، وعلى طرف لسانه بعبارة رشيقه، وعين مفتوحة، وإفحام للمخالف».

ويذكر أنه: «نظر في الرجال والعلل، وصار من أئمة النقد، ومن علماء الأثر مع التدين والنبالة، ومع الذكر والصيانة، ثم أقبل على الفقه ودقائقه وقواعده وحججه والإجماع والاختلاف، حتى كان يقضي منه العجب إذا ذكر مسألة من مسائل الخلاف».

ويقول: «كان من بحور العلم، ومن الأذكياء المعدودين، والزهاد الأفراد، والشجعان الكبار، والكرماء الأجواد، أثنى عليه الموافق والمخالف، وسارت بتصانيفه الركبان».

هذا رأي الذهبي المعروف المشهور في شيخه ابن تيمية.

وكله منقول من كتبه المتأخرة التي كتبها بعد تاريخ تلك الرسالة المزعومة التي جعلها «الأستاذ» ناسخة لما سواها من تزكية وثناء.

وإذا كان «الأستاذ» لا يدري، فإن الإمام الذهبي له مصنف كامل في مناقب شيخه اسمه «الدرة اليتيمية، في السيرة التيمية»، كتبه بعد تاريخ تلك الرسالة المزعومة، وضمنه من الثناء والمديح ما لن يروق للأستاذ قطعاً.

فإن لم يقنع «الأستاذ» بهذا كله، وأصر على أن الذهبي رجع عن الثناء على شيخه، فسوف أترحم على من قال: «**إن الهوى يعمي ويصم**».

كان ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقرر عقيدة السلف في أسماء الله وصفاته بأقوى الأدلة، ويناظر عن ذلك وينافح بحجج الكتاب والسُّنَّة. ولم يكن في زمانه من يقوى على مناظرته، بشهادة خصومه.

كما كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثير الرد على رموز الخرافة والتصوف.

وكان له اجتهادات في مسائل فقهية خالف فيها ما اعتاد عليه جماعة من الفقهاء في زمانه.

وقد كان في ذلك الوقت علماء كثيرون أيدوه، وانتصروا له، وكان يقابلهم خصوم، يخالفونه بحسب مشاربهم: ففيهم (الأشعري) الغاضب

لأشعريته. وفيهم الصوفي المخرف الخائف على نحلته، وفيهم جماعة من متعصبة الفقهاء ممن عابوا على الشيخ مخالفته لأقوال اعتادوا عليها، وهي في أصلها من مسائل الفروع التي تقبل الاجتهاد.

ومع أن «الأستاذ» يكرر انتقاداته للغلو والتعصب، فإنه في سبيل تقرير فكرته، وتأييد تهجمه على ابن تيمية، لم يجد غضاضة في الاعتضاد بردود جماعة من المتعصبة الغلاة كـ (البكري)، و(الهيتمي)، و(الكوثري)، وغيرهم.

وقد تقدمت الإشارة إلى تعصب أولهم: (علي بن يعقوب البكري)، فقد كان رجلاً جهولاً شديد الغلو، وكان يرى مشروعية دعاء النبي ﷺ في قبره، والاستغاثة به في الشدائد، ويرى كفر ابن تيمية؛ لأنه يمنع من ذلك!!

وكان شيخه شمس الدين الجزري ينكر عليه أعظم النكير، ويقول: إن كلامه في حق ابن تيمية «لا يقوله أحد ممن يعرف بالعلم والإيمان، وإنما يقوله جاهل في غاية الجهل».

ويقول عنه المؤرخ ابن كثير: «له ردٌّ على الشيخ تقي الدين ابن تيمية في مسألة الاستغاثة بالمخلوقين، أضحك فيه على نفسه العقلاء، وشمت به فيها الأعداء؛ لأن مَثَله مَثَل ساقية صغيرة كدرة الماء، لاطمت بحراً عظيماً صافي الماء قد مليء دراً وجوهراً وحكمة وعلماً، أو كرملة صغيرة أرادت زوال جبل شامخٍ عن محله حطماً».

لكن «الأستاذ» وهو يتلهف على التكثر بذكر أكبر عدد ممكن من أسماء الذين ردوا على ابن تيمية، نسي ادعاءاته بمحاربة الغلو والتعصب، فجاء ليفخر ويتكثر، بذكر هذا البكري الذي يتهجم على ابن تيمية ويكفره بسبب تقريره للتوحيد، ومنعه من الاستغاثة بغير الله ﷻ!!

مناقشة شهادة ابن مخلوف

ذكر «الأستاذ» فيمن رد على ابن تيمية القاضي ابن مخلوف المالكي.

وكان هذا القاضي ـ أيضاً ـ يكفِّر ابن تيمية، ويطالب بإراقة دمه وقتله، لمجرد أنه أفتى بمنع السفر وشد الرحال إلى قبر النبي ﷺ!!

وكان بعض خصوم ابن تيمية قد وشوا به عند السلطان، فطلب منه

الحضور للمثول بين يدي هذا القاضي، فرفض الشيخ الحضور عنده؛ لأنه خصم له، وبالتالي فلا يصلح أن يكون قاضياً، فتسبب ذلك في سجن الشيخ مدة سنتين وثلاثة أشهر ظلماً وعدواناً.

وفي هذا يقول الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (وليس هو من الحنابلة):

«وقد أحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالتصميم على عدم الإجابة عند ذلك القاضي الجريء الجاهل الغبي، ولو وقعت منه الإجابة لم يبعد الحكم بإراقة دم هذا الإمام الذي سمح الزمان به، وهو بمثله بخيل، ولا سيما هذا القاضي من المالكية الذي يقال له ابن مخلوف، فإنه من شياطينهم المتجرئين على سفك دماء المسلمين بمجرد أكاذيب وكلمات ليس المراد بها ما يحملونها عليه... قال: وما زال هذا القاضي الشيطان يتطلب الفرص التي يتوصل بها إلى إراقة دم هذا الإمام فحجبه الله عنه، وحال بينه وبينه، والحمد لله رب العالمين».

هذا ما ذكره الشوكاني منتقداً تعصب هذا القاضي.

وأما «الأستاذ»، فإنه يفرح برد مثل هذا القاضي المتعصب.

يفرح «الأستاذ» بردود مثل هذا، مع أنه يدعي محاربة التعصب والغلو!! بندر الشويقي

ويمضي «الأستاذ» في جمع رموز التعصب والغلو، فيذكر فيمن رد على ابن تيمية:

مناقشة شهادة الكوثري

(محمد زاهد الكوثري).

وهذا الكوثري كان حنفيّاً متعصباً مغالياً، بصورة يمجها ذوو العقل والدين.

بل هو رمز من رموز التعصب في العصور المتأخرة، حتى سماه بعض معاصريه (مجنون أبي حنيفة)!!

وكنت كثيراً ما أتذكر تعصبات هذا (الكوثري)، حين أقرأ كتابات «الأستاذ»، وأرى بين الاثنين شبهاً كبيراً في تحريف الكلام، وإلصاق التهم، ونسبة الأكاذيب. مع وجود فارق بين الاثنين، وهو صراحة الكوثري في تعصبه، وتدثر «الأستاذ» برداء محاربة التعصب.

هذا الكوثري الذي يعتضد «الأستاذ» بردوده على ابن تيمية كان شديد

التهجم على مخالفي المذهب الحنفي في الفقة، أو المذهب الماتريدي في الاعتقاد، ولم يسلم من لسانه كبار الأئمة من أمثال: مالك، والشافعي، وأحمد، وعشرات غيرهم.

بل قد تناول بكلامه بعض الصحابة والتابعين لمجرد روايتهم أحاديث تخالف ما يراه أبو حنيفة!!

وكان هذا المفتون يتولى التعليق على بعض الكتب التي تطبع بإشرافه، فكان يملأ تعليقاته بالتحريفات، والافتراءات، والتعصب والغلو، والسب والشتم الذي ينفر منه العاقل السوي، فضلاً عن العالم التقي.

وقد ذكر العلامة الشيخ عبد الرحمٰن المعلمي اليماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، (وليس هو من الحنابلة) في مطلع كتابه «التنكيل»، ذكر أنه رأى في كلام هذا الكوثري: «ما لا يرضاه عالم متثبت من المغالطات المضادة للأمانة العلمية، ومن التخليط في القواعد، والطعن في أئمة السُّنَّة ونقلتها».

ويقول علامة الشام محمد بهجة البيطار رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «جملة القول: أن هذا الرجل لا يعتد بعقله، ولا بنقله، ولا بعلمه، ولا بدينه، ومن يراجع تعليقاته يتحقق صدق ما قلناه».

ومما يذكر هنا أن حسام الدين القدسي ـ وهو من تلاميذ (الكوثري) ـ كان يتولى طباعة بعض كتب الحديث والتواريخ. وكان يحرص على أن يعلق شيخه (الكوثري) على هذه المطبوعات.

فلما أراد التلميذ طبع كتاب «الانتقاء» لابن عبد البر، رأى في تعليقات شيخه ما يخل بالأمانة والديانة، فكتب في مقدمة الطبعة يقول: «قد كان الشيخ (محمد زاهد الكوثري) يصحح الكتاب، ويعلق عليه، ثم أوقفت ذلك في الصفحة (٨٨) لما اطلعت عليه من دخلة في علمه وعمله، دفعتني إلى النظر في تعليقاته، على النزر من مطبوعاتي، بغير العين التي كانت لا تأخذ منه إلا علماً خالصاً. . .وخيفة أن أشاركه في الإثم إذا سكت عن جهله بعد علمه، سقت هذه الكلمة الموجزة معلناً براءتي مما كان من هذا القبيل».

فهذا هو الكوثري الذي يفرح «الأستاذ» برده على ابن تيمية!!

وهكذا: فإن التعصب والغلو نسب يجمع أبناءه، في صف واحدٍ، أمام كل إمام مصلح مجتهد.

ومن أراد أن يعرف مقدار هذا (الكوثري) المتعصب الذي يعتضد بكلامه «الأستاذ»، فسوف أسوق بعض الألفاظ والأوصاف التي قذف بها هذا المفتون الإمام العالم الحافظ ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، تلميذ ابن تيمية.

ففي كتابه «كشف الظلام المخيم» وصف الكوثري هذا الإمام بأنه:

(كذاب)!!

(بليد)!!

(غبي)!!

(جاهل)!!

(خارجي)!!

(تيس)!!

(حمار)!!

(ملعون)!!

(من إخوان اليهود والنصارى)!!

(منحل من الدين والعقل)!!

(لا يزيد عنه في الخروج على الإسلام والمسلمين لا الزنادقة ولا الملاحدة ولا الطاعنون في الشريعة)!!.

فهذا ملخص رأي الكوثري في ابن القيم. فهل ينتظر منه ـ بعد هذا ـ أن يكون منصفاً في كلامه عن شيخ ابن القيم الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟!

وقد نقل «الأستاذ» هنا عن (الكوثري) افتراءه وقوله: إن ابن تيمية (**سهل متسامح مع اليهود والنصارى يقول عن كتبهم إنها لم تحرف إلا لفظيّاً**) ، مع أن ابن تيمية كتب مصنفاً مشهوراً بديعاً في الرد على النصارى اسمه (الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح)!

ومما لم يذكره «الأستاذ» عن (الكوثري) أنه وصف شيخ الإسلام ابن تيمية بـ «الماجن»، وذكر أنه «آية في التضليل»، وأنه «وارث علوم الصابئة»!!

لكن «الأستاذ» مع ادعائه الإنصاف، ومحاربة الغلو، فإنه لا يرى مانعاً من الاعتضاد بمثل افتراءات هذا (الكوثري) المتعصب الغالي، في محاولة يائسة لحشد أكبر قدر ممكن من الأسماء التي خالفت ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ!!.

وبما أن «الأستاذ» قد احتاج للاعتضاد بمثل هذا، فإنه يكون قد أعلن إفلاسه وخواءه.

ذكر «الأستاذ» جملة من أسماء بعض علماء الأشعرية.

وهؤلاء ردودهم على ابن تيمية، ليس لها تعلق بقضية (النصب) التي يتحدث عنها «الأستاذ»، وإنما كان خلافهم مع ابن تيمية حول كتابيه (الفتوى الحموية)، و(العقيدة الواسطية)، لما فيهما من مخالفة للطريقة الأشعرية في تأويل أسماء الله وصفاته.

وهؤلاء إنما كانت غضبتهم على ابن تيمية بسبب عصبيتهم لأشعريتهم.

وأما ما يتعلق بقضية «النصب» التي يحاول «الأستاذ» إلصاقها بابن تيمية، فالأشعرية الذي سرد «الأستاذ» أسماءهم لم يكن بينهم وبين ابن تيمية ردود فيها.

بل إن تقي الدين السبكي، وهو من أشهر الأشاعرة المخالفين لابن تيمية، قد أثنى على كتاب «منهاج السُّنَّة» الذي يرى «الأستاذ» أن النصب فيه واضح لدرجة لا ينكرها باحثٌ منصفٌ!!

لكن «الأستاذ» يريد أن يتكثر بسرد الأسماء وحسب، ولذلك عمد إلى إقحام أسماء كثيرة لأناس كانت خصومتهم مع ابن تيمية بعيدة عن قضية النصب التي يدندن «الأستاذ» حولها كثيراً.

وإذا كان «الأستاذ» يستكثر بذكر خصومات الأشاعرة مع ابن تيمية، فإني أفيده بأن معتقد الأشعرية في قضية الصحابة لن يروق له.

فالأشعري في كتابه «مقالات الإسلاميين» (١/٣٤٨) يذكر أن أهل السُّنَّة: «**يعرفون حق السلف الذين اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ، ويأخذون بفضائلهم، ويمسكون عما شجر بينهم «صغيرهم وكبيرهم»، ويقدمون أبا بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علياً، رضوان الله عليهم**».

فـ «الأشعري» يرى الإمساك عما شجر بين الصحابة.

و«الأستاذ» يرى هذا الإمساك بدعة أحدثها بنو أمية لحماية ملكهم!!

وهكذا نرى «الأستاذ» لا يعتضد بقول أحد، إلا ويتكشف شذوذه بصورة أوضح.

بندر الشويقي ١٤ ـ ١٢ ـ ٢٠٠٢، ٠٨:٣٨ AM

استفتح «الأستاذ» مقاله بسؤال: لماذا هذه المكانة لابن تيمية؟

ثم ذكر أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب كان سبب نشر آراء ابن تيمية، وزعم أنه كان يحتاج إلى كلام ابن تيمية لإقناع خصومه بتكفير بعض المسلمين!!

وأقول لـ «الأستاذ»:

الشيخ محمد بن عبد الوهاب لم يكن يحتج على خصومه بكلام ابن تيمية.

وإنما كان يحتج بالكتاب والسُّنَّة، في تكفير من كفَّره الشرع.

فإذا رماه خصومه بالشذوذ، ذكر لهم ما يوافق كلامه من أقوال السابقين من أهل العلم من سائر المذاهب، وليس من كلام ابن تيمية وحده.

لكن «الأستاذ» ضعيف المعرفة والدراية بكلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب وكلام العلماء من بعده، وإنما يعتمد في معرفة كلام الشيخ على ما ينقله خصومه ومخالفوه، وهذا واضح كل الوضوح في الانتقادات الباردة التي كتبها «الأستاذ» على كتاب «كشف الشبهات» للشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله.

«و لربما كان لي عودة لهذه القضية».

لكن المقصود هنا:

أن مؤلفات ابن تيمية لم تكن مجهولة بين أهل العلم والسُّنَّة، ولم تكن مهملة حتى نشرها وأشهرها الشيخ محمد بن عبد الوهاب كما يحاول «الأستاذ» تقرير ذلك، بل قد كان بعض خصوم الشيخ ابن عبد الوهاب يحرصون على اقتناء كتب ابن تيمية، لما يرون فيها من العلم النافع الذي لا يجدونه عند غيره.

والتوسع في نشر كتب ابن تيمية، والحرص عليها ـ وإن كان من مناقب الشيخ محمد والعلماء من بعده ـ، غير أن مكانة ابن تيمية وإمامته بين أهل العلم عموماً ـ وبالخصوص الحنابلة ـ، أشهر من أن تذكر، وعناية العلماء بكتبه قديمة من زمن ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد كانت الاستفتاءات والرسائل ترد إليه من العراق، وتركيا، والمغرب، ومصر، والشام، فيكتب أجوبته عليها، فيتداولها الناس، وتنتشر بينهم.

وإذا كان «الأستاذ» لا يعلم: فإن أول كتاب طبع لابن تيمية، كان ببلاد الهند، بجهود من علماء تلك البلاد؛ فقط طبعوا كتابه «الفتوى الحموية» باللغتين العربية، والأردية.

وإذا كان «الأستاذ» لا يدري: فإن علماء الهند قد ترجموا إلى لغة قومهم أكثر من أربعين كتاباً لابن تيمية.

وإذا كان «الأستاذ» لا يدري: فإن كتاب «السياسية الشرعية» لابن تيمية، قد ترجم إلى اللغة التركية منذ مدة، وبجهود تركية محضة.

كما ترجمت ثمانية مجلدات من فتاوى ابن تيمية إلى التركية ـ أيضاً ـ بجهود تركية خالصة.

بل لقد عمد بعض المستشرقين إلى ترجمة بعض كتابات ابن تيمية إلى اللغة الفرنسية.

لكن الظاهر أن «الأستاذ» لا يعرف شيئاً عن ذلك كله.

وإن أراد «الأستاذ» المزيد من هذه المعلومات عن اهتمام العلماء بكتب ابن تيمية، فسوف أزيده:

وبما أن «الأستاذ» حريص على رأي الذهبي في ابن تيمية، فسوف أسوق إليه رأي الذهبي في مصنفات شيخه ابن تيمية، فقد قال عنه: «برع في العلم والتفسير، وأفتى ودرس، وله نحو العشرين، وصنف التصانيف، وصار من أكابر العلماء في حياة شيوخه، وله «المصنفات الكبار التي سارت بها الركبان»، ولعل تصانيفه في هذا الوقت تكون أربعة آلاف كراسٍ وأكثر» الرد الوافر (ص٦٩).

ولما طلب من الشيخ بدر الدين العيني ـ وهو من أشهر علماء «الحنفية» توفي سنة (٨٥٥هـ) ـ لما طلب منه أن يضع كتاباً جامعاً في الأذكار، لم يجد أفضل ولا أحسن من كتاب «الكلم الطيب»، لابن تيمية)، فبدأ بتصنيف شرح على هذا الكتاب، ووصف ابن تيمية في مقدمة هذا الكتاب بـ «الإمام العالم العلامة، الأوحد الرحلة الفهامة، شيخ الإسلام والمسلمين»، «علم العلماء [الأعلام]، قامع المبتدعة اللئام، فارس الأحكام بالإحكام».

ثم ذكر العيني ـ بعد هذا ـ كلاماً قد يكون من المناسب أن يقرأه «الأستاذ» خاصة.

قال (ص٣٤): «**ولقد وجدنا كثيراً من الأجلاف، قد طعنوا في تصانيف الأشراف، علماً منهم أنهم بمعزل عن الصواب، وأنهم ببعد عن مثل ذلك الخطب، ولكن غلب عليهم خبث الباطن والحسد، وامتلاء قلوبهم من العداوة والكمد، والطعنة المسماة بذوي الوجهين محصورة في صنفين: إما جاهل غبي، وإما حاسد أبي**».



ويذكر الشيخ محمد بهجة الأثري العراقي، أنه لما جلس ليطلب العلم على شيخه محمود شكري الآلوسي (من مشاهير علماء العراق) اشترط عليه الشيخ «أن ينسخ كتاب «نقض التأسيس» لابن تيمية، ويقرأه عليه، ليفيد منه الأنظار الصحيحة في العلم، وأصول البحث، وطرائق الجدل والاحتجاج، قال: وكان ابن تيمية أعظم فرسان هذا الميدان في الإسلام».

ويذكر الأديب (محمد كرد علي): أن شيخه طاهر الجزائري المتوفى سنة (١٣٣٨هـ) قد «أولع في صباه بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وكان جمهرة الفقهاء في عصره تكفر ابن تيمية تعصباً، او تقليداً لمشايخها، فلم ير الشيخ لتحبيب ابن تيمية إليهم إلا نشر كتبه بينهم من حيث لا يدرون، فكان يستنسخ رسائله وكتبه، ويرسلها مع من يبيعها إليهم في سوق الوراقين بأثمان معتدلة، لتستقط في أيدي بعضهم فيطالعونها». (كنوز الأجداد ص١٢).

وكان الشيخ جمال الدين القاسمي (وهو من العلماء المعتدلين عند «الأستاذ» كما في قرر ذلك في كتابه قراءة في كتب العقائد ص٢٨)، كان هذا الشيخ يحرص كثيراً على مؤلفات ابن تيمية، وإذا ظفر بشيء منها كتب إلى الشيخ الآلوسي بالعراق يبشره بذلك، ثم سعى في نسخ الكتاب وطباعته، ولما عثر على نسخة خطية من (رد ابن تيمية على البكري) كلف بعض تلامذته ليقوم بنسخها، ثم أرسل إلى الآلوسي يطلب منه البحث عمن يتكفل بطبعه.

ففرح الآلوسي بذلك، وكتب يقول له: «قد كتبت إلى بعض الإخوان في البصرة يوم ورود كتابكم أن يسعى بطبعه، وطبع (نقض التأسيس)، فإن طبعه من أهم الأمور، لا سيما بعد طبع الأصل، وليتكم استخرجتم نسخة منه، والأمل بالله أن يوفق قريباً من يقوم بأعباء طبعه، وطبع (شرح العمدة)، و(الرد على الفلاسفة)، و(رد المنطق)، وهذه هي الكتب المهمة من كتب الشيخ، وقد كتبت في ذلك لعدة أناسٍ ممن أظن أنهم يلبون ندائي، ويجيبون سؤالي، وما توفيقي إلا بالله».

وهذه الكتب التي كان الآلوسي والقاسمي يحرصان على نشرها كلها من تصنيف ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وليراجع «الأستاذ» مجموع المراسلات بينهما (ص١٦٩)، وما بعدها ليرى حرص هذين العالمين على تراث ابن تيمية، وتنقيبهما عنه في المكتبات، وسعيهما في نشره وطباعته.

وليقرأ «الأستاذ» قول الآلوسي في (ص١٨٣):

«قبل أشهر كلفني بعض الأحبة من بلاد بعيدة إفراد كتاب فيمن أثنى على شيخ الإسلام من أكابر رجال هذه العصر، فكتبت إلى من أعرفه من أفاضل الهند وغيرهم أن يكتب كل واحدٍ منهم شيئاً فيما يراه في شأن الشيخ، وما له في ذلك من النظم والنثر، فوردني من ذلك شيء كثير، يحتمل مجلدات، وأنا أنتهز فرصة من نوائب الزمان لجمع ذلك».

ومقابل هؤلاء كان الشيخ محمد رشيد رضا في بلاد مصر يتتبع كتب ابن تيمية، ويسعى في نشرها وطباعتها، وكان يبالغ في الثناء على ابن تيمية،

ويعرف قيمة مصنفاته وتقريراته، ولما قام بطباعة (جامع الرسائل) لابن تيمية كتب في مقدمة الكتاب يقول:

«رحم الله شيخ الإسلام، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، فوالله إنه ما وصل إلينا من علم أحد منهم ما وصل إلينا من علمه في بيان حقيقة هذا الدين، وحقيقة عقائده، وموافقة العقل السليم، للنقل الصحيح عن كتاب الله ـ تعالى ـ، وسُنَّة رسوله ﷺ، بل لا نعرف أحداً منهم أوتي مثلما أوتي من الجمع بين علوم النقل، وعلوم العقل بأنواعها مع الاستدلال والتحقيق، دون المحاكاة والتقليد».

هذه نبذ من أخبار العلماء من غير الحنابلة، ومن خارج هذه البلاد في العناية بكتب ابن تيمية، والحرص عليها، والوصاية بها.

وأما كتب المذهب الحنبلي، فهي مليئة بذكر أقواله واختياراته وترجيحاته. وهذا أمر معروف مشهور قبل أن يخلق الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ.

***

وقد كان بعض المتعصبة من خصوم الشيخ ابن تيمية في حياته يتتبعون كتبه، ويسعون في إتلافها وإحراقها، فلما توفي الشيخ كتب (شهاب الدين ابن مري) رسالة بعث بها إلى أصحاب ابن تيمية يوصيهم بالحرص على استنساخ كتبه، والعناية بها، وألا يفرطوا في جمعها وتحريرها. وكان مما قاله لهم:

«والله ـ إن شاء الله ـ ليقيمن الله لنصرة هذا الكلام ونشره وتدوينه وتفهمه، واستخراج مقاصده، واستحسان عجائبه وغرائبه، رجالاً هم إلى الآن في أصلاب آبائهم».

وقد برت يمين هذا الشيخ، فبعد أن أوذي ابن تيمية في حياته، وسجن وضيق عليه، هيأ الله لكتبه بعد مماته، ما لم يتهيأ لكتب غيره، وهذا ما شرق به «الأستاذ» ونظرائه ممن امتلأوا حقداً وحنقاً على ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، لأسباب ظاهرها الرحمة، وباطنها العصبية المذهبية.

وبمناسبة ذلك التفسير الأسود المتحامل الذي ذكره «الأستاذ» لحرص الشيخ محمد بن عبد الوهاب على كتب ابن تيمية، أذكر هنا رسالة نادرة ونفيسة، بعث بها الشيخ محمد المكي بن عزوز التونسي، وهو من علماء المالكية، نشأ في بلاد تونس، ثم رحل إلى تركيا، وعاش بها إلى أن توفي سنة (١٣٣٤هـ).

وكان هذا العالم يسمع في تركيا ما يشيعه خصوم الشيخ محمد بن عبد الوهاب عنه من الأباطيل والأكاذيب، فلم يثق بشيء من ذلك، بل آثر التثبت بنفسه، فكتب رسالة إلى بعض من يثق به من أهل العلم بالمدينة المنورة يسأله عن «الوهابية»، ويقول: إنه لم يصادف في حياته وهابيّاً قط، وكان مما جاء في هذه الرسالة قوله رَحِمَهُ اللَّهُ:

«هؤلاء القادحون فيهم (يعني: الوهابية) يقولون على سبيل القدح: هم تابعون لابن تيمية أحمد تقي الدين، فهنا جاء التناقض. فإن ابن تيمية إمام في السُّنَّة كبير، وطود في عظيم من أطواد العرفان، حافظ للسُّنَّة النبوية، ومذهب السلف، يذب عن الدين، ويقمع المارقين؛ كالمعتزلة، والقدرية، والرافضة، والجهمية، ما فارق سبيل الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة قيد أنملة ـ وإن كان حنبليّاً في الفروع ـ فهو في أصول الدين جامع لمذاهب الأربعة الأئمة، والأربعة الخلفاء الراشدين، ومن سلك سبيلهم.

فإن كانت الوهابية حقيقة على منهج ابن تيمية وابن القيم، ونحوهما من فقهاء الحنابلة السُّنِّيَّة، فهم أسعد الناس بالشريعة؛ لأن ابن تيمية وأصحابه لم يسيء القول فيهم إلا القاصرون عن درجاتهم، علماً وتحقيقاً، والراسخون في العلم شهدوا بعلو مكانتهم».

وقال: «قد طالعت الرسائل المؤلفة من محمد بن عبد الوهاب وأصحابه، ورأيت ما كتبه الجبرتي في تاريخه من عقائدهم، وسيرتهم، فما هي إلا طريق السُّنَّة، ليس فيها ما ينكر».

وهذه شهادة من عالم محايد منصف لابن تيمية، ولابن عبد الوهاب معاً.

(وكلام هذا الشيخ التونسي نقله بتمامه العلامة محمود شكري الآلوسي رَحِمَهُ اللَّهُ في مرسلاته لجمال الدين القاسمي ص١٠٤).

مناقشة شهادة ابن حجر

ذكر «الأستاذ» في أول كلامه ما سماه شهادة ابن حجر في ابن تيمية، وقد نقل نصّاً عن (الأقشهري)، ونسبه للحافظ ابن حجر، وقد سبق أن بيَّنت خطأه في ذلك، لكني نسيت أن أنبه إلى كلام ابن حجر الصحيح الذي طواه «الأستاذ» ولم ينقله.

ففي مطلع ترجمة ابن تيمية في الدرر الكامنة (١/ ١٥٥) قال ابن حجر عن ابن تيمية:

«نظر في الرجال والعلل، وتفقه، وتمهر، وتميز، وتقدم، وصنف، ودرس، وأفتى، وفاق الأقران، وصار عجباً في سرعة الاستحضار، وقوة الجنان، والتوسع في المنقول والمعقول، والاطلاع على مذاهب السلف والخلف».

وفي تقريظه لكتاب «الرد الوافر» قال ابن حجر عن الشيخ تقي الدين ابن تيمية:

«شهرة إمامة الشيخ تقي الدين أشهر من الشمس، وتلقيبه بشيخ الإسلام في عصره باقٍ إلى الآن على الألسنة الزكية، ويستمر غداً كما كان بالأمس، ولا ينكر ذلك «إلا من جهل مقداره، أو تجنب الإنصاف»، فما أغلط من تعاطى ذلك، وأكثر عثاره، فالله هو المسؤول أن يقينا شرور أنفسنا، وحصائد ألسنتنا بمنه وفضله».

وقال: «لو لم يكن من الدليل على إمامة هذا الرجل إلا ما نبه عليه الحافظ الشهير علم الدين البرزالي في تاريخه: أنه لم يوجد في الإسلام من اجتمع في جنازته لما مات ما اجتمع في جنازة الشيخ تفي الدين».

وقال: «ولو لم يكن للشيخ تقي الدين من المناقب إلا تلميذه الشهير الشيخ شمس الدين ابن قيم الجوزية، صاحب التصانيف النافعة السائرة، التي انتفع بها الموافق والمخالف، لكان غاية في الدلالة على عظم منزلته. فكيف

وقد شهد له بالتقدم في العلوم، والتميز في المنطوق والمفهوم، أئمة عصره من الشافعية وغيرهم، فضلاً عن الحنابلة».

فهذا ثناء ابن حجر على ابن تيمية، لكن «الأستاذ» ترك هذا كله، وعمد إلى نص نقله ابن حجر عن غيره وسط الترجمة، فجاء به ونسبه إلى الحافظ ابن حجر!!

بندر الشويقي **١٤ ـ ١٢ ـ ٢٠٠٢، ٠٩:١٥ AM**

كنت ذكرت أن من العبث مناقشة «الأستاذ» فيما يدعيه من نصب ابن تيمية؛ لأن «الأستاذ» لم يخصص ابن تيمية وحده بتهمة النصب، بل ألصق هذه التهمة بكثير من العلماء الذين لم يسبق أن رماهم أحد بذلك قبل أن يخرج «الأستاذ» بآرائه المتطرفة.

لهذا لا بد من مناقشة منهجية «الأستاذ» وطريقته في التقرير والاستدلال.

وقد رأيته هنا استشهد بكلام لمحمد بن العربي التباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

(ولم يذكر «الأستاذ» المصدر الذي نقل عنه لسبب مقصود فيما يبدو).

مناقشة شهادة محمد بن العربي التباني

وكنت رأيت «الأستاذ» في بعض مقالاته يبالغ في الثناء على ما قرره (محمد بن العربي التباني) في كتابه «إتحاف العبقري من محاضرات الخضري».

ففي سلسلة «نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي» (ص٣٧) يقول «الأستاذ» عن هذا الكتاب:

«هو كتاب عرفه الأكابر، وجهله الأصاغر، وأكاد أقطع أنه لم يؤلف مثله في موضوعه، وقد حقق فيه مؤلفه القدير أحداث الفتنة برد (علمي دقيق موثق)، على الخضري صاحب (المحاضرات)، في ضوء منهج أهل الحديث وعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة».

وحتى أثبت لـ «الأستاذ» شذوذه عن الجميع، سوف أنقل له بعض آراء (التباني) التي قررها في كتابه هذا الذي (لم يؤلف مثله في موضوعه)، والذي (جهله الأصاغر، وعرفه الأكابر).

ولعل «الأستاذ» إذا قرأ ذلك أن يختار أحد أمرين:

فإما أن يراجع غلوه وتعصبه وشذوذه.

وإما أن يراجع رأيه في (التباني) فيرميه ـ أيضاً ـ بالوقوع في النصب الخفيف، الغامض، الخفي!!

التباني ـ أيها «الأستاذ» ـ يعتبر الذين قاموا على عثمان أعراباً لا صحبة لهم، وإنما هم طلاب دنيا، وأصحاب شنشنة جاهلية كما ترى ذلك في كتابه (١/ ٢٠٩).

التباني ـ أيها «الأستاذ» ـ يرى معاوية مجتهداً ومتأولاً في قتال علي كما في (٢/ ٨٢). ويراه ـ أيضاً ـ مجتهداً في تولية ولده يزيد من بعده، كما في (٢/ ١٩٣).

التباني ـ أيها «الأستاذ» ـ يقول: «لم يثبت عن معاوية رضي الله عنه أنه سب علياً، أو لعنه مرة واحدة»، كما ترى ذلك في (٢/ ١٩٩).

التباني ـ أيها «الأستاذ» ـ يدافع عن بني أمية، كما تراه في (١/ ٢١٠).

التباني ـ أيها «الأستاذ» ـ يشنع على من يفضل علياً على أبي بكر عمر، كما ترى ذلك في (١/ ٢٠٠).

التباني ـ أيها «الأستاذ» ـ يقرر أن الصحابة جميعهم عدول، كما تراه في كتابه «إتحاف ذوي النجابة».

التباني ـ أيها «الأستاذ» ـ يقول: «أنا بريء من عهدة كل ما يمس بكرامة الصحابيين الجليلين معاوية، والمغيرة»، كما تراه في (٢/ ١٨٨).

هذه بعض المسائل التي قررها محمد بن العربي التباني في كتابه الذي (لم يؤلف مثله في موضوعه).

ولو أن غيره ذكر هذا الكلام، لعده «الأستاذ» نصباً لا يشك فيه باحثٌ منصفٌ!

فهل قرأ «الأستاذ» كتاب التباني كله، أو أنه التقط منه كلمة أعجبته فصار يبالغ في الثناء عليه؟!

هنا أجد من المناسب أن أذكر عبارة لـ «الأستاذ» قالها في سلسلته: «نحو إنقاذ التاريخ «الأسلامي» ص٢٥:

قال: «أنا أرحم لحال بعض المدافعين عن بعض الكتب، الذين يدافعون عنها، ولم يقرؤوها، ولم يفهموها، ولم يحاكموا نصوصها إلى المنهج؛ فهؤلاء يحكمون على عقولهم، وعلى مواقفهم بشتى أنواع العيوب، وكنت أظن أننا قد تجاوزنا هذه المرحلة، لكننا للأسف ما زال كثير منا لم يكتشف جهله».

فنحن هنا ـ أيضاً ـ نرحم «الأستاذ»، فقد حكم على عقله حين أثنى على كتاب (التباني)، وفيه هذه الأشياء التي هي بمقياس «الأستاذ» نصب واضح لا يشك فيه باحث منصف!! بل هي نوع من النفاق!!

التعليق على ما ذكره «الأستاذ» يطول ويطول.

لكن بما أنه فتح هذا الموضوع، وجعل عنوانه «شهادات العلماء في ابن تيمية»، فسوف أجعل هذا العنوان مطابقاً للمضمون، وسوف أورد ثناء العلماء الوافر الكثير الشهير في ابن تيمية، وسوف أذكر كلام موافقيه ومخالفيه، من الحنابلة وغير الحنابلة، من السابقين واللاحقين.

بندر الشويقي

وليقرأ «الأستاذ» ذلك، فلعل فيه ما يداوي غلوه وتعصبه.

ولو أني أريد ما يريده «الأستاذ» من تشتيت البحث، والتشغيب، وفتح مواضيع متفرقة، لأفردت حلقة مستقلة لشهادة كل عالم، (كما فعل ذلك «الأستاذ»).

ولو فعلت هذا، لكان أمامي مادة تفوق ما لدى «الأستاذ» بكثير؛ لأن الذين أثنوا على ابن تيمية يصعب حصرهم، لكني سأحصر نقولي في هذا الموضع، حرصاً على تركيز البحث.

وقبل أن أبدأ بسرد ثناء العلماء على ابن تيمية، أبدأ أولاً بذكر رأي «الأستاذ» الجائر في ابن تيمية، ليقارنه القراء برأي العلماء المنصفين:

يقول «الأستاذ» في موضوعه الذي فتحه بعنوان (مع ابن تيمية في منهاج السُّنَّة):

«من بالغ في ابن تيمية وزعم أنه أعلم الناس في عصره أو بعد التابعين فقد ظلم نفسه، صحيح أنه كتب في كل العلوم تقريباً لكنه لم يضبط علماً واحداً كضبط أقرانه لتلك العلوم، فلم يضبط التاريخ كالذهبي، ولا الحديث كالمزي، ولا الأحكام كابن دقيق العيد، ولا علم العربية كأبي حيان التوحيدي، . . . دعك من مبالغات المداحين الذين غرهم إكثاره من التأليف، وجذبتهم جرأته في التشنيع على الخصوم، والاطلاقات التي يطلقها من دعاوى الإجماع والتصحيح والتضعيف. . . إلخ».

هذا رأي «الأستاذ»!

وأول ما فيه من الخطأ قوله: إن ابن تيمية «لم يضبط علماً واحداً كضبط أقرانه لتلك العلوم. . . ثم ذكر «الأستاذ» بعض أقران ابن تيمية، وعد منهم: «أبا حيان التوحيدي».

وقد خلط «الأستاذ» هنا خلطاً تاريخيّاً كبيراً.

خلط «الأستاذ» المؤرخ بين (أبي حيان التوحيدي)، و(أبي حيان الأندلسي).

فأبو حيان التوحيدي لم يكن معاصراً لابن تيمية، ولم يكن من أقرانه.

ابن تيمية توفي سنة (٧٢٨هـ)، وأبو حيان التوحيدي توفي سنة (٤٠٠هـ)، وهذا معناه أن بينهما أكثر من ثلاثة قرون، لكن «الأستاذ» المؤرخ يعتبر التوحيدي قريناً لابن تيمية!!

والصواب: أن قرين ابن تيمية هو (أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي)، المتوفى سنة (٧٤٥هـ)، وهو آخر يختلف عن (أبي حيان التوحيدي علي بن محمد البغدادي) المتوفى سنة (٤٠٠هـ).

والتمييز بين الاثنين يعرفه صغار طلاب العلم، لكن «الأستاذ» المؤرخ خلط بينهما!!

نعود بعد هذا لذكر ثناء العلماء «الذين ظلموا أنفسهم» بكثرة الثناء على ابن تيمية. .

شهادة الذهبي في ابن تيمية
(المحررة)

شهادة الذهبي في ابن تيمية (المحررة)

حسن المالكي   ٢٦ - ١١ - ٢٠٠٢، ١٩:٠٦ AM

شهادة الذهبي في ابن تيمية (المحررة)

هذه هي الشهادة المحررة للذهبي وأكرر اعتذاري من إنزال مسودة كاملة عن العلماء الذين مع أو ضد ابن تيمية في مسألة أو أكثر ولا أقر منها إلا ما سبق بيانه في التنبيه..

ثم هذه الشهادة المحررة للذهبي وهي:

٢ - الذهبي (٧٤٨هـ):

الذهبي محدث ومؤرخ مشهور فهو صاحب تاريخ الإسلام وسير أعلام النبلاء وميزان الاعتدال وغيرها من الكتب، وقد كان من الغلاة في ابن تيمية في معظم كتبه لكونه شيخه وقد تأثر بابن تيمية حتى وقع في بعض النصب - ولإثبات هذا بحث آخر - ومعظم تلاميذ ابن تيمية تأثروا بنصبه كابن القيم وابن كثير، ولكن ميزة الذهبي أنه رجع عن الثناء المبالغ فيه في ابن تيمية إلى اعتدال بين مدح وقدح، مدح ما أصاب فيه وتخطئة فيما أخطأ، وكشف جوانب مهمة من تعصب ابن تيمية وخروجه بهذا في بعض المسائل من السُّنَّة إلى البدعة، كل هذا حسب اجتهاد الذهبي.

إضافة إلى أن الذهبي يكشف أن ابن تيمية كان له حالان، حال قديم

كان فيها صالحاً سُنِّيّاً وحال جديدة تأثر فيها بالخصومات وابتعد عن طريقة أهل السُّنَّة، ووقع في البدعة في بعض المسائل، ولعل هذا مما يفسر لنا تناقض ابن تيمية في كتبه، فلا تكاد تجد له قولاً مما ينكر عليه في الاعتقاد إلا وخالفه في موضع.

ومن أقوال الذهبي في ابن تيمية:

ـ قال الذهبي محذراً من المراء والتكبر في كتابه «زغل العلم» (ص٣٨) وواصفاً ابن تيمية بالكبر ـ وهذا ظاهر في ابن تيمية في معظم كتبه سامحه الله ـ قال الذهبي: (. . . فوالله ما رمقت عيني أوسع علماً ولا أقوى ذكاء من رجل يقال له ابن تيمية مع الزهد في المأكل والملبس والنساء ومع القيام في الحق والجهاد بكل ممكن. . . فما وجدت قد أخَّره بين أهل مصر والشام ومقتته نفوسهم وازدروا به وكذبوه وكفروه إلا الكبر والعجب وفرط الغرام في رياسة المشيخة والإزدراء بالكبار)!

ـ قلت: والكبر في غلاة أتباعه ظاهر فيهم إلى اليوم، بل أخذوا أكثر عيوب ابن تيمية ـ سامحهم الله وإياه ـ وخاصة في دعاوى الإجماع والنطق باسم السُّنَّة في مخالفة السُّنَّة، ونسبة القول الشاذ أو المبتدع لأئمة الإسلام ولأهل السُّنَّة وكأن أهل السُّنَّة ليسوا إلا ثلاثة أو أربعة يعرفهم المدعي!

حسن المالكي

ثم يواصل الذهبي متحدثاً عن نتيجة كراهية الناس لابن تيمية في عصره قائلاً: (فانظر كيف وبال الدعاوى ومحبة الظهور نسأل الله العافية والمسامحة)!

ثم تحدث عن خصومه وأن الله سلطهم عليه بذنوبه فقال: (فقد قام عليه أناس ليسوا بأورع منه ولا أعلم منه ولا أزهد منه بل يتجاوزون عن ذنوب أصحابهم وآثام أصدقائهم وما سلطهم الله عليه بتقواهم وجلالتهم بل بذنوبه وما دفعه الله عنه وعن أتباعه أكثر، وما جرى عليهم إلا بعض ما يستحقون فلا تكن في ريب من ذلك).

قلت: وكذلك أتباعه اليوم يتجاوزون عن أخطائه الظاهرة، ولا يتورعون في تكفير وتبديع بقية المسلمين، حتى أصبح تقليد ابن تيمية عندهم من

علامات السُّنَّة وتخطئته من علامات البدعة وهذه بدعة حتى في منهج ابن تيمية النظري فقد طالب باستتابة من دعا إلى مذهب إمام سوى النبي ﷺ.

في الأزمنة المتأخرة ما هاجم الناس السلفية من كل صوب إلا بسبب تعصبهم لابن تيمية ونصرة ما ظلم فيه وشذ، وإجبار الناس على اعتقاد أقواله في الجامعات والتعليم، ومن تجرأ ونقده يتم فصله أو طرده أو إحالته على التقاعد...!! فهذه من المظالم التي سلط الله بسببها علينا هذا العالم كله؛ لأننا ننكر فقط ما يقوله الناس فينا بأننا غلاة مكفرة نواصب مجسمة.. وننسى ظلمنا لكل المسلمين بأنهم مبتدعة أو كفار أو من الفرق الهالكة الداخلة نار الجحيم، بل ظلمنا لأهل بيت النبوة الذين أمرنا الله بالصلاة عليهم ـ تبعاً لأحد العلماء السوريين وهو ابن تيمية رحمه الله ـ الذين كانوا متأثرين بالوسط السوري يومها الذي بقي فيه ما بقي من الآثار الفكرية للظلم الأموي، ويبدو أننا لن نخرج من سكرتنا ولن ننتبه لظلمنا للآخرين، والغريب أن من هؤلاء الغلاة في ابن تيمية يريدون التحاور مع الغرب! وليتهم يتذكرون المسلمين أولاً ومن يسمونهم (الفرق الهالكة من سُنَّة وغير سُنَّة) ويجعلونهم مساوين على الأقل لليهود والنصارى! في جواز التعايش معهم وعدم ظلمهم ومعرفة حججهم والمؤثرات فيهم والبراءة من ظلمهم، وليت المؤتمرات التي تقام بين حين وآخر، ليتها تؤجل أهدافها في تحسين صورتها لليمين الصهيوني الأمريكي، بعد أن تحسن صورتها للمؤمنين الركع السجود! خاصة وأن المسلمين لا يريدون حذف آيات من القرآن الكريم ولا تعطيل الجهاد ولا غيرها من الأمور التي أعاقت ـ إلى حد ما! ـ نجاح الحوار (السلفي ـ الأمريكي)، فبقية المسلمين لا يطالبون إلا بالتذكر أن (المؤمنين أخوة)! فقط لا غير! وهو ما لا يعترف به الغلاة إلى الآن! لأنهم يخشون وصول بعض هؤلاء لبعض الوظائف من المرتبة السادسة!

وقال الذهبي ـ محذراً من الغلو العقدي والمبالغة في التعصب للعقائد ـ (فما أظنك في ذلك تبلغ رتبة ابن تيمية ولا والله تقربها، وقد رأيت ما آل أمره إليه من الحط عليه والهجر والتضليل والتكفير والتكذيب بحق وبباطل)!

أقول:

إذن فاتهام العلماء في عصر ابن تيمية له بالكذب ليس كله باطلاً، بل فيه حق وباطل، وهذا ما سنثبته في مشاركات قادمة، وخاصة في دعاوية الكثيرة في الأحاديث بأن هذا الحديث غير موجود في كتب السُّنَّة (وهو فيها مصححاً)، أو هذا الحديث موضوع بالإجماع (وهو صحيح أو حسن ولم يقل بوضعه أحد)، أو زعمه أن هذا الحديث في الصحيحين أو أحدهما (وهو ضعيف أو موضوع)! أو هذه السورة مكية بالإجماع (مع أنها مدنية) أو أن الحادثة التاريخية الفلانية مكذوبة (مع أنها في الصحيحين أو غيرها) وهذا الحديث مكذوب عند أهل السُّنَّة (مع أنه صحيح عندهم) ونقل الإجماعات الكاذبة التي يكثر منها لإمساك عقل القاري من التفلت والاستحواذ على محاولاته للمراجعة والتأكد من الأمور... هذه من أساليبه سامحه الله عندما يتعصب في مسألة، وساعده في الانتشار أن أكثر طلبة العلم هم في الحقيقة من العوام، فلا يراجعون أقوال ابن تيمية وإنما يأخذونها كأخذهم النصوص بل أعظم؛ لأن النصوص يرون فيها الناسخ والمنسوخ أما كلام ابن تيمية فكله ناسخ لما قبله وما بعده، فيبدو أن ابن تيمية كان يعرف أن أكثر أتباعه لا يراجعون هذه المسائل لثقتهم المطلقة في نقولاته عن المصادر والعلماء، بل هم إلى اليوم ـ رغم توفر كثير من المصادر ـ لا يرجعون لها وإنما يكتفون بقولهم: (قال شيخ الإسلام.. رجحه شيخ الإسلام... ضعفه شيخ الإسلام... أنكره شيخ الإسلام..) مع أن العلماء المتعصبين له قديماً كالذهبي يقر بأن ابن تيمية يقع منه الكذب.

حسن المالكي

ثم يتحدث الذهبي عن حال ابن تيمية قبل أن يدخل في التعصب العقدي والغلو في ذلك والمخاصمة قائلاً: (فقد كان قبل أن يدخل في هذه الصناعة منوراً مضيئاً على محياه سيما السلف، ثم صار مظلماً مكسوفاً عليه قتمة عند خلائق من الناس) ولم يذكر هؤلاء الخلائق لكنهم ليسوا من أعدائه بدليل كلامه بعده مباشرة وهو:

(ودجالاً أفَّاكاً كافراً عند أعدائه) إذن فأعداء ابن تيمية في عصره كانوا

يكفرونه ويعتبرونه أفاكاً وهذه صيغة من صيغ المبالغة وتعني الانشغال بأقبح الكذب، وقد وجدت بعض الأشاعرة يكفرون ابن تيمية تكفيراً صريحاً وهذا رد للظلم بمثله أو أسوأ منه، ونبرأ إلى الله من تكفير غلاة الحنابلة للأشاعرة أو غيرهم وتكفير غلاة الأشاعرة للحنابلة أو غيرهم.

ثم يتحدث الذهبي عن رأي طوائف أخرى معتدلة في ابن تيمية ووصفها الذهبي بالعقل والفضل فقال: (ومبتدعاً فاضلاً محققاً بارعاً عند طوائف من عقلاء الفضلاء).اهـ.

إذن؛ فهذه أقوال الطوائف المعتدلة العاقلة الفاضلة في ابن تيمية أنه (محقق بارع فاضل لكنه مبتدع) والبدعة التي عرفنا أنهم يتهمون ابن تيمية بها هما بدعتان مشهورتان عنه وهما (التجسيم والنصب) وبعضهم يضيف بدعة (التأثر بالفلسفة) وكلا البدعتين الأولى والثانية ثابتتان من أقواله لا من أقوال غيره، أما التأثر بالفلسفة فيكون ضاراً إذا استخدمها الشخص في إنكار حق أو محاولة إثبات باطل، (وكلا الأمرين وقع فيهما ابن تيمية كثيراً) وأنا مستعد للحديث في بدعة التجسيم بعد الانتهاء من الكلام على بدعة النصب.

ثم تحدث الذهبي عن الطائفة المغالية في ابن تيمية وجعلهم من عوام أصحابه وليسوا من كبارهم وعقلائهم وفضلائهم فقال: (وحامل راية الإسلام وحامي حوزة الدين ومحيي السُّنَّة عند عوام أصحابه هو ما أقول لك)!!!!!اهـ.

إذن فأتباعه اليوم هم كأولئك العوام في كلام الذهبي، وهم المتسيدون للسلفية هذه الأيام، وكانوا في عصر الذهبي من العوام، ومن تأمل ردودهم ودفاعهم عن ابن تيمية بالباطل عرف حقّاً أن القوم عوام.

أما الذين هم من الطوائف (العاقلة الفاضلة المعتدلة في ابن تيمية) الذين يثنون على ابن تيمية مع وصفه بالبدعة فهم أقرب الطوائف إلى الحق، وهؤلاء (العقلاء الفضلاء) هم عند هؤلاء العوام (من خصوم ابن تيمية بل خصوم العقيدة الصحيحة بل خصوم لإسلام والزنادقة) ولا غرابة فالعوام عوام، وإن حصلوا على أعلى الشهادات من العوام ايضاً!

وللذهبي رسالة أرسلها لابن تيمية ناصحاً إياه ومحذراً له من أمور أنكرها عليه وقد شكك في صحتها (العوام من أتباعه) بشبه ضعيفة ـ وقد أثبتها من خط ابن تيمية بعض المتعصبين له كصلاح الدين النجد وبعض المعتدلين كالسخاوي على تقدم زمنه ـ وهذه اختيارات من أقوال الذهبي في تلك الرسالة:

ـ يقول مخاطباً ابن تيمية: (إلى كم ترى القذاة في عين أخيك وتنسى الجذع المعترض في عينك)! وهذا ملاحظ عند ابن تيمية ولو شئت أن انقل مئات الشواهد لفعلت، سواء من الناحية الحديثية أو الفقهية أو العقدية أو التسامح والتشدد. . إلخ.

ـ ويقول: (إلى كم تمدح نفسك وشقاشقك وعباراتك وتذم العلماء وتتبع عورات الناس)! وهذا ملاحظ في مسألة انتقاص العلماء والتعالم عليهم بعرض أقوالهم مبتورة ثم الرد الشديد عليها فيظن القارئ أن ابن تيمية أعلم من هؤلاء جميعاً، وعنده طريقة عجيبة في التهوين من الرأي الذي لا يريد استفاد هذه الطريقة من الفلسفة، فإذا أراد رد حق ادعى كثرة اختلاف الناس في المسألة بقوله: (وقال آخرون كذا وقال غيرهم كذا وقالت طائفة كذا. . وهؤلاء يقولون. . . ومنهم من قال. . . وبعضهم يقول. . . لكن أئمة السُّنَّة يقولون. . . وهذا متفق عليه عند العقلاء. . . وهذا الرأي أولى وأحرى. . . إلخ)، وكذلك إذا أراد نصرة باطل أو رأي شاذ تجده يتلمس له كل قول لم يثبت وكل عذر وكل لازم فيقول (وهذا القول قد قالت به طائفة. . . وهو رواية عن أحمد. . . وقال به بعض السلف. . بل أكثرهم. . . وحجتهم في هذا كذا. . . ولا ريب أن هذا أقرب ممن قال كذا. . . فإن هؤلاء لا حجة لهم في كذا. . . إلخ) فيخرج طالب العلم العامي منهكاً مستجيراً بالله من عظمة هذا العلم ويستسلم لما يقرره ابن تيمية أو على الأقل يصبح تائهاً في المسالة لا يقرر فيها شيئاً.

ـ (يا رجل بالله كف عنا فإنك محجاج عليم اللسان لا تقر ولا تنام)!

أقول: الذهبي هنا يلمح لاتهام ابن تيمية بالنفاق، لكنه عدل عن (منافق عليم اللسان) إلى (محجاج عليم اللسان) ولا ريب أنه لو اتهم ابن تيمية بالنفاق

حسن المالكي

لأخطأ، نعم يمكن أن يقال فيه شعبة من شعب النفاق لانحرافه عن علي وبغضه له، أما التجسيم فرأي لا دخل للنفاق فيه، وكذلك الفلسفة كالسيف يمكن استخدامها في قتل الظالم وقتل العادل.

ـ (وكثرة الكلام بغير دليل تقسي القلوب. . .) أقول: وما أكثر ما يكثر ابن تيمية الكلام بغير دليل، وإنما يقولون ويقولون.

ـ (والله قد صرنا ضحكة في الوجود)! واليوم نحن أيضاً ضحكة للوجود!

ـ (يا رجل قد بلعت سموم الفلاسفة ومصنفاتهم مرات وبكثرة استعمال السموم يدمن عليها الجسم وتكمن والله في البدن)! وكذلك كثرة ترديد شبهات النواصب والخوارج مع الإعراض عن الأدلة من نصوص وروايات صحيحة فقد كمن النصب في نفوس كثيرين قرءوا منهاج السُّنَّة فكيف بمن ألف الكتاب.

ـ (كان سيف الحجاج ولسان ابن حزم شقيقين فواخيتهما)! الحجاج قتل تابعين وابن حزم ذم علماء المذاهب أما ابن تيمية فتعدى لسانه إلى من كان من النبي بمنزلة هارون من موسى، وإلى سيدة نساء العالمين وإلى سيد شباب أهل الجنة، ولكن له حسنات كبيرة ليست للحجاج، لكن في الوقت نفسه فعله في هذه المسألة أقبح من فعل ابن حزم، بل ابن حزم يتميز بالاطراد فيذم جميع من يخالفون في المسألة، أما ابن تيمية فيتولى مثل معاوية ويزيد ويطعن في مثل علي والحسين، وهنا المسألة تكون أكثر قبحاً.

حسن المالكي

ـ (والله في القلب شكوك إن سلم لك إيمانك بالشهادتين فأنت سعيد)! أقول: أما إيمانه فسليم إن شاء الله وسيبقى له الشهادتان وأركان الإسلام وأركان الإيمان وفعل كثير من الطاعات وتجنب كثير من المحرمات، والنفاق الذي اتهمه به بعض علماء عصره، ولمح له الذهبي وأكده كثير من الأشاعرة، ليس مبطلاً للأعمال؛ لأن المؤمن يكون فيه الطاعة والمعصية، الإيمان والنفاق، والأمر بالأغلب، وما يكاد ينجو مؤمن من بعض خصال النفاق، وبعض الشرك الخفي، وبعض الرياء وبعض الكبر. . . إلخ، والنفاق مراتب وأنواع من برأ نفسه من كل معصية وكل شرك خفي فقد زكى نفسه كثيراً،

وأغلب أحوال ابن تيمية هي في طاعة الله وترك معصيته، ولذلك نترحم عنه وندعو له بالمغفرة، أما الذين كفَّروه لقوله بالتجسيم فهذا باطل، فالقول بالتجسيم لم يقصده وإنما وقع فيه من حيث ظن أن هذا إثباتاً بحق، مع قليل من التعصب والتكلف، وأما الذين اتهموه بالنفاق فغاية ما فيه من ذلك خصلة أو خصلتان نتيجة بغض علي والانحراف عنه، وهذه ليست مبطلة للعمل لا سيما وأن الخصومة وغلو الشيعة وعداوة أهل جبل كسروان والتراث الحنبلي والحراني ساعدت في هذا كله.

ـ (يا خيبة من اتبعك فإنه معرض للزندقة والانحلال لا سيما إذا كان قليل العلم والدين باطوليّاً شهوانيّاً! لكنه ينفعك ويجاهد عنك بيده ولسانه وفي الباطن عدو لك بحاله وقلبه)! أقول: هذه شدة مبالغ فيها من الذهبي رَحِمَهُ اللهُ، نعم من اتبعه بتقليد أعمى ـ كحال كثير من مقلديه ـ وقع في أكثر من معصية وفي خصلة من خصال النفاق؛ لانحرافه الواضع عن علي بن أبي طالب وتنقصه له وتشنيعه عليه وعلى أبي ذر وعلى الزهراء وعلى أنصار علي وغلوه في معاوية ويزيد وجبابرة بني أمية كعبد الملك والوليد وأمثالهم، لكن الموازين يوم القيامة ليست لوزن الذنوب فقط، فهناك الحسنات أيضاً، ولابن تيمية منها حظ كبير إن شاء الله، وهو ممن نرجو له أن يتجاوز الله عن ظلمه لأهل البيت ولبعض الصالحين ومبالغته في الإثبات لحد التجسيم وحشوه المعتقدات بالآثار الضعيفة والموضوعة وظلمه لبعض العلماء والطوائف الإسلامية؛ كالأشاعرة ومعتدلي الشيعة ومعتدلي الصوفية والفلاسفة وأكثر أهل المنطق من المسلمين ولبعض أهل اللغة وغيرهم لكن هذه المظالم لا تقاس بمظالمه في حق أهل بيت النبي فهذه من الوضوح بمكان بحيث لا ينكرها إلا جاهل بابن تيمية وما كتبه، أو بهؤلاء الفضلاء من القرابة وما ثبت في حقهم من الفضل، أو بجهل الإثنين معاً وهو المشهور عند أتباعه هذه الأيام.

حسن المالكي

ـ ثم يصف الذهبي أتباع ابن تيمية وصفاً دقيقاً مقسماً إياهم إلى أربعة أصناف فيقول: (فهل معظم أتباعك إلا قعيد مربوط خفيف العقل! أو عامي كذاب بليد الذهن، أو غريب واجم قوي المكر! أو ناشف صالح عديم الفهم!

فإن لم تصدقني ففتشهم وزنهم بالعدل)!! أقول: والله لو شئت أن أذكر عشرات الأسماء موزعة نماذج على هذه المجموعات لذكرت، تدبروا في غلاة ابن تيمية غالباً لا تجدهم إلا في إحدى هذه المجموعات؛ فالقعيد المربوط خفيف العقل كفلان وفلان وفلان، والعامي الكذاب البليد الذهن كفلان وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان وهم كثرة، والغريب الواجم قوي المكر كفلان وفلان وفلان وأكثر هذا الصنف في الجامعات الإسلامية! أو ناشف صالح عديم الفهم وهؤلاء هم الأغلبية! لكن لم يستثن الذهبي أحداً من المعتدلين الذين يخطئون ابن تيمية ويردون مظالمه ويأخذون ما أتى به من حق ويترحمون عليه ويستفيدون من إنتاجه، وربما لم يذكرهم لندرتهم.

ـ ثم يقول: (إلى كم تصادق نفسك وتعادي الأخيار؟ إلى كم تصدقها وتزدري بالأبرار؟ إلى كم تعظمها وتصغر العباد)؟. . أقول هذه في بعض أتباعه اليوم بل كثير منهم، فهم يزدرون الصالحين ممن خالف ابن تيمية من الأشاعرة والصوفية، ويصدقون ابن تيمية في كل تلك المظالم في حقهم غفر الله للجميع وتجاوز عنهم.

ـ ويواصل: (إلى متى تمدح كلامك بكيفية لا تمدح بها والله أحاديث الصحيحين؟) وأكثر أتباعه اليوم يوصون بكتبه أكثر من وصيتهم بالصحيحين، والقلة من أتباعه يوصون بكتبه أكثر من وصيتهم بالقرآن الكريم، أنا أحكم على ما أعرف من خلال الاختلاط بهم وقراءة كتبهم وسماع خطبهم ودروسهم على مدار خمسة عشر عاماً.

ـ ويقول: (يا ليت أحاديث الصحيحين تسلم منك، بل في كل وقت تغير عليها بالتضعيف والإهدار أو بالتأويل والإنكار!) أقول: هذا ما سنثبته في عشرات الأمثلة مما يخص الصحيحين، ومئات الأمثلة فيما يخص غير الصحيحين.

ـ (أما آن لك أن ترعوي أما حان أن تتوب وتنيب؟) الغلاة فيه إلى اليوم لا يفكرون مجرد تفكير في التوبة من ظلم عباد الله والتقول عليهم ورميهم بما هم منه براء، وهم من آخر من يستجيب لمن قال لهم: (اتقوا الله ﷻ) لأنه سبق

أن ذكرنا أنهم يرون أنهم مثابون على ذم من خالفهم ولو كان من أتقى الناس، فالله عندهم مضمون، لا يخشون من عقابه على هذه المظالم ما دام أن ابن تيمية قد سبقهم! بل لعل قلوبهم تعاتبهم أنهم فرطوا في هذا الجانب ولم يعادون المسلمين المخالفين لابن تيمية حق المعاداة؛ فالتوبة من ظلم الناس ـ تقليداً لابن تيمية ـ من آخر ما يفكرون فيه، ويكفي أنهم لا يفكرون في البراءة من مطاعن ابن تيمية وشتائمه في حق علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرم وجهه وعليه السلام!، فكيف يبرؤون من كلامه في حق الصوفية والأشاعرة وأهل المنطق.. إلخ؟ هذا آخر ما يأمله المخالف لهم؛ لأنهم كما وصف الذهبي (جمود ذهن + مكر + بلادة + عبادة...) ولا أحد يستطيع إكراه الناس حتى يكونوا منصفين! الإنصاف له علاقة بالتربية والتعليم والمنهج السائد ومعرفة العقل والنفس البشرية.. إلخ، فطريق الإنصاف طويل، لا يحتملون مشقته.

ـ (أما أنت في عشر السبعين وقد قرب الرحيل؟).اهـ. وهذا يدل على أن الذهبي أرسلها لابن تيمية في آخر عمر ابن تيمية؛ لأنه ولد عام ٦٦١هـ وتوفي عام ٧٢٨هـ فيكون قد أرسلها له في الفترة من عام ٧٢١هـ إلى ٧٢٨هـ.

ـ ويقول: (فما أظنك تقبل على قولي ولا تصغي إلى وعظي بل لك همة كبيرة في نقض هذه الورقة بمجلدات)! أقول: وهذه صفة أكثر أتباعه سفسطائيون عند كبائر أخطاء ابن تيمية خوارج في صغائر أخطاء بقية المسلمين سواهم، يقيمون الدنيا إذا نقدنا ابن تيمية وترحمنا عليه، ولا يلتفتون لتكفير غلاتهم لأبي حنيفة ولعنتهم له! وكذا الحال في علي ومعاوية، يقيمون الدنيا لوصف معاوية بالبغي والظلم مع ثبوته بالنص المتواتر بذلك، ويرتبون الأجر لمن لعن أهل البيت على المنابر أو قتلهم بالسيف أو دس لهم السم! فهؤلاء عندهم إنما فعلوا هذا لاجتهاد! والمجتهد له أجر واحد إن أخطأ! وأنه يجب الدعاء لهم حتى لا نقع في رأي الخوارج!

ـ لا بأس!! اجعلوا إنكاركم على من لعن عليّاً على المنابر كإنكاركم على من وصف معاوية بالبغي! اجعلوا الجميع مجتهداً على الأقل! اجعلوا إثم تخطئة ابن تيمية كإثم تكفير أبي حنيفة على الأقل!

ـ ثم يواصل قائلاً: (فإذا كان هذا حالك عندي وأنا الشفوق المحب الناصح الواد فكيف يكون حالك عند أعدائك؟) أقول: لكن كلام المحب الشفوق عند مقلدي ابن تيمية كفر أو بدعة لا توبة منها!

ـ ثم يصف الذهبي أعداء ابن تيمية الذين يكفرهم الغلاة أو يبدعونهم فيقول: (وأعداؤك والله فيهم صلحاء وعقلاء وفضلاء) وهذا إنصاف لأن في مخالفي المسلمين فضلاً عن مخالفي ابن تيمية منصفون عقلاء، أقول: (فيهم) حتى لا أتهم هنا بالتعميم ولا يتهم الذهبي!

ـ ثم يصف الذهبي بعض أتباع ابن تيمية قائلاً: (كما أن في أولياءك فيهم فجرة وكذبة وجهلة وعور وبقر)!! أقول: لا تعليق تلفتوا حولكم!

ـ ثم يختم بخاتمة حسنة ويقول: (قد رضيت أن تسبني علانية وتنتفع بمقالتي سرّاً فإني كثير العيوب غزير الذنوب والويل لي إذا أنا لم أتوب).
أقول: ومما نرجوه لابن تيمية أن يكون قد استفاد من النصيحة وتاب فإنه لم يرد على الرسالة ولا يعلم له كتاب بعدها، فهذا فيه نوع من دليل أن الرسالة إن شاء الله قد وصلت قلب ابن تيمية وانتفع بها ولو أتبع ذلك ببراءة من كتبه أو يكتب رسالة فيها تقرير آخر ما كان عليه لكان أفضل، لكن أشيع بأنه تم منع الكتابة عنه في آخر أيامه، فلعل هذا هو المانع، ونسأل الله له المغفرة والرحمة ولنا وللذهبي ولابن تيمية ولجميع المسلمين وأن يتجاوز عن سيئاتنا.

ملحوظة قبل الختام:

لما طبعت النصيحة الذهبية ثارت ثائرة الغلاة في ابن تيمية وأصابتهم طامة، فلذلك سارعوا بمجرد التكذيب وهذه عادتهم في إنكار كل ما فيه نقد لأحد العلماء الكبار لابن تيمية أو غيره ممن يقلدونهم، وقد تحجج بعض غلاتهم بإنكار (النصيحة الذهبية) السابقة التي أرسلها الذهبي لابن تيمية بحجج واهية وهي:

١ ـ أنها لم تذكر في مؤلفات الذهبي!

٢ ـ أنها تخالف ثناء الذهبي على ابن تيمية.

٣ ـ أنهم لا يأمنون عليها من خصوم ابن تيمية، ويخشون أنهم هم الذين وضعوها.

والرد سهل:

١ ـ أما كونها لم تذكر في مؤلفات الذهبي فهي ورقة واحدة! وخاصة وليست عامة، مثلما أحدنا يرسل نصيحة خاصة من صفحة أو صفحتين لأحد أصدقائه فلا يشترط أن تذكر هذه الرسالة في المصنفات، ولو أن كل رسالة تم جعلها من المؤلفات لكان أكثر الأمة لهم مئات المصنفات! ومع ذلك فقد ذكرها السخاوي في كتابه «التوبيخ» والسخاوي متقدم، وأثنى عليها، ووجدها صلاح الدين المنجد بخط الذهبي، وأثبتها بشار عواد معروف في مؤلفه عن الذهبي، ولم يشكك فيها إلا الغلاة في ابن تيمية بمثل هذه الشبه الواهية.

٢ ـ وأما كونها تناقض ثناء الذهبي على ابن تيمية، فهذه شبهة يسيرة، والجواب عليها أن ابن تيمية كانت له حالان أثبتهما الذهبي في كتاب «زغل العلم» الحال الأول: كان سُنِّيّاً والثاني فيه اختلاط بين سُنَّة وبدعة بسبب الفلسفة والخصومات ومعاداة الأخيار، كما سبق ذكره.

٣ ـ ثم كم من شخص نثني عليه اليوم ونذمه غداً، إذا تبين لنا هواه وتعصبه، أو نمدحه في أمور ونذمه في أخرى، وهذا من تمام العدل، لكن العدل عند الغلاة إما ذم مطلق أو مدح مطلق، لكن بشرط أن يكون المدح المطلق شاملاً من غلب عليه الظلم من حكام بني أمية، وأن يكون الذم المطلق شاملاً من غلب عليه الصلاح من فرق المسلمين! ولذلك نجد بعضهم ينكر علينا أننا لا ندعو ليزيد ولا نترضى عمن ساءت سيرته من الطلقاء، بينما هم لا يترحمون على مسلم يغلب عليه العدل إذا كان معتزليّاً أو جهميّاً أو شيعيّاً... بل ينكرون هذا! فهم مرجئة في الظالمين خوارج في الصالحين من فرق المسلمين الذين لم يسفكوا دماً ولم ينهبوا حقّاً وإنما أوصلهم اجتهادهم إلى القول برأي أخطؤوا فيه أو أصابوا، غرام الغلاة بظلمة الحكام لا يماثله إلا غرامهم بذم أهل العبادة من فرق المسلمين.

٤ ـ ثم الرسالة التي أرسلها خاصة وقد يشد الناصح على المنصوح في السر ما لم يشد في العلن.

٥ ـ ولأن نقد الذهبي لابن تيمية قد ثبت في رسائل يثبتها الغلاة كرسالة زغل العلم فلا يكاد يكون هناك كبير فرق بين النصحية الذهبية وزغل العلم.

٦ ـ وأما دعوى أنها من وضع الخصوم فهذه يكفي في ردها أنها دعوى بلا دليل، وأن أهل العلم أثبتوها، ولها شواهد من كلام الذهبي فيما ثبت عنه، بل ما كل الغلاة في ابن تيمية نفاها فقد أثبتها بعض الغلاة في ابن تيمية كالمنجد ونص أنه وجدها بخط الذهبي.

بندر الشويقي ١٤ ـ ١٢ ـ ٢٠٠٢، ٠٧:٥٢ AM

هذه الشهادة «المحررة» لا تختلف عن تلك التي سبقت مناقشتها، فلتراجع هناك:

http://www.wasatyah.com/vb/showthre...&threadid = 12394[(١)]

ثم ليدع «الأستاذ» سياسية تكرار الكلام وإعادته، وليقرأ ما هو مكتوب ههنا:

http://www.wasatyah.com/vb/showthre... = 6905#post62461[(٢)]

حسن المالكي ٣٠ ـ ١٢ ـ ٢٠٠٢، ١١:١٤ PM

بالنسبة لموضوع الذهبي

نحن نعرف أن له ثناء عطراً على ابن تيمية

لكن الذي يجهله الغلاة وكشفناه لهم هنا أن له نقداً شديداً لابن تيمية وأصحابه الذين يسميهم العوام

نحن نريد عرض رأي الرجل كاملاً

---

(١) انظر: (شهادات العلماء في ابن تيمية) ١/ ٧٥٣.

(٢) لم نتمكن من التعرف على الموضوع المحال إليه.

مدح الذهبي لابن تيمية أشرنا إليه
لكن الذين ينشرون الثناء لا يشيرون للرأي الآخر للذهبي
وهو على الأرجح الرأي الأخير
لأنه ذكر ذلك في آخر كتبه
وتحدث عن تغير ابن تيمية
ونحن إلى الآن لن يدفعنا الغلو المضاد لإهدار فضل ابن تيمية
ولا غير ابن تيمية
لكننا نحاول إعطاء القارئ الصورة الكاملة بألوانها المختلفة

بندر الشويقي **٠٢ ـ ٠١ ـ ٢٠٠٣، ١٢:١٢ PM**

قال «الأستاذ» ـ بكل تواضع ـ:

«نحن نعرف أن له ثناء عطراً على ابن تيمية.

لكن الذي يجهله الغلاة وكشفناه لهم هنا أن له نقداً شديداً لابن تيمية».

وأقول لـ «الأستاذ»:

لم تكشفوا إلا عن ضعف علمكم وقلة اطلاعكم ـ أيها «الأستاذ» ـ.

هذا الكلام المنسوب للحافظ الذهبي يعرفه صغار «الغلاة» أيها المعتدل الكبير!!

وقد كُتبت في تزييفه رسائل مشهورة معروفة لدى المبتدئين من طلاب العلم.

قال «الأستاذ»:

«نحن نريد عرض رأي الرجل كاملاً.

مدح الذهبي لابن تيمية أشرنا إليه. لكن الذين ينشرون الثناء لا يشيرون للرأي الآخر للذهبي».

وأقول:

إذا كانهدفك نشر رأي الرجل كاملاً ـ كما تزعم ـ، فلم اكتفيت بمجرد إشارة إلى الرأي الذي لا يروق لك، ثم كتبت شرحاً مفصلاً للرأي الآخر!!

فهل نسيت أن عنوان مقالك «شهادة الذهبي في ابن تيمية «محررة»»؟!

ثم قال «الأستاذ» ـ في تحقيق بالغ للكلام الذي نقله عن الذهبي ـ:

«**هو على الأرجح الرأي الأخير؛ لأنه ذكر ذلك في آخر كتبه**».

يقول: «**على الأرجح**».

لكن لماذا هو الأرجح؟ وكيف أثبت «الأستاذ» أن هذا الكلام في آخر كتب الذهبي؟

هذا ما لا يريد «الأستاذ» الكلام عنه؛ لأنه لا يستطيع إثبات ذلك، ولا يملك دليلاً عليه.

فقط هذا الكلام (هو الأرجح)؛ لأن «الأستاذ» يريده الأرجح، وكفى!!

قال «الأستاذ» ـ أيضاً بكل تواضع ـ:

«**نحن إلى الآن لن يدفعنا الغلو المضاد لإهدار فضل ابن تيمية، ولا غير ابن تيمية، لكننا نحاول إعطاء القارئ الصورة الكاملة، بألوانها المختلفة**».

وأقول: هذا واضح جدّاً في كلامك.

فالغلو المضاد لم يدفعك إلى إهدار فضل ابن تيمية، ولا غيره.

وكيف يدفعك الغلو، أو يحركك التعصب، وأنت حامل لواء العدل والإنصاف.

«الأستاذ» لم يهدر فضل ابن تيمية.

لكنه فقط يرى أنه لم يضبط علماً واحداً كضبط أقرانه!

ويراه كذاباً!

ومتلاعباً بأحاديث النبي ﷺ!

ومتلبساً ببعض شعب النفاق فقط!

ويرى أن قراءة كتبه دون تمكن «ضار جدّاً بطالب العلم، يؤدي به إلى الغلو والدعاوى المجردة عن الدليل، والاستهانة ببعض كبار الصحابة والتابعين، والاستهانة بأهل البيت مع تعظيم للظلمة وتسويغ للمظالم».

هذا فقط ما يراه «الأستاذ» في ابن تيمية.

فمن الواضح أنه لم يهدر فضل الرجل، لكنه يريد نقل الصورة الكاملة، بألوانها المختلفة!!

وقد رأينا كيف نقل لنا رأي خصوم ابن تيمية، والمتعصبين ضده.

فأما ثناء الجم الغفير عليه، فلعل «الأستاذ» حرص على نقله، لكنه سقط أثناء الطباعة بسبب خطأ غير مقصود، ربما.

لهذا سوف أساعد «الأستاذ» على نقل الصورة كاملة، بألوانها الزاهية الخالية من التعصب والغلو الذي تميزت به نقول «الأستاذ»، بسبب خطأ غير مقصود!!

والذي سأنقله قد كتبت بعضه على الرابط الذي أشرت إليه أعلاه، لكن بما أن «الأستاذ» نقل البحث إلى هنا، فسوف أعيد بعض كلامي، وأضيف إليه أشياء جديده حتى تكتمل الصورة بألوانها الصحيحة.

هذا الكلام الذي نقله «الأستاذ» عن الذهبي في تجريح ابن تيمية والحط عليه أخذه من رسالتين في نسبتهما للذهبي شك كبير، بل إن فيهما أشياء مما يقطع بنفيها عنه، لمخالفتها ما عرف واشتهر من ثنائه الكثير على شيخه ومدحه له، حتى كان تاج الدين السبكي يعد شيخه الذهبي من المتعصبين لابن تيمية.

لكن «الأستاذ» ترك ثناء الذهبي الكثير والمستفيض، واكتفى بنقل كلامه في هاتين الرسالتين؛ لأنه رأى فيه ما يوافق هواه، فأحب أن ينقل الصورة كاملة بألوانها المختلفة!!

فأما رسالة (النصيحة الذهبية) التي اعتمدها «الأستاذ»، فقد نفى نسبتها للذهبي غير واحد من الباحثين. لكن «الأستاذ» بما يملكه من احتكار للحقائق، وبما يتميز به من صلاحيات واسعة في تسفيه آراء الآخرين، فإنه يقول: **«قد شكك في صحتها (العوام من أتباعه) بشبه ضعيفة»**.

هذا ما يقوله «الأستاذ»، مع أن من يقارن بين دراسات أولئك (العوام)، وكتابات «الأستاذ» يعرف الفرق الكبير بين تحقيقهم وتخليطه.

لكن بما أن من ينفي هذه الرسالة عن الذهبي معدود سلفاً عند «الأستاذ»

في جملة العوام، فإني سوف أخرج عن هذه المعضلة، وأسلم ـ جدلاً ـ بثبوت الرسالة عن الذهبي، ثم أقول لـ «الأستاذ»:

ـ الرسالة من أولها لآخرها ليس فيها ذكر لابن تيمية.

ـ ثانياً: الرسالة من أولها لآخرها، ليس فيها تعرض لاتهام ابن تيمية بالتجسيم، أو بالنصب أو الانحراف عن علي، وقد اجتهد «الأستاذ» في تحريف كلام الذهبي المزعوم وتفسيره بهذا المعنى، مع معرفة «الأستاذ» التامة أن الذهبي يوافق ابن تيمية في جل هذه المسائل التي يراها «الأستاذ» تجسيماً ونصباً!!

وعلى هذا فليس للأستاذ مستمسك في كلام الذهبي، وليس فيه تأييد ما ينزع إليه من اتهام ابن تيمية بالنصب، أو التجسيم.

ـ ثالثاً: رجح «الأستاذ» أن هذه الرسالة كتبها الذهبي فيما بين سنة (٧٢١هـ) وسنة (٧٢٨هـ)، وجعل ما فيها من ذم لابن تيمية ناسخاً لما قبله من مديح، فزعم أن الذهبي كان يثني على ابن تيمية ثم رجع، وأرسل إليه هذه الرسالة!

وهذا الدعاوى العارية عن الدليل، من أبرز معالم منهج «الأستاذ» في الكتابة والنقد. فهو لا يبني دراسته على الدليل والبرهان، وإنما يبنيها على الهوى والتشهي، فهو يضع النتيجة التي يريدها، ثم يبني دليلاً يوصله إلى ما يريده، ولا يبني دليلاً يوصل إلى الحقيقة.

وحتى أثبت للأستاذ تخرصه، ورجمه بالغيب، سوف أنقل له كلاماً للذهبي كتبه بعد سنة (٧٢٨هـ) ليعرف «الأستاذ» موقفه الصحيح من شيخه ابن تيمية رحمه الله.

بندر الشويقي **٠٢ ـ ٠١ ـ ٢٠٠٣، ١٢:٥٩ PM**

في كتاب «ذيل تاريخ الإسلام» ترجم الذهبي لشيخه ابن تيمية ـ رحمهما الله ـ، وذكر بآخر الترجمة أنه توفي سنة (٧٢٨هـ)، ومعنى هذا أنه كتب الترجمة بعد ذلك التاريخ الذي حدده «الأستاذ» لتلك الرسالة المزعومة التي جعلها ناسخة لثناء الذهبي المعروف على ابن تيمية.

ومما قاله الذهبي عن شيخه: «ابن تيمية الشيخ، الإمام، العالم، المفسر، الفقية، المجتهد، الحافظ، المحدث، شيخ الإسلام، نادرة العصر، ذو التصانيف الباهرة، والذكاء المفرط».

وقال:

«نظر في الرجال والعلل، وصار من أئمة النقد، ومن علماء الأثر مع التدين والنبالة، ومع الذكر والصيانة.

ثم أقبل على الفقه ودقائقه وقواعده وحججه والإجماع والاختلاف، حتى كان يقضي منه العجب إذا ذكر مسألة من مسائل الخلاف، ثم يستدل ويرجح ويجتهد. وحق له ذلك؛ فإن شروط الاجتهاد كانت قد اجتمعت فيه».

وقال: «ما رأيت أسرع انتزاعاً للآيات الدالة على المسألة التي يوردها منه، ولا أشد استحضاراً لمتون الأحاديث وعزوها إلى الصحيح، أو المسند، أو إلى السنن منه؛ كأن الكتاب والسنن نصب عينيه، وعلى طرف لسانه بعبارة رشيقه، وعين مفتوحة، وإفحام للمخالف».

فليقارن «الأستاذ» هذا الكلام بما في تلك الرسالة المزعومة المنسوبة للذهبي التي ينقل منها، فإن لم يجعل هذا دليلاً على بطلانها، فليجعله على الأقل ناسخاً لها؛ لأنه متأخر عنها.

ثم يواصل الذهبي ثناءه على ابن تيمية، ويقول:

«كان آية من آيات الله في التفسير والتوسع فيه، لعله يبقى في تفسير الآية المجلس والمجلسين».

«وأما أصول الديانة ومعرفتها، ومعرفة أحوال الخوارج والروافض، والمعتزلة، وأنواع المبتدعة، فكان لا يشق فيه غباره، ولا يلحق فيه شأوه».

يقارن هذا بقول «الأستاذ»:

«من بالغ في ابن تيمية وزعم أنه أعلم الناس في عصره أو بعد التابعين فقد ظلم نفسه، صحيح أنه كتب في كل العلوم تقريباً لكنه لم يضبط علماً واحداً كضبط أقرانه لتلك العلوم فلم يضبط التاريخ كالذهبي، ولا الحديث كالمزي، ولا الأحكام كابن دقيق العيد، ولا علم العربية «كأبي حيان

التـوحيـدي»... دعك من مبالغات المداحين الذين غرهم إكثاره من التأليف، وجذبتهم جرأته في التشنيع على الخصوم، والاطلاقات التي يطلقها من دعاوى الإجماع والتصحيح والتضعيف... إلخ».

وقد أشرت في مقالٍ سابق إلى أن «الأستاذ» في كلامه هذا خلط خلطاً شنيعاً، حين عد (أبا حيان التوحيدي) المتوفى سنة (٤٠٠هـ) قريناً لابن تيمية المتوفى بعـده بأكثر من ثلاثة قـرون!!

فقرين ابن تيمية عالم آخر، وهو (أبو حيان الأندلسي) توفي سنة (٧٤٥هـ)، وهو يختلف عن (أبي حيان التوحيدي)، والخلط بين الاثنين لا يليق إلا بمحققي التواريخ من أمثال صاحبنا.

فلنترك «الأستاذ» وتخليطه، ولنواصل نحن قراءة شهادة الذهبي لابن تيمية:

قال: «أنا أقل من أن ينبه على قدره كلمي، أو أن يوضح نبأه قلمي».

بندر الشويقي

وقال:

«كان قوَّالاً بالحق، نهَّاءً عن المنكر، لا تأخذه في الله لومة لائم، ذا سطوة وإقدام وعدم مداراة الأغيار».

وقال:

«أصحابه وأعداؤه خاضعة لعلمه، مقرون بسرعة فهمه.

وأنه بحر لا ساحل له، وكنز لا نظير له.

وأن جوده حاتمي، وشجاعته خالدية.

ولكن قد ينقمون عليه أخلاقاً وأفعالاً، منصفهم فيها مأجور، ومقتصدهم فيها معذور، وظالمهم فيها مأزور، وغاليهم مغرور.

وإلى الله ترجع الأمور».

فهذه نبذ من ثناء الذهبي على شيخه ابن تيمية، فهل يمكن أن يتكلم بهذا من صنف تلك الرسالة المزعومة التي يقول فيها عن شيخه: «**يا خيبة من اتبعك فإنه معرض للزندقة والانحلال**»!!

وهل يمكن أن يتكلم بذاك الثناء من يقول عن الشيخ: **«والله في القلب شكوك إن سلم لك إيمانك بالشهادتين فأنت سعيد»**.

وهذا الثناء نقلته من كتاب واحد للذهبي، صنفه بعد تاريخ تلك الرسالة المزعومة، وهو «ذيل تاريخ الإسلام»، وللذهبي كلام كثير غيره.

من ذلك ما ذكره في كتابه: «المعجم المختص»، وهو ـ أيضاً ـ من كتبه المتأخرة عن تاريخ تلك الرسالة المزعومة، فمما قاله في هذا المعجم عن شيخه ابن تيمية:

«والله ما مقلت عيني مثله، ولا رأى هو مثل نفسه».

«كان إماماً متبحراً في علوم الديانة.

صحيح الذهن.

سريع الإدراك.

سيال الفهم.

كثير المحاسن.

موصوفاً بفرط الشجاعة والكرم.

فارغاً عن شهوات المأكل والملبس، والجماع، لا لذة له غير نشر العلم وتدوينه والعمل بمقتضاه».

هذا موقف الذهبي من ابن تيمية، وهذا رأيه فيه إن أحب «الأستاذ» أن تكمل الصورة بألوانها الطبعية غير المزيفة ولا المجتزأة، فليقارن القراء هذا بدعوى أستاذنا أن الذهبي رجع عن ثنائه على ابن تيمية!!

وإذا كان «الأستاذ» لا يدري، فإن للحافظ الذهبي مصنفاً كاملاً في مناقب وأخبار شيخه اسمه «الدرة اليتيمية، في السيرة التيمية»، كتبه بعد وفاة شيخه؛ أي: بعد تاريخ تلك الرسالة المزعومة، وضمنه من الثناء والمديح ما لن يروق للأستاذ قطعاً.

فإن لم يقنع «الأستاذ» بهذا كله، وأصر على أن الذهبي رجع عن الثناء على شيخه، فسوف أترحم على من قال: **«إن الهوى يعمي ويصم»**.

تبقى مشكلة «الأستاذ» أن كلام الذهبي الذي نقله ـ لو قبلناه ـ فليس فيه ما يخدم هدفه من تثبيت تهمة (النصب) على ابن تيمية. فالذهبي لم يشر لهذا من قريب، ولا من بعيد.

فماذا فعل «الأستاذ» حتى يقحم الذهبي في اتهاماته لابن تيمية بالنصب؟

كتب «الأستاذ» شرحاً مزجه بالكلام المنسوب للذهبي، وأدخل في هذا الشرح بعض آرائه هو في ابن تيمية، ليوهم القراء موافقة الذهبي له فيما ينتقده على ابن تيمية.

لكن هذه الحيلة مكشوفة، لا تنطلي إلا على السطحيين.

فهذا كلام الذهبي موجود، فأين اتهام ابن تيمية بالنصب؟

وهل يستطيع «الأستاذ» أن ينقل نصّاً خالصاً من كلام الذهبي وحده فيه رمي ابن تيمية بالنصب؟

لن يستطيع «الأستاذ» ذلك أبداً.

«الأستاذ» يزعم أن كتاب «منهاج السُّنَّة» لابن تيمية مليء بالنصب!!

وأن ذلك لا يخفى على الباحث المنصف!!

والذهبي نفسه قد قرأ هذا الكتاب، واعتنى به، واختصره. وقال في الصفحة الأولى منه:

«أما بعد فهذه فوائد ونفائس اخترتها من كتاب «منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال»، تأليف شيخنا الإمام العالم أبي العباس أحمد ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ».

ثم أورد في مختصره هذا، أكثر الكلام الذي ينتقده «الأستاذ» على ابن تيمية، ويعتبره من النصب الذي لا يشك فيه باحثٌ منصف!!

وقد كتب الذهبي هذا ـ أيضاً ـ بعد وفاة شيخه ابن تيمية ـ كما يتضح ذلك من خاتمة الكتاب ـ؛ أي: بعد تاريخ تلك الرسالة المزعومة.

إذاً؛ فتعلق «الأستاذ» بذاك الكلام المنسوب للذهبي لا يجديه نفعاً فيما يحاول إثباته.

واعتضاده به دليل إفلاس وخواء؛ فهو إنما يورده بقصد التشغيب والتشويش والتكثر. وأما أن يكون في كلام الذهبي ما يقتضي وصف ابن تيمية بالنصب، فهذا ما يعجز «الأستاذ» عن إثباته.

ابن تيمية والذهبي متفقان في الأصول التي يعتقدانها ويدينان بها فيما يتعلق بالصحابة، وأصول المعتقد في (الأسماء والصفات)، وليس للذهبي اعتراض على ما يقرره ابن تيمية في هذا الباب.

فإن وجد «الأستاذ» بينهما خلافاً في ذلك، فلينقله لنا، ولن يستطيع.

فحتى لو أثبت «الأستاذ» أي خلاف بين الذهبي وشيخه ابن تيمية، فسوف يبقى هذان الإمامان في شقٍّ، ويبقى «الأستاذ» وتعصبه في شق آخر.

بل سيبقى الذهبي، وابن تيمية، والشعبي، والزهري، وابن سيرين، والإمام مالك، وشعبة بن الحجاج، والشافعي، وأحمد، وابنه عبد الله، والخلال، وابن العربي، والبيهقي، وابن الجوزي، وابن كثير، وابن حجر، كل هؤلاء الفحول سيبقون في شقٍ. ويبقى «الأستاذ» وتعصبه في شق آخر.

حسن المالكي ٠٤ ـ ٠١ ـ ٢٠٠٣، ٠١:٤٤ PM

بيان زغل العلم للذهبي ليس فيه شك في نسبته إلى الذهبي

أما النصيحة الذهبية فهي التي أقامها حولها التيميون كلاماً كثيراً

رغم أن السخاوي قد أثبتها في كتابه «التوبيخ»

زغل العلم فيها بيان من الذهبي أن لابن تيمية فترتين، مدحه في الأولى، ونقده بشدة في الثانية، راجعوا كلامه في المشاركة الأصلية.

إن أتباع ابن تيمية في حاجة لمعرفة كل الآراء حول الشيخ

حتى لا يجعلونه نبيّاً بعد القرن السابع.

فلكلام ابن تيمية في نفوسهم قدراً أعلى من النصوص الشرعية أما النظرية فكل يقول.

تنبيه مهم حول خطأ
في موضوع شهادات العلماء
في ابن تيمية

تنبيه مهم حول خطأ
في موضوع شهادات العلماء في ابن تيمية

حسن المالكي ٢٦ ـ ١١ ـ ٢٠٠٢م ٠٦:٠٦ AM

هنا خطأ غير مقصود أعتذر منه

وهو أنه تم إنزال مسودة بحث فيها أسماء العلماء الذين مع أو ضد ابن تيمية نقلاً من كتاب الشيباني وأمور أخرى لم تحرر، ولم أقصد إنزال إلا ما يخص المقدمة في مكانة ابن تيمية + كلام ابن حجر فقط، البقية لا أقرها ولولا رد الأخ ماظننت أنها نزلت.

فأكرر اعتذاري للقراء.

فلا أقر مما نزل إلا (من بداية الكلام إلى نهاية شهادة ابن حجر) فقط.

وسأتبعها بشهادة الذهبي وهي الشهادة الثانية (شهادة الذهبي).

وقد شرحت مرادي بهذه الشهادات

حتى نعتدل في ابن تيمية.